

فقه حنفی عربی

پار حلد جامع الرموز مؤلف علامہ شمس الدین عظیمی

مطبعہ نو کشور

10

سن طبع ۹۳۳

۱۷

A0433

رَبَّنَا إِنَّكَ حَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْفَ

نُحْمَكَ يَا مَعْزُومًا كَفَايَةً وَهَدَايَةً وَقَايَةً عَلَى الْوَقْفَةِ بِطَبْعِ الْكِتَابِ الْمُنْفِيِّ لِلْفَقْرِ أَوَّلِي الْأَتْبَاعِ وَبِطَبْعِ الْكِتَابِ الْكَبِيرِ الْكَبِيرِ



لِلْعَلَامَةِ الْعَلَامَةِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدٍ بِالْإِتْمَامِ الْإِتْمَامِ مِنَ الْفَضْلِ وَالَّذِينَ نَزَلُوا بِهِمْ فِي تَحْيِي

فِي الْمَطْبَعِ الْمَعْرِفَةِ الْكُتُبِ بِالْأَوْسَعِ

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٥١٥	فصل في دعوى النسب . . .	٣٤١	فصل في الوكالة بالبيع والشراء	٣١٨	فصل في البيع الفاسد
٥١٦	كتاب الصلح	٣٠٢	فصل في اوكيل بالخصومة	٣٢٥	فصل في الاقال
٥٢٢	كتاب الحدود	٣٠٣	كتاب الشراكة	٣٠٤	فصل في التولية وامر بركة
٥٢٤	فصل في حد القذف والشرب	٣٠٦	كتاب المزارعة	٣٢٤	فصل الربو
٥٢٩	فصل فيمن اخذ بربح الخمر	٣١٣	كتاب المزارعة	٣٣٠	فصل لا يجوز بيع شئ منقول اربع
٥٣٣	كتاب السرقة	٣١٨	فصل في المساقاة	٣٣٣	فصل في السلم
٥٣٥	كتاب الجهاد	٣١٩	كتاب الدنيا	٣٣٤	سائل شتى
٥٣٧	فصل في المغنم والقسمه	٣٢١	فصل في اثرب	٣٣٥	فصل في الصرف
٥٣٨	فصل في الاستيلاء	٣٢٣	كتاب الوقف	٣٣٩	كتاب الشفعة
٥٥٤	كتاب الجنايات	٣٢٩	كتاب الكراهية	٣٣٥	كتاب القسمة
٥٥٥	كتاب الديات	٣٣٣	كتاب الاشربة	٣٣٩	كتاب امته
٥٤٠	فصل فيما يحدث في الطريق	٣٣٤	كتاب الذبايح	٣٥٣	كتاب الاجارة
٥٤٣	فصل في جنات البهيمه	٣٥٢	كتاب الاضحية	٣٥٩	فصل في الاجارة الفاسدة
٥٤٥	فصل في جنات الرقيق والحياتية مليه	٣٥٦	كتاب الصية	٣٦٢	فصل في الاجارة المشتركة
٥٤٦	فصل في القسامة	٣٦٣	كتاب المقيط والمقطعة والابن	٣٦٣	فصل في فسخ الاجارة
٥٨٠	فصل في العاقلة	٣٦٩	كتاب المفقود	٣٦٦	كتاب العارية
٥٨٦	كتاب الاكراه	٣٦٩	المجلد الرابع	٣٦٩	كتاب الودعية
٥٨٧	كتاب الحجر	٣٦٢	كتاب القصار	٣٦٢	كتاب النصب
٥٨٨	فصل في الاذن	٣٨٣	كتاب الشهادة	٣٤٤	كتاب الرهن
٥٩٣	كتاب الوصايا	٣٨٨	فصل في قبول الشهادة وعدمه	٣٨٠	فصل في عدم صحته رهن مشاع
٦٠١	فصل في الوصية للمقارب وغيرهم	٣٩٦	فصل في الرجوع عن الشهادة	٣٨٣	فصل في التصرف والحياتية
٦٠٣	فصل في الامحى وما يملكه	٣٩٤	كتاب الاقرار	٣٨٤	كتاب الكفالة
٦٠٤	كتاب الغش	٥٠٢	كتاب الدعوى	٣٩٣	كتاب الموالة
٦١٠	سائل شتى	٥١٠	فصل في التحالف	٣٩٥	كتاب الوكالة

رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ

نَحْمَدُكَ يَا مَنْ عَمَلُهُ نَفَايَهِ وَبِرَائَتُهُ دَقَائِقُهَا عَلَى مَا أَقْبَضَا بِطَبْعِ الْكِتَابِ الْمُنْتَهَى الْفَقِيرُ إِلَى اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ الْفَقِيرُ كَثْرَتِ الْمَكْرُورَاتِ

المجلد الاول من

جامع الزمخشري

مرة رابعة

لِلْعَلَّامَةِ الْعَمَامَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْكَلَامِ مِنَ الْفَضْلِ وَالْإِلَهِ فِيهِ لَوْ أَمْسَتْ بِهِمْ فِي تَعْلِيمِهِ

فِي الْمَطْبَعِ الْمَدِينِيَّةِ لِكُتُبِ رِجَالِ الْإِسْلَامِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فضّلنا بتعليمه أصول مبدء الجاهل الكبير من الاحكام وكرّمنا بتفهيم فروعه الى ان نقدر على البصاح زيادات الجاس
 الصغير من الاعلام والصلوات على سيولته محيط السرد ونجى العلوم وفضل الانبياء عليهم السلام به وعلى الهمم وجاهيم
 خلاصة الاسلام وزبدة الاكرام به تحفة وائمة الى يوم القيام به آباء بعد فلما كان نفعهم نفسوا الفتاوى من النفع
 الاممات به وجمع منشور النوازل من اسم المهمات به قام بذلك حلل المشكلات به ذو التفتيح والتوضيح للمهمات به
 وتعميل الميزان لتقويم الدعاوى والبنيات به صدر الشريعة والملة والدين والاسلام به احل الشد من فضله وار المقام به
 مؤلفا مختصرا حوى لتفاريق الوقعات به جاسع بالتصريح والاشارة بشيخ المسفحات به قد شرحه غير واحد من العلماء والفايضا
 وكشف عن نقائض المنطوقات جم غفير من الكاطين به الا ان الكثرة قد غاب عن نظر الاكثرين به وفيه ما لا يحوم حوله احد من المتبحرين به
 فان في كل كلمة منه كنز من جواهر الفرائد به وفي كل كلام منه فصول من نفائس الفوائد به فارتبت بين مكنونه من كل محكم
 غاصص به وتحقيق لب من كل حلوه حاسص به لكنه قد جرى على صفحات كثير من بلاد الاسلام سيما خراسان به ما يؤول
 عرضه من البليات الصورية والمجنوية الرافعة للامان به النباشية من الفرق الذين فرقوا بينهم وكانوا شيعة ففجر في صدرى
 شتى منهم وان اغترلت كما في تلك العمام به وبه ومع ابك شرعت فيه متوكلا عليه سالما لانيه منهم ومن مسمى من المؤمنين به
 فاستجاب سائلنى وجعلنا محفطين من القوم الناطقين به ثم وقعت لسواو جاسع الرموز في سنتين ونصف من العوام
 مع التفرد من المعين به الظهير من الخواص والعوام به لكن قد طرحت فيه الى وصل اليه الا بالالتقيض به فان خوف هجوم من قد
 منعنى عن ذلك فكيف يوجب التبليغ به وهكذا قد استمر على جميع هذه المازان به وقد نصبت خط را حاسن العدوان به
 الى ان اظل علينا منصور رب العالمين به ناصر الاسلام به المسلمين به قاطع اللاعين لافاضل اصحاب سبيل الخيانة

قاسم التسابین للامنة المجتدين من الابرار و مخلص الخیرین من ایدی الاشرار و مخرج المغمومین من اجور الکفار و رافع اعلام العلماء
 الصالحین و حافظ رايات الجبال الطالحین و مادم اساس الکفر و الالهواء و بانی مبانی اشریة الغزاة و نظام استتین من اهل السنة
 و الجماعة و شتمات المنشئین من اهل اللعنة و البدعة و فانه الجامع بین الغضیلین و الحاوی للریاستین و العالم بالعلوم النافعة و
 الفارس فی مضمار المدافعة و المستنصر المستعان و السلطان بن السلطان و البوالغاء و عبید الله بهادر خان و لا زال محتسبا
 فی نشر الاسن و الامان و و اسنان جمیع الافات و الاخران فصرنا امنین من الکباد و ثم اشیر فی تبیض ذالک السواد و
 ارجوان یکون لعبایة تعالیٰ مثبتا فیه تحقیق اللغات و تحلیل التریکیات و سہلا فی یوتکم و اندیکم و مظهر فیه کنوز مستخفونہا یومکم
 و یوم اقامتکم و مضمنا لصالحات من امتداد و لات تمحو منها فی حجرکم و کما کم و سور و افیه حل اقوال علمائنا المتقدین و المتأخرین و
 سر مضایفہ عن اقوال غیرہم فانه الواجب المسطور فی خزائنه المفیئین و فی ضمن عبارات موضحة اثبتت حدائق ذات بہجۃ و اشارات
 سونفۃ اثبتت احکاما صاحبۃ بحجۃ و اسأل الله تعالیٰ ان ینفع بہ کما نفع با صله الطالبین و تقبل منی جبرئیل فی دینی فانه الکریم الکریم
 اعلم ان البص قد افتتحہ باسم الہ و باب و وفاقا لکتاب ہوناخ لکل کتاب و وافقنا لسنة من ہو خیر ولی الالباب و و اقتدا
 بالمشائخ و الاصحاب بوسع اشارۃ الی ادا البعض ما علیہ من محمد الکریم و فقال بسم الله الرحمن الرحیم و ای ہام
 مختص بذات یوصف بالکاملۃ من الصفات منها الاحسان الکثیر و ارادة الخیرات و فیه اشعار بان الله تعالیٰ اسما منها ما یختص بہ و منها
 ما لا یختص بہ و منها للذات و منها للصفات فمن المختص للذات و بعضہ للجلالہ و الرحمن و من غیر المختص للذات الشیر الیہ الصفۃ
 فی الجملۃ الرحیم و انظر استقرای ابتداء فی او ابتداء فی بسم الله فہو اما جملة اسمیۃ کقول البصۃ او فعلیۃ کالکوفیۃ و ہو اشہور الا ان فی
 و تالیۃ قدر و افضل سو خرا و السین اما سائلۃ و ہو اشہور فان صلہ اسم کبیر العزۃ او ضمما و سکون و اما مسوۃ او مضمومۃ فان سما
 بالکسر و المضمومۃ فہی و کل من السو علی الاصح بمعنی الرفعة و فی العرف لفظ معنی عین و لوحربا و انہ ذکرہ للتعظیم لا لدفع الیہین فان فہی
 خلافا کما یاتی و الله ہم للذات من حیث ہی عند الجمهور و قال بعضهم للذات و بعضہ سماء و خلعت انہ عربی مشتق و المختار
 عند الفقہاء و بعض الیہ العربیۃ انہ عربی غیر مشتق و بعضان من الرحمة ای رقة القلب تقضی الانعام و لم یستعمل او لے الا فی
 المجازی و ہو المنعم الحقیقی و فہما بالنتجۃ من حیث الاستلزام و فی الثانیۃ من حیث التکلیف فان بناء فعلا ان لمبالغة الفعل و فیہ
 لانفاصل و قبل الحق ان الادلی علم اتقانی کالجلاۃ اذ لم یستعمل صفۃ و لا مجر و عن اللام الا اذا کان مضافا فاضی جمل و الرحیم صفۃ
 و یجوز ان یکون امر فوعین او منصوبین علی المدح و لما ذکرہ الحمد بطریق الاشارة استأنفہ بالتصحیح مع رعاية براعة الاستقلال فقال
 الحمد لنتۃ الشاء للتعظیم فاعل مختار و عرفا الشیر تعظیم شہم من الشکر و اما العرفی فصرت جمیع القوی لما خلقہ کصرت النظر فی مصنوعا
 فانما اثر الحمد علیہ لانه مشہور باستحقاقہ تعالیٰ لہ ہذا النعمان علیہ فہو او غل فی الاخلاص و اللام للحمد ای حمدہ تعالیٰ و حمدہ
 اوللا استغراق او الخیر لان الاول ادلی لما تقر فی الاصول ان الحمد مقدم علی الاستغراق و ہو بستانہ خبرہ
 لنتہ و اللام للاختصاص و قبل لللیاقۃ ای الحمد لا یلیق الا للتعالیٰ و انما عدل عن الفعلیۃ لیدل علی ان ہذا العلم مہتاب الیہ

بلا نسبة احتمال للذب ولا يعبدان يكون الامم التقوية فالحمى صفة للجملة مقطوعة او مجزرة والمعنى لسم الله الحاد والمحمود وفي الاطمان في
 مقام الانتماء لا يخفى من الفائدتين رافع اعلام الشرعية اي منشئ او منشرف للعلوم الشرعية او المعلومات الشرعية كعلم التفسير
 والقرأة والحديث واصله والفقه واصوله والتصوف والادب او لعل هذه الشرعية وهم الصجاجة ومن بعدهم فلا ضافة كالام
 للبعد وعلما للشرائع فما للاستخراق او الخس الان الاول دلي فالرفع الاذاعة في شريف كما ذكره الرغب والشرعية مورد الابن الى
 الما الجارى ثم استعمل كل علم لغيره من نوعه بوضع الهى ثابت من بني من الانبياء او الشارع فيها يظهر من الاثام وبردى بحرقة الملك
 العلم والخيال انما شاملة للاصول والفروع وغيرهما لا كثيرا ليقال على الاحكام الجزئية وبه يشعرنا في الغريبين ان كل جارية النبي
 عليه الصلوة والسلام فهو شريعة وله ويفرق بينهما ان الشرعية مضاف الى الله والنبي والامة والملة لا تضاف الا الى النبي كما
 في المسرد والمناج والمضروات وما قال الفاضل التقباز في انما تضاف الى الامة لم يوجد الاعلام جميع العلم بالالكسرا للبشرية وكثرة
 على ارادة الحاصل بالمصدر او اسم الفاعل والمفعول وانما تفتن في الاصل معنى الجبل والطريق او المراتبة كما في المقاس واللوا كما في
 الصحاح وهما يكون مجازا مرسل او استعارة مصححة اذ يشبه الشرعية لسلطان له صاحب فقال لهم اللوا والراية ويفرق بينهما اللوا
 العلم الكبير ونصيب عند السلطان ويدارعه ولا يكون الا واحد والراية علم صغير لا صاحب المقتال ويكون متعده الا ان الاول بسفي والثاني
 اسود لانه امين عند الغبار كما ذكره الامام الشري فسلطان الموصوف كمنية واثبات الاعلام تخيل والرفع ترشيح وفيه تلخيص الى قوله تعالى
 ليرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات العز او اي فضل الشرائع او العلوم او العلماء فانها منوثة الاغراض الاخرى
 والبياض فضل اللوا ان شرعا وكذا اعتد العرب وفيه تلخيص الى باراه شيخ الاسلام في السبوط ان حب الاديان الى الله تعالى
 اسمته المحيية وشرفنا كذلك كما في الحديث ويجوز ان يفسر بالفاصلة على الغير جاز علما اي صفة الشرعية وهو كرفع صفة الله
 تعالى فان الامر مختص ولو كره الصلح ان يكون وصفا للمعرفة كما في التمسيد للعلامة لصفنا في ولا يعبدان ان يجعل رافع كمن ثم
 يوصف بجاعل على انه يجوز وصف الوصف بالوصف على الصحيح كما في المعنى وان يجعل جاعلا بدلا من رافع هو صفة او بدل ويبدل البديل
 من البديل كما في موانع الكشاف والكوشى وغيرهما فصفة من الفاضل التقباز الى ليس ما ينفي وما قيل ان جاعلا كرفع بدلا من الله او صفة
 له ولم يعطف هذه القرنية على الاول لما بينهما من كمال الاتصال فمضى كل منها نظرا لما الاول فلا يجهل ان يكونا صفتين او بدلين او الالاف
 صفة والثاني بدل وبالعكس وهذا يجوز لوجوب تقديم الصفة عند اجتماعها واما الثاني فلان كمال الاتصال لما من المعطف مخصوص
 بجعل البق لاس من اللوا كما تقره الخفي اما في ضافة الصفتين من الدلالة على تخش الفعلين شجرة اى شجرة واحدة الشجرة هو كل بيتا
 لساق وانما اختار الواحدة اشارة الى قوتها وعظمتها فان الارض قد وهنت بكثرة الانجار فضعفت شجارها وحذف اداة التثنية
 للبانة اصلها اي عود في هذه الشجرة ثابت اى مستقر في اعناق الارض فلا يحرك كما الريح العاصفة وفرعها اي ركب
 اعضائها وعضائها فان الاضافة للاستعراق في اسمها اي ثابت في هذه المظلة فثمرتها طيبة باقية للبعد عن العقوبات ونحسب
 الناصبين فالعنى جعل الشرعية بحيث لا يميل عاقل الى الاكيد من الالطال وفيه اشارة الى ان للشرعية اصولا خافية وفروعا ظاهرة

هذا بالنسبة الى الاصول لا في نفس الامر كما لا يخفى والى ان ما ذهب اليه الفلاسفة من عدم الترتب الا لتيام باطل كباثنين جبه في الكلام فمالي
 النسب حسب ما م الامام ابي حنيفة عليه الرحمة على المردم فان سم اصله واديه ثابت كما ان اصله وقرة ثابت ولا يقل مرجع عن الاحكام خلاف
 غيره من الامام تلميح الى قوله تعالى ضرب لندشلا كلمة طيبة كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء فلا يخلو عن تلويح الى ما هو سنة الخطبة
 من يراو تشبه كما في الكشف دليله ما قل عليه السلام على خطبة ليس فيها تشد في كاليه الجذاء ولما ورد في الحديث برواية ابي موسى
 المدني ان كل كلام لا يبرء فيه بالصلوة على فواقع محقق من كل بركة قال والصلوة بالرفع بالابتداء على شهور ويجوز الحب
 بالعطف على الاسم اي بالصلوة على رسوله والابتداء غير يقع عن الجمع بينهما وبين التسمية وهذا الظاهر في المردس للاحاديث الواردة في هذا
 الباب ان كل امر شروع لم يذكر قبله هذه الاسماء الثلاثة فليس فيه بركة وخير كثير والصلوة اسم من التصلية كما انها مستعملان خلاف الصلوة بمعنى اداء
 الاركان فان مصدرها لم يستعمل كما ذكره الجوهري وغيره والغما سبده عن الواو ولم يكتب بها في غير القرآن كما قال ابن درستويه معناها بالثناء
 الكامل الا ان ذلك ليس في معناها فان كان ذلك ليدل على كافي شرح التاويلات وفصل العبارات على ما قال المرد في اللهم صل
 على محمد وعلى آل محمد وقيل هو التعظيم فالمعنى اللهم عظيمني الدنيا باعلا ذكره وانفاذ شريعته وفي الآخرة بتفضيحه اجره واشفيحه في امته
 كما قال ابن الاثير وفي المعنى انه اعطى لكن بالنسبة اليه تعالى الرحمة والى الملك الاستغفار والى المؤمنين الدعاء والى الجمهور على انه في الدعاء
 حقيقة وفي غيره مجاز وفي الاكتفاء ايمار الى ان ترك الاسلام الذي هو اسم تسليم اي جعل الدنيا سالما عن كل مكروه ليس مكروه وقد رد
 على النووي ما كتبه من الكراهية ولو اثر الجيب على الرسول كان اسلم من الاستدراك محمد اشهر اسمائه الشرفية وهي لعن عند بعضهم
 قيل ثلث مائة وقيل مائة وقيل تسعة وتسعون وانما سمي به للامام بذلك المعنى ذات كثيرة فخصاله المحمودة او كثر الحمد له في الارض والسموات
 حمده تعالى **فصل الرسل والانبياء** صفة لانه مختص لم يوجد في غيره وليس بضاف حقيقة فاضم كونه من الاشتمال المضاف اليه على
 خلاف الجنس فان المعنى فضل من المجموع من حيث المجموع من الملائكة وفاضل الناس من حيث القبضية المقام على ان يقتضي الاضافة التفضيل على
 كل فرد فانه يؤتم خلاف ما ذكره كل نبي مفضل على كل فرد من الملائكة وكانوا من حيث المجموع افضل من كل نبي سوى نبينا صلواتهم
 قال علامت رحمهم الله تعالى والرسول من بعينه الله لتبليغ الاحكام لما كان اوديا وكذا النبي الا انه مختص بالنس على الاشهر
 فتخصيصه لدفع توهم ان يراو بالرسل الملائكة ويجوز على بعد ان يختص الرسول منها بالادوي حينئذ يكون الصفة مضافة معروفة كما هو في
 سيبويه وهما اما متباينان كما هو الظاهر من كلامه فالرسول من جاء بشريع مبتدرة والنبى من لم يأت به والامر بالابلاغ كما في شريح
 التاويلات وهو الظاهر من قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول الا نبي فيكون كل منها في غيره مجاز او متدا فان على ما هو العادة
 في الخطبة فكل منها من حيث التبليغ كما في الشفارا والرسول خص تدم للسمع فيكون موافقا لما بعد في خاص بعد العام فالرسول من انزل
 عليه كتاب بخلاف النبي فانه اعم كما في الكشاف وغيره وفيه ان كثيرا من المرسلين بلا كتاب كلوط وسماعيل ويونس وغيرهم فالاولى
 ان يقال النبي خص فانه مأمور بالابلاغ بلا انزال كتاب والمرسل خص من السكون جمع رسول فعول بالفتحة مرسل مفعول بالفتح بمعنى في
 رسالة اسم من الارسل في ما يذهب به التحمل من الكلام والفعول بهذا الم يات الانادوا والنبى من السبأ وهو خبر

وقد أئمة عظيمة يحصل به علم وغلبة نظر في حق ان تجري عن الكذب فعلى معنى فاعل من المهور كما قال الحقون منهم سيبويه وهو الحق كما قال الخواري
 والرضي غيرهما لاسن النبوة اى الرفعة كما قيل وانما جمع على الانبياء وان كان صحيح اللام جمع على فعلا كظرفا لانه المذكور ثم تخفيف صار مثل سئل الامام
 كاصفيا وليس معنى مفعول كما قال الراغب وغيره لان باب جرحي لانه لا ينبغي ان يجمع على البذيين لاشترط عدم استواء المذكورين فيه
 لما علم ان صلوة عليه كانه لم يوجد بل ذكر الال حيث بين صلوة كيفية صلوة عليه بقوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما في شرح النواويلات
 قال وعلى آلله اى على امته من المؤمنين كما في هذا الشرح او الغنى العالمين فلا يقال الال على المتقين كما في الغفرات والاول
 مختار المحققين في الاصل اسم جمع لذوى القربى الفه سبده عن العمة المبدلة عن الماعن البصريين وعن الواو عمن الكوفيين و
 الاول هو الحق كما في صرف الفتح والاولى ان لصفات الى الظاهر كما يشعر به ما من الحديث ولانه قلما يضاف الى النعم كما قال
 ابن مالك وغيره ثم خص منهم بالذكر مشرفين بغضبة لا يوازي لحظته عمل من صحبة فضل الخلق فقال وعلى صحابته اى الذين استوا
 مع الصحبة ولو لحظ كما قال عامته المحققين وانما وثر على ما ذهب اليه الاصوليون من اشتراط طارئة ستة شرفا فصاعدا للشيخ على صاحب الفاعل يجمع على
 افعال كما صرح سيبويه مثل لصاحب صحاب انضاه الرخصى وارضى فالقولان يجمع صحبة يسكون او يجمع اوبا كالتخفيف صاحبنا نشأ
 من عدم نقص الكتاب بخوهم الاقتداء والاهتداء اى كل واحد من اصحاب مثل جميع النجوم في صلاحية الاقتداء والاهتداء معنى
 كما انه يصح ان يعلم النجوم ثم يعلم بها الطريق الحق لشرع فيه كذا كذا ليس ان يعلم احكام يستنبطها كل احد منهم ثم يعمل بها فانجم الكوكب الطالع
 والاضافة لا تستغرق المعنى لئلا يلبس الاقتداء الايمان بثل فعل الغير لكونه فعل الغير ويجوز ان يراد به الجري على التيقن في اخذ الحكم للاتباع
 واسته كما قال الامام الحسرى ح والاهتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب وفيه كمال الى ما رواه رزين عن عمر بن الخطاب عن عن النبي صلى الله عليه وسلم
 كالنجوم باسم اقتديتم بهتيم وروى ما ذهب اليه الشافعى ح من ان قول الاصحاب ليس بحجة وكون الخطاب للقوم الذين في عصرهم على ما قالوا على
 السجدة واياها الى ان الخبر مقدم على المأثر وفيه على القياس تردد الى الكل ارشاد الامام ما تانا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل الراس
 والعين ما تانا عن الصحابة فذاخذتارة وترك اخرى وما تانا عن التابعين فهم رجال ونحن رجال فانه من التابعين راي انس
 بن مالك كما قال الشيخ الخزنى في اسما الرجال القراء من كابرهم كما في لشف الكشاف في سورة النور ولا يفهم ما في جامع الاصول
 ان ذلك مما لا يشبه فانه قال آخر كلامه ان اصحابه علم بحال من غيرهم فالرجوع الى ما نقلوه عنه اولى من غيرهم وعلوم ان المذهب ان
 لا تعتمد الصحابة والتابعين الا بالحقينة فان عيسى عليه السلام حين نزل من السماء حكم بمذبيهما كما في الفصول الستة ولما فرغ من الخطبة
 التي في العرف لحافة من الفاظ مشتملة على البسلة والحمد والصلوة شرع في الديباجة التي هي مشتملة على اسم الصنف وسبب التاليف
 وغيره على وجه يشتمل بالاثام التام فقال ولعبد البصر والرفع مع التووين والفتح على حذف المضاف اليها وحضر لعبده
 الخطبة ما سياتى قالوا ولا استيناف او عطف الانشاء على مثله او على الخبر نحو قوله تعالى ولشرك الذين آمنوا الآية وانظرت متعلق
 بالامر مستفاد من التام لمحل بقوله فان لعبد الفاء التعليل وان التحقيق كما في قوله لم عبد ربك فان العبادة حق اى
 لان عبد الله فاللام للمجد وهو في الاصل صفة بمعنى المملوك ثم استعمل استعمال الاسماء على ما قال سيبويه وانما اثره على غيره

لانه لا اسم للمؤمن شرف منه نبي عن كمال الله الذي هو المقصود وانا قلنا بالذات كونه في كماله الشرح حيث كماله في كماله
مشروط بان يكون بعد الفاء اء او منيا اء اصبا لما قبلها او فسر له كما في الرضى اما توهم ما فهمه من احسن النسخ المتوسل الى المتقرب
الى الله لا غير القرينة المقام باقوى الذرية في الذي هو الايمان ولا يخفى ما في هذا التخصيص من ضعف النفس فيه مبع الى قوله تعالى
فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى والذرية الوسيطة فان الفعلية تحت معنى الآلة وهو ما يقررت الى شى من آية
او غيبة او فيه ما تخفى من حيلها في سلك الى الفناء من الطاعات وترك المنكرات واللام للاستعانة بعموم العدد فلا حاجة الى جمعية
المصنعات اليه الملائمة او كونه سببا لما على ان قوى يجوز ان يكون للزيادة المطلقة ومن قال بجواز كونه بمعنى القوى فمقدار على ان
المتقربين بالضرورة فانه من مقياس لا يبرز من ظنه من اللام والامانة بحسب الله علف بيان العبد ميلون منصوبا ويجوز غيره
حالا على المحل بالارضى الخ لا يخفى في كونه بذكر الله العبد المصغر من الترقى الى ما هو الكمال ولقبه صدر الشريعة بن مسعود
بن تاج بشرعية في عمر بن سعد الشريعة عبيد الله بن محمود بن محمد الجبوري روح التداروهم فاسج عيسى المزين على ان يكون مجازا
مرسل ويجوز تشبيه الشريعة باب المان في قدره في كونه اثبات التاج له تحصيل سعد نفج السنين لسر العيين من السعادة خلاص اشتقاقه
فهما من السعد بمعنى السمين في التاج ويجوز في السمين من السعد بمعنى الاسعاد لما في الديوان وغيره وهو لغة يزيل منه قوله سمعوه فلو كان
بمعنى الاسعاد فمصدره السعادة وهذا سببه يد لانه لازم ح على انهم مختلفوا في هذه اللغة فسيبده سائر المحققين ان يكونوا ما قالوا تعالى اما الذين
الجنة الآية بعضهم السمين فقد قالوا انها خارجة عن القياس لمسعود ويجوز ان يكون مثل الجنة الله فهو مجنون كما قال البيهقي وغيره جده في اما التاج
بمعنى الاحتواء فمما بمعنى الخط او السعادة او اب الاب والمعنى انه كان اجتماعه في تاليف هذا الكتاب او حط منه او سعادته او ابوه
مسعود او اسعادته ومن اى ادم ذلك وناخص ابو الاب اذ ابو الام سيد كره وانا اخر عن الباقيات لانا ولى بالمقام
مع ان يحتمل الاسماء الا ان فيه الخمار في مقام افعال اللام والابغى ما فيه من جمال الاسناد الحقيقي والمجازى والكنى وتحصيل ونسخ المفتح المزمرة
بمعنى صار ونسخ ونسخ بالخط او ضمها من تحت حاجته بمعنى تعييت جده في بفتح او الكسر قول ذلك العبد والمجلة خزان
قد الفت من التاليف وهو جميع الاشياء المناسبة الا ان التنظيم فوته فان فيه يراعى مع المناسبة لجنسية فالاحسن نظم
جدهى ابو الام المسمى بالمحمود وهو لا في صفة لجدي كما لعده ولمعنى سيدى او ناصرى في الاسود الدينية والكل بسبب تعليمه اى
وفيه تلميح الى قول على من انا عبد من علمنى بحر فان شارب وانا شارب الحق والى قول نافع احد القراء سبع انا عبد من قرأت عليه
العالم من العلم الذى هو ادراك الشى بحقيقة كما قال الرغب الرباني في قيل سرى في الاانة قلما ليو جده في كلامه وقيل منسوب الى
الربان كى ان قيل الى الرب الذى هو انشاء الشى حاله الى حد التمام ولا يقال لخلق الله تعالى قال لاف والنون في كماله الرباني
للمباعدة مثل المشددة في الاخرى وفي العالم انه افقيه وقيل الفقيه لمعلم وقال ابن الاثير العالم الراسخ في العلم والدين قيل العالم العالم
للعلم فعلى هذا يكون ذكر العالم مع الرباني بلا حطة ما يتعارف انه قلما يفرق عنه في الذكر والعالم لم يؤخذ من الانبياء واوليهم
على ما يأتى في محبته في صفت جميعهم فان في الفتوحات ان كل عال عالم مشروع فان كان من نص عن نبينا وغيره من الانبياء

عليه السلام فهو مشهور في صفته خلف نبينا وخلف كل نبي هو شرع له وان كانوا ما في العت ويرى نفسه في المكن على عدد جميع العلم بانه هو لا غيره
وان كان من نص من نبينا صلى الله عليه وسلم لا غير فهو خلفه لا غير وان كان من جنسا ومجتهد فان اصاب وفتح الانبياء او نبيا واحدا فحشر
خلف ذلك المجتهد وخلف الائق من النبي عليه الصلاة والسلام وان اخطأ لم يخطئ صفت فيحشر في ذلك الصفات العمل كل فعل يكون من
الحق وان يقصد به وجه من الفعل لانه قد ينسب الى الجمادات الصمدية في اي منسوب الى الصمدية المدعو اسؤل الذي يصديه
اي يقصد بقضاء الحاج والوجه فيه اشارة الى انه لا يقصد في سلبه الا الى الله تعالى ويؤيده الزيادة ان برهان الشريعة
اي او كذا ولما هو الذي يقتضي صدقها ابدافانه من البرية وبها لمدة وقيل بيان الحجة كما في المفردات وهذا يشير الى ان لونه زائدة يؤيد
ما في الاساس لقل البره فلان اي جاد البرهان وبرهن مولده لكن بخالفه الجوهري وابن الاثير حيث قالوا قد برهن عليه اي قائم الحجة
والبرهان عند اهل الميزان قياس مركب من مقدمات يقينية تركيبا صحيحا ضرورية كانت او نظرية ولا يخفى ما في وصفه نفس البرهان
من المبالغة وبرهان الحق وهو في الاصل الموافقة ويقال على اعتقاد لطابق نفس الامر وعلى الوجه يجب مقتضيه
الحكمة وعلى الوجه كذلك هو الواجب لذاته اي الذي لا يقهر في وجوده الى غيره كما في المفردات والمراد اما احد من الثلثة والفاضة
ما في ذكر الخاص بعد العام او الشريعة والقرض التاكيد ويؤيده والدين في اصله الطاعة ويقال بمعنى الشريعة وايضا
الى الشاع والنبي واحاد الامم وارث الانبياء والمسلمين في اي الاخذ منهم علم الدين سوى ما هو المنسوخ بقضية مقام
والام للاستفراق ويدخل فيهم المجتهدون تبعا وفيه شعار بان ساندته علموه مخلصين لوجه تعالى كاساندهم كما يشان العلماء
الماضين فانه ترك الاضادة الليم وفائدة الاضادة التحقق المحمود وسد فيه ايا الى الناس حمده والكثرة فضائله الصورية
والمعنوية فان الاسماء تنزل من اسباب صدر الشريعة عبيد الله بن محمود بن محمد المجبوبي في الاصل صدر اهل الشريعة
قولهم صدر القوم اعلمه والكبر في الرتبة ويجوز ان يكون من صدر الانسان كانه لكثرة ماسته علوم بشرية صار جزا شريفا للشريعة
ففيه كنية وتخييل وان يكون المعنى شريعة صادرة فان اصدر اسم من الصدر بالتحريك هو رجوع المسافر من مقصده خيرا الله
على تاليف هذا الكتاب عني اي من تسلي عن سائر المسلمين بالعمرة الاصلية بمعنى الباقي او بالمبداء عن الباري بمعنى
الجميع والاول شهر في الاستعمال وثبت من ائمة اللغة والمهر في الاشتقاق كما ذكره الفاضل التقطاز في لكن ذكر ابو على ان كونه
من السور بمعنى البقية يقتضي ان الباقي الاقل اسائر الاكثر ولذا ذهب اليه امام المنصور الجواليقي وغيره من النحويين الى الثاني كما مال اليه
الجوهري فلا يرد انه متفرد فيه وهو ليس ممن يعقل منه ما تفرد به وانما اثر الاسلام على الايمان لانه انساب لغة لان الاسلام في الاعمال
اكثر استعمالا من الايمان وانما حال الجزء اليه تعالى اشارة الى ان ادا حقوق فوائده تاليفه ما لا يدخل تحت قدرة المسلمين خير الجزاء
مسدرا لاجل حفظي لحرف الف لفتح العمرة وكسرها وسكون الهميم مصدر اجل شر اي جناه ثم استعمل في تحليل الجنابات ثم في كل
تحليل واعلم ان اول مراتب وصول النفس الى المعنى لشعوره فاذا حصل وقوت النفس على تمام ذلك المعنى فتصور فاذا انتهى تحت لواءه انتهى
بعد ذهابه يقال له حفظ كتاب وقاية الرواية فيه تنازع الف وحظي في الكتاب فعل مبني للفعل او مصدر هو تصور اللفظ بوجوده

وكما يسمى بالصيغة السببية المكتوبة بالفاظ في النكاح الشئ يرد ثم يلفظ ثم يكتب بالإضافة لاسمه ويحتمل ان يكون بيانية والوقاية بالكسر والفتح
نقطة حفظ الشئ عما يضره والرواية النقل وعرفا ما ينقل من مسئلة الفرعية عن الفقيه سواء كان من السلف او الخلف قد يختص بالسلف انما قول
بالخلف والكل او وقاية الرواية بعد ان يحيل معنى المفعول والفاعل على الاشهر علم خبس لانه كلي شامل لما لفظ او ملك زيدا او
عمر وشكرا وابعث عليه من الضرورة ان لا يعبد في اللغة نقل المركب الى الجنس فاحفظه فانه نافع في بيان جميع مسائل
الاسدية حال من العلم والمسائل بالضرورة الاصلية جميع المسئلة بالتحقيق وقد خفف لغة بالسؤال او السؤال وكان السؤال
وعرفا قضية نظرية في الاغلب تتوقف على تصورات اطرافها وهي سببا وبها المتصورة وعلى اعتدات يتالف منها اجتماعا وهي سببا وبها
التصديقية وقد تكون ضرورية محتاجة الى تنبيه واما الاختفاء فيه فليس من المسئلة في شئ والرد من القضية الكلية التي تشتت
بالقوة على احكام متعلق بجنسيات موضوعها والنداية اسم كتاب معروف في الاصل يتعدى الى الثاني بنفسه بالحرف ففي الكرماني
يقال هذا الطريق دله اليه اذا ذهب الى المقصد او صلا الى راس الطريق واعلم ان الطريق في ناحية كذا قالوا لان لا يسند ان
بالحقيقة الا اليه تعالى وهو اي الوقاية او كتاب الوقاية حال خرى وانما لم يثبت لانه صار بعد النقل كما ذكرنا حصول الفقه كتاب
لم يتخل عن الزمان شبانية اي لم تر عين جميع الدهر ثانيا لهذا الكتاب يقال ما كتبت عيني بك اسما كتاب
كما في الاساس فالباد المتعدية ذيل المعنى لم تر عين اولم تفر عينه والباد للالعاق او سببية وفيه انه عدول الى محباز
غير مشهور بل ضرورة والزمان يقع على جميع الدهر وبعضه كما في النهاية وهو هنا حجاز عن الابه بلا حذفه فانه بتبذل يجوز ان يشبه
بشخص ذي بصيرة ومكنية واثبات العين تخيل والاكتمال تشيع وعلى هذا الاضافة مجاز والاسناد في الصورتين حقيقة والاولى
ان يقال (والثاني والمعاني) فانه ليس مستعلا باعتبار الحال لا عنافة الى الاقل ولا باعتبار التفسير لعدم سماع ثاني وحسب بل
ثالث اثنين الى العاشر كما ذهب اليه سيبويه في وجازة الفاظه لم توف الثاني والوجازة بالفتح مصدر وجز الكلام بالضم
اس سقط لحواله والمراد منه الحاصل بالمصدر يستقيم المعنى عند اعماله في القطر الآتي وانما اثر على الايجاز ليسير الى انه خال
عن التكلف الكمال قدرة المؤلف واللفظ مصدر لفظ اللمعة من فيه ثم استعمل في الصوت المكلف بكيفية مخصوصة وانما
صح به لافادة الاستعراق فليس فيه مساواة ولا الخائب لا الطويل ولا حشو ثم اشار الى ثبوت المعاني بلا اخلال فقال
مع ضبط سبانية اي في وقت مصاحبة فان سح بالفتح طرف بلا خاوت وسكون لغة طرف وجازة وقيل حال من الالفاظ
وفيه انه لا يلزم منه مصاحبة لضبط العهد حدوث الوجازة والضبط بالمحفظ مع الجرم وينبغي ان يكون من المبني للمفعول لموافقة الوجازة
والمعنى المقصد وعرفا ما دل عليه اللفظ ما في الذهن عندنا وعند كثير من المحققين واعلم ان المقصود من هذا الكلام ان ذلك الكتاب
موصوف بل وصف يختص به وليس له مشارك فيه ولهذا اضاف الالفاظ والمعاني الى ضميره ولم يطلق وجب شبه كما هو جزم ثم يقول
ذلك العبداني لما وجدت اي صبت ولما طرقت زمان عند اكثر مركب من لم وما النافية عند بعض استعمال حرف
الشروط مضاف الى الجملة الاولى معمول الثانية قصورهم كسبر الداء ففتح السيم جمع همة كسبر الداء وانتهما في اللغة المقصد الى

وجود الشيء أو عدمه ونحوه في العرف والاستعمال القصد إلى حيازة المراد العلية بقصود قصرت عن الشيء عجزت عنه ولم تبلغه
بعض المحصلين أي أكثر المريدين أن يجمعوا الفقه فاللام للبعد والتحصيل في اللغة الجمع وفي العرف جمع العلم مطلقا والابعد
عن الاختلافات في تتبع الإضافات أن يقال قصودهم لبعض المحصلين عن حفظه أي كتاب الوقاية أو الوقاية التي خذت
منه جواب لما بدأناه وقلما قرن بها كما في بعض النسخ والتأني فيه أصليته أو سببته عن العبرة على ما توهمه الجوهري هذا
أشار به إلى المتخذ الذي سمي المختصر وإلى ما في الذهن حقيقة على ما في المال إلى ابن الحاجب ومجازا لما هو مشهور ودفعه بلا إشارة ثم
بعد الفرج أشار إليه كما أشار السيراني في شرح الباب وأما سمي به دون المتخذ لأن الاختصار لغة حذف لول الكلام وعرفا لتبطل
الباني مع البقاء المعاني وأخذت عرض الكلام كما في الإشارات وهو المراد ودون الأول بقبريته بالبعد مع رعاية كمال الأدب مع
الاستاذ لأنه أشار به إلى أن الوقاية يحاز به بحيث لا يتصور التصرف في عبارته وإنما يتصور أيراد بعض مسائل الضرورية مستقلا
على ما لا بد منه حال من المختصر تهافت أو مقدرة أي حال كونه لا يخلو عما يحتاج إليه الناس من مسائل مذكرة في الأصل فلا بأس
بخلوه عما يحتاج إليه من علم الفرائض وزلة القاري وغيره ما لم يكن فيه وآب الفراق ومنه خبر لا وضعية في بعض النسخ لا سند جوة
أي الماسة ولا غنى لأم في الدين عنه فمن أحب والواستحضار استحضار جميع مسائل الهداية فعلية بحفظ أي
فيما حفظ الوقاية فعلى اسم فعل أن كان في الأصل حرف جرفا على ضمية الغائب والأكثرون ضمية الخطاب يكون مفعولا منصوبا
ويكثر زيادة الباء فيه لتقوية العمل كما قال الرضي وفيه أن الباء صلة وليست بزيادة فالمنعني ليمسك كما في شرح المنعني فعلى له
معنيين واللام للبعد لا يدل من الإضافات إليه أي وقاية الرواية ويجوز حذف خبر العلم عند الأس من الالتباس كما يجوز دخول
اللام عليه عند كونه مصدرا وصفة ومن أعجله الوقت أي حمله على العجلة وهي تحري الشيء قبل آوانه والوقت خص من الزمان
أذ هو الزمان المفروض لأم كما في المفردات والاستاذ إليه مجاز ويجوز تشبيهه بكلف الفعل قبل آوانه فهو كمنى وإنبات الأعمال تحصيل
فليصرف إلى حفظ هذا المختصر المذكور وأما أثر الأظهار لزيادة التقرير وسم الإشارة للتمييز الكمال العناية بعنان
العناية هي القصد والعنان ما وصل بلجام الفرس أي كمنية التشبيه العناية بها وإنبات العنان تحصيل والعنف ترشيح
والحاصل أن من ضائق وقته ولا تقى زمانه بحفظ الوقاية فليحفظ المختصر أنه أي لأنه تعالى فإن للتعليل والمعلل به جواب
اللام المحذوف وهو يستخف ويجوز أن يكون لجعل غير السائل كالسائل أو الأظهار كمال العناية أو وفور نشاط الشكوى بالكلام لقوله
تعالى أنهم خرجون وربنا أننا آمننا وتشهد لك رسول الله ويجوز أن يكون الضمير للمختصر والمصنف مع لطف الابهام
ولي الهداية هو من يتولى امرأه والهداية المبعث بها اللغوى أي أنه تعالى متولى لأن يجعل الموصل بمجرد حفظ المختصر
عسا لما بالفروع أذ هو حاوي على خلاصة محيط بزبدته فصار مغنيا عن الوقاية بل عن الهداية وغيرها أوجبني ذلك الكتاب
المشهور أي أنه تعالى متولى لأن يحفظه ضابطا لمسائل الهداية وقس عليه ضمية المختصر والمصنف وحسن فعلية حيث يتم
الدياجة على الهداية ثم شرع في بيان طهارة هي شرط صلوة تقدم عند الفقيه على غيرها من العبادات فقال

كتاب طهارة

في الاصل بالسكون لانه غير مركب بالكسر لا لانتفاء الواو بالفتح لانه نقل حركة النقرة عليه ويجوز النقرة على الخاء من غير سطر لانه من الالفاظ
والا على سائر خصوصية من سبب احدية في الغالب بالابواب التي على انواع منها فصول على الاصناف والامانة قد يستعمل كل واحد في باب
وفصول سكان الآخرة قد يكتفى بالفصول كما في هذا الكتاب واهل علم خبير بالطهارة بالضم اسم لما يليه من الاء والفاء بالفتح مصدر بحرف
الاء والفتح انصح النقرة عن الاء والناس الحسية كالانجاس في الحكمة جازية وبين الحقيقة جميع الشرعية والامانة للبدن وما قبل منها للجنس و
الاستعراق ففيه انه مقدم على الاستعراق وهو على الجنس كما تقر في الاصول والاضافة تجاز ولعن كتاب حكمه الطهارة فان قيل هو
فعل المكلف فينبغي ان يعنون بكتاب التلمية قلت شائخنا قد احتجوا بما هو الغالب على الفلاسفة على ان لا يجوز ان يتفلسف في الطهارة بل في
وكثير ما يتفلسف في الامور المتعدية والافادة التبنية على ان الطهارة لا يتوقف على النية ثم بدأ بوضو لانه اثر احتياجا فقال فرض الوضوء
الفرض لغة التقدير شرعا ثابت بدليل قطعي بزم تارك اذا فاعلة طلقا بل انزل الان قطعي يقال على القطع الاتمال اسلا ثابت بحكم الشا
ومتواتر السنة ويسمى بالفرض القطعي ويقال للوجوب على ما يقطع الاتمال انما هي من دليل مثل تعدد الوضوء كما ثبت بالطهارة بنفس
ولمشهور ويسمى بالظني وهو من بان ما هو لازم في زعم المجتهدين لحدار المسح يسمى بالفرض الظني وما هو من الفرض فوق السنة كالفحمة
يسمى بالوجوب وقيل الفرض حكم ثبت بدليل لا شبهة فيه وفيه انه لا يشتمل بعضا من الظني ويدخل بعض من السنة وبالمباح على
الآثر الى قول تعالى فاعلموا الخير وكنوا اشراروا وانما اضاف الفرض اضافة عمليه مثل القطعي والظني بخلاف اشئ الفرض فانه
الاول من القطعي لا غير فالمراد بالابدية للوضوء وهو في اللغة اسم من التوضوء وبالفتح ياء وقد ورد في الحديث من التوضوء
الشرعية لطافة مخصوصة واللام للاستعراق فيمثل الوضوء والفرض والادب كما بعد النوم والغيبة والاشارة لشعره ونهقه وغير ذلك
في قاضيان غسل الوجهى اجزاء الماء على بشرة وجه المتوضي وفيه رمز الى انه لو بل الوجه بل اسالة الماء لم يجز كما لو بل سائر الاعضاء
المغسولة وعن ابى يوسف انه جائز وهذا على ظاهره عند الجلالى وقال القسبة الوجعفة جاز في البصيف للسن في الشتاء يفسر
الاسالة كما في النظم وقال خلف بن الوب ان سال الماء قطرة او قطرتين بل تترك فقد جاز والافلا كما في الذخيرة لا يقال فعلى
بذو اصابه السطر شمس الجريان ينبغي ان لا يكون مجزوا وقد افقوا انه اخاه لانا نقول الفصل والاجزاء اعم من الحقيقي والحكمى على
انه قد دفعه على ما ياتي من التعليل والى انه لو اذن من ثم امر عليه الماء جاز وان كان الدسومة مائة عن قبوله كما في الآونة والى انه
لو استعمل بغيره في افعال الوضوء اجزاه وان كان الادب ان لا يستعمل كما في المحيط والى ان الوجه هو مجزى حيث لا يسبب الماء
لم يجز كما في منية الفقهاء وهذا كله لان عموم المخالفة كمنهزم الموافقة معتبرة في الرواية بخلاف لما ذكره المصنف في الكتاب من ان
اجازة الزايدى انه غير معتبرة والحق انه معتبر لانه انما لا يفي في حدود النهاية وغيره وانما حاصل الغسل على الفرض وحقه للعكس لانه
يجز في الفرض عن افعال المكلفين لما استمر اجزاه وبما هو اب الضالمة والغسل بالضم للماء والضماع وتارة بالفتح مصدر
غسل بالضم اسم من غمسل والسين فيه ساكنة ويجوز ضمها والوجه من الاء والفاء بالفتح كالباقين من التبرج وهو لغة وشرعا من الشعر

بفتحين والمسكون أي شترت بين الشترتين سمي بالناصية فاللام للبعد فلا يرد أنه صدق على جانب الفتحة ولا يلزم أن ينسل موضع
الصلصة وهو الأصح كما في الخلاصة وفي البداية به شتر لوجوب اجزاء الماء من فوق كما في الزايدى ولعل المراد لوجوب الاستحسان في الجانب
نفسه كرفي القنينة أنه سنة وقد أقر أن لا وجوب في الوضوء إلى الأذن لضيق سكون الأذن فلو ترك غسل ما بينه وبين اللحية لم يحسنه عن
أبي يوسف إن خطب بالانحاء والفتوى على الأول كما في السجدة وأسفل الذقن لفتح مجتنب للحيين والمراد حدة عند البعض وأقصى
ما يبذل ما وجبه عند الكثيرين فأسفل في الوجين غير دخل في الوجه فلا يغسل كما في حاشية الهداية لشيخ الإسلام عصام الدين ظاهر أن غسل
ليس من الوجبة فلا يغسل عن بعضهم أنها لو غسقت شديدة لم يجز قليل لم يصب ذات ما وجب لصل الماء حدة كما في الذخيرة وأن اشغف دخل
فيه منها فقد رآه عند الأصحاب لم يجز على الصحيح كما في الخلاصة وعلم أن تجديده الوجه على تجديده العنق فلا يجب تكرار كل واحد ولا بد من الحد في
المحدود كما هو منه سبيل حنفية ومحمد بن علي أنه جاز أن يقدح في الأذن فقوله من الشعر خبر بعد محذوف هو تنبيه الوجه لصل الأذن لا
وغسل يديه أي يدي ذوى الوجه فلا يغسل إلى الرسع أو اللم يلزمه إلا عادة ثانياً والأصح عند الحلواني أنها يلزم لأنه كان سنة فلا يوجب
عن الضرر بهذا الشكل لأنه التمهيد الذي هو المقصود قد حصل فلا معنى للأعادة كما في الذخيرة وغسل رجله أي ذوى الوجه في الكلام شارباً
لا يغسل شتان من جانب من اليد والرجل نعم إذا بطن شئ بهما فيغسلان كالاصبع الزائدة والتأليل كما في الزايدى وهما من ذوى الأصابع
إلى الأبطر وصل الفخذ كما في المغرب وقال القرشي في تشريحه أن اليد شترت به بينه وبين الأصابع إلى الرسع شترت كالغليظة وفي المحيط بها
على الذراعين مع المرفقين فالأولى ذراعيه وقد سمي مع مرفقيه كبر المسير وفتح الفاء والعكس هو وصل العضد بالساعد كما في المغرب و
مع كعبية إلى المرفقين من العظم عند مقلبي الساق القدم فخل رجل كعب أحد كما قال بل الشترح إلا أنه لم يعبه إذا العدة في تفسيره لا ينافي
قول بل العوية وهم قالوا أن المثل قدم كعبين كما في حاشية الهداية وذكر في مسوط شيخ الإسلام أن الكعب عظم مرتفع في قدم الرجل عن عظام
فلا يغسلان لعلهما التأتان عند أبي يوسف رحمه الله فيغسلان وعلم أنه قال المسطر في قرى وأهلهم بالمجر والنصب ظاهر الآية تنبيههم بالاجتماع
وهستة المتواترة وليده ما في شرح البخاري لابن حجر البداية لابن الجزري أنه قد تواتر الأخبار في غسل الرجل فوجع ربع راسه من فخذ الأذن
والربع لضم الزاد والباء وسكونها جز من أربعة اجزاء من الناصية والقدال الغودين والرسع لغة امرئ شئ كما في المقائس وكذا
في الشريعة إلا أن الأمر شامل للحكمي كما أن المشي للمبتل وغير اليد فإنه لو سقط خرقة مبتلة على الراس والحف أو أصابه المطر وأدخل في الماء
لا جراه من المسح كما جعل التراب في كفه فاصابه ذراعيه كما في المتداولات فما قال المصنف أن المسح أصابة اليد المبتلة فلا يخلو عن شئ
كما في السلوخ أنه ليس بالمثل قلت ظاهر ما ذكره ليعقبي أن يجزى عنه أصابة الراس شئ غير مثل قلت نعم الآن الظاهر
أن المعنى مسح شئ بمثل من ما مأخوذ للمسح لغزنية ما يأتي في مسح الأذن فلا يمسح ببلل باقى في الآلة بعد مسح عضوا وغسله وفيه خلاف
ولا بلل مأخوذ من عضواً كما في الزايدى وكلامه مشير إلى أنه لو مسح على الوقاية لم يجز وإن وصل البلل إلى الشعر كما قال بعضهم في النظم
إنها إن وصلت فقد جاز عند العامة وإلى أن النية لم يشترط فيه وإلى أن أي موضع منه مسح فقد جاز إلا أن السنة البداية
من مقدم الراس كما في الخلاصة وعن الأئمة الثلاثة أنه مسح ثلث راسه كما في النظم وذكر في تحفة أن مقدار ربع أصابع الموضع جاز و

لو تركه لا يسل في غايه النكاح وعرض شيئاً او دخل شاة او دخل صبي في الفم ذاكى اثر الدم على شئ من ماء او استنشر فخرج الدم العلق من
 الفم او غرزشو كما او ابرة فظهر الدم وسار اكبر من راس الحرج بل سيلان فان شيئاً منها غير ناقض للصحة كذا في المحيط واما اذا تجاوز ولو
 بالاذاج لكان ناقضاً كما في الخلاصة والكافي وهو الصحيح من الرواية وشبه بالصواب كما في حجة المحيط وما قيل في الكلام اشارة
 الى انه لو اخرج لم ينقض بقا سدا لانه لزم منه ان لو اخرج الريح او الغليظ او غيره بهاسن السبيلين لكان غيبه ناقضاً لقوله
 الى ما يظهر مما اذا غرزشي في جانب العين فسال منه الى جانب آخر ونزل الدم له الالف فشد ما لان منه حتى لا ينزل منه
 او تورم راس الحرج فظهر قبح او نحوه والاحتياط في امورم فانه لا يقض عن المحسن ان ما النقطة غير ناقض قال المحلواني فيه
 توسعة لمن به جرب او جردى او محمل لكذا في الزايدى ولو شد بالرباط فاقبل فان نقض البطل الى الخارج نقض كما في شرح الطحاوى
 وكذا لو خرج من سبب الانسان مما رقى احمر كما في المحيط وعلم ان ما ذكره من نقض بما اذا التقاط دم كثير مثلاً من دم او صلب
 من الالف او من العين فانه ناقض ولو لم يسل الى ما يظهر لعدم تحقق الاستعداد بالنسبة الى ما يظهر فلا يتعلق الجار بقوله سال
 كما نحن ولا بقوله خرج لقصد السيلان وحده المستدراك قوله الى فخرج الحجة ما نقضه خرج الجبس ثم لما كان بعض انواع الدم
 الخارجة من غير ما فيه تفصيل خمس بالذكري قال هو ناقض القى كالشئ وزنا مصدر قار ما اكل لقي اذا التقاه وما يقول به له
 وان كان سحر فابان دم فان اعماله مجوز عند الخليل مسجوبه كما ذكر الرضا وجعله حالاً من القى بمعنى الاسم خلاف الاصل
 للاحتياج الى حديث الخرج على ما زعمه فيميل الى المجاز والتكلف في ما مل الحال بلا ضرورة رقيقة اى سائل ان احمر به
 البراق لعنه الله بان غلب الدم عليه سواء كان نازلاً من الالباس او صاعداً من المعدة طاف الفم او لا وباعنده واما عند مدح
 فان كان صاعداً طاف الفم ينقض والا فلا وقول ابى يوسف رح مضطرب كما في المحيط لا اى غير ناقض هذا القى ان صغر البراق به
 بان غلب على الدم واما ذكره مع الاستثناء عنه بما قبله اشعاراً بانه لو تساوى ناقض كما قال الجمهور ولم ينقض في رواية الاصل
 كما في حاشية الهداية والاول هو الاستحسان قال الميذنى في امره باعادة الوضوء احتياطاً وهو باق على الوضوء الاول كما
 في المحيط وناقض القى غير اى غير الدم الرقيق سواء كان ما او طعاماً او دماً ما يجرد او سوداً ومحرقة ان ملا غير الفم بان نجده على اليد
 وقيل عن الكلام وقيل من تعظيعة الفم كما في الزايدى وقيل ان اعيان الناطل ان في فيه شيئاً وقيل لغرض الى راس صاحبه والاول
 هو الصحيح هذا اذا قام مرة فان قام مراراً لم يذكروا في ظاهر الرواية وفى النوادر انه يجمع محمد ح ان محمد الغيثان والبوليوسف رح المجلس و
 البول على وثاق سلفاً كما في المحيط والاول اصح كما في القمريات وعن الحسن ان تناول طعاماً او ماء ثم قام من ساعته لم ينقض لانه طاهر
 كما في الزايدى وفي السنية اذا قام ودودة كبيرة لم ينقض الا اى غير ناقض القى بل طعاماً او نال من مع انه علم من قوله نجس انه غيبه ناقض
 اصل سواء كان صاعداً او نازلاً طاف الفم او لا لانه ناقض عند ابى يوسف رح واليه ذهب الطحاوى حتى قال بكونه ان يلوغدهم
 بطرف الثوب فيصلى معه وسنهم سقط الخلاف فعمل قولهما على النازل وقوله على الصاعد وسنهم من اثبتة في الصاعد وهو الصحيح
 كما في المحيط وهذا اذا وجد فان كانا مختلفين وما وطعاماً او بلطماً طاف الفم فالعبرة للغالب لو استويا اعتبر كل على حدة كما في الزايدى ثم لما

وذكر ان بعض الخارج من غيره ناقض لبعضه لا وقدين حكم الاول ودون الثاني بينه تقال وبالميسر من ذلك الخارج بحديثنا فمقتضى
اشارته الى ان الحديث قد يطلق على الناقض وان كان في الاصل عند سبب النجاسة الحكيمه ليس تجسب بالفتح ولم يستحسن الكسرة لان
هو الرواية بمعنى غير طاهر لانه يلزم منه انه ليس بخيس بالفتح لاستلزامه نفى العام نفى الخاص وهذا عند الشافعيين والاعتماد محمد بن قيس
والاول هو الصحيح كما في المضمرات والمراد ليس بحديث اصله بقرينة زيادة الباء فلا يرد الخارج من الحديث وصحاب لا يندار لان
انتفاء الانتقاض مختص بوقت خاص وناقضه نوم متكئ متجافا المقعد عن الارض ام لا الى ما لوازيل لسقوط ذلك التمكن وبه
الكيفية عند الطحاوي وفي رواية عن ابى حنيفة رح وعنه انه في الصحيح انه لا يفتقه اذا استقر مقعده على الارض والنوم ستر خارج عصاب
الدماغ برطوبة الفجار الصاعد اليه والاكثار من الاستناد والاعتماد بالظهر على شئ يستعمل على دون الى فاجرى مجراه ولم يقميس السبل
والا لا ينقض مجرد السبل الى ذلك الا لم ينقض نوم المتكئ على ذلك بلا سبل اليه ولا ينحى ما فيه من ان التفتين يتوقف على السجدة في الكلام
اشارة الى ان ناعس المتكئ غير ناقض فان ناعس المصطحب كذلك على ما قال الحلواني وقال ابو علي الدقاق ابو علي الرازي ان كان
لا يفهم عاتة ما يقال حوله كان ناقضا وان كان لسبوع عن حرف او حرفين فلا كما في الزاهد والى ان نوم الواضع راسه على ركبته
لم ينقض كما قال بعضهم والى انه لو نام قاعا فسقط الالة انبته قبل ان يصل الى الارض وعند الاصطلاح بلا فصل لم ينقض كما روى
عن ابى حنيفة رح وعليه الفتوى كما في الخلاصة والى ان نوم القاع الواضع اليه على عقبيه وقد صار شبه المكب على الوجه
واصفا بطنة على فخذه غير ناقض عند محمد رح لانه يشترط الاكثار على الغير خلافا لما في يوسف رح في التيمم والى ان نوم القاع
المتماثل الزايل المقب غير ناقض كما في ظاهر المذهب وكذا نوم المتورك كما في الزاهد والى ان نوم القائم والراكع والساجد
سحليا غير ناقض كذا في المحيط ولا نقضا من الانبياء عليهم السلام لا يحتاج في هذا الكتاب الى ان يقال ان نومهم غير ناقض و
ما نقضه الا عمار ضعف القوى الغلبة الدافئة بخل فيه الغشى بالضم والسكون تعطيل القوى المحركة والحساسة لضعف القلب من الجوع
او الوجع او غيره وكذا السكر فانه حالة حادثة لنور العقل وحده عند بعض المشايخ ان لا يورث الرجل من المرأة وهو اختيار صدر الشهيد
والصحيح انقل عن الامام الحلواني ان يدخل في بعض شئ يتحرك كما في المضمرات والجنون صاحبه سلب العقل بخلاف الاناء فاقوله
والاطلاق والى ان القليل من كل ستم ناقض لانه فوق النقص مضطجعا كما في الزاهد فالاكتفاء به عنها اولى وقهقهة بالفتح
سواء كان ياقطا او ناما عاده او ناسيا مستغلا او غيره وقال بعض المشايخ انها من النائم والناسي والمختل من غير ناقضة
كذا في المحيط فلا يجب قيد اليقظان لاجاز النائم وقهقهة الضحك هو ان يقول قد قه كما ذكره الجوهري وظاهره مشعر
بالترادف الا ان اكثرهم على انها ما يكون مسوعا له وبغيره بالضحك هو ما يكون مسوعا له فقط فعلى هذا انه غير ناقض و
قال بعضهم ان الصوت المسوع ناقض ان قل كذا في المحيط وأشار الى ان التيمم هو ان يبيد وفيه اسنان بلا صوت غير ناقض
والى انها من الصبي غير ناقضة كما قال الجمهور كذا في حاشية الهداية ولم يذكر البالغة لانه من الاحكام المشتركة في صلوة صفة
اي قهقهة بالغ واقعة في صلوة مكتوبة او نافذة في مصر وغيره ولو راكبا كما قالوا واما عنه ففي النافذة في المص لم ينقض لانه

ليس في الصلوة فاحترز بها عما وقع في مثل ذلك وفي ركوع وسجود للتلاوة المطلقة أي حقيقته وغير مقيدة فخرج بها صلوة التلاوة
 لا تحبذ التلاوة كما نطن والمباشرة الفاحشة في الشرعية تماس أحد الفرجين منها الآخر بمجرد من مع الانتشار بلا التقاطع المتأمن
 من المسبوط والمحفق ومنهم من لم يشترط مس الفرجين بل الجزو والانتشار كما في الحقائق وينتقض طهارتها وإن لم تنشر أكلة لا يكون
 المباشرة بين الرجلين والمرأتين هذا الأكثرين كما في المنيّة وهذا عند الشنخين واما عند محمد رحم فقير ناقصة وجوه من كما في النظم
 وعصبيه وهو القياس والاداء الحسن كما في المحيط وهو الصحيح كما في النخعة وعن أصحابنا منها غير ناقصة بل لا طور شيء وهو الصحيح
 كما في الحقائق وفي الاكتفاء شعاع بان على البيهقي: المنيّة غير ناقصة للموضوع بل انزال فانه لم يلزم الاغسل الذكر كما في يوم النظم
 والمباشرة في اللغة من باشر الرجل المرأة اذا قضى البشرة الى البشرة فتدعى المباشرة ولذا قال شرف الائمة المكي المباشرة
 الفاحشة فمنه ما يباح من الاقوال والافعال لا اى غير ناقض من بشرة المرأة لبشرة الرجل وبالحكم سواء كانت محرما
 او لا بشهوة او لا وسواء كان اللامس يدا او غير يدا والمس ادراك لجواهر البشرة كاللمس والمرأة مؤنث المرأى الرجل وهو
 اسم المباشرة كمو والذكر اى لاس الرجل ذكره او ذكر غيره سواء كان صغيرا او كبيرا او ميتا او بياطن الكلف والاداس
 بالذكر الفرج فان مس الفرج ناقض عند الشافعي رحم على انه يتوهم ان ينقض مس غيره وفي النظم ان مس المرأة والذكر كمره
 من اضافة النقص الى المذكورات انه ليس سببا لوجوب الوضوء كما قيل بل هو ارادة الصلوة على ما قال الجمهور لذا في النهاية
 فرض الغسل بيمينين: السكون اسم من الغسل بالفتح كما في الصحيح والمقائل ومن الاغتسال وهو غسل تمام الجسد كما
 في المغرب وكان الاغتسال مطاوع للغسل وان لم يستعمل الا في الغسل كل السبدن كما في حاشية الهداية لكن ذكر البيهقي والراغب
 وغيره ان الاغتسال غسل كل السبدن على ان يكون الحكم بالمطاعة مقصورا بالسماح فان الافتعال لم يوضع للمطاعة كما
 ذكره الرضى غسل فمه والنفه بالتخصيص فانما غير وخلص في السبدن مع المباشرة في لطافتها فان المباشرة فيهما سنة وقيل
 وجبة على غير الصام كما في المنيّة وفيه شعاع بان لو شرب الماء على وجه السنة لم يكن كافية وبانه لا يشترط الصب كما قال بعضهم
 وذكر الناطقي انه شرطه هو الا حوط كما في الخلاصة ولو كان سنة مجزاة فبقي فيه طعام او كان في الفه دون طب لم يمنع نجاسة
 اليابس كما في الزايدى والامة ابس به فرض سطلق الغسل لم يذ كر تحليل اللحية الوجبة في الجنبات وغسل ظاهر كل السبدن
 اى جميع اجزاءه فلا يغسل العين ولو كتمت بالكل الخبس كما في حاشية الهداية وما تحت الحافر الصرام والصبغ والعيان
 والطيبان يمنع وقيل لا يمنع ولا يحرك النائم الضيق على ما روى عن الائمة الثلث رحم كما في قاضي خان ويجب ك
 القسط وان لم يكن في الاذن لا يكلف في اليعصال ويغسل الاصبع في العصرة والماء في القلفة وان ترك حبا و
 نى النوا واد لليجوز كما في الزايدى وفي الغسل شعاع بان التيسيل فرض كما قال ابو حنيفة ومحمد رحم وعن ابى
 يوسف رحم ان اصابه بلا سانه اجزاه كما في شرح الطحاوى وفي الاكتفاء اشارة الى ان الدلك ليس بشرط
 الا في رواية عن ابى يوسف رحم كما في الزايدى ولعل الراس والعنق واليد والرجل بالتيبة داخل في الحكم وان كانت خارجة

تقع فان البدن من المكسب الى الالية كما في المغرب والمقاس وغيره ما واليد يشير عن محمد ربح في عدة المحيط الذخيرة وكسنة
 ان لغسل يديه الى الرسغ ثلثا وفرج يديه فرج يديه ان يغسل الماء بيده اليمنى عليه فيغسله باليسرى حتى يقيه والفرج قبل
 الرجل والمرأة وقد يطلق على الدبر ايضا كما قال المطرزي ويزيل عن كل موضع من بدنه النجاسة اي نجاسته حقيقة كانت لجلبة
 اما سطوفة على الفعلية فيسبب الازالة بعد الفرغ كما هو ظاهر المداية الكافي او سطوفة فلا يسبب بل لغرض كما في الجلابي واليه
 اشار القاضي في شرح الجامع حيث قال ليس فيه تقديم الوضوء لغسل يديه ثم يغسل فرجه ثم يتوضأ على نحو ما قلنا وذكر الجلابي
 ان ازالة النجاسة فرض ثم ان يتوضأ اي يتم سائر اعمال الوضوء من المسحبات والسنن والفرغ الض كما هو فينوي الغسل يسمى
 ويصح على الصحيح كما هو ظاهر الرواية وعنه انه لم يمسح كما في المحيط وفيه مزال الى ان نية الغسل ستة كما في الجلابي الا يغسل رجله
 الواقعين في المستنقع كما سياتي وفيه اشعار بان لو لم يكن في المستنقع كما اذا كان على لوح او حجر ليقدم الغسل وقيل بتقديم سلقا
 والاول اصح كما في الزاهدي ولعل وجهه ان الاحتراز عن الخلاف في الماء المستعمل والمكان الماء ليس مستعمل فلا حاجة
 الى الغسل ثانيا ثم يغتسل اي يصب الماء اى من الماء الممهور في الشرع للوضوء والغسل وهو ثمانية ابطال وقيل عشرة
 واطلان للوضوء والاول صح وان يقير ليس بلزوم حتى جاز التقصان والزيادة بلا اسراف كما في المضمرات وذكر في الجواهر
 ان الاسراف في الماء الجاري جائز لانه غير مضيق على بدنه ثلثا فبعدا بمنكبة الايمن ثلثا ثم باليسرى ثم بالراس سائر الجسد
 كذلك وقيل بالايمن ثم بالراس ثم باليسرى وقيل بالراس والاول اصح كما في الزاهدي وعن ابى حنيفة ربح ان يغسل الفرغ
 برطل والوجه واليد برطل كالرجل والراس وسائر الجسد بخمسة ابطال كما في شرح الطحاوي واعلم ان نقل البذل من عضو الى عضو
 عند ارسال الماء يجوز في الغسل لاني الوضوء ويجوز نقله من عضو اليه في كليهما كما في الخزانة ثم يغسل جليده في
 مكان آخر ظاهر لاني المكان المستنقع بالفتح اي المجمع للماء المستعمل وفيما ذكر اشعار بان لو اغتسل في الماء الجاري جاز الغسل
 لكنه ترك الستة فلو مكث فيه ساعة فاسبغ الوضوء والغسل لكل سنة كما في الزاهدي وكيفي لذات اى لامرأة ذات الشعر
 الضعيفة اى المنسوجة فهي في الاصل فعيل بمعنى مفعول والتاء للبالغة او النقل الى الذواب ان يتبل اصلها
 اى يبلغ الماء اصول شعرها وعنه انه لا يكفي كما في المحيط فيغسل طاهرة المسترسل وهو الصحيح كما في الزاهدي والاول المختار
 كما في الخلاصة وفيه مزال الى انه لا يكفي لدى الضعيفة فنقصها وقيل يكفي وفي البقال الصحيح انه يجب غسلها وكذا لا يكفي لذاتها
 اذا انقضت كما في الزاهدي والى انه لا يكفي لدى اللحية لم يخرج كما في الذخيرة واعلم انه اذا ضربا غسل الراس تركته
 وقيل مسح ولا تمنع نفسها عن زوجها كما في المنية وموجبها بالكسرى شرطه وقيل سببه وقال الجمهور ان سببه ارادة الصلوة
 الا ان الغسل مستحب عقيب الجنابة والا فربما يعفن البدن فتأذى به الملائكة كما في الشفاء انزال منى اى خروجه
 عن القبل كما في البيهقي وانما اثره على الحسد ورجحان بعبارة صلى الله عليه وسلم كمد ربح في المسبوط والى كسب النون شذو
 وقد يسكن مخففا هو ان خلق منه حيوان كما في المفردات والمجل وغيرهما وفي النظم ان المجل لا يكون الا من المينين فما في الصحاح

والنهاية انه ما الرجل غلب للتعقيد كقولهم انه نار سبع نكيسرته الذكر فليس يختص بالرجال اليه ذهب المحققون من الحكماء والازوال
 مشير الى ان امرأة لو غسلت بلا خروج المني الى الفرج الخارج لم يجب الغسل وهذا ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الزاهد
 في وفق اى سيلان بستره كما في المفردات وليس مختصا بالرجال كما ظن قال الله تعالى خلق من ماء دافق يخرج من
 بين الصلب والترائب في شهوة اى لذة والكائن في الاصل سيل النفس الى ما يريده والتوصيف مجاز والوصفان
 متلازمان لزيادة التوضيح فاذا حمل شيئا او ضرب على ظهره فخرج بلا شهوة لم يغسل عند العامة خلافا لعيسى بن امان فان غنقه غسل
 بخروج على كل حال كما في المحيط عند الانفصال عن الظهر والتمويه طرقت لشيوة فلو جامع قياما دون الفرج او ستمنى بكفه فطره
 الى امرأة لشيوة او احتلم فافصل عن مكانه في هذه الصور فاخذ حليله حتى سكنت شهوة ثم خرج المني او اغتسل بعد الوطى بالنوم
 وبول ثم اسنى لم يجب الغسل وهذا عندنا خلافا لابى يوسف رح كما في الزاهد وغيره ولما ثبت بن اليوب وبناخذ كما في النوازل
 وذكر في النظم انه لم يجب عند محمد وزفر ح خلافا للثخين ولويال او نام او شئ ثم اغتسل ثم خرج بنية المني لم يجب اتفاقا
 وغيبته تمام حشفة من راس الذكر الى المقطع وهو غير داخل في مفهومها وغيبته بالفتح مصدر غاب عن العين اذا ستر
 في قبل او دبر باربع ضامات وسكونين وقبل خلاف الدبر للذكر والانثى ولعل المراد مقدار الحشفة حتى لو قطعت غاب
 اقل من مقدار ما لم يجب الغسل والكلام مشير الى انه لو غاب فيه اقل منها لم يجب كما في التجسس لكن في النجاسة ان النفس
 الراج في الدبر موجب وفي الآلى انه غير موجب خلافا لما والى ابنها من الخصى لو غابت وجب كما في قاضي خان والى ابنها لو
 غيب او غيره لم يجب كما في المجاليد والى ابنها لو غابت في السرة مثلا لم يجب الا ترى انها لا تصيب نفسها بخروج الولد منها
 صحيح في الخلاصة على الفاعل او على ظرف موجب فلا ضرورة الى الحدث والمفعول المولد وفي الكلام اشعار بشرط
 التكليف فلو كانا واحدا غير مكلف كالصغير والمجنون لم يجب كما في المجاليد وكذا المراهق والمراهقة والكافر اذا سلم كما في
 المحيط ولا يرد واطى البهيمه لان حكمه ياتي وعلم ان اشراط الحقيقة هو الانزال وغيبته الحقيقة تقوم مقامه لحقائه فوجب الغسل وجب
 الوضوء ورويته المستيقظ ولو صبيا وفيه خلاف والاحتياط في الوجوب وكذا حكم العصبية او المبلغ بالحيض كما في المحيط للمنى
 اى شيئا يتقن انه سوا كان يتذكر الاحتلام او لا وكان النقية ابو جعفر يقول هذا عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وما عند
 ابى يوسف رحمه الله تعالى فلا غسل عليه اذ لم يتذكر الاحتلام كذا في شرح الطحاوى او المذمى اى شيئا يشك فيه انه سنى او يد
 تذكر الاحتلام او لا وهذا عندنا وكذا عندنا ابى يوسف رح اذا تذكر الاحتلام واما اذا لم يتذكر فلا غسل في العيون وغيرها انه وجب
 عنده فاعل عنه رويين كما في الحقائق واما قلنا بلام الصمد والمذمى المشكوك لانا لا نوجب الغسل بالمذمى اصلا بل بالمنى لانه
 قد يرق باطلا الزمان فالمراد ما يكون صورة صورة المذمى المشكوك لا حقيقة كما في الخلاصة وغيره وفي الكلام شحار بانه تيقن
 بالمذمى لم يجب تذكر الاحتلام ام لا وهذا عندنا على ما في المحققين عن المتلفات لكن في المحيط وغيره انه وجب حينئذ وبان داخل انتشار الآلة
 قبل النوم وما في النوازل عن محمد رح انها لو نشرت قبله لا تذكر الاحتلام لم يجب الغسل الا اذا تيقن انه سنى وقال المحقق انه

مما لا بد من حفظه كما في المحيط والزاهد وغيرهما فعلى ما قرأنا لا قصور فيه بل في القابل به ورواية الابصار والهي عند غيره
وجب الترض كونهما بمعنى العلم حذف احد الفعلين غير مجوز عند الجمهور وتدخل في المستقيظ المستقيظ بما فانا كالرجل على ما ذكرنا و
احترز لقوله روية المستقيظ المذني عن روية المفيق والصاحي المذني بعد الاغواء اسكرفانه غير موجب لكن وبها اني روية كما في الملاحظة
ولقوله المذني عن المذني فانه غير موجب عندهم وان تذكر الاحكام كما في التفات والمذني والودي بالتسكين وقيل بالتشديد
فالاول ما يخرج عند الملاعبة والثاني بعد البول كما في الصحاح وذكر في النظم وغيره انه لو جامع ثم بال فاغسل ثم خرج منه شئ لرج
فمؤدوي وانقطاع الحيفض على انقطاع العادة او الثلثة الى التسعة وقبلي من آخر الوقت فقد التمكن على الانعزال الترتية
لان بدون ذلك لم يعتبر الانقطاع وبذا في حق السلمة واما في الكتابية فالمعتبر نفس الانقطاع كما في انقطاع العشرة في حق الكل كما
في مبسوط شيخ الاسلام وفيه اشارة الى انه لو قطع وم المبتدأة دون العشرة فوق الثلثة وجب الغسل ولم يجب ثانيا عند العشرة
كما قال بعض المشايخ ووجب بعضهم وتوقف آخرون كما في النية والى ان الشرط والسبب كما ذكرنا نفس الانقطاع وفي شبهة لكان
انه نفس الحيفض لان الغسل غير مفيد فاما خالي الانقطاع وانقطاع النفاس كالحيفض فيما فضلنا وفيه اشعار بان لو دلت ولم دأ
ليجب الغسل كما قال ابو يوسف روى به اخذ لبعض المشايخ لكن وجب عند أبي حنيفة روى به اخذ اكثرهم وجب الوضوء اتفاق
كما في المحيط لا اى غير موجب له وطى بهيمية بالفرقة اى جماعة وان كان في الاصل الدوس بالقدم والهيئة ما لا ينطق له كما في المفرد
بل انزال اى بغير خروج المني فالبا على ان لا ينزل على الاصح والالتفاتية بمعنى غير كما ذكره اسيراني والهيئة كالبهيمية الا انه لم يذكر
نظموها وسن اى دووم عليه بلا عتاب فيكون من سمن الزوائد ويحتمل ان يكون من مسجبات يوافق ما تاتي في الجملة وقد صرح
بني الجلالى لكنه يخالف المحيط للجمعة اى يوم الجمعة كما هو الظاهر ويحمل صلواتها كما قال ابو يوسف روى لاسنا افضل الصلوة وهو صحيح كما
في الكافي وعنه انه لما جئنا كما في شرح الطحاوى والاول قول الحسن ورواية عن الصاحبين فانما افضل الايام وفيه اشعار بان الغسل
بعد الصلوة لعل سنة وفيه اختلاف بين الحسن والابو يوسف روى كما في التحفة وغيره لكن جمعة المحيط وقاضيان انه لم يعتبر بالاجماع
في الزاهد والجلابى عن اصحابنا انه لو غسل يوم الخميس او ليلة الجمعة لعل به لانه حصل دفع الرتبة المقسمة منه والعيدين اى
لهذين اليومين وفيه اختلاف الحسن الى يوسف روى كما في التحفة وسياتي تمامه في فضل والاحرام اى الاحرام عند اداة وبوعمر
بكذا المطلق في المحيط واكثر الكتب لكن في الشارع انه سنة لبرقات واليه اشار في المسفرت وعلم انه يستحب غسل الصبي المجنون اذا بلغ
بغير الاحرام وفاق كما في التحفة وكذا غسل الحجامه وليلة البراءة والقدر وعرفه الكافرا اسلام واما المجنب فوجب كما في خزائن الفقه ثم شرع
في الماء وهو على نوعين مطلق غير محتاج الى قيد كما الجار ومفيد محتاج الى قيد كما الثمار والاول يزيل النجاستين والثاني النجاسة الحقيقية
كما قال الفقيه وغيره انه لا يزيل الحقيقية عن البدن والاول هو الصحيح واما ما خلط ما لم يبق فان غلب فمطلق والا فمفيد كما في شرح الطحاوى
وتدأ بمجل ففصل لقوله ويتوضأوا بالضمه اى يطهر اعضاء الوضوء بهما السماء اى بما انزل من هذه المصلحة والسحاب سواء
كان في الهواء او ساكنا على وجه الارض او جارية فلا يتوضأ بالتلج الا اذا تقاطع عن الصاحبين انه يتوضأ به والاول

هو الصحيح كما في التفسيرية وما الارض اى ما يكون في اعناق الارض كما الآبار وعلى وجهها جارية كالانهار وسالكنا كالحياض
فلم يصح ما قال بعض صحابنا انه لا يتوضأ بالماء الركد ولو كان اكثر من عشر كما في المحيط واما خص التوضي مسح ان مزيل لمطلق الحث
وكذا الخبث لكثرة الاحتياج وملاحظة المقام ولا يخفى ان الخل نزل من السماء فلو التقى به الكفى او ان تغيرى حل كونه تغير ذلك المائين
لواند رجا وطعها بالمكث بركات اليم لا قامة كما ذكره ابن مالك فيه اشارة الى انه لوطن التغيير بالنجاسة لم يتوضأ به كما في المحيط وفيه
بانه لا يابن لطن التغيير بالمكث الا انه خلاف شغل المتن واختلاطه بالطين وغيره طاهر سواء كان من خسر الارض ولا وسوا قصد به النظافة
اولا كالتراخ والتمر والصالون وورق الشجر الا اذا اخرج به اى يتوضأ بذلك الماء المخلوط بهذا الطاهر في جميع الاوقات الا وقت خراج
الطاهر الماء عن طبع خسر الماء اى من صفته الاعلية التي هي الرقة فلا يتوضأ به باليسيل وغيره اذا كان نجسا وفيه شعرا بانه اعتبار الغلبة
من حيث الاجزاء كما قال ابو يوسف روح وفي رواية عن محمد روح وروى عن ابى يوسف روح وشهر قول محمد روح ان المتغير هو اللون
والاول هو الصحيح لتقدم الجزء على الوصف في الاعتبار كما في حاشية الهداية لكن في الزاهدي وغيره ان الطاهر ان خالف الماء لو تلو
كاللبن والعصير والخل وما الزعفران فالعبرة لغلبة الماء وان توافقوا وتفاوتا وطعها كما بالطين والاشمار والابنية فالعبرة لغلبة الطعم
ان توافقوا وتفاوتا وطعها كما بالكرم فالعبرة بالاجزاء فلا اعتبارا ولا للون ثم الطعم ثم الاجزاء واذا اختلف طبعها او غير طبع الطاهر الماء لا ياكل
او الشرب او التدوى او غيره وهو اى والحال ان ذلك الطاهر محال لا يقصد به النظافة نحو المرق وما الباقى المطبوخ
وفيه اشارة الى ان الغلبة ما تعلقه فماتح من هذا الجنس سواء كانت بالاجزاء او اللون والى انه لو طنج الآس والبدرا والاشنان
في الماء وتغير لونه توضأ به اذا كان رقيقا كما في المحيط ودلالة المضموم ليست قطعية كما مر والكلام مشعر بانه لو غير الاوصاف الثلاثة
بلا اخراج وتغير مذكورين كان طهورا وما في الهداية من ذكر احد الاوصاف ليس للتقييد كما في الزاهدي واليه استوفى في المصنفات
فلا مخالفة بين كلامي المتن والهداية كما ظن وان اختلط به اى بذلك الماء النجس بالفتح فان كان الماء جاريا في النجس
وقيل هو ما يحل شيئا وان قل وقيل ما يذهب بجمته وقيل ما لم يقطع جريه اجرض يده كما ذكره الزاهدي وعن ابى يوسف بالاعتراض
والاصح هو الاول كما في التحفة ويدخل في الجارى ما التلج اذا جرى على طريق فيه نجاسات تفتت واختلطت بحيث لا يرس
لونها ولا اثرها كما في الخلاصة وكذا الماء المطروحين سيطر حتى لو صاب للشوب بعد ما وقع على سطح فيه عذرات لم نجس الا اذا غير ذلك الماء
حتى لو ادخل فيه يده وعليه ما قد لم نجس قبل هذا على ظاهره للضرورة وقال عامته المشايخ انه اذا دخل الماء من الابواب والاعتراف
مستدرك لم نجس وعليه الفتوى كذا في المحيط وتفسير الاعتراض المداك ان لا يسكن وجه الماء فيما بين العرفتين كما في الزاهدي
او كان وجه الماء عشرين بالسكون والثاني حذف التمييز الذراع كما في شرب الكرماني او ثمانية كما في المغرب في عشرى
مضروبا فيه فيكون دوره اربعين ذراعا وهذا اكثر الاقوال وبه ناخذ كما في النوازل وعليه الفتوى وقيل خمسة عشر في خمسة
عشر وقيل اثني عشر في اثني عشر وقيل ثمان في ثمان ومثله عن محمد روح كذا في شرح الطحاوى ومثله عن ابى يوسف روح و
قيل سبعمائة سبعمائة الزاهدي ومثله عن محمد روح كما في التلهم وهذا في المربع واما في المربع وروى في شترطه وان يكون

دوره ثمانية واربعين ذراعاً وقيل اربعاً واربعين فالاول اوسط كما في الكبرى وقيل ستة وثلاثين وهو الصحيح المبرهن عند الحساب
كما في الظهيرية وفي الاولين تحقق المحض المربع داخل المدور وفي الثالث ما يابويه وختلف في الذراع ففي المحيط الاصح
ذراع كل مكان وزمان وفي قاضي خان الصحيح ذراع المساحة وهي سبع قبضات وصح قائمته في كل مرة كما في الولوالجي او في
المدية السابعة كما في الكرمانى او اصح موعودة في كل مرة كما في سيرة المفسر ثم وفي النهاية الصحيح ذراع الكرباس وهي سبع قبضات
كل قبضة اربع اصابع وهو المختار كما في الكبرى فلو كان وجه الماء ثمانية في ثمان بذراع زماناً ثمانية قبضات وثلاث اصابع
كان عشرين في عشر على هذا القول والاسلاق مشرباً بلوا اتصل في الارض ذراع ارضي الحوض فحلب او كان فيه قطع خشب
او جرد تحرك تحريك الماء جاز فيه الوضوء كما في الزاهدى لا يخسر اي لا ينكث ارضه اي ارض الماء الذي يكون
عشر في عشر والاضاقة للحد بالغمسة اي برفع الماء بالكفين والجملة صفة معشدة في عشر وهذا قول لبعض المشايخ
في تقدير الحق وعليه الفتوى كما في الخلاصة وقيل اربع اصابع مفتوحة وقيل ما يبلغ الكعب وقيل شبر وقيل ذراع وقيل
ذراعان وقيل مفض الى الناطر كما في حاشية الهداية والعشر في العشر اعلم من الحقيقي والحكمي فيدخل فيه ما لم يطل بلا عرض
بحيث لو عظم اليه صار عشرين في عشر فانه في حكمه على الاصح كما في الاختيار وغيره ولذلك ابرئ من الماء عشرين في الاصح وروى
ان الماء في البراءة كان يقدر ما الحوض الكبير لم يخس كما في المنية وهو على ما اختاره من المقارين والحق الذي هو خمس
اصابع تقير بالثلاثة آلاف وثلاث مائة واثناعشر مناس الماء الصافي وليس ذلك في غير كل ضلع منه طولاً وعرضاً عمقاً
ذراعان وثلاثة ارباع ذراع ونصف صبح تقريبا كل ذراع اربعة وعشرون اصبعاً لا تخمس ولا تميز عما عليه من الطهوية وذلك
الماء الذي كان جارياً وعشرين في عشر وفيه اشارة الى جواز الوضوء بقرب عذرة في هذا الماء الجاري كما في قاضي خان والى جوازه
من جميع جوانب الوقوع ومن موضع الوقوع ايضا وعليه الفتوى والى جوازه من الحوض الصغير او داخل الماء من جانب وخرج
من جانب سواء كان اربعاً او اكثر وعليه الفتوى كما في الزاهدى وكذلك لو كان عينا هي سبع في سبع وخمس في خمس
ينبع منه الماء وعليه الفتوى كما في التيمية وغيره الا اذا اغترى يكون طهر في جميع الاوقات الا وقت تغيير ذلك الخشب طعمه
اي طعم ذلك الماء الذي كان جارياً وعشرين في عشر والطعم يفتح الطار ما يؤديه ذوق الشئ من حلاوة او حموضة او غير ذلك
او ريحه فانه يخس الا اذا خرج منه شئ لورد الماء عليه وقيل خرج مثله وقيل ثلثه امثاله وقيل دخل بلا خروج وقيل
التوجه في بليغتي كما في الزاهدى والاول صريح تيسير للمسلمين كما في الجواهر واعلم ان ما في المتن عام للحوض والماء الجاري
كما في عامة المتداولات كالحيطة والذخيرة والخلاصة وقاضيان وغيرهما فلو سد جيفة هنيرة وجري الماء تحتها وفوقها لم يخس
الا اذا اغترى فيه وعليه الفتوى كما في المضمرة عن النصاب بذلك في الاختصار اختلف الروايات عن اصحابنا في تجديد الكثرة
عن محمد بن ابي يوسف في عشر او صحيح عن ابي حنيفة رح انه سئل اني عليه السلام فاما كالبقيين في وجوب العمل به ومحمد بن رجاء
قوله وعن ابي يوسف رح ان الرائد كالجاري لا يخس الا بالتميز ان لم يكن الماء المختلط بالخس جارباً او كانه خسر ولو لم يتغير الا داخل فيه

طاهر فان فيه اختلافات مذكرة في عشر في كعشرة النظيرية ولا يخفى انه لو فرض هذا الحكم الى مفهوم المكان حسن اعلم انه اذا ارى رجلا متنجسا
بما نجس خلطوا في وجوب اخباره عليه كما في النية والاباس اى لا كمال شدة عليك فيه دلالة على ان ما يتعلق به تركه اولى لما اذا نما
ليقتصر الى فيها في سلطانها ولا اقليل في الاباس باس اى باس قليل وهذا الكثرى لانه قد يستعمل فيما يكون الفعل اولى بل واجبا كما في
صوم النهاية بموت ما في المولد اى ما يكون تولده ومثواه في الماء فالبرى الذي لا يعيش في الماء له دم سائل نجس اجماعا
سواء مات في الماء وغيره الا اذا عاش في الماء وتولد في غيره فلم نجس كالبط والاذن الحية كما في مخرج الطحادي لكن في المحيط ان موت
طير الماء في غير الماء نجس كذا في الماء الكبير للاصغر لعدم الدم والاطلاق مشير الى انه لو مات ذلك الماء في الماء او ما لم يخرج نجس
وان تقطع وهذا صحيح كما في المبسوط لكن في المحيط ان سوتة في الماء غير نجس في ظاهر الرواية واما في غيره فالسك كذا في اجماعا
اما غيره كالضفدع والكلب المائي والسرطان ففيه خلاف ولا باس بموت ما ليس له دم سائل سواء مات في الماء او ما لم
آخره سواء كان بحره كطير الماء صغيرا كما في المحيط او برياً كالجراد والذباب والزبور والعقرب والفيل والبرغوث والبق سواء نزل الدم
اولا والاصح في العلق انه اذ مص الدم نجسه كما في الزايدى واما قيد بالسائل لان الاعتبار عدم السيلان لا عدم اصله حتى لو وجب جيلون
له دم جاد غير سائل لم يكن سوتة في الماء نجسا كما في حاشية الهداية وغيره لكن في المبسوط ان هذه الحيوانات ليس لها دم أصلاً
فالمهر سنا مبييض الشمس والدم تسود ولا يخفى ان هذه الجملة مغنية عن الاول والقول بان ذكره لمزيد التوضيح لا يليق بهذا
الكتاب ولما فرغ من الماء المطلق وما يتعلق به ومن بعض أقسام الماء المصنوع شرع في الباقي وما في حكمه وقال ولا يتوضأ
عطف على يتوضأ بما اختصرى استخرج الماء بالعصر وغيره بان وق دقاتها ثم استخرج منه الماء اودق وطبخ بالماء ثم استخرج
والرواية لعصره وحل وجهه ان نبتة التوضي من شجر اى نبات فيتناول نحو الديباس وورق السداب او تمر من فرع نبات
فيمسح نحو الورود وسائر الازهار والاعتصام من الحقيقي والحكمي فيدخل فيه ما في الرزق من ماء الكرم وعن ابى يوسف رح انه
يتوضأ به وينبغي ان يكون على هذا الخلاف ما رواه ابو نعته ويطبخ بلا استخراج وفيه شعار بان لا يتوضأ بنبتة التمر وان لم يجد الماء بعينه
انه يتوضأ به وعنه انه يجمع بينه وبين التيمم به اخذ محمد رح وعنه الرجوع الى التيمم به اخذ ابو يوسف كما في التمر تاشي وهو الصحيح كما في
حاشية الهداية ولا يتوضأ بما يستعمل في غسل شئ من الاعضاء والكان ما يلاقى البشرية اقل فصالة لعصده ونحوها لم يستعمل كما قال
كثير من المشايخ الا اذا كان مستعملاً كما في المحيط وهو الاصح كما في خزائنه وكذا اغساله للمجادات كالقدر والقصاص والثمار واما البصير فتجلى
عند محمد رح لقبرته فقط اى لطلب ثواب يحصل من نحو الصلوة والكانت في الاصل ما يتقرب به الى الله تعالى وعندها لقبرته او ربح
الحديث اى استعمل لقبرته ما لازم منه رفع نجاسته حكمية لقبرته اعطفت فلا يلزم ان الاستعمال لرفع الحدث لا يكون الا لقبرته فاذا
توضأ لمحدث نادى له يكون مستعملاً اتفاقاً كما اذا توضأ ثانياً وغسل اليد خالصاً وغيره ما قبل الطعام وبعدوا وغسل المحدث
الاعضاء المتبره يكون مستعملاً عند ما فقط الا انه قال ابو عبد الله الجرجاني ان ازالة الحدث يوجب استعمال الماء بلا خلاف فانزال
العجين والطين لا يصير مستعملاً اتفاقاً كما في الزايدى واما قال لا يتوضأ ولم يذكر انه طاهر نجس تجالط الطاهر الرواية وروى ابو سفيان

ومحمد بن ابي حنيفة ح انه طاهر غير ملوث به اخذ محمد بن ابي حنيفة عنه انه جاسته خفيفة وبه اخذ الحسن عنه انه غليظ وبه اخذ والي هذا الخلاف
 قال شاذلي بن يحيى ان شيخنا العراق فقالوا انه طاهر غير ملوث به خلاف ما بيننا وبيننا من شاذلي بن يحيى فانه الاشتهار عن ابي حنيفة سرح
 وهو الاقرب فلو وقع في الماء يتوضأ الا اذا غلب قيل لا يتوضأ وان قل والا بل هو الصحيح كما في التحفة والفتاوى على قول محمد بن كمال
 في المحيط فيه وفي نفي التوضي انما الى ان يجوز ان لا يتوضأ به وكبره شره ولا يجرم ولا يعين به كما في الزاهد في نفي استعمال لفظ الماصي
 والانه على انه ماص في العنق ليس له حكم الاستعمال بخلاف كما في التمر تاشي وفي الطلاق الاستعمال رمز الى انه لو غسل اعضائه القليلة
 الف مرة تمامه لا يفي كالا بل عندنا وما عندنا بشيخنا الثالث غير مستعمل كما في النظم والروضة والي انه لو توضأ لصبي صار مستعملا وقيل
 لا يستعمل الا ان شبه اذا كان ما قبله لما في المحيط الى ان نسأله الجنب كالمتوضي وفيه خلاف كما في الزبدة وشيخ القصب الى انه لو
 غسل الفخذ والجنب وغيرهما لم يمس من هذا الوضوء ليس مستعمل وهو الاصح وكذا لو غسل لجادات كالاقواب والقدر والقصر والاصابع والي
 كما في غير ذلك في الخزانة وفي الاكتفاء اشعار بان ازال من العضو صار مستعملا هو الصحيح كما في الهداية والخزانة وهذا ذهب اصحابنا عليه
 اكثر المتأخرين وذهب ابيهم نفعي الى ان شرط الاستقرار في مكان وهو اختيار الطحاوي وبعض مشايخ بلخ وطلبه الدين المغربي في
 كما في المحيط وهو المختار كما في الخلاصة وذكر التمر تاشي ان لو تفرغ من العضو الى ثوب لم يأخذ حكم الاستعمال بالاجماع ثم ذكر على سبيل
 الاستظهار ما هو طهر في الجملة وان كان نسب لفصل تطهير الانجاس فقال وكل باب بالأسرى جلد غير مدبوح كما في عامية الكتب
 كالنمائية والسنن والصحاح وغيره وبلغ من الدباغة هي الحقيقة بازالة النتن والريح والادوية او حكمية بالتشريب والتشبيس
 والاقاد في الريح طهر ولا يموت ونجسا بالابتلال في الحقيقة اتفاقا وفي الحكم على الاصح كما في المضمرات ولهذا لم يفسد لو وقع في الماء
 جلد الميتة اليابس وكذا لحم حله كما في الخزانة ولو دبر ميتة متينة وجعل فيها اللبن او اللبن جاز وكذا الكرش وعن ابي يوسف
 انه لم يقبل الاصلاح مثل اللحم كما في الزبدة وفي تنكية الاباب اشعار بان كل فرد من افراد طهر بالدبغ الا انه لو هم ان لا يطهر
 كل جزء منه فالاولى ما دبر طهر لا جلد اى تشرب من التخمير فانه لم يطهر بالدبغ وقيل لم يقبل كما في الفاتح وعنه ابي يوسف
 انه يطهر وفي الاكتفاء رمز الى ان الكلب يطهر به خلافا للصاحبين ح فقي كونه نجس العين خلاف كما في الزاهد في الاول
 الصحيح كما في التحفة والي ان جلد الميتة والقرود يطهر به وفيه خلاف كما في الخزانة وجلد الاوى اى الشخص النسب
 الى آدم بان يكون من اولاده عمه ولو كان قرا فانه لا يطهر به لانه يستعمل شرعا وفي الخزانة انه طهر في الحقيقة الا انه لا يجوز
 الانتفاع به لاحترامه وفي الزاهد انه لا يقبل الدباغة وما اى حيوان طهر جلده بالدبغ طهر ذلك الحيوان جلده ولحمه
 وشحمه وجميع اجزائه كما في شرح الطحاوي وقيل لا يطهر الا جلده والاول الصحيح كما في التحفة وذكر في النمانية ان حله لا يطهر
 عند بعضهم اذا كان سورة نجسا بالذكوة الشرعية الذبح سن الابل مع التسمية فلو ذبح حمارا محموسا لم يطهر الا ان
 الصحيح انه يطهر ولو ذبحه سلم ولم يسم عدا لم يطهر على الصحيح كما في المنية وظاهره يدل على شموله للاختيارية بين اللبن واللحم
 والضرورية اى موضع اتفاق واليه اشار كلام القنينة ولا يشكل طهارة الحيوان بما سبق تجبسا من احب ان الحيوان كان مفقودا

اى عشرون الى ثلثين وعن ابى يوسف رح كذا الحكم الى الرابع وفي الخمس اربعون وفي العشرة كما في الزاهدى وهذه الرواية
 الثالث ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة رح ان في نحو الحلية والقارة الصغيرة الخبثة عشرة ولاد وفي نحو الحامسة الثلثين كما في المحيط
 فالمراتب خمس ولوا وسطا تميز اربعون وستين ونصف والمراد بالدلو لمعت دل استعمل للتأبار في البلاد وقيل ولو ملك البير
 وعن ابى حنيفة رح ودلو يسع صاعا كما في المحيط وقيل يسع خمسة امناء وقيل سنون والدلو المنزق كالصحيح الا اذا صب منه
 نصف الماء فصاعدا كما في الزاهدى وفيه اشعار بان ما ما نخس قبل النسخ واختلفوا ان المتنجس بمنزح لا غير او لجميع الاية
 لا يطهر بمنزح البعض كما في التمر تاشى وغيره اى غير الوسط فان الدلو ما يذكر دلو ثوب يتجسب به اى يمتد
 بذلك الوسط ويعمل في صابه فما نقص صغير وما زاد كبير فان كان المتقية عصفورا مثلا وهناك دلو عظيم يسع عشرة من
 دلو او وسطا ثم نزع بمرة لكان كفاية قال القدورى هو احب الى وقال زفر والحسن رحهما الله انه لم يجز كما في المحيط
 تنجيس البير من وقت الوقوع اى وقوع النية فيها كما في الشارع وشرح الطحاوى ان علم اوطن ذلك الوقت
 بلا خلاف والاعلم فقد قال ابو حنيفة رح ان لم يتفخ فمئذ اى مدة تنجس ايووم وليلة فهو ينجس جميع المسدة و
 ان انتفخ فمئذ اى مدة تنجس ثلثة ايام ولياليتها الثلثة وقال اى ابو يوسف رح مئذ اى اول
 تلك المسدة زمان وحيد وتيقن به الوقوع سواء كان الوقوع متتقا او لاد الاطلاق مشير الى اى حكم ما عجن به و
 غسل حكم الوضوء والغسل سواء في الغولين ولفقى ركن الائمة لبقوله فيما يتعلق بالصلوة وبقوله فيما سواه وانما قيد
 بالبير لان الثوب لم تنجس عند دم الاعند الوحدان وعنه ليعاد صلوة ايووم وليلة وعنه في الطرى ايووم وليلة في ايا الثلثة
 ايام والنية لانه لو وقع فيها حى منذ ثلثة ايام فلا يدري حتى مات فان انتفخ اعيد صلوة ثلثة ايام عند الثخين والافصلوة
 ايووم وليلة عند ابى حنيفة رح ولم يعيد شئ عند ابى يوسف رح الكل في الزاهدى وسور الآومى ودلو صغير او طائفا وكافرا
 وكذا سور شارب الخمر فانه اذا اتى عليه ساعات وحس شغبته لمسانه ولعابه فقد طهر كما في الكبيرى لكن في المضمرات لو طال شارب
 لم يطهر وان شرب لبس ساعات ففي الزاهدى يكره للمرأة سور الرجل وله سور باء هو بقبية الماء التى تركها الشارب في النار
 او الحوض ثم استعير لبقية الطعام وغيره كما في المغرب وسور الفرس طاهر في رواية عنه وعنه ان التوضى بغيره حى
 وعنه ان سور باء كرهه وعنه انه مشكوك والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في المحيط وسور كل ما كول من الطيور والانعام
 وانما لم يستثن الجلالة لانه لا تاكل الا الجيف رح ان سور باء كرهه كما في الزاهدى وغيره لانها غير مأكولة بدون الحبس فكانها غير مأكولة
 طاهر ذلك الاسار وغير متغير عما كان عليه فلا حاجة الى الطهورية وسور سباع البهايم من الاسود والكلب والبغل و
 غير ما نجس لم يتو خا به وعن ابى يوسف رح انه كبول ما كول اللحم وقال الفقيه لو افترقت سفت لطهارة سور الكلب والخنزير
 كما قال مالك رح اجزاه ذكره التمر تاشى وسبع ما خوزن السبع وهو القه سمى بكل حيوان سلب قتال والبهيمة قدمت وسور الهرة
 كرهه كراهية تنزيه او تحريم كما في حاشية الهداية والاصح انه كراهية تنزيه عندها ولم يكره عند ابى يوسف رح وشبهه عند محمد رح لكن

ان الامانة تقتضي الاحتياط في مثل هذه الامور والاحتياط في مثل هذه الامور هو الاحتياط في مثل هذه الامور والاحتياط في مثل هذه الامور هو الاحتياط في مثل هذه الامور

اذا اكلت الفاقة ففسدت فهو نجس بالاجماع والاولى شرب بعد سائر النجس عند ابن سينا رحمه الله كما في الزايدى والمروانى والرهرة العرق الملبية
 كما هو الملبية فان سوا الوضوء نجس كما في الكسفة ونما خست بالذلة من انما دخلت في سوا كن البيوت المستحب خلاصان هو ما
 مختلف فيه وسور الدجاجة المختلطة بالتشديد المرسته التي لا تملك في البيت وتبل الصل منقارها الى ما تحت قاربها فلو كان
 مختلف ذلك لم يكن فاسدا لا تحول في عذرات نفسها وغيره وقيل كفى حبها في بيت بحيث لا يجد عذرات غيبه بالامانة لا تحول
 في عذرات نفسها ولو ترك الدجاجة حتى تشيل البقر والابل كان حسن وسور سباع الطير جميع الطائر من العصفور والسنور والحمار وغيره
 مكروه كراحتة تنزيه او تحريم كفا في الحاشية وقيل اذا اتقن عدم نجس منقارها لم يكن مكروه وهو رواية عن ابى يوسف رحمه الله وبما في المتأخرين
 كما في المحيط وقيل لا يكره سور ما في ايدي الصيادين كما في الزايدى وسور سوا كن البيوت من الحشرات كالخجيرة والفاقة
 والعقرب والقنفذ مكروه بالاتفاق وقيل ينبغي ان يكون مختلفا فيه كسور الهرة كما في المحيط والاصح انه مكروه كراحتة تنزيه ك
 في الزبدة فلا يجوز التيمم عند وجوده وسوا كن جميع ساكنة كموالك جميع بالكلية اى طائفة بالكلية او جميع ساكن فانه منفعة غير العاقل
 كالمواضع من الماشي مكروه ذلك الاسار حكم المكروه انه يجوز ويكره استعماله وجوز الماء المطلق كما في قاضي خان وسور الحمار
 الابل بقبرية الماكول والبعث مشكوك فيه اى في حكمه فيقول الشك في طهوريته مع الجزم بطهارته ولذا لم نجس الثوب
 بالنفس فيه وقيل الشك في طهارته وطهوريته جميعا والاول هو الصحيح كما في قاضي خان وعنه سور ما نجس وعنه محمد رحمه
 ان سور الحمار طاهر وعن ابى حنيفة رحمه الله ان سور ما نجس من سور البغل وقيل ان سور الفحل منه نجس لبشم البول
 وبصحيح انه مشكوك كما في المحيط وفيه دلالة على ان الحمار عمن الذكر لكن ما في الصحاح والمذهب والى على انه خاص فمع لقول
 بالبعثية وفي كلام المصنف رحمه الله دلالة على ان سور الاتان مشكوك وعن ابى حنيفة وزفرو الحسن رحمهم الله تعالى انه نجس كما
 في الزايدى ثم اشار الى حكم المشكوك بقوله ويتوهم ايه ويقيم ايه فيقول فليكن كذا وكذا وفيه اشعار بان الافضل تقديم
 الوضوء كما في الخلاصة وعند زفرو وجب تقديمه والاحوط ان ينوي فيه ان عدم غيره فلا يتوضأ لسورهما ان وجد الماء والعرق
 من كل كالا لسور طهارة ونجاسة وكرامته وشكها لكن قال الزايدى ان عرق بدن النجس نجس وفي الزبدة ان عرق البهيمة الجلالة
 كالحمار والبغل وغيرهما نجس وفي قاضي خان ان عرقها طاهر في ظاهر الرواية وفي المحيط عن الامام الحلواني ان عرقها نجس
 لكنه يخفى في البدن والثوب وعن ابى حنيفة رحمه الله ان عرق الحمار نجاسة غليظة وعنه انه خفيفة

فصل - من معنى الفاعل او المفعول استعمالا للافظاء والنقوش مع الحمل منى على السكون لانه غير مركب
 او مرفوع على انه خبر محذوف ويجوز ان يكون مبتدأ على انه علم نجس وان يكون مضافا الى قوله التيمم لانه الفصل
 شعرا افعال مخصوصة وفي الكافي وغيره ان القصص الى الصبيح لانه لا يثبت ولا ينفى انه لا يجلس عن شئ خفيف
 ذلك الوضوء وانه وضوء المحدث فلو تيمم التيمم لم يكن فيه كس في النية وفي كون الضمير خبر للوضوء
 استعمال بقصر الخفيفة على التيمم على ما قال بعض النجاة فانه سحر زائلا فليعلم الصل وهذا عند ابى حنيفة رحمه الله وفي رواية عن

بما في المتن من ان النجس لا ينجس النجس

ابن يوسف ربح عنه انه يؤم بغير طهارة للشبهة بالسليين وعنه انه يتمم بالتراب الخس ويؤمى وعنه انه يركع ويسجد ثم يعبد ويدخل
 محجرج مضطرب كما في الزايدى والغسل الى غلى الجنب الخافض وغيرهما سواء كان للصلاة الوجهة او جهة الاستسكان في غير ذلك
 لا يتم للصلاة الجازمة والعبد اذا لم يستاقم عشرين عشرة عند اجزائى عجز الميتة عن استعمال الماء اى ما كانت طهارته حتى ان الجنب
 اذا كان ثوبا يلبسه بعد غسله او اذ لم يستاقم عشرين عشرة عند اجزائى عجز الميتة عن استعمال الماء اى ما كانت طهارته حتى ان الجنب
 يجب عليه الوضوء اذ كان قد غطى ثوبه بالتراب لم يجب عليه السجدة لانه لا يتم خرج عن الجنابة الى ان يجدها كافيا للغسل كذا في شرح الطحاوى
 وغيره وبذا صورة ما قاله الحسن واما اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء يجب عليه الوضوء فالتميم للجنابة بالاتفاق فان مع فدية
 بعد كما قاله فى قوله الى ان مع السجدة او به تجل ما فى هذا المقام من الاشكال المشهور بعد هاءى الماء عن التيمم او التيمم عن الماء
 سيل الى بعد من هو فى الاصل بعد روى السجدة من الارض ثم سعى به علم بنى فى الطريق ثم كل ثلث فرسخ حيث قد حده
 صلى الله عليه وسلم طريق البادية ونحو على كل ثلث فرسخ سيل وهذا قبل السيل الماشى واختلفت فى مقدار على اختلاف
 فى مقدار الفرس فليس ثلثة اذ ذراع الى اربعة اذ ذراع كما فى المغرب والكافى وغيرهما وقيل القان وثلث مائة وثلث وثلثون
 خطوط كما فى صحيح النخاية وقيل ثلثة اذ ذراع خطوط كما فى النيسابى والاول السير بالنظر الى السيل فان الخطوط ذراع ونصف والذراع اربعة
 وعشرون أصبغا ليدور حروف لا اذ ذراع محمد رسول الله كما قالوا الا ان المشهور اعتبار الملقوفة وهذا كله عند ابن حنيفة ربح وفى رواية
 عن محمد ربح وقال لا يختلف الا على رأس سليمان وقال الحسن هذا اذا كان للماء بين يديه والا فالعبد السيل وعن ابن يوسف ربح ان المتعبد
 القاطنة عن بصره وهذا حسن جدا كما فى الذخيرة وعن محمد ربح منه سمع كما فى التمرناشى والسيل هو المختار كما فى النخاية والتقييد بالعجز يدل على ان
 العجز التيمم عند القدرة على الماء وانما هو بغير سجدة الصلاة كما فى الخزانة وهو المختار كما فى المختار للامام طاهر بن محمود ربح والاطلاق مشير الى
 استواء التيمم والمسافر فى ذلك والاصح كما فى التختة وقيل ان العبد فى التيمم فرسخ وقيل ميلان وقيل ميل وقيل بلوغه صنعا
 بقصر فية المسافر وقيل سوتها ليسع الاذان وقيل اصوات الناس كما فى المحيط والتقييد بالميل يدل على ان فى الاقل لم يتم وان
 فى الفرس لوقت كما فى الارشاد ولكن فى النوازل انه يتم ح او مرض اى خوف حدوث مرض وضعف كان او يكون او زيادة
 في المشقة او وجع له او ايذائه اذا ارشد بسبب تعال الماء او الحركة كما فى مواضع الزايدى والاطلاق دال على
 ان من غلبت عليه من وجع له او ايذائه اذا ارشد بسبب تعال الماء او الحركة كما فى مواضع الزايدى والاطلاق دال على
 ان من غلبت عليه من وجع له او ايذائه اذا ارشد بسبب تعال الماء او الحركة كما فى مواضع الزايدى والاطلاق دال على
 ان من غلبت عليه من وجع له او ايذائه اذا ارشد بسبب تعال الماء او الحركة كما فى مواضع الزايدى والاطلاق دال على

اليسني ويصح ثلث اصابع اصغر ظاهره اليمنى الى المرفق ثم مسح بالطنه بالاجسام والمسحبة الى رؤس الاصابع ثم لفعل باليسرى كذلك
 لكن في الجايح المتقاضى ان الكف لا مسح على الصحيح على كل طاهر تيميم لا يخلو من تسامح العبارة على طاهر كامل فانه لا يجوز التيميم بارض
 صارت نجسة ثم ذهب اثرها وبها طاهر الرواية وعن صاحبنا انه يجوز كما في المحيط والمتبادر ان يتخلق الجار بالضرية الاخرية الا انه لم يجز
 الاطلاق الاول والاو الى ان يكون متنازعا فيه فيشير الى ان الجنب لو ضرب على طاهر للرجه ثم عليه للبدل الاجزاء لان استعماله بالتراب
 المستعمل في الوجه واليد كما في الخلاصة من خلس الارض اى مما لا يجترق بالنار فيصير رادا او يطبع كما في المضمرات فتتيمم
 بالياقوت والزبرجد والمرجان والابالاج والمرواسنج والذلى والحجرين والحديد كما في الخزانة وغيبه لكن في الزاهدي
 وغيبه تيمم بالثلاثة الاخيرة والرصاص والحاس عند ابى حنيفة ومحمد بن سنان وفي الخلاصة تيمم بالرماد والاجام وفي المضمرات
 تيمم به عند ابى القاسم الصغار وفي الخزانة لا يتيمم به الا اذا كان سن حجر كما في بعض بلاد تركستان فانه حطيم وفي الظهيرية التراب المخلوط بما
 من خلس الارض العبرة للعلية ولو كان ذلك الطاهر بلا تقع اى بغير غبار فيجوز بالحجر المغسول وبذا عنده وخلافا لابى يوسف لا يجوز
 وعن محمد بن رواحان والاول هو الصحيح كما في المحيط وهو ضربة عليه اى على النقع الطاهر فلا يتيمم بغيره التوب الخس كما في الخزانة ولو قام
 في هدم واصاب الغبار وجهه ويده ومسح جاز وكذا الوجه كراسته بنية فالشرط وجود الفعل منه كما في الزاهدي مع القدرة على الصعيد اى مسح
 الصعيد الطاهر كما قال خلافا لابى يوسف ثم رجع الى ان لا يتيمم على الغبار فالصحيح به لما كما في المحيط والصعيد وجدا لارض ترابا وغيره
 فلو سلم من الاستدراك من طرف ضربة كقوله بنية او ادا لصلوة او جزا من تحت الى التيميم او كان صحيحا او لم يتيمم غيره كما في البنية
 وفيه دلالة على انه لو تيمم لقراءة القرآن او من المصحف لا يصلح به عند عامة العلماء الا عند ابى بكر بن سعيد البلخي ولو تيمم لصلوة الجمعة سجدة
 التلاوة صلى به وفيه دليل على جواز التيمم لسجدة التلاوة وذكر القدوري في شرح انه لا يجوز كما في المحيط وفي شرح الاصل انه يجوز في السفر
 والحضر لعدم الضرورة ولذا لو تيمم للقراءة فان كان محدثا لا يصلح به وان كان جنبا لا يصلح لان القراءة يجوز في الاول بدون التيمم بخلاف الثاني
 فيحقق فيه الضرورة وفي المحيط عن ابى حنيفة انه ينوى الطهارة وفي الكلام اشعار بان اشيئ طرية الحديث او الجنبه وقال ابو بكر الرازي
 لا بد من التيميم للصحيح هو الاول كما في المكراني واعلم ان سنة التيمم التسمية ثم الاقبان الا بابر ثم الغض ثم مسح الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليسرى
 كما في الزاهدي والصحيح التيمم قبل دخول الوقت ويسجد الوقت المنسوب للصحيح قبل الطلب اى طلب الماء والآلة من الرفيق اى في مكة
 سوا الماء والآلة وان ظن الاعطاء كما قال ابو حنيفة رح خلافا لابى يوسف كما في التيميم وذكر في بحر المحيط ان ظنه وجب الطلب
 والا فلا وقال الحسن لا يطلب في الحالين وعن ابى نعيم الصغار انما وجب اذا لم يكن الماء عزيزا ثم لو صلى بلا طلب عاود بعد الاعطاء فخلت
 ما لو ابى فصلى فانه لا يعيد كما في الزاهدي ليعلى بواحد من التيمم ما شاء من الواجبات والنوافل اذ او قضاء ونقصه
 التيمم ناقض الوضوء كما مروى بيقينه ايضا قدرته على ما كاف الطهارة اى لفرض الوضوء والغسل وقيل للفرض والسنة
 كما في الزاهدي وفيه إشارة الى انه لو اراد في الصلوة ما في يد رجل فامتناعه طلب فاعطى لم يعيد كما في الزاهدي وذكر في المحيط
 انه لو تمها بعد الترو في الاعطاء اعاد ان اعطى بلا اباد ومنه محمد بن حنبل ان ثلث الاعطاء طلبت والى انه لو تيمم على راس سبل

ثم سار إلى الماء أو نقص قليل من المسافة يعني ان يتقضى نية لانه قد رطل الماء حكما ويؤيده ما قال الزاهد في قبيل باب قضاء الغفوت
ان عدم الماء بشرط الاجتهاد فكان شرط البقاء والى ان زوال الرض المسح للقيم ناقض كما في النظم لا ينقضه روضه اسم من الارتداد
اي ارتداد المسح للقيم فانه يصلي به اذا سلم وفيه اشعار بان تيمم من يزيد الاسلام لم يصلح لان نية غير صحيحة خلاف ما في بعض
كما في التمراشي وذهب واستحب وعن الشافعي وجب للرجعي اي لطان الماء معلومة بالقيم آخر الوقت اي في
آخر الوقت المستحب فلا يؤخر العصر في وقت الكراهة اما المغرب فلا يؤخر عن اوله ولا يابس به عند التماسك الى الشفق وهذا اذا
بعد الماء واما اذا كان دون ميل فلم تيمم وان غابت الغفوت وفي القيد اشار الى انه يدون الرجاء لا يؤخر في الاصل لم يقيد
والماء به الصحيح كما في المحيط ونجده وقد استدلل به على ان الصلوة اول الوقت فصل عندنا وسياتي في كتب وغيره في الصلاة
مينته او يسرة او قدامته كما في التمراشي قد غلغله بالفتح لثمة ذابغ الى الجملة وقيل سار وقيل قد زلزلين كما في التمراشي ان
بالاجزاء ونجده قريبا واما قيد بالطن الماء وجب العلم بالعمليات اجما بما تجللت به الشارح واليه يرجع في
حاشية الهداية واذا ذكره اي الماء في الوقت او بعد وحال كونه في الراحل اي حمله لا ليعيد الصلوة في الماء او في التيمم او في
نفسه وقيل لا يوسعت رح ايميد وقيل لا وصية غيره بل اعلم بالعيد اتفاقا وكذا اذا ادى الماء واة من بين الماء وقيل في غير ذلك
ولو علق من موزن المكاتب وهو الركب او من مقدسه وهو سائق لا يعيد في العكس ايميد كما في المحيط

فصل - بلاتون ويجوز التلون والاضافة على هذا يكون انصفه بقية او الجار فيه المسح قدمه والحداد المسح بيده بقية الا
على الخفين وغيره كما بسيرة ولم يذكره متاوا ما في ثوبان المسح لا يجوز ما تحت راسه ولا عذروا في ثوبان المسح الى الكعبين
المكن بالسفر لما في المحيط او مشي به فرسخا او فوق كما في حاشية الهداية بما ثبت بها قرينة من التواتر والوا الى قيس قول
ابن يوسف في كبر جاحده لذلك كما في المحيط في فساد قاضيجان من المروء من العصابة جميعا في في التحفة انه ثابت بالاجماع قال
ابن الحجاز ثبت بالتواتر رواية الشرح الثمانين سنتم العشرة وانه قال جاز للقيمة المسح الى ما في الكوفي ووافي في النية قال المسح
اولي الاطوار الاعتقاد ووقع تيمم البدعة والصلوة الجركان في المصنوعات وغيره ان يسلم فصل في رويج المذابي الزاهدي فقلت
كيف يكون فضل الاصول ان المسح خصه استعاطا اي خصه سنة له للقيمة كونه المسح في الصلاة فاما ما تحتها فليس هذا
بوصف الماء في التحف نية الغسل يعني ان يصير ثوبا لئلا يخرج الخف يصير الغزمية مشروحة حتى لا ينعقد به رطل الماء او لا ينعقد به رطل
خصه الترفية في شيء او المعنى خصه تخفيفه كجواز التاخير من وقته للعذر ان كان فضل ان لا يؤخر نفسه المسح فرغوا كان سنا ليم
ان يكون غسل المتحقق فضل من مسحه ولا يخفى ما فيه هذا في المقام من الكلام الوافي في التحقيق والتحقيق ما في الهداية والكافي فمن
قال ان المسح خصه ترفية عند ما فقد دل كلامه على بعد من فهم كلام الفحول كما دل على عدم الطاعة في علم الله بل لم يثبت ثبوت
جائز وفيه شعار بان المسح لا يجوز لمن سجد والوضوء الا ان يقال لما حصل له التيمم بذلك صدقانه عند حال كونه وول
من عليه الغسل من الجنب والحائض والنفساء قيل انه صفة للمحدث ونية انه يلزم منه حدث المصعول مع بعض الصلوة

الابتداء كما ذكره المصنف ح قبل ان يهبط الى وقت الحدث نظرت كناية فالعنى على المارة يكون كما لنا قبل هذا الوقت على ان اطلق اليه
على ان يهبط اليه الفاعل واقع وفيه انه لا ينفذ ذكره من ان حدوث اللبس على نصفه المذكورة ليس بشيء بل هو المستعمل بمعنى البقاء الا بقرينة نعم
ان يدل الاسم بالوضع ان على الثبوت واليوم والامتنان متى مجازى لعل على انه غير محتاج اليه بل هو مضر كما لحدث وكيف الثبوت لما يدعيه
في الامتنان اشعار بان لا ينسب اليه في مسح الخف كما في المحيط ويشترط في بعض الزيارات كما في الزابدي والاشترط العلم المذكور في مسح الجبيرة
وان كان المسح واجبا او جازيا فانه لو مضر فلما كان مضرهما جازيا ترك اتفاقا وان لم يضر فان لم يضر غسلها ما ينبغي ان يجب الغسل وان مضر جاز
ترك المسح عنده وجب المسح عند ما ولو لم يضر لكان لم يضر غسل ما تحتها وجب الغسل اتفاقا وان مضر فان لم يضر مسح في ان يكون على العلامة
وان مضر فان مضرهما جازيا ترك اتفاقا وان لم يضر فبني ان يكون الخلاص كما في حاشية المداية والصحح مسح الجبيرة ليس بفرض عندون
لم ينسره كما في المحيط وذكر في الزاد ان مسح اذا كانت زيادة المرض ويجوز مسح ما زاد ما فوق الجراحة اذا مضر لعل والغسل والا يغسل ما حولها وبحث
ان لم يضر المسح مسح ما عداه وغسل الباقي وفي المحيط لا يمسح ما زاد على الجراحة وكذلك في حق المقصد وفي الذخيرة الاصح انه يكفي مسح مضره
المتى بين المتقين والجبيرة وما يربط من العود ونحوه على العضو حال اللبس ونحوه وفي الكلام إشارة الى ان الاستيعاب بشرط ان يقتوى على ان
مسح اكثره يكفي والى ان النية لا يشترط وفيه ان يكون مرة واحدة وقيل بالتشكيت لان جراحة الرأس الاول هو الصحيح كما في المحيط
والاباس عليك بغيرها ولا يفتن المسح بسقوط الجبيرة عن الشئ الا عن برير بالفتح عندا بل الجواز والضم عند غيره اى بسبب صحة العضو
انما يمسح به هذا السبب فتع كذا موضح ولم يسقط فان كان في السلة لست بالهاسب لبقدرته على الاصل قبل حصول التقصير بالبدل
ولان مسح سائر غير الرجل الاى اى لا يمسح عقمه سنة لبنا غير الرجل الا المستوي بالجبيرة كما مضر مسح الرأس والوجه والبصمات
المستويات بالفسوق والبرقع والقفازة وانما يمسح الصائد من الجمل ونحوه ولو جعل اليد في شقاق الرجل من الماء عليه لم يمسح وغسل
واستقطب عن برير كما في المحيط ومدته الاضافة للعدى مدة مسح الخف لا الجبيرة فان مسحها غير موقت بزمان فلا ينفق الا بالحدث
كما في الزابدي وغيره للمقيم يومه وليمة من وقت الحدث حذفت للقرينة فالقصر قد لا يمسح الا من اربع صلوات كما اذا لم يمسح
الخف على الطهارة قبل الفجر فلما لم يمسح صلواته وقعدت التشهد فحدث فاقم بالوضوء فانه لا يمكن ان يصلي من المداية اعراض الحدث آخر
صلواته وقد يصلي نساوسته كما اذا اخرج القبل الى آخر الوقت ثم احدث وصلى بالمسح فيه ثم صلى الظهر من العذر في اوله وللمسافر ثلثة
من الايام والى على قياس ما ذكرنا من وقت الحدث اى ابتداء من وقته فان صفته للثلاثة ولذا قدم الجهر وما قصده
ناقض مسح الخف والجبيرة ناقض الوضوء من الحدث الاصغر والكبر فاذا توفى ما مسح واذا نزع غسل ناقض اى ناقض الخف
مستحق المدة المعهودة الا اذا مسحت وهو في الصلاة بلا ما فانه يعنى على صلواته بلا تيمم على الاصح او لو قطع تيمم ولا حظ عندنا في
وقيل نقصد صلواته كما في قاضي خان وغيره وناقضه خروج اكثر العقب الى الساق اى ساق الخف كما روى عنه وبه قال ابو يوسف
ويحتمل ان يراد اكثر القدم لعل الجبيرة فان في خلاصة السداد والى كالمبوسين والمبسط وغيره وان خروج القدم ناقض
بما خلاصه وما خرج اكثرها ونقصها ولا العقب وبعضها وقد ثلث اصابع من ظهر القدم وقد راسواها مسح فغلب خلاف

على المتن

والصحيح هو الاول كما في الكافي واكثر المشايخ على الآخر وهذا كما اذا بالان نيزع الخفت فحركة سنية واما اذا زال سعة او غير ما فلا ينقص
بالاجماع كما في النهاية وغيره فانطلاق المتن في كل في الاكتفاء بشعاره لو وصل الماء الى رجل واحد من لم ينقص وان بلغ الركبة كما ذهب اليه
ابو بكر العياشي وعلى الانتقاض اكثر المشايخ واليه مال اول الفصل وهو الاصح كما في الطهارة ويحتمل ان يكون في روايتان فان اختلفا فهم
في النصاب مبني على اختلاف الروايات كما في التهمة ومن النوقض الخرق كما ساقى ولبعد احد هذين اى السقي والخروج كسجدة الخرق وبلوغ
الى الرجل بحجب غسل جلبيه فقط فلا يجب غسل الوجه واليد ومسح الرأس خلافا للفتحي وعنه لا يجب غسلها وهذا الممنوع مانع النزع و
الا يجوز المسح وان طال المدة كما اذا خفت ذهاب رجل من البرد كما في الخلاصة ويمكنه المسح خالي والاستقبال كما ينقص الماء مفسد
خرق في اسفل الساق من الخفت سواء كان في باطنه او ظاهره او طرف منه وفي الخزانة عن بعضهم ان الخرق لا يمنع بدون زوال الخفت
سواء منتهى يغير من ذلك الخرق في حالة الشئ لا الواقع حتى لو قطع خرزه بحيث يدخل فيه ثلث اصابع لكن لا يرى للكون
اصليا لا يمنع كما في المحيط قدر ثلث اصابع الرجل كلب الماء اليه مال خلواني وهو الاصح وقيل ثلث انايل واليه مال الحسن
في حقيقته راجع ثلث اصابع اليد كما في المحيط وانما اطلق الاصابع لان في اعتبارها مضبوطة او مضبوطة خلافا وقيل انها قد
بالاصابع اذا كان الخرق سجدا واما اذا كان سجدا القدم والعقب فالمعبرة اكثرها وفي الكلام اشعار بان ظهور البطانة بلا ظهور
القدم غير مانع وهو الاصح كما في الزاهدى وسخر باليد من اصابع فلا يعتبر الا بها ومن وجازد وقيل يعتبر وهو الاصح كما في التهمة و
يجمع خروج كل منها ليس مسئلة او البر لا الاثنى من خفت واحد على الاصح كما في الزاهدى ووجهه اني يوسف لا يجمع خروجهما
في رواية عن ابى على الرازي كما في السنية لا يجمع خروج خفين خلافا لفرق في سفر شخص من فيهم قبل الحدث او بعده وقيل
المسألة بعده قبل يوم وليام تعتبر في سفره ان كان مقبلا ثم سافر في ثلثة ايام وليا اليها من وقت الحدث وفي عكسه
ان سافر في ثلثة ايام قبل يوم وليا تعتبر الاخيرى الا فاستسمح ليه كما وليا في سفر المقيم عكسه ولجدها يلى بعد يوم وليا
نيزع الخفت في غسل الا ان يمنع مانع من البرد وغيره فانه يبيح كما في التهمة

وهو فصل الحيض يكون للزنايب والاضحى والنفاس كما ذكره الجاحظ وفي اللغة مصدر حاضت الاثني فمى حاض وحاضته اى
خرج الدم من قبلها ثم اشار الى المعنى الشرعى تابعا لاكثر سلف في تسامح منهم فقال وهم اى خروج دم حقيقى او طمى فيشيل الطهر
المستعمل لا يبرون العال شرعية ساله وول الاعيان والمقتنية على هذا المعنى قال شافعية اى يسقط الى الضريح الخارج وان كان النقص
في الاصل كالمشي ليسقط عليه من عبادا وغيره فلو نزل الدم الى الفرج الداخل ليس كخفى في ظاهر الرواية وعن محمد بن حبيب كذا النقص
والمال اول الشئ ولا يثبت الاحتضاة الا بالنزول الى الخارج بلا خلاف وهو ما يهتز ما بين الشفة والسن والداخل ما يهتز السن وجوف الفم
كما في المحيط رحم امرأة بالغة اى منبت الولد ودعائه في البطن والبالغة ما بلغت سنوا قررت بلوغها فيه صدقت وهو تسع سنين
على الاصح كما في الزاهدى وكذا لوأت هذه المرأة وما يكون نصا ما كان حيفا بالاجماع كما ان بنت خمس سنين لو ماتت لم يكن حيفا
بالاجماع وفي الست او السبع والثمان اختلاف المشايخ كما في شرح الطحاوى وغيره ثم قوله جسم مخرج لدم خارج من الانف

والجراحات وما مل فناء من جرح الرجم لا يسد وقلنا اذا جملت وكذا اغيرة من دم الاستحاضة سواء كان من الكبيرة او الصغيرة لانه دم عرق الانثى
كما في استحاضة الكافي واما قوله في الزم لم يعتبره الشارع وكذا مخرج لم الدم البرقانه ليس بخصيص وتجب ان يغسل عنده لقطعة من
الزنج من اللانين به انما في المحيط لكن لا يمنع الصلوة به صوم به رة القرآن كما في السرية والاضحية لافادة تخصيص بالانسان
قال بالغة لخرج الغثي خرج الدم من حمة والى من ذكره فانه في حكم الذكر كما في النونية لا ادرى ما اى لا يكون بالبالغة ماله هي سبب للدم
عينه واولا له حمرة وهرز من النفاس لانه حتى لم يعتبر به فاما بالاسن الثالث كما في الكشف المستصفى وغيره فان قلت النفاس
في الاكثر يكون امرامة فيلزم ان لا ينفذ من العبد المطلق في اكثر من ثلثه واذ اخذت ما في المشاهدة كالمحيط واطلاعة بفصول وغيرها
ان لا ينفذ في حالة الطلاق ويقتل بعدة قامت انما في قداسة من الثلث على المختار ما يكون الغالب منه الموت كما في جهة الذخيرة والغالب
عند انفصال الولد ولجود يكون وجب ان يدا ولا يخلو عن انما لو فاعل المراد ان لا يعتبر التمسك في هذا الوقت فقتل وان عرت مرقية في
الاوقات والاية ثلثة ولا يابس لعمادى الاجام انما من سقطت الريا عن روية الدم وفي المغرب الياس القطع الحبار
والا يابس في صدر الآلية من الغثي وهو في الاصل يابس على افعال خذفت منه العزة التي هي عين الكمية تخففا واخففت
في حد الآلية والتمسك في زمانا على ما في الزيادة منسكون سنة وفي الخلاصة خمس وخمسون وفي النهاية وعليه الاعتماد واليه مال الشر
المتاخرين وفي المحيط مبدل الاقوال فلو رأت بعد ذلك واما اخذت لمشاخ قيل لا يكون حيفا وقبل هذا اذا اخضر او صفرا واما اذا
احمر او اسود فيض الاول مختار المصنف ولذا صرح بغيره مع ان الرجم مخرج له وبما يصحح كما في المصنفات وفي الاكتفاء بشمار بان القضا ليس بشرط
في كونهما لية كما في البنية اقله اى اقل الخيف اربعة اقله اقل المدة من الخيف على طريق الاستحاضة ثلثة ايام بالنصب على الظرفية
على الاول الرفق على التجربة على غيره وليا ليهما المقدرة باثنين وسبعين ساعة على اقل اهل التعقيم فان اساءة عند التمسك بغيره ان
وان اقل فلو رأت المبتدأة الدم بين طلوع نصف قرص الشمس وقطع في اليوم الرابع حين طلوع ربعه كان استحاضة حتى طلوع نصفه يكون
حيفا والمعداة بخمسة مثلا حين طلوع نصفه وقطع في حادى عشر حين طلوع ثلثاه فالزائد على الخمسة استحاضة لانه زاد على العشرة بقدر
السدس وكان ابو حنيفة الحافظ يقول: انى اقل الخيف وقل الطهر واما فيما سواها فاذ اجبرت لغنى استأطرت في الحادى عشر فخذ ثلثا عشر
في العاشرة متبعة واما ان يتعريض للساعات وعليه الفتوى كما في حاشية المداية لكن قد اطلق المحيط انا قد استقصينا في الساعات
فيما سواها المتعريض الامر عليها وهذا كله ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة رح ان اقله ثلثة ايام مع التحلل من الليالى وعن ابى يوسف رح
يو مان . اكثر الثالث واكثره عشرة من الايام والليالى المقدرة بالساعات لما قرنا فلو شكك ان العاشرة والحادى عشر فان
رأت الدم ففى حالض وان لم تر فخذ لك ان كان لما نمن به كما في المنيقة وقل الطهر الفاصل بين دم الخيف ثلثة عشر
يو مانع ليا ليهما ولا حادى لاكثره اى الطهر فاراية الفصل وتقوم وان استغرق عمرا وفيه مزالى انما لو استمر بها الدم لم يكن
الغاية فلو رأت المبتدأة الدم عشرة ايام والطهر ستة ثم استمر الدم ثم طلعت انقضت عتبات ثلث سنين وثلثين يوما كما قال
ابو عصمة لكن العامة قالوا بالنف ير فالعلم المشيد ان اكثر شهر ان وعليه الفتوى لانه ليسر كما في النهاية والزعم ابى

سبعة وعشرون يوما والدقاق سبعة وخمسون وقال الزاهد هو الطهر الذي هو الدم الحلي المستحل بين الدين اي النحاط
 بها حال كونها قمين في مدته الاقل والاكثر والتي ينبتا فالطهر الذي احاط الدم به لم يفضل وكان حيفا اذا وقع في مدته سواء كان
 نصبا باولا وسواء كان الطهر يوما او اكثر الى ثمان تفصيل هذا المجل مع زيادة ان الطهر اذا كان اقل من ثلثة الافضل مطلقا وان كان
 اكثر من اربعة عشر افضل مطلقا واختلفوا فيما اذا بلغ ثلثة ولم يبلغ اكثر من اربعة عشر على ستة اقوال احدها ان الطهر لا يفضل اذا كان الدمان
 المحيطان به في المدة كمن ائت يوما وثمانية طهر ويوما وما وبه اخذ القدوري ورواه محمد بن ابي حنيفة مع ذمها لانه لا يفضل اذا بلغ نصبا
 في مدته مجتهدا تنقرا كمن ائت يوما وثلاثة ويوما واربعة ويوما وبه اخذ فروردي ابن المبارك عنه كما في السبوط والتمنا ان لا يفضل اذا كان
 الدم نصبا سواء كان في مدته او لا كمن ائت يوما وتسعة يمين وبه اخذ ابن المبارك كما روى عنه كما في المشايخ والتمنا ان لا يفضل اذا كان الطهر
 اقل من الدين او سواها كمن ائت ثلثة واليعة وثلاثة او يوما وثلاثة ويومين وهذا في الطهر العتبر اي ثلثة ايام فصاعدا فلو اجتمع طهران
 معتبران محيطا بكل منهما وان لا يعتبر الطهران ساجل جعل احد الطهرين التساوي للدين وما ثم يتجدي حكمه الى الآخر عن ابي زيد الكلبى النخارى
 وابي علي الدقاق ولا يتجدي عند ابي سهل كمن ائت يمين وثلاثة ويوما وثلاثة ويوما فاحشرة حبس عندها وستة المتقدمة عنده
 والاول اصح عندنا فلو اخذ محمد كماروى عنه وعليه الفتوى كما في السبوط وخاسماته لا يفضل مطلقا فيجوز ختم الحيف بدلية كل اياها وهذا
 بالطهر لطير لاها في المعتادة ونجتم في المبتدأة كمن ائت قبل العادة بيوم يوما وعشرة ويوما ولا يتصور ان يكون كلاها بالدم الا اذا كان الطهر
 سبع الدين عشرة او اقل وبه اخذ ابو يوسف كماروى عنه وهذا اخير ومائة وبه افق صدر الاسلام وصدر التشيع كما في المحيط وسواء سما
 انه لا يفضل مطلقا وبه اخذ الحسن كماروى عنه كمن ائت يوما وثلاثة او اكثر ثلثة ويوما ثم اذا كان فاصلا فالدم ان لم يبلغ حتى سنا نصبا
 كان الكل اشحاضا وان بلغ احد هما فهو حيف والآخر اشحاضا وان بلغ كل منهما فالاول د اعلم ان ما ذكرناه من الروايات من جهة مناقب
 امام الامام فانه محكم باقوال صارت مأخوذة عند العلماء الاعلام قدس الله تعالى ارواحهم الى يوم القيامة وانما لم نذكرها في المسئلة في التقاس
 فانها متساويان في الحكم فالطهر المتحلل في الاربعين الافضل مطلقا وهذا عنده واما عندهما فيفضل اذا كان خمسة عشر فصاعدا فلو ائت بعد
 الولادة يوما وثمانية وثلاثين ويوما كان الكل نفسا عنده واليوم الاول لا غير عنه بما كافي المحيط ومارا ائت من لون من اللون
 للدم في اي في مدته وسن بيان للموصل وعامة مسفول محذوف سوى البياض الخالص والغالب فانه ليس
 بحيف اتفاقا وهذا اذا كان طرا فلو صار بعضه باليبس ففي حكم الاربعة وانما صح الاستثنا من لون وهو مكررة في الاثبات نجح
 لانه يعم بالصفة على ما في الاعمال حيف خبر الموصول واما خبر الطهر محذوف وفي عموم الموصول اشارة الى انها صارت عاتقا
 بكل لون من لونه احمر والسود والصفرة اي صفرة القرا والبنين او السن على الاختلاف بلا خلاف والكدرة اي ما هو كالماء المكدر
 وهو حيف مطلقا عندهما وكذا عند ابي يوسف ان تاخرت عن الحيض واخضر قبل فيه الاختلاف المذكور وقيل ان كانت من ذوات
 الاقرا فحبس والترتية لفتح التاء وكسر الراء وتشديد الباء او تخفيفها اي بين الصفرة والكدرة وقيل على لون الريه مشتقة منها
 وقيل لفظ الترربة نسبة الى التراب فانها على لونه حيف على قول العامة الكل في المحيط ومن حكم الحيف انه يمنع الصلوة

اى اداء كل صلوة وقضائها فتناول الواجب السنة وفيه اشارة الى انها يجب عليها الا انها سقطت عنها للمحج كما قال بعض المشايخ منهم شيخنا
 ابو زيد الانجبى قالوا ان في اثبات نفس الوجوب بلا وجوب الاداء حصر من الغلو الى ان المبتدأ ترك الصلوة كما انه يقول صحتنا
 وبنا فخذو عن ابى حنيفة ربح لا ترك الصلوة بالمسيرة الدم ثلثة ايام وعن ابى يوسف ترك غسل بعد ثلثة ايام ثم الصوم وقضى سبعة ايام للشك
 لا يقربها الزوج ثم يغسل بعد تمام عشرة واقضى صيام الايام السبعة احتياطاً وكذا المعتاد ترك الصلوة فاذا كان غادتها في الحيف
 خمسة فأت الدم اليوم السادس قوموا لا تغتسل و الصلوة عند شايخنا الخ وقال صدر الشيبان في التومر الا بالانحسار وقال محمد الميمني
 التومر بها كذا في المحيط الى انه لا تمنع التسبيح والتسليم بل يجب ان يتوضأ في وقت الصلوة وتكلم في مسجد بيتها وتستغفر بها فانه كذا
 انه يكتب لها ثواب حسن الصلوة تصلي على انه لا تزول رحمتها عادة العباد وكذا في السنة والصوم اى اداء كل صوم فوجب عليها
 ولذا وجب نية القضاء بخلاف المبتدأ والمعاد فيه الصلوة على اشتراط ايقضى الصوم وان حاضت بعد الزوال فهو
 كالكيد للضمير فلا يقع العطف لا يقضى سوى اى الصلوة ولو طهرت بعد اول الوقت فلو شربت في صلوة المنوع او صوم ثم حاضت
 وجب قضاءها اذ وجوبها بالشروع بخلاف الفريضة فانها لا تجب بالشروع ولو اوجبه عليها في غير ايام الحيف فحاضت فيها وجب القضاء
 بخلاف ما اذا اوجبهما في ايام الحيف فانه لا يلزمها شئ ولو قطع الدم على ما دون عشرة او الاربعة في وقت عشاء يسع فيه الغسل
 والتحريم وجب قضاءها او اداء الصوم العدة ولو لم يسع لم يجب الا اذا قطع على العشرة او الاربعة فانه يجب كما في شرح الطحاوى وفي
 الزايدى ان طهرت قبل العشرة يعتبر الغسل والتحريم والصحيح انه يعتبر بعمس البس الثياب والاصح ان التحريم لم يعتبر في حق الصوم ووجوب
 المسح اى موضع العبادة المعوده فغسل الكعبه وول مسجد البيت فلا يرد انه لا يمنع سجده وفيه اشارة الى انها لا تدخل طهارة بابه ولا طه
 كما في الزايدى ولذا لا يجوز التحلى والتغوط عليه كما في ايمان النهاية الى ان لا يدخن على بدنه نجاسة والى ان الجنابة لا يمنع من التحلى
 كما ذكره ابو اليسر الانجبى قالوا انها ما نعت والى ان الحديث يدل على كفاية التحفة والخلاصة وغيرهما لكن في النصاب لا يقتضى به و
 في التذويب يكره وفي الخزانة اذا قضا في المسجد لم يجزئهم به باساق وقال بعضهم اذا احتاج اليه تخرج منه وهو الاصح والطواف من خارج
 المسجد او داخله للرجوع لانه صلوة فلا يجوز معه كما في الزايدى واستماع ما تحت الارى انقطاع الزوج منها بالمشي الا ان
 للسرة الى الركبة من جميع الجوانب سواء كان بالجماع او التقخيذ او اللبس بها عند ما قال محمد انه لا يمنع الا الاستمتاع من الفرج ونقول
 كما في شرح التاويلات وبالاول لغنى كما في المضمرات فلو قالت حلفت وكذبها الزوج حرم وطها واختلت في كفر المستحل وان طها
 خلاش عليه الا التوبة وقبل ان كان في اول الحيف لم يجب ان يصدق بدنه وفي آخره بنفسه كما في الزايدى والمخلص لا تقبل
 شيا من القرآن عند الكرخى وآية تامة عند الطحاوى والاول هو الصحيح كما في المضمرات ولذا حذفت المفعول لكن في الخلاصة الصحيح
 ان ما دونها لا يمنع وهذا اذا قصدت القرأة والا لا يمنع في صح الرعايات وينفى للمعالية ان يقول كلمة وكلمة ونصف آية على التوحيث
 كما في المحيط كجذب فانه لا يقرب عن ابى حنيفة ربح انه لو تمضمض فلا بأس به وبه افتى نجم الائمة البخارى كما في الزايدى لان الجنابة
 تقبل التجوى فيما داء الصلوة وفيه اختلاف المشايخ كما في الجواهر وفي رواية يجوز ان يقرب كما في الخزانة وفيه اشارة الى ان

سائر الكتب السواء لا نتم حرفوها كما في المحيط لكن كرهه كما في المضمرات ونقل لغسارنا منها لا نقراء والاولى ان يقول لا يقرأ
 لنفسه ولا ينجس اذا احكام الثمانية مشتركة بين الجفص والغاس كما في النهاية وغيره بالجلات المحرث غير ما فانه يجوز قرأه عن ظهر قلب
 ان كان المتجيب ان يقرأ على الطهارة ولا يمس بفتح الميم وصناديق الفصح هو الاول كما ذكره الجوهري ان يكره ان يمس بمؤلا اى الخافض والجنب
 والنفساء والمحدث مصحفا مثلث الميم والاصل الغنم المعنى باجمع فيه القرآن كما في الخلاصة ولا يبعد كل البدان يكون المعنى باجمع فيه المصحف
 كما في الصحاح فتيادول سائر الكتب السواء وكتب العلم الشرعية كما في الذخيرة ولو غسل يده فغن ابى حقيقه ان لا يمس من المصحف كما في المحيط
 وفي رواية يجوز للجنب اخذ المصحف ويكره الكتب الشرعية كما ذكره البوسيري وذكر البقال انه لا يكره كما في الخزانة وذكر في الجواهر ان كان من
 كتب الفقهاء ايات لا يجوز للمحدث حملها واخذها بالكتاب المتخارج عند البعض انه ان كان في حال الاخذ ما فيه من الآيات فلا يجوز لان
 الفقه ان كان من حق القرآن لكنه ليس بقرآن وفي الكلام اشارة الى انه يجوز لمس الكتب المعربة والاشعار الى انه يكره من البياض المسحوق
 وقيل لا يكره من البياض هذا اقبس الاول قرب من التعظيم كما في التحفة والى انه كما لا يمس بعضاء الطهارة لا يمس بغيرها وما غسل من
 الاعضاء قبل الكمال وقيل يجوز لمس معاول الاول صح كما في الزايدى الا بجلات اى مع غلات متجاث اى تفصل كالحليلة والجلد
 المشترط فلا يمس بالجلد المتصل به وهو الصحيح كما في التحفة وذكر في المحيط الصحيح انه لا يمس من مسه وكره له الا بالعبه من المصحف بالكلمة والذيل
 على الصحيح كما في الهداية ولا يكره ذلك عند العامة كما في المحيط وفيه اشعار بان لا يكره لمس كتب الشرعية غيره بالكلمة وبعض النيات كما في الذخيرة
 والاميس مؤلا وسماء لو حاك كتب فيه سورة او آية مائة كما في المحيط وفيه اشعار بان لا يكره ما دون الآيات مكره مسه الا بصرة
 بعض العلماء وتشديد اى مع كسبه وفيه اشارة الى انه لا يكره النظر في القرآن من الخافض والجنب والى انه لا يكره من مكتب فيه ذكر
 الله تعالى غير القرآن كما قال عامة المشايخ والى انه يكره ان يعطى الصبي المحرث مصحفا او لو حافية آية لانه وان لم يكلف الا ان يديه
 مخاطب كما قالوا في ليس وبر وهذا قول بعض المشايخ لكن المتخارج ان لا يمس بذلك ان حكم المس خضت من اللبس على ان فيه حظا للدين
 كما في النهاية وحل لكن لم يتجرب لانها كالجنب لم تعين كما في المحيط وطى من كانت زوجته لوطى او ملوكة له حائضا ونفساء آية
 او سورة قطع ومما حقيقه او حكما كرس جاوز وما لا كثرة الحيض اى بعد الفضا والكثرة كما في الصحاح او عنده كما في سورة
 ق او آية الله انى سورة الحجرات او مستقبله كما في سورة الطلاق وقطعا فحقها بالكثرة كما في سورة الاعراف من المكشاف او اكثر
 النفس قبل الغسل حقيقة او حكما بان يمضي الوقت الآتى دون وطى من قطع ومما اى حل وطبا قبل الغسل متجاوزا عن طى
 من قطع لا قبل منه اى من اكثر الحيض من التفاس فان لم يحل قبل الغسل الا اذا مضى وقت هو آخر جزو وقت الصلوة ليسع ذلك
 الوقت الغسل اى غسل او جبا عليها وهذا قرينة مخصصة لا وقت كما ذكرنا فاللام لا بعد كما في قوله والتحريمية وهى لا بعد
 من اى خفيفة روح والهدا الكبير عند ابى يوسف روح والغتوى على الاول لما في المضمرات فانه حل وطبا سواء كانت متحدة
 منى عليها ثمانية ايام او متحدة قطع ومما على العادة او فوقها او دونها بعد ثلثة ايام كرس في الصورة الاخرة يكره وطبا اعظم
 ان في به العدة ما خيرا لا محسلا الى آخر الوقت المستحب قال ابو جعفر باستجاب التاخير فمادون العشرة وباجابه فيلادون العادة

بان قال ان ولدت فانت طالق او حرة وتقتضي العدة اي عدة الحامل حرة كانت او مته سائلة او متوفى عنها زوجها
اي وجوب هذه الافعال بسبب هذه المسقط فهو من قبيل التنازع فيه وما نقص من الدم من اقل الحيض او دم ناقص من الزمان
عن اقل مدة او ما زاد على اكثر حيض المبتدأة لفتح الدال بي المربطة التي لم تبلغ قبل وهو اي حيض المبتدأة عشرة ايام ودم
عشرة ايام وليا لباس كل شهر اذا استمر وما قال الطرفان وما عنده فهو لا ولا الصلوة والصوم ثلثة ايام ونقصاء والقربان
عشرة كما في النظم وزاد على نفاسهما اي نفاس المبتدأة وهي الباقية التي لم تلب قبل وهو اي نفاس المبتدأة اربعون يوما ولية
او زاد على العادة سواء كانت اقل او اكثر او ما بينهما فيهما اي في الحيض والنفاس وجاوز عطف على زاد اي جاوز ما زاد عليها اكثر شهر
اي اكثر الحيض والنفاس وفي الاكثاء اشارة الى انه لو بلغ الاقل وزاد عليه ولم يبلغ الاكثر زاد على العادة ولم يبلغ الاكثر وبلغه و
لم تجاوز كان الكل حيفا او نفاسا كما في شرح الطحاوي وغيره وبعض منها لا يخلو عن تكرار كما لا يخفى وعلم ان المدة نصير عادة عن الطهين
بمرتين لانهما شتقت من العود وعنده مبرة وعليه الفتوى كما هو المشهور اذا المرافقة اذا رأت مدة واحدة منها صارت عادة لها لا اجماع
قلوب ثنتين او اكثر ثم استمر بهما الى العادة المتكررة عندها والى اخرها رأت عنده ولا ثبت لها عادتان عند اكثر المشايخ
وقيل ثبت كمن اعتادت خمسة ايام في شهر وستة في شهر كما في التنية ومارأت سن ودم قليل او كثير عطف على الموصل حال
اي ذات حمل لفظ مذكور يوم صفت بالاناث وقد يقال عامة استحسانه خبره الموصل وللاول مخذات وهي لغة مصدرة شجيت المرأة
على المجهول اي استمر به الدم وغيره ومخرج ومن موضع مخصوص غير حيض ونفاس والنواصي على ما ذكره هنا صيرها ثمانية ومنها دم البسة
والنفسية والصغيرة كما مر اشارة من حكمها انها لا تمتنع صلوة وصومها فرضا ونفلا واشار بالاكثاء الى انها لا تمتنع القراءة ومن المصنف
ودخول المسجد والطواف اذا امتنت من اللوث كما في الخزائن والاحسن التارك لان البعد يستغنى عن ذكر ما دبه لعلم الصوم لانه لا قائل
بالفصل وطنا فلا يمنع التقيد وغيره من الدواعي ومن لم يمض عليه مبتدأة خبره يتوضا الآتي وقت صلوة فرض احتراز
عن نحو العبد والضحى فانه يجوز له ان يعلى النظر لوضوئها على الصحيح كما في المحيط الاية حديثه حال من بقدر اي لم يمض في ذلك في حال
من الاحوال الا في حال ودم حديثه حقيقته وحكمية كما اذا ابتلى به عند الصلوة وذلك بالاتفاق او عند الوضوء وذا بالاختلاف
فلا اعتبار للابتداء في غير ذين حتى انما اذا استحضت فدخل وقت العصر وما سائل فالتقطع ثم قوضت على الانقطاع فكلما
ركعتين من العصر غربت الشمس فانما تمضي على صلواتها وفيه اشارة الى انه لو صنعت الدم من السيلان خرجت من ان تكون صاحب
العذر فذكره في الصغير وفي موضع منه انما لا يخرج ويبنى ان يعصب الجرح ويربط لتقليل النجاسة ولو ترك التعصيب فلا بأس به كما
في المحيط لكن في الزايد انه يجب منع السيلان بباطل وحشوا وجلس في الصلوة او يمارى فلو لم يعالج مع القدرة عليه وصلى
مع السيلان لم يخرجه وضوءا الحادث للصغرى الحديث الذي اتى به فلو اعترض حدث آخر فوضا له الوقت حتى اذا سأل
من احد مخبريه دم فتوضا ثم جئ به وسأل من المخبر الآخر ان تقض وضوءه بل خروج الوقت وكذا لو كان به وما سئل او
جدره منها سائل ومنها غير سائل فتوضا ثم سأل غير السائل تقض وضوءه والتجدي فرج كما في المحيط وعلم

واعلم ان ما ذكره لبقاد صاحب العذر على ما ذكرنا يشير الى انه يشترط الثبوت وروم الحديث واما حقيقيا لالحكام لان حكم البقاء سهل من التبدل
ففيشرط ان لا يجد في وقت صلوة كمال ساعته فاليه يمكن من الوضوء والصلوة فيها فلو سأل الدم وقت صلوة فتوضأ وصلى ثم خرج الوقت
ودخل وقت صلوة اخرى على الدم من اوله الى آخره فانه جائز تلك الصلوة لوجوب الاستيعاب وقت صلوة كمال الخلفات ما اذا دخل
على الانقطاع فانه توضأ واعاد تلك الصلوة لعدم الاستيعاب هذا ما قال الجمهور خلافا لابي القاسم الصغار فانه يشترط ان يجد مرتين او
اكثر دون الدم كذا في المشاهير كالحيط وغيره من استحاضته بيان حديثه فمحو حال على المشهور وخبر مبتدأ محذوف اورعاف
بالضم اي دم خارج من الانف او نحوها من دم خرج او الفلوات كج استطلاق اللبن او سلس البول او مع عين فيها دم كذا في الزيادة
وختلفت في الذي كان موضع الفصد منه مفتوحا انه في حكم استحاضة او لا كما في الفينة يتوضأ وان عثره الدم مثلا لوقت كل
فرض فلو استحيضت فدخل وقت العصر والدم منقطع فتوضأت وصليت العصر ثم سأل الدم في هذا الوقت لم يتقضى وضوءا وبني
ان ينتظر آخر الوقت ثم يتوضأ كما في المحيط وصحلي به اي بذلك الوضوء فيلهي في ذلك الوقت ما شاء فوضأ او اذ قضاها
ولفلا وسنة وندبا ونقضى اي وضوء صاحب العذر خروج الوقت اي وقت الصلوة كطلوع الشمس اي اذا توضأ قبله وفي الا
اشعار بان ورس ليس بناقض للوضوء فلم يكن نجسا حكما فليس عليه غسل مما اصاب ثوبه لان امره ليس الكس من امر البدن كما قال ابن سبويه
وذهب ابن مقاتل الى انه غسل الثوب عند كل صلوة كما في المضمرات لا يتقضى وخوله اي الوقت كالزوال اي زوال الشمس او انقضاء
قبله وهذا عند جماهير خلافا لابي يوسف رح فان عنده كليهما ناقض في المحيط ولو توضأ لظهر في وقتها ثم توضأ وضوءا آخر للعصر في وقت
الظهر ثم دخل وقت العصر اختلف المشايخ في نقاض طهارته

فصل في طهر الشئ المموج وهو جسم يكون له صفة الطهارة غير المانع فخرج الخبث العيين والمائع كالماء واللبس وغيرهما فان طهارته
اما بجزائه سبع خبثه طاهر مختلط به كما روى من محدثي في الثمرات شئ واما ما يطبخ مع الماء كما اذا جعل الدهن في الحامية ثم صب فيه ماء ساقا
حرك ثم ترك حتى تعلو فاخذ الدهن او ثقب سفلا حتى يخرج الماء هكذا فعل ثلثا فانه يطهر كذا في الزاهد اي والد ليس والغسل في قدر فصب
فيه الماء ويطبخ حتى يعود الى مقداره الاول هكذا فعل ثلث مرات فيلهي كما في اكثر المتداولات الا انهم لم يذكروا هذا الماء لكن قد وجدت يحفظ
بعض الفقهاء من اهل الانصار ان المنون كافيان لعبرة امتداد لان في بعض الروايات قد راس الماء وهذا عند الشافعية اما عند فلاحه ابي
عن جنس بالفتح مرئي اي ذي جرم سواء كان لونا او لا كما في بعضه وغيره بزوال عينية اي ذاته وبزوال الطعم لا محالة وان بقي اثره
اي ريح ولو كثير ليشق زواله بان يحتاج الى شئ آخر غير الماء كالمصابون في مبوط شيخ الاسلام ان النجاسة اما كانت بالنش والعين لا بالاب
وفي الخزانة كل نجس يزول الطعم ويحمر لونه في الكلام شعاب بان زوالها كات ولو بالغسل مرة وهذا الطاهر الزاوية وقيل بالغسل لبعده مرة وقيل مرتين
وقيل ثلثا كما في الكافي فاذا غسل اليد والثوب المصبوغ بصبغ نجس بحيث يسيل منه ما يهين فقد طهر وقيل بالغسل لبعده مرة وقيل مرتين وقيل
ثلاثا كما في النهاية وعلى هذا الخلاف اذا دهن جلد بشئ نجس بالماء الطاهر نظرت لزواله وبكل ما يبع اسائل كذلك وبهذا
الماء المستعمل في الوضوء لانه الماء المستعمل من المائعات وهذا عند محدثي ورواية عن ابي حنيفة رح وعليه الفتوى وقد سأل

ابو يوسف روح النجاسة الغليظة التي بها الكس نجاسة الماء باقية فيه . قبل اذ غسل النجاسة ببول ما يوصل لحمه فذلك والاصح انه لا يطهر بالنجس كذا في الزهري مزيل اي قانع نعصر بالعصر مثل الماء المقيد كما هو احترز به عما لا يعصر بالعصر كالبن واللبن وغيرهما فانه لا يزول به النجاسة بالاجماع كما في الحقائق لكن في الزهري عن ابني يوسف روح اذ ذسب اثر الدم عن الثوب بالماء والريز جاز لكن لم يجز في البدن ويطهر الشيء عالم مزيل عن نجس مما لا جرم له سواء كان له لون او لا كما في الصغرى بمسح الماء او بكل ما يزيل مزيل وعصره اي قلة بمقدار قوة العاصر لو كان المعصور ثوبا او بالانقذار قوته وبلو بقي فيه الماء بعد العصر فقد طهر باليس كذا في مسودة مسودة قلوبهم ببالغ نصيبه الثوب لم يجز كما في قاضي خاين ثلثا مصدر الغسل والعصر جميعا وهذا في ظاهر الرواية واما في غيره فيكفي العصر مرة الاول احوط والثاني ارفع عن ابني يوسف روح انه يطهر بالغسل مرة واحدة بالصبية المنس والعصر مرة يطهر وقيل لا يشترط العصر على قوله الا اذا كانت النجاسة باليسبة وعن ابني يوسف روح انه في المرة الثالثة كفي وببالغ في الثالثة بحيث لو عصره لاسيل الماء فانه لو لم يبالغ حتى يمال منه الماء بالعصر فالله والثوب والماء كلها نجس لو غسل في ثلث اجنات وعصر في كل مرة فقد طهر الثوب في الاجابة الثالثة خلافا ولما به نجسة وكل اذ غسل فيها عند ما واما عند ابني يوسف روح فلا يلزم الا يطهر الماء عليه وتختلف المشايخ على قوله في اشتراط صبغ نفس الثوب الغسل في المحيط وعلوم انه فيقترض غسل الثوب نجس ثلاث مرات كما في النظم ان لم يكن العصر ولو علم من الحقيقة والحكمي فان التوالى ليقام مقام العصر في البدن فطهرنا ان الغسل ثلث مرات متواليات كما في الذخيرة والاراي ان لا يكون العصر غسل في ترك من زمان القطر ان الى زمان عدم القطر ان بالفتح والنية لا ليس كما في المحيط وغيره فالاولى الى التحصيف فيقيد القيد بنسبها ثم يغسل ويترك والماء خضر ثلثا وقيل لا يشترط التكرار في المرة الاخرى كما في الزهري وذكر في المحيط ان لم يعصره اجري الماء عليه حتى قال ابو اسحاق الحافظ ان غسل من البدن ثلث مرات متواليات فقد طهر وقال ابو الليث ان دخل ما نجس في خف فغسل بطن الخف وذلك باليد والماء ثم طهر ثلثا فقد طهر في الكلام اشارة الى ان تشرب النجاسة ومعه سائر ما خال اليه يوسف روح وعليه الفتوى كما في شرح مجمع البحرين واما عند محمد روح فلا يطهر ابد غسل كونه يشرب نجاسة اذ اجابه بنسبها بيات او صغير وجلد فخرج بها كما في المحيط والى انه لا يشترط زوال الرجح في النية اذ غسل الثوب عن الخمر ثلثا بل زوال الرجح فقط بل هو قبل الطهارة اذ نجس النطق واضر الغسل فمسح بخرقة مسبوكة ثلثا طهره ويطهر الشيء عن المعنى الخالص كما هو المتبادر بخسالة اي زوال عذبه وان بقي اثر الشيق زواله وانما ذكره مع انه علم ما قيل لانه في مقام تفصيل او فرق باليسبة اي غمره بيده وحكيه انقذت وفيه ايماء الى انه لو اخطأ بول على راس الذكر او بندي لم يطهر به كما قال عده المشايخ وقال الفقيه ابو جعفر ان شاة غلام يعتبره لانه صار تحت المعنى الى ان نسي المرأة يطهره كما في الزهري والى ان غير الشيء لا يطهر به وهو الصحيح كما في القنية لكن لما في الزهري والترمذي ان الثوب يطهر عن الدم بسيط بالفرك قال ابو يوسف روح انه يطهر عن العذرة الغليظة قياسا على المعنى كما في النوازل والمضارع على ان النجاسة المصعب لا يعود بالانكسار وهو المختار كما في خلاصة لكن في المحيط انه يعود في ظاهر الرواية على ما قال القدوري وهو الصحيح كما في قاضي خاين وقيل في شرح الجامع انما لا يعود عنها وعن ابني حنيفة روح روايتان الاظهر انها يعود وينبغي ان يؤخذ بالاول لانه ايسر والمعنى شامل لمعنى كل حيوان فيغني ان يطهر به والاطلاق متناول للثوب والعصا كما قال الكرخي

وعن أبي حنيفة رحمه الله ان العضو لا يطهر الا بالغسل كما في المحيط ولطابق الاعلى والاسفل وهو الصحيح كما في الزايدى ويطهر الخفاف ونحوه كالغزير
عن نخس ذى جرم كعدرة جفت هى بن لو بغير الشمس بالغسل او بالركب بالارض عند نخس وهو الصحيح وقال محمد رحمه الله بالغسل لا يغزير
سجود عنه كما في المحيط وينبغي ان يذكر في باب الاثر كما في مختصر القدرى ولعل الترك للاعتماد على السابق وعن غيره اى غير ذى جرم يجب بان لا يكون
له جرم طبا كان او بالسبا كالخمر والبول ولكن كان طبا بالغسل اى بصيب الماء والتركي الى عدم القطر ان ثلثا فان الدم لثمة فليس
يلبس ثلثا بدقة والاول هو المختار فاذا غسل الخفاف في الماء الذى جزمه وسقى بالغسل حتى صار الصرم كله غز لا يجوز الصلوة فيه كما في المحيط
فقط اى انته ولا تجاوز غسل الغسل الى ذلك في الزايدى ان احاب لغز بول وخرم شى على التراب ولذا جفت فمسح بالارض طهر
عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف اذ مسح بالتراب او الرمل مبالغة طهر وعليه الفتوى للبلوى ويطهر السيف عن نخس كالعذرة والبول الدم
رطب او يابس ونحوه مما لم يكن خشا كالسكين المرة والزجاج ولبنة الخنزير والخشب الخالى بالمسح بالتراب او المخرقة الطاهرة كما
يطهر بالغسل كذا ذكره الدرر الخى لكن في التمرناشى ان في طهارته بالسرورتين وفي الاصل انه لا يطهر عن سحر البول الا بالغسل وكذا عن
نحو العذرة الرطبة عند محمد رحمه الله وان تشرب ماء نخس فيه يوه با طاهر ثلثا عند أبي يوسف رحمه الله وفيما ذكرنا ان الطاهر انما رطبا جافا
النخس قدر اقلع له كما في الخلاصة ويطهر العسايط بالاسرى نايبة للجلبس وما في حكمه كاللبد والثوب اللبى ونحوه كبرى اى يجوز
ذباب الماء عليه اى على ذلك السباط لعلته كما في الخلاصة واخراته ونحوه كما يحتمل ان يراو المينة مع له مما كما في المحيط كما في
وكذا في بعض النسخ وعن عمن الائمة ملتا وشار الى ان تخفيف ليس يشه طفاو جرى الماء على حصير من بردى طبا طهر لا يجاف
كما في النية والى ان ذلك لا يشترط وهذا اذا كانت النجاسة رطبة والا فيخشى من تخصيص المسيس للاخترازل للاعتماد على السابق
فيحصل الحسية الذى من البردى ثلثا ولو وضع عليه شى قبل حتى يخرج الماء منه وقبل يخفف في كل مرة وقبل عند أبي يوسف رحمه الله وجوز
من القصب يغسل بلا خلاف كما في المحيط وذكر في العدة لو صابت النجاسة اللبد ولا يمكن عصره يغسل ثلثا ويخفف كل مرة ويطهر الارض
اى التراب وما في حكمه كالخمر والجصى والابرة اللبن ونحوها ما هى موصوفة فيها بخلاف ما عليها فانها لا يطهر الا بالغسل وما القفل من
غيرها ما هى الارض من النباتات سواء كان في بنا او لا كما يخصص بالضممة السطح من القصب والخشب وان كان في الاصل بيت
ليس منها كما في النية والكلاد ما يراه الدواب رطبا كان او يابس ذكره في المغرب وظاهره انه لا يقع على الشجرة اذ كل طبا
لها كل كشح فاما شالان للشجرة وغيره باليسيس بالشمس وغيره بالاحسن بالخفاف اى ذباب الندوة فانه المشروط دون
اليسيس كما دل عليه عبارات الفقهاء وذباب الاثر اى السج كاصور وتخصيص كالسابق فلو صب على الارض من الماء مقادير
بالغسل به ثوب نخس ثلث مرات فقد طهرت كما روى عن محمد رحمه الله وكذا الوصب عليها الماء ثم يدلك ويغتسل ذلك بعوض
او خرقة وفي السفن دلاله على ان نجاسة الارض لا يعود بالاكتمال وهو الاصح كما في الكبيرى والزايدى لكن في الخلاصة
الختار انما تعود للصلوة طرف ليطهر ليطهر للقيمم الاصح كما في الزايدى وهو ظاهر الرواية كما في التمهة وقد ذكرنا رواية
ابن كاس وعلم ان باليطهر به النخس عشرة ذكره كذا صرحا الا لا حاق فانه قد اشار به بصرح في طهارة الرماذ والناشئة

لحرم صارت خلافه سبكه في الاشارة ويعني عطفت على يده وهذا شروع في تقسيم نجس الى الخفيف الثابت للنجس والغلظ يفتى
وان كان الاولي تقديم على بيان الطهارة ما دون ريع الثوب كما قال الطرفان واختلف المشايخ فيه انه ريع طرف الثوب كالدليل
والكلم اربع او في الثياب كالسرور اربع جميع الثوب المصاب كما في المحيط اربع جميع الثوب البدن والاصح هو الاول كما في الزاهد
وعليه فتوى اكثر المشايخ كما في الدرر ان يعني شير في شير وعن ابي يوسف ذراع في ذراع وعن محمد قد القدين كما في
الترغاشي ولا يبعد ان يقال ان الثوب لمجرد التمثيل فانه قد عفي ما دون ريع بعضه الخف وغيره على ما يشير اليه في الخلاصة وغير ما سرج بس
بفتح بيان ما خفت صفة نجس لا يظهر اثره في الماء فانه منه البقي فيه قطرة كما في الكافي الا انه مخالفت لما مر في ما البير كقول فرس للثوب
عنه بما قبله وما قبله غليظة كما في النية وبلول ما لو كل لحمه عند الشنخ والاعانة مخرج فطاهرين وفتوى على الاول كما في المصنفات لكن
في الفتاوى ان بلول ما كل غليظة عنده خفيف عند ابي يوسف طاهر عند محمد وفتوى في الماء على الاول في الثوب على الثاني وفي الحديث على الثالث
وخبر طهيرى على الطهارة لضم كما في الصحاح والكسرة كما في المتعلق والفتح اربعة دون الواو كما في المغزب لطير جميع طاهرا لا يلوكل كالصقر الباز
واحد اربعة وغيره عند الشنخين لانه غليظة كما في الكافي لكن في المحيط انه طاهر عندهما ونجس عنه هو الاصح كما في النهاية وما خروكل طير يلوكل
لحمه فطاهر عنه لانه لا يحتاج الى خروبا الا انه لا راحة له كرهية كالبيوط والاذفان نجس عند ابي يوسف كما في الجواليبي لكن في شرح الطحاوى
ان حر الدجاج والبيوط ونحو ذلك من الطيور الكبار التي لا تحب الاكل نجس بالانفاق فانه اى حر الدجاج غليظة بلا خلاف كسائر
ما خرج من المخرجين اى كالباقى من النجاسات الاربعة الخارج من القبل والبر فانه غليظة كالمني والمذي والودي وخر ما كل ما لم يلوكل
والودي من غير الطير كالفقا والبرق وسحق البرى وودود الفرو وغيره وفي المحيط بلول الفارة خفيف وقيل طاهر وبلول الهرة على القولين كما
في التمهيد فان وقع بلول الفارة على اى خفيف وبلول البرغوث لم يمنع الصلوة كما في القينة وخر الفارة لا يفسد الدهن والحنطة المسطحة
بالطين طاهر ما قال ابو الليث بن ثابت كما في المحيط والروث ونجس ولعل الايج الغنم غليظة عنده خفيفة عند ما وفي الخزانة ان محمد ارجح
انما قال في الاصل ان نجاسة السبعين صالدين الناجية وعلم ان مرة كل شئ كبلولة كما في الاختيار وجرة البعير كسرقته كس
في النجاسة والدم اى دم سائل وقع خارج من جميع ابدان الحيوانات فان ذلك غليظة فاما السمك ليس نجس كدم البق والقمل والبرغوث
والذباب كما في قاضي خان والخم فاسما غليظة اجماعا والاسواها من الاشارة البحرية فغلظ في ظاهر الرواية خفيفة على قياس قولهما
كما ياتي في الاشارة الشارحة تعالى فالاولى ترك النحر واذا عرفت للنجس الغليظة اشار الى حكمه فقال فعني منه اى الغليظة قدر الدم
المعتبر في هذا المقام وضافته كخاتم فضة وفيه شعار بانه يجمع النجاسة المتفرقة فيجعل الحقيقة غليظة اذ كانت لصفاء اقل من الغليظة
كما في النية والمعتبر وقت الاصابة على النحر فلو زاد على درهم نجس بعد الاصابة لم يمنع كما في النظم وبه يفتى بعضهم تحت القدين وكذا
على البدن مع الثوب على الاحوط ولا يضر على البدن مع ما على المكان كما في القينة ولا تحت اليدين ولا الركبتين ولا اعضاء
جانب ثوب من اقل من الدرهم مع ما نقل الى جانب آخر فصار اكثر من سجالات ما اذا كان ذوا طاهرين كما في شرح الطحاوى
فلما صاب قد يابى من النجاسة انما باعامة ومبعضا وسراويل مثلاً من الصلوة اذا جمع صار اكثر من قدر الدرهم ولما فسر

محمدا

محمد ربح قدر الدرهم في النواذر بما يكون قدر عرض الكف وفي كتاب الصلوة بالنقل فوافق الفقيه ابو جعفر ان الماء بالعرض تقدير
 ما لا جرم بالنقل ما لا جرم واختاره عامة المشايخ وهو الصحيح كما في المحيط وغيره منهم المصنف وقال وهو اي الدرهم منها غير الدرهم في الزكوة
 قال الماء منه مثقال في النخس الكثيف اي ما لا جرم وقد عرض مقرر الكف كما قبله لمع لكن اطلق في المحيط والخفة وغيره بان
 عامة الكتب في النخس الرقيق اي ما لا جرم لكن في سح الفاسد من النهاية لوصلي ومعه غير الخثرة وهو زاد على قدر الدرهم وزاعمة لبعضهم
 ولما عند آخرين لم يجز عند ابى يوسف ربح خلافا لمحمد ربح وفي فتاوى الدنباري قال الامام خواجه تراده المحمدي بجمع الصلوة وان قدس كبريت
 مائة النجاسات نه في الكرا في الدرهم المقدرباكر ما يكون من النقد الموجود في ايدي الناس في كل زمان لان هذا واسع والسيعة تختلف في النجاسة
 باختلاف اعتبار الزمان ولما اتفق على الجلاء الملهة او مجمدة كما في الصحيح اي ترشش مثل دس السراير بالسراير ففتح الباء جميعا برة ليس بشئ
 يجب غسله لانه ان وقع في الماء نجس على الاصح وهذا هو المذهب على الثوب والادب غسله فاصار بالجمع الكثر من قدر الدرهم كذا في الكرا في وفيه إشارة
 الى ان النجاسة اذا كانت بحيث يرى بجمع وان قلت كما مر وفي التمراشي ان سبتان اشره على الثوب بان يترك العين او على الماء بان تفرج
 او تحرك فدا برة له ومن الشئين انه معتبر و دس السراير مثل السراير كما في الطلبة ولما قال المشايخ غير الفقيه ابى جعفر ان غير السراير كالاسنان
 ليس بشئ كما في النهاية وذكر في الخلاصة انه ليس بشئ في الخف ان كان بالسراير او قليل وروى على نجس بالفتح وبجوز الكسر مثل نجس غليظ حكماء
 لهذا الواسع ثوبا لا يطهر الا بالغسل ثلثا كما قال الامام الحسن وفيه ولما قال الشافعي ربح ان الماء طاهر لطلبة واشارة الى ان الباء تحدة
 كما قال ابو يوسف ربح لكننا مختلفة كما قال محمد ربح في المرة الاولى طهر ثلث وفي الثانية باثنين وفي الثالثة بمرة وفيه في الاولى باثنين
 في الثانية بمرة والثالثة لم يعبره والاوّل صحيح من المحيط والزهدي كعكسه اي نجس ربح على ما قليل فانه نجس اتفاق فيكون كالدليل على السراير
 وروا القدر كالبقايا ومنها اي نجس ولو عذرة طاهر عند الطرفين خلافا لابى يوسف ربح وعلى هذا الخلاف موضع الامم من السراير الشاة
 اذا احرق والتور اذا رشح ببار نجس ومسح بخزقة نجسة طبة كما في الجلابي وعليه الدس النجس اذا اتخذ منه الصابون كحما اذا مات في الماء
 وصار طحا كما في المحيط وفي حكمة الخنزيرة الفتوى على الطهارة كما في الخلاصة وينبغي ان يكون المسك على هذا الخلاف في قاضي خان
 انه حال فانه تغير وصار كرا والقدرة وصيل على طهارة ثوب طاهر لا يتخلو من الزاوي كيفية الصلوة على القبلة ونحوه وهي ان يصلي على
 طهارة قائما على فقا وساجدا على ذلك كما في الخلاصة وغيره بطائفة نجسته ولور طبة الكثر من قدر الدرهم وهذا عند محمد ربح وقال
 ابو يوسف ربح لا يصلي عليه قبل جوابه في محيط غير مفسر وجواب ابى يوسف ربح في سفره قال الجواب ان النظم الجاهلية غير معتبرة
 فهو كثوبين معتبر عند ابى يوسف ربح فهو كثوب كما في المحيط وعلى هذا الخلاف ما يكون شعثا كالخشب الاجزافا كان فوق طاهر او اسفله
 نجسا بلا الصاق بالارض فان الصلوة حاز في قولهم كما في الجلابي وغيره بل ذكر الكراية وينبغي ان يكون الصلوة لكرايتها على سطح الارض
 وغيره كما في الخزانة وصيل على طرف بساط طاهر طرف اخر منه لتاكيد الاشارة المعادة غير الاولى نجس وانما الطرف على الموضع
 اشارة الى ان هذا حكم البساط الصغير فيصلي على طرفه الكبير بالطريق الاولى كما قال بعض المشايخ واخذ الفقيه ابو جعفر وقال بعضهم ان كان
 البساط كبير يجوز الا فلا كما في المحيط والفرق بينهما ان طهارة ان تحرك ربح القام اياه مقدار ربحه فغيره ان طهارة كما في الزغب

وفي ذكر السبب اشعار بان لا يصلح على طرف ثوب تحرك بجزءه وفي رواية يصلح كما في الزاوي وذاكر الجباري انه ان كان حصيلة جاز ذلك لم يلزم
 في موضع قياسه وسجوده ووصله الصبح في ثوب يابس ظهر فيه سن خشن ضا كان او ترابا ثوبا كان او غيره ندوة بفتتين تشديد الواو
 رطوبة بان له التحريك فيه او وضع بحيث لا يقطر منه اي الثوب شئ من الماء ان عصر الثوب وعن ابراهيم بن يوسف لو ان حمارا بول في
 فيصيب من الرش ثوبا لا يضره وهو ما حتى يتحقق انه بول قال الفقيه به فاخذ لكن عن محمد بن الفضل لو ان فرسا في جلد سرقين وشئ
 على الماء فاصاب ثوبا نجسه سواء كان الماء جاريا او اكدا وما فرض في الثوب لانه اذا وضع الرجل اليابس على اللباد والارض النجسة الرطبة و
 ظهر فيها الندوة نجس الرجل بخلاف ما اذا كان الرجل طيبا واللباد والارض بالسة وهو لم يلق عليه فانما لم نجس الكل في المحيط وفي الكلام
 بان الريح لو مرت على ثوب نجس فاصاب ثوبا بسلو الم نجس على ما قال المعتز كما لو فسا المستنجي بالماء بلا مسح السندل كما في الخاصة او ثوب
 وضع حال كونه رطبا على ما طين من جدار او غيره بطين فيه سرقين شامل لكل التي كن بهيمة وهو كلب السمين لا بالفتح لانه ليس في الكلام
 كما قال الجوهري وقيل بالفتح ويقال له سمرن كيم كائن بين القات والحكيم كما قال ابن الجوزي وليس ذلك الطين فانه طهارة له فلو استعملت
 النجس في الطين فان يرى مكانه فهو نجس ولو ليس حكم طهارة فلو صاب الماء فغلى الروتين كما في المحيط وفيه اشارة الى ان الطين
 لا نجس نجاسة الماء والتراب او غيره وقيل العبرة للماء وقيل للتراب قبل للعلبة وعن محمد بن طاهر ولو نجس كمان في الخزانة فعلى هذا
 يكون طين لا نجس الشارع وموافق الكلام طاهر الا اذا روي عن النجاسة هو الصحيح كما في النية او ثوب نسي محل النجاسة اي نجاسة
 فغسل طرف منه فانه طهر على المختار كما في الخاصة وفي الاكتفاء اشارة الى ان التحريم ليس بشئ طهارة كما في خزنة المفتين ونجس
 لكن قال الاسيحاقي انه شرط فلو ظهر بعد الصلوة انها في طرف آخر بعيد كمنطقة طرف يظهر بال وراث عليها حمر فبتين وسكون
 جمع حار تدوس اي توطى ذلك الحمر بقية ما سبقت تلك المنطقة فتمتلط بغيره فغسل بعضها بلا تحريم فانه صار النجاسة مشكوكا فيها
 او وسبب بعضها لما مر وفيه ايام الى انه لو تصدق او قسم صارت طاهرة كما قالوا وقال ابو حفص لا يطرأ الغسل الكل وقال ابو حفص
 انها طاهرة للبلوى او شئ من ابى اللبث الحافظ وعن الحكم الترمذي عن اصحابنا انه لا يعاب به الا اذا كان في شئ من ثوبه او في
 ويحيط به العلم كما في الصفحات الاستحباب مبتدأ خبره سنة وهو مسح موضع النجوى ما خرج من البطن وهو في الاصل اسم
 من غسل كما في المغرب من كل حدث اي ناقض الوضوء خارج من السيلين ملوث بها بقية المقام وفيه اشعار بان ليس
 على استحبابه استنجاء لكل صلوة بلا بول وغائط كما في النوازل غير النوم والرجوع ونحوها ما هو غير الخارج المذكور كالاعاء والسكر
 والقصد في الخارج من قرح سيلين وغيرهما وانما استثنى ذلك وهو غير محتاج اليه للبالغة في المنع عن ذلك فان الاستحباب منه عتبة
 بنحو حجر من المدر والتراب الخشب والراد والقطر المحرق واللبد وغيره طاهرة كما في الكرماني لكن في النظم ينبغي ان يستثنى ثلاثة
 امدار فان لم يجد فبالاحجار فان لم يجد فيكف التراب لا يستغنى بما سوى الثلاثة لانه لو رث بقصر كما قل صلى الله عليه وسلم حتى
 ينيقيه اي يطرأ نحو حجر موضع لينة فهو من قبيل (لا عدوا هو اقرب) وفيه اشارة الى ان عدد الثلث ليس ملازم ولم يقصود هو الحقيقة
 حصل بالواحد كفاه ولو لم يحصل بالثلاثة زاد والى ان النجاسة بعد الابتلال لا تقع والا ان الاصح العود الى الالف لانه لا يفعل

على وجه يحصل المقصود فليس له كيفية خاصة وهذا عند بعضهم وقيل كيفية في المقعد في الصيف للرجل. بالاحتياط الاول الثالث اقبال الثاني في
 في الشار بالعمس وكذا فعلت المرأة في الزمانين كما في المحيط وكيفية اخرى في النظم والظهيرية وغيرهما في الذكران يأخذ بهما ويمر على
 جوارها ودارها كما في الزايد سنة مؤكدة كما في النهاية والاستبجى ويكره ليعظم أي بنحو عظم وروث أي سقرين فانه هو عند الفقهاء والماتمة فهو
 ما كل في حافر كافر من الحمار لا يستجى بالعدرة وحجرا حتى غيره الا اذا احرث وخرق ونحوه في كيفية احرثه كالحنطة والشعير والحناء والكافور والوصفا
 كما في المضطرب وغيره وذكر في البهائم للانثى لا يستجى بالكتف عليه علم محرم كالنحو وحرز المحرم عن غيره كالحلبات مثل المنطق وبين المشرق والعدرة
 فماسك الحصى منه ولم يحرك كما في الزايد فلو شلتا سقط الاستبراء كما في المحيط ثم غسله بالماء حتى الحمان الطيب وثلثا او سبعا او تسعا او عشرة او ثلثا
 في الاحليل ونحوه في المقعد كما في الكرماني وفي ثم اشارة الى انه ليستبرى وهو وجب كيفية ان يضرب الرجل على الارض سبع اتخذه ذلك الرجل يمشي
 على اليسرى والنزول من الصعود الى السوط وانيام على شقه اليسرى ويشتي الرعاة خطوات او ثلثا ثمانية او العيين او عشر على الخلف الصحيح انه
 اذا الحمان قلبه حتى كما في المضطرب والاطلاق مشعر بحد غسل القوم عند شغلهم كما قلنا من شغلهم بخارجا خلافا للعراقيين كما في الظهيرية ادب
 لانه صلى الله عليه وآله وسلم كما صحابه حتى انهم فعلوا مرة وتركوا اخرى كما في الكرماني وقيل سنة كما في الكافي وغيره وفيه ان السنة لا يفتن بدون
 مؤلمة على اليد عليه وسلم صحابه حتى انهم كيف يكون سنة في الكلام اشارة الى ان الغسل بالماء او باليسر سنة وفي المحيط انه كالسج
 سنة بل هو افضل ان المكن بلا كشف العورة وفي قاضي خان من كشفها صافا سقا كما قالوا وفيه اشعار بان لا يصير فاسقا عند بعضهم كما مر
 ولو جاوز الحد لم يخرج اي مخرج البول والغائط حال كونه اكثر من قدر درهم فواجب وفرض غسله كما قال محمد وفي رواية عن
 ابي يوسف واما عند ما يجوز ان يقي بالاحجار كما في المحيط وفيه اشعار بان وجب في الدرهم وستة فيمادونه وتحت فيما اذا لم يتجاوز الا لجل
 وادب في البعر كما في الزايد وفيه اشكال وهو ان الاستحباب الادب بمعنى عوافي غسله اي المحدث الذي على الدرهم الغسل عنه و
 بالحسن عند هذا المستوى على الاول كما في الترغيب الاطلاق مشعر بجواز الاستنجاء في حياض على طريق المسلمين وفي المنيذ ان لا يستجى فيما
 لا سنانتي للشرب لكن يتوضأ وغسل فيما سبلون الاصابع من يده اليسرى كما مر فلا يغسل بالخلو ولا بالبر وسهلا لانه يورث البهائم
 كما في الظهيرية وفيه اشارة الى انه لا يدخل الاصابع الفرج احترازا عن التلصص باليد وعن محمد بن يده خلافا وقال محمد بن سقا لاسنا
 قد خطما وهذا ليس بشئ كما في شرح الطحاوي وذكر في الكرماني ان السنة يستجى بوسطها وقيل برؤسها فانه لا يمكن التطهير في تحفيض الجناية الا بسا
 والى انه يجوز ان يغسل الاصابع جملة لكن في النظم وغيره ان الرجل يصعد الوسط قليلا يغسل موضع ثم ينصه ثم خنصره ثم يمسح به ويغسل
 حتى يطيق وهو الاصح وقيل حتى ينشئ المرأة تصعد بصرها وسطها او لا ثم تفعل كما فعل وقيل يكفي ان تغسل ما وقع من فرجها على راحتها كما
 في الزايد ويبلغ في الشار اكثر وهذا اذا كان الماء باردا والاستجى فيه كما في الصيف لكن ثوابه وكون ثواب من يستجى بالبارد كما في
 المضطرب بعد غسل اليد الى الرسغ حال كونه الناحل من خياض حرجه بمسألة اي يرخي كل الارحاء حتى يطهر ما داخل فيه من النجاسة
 الا اذا صام فانه مفسد في رواية ولهذا انهي عن التنفس القيام بلا تشفع بجزءه كما في المحيط وغيره ثم يغسل اليد اي اليسرين
 اشار ثم الى انه يستجى وهو ان يمسح موضع الاستنجاء بعد الفراغ من الغسل بخزقة طاهرة وقيل ان يدفع الرخصة الكبرية عن راحته

كما في قدرته الفقيه فظاهر الكلام والى على ان غسل اليد قبل الاستقبال وبعده وجب كما في النظم وتجمل ان يكون ستة قبله او بعده على الخلاف والاصح ان يغسل مرتين والاكتفاء بشي الى انه لا يسكن التسمية وقبل استنائه قبله وقبل بعده والاصح ان يسمى مرتين كما في قاضيان وكراه استقبال القبلة بالفجر في البنين وصحارى كما كره استقبال القرن وكل الاستدبار في الخلاف بالمداى موضع البول والتغوط وفي رواية لا يكره ان وقية شارة الى انه يجلس على وجه يكون يده نحو القبلة وفي صلوة السعدي وصف اليد اليسرى قال هذا عندنا في حقيقة روح والى انه لا يدعو في الخلوة ولا يقرا القرآن خلافا لابي الفضل الكرماني والى ان الافضل ان لا يدخل فيه في كراهية صحف الا اذا اضطروا من وجوه لا ياتهم بل اضطرا كما في الميتة واعلم ان من محسنات الكلام رعاية ما يليق بالاختتام وقد راى المصنف في كل كتاب كما ترى هنا من ايراد لفظ الاستدبار لما هو من الدبر وهو خراشي

كتاب الصلوة

ادور بعد الطهارة لرعاية اشراطية وهي اسم مصدر غير مستعمل وهو التعليل في الاصل من الصلوة وهو لعظم الذي عليه اللينان اواله فعلى الاول من الاسماء المغيرة المندرجة المعنى بالكلمة وعلى الثاني من المتقولات الزائدة المعنى كما في الكرماني وغيره الا انه ينبغي ان يكون من النقول بلا خلاف على ما في الاصول انه ما غلب في غير الموضوع له العلاقة وقت الفجر في وقت صلوة الصبح فالفجر مجاز مرسل فانه من الصبح يسمى به الوقت كما قال الطرزي وفي فرائد السقط اول اليوم الفجر ثم الصبح ثم الصلاة ثم المكة ثم الضحى ثم الضحوة ثم الهجرة ثم الظهر ثم الزح ثم المساء ثم العصر ثم الاصيل ثم العشاء الاولى ثم العشاء الاخرة عند خيب الشفق وانما ابتداء الوقت لكونه سبعا عند اكثر المشايخ وقيل هو وقت التحقيق ان لوجوب كل ما سوي سببا حقيقيا وظاهريا وكذا الوجوب لانه وجوده اذ اوله فلا بد ان يجاب لتقديمه والوقت والثاني لتعلق الطلب بالفعل واللفظ الدال عليه والثالث خلق الله واستطاعة العبد في قدرته المؤثرة المتجوزة بجميع شرائط التأثير والفرق بين الاولين ان الاول لزوم الاتباع الفعل في زمان بالبعد وجود السبب الثاني لزومه في زمان خاص من الموضع الى اتقبح ما في الاصول مبتدأ من اول الصبح عند بعض المشايخ اذ متشابهة عند غيره كما في المحيط وهذا اوسع واليد بالكثر العلماء الا ان الاول حوط كما في الخزائن والصبح ياض خلق الله تعالى في الوقت المخصوص ابتداء وليس من تأثير الشمس والاسم خمس لغز كما في التفسير الكبير في قوله تعالى (فالق الاصبح) واليه يشير في شرح التاويل المتعترض اي المنشئ في الافق مية ويسيرة وهو يسمى بالصبح الصادق لانه اصدق ظهور من المستطيل المتخزبه عنه وهو يسمى بالصبح الاول اول نور يظهر وبذب السرحان لدقته وسطالته ولان الصلوة في اعلاه ودون سفلته والصبح الكاذب لانه ليعقب ظلمة كما في نهاية الادراك لكن نقوش في الحقيقة ان الاول لا ينبغي ان يخفى تعلبه لضعف الشد الى الطلوع الى المنتهى الى وقت طلوع شئ من جرم الشمس في النظم الى ان يرى الارض موضع بلبه في آخره خلاف كما في اوله من قال بعدم الخلاف فمن عدم التعق وغاية لا يدخل تحت المعنا لغاية البواقي وكلامه مشير الى ان كل جزء سبب طرقي الانتقال الا اذا اتصل به الاداء او انقضى الوقت فانه يتقرر سببية عليه وعلى الكل ح والى ان السبب ليس بالاول فقط فيكون في آخر الوقت فتعنا كما قيل ولا الجزء الاخير فقط ففي الاول فصل سقط للعرض كما قيل والسبب هو الجزء المقارن للشروع عند اكثر من وتمام الكشف في الاصول ووقت الظهر مبتدأ من الزوال عرفا لبعيد انقضاء اليوم العربي ونقوش

تحتية من جردت الظل و بازو ياده في بعض البلاد و يميل الظل عن خط نصف النهار في كماله ان استخرج للحكماء السليط طريق فيه شهر ما ذكر
 المحقق من الدائرة الهندية الا انها لا تخلو عن عسر من حيث الآلة و العمل و يريد المفسر من شيخ التبريزي كما ساق في فاعرضنا الى ان قال الفقهاء
 من ان يعصب على سطح مستوي قياس ثقل القاعدة على قوائم ثم ليطيب الظل فاذا شاققها شمس لم تبلغ المنتصف اذا وقعت فقد بلغت
 فيجب على راس الظل ان يمس بقدر الزوال و فيه و لظل الاصل في هذا الوقت بالزوال و قته و اذا اخذ بالزيادة فقد دخل الظل و اذا زاد
 ان يبلغ من العلة مثلي المقياس او مثله فقد دخل العصر اليه شارقبوله الى بلوغ ظل كل شئ اى وصوله الى الظل بحصول من المواد
 بالذات كالشمس او الغير كقمر و على قياس الصحيح ينبغي ان يكون بياضاً صافاً مطلقاً تعالى ابتداء و انما عدل الى المقياس لثقل مثل القامة
 و هي ستة اقدام او ستة و نصف بقدره و بالاول قال العامة و شار بقالي الى الجميع بان يعتبر الاول من طرف سمت الساق و الثاني
 من طرف الاسهام كما في الزايدى مثلية لئلا يسهل في الزوال ان لم يكن الشمس مسانئة للراس في الهجرة بان
 الى الجنوب و شمال فيكون في هذا الوقت للاشياء ظل في جانب الشمال او الجنوب و اما اذا كانت مسانئة للراس في كماله و الهندية في
 الطول ايم ايمته و انما اطلق لانه لصدد بيان الظل في بلاد ماور النهر و خراسان و كروان و الغنى كالغنى و هو مانع الشمس من الظل و ذلك
 بالغنى و ضافته الى الزوال و في ملاسبه فان المراء ظل الاشياء في هذا الوقت فينبه مجازان و في رواية عنه و عندها مثله سوك
 الغنى و فيه إشارة الى ان الاول في ظاهر الرواية و عنه انه اذا بلغ مثله خرج الظل و انما العصر الى ان يسير مثلية و عنه اذا صار اقل من
 حاشيتين خرج الظل و دخوله و هو الاصح كما قال ابو الحسن كذا في المحيط الا انه رواية شاذة لا يعل بها كما في الجلابي و في تقديم مثلية
 اشعار الى انها لم تقى بها لكن في الخزانة ان الوقت المذكور في الظل ان يدخل في حد الاختلاف و وقت العصر من اى سن بلوغ الظل
 مثلية و مثله سوى الغنى فالخلاف الواقع في آخر الظل جارية بينه في اول العصر كما في الزايدى و ذكر في المحيط ان اول العصر عند ما اذا صار
 الظل قائمه مع زيادة و عن ابى يوسف ح انه لم يعتبر الزيادة و في النهاية الاستيعاط ان الاصل العصر حتى يصير ظل كل شئ مثلية سوى الغنى
 الى وقت الغروب اى وقت غيبة جرم الشمس كذا اذا ظهر الغروب و الا فالى وقت اقبال الظلمة من المشرق كما في الحق و يرويه
 الحديث الصحيح (اذا قبل الليل من هنا فقد افطر الصائم) و ما في الخلاصة انه لا يفطر من على راس منار الاسكندرية و قد اى الشمس
 يفطر من بالاسكندرية و قد غابت عنه و في الكلام ايماء الى ان ما قبل المغرب وقت اصفر الشمس من وقت العصر خلافا
 للحسن و لشركا في الظن و وقت المغرب منه اى من الغروب الى غيبة الشفق بالفتح اى غيبته و هو اى الشفق عندها
 الحرة و عنده البياض المغربيان و الى الاول ذهب الخليل وغيره و الى الثاني المبر و غيره فيكون من المشترك و الاضداد
 و في الزايدى عن ابى حنيفة رح انه الحرة فيجمع عشاء العامة الواقعة قبل غيبة البياض في الصحيح من اصحابنا و فيه اشعار بان
 رجح الى قوله كما في اللغز الى ان الاول حوط كما في النهاية و الثاني اليسر و انية اشار بقوله و به انقضى اى بان الشفق هو الحرة
 بجاى المستقلى لا غير يقال مستقلى فاقنا في كذا الفتوى هو الجواب عما اشكل من الاحكام كما في المفردات و ينبغي ان يكون
 هذا حكم و يارنا ففى التجنيس عن بعض المشايخ في حق و ياره انه ينبغي ان يكون في الصبي بقولها قصر الليالى و بقا البياض

الى ثلث الليل ونصفه وفي الشتاء بقوله الليل وعدم بقاء البياض الى الثلث وفي المحيط والزاهدى وغيرهما
ان العشاء ساقطة عن من في بعض البلاد الشمالية كالبلخار والاطاع الفجر قبل غيبه اشفق وبما ذكره ناسطه استبعاد بقاء البياض الى الثلث
او نصفه ووقت العشاء بالكسرة اي من غيبه اشفق والتدكير باعتبار الغيب الكونه مؤنثا غير حقيق ووقت الوتر بعده اي العشاء اي
بعد ان يصلي الصلوة المخصوصة في اي جزء من الليل الى وقت الفجر لهما اي العشاء والوتر ما خروقت العشاء والوتر واحد لكن اول وقت وتر
لعشاء لا تسامنتما وهذا عندهما واما عنده فوقت العشاء الا انه ما مورق يديه وثمره الحلات فيما اذا صليا ثم علم انه صلى العشاء فاقا
من جهة الوضوء وغيره وفيما اذا صلى الوتر على ظن انه صلى العشاء ثم طهر لم يصل من بعد الوتر لانه كما في الحقائق وانما اختيارها قولها
مع ان المختار قوله كما ياتي اشارة الى بيان وقت بعض السنن الموقفة فان وقت بعضها لبعاء الغرض الى آخر الوقت ووقت بعض آخر قبله
اي اذا ادى في الوقت واما اذا ادى خارجة فتطوع وجميع الاوقات وقد كما في التحفة وغيره واما وقت صلوة الضحى فالضحية اي الساعة
التي يباح فيها الصلوة الى نصف النهار كما في ايمان الايضاح ويستحب وختار للفجر اي لاجله في وقته ويجوز ان يتعلق بقوله البداية
اي بداية صلوة مسفرة اي مضيا يقال سفر الصبح اذا ضا كما قال المطرزي وكونه من سفر بالفجر اي صلايا بالاسفار والبار للنعمة
حكفت على ان حذف الصلوة من صيغة الفاعل لم يوجد قياسا وعلما ان ما ذكره ظاهر الرواية وقال الطحاوي سببا بالتعليق في صحيحه
بحيث يمكنه ترسل العيين آية في كعتين في كل عشرون آية سوى الفاتحة كما في المحيط والافضل ان يبداء في وسط الوقت
ويقرأ في الادب ستين آية وخمسين وفي الثانية نصف ذلك كما في النظم والترتيل تبين الحروف واستيفاء الوقوف من غير شطاب
ثم الاعادة للصلوة مع الوضوء او غسل ان صلى جنباء المتبادر من القراءة في الصلوتين ما هو مسنون منها كما في الزاهدى والعاوية
كما في الاصول ان يفعل ثانيا في وقت الاداء لتحل في الاول وح الحاجة الى قوله ان ظهر فساد وضوؤه او صلوة بعد الفراغ
من الصلوة وفي الظهيرة قال بعض المشايخ حد الا بفساد ان يوءر بحيث لو وقع حدث لم يكنه البناء لان الحدث امر موهوم
والصحيح المقتضى كما في الكرامى بسياق في الحج ان التخليس بمرور الوقت للحاج افضل ويستحب تأخير طهر الصلوة اي اداها في
آخر الوقت كما في النظم والتحفة وذكره تحفة المسترشدين ان الاختيار ما خيرا الى ان ليسكن الحر والمراد بالصيف زمان
اشتداد الحر على الدوم كما في قاضي خان ويؤيده ما في الحديث (ابروا بالنهر فان شدة الحر من فنج جهنم) وفي الكلام شعاع
باستحباب تعجيل طهر الزيج والخريف كما امر اشارة اليه في التيمم وقد صرح في تيمم المستصفي ان الصلوة في اول الوقت افضل عندنا الا
اذا نقصن التأخير فضيلة واما طهر الشافعيان في استحباب العصر في جميع الاوقات ما لم يتغير ضوء الشمس كما قال الحاكم الشهيد وابراهيم
المنجي وقرصها كما روى عن ابنة الثالثة وتكلموا في تغييره ان بحيث يمكن حاطة النظر اليه او يقوم الخروب قل من مح او سبده
لناظر الى ما في مجلس كما في محيطه ويره الجالس في ارض مستوية بلا رفع الرأس كما في النظم والصحيح الاول كما في الخزانة وغيره
فيستحب اداءها اذا كانت الشمس سبعا ليعية فعند التغيير والا صغر كبره التأخير كراهية التحريم كما في النية واما حكم الاداء
فسياتي ويستحب تأخير العشاء في جميع الاوقات الى ثلث الليل الشرعي كما هو الظاهر المتبادر لكن في المسألة

ومختصر القدوري الى ما قبل الثلث وحمل المتن عليه مكن لكنه مذکور في المحيط وغيره وعن القدوري في نسخة المصباح في النظم الى النصف مكرراً
بلا ثم وبعده مكرراً مع الاثر واليه اشار في القنية حيث قال سكرته كراسته التحريم في النخبة ان هذا كله في الشتاء واما في الصيف فالتجمل
وليتجمل في الوتر في جميع الاوقات الى وقت يسما من آخره اى يسيل الشئ في لمن شق بالانتباه اى لمن عمدا على استيقاظه واما
اذا لم يبق فالتجمل افضل كما في قاضيان وفي الكلام اشعار بالتجمل التاخير لمن لانيام اصلا وتجب تجمل ظهر الشتاء اى او نهان اول الوقت
كما في النظم ولتحققه الشتاء بان استمدد البرد على الدوام لمان في قاضيان وهذا الكلام غير مستدرك بما قبل من قوله وتأخير النظر
مفهوم الخافقة ليس بكلى ولو سلم لم لا يجوز ان يستوى فيه التجمل والتأخير وتجب على التعريب في كل الاوقات وفيه شعاع بان لا يكره التأخير عن
اول الوقت وعليه اكثر العلماء كما في الخزانة لكن في القنية ان رواية الحسن بن عمار بن بكير الاسن عذر كالفرد يكون التأخير قليلا والى شتابك
الجزم بآية كراسته التحريم وفي التأخير تجوز الاشارة خلاصت واما ان كان في الصلاة كراسته كراسته في هذه الاحكام المنع المنع عن التؤا
سمعت شاذنا يقولون الافضل للمرأة ان تصلي النخبة لمن لا اقرب الى الله وفي سائر الصلوات ينتظر حتى يفرغ الرجال عن الجماعة
وعن شاذنا الا انه الى الافضل الصلوات كلها ان ينتظر حتى لا يفرغ احد فانه يجب يوم غيم اى غير يعمل فاعل السحب لتزليق منزلة المصلي في
المحذوف اى ان يعمل العصر والعشاء اى تعجبا بان يصلياني في وقت من في المحيط بان يكون في قبل الوقت المذكور من غير اس
واجب الثلث او النصف وتجب يوم غيم اى يوم غيم غير ما سئل في النخبة والمغرب فحاشا لاداء قبل الوقت ولذا روى عنه تأخير الكل و
يحسن الجمع فعلا لتكثير الجماعة بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء كما في الزاهدى فعلى هذا يحسن الجمع بين العشاء والفجر لعدم الاضرار بين
الكرامة ولا يجوز صلوة اى التمسك بشئ من كثرة من الصلوة كالفرد في الواجبات الغائبة والمنذورات في هذه الاوقات الغائبة فيجوز
فيها النوافل مع الكرامة لمان في السبوط وشرح الطحاوى والمحيط والكانى ولتحققه والمحقق والحنزلة وغيره ولا ينافى ما في الخلاصة وقوله
انها لا يجوز لما سياتى انه يعبر عن الكرامة بعدم الجواز على ان في موضع من الخلاصة انها يجوز واليه يشير في نوافل الوضوء من قاضيان
وفي النظم انما يكره كراسته التحريم واختلاف العبارات يجوز ان يكون لاختلاف الروايات وكلمة لا وان كانت انقضى المستقبل الا انها
قد يكون انقضى الحال كما نحن فيه صرح به في المصل والجواز خاتمة الحرام ولا يجوز سجدة تلاوة اى التمسك بشئ من كثير من سجدا فلان لولا
في هذه الاوقات بوجبة منها في غير ما واما الواجبة فيها فجازة فيها الا ان في غير ما افضل كما في المحيط للسن في الخلاصة في اختلاف الروايات والظاهر
انها لا يجوز وفيما اشار الى جواز سجدة غير التلاوة وفي القنية لا يكره سجدة اشكر لعبادة لا يكره فيه النفل لكن في المحيط لا يجوز سجدة
فلما اطلق السجدة لكان حسن وصلوة جواز اى لا يجوز التمسك بشئ من كثير من الجازات وهو ما خضر في غير ما واما ما حضرت فيها
فكرهته كما في الدرراني والنخبة ولم يوجد فيها انما غير ما رويته كما ظن في نسخة الجواز في غير هذه الاوقات الا انها لو حضرت ليجزى
المغرب او المحجبة قدمت على سنتها وقيل اخرت قدست على خطبة العبد والقياس يقتضى التقديم على الصلوة كما في النية وغيره عند طلوع
اى ظهور شئ من جرم الشمس من لا تقا الى ان يرتفع اقل من مخرج وان ينظر الى قوسها وان يحمر او يصفر على الاختلاف كما في المحيط و
عند قيامها اى لا يجوز التمسك بشئ من تلك الثلثة عند انقضاء النهار العرفى لما ذهب اليه المأثور والنه يجوز ان يكون على طهر

والسنة من انتصاف النهار الشرعي وهو الضحوة الكبرى الى الزوال كما ذهب اليه ائمة خازم كما في النعمان وعند غروبها أي من وقت تغيرها
الى ان يغيب جرمها الا بصير لوسه أي يوم لم يصلي فانها جائزة بلا كراهة كما قال صاحبنا كما في الاصلح وذكر في التحفة ان الاداء مكره وفيه
اشعار بان الوقت لو خرج في خلال الوقتية لم يفسد وهو الاصح وهو اداء الا قضاء وهو الاصح كما في قضاء الزاهدي ويستثنى من ذلك خروج
وقت الفجر فانه مفسد كما مر ويكره تحريما اذا خرج الا بام من محله للخطبة الى الفراغ من الصلوة بالنفل أي الشروع في صلوة النفل وسياقي
في محله حكم اذا شرع قبله والخطبة شاملة للجمعة والعيدين والاستسقاء والكسوف كما في النظم وقاضيانان والخطبة لكن سياقي ان خطبة الكسوف
ليست مشروعة عندنا ولعله مشير الى روايته عننا والاولى ان يقول (ويكره عند الخطبة النفل) ليشمل خطبة النكاح والخطبة الثلث في الصوم
نعمان الاستماع وجب فيها كما في الزاهدي والكلام مشير الى ان مجرد الخروج يوجب الكراهة وهذا عنده كما سياقي والى ان الكراهة لا يوجب
لعدم سماع الخطبة وفي المنيّة اذا لم يسبح يجوز ان يصلي السنة وقت الخطبة في واره القريّة من المسجد ثم حضه والى انه لا يكره عند الاذان والاقامة
من يوم الجمعة للرجح النظم انه مكره فقط فلا يكره الفوات وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة وهذا لا ينافي ما في الجملة انه يكره الصلوة
كما ظن لان المولد النفل بهذه القرينة ويكره النفل فقط بعد اصبغ الى الطلوع الاستسقاء سنة اصبغ فلا يكره شيء من الفوات و
اخوانها كالمندورة لكن في المحيط انها غير جائزة وفي التحفة ان ما وجب بايجاب العبد من المندور وقضاء الطلوع افسد ونحو ذلك مكره
فيه في ظاهر الرواية وعن ابني يوسف انه غير مكره في الصحيح ظاهر الرواية وفي القنية عن ابني حنيفة اية على تحية المسجد بعد الصبح وهذا حكم النفل
المبتهل او ما حكم اذا شرع فيه قبل سياقي ويكره النفل فقط بعد اداء العصر الى او المغرب الى بعد الاذان الى التغير ولعل لزوم الاداء
فلا يشمل وقت التغير كما ظن لان السابق قرينة له فيكره النفل في الوقتين دون الفوات ما وجب بايجاب العبد كما في سجدة السهو وغيره واما الواجب
بايجاب العبد كالمندورة فلا يجوز كما في المحيط لكن في التحفة ان ما وجب بايجاب العبد يكره في الاول في ظاهر الرواية والنفل وغيره في الثاني
لان فيه ما خيره المغرب عن وقتها وفي الكلام اشعار بانه لو ادعى العصر في وقت الظهر كما في الحج كره النفل بعده كما في حج القنية وسجي ان النفل
مكره بعد الظهر اجمع بينه وبين العصر في عرفة ومن يحوّل فرض أي لم يتحرر اداها كالصبي او المبلغ او المجنون او المغمى عليه اذا فات
او المسافر او اقام او بالعكس او الكافر اذا اسلم او الحائض والنفساء اذا طهرت في آخر وقت أي زمان يسع التيمم فقط كما قال
المحققون من علمائنا الا اذا طهرت من الحيض والنفساء فانه لا يشرط فيه زمان النفس الضابط للزمان كما في الحنبلي والصحيح واخره عما قال في
وما لبعه كالقدري انه شرط للوجوب زمان يسع الوجوب كما في المحيط والظهيرية والطرف متعلق باليقينية أي ذلك الفرض فقط
لا الفرض المقدم واخره عما قال الشافعي رح فان عنده اذا وجب العصر وجب الظهر ايضا كالعشاين لا يقضيه بالاجماع من حيث
او نفست او جن مثلاً فيه أي في آخر وقته كما لو حاصت في اول وقته لان الاعتبار في اسبعية آخر الوقت لما كانت عطلت
جملة على جملة لم يرد ان المسوق ليقضى قبله فقط

فصل الاذان كاللحظ من التاوين ويطبق على هذه الكلمات الخمس عشرة المشهورة ويسقط عند ابني يوسف رح وفيه
عن محمد رح روايته الحسن بكبيران من اوله فيكون ثلاث عشرة كلمة كما في الزاهدي فلا يزال عليها ولا ينقص عنها كما في الكشف والترتيب

بين الكلمات ستون فلو قدم بعض كان للمعادة أفضل كما في التحفة وعلوم لم يذكر الفاظ الاذان المشهورة فيما بين المسلمين كان في الاصل ما ذكرناه
 الا انه صلى الله عليه وسلم جعل سن فان العجز ما تكلم مرة به بل ان الصلوة خير من النوم كما يشهرون سنة موكدة ثمانية بالسنة والجماع ولا الاطلاق
 محله تركوه وسبب ان صلى الله عليه وسلم حين سكر الى المسجد الاقصى جمع له النبيون عليهم السلام صلى بهم ثابدين ملكا قاسمه والاشهر ان السبب في جمع
 من الصحابة في ليلة واحدة وحترز بالسنة عما قال بعض المتأخرين من جوبه وعماري عن محمد بن من فرض الكفاية ولا يخفى الصلوة بدون عن
 فقال لو جوب كما قال في الجلابي والاول هو الصحيح وعليه العامة كما في المحيط للفرغ من اي فافضل الرجل في الحس المشهورة والجمعة فافضل الصلوة
 الجادة والقطوع والنساء وحسن فان اذن اسان كما في المحيط فقط للتاكيد في وقتها اي وقت او الفرض فلا تحيب من سنة لو بان
 قبله وكذا في الوقت ليد الاتيان فوطة للعجز بعد طلوعه وللظهر في اشتاء بعد زوال الشمس في الصيف بعد ان يرد وللعصر لم ينجح غير الشمس
 والمغرب بعد غيبه الشمس للعشاء في باب لياض قليل كذا قال ابو حنيفة رح كما في الزاهد في عمل المراد بيان الاستحباب والا فوقت الجواز
 جميع الوقت وليا والاذان في الوقت لو اذن قبله اي قبل الوقت وانما ذكره في الاشعار قبل نفيها لما في غيره ظاهر الرواية مما
 عن ابي يوسف انه يجوز ليجزئ لليل كما في التحفة وذكر في الفقيه انه لعاد عند ابي حنيفة رح خلافا لما بالاول لغتي وفي الكلام شعار
 بوجوب علمه باوقات الصلوة ولولم يكن عالما به لم يستحق ثواب المؤذين كما في المحيط نير من ستانفة والباء للظرفية كما في كلامه لا
 وغيره المعنى ميل في الاذان لفصل بين الكلمتين لا يجمع بينهما فانه سنة كما في شرح الطحاوي ونجني ان الفيل تليدا والافا لعادة كما في
 القنية وذكر في التحفة ان التوالي بين كلمات سنة فان ترك فالسنة ان ليعاد وفي الاطلاق شعار بانه يعظم الزا في الله اكبر على الخيرية
 وليكن جماعة منهم المبرور ثم يفتخون للسالكين وينقلون فتحة العزة اليه والاول الصلوك في معنى اللبيب واختار الانباري النقل كما في
 المسلمات مستقبلا في غير المحبتين فلو ترك الاستقبال كره لمخالفة السنة كما في الهداية لكن في المحيط ان الاستقبال مستحب بلا ضرورة
 فيؤذن المسافر الكبا حيث كان وجهه واصبعاه اي انامله لعلالة الخيرية في اذنيه خبر المبتدأ والمجته من الاحوال المترددة وفي
 بعض النسخ بلا وادوقه جوزه الاندلسي وقال بن مالك ان لا افراد للضمير فترية على افراد الملواد والنحو في مواضع من المكشاة
 فالخطي مخطي (اسهلوا بعضكم لبعض عدو) وعلوم ان الاذان بهذا الوصف حسن فلو ترك فهو حسن لانه ليس من سنن الاصلية كما في
 النهاية وان جعل يد على اذنيه مخسج كذا احسب يد يد على ما روي عنه كما في التحفة وفي الاكتفاء شعار بانه لا يكره قاعدا وهذا اذا
 اذن لنفسه الا فخره كما في السراجية وذكر في المحيط ان القيام مستحب لاركابا ولو سقيما لكن في المحيط انه مكره في حق في ظاهر الرواية
 وعن ابي يوسف رح لا بأس به ولا ما شيا كما روي عن محمد رح كما في الظهيرية والمالحين بن التلميين والالحان او الحسن اي لا يغير الكلمة
 عن صفاتها زيادة حرف او حركة او مدا وغيره في الاوائل الادخر فانه مكره وعن العلواني ان هذا في غير المحبتين كما في الزاهد
 وغيره ولا يرجح اي يكره التزجج وهو ان يخفض صوته بالشهادتين بالاولى مرتين والثانية مرتين ثم يرفع صوته بها كالمك
 ويحول في الاذان وجهه لاصدره ولو في اذان المولود وهو الصحيح لانه سنة الما اذن وقال العلواني اذان لنفسه
 لا يحول كما في المحيط في وقت المحبتين تنبيه المحبلة وهي ان يقول (حي على الصلوة) ذكره البيهقي وغيره وفي لفظه

جعل اي قال (حي على الفلاح) فانظروا منها يكون مشتركة وفي جعل المشترك شيئا باعتبار معنيين مختلفين يقال والاعتنى للاداء سرعوا
 الى الصلوة وللتثاني الى ما فيه النجاة ميمنة في الاول وليسرة في الثاني وقال شافع وميمنة وليسرة في كل الاول صح كما في النية
 وان لم يتم الاعلام بالتحويل ميمنة وليسرة مع ثبات قدسية التساع الميمنة ليستدبر المؤذن في صومعة الميمنة بالكسرة المستارة
 بان يخرج رأسه من الكوفة الميمنة ويقول الاول مرتين ومن اليسرى ويقول الثاني مرتين وفيه يذان بوجوب جهر الاذان لعلام الناس فلو اذن
 لنفسه خافت انه الاصل في الشرح كما في كشف المنار وبانه يؤذن في موضع عال وهو سنة كما في التقنية وبان لا يؤذن في المسجد فانه مكره
 كما في النظم لكن في الجواب انه يؤذن في المسجد وما في حكمه لا في البيعة والاقامة في الاصل مصدر ثم سمي بها هذه الكلمات التي تليها
 بما او الجماعة والاصطفا لما شمله في الامة ان فيما ذكرنا من الاحكام عشرة فلا يرد ان اسافر نزل للاقامة في طاهه الرفاية وعن
 ابني يوسف ح انه لم ينزل كما في المحيط وجعل صعبا في اذنيه عند ابني حنيفة رح لانه احد الاذنين قيل لا يجعلان لانه لا يؤمر بزيادة رفع الصوت
 كما في التمراشي ولا يجوز الا اناس منتظرونها كما في السلق وتيم في مكان بدلية الا اذا كان المؤذن اماما فيه خلافت فقبل ان يتمها
 فواهبها وقيل اخذ في الشئ عند قوله (قد قاست الصلوة) اخافضا صوته وتيم في مكان الصلوة كما في المحيط وذكر في المفيد بكرة الشئ
 لكن بحذر راي يخرج من كمالها من المحذور وهو السعرة فلو ترسل جازا لانه خالف السنة كما في شرح الطحاوي لكن في الهداية ان المحذور
 مستحب ويزاد فيها على كلمات الاذان بعد الجملة قد قاست الصلوة اي قرا قامة الصلوة على ما روي عن ابو يوسف رح كما في
 المحيط وذكر في الزاير ان صخاه لرسد وقيل قاست الجماعة الى الصلوة وانظروا ان الزيادة سنة وفي الجوابي لو تركت لا عيب
 الاقامة كلها ولا تكلم بفتح الباء فيها اي في اثناء الاذان والاقامة فلا يجب عليه جواب السلام ولا عطسة لاني نفسه ولا بعد انفرغ
 على الصحيح كما في المحيط وبالكمتين لا يستقبل ويكده الترخ فيها كما في الزاهد في وفي وحده يفعل بما روي ان النبي ان يكون المؤذن والمقيم جدا
 كما في التلمية ويكره ان يتم غير المؤذن الا برضاه او غيبته كما في النية ويجوز لهم اليا فيقبل المنع للسامع عن الكلام فيما امان في الاقامة
 فتمشاهة الاذان واما في الاذان ففي غير المسائل ان الكلام فيه لوجب خشية سلب الايمان وفي التقنية انه لا يكلم في الفقه والاصول
 في حال الاذان لكن في التمراشي الكلام من غير المؤذن غير مكره ولا يبعد ان يكون كتابا عن منع الاشتغال بشئ سوى اجابتهما فانها جازية
 الا على من في المسجد للصلوة وقبل سنة وقبل تسجدة وقبل بالقدم وقبل باللسان ولو جوبا كما في التمراشي فيقال مثل ما قال في الجميع كما في التمر
 الا في الجعلتين فيقال لحوقة وفي (الصلوة خير من النوم) (صدقت وبررت) بالكسرة في الزاهد وهذا كله اذا لم يكن مصليا او مستمعا للخطبة
 او حلما او جنبا او حالفا ونفسا او مجاسا او قاصدا الى الحاجة كما في النظم وعلم انه لا يجب ان يقل عند سماع الاول من الشهادة الثانية
 (صلى الله عليك يا رسول الله) وعند سماع الثانية (منه) مرة عني بك يا رسول الله ثم يقل (اللهم تعفني بالسمع والبصر) بعد وضع يده على العينين
 على العينين فانه صلى الله عليه وسلم يكون قارئا الى الجنة كذا في كنز العباد والتثويب في اللذة بكرة الدعاء وفي السيرة المتعارفة
 كل بلدة بين الاذنين وفي محيطه انه في زمانه صلى الله عليه وسلم الصلوة خير من النوم مرتين في اذان الفجر والجمعة ثم الصلاة
 واهل الكوفة بدلة الجعلتين مرتين وعنه انه سن عته انه يكث بعد الاذان قدر ما يقرأ عشرون آية ثم يثوب ثم يصلي ركعتي الفجر

ثم يكفك فليدغم يقيم وعن أبي يوسف رحمه الله يقرأ سورة الواقعة في صلاة الصلوة وقال أبو يوسف رحمه الله لا بأس بأن يقيم
كل من شغل بمصالح المسلمين كالفتى والقاضي بنوع اعلام ثم مشاخة اليوم يقولون انه حسن في كل صلوة من نحو (الصلوة الصلوة او
القاسم) قامت كما في سمرقندي وهو اختيار الشريفي . والقضاة كما في الزاهدي وتكليس استحسناني في كل صلوة بينهما اي بين
الاذان والاقامة فيكره الوصل كما في الكافي والاولى ان ينصل بها بوسنة أو تحب من الصلوة (من حسن قولنا من دعا الى الهدى
عمل صالحا كما في المحيط وذكر في الزاهدي ان مقداره رعتان او اربع قرأ في كل عشرة آيات ينظر للناس ويقيم للضعيف يستعمل
لا الرطيس الحلة الا في صلوة المغرب فلا ثوب في المغرب ولا يكلس لكن لفصل عنده سبكت هي مقدار آية طويلة وعنه ما يخلو ثلث
خطوات كما في المحيط وعنه مقدار سورة الانخلاص كما في الزاهدي وعنه انه يكلس مقدار ثلث آيات كما في النظم وعندهما بمقدار طلبة
الخطيب والمعلم باعنه غيره كمره وعندهما بخلاف العكس كما في الخلاصة ويوزن للفاصلة الواحدة ويقيم الفضاوان الكافي بها جاز كما في الخلاصة
وكذا يؤذن ويقيم لا ولى الفوايت الكثيرة وكل من الفوايت البواقي ياتي بهما اي الاذان والاقامة او بهما
بالاقامة كما قال مجاهد لواما عندهما فانه ياتي بهما لك كما في الجابني ومن احسن كما قال الامام الشريفي وقال ابو جعفر الاحسن ان ياتي بهما
للأولى وبها للبواقي كما في المحيط ويجوز ان يكون هذا اي ان ياتي بمجهر قول الكل على ما قالوا كما في الكافي وقال الحلواني يؤذن للقضاة في البيوت
دون المساجد وفيه تشوئش كما في الزاهدي وكره اقامته . بحث باتفاق الروايات الا اذانه في ظاهر الرواية ويكره في رواية الحسن
كما في النخعة وعن الشيخين جوازهما بلا كراهته كما في المحيط . لم يعادوا اي الاذان والاقامة ولو قلنا بالكرهية وكرها من الجنب
باتفاق الروايات ولا يعاد الاقامة هي لان تكرر ما يخرج من مخرج بل يعاد الاذان فهو هو الا نشه عند بعض المشايخ واعادتهما مستحبة
في رواية كما في المحيط وهو انهم فيها كما في النظم كاذان امرأة فانه يكره ويعادون . رواية الامام بخيريم كما في الجلابي والمجذون
ولو في خلاه والسكران والمنعم عليه وفيه اشارة الى انهما يكرهان وهو غير معاد من صبي غير عاقل الى ان الفاسق كذلك ولو
باستطراد الاجرة كما في المحيط والى انه لو كان راتقا عاقلًا اجازهم الى انهما من الكافر غير معتد بهما لكن حكمه بالسلامة للشهادتين
كما في الجلابي وعلم ان اعاد اذان الجنب والمرأة والمجنون والسكران والصبي والفاجر والركب القاعد والمأشوق والمنحرف عن القبلة
واجبة لانه غير معتد به وقيل مستحبة فانه معتد به الا انه ناقص من الاصح كما في الترمذي وكره تركهما في السفر ولو منفردا وفيه شعار بهانه
لا يكره ترك احدهما وبواذان المنفرد واما اذان الجماعة ففيه خلاف كما في النظم وكره تركهما في جماعة الرجال المقيمين لمصلح في المسجد
اي مسجد المحلة اذ رآه بطريق كما في النظم ولا تعتبر الفهم ههنا كما ظن لانه ليس بكلي كما مر لا يكره ويجوز بل انهم تركهما في منتهى في مصر
اي فيما يتعلق ببلد من الدار والكرم وغيره لان ما في الحصر يكفي كما في الخزانة وغيره بالكن عللنا الرقة والزاهدي وغيرهما بان الاذان لا تنفع
الناس الاقامة للاعلام بالشروع وبما سجدوا ان هنا فيمنع ان لا يكره تركهما في السفر وجماعة لم يجز عند الاجتماع والاعلام والاحسن
ان ياتي بهما فانه يقيدهما بالسبب الا في من الملائكة ولو اقام من من ثنتين كما في المحيط وليقوم الامام والقوم عند حي على الصلوة هي
قبيلة لكن في الاختيار اذا قل (حي على الصلوة) وفي الاصل وغيره الاحسن ان يقولوا في الصلوة اذ قال المولى ونهذ قول العلماء

اشتملته وهو الصحيح وقال الحسن بن زفر اذا قل (قدست الصلوة) مرة كما في المحيط وذكر في النية انه اذا اقام والامام لم يصلي كمنى الفجر لا يجلب اداة بعد اداؤه وفي الكلام ايما وقع الى ان لو دخل المسجد احدى هذه الاقامة ليقعد للركعة والانشطار كما في المضمرات والى ان لو كان الامام مؤذنا لم يلزم القوم الا عند الفراغ وهذا اذا اقام في مسجد والا فقد قاموا اذا دخله كما في المحيط ويشترع في الصلوة ذلك الامام والقوم ويحتمل ان يكون الوحدة للاستشارة بوقت شروع الامام دون المقتدى فانه له وقت وسبح الى ادراك الركعة عند قامت الصلوة اي قبيلته وفي الاصل بعده والاول قول الطرفين الثاني قول بي يوسف والخلاف في الافضية للصالح الماد كما في المحيط والاطح الثاني كما في حاشيته فصل شروط الصلوة واحد ما شرط بالسكون وهو خارج يتوقف عليه الشيء بلا تأثير وفيه اشارة الى انها اكثر من عشرة سماء التورية والوقت والقعدة الاخيرة فانه شرط التمام في رأي والقراءة فاسما ولوركان في نفسها لكنها شرط صحة غيرها الا ترى انها توجب في جميع الصلوة تقدير اولها الاستيحاء القاري امبا في الاخيرين كما في الكرمانى ومنها تقديم القراءة على الركوع والركوع على السجود ومراعات مقام الامام والمقتدى وعدم تذكر الفاتحة في حق صاحب الترتيب عدم محافاة المرأة في صلوة مشتركة كما في النهاية ومنها جعل المريض راسه خارج للحاجات كما في الزاهدى الا انه استعملت مجازا في ستة كما في النظم وختمت على ان الطهارة عن الحدث واجب واحدة كما في شرح الطحاوى وغيره طهر ظاهر بدن المصلى من حدث وجنب اي نجاسة حكمية وحقيقة زاد على المعتقن الغليظة والخفيفة وطهر ثوبه من جنب فلو وقع على راسه طهر جنب ثوبه بطلت فسد صلوة بخلاف جبر لو لم يفسد بعض المشايخ الصلوة في الثوب النجس بلا عذر كما في الخزائنه وكذلك طهر مكانه اي موضع قدميه فلو كان موضع قدميه نجسا لم يفسد الصلوة الا اذا قام على رجل موضوعه على طاهر ولو نقل الى موضع نجس ثم الى طاهر يجوز الا اذا طحال ولو فرش عليه على نجس واقام عليه جاز ولو لبسها لم يجوز ولو فرش الارض نجسة بالبول بالتراب لم يطين جاز استحسانا وفي الكلام ايادى الى ان لو وضع يديه او ركبته على نجس جاز عند بعضهم كما لا يسجد عليه جاز عند الكل في النية والمكان شامل للسج فلو كان عليه مثل الدم فسدت صلوة كما في التوفا لكن في الخزائنه انها لم تفسد كما لو وقع ثوبه على نجس من حين سجدة وسر عورته ولو بالماء او ورق الشجر او الطين كما في النية وليس لسبب الغلظة اعتبارا كما في الزاهدى والاطلاق يدل على اشتراط الستر عن نفسه وعن غيره الا ان عامة اصحابنا لم يجعلوا سترها عن نفسه شرط كما في الكرمانى ولا علم ان السنون للرجل ثوبان ازار قميص كفى باليشمل عاتقه فلو صلى في سراويل كره للمرأة ثلث خمار و قميص وسراويل كفى درع صفيق بفتنة والامة كالرجل كما في الجلابى واستقبال القبلة لغة الجبهة وعرفا يصل الى الخوا سر الارض السابقة الى السماء السابقة مما ينادى الكعبة هي قبله لاهل المسجد لاهل مكة ومكة لاهل الحرم والحرم لاهل افاقى على ما قال بعض المشايخ توسعة على الناس كما في الخاتج وقال الزيد وليس ان المغرب قبله لاهل المشرق وبالعكس الجنوب لاهل الشمال وبالعكس فالجبهة قبله كالعين الجبهة يعرف بالدليل كالحارب القديمة المنصوبة باجاء الصحابة والتابعين نبي الله عنهم جميع فاسم جعلوا قبله العراق بابين المشرق والمغرب وقبله خراسان بابين المغربين وكما سأل عن اهل ذلك الموضع ولو واحد فاستأذون صدقه وعند فقهاء هذين النجوم على ما حكى عن ابن المبارك انما تخضع الجدى خلف الاذن اليمنى في استقبال القبلة كما

المستعمل في اول التيمم ولم يجز صلوة حال كونه عاريا بالاجماع وربع ثوبه او اكثر منه طالما هو حال مستأنف او متراوفاً لكن في النظم
لوه ان نصفه نجسا لم يصل عاريا وفي طهارة اقل من ربع ان يكون ثوبه من غير النجس او النجس وربعان يصل
عاريا قائما باياه هذا عندنا وقال محمد بن فرات لم يصل عاريا في النجاسه واما في الطهارة او النجاسه لم يجز ثوبا من غير
طهارة او نجاسة ثم يجزى بغيره صلوة في غير النجاسه واما في النجاسه لم يجز ثوبا من غير طهارة او نجاسة
يصل في النجاسه كما في النظم لا يخلطه بغيره عندنا في ذلك انما هو في النجاسه واما في الطهارة او النجاسه لم يجز ثوبا من غير طهارة او نجاسة
عندنا من ان يصل بغيره بغيره صلوة في غير النجاسه واما في النجاسه لم يجز ثوبا من غير طهارة او نجاسة
بركوع وسجود وجاز وقبلة خالف الاستقبال من عدد اضر او غيره بغيره صلوة في غير النجاسه واما في النجاسه لم يجز ثوبا من غير طهارة او نجاسة
الا اعلام او التيمم بان يكون في سفارة وحده او في حكمها تحريم فيسبغ في جبهته ثم يمسح برأسه ثم يمسح بغيره صلوة في غير النجاسه واما في النجاسه لم يجز ثوبا من غير طهارة او نجاسة
تحريم للصلوة كما في المحيط التحريم للصلوة في جبهته ثم يمسح برأسه ثم يمسح بغيره صلوة في غير النجاسه واما في النجاسه لم يجز ثوبا من غير طهارة او نجاسة
بالعبادات لانهم كما قالوا التحريم فيها قالوا التوقي في المعاملات كما هو في النجاسه واما في النجاسه لم يجز ثوبا من غير طهارة او نجاسة
كانت جازية ولو خطا فيه وقبل ان لم يقع تحريم على شيء اخر الصلوة وقيل يصل في الجاهل بالصلوة كما في النجاسه واما في النجاسه لم يجز ثوبا من غير طهارة او نجاسة
في التحريم سواء لم يذكر او لم يذكر ولم يبين حاله بعد الصلوة وفيه اشكال بان اى التحريم بغيره صلوة في غير النجاسه واما في النجاسه لم يجز ثوبا من غير طهارة او نجاسة
بعض اصحابنا لان فيه قولان كل مجتهد يصيب لا نقول به بل يصيب اجتهادنا واما في النجاسه لم يجز ثوبا من غير طهارة او نجاسة
عن ابي حنيفة ان كل مجتهد يصيب فان الحق في موضع الخلاف واما في النجاسه لم يجز ثوبا من غير طهارة او نجاسة
بما تحريم علم او ظن في الصلوة انه اصاب فانه لا يبعد ذلك لو فتح بلا شك ولا تحريم ليد بعد محمد بن الفضل ولا يبعد
محمد بن الحنفية وهو الاصح بخلاف ما اذا علم او ظن او لم يبين بعد الصلوة انه اصاب فانه لا يبعد ذلك لو فتح بلا شك ولا تحريم ليد بعد محمد بن الفضل ولا يبعد
اذا لم يبعد بلا خلاف كما في التمراشي ولا يبعد ان يكون معنى قول المجتهد بغيره صلوة في غير النجاسه واما في النجاسه لم يجز ثوبا من غير طهارة او نجاسة
في طهارة او نجاسة عن ابي يوسف منها يخبر كما في المحيط والاشكال في قوله لا يبعد ان يكون معنى قول المجتهد بغيره صلوة في غير النجاسه واما في النجاسه لم يجز ثوبا من غير طهارة او نجاسة
حال كونه مصليا اى في الصلوة استدار الى قبل اليمين او لا يستألفها او الاجتهاد في ذلك في غير النجاسه واما في النجاسه لم يجز ثوبا من غير طهارة او نجاسة
اربع جهات كما في النجاسه ولا يمنع عن الزيادة على ذلك كما في النجاسه واما في النجاسه لم يجز ثوبا من غير طهارة او نجاسة
ثم تحول الى اليمين يستألف وتقبل استألف على خلاف بين المتأخرين كما في المحيط ولا يبعد المقتضى التحريم جملته بجهة توجه امامه
التحريم ولا تقصد صلوة به حتى يعبد او اعلم المقتضى انه اى الامام ليس خلفه فيضه اذا علم انه خلفه ولو لم يعلمه سلاسة كسافة
شرح الطحاوى بل يضره الله عند ما خلفه لا ييوسف كذا في الجواب او علم خلفه اى يستألف الامام في الجهة بان يتوجه
الى جهة والامام الى اخرى وهذا اذا علم في الصلوة واما بعد فلا يضره كما في شرح الطحاوى فالحاصل انه يضره علم تقدسه
على امامه ومخالفته له فالحجة فالاحسن ان يقتصر عليه ولا يخفى ان تحريمه بغيره صلوة في غير النجاسه واما في النجاسه لم يجز ثوبا من غير طهارة او نجاسة

لو انما لم يتغير الضلن في الموصفين لانه كالعلم في حق العمل فليست في كنفه ثم شرع في كيفية النية فقال وليقصد المقتدى او الامام صلواته
 واذا ناله ان يجيب عنها في الحال وفيه إشارة الى انه لو قصد الظهر ولم يلفظ بالعصر سوا جزاءه كما في القنية وتحقيق النية قدم في الوضوء ويقصد
 اقتداره اي متابعه الامارة التي اقتدى الان في الجملة فانه غير محتاج اليه عند بعضهم لان الجملة لم تكن السامع الامام وفيه إشعار بان لو نوى
 صلاة الامام لا تجزى لكن لو نوى الشروع في صلاة الامام تجزى على الصحيح كما في المصنوعات بتصلها بصدا بالتحريمية فلا يصح بالنية المتقدمة
 واستاخرة عن تحريمية كل منهما اما الاول ففي النظر لا يجوز التقديم في ظاهر الرواية وعن ابني يوسف ان نوى عند الوضوء جاز ان لم يكلم بعد
 في المحيط ان الشروع في الصلوة وسائر العبادات صحيح بالنية المتقدمة عند محمد والتمسكتل بعد العمل باليقين به وعند ابني يوسف لا يصح الا في
 وفي الجلابي قال محمد بن مقاتل لا علم خلافا من علمائنا في صحة العبادات بالنية المتقدمة واما الثاني ففي الزايد لا يجوز التأخير في ظاهر الرواية
 وعند الكرخي يجوز قيل الى الفناء وقيل الى ما بعده وقيل الى الفاتحة وقيل الى الركوع وقيل الى ما بعد الركوع وقيل الى القعود ولا يبعد ان
 يقال ان ما ذكره التفصيل معني ما حدث من قوا متصل بالتحريمية لمكان لم يلفظ واما ما ذكره التتبع ان لا يصح تقديم نية اقتداء على تحريمية الامام
 ولا يفرض ان يكون بعيدا كما قال بعض ائمة بخار وقيل بنوي بعد قول الامام فقد قبل قوله الكبر وقال عامة العلماء انه ينوي حين وقف الامام
 موقوف الامامة وهذا الجواب وكما في النظم والاول هو الصحيح كما في الكرخي والاكثاف يشير الى انه لا يشترط نية الامامة حتى انه لو نوى ان لا يؤم فلان
 لما ان اقتدى به وقال الكرخي ابو جعفر بن بشرطها وعن ابني جعفر ان غير الامام لو لم يلائم الامامة لفت صلوة باسمه كما في الزايد
 والى ان حضور القلب في التكبير مع الاستغناء مسئلة او غير ما في سائر الاماكن كانت في تمام صلوة حتى لا يجيب عادة وقال طه الدين الخميني
 لا يعيد وقال البقال لم ينقص جره اذا لم يكن لتفسيره وفي صلوة قاضي القضاة بحكم الملائمة العبادات في كل جزء وانما يلزمه في كل
 ركعة ولا يواخذ بالسؤلة معفو عنه لكن لم يمتحن بها ثوبا كما في القنية ولؤيد الاول في الملتقط والخزانة واسرجه ان قول البعض ان لا يكون
 لم يكن قلبه في الصلوة مع الصلوة لا قيمة للصلوة ليس بشئ وسع اللفظ الدال على قصد افضل فاللفظ وحده لا يعتبر لكن في المجموع
 ان نية القلب ليس بشرط كما في الخزانة ولختار استحباب النكاح كما في النية ويكفي لغير الفرض والواجب من السنن عند العامة
 والنوافل عند كل من يملك نية مطلق الصلوة اي قصد الصلوة بلا قيد سنة ونفل او عدد فتكفيه نية الصلوة في النفل عند الكل و
 في السنن عند الجمهور الا ان الاحتياط ان ينوي فيها سائر رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الذبيرة وغيرها ولو نوى
 عدد الكثير لم يلزمه اكثر من كعتين على المشهور من قول صاحبنا كما في الجلابي وفيه إشارة الى انه لو نوى الفرض في هاتين
 آتيا بهما كما في الطهيرة والى انه لو نوى سنة الظهر وصلوة التيسير اجزا من سنة الظهر ولا شك انه يقال ثواب التسبيحات
 كما في الجواهر فلا يشترط فيه الا خمس الصلوة ولها اي الفرض والواجب كصلوة الجمازة والوتر شرط للصحة اليقين بالبرن قصد
 جزئي حقيقي لنوع الصلوة مثل الظهر كما في الكافي وقيل لا يجوز نية الظهر والاول هو الصحيح فلا يجوز نية الصلوة ولا الفرض ويجوز
 فرض الوقت لا للجملة للمخالف الآتي كما في الخزانة والظهيرية وغيرهما وظهر يومه يسكن فيقصر بخصار الكلي في فرد كما ظهر في
 في خروج الوقت نوى صلوة عليه وينبغي ان ينوي ظهر يومه كما في العتاني وانما اكتفى به إشارة الى ان الاداء بمنية القضاء

في الاولين حتى لو تركها فيها وقرأ في الآخرين كان قضاء كما في التحفة وقرأ آية في كل ركعة من الوتر والنفل أي من الوجوب سنة
 والتطوع والمبتدأ من الكلام ان ايقأ فرضا في كل ركعة آية غير آية قرأ في الأخرى وفي القنية قال نجم الأئمة لا يجوز ان يقرأ في الثانية
 من الفرض ما في الأولى وعن أبي يوسف ربح يجوز ويحب السجود في النوافل يجوز بلا سجود وكبره والمكلف فيهما سبابة واحدة في
 ركعة مستحبة أي مستحبة لا بالنار ولعل فيه خلافا فان النهاية قال في الكراهية والاسائة دون الكراهية كما في التشميع وغيره
 وعندنا ما عطف على هذه المقرة قراءة آية طويلة أي غير قصيرة عن ثلث قصار كما في الكراهية أو ثلث آيات وقصار
 في كل ركعة منها المكتني بباسي المصطف والقصار بالمستجمع القصير بل الحاق التمام المحمل على فعلان بمعنى واحد والمركوع الانحناء
 وشرعا انحناء الظهر وتقليد فان خركا لم يقبل فكذا كما في قاضيهما في السنة وهذا ما يرويه عنه انه ان كان الى الركوع اقرب من
 ان كان الى القيام اقرب لا يجوز فالطائفة لم يفرض خلافا لابي يوسف ابن محمد ما يدل على ان قوله مثل قول أبي يوسف لكن
 ذكره المشايخ مع أبي حنيفة ربح كما في المحيط والسجود أي السجدة فان اسم النفس يدل على العدد عندئذ العزيمة المائة خلاف ما عليه
 علمنا كما في الاصول وهو لغة الخضوع وشرعا وضع الجبهة بالانف على الارض غير باو او بالخفض بالجبهة بان يضع عليه بال
 الجبهة او اكثر كما في النهاية لكن في الزايد انه يلحق وضع شيء منها والالف هو اسم لما صلب فلا يكفي بوضع ما لان من الارض كما
 في المحيط لكن في الكشف كما في الخلاصة ان الفرض يتم بذلك حاصل ان السجود يتبادى عنه مجرد وضع كل من الجبهة والالف ليس
 سعادته ان وضع الالف عند وضع الجبهة فرض كما ظن وبه يبان السجود يتبادى بكل منهما لفتي كما فهم من الرواية لكن ذكر المصنف رحمه
 ان الفتوى على قولهما وهو انه وضع الجبهة فقط وعنه مثله وفي الخلاصة كره الاختصاص على احدهما لا عند وقد اثار الركن منه ادنى ما يطلق
 عليه اسم السجدة وفي الاتفاق اشعار بان السجدة على الذقن والخذ لم يجز اجماعا كما في الخلاصة وبان وضع اليد ليس بفرض كذا وضع الركبة
 وهذا اختيار اكثر المشايخ كما في الخزانة وعليه الفتوى كما في المحيط وكذا وضع رؤس اصابع القدم وفيه اختلاف المشايخ قيل انه سنة
 وقيل الزايد في روتين والصحيح ان رفع القدمين يفسد كما في القنية والعقيدة الأخيرة على المشهور وفي النظم انما لا يفرض
 عند بعضهم بل وجبته كما في التحفة واول الكشف وهو الكفاية وكذا ذكره المصنف قدر التشديد أي قدر ما يمكن منه وقيل مقدار
 الشهادة وقيل ادنى ما يطلق عليه الاسم كالركوع كما في الخلاصة والاول هو الاصح كما في الكافي وغيره والخروج عن الصلوة
 او التحريم بصحة أي بغير الاختيارى النافي لصلوة كالتحفة كما في سحر الفتاوى وهذا عنده كما ذكره ابو سعيد البرقي والاعتماد
 خليس لفرض وثمرة الاختلاف في المسائل الاثني عشرية الآتية لكن قال للزبي انه ليس بفرض عندهم وعليه محققان من اصحابنا
 كما في الزايد ولا يلزم عليه ذكر الترتيب بين التيممة والعقدة وان ذكره في الشرح كما ظن فان المختصر ليس بكتاب جامع ولا
 الا ترى انه يفرض الانشغال من ركن الى ركن عند أبي حنيفة ربح على الصحيح ورفع الرأس من الركوع والسجود عند محمد و
 في رواية عنه والمتون المشهورة خالية عنه على ان قوله فرضها والعقدة الثانية لا يخلو عن إشارة الى ذلك عند المصنف
 (المصنف) وواجبها أي وجب الصلوة المطلقة وهو مثبت بالبطلان في سنة الصلوة تبركه ولم يجل قراءة خصوص الفاتحة

فما فيها من حيث كونها قرآنا وفي مع النظم وتر المحيط وغيرهما انه اذا قرئ كل القرآن صار المجموع فرضا وفيه شعائر وجوب
كل الناحية وبذا عمنده واما عندها فكثر ما ولذا لا يجب السهو ونسيان الباقي كما في الزايدى وضمن مقدار سورة من آية طويلة
او ثلث قصار وفي الكلام إشارة الى انه يجب تأخير السورة عن الناحية والى انه يجب ان يقرأ مرة كما في المحيط والى انها وجبة ولذا كان
نار كما يومر بالعادة كما في القنية والى ان نفس السورة وجبة ايضا كما قال القاضي في الجاب وعندها ما يشبه كما في التمراشى والاكتفاء بشير الى
الآية الثانية الناحية كالسورة غير واجبة والا على غير وجبة على الصحيح والثانية عند عين الائمة والى ان اخفاء التسمية لا يجب في اجماع المكشف عنهم
مجموعا على وجبة ورعاية الترتيب بين اركان كل ركعة فوجب ان يكون كل سورة متاخرة عن اخرى والركوع بعد القيام والقراءة والسجود
الركوع والسجدة الثانية بعد الاولى والاخر تنق عليه اما الباقى فالظاهر انها تختلف فيها في سهو المحيط والذخيرة والكافي ان تقديم
القراءة على الركوع والركوع على السجود واجب عند اصحابنا الثلاثة وفي التمراشى يختلفون في وجوب لترتيب في السجود الصحيح ان تركه مكروه و
في سجدة شرح الطحاوى ان تقديم القراءة على الركوع فرض في سجدة شروح السبوط والمحيط والظهيرية وحدث النهاية والكافي وغيره
ان تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود فرض في هذا الخلاف مبنى على اختلاف الرواية في التفسير شرح تلخيص الجاسع ان الترتيب بين
السجدةتين ليس بشرط واما بين غيرهما فشرط كما قالوا وفيه دلالة على الخلاف كما لا يخفى فانه من الشافى من الكلامين والعقيدة
الاولى في التشهد في النفس والواجبات والنسب في ظاهر الرواية كما في الكافي والقياس ان يكون سنة والترك مكروه كما في الظهيرية
وذكر في نهج منها لو تركت في النفل تعسف قياسا لا استحسانا في المتفرقات لا تعسف عند اثنين خلافا للمحذوف فرح واكتشف ان اى
التعسف في التقويتين عند عامة المشايخ كما في النخبة وعليه المحققون من اصحابنا وهذا الصرح كما في المحيط وهو الصحيح كما في الزايدى وقال
بعضهم انه في القعدة الاولى سنة كما في الكافي وذكر في النظم انه في القعدة الثانية فرض عند بعض وفي الاكتفاء شعائر بان صلوة
صلواتها عليه وسلم ليست بواجبة وفي خزانة المختارين انها واجبة في الاخرة ولفظ السلام اى لفظ هو السلام الاول بمعنى السلام
عليه حتمه الله بل زيادة لا نقصان فلو خرج بلفظ آخر لم يسهو وقيل لم يلزم لانه سنة كما في المحيط وغيره ولا يبعد ان يراى
لفظ السلام من غير النوازل وغيره لو اقتضى ليعلم ان يقول الامام سلام قبل ان يقول عليكم لا يصير خلافا في صلوة وفي التحفة يخرج
عن الصلوة بتسليمه عند علمته العلماء وقيل بتسليمتين ولا يروى سلام الجبارة الذى هو سنة كما في الزايدى فان الكلام في مطلق الصلوة
او قنوت الموتى وعاد في الموتى الى عبادة الملائكة فلا توقيت فيه كما في الخلاصة ووقت المحيط زمانه بمقدار سورة الانشقاق
او في التحفة به او بمقدار سورة البروج وفي رواية بكليهما والاول بالصحيح ولما يخص من عرفه والا ففى كثير من الكتب المعتمدة ان من لم
يعرفه يقول يارب ثلثا وتكبيرات صلوة العيد من الزائدات على ما في نفسها وفيه شعائر بان لا يجب لفظ التكبير في تكبيرة الافتتاح
ولا تكبير للركوع فيها وفي المستصفى وغيره انها واجبات في الاضافة شعائر بان لا يجب تكبير القنوت وهو واجب كما في سهو الزايدى
وتعيين الركعتين الاوليين من الفرض الثلاثى والرابعى لقراءة اى قراءة القرآن والاحسن القراءة في الاوليين وقد مر خلاف
وتعديل الاربعة المتنوية وشرعا تسكين الجوارح في الركوع والسجود والقومة والمجسدة قد رسيته ويطلق على كل فانه صا

كما تم المجلس والمراد الاطمينان في الاوليين فانه وجب على ما يخرج الكرخي وول يخرج الجحاني فانه على ذلك سنة مروتة الترتيب الاطمينان
في الاخيرين فبسته على تحريكهما جميعا وعن ابى يوسف انه في الكل فرض الاول ظاهر الرواية لكل في الخلق من مسبوط شيخ الاسلام لكن في المحيط والكنز
وغيرهما في الاوليين وجب عند الطرفين وفي غيرهما سنة والكل فرض عنده ورواية شاذة ما في الضيقة انه قال صدر الاسلام انه في الكل وجب
عند الطرفين فباترك هو اسجد وعدا كره اشدد للركعة ولا يزم للاعادة ولم يدل كلامهم لمفترت بشر المصنف على انه في الكل واجبا بل
فاحفظه فانه وسابقه من مواضع نزل فيها كثير من الخواص العظام فيفضل كثير من العوام والجهد والاختلاف في جبر الامام وخفاة بقية لفصل
وحكم المنفرد في فيما يجزئ الصلاة الآتية وفيما يخفى من غير ما والاطلاق مشعر بانها لا يقيدان بما يجوز به الصلوة على الخلاف وهذا ظاهر الرواية
وروى انه لا يسجد الا اذا اخفى فيما يجزئ المقدار المذكور كما في الجامع النافع وعنه انه اذا جرد في آية سجدة ومن الشيوخ اكثر القائلين كما في الزاهد
والاكتفاء مشير الى ان الالصات غير واجب وهو واجب عند قراءة وكذا مساقاة الامام حجة وان وجده فيما لا يتجرب من الصلوة كما
في المحيط وذكر في الكافي انه فرض في التماسي انها شرط وفي المنية انها شرط في الافعال من الاذنه ورسن على المشهور احتراز عما ذكرنا من
الافعال الواجبات فلا يفتقر بشئ منها كما نزل غيرهما الفرض الواجب او يدب غيرهما كما في السنة هي الواجب وهو المفروض ثم شرع في
كيفية كل من فعل الصلوة على التقصيل فقال فاذا اراد المصلى الشروع في الصلوة المستقلة ولا يخفى ما في اختياره (اذ) على غيره من المطافعة
كبرى قال الله البسملة وانما يصح شارة بالتكبير في حال القيام او فيما هو اقرب اليه من الركوع كما في الزاهد وما ياتي من قوله كل قيام لا
عز في شارة ما اليه بل مد الهمة اي بمزجة الجلالة والكبر فانه فيها مفسد وفيما مضى في المفترت وانما اثر الهمة على الالف وهي اسم حدث
لان الالف مشتركة بين هذين وبلاد الباء اي بأكبر فانه مفسد كما في عامة الكتب وعن زين المشايخ انه غير مكلف في المنية وفي التحصيل
اشعار بجواز مد اللام والهاء والراء بل اجزم لان الثاني خطأ والثالث مفسد كما في المحيط فالاولى ترك المضاف اليه بل المضاف ايضا
للاستغناء بقوله كبر كما لا يخفى والاطلاق يدل على انه ترفع الجارية ولا يجزم وكذا الكبر ويجوز فيه الجزم كما في المفترت ماسد كما باللس حال
ستراقة على وجهها بهما يه اى بطرفها تسمى او نية اى لان من سفلها لكن في النظر عن ابى حنيفة ان محاذاة الابهام لشبهة مسنونة
وفي ظاهر الاصول محاذاة اليد الاذن ويكره التجاوز عنها كالرفع الى التمكن كما في خزائن الفقه وليس لم يذكر في المتداولات الا في
قاضيخان والتفسير والقول بالتحقيق محاذاة ليس لشئ وفيه إشارة الى ان اليد يرفع او لا ثم يكبر كما روى عنه وقيل يرفع مع القدم و
يرسل مع الكبر وعليه الفتوى كما في النظر والى انه يخرج اليد من اللام عند التكبير فانه ادب كما في المحيط وذكر في المفيض ان ترك الخارج بيته
في حق الرجل سنة في حق النساء والى انه لا يسن ترك تفريح الاصابع كما قال ابو بكر البجلي بل الفرج وميشرة يجعل اللف في القبلة لما قاله النعمان
كما في النظر وعليه الاحتاد وعن بعض المشايخ الصواب ان يعظم الصلوة في الابتداء ثم يبطئ وقت التكبير كما في المحيط وبه احكام مشرقة
بين المصلين فالمختص بالمقصد ان يجازي تكبيرة تكبيرة امامه فانه افضل عنده وهو قول زفر وعندهما يوصل تكبيرة مثل ان يوصل
اليد بركب الكبر وقال الامام السرخسي ان الافعال على هذا الخلاف واشار شيخ الاسلام الى ان المحاذاة فيها بفضل بالاجماع وقال
قوله ادق واوجود وقوله اغنى واحوط وفي عون المروزي المختار للفتوى في محله الشرح قوله وفي الافضلية قوله ما علم انه لا يدرك فضيلة

عنده الا بالحدادة وعندهما الى وقت النشأه في المقاتل وقيل يدرك الى نصف الفاتحه وقيل الى اذ الكما في المنظم وقيل الى الفاتحه
 بهو الخمار كما في الخلاصة وقيل بالركعة الاولى هو الصحيح كما في المضمرات وقيل بالناسف على فوت التكبيرة ولم يدرك بدونه وان كبره كما في الرتبة
 والمطره ترفع يديه باحد راسيها اي مقابلها على رواية ابن قتال عن صاحبنا وعن ابن حنيفة رح امنا فالرجل به اخذ بعض المشايخ وقيل
 خذ اصديدا وانما والصح كما في المحيط وقيل الامة كالرجل كما في الزاهد ويجوز الشروع فيها لما عني حسن فانه معطف على كبر لكل باول
 على التعظيم اي الترفع عن الالتفات بخلق سوا الاسماء الحسنى وغيره وفيه اشارة الى ان الاول ان الشروع بقوله الله اكبر وبعض المشايخ قالوا
 على قوله بالكرامة بسواء وهو الراجح ولم تجز عندنا في يوسف الله اكبر والاكبر والكبير الا الله المحيي من محمد بن كثر
 نحو الرحمن والكبر والحمد له او سبحان الله والحمد لله الى ان الشروع بالهم وفيه خلاف المشايخ ولا والله وعن الحسن ان الشروع بالاول
 ظاهر الرواية فانه يعتبر فيه لذات مع الوصف كما في المحيط وغيره ولا يشوب حال من الشوب وهو لخط بالدعاء اي طلب الشيء على نحو
 شباب عمل الماء كما في الاساس وليس مما يتعدى بالباء كما توهم فان مقوله مخدوف والمعنى لا يجوز شروعه به حال كونه خالفا للدعاء على
 على التعظيم الدال على السؤال نحو اللهم اغفر لي وارزقني وستغفره ولو كان الدال عليه بالفارسية اي يجوز ذلك على تقدير كونك
 الدال بالعربية والفارسية نحو (خدا بزرگ ست و بنام خداي بزرگ) فيكون الواو عاطفة على مقدر وليست للحال عن فاعل يجوز او
 ولو لا لزم ان لا يجوز لفظ عربي كما تقر من تنقيح الحال وفيه اشارة الى انه لا يجوز باللغة التركية والتركية والنجية والنجية والنجية
 والى ان لا يجوز سائر اذ الصلوة وغيره بالفارسية وقد حاز الكل عنده ويمكن الجواب كما ياتي ولا يشترط المعجز عن العربية خلافا
 لما كما في التلمية وغيره خلاف ان التسمية الذبحة وتلمية الاحرام يجوز بالفارسية كما في النهاية وهي منسوبة الى الفارس كسيرة
 كما في انساب السمعاني وهي بلاد الفرس كما صفهان والري ومهدان ونهاوند واذر بجان وغيره لكن في الازاهير ان الفارسية
 لغة جوسن بلاد فارس والهند العجمية فهي اولى بالذكر لا يجوز القراءة بها اي بالفارسية لا العذر وهو ان لا يقدر على العربية وهذا
 عندهما وفي رواية عنه كما في الكشاف في قوله تعالى (طعام الاثيم) واما عنده فيجوز سلقا لكنه مكره بلا عذر سواء كان على نظم القراءة
 كما في (سحيشة فمكا) اي تغكا (جزاه جهنم) اي سترى دى ووزخ واولا وسواء كان نثرا او قصصا وقيل اذ لم يكن على نظم
 القرآن لا يجوز وقيل اذ كان من القصص لقصد صلوة او صحيح الاول وذكر شيخ الاسلام وغيره انه رجع الى قوله كما في المحيط و
 هو الصحيح وعليه المحول وانما خص الفارسية بالنفي لنفي غيرها بالطريق الاولى لقربها بالعربية وفي الحديث (لسان اهل الجنة العربية
 او الفارسية الدرية) فتنبه بذلك كما في الكرا في وغيره وبه اي بعدد الجواز ليعني في الحقائق وعليه الاعتماد وفي الكشاف ان في
 كلام العرب خصوصا في القرآن من لطائف المعاني بالاستقلال وانه لسان واذا كبر الضعيف يمينه على شماله كما في الاصل ثم اختلف
 المشايخ فيه فبعضهم يضعه باليمين على ظاهر الشمال وقيل على الذراع وقال الاكثرون على المفضل وعن الصاحبين لبعض الرسخ
 باليد اليمنى كما في المحيط لكن في الجمل ان قال بعضهم على الرسخ قالوا لا باطن الا صايع طولا والاول اولى وقال
 ابو حفص لبعضهم بالاسهام ونحوه انبصر في الكرا في اسحق كبره من ان يقبض بالاولين تحت سرته لانه من سنن الرسل

وفي الاكشاف شعار بان المرأة في ذلك كالرجل لكن في الصفات وغيرها هناك على صدرها ولا يسجدان اشارة بذكر التميز في الحكم في كل قيام فيه ذكر شامل للقرآن مشروح فلا يرسل بعد التكبير بل يرفع في القنوت والصلوة الجنازة وقيل عنده يرسل في القنوت وهو قول ابي يوسف. اختلفت شيوخنا ما رواه في الصلوة الجنازة وقال محمد بن ابي يوسف سنة قيام فيه قراءة كما في المحيط وعن ابي حنيفة انه يرسل الى الفراغ من التعوذ وعنه ابي يوسف ثم يرفع كما في النظم اربع المرات في الصفات وعلم ان الاول ان يكون بين قدسية قدر اربع اصابع في القيام كما في نثر المتقنين ويرسل عند جمهوره يرفع عند صاحب الفضل للخاصة الكلية للشيعة في قومه الركوع وبين تكبيرات العيدين وفيه سحر النظر الى السابق ولا ينعى ان بينهما ذكر سنة كما في ترك التضرع على اقباضه ولكل رواية كما ياتي ثم ينبغي ان يقول (سبحانك اللهم وبحمدك) اي تحبب جميع الاماني الله سبحانه وبذلك يشتغل بذكره فلا يولع بالمفرد والمجمل ويجوز ان يكون الحال اي وقد شغلت بذكره فادري سبحانك بذكره لا ينبغي ان يقال زيادة الواو ولا انها ليست بقياس (وتبارك اسمك) اي دم خير لو تعالى بذكره اي تجاوز عظمته عن درك فمنا ومنه لم يقل في الاشباه (وحل ثاؤك) ولا الا غيرك (فتحمدا وفعما وفتح الاول ورفع الثاني وبالعكس كما في المحيط ووجه لكل ظاهر على وقت الفتن واما انما في التحليل الوسايل المصودة ولا يوجه عطف على (كبر) او (ثم) فلا يوجه قبل التكبير ولا بعده ولا بعد التنادي في الفرائض ولا في غيره ولكن في النظم لا يوجه في الفرائض في الاصول وعن ابي يوسف انه يوجه بعد التنادي ووجه في التوافق يستحب التوجيه قبل التكبير عند المتأخرين كما في التوافق وهو ان يقول (انني حيا) الى قوله (سليمن) ويختلف في ان يقول سلاما وقوله انما من المسلمين اصح عن قوله انما اول المسلمين لانه كذب مقصد للصلوة عند البعض كما في المحيط ومثيرة اي يقول سنة (اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وهو المختار من الاغلاط والمبتدع ومنه ان ينبغي ثم يتعوذ وهو المختار كما في الصفات المقررة في الركعة الاولى لا غير بقية قوله لا تتعالي للتنادي وهذا عند محمد بن خلفا لابي يوسف رجع فانه عنده للتناثر ثم اشار الى ثمره الخلافات لبقوله اي التعوذ المسبوق في اول ما فات عنه عند محمد بن ولادة وعنه ابي يوسف وفي رواية عن محمد بن وقال صدر الاسلام انه صح لما في المحيط وغيره المسبوق هو الذي لم يدرك بالجماعة اول الصلوة فقط الموقوف على سواها كان مدركا ادراك الكل بالجماعة او لا تتعالي بالجماعة اول الصلوة مع فوات بعض ولو خروجه الامام عن تكبيرات العيدين وعنه واقفه عليه عند ابي يوسف. انما لم يذكر الامام مع محمد كما ذكره الكافي وغيره لان في المحيط لم يوجد ذكره سعة في شيء من الكتب وفي المنقوشة وشروحاتها ليس عنه فيه رواية وليس في اي يقول سنة (بسم الله الرحمن الرحيم) قبل الفاتحة وهي سنة قبلنا في كل ركعة في قول اصحابنا على قول لافاق في قول ابي يوسف مع وعنه في الركعة الاولى والاخرى احوط كما في المحيط وعليه الفتوى كما في الصفات لا يسمي عند الكل من الفاتحة والسورة كما في الكشاف وعنه انه يسمي وعند محمد بن انه يسمي الا في الجهرية كما في المحيط والاول قول ابي يوسف كما في النظم وهو قول محمد بن وهو المختار كما في الصفات وفيه اشارة الى انها ليست من الفاتحة والقرآن مشايخ على انها آية منها كما في المحيط والذخيرة والخلاصة والزاهد وغيرهم وانما لا يسبح الى انما من القرآن اسم لان كونها منهن نخص عن المتقدمين كما في الايضاح والمحيط والكشاف

وغير ما قال الكليني لا اعرف بها التصريح عن مقدمي اصحابنا والامام بالخلاف ليس على انها من القرآن وفي الزاهدي انها آية على
الصحيح وذكر ابو بكر الانصاري انها آية في حرمة المس لاني جاز الصلوة ولم يوجد ما في حاشي الأثبات والتلويح انها ليست من القرآن
في المشهور من مذهب ابني حنيفة وليس من سائر السراي خفي الثناء والتخوذ والتسمية فانه سنة مكفوفة فالحجج كرهه كما في المحيط وغيره
واختلف قدمو علم ان الترمذي قال الجبر بالتسمية غير مستنون عند اكثر الصحابة والتابعين وحديث الاختلاف صحيح بلا خلاف وقد بلغنا
ان الدارقطني قال لم يصح في الجهر حديث كذا في شرح المعنى في مذهب احمد بن حنبل ثم اقبل على امر من التفصيل ويؤمن بالنفرد والامام في
الجلابي وعنه ان الامام لا يؤمن والمعنى يقول بعد الفاتحة آمين بالقصر والمدح تحقيق السهم وتشديد باد ان كان مفسد للصلوة عند
الطرفين لكن لم يفيد عنده وعليه الفتوى وهو تعريب (سين) يعني (سين) بجوامع او سين باد كما في المضطرب وذكر الرضائي انه سرهاني
القبائل بنى على الفتح وخفف بجذات المعرفة لا نسخ ان يقال صله القصر ثم مد وسناد فعل سرهاني قول الاسرار وان كان في الأصل
المكتوم في النفس وفيه شعار بان آمين ليس من الفاتحة ولا خلاف فيه كما في الكافي لكن في التيسير عن مجاهد من الفاتحة و
بن التامين وخفاؤه سنة فذكره الجبر كما في المحيط كما لما موم فانه يؤمن سرادس (والا الضالين) ولو في الظاهر ادعاه عن بعض
انه لا يؤمن فيها وعنه ان الماسوم لا يؤمن كما في المحيط والصحيح هو الاول كما في الزاهدي ثم يكبر المصلي للركوع وفيه
ولائه على انه الاصل التكبيرة بالقرأة وبذا رخصة والافضل الوصول فان في الفصل خاشع من الصلوة عن الذكر وقيل ان لفظي
في حال الخرو وحرف ادكته فلا بأس كما في الزاهدي خافضا حال ففقد سنته هي كون ابتداء التكبير عند اول الخرو وانتهائه
عند استواء الظهر وقال احمد بن المشايخ انه يكبر قائما والاول هو الصحيح كما في المعتمدات نحو الثاني عن الذكر ولو في الظاهر انه الصحيح
يعتمد اي تكبيرة اي يديه على سبب التسمية بالوضع راحتيهما عليها حال كونهن غير مخفيات كالقوس ياخذهما بالاصابع حال كونه
مفصرا اي مفتحا اصابعه اي اصابع يديه فان الاخذ والتفريج والوضع سنة كما في الجلالي وكذا الاستسقاء والذاكرة تركها فينبغي ان يراى
مجاذا فعنده بلصفا كعبه مستقبلا اصابعه فانها سنة كما في الزاهدي باسقاط ظهره بحيث يستقر عليه قدح ما وغيره رافع راسه لا ينس
رأسه من التشكيس الغليب على راسه كما في الصحاح وغيره وخافض اولى لفظا ومعنى لانه لو خفض راسه قليلا كان خلافا لسنة وهي استواء الرأس
مع الجبر كما في السبوط قيل لو قال غير راسه ولا ناكس لكان اولى لان الراس اخفى مضمومة وفيه انه مجرم فيه المجربون ناكسوا وسم
عندهم واللفظ يشير الى ان المرأة كالرجل في هذه الاحكام لكن في الزاهدي وغيره انها لا تعتمد عليها ولا تفرج الاصابع ولا تجافي العضة
من تشع عليها وتضم وتختن ركبتيها وارجح اي يقول التسبيح لله ولسبحان ربى اعظم فانه لا يسجد ان يكون الفعل متضمنا لام الحمد كما تضمن
لام الجحش في الكافي ان تسبيحات الركوع والسجود سنة وقيل وجبه وقال ابو طهيم لم يذاب حنيفة انها فرض في الصلوة المستوتة
عنه ان قل من الثلث مفسد وقال خلف ان اصله فرض ثلاثا من المرات وعن محمد اذا ترك او اتي مرة يكره كما في النهاية وهو
او ناه اي او في التسبيح المسنون من الخمس والسبع والتسع ولا يردا شكل على اصل الفعل نسبة الى النسخ لانه على التغليب ولا على
انفراد المضاف اليه المعروف لاسم التفصيل لكونه كناية عن اسم الجنس والاطلاق يشير الى ان الامام كغيره في ذلك و

في الحديث ان يقول الربا التيمم من التمسك الى ان لا يطول ما ذكره الجاني فانه مكره وقيل مفسد وكثير وقيل لا كان غير مفسد
 ان له القرية كما في الزهد ثم لم يسم بسم الله تعالى اقول اجمع المفسرين في ابي شيخ الميمني وقيل في تفسيره انما هو من
 والامم بمعنى من في الحضرات ان التمسك وقت بلا شياخ وعلم ان اخذوا سنة لما في الحديث واصل تركه لانه من ما يراه من جنسها وفي الحديث
 رافعا راسه فلما ان انفس التمسك سنة كان هو في هذه الحالة سنة لما في الجلباب وندوة تركه من استوى قائما لا ياتي به كما لو لم يكن جارا لا غطاء
 حتى لو كان وجب كما في الفقيه لكن في الملبوس والمحيطة به رفع راسه من الركوع قد يسمع من علم ان التمسك كعامة التمسك ولاست مشية الى ان ليس
 في هذا الرفع تكليف والعلمان صرح به لكن في سنن الحديث لم يذكر رفع راسه من الركوع وعليه يدل حديث الجاني وفي شرح الاما ان لا وقفا
 المروية للتكبير في كل خفض ورفع قد نزل العمل بذلك من بعده صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا الا نيكه منكر ولا يدفعه وافع و
 يكتفي به ابي التمسك انما هو فلا يجمع بينه وبين التمسك وبذا عنده خلافا لما وعليه الشاوي وجماعة من الشاخرين ويكتفي بالتكبير
 اللهم ربنا لك الحمد او ربنا لك الحمد او ربنا لك الحمد او الامم ربنا ولك الحمد الاول افضل كما في الحديث الثاني المشهور في
 كتب الحديث كما في الدرر في الصريح كما في الفتية واما في ذلك عند التمسك الامام الموقر فاما يجمع بينهما فلا خلاف ويجمع المنفرد بينهما
 ابي بين التمسك والتكبير عن ابي يوسف في التمسك والتكبير من ذهابه على ما ذكره شيخ الاسلام وحدثنا في قول
 ابي حنيفة والاصح اجمع كما في الحديث في الاصل والجامع الصغير والاصح هو الصحيح وعليه المشايخ لانه لو جمع لوقع تكبيره بامره انما
 ونخل المذكور حالة الانتقال كما في الدرر في الصريح لكن في شرح الحديث ان احد حالات الاستواء في الجواب الظاهر وهو الصحيح وقيل حالة الارتفاع وقيل حالة
 الاخطا كما في الفتية واعلم ان امر غير الفرض والواجب سنة وما ياتي غيرهما في الاختلاف عند السلام فانه سنة كما في فتاوى القسطين
 ويقوم مستويا بالتكبير فان سلك القيام انما يان باستواء الشقين كما هو وانما الكد نقطة الاكثرين عنه فليس تترك كما ظن فهم كبير
 خافضا كما في الحديث والتحقة وغيرهما وفي الاصلح اذا طمان قائما كبيرا وخارجا لعلهم لا يشعروا بالانحناء والسيح فيضغ على الارض
 ركبتيه اى ركبتيه اليمنى ثم اليسرى لما في وقار الركوع والفاطمة طفت المنفصل على الجبل كقوله تعالى وما دى نوح ربه فقال رب
 ان ابني الاية ثم اضجع يديه اى يده اليمنى ثم اليسرى بحيث يكون ابهاماه خذا واذنيه كما في الدرر في الفتى وذكر في الفتى ان يضع الايدي
 هذا المتكبير ادب وفي الفتية يكره وضع اليدين ثم الركبة الا ان كان ذكرا فله في التحلق وفيه دلالة على ان هذا الترتيب سنة كما
 في الجلباب نعمانا اصابعه اى اصابعها جانب بعضها بجانب بعض فان الاصابع تترك على العادة فيما بعد الركوع والسجود كما في الكافي وغيره
 بوقيل بالتعليق كان حسن فان ثم الركبتين سنة ايضا كما في الجلباب ثم اضجع وجهه بان يضع انفه ثم جبهته فان الاصل ان يضع اولها كالان
 اقرب الى الارض كما في الحضرات وغيره لكن في التحقة يضع الجبهة ثم الالف وقيل يضعها معا سبيلا باليا اى مثلها اصعب
 بفتح المعجمة وسكون الباء او رفعها كما ذكره شيخ الاسلام وهو المعصود وقيل وسطه وبالطه كما في المغرب وفيه تغليب فالسنة
 سبعا اعصده عن جنبه وذراعه عن الارض لان كليهما سنة كما في الجلباب الا اذا كان المصلي في الصف فانه لا يبدى عصبه
 كيد لو دى احد اصابعها بعد البطنة عن فخذه وجها اصابع رجله اى رؤسا اصابعها بان يضع صدره القدم

من الطوبى ان تصلي على الارض في بعض السجود ويد يدي رؤس الصالحين بالضعف المزمع على الارض نحو القبلة فان انحرف صاحبها عن القبلة
 ثم وكما في خزانة المفتين فتعجبها نحو استه كما في الجواب في يسبح ان يقول التسبيح (سبحان في الاعلى) ثم لا يقرأ ما هو في سجود
 على كل شيء بحمد الساجد جملة في شدة ذلك الشيء كما في الطبقة ويستقر حبه في تفسير لما يسهل من الجملة اي يكون بحيث لو باع فلا يفسد رسم
 المبلغ منه فاجتهد على الجاد من القطر ونحوها لم يجزى به ما تجدد على نحو الحظية كما في الخزانة ويجوز على المهر من السجود على صلوة السجدة
 وهذا اذا كان ركبتاه على الارض الا فلا يجزى وقيل لا يجزى الا اذا سجد الثاني على الارض وقال جدير الفضاة بخبره وان كان سجود الثاني
 على طه الثالث كما في جملة الدعاء في وقت الزحام اي يدفعه بعض بعضا في المضيق بسبب كثرة المسلمين بالجماعة في الكوفة ثم اشار الى ان
 السجدة الثانية حتى يزول الزحام كما في الجواب والى ان لا يجوز على غير الظاهر لكن في الاصل لا يجوز في الزحام كما في المحيط وفي تيمم الزمان في
 على الذين سلكوا الى ان لا يجوز على الظاهر المصنف كما قال الحسن المكي الاصل لا يجوز في الزحام كما في المحيط وفي تيمم الزمان في
 على ظهر كل كوة الى ان لا يجوز في غيره وسجد على ظهر كل كوة كما في تافهين والى ان لا يجوز ان يكون سجد في موضع السجدة ارفع من موضع السجدة
 بالترس نصف ذراع في الزحام ولا يجوز في غيره ففي عامة السجود ان لا يجوز ان يكون موضع ما ارفع منه بالترس من السجدة حتى
 وايد لنبته بخار وهي قد رجع ذراع كما في النية والمرأة حرة او تته تخفض اي تقع تخفض الصلوة وقد رجع سجد في القديين المتبدى
 الضبعين وتقرش المذراعين وتلمرق بالزاد والعدا لفته لفته بالفتح يها لانهما اقرب الى السجدة ويرفع راسه من السجدة
 فانه يفرض ان ترفع مقدار ما يسهل فعلا ما روى عن ابى يوسف ثم وعنه مقدار ما يجزى فيه السجدة وعندنا ان لا يجزى في السجود
 والاول صرح كما في الجواب والاخر صرح كما في النهاية كما في الجواب في السجدة كما في الرجل والمرأة كما في السجدة كما في السجدة
 وجوابه والاعتناء شيئا الى ان ليس فيه ذكر السجود وعن حسن بن طيع انه يقول ان السجدة هي السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
 اي يوقع السجود في موضع ركبتاه الى ان يسجد ثلثا هذه السجدة فرض الاجماع سجدوا وكبيره وهو يرفع راسه على يديه من جوارحه
 ثم يرفع يديه ثم ركبتاه فيرفع اولاهما كما في السجدة على عكس الخفض فيقوم على صدره وقديه بلا اعتماد وانما البعد على الارض فانه
 كروه الا اذا كان شيئا كبيرا كما قال على رضي الله عنه وقال علمته العلامة بالباس بطلانها كما في الزيادة ولا تقعد لانه عليه الصلوة ولا
 قام على ارضه اي الحجارة المحاة وقال الامام الحلواني لو قعد حليته خفيفة فلا بأس كما في النهاية والركعة الثانية كالاولى فيما ذكرنا
 الاعمال لكن لا شافيا ولا تقعد فيسجد قبل الفاتحة والارفع يديه للتكبير فيها اي في الركعة الثانية او في الصلوة وتقبل ان يكون
 جملة ستة فلكة والشمية المصدرة فيكون نصيا اقبل الشافعي انه يرفع اليد عند الركوع ولجدة التسبيح فان ذلك مكره عندنا وعنده انه
 سجد كما في المحيط وغيره وهو الاصح كما في الجواهر واذا اتمها اي الثانية اقرش اي سبط على الارض رجلا اليسرى الى اللب في الفاتحة
 منها وجلس عليها اي على ذلك الجبلان بما ينادى من الرجل موحيا صاحبها على صاحب الرجل اليمنى فان السجدة تقدم على الاستغفار
 كما في السجود شرح الطحاوي والحدوثة ذكر في الكافي والحدوثة صاحب حلية فيوجه جله اليسرى الى اليمنى وهو صاحبها نحو القبلة بعد الاستطاعة
 فان توجبه صرنا بخلافه نسرد في الفرض اما في النفل فتعبد كيف شاها كالمريض كما في الزيادة وصفا يديه على فخذه اليمنى

على الغنى واليسرى على اليسرى كما روى عن محمد بن أبي حمزة في غير رواية الاصول وعنه ايضا يثبت ان يكون المراتب الامتياز عند الركبة وفي الطحاوي
 يثبت يديه على كعبتيه كما في الركوع الكل في الزايد ولا يخالذ الركبة على الاصح كما في خزائن المفتين في الكرم اشعار بان المرأة تفضل اليدين
 فخذ يداها واولا خلاف كما في السجدة سوجها الصابغة اي المنيح يديه نحو القبلة ميسرة غير مقبضة كما في لم يفتاوى مغرقة كما في
 شرح الطحاوي والمرأة تجلس على اليمين بالفتح لا بالاس كما في الصالح البصري مخزجة رجلها من الجانب الايمن كما في الكافي
 لكن في التمهيد رواية النوادر على ما ذكره ابن شجاع وذكر محمد بن انما جمع رجلها من جانب في الامتياز اشعار بان لا يسير
 ولا تقعد هذا الظاهر احوال صحابنا كما في الزايد وعليه الفتوى كما في المضمرات والواجب والخاصة وغير ما روى عن اصحابنا جميعا انه سنة
 فخلق اسهام البيني او وسطا لمصقار اسما براسها وليس بالسياسة عند الشهد ان لا الا ان الله وعمل المحلواني يرفع عند زلا الهم يثبت
 عند الامام ليكون كالنبي والاثبات ويمتد النبوة والخبر كما قال الفقيه ابو جعفر وقال غيره من اصحابنا انه اية ويمتد ثلثة خمسين كما
 في الزايد فيقرب على مقتضى علم عقد الاصل الوسطى والبصر والخبر من احوالها الثالثة وقيم السبابة وقيم الاسهام مع اللثة محاذيا
 للسبابة للخمسين ويشهد اي اية التحيات لاشتمالها على الشهادتين كما في سجودا في مثل تشهد قراءة عبد الله بن مسعود ورواه كما في النجاشي
 وهو التحيات لله والصلوات والطيبات اسلام عليك يا بنينا ورحمة الله وبركاته اسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهد بان لا اله الا الله
 وشهد بان محمد عبده ورسوله والتحيات جميع تحية وهي القول والفعل الذي يحكي بالعبيدية وهذا شامل لاجناسه كالسجود ونحوه والقامة
 ووضع اليد على الصدر والسلام والدعاء ونحوه فان الجميع لله والصلوات جميع صلوة وهي من الملائكة والانس والجن القيام
 والركوع والسجود والدعاء ونحوه من الطير والمواسم التسبيح والطيبات جميع طيبة اي كلمة حسنة فنعني الكل في الزايد وخبرنا كور او محمد بن
 هولاء او عليا بقبرته سابق الحق اي الصلوات والطيبات عليك يا رسول الله فذا من عطف سفرا وجملة قالوا وتوذن ان كلامنا متنا
 على حدة ولذلك فضل على تشهد ابي موسى الاشعري وهو التحيات لله الطيبات والصلوات اسلام عليك اي آخره واليه اشار الامام
 في جواب سوال الماعاني عند حيث قال لواءم لواءم لواءم فقال برك الله فيك كما برك في لا ولا شير الى قوله تعالى شجرة
 مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية كما في البيهقي في مقام الولاية ولا يزيد عليه اي على هذا تشهد حرفا ولا يفتقر منه وهذا
 في الفرض وانما في التطوع فيجوز الزيادة كما نقلنا في اوله (بسم الله وبالله) (بسم الله وبالله) (بسم الله وبالله) (بسم الله وبالله) (بسم الله وبالله)
 الى قوله ادركه المشركون كما في المبسوط والحكام والعلل ان لا يزداد الصلوة ولا الدعاء والافان كان عمدا كره وسوا فخر اي حنيفة انه
 يسجد خلا فاعلم كما في الزايد وذكر في الفتنه اي الصلوة في النوافل الاصح ان المصلين فيها ان في الحسن فاذا فرغ عن التشهد قام على صدره وقبض
 وقال الطحاوي لا بأس بالاعتماد وشار في محققه الى انه ادنى ويلقرا فيما بعد الركعتين الاوليين من الركعتين والركعة الثالثة او غير ما
 من القرآن كما في الفتق وذكر في النظم انها سنة فقط فلا يلزم سماعا سورة ولو ضم فلا يضر عليه على المختار كما في المحيط ولم يذرك التسمية ولكن
 اعتمادا على تبعية الفاتحة وظاهر الكلام يشير الى انها مقرونة على وجه القراءة وقد قال علماءنا انها بقراءة الفاتحة لا القراءة وعمر بن الخطاب
 رضي الله عنه اقرؤا ولكن على وجه القراءة وفي غريب الرواية لو قرأ بنية القراءة ليضم اليها سورة كما في الزايد وان سجد

وقيل لا ينوي لان الاشارة بالسلام فوق النية والاول هو الصحيح كما في الكرماني. الزاهد في الحديث السنة ان يكون الثاني خفيا الاول
وفي التذكار ان الاول للخروج وتحت الحاضرين والثاني للتحية فقط فكان غايته تزيين الوجه في الصلاة. لم يسمع الحديث عليه لانه ربما
يستحق فلم يوجبوا له مقامه وقد وجدتهما وهو التسليم من صاحب كما في الكافي وفيه اشكال فانه يلزم منه ان يثنى الجواب بهما في كل
او لم يسلموا اصلا ولا المنفرد ينوي جميع الناس عند بعض فيلزم الجواب على السامعين سماعهم ثم قد تفرقوا في ذلك فلو لم يقرأوا
افضل من قولهم المالك واذا سأل عند الشك والشافعي والموتهم حول الوجه في كل صلاة كما هو حال كون المقدم اقل في ما ينهى اي حاشية
من جانبته فينوي في السلام الاول ان كان في الجانب الايسر في الثاني في اليمين وفيه اى انه فيهما اى في الجانبين عند محمد
وفي رواية عنه وفي حديثه فقط عند ابى يوسف ان حادى الامام ولما المنفرد ينوي فيهما في الجانبين عند بعض المشايخ الملك
فقط فلا ينوي البتة وفي الجامع الصغير ينوي رجال العالم والسادات قال ابو القاسم بنى السنة ان ينوي في تسليمة من جميع اهل المسجد
وفي تخصيص المنفرد بالتيار شعار بان الموت ينوي البتة. الملك ايضا في الجواب. احمد ان يسجد مرة سوى من مضى الجواب
سنة للصلوة يقرأ كما في الجلابي. ما آتاهما فثبته كقيام الامام والقوم ليعبدهما في ذلك. في الفقيهين من يسجد عند التكبير في النظر
في القيام الى السجدة في الركوع الى اصاب الركبتين في السجود الى الارضية وفي التقوى الى الجود وضمتهم ثم عند التمام ودفع السجدة
نفسه وسجد الجبهة بعد السلام لما في خزائنه المفتحة وترك اللعب وترك النظر فيمنه واسبغته وقيل تسوية الصفوف قيل تسوية الركبتين
بدليل الى جانب لم في المنظم

فصل - يحبه الامام اي يرفع صوته بالقرآن اقتداء بحبيب الرحمن فانه يحبه في الصلوة ابتداء ثم ينتسخ في الظهر اعص صيانة للشرع
عن لغو الكثرة والامام من يقتدى به واحد او اكثر صعبا او بالغا وفيه دلالة على اية يحبه ولو كان لمقتدى واحدا او اثنين وفي القصة
لوجوبها يخفى وهو يوم احد لا يسجد سجدة اسود لانه ليس بامام مطلق لانه لا جماعة معه الا ترى انه لا يتقدم على مأمومه ولو كان يوم
اثنين ففيه خلاف ابى يوسف وظاهره شعر بقرينة الجهر لان الاجناس المحبة لا اجناس الشارع كما في رواية الكافي وشروح الهداية
واخباره كدس لانه كما في التوضيح والمالك في غيره لا لانه يجوز اجتماعا على ما في الجملة والعيدين لانه اقامتهما بالمذبة عند المشايخ
وفي القاعدى لو خافت الامام في العيد لم يحجب له سوا لا يخبر فيها واما الفرائض الا ان الجهر افضل في الفجر واليسى العشائين
بفتح الياء الاولى واسم الاخرى والتثنية في حكم العطف والمعلوف عليه فالمعنى في الركعتين الاولى وبين العشاء الاولى والاخرة
لانهم مشغولون بالاطلال في المغرب والنوم في الفجر يستأذن في هذه الصيغة لشعار بان الامام لو خافت بعض الفاتحة او كلها او المنفرد ثم
اقتدى به جل جلاله وجاهد كما في الخاصة وقيل لم يجد وجهه فيما بقي من بعض الفاتحة او سورة كلها او بعضها كما في النية ولا خلاف انه
لو جهر بالالفاتحة فيما خافه كما في الزاهد في الكلام اشارة الى انه لو ترك القراءة في الاولى لم يفسد خافته بها في الاخرين لكن
في الجهد في انه يحبه بالمالا لو ترك الفاتحة جهر بها واما لو ترك السورة جهر بها وبالفاتحة مسجودا بالفتح كما في الكافي واما قوله في التثنية
الاخير في الجاهل والامام ان التثنية لانه لم يقف للاخيرة وان شئت فقل ان كل من سجد في الصلاة الاخر في الفاتحة في الفاتحة

والسنة لا قراءة غير الجهر ولا القير غير الجهر ويجوز لغير الجهر عن غير هذه الصلوة فيفيد ان يخاف في الظهور والسر وكذا في الترويض والوتر
 فثبت الاستسقاء عنده على ما في القاعدى من ان لا يجهر في غير الفرض لان الاصح ان يجهر فيها كما في كثير من المتداولات والاولى
 فيلزم الجهر فيها ولا بأس به في نوافل الليل كما في المحيط واعلم ان ما وضع للاعلام به الامام والافلا كما في الجاهلي والمنفرد وخير من الجهر
 والخافقة ان اوى هذه الصلوة وفيها اشارات الى ان له اسماع نفسه وغيره كما في النهاية لكن في سهو المسبوط والكرمان وغيرهما ان
 جهر المنفرد اسماع نفسه في المحيط انه لا يسمع غيره كما في عامة الروايات والى انه لا يجهر في غير هذه الصلوة والافلا كما في عن محمد بن اسحق
 سهو في السجدة روايتان كما في الترمذي والنسائي وخاف حتماى يكابا عند بعض المشايخ ان قضى هذه الصلوة وقال بعضهم انه
 يجهر الجهر افضل وهو الاصح كما في المحيط وهو الصحيح كما في النهاية وفي الكلام اشعار بان الامام والمنفرد ان يرفع الصلوة زاندا على الحاجة
 وهذا افضل الا اذا جهل نفسه او اذى غيره كما روى عن ابي جعفر كما في الايدى وذكر في كشف الاصول ان الامام اذا جهل فوق حجة
 المستعين فقد ساء كما اذا جهل مقتدى والمنفرد بالاذكر وادنى الجهرى خفض الاصوات بالقرآن جواز انى حق الامام فان
 فى حق المنفرد اسماع النفس جهر كما روى اسماع غيره اى اسماع احدا سواه فان الغير معنى المغائر ولذا قال السيرافى ان لا يتعرف بالاضافة
 فلو سمع اثنين كان من على الجهر كما في الخزانة انه لا يسمع لبعض القوم للمعنى لكن في صلوة السعدى ان جهر الامام اسماع المصنف
 الاول وفي الخلاصة والايدي وغيرهما انه اسماع الكل لشمع جلال في السنة لم يكن جهر الا ان كلتا الروايتين لا يخلو عن شئ لانه
 يميز منه ان لو كان القوم كثير بحيث لم يسمع كل واحد من الخافقة اى الخافقة فانما لا يسمع على الصحيح الى الادب
 الا على الجهر وانما قولهم لفظ الاول لما سئل عن الاشارة اسماع نفسه فقط وهذا الحدان قول الفضل والسند واني والسرخسي وجوز
 عامة المشايخ وفيه شعار بان على الخافقة تحصيل الحروف فقط او القراءة فعل اللسان وذلك باقائه الحروف بالاسماع او اسماع عمل السنان
 وهذا قول للرخي وابى باي الاغمش كما في المحيط ومروى عن محمد والقدرى كما في الزاهدى وعن ابى الحسن الثورى كما في صلوة السعدى
 وعن ابى نصر بن سلام كما في العمادى فمن الظن ان الاول ترك الاول لانه زاد اشارة الى ان قول هؤلاء الائمة غير ساقط عن
 حيز الاعتبار اصلا ثم صرح باعليه الفتوى فقال هو اى كون الخافقة اسماع النفس الصحيح وقال الامام الحلواني الاصح انه لا يجهر به بالسمع
 او اذن من يقرب له كما في المحيط وكذا اى مثل الجهر والخافقة في القراءة الجهر والخافقة في كل ما يتعلق بالنطق وهو فى التعارف
 اصوات مقطعة يظهرها اللسان وتعيها الاذان ولا يكاد يقال الا للسان كالطلاق والعناق فانه لو طلق امراته او عتق
 عبده بلا اسماع نفسه لم يقع على الاصح والاستثناء في الطلاق والعناق ولهمين وغير ما فلو طلق امراته او خالها فاستثنى في نفسه
 لم يصدق في القضا كما في العمادى وغيره تسمية الذبيحة والابلاء والبيع وغير ما في المحيط قال القاضي علاء الدين الصحيح عندي
 ان اسماع النفس كانت في بعض التعريفات ودون بعض الا ترى ان البائع لو سمع نفسه بلا اسماع المشتري لم يكن كافيا وسنة القراءة
 اى بقراءة السنن اى الثابتة بالسنة في جميع الصلوات الامام والمنفرد في وقت السجدة عجلة فيتحسين مجاز من علاقة اللسان
 ومصدر حتى اى وقت السرعة والاضطرار من الخوف وغيره فيكون مصدرا جديدا وقيل حل وفيه ان المصدر لا يقع حالا بلا اسماع وانما بد

من الأحوال الأربعة بذلك اقتدار الجرح في الأصل الفاتحة أي سورة الفاتحة فإن السورة جزء العلم في الكل وجز سيبويه أن يكون
المصنف إليه علم أي سورة من القصص كانت كالكثر والأخلاص وفي السفر أسنا أي قس القدر والاعتماد أن نحو سورة البقرة
على التفصيل الآتي فمنح الفاتحة لقراء في الفجر والنظر و... ومنها في العصر احتشاد القصص جردا في المغرب في المحيط وذكر في سفر البصرة وقراء
في الفجر والنظر الطارق والشمس فيما عدا ما نحو الأخلاص في الحظرة الأقامة في الاختيار استحسنا أي على المشايخ حسنا طول مفصل
لما به الاستعراق والمراد قراءة اثنين تامين من السور الطويلة من هذا القسم من القرآن مع الفاتحة ولم يذكر اعتمادا على الطويل الكرام
على أن هذه القراءة مستحبة وفي المحيط والخلاصة وغيرهما أنها مسنونة وبذلك على ما ظن أن معنى الاستحسان ما ذكرنا والسليمة معطوفة على الاستحسان
وهو غير مستحسن ومع ذلك يلزم أن يكون القراءة في الضميمة بالاستحسان والاحسن أن يعطى (في الحضر) على أن السفر والطول
خير للسنة فيفيدنيته القراءة والعلانية معتدلة أو حالية للتأليف فان في هذا المقام اختلاف الروايات كما سنذكرها والمعنى على ما نحن
بالاستحسان وهو الراجح منها الاستحسان بالاثرة وهو المراد والاثرة حديث غرضي الله تعالى عنه فإنه كتب إلى أبي موسى الأشعري على ما ذكره
المصنف كما صرح به في المبسوط وغيره فمن فهم من خلاصة السنة فلعلة لفظة عما في الأصول والطول بالكسر جمع الطولية كالصباح للصبيحة
والفصل السابع الأخيرة من القرآن أي به لكثرة الفصل بين سورة بالبصرة في الفجر والنظر روايات مختلفة الأولى ما ذكره والبولقي مع الله
أن القوم كانوا من يعجبون في العبادة لقراءة آية كما في رواية الحسن في كل كنية خمسين كانوا كسالى لغير العبد كما في الأصل
وإن كانوا من ذلك لقراءة خمسين كما في الجامع الصغير وقيل أنها بسنية على كثرة اشتغال القوم وقلة وقيل على طول الليالي وقصرها
قيل على خفة النفس ونقلها وقيل على حسن الصوت وقبحه والحاصل أنه يتجزأ عما ينظر القوم كيلا يؤدي إلى تسليع الجماعة كما في المحيط والخلاصة
والكافي وغيرهما وأوساطه أي قراءة سورة تامة بين الطوال والقصص من الفصل وعشرون آية في العصر وقيل في خمسة عشر غير الفاتحة
وفي الحشاد وقصاره بالكسر جمع قصيرة كالمعوذتين وست آيات في المغرب ثم أشار إلى بيان المفصل مع اقتسامه
بقوله ومن الحجرات لخصبتين أي مبتدأ منها كما في الأمانة وغيره لكن في المنية قال لاكثر من سورة محمد عليه السلام وقيل
ق وقيل من النجم وقيل من الفتح سور طول إلى سورة البروج ثم من البروج أوساط إلى سورة لم يكن وقيل إلى البلد كما
في الأمانة ثم من لم يكن قصار إلى الأخرى آخر القرآن وفي النهاية من الحجرات إلى بس ثم التكوير إلى وضحي ثم المشرح إلى الآخر
ولاشك أن الغاية الأخيرة خلدة في النجاء وينبغي أن يكون الأوليان كذلك لكنها خارجتان كما في الكافي وغيره وما ذكره من السبيل
والمنتهى في الكل بواقع المحيط والظهيرية والخزانة وغيره فلا على المصنف بطن الفاصلة في التبع أنه خلاف ما رأى وفي الحضر في
الضرورة والاضطرار لخروج الوقت لقراءة القدر الحال والوقت ولذا اكتفى باليوسف حين اقتدى بالوجهة في
الفجر آيتين مع الفاتحة ثم قال أبو حنيفة (يعتونا صار فقيها) وكذا يعين سورة أي الملازمة على قراءة سورة معينة سوى
الفاتحة لصلوة فرضا وغيره فلا بأس به في بعض المواقف وقيل هذا إذا لم يجوز غير ما قلوا قرأ السنة أو ليس فلا بأس به
فيه إشارة إلى أنه لا يكره الجمع بين السورتين ولو بينهما سورة وقيل لا يكره أن طالت وبذلك في الركعتين وأما في ركعة فلو كانت

والى انه يكاد يندفع سورة لانه فنيش من التجسس كذا حكم الآتي في الجمع وهذا كما في الفرض واما في السنن فلا يكره وهذا في حالة الاختيار و
 واما في حالة العذر والسنن فلا بأس الكل في المحيط والى انه لا يكره في كثيرين كما في الزاهدي وفي سوره انه يكره في الفرض وخصت
 من النصات هي سكت الموت سوا كان مدكا ولا حفا وسوقا وفيه إشارة الى انه يكره القراءة خلف الامام وعن الطرفيين لا بأس في السرة
 والاول صح فانه يفتل الصلوة عند عدة من الصحابة كما في الزاهدي والخطبة يوعن ابن مسعود (التي فوه تريا) وعن الشعبي (او كنت سمع من جديا) كلهم
 على انه لا يقرأ خلف الامام كما في الكوفي وكذا انصت لحاضر الخطبة في اتنا، الخطبة هي ذكر الله تعالى ورسوله والخلفاء والاقبياد والموت
 واما ما عده من ذكر العلامة فحاج من الخطبة اليه اشار في المكاشف ولذا قال في المغنمات لا بأس به السلام اذا اخذ الامام في مدح العلامة وفي
 ان المتابعين الامام الى عند كثير من العلماء كيد السمع مع الخطبة والصحيح ان الدولوا فضل الخطبة شاملا لخطبة النكاح والموت وغيرهما كما عرفني
 الكل من اشارة الى ان يستمع من اول الخطبة الى آخرها كما قال عابد المشايخ وقال لفرغان انه يستمع عند ذكر الله ورسوله والى انه لا يكره الكلام
 وقت الخطبة كما قال بعض المشايخ وسمهم من قال انه يكرهه والى انه لا بأس بالاشارة بالرسد البديع بعين عذرية انه يكره الصحيح كما في المحيط
 الا اذا قرأ قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما فيصلي السامع حينئذ وجوبا سيما اى في نفسه بان يسمع لفظة الصلح الحروف فانه يفسره
 به وعن ابى يوسف انه يصلي قلبا ايتا بالامر الانصات والصلوة عليه السلام كما في الكوفي وفي سناد الفضل الى السامع شعرا بانه لا يثبت لولا
 بعد عن الامام ولا رواية فيه كما في المحيط وقد اختلف فيه الا حوط هو سكوت كما في الكافي واما ترك حكم السلام لان الاكثرين يفسرونه
 بالانقباض لكن في سبوط شيخ الاسلام عن ابى يوسف (الطحاوي) انه يجيب الانصات الى قوله (صلوا عليه وسلموا) فحينئذ يصلي وسلم لكن
 في الضمات ان الاصح الانصات اذا قرأ صلوا عليه لانه حاله الصلوة والجماعة ترقع يجمعون والمرو صلوة الامام مع غيره ولو صليا بعض
 في مجازا وحقيقة عرفية سنة للفرض واما في حكمه كالموت والتمراوج دون النقل فانها لا يكون سنة فيما لكنها جائرة مع الكراهية ان صلوا على
 سبيل التداي وبدونها اذا صلوا في ناحية وقال الحلواني ان اقتدى به ثلثة لا يكره بالاتفاق والى اقتدى به اربعة فالاصح انه يكره
 كما في الخلاصة مؤكدة بانفتحى قرية من الوجوب فلان اهل مصر تركوها بقولوا عليها واذا ترك واحد ضرب وجسب كما في الجلابي في الاما
 وجوب لقوله عليه السلام (الجماعة من السنن المدي) فيكون سنة مؤكدة كما في الكوفي فكان صحته لم تبلغ الزاهدي والامام الفضل ان الظاهر
 انهم ارادوا بالتاكيد الوجوب لا سيما باجتماع العارضة بالوعيد الشديد ترك الجماعة وفي خلاصة وفي الجلابي ان سنة الجماعة اكد من
 سنة العجز وفي النية قبل واجبة يا تخم تركها مرة بلا عذر وقيل انما يا تخم اذا اعتاد تركها وقيل فرض كفاية وبه أخذ الطحاوي والكرخي وعن غير
 اصحابنا انها فيض عين والالتفات مشير الى انها لم تبق في السجدة ولذا قالوا ان اتاستما في البيت كما قاستما في المسجدة لا في الغسيلة
 على الاصح كما في الفقيه والاولى هي الاحق بالامامة اى هذا الفضل المخصوص لا علم بالسنة اى بالشرعية كما في الكوفي وغيره
 وقابره مشعر باشتراط جميع ابواب الفقه بل غيره من العلوم لكن في الخلاصة لا يشترط الا علم الصلوة واما تقدم لا علم اذا قدر على
 ما يجوز به الصلوة من القراءة وجنب عن الفوضى الظاهرة كما في المحيط وغيره ولم يخطر بالبال الا شرط الاول فينبغي ان يذكر
 هلثاني تخم لعب الاستعداد في العلم الاقراى لا علم بالقراءة وكيفية اداء الحروف والوقوف والوقوف يتعلق بها كما في الكافي

وعنه اني حفص بن اسبق القاري ثم الاورع اى الاشيا احترازا عن شبهة نجاة اللاتى فانه عن الحرم
 كما في الكافي وذكر في الزاهدي الاورع ثم الاقر وفي الخلاصة لهو ياتي في الفقه والصلح واحدا مما اقره وقد واخيره لاسا واولم يوافقوا
 ثم الاسن الذي لم يتغير عقله في الروضة يكره امامته المفسد الذي يسب الى الخرف وفي مختصر الكرخي الاسن ثم الاورع وفي السيرة الآت
 ثم الاربعى عند النعم وفي الخلاصة الاسن ثم الاصح وجها والاسب فان اجتماع هذه الخصال في جليل يقرع او يتا النعم فلو اختلفت فاجبة
 للاكثر وفي المناجس الباني اولى بالامامة والاذا ان ثم ولده وعشيرة وفي النية لو دخل في المسجد هو الى بارامته فانام محلة اولى فان لم
 عبده واو كان محتفا وغيره كما في الخلاصة او عا في نسوب الى الاعراب واحدا من لفظه وليس جبال عربيا في الصحاح الكرخي انتم انما تباين بهج
 وقال المرغب في الاصل اوردوه على السلام ثم جمع وصار اسم السالكين البادية وفي نهاية الحديث العرب من قلعهم بالبادية او المالكين
 اعراي او عربي لكن في الخربة العربي واحدا العرب جمع وهم الذين يستوطنون المدن والقرى العربية والاعراب الابدو واختلفت في نسبة الاما
 انهم نسبوا الى عربية لمختصين وبى سن تسانة لان اباهم سبيل لشبابهم ولما اكدوا الكبدوى الجبال السنة فلا يكره امامته لعالمه سنة كما في الجاني وفيه شعار بان
 لا يكره امامته البدوى وفي الكافي انه يكره او فاسق من الفسوق وهو لغة الخروج عن الاستقامة وشرعية الخروج عن طاعة العبد باركاب
 كسيرة وتنبى ان يزاو بلا تاويل الا فيشكل بالباغي فيكره امامته التام كما في الروضة وامامة المرئي والمستضع ومن اقره باجرة كما في الجاني او عا
 ان كان البطل افضل منه والا فبى اولى كما في الكافي او متبع من اتباع الاما واذا احده وشرعية من مخالفت طاعة الاما كالشعبة وعنه
 في الدنيا الا بانه باللعن وغيره وفي الاخرة على ما في الكلام حكم الفاسق وعلى ما في الفقه حكم البعض حكم الكافر كمنكر الروية والسمع على المنين وغيرهما
 كما في الخلاصة فالمرتب لا يعتد بشا لوجب الكفر فلا يجوز امامته المكفر منهم ويكره امامته من فتن على العر من رضى الله تعالى عنهم
 او ولد زناى ول يحصل من طى حرام لعينه كره ذلك كراهية تميزه بسقوط المرتبة عند الناس من اجل عدم توقي النجاسة والافتئات
 عاوة فله عدم ذلك لا يكره امامته وفي الاختيار لو كانوا افضل من ضد هم فالحكم بالصد والاكتفاء شير الى انه لا يكره امامته الشافعي لكن
 في الزاهدي انها كرهته وفي وتر النماية انها غير جائزة كما قال صدر الاسلام فلا حوط ان لا ينيل خلفه كما في الجاه وبهذا اذا علم
 بالاحتراز عن اوضاع الخلاف فلو شك في الاحتراز لم يجز الاقتدا اسطقا كما في النظم فلا بأس اذا لم يشك في ايا ولم يعصب لم يعترض
 ولم يكن صبييا ولم يتو صابا مستعمل ونجس عندنا وسح راجع الرأس فوننا ما خرج من غير سبيلين فله من المنى ونسل الخس اية المرئي ثلثا و
 كذا اليد والتم بعد كل الغيب نحوه وحفظ التتبيب بين مصلوة والمصيل هذه مصلوة مرة ولم يثبت الركبة ولم يجاوز المنى في القبلة
 لم يجاوز المرأة ولم يكن في القرآن ولم يتكلم فيها الكل في بحر الفتاوى كجماعة النساء جميع نسوة اسم جمع وحسن حاله بمصدا يراه
 البصرية او طرف كراى الكوفية والمعنى كاقدا سمن بامرأة فانه كرهه وفيه شعار بانه لا يكره جماعة من في مصلوة الحباسة وكذا
 اقدا سمن بالرجل وهذا لم يكن في الخوة والا فبكره وان كان محرا للكل كذا في النهاية فان فعلن اى اقتصدت بامرأة
 اتقت الامام سمن وسمن لانه شرعت جماعتين لذلك في النهاية والظاهر سمن وجوب هذا الوقوف لكن في خزائنه القشتين
 انه جاز تقديم الامام من الوسط بالتحريك اسم لمثل مركز الدارة طرف متصرف وباسكون اسم له اخلا غيب متصرف وكلاهما

محمل منها الا ان الاول والى لانه ياره ما اذا لم يعتدل طرافه كما في الزاهد في غيره وكحضور المشايبة اى كره حضورها تحريما لكل جماعة
 اى كل فرد منها سائر اية اوليية والاشابة بالتشديد لغة من تسع عشرة الى ثلث وثلثين شرعا ثلثين عشر الى تسع وعشرين وكحضور
 العجميهم لم يثبت غير لازم للنساء كما في الرضى وذكر في القاموس انه لا يقال عجزه او لغة روية سن جدى وخمسين الى اقلهم وشرعا خمسين
 النظم والعصر فلا يكره حضور العجم والمغرب والعشاء وكذا الجمعة والعيد للصلوة في رواية عنه وتكثير السواك في رواية واما عندنا
 فالحضور خمسة في الكل كما في الكتب والاستسقاء كما في المحيط وهذا في زمانهم واما في زماننا فيكره حضور كل جماعة ولو لم تكن كما في الاختيار وغيره
 وفيه إشارة الى ان حضور الواسطة اعني الكملة كرهه في زماننا وبني ان يكون كذلك في زمانهم في المحيط قالت عائشة رضي الله عنها للنساء
 حين تكون ليهن عمر رضي الله عنه ليس عن الخروج الى المساجد لعلم النبي صلى الله عليه وسلم ما علم عمر اذن لكن الى الخروج ولقيت
 المتوضى اى يصح اقتداء من وقع وضوءه صحيحا عنده بالمستقيم اى بمن وقع تيممه صحيحا فلا يقيدى من توضع على ان الماء ظاهر من تيمم
 على لمن اذبح لان امامه محدث على زعمه كما في النظم ولا يقيدى بالمستقيم متوضعا وهذا عند الشيخين وقيل محذور ان يقيدى به
 سلقا وقال زفر انه لا يقيدى سلقا كما في الزاهد ويدخل فيه على الجبارة ولا خلاف فيه كما في الخلاصة ولقيت الغاسل للرجل
 او غيرهما بالمساح على الخف او الجبيرة والقائم بالقاعد عندهما خلافا للحمد يستثنى منه الترابيح فانما صحته بخلافات على الصحيح وقيل
 باستحباب القيام عندهما بالقعود عنده والكلام مشير الى انه لا يقيدى التيمم والماسح والقاعد بمشايبة القاعد بالركن كما في المحيط والاكتفاء
 مشير الى جواز امته الاحدب وان لم يتميز قيامه عن ركوعه وبه اخذ عامة العلماء كما في النظم والموسمى بالموسمى لشبل ما اذا كانا قاعا
 او قاعين او سلقين او مضطبعين او مختلفين وخلاف في الموسمى قاعا بالموسمى مضطجعا والاصح الجواز كما في النهاية وفيه شعارة ان الوقت
 بالعين يوم من قائم او قاع يوم لم يكن كما في المحيط والمتنفل بالمقرض فيسقط عن المتنفل القراءة وقضية القعدة الاولى وفيه
 إشارة الى انه لا يكره جماعة النقل اذا دعى الامام الفرض والى التقدي النقل واما المكروه ما اذا دعى الكل فلو دعى الى التقدي
 مقرض بالتنفل كما يجب لا يقيدى رجل بامرأة بالغين فلا يقيدى غنى شكل غنى ولا بامرأة لاحتمال كونه رجلا كما في الزاهد
 او صبي اى لا يقيدى رجل بامرأة بصبي غير بالغ في الفرض الستة والنفل عند ابى يوسف رح واما عند محمد رح فيصحب في النقل
 والاول المختار كما في البداية فلا يقيدى به في التراجيح على الصحيح وان قال بالجواز اكثر لخراسانية كما في المحيط والكلام مشير الى
 انه لا يقيدى به في صلوة الجبارة كما في جامع الصغير الى انه لا يقيدى بصبي بصبي كما في الخلاصة والى انه لا يقيدى بالغ غير
 كما اشار اليه الكافي ولا يخفى انه مستدرك بما ياتي من انه لا يقيدى مقرض متنفل ولا يقيدى طاهر صحيح معذور صاحب جرح
 سائل كالمسبون ولم يستأففة وغيرهما فيقيدى صحيح صحيح وكبريى وسعد ومعذور كما في المحيط وذكر في الزاهد انه لا يقيدى سحاظا
 باستأففة وقالة لفضالة وفي النية لقيت صحح معذور عند ابى يوسف رح وخلف المشايخ فيه وقارى ذاك لما يصلى به
 من القرآن بالامامى بما لم يذكره فان صلواتها فاسدة اما من الابتداء كما قال الطحاوى او من اوان القراءة كما ذهب اليه
 الكرخي وفيه شعارة انه لا يقيدى اخرس او امي بانى كسافى المحيط ولا يقيدى ناطق او امي باخرس كما في الزاهد والامامى

في الاصل من لا يكتب ولا يقرأ كما في المغرب من لا يحل الخوض كما في الزمان في مسبوته الى الامة فحذف الله كما تقره فهو كما في
 اي على عادة العامة وعادة الامة والاس لعبار فيقتدي عابجا كما في المحيط وغيره من اي قائم او قائم بركون وجوده بموجبه
 اي بقائهم او قاعدا لوجوده ويقتدي بالاس لعبار وغيره من يوم عند ذر والاصل في حينه المسائل ان حال الامام ان كان مثل
 او فوته جاز صلوة الكل وان كان دونه جاز صلوة الامام فقط كما في المحيط ولا منقوض لو كان ذلك المفروض من قبل نفسه كما اذا انزل
 بمنقضي جميع الاعمال كما هو المتبادر فيقتدي بمن ينزل في بعض الاعمال كما اذا اختلف الامام بعد الركوع من جاز سا عند سجدة جيتين فانه مثل
 في حق الخليفة فرض في حق المقتدي وكما اذا اقتدى المنقل في اشغ الاخير من الفرض ان القراءة فرض في حق المقتدي انقل في حق الامام كما ان
 بعضهم كالم العامة فاذا بان السجدة صارت فرضية لسبب فته والقراءة لفعل السبب فتد ان انزل خذ حكم الفرض لذلك عليه ربح كما است
 فلا يقتدي بفرض منقل في جميع الاعمال في بعضها وفيه شعارة يقتدي بمنقل المنقل لمصلحة لغوي اعشار بالتراجع ولغوي النظر بالربح قبل
 في المحيط وعلم ان في نفى الاقتداء في هذه المواضع ايما انه يصير شارعا في صلوة نفسه فينقضي وضوءه بالفقته ويجب التقضاء لانها لنفسه بعد ذلك
 وكان بعضهم لا يصير شارعا والاصح ان في المسئلة وتبين الصبح الاول كما في المضمرات ولا يقتدي بفرض كصلى الله عليه وسلم ظهر اليوم بمقتضى
 كالظهور وظه الامس ويدخل فيه يقتدي في الطلوع بمقتضى فما عند وقت يقتدي بمقتضى كما في الظهور وما سافر وقت يقتدي بعد غروب الشمس في العصر
 بمقتضى شرع فيه في الوقت كما في الزايد وفيه اشارة الى انه يقتدي في العصر بهذا المقيم فقيم بعد الغروب وان كان صلوة قضاء لان
 واحدة كما في الظهيرة والى انه يقتدي بالاحق لكنه لا يقتدي بالاجماع والى انه يقتدي بسبقه بمسبوق لكنه لا يقتدي على المشهور
 في الكبرى انه يختار ان الاقتداء في موضع الافراد مفسد ولعامة غير مفسد عند سبها فان كلام القاعدي لا يخلو عن اشارة اليه فرضا
 آخر لزيادة الانباج فان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى وعلم ان في نفى الاقتداء في هذه المواضع رمزا الى انه يصير
 شارعا في صلوة نفسه فينقضي وضوءه بالفقته ويجب القضاء لانها لنفسه بعد ذلك قال بعضهم لا يصير شارعا والاصح ان في المسئلة
 روتين والصبح الثاني كما في المضمرات والامام لا يطيلها اي لا ينبغي له ويكره ان يطيل الصلوة بالقراءة والتسبيحات والدعوات
 ويحتمل ان يكون الضمير للقراءة ويدل عليه قوله ولا يطيل الامام قراءة الركعة الاولى على الثانية في الفجر فان الاطالة فيها للقراءة سنته
 بقدر نصف الثانية وقيل بقدر ثلثها وقيل بقدر ثلثيها فان كانت مقارنته من حيث الالى فيها والافعية الكلمات والحروف
 والاباس بالان يقرأ في الاولى الرعين آية وفي الثانية ثلثا كما في المحيط وقال محمد بن ابي طيلى في جميع الصلوة وعليه الفتوى كما في
 الزايد وغيره والكلام مشير الى ان المنفرد يطيلها وذكر التمرناشي انه فضل الى ان الثانية لا يطيل على الاولى شيئا لكن في حاشية
 المتداولات ان اطالة آية وآيتين لا يكره بخلاف ما فوته فانه مكره بالاجماع لكن قال شرف الامة المكي وغيره لو قرأ في الاولى
 سورة العصر هي ثلث آيات وفي الثانية الهزة هي تسع لم يكره وقال كرم الامة له باغي انه يكره لكثرة الزيادة فان است
 في القصر ضعفت الاصل بخلاف ما اذا قرأ في الاولى الاعلى وهي تسع عشرة وفي الثانية العاشبة وهي ست وعشرون فان في الطول
 لا يكثر اسبغ فانه مثل من نصف كما في المنبهة والى ان المنفرد يطيل الاولى فان لا يقرأ ما شاء والى ان ما ذكره مخصوص بالنفرض

فان الاطالة في السنن والتطوع لم يكره وعنه ابى يوسف انه يكره الانما سواها كفا في النماية وليقوم المومنون رجلا وصبوا الواحدا محاذوا
على ميمنه بلا فرجة كما في الجلابي وفيه دلالة على عدم جواز التخييم عليه التاخير عنه والقيام خلفه لكن فيه تفضل فانه قيل ان تعذر قدرته
الامام لم يجز يملأه ترك الفرض والعبرة للتعذر وقيل انها جائزة بالقي المحاذاة في شئ من التخييم والاصح ان العبرة بالترك كما في التخييم ولو
قد رخص في الصغر والكبر فالعبرة بالنسب على الاصح وقالوا لما ذكر ان سينا على الاصح للمخالفة السنة وعن محمد بن يعقوب ان يكون صالبا عند
الامام وقيل انما عند عقبه ولو قام خلفه ففي كرايته او ساء خلاف الظاهر سنة حكم غير المومني ولعبر في المومني لارس حتى لو كان رس
خلف امامه وجلاه قدام رجله صح وعلى العكس لا يصح كما في الزاهدي وغيره وعلم ان ما ذكره من الحكم الشيعي ما اذا اقتدت امرأة بامرأة
فانه مشترك وليقوم المومنون الزائد على الواحدين كان او اكثر خلفه اي خلف الامام في السجدة في اي موضع شاور في الصحراء فيما اذا لم ين
بينهما فاصلة كثيرة وقد روي بعضهم بسبعة اذرع وبعضهم بمقدار نصف كما في محقق المسترشدين فان قام الامام على سبعة اوصاف او سبعة
فسيكون في السبوط وعن ابى يوسف بنو سبط الامام من ثنتين كما في الكافي وفيه إشارة الى ان الواحد يتأخر من السبعين الى الخلف اذا جاز آخر
كما في الجلابي والاحسن ان يقال يتأخر الزائد فان كفيته ان يلف احدنا بجذله والآخر يمينه اذا كان الزائد اثنين ولو جاز ثالث وقف
على يسار الاول والاي عن يمين الثاني والخامس عن يسار الثالث لهذا ولو كان الضعيف ناقصا اتحق باقلها ولو سبوا قام عن
يمينه والقريب من الامام يشمل كالتأخير في نصف الاول من الثاني ولو جاز الامام كما في التمرغني ولصيف الرجال حتى يجاوز
على خط مستو يجب ان يكون مناكلهم متقابلة ثم يصيف للصبيان بالكسرة المشهور بضم لغته ثم الخفاف بالضم والكسر جمع تخفى بالضم
وهو مائة الرجال والنساء واما الشكل منه ثم النساء ثم الصبيان كما في الزاهدي ولم يذكره الا بما يذكر الصبيان بعد الرجال
كما مر آنفا وفيه إشارة الى ان المرأة الواحدة قامت خلف الامام وان كان معها مقتدا قام على يمينه فان كان اثنين بقوا خلفه
والمرأة خلفهما كما في الجلابي والى ان هذا الترتيب يجب فان قدم الصبي على الرجل في الصف يفسد صلوة الا ان الجمهور على انه غير
تخلات ما اذا قامت المومنة امام المومنين وبينها فرجة قد راسلواته فانه مفسد عند الجمهور وقيل غير مفسد كما ذكره الزاهدي والى
تعليل تأخير النساء اشار بقوله فان حاوته اي ستوت قدم المرأة شيئا من عظام الرجل فان القدم ماخوذة في مضمونها على نقل
عن المطرزي فاستوا غير قدما بعضوه غير مفسد وبداخل الرجل والمرأة البصى والصبيته المشتبان فلا يفسد محاذاة غير شيتين
ولا محاذاة الامر والمراحم للرجل وعن محمد بن مفسد كفا في النماية ويشترط في الخزانة صباه الوجه والاطلاق مشير الى ان قليل المحاذاة
مفسد كما قال ابو يوسف واما عند محمد بن مفسد مقدار كذا الى ان المحرم كلامه كالاختية والمتبادر ان يكونا في مكان مستويا حال
فلا يفسد ان كانت على الارض والرجل على اليد كان قدر قامته وكذا اذا كان بينهما حالطا وستره او قصبة قدر ذراع او فرجة يسعيها
رجل كفا في الزاهدي وغيره في صلوة ذليلة او ذليلة او ذليلة او ذليلة في حق الامام تطوع في حق المتقدمين وفيه
اشارة الى ان محاذاة المرأة لم تفسد في صلوة الجنابة وكذا محاذاة المجنونة لان صلواتها ليست بصلوة حقيقة ولذا لم يفسد
بالمحاذاة صلوة من لا يقتدى في الصحيح كفا في النماية لكنه خلاف ما مر من الاشارة مشتركة تحريمه بالنسب

اى مشتركة تحريمها بان اقدمت المرأة وحدها ووسع الذكر ولو في غير صلوة الامام وحترز به عما تخافون المنفعة والمنفعة فيه فانه ان لم ين
 سفسد الا انه يورث الكراهية والاساسه كما في التمرناشي فدخل فيه المدرك والناقص والمسبق فاخرج به بقوله وشتر كما واء بان التزواك
 الصلوة مع الامام سواء اقدمت وحدها او مع غيره لا ينجي انه يخرج للصورة للانفراد فليحاجة الى قيد التحريمه ولقائل ان يقول ان سنده الاول
 ايضا فان المشتركة على ما في النبايع والدرة الزايرة ان اقدمت المرأة وحدها ووسع الرجل من اهل صلوة الامام فسد سنده صلوة لا
 لانه الماسور بتاخيرها ولم يأت مرفقة كماله في الاشارة الى تاخيرها ولم تخالفه صلواتها لا صلوة الامام الماسورة باله تاخيرها في الحجة
 عن مشايخ اخرين وفيه اشارة الى امثاله كبرت مع الامام محاذية له لانه تحريمه لان المنفعة المحاذية في صلوة مشتركة وما لم ينبتد تحريمه
 ثم تحقق هذه المحاذية وبوجه الصحيح كما ذكره العلواني كما في النخاية ان لو لم يمسها امامها سواء كانت حاضرة وقت النية ام لا سواء كانت البنية
 قبل الشروع او بعده لكن قال من الامانة يشترط في وقتها وان شئت الامانة ان وقت النية وقت الشروع لابعده كما في النية وكل المتخصص
 مشير الى ما في المتن من جهة النية في غيبتها وبعد الشروع عند بعضهم وفيه رمز الى اشتراط النية في جميع الصلوات الاصح هنا تشبهه ط
 في الجملة والعديد كما في الخلاصة والاراي ان لم ينو الامام امثرا اى في صورة اقتداءها محاذية الامام والمستدق فمصلواتها
 فسدت لا صلوة وفيه اشارة الى انها سبب سماعه في الصلوة كما مر والى امثالها اقدمت غير محاذية مع الاقتداء بالنية الا ان في
 امارة النساء كما في التمرناشي وعن الحسن عن ابن عتبة راج اذا قامت خلفه ولم تكن بحسب جل مع بدون النية لما في الزاهدى وغيره
 فالقول بان الاشتراك الاول اضعف عن النية ليس بشئ فندبر

فصل مصل سبقه أي اعترضه لا يفعل آدمي أو سبق في الأصل التقديم في السير ثم استعمل في مطلق التقدم حديث غير مانع
كالجناية وغيرها إذا حدث في ركوعه أو سجوده فإنه لا يرتفع مستويا لنفسه صلواته بل يتأخر مجردا ثم ينصرف كما في الزايد يتوضأ
بلا مكث فإن قليل المكث مانع وفيه شعار بان الاستتجار وغير مانع وهذا إذا استتجى من تحت ثيابه والأفكاشف العورة مانع كما في المحبط وكذا
الدوا المنخري ونزع الماء وفي القضاء أنه غير مانع فلو كان الماء بعيدا وقربه يترشح النكاح مؤنة النزع أقل والأيد سبالي الماء كما
في الزايد الصحيح أن النزع مانع كما في المضمرات وكذا ترك المنزلة لا قرب إلى الأبعد لا اشتغال بما لا يعنيه كما في التحقيق لكن في المنية نور على
حوض إلى آخرهم ولو أخذوا للتوضي لم يتم واتهم بالقي من الصلوة مع كون وقع فيه لحدث كما في النهاية وفيه شعار بان المرأة كالحرج في الإتمام
وعن أبي يوسف في غير رواية الأصول منها لو مكثا للتوضي بلا كشف أعضاء الوضوء بان كان ثوبه بارقا فكشفها لم يتم وفيه جواب عما قيل أن
المرأة من فرقها إلى قدمها عورة على أن الوجه ليس لعورة وكذا اليد والرجل في رواية عن أبي حنيفة روي وأما الرأس فممنوع بحيث يصل البلية
إلى شعره كذا في المحبط ولو كان سبع لحدث بعد مقدار التشهد من القعدة الأخيرة فليتوضأ ثم يسلم ولا رواية في إعادتها وقال أبو حنيفة
إنها تعاد كما في الجلابي وهذا عنده فإن الخروج لم يوجد وقال أنه لا يتوضأ لانه قد خرج بالحدث بعد التشهد والاستيناف
أي تجديد التحريم بعد الطال لا دلي بأشياء من الأعمال فإنه لم يسلم فيها لكن شرع في الظاهر ثم نوى التحية كما في الزايد في فصل الإنعام
للمنفرد والمقتدى والأما وقيل الإتمام ففضل لها كما في الاختيار وغيره والأما بعد لحدث يستلطف ويجبر بأخذ الثوب للإشارة آخر

من يصلح للإمامة والمدرک اولی من اللاحق والمسبوق فان قدم المسبوق تتم صلوة لبعده تمام صلوة الامام ثم اقيم المدرک للسلام الى مسوا
ای الامام ولفیع الید علی الركبة للركوع وعلى الجبهة للمسجود وعلى النصف للقرة كما فی الزاہدی والاصح علی الجبهة واللسان سجدة التلاوة وعلى
اللسان شبرا صبح الى كعته وباصبغین الى كعته کما فی المضمرات وعنه او الوضائی بجانب المسجود والقوم یضطرونه فرجج الى مكانه وتم جاز
كما فی الجلابی ولتبادر من كل من الخليفة نبوی الامامة وذلالة لا یصیر الاما بغير النية بالاتفاق وعن الطرفین ان نوى فی الحال صارا اما
حتى لو تم فی مكانه فسد صلوة من المارة وان نوى ان یصیر الاما اذا تقدم فهو علی ما نوى فظاهر فی شرا الى انه لا یختلف فی صلوة الجازة كما
قال بعضهم الى انه لم یحدث علی امامته الا اذا خرج عن المسجود او قوم الخليفة بحره او غلبه مقامه او یختلف القوم غیره فلو خرج بلا خليفة
صلوة التوین علی الاصح لم یمكان الامام كما فی الزاہدی لكن فی الخلاصة الاصح انفسه صلوة ایضا لكن فی النهاية انه لا یفسد علی الاصح
او یصح والاحسن ان یقال ویقوم آخر مكان الزمام فیشمل ما ذكرنا ثم یقیه ضاء الامام وفی اشعاره انما یشی الى التوین الا اذا قام الخليفة
مقامه وتم ثم شی مكان التوین او یعود الى مكان الحديث او یتمه او سجدا آخر كما لمنفرد فانه یخیر بین الامام ثم وهو اختیار
البعض بین العود وهو اختیار شیخ الاسلام والامام السرخسی كما فی المحيط وهو فصل كما فی الكافی ان فرغ امام شی امام الامام
شرط جزاؤه ما دل علیه قوله تم او یعود والا یفرغ امامه عا والامام الى امامه لا یجوز لكنه یشتل ولا یقتضاه ما فات لانه لاحق فیقوم
وبیرك وسجدة مقدار الامام ولو ادا ونقص لم یفرد كما فی الخلاصة وقالوا هذا اذا كان بینة ومن امامه ما یمنع الاقتداء کجدا وانه والا
یفجز ترك العود وان لم یفرغ امامه كما فی المحيط وكذا ای مثل الامام لم یقتدی فی انه یخیر بین الامام والعودان فرغ المدة الا عا و
لا محالة الا ان لا یكون بینهما ما یمنع الاقتداء فجزا ان لا یعود وما ذكرنا من الخلاف فی الخیار للمنفرد جاز فی مقتدی وفي النوازل عا و مقتدی
بعدها فرغ المدة لنفسه صلیه والصحيح الاول كما فی المحيط ولوحین وهو من فعال لم یستعمل الا مجهولا وهذا شروع فیما لا ینتمی للصلوة من التلوین
فلو صار المصلی یخبر او غمی علیه تناول لما حدث الساری للصلوة لشرب قبلها او حتم علی اشی المصلی فی النوم لو حبب لزال ما نزل
والتركيب بدل علی رویة شی فی النوم كما فی المقالس الاولی (او وجب علیه غسل) فیشل ما اذا احاضت او انزلت الفجرا والنظر وغیره
كما فی الجلابی او تمهقه ناسیا او عا لانه كالکلام وفیه شذو بان الضحك غیر مانع للبناء كما فی المحيط او احديث فی فعل المصلی حدثا
سجدا لودنو عا ولو بعد سبق الحدث فلو طس فسبقة حدث بنی كما فی النية لكن الصحیح الا یبنی كما فی الظهیرة عا مستند کتاب الفصول
او ثوبه یول ای نجاسة من غیر کثیر جاوز قدر الدرهم فانه اذا غسله لا یبنی وعن ابی یوسف انه یبنی واذا لم یغسل فان وجدا آخر
ونزع من ساعه اجزاه وان لم یوجد فان اوی ركننا لا یبنی بالاجماع وان لم یؤدبه یبنی وان طال مکثه وان وجد یلنزع وادار ركن
لا یبنی عند یتمین خلافا لم یخرج فیغسل وینبی كما لو اصاب حسبه كما فی المحيط واما قید البول كما یو المتبادر لان المانع
من البناء علی ما فی الظهیرة نجاسة الغیر لا نجاسة او شجج بالصم اے صدع عضوه وشق ففی المقالس التركيب بدل علی
صدع الشی تبناول ما اذا شق وعل وجر احة اوراه انسان بینة او سقط حجر من سقف او دخل الشوک فی رجله او جبهة
فی السجود فاداه فسأل منه وم فانه لا یبنی فی هذه الصور عند ما خلا فالابی یوسف رج وقیل لا یبنی فی صورة الشوک

عند الكل كذا في الخلاصة وفي الكلام مرضي ان لا يات في عند الكل الا ترى انه لو خرج الدم بالعدة المبررة به في الرواية
كما في كثير من المتداولات او قل على الجليل اي طين الامام اية مقتضى انه احدها فاستدلوا فخرج من ذلك ما استدلوا به
فاستدلوا وجازوا الصفوف اي مقدار الصلوة من الجوانب الاربع وان كان بين يديه ستر او بناء او غيره من هذه الجهات
بشام عن محمد بن فاسم قالوا ان كان بين يديه حائل لم يقصد الا ان اجازة كما في المحيط خارجة اي من خارج المسجد لا في خارجة من المسجد
على الطريقة كما نص عليه سيبويه وفيه اعتبار بان البست كما في الخارج لكن في صحيح ان كالسجدة ولذا يجوز الاقتداء به في اقتداء الصفوف
في النية وفي الكلام اي الى ان الصفوف ليست صلات في المسبب او المعنى بالخروج عن موضع سجدة من الجوانب الاربع كما في الصلوة
فقط طهره اي علم في صورتين انه لم يثبت بطلان الصلوة فيفرض في الاستقامة في هذه الصور الثمانية ولو لم يخرج الامام
او لمقتضى من المسجد او لم يخرج من الصفوف خارجة مني اي او لم يبق من الصفوف باصلي وعلم ان هذه المسألة تستدل بها فيهم
فلما كفى به المكان حسن وبعد مقدار التشهد قبل السلام او بعد السلام اي عمل الصلوة ما ينافي ما من نحو الفقرة والبيت الامير
والعمل اعم من الحقيقي فمثلا اذا جن او غمي عليه نسيته الصلوة بالخروج بالضعف في الكل وان عمدا الامام اقتصد بصلوة في مسبب
اي مسبوق لم يقيد ركعته بالسجدة لانه لم يتركه الا فزاد وج وعنده لم يقصد كما اذا قيد بها ولم يقصد صلوة المذكر بل خلافت
وفي صلوة الاخر روايتان كما في المختلف وان وجدتهما اي بعد مقدار التشهد قبل السلام سواء كان في سجدة او سجدتين او بعده
قبل التشهد او بعده فان هنا الضم والتشديد قد يرد به الزمان ووجه التقييم للمادى وجدانه ونحوها من المسائل الاثني عشرية
وغيرها كخروج الرجل عن خف السباح بمعنى المدة وسقوط الحجيرة عن برز وذل العذر ونيل العاري ثوبا وقدره الموعى على الاركان
وتعلم الامي سورة وتختلف التقاد وتذكر الفاسدة وخروج وقت الفجر والجمعة ودخل وقت الظهر عند غسق الفجر وتغير الشمس عند قضا
الظهر وجدان الغسل النجاسة الكثيرة فسدت اي بطلت صل الصلوة عندنا في حقيقتها حراي في رواية ويجوز في عينها الحركات
الا ان الكسرة افصح لفرضية الخروج بصلته اي بفعل صدر عن المصلى قصد الان بصلوة عبادة لها تحريم وتحليل ولا يخرج عنها الا بطلان
الفعل كالحج ولم يوجب قصد كما قال بعض اصحابنا الا ان الصحيح الذي عليه المحققون متى ان صل الصلوة لم يقصد عنده لما ان الخروج
بالضعف ليس لفرض عنده والافتقار الى الفرض نحو المحدث العهد وانما وجب الاعادة عنده لان هذه الاسورة خيرة للفرض الى الغل
في خلال الصلوة فكذا في الاخر كنية الاقامة ولم يمت بقاطعة كاللحاح بخلاف ما اذا وقعت بعد السليمة فانها تمت لانها لم تقع في الحال
لانقطاع التحسينية كما اشار اليه المصنف وغيره لا تقصد عندهما لعدم وضعية

فصل في بطلان الصلوة على ما ياتي في البيع انشاد الله تعالى الكلام في الاصل شامل لحرف سن وروى الباقين
ولا كثر منها وشتهر في عرف اهل اللغة في المركب من الحرفين فصاعدا وجملا في الجمل ان ادنى ما يقع اسم الكلام عليه المركب من الحرفين في
اشعار بها هو المشهور ان حرف الصوت الكيف لكن في المحيط ان الصوت والحرف كل منهما شرط الكلام اذ لا يحصل الفهم الا بهما كما قال الجمهور
وذهب للكرخي ومنه بالبطلان في اللغة الاسلام الى ان الصوت ليس بشرط في حصول الكلام فلو صح حرف بل اسع لم يقصد الا عند الكرخي وذهب

مطلقا اي سايبا او ناسيا قليلا او كثيرا طيبا او قاصدا ولو لا اصلاح كما اذا قال فقد عند قيام الامام كما في المحيط ولسلام سواء طيب
 بالناسا او لا وبقين الفضا او اخطبه كما في الزاهدي وانه لم يكتف عنه بالكلام لانه في حكم الذكر عند احقيقها وكما في شيل قسم السن وسودبو
 ما وقع في صل الصلوة كما اذا سلم على الرعنين طائفا منها فجزاؤه مفسد بخلاف قسم آخر منه وهو ما اذا وقع في وصف الصلوة كما اذا سلم عليها طائفا
 انه في رتبة الظن فانه غير مفسد كما في المحيط فلو سلم المسبوق مع الامام وذكر الما عليه فسد ولو سلم المصلي قائما طائفا انه اتم صلوة ثم علم انه
 لم يتم لم يفسد لكن في النية انها تفسد ويطاير ان المفسد مجرد سلام بلا عليم في المحيط لو قال السلام سهوا ثم علم فسدت صلوة وروى
 اي رد السلام سواء كان باللفظ او اشارة الارساء واليد كما في مجموع النوازل لكن في المحيط انها غير مفسدين والاثنين نحوه كالتأدية واما
 فالأثنين ان يقول به بالمد وكسر الميم والناديه ان يقول اده فتفتح الهزلة وسكون الواو وكسر الهمزة وفيه لغات متجاوزة من العشرة ويقال
 كل ما عند الشكايه والتوجيع والتأفيف ان يقول ات بضم الهزلة وكسر القاف المشددة بالتثوين وبدونه ولغات كسر من العشرة وكل
 في الرمي مما له صوت سواء كان مع حرف او لم يكن فالتفخيم سمع اي باله حرف تبي كات ولف ولف مفسد كما هو في الطرفين و
 كذا غير المسموع على ما قال شيخ الاسلام كما في المحيط وذكر في الزاهدي اوساق حملا او اوقضا او سعلت كذا او هزة بالعتاد او الراتيقول سن
 مجرود صوت بلا حرف معجاة لم يفسد لكنه كرهه كما في الجلابي والبكاو وهو سيلان الدمع عن الحزن بدارا كان الصوت اغلب و
 يقصر فاذا كان الحزن اغلب كما في المفردات لكن في الصحاح انه بالقصر خروج الدمع بالممد هو مع الصوت وقال البيهقي كلاهما
 خروج الدمع فكانه انما راعده ولذا قال لصوت والاحسن بحرف فان المفسد يرفع به صوت وحصل الحرف كما في الخلاصة وفيه
 اشعار بان خروج الدمع بلا صوت لم يفسد وهذا بخلاف الكلام مشيلا الى الضحك غير مفسد بهذا اذا كان يسيرا كالتبسم وان كان سمع مفسد
 لانه كلام كما في الجلابي باللام الاخره اي خشية الله تعالى فان كان لا غير مفسد بل بحسن في الكلام ان تاديه بحرفين كاه على زنة وع
 وهو توجع الحرف غير مفسد وبثلاثة كاهه مفسد ولو لا الاخره وفي الجلابي ان الاثنين من المخرج غير مفسد عند ابى يوسف مطلقا وكذا عند محمد
 ان لم يملك نفسه والبكاو عند باغير مفسد مطلقا والتفخيم من يقول لح الح الالعذر وبيان لا تسليح الاشباع عنه بان يخرج الزرع
 في حلقه وانه لا يفسد لا حصل منه الحروف وقيل انه غير مفسد لانه ليس كلام وقيل انه كرهه لغير سبب غير كرهه بسبب خشية في حلقه والاع
 بانه في الصلوة كما في التمر تاشي والاصح انه لم يفسد اتفاقا خلافاً به للامام المالكين وان كثر غيره ففضل الا اذا كان مبتدئا وفيه
 اشكالان الاحمال غير مفسد وهذا بخلاف كما في الزاهدي لكن في الخلاصة ان كل الحروف به بلا ضرورة مفسد وتسميت العلماء
 ان يقول المصلي ليحرك الله بالعباس بالمجعة عند ابى عبيد وقال ابو يوسف رح انه غير مفسد وفيما اشارة الى انه
 مو قال المسمت او العاطس الحمد لم يفسد كما قال بعضهم عن الشخير ان العاطس يحمد في نفسه كما في المحيط وعن ابى يوسف انه لا يثبت الجهر
 وعن محمد انه يثبت كما في النونية وجواب الكلام اي خبر ليس به او يجبه او يسوءه او غيره ولو كان بالذكر ان الجاهل الحمد لنا ولا الا افتادوا
 فاما اليه اجوبن ويدخل فيه ما اذا سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فعلى عليه وسقط من سطح فبصل او عالا احد او عليه فقال آمين ولا يفسد الكل عند
 ابى يوسف ولا يصح قولهم لان الكلام عني على قصد التسليم ويشمل ما اذا مثل اخره فلو قال المصلي تقدم فقدم ما ودخل فزجة المصلي احد فاجاب المصلي

التوسعة لم تفسدت صلوة فينتفي ان يكث ساقه ثم يقدم برأه لكل في الزاهدي والفتح الا لامامه في الشتر الفتح الا لامامه في المقدسة
 فتح على الامام كلمة او امام راو غانم ومثله في الاساس والفتح على الصلاة على غير الامام من صل على صلوة او غير راو غير يصل ان يظفر
 في القراءة سواء كان قبل ان يقرا يجوز به الصلوة او بعده وقبل التحول الى آية اخرى او بعده وفيه إشارة الى انه لو نوى السجدة دون التعليم
 لم يفسد والى ان صلوة المفتوح عليه لم يفسد بالاحذ والى ان الفتح على الامام غير يفسد الصلوة والصلوة النافحة وقيل يفسد صلوة من يصحح
 منها لا يفسد بكل حال كما في الكافي والى انه لا يشترط تكرار الفتح للفساد وفي الاصل انه يشترط الاول الصحيح كما في النهاية ولو اخذ الامام من
 غير المقتدى او من المقتدى بتلخيص الغير يفسد صلواتها كما في الزاهدي وعن ابي يوسف لو طعن الامام في الاعراب ففتح لا سار ولا يفتني لان
 يلجى القوم الى الفتح فيرفعون قرا الجزى والانتقل الى آية اخرى وفي كراهته الفتح عن ابي حنيفة روايان كما في التمراشي والقراءة صحفت
 قليلا وكثيرا وهذا ظاهر الرواية وقيل مقدار الجزى وقيل مقدار النافحة كما في الكافي وقال انه غير يفسد لكنه مكره والاطلاق مشير الى ان الظن
 وغيره سواء وقبل الخلاف فمن لم يحفظ فلو حفظ فسدت عندهم وقيل بالعكس كما في الزاهدي والى انه لو نظر الى الصحف وفهمه لا يفسد و
 الاخلاص فيه وكذا لو نظر الى غيره وفهم فانه غير يفسد على الصحيح والى انه لا يفصل الحكم بين الامام وغيره كما في النهاية والسجود اى وضع كوف
 والقدمين على الخشب لانه مأمور بدم الشطية في جميع الاركان وهذا عندنا واما عند ابي يوسف فتنفس السجدة لا الصلوة يجوز ان يسجد
 بعده على الطاهر كما في التناويح لكن في المحيط لا يجزى على الدم لا يعيد عندنا في حقيقة خلافهما فلو وضع يديه اور كعبته لا يعيد اتفاقا لكن
 في النظم لو وضع ركبته لا يجوز في ظاهر الاصول والدعاء في كل كن باليسأل اى لا يستجيب سواه عن الناس ما لم يحج في القرآن او لما
 كما في النظرية فلو قال اللهم اغفر لى اولاخى لم يفسد ولو قال لا اى يفسد لانه ليس في القرآن وكذا لو قال اللهم ارزقنى قلبا وفوقها
 وعدسها تفسد ولو قال من قلبا وفوقها لا يفسد ولو قال عطني وراهم تفسد ولو قال لا كثير لم يفسد لانه لم يجز في حادتهم كما في التبرك
 والكلام مشير الى ان الدعاء بالاليسال عنهم مشروع في كل كن وفي الجلابي جاز الدعاء في موضع التيسيع والثناء كما في الركوع والوقوف لكن
 في موضع من المحيط انه لم يشرع الدعاء في وسطا بل في آخرها واما اخره وحقة التقديم ليكون الفعل عند القول والفعل عند الفعل لان تقديم
 عليه ذاتي بالنظر الى ما في المحيط والاكل ان يوصل الى جوفه ما يتا في فيه المضع مضغ او لا والشرب ان يوصل الى اليد الا يتا في فيه ذلك
 كما في الايضاح وفيه اشعار بان عمده وسهوه سواء وكذا قليلا وكثيره الا اذا اتبع ما بين سنانة فان قليلا غير يفسد كذا في شرح الطحاوى
 فالقلب ما دون الحصة وقيل ما دون ملا الفم وفي الكتاب انه غير يفسد بل فصل كما في قاضى خان ولو اتبع ما بين سنانة لا يفسد
 ما لم يكن ملا الفم كما في المحيط وكذا ان اتبع الباقي في فمه بعد الشروع فلو اتبع عينا من السكر قبل الشروع ثم اتبع حلاوة بعده لم يفسد
 كما في الخلاصة والعمل الكثير في تفسيره خلاص اشار الى ثلثة منه اى ما يحتاج في الواقع الى اليدين وان عمل بيد واحدة
 فلو شذ الانا او تعم تفسد صلوة ولو حل ونقص باليدين لم يفسد الا اذا تكرر وقيل لا اعتبار بالعمل فالعكس الحكم في الصوتين
 وبعضهم اعتبر العمل بالرجلين بالعمل باليدين فلو حرك رجليه تفسد بخلاف ما لو حرك رجلا لا على الدوم وقيل ان حرك رجليه
 قليلا لا يفسد كذا في الذخيرة وغيره واما ابتداء هذا التفسير لانه قول ابي يوسف رح على ما قيل في المنزلة وهو

فتمت الفصل كما في الخلاصة لكنه غير شامل لكثير من الاعمال كالمنشئ الحاك والممسح مع خروج اللبس والتقبيل والنظر لشهوة وغيره فافشار
تفسيرين فابتدأ بما هو شامل للكل واقترب الى قول ابن خزيمة فانه لم يقدر في شمله بل فوصل الى راي القليل به فقال او ما يشتمل على المصلحة
من الفعل ثم ذكر ما رواه الشيخ عن اصحابنا كما في المحيط وهو اختيار عامته المشايخ كما في الخلاصة وهو المختار كما في الصغرى وهو الصواب كما
في المعمرات فقال اولن وقيل متيقن كما في الزاهدى وذكر في التمهيد ليقضى الناظر فلا شك ان عامه غير محصل فان شك انه
غير محصل فليس غير معقد الا انه يشمل مثل ما اذا قبل المصلية فانه غير معقد وقال ابو جعفر ان كان لشبهة تعدد كما في الزاهدى وقيل الكثير
ما شمل على عدد الثلث فلو كانت ركن واحد مرتين لم تعد بما لو حاكم مراتين كل مرتين فرجة بخلاف ما اذا حاكم مرات متواليات
كما في المحيط وهذا اذ رفع يديه في كل مرة والا فلا تعدلانه حاك واحد كما في الخلاصة وقيل الكثير ما يكون مقصود الفاعل بان يفرد مجلس
على اية كما اذا سئ وجهه لشبهة فانه معقد ويدخل في الاخيرين ما اذا استثنى فانه معقد ومنهم من قال انه غير معقد حاله العذر
بالمسند بالعبد استحسانا وقيل انه حاله الخزو والرج وغيره ما من سفر كركن عبادة كما في المحيط وكرهه في الصلاة كراهة تحريم او تنزيه
فان كلاهما يدل على ان الفعل اذا كان واجبا او مائى حكمه من سنة الهدى او نحوها فالترك كراهة تحريم وان كان سنة زائدة او مائى
حكما سارا لا و نحوه تنزيه وسنة كل سنة يكون فيها مثل الخشوع على التواضع كالتمنيز والتثاوب والتشيك السدل
وقلب الحصى والتعطى والتعطى والعبث والاتفات ونعيطه الثم والقرقة والاختصار فان التوقي عن كلها ادب وسر الخشوع يستعمل
الادب كما في الكشاف وذكر في الجوابي ان الخشوع المأمور به يتحقق بالقلب والراس والعين واليد والرجل فهو حضور القلب وتسكين
الجوارح والحفاظ على الاركان فاعلم ما ذكره لمصنف تفصيل المحل فالاولى ذكر الفاعل مكان الواو وعلم ان الاتفات المذكورة ان
يلوى عنقه حتى لم يبق وجهه مستقبل القبلة كما في الكماي وفي قاضيان انه لا يعطى فاه ولا لغة الا اذا غلب التثاوب فمضع يده على
فمه وفي الزاهدى يضع يده اليمنى في التيامم واليسرى في غيره والقرقة غمرا لا صايع او دما حتى تصوت ويكره خارج للصلاة
عند الاكثرين والاختصار وضع اليد على الناحية والاتكاء على عصا ويدخل فيه الاقواء اى القعود على عقبيه او جميع الركبة
الى الصدر او بوسع اعماق اليد على الارض رضى استناد الفعل الى كل ما عطف عليه اشعار بان المذكورة نفس هذه الافعال
لا الصلاة لكن في الجوابي انها مكره بسبب هذه الافعال وكره قلب الحصى اى تسوية الحجارة الصغار ليسجد اى يمكنه السجود
لا غيره فانه مكره مطلقا لامرته او مرتين كما في المحيط ومسح جبهته من التراب والحشيش لاسن العرق والاطلاق مسفر
بكراهته مسح ايدى التراب وفي الخلاصة انه غير مكره فان لم يوذنه فتركه خير فيما اى في خلافا فلا بأس به بعد ما قصد
قدر التشدد وعن الحسن انه لا بأس به مطلقا والصحيح ظاهر الرواية كما في التمهيد وغيره ما وبما ذكرنا ظهر فائدة الطرقت والاكتفاء
منه الى انه لو ظهر من الفم ما دونه لم يكره وفي النية ان المسح اولى من ان يقطر السجود على كوع عمامته بالكسر ودورها
وفيه اشارة الى ان السجدة مستحقة مع الكور بان وجد حجم اللدض فان منع الكور عده لم يجز كما في المحصر والى انه ينبغي ان يصل
مع العمامة في الحديث الصلاة مع العمامة خير من سبعين صلاة بغير عمامة كما في النية واقتراش ذراعيه اى القاؤها

على الارض والذراع من المرفق الى اطراف الاصابع وعقصر شعره اى لف ذوا به حول رأسه وجميعه على وسط راسه منه بالفتح وغيره
او على التقاء مع الشد بخيط وغيره والعقصر في الاصل الشد كما في المحيط وسدل الثوب اى ارساله حتى يصيب الارض ونحوه على راسه
كقبة وارسال طرفه من جانبه فلا حراز عن السدل يدخل اليد في الكم ويشد الوسط بالمنطقة وعن ابى جعفر لم يشد لاسا كما في الزايدى وفيه كسر
في العتبانى لو لم يشد لكره لانه صنع اهل الكتاب وفي الخلاصة اذا لم يدخل اليد في الكم القبرجى المختار انه لا يكره وفي المنية كان ختم اللانة الحكمى يرسل الكم
لان في الادخال كف الثوب وكان غيره من المشايخ يسكنونه وبوالا حوط وكفه اى ضم الثوب ورفوس بين يديه ومن خلفه عند السجدة وكما
في الكرامى وقيل للباس به صونه عن الترتيب كما في الزايدى وتخصيص الامام اى القنطرة بمكان الما بان يكون مكانه اعلى او أسفل من مكان السجدة
بمقدار ما يقع به الامتياز وقيل بمقدار الذراع وعليه الاعتماد كما في الثانية واما بان يكون في صفته وهم في وسط الدار مثل كاسن الجواهر واما
بان يقيموا في المسجد الامام في طاق يتخذ في المحراب في الما بانى انهم يتخذون طاقات في المحارب واما يكره تخصيص لانه تشبيه بالكتاب
كما قال بعضهم اشتباهه حال الامام على القوم كما قال اخرون فملى الاول يكره في جميع الصور مطلقا واما على الثاني فلا يكره عند عدم اشتباهه
والاول اوجه كما في النهاية والكلام شعربان في هذه الصور اذا كان بعض القوم مع الامام لم يكره على ما قال بعضهم كما في المحيط لا يكره
ان قام الامام في المسجد بالفتح اى في موضع صلوة يبنى غير المحراب وسجد في الطاق اى طاق يتخذ في المحراب كما يشاء اليد في
الكرامى ولكن في النهاية انه اريد بالمسجد المحمود وبالطاق المحراب كما ذكره المصنف لكن في المحيط يشير الى ما في الكرامى حيث قال
(ان كان المحراب يشبها وقام الامام في الطاق لم يكره) لعدم الاشتباه ولذا موضع آخر منه حيث قال (لو قال قديت بالامام
القائم في المحراب الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر حاز) وكذا في باب صلوة الكعب من الاختيار حيث قال (ان قال الامام في الكعبة و
خلق المتقدمون حولها حازا لان الباب مفتوحا) لانه قياسه في المحراب في غيره من المساجد وفيه دلالة على ان المحراب طاق من
المسجد وانما فصل بنينا لانه لم تتعد الصلوة في الطاق لانه ليس من المسجد كما زعم بعضهم وعاب با حنفية ح في ذلك لانه المصواب
فمقتضى هذا العاب كما في الكرامى والضرورة مستثناة فلو ضاق المسجد على القوم لم يكره قياسه في الطاق كما في الكفاية والقيام
اى قيام المؤمنين الواحد والزايد عليه خلعت صف وجب فيه فرجة فان لم يكن فيه فرجة لم يكره كما في التحفة لكن في الخزانة
انه يكره فلو اجاز من الصف لكان اولى كما في المحيط والاصح انه ينتظر الى الركوع فان جاز رجل والاجذب رجلا او دخل في الصف
قلبت القيام وحده اولى في زماننا بغلبة الجلس فان جره ليفسد صلوة وفي توصيف الصف اشعار بان له وجد في الصف الاول فرجة
ودون الثاني يخرج الثاني لانه لا حصة لهم لتقصيرهم حيث لم يسجد الاول الكل في المنية والفرجة لبعض القوم فتدخل المصلين في الصف
كما قال ابن الاثير وصورة اى كره وحرم جعل شكل حيوان فلا يكره صورة الجواد كالشجر وفيه اشعار بان لم يكره صورة الراس و
فيه خلاف كما في اتحادا كما في المحيط والصورة اعم من ذى الروح بخلاف التمثال فانه مختص كما في المغرب فالانص ان يقال
وتمثال في ثوبه اى لمصلى فلو كانت في بدنه او خاتمه فلا بأس به كما لو كانت على وسادة او بساط او مستعملة وان كره اتحادا كما
في الخلاصة وفي مسجده سواء كان ثوبا او غيره فلو بالفتح موقع المحبة من الارض مسجد كان او غيره فيكون بنينا على المضارع لعدم الاختصاص

بمكان تجليات ما إذا كان بالكسرة فانه لم يقع فيه السجود بشرط ان يكون متينا على سبيله مخصوصه وفي جدار او ثوب في جهة من الجهات الست غير خلفه وتحت اي تحت قدس فيكده الماسه وفوق راسه ويمينه ويساره ولا يكره خلفه وتحت كسافي النهاية لكن في الكافي وغيره اشترط ان يكون المصلح ثم فوقه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه وفي النهاية ثم تحته ويكره اتخاذ الصور في البيوت كما يكره الدخول فيها والزياره والجلوس لان في ذلك استرواحا للحرام ولا يكره سج ثوبه ولا يقبل شهادة بالعهود والاسجيه ولا اجر للمصور والاطلاق مشربانه كرهه ذلك في اي موضع كان من البيت او المسجد وقيل لا يكره صورة الخنزير والضبطان القبيح كما في الترمذي واما من الصور لانه لا يكره في جهة القبلة الا اذا بين يديه حيث لو صلى صلاه الخاشعين وقع بصره عليه كما في خبائز المسفحات ولا يكره الصلوة اليها كذا اتخاذها ان صغرعت بصورة في المواضع المذكورة جدار بحيث لا يبدو ولا يظن الا بتبصر بلنج كما في الكافي ولا يبدو لمن يعبد كما في المحيط لكن في الخزانة ان كانت الصورة مقبلة بطريق كرهه ان كانت اصغر فلا وقوله جدار بالكسرة صدر اي صغر الميخا او ان محي راسها بحيث لا يبغي لاثرا صلايا بالقطع او الجدار شي عليه او بجياله خيطه عليه فلو خيطا بين الراس والجسد لم يرتفع الكرامته كما في المحيط وفي الخاصه ان محو الوجه كالراس و يكره الصلوة في ثياب البذلة بالكسرة يلبس في البيت ولا يذهب بها الى الكبر اسن الثياب فالأضافه مثل كل الدرامم وحسره اي كشفه وهو بجدار البسة وبه الاتدلالا وخصوفا فانه لا بأس بل بوجس كرهه كاسلا وتما كما في المحيط وذكر في الخزانة انه يكره سلقا وعدا يقره اسن الماسي وتبسيج بالاصابع وهذا عنده خلا فاما وقيل الخلاف في المكتوبة وقيل في التطوع وقال ابو جعفر عن اصحابنا انه يكره فيها كما في المحيط واما العدد في صلوة التبسيج وهي صلوة مباركة فيها سنانف كثيرة فلم يكره تهررة وتختلف السلف في عددها خارج الصلوة فمنهم من قال يكره ذلك كما في النهاية وقيل بخته كما في الكافي وقيل العاد كالمان على ربه كما في الزاهدي والاكتفاء مشير الى انها اذا اوديت مع الكرامته لم يجب عاودتها لكن في الترمذي لو صلى في ثوبه صورة وجب عادة وقال ابو البسر بن اهل الحكم في كل صلوة اوديت مع الكرامته انتهى وفيه شعاب ان كرامته التقريه لا تجب جوب الاعادة وكذا كرامته التحريم عند غير اهل الجسر بل الاول ان يبادر عند من في المسفحات اذا دخل فيه القصاص او كرامته فالاولى الاعادة ومثله في المحيط والمنية ونواو الفتاوى والتمغيب ويؤيده ما في الكشف انه اذا اتى في كرامته على ما في المآخذ اه الحرة يخرج عن العادة على القول الاصح وكذا ما في المنية انه قال الوبري اذ لم يتم ركوعه وسجوده يومر بالاعادة في الوقت لا بعده وقال ابو يوسف الترمذي ان الاعادة اولى في الحالين ورايت بخط البعض النفاة ان الكرامته اذا كانت في ركع فالاعادة مستحبة وفي جميع الاركان واجبة وبذا اسن جدا فان الكلمة مع دلالة على ذلك كما لا يخفى وعلق باب المسجدي اعلاقه لا يشبه المنع عن الصلوة وهو اسم ولذا كان اسلف الصالح يكرهون شد العقد على المصاحف وعلى صناديقها وخذ الطما احتراز عن صورة المنع عن القراءة وقال مشايخنا هذا على ان زناهم الغالب على اهل الصلاح فاما في زماننا الفاسد اهل فلا بأس بذلك بل يجب صانته لما فيه والحكم يختلف باختلاف الزمان كذا في الكافي والتدبير في ذلك الى اهل الحلة فانه صار المرستوليا باجماعهم وقيل بنا اذا القارب الزمان كالعصر والمغرب والاعتشاء واما اذا ابتاعكم العبد العشاء والطلوع فيخلق كما في النهاية والتعلق بالسكون اسم من الاغلاق كما في المصالح والضمتين بمعنى التعلق والماضيتين بمعنى التعلق به الباب والفتح بالمفتاح فمجاز كما في الاساس والوطى والحدس

كما لبول وغيره مما خرج من السبلين فوقه اى المسجد وانما تعرض له والعرضه والبناء والفتاء في حكمه لا ترى انه يصلح اقتدا من كان على وكان
على باب المسجد بمن فيه كما في المحيط وغيره لان دفع التوهم عنه اليق من غيره في العادة وفي الاضافة رفر الى ان المسجد يصلوة الجبازة والمعتد له
حكم المسجد وهو المختار الا في جواز الاقامة لا اتصال الصفوف كما في النهاية وغيره اختلفت في مسجد الدار والحان والرباط انه مسجد جماعة مسا
في التماسي يبين ان يكون سجدة التواضع كذلك ذكر في الكراي ان صلى العيد في حكم المسجد على الاصح ولذلك خرج من ملكانية ويدخل في القبة
خشيته بغيره والكاظم منه بانه غيره المستعود على سطح المسجد لكن في المصنف انه مكره الا اذا ضاق وبانه يجوز ادخال المذابة فيه بعذر انه
عليه السلام طرد بالبيت على اتمته لانه ما برب حبل كما في الكراي واعلم ان عظم المساجد حرمته المسجد الحرام ثم مسجد مدنية ثم مسجد بيت المقدس
ثم الجوامع ثم مساجد الخصال ثم الشوارع كما في المنتهى وهي التي بنيت في الصحارى باليمن لاسيما من وادامه رقبان كما في الجلابي المكره فوق
بيت قبة مسجد اى ايمان لولم واحداث فوق مسجد البيت اى موضع اعد للسنن والنوازل بان يتخذ له محراب ويصلى فيه ويطلب كما به
على الله عليه السلام فمذا منسوب احل سلم كما في الكراي وغيره ولا يخفى ان الفوق بهذا شئ ثم فلا يكره في العروضة والفتاء والبناء له و
يقبل يكره فيه ما يكره في المسجد الاول ان يصح كما في التماسي فيدخل فيه الجنب ويحضر المنيب ولا يكره السجدة والبول فيه ولا تزيينه
بالجص والساج وما والذهر به بغير ذوات وفيه اشارة الى انه لا يثاب ويكفي ان يجر اسبابا كما قال السرخسي رح وهو الاصح كما
في المحيط قيل ثياب لثافية من كثرة الجماعة الا انه لو لم يكن من طيبة لم يوثق ببيت تعالى لنا في الكراي وقد نصيب بيان عليه السلام على س
قبة مسجد بيت المقدس كبتا حرم لغز الى غزالات بغيره من سنة فتمنى عشره اذ الى ان القليل الكنية في المحراب وغيره قسا وبان قيل
القليل لم يكره فيه ان على محراب يكره لنا في التماسي والى انه يصرف اليه من كل الوقت وهذا اذا كان فاصلا عن العمارة والا فخصمه
الصارت كما في النهاية والاسلامه اى ان يصلى متوجها الى ظهر من لا يصلح وموقعا اذا كانا او تسكما لكن قال بعضهم انه يكره
اذا صلى القبل بلحاظها لما دوى سن النبي وناوله ان يرفع صوته بحيث يخاف غلط المصلى ويدخل فيه ما اذا صلى الى وجه من بينهما ثالث
ظهوره اى يخرج اذا كان واجبا لانه صار كالسوط للكل في التماسي ولا يقلل الحجة بعبية بفضا تمشي سستة او غير خشيته سودا
تمشي باموية لقول عليه السلام (اقتلوا الاسودين) اى العقرب والحية ولا يخفى انه يدل على اباة قتل النجعة وغيرها كما في الكراي وغيره
وليس فيه منافاة كما ظن وقيل لا يجل قتل النجعة والاول هو الصحيح وقال ابو جعفر رح لا يباح قتل النجعة فيها كما في غيرها الا اذا قيل على
طريق المسلمين وذكر صدر الاسلام الصحيح انه يجتنب في قتلها فانهم يؤذون كثير او ان الى اكاكبر سمانى قتل حية كبيرة بسيف فخر
الحين حتى جعلوه بحيث لا يجر كرجله قريبا من شهر ثم عاجناه بارضاء الجن فتركوه وزال ما به كذا في النهاية وذكر في شرح التاويلات
انهم اصعفت من اللس حتى لا يقدر على اطلاق احد من اللس والاعلى سلب امواتهم اقسا وطعامهم وشراهم والاطلاق الى
على ان القتل غير مفسد ان احتاج الى حذات ستواليات كما قال الامام السرخسي وغيره وذهب بعضهم الى انه مفسد اذا احتاج
اليها كما في الكراي والاولى انه وبذا وخشى ان تؤذيه والفيكاه قتلها كما في التماسي وله قتل العقرب فيها اى في صلوة
ظرف قتل اختلفت في الفناء كما مر وشار به كرها الى ان قتل غيرهما من الذوات سباح والى ان لا يثاب بقتلها والاول

ان لا تعرض لها بلا ايذاء سنا كما في الجواهر وياثم المكلف بالمرور فانه حرام امام المصلي اى مصل في موضع ينبغي ان يصلي فيه حتى لو قام مصليا وقامه من الصف موضع خال لم ياتم الداخل بالمرور بين يديه لانه سقط حرمة نفسه كما في الفتية في اى موضع من مسجد ظرف المصلي والمرور ينبغي ان يدخل فيه الدار البيت صغيره او اقل من ستين ذراعا وقيل من العيين وهو المختار كما اشار اليه في الجواهر واما في غيره اى غير المسجد الصغير من الكبير والصحراء والدر كان فيها نيتي اليه بصره اى فياثم بالمرور امام المصلي في موضع او الموضع الذي ينبغي الى ذلك الموضع روية لمصلحة ناظر في مسجده بالفتح ان صلى في المسجد الكبير والصحراء بقية الآتى وهذا قول ابى جعفر وهو الاصح كما في المبسوط والصحيح كما في الخلاصة وقيل المسجد الكبير كالصغير كما في الكافي وقيل في الصحراء انه ياتم في مقدار صفين او ثلثة وقيل ثلثة اذرع وقيل خمسة وقيل اربعين كما في النهاية وقيل خمسين كما في المحيط وقيل في موضع سجوده وهو الصحيح كما في التتمة وهو الاصح وهو المختار عند اكثر المشايخ كما في الكراماني وفيما حاذى الاعضاء اى يستوى فيه جميع اعضاء الممار الاعضاء اى اى اعضاء المصلي كلها كما قال بعضهم او اكثر كما قال آخرون كما في الكراماني وفيه اشعار بان له لو حاذت اقلها ونقصها لم يكبره وفي الزوائد كبره اذا حاذى نصفه الاسفل النصف الاعلى من المصلي كما اذا كان المار على فرس ان صلى على دكان اى على راس مرتفع اقل من فاست رجل كالسطح والسرير وغيرهما فان لم يجاز بالمكان على دكان كالقاعة لم ياتم والدكان بالضم والتشديد في الاصل فارسي سحر كمان في الصحاح واعربى من وكنت المتاع اذا غصبت بعضه فوق بعض كمان في القائلين ان لم يكن في الصور الثلث شرط جزاءه ما دل عليه قوله ياتم ستره بالضم هو في الاصل استتر بكنا ما كان ثم غلبت على ما نصب اهم المصلي اليه اشار قوله اى خشب مثله فيدخل فيه ما نصب كالسنان قائما او قائما او دكان مثل قائم او سطوة وقالوا ان حيلة الرسل ان يذال فيهم ولا ولد فيهم حيلان متحاذيان فالأثر لمن على المصلي كما في النهاية وفيه اشعار بان البير والحوض والهة الصغيرين لم يكن ستره هو الاصح كما في التمراشي وكذا الكبير منها كالطريق كما في النية بمقدار ذراع طولا وفي الاعتدال اقل اختلاف المشايخ والمخالف في الاكثر كما في المحيط

وغلظ اصبح متوسلا ما دونه لا يبدول لناظر من بعيد كما في المبسوط وغيره معلوم ومجبول صفته اى دخل في الارض ان ثبت والمجبول اولى لان نصبها يجوز من غيره كما هو وفيه اشارة الى انه ان تعذر الغرض لم يوضع الا ان عاتى المشايخ قالوا بالوضع لتقريب العمل من السنة كما في الكراماني والى انه لا يحيط كما روى عن محمد بن عمار وعنه ان يحيط وعن ابى يوسف بوضع طولا وقيل عرضا وعند ليخرج السوط بين يديه كما في التمراشي خذ احد حاجبيه اى اليسار واليمين وهو فضل لقبره اى المصلي ولذا كره ان يصلي في محن المسجد ولا يقرب الى السترة كما في المفيد وكيفي ستره الامام للمؤتم وان كان سبوقا وجاز تر كما فاسترة مستحبة كما في المحيط عند عدم ظن الممرور كما ترك محمد بن حمزة في طريق مكة وعدم الطريق ويذكر اى يدفع المار بالتبسيج كما قيل وبالاشارة بالراس او لعين او اليد كما قال آخرون لو رددوا النقص قيل لو ترك كما كان اولى كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لا يجمع بينهما فانه كرهه والى انه لا يرد باخذ الثوب لا بالفتح

الوضع كما قيل كذا في التمراشي وذكر في المحيط ان عنه لا يرد على الاشارة ان عدم السترة اى في الصور الثلث وقيل ان ستره خط طولا وقيل عرضا وقيل مدورا كالحجاب كما في التمراشي وان مر بينه اى المصلي وبينها اى السترة او في غير هذه الصور فلا يرد انه يخرج ليه

لكن قل بعضهم انما يقرأ بالمرءية اذا كان بين الصلوة والمارقل من مقدار الصلوة والافلاكيه كما في المحيط
 فصل - الوتر كبير الواو وفتحها وسكون الناء وكسرها والاول من كل منهما هو المشهور خلاف الشفع سميت به لانها ثلث ركعات
 الفتحين مع ركعة بالسكون وعلى الحسن ان الثلث مجمع عليه وكانه اذا اجما عا ثبتت بجزء واحد من المشهور والمتواتر والى من الاجتهاد
 فيه مساع وقد قيل بركعة الى ثلث عشرة وجب عنده مستانعة او جزاء عنه انه فرض على عملا لا علما وعنه انه سنة اى ثابت وجوبها
 بالسنة ولظاهره اخذ الصاحبان وقال انه اكد السنن الا انهم قالوا بعدم جوازه على الدابة ولوجوب قضاءه ولو تكرر بعد ثلثة سنة كما في النظم
 وغيره وعنه ان القضاء غير واجب كما هو قضية القياس فان القضاء ساقط الواجب والسنة لم تسر وجبة الا انهم تكوينا بالخير لسلام واحد
 متعلق لوجوبها وجزاءه وقبل الركوع لركعة الثالثة اى ثالثة الثلث اشارة الى انه لا يقين في غير الثالثة مما عدا القيام وانما لم يصغر
 قبل اشارة الى ان القانت سهوا في الاولى او الثانية لا يعيد في الثالثة لانه لم يشرع تكرار الى ان تارك القراءة او الفاتحة لا يعيد القنوت
 بعد العمود من الركوع للقراءة بل الركوع فقط كما في المحيط وغيره وفيه على الشافعي حيث يقين بعد الركوع ابداء كبر رافعا يديه
 فابتداء التكبير يقارن لابتداء الرفع وهو كالالتكبير وجب وقدم ثم يقين اى يقول عا القنوت بعد استقبال باطن الكفين الى القبلة
 ومحاذاة الابهام من شجرة الاذنين ونشر الاصابع وخفض اليد والوضع واثبات النواضع ثم لم يتحس كما طعن والقنوت الدعاء فلا ضافة
 للبيان ثم جعل علما خسيا لهذا الدعاء اللهم استغنيك واستغفرك ولو من بك تنوكل عليك ننتي عليك الخير لشرك لا تكفر
 وتخلع وترك من تفكر اللهم اياك نعبد وانا نصلي ونسجد واليك نسعى ونخضع ورجو رحمتك ونخشى عذابك بالقدار طعن
 فاعلم من مدر ولا تكفر من تكمل اى تخرج وتبوجه الفعلان الى الموصول وتفكر اى يتخالف وتخضع بالكسر
 نعمل لك بطاعتك وتلتجى بالستر معنى لاحق كما في الكرامى وذكر في المغرب ان داود وشركه وان اجزى على السنة العامة للثبوت
 في الرواية اصلا لكنه مذكور في الضمات وخزانة المقتنين وغيرهما وادواتها اثنا عشر الا انه جاز تر كما سوى يستغفر لا تكفر
 وترك واليك ونخشى كما في كثرة العباد وغيره وليس فيه عا موقت غيره وانفتحت الصحابة على قرائته والاولى ان يزاو عليه اللهم انا
 فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما اعطيت انك تقضى لابقضى عليك لا ينل من ربيت ولا يورث
 عاويت بتارك ربنا وتعاليت عما يقول الظالمون علوا كبيرا والكلام مشير الى انه يقين الامام والمقتدى والى انهما لا يجبران وقيل
 باستحسان الجهر من الامام في الامام في ديار العجم والاقبنت المقتدى عند محمد كذا في الكرامى ونتم الكلام في الواجبات فيمضى في
 الوتر ابداءى في جميع السنة والابد المدة ولذا لم يثن ولم يجمع والابا وقيل سولد كما في المفردات وولن غيره اى غير الوتر وانما
 ذكره هذه الظروف سببا لفتى الرد على الشافعي فانه يستحب عنده في النصف الاخير من رمضان وفي الفجر ابداء ليقرا في ركعة سنة
 الفاتحة وسورة بلعنين في الكرامى انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ الاعلى والكافرون والاخلاص ويتبع المقتدى الحنفى في
 القنوت الامام الشافعي القانت بعد ركوع الوتر وكذا يتبع الساجد قبل السلام والزام في تكبير العبدين ما لم يخرج عن قول
 الصحابة كما في الكرامى وفي الاكتفاء بالقنوت اشعار بان لا يتابعه في السلام او سلم على الركعتين بل يتم صلوة كما في القنينة

لا يتبع المتقدم الشافعي لقنانت بعد الركوع في القبر بل الادنى ان لا يقتدى به كما في الملتقط بل يسكت قائما على الصحيح كما في التلخيص
وقيل بعد منظر السجود والامام اذا الساكت شريك الدعوى وقال الحلواني الاصح ان يقطعها على وجه الافساد وهو قول كثير المشايخ لان القنوت
في القبر بدعة فكيف ينظر للبدعة كما في الركعة وفي هذه الكلمة عندها ما عندنا في يوسف فتيالبع في القنوت في القبر وعلى هذا اخذت اذا كبر خاسئا
في صلوة الجماعة والاصح ان يسكت ويسلم الامام كما في النهاية وصح المتن على ما في التلخيص (ان الاختلاف اذا وقع في موضع اتيان
الركن يتابع المتقدم الامام واذا وقع في اتيان لم يتابعه) وسن قبل فرض العجزة مؤلفة اتوى من غير باحتي لم يجزئه بها من
صار مرجعا للناس من المفتي كما في النهاية وقيل انما وجبه ويصل للقب البعد الفرية فيجب تحريم في اول الوقت كما في المنية والبقراء
الكافرون والاخلاص والاشراح وايفيل لدفع ضرر العدو وموجب وسن بعد منظر الظهور والتعويض في افضل المثلثة ثم الخبز
كما في الجلابي وذهب الحلواني الى العكس فانه صلى الله عليه وسلم لم يدع المغرب في سفره لاحضه من ان يشيئ الواد الى اتواها ووجه الاصح
كما في التمر تاشي وغيره وبعد العشاء ركعتان وذكر الكرخي انها بعد الرابع تسليمة وجرت العادة على الاول كما في شرح الطحاوي
وما خير ما يدل على خطأهما عنهما الا ان الحلواني قال انما بعد الظهور والجلابي بعد التي قبل الصلاة ويمكن ان يشير الواد الى مساواة تسليمة
اللتين قبلها كما قيل والاصح انها دونها كما في التمر تاشي وسن قبل فرض النية لا يسعد ان يشير الى انها دون العشاء كما قال الحلواني
لكن في التمر تاشي الاصح انها اتوى من غير الفجر فالناحية للاختصاص لاذ قبل ان الا فتعال بها بفضل من التحريم كما في الجواهر وقيل انها
سنة في حق من يصل للظهر بجمعة كما في الزبدي وقيل للجمعة لا غير للاختلاف وبعد ما هي الجمعة الرابع تسليمة فلو صلى تسليمتين لم يعتد
من السنة وذهب ابو يوسف الى ان التي بعد ما ست كما في المشابهة وذلك في النظر انها اربع عنده وست عند الصاجيد ولم يذكر في
الاصول انه يبدأ بالاربع او الركعتين وفي المحيط ليقدم الاربع عند كثير من المشايخ وقال الحلواني انه افضل من الفضلي الافضل ان يصل مرة واحدة
ومرة ستاجعا فينادي بالحكم يحتمل ان يكون ترقياسن الا على الى الادنى فالتي قبل اتوى ما بعد كما قيل وان يكون يشير الى انها كما قيل وذكر
بعضهم ان التي بعد ما اتوى كما في التمر تاشي فيكون ترقياسن الادنى الى الاعلى وجب استحباب الاربع او الاثنان قبل العصر لاختلاف الآثار
لا الاجبار كما في النهاية وفيه اشعار بان التعلم افضل منها لكننا افضل من كتاب العلم كما في الجواهر الاربع لا غير قبل العشاء وفي النهاية اشعار
بانها احطرتة مما قبل العصر كما في الجلابي وجب الاربع بعد اى العشاء فيصير بعد الفرض اربع وهو افضل كما في الكافي وقيل اربع
عنده وركعتين عندها كما في النهاية والاحسن ان يصل ستا اربع ثم ركعتين كما في المسحرات وذكر في قوة القلوب يصل اربع ثم ركعتين
ثم اربع وانا اخيرا هي اقوى منها عند بعضهم ترقياسن الادنى الى الاعلى والفضل في ان التي بعد الفرض مطلقا اقوى من التي قبلها
كما في التمر تاشي والاحسن ان تمام السنن الموقفة بذكر صلوة الضحى اربع ركعات قبل الضحوة الكبرى والمستحبات بذكر اربع من الصلوة احدها
اربع بعد الظهر والثانية ست بعد المغرب ويسمى بصلوة الادامين قال صلى الله عليه وسلم (من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يمت بغير خير
بقي على عباد الله فتمت عشرة سنة) كما في الاختيار والثالثة ثمان ركعات تسليمة او تسليمتين للتيه وقيل له ركعتان سنة وقيل فرض كما
في المحيط والرابعة ركعتان او اربع وهي افضل لحيمة المسجد الا اذا دخل فيه بعد الفجر احضر فانه يسجد ويصل عليه صلى الله عليه وسلم فانه

يؤدوني حق المسجد كما اذا دخل للمكتوبة فانه غير ما هو به باح كما في التمر تاشي وكراه الجواز فزيد النفل اي الزيادة وتكمل مصدر لازم
اسم المفعول معنى النفل فزيد على اربع من الركعات بتسليمية واحدة منها ركعت فريد وعن ابي حنيفة ربح لا يكره ان يزيدها ما شاء
كما في النظم وكراه الفريد على ثمان نسائية ليل الا ان السنة به وردت فصلى ركعتين واربعاً وستاً او ثمانية والاصح انه لا يكره الزيادة عليه
لان فيه وصلاً للعبادة وذلك افضل كما في التمر تاشي وغيره وعن ابي حنيفة ربح لا يكره الزيادة اذا قصد على كل ركعتين كما في الجوابي ساقى
تفصيل في قاعدة النفل والثمان سجدة البياض فيجعل الاعراب على النون كما في الحديث (صلى ثمان ركعات) الفتح النون كما في الرضى لكن
في المشكوة وغيره ثمان ركعات بالياء قال المسطرزي عن الاصمعي ان الحبت خطأ ولا يستعمل حالة الاختيار والياء والمالفة فيه
كاليما في والاربع بتسليمية افضل في المعلوم عنده وكذا في النهار عند ما واما في الليل فالتمشي افضل وعليه الفتوى كما في المحققين
والمليونان ففتحين الليل والنهار ثمانية الملى بالقصر في الاصل استندوا بها في المفردات ولزم وفرض النفل اي اتمام ركعتين منه
وان نوى اكثر فان الاصل ركعتان زيد في الحضرة اقصر في السفر بالشروع اي بشروعه على اي وجه وفي اي وقت وفيه اشعار
بانه لو شرع في سنة من السنن كالترابح لا يلزمه الا تمام كما لا يلزم القضاء عند الفساد على ما قال نجم الائمة وغيره كما في النية او يلزمه تمام
تمام السنة كالاربعة قبل الظهر والعشاء واذ ابل خلافت على ما ذكره ابو جعفر كما في المحيط وفيه دلالة على ان المستحبات الموقوفة لم تدخل في
النفل المطلق الا بشرطه البطلان انه اي اشرع وجب عليه كما اذا شرع في الظهر مثلاً بطلان انه لم يصح فتدكرانه صلاة فانه لا يلزمه الا تمام
ولا القضاء عند الفساد كما اذا شرع في الركعتين بطلان انه تراوحت لكن لو اراد الا تمام ضم اليه رابعة وفي الزاهدي ان الا تمام اولى في مثل
ذلك بخلاف خلوات فلو اختار الا تمام ثم فسد لزم القضاء وقضى ركعتان اي لزم قضاء ركعتين ولو شرع في اكثر منها فالفعل يصح
عطفت على الاسماء النفل لو نقص ذلك النفل ما مرناب في الشفع الاول والثاني اي في خلال الركعتين الاولتين والثانيتين
وذلك لان سبب الوجوب هو اشرع لالنية على ما قال صاحبنا وعن ابي يوسف لزم قضاء ما نوى من اربع او اكثر ولو اطلق النية بمعنى
الركعتان بالاتفاق واشفع ضم شئ الى مثله وقد يطلق على المركب منها ومناسبة المسائل الثمانية بالمقام قال وترك القراءة بآية
في ركعتي الشفع الاول من النفل بطل التحريمية عند ابي حنيفة ربح سجوات الترك في ركعة منه فانه لا يلف الا الاداء وبذا
اعدل الاقوال واصحها ولذا قومه وسيطها عند محمد ربح في ركعة منه لان التحريمية تنعقد له بالافعال ولم يوجد لكل الشفع
الاول فلم يصح الشروع في الثاني كما اذا ترك القراءة في ركعتي الفجر واحدهما والاصح انها عند ابي يوسف ٧ اصل سواء
كان في ركعتي الشفع الاول او في ركعة منه لان القراءة ركن زائد حتى جاز الشفع الثاني من الفرض بدونه فانه كما لا يفسد التحريمية
بل يفسد الاداء لانه شرطه فيشرع في الثاني ثم شرع في فروع هذا الاصل وقال فقيهي الشنفل اربعاً عند ابي حنيفة ربح
فيما ترك القراءة فيه من مسلمتين في احدى الشفع الاول سواء كانت اولى منه او ثمانية مع كل الشفع الثاني او
لبعضه وحاصله ان يقضى اربع ركعات عنده في مسلمتين منها احدهما ما ترك القراءة في ركعة من الشفع الاول مع كل الثاني
وثانيتها ما ترك في ركعة منه مع بعينه الا ان ابا يوسف قال لمحمد حين عرض عليه الجامع رويت لك عن الامام قضاء

ركتين في هذه المسئلة فالتكميل محرج وقال رويتم لي قضاء اربع وقيل رواه قياس ما قاله استحسان وهو مقدم على القياس الا قيل
ولذا ذكره ويقضي اربعاً عند ابى يوسف سج في اربع مسائل يوجب الترك فيها في الشفيعين كلاً او بعضها منها المسئلة
السابعة ثمان ومنعكس الاول منها والاربع مترك في الاربع ويقضي في الباقي من المسائل ثمانية من ست عند الامام اربع عند
ابى يوسف سج وهي مترك في الشفع الاول فقط والثاني فقط او الركعة الاولى فقط او الركعة فقط ركتين وعند محمد سج ركتين في
الكل اي كل المسائل الثمانية واعلم ان المسائل بحسب التحقيق خمس عشرة وليظهر بلا تامل تصور ما في جدول وهو هذه الصورة

يقضي فيها اربعاً عند الشيخين وركتتين عند محمد رحمهم الله تعالى -															
يقضي فيها ركتين عند الطرفين اربعاً عند ابى يوسف				يقضي فيها الاولين بالاتفاق				يقضي فيها الاخرين بالاتفاق							
١	ق	ك	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق
٢	ك	ق	ك	ك	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق
٣	ك	ق	ك	ك	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق
٤	ك	ك	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق

وان لم يقع في الوسط بالركعة اذا السكون نادى التصريح والمعنى فيما بين كل اربع ركعات من النفل وان نوى اربعاً واثنتين
فلا يميز شئ عليه من وجوب نقصان في الصلوات ما في الاول فلان قاعدة الاولى في النفل لا يكون فرضاً عندهم لان الوصل في ركعات من النفل غير
قوله الا في الاخر لم نفسه كما في صفة الصلوة من الكافي وكذا لو قام الى الثالثة بلا مقدمة وقيد بالسجدة ما سأل نفسه على ان الشيطان ومن
محمد في الشهادة القياس ان نفسه كما قال زفر وروي عن محمد كذا في الجواب وما في الثانية فلان المستبر هو شروع لانيته والاحسن ان يقتضي
عنه بقوله وازيم النفل بالشروع وقضى ركتين واعلم ان اداء النفل بعد التذلل افضل منه بدونه ولذا قيل لو اريد ان تنفل نذر اولاً ثم عليك ما
في النية وتنفل اليها اي ان يصلي النفل على الدابة بلا ضرورة ولم يقيد به لان موافق الضرورة ليستفي من قواعد الشرع وفيه اشعار بان
لا يجوز المكتوبة عليها كصلوة الجنارة والوجبة كما لو ترعده خلافاً لها ولمندورة وسجدة التلاوة الا اذا صارتا واجبين عليها كما في الجاني
وعن ابى حنيفة انه ينزل سنة الفخر قال بن نجع يجوز ان يريد به ان الاول هو النزول وانما قلنا بلا ضرورة لان كلما يجوز معها ما لا يجوز
على النفس والبال من اللبس او السجدة او كون الدابة جوحاً ولم يصلح شيخ ولم يوجب الجيعين وغلبة القافلة كما في الجيظ ومنها المرض وطين المكان
ينيب وجهه فيه فان كانت الارض متبيلة صلى هناك وهذا اذا سارت بنفسها فان سيراها بالركب لا يجوز الفرض والنفل كما في الخلاصة وانما القيد
لانما في الجاني للشيء السابق ذكره واذا لم تسر لا بتسييره بل بخر الصلوة الى الوقت الثاني كما في النية وفي الكلام اشارة الى انه يصلي فرداً واحداً

محمد رح الجماعة اذا قرب دابة من دابة امامه فلو كانا في محمل واحد في شق واحد يجوز ولذا في اثنين من بعضهم او الرطاحا بالآخر وقيل يجوز
ما كان اذ كانا على دابة واحدة والاطلاق مشير الى ان نجاسة الركاب لا تمنع الجلوس غير النعته وقيل بالنعته اذا كانت اكثر من قدر الدرهم الكافي في كل
سوء مما يحل السجود فخص من الركوع والاجز ذلك اذا قدر على القيامه خارجا لم يصح من خارج وفيه إشارة الى انه ينقل بجودة الجائزة من العمران
وهو الصحيح وقيل اذا جاز سيرا وقيل فرحين او ثلثة والى انه يتأخر خارجة فله قبل الفراع امتنا ما زاد عند كثير من اصحابنا وقيل انها لا تكمل ما لم ينفذ
شركه بله الى انه لا يختص بالمسافر وهو الصحيح وعن الشنينة انه مخصوص به الى انه لا ينقل في العمران عنده ويكره عنده ويجوز عندنا في يوسف
الكل في المحيط وذكر في النظم انه يجوز التطوع ما شيا في العمران حتى ياتي يوسف انما توجه الى غير القبلة فلا يشترط الاستقبال في الابتداء والبقاء
ومن الناس من اشترط في الابتداء والبقاء وصحبا لم يأخذوا به كما في المحيط وفي سفينة ان الركاب اذا ساروا بته نحو القبلة فاعرض عنهما
لم يجوز الكلام والى جوازها اذا سار الدابة سواء قدر على القيامه او لا كما في الخلاصة لكن في عامة الروايات انها لم تجز اذا قدر على القيامه
كما في النهاية وتنقل قاعدة الشيخ ان يقوم حين اراد ان يركع فيقرأ آيات فيركع كما في الزاهد وفيه إشارة الى انه لا يجوز المكتوبة والوجه
والمتدورة وسنة الفجر بلا عذر وكذا التراويح والصحيح انه يجوز كما في الحديث المتفاوت في كيفية القعود وفي التمتع انه يقعد حاله العذر وغيرها كما في التشديد
بالاجماع وعن أبي حنيفة رحمه الله حتى او تربع اولى بعد ركعتيه واذا كان يوسف بالاول وحجبا بالثاني وزفر بالثالث وعليه الفتوى المتبادر
الفضل قائما افضل ولذا كان اجز المتطوع القاعد على نصف القائم وهذا اذا كان بلا عذر فان اجر صلاة القاعد لجز يساوي صلاة القائم
بالاجماع الكل في النهاية لكن في الزاهد ان صلاة المومي تحصل من غيره على ما قالوا لكن في الكشف انه قال الشيخ ابو الحسين التمسى جميع عباد
اصحاب الاعذار كالنومي وغيره ليقوم مقام العبادات الكمال في حق زالة المانم التي حق اجزاو انفضيلة مع قدرة قياسه تركا لولي تركه
في الركاب مع قدرة نزول او الطلاقة يستغن عن ذلك كطلالة عنه وكراه القعود لبقاء بان افتتح النفل قائما واما قاعد بلا عذر للذات سواء
كان ذلك في الركعة الاولى او الثانية جاز عنده استئناسا ولا يجوز عنه ما قيسا وفيه اشتراك بان الخلاف كما يكون في القعود في الركعة الثانية
يكون في القعود في الاولى ويدل عليه قوله لا يتأخر من الابتداء وعلم ان العجب المتطوع قائما فلا بأس بان يتوكل على عصا او حائط وكذا
بغير عذر عنده كما في الزاهد وان افتتح الركعة الاولى في اي موضع ما بقي الى ما صلى يركع ويجوز وهذا في رواية الاصل واما في رواية الحسن
عن الشنينة فيستقبل كما في الجلابي وروى عن ابن يوسف كما في النهاية وكذا عن محمد بن اوزاريل بعد ما صلى ركعة والاخرى هو الاصح ولعلنا بان
افتتح على الاض وركب فسد لان الركوب على كثير بخلاف النزول ولهم تقديم صلاة القاعد على الركاب لانه اراد ان يذكر الجائزة ثم المكروهة
ثم المساعدة وسن التراويح على الصحيح للرجال والنساء جميعا سنة مؤكدة باجماع الصحابة ومن بعدهم من الامة منكرا مبتدع ضلال مرود وشهادة كما
في المفهرات وقال صلى الله عليه وسلم ان الله سن لكم قياما فيملكون سنة الله ورضيته على من اتبع الهدى ليل كما في البخاري واما ما ذكره
عليها خشيته الافتراض علينا وصلو العبد فرادى الى ايام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ثم تقدم وعنه ما تقدم على ابي بن كعب بن مالك بن ابي
وهي جميع تزوج الصبيان الراحة مرة واحدة ثم سمى سائل ربيع من عشرين ركعة للاستراحة بعده او لانه يعقب على ما قالوا ولا ينبغي سائل الركعة
ارتحل مما الوسوسا والشفطانية والظاهر النفسانية واما لم يذكر عدد ما عشرين لاشتماله بين المسلمين وذكر في المحيط ان يجز ان يصلي

سنة عشر ركعة بعد التراويح بلا جواز قبل الوتر فصل فيكون جملة مستقلة مشيرة الى ان وقتها بعد العشاء حتى اذا صلى احد الامام من العشاء والآخر التراويح
ثم ظهر ان الاول كان محدثا عاد والعشاء والتراويح واذا دخل واحد في المسجد والامام في التراويح يصلي العشاء او الاثم تيمنا به وترك سنة على الا
كما في الزاهدى او بعده اى الوتر الى طلوع الفجر والكلام مشيرة الى ان بعد الغروب ليس بوقت له كما قال جماعة من ائمة نجا والى انه ليس مختص
بين العشاء والوتر كما قال اكثرهم والصحيح كما في الخلاصة لكن في المضمرات ان الاول هو الصحيح واختار فلو صلى قبل العشاء لا يكون من التراويح على الصحيح
كما في قاضى خان والافضل استيعاب اكثر السبل بالصلوة ولو اختار قوم تخفيف واخروها الى آخر الليل لم يكرهه على الصحيح كما في الخلاصة وغيره
وعلى راس كل تروية اى كل فرد من افراد التروية وتحتاج فيصدر منه ان يستحب الجلوس قبل التروية الاولى وترك بعد الاخرة فالاول
بعد كل تروية اى اربع ركعات بتسليتين ويجوز سلام واحد على الصحيح وقال بعض المتقدمين انه لا يجوز الا عن تسليمة فلو صلى كلها بسلام واحد
جاز عن عشرة تسليمات على الصحيح وهذا اذا قعد في وسط كل اربع فانه لو صلى اربع ركعات لا يجوز الا عن تسليمة اخذ بالقياس وعليه الفتوى
كما في المحيط لكن في الخزانة انه لو عمد ذلك يكره على الصحيح جلسته استجابة بالفتح الجيم والاولى الكسرخان لكل ان يسجد ويصل كما ان ليسكت كما
في المحيط بقدرها اى التروية فقال ثلث مرات (سبحان ذى الملك والملكوت سبحان ذى العزة والعظمة والقدرة والكبرياء والجليل
سبحان الملك الحى الذى لا ينام ولا يموت سبحان قدوس بنا ورب الملائكة والروح الا الا الله نستغفر الله ونسألك الجنة ونعوذ بك من النار) كما في
منهاج العباد والاباس عند كثير منهم بالصلوة عليه من الصلوة تماما حسن ذلك عند بعضهم وكسرت عند بعض واهل الحرمين يطوفون بهو عا
ويصلون اربع ركعات كما في المحيط فيجوز ان يصلي فراوى وليتوى فيه الامام وغيره كما في قاضى خان وسن اختتم في التراويح مرة
فيقرأ في كل ركعة عشرة آيات لان الركعات ثمانية والآيات ستة آيات كما في اللزاني ولما جعله المصاحف معلمة لعشر من الآيات
وفيه اشعار بان الافضل تعديل القراءة في كل ركعة ولا يطيل اولى الشفع الا عند محمد رح وهو المختار كما في قاضى خان وقيل بقراءة عشرتين
آية الى ثلثين فخم مئة وهو فضيلة وثلث مرات وهو افضل ويستحب ان يختم في الليل السابعة والعشرين عند مشايخ نجا الاكثره الاجبا
انما ليلة القدر كما في المحيط ولما جعل القرآن على خمس مائة والعشرين ركوعا كما في قاضى خان ولو ختم في التراويح في ليلة ثم لم يصل
التراويح جاز بل كراهته لانه ما شرع التراويح الا للقراءة كما في المحيط وكونه سنة يدل على جواز تركه بلا عذر وح يقرأ فيها كما في المغرب كما
في المغرب كما قال بعضهم وقيل آيتين متوسطتين وقيل آية طويلة او ثلث قصار وهذا حسن وبهذا افتى المتأخرون كما في الزاهدى وقيل
سورة الاخلاص وقيل من سورة الفيل الى الآخر مئة وبهذا حسن كما في المضمرات والافضل في زماننا ان يقرأ ما لا يؤدى الى تغير القوم
الجماعة كما في الاختيار ولا تترك الختم للسلك القوم فترك غير السلك وهو التناقل عما لا ينبغي ان يتناقل عنه ولذا كان مذموما كما في المفرد
وانما اسند الفعل الى الختم اشارة الى انه يترك الدعوات مع الصلوة للتناقل والقوم اعلم من ان يكونوا الامام واحدا واكثر حتى
جاز ان يكون لكل تروية امان لكنه لم يكرهه عند عامة المشايخ ومبنى ان يكون لكل تروية امام كما في المحيط وفي الكلام دلالة على
انه ينبغي ان يصلي بها الجماعة فانها سنة وقيل واجبة كما في الخزانة واكثرهم على انها سنة الكفاية وعن ابى يوسف ان من قدر
ان يصلي في هيئة بغیر الجماعة كصلى مع الامام احب اليه ان يصلي في بيته والصحيح ان الجماعة فضيلة اخرى كما في المحيط

واعلم ان كوننا سنة ليعتقني ان لا يقضى بالغوث وقيل ليعتقني بالم بدخل تراويح اخرى وقيل لم بدخل رمضان الاول نوح لهما ودون
سنة احشأوهي لا تقضى كما في قاضيان ولا يوتر ولا يصلي الوتر كجماعة خارج شهر رمضان وفيه شارة الى انية في الجماعة فيه في
غير رمضان الا انها مكروهة والى انية يجوز في رمضان والجماعة في ميتة كما في الزايدى ونسبج ان الجماعة فضل كما في قاضى خلاص الى انه يجوز
ان يصلي الوتر كجماعة وان لم يصلي شيئا من التراويح مع الامام او صلى مع غيره من الجوامع لكنه اذا لم يصلي الفرض منه الاية به سنة الوتر كما في الغنية
فصل - عند الماكسوف اى عند لسوف الثمن فان القم الخسوف وقال الجوهري هو جود لكل امرى وقال ابن النثير ان هذا هو تفسير الحديث
في اللغة وان ما وقع في الحديث من كسوفها وخسوفها فالتعليب وقيل بالكات في الابتداء وبالخافى الانتهاء وقيل بالكات لانه باب بين الفقد
وبالنهاية بعد وقيل بالخافى لانه باب كل اللون وبالكات لتغيره وكل من اشترط الاداة القدسية وفعل الفاعل المختار فنجاب التور وخطمه في يد من المجرمين
سعى شرا بلا سبب اقول الفلاس سنة اذ امر عاوى لا يتقدم والى اخره سبب جيلولة القمر والارض فخالقها بالشرع وكون الله المكرمى اشكل
ممنوع كما قال ابن حجر في شرح النجاشى الا انهم قالوا لو مات زيد وقت الطلوع من اهل رمضان سئل بالصين ذلك من غير ضرورة وقدمت
فيه لسبب قد منع منها لو مات عالم يربى احد بها عن الاخر كما انه يصلي في الجماعة او يسلي العيد ومسجد والاول فبذلك في السنة ان الجماعة
اى امام له دخل في اقامته صلوة الجمعة مثل السلطان او القاضي او امير السلطان او غيره مما له اقامة فهو اجماع ما في شرح الطحاوى وهذا
ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة رح ان لكل امام مسجدان يصلي في مسجده فلا يشترط السلطان والى سنة كما في السبوط ودركت المغضرات ان الجماعة
فيه مستحبة كما ان كون الامام امام الجماعة كما في المشاريع كعتين بالناس فله اى سنة لما روى من ابى حنيفة رح وقال مثل المشاريع
انها واجبة وهو مختار صاحب الاسرار كما في النهاية وفيه شعار بان لا يشترط فيها الاذان والاقامة ولو روى في الوتر المستحبة لا المكروه
ولا يخطب عندها في ما يلائم انما كما في التحفة والمحيط والكا في الهداية وشروحا لكن في النظم يخطب بعد الصلوة بالاقامة بخلافه في الحديث
وقاضى خان مخفيا قرائته عنده جاهر اعندهما وفي التحفة عن محمد رح فيه روايتان والاول الصحيح كما في المغضرات مسطورا قرأته
فيهما اى الركعتين فيقرأ مثل المبصرة والى غير ان كما في التحفة والاطلاق والى على انه ايقرا ما احب في سائر الصلوة ما في المحيط
ثم يدعوا الامام جالسا او قائما مستقبل القبلة والاحسن ان يودى من الناس مستقبلين ولو قام معه على عهد اوفوس لكان سنا
كما في المحيط وذكر في الجلابى عن ابى حنيفة رح انه يصلي بسلام ركعتين او اكثر فطول وخفت فلا يزال يصلي حتى يخيل اى تناسلت
الشمس وان لم يحضر الامام صلوا في ساجدهم ركعتين او اربعاً وهو فضل كما في السبوط فرادى سنونا او غير نون بيع فرد على
خلاف القياس كما في الصالح والفرد هو الذى لا يختلط به غيره فهو اسم من الوتر وخص من الواحد كما في المفردات وفى المحيط
قال الامام الحلوانى جاز لا امام حيتهم ان يصلي في مسجدهم بامر الامام كالتسوف اى صلوة مثل صلوة الخسوف في كونها ركعتين
بلا جماعة الا ان عند الخسوف يصلون في منازلهم كما في التحفة والجلابى وقيل الجماعة جائزة فيه عندنا لكنها ليست بسنة كما
في الزايدى ولا خطبة فيه بالاجماع كما في النهاية وليست الصلوة وحدها في جميع الافراز كالراجح الشديدة الخطمة والسطر العام
والخوف من البرد والزلزلة وغير ذلك كما في التحفة والاستسقاء رغبة طلب السقى واعطاء البشارة والاسم السقى بالمضم

وسفر ما طلب الزوال المسطر بكيفية مخصوصة عند شدة الحاجة بان يحبس المسطر عنهم ولم يكن لهم ادوية وهنسا ردا بالخير لو
سما ويسبقون سوا شيم وزر وعظم اذ كان ذلك الا انه لا يكفي فاذا كان كافيا لم يستحق كما في المحيط ثم اشار الى كيفية اجلا
قال وعاد اى استنزل المسطر عن الله تعالى واستغفار مستقبل بان يخرج الامام مع الناس بهم بامره استجابا الى الصلوة ثلثة ايام
ولاد ما شين خاشعين في ثياب خلق بعد ايقادون الصدقة في كل يوم ثم شين الله ورسوله مستقبلين ثم يستغفرون فيقولون استغفر
الذي لا اله الا هو الحي القيوم واتوب اليه ثم يدعو الامام او غيره لله تعالى بطلب المسطر ويقول كما قال صلى الله عليه وسلم اللهم اسق عبادك و
بها لك ولشركتك الى غير ذلك من الدعوات وهم يأمنون كما في التحفة وغيره وانما اخر الاستغفار نظرا الى ما هو المقصود فان صلوا
فرادى جازوا لا يقبل بالتحفيف والتشديد الروايات لا ذيل له ولا كماله كالفظة بالتقليب بسبعة وهو الصحيح فالقول بطلب جعل الجاء اليك
سنة على الاسير والعكس وهذا في المدور واما في المربع فجعل الاسفل الاعلى لتغير الحال وهذا كله عنده واما عندها فيخرج الامام يصلي بهم حاة
ركعتين بلا اذان واقامة جابرا بالقرأة والافضل سورة الاعلى والفاشية ثم يستقبل الناس قعودا خالفا على الارض خطبتين خطبتين قائما
ستكيا على قوس وعند صدر الخطبة قلبه لا تقوم وبعد الخطبة يدعو قائما وهم قعود مستقبلين كما في التحفة ولا يحضروا اى لا ينبغي حضور
سعاد من الكفار المسلمين (وما دعا الكافرين الا في ضلال) واما لم يذكر النوافل بطريق الحصر اشارة الى كثرتها منها صلوة القتل اذا
اتى سلم يستحب ان يصلي ركعتين يستغفر بعد هاتين ركعتين يكون الصلوة والاستغفار آخر اعماله ومنها الصلوة فتنزل من رجب
ان لا يفعد حتى يصلي ركعتين كما في السير الكبير وكذا اذا اراد سفر او رجع عنه يصلي ركعتين ومنها صلوة الاستغفار المعصية وقعت عنه عن
عن ابي بكر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ما من عبد يذنب ذنبا فيتوضأ ويحسن الوضوء ثم يصلي ركعتين
فيستغفر الله الا غفر له) كما في الجلابي

فصل من شرع في موضع يصلي بالجماعة في صلوة فرض من الله تعالى كما هو المتبادر وفيه اشارة الى انه لو افتتح في منزله
ثم سمع الاقامة في المسجد لا يقطع والى ان الشارع في المنذرة وقضاء الفوائت لا يقطع وكذا الشارع في النقل على النخار سجدا ولا كما
في الخلاصة وذكر في المحيط انها لا يقطع بالاجماع الا اذا تم شغفا فلا يراى عليه لانه كابتدأ النقل بعد الاقامة فيكره كما في الجلابي وكذا الشارع
في استه وقيل انها لا يقطع على الشفع والا على الصحيح كما في النخبة لكن في الرخصة الافضل ان يقطعها ما لم يسجد فاذا سجد قطع على الشفع
فاقيمت تلك الصلوة الفرض كما في التحفة وغيره او الاقامة كما في البصائر وغيرها ويدل عليه قوله بعد (وان قميت) وليس في اقامته
صغير الاقامة مقام الفاعل بدون الوصف انكالا لانها سفوان به اوسى اسم للكلمات المعروفة على ان سبويه اجاز اقامته بهنا الفعل الى المصدر
المداول عليه لا وصف المصدر لكونه مقامه كما في الباب ان لم يسجد الشارع للركعة الاولى من الثنائي او الثلاثي او الرباعي او سجد لها
للاثابة سواء قام لها او ركع وهو في غير الرباعي من ثنائي او ثلاثي كلها خلاف القياس فانها مسوبة الى الرابع والثنتين والثلاث
قطع بالسلام او غيره سواء كان قائما او راكعا او ساجدا قبل لو كان قائما تسلم تسليمة وقيل تسليتين وقيل ليعيد ويتشهد وقيل لا يتشهد ثم
يسلم في الصورتين وقال السيد في انه لو كان في قيام الاولى او ركوعها يمضي على صلوة وقيل يصلي اخرى ويخفف والاصح قطع كما في الترمذي

وذلك لانه اذا لم يقيد الركعة الثانية بالسجدة فهو في الاذن فيقدر على احرار فضيلة الجماعة كما في المضمرات واقصدى بالامام قيل قطعان كيم
 ماويلا لاقتحام وانكلام مشير الى انه لو قيد الثانية بالسجدة بهما لم يقيد بغيرها لما سياتى من الاشارة وكان اذا قطع فيها لم يسجد الا بواحدة
 هو فقيهى في الرباعي بعد ضم ما يتم شفعاس نحو ركعة اخرى الى ماوى وفيه دلالة على انه ليقطع بها بقدر التشدد وان طلى ثلثا بان
 يقيد بالسجدة الثالثة منه اى من الرباعي يميل الى الرباعي وفيه اشارة الى انه لو قام في الثانية باليقيد بالسجدة قطع على التسليم المذكور
 وقيل لو سلم قائما ولم يقيد فسدت صلاته والى انه لا يركب السجدة لا يشتغل بجملة مثل ان لا يقيد على الركعة ويصير ثلثا كما في المحيط وثلث ان يصل الركعة
 فاعاد النقلب نظرا لان الامام فرض كما في النية ثم يقصدى بغيره لا يلى بعد الاتمام الا فضل ان يدخل في صلاة الامام ثم طوعا لانه امر صلى الله
 عليه وسلم الا في العصر فان النفل بعده مكره وهذا منه مجر ومبني فانه مشير الى انه يقتضيان الجماعة بعد كل باعى سوى العصر كما اشار اليه في اول الكتاب
 وانكلام مشير الى انه لا ينفصل مع الامام بعد التبرك كما اشار اليه فيه وفيما بعد ولا بعد المغرب ثلث ركعات وهذا هو الرواية وعن ابى يوسف رح
 انه يقصدى في الخرب يسلم سمه وعنه الحسن ان يضم الركعة بعد فراغ الامام وعندنا واقتدى فيه لفعل كماردى عن ابى يوسف رح كما في المحيط و
 هذا لا يخلو عن الاشعار بان ركزته لتفصل بالثلث كراية تنزيه وذكر في المضمرات انه لو اقتدى فيه لاساء وبما ذكرنا ان دفع ما قيل عليه ترك حكمه
 والمغرب بعد الاتمام وكره خروج من لم يصل وهو متوضى من مسجد اذن فيه سواء اقيم فيه او لا سواء كان سجدة او لا سواء صلى
 فيه اياه او لا وهذا ظاهر في مسجد جبهه والما في غيره لفصيل في المحيط لو صلى اهل المسجد لم يخرج ولو لم يصل قبلين يجوز ان يخرج فيصلي فيه الا فضل
 ان يصل في ذلك المسجد وقيل لا يكره الخروج ولو عند الاقامة لم يقيم جماعة اخرى مثل الامام والمؤذن الذى يفرق او قبل الجماعة ليعبته
 كما في الكراوى ولا يكره الخروج لمن صلى الظهر والعشاء لان الاذان دعاء لمن لم يصل الا عند الاقامة فانه يكره الخروج حينئذ النفل بعدهما
 مشروع وفي غيرهما من العجوة والعصر والمغرب يخرج من صلاها وان قويت الاقامة اذا النفل بعد الاولين كالنفل بالثلث مكره و
 ترك سنة العجوة جواز اذا اقيمت صلوة ويقصدى من لم يدركه اى من طعن عدم ادراك العجوة كجمع ان ادراكها اى السنة
 لان تركها اهلون من تركه وعن الزجرى لو خاف فوت العجوة صلى السنة بلا ثناء وتعود سقطت على آية واحدة وكذا في سنة النافس
 ولو شرع في سنة العجوة ثم اقيمت اتم الفاتحة كما في النية وهذا لا يخو عن بعض الى انه لا ادراك الجماعة لا يشتغل بالحيلة وهى ان يفتح السنة
 ثم يقطعها حتى يلزمها انفسار ما قبل الطلوع او لبعده على الخلاف الآتى ثم يدخل في صلاة الامام وذلك لانه لم يسهل الا فتاح
 على قصد عدم الاتمام كما في الترمذى والاحسن ان يشرع فيما ثم ياتي بالعجوة باسلام فيصير متقللا من النفل الى الفرض كما في المحيط وانما
 يقضى قبل الطلوع لانه لا يلزم بالشروع الا ان الواجب بالشروع ليس اقوى من الواجب بالتذوق وقد نص محمد رح ان السندور لا يردى
 بهنا على ما قال الامام السخسى كما في النهاية ومن ادراك ركعة اى طعن ادراكها منه اى بالعجوة صلاها خارج المسجد وخلف
 اسطوانة ذكره خلف نصف بلا حامل اشهد بالركعة ان يصل في الصف وانكلام مشير الى انه اذا انتهى الى الامام وهو يريد الان في الصلاة
 لا تبرك السنة ومنهم من قال ان تبرك ويقصدى لاجل فضيلة كنية الافتتاح وفضيلة الجماعة كذا في المحيط والى انه لو ادرك الامام
 في الركوع ولم يدركه الاول والثاني تبرك السنة كذا لوطن انه ادراك التشهد وهذا ظاهر المذهب كما في الخلاصة وقيل فلا قياس

قول محمد رح داما على قياس قول الشيخين فيجب ان يصلي السنة ثم يقضى والى انه اقل ما يكون به مدركا لفصلية الجماعة ركعة كما في الجذاني
 لكن في الحديث من ادرك الامام باسا قبل ان يسلم فقد ادرك فضيلة الجماعة ولانه حثت اجماعا بادراك القعدة من حلف الناصلي
 بالجماعة كما في التمراشي ولا يقضيها اى سنة الفجر لا حال لو نهايتها بغيره اى لقضاء فرض الفجر والمصلي عند عدم قبل الزوال وبعده
 على اختلاف الشايع كما في التمراشي وقيل يقضى بعده اجماعا ولا يحكم دال على انها اذا فاتت وحدها لا يقضى وهذا عندنا وما عند محمد
 فيقضيها الى الزوال استحسانا وقيل لا خلاف فيه فان عنده لو لم يقض فلا شيء عليه واما عندنا فلو قضى لكان حسنا وقيل الخلاف في انه
 لو قضى كان نقلا عندنا سنة عندنا في الكافي ويترك سنة الظهر ولو حكمنا فيدخل فيه سنة الجمعة فيقضى على الخلاف في سنة الظهر
 في الحالين اى حال ادرك الظهر وادرك الفجر وادرك العصر وادرك المغرب وادرك الصلوة الامام يقضى تلك السنة
 قبل شفعه اى كعتي ظهر على اختيار كما قال ابو يوسف رح واجبه كما قال محمد رح على ما في الحقائق وقيل الخلاف على الكس كما في الكافي وقيل لا بد
 قول محمد رح والثاني قول الشيخين كما في التمراشي والظاهر ان الاولى سنة وقيل نفل كما في المحيط وفي الكلام اشارة الى انه ينوي لقضاء
 كما قيل والاولى ان ينوي سنة كما في الحقائق والى انه لا يقضى بعد الوقت وقيل يقضى بها للفرض كما في المدينة وغيرهما اى غير ما بين
 السنين لا يقضى فيهما الرواية اصلها لا اتصال ولا تباين في الوقت ولا بعده وكان الوجه فيقول ان يقضى سنة المغرب كما
 في المحيط وذكر الجذاني ان ما سوى الفجر من السنن اذا فاتت بدون الفرض لا يقضى عندنا واما اذا فاتت مع الفرض فلا راية فيه
 واختلف المتأخرون من اصحابنا فعند اهل العراق يقضى وعند اهل الخراسان لا يقضى وفي التمراشي قيل ان غيرهما لا يقضى وقيل

يقضى وما ثم تارك السنن على الصحيح

فصل - فرض الترتيب عنداته لثلاثة ووجاهله وعن الحسن عنه لو لم يعلم به لم يجب عليه وبه اخذ الاثرون كما في التمراشي من يروى
 الخمسة يدخل فيه الجمعة لاسنا ينوب عن الظهر على ما يختار عندنا من نصف رح ولما التزم ذكره في ان عليه الفجر مثلا وفي الوقت سنة فسدت الجمعة
 من قولهم كما في قاضي خان والوتر فانه لو تذكر فيه ان لم يصل العشاء فسد الوتر كما لو تذكر في الفجر انه لم يوتر فسد الفجر وهذا عندنا ولا وجه لطلبنا
 له لانه سنة فاسا حال سن الفروض والوتر وانما أثره على تاركه لانه يني عن القصدي في اضافة الصلوة وهذا لا يمتنع بحال سلم كلهما اى صلوات
 است فيقضى الغائبة الاولى الى ان غيب ثم يؤدى الوقتية او فائتا بعضها باقيا بعضها فيقضى ما فات ثم يؤدى الباقية والاطلاق مشير
 الى انه يرعى الترتيب في صلوة العرويين في صلوة سنة وقيل في صلوة شهر كما في التمراشي الا لما ثبتت القصدي من المخرج اى فرض الترتيب
 في جميع الاوقات الا اذا ضاق في ظن الشايع الوقت من قضاء الغائبة واداء الوقتية جميعا فانه لا يفرض الترتيب الا بعد ان يفرغ
 ولا يبينها ومن الوقتية كما في الكافي فلو وسع الوقت الوقتية مع بعض الغائبات جاز الوقتية على الصحيح وفيه اشارة الى انه لو شرع في الوقتية
 وفي الوقت سنة والاطال القراءة حتى اضاق الوقت لم يجز للمودى الا ان يقطعها ويشير فيه ثانيا في ضيق الوقت كما في الكافي والى انه
 لو طعن سنة الوقت ثم تبين خلافه لم يجز الوقتية وقيل جاز والى انه لو طعن ضيق وقت الفجر من عليه العشاء فاضل الفجر وفي الوقت سنة جاز الفجر الا انها
 سوتوه فلما شرع في العشاء فان طلعت قبل الفراغ صح دالهم بجزءه والى انه يرعى الترتيب ان لم يؤد الوقتية على الوجه الافضل فان

[illegible]

فصل تجيب في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في التحفة لكن في المحيط انه عند الكرخي وليس عند غيره ابيد سلاما لم يبي بالصلوق في
وهو الصواب وعليه الجمهور كما في الكافي عن ميمون مولا الصبح كما في الكرخي وقال فخر الاسلام سليم تلقا وجهه وقال صدر الاسلام

الاسلام الواحد بعدد كمان في النهاية وذكر الشرحي وغيره تسليتين في الصحيح كمان في البداية وذكر شيخ الاسلام انه لا يأتي بالسجدة قبل السلام
 كمان في الكرا في ظاهره بشير الى انه لو سجد قبل السلام لم يعتبه كمان في رواية النواذر واما في رواية الاصول فمخرجة والى انه لشير طران لا يوجد بعده
 تطاول المدة ولا الفعل المنافي للصلوة كالقيام والاكل والكلام والخروج من المسجد كمان في الجلابي واما لم يات بعند العامة اذ استبرأ القبلة
 كمان في المحيط واما القيد بادر الاوقات الثلاثة لانه اشار في اوقات الصلوة الى انه لا يفعل سجدتان بل تكبير فان يجوز بل تكبير عند الحكم الجليل
 ابي افضل وذهب الكرخي الى انه لا يجوز كمان في السهو في فكره بعد سلام ويجزى بدين في سجده ثم لفيل ثانيا لك لتشهد خلافا للحسن فانه
 لا تشهد فيه عند كمان في الجلابي وسلام سبني السهو فانه وجب كمان في الكافي لكن في الكرا في انه سنة عندنا والاكتفاء بشير الى ان القعدة وضمة
 لكن في الكرا في انه لو لم يقعد لم تقصد صلوة وينبغي ان تكون واجبة لان الاقوال ودون الافعال كمان في النهاية وغيره والى ان هذه السجدة لم يرفع
 التشهد وسلام قبلها كما لم يرفع القعدة في رواية كمان في الكافية والى ان لا يصلي فيها ولا يدنو في فعلها في القعدة قبل سلام خلافا للمخرج و
 ابو الصحيح كمان في الكافي وذكر الطحاوي انه يفعل في القعتين وهذا هو كمان في قاضي خان اذ اقدم لم يصلي ركنا على ركنا وغيره فركن الشئ جزء ما بينه
 تركن الصلوة القيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة فشرحه المخرج او جزأ ركنا عن ركنا وغيره واما لم يكتف بالتقديم بشير الى ان
 كل التقديم والتأخير لوجب السهو على ما ظن مع ان تقديم ركنته تحقق بل تأخير ركنا كما اذ سعى عن القنوت او تكبيرات العيد فتذكر في الركوع
 او بعد الركوع فانه ياتي بركن الركوع او بعد الركوع ويضي على صلوة كمان في الشارح والجلابي وتأخير ركنا بل تقديم ركنا كما اذا تكرر التشهد الاول فانه
 لوجب تأخير القيام والكل لوجب السهو كمان في المحيط لكن في عامة الكتب انه لو سعى عن السجدة ثم تذكر بعد ما قعد للتشهد اعاد القعدة والا
 لم يطل صلوة وفيه اشارة الى ان التأخير مقدار زمان حرت سوجب للسهو وفي الزاهدي انه قدر ركنا وفي النسخي انه مقدار كلام تام مثل
 اللهم صل على محمد وقال ابو الحسن الماتريدي قدر كلام تام كنية الكلمات مثل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد او كرهه اى الركنا وفيه
 اشعار بان لو كرر واجبا لم يجب السهو لكن في الخزانة وغيره ان تكرار الفاتحة في الاوليين لوجب السهو ويمكن ان يقال ان التكرار لم يوجب
 بل ترك السورة فانه يجب ان يلى الفاتحة وينبغي ان يقيد ذلك بالفرض لان تكرار الفاتحة في النوافل لم يكره كمان في قراءة الخزانة او غير
 واجبا كما اذا زيدا ونقص تكبيرتان عن تكبيرات العيد ولا يحتاج الزيادة والنقصان الى قيد في ذاته وصفته كما لا يحتاج الى تقديم ركنا
 وتأخير ركنا ولو قيل ان الواجب عم من الفرض والواجب كان سجدة حينئذ غير باعتبار الزيادة والنقصان او المحل وح يكون مستغنيا
 عما سبق ويدخل فيه اذا قرأ آية في الركوع او السجود او القعود وهي موجبة للسهو فان محل القراءة القيام او تركه اى الواجب سبها
 حال من فاعل الافعال الخمسة على الشارح واحترزه عما اذا فعل عمدا فانه موجب للتوبة والاستغفار لانه ذنب عظيم لا يرفع
 المسجدتان بخلاف السهو فانه ذنب حقير ويستثنى من ذلك سكتان ترك القعدة الاولى والتفكر في بعض الافعال
 بعد الشك حتى يشتغل عن ركنا فاستباح العمد لوجوبان سجدة العذر الكل في الزاهدي وكلمة او في هذه المواضع لمنع الخوف فلو سعى
 على الكل كفاه المسجدتان اما على التداخل ولانه لم يجب الا بالسهو الاول على اختلاف المشايخ فلو سعى في السهو لم يلزم السهو
 كمان في سهو العقلي واعلم ان ما ذكره قول الاكثوين وفي المداية ان الموجب تأخير الفرض والواجب او تركه وقيل انه اكثر

سنن الاربعين فلا يرد انه يجب بغير ما ذكره ثم شرع في اشكال الافعال الخمسة على الترتيب قال كركوع قبل القراءة اي قراءة الفاتحة
او السورة قبل فيه تساهل فان المثال للركن المقدم لا للتقديم وفيه ان الركوع بالمعنى المقصود اي القيع هذا الركن والكلام مشير الى ان
بالقراءة لم يفيض الركوع وقد انقضت بلا خلاف ولذلك ان لم يعد فقد صدقته كما في المحيط وشمل تأخير الركعة الثالثة بزيادة
على التشهد ولو حرفا من الصلوة وقال انه غير موجب للسهو ولو زاد الصلوة كلما في الخزانة وافتى بعض اهل زماننا كما في الروضة
واستجرح محمد رح السهول اصل الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم كما في المحيط ونعم ما قال روح المدد تعالى روحه كما في الصفحات ان الفتوى على
قول وشمل ركوعين متواليين او ثلث سجرات او كبيرتين للتحريم بان شئت فيها فاعادها ثم ذكر ان اتي بها فانها توجب السهو كما في المحيط
وختلفت ان المعتبر هو الركوع الاول والثاني كما في المشايخ وينبغي ان يكون البواقي على هذا الخلاف وشمل الجهر في جه الامام القراءة
فيما نجا فت سن الصلوة فانه يوجب السهول لا غير الواجب فهو مثال تغييره على ما هو الظاهر لكنه ليس من التغيير في شيء فان الواجب
لفظ الخافضة وهي لم يتغير بل ترك الجهر فهو مثال ترك الواجب والمتبادر ان يكون هذا في صورة فيسي ان عليه الخافضة فيجهر قصدا واما
اذا علم ان عليه الخافضة فيجهر بتبيين الكلمة فليس عليه شيء والاطلاق والى على ان قليل الجهر وكثيره سواء بخلاف الخافضة فان الواجب
للسهولة قراءة ما يجوز به الصلوة وقال اهل النسب ان الخافضة كما جهر في الاصح فيجب السهول بخافضة ثمة لكن فيه شدة فالصحيح التفصيل
المذكور على ما قال الصدر الشنيد، تفقت الروايات عن ابي خيفة رح انه اذا جهر او خافت بآية تعليم السهول وختلفت الروايات
في الحرف والكلمة والامام مشير الى ان المنفرد في السورتين لم يسجد وهذا ظاهر الرواية وقيل بهذا اذا قرأ بين الجهر والخافضة واما اذا كان
ليقرأ الامام وسمع من الناس فيسجد وهذا اصل في الوقت واما في خارجة فعليه الخافضة في جميع الصلوات فيسجد له جهر او خفي في سوره
العقيلي وقد مر بعض ما يتعلق بالمقام ومثل ترك القعود الاول ودون الثاني فانه مفسد وقال صدر الاسلام انه ليؤلى اي
يرجع الكل اي جميع الموجبات الخمس الى ترك الواجب فان تقديم القراءة على الركوع والركوع على السجود والسنه على الصلوة
على النبي عليه السلام والسجدة على الركوع الثاني وجب كالمخافعة والقعود الاول وقيل هذا جميع ما قيل فيه وعليه ذلك ما هو الجاهل
والتقصير اندفع كثير من الاعتراضات وازاحب السجدة على النائم واما له سهو الموقوف الحقيقي والحكمي كاللاحق لم يعتبت عليهما
لسهو امامه ان سجدا لمامه والا فلا سهو على الموقوف والاطلاق والى على ان الجملة والعيد كالنوع والمكتوبة في السهول لكن
قال مشايخنا انه لا يسجد فيها للواقع الناس في الفضة كما في الصفحات والمسبوق يسجد مع امامه بان يرسل في التشهد
حتى فرغ عنه عند سلام امامه وهو الصحيح كما في الخلاصة واكثره بما قيل انه ليسكت او يكر الشادة او يصل على الصلوة والسلام
كما في الروضة وغيره وفيه اشارة الى انه لو قام بعد فراغ امامه عن التشهد فقد اساء فلو قام قبله فمواوى بالاساءة وفضل تقديم
فان لم يرفض فان قدير ركعته بالسجدة قبل فراغه لطل صلوة كما في الجلابي ويستثنى منه ما اذا قام ليفتح الوقت او خوف الهروب
من يديه فانه غير كرهه كما في الظهير وكذا ما اذا قام خوف ان يخرج وقت السجود وقت الفجر والجمعة او السجدة كسان
الخلاصة والى ان اللاحق لا يسجد معه فلو سجد لا يجزئ وعليه الاعادة في آخره من في المحيط ثم يقتضى اي بعد

فخرج المارة عن الصلوة والتوجه الى القوم او القيام الى النفل لقوم اسبقوا الى قضاء ما سبق تنكيره وسبيله عنده وقعوده فيها
عند محمد ربح وبه اخذ الفقهاء كما في الروضة فهو داخل لاول صلوة في حق القرة كما قال الشيخان والاخر ما في حق التشديد اتفاقا فاذا
ادرك ركعة من المغرب مثلا قضى ركعة مع القراءة وقعد ثم ركعة كذلك كما في الجلابي والكلام مشير الى ان يبدأ بصلوة الامام ويكره
ان يبدأ بها فان كان خلاف السنة وقبل نفسه صلوة وهو الاصح لانه عمل بالنسوخ كما في الظهير والى انه لا يسلم مع المارة للعجدة فان سلم لعجدة
فعليه السهو على التحرام لانه منفرد كما في المضطرب وعلم ان القضاء هو تسليم مثل الوجوب قد يطلق على التسليم عنه مجازا كما فينا نحن فيه واذا
لم يقعد في ذات الاربع والثلاث مقدار الشهادتين او التشديد وهو الاظهر كما في المحيط والاصح راو طرف وهو لم يصل الى اليد الى القعود
اقرب المعنى (وهو حسن) القعود الى المصلي اقرب من القيام اليه بان لم يكن مستويا بالنصف الاسفل سواء كان رافع المالة والركبة
او احدهما على اقل عليه الكافي فالاقرب بمعنى القريب كقوله عاريا من اللام والاضافة من قعوده لاسهو عليه لا يجب عليه سجدة سهو
قبل يجب لان القيام وان قل يؤخر القعدة الويتية والاول الصحيح كما في اللزاني لكن في استمرات له قام على ركبة كان عليه السهو وعليه الاعمال
والاى ان لم يكن اقرب بان كان مستويا بالنصف الاسفل دون الاعلى قام واثم الباقي وليس عليه السهو على ما في اللزاني من روايته ان يؤمن
اما على ظاهر الرواية فهو ان استوى قائما لا يعود والاعاد في الحالين لسجد لانه بالتحرك للقيام غير نظم الصلوة فيلزم منه السهو فانما عمل المصلي
عنده لان مشايخنا استحسنا روايته على ما قال شمس الائمة كما في المحيط والكلام مشير الى انه اذا قام لا يعود فلو عا ومخطيا قيل تشديد لنقصه
القيام والصحيح انه لا تشديد والقيام ولا ينقص قيامه بقعوده لم يورثه كما في الزاهد وان لم يقعد من القيام اخيرا الا حسن اخر افعلا ثم السجدة
للخامسة مثلا وسجد للسهو وفيه اشعار بان قام ساهيا فلا حاجة الى التصريح به كما ظن وان سجد للخامسة تحول فرضه لظلاله
فند الفرضية ترك ما هو الفرض من القعدة الاخيرة وبقى اصل الصلوة فان للفرض جنتين وقال محمد ربح ان له جنة واحدة فاذا
فسد التيمية فلم تحول لظلاله الفساد وعنده برفع الجبهة وعليه الفتوى وعندي ابى يوسف ربح بوضعه فاذا حدث فيه لا يني عنده
ويبنى عند محمد ربح لان الرفع لما كان بلا وضوء لم يعبا بها فلم يفسد الفرض وهذه المسئلة تسمى سئلته بالزاد المكسورة الخالصة
وهي كلمة يقول الاعجام عند استحسان شئ وقد يستعمل في التكلم كما قال ابن ساء احسنت ومنه قول ابى يوسف ربح عند بلوغ قول
محمد ربح زده صاوة فسدت ليصلحها الحديث والاكتفاء مشير الى ان لاسهو عليه وهو الاصح كما في النهاية وصح ركعة ساء وسنة مثلا
فيشمل الفجر والمغرب وصلوة المسافر في المحيط ضم الجبة في الفجر عند بعض المشايخ فان الشروع بلا قصد وينبغي ان يكون غير الفجر على هذا الخلاف
وانما صور في الرابع لانه بلا خلاف ان شأنا فله القطع بلا شئ لانه كان فيها وانهم لكونه ساء بالما في الكافي والاحسن بذله نذبا و
الاكتفاء مشير الى انه لاسهو عليه وذلك لانه تحول الى النفل وان قعد الاخيرة ثم قام ساهيا عاد الى القعدة مالم يسجد
للخامسة مثلا فيعيد التشديد عند الناطق وقيل لا يعيد كما في الزاهد وسلم بالسجدة للسهو كما هو الظاهر لكن في الزاهد
وتحفة المسترشد ان السجدة يمكن ان يقال انه مفيد بما في سن قوله وسجد للسهو وان سجد لما ثم فرضه اذ ليس
عليه الاسلام والكلام لا ينخلو عن اشعار بان اذا قام الامام يتبعونه فان عادوا معه وان مضى في النافلة يتبعونه والصحيح

انه لا يقبضون فان عاد قبل السجود فتبوعونه في السلام وان سجد يسلمون في الحال كما في النهاية وضم ساء ستة مثلاً فيمثل الشداني والثاني فانه
على الخلاف المذكور وسجد للسجود بالنقص في الفعل ترك تحريمه فيها والنقص في الفرض ترك السلام والاول قول ابى يوسف ح او قولهما
والثاني قول محمد ح وسباني فرحمهما والحكم مشير الى ان الضم واجب كما في المحيط لكن في بعض النسخ قيد بالمشية واؤيده ما في السمرات
عن السجود حسب ان الشفع الخامسة والى انه لو لم يضم لم يسجد كما في قاضيان والركعتان لصحة ان لفظ خبرايل لا يتوبان عن سنة
مثلاً فيتناول الغزب وصلوة المسافر والعشاء وقيل يتوبان والاول الصحيح وهو قوله على ما قال السرخسي وغيره والثاني قولهما على ما قال الحلواني
وغيره كما في الكرماني وسن اقتدى بلي بالامام فيها اي في احدي الركعتين صلها اي وجب عليه الركعتان كما قال ابو يوسف ح
دون الست وهو قول محمد ح على ما ذكرنا من دليل السجدة الثانية فيس عليه الفتوى كما في الكافي وذكر في الهداية ان الاول قول الشيخين ان
افسد السجدة اي اياها قضاها وجب اعادتها في يوسف ح ولم يقضها عند محمد ح كما في المحيط والكافي والهداية وفيه لالة على ان لا ينقص
عن الامام كما في المنظومة وشروها فلا ينبغي ما في النهاية ان حقه ان يقول عند الشيخين كما في النجاشية وانما خص الاداء والقضاء بما اذا قصد في الركعة
لا انه اذا لم يقعد فعند الاقتداء يصلي ستاً كما اذا افسد بها كما في المحيط واذا سجد للسجود في النفل لا ينبغي اسد ان يقعد بربع ركعات او
بركعتين ثم زاد ركعتين وقد سمي في الشفع الاول لا ينبغي ان يسجد للسجود الا بعد الشفع الثاني اذ السجدة في خلال الصلوة لم يشرع فلو سلم
على الركعتين وسجد للسجود لا ينبغي له ان يني عليه الثاني وان بني صح البناء اذ التحريم باقية على ما قال ابو جعفر وذكر الزيد
والسرخسي ان لا يصح البناء والاكتفاء والى على انه لا يسجد اخرى او المختار ان يسجد كما في الكرماني وان سلم نية القطع او السجود
وجب عليه السهو فهو يكون في الصلوة ان يسجد للسجود والا اي ان لم يسجد لا يكون فيها اي فالسلام يخرج عن الصلوة به
صلواته يعود بالسجدة وقال محمد ح لا يخرج اصل هذا من المذكور في عامة الكتب لفتي في فروعا كثيرة لكن لم يوجد الا فرغ هو انه
لو اقتدى به احد بعد سلامه صح الاقتداء عنده ويقف على السجدة عندها واما ما سواه من انه لو قهقهة او نوى بالاقامة تنقضي حضوره
ويجوز فرضه الرباعية خلا للشيخين فان القهقهة قاطعة للتحريم وفي اعتبار النية البطلان السجدة لاسما في وسط الصلوة فليس من عيب
في شيء الا اذا سقط الشرطتان وفي الوقاية ههنا مشهور ولا عيب للانسان في السجود في الخطاء فلا عيب لمن قال ان في الوقاية
مخالفت لما في شرح الهداية فان الشارح اخوه عمر بن صدر الشريعة شك شكاً اول مرة اي ليس بعادة له وقيل لا يقع منه من ثبت
البلوغ الامارة وقيل لا يقع في هذه الصلوة الا مرة والاول شبه كما في المحيط والشرائح على الثاني كما في الزاهد والابرو بالشك
ما هو المعروف عن تساوي التفتيش بل اللغوي من خلاف اليقين كما في الصحاح بقرينة الاقاي انه من قبل الحذف والا ليجال اي
في انه وقبل ظرف اجري مجرى المفعول به وفيه انه مخصوص بالنظر المتصرف كما ذكره الرضي ولا شك انه ليس منه كمركبة صلى
من الثانية ركعة او ركعتين ومن الرابعة كذلك ومثلاً او رجا استألفت الصلوة بالسلام وهو اولى من الكلام ومجرد النية لا عمل
لم يكف في القطع كما هو المشير الى ان الاستتباب وجب كما في النهاية وعن ابى حنيفة ح انه ينبغي في هذه الصلوة على الاقل
كما في الزاهد والى ان هذا شك وقع في خلال الصلوة فادفع الشك بعد التشهد اسلام لم يقبض وحمل على اتمام الصلوة

كما لو شك بعد الوقت صلى ام لا واما لو شك في الوقت لزم ان يصلي كما في المحيط وان كثر الشك المذكور عادة او زاد على مرة في صلوة واحدة او في عمره او في سنة كما في الزايدى اخذ بعد التحري وغلبة الظن لبالب الظن فاعتماها بعد السهو للظن للاعتقاد والرجح وكثيرا ما يعجز الظن لبالب الظن تبنيها على ان الغلبة هي الاحكام مأخوذة في ما يسهو وفيه إشعار بوجوب الاخذ بالظن على انه لو ظن منها بغيره مثلاً فاعتما وقعد وضم اليها اخرى وتمتد حينها كان سبباً كما في النية وان لم يغلب ظنه على شيء قبل الاطلاق فقد اخذ بما هو الاقل من الركعات المبررة وفيها فلو شك انها ركعة او ركعتان اخذ بركعة لكن في المحيط عن محمد بن الحسن ان لم يكن له في ذلك شيء اعاد صلواته وليتعدتها حيث توهمه في ذلك الحمل آخر صلواته لان القعدة الاخيرة فرض كما مر ثم يقوم وليضيق اليها ما يتم ثم يتشهد ويسجد يسجد للسهو وفيه دلالة على انه لا يتعد على الثانية والثالثة وذكر في المضمرات انه لا يصح لانه مضطرب من ترك الواجب واثبات الهدية والاول دلى من الثاني والدعوى مسلم

فصل في تحجب سجدة اي وصنع الجبهة على الارض عند ابى يوسف رح اوسع رفع الرأس عند محمد رح فلو احدث فيها اعادها عنده خلا قال ابى يوسف رح مبرر تكبيرتين احد به عند الاخطا والاخرى عند الارتفاع على المشهور عن اصحابنا وعنه انه لا يكبر بعد وعنه انه يكبر عند الاخطا كما في الجوابي والنية هو الاول كما في المضمرات والاكتفاء يشير الى ان التكبير ليس لفرض ولا واجب سنة كما في النية او ندب كما في الثاني وعنه ان الثاني ليس من الزايدى ولم يوجد ان كليهما كركن ليس لظاهر كلامه كما ظن لشروط الصلوة من النية عند التكبير والقبلة وبشرعية والجماعات في الوقت كما في الجوابي والسعدى وفيه إشعار بان اذا خرج وقت القراءة يكون قضاءه على الفور كما قال ابو يوسف رح لكنه ليس على منعه من جميع عمر وقته سوى المكروه كما في كتب الاصول والفروع والناظر ليس بمكروه وذكر المحامدى انه مكروه وهو الصحيح كما في التجنب والتحجب التام قبلها وبعدها وليس فيها تقدم الايام كما في المضمرات وقيل للمرأة فيه تحجب تقدم التالي ولا يرفعها وسمي قبله كما في النية بل ارفع يده في التكبيرتين لا تشهد ولا سلام وفيها اى في السجدة بسجدة السجود اى سبحان بى الاعلى اثنتان وهما اياه استحذوا ان يقول سبحان ربنا اثنتان وعد ربنا مقدم لهما وان لم يذكر شيئاً بخيريه كما في المحيط وقالوا يدعونها ما يلقى آياتها فلو قرأ آية مريم قال اللهم اجعلنى من عبادك المنعم عليهم من الساجدين كما سالكين عند تلاوة آياتك كما في الكشاف في اختيار الاول كما في الخزانة والواو لطفت او الاخر اضر والابتداء والنية بالضم وسكون التبع كما في المضمرات على من تلا لا تبجى او كتب آية تامة او اكثرها ونصها مع كلمة السجدة على الجاهلية وقيل ثلثة سجدة كما في الترمذى من اربع عشرة آية متخففة سبعين موضعاً بقوله التى في آخر الاعراف قالتمى مع الصلوات عشت جان الرابع عشرة او بدل لكل سنة ويذكر العاطف ويراد التابع والمستبوع وانا قيد بالاخلال ما في اوله غير موجب للسجدة اتفاقا والاخر معنى النصف الآخر كما قالوا في الايمان فلا يكون اثنى عشر في نفسه والاعراف علم للسورة طارداً وقدر جوده سيديه كما جوزه هو وغيره ان العلم سورة الاعراف وحذف الجزء جائز بلا التباس على هذا قياس لبوانى السور وفي الرعد والنحل وبنى اسرئيل ومريم وفي الآيات اولى الحج الى النصف الاول منه والافراد على نحو ارجح مطهرة فدل ليس لعطف على التى حتى يلزم الفصل بالاجنبى بين الموطوءات كما ظن وانا قيد بالاولى لان ما في الاخيرى للصلوة عندنا والافرقان والنحل

والصلاة السجدة وحسنه ان يكتب هكذا (صا) اذ الاصلي كل لفظة ان يكتب بحروف سجاء وصل بغير سرعة انتقال الذهن الى مساه
 اى السورة المخصوصة وهم عند قوله لا يسأمون لا قوله لا يميدون وانما لخلق لانه يجوز ان يكون الاول موضع السجدة الا ان لا يخلو الى اذ
 يخرج عن العادة لقينا كما في النظر للسجدة عطف بيان لم ان كل ما علم في قول كالم السجدة فلا يخصص السجدين والنجم ونسقت واقرأ
 علان لما قيل في السورتين فالعزة فيها مقطوعة كما اقرروا والاولى الانشاق والعلق ومن سمعوا ولوسن كافرا ومجنونا او صبي او حالط ونفسا
 اذ نام او طير والاسم ان لا يجب بالسبع من نائم وقيل لا يجب بالسبع من طير كالسبع من صرير في كلمة التكليف لانه على ان لا يجب في النوم ولا في الطير
 من عليه الصلوة فيجب على النجس الحدث والقبض او انما لا يجب اذا علم من ان السجدة ولو بالانجيل من كل من التهمة والسبع سبب الصلوة
 التلاوة والسبع شرط في حق غير التلاوة فلو لم يسبح بسبب النوم او التشاغبان لم يجب على المصحف في المحيط واذا تلا الا اصابته في ركعة
 فمن سجد لم يسجد ثم اقتدى به في ركعة اخرى غير متلاوية ليجوز مقتدى بعد الصلوة كما في الكافي وغيره لكن في شرح الطحاوي وغيره
 ان اقتدى السبع قبل سجدة الامام سجد معه وان اقتدى بعد السجدة سقط عنه اذ لا اقتداء به است واما في رواية في الحديث
 بان ياتي بالسجدة في السجدة والجمعة وقال الكلواني قال مشايخنا ان لا ياتي فيها للتذكرة ويكره ان يقرأ فيها آية السجدة فيها كما في صلوة
 تخلفت فيها كما في المحيط لم يصل اما كان او مقتدى سمع من ليس معه صلوا كان او الا فانه ليس بعد الصلوة لافيها والافتقار للمصحف
 ان غير مقتدى به في زيادة القيام والركوع والقعود فانه غير منسب بالاجماع كما في الزايد ومن سمع من الامام المذكور ولم يسجد ثم
 اقتدى به في آخر تلك الركعة التي تلا فيها بعد سجدة الامام التلاوة لا يسجد بها في الصلوة ولا بعد ما في في الخلاصة من سمع قبل الا
 يسجد بعد الصلوة مطلقا ومن اقتدى به في تلك الركعة بعد التلاوة قبله اى قبل سجدة الامام ليسجد معه وان لم يسبح منه قبل الاقتداء
 لا سارا ولا بعد نومه وان تلا الموتر ثم طفت الامام وسبح هو وقوم وخارجي لا يسجد واحد منهم الا سابع خارجي ليس بياوم ولا سجد
 فانه ليسجد على الصحيح كما في المضمرات واما غيره فلا يسجد في غير الصلوة عند الشيخين وفي الصلوة اتفاقا كما في المحيط والسجدة الصلواتية
 لحن والصلوات الصلواتية التي وجب على الامام او غيره ادا في الصلوة ولم يؤد بالركوع والسجود بان قرأ ثلث آيات بعد الاقضي خراجا
 اى من خارج الصلوة وان ساء بركها وما ذكرنا من الاشكال وهو ان السجدة تتلوى بالركوع والسجود فلا يمكن ان تقضى ولا مرة شير
 الى ان هذا الحكم مقيد بما اذا كان الصلوة صحيحة غير فاسدة والا صارت السجدة خارجية كما في الجواهر والى ان وجوبها في الصلوة على القول
 كما في الزايد والركوع اى ركوع الصلوة او ركوع على حدة كما روى عنه فانه ورد المثل لكل الا ان الاول اولى لتقدم السجدة
 بل لو وقف اى بلا فاصلة بينه وبين قراءة آية ما هي آيات كما في النظر وثلث الا اذا كانت في آخر سورة وقيل اكثر من ثلث
 كما في الزايد في نيوب الركوع عنه اى عن سجود التلاوة وذكر الكلاني ان الركوع وسجدة الصلوة سمان يوبان عنه عنه
 والكلان مشير الى ان السجدة تنوب مع التوقف والى ان النية لم يشترط وهذا صحيح في سجدة التلاوة وكذا في سجدة الصلوة
 عند الأكثرين واما الركوع فلا يوب بدونه بل خلاف كما في المحيط وعن محمد بن ابي نوب بدونه كما في الجلابي ويختلفون ان
 نية الامام كافيته كما في الكامل فلو لم ينو مقتدى لا يوب على راي فيسجد بعد سلام الامام ويعيد القعدة الاخرة كما في النسبية

والنكر سماع آية أو تلاوة ما من واحد أو مستند في مجلس واحد فإشربا تحقيقا أو كسبا ولهذا التعميم ترك في أكثر النسخ قوله في الصلاة
 تكفي سجدة واحدة ففي الواحد الحقيقي كالبيت المقدس والكرام والجرم والجرم المتداني الأطراف والسجدة تكفي واحدة وإن تحول من زاوية إلى زاوية
 إلا أن يكون كبير المسجد الحرم وقيل خلاف ذلك ولو تلا في المسجد الداخل ثم عاد في الخارج فواحدة كما قيل في الجامع ودور السلطان عند أبي يوسف
 خلافه في ربح كذا في الزاهدي وإمامي الصحراء فيكي في سجدة إذا قرأ البسملة كما إذا مشى ثلث خطوات قال محمد بن عثمان بن عيسى عن محمد بن يوسف
 وهو له فقير في الواحد الخلفي فهو ما فعل فيه فعل غير قاطع له فوالما إذا أكل لقمته أو شرب شربه أو عمل لبيد أو قام قاعداً فإذا تلا فأكمل أو شرباً
 عمل كثيراً أو قام فطبخاً أو أخذ في عمدة لبيد ثم تلا الزمعة سجدة أخرى ولو أكر في ركعة تكفي واحدة وكذا لو عاد إلى أخرى عند أبي يوسف ربح
 خلافه في ربح ولو كرر على الركعة في ركعة أو غير ما كفي واحدة وقبل أن في الركعتين على الخلاف بينهما كما في المحيط وأشار بلفظ التكرار إلى أنه لو تخطت
 ركعة في مجلس ركعة واحدة وبأدق النفاية إلى أنه لو سجد لدولى ثم تلا كفي واحدة وقيل لا كفي وأعلم أن تكرار اسم نبي من الأنبياء عليهم الصلوة
 أو السلام في كل الصلوة مثل تكرار آية في السجدة في هذا الخلاف لكن لا رواية في الصلوة ولا خلاف في وجوب التعظيم لذكره تعالى في كل مرة
 كما في الزاهدي سن في النظم كفي مرة في كل مجلس ويعتبر في التكرار للسامع مجلسه دون مجلس التلا فلو تبدل مجلس السامع لا التالي لم يكف
 واحدة لكن في المحيط لو كرر المصلي على الركعة على السابق واحدة ولو تبدل مجلس التالي لا السامع كفي واحدة وعليه الفتوى كما في المعمرات
 لكن في الكافي أنه لا يلغي واحدة وهو الصحيح إسناد الثوب أي تسوية سدا وما يدنيه بالانيز في الأرض خشبات ثم يجي ديزيسع لعل
 ليسوى السدى والانتقال من غصن إلى غصن من أشجار الشعب عن ساق الشجر وقائمة وغلاظها والصغيرة بها كما في القاموس إلى غصن آخر سوار كان
 قريباً أو بعيداً تبدل فلا يبقى سجدة قيل على مسدى سجدة إلا إذا تحرق غزله فرجع إلى الوصل فعليه سجدتان كما في الروضة وقيل
 على المنتقل من غصن من سجدة إذا عبر منه إلى آخر فربما والصحيح الأولان وعلى هذا الخلاف ودائرة الدين درما الطحن والساجدة في الماء كما
 في الزاهدي ويكره في الصلوة غير ترك آية السجدة وحدها لأنه يشبه التحريف وفيه إشعار بأنه يكره ترك كلمة السجدة بالطلاق الأولى و
 في المحيط سن الناس من كره ذلك خارج الصلوة لأنها من هذا خلاف الرواية المأثرة عكسه أي قراءة آية السجدة وحدها في غير الصلوة
 حتى قيل سن فرائي السجدة كلما في مجلس وسجد لكل كفاه الله تعالى ما بهما كما في الكافي والكراني ونذب نعم غيرهما اليها من آية أو أكثرها
 قبلها أو بعداً لأنه المبلغ في الطهارة العجز كما في المحيط وهذا شال لحالة الصلوة وغير كما لا يخفى واستحسن في الصلوة وغيرها احتفالها
 عن السامع أي سماع محدث فمن التالي أنه لا يسجد ويشق عليه الآية للتحريم عن تأخير المسلم فلو كان السامع بخلاف ذلك
 ينبغي أن يجبره شال على الطاعة وفيه إشعار بأنه لو كان التالي منفرداً قرأ كيف شاء واستحسن ترك استحسن الاحتفال

سندوب كالنظم الكل في المحيط

فصل في تعذر القيام بان لا يقوم أصلاً بالقوة لنفسه لا بالاعتماد على شيء والافتقار إليه لا ذلك فيها إشعار بأنه لو قدر
 على بعض القيام به يومه فاذا عجز عنه كذا في الترمذي قال لميل الدين المغربي في لو قدر على ترك كبيرة الافتتاح قائماً صلى قاعداً كما في النية
 لم عرض في خوف زيادة أو امتداده كما في الكافي وأورد أن اللسان كما في النهاية أوجب الشبهة كما في النية أوجب التحريم لرد وبنال في

حكمه الخوف من السبع وغيره وكونه في الجوار والكلمة اذا كان من خارج طين اولى واسطر وغير ذلك كما في الزاهدي والاحسن ان يقال لغيره فانه كما
 لكل كما في التمراشي حديث ذلك المرض قبل الصلوة او فيها صلى قاعدا كما في حال التشديد كما هو فيه اشعار بان لا يباح له التاخير
 كما في الروضة لكن ينبغي ان يكون بجلال لا يرجي زواله في الوقت ففي الزاهدي وغيره ان المرض انما يوجب الصلوة قاعدا او خروجا اذا كان يرجو البر
 سير كع ويسجد ان قدره وان تعذر ادى الركوع والسجود مع تعذر القيام لمرض قبلها او فيها اومى برأسه اى لشبهة الى الركوع والسجود
 وهو مهور لا غير كما في الكرماني وغيره لكن في التمهيد قد يقول العرب اومى برأسه قاعدا بقوة نفسه وغيره كما هو ان قدره على القعود
 وان تعذر لا سمع اى مع تعذر القيام اى ان يحجز عنها مع القدرة على القيام فحواى الايام بالراس اليها قاعدا حسب منه قاعدا لا يشبه
 بالسجود وذكر التمراشي اومى قاعدا وفيه اشارة الى ان كليهما يقع في حال القعود وذكر ابو بكر انه يومى للركوع قائما والسجود قاعدا
 وان عاكس لم يحجز على الاصح كما في الزاهدي والى انه لو قدر على الركوع فقط لا يومى قاعدا وذكر الكرماني ان ذكر الارواح اتفاق فان تعذر
 السجود كانت سقوط القيام كما ذكر الحلو في السرخسي في النية ان عجز ان السجود لا يلزم الركوع وحده الايام ان المومى جعل سجود
 الشخص به خفض من ركوعه وفيه دلالة على ان لا يلزم تقرب الجبهة الى الارض بقدر الاسكان كما في الزاهدي لكن قال صاحب
 ان ذلك يلزمه ولا يرفع اليه شئ اى لا يد في صاحب المرض من جهة حجر او عودا او غيرهما ليس عليه اى يخفض رأسه ويضع جبهته
 على ذلك الشئ فانه كرهه وفيه اشارة الى انه لو لم يخفض رأسه ولكن وضع شئ على جبهته لا يجوز فانه يجوز فانه يجوز والاول
 اصح كما في المحيط والى انه لا يسجد على شئ مرفوع موضوع على الارض لم يكرهه ولا يسجد على دكان دون صدره يجوز كالصحيح لكن لو زاد يومى
 ولا يسجد عليه كما في الزاهدي والما يقدر على الايام قاعدا لمرض قبلها او فيها فعلى جنبه الايمن او الايسر يطرح متوجها الى القبلة وحلاه
 نحو اليسار او يمينها او على ظهره يستلقي كذا متوجها ووضع وسادة تحت رأسه حتى يكون شبه القاعدا لئلا يكون من الايام وجعل جليده الى القبلة
 كما في النهاية وقيل ينبغي للمستلقي ان ينعيب كعبته ان قدره حتى لا يد جليده الى القبلة كما في الزاهدي واذ اى الاستلقاء اولى من الاضطجاع
 كما هو المشهور وعن اصحابنا وفيه اشارة بان الاضطجاع جائز وفي النية الاظهر انه لا يجوز في التمراشي لو عجز عن الاستلقاء فعلى
 جنبه متوجها وعن محمد بن كجبل وجه اليها وحلاه نحو اليسار او يمينها والا يماز المعتبر من المرض ما يكون بالراس ويجوز ان يكون
 مشفيرا الى انه لو عجز المرض عن ذلك وحرك صحيح رأسه جاز على ما روى عنه كما في النية وان تعذر ذلك اخذت الصلوة
 فستقطعت الى القضا وان كان التعذر اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح وقيل لا الى قضاء النكاح اكثر منها والى قضاء ان
 قل وهو الصحيح كما في السفرات والكثرة بالساعات عند الشيخين واما عند محمد بن عبد خول الوقت حتى لو عجز قبل الزوال الى
 ما بعد الزوال لم يقض خلافا لالا اذا امتد الى العصر كما في التمراشي فان مات بلا قضاء فغنى عنه وارثه كما في المحيط للمربي الانتباه
 لاشئ عليه ولو لم يقض اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح والكلام مشفيرا الى انه لو عجز عن الايام بالراس لم يعتبر العين عن ابى يوسف
 انه معتبر ويشك فيه محمد بن وعبته الحسن كما اعتبره بالحاجب القلب فزرح بالحاجب ثم العين ثم القلب كما في الروضة وغيره
 ومكوم بالراس صح اى قدر على الركوع والسجود قاعدا في الصلوة استأنفت الصلوة عندهم قاعدا عير كع ويسجد وصح اى قدر

عجايب
سورة
الأنعام

على القيام فيها بنى عليها قائلها عند الشيخين واستالف عند محمد رح صلى على حذف الموصول كما هو المذهب المرجح الكوفي بقية الجرح اعني
نحو اى بن على النسخة قاعدا ربح وسيد في فلان لاني عجلة جابر بل اعزى بالنسب من القيام كدوران الراس واسوداوا لمين صحن
استسنادا والشيخ عندهما قاعدا في كايلاشارة الى انه لا يصلح ان يصل في الايام بلا عذر ولو نافته وبذا بالاتفاق نصح قاعدا مع العذر اجماعا و
ينبغي ان يتوجه الى القبايل المأهولة كفا في الافتتاح وسحب ان يصل في الايام او من خارج الفلك فان الصلوة على الارض المبل في الفلك المربوط
في حوزة البحر ولجبة لا بعد الصبح ان يصل قاعدا في الحوزة قبل الاجماع والما في اللجة فان حركة البحر قليل فلكذلك الاضغى الحوزة قبل في الايام
خلوات ايضا الكمل مستفاد من النهاية واعلم انه لو غرق والماء يبره قيل ان وجد شئ يعلق به مقدار يصل في الايام الا يباح له التأخير وان لم يوجد
يباح وقيل لا يباح حتى لو خرج الوقت بلا صلوة فمات صار الصلوة ونيا عليه كما في الروضة جن اى بن جن او غنى عليه يوما وليمة اول
كما في المسبوء والمحيط والخلوة وخبر الكثر في القدوري خمس صلوات قضى في الصحة بالاركان الثلاثة وفي الغنى بالتفصيل ما فاستكن
خمس او اقل من الصلوات وان زاد الجنون والاعمال عليها ساعة روى بالنسب على النظرية اى في جز من الزمان ويجوز الرفع على القبايل
ولم ينعى زاد عليها ساعة لا يقضى فمات من الصلوات الخمس والكثري الساقطات بزيادة ساعة من وقت صلوة اخرى وقال محمد ربح
ان زاد وقت صلوة لا يقضى شئ من الصلوات الستة والكثري الساقطات بزيادة ساعة من وقت السابعة وهو الاصح والمبتدأ ان
يكون اليوم والليل سبعين للامانة فلو فاق ساعة قضى فمات وان دم كما في الزهادى وان لا يكون الا انما من صنعه كادرس الحوزة اى في
وبغيره فلو شرب الخمر او البج والدا حتى ذهب عقله اكثر من يوم وليمة قضى فمات خذ فالمدح كما في الخلوة ولا ينبغي ان المرئ شمل الجنون والاعمال
صفوا وحكما كما ذكرنا فلا ينبغي ان تعرض لها خصوصا ولو لم يدل ذلك فيه كان التقديم اولى فان ما قبله بالنسب لمسا فوالله اعلم
فصل المسافر من المسافة وهي بمعنى اسفر مع المبالغة كما ذكره بعض المحققين وقال الرغبان المفاعة بمعناها باعتبار انه سفر
المكان وهو عنه وما في الاصح لفصل انه يحكي منه فعل ثلاثي بمعناه فقد رده كلام الجوهري والبيهقي وذكر الكوا في ان السفر الخروج المديد
وشريعة قعد المسافة لخصومة ولا ينبغي ان مجرد القصد لا يكفي ولذا قال في التلويح انه الخروج عن عمرات الوطن على قديمه تلك المسافة
سير الابل والرجل ونحوه ان مجرد سيرها لا يكفي على التجار كما ياتي ثم اشار الى المعنى اشرى فقال من فارق على نحو ما قال الرغب في سافرو فيه
تنبية على ان مجرد القصد بل فعل شئ كما في المحيط وغيره بيوت بلده اى بيوتها متعلقة بالبلد لا السبي باسم فبدخل فيها حيطانها ومحال
يتعلق به لا القرى كما ياتي وهي جميع بيت ماوى الانسان من نحو مجر او صوت ولو منها خضع للمسكن افرأ على الابيات كما في المفردات والبلد
اسم للزمان المحيط الرض من اللبنة والدور ولم يذكر القرية لاسنا تالفة على انها ساقية وليس تنكيب كما نزل لان المجاد نخل في التعريف والبيوت
اعم من ان يكون قرية الا ان فراق القصد لا يخرج عنها على الاضحية وفي ذكر ما اشار به اذا اتصل القرى بالريف يقصر بالخروج منه وقبل
لا يقصر الا بسجادة القرى ولو لم يفرسخ الا ان يكون بينهما انفصال وحده سبعة اذرع او اربعة اذرع او ثمانية اذرع وقيل لا يقصر
الا بالنسبة وحده الانفصال او فراق المصغر يسيل وقيل حد الثلثة غلوة وهو الاصح الكل في الزهادى والصح انه يترخص
بمنارة العمران الا اذا اتصل بالريف قرية فانه على ما ذكرنا من الخلوات والاضافة للمعدا س بيوت جانب المنارة

فلم يعتبر جانب آخر وان جازاه كما في المحيط وكذا إضافة البلد على بالقرارات لا يشك لبطن الإقامة قاصدا أي مريدا أو متقرا
في الشريعة على سبيل الجزم مسافة ثلثة أيام وليا لها الثلثة المعتدلة في الطول وقصر كزان كون الشمس في الحمل والميزان في
شرح الطحاوي أن بعض مشايخنا قدروه بأكثر ثمانية أيام من السنة ونحوه في التمراشي لأن المحيط كما نحن وبهذا ظاهر الرواية عنهم مسافة يومين و
أكثر الثالث وفي القصد إشارة إلى أنه لا يقيد بالصبي والنصر في الإقطاع مسافة يومين مع قصد ثم صار كخفين قال الأكثر أن النصر في القصد
القصد وإلى أنه لا يجمع قصد يعيش والقائد والزوجة والأجير والتلميذ والعبد مع قبه ولو لم يعلم الناج قصده كان سافرا على الأصح كما في الجلابي
وإلى أنه لو ساجع البلد ولو قصد لم يرخس كما لو طاف السلطان في ولايته أو ذهب صاحب جيش يطلب عدو بل علم بزمان أدركه أو مكث في موضع
وإلى أنه لو كان لبلدة طريقان أحدهما مسافة يومين والأخر ثلثة أيام يرخس فيه لأن الأول كما في القاموس الأول ترك الملياني وإن ذكرت في كثير
صحح هنا من السوف بالفتح ثم قال الدليل في القلة التيمم ليعلم أنه على طريق أو لا كما في القاموس الأول ترك الملياني وإن ذكرت في كثير
من المتداولات فإنما للاستراحة ولذا لو سار أحد يومين منها إلى الزوال فبلغ القصد في النهار لم يركب على الصحيح إذا سافر في بعض النهار كاف كما
في المحيط وغيره يسير وسط دول السريع وهو الخارجين عن السادة وهو في السهل ما سار الليل أي سبه البعيد فما مسددة واللام يرد بهم الجمع
إلى النفس وحينئذ يوافق قوله والراحل أي الماشي سيرا معتدلا لم يذكره اعتمادا على ما يهمل من اعتدال الرجح فلو سار في السهل في المسافة
في يوم يرخس وبعضها سافر في ثلث لم يرخس كما في الجلابي وغيره وإنما خص سبه بما باله ليسكون كناية عن غيره وذكره في شرح الطحاوي
وغيره إلا أنه ترك الغير اقتداء بما في الجاهل الصغير وفي البحر ما سار القاموس إذا اعتدلت الرجح بين السريه والبطي فلو سار يومين
أنت لم يرخس كما ذكرنا في الجبل ما يليق من سبه ما سار معتدلا بقربة السابق الجبل لا بالسفل فظن اغنا حكمه لا سهل عند سهل وبذا
ظاهر الرواية وعنه مسافة ثلثة مراحل كل مرحلة خمسة فراسخ وخمسة وثلاث أوسنة أو سبعة على الخلاف وعنه أن المدة أن يسير
كل يوم فرسخا لوعده فالمدّة ثلثة فراسخ كما في التمراشي وكما في مشعر بن البصرة بالفرات وهو الصحيح كما في الدرر في الزايد
قد اعتبر الأكثران بأحد عشر فرسخا كما أنهم قد عدل يوم بمرحلة سبعة فراسخ وقيل خمسة عشر لانه قد رجسته وبه القبي التزمه خوارزم
وقيل ثمانية عشر لانه المتوسط بين الأثر والأقل وهو المختار وقيل اثنا عشر فرسخا فيقصر المسافر فرض الرباعي المفروض على المقيم
أنه صلوة في الأصل لعتان روى عن ابن عمر أن صلوة المسافر لعتان تمام غير قصر على لسان فيكم وعن ابن عباس أنه قال
الما تقولوا قصران الذي فرضنا في المحقر راجعا فرضنا في السفر كعتين ما في شرح الطحاوي وعن ابن عمر صلوة المسافر كعتان
سن خالف السنة كلف وعنه (سن صلى في السفر راجعا كان من صلى في الحضر كعتين) وعن أبي هريرة قال صلى الله عليه وسلم
ستم الصلاة في السفر بالمقصود في الحضر كما في الكشف وعنه صلى الله عليه وسلم إنها صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته
كما في الدرر في فالتمام لا يجوز وسياقنا والمعلم مشير إلى أن لا قصر في الثلثي والثاني وكذا في السنن إلا أن الأفضل فيها
الفعل قصر أو قيل الترك ترخصا وقيل الفعل نزول والترك سيرا كما في المحيط والمختار الفعل امتنا والترك خونا كما في المختار
وليس في سنة الفجر عند البعض وقيل سنة المغرب البنا كسنا لا يهمل إلى أن يدخل ببلده الأصل أي ببلدة الفجر

ويحتمل ان يجاز ان انتهاء القصر الى الرض فالتقام ليقصر الا عند البلوغ الى الرض فان الانتهاء كما لا بد ان في الخلاف المذكور كما في الترمذي وغيره والاطلاق والى ان الدخول اعم من ان يكون للاقامة او لقضاء الحاجة وان يكون حقيقيا او حكما كما اذا بدله ان يعود الى بلده بلا سبب المسانعة فيه ثم بخلاف ما اذا سار المسانعة ثم بدله العود فانه لم يتم كما في الجلابي او ينوي اى يريد على سبيل الجزم او يظن كما قيل كذا في الخزانة فالضمير للمساكن مستقل الرأى فلا يعتبر لانيه المتبوع كما ذكرنا اقامته نصف شهر بوجهة عشرة يوما اذا اشترفتون يوما عند الرب والحكم كما في المقاس فلا يشك بان الشهر يكون تسعة وعشرون بل الشك بما في المحيط انه اذا غم على ان يعقيم في الليالي باحد المؤمنين ويخرج في الشهر الى آخره لم يبقه قريبا اذا دخل اول الموضع الذي غم الاقامة فيه بالنية لان وضع الاقامة باقية في بلدة دخل فيها فان مجرد النية غير موثقة بالترك السيرة فلا اقامة كالسفر كما في الكرماني وغيره وفي زيادة النواحي شاربانه لو نوى الاقامة نصف شهر في موضع نجاسة ومنه ما يقيم كما في النجاسة او قرية اسم عمران كالبدة واحدة صفة القرية والفائدة ما مر في البدة وبقصر الى ان ينوي لصحرا او اراما ووجهنا في اى والخال ان النادى من سكن في مقارتهما كالأعراب والأتراك والاكرد والترك والراعى الطواغيت على المراعى فانه لا ينعقد بغيره لانه تعالى لعن المتأخرين لانه ينقل من مرعى الى المرعى وقيل لا ينعقد ايضا لانه ليس موضع الاقامة والاول صحيح كما في الكرماني وعليه الفتوى بان النجاسة وانما في النجاسة وفيه شاربانه ليقصر النادى بالصواب غير الجاني في سواد كان من محاصر الجاني اول كما اذا قصدها عساكرنا موضعها وخبثتهم سموا وكل النادى بالصواب والارب كما في المحيط والاحسن ان يقال او صحوا وهو فناء واسع لانبات فيه والدار منزل باعتبار دوران الحائط ثم سمي به البدة لاحاطتها بالها والجاني بالكتف وسبب الجاني بالهزة المنقلبة عن اليأس ويزاد وصف لا شعري وعمودين او ثمانية وباعى النجاسة فثبت كما ذكره الجوهري والكلام فيه الى ان نية الاقامة لم تصح الا في هذا الموضع الثلاثة لا غير فلو ظهر الرقعة وفيه دلالة على ان النجاسة والى ان الكافي لا تصح النية في المقارة الا اذا سار اقل من ثلثة ايام على ما قرأه او حاصل الكلام ان الاتمام يتوقف على ستة شروط النية واستقلال الرأى والمدة وترك السيرة واتحاد الموضع وصلاحيته كما في الجلابي لا يقصر الرباعى الا ان ينوي بداء الحرب ما صر الى جلبه بل القتل الكفار والحال ان النادى من محاصرين المسلمين فانه يقصر حينئذ لجواز ان يدعى ساعة بعد ساعة خلا فلا يلى يوسف سرح اذا غلبوا عليهم ونزلوا بالسباينهم وفيه شاربانه اذا دخلها بان لم يقصر كما في المحيط او دار اهل البغى الذين يخرجون عن طاعة الامام الحق لظن انهم على الحق لا يتوسكبن تبادل فاسد والاعلم حكم اللصوص محاصرين النادى من المسلمين الذين يجعلونهم في حصن فان دارهم كالحرب فيقصر كس جال اى قصر يقصر من طلال مكشاة في موضع الاقامة بلانية لما وفيه شاربانه لو ظن المكشاة بقدر عدة الاقامة قصر ولم يتم وفيه خلاف كما مر ولو اتم الرباعى بان ياتي جميع افعاله واقواله كالقراءة كما هو المتبادر وقصد القعدة الاولى مقدار الثلث ثم فرضه الركعتان وبما يدل عليه كلامه كما ذكرنا ان دفع ما قيل ان عليه ان يقول لو اتم وقرا في الاولى فانه لو ترك القراءة فيها او في احدهما فسد صلوة الا اذا نوى الاقامة قبل التسليم او بعد قيامه الى الثالثة بلا تقييد فان فرضه يعبر بها بغيره وقال محمد بن فهدت مطلقا ترك القراءة كما في الخلاصة وقال ابو بكر الرازى لو نوى المسافر الجاهل اعادة حتى يفتتحها بنية ركعتين كما في الجلابي واشترط مشربانه ليس لباه بل ما دفعه قوله واسا اى انهم وفتح النار لانه خلط النفل بالقر

مقصود هذا الكلام كما في خصته لكشفين وغيرهما وترك ما هو الواجب من القصص كما في الخاصة واخر السلام الواجب ترك تلبية الافتتاح الواجبة
 في النفل كما في الزاهد في النفل انما يكون الاقامه اكثر ثوبا باعتبار كثرة القراءة والاذا كان كان هو او قصر ستين في الثوب
 الحاصل او القرض على ان قد تقرر ان المني عند الكس الماسوبه وما زاد من الركعتين نفل بل يوجب عن سنة الظهر وان لم يبق الا اولى نفل
 فرضه بالاتفاق الا اذا اقتدى بمقيم كما في اولوى الاقامه كما هو وبذا منه تصريح بما اشار اليه كما لا يخفى واشاره الى انه يتقلب نفل
 ترك العقدة وقال محمد بن حنبل الصلوة به كما مر سافرة في الرابع ولو قبل السلام مقيم في الوقت لو قدر اليه بيمه على الاصح تيمم الربا
 وجوب اعظم المتابعة حتى لو اسند ما هو وانما في ركعتين فقط لئلا يترك الركعة وبقيل لا تيمم كما في الزاهد وفيه شعار انه لو اراد بنية
 العدة لوى ركعتين بانه لو اقتدى بالمقيم في الشفع الثاني تيمم الربا كما في حجة الظهيرية والحصر في باب الشافعي جملة المدد الاطلاق مشير الى انه
 لو لم يقعد الا اولى لم يطل فرضه كما في السراجية وبعده اى بعد الوقت الا لو مرى المايح ما تدا لا يتغير فرضه فيؤدى الى اقتداء
 المقرض بالنفل في حق العقدة وفي عكسه اى في صورة ان يكون مقيم امه ساخر في الوقت او ابداه اتم لم يقعه صلوة بقراءة هو الاحتياط
 كما قال الحلواني وعن محمد بن ابي القزويني اخذ بعض المشايخ وهو الاصح لانه لا يباح له ان يركع ركعة واحدة ولا امره بالاعتناء بالسافرة بغير قائل
 للمقيم ندبا يصح انتموا صلواتكم بعينيه اجمع للتبرك بما قاله صلى الله عليه وسلم في عامته حجة الوداع لانه فاني مسافر بالان للتعجيل و
 ان لدفع تردد امر غير السفر وفيه تنبيه على انه ينبغي له ان يعلم بكونه مسافرا ولو بغية القول فانه لعله جنة من قد يبين كان ظاهر حاله
 الاقامة وهو لم يركع كما اذا اتم رجل في السفر لا في خارجه او الظاهر انه تيمم على الركعتين هو كما في الفتية هـ ما وسطل الوطن الا اصلي
 بالنصب مشكلا بالرفع حتى اذا سفر عنه الى الاول ودخل فيه لا يصير مقيما الا بالنية والاطلاق مشير الى ان النية طال ان يكون منها مسافة
 السفر والاختلاف في ذلك كما في المحيط والوطن الاصل المسى بالابلى وضمن النطقة اى حقيق والذرائع ان يكون مولده وبلده وانشاء
 كما في المصنفات وهذا حسن كما في المحيط وغيره من الاختصاص على الالسين لكونه البعد عن الخلف ففي اذ الظهيرية قيل لرجل من
 انت قال من البصرة عن ابي حنيفة رح وسن الكوفة عند ابي يوسف رح فانه تولد بالبصرة ونشأ بالكوفة فهو يعتبر التولد والابو يوسف
 النشوء وشغل الاصل وهو ما نقل اليه باله وسماعه ولو اتقى عقار في الماء قيل لابي اسيليا واليه اشار محمد بن في الكتاب هو المختار عند
 الزاهدي وذكر صاحب المشايخ انه لم يبق شيئا وليده ما روى هشام بن محمد رح انه قال في اري القصر فيه ان نوى تركه الا ان
 ابا يوسف رح كان تيمم بها لانه يحل على ان لم يتركه كما في الزاهدي لاني المحيط كما ظن فيه انه لا تأمل موضعين كانا اصليين في البنية
 انهم اختلفوا في صيرورة المسافر مقيما بغض التزوج والاختلاف في صيرورة المسافر مقيما بذكر الاصيل الاصل السفر اى
 وطن سفر المسنى لوطن الاقامة والوطن المستعار لما حدث ايضا فلو خرج عنه الى الاول مسافة ما يجوز الدخول فيه وانما لم يذكر السفر
 مع انه لا يطل الاصل ايضا لانه معلوم مما سبق من قوله الى ان يدخل بلده ووطن سفر خارج اليه بنية اقامة له من شهر سواء كان بنية
 وبين الاصل مسيرة السفر والا وهذا رواية ابن السماعه عن محمد رح وعند ان المسافة شرط لما في الجلابي وغيره والاول هو المختار عند
 الاكثرين منهم لمصنف رح كما اشار اليه المدقق وسيطل وطن الاقامة مشكلا سواء كان جينا مسيرة سفر او لا كما اذا خرج الى اوساني

البه كافي التمراشي اول ولد انسان ويموت كل يوم اول العيد له الامتنة او يكون فيه الف رجل وعشرة الاف مقاتل على الخلاف
 كما في المفترقات ثم اشار الى ما هو المختار عند المحيط والخاصة وغيره من تعريف الفناء شرعا فقال وما اتصل من المواضع بهاي لمصر محددا
 لمصالحه جميع مصلحته يقع اليه بمصر من كنف النيل وجميع العساكر والخروج للمري وصلوة الجبازة فتاوه غلوة (كسبر
 برباب) او سيل او ميدان او فرسخ او فرسخان او فتى حاصوت في اسمه والاصح الاول والسلطان اي الخليفة اي الوالي الذي يرفع
 وال والا كان او جازا وقيل الشيرط العدل كما في قاضيخان والاطلاق مشعرا ان الاسلام ليس بشرط وهذا اذا امكن استبداد وال السلطان
 ليس بشرط فذهبوا على راي مصلوا جازا كما في الجلابي وغيره والسلطان كما يذكر ولوث في الاصل التواني فتق من السلطة اي التمكن من القوة
 من السلطان اي الذين يستغابون وقتلهم كقنطرة فيخرج سليلي اي ينجح النسان فيل في الجبة ثم سمي به لانه حجة من حجج العدل
 . نونة ائمة على كل حال كما في الازهير وناصبه الاحسن اثم باسمه لان اقامته اجمعة حق الخليفة الالة لم يقدر على ذلك في كل الاصناف فيقيم
 غيره نيابة والسابق في هذه النيابة في كل بلدة الازهر الذي ولي على تلك البلدة ثم بشرط اي الذي يسمى بالفارسي (بداروغه) ثم قامني
 القضاة ثم الذي ولاء ذلك القاضي وقال لخطواني بذاني عنهم واما في عرفنا فانما صني لا يولي كما في المحيط والاضافة تشير الى ان كل
 مصرقية وال سن جبهه كافر جاز فيه اقامته اجمعة وبعيد كما في الخزانة ووقت الظهر فلو خرج في خلال الصلوة لنفسه فصرها عند الشجين
 او صلها عند محمد ربح فلو خرج بعد القعدة لنفسه عند ابني حنيفة ربح خلافا لما وفيه اشارة الى ان الوجه هو الظاهر الالة ما مور باسقاطه عن منته
 بالجمعة وفي رواية الجمعة الا ان له اسقاطها بالظهر وفي رواية احدتها والجمعة أكد في . اية ما تقر عليه فعلمه كما في الصغرى وعن اصحابنا ان التوا
 احدها كما في الغيرة والخطبة فعلة بمعنى المفعول من الغيب بالفتح وهو في الاصص كلام بين الاثنين كما في الازهير والاطلاق
 وال على انه لو خطب وجده جاز كما روى عنه وعلى ان السماع غير مشروط كما روى عن ابني يوسف ربح وعن محمد ربح انه لم يجز الا بحجة ^{حال}
 كما في الخزانة لكن في التمراشي ان شهود الغير والسمع شرط عند بانحو تسبيحة التمجيد وتكبيرة وغيره من الاذكار الا ان المكتفي به
 بلا عذر سبي محظي السنة كما في الاختيار فالسحب قال انه سمي بالخطبة عادة من التمجيد والصلوة والدعاء والابتداء بقصد حتى لو حذر طسا
 لم يجز وعنده ان يجوز كما في التمراشي في الوقت اي وقت الظهر فلو خطب قبل الزوال وصلى بعده لم يجز به استدل بعض مشائخنا ان الخطبة
 يقوم مقام الركعتين الا ان الصبح خلافه لانه لا يشترط فيه الطهارة والاستقبال ونحوهما والجماعة في ركعة تامة عنده ووقت
 الشروع عندهما وفي جميع الصلوة عند زفرح كما في المحيط اي ثلثة رجال ولو سعد وري كالعبيد وفيه اشعار بانصاب
 الجماعة لا يتم بالنساء والعبيان ولا ينعقد بهم ولا برجلين وعن ابني يوسف انه يتم باثنين كما في المحيط لكن في الظن انه ثلثة عنده
 واثنان عند سوي الامام وفيه اشعار بان الامام شرط من شروط الاداء كالمجاعة كما صرح به في الكافي فان شرع القوم ثم نفروا
 اي خرجوا من المسجد بنفروا بالخروج بعد سجود ولو ادلا اتمتها اي الجماعة عند الثالثة اذا الركعة في حاكم الصلوة ففتح التصريح
 على الجماعة وان نفروا قبله اي السجود بدرا بالخطبة ولو بعد الشروع لان ما دون الركعة غير معتبر وبذا عمنده
 وعند زفرح واما عندها فاقامتها لكن في التمراشي لو افتتح بهم حضور فأكبر قبل قراءة اية عت . وقراءة ثلث عند

ابن يوسف رح وتمام الركوع عند محمد رح مع الجماعة ولو كبر بعد لم يصح والاذان العام بالصلوة بان الشئح باب الجلس او والى السلطان
 بلا مانع لاحد من المدخول فيه حتى لو اجتمع جماعة في الجامع او السلطان وحده في داره وغلقت الباب لا يجوز بصلوة لان محض صلوة السلطان
 وغيره شرط بالاذن العام كما في المحيط وكره يوم الجمعة كراهية تحريم في المصنف في القرى اذ هذا اليوم في حكم كسائر الايام كما في المحيط
 ظهر المعذور الذي لا يجب عليه السعي كالمرض والسافر والعبد وغيره الذي عليه السعي جماعة وعن محمد رح انها حصة من المرض كما في التبيين
 والاطلاق شبهة الى ان المعذور يصلي الظهر منفردا باذان واقامته لكن في القدرى انه يصل بغيرها كما في المحيط الى انه يكره الجماعة اذ ان كانت
 تملك لكن في المضائق ثم يصلون وحدنا استجابا وكره وجازعنا! شيخنا لم يجز عند محمد رح على اختلاف الاصليين ظهر غير المعذور قبل
 اداء الجمعة فلا يكره فله المعذور قبلها الا يستحب له التأخير الى ان يفرغ الامام من الجمعة كما في المحيط وقيل ان العبد انما لا يدرك في الجملة
 والتأخير سواء الاول شبهة كما في التمراشي وسعيه اى سعى من صلى الظهر من بيته الى الصلوة والامام فيما اى جمعة يبطله حتى يصل
 وصفت فرضية الظهر لا اصله وفي الكلام اشارة الى انه لا يبطل ان باب بلا سعة والظاهر ان يبطل اليه اشير في شرح التاويلات والى انه
 لو صلى الظهر في المسجد وقت الخففة ولم يتابع الامام في الجمعة لا يبطل ظهره وعن الامام الحلواني انه لا يبطل اذا كان بيته وسهامه يتجاوز
 العتبة كما في النهاية وقيل لم يبطل خططين وقيل انه يبطل اذا شئ كما في التمراشي والى انه لو خرج وهو لا يريد الجمعة لم يبطل الا جماع كما
 لو فرغ الامام حين خرج من بيته كما في المحيط لكن في التمراشي توسى في داره ففرغ الامام قبل خروجه منها لم يبطل بالاتفاق وان
 لم يدركها بان فرغ الامام قبل وصول الساعي اليه او بعده بلا احرام حتى سلم الامام وقال سعيه في الصوتين لا يبطله كما في المحيط
 وعنه انه غير مبطل بدون اتاها وعن اسد وان اتمها ودر كما اى مدرك الجمعة في التشهد الاول او سجودها لم يمتها
 اى الجمعة وهذا عند الشيخين واما عند محمد رح فلا يمتها الا اذا ادرك ركعة كاملة كما في المحيط واكثر الركعة الثانية بان ادركه في الركوع
 فان ادرك اقلها بان ادرك بعد ارفع راسه من الركوع بعلمها بالعبادة فيه اشارة بان جمعة من وجهه ظهر من وجهه كما في النهاية
 لكن في المبسوط ان جمعة ولد الزمة القراءة وعليه القعدة الاولى كما على الامام على ما روى الطحاوى بخلاف ما روى السلي لكان قال
 ابو حفص قلت لمحمد رح انما روى الطحاوى في الجمعة قال بالضع وقد جادت به الذاكرة وقوله في سجود السهو وشيخنا الى ان الجمعة كسائر الصلوات
 في وجوب اداء السجدة وقدم خلافه المشايخ والى انه لو ادركها بعد السجدة قبل التشهد او في حال التشهد او بعد التشهد قبل السلام
 تيمم الجمعة عند ما خلا فامحمد رح كما في محيط المحيط والتطهيرية وفيما ان الحاكم رسل في المنقذ وقال اذا ادرك السافر امام الجمعة في التشهد
 صلى اربعاً بالتكبير الذي دخل معه واذا اذن الاول اى او اذن بعد الزوال سواء كان على المناء وعند الخليفة وقال حسن
 المعبر ما على المناء في النوازل ما عند الخليفة والصحيح الاول كما ذكره الحلواني واسرى كما في المحيط وذكر ابو اليسر الصحيح ان كل الاذان
 معتبر كما في التمراشي فيه اشعار بتجوز بغير الاذان قبل الزوال من يوم الجمعة وذلك للتبني على غلبة السلام واطهار كراهية
 الاحكام كما في المنفردات تركوا كراهية البيع جالسين او قائمين وقفين وكذا كل ما يشغل عن حضور الصلوة من اعمال الدنيا
 الى الفراغ منها واما خص البيع لانه اكثر ما يشغل به الانسان وفيما اشعار بان ما لم يجب عليه الجمعة من نحو النساء استثناء

سن الحكم وسعوا اى شئوا استياسرا عيادون العدد وفيه اشارة الى وجوب الفعل لم صفت الاسرع على انما العفيم كما استا اليه
 كلام النهاية وذكر في شرح التاويلات ان هذا محتمل لان الغفيم اجمعوا على انه مبني الى المجبة على السكينة والى انه لا يركب في الذباب
 فان الشئ تحب وتختلف في الرجوع كما في المنية واذا خرج الامام من مكان الخطبة حرم الصلوة اى الشروع في الفعل بقرئته
 الا اذا نفلوا شرع فيه قبل الخطبة اتم وفيه شئ ما به يصلى السنة وقت الخطبة كما قال السيد ابو نجاش و قيل يصلى ان كان بعيدا ولا ينظر
 الى الفراغ من الصلوة كما في المفصلات لكن في الخلاصة (ويكره الصلوة في هذا الوقت بالاجماع) وانما اثر الامام على الخطيب اشارة الى انه
 لا ينبغي ان يكون الامام غير الخطيب لان الصلوة والخطبة كشي واحد معنى كما في الكافي والكلام اى كلام الدنيا سباحا والا خسارة
 كالتقارن والتبسيج والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام وهذا اذا سمع الخطبة والافنية اختلاف والسكوت ففضل كما في المفصلات و
 ظاهرة شعربان مجرود الخروج للخطبة وجوب حرمتها كما في الكافي والمحيط وغيرهما لكن في المفصلات يريد به اذا صعد المنبر وهذا عنده
 واما عند ما فلا بأس بالكلام قبل الخطبة والاطلاق مشير الى انه لا يحجب المسلم والعاطس وعن ابى يوسف رجا انه يحجب والى انه لا بد من الفقه
 وقيل لا بأس به اذا بعد وقبل انما لازم السكوت في زمانه صلى الله عليه وسلم واما في زماننا فيغير لازم كما في المحيط وكما منع الكلام من كل
 والشرب والعبث والالذات والتخلي وغيره مما منع في الصلوة كما في الجلابي وانما خص الكلام لانه اكثر ابتداء والكلام لمن سترك بهام
 من الكرامة والالذات لانه مفسر له كما لا يخفى حتى تنجم الخطبة وفيه اشارة الى انها يحرم ان عند الخطبة الخفيفة وقدمه خلاف ولا يجوز ان
 بعد الخطبة وهذا عند ما واما عنده فخير ان كما في المفصلات لكن في خلاصته يكره الصلوة في هذا الوقت اجماعا وانه اختاره قوله قبل الخطبة
 وقوله بعد الخطبة لتعظيمه لذكر الله تعالى ورسوله وتخير الذكر الوالى والدعاء بالنسبة اليه واذا جلس الامام على المنبر كبسه السهم باسم
 لم يشغل على الدرجات من المنبر الرفع وليس ان الطبع ليسار القبلة اذن اذا ثانيا لانا انما يحتمل انما يقولوا الا بهذا الاذان فانه في زماننا
 صلوا الله عليه وسلم وزمان النبيين رضى الله تعالى عنهما لا نتم تكبيره ولا للجمعة وزيد الاول في زمن عثمان رضى الله تعالى عنه لكنه قال
 كما في الجلابي واما اليوم فاما الاول للاعلام وبما قبل السنة والخطبة لاجراء الاحكام كما في المفصلات وقبل السنة احدثه الحاج كما في
 الكفاية وقال الحسن ما يكون عند خروج الامام وقبله محدث وفي وحدة الفعل اشارة الى ان المؤذن ان كان اكثر من واحد فلو
 واحد بعد واحد ولا يجمع كما في الجلابي والتمتاشى واليه اشارة في الهداية وغيره انهم يؤذنون دل عليه كلام شارحيه من يديه
 اى من المجتنبين المستانين بسين المنبر والامام وليساره قريبا منه وسهلما بالسكون فيشمل ما اذا اذن في زاوية قائمة او حادة
 او منفرجة حاوية من خطين خارجين من يمين المجتنبين ولا بأس بشموله بحسب المفهوم ما اذا كان ظهر المؤذن الى وجهه بالصفات اليه
 البدين فان قرئته الاذان بدل ان وجهه يكون اليه لكن لشكل بما اذا كان ظهره الى ظهر المضاف اليه الا اذا قيل باخراجه بقرئته قوله واستقبلوه
 سنة عند الخطبة لوجوبهم سواء كانوا في امامه او بينه او ليساره على ما قال الحلواني لكن الرسم لان انهم يستقبلون القبلة ولا يؤمرون بغير
 كما لم يجمع من الحج بقسوة الصفوف بعد الخطبة على ما قال السرخسى وهذا من الاول كما في المحيط والاطلاق مشير الى انه يجوز ان
 بكلمة ح كتحيتا او متبرحا وغيره ما ليس له لانه ليس بصلوة حقيقة كما في المفصلات فيجوز ان يقعد في المسجد كيف يشاء كما في الزايدى

مستمعين اذا الاستماع فرض كما في المحيط اوجب كما في الصلوة السعودية سنة وقيمة شعار بان النعم عند الخطبة مكره الا اذا غلب عليه كما في الزاهدى وتخطيب متعلدا بالسيف في كل بلد فتح عنوة مكره وغير متعلد به في غيره كالمدينة كما في الاضمرات فخطبتين خفيفتين بقدر سورة من طول الفصل وزيادة التطويل مكرهه مستقبلا القوم فيها بوجه ويجوز بالخطبة الثانية كالاولى فليبدأ بالتعوذ ثم بحمد الله ثم بالثناء وتبين ثم يصلي عليه ثم يخطب الناس ثم يقرأ قدر ثلث آيات (سورة العصر) او (الاستوى) صحاح النجاشي او (وادوا يا مالك) فان لم يقرأ فليقرأ في الجلابي بمنهيا جلسته خفيفة مقدار ما يمسي موضع جلوسه المنبر عند الطحاوي ومقدار قراءة ثلث آيات في الظاهر كما في الظاهر كما في الخزائن وما ركبا مسي على الاستماع كما في المنية لاسنائه ثم الشرح في الخطبة الثانية فيافي بالحمد ثم الشهادة ثم الصلوة ثم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وكل في الخطبتين سنة كما في الجلابي لكنها صارت خفيفة كالقراءة فالغرض من نحو الحمد لله كما في المبسوط ثم تحسب الشفاء على الخلق والرشد كما في الزاهدى ثم على سائر الصحابة اجمعين ثم يدعو لسلطان الزمان بالعدل والاحسان مجتنباً في مدحه عما قالوا انه كفر وخسران كما في الترغيب وغيره قائماً غير متكى على عصا او قوس فانه مكرهه كما في المحيط وغيره لكن في عبده ان اخذ العصا سنة كالقيام كما في الجلابي طاهر اسن الحديث والا فليذكره سنة او لم يجز على ما قال ابو يوسف رح كما في الجلابي واذا تمت الخطبة بقيت اى وقت الاقامة بحيث يقبل اول الاقامة بالخطبة وينتفى الاقامة بقيام الخطيب بتمام الصلوة وصلى الامام باعادة الموعود تأكيد المأمور من ابتغاء اتحاد الخطيب والامام كعتين بغيره فيما بعد الفاتحة سورة الجمعة ولما يقولون ولو قرأ غير ما لم يكره كما في شرح الطحاوي وذكر الزاهدى انه يقرأ فيها سورة الاعلى والخاصية وفي حديث سلمان انه قال صلى الله عليه وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ولا يتطهر باستطاع من طهر ويدهن من دهنه ويمس من طيب بيمينه ثم يخرج فلا يفارق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينسيت اذا تكلم الامام الاغفر له ما بينته وبين الجمعة الاخرى

فصل نذب عند بعضهم الا انه عد في السابق الغسل من السنة فهو من التخليب قالها في مستحب على ما قال بعضهم الا ان الصحيح ان الكل سنة كما ذكره الزاهدى فيحتمل انه نية على هذا حيث قدم لفظا يؤدى السنة على المذهب والاطلاق والى على اشتراك المرأة مع الرجل في الاكثر الا ان الزاهدى وغيره خصوا به يوم الفطر اى بعد صبح هذا اليوم وللفطر بالاسم من الافطار كالمصباح ويوم الفطر كعيد الفطر سم للاول من شوال كما لا يخفى على السنتق وليس من حذف العيد في شئ كما ظن وفيه اشتراك على ان التبركي سرعة الانتباه مستحب كما في المنية ان ياكل شيئاً كما في المشايخ لكن في الزاهدى ياكل حلوا وفي حديث انس رضى الله عنه راكل تمرات فلا ياكل ثم يترك الاكل قبل الصلوة لكن بالترك في اليوم بعاتب وليستاك لانه منذوب اليه في سائر الصلوة كما في الاختيار والغسل للصلوة على مقتضى كلامه وسباني الخلاف وتطليب اى مس طيبا ويلبس احسن ثيابة الجديدة او الخسيلة او الحلالات كما في السعودية ويؤدى فطرته التى وجبت عليه ولم يذكره مما نذب من نحو صلوة الغداة في مسجد حية لاشتهاره واما التخم فلاه مخصوص بذي سلطان كما سباني ثم ان يخرج من مكانه الى المصلى محوط في الفضاء ومنه اليه من طريق آخر على الوقار مع غرض البصر عما لا ينبغي وفيه إشارة الى انه يندب المشايخ وهذا المشايخ والى ان يخرج اليه يندب وان كان الجامع يسهم فالخروج ليس بواجب ولا مستحب

بغير عاصفة كمانى الخزانة والى انما تركت من الغلظ من بعد كمانى المحيط واوصالى الامام صلوة مع بعض القوم للقبضى من قات
 تلك الصلوة عند لاني اليوم الاول ولا من العفاذ افادت عن الامام ايضا بعد القبضى كمانى الكرابى وقدموا الاصحى بمبنى التنجى على التبر
 اليه فى اول نحيته الهداية فيوافق يوم الخرو افظ او معنى انشاء الضحى فيه وبسمى يوم الماخى كمانى الاحاح وغيره فخذت اليوم لاسن الاباس
 والمعنى صلوة يوم الماخى كالقسطرى لصلوة يوم الفطرى الآداب وشرط المذكورة فلا يشل بعدة افظ ولا بانى الزامى ايتجب
 ان يختار قرب الامام ويكون خروجه بعد ارتفاع الشمس تدريج حتى لا يحتاج الى انتظار القوم ولا بانى خلافته انه يستحب تسجيل صلوة صوة
 الفطر واما الاصحى وفى النية يجب تسجيل صلوة العيدين لكن ندرى وقيل من سطر او قيل لمن الضحى وول غير فيه الامساك عما نيا
 الصوم من صبحه الى ان يصلى فانه قد تواتر الاخبار عن الصحابة رضى الله تعالى عنهم فى منة الصبيان عن لاكل والاطفال من الضحى
 غذاه الاصحى كمانى الزايدى وفيه رمز الى ان ترك الامساك لم يكره وهو المختار كمانى السفمرات والى ان هذه الامساك ليس بصوم
 ولذا لم يشترط النية والى انه مندوب فى حق المصرين خاصة كمانى تقسيم الماسورة من اللطف ويكره سنة فيه جهر فى الفطر
 اى طريق المصلحة بالاختلاف وفيه اشارة الى انه يقطع اذا انتهى اليه وفى رواية يكره الى ان يفتح الامام صلوة والى ان لا يكره فى الفطر
 جهر فى الطريق وفى رواية عنه انه يكره وهو قولهما كمانى المحيط وقال الطحاوى ان الجهر به فى الطريق سنة عند اصحابنا جميعا وهو الصحيح
 على ما قال الرازى كمانى الجلابى وعنه انه يكره خفية كمانى الزايدى واختار عند اكثر المشايخ ان يكره فيها خفية وبناخذ كمانى السفمرات
 تحذرا من بدعة الجهر بالذكر ودار الامران الفعل متى حاص حول السنة والبدعة سعا كان تركه اولى من اتيانه كمانى الكرابى واعلم انه
 ذكره ابو بكر الرازى قال مشايخنا ان التكبير جهرى غير هذه الايام لا ليس بالاباء والعدو والعدوس تتيبها لهم وقيل وكذا فى التجزئ
 والمخاوف كلها وكذا كما تقي جميعا وعلا شرفا وبسط واويا كمانى الزايدى ويصل اى يؤدى صلوة كمانى التحفة لكن فى الفصل
 من النحيته المحيط انهما فى اليوم الاول واو وفى الباقي قضاء بعمل فيه اختلاف الرواية ولذا اطلق ثلثة ايام لا غير لعذر وبغيره الا انه
 فى التاخير عن اليوم الاول غير عذر كمانى شرح الطحاوى وعنه انه يصل فى اليوم الثانى للاثالث كالقسطر وهذه الرواية غير صحيحة كسا
 فى الجلابى ولعلهم فى خطبة اى الاصحى تكبير التشريق اى تكبير ايام التشريق وانما اضيف اليه لان اكثر هذه التكبيرات فى هذه الايام
 عندها وكلها قريبة منها عنده ولعلهم الاصحى تكبير العزة وكسرا بالمعنى به ولعلهم فى خطبة افظ فانه بلايا للعبادة حكام الفطر
 حتى لم ين لم يعمل للجمل وفيه شعار بوجوب سكوت والاستماع بخطبة العيدين كمانى انصاف فيكره فيها الكلام لكن فى السفر
 اذ اكبر الامام فى خطبة تكبير وجهه وفى اقفية لا يكره فيها الكلام كما يكره فى خطبة الجمعة ويصلى فى خطبته ما فى خطبة الجمعة من الافعال
 والا قوال السنونة الا انه يكره فيها ايضا لكنه فى الاصحى اكثر ولا ينبغي ان يكون التكبيرات اكثر من الخطبة وليس له عذر وفى ظاهر الرواية
 كمانى قاضيان وفيه شعار بر رواية النواذر وشبه انما فى الزايدى انه يستحب قبل سن افتتاح الخطبة الاولى تسع تكبيرات مستمرة
 والثانية سبع وفى تسع تكبيرات ان ينزل من المنبر اربع عشر مرات ولا اجتماع اى لا يعتبر شرعا ان يجمع الناس بعد الزوال فى
 مساجد بهم ذاكرين يوم عرفة اى تاسع ذى الحجة تشبيها بالواقفين بعرفات لانهم لم يرد عنه وعن خلفاء الراشدین

رجليه ويستنجي باي غسل السودة بحرقة على يده خلافا لابي يوسف راح وانه ان يسط على شقة السير وجلده الى القبلة فيغسل بالماء
الحار الخالص ثم على شقة الامن بالماء وورق السدر ثم يسند اليه ويمسح بطنه مسحا قيقا فان اخرج منه شئ غسله ولم يعده ثم على شقة الاسير
بالماء والكافور كما في المحيط وغيره ويجب لما عند كل اضطراب ثلث حرات كما في الزاهدي ولا قلم خضري قطعه ولو اخذ منكسرة فلا بأس
كما في المحيط وتسير شعري تخليص عن جن وقيل تحليلة المشط وقيل شطه كما في الكرماني فاذا قطع نظره او شعره اوج جمعوه في الكفن
كما في الثعالب ويجعل الخنوط بالفتح وهو عظم كلب من اشياء طيبة لتطيب في خاصة كما في الكرماني ولا بأس بسائر الطيبات غير الزعفران
والورس للرجل ولا بأس برك المرأة كما في الجلابي على راسه وسحيت بعد ان يوضع على الاثار كما في المبسوط والكافور يمنع خمر عظيم السند
والصين على مساجده اي مواضع سجوده من جهته ولفه ويديه وكبته وقدميه كما في الكرماني وسنة الكفن اي كفته المسنون
فان التكفين فرض كفاية كما في المحيط وما في التحفة انه سنة فالمراد ما ثبت بها فانه قال بعده كفته من له والا فعلى من عليه لفقته الا على
بيت المال له ازار من اللين الى المقدم على المشهور في الاختيار من المتكفين قميص من يصل العنق الى القدم لكن بلا جيب لا كمين
الا وخضري لا كف اطراف كما في المحيط فبكره المضرب لكن قال الجلابي لا يصح ان يضرب كما في التمراشي ولحاقه بالكسرى يسمى بالروا ايضا
من اللين الى المقدم واستحسن على الصحيح العمامة بالكسرى مينا ويذهب ويلف ذنبه على كوره من قبل بينه وقيل يذهب على وجهه
كما في التمراشي قيل هذا اذا كان من الاشرف وقيل لا لم يكن في الورقة صفار وقيل لا ليمس كل حال كما في المحيط والاصح ان يكره العمامة كما
في الزاهدي ونظيره الضمير استوا خصل المذكري الحكم وفي الجلابي لو خفن الصغير في ازار ولفاقه اجزاه وقال محمد بن ابي حنيفة ان قميص
ونظيره كل ما من يوردا لافانه نائب عن السر ويل يغطي من العباء ثم لم يمس ثم تقيص هذا الظاهر الرواية وعن محمد بن الحسن الاصح المبسوط
طولا الاعراض كما في الزاهدي ويزاولها على ازار قميص وفاقه الخمار من ثوب لين يبره راسا وفي الهداية بدل القميص الدرع وفرف
بهيما ان شئت في الصدر يقيص الى المنكب قالوا بالثبوت فيقمص ويجعل شعرا ضيق من على صدره فوق القميص ثم الخارفة ثم الازار
كما في التمراشي وخرقة تربط بهاندا باللائحة تشتر الاكفان وعن زفر بن رطل فخذ بها لئلا يضرب والاولى ان تكون بحيث تصل
الى الموصعين لانه يستر لها كما في المحيط والظاهر من الضمير استوا الموت وهو حسن فجاء للصغيرة ثوبان كما في التمراشي وكفاية اي الكفن
لما زار ولفاقه ويزاولها الخمار كما في الهداية لكن في التمراشي بدل الازار قميص لما في كره الافتقار له على ثوب ولما على ثوبين
الضرورة كما في الكافي فالكفن ثلثة كفن السنة والكفاية والضرورة وهو ما لو جد فان حمرة رضى الله تعالى عنه حين استشهد غطي
راسه كسبا وقد مره بالافخر كما في الكرماني والاولى كفن السنة عند لثة المال وقلة العشرة والكفاية عند غير ما كما في التمراشي ويجب
البقيص يستوى الجديده والخلق لمضول وعن الصادق رضي الله تعالى عنه ان الحمى اولى بالجديده ويلفن بالكتان ولقطن البرود
والقصب وعن محمد بن الحسن المبريد والحريه والحضره المزعزعة كما في الجلابي وقالوا لا يلبس في العيد ولها ما في زيارة الالبون
كما في الزاهدي وقيل لها كفن المشعل يلبس غالباً كما في التمراشي ويعقدان خيف انتشاره صونا عن الكشف
واعلم انه لم يذكر في بعض النسخ والذكر اولى لما في من قوله (وتحل العقدة) وصلوة فمن كفاية

محبة فلا بعد منه وحد الغيبة هناك ان يكون بمكان يفوت الصلوة اذا حضر والى ان ابن العبد واباه احق من المولى
 به احق والى ابن المستوين كاخوين الاب وام كل منهما والى وليس الولي الا الاكبر سنا منها كما في المحيط والى ان الصغير
 منهم والى وليس كذلك والى ان الولد لا يفسد ولا للزوج الا انه احق من الاجنبي كما ان الجار احق من غيره كما في الزايد
 والشيخ الا فرق في اوله ان الصلوة لغيره بالصلوة ويحل اذنه بالانصراف لمن صلى قبل الدفن فانه لا ينبغي ان ينصرفوا الا
 فان صلى غيره سبقت حقه ليعيد الولي اى من به حقه اى الاحق بالصلوة مع من صلى اوله يصل كما في النظم فالحال
 اذا صلى اذنه لغيره ليعيد كما في النهاية وغيره فلا حسن فان صلى غير الاحق ليعيد ان شارب الاعادة كما في المداة وقيل
 شارب ان صلوة غيره احق جائزة لمن في النافع والزاد ما يدل على انها غير جائزة فبعيد بالولى وجوبا ولا يصح اى لا يجوز
 ان يسمى غيره اى غير الولي والاحق سواد كان سواه بالولاية اوله ليعيد اى بعد صلوة الولي والاحق قال الله تعالى
 وفي الذين آمنوا اى احقهم كما في كشف البيان وفيه استمار بانه لا يصل على سبب الامرة وعلم ان الافضل ان يكون
 الصفوة ثلثة حتى لو اوسبج صلت ثلثة ثم اثنان ثم واحد قال عليه السلام من صلت عليه ثلثة صفوف المسلمين
 عقر له كما في المصنوعات وفيها الصلوة الخية بخلاف سائر الصلوات كما في الكفاية اشعبي ومن لم يصل عليه فشر
 صلى على قبره بالهنيئة يفسخه اى تفرق اجزائه وقيل بالهنيئة ثلثة ايام وقيل عشرة ايام وقيل شهر كما في الزايد
 والاول صحيح وفيه إشارة الى ان القرب اهل بيته وحنيفة يصل عليه وان لم ينس والآخر صحيح من القبر فغسل ثم
 يصلى عليه كما في المنعمات والمحيط والى انه لو شك في القبر لم يصل كما في الترمذي ولم تجز الباء او قاعدا الا بعد وكومت
 كراسته التحريم وقيل كراسته التثنية في مسجد جماعة اى مسجد الجامع او المحلة فيجوز فيما بنى لما دنى الدور والادوم كما في المنية
 بنا معنى المراجعة اذا كان الميت والامام والقوم في المسجد بقرينة قوله ولو وضع الميت وحده او مع الامام والقوم
 كل او بعض خارج اى من خارج المسجد والباقي داخله اختلف المشايخ في كراسته الصلوة بنا على اختلاف العادة
 ملحوظ مسجد او بناء له لميتة وعن ابى يوسف رويان لا يكره اذا وضع الميت وحده خارج ولا يكره مطلقا كما
 في المحيط وغيره لكن في اخره لو كان الميت مع الامام وبعض القوم خارج لم يكره اجماعا كما لو كان بعد من سطه وسجده
 وان لم يرد اتفاقا كما في قاضيان والكلام مشير الى انه لو كان الميت وحده في المسجد والباقي خارج لم يختلفوا فيه
 في المحيط فيه اختلافهم وفي الحدود عن الخلاف تنبيه على ان لكل من طائفتين دليل فانه قول ملا ليس بخلاف الاختلاف
 فصلح للعمل ما ذهب اليه كل سماء والمشايخ بالبناء فانما جميع المشيخة لفتح الميم والشين اما مسورة مع سكون البناء او ساكنة
 مع فتحها اى اسم جميع فان الاستيحاء والشيوخ جميع للشيخ من خمسين او احدى وخمسين او احدى وستين وقد يعبر به
 عما يترجم عنه لثمة تجارية ومعارفة المراد المتأخر من علامات غير المتقدمين من الامام وعلمانه ومن في حمل الجنازة
 اربعة من الرجال بقرينة تذكير الحد فذكره ان يكون حامل اقل من ذلك او الحامل دابة كما في المحيط والامام للحد

أي جنازة الكبير فهو كان صغيراً جازحاً الوحد كما في المشرق والمجازة ستة كما في الجلابي واما الحمل وانه من ففرض كفافية
ولذا لا يجوز الاستيجار للحمل اذا تعذر ذلك كما في المصنفات والمجازة بالفتح والكسر الميت بسريه كما قال ابن الاثير وفي المصنف
انما يفتح الميت بالكسر بسريه وفي الصحاح ان العامة قالوا بالفتح وهي الميت على السريه فان لم يكن عليه فهو سرير ونفس
وسن ان تضع انت يا ابا يوسف الجبيرة ابو حنيفة رح تليها فزاد محمد رح على ستة ثم غيره بكذا بتر كما بعبارة مقدّمه على
بينك وهو ليسار يا وهين الميت ثم تضع سريره على بينك ثم كذا تضع مقدمها ثم سريره على يسارك حار في كل
وضع من الاوضاع الاربعة عشرة خطوات او اكثر ففي الحديث (من حل جنازة اربعين خطوة كفرت له اربعين كبيرة) وليحس
من المصارع بها أي في سيرة الجنازة او اليك في الأساس وغبيرة لا تجبها الفتحين وهو اول عدد الفرس وكلته لا اما لنفي
المصارع او للتبعية بنى غير يكون حالاً فمعدداً والمشي خلقها احب وافضل فلا باس بالمشي ايها وميدانها
وكره اليواضعت من اليتيم ما سقطوا عن القعدة ونحوه است با حنيفة رح را بها يتقدم اماها ثم ليقف حتى ياتيها وهذا
او يسئل على انه اساس انكره بسبب كفا في سرير مزاريل على ان فعل المحبة يقولون والاكتماء مشعر بانها اساس المشي الجنازة بالبحر
بالقرآن والرد وقيل لا بد من الجنازة بالبحر من الجنازة بالبحر من الجنازة بالبحر من الجنازة بالبحر من الجنازة بالبحر
انه كره قول اماشي ان تخطو له القعدة كقولهم وكره المحلوس اي جلوس متبعي الجنازة قبل وضعها فلا باس بالجلوس
بعد وضعها كما في الكافي فينا شاربان انهم من قال الجلابي ان التيام لا يجتنب حتى يدفن ولا يقوم للجنازة اذ ابرت
به الا اذا اريد ان يسجد قال محمد بن بداهة في حديثه ان له ما قال ابو حنيفة رح وفي المحيط اذا كان الغوم في المصنف
بالجنازة يقومون لها اذ ارادوا قبل وضعا عن بعض الناس والصحيح انهم لا يقومون فعلى ما في قاضي خان وغيره انه كره القيام
محمول على احد هذين ولحم القبر من لحمه او الحدة اي حفر في جانب القبلة من القبر حفرة تسمى بالمهد اسم مفعول كما
في المفردات والمهد الفتح اللام وضما وسنوا الحالكما ذكره الجوهري وغيره ونفتح الحاء عن صاحب المذهب والقبر مقبر
لعله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله وعمقه الى السرة وقيل الى النحر كذا في المفردات وان زاد عليه فهو
افضل فلو كان على قدر قامة فهو احسن والمهد ستة ويكره الشق وهو ان يحفر وسط القبر ويعيق وهذا اذا صلب الارض واما
اذا وضعت فالشق واوصى كثير من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ان يرسو في التراب من غير لحد ولا شق ويلو في الوجه
من التراب لمبنيين او ثلث كما في المحيط واما التالوت فعن الباقي انه يكره وعن ابى بكر محمد بن الفضل لا باس به في ديار
ولو من الحديد لرخاوة ارضنا الا ان استن ان يفرش فيه التراب ويجعل اللبن الخفيف عن يمين الميت ويساره ولين
الطبقة الاعلى مما يلي الميت ليصير كاللحد كما في الزاهد من المتبادر من عطف الواو ان الاحب ان يدفن الميت
او القليل في مقابر قوم كان في بلدهم وان نقل ميلاً او ميلين او غيره فلا باس به كما في الجلابي وهذا قبل المدفن واما
فان غلب عليه الماء ففي القدر خلاصه والا لا ينقل بالاتفاق الا اذا دفن في ارض غصبت كما في المفردات او شغقت كما

في قافضخان وعلم انه اذا مات في السنية ليعمل ويرمى في البحر لتعذر الدفن كما في المحيط ويدخل الميت فيه اى في القبر
 كما في القبلة بان الفخ الجبارة في جانب القبلة من القبر وكل منه الميت الى اللحد وفي افراد الفاضل اشارة الى انه لا بد من التيقن
 او الاكثر في قبره لا لباس به عند الضرورة فمح ليقدم الافضل والرجل ويجعل منها حاجزا من الصعيد وفي الاكثر شعاره ان لا يطبق
 المحصر في القبر تحت الميت فانه مكره كما في المحيط وقال الحلواني لا يجوز القاء المسفرة كما في الخزائن وذكر في الزاهدي انه مكره خلافا
 لاهل الجبارة وفي الجلابي لاروايته في ذلك واطايرنه لا يفعل في المسفرت لا لباس به وهذا المكين محشو كما قال قاضيان ويقول
 واضعه استحبابا بسم الله وعلى ملته رسول الله اى به وضعناك وعليه سلمناك وفي رواية (بسم الله وبالله وفي الله وعلى ملته
 رسول الله اى ابتدانا من هذا وهو وضع الميت في القبر متبركين بسم الله وبه آسنا وفي رضاه وما عنده من الثواب والكرامة
 رغبتنا ونحن في ذلك كله على ملته ودينه كذا في الكرماني وفي لفظ اللواضع شعاره بان الشفع غير لازم وذا الرحم المحرم اولى بالمرأة
 ويكره ادخال الاجنبى والزوج كما في الجلابي وعند فقهاء المحرم شيوخ ثم لشبان الصلحاء كما في الخلاصة ويوجه الى اقبلة
 على شقة اليمين ويحل العقدة التي على الكفن فيقول (اللهم لا تحزننا اجرة ولا تفننا بعده) كما في الجلابي وليسوس على اللحد
 اليمين بالفتح والكسر بالفارسي (خشت) والعصيب غير المعمول فان المعمول الذي بالفارسي (بور يا بافتة) مكره عند
 بعضهم وكلمة الواو تشير الى اباحة الجمع كما في الجاسع الصغير لكن في الاصل كلمة او كما في المحيط وليسجى قبره اى يسير
 قبر المرأة بثوب حتى يسوي اللبن كما في الكافي لكن في المحيط اذا وضعت النساء في اللحد استغنى عن التسمية ولا يسجى قبر الرجل
 عسبنا مال الله دفع الحر والنبيج او سدر عن نفسه وفي الجلابي عبارة صحابنا في تسمية قبره مختلفة سنهاتل على الجواز منها
 على الكرامة وكره الآجر والخشب اى كره من اللحد بها بالجبارة ويحصر كما في الجلابي وقيل ان الآجر لم يكره الا لانه في وفيه
 اشجار كبراهمة السابوت من الخشب كما في المحيط وبهال القراب اى يرسل تراب اخرج من القبر اليه فلا يزاد عليه من تراب
 غيره وعنه لا لباس برش الماء عليه وعن ابي يوسف ح انه مكره كما في الزاهدي وليسهم اى يرفع القبر استحبابا با غير سطح قد يشير
 في ظاهر الرواية كما في الكرماني وفيه شعار باباحة الزيادة على قدر شبر في رواية وفي القمراشي لا لباس بالاجر لعله لا ياتي وفي الحرة
 لا لباس بان يوضع حجارة على راس القبر ويكتب عليه شيء وفي التفت كره ان يكتب عليه اسم صاحبه وان يبنى عليه
 بناء ويقيش ويصنع ويرفع ويحصر في المسفرت عن النبي عليه الصلوة والسلام انه قال (صفق الرياح وقطر الماطر على قبرك
 كفارة لذنوبه) ونهى عن الاكليل والتجصيص والختار ان السليبين غير مكره وكان عصام بن يوسف يطوف حول المدينة
 ويعبر القبور الخربة واعلم انه اذا فرغ من دفنه ورجع الناس فليتفرقوا وليشتغلوا بأسورهم وهو بامرهم ويكره اجتماعهم عنده
 للمتعة وزيارة القبور مستحبة للرجال وكذا للنساء على الاصح فيقرب من القبور ويبعد مثل ما في الحيوة وقيل الدعار
 قائما اولى فيقوم خذوا وجهه وقيل لا لباس بان يطاير القبور وبولقها القرآن اولى يسجى او يدعولهم وعنه لا يطاير الا
 نمرودة كما في الخزائن والله اعلم

فصل الشهيد من الشهود أي المحضون من الشهادة أي المحضون من المشاهدة بالبصيرة والبصيرة ثم سمي بسبب قتل سبيل الله
 المحضون المسلمون إياه (تنزل عليه الملائكة) والماحضون روحه عنده تعالى (والشهداء عند ربهم) كما في المفردات فهو على الأول
 بمعنى الغفول والثاني بمعنى الفاعل ولما اطلق الشهيد لطريق الانساع على الخريق والحريق والمبطون والطحون والغريب العاشق
 وذات المطلق وذو ذات الجنب وغيرهم ما كان لهم ثواب المقتولين كما أشير إليه في السبوط وغيره فهم شهداء في أحكام الآخرة
 بين الشهيد الحقيقي شرعا وهو الشهيد في أحكام الدنيا قال سلم خبس فاجترز به عن شئ وقيل ج اخرا عن الكافر نفيس وفيه أنه
 لا يجب غسل كافر صلا وانما يباح غسل كافر غير حرني أولى سلم كما في الجلابي طاهر أي ليس بجنابة ولا حيض ولا نفاس ولا انقطاع
 أحدهما كما هو المتبادر فاذا استشهد الجنب غسل به عند غلظته إذا انقطع الحيض والنفاس فاستشهد غسل به في الخل إذا استشهد
 قبل الانقطاع تنسل على صح الروتين عنه كما في المضمر وفيه شعار بان الجنب والنفاس وجبان للقتل كما في الكرماني وهذا
 خلاف ما مر منه بالغ فاذا قتل صبي لغسل عنه إذا الشهادة صفة مدح يستحق الانسان بعقله ولا عقل له لعنيد به واذا قتل المجنون
 غسل عنه أيضا خلافا لما فيها كما في المحضر على هذا يخرج المجنون أيضا لقوله بالغ فلا حاجة الى قبه عاقل كما ظن الا انه لا يخلو عن
 اشعار بان غير الطاهر والبالغ غير شهيد عنه في أحكام الآخرة وفي الحديث ان الغسل ساقط عن البالغ لانه نجاصم من قتله فبقى عليه
 اثره ليكون شهادته بخلاف العصبى فانه لا يجاصم بنفسه بل لانه نجاصم عنه فلا حاجة الى البقاء الاثر قتل قتل ظلم بان لقتله الحرب
 او البلى او قطع الطريق قاتلا ذابا عن نفسه او باله او باله او سلم او ذمى او ان يقتله الكابرون عليه في المصير ليدل السبلح او غيره
 او نذر السبلح او خارج السبلح او غيره كما في شرح الطحاوي فاذا قتل في قتال بولا المغيث وان لم يغث القتل الميم وهذا
 عنه واما عند الطرفين فيشترط ان يضاهى القتل الميم ولو بالتسبب فلو قتل مسلم بالوقوع في حفرة تم منهزا او بالبطار
 وابة منفلتة ستم بل اركب او ساقط او قاتل لم يغسل عنه خلافا لما لو اوطئه وعليها اركب لم يغسل بل خلاف كما في المحيط
 وانما قال قتل لانه اذا مات ولو في المعركة غسل فلو خرج الدم من موضع غير متنا وكالاذن او العين لم يغسل وانما قال قتل
 لانه لو قتل برجم او قصاص او تعزير او فتراس سبع او سقوط بنار او غرق او طلق او نحوها غسل بل خلاف كما لو قتل بغنى او قطع
 طريق او عصبية ولم يجب على الفاعل اعاقبته به اى بنفسه ذلك المقتل حال اى وية فلا يضره الدية الواجبة بالصالح العصبية
 الدم من المدرك كما اذا قتل احد الابوين ابيه او يجب فيها القصاص الا انه سقط بالصالح وحرمة الابوة مثل على ان في شهادته
 روايتين كما في الكافي وفيه ايماء الى انه متى وجب القصاص فهو شهيد والدية فلا فاذا قتل عدا كما اذا التفت بالسلاح
 قصدا يجب القصاص بالاجماع واذا قتل شبهة الهما والخطار او الجارى مجراه كما اذا ضربه بالعصا او رمى غرضا فاصاب
 او سقط ما حكم عليه فليست يجب الدية بالاجماع ولم يرتب اى لم يخلق قتل من رث اى خلق كما في الكافي فيمنع عنه
 اى عن هذا المقتول غير ثوبه اى الثوب المختص به ما هو من خبس الكفن فيمنع عنه سلاح والفرز والخف والحشو ونحوه
 لانه كره التلصص به ابتداء فله البقاء والاشبهه ان لا ينزع السر اويل ويزاد عليه ما نذر اسن خبسه ونقص عنه

ذلك في المحيط قبل سناه يزاو ثوب جديد كمر ياله ونقص شأوا وان كان ما عليه يبلغ السنة وقبل يزاو ونقص ثوب قبل
 وكثير حتى يبلغ السنة وهذا النسب لقوله ليعلم كفته اى يميز على وفق السنة ويحيط به ان شأوا ولا يغسل القليل الا نجاسة و
 يصلى عليه غيره ويدفن بدنه الذى على بدنه وثوبه ويكره ان الله وفيه شعاع بطهارة ومنه وهذا اذا كان عليه واما اذا كان منه
 لم يلحقه كما في التفسيرية وغسل اتفاقا لوجوب المذبح من وجده بمجمل مفعول الثاني قتيلا بما لو شرفى الزمان الروح والكان جديدا
 في مصر او قرية سواء كان في مواضع القساسة كالمحبة والدار او في الشارع والجاسع وما ذكره لمصنف انه لا يغسل القليل فيما فسده
 ذكره في محله لا عيب فيه بل في الخطا واما قال في سمر لانه لو وجد خارج غير الفناء لا يغسل ان لم يكن ملوكا لم يعلم قاتله فان علم لم يغسل
 سواء كان القتل بحديدة او حجارة او عصا كبيرة او صغير لكن في الذخيرة ان قتل بعصا صغير غسل اتفاقا لوجوب الملال وبالجملة ولو صا الكبيرين
 غسل عنه خلافا لما للخلات في المال والعصا من هذا لم يخالف المداية من قتل بحديدة ظلم لم يغسل فان قوله ظلم سناه وقد علم
 قاتله اذ لو لم يعلم جاز ان يكون محتديا فلا يكون القتل ظلما كما في الكرابي وغيره ومن حرج وارث اى صار خلفا بان ناهم ذلك المجرم
 او اكل وشرب او عجل او آواه خيمته اى انزلته بهاسن الا لواء او الهوى وهو متعدي بالى ونفسه وان لم يعرفه كونه متعديا بنفسه وقال
 الازهرى انها لغة نصية كما ذكره ابن الاثير ونقل للتداوى من المعركة بفتح الراء حيا تنازع فيه آواه ونقل والمركة ذكرت
 على العادة والافا بالنسب نقل من مكانه بل تحرك منه وكذا قام منه كما في شرح الطحاوى وذكر في المحيط انه اذا نقل لثلا بطاة ليجول
 فليس يارثا وقال الحكم اذ نقل والقتال بجاله لم يرث او يقتل في المعركة عاقلا وقت صلوة كامل كما روى عن ابى يوسف
 وظاهر الرواية يوم اوليلة كما في التمرناشى وقال الزاهدى اراد ابو يوسف رح وقت ما صار الصلوة وينال عليه وفي المحيط ان يلقى
 حيا يوما او اكثر وهم في القتال لم يرث وان كلمه في النخعة الزاى بقى به اقل من يوم وليلة لم يرث عند محمد رح او اوصى بشئ
 عند ابى يوسف رح خلافا لمحمد رح وقيل جوابه في الدينى وجواب ابى يوسف رح في الدينوى وقيل لا خلاف فاقال قال في الميزان
 وما قال محمد قال في الدينى كما في التمرناشى وعن ابى جعفر انما ارثه اذا زاد الوصية على كسبه كما في القاتل وقيل هذا اذا تكلم كثير من
 امر الدنيا كالبيع فان قل فلم يرث كما في الذخيرة والحاصل انه اذا جرى عليه شئ من الاحكام او انتفع بشئ من الدنيا فقد ارث
 كما في التحفة واعلم ان الميراث لثوب الشبه وان غسل كالغريق كما في الكافي وصلى عليهم عطفت على غسل وليس يترك منع
 الملازمة بين الغسل والصلوة وان قتل لم يغسل في رواية ولا يصلى عليه في ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة رح
 لا يصلى عليه وقت الحرب ولا يصلى لبعده في رواية وعن ابى حنيفة رح في الصلوة على المصلوب روايتان كما في التفسيرية وفيه شعاع
 بانه اذا قتل نفسه خطأ يصلى عليه وهذا بلا خلاف واما اذا تم فيه فقد صلى عند الطرفين والاصح عند السعدي ان لا يصلى عليه لانه
 لا ثوب له وعند الحلواني لعكس كما في النهاية

فصل - اذا اشتد خوف العدو وبحيث يمكن الضرر منه ولو سبعا والاشتداد مشروط عند بعضهم وكذا ذكر في القدوري الكافي
 الا ان العامة لم يشترطوا ولذا لم يذكر في المبسوط والمحيط والتمهيد وغيره وفيل حشرة العدو كافيته كما في النهاية والعدو يقع على العمد

والجمع جعل الامام اى الخليفة والسلطان او نائبه امتة بالضم اى جماعة من السيرة نحو العدو والمنازعة ومنع الاضرار وصلى
الامام باخرى من الامة ركعة فنفقه في الثاني اى صلوة العجود لساورة والجمعة والعيد ونس كعتين فنفقه في غيره
من الظهري والعشاين وفيه اشعار بان وصل الى ركعة باخرى بالقي لئلا ان المعبرة قسمة القراءة فسد صلوة غير الامام للاخوات في غير ذلك
كما في المحيط وضمت هذه الامة بعد السجدة الثانية في الثاني ولما تشبه في غيره اليه كما الى العدو ووقفت بازائه ولو سدرية
القبلة وجازت لماك الامة التي جعلهم نخوم وصلى الامام بهم ترضن بعد الافراد بالقي من كعة الثاني وكعتي غيره وسلم الامام
وحده وضمت هذه الامة المسبوق من غير سلام اليه بعد سلامه ووقفت بازائه وجازت الامة الاخرى اللاحقة وتمت
صلواتها بل قراءة ثم سقطت اليه وجازت الامة الاخرى المسبوقه وتمت الصلوة بمعاى القبراة والنجفى ان هذا اذا كان
الكل سافرين او يقيمون او الامام قمياداما اذا كان الامام مسافرا او يقوم البعض منهم يقيمون او مسافرين ففي غير الثاني لصلى الامام ركعة
بكل الامة كما مر فاذا سلم الامام جازت الاولى فصلى المسافر ركعة بالقرأة والمقيم ثلث كما ت في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن البصري
في الاخرين الفاتحة واما الامة الثانية فنصلي بقبراة المسافر ركعة والمقيم ثلث لانهم سبوقون والكل سفير الى ان الاصل والافضل
او لم يتنارحوا في الصلوة مع الامام ان يحيل الامام اى منهم نحو العدو فيصلى باخرى يجعلهم نحوه فنجى الاولى فياوم واحد منهم ان يصلى
بهم الكل في المحيط والى ان صلوة الخوف مشروعة في زماننا خلافا لما في بوقت رح لما فيه المشى واستدبار القبلة كما في الهداية
والكافي وغيرهما من استدلالات فكان الفاضل التقدر ان لم يصح كتبنا التذويح في شرح الكشاف (ان خلافا لم يجد
في كتب الفقه في الخلافات) وان زاد الخوف اشتداد بحيث لم ييسر لهم النزول عن الدواب صلوا ركبا ما جمع راكب وهو
ان يخص في التعارف بمن على ظهر البعير لكن في الاصل اعم فرادى اذا كانت وثقة او سائرة بنفسها ولا يجوز الجماعة الا اذا كان المشرك
على دابة الامام كما في المحيط وهذا ظاهر الرواية وعن محمد رح ان الجماعة جائزة كما في شرح الطحاوى باياد الركوع واستجد الى اى
جهة قدر و ان سقط النوج ضرورة والعيند بالقتال كغيره وفيه اشعار بانهم ياخذون السراج في الصلوة وذلك لانه
مسجوب كما في الكافي والمشى فيها ما راس العدو وفيه الصلوة الى مكان الوقوف وليسجد بالركوب فيها اذا ابتداء
على الارض وبذلك اذا قروا من العدو واما اذا بعدوا فلا يجوز وان ظنوا عدوا بان رؤسها او غبارا فصلوا فان كان كما
فمنوا فيها والانتقاعا واما كما في التحفة والله اعلم

فصل صح في الكعبة اى البيت الحرام سمي بها المار لقاعما وترجيا او لكونه مائنا سفروا لان طولها كعب الثلاث وهو
سبعة وعشرون كما في الازاير ومعرف ذلك من الاعلام الغالبة ولذلك يعرف بالامام الضر من النفل ولو كان ظهروا الى ظهر
الامام وفيه اشعار بصحة الجماعة في صلوة النفل وفيه تفصيل ذكرناه لا يصحان لمن ظهره الى وجهه اى الامام فوجب اذا كان
وجهه وجه الامام لكنه كرهه لما فيه من استقبال الصورة كما في الزاهدى ومبني ان يجعل بينه وبين الامام سترة بان الخلق ليعاوا
ثوبا كما في المجالس وكره الصلوة فوقها ترك التعظيم وجاز على جدارها اذا كان وجهه الى سطحها والا فلا كما في المحيط وان قعدوا

لان يقابل البيع به كالدسب وانقصته لكن في الذخيرة ان طلب النما في الاثمان غير مشروط بوجوب لزكاة او لم يسمي اى الرعي يقال سوا
 الماشية سوا اذا عت او نية التجارة اى القصد لجزء او الغالب منه للتجارة كمانى المحيط دهي انتصرت في راس المال طلبا للربح قبل الربح كالمهم
 سوا بعد باجم غير كما في المنقولات سوا الحول اى صاحب كل سن الثبوت اذ هو به الدوام والتمس في اطلع والمغارب من يوضع الى العود اليه
 اذا صله الدوام كما ذكره الرغب فيه شحاربان العبرة في الزكاة للثبوت التسمية كما اشار اليه الكافي والكراني والى الخلاف اشار في المنتبة ان المرغدياني
 اعتبر القميرة وتحقيق النسخ ريد اليه فيعتبر النماء الا انه اخفى فيقيم الثمن في الحزين والسوم في السوا ثم والنية في مال التجارة حلا تمام النماء ويدير الحكم
 ذلك ولذلك لو سلك حل حولا لم يمتى درهم لامل لا غير كما كان عليه الزكاة كما في المحيط والذخيرة واليه يشير في الحققة فعلى هذا ينبغي ان تجب الزكاة
 على من ليس له غير السائمة اموال التجارة شئ وسهام او نوى التجارة حولا والنما هو ان كون النصاب لسوم شرط في كل الحول والنصاب
 لم يشترط الا في طرفيه وسوم في اكثره كما ياتي فاضل صفة لنصاب عن حاجته الاصلية اى عما يندفع عنه الملاك تحقيقا وتقديرا
 ولما هم اليه كسوتهما للسكن والخدام والمركب وآله انتشرت فان هذه الاسوال ليست بناسية فلم يجب فيه شئ كما في الهداية وغيره فقول
 تمام حال الزكاة بهذا القيد على انه مخرج لما ذكرنا من المحيط وغيره ثم لا ينبغي ان الدين دخل تحت الحاجة الاصلية الا ان لما كان فيه تفصيل فلهذا
 فقال وقاضل عن جرح في الحول او لبعده فان كلاهما مانع لوجوب الزكاة والثاني لا يستطز كوة الحول عند الائمة الثلاثة
 خلافا لفرج كما في المصارف والدين شامل لدين الله تعالى كدين العشر والخروج وقيل ان كان بحق مبيع والا فلا وليدين الزكاة
 فانه مبيع في السائمة وكذا في غير ما عند الطرفين سوا كان ذلك في العين بان كان قائما او في الذمته بان كان مستهلكا و
 عند ابى يوسف في العين مبيع لاني غيره وعند فرج لا مبيع اصلا وشامل لدين العباد كالشحن والاجرة والمهر فانه مانع وقيل
 ان كان نية الزوج اذ اراد سنى طالبعته مبيع والا فلا كما في المحيط وقيل مبيع المعجل دون المؤجل كما في الاختيار وذكر في المغنى ان
 دين العباد مبيع ولو مؤجلا وعن المصدر الشهيد لاروايه فيه وللمنع وعدمه وجه كما في الكافي والصحيح انه غير مانع كما في الجواهر
 ولو بالجرح والمحبس طلبا واقعا من عبده او اموال المام في الاسوال الظاهرة اى السوا ثم والملاك في الاسوال الباطنة اى المحروس
 والمجرب او الدائن في دين العبد وحرز عن دين التذود والكفارة وصدقة الفطر والحج وغيرها مما لا يحبر على ادائه ولا يحبس لاحله
 كما في شرح الطحاوى والاطلاق والى ان وجوب الزكاة على التراخي فكان جميع العمر وقتة كما روى عن صاحبنا في المنتقى انه
 على الفور عندهما وعن محمد بن ابي القبل شهادة بن اخر كما في المحيط وذكر الترمذي في سجدة التلاوة انها عند ابى يوسف
 على الفور وعند محمد بن علي التراخي وعن ابى خزيمة رح روايتان وفي الخلاصة عن الشنن ان التاخير مكرهه فلا تجب
 الزكاة على مكاتب لكونه عبدا غير مالك البقي عليه درهم ولا تجب على مالك بعد الوصول اى وصول المال اليه
 لا يامه كان ذلك المال فيها مالا حضارا بالكسر مخفى صفة من الاضمار للاختفاء وشرا مال زائل اليد غير موصول غالبا
 وانما لا يجب الزكاة فيه عندهم لان كلا من الملاك والنماء فيه مفقود ومفقود اى كعبد مفقود وابق وصال او مال مدفون
 في بركة نسي سكاة بخلاف ما اذ نسي في داره او حالوته او بنية فانه يتركى لما سعى الا مكان الوصول بالحضر المكنون بالمدفون

في ارفعه وكرمه ففيه اختلاف لمشاخ كما في المحيط وكمال محمود وعلاية لاسرا بل رجحة اي بنيت اعلم القاضي وقيل ان لسي ان رجحة
ثم علم فلا زكاة عليه لما سفي بخلاف ما اذا علم ابتداء فانه يزكي ويحتمل ان يكون المعنى بل اقامته رجحة فلو جحد وبه سنين وله حجة الا انه لم يفرغ
ثم اقام لا يزكي لما سفي كما قال البعض وعن محمد رح ان لا زكاة فيه وان كان له بنية ما دل كما في المحيط ويدخل فيه ما على والى مقير
لا يطليه ولذا لا يزكي وبكلام مشير الى ان يزكي لما سفي في دين لم يفرغ لمعسر وهذا اذ قبض الملك بدل عم التجارة واما اذا لم يكن بد من
مال كالوصية والميراث والمهر والدية وبديل الكتابة فلا يزكي لما سفي واما ما يدل عن ابن مال التجارة كعبد اخذته ففيه خلاف وقال انه
يزكي في كل قبض الالدية والبديل كما في الزاهدي وكمال ما نحو واخذه اسلمهان وغيره مصاورة اي تكليفه قال البيهقي لمصاورة
كسي را شكنج كردن و المتبادر ان يشترط دوم الضمانية الى ازمان الوصول فلو حدثت بعد من الحول لزوم زكاة ذلك الحول كما في التتوي
وشرائط النية في الزكاة وقت الاداء الى المصروف عند ابني يوسف رح او وقت الغزل اي انفراد الزكاة عند محمد رح كما في الكرماني
وما في الطحاوي الى الاول ومشاخنا الى ظهيرا كما في التحفة وعن محمد رح قال بالتصدق الى آخر سنة فمن الزكاة ثم تصدق بلانية ارجو
ان يخرج كمال في المحيط لكن في العيون عنه خلاف وفي الروضة لو دفع الى فقير بلانية ثم نوى جاز ان كان في يده وظاهر كلامه انه لو سمي
هبة ولو زكاة اجزاء كما لو دفع الى محرم وسماه قرضا ولو زكاة اذ العبرة بالطلب كما في النية لكن في الزاهدي
عن حبان انه اذا لم يعلم انه من الزكاة لم يجز الا اذا تصدق على الفقير بان لا يخطو به الى الغرض والنفل بالكل اي جميع النصاب
فيح لم يشترط النية وفيه شعرا بان لو نوى النفل لم يسقط الزكاة كما في الكرماني وبذا راية عن محمد رح لكنها تسقط كما في شرح الطحاوي و
جميع التفريق وفي التقيد بالكل عزالي انه لو تصدق بالسبب لم يسقط زكوة كما قال ابو يوسف رح خلافا لمحمد رح وهو رواية عنه وبذا
اشبه كمال في الزاهدي ومثله عن ابني يوسف رح كمال في الخزانة والنية كالتصدق فاودسب الكل من مدونه سقط زكوة وان لم ينو ما لو نوى
زكاة عينه عنه او دين له على آخر فلا يسقط ولو وهب منه لبعثه سقط زكوة عند محمد رح خلافا لابني يوسف رح كما في المحيط ولما ابتداء
محمد رح في الاصل زكاة الابل اقتداره صلى الله عليه وسلم على انها هي المال عند العرب تبع لمعصف رح فقال وجب في كل خمس
بالبيع اي كل فرد من افراد مال الى عشرين سن الابل السائمة مشاة متوسط فلو كانت التجارة ففيها زكاة التجارة كما في الخلاصة والاطلاق
وال على ان الجفاد والمرفعة سواء في الزكاة فيدخل فيه العمياء كما في الظاهر وكذا العرجاء لا تقطع القوائم وكذا الذكور والاناث لا يابا
تيجر والخمس عن المال كما ظن فان ما فوق الاثنين لم يستعمل بالتاء اصلا اذا كان تمييزه اسم جميع تقع على الذكر والانثى كالابل
كما في شرح التيسير اي شاة للعربي والنجدي اي المتولد بين العربي والفالج وبه في السناين يحمل على اسند للفعل في الاصل منسوب
الى تحت فكمالي النهاية وانما ابتداء الخمس اشارة الى ان لا زكاة فيما دونه كما في التفتد اعلم ان المدا في زكوتها على الخمس والعشر
والخمس عشرة وعشرين والثلثين كما لا يخفى فموجب في خمس وعشرين الى خمس وثلثين ابلان بنت مخاض تسوطة لئلا ياتي
عليه حولان وشرعية حول واحد كما في شرح الطحاوي لكن في جامع الاصول انها تقسم لما سفة الى ثمان مستبين لان
اصنافها من مخاض اي حل وفي المغرب النحاة مرجع الولادة والنوق الحوامل واحدا مخففة ككلمة وفي الاساس كلها مجاز

حقيقة انظر اب شي مائة في وعاءه وفي قوله خمس اشعار بان ما زاد على عشرين عفو في انظر قال ابو سعيد البلخي ان في خمس عشرين
خمس شاة فاذا صارت ستا وعشرين ففيها بنت مخاض كما جاء على نبي الله تعالى عنه وفي ست وثلاثين الى خمس واربعين بنت
لبون لثمة مائة عليه ثلث سنين ثم ثلث سنين وفي ست والرعين الى ستين حقيقة مائة مائة على مائة سنين ثم ثلث في احدى و
الى خمس وسبعين جذعة تجعين مائة مائة سنين وشهر لثمة اربع اكل في شرح الحماوي لكن في كتاب الفقه والفتا فان بنت لبون مائة
السنين الى تمام ثلث لان هذا ذات لبون ولد آخر ولثمة ثلث الى تمام اربع لانها استحققت لركوب والحمل والجنبة اربع الى تمام اربع
شاة وصل الجذع الشاب كما قال ابن الاثير وفي تائيد هذه الاسامي اشعار بان من صفات الوجوب الاثنية ولا يجوز ان يذكر ان الاثنية
والثنية كما في النهاية وعن ابي يوسف رح ان له يوجب بنت مخاض فان لبون كما في شرح الطحاوي وفي ست وسبعين الى تسعين يوجب
وفي احدى وتسعين حقايق الى مائة وعشرين الا حسن تقدمية فان عطف الاثنية على الاقل انما يشعرا لا فموجب في
كل خمس يزداد على مائة وعشرين شاة مع الوجوب السابق ففي مائة وخمس وعشرين حقايق وفي ست وسبعين يوجب بنت
يزاد عليه الى مائة وتسعة والرعين بنت مخاض مع السابق عليه فالوجوب في ست حقايق وفي مائة وتسعين ثلث
حقايق باستقاطعت لبون من اللبن وهو الفارق من ما قبله والجمعة ثم اى بعد مائة وتسعين استقطعت النصاب
او الوجوب كالاول من النصاب او الوجوب فيزاو في كل ست والرعين الى تسعين حقايق في كل خمس يزداد على مائة
خمس شاة وفي خمس عشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون مع ثلث حقايق في كل فاذا بلغ النصاب الى مائتين
بان يزداد واربون الى تسعين فالوجوب اربع حقايق ويجوز فيه خمس من نبات اللبن من اربعين واحدة ثم في كل خمس يزداد
على المائتين شاة مع الحقايق الاربعة وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست والرعين الى تسعين حقايق
تسعين ومائتين والوجوب خمس حقايق وهكذا ابدا ويجب في ثلثين ونصف بقرا سائما محججا او ملبا تفعلا او غيره وهو كالبقرة احم
خمس تتبع على المذكور الا ان في ثلثين والافراد الالكتائيف وفي الثلثي انما للثانث والجاوس نوع منه الا ترى ان النصاب
يكمل به لكن لا يرا ومنه عفا والمطلق يحرث اليه كما في العاديه والعتباد ومنه البقرة الابل فاوحشى والمتولد منه ومن الابل لا يعتبر
في النصاب كما في الزايدى لكن في المحيط الاعتبار فيه للام فان كانت الملية تركي والافراد في الافتتاح بالثلثين اشعار بان
لا زكاة فيما دونه كما في التفت تباع اى ذكر من اولاد البقرة اى عليه سنة او قبيعة اى انش منه يجوز كون الوجوب مذكرا او مؤنثا وفي
الرعين بقرا من امه سنة بعزم السيم وكسر السين وهو ما دخل في السنة الثالثة ما خور من الانسان وهو طلع السن في هذه السنة لا يبر
كما قال ابن الاثير لكن قال المطرزي انه المشتق من السن وهو الانسان وهو في الدواب ان بنت السن التي بها يصير صاحبها سائما
اى كبير او فيما زاد على الاربعين يحسب اى ان يحسب حساب ما تقدم فيكون فاعل يحسب فاعلم ان لا يصفو عن ثوب الا قبل
في التسع بالمعهدى خير من ان تزاد الى ستين ففيه تبيان وفي كل واحدة زادت خمس ثلثين جز من قبيعة تباع او من الرعين
من قبيعة سنة كما في المشارع وغيره وذا رواه عنه وعنه لاشي الى ما زاد خمسة ففيه سنة وغنما وعنه لاشي الى خمسين ففيه

سنة وربع سنة ثم لا شيء الى سنتين وهو قولهما فنيتهان كما مر في الحديث ثم اى بعد سنتين في كل ثلثين من البقر والاولى الى ما زاد
على سنتين اربع او تسعة وفي كل البعير سنة مسته او سن قتيغ الواجب لكل عشرة عشرة ففي سبعين تبع لسنة للثلثين والاربعين
وفي ثمانين سنتان وفي تسعين ثلثة اتبعه وفي مائة ثمان سنة عليها ذكره مدار الحساب على الثلثينات والاربعينات وانما لم يذكر السنة
والثنية وليس في هذه المواضع تنكلا على السابق فوجب في البعير لا فيما دونه الى عشرين ومائة ضامنا ومعترا بالسكون المرفق والبعير
ونفهما جميع ضامن وما غركما في القاموس والكشاف وغيرهما لاني ارى انه على مذنب الاختش فان عنده كل ما فا وسعى الجمع وكان
على وزن فعل واحد فاعلا فو جمع فاعل كصاحب صاحب الاصح ما ذهب اليه سيبويه من ان كل اسمها اسم فاعل على القليل والكثير
والذكر والانشى كما تقرر في موضعه فالضمان ما كان من ذوات البصوف والمعتز من الشعر والاحسن غنما فانه خصه بذكره كالابل والبقر
كما في الضمات شاة اسم فاعل فاعلا فو جمع فاعل على الضمان والمعتز الا ان العرف يخصها بالضمان كما في التفسير وغيره وفي القاموس الشاة
واحدة من الغنم للذكر والانشى ما يكون من الضمان والمعتز والكلباء والبقر والغنم وحم الحوش والمرة وفي المحيط تنادى الصغير تار سن
واحدة من الغنم فان المراد ما تم له سنة لانه لا يجوز في الزكاة الا ذاك وعنه انه لا يجوز من الضمان اتي عليه الترسنة وهو قولهما والاول
الحاكم الرواية وهو الصحيح كما في الاختيار وفي مائة ما خيرا حسن واحدي وعشرين الى مائتين شاتان وفي مائتين وواحدة
الى تسعة وتسعين وثلثا ثلث شياه بالسمرج شاة فان ههنا شبهة قلب الواو الفاء حذف الهاء شدوذا وفي الجملة
الى ما زاد من تسعة وتسعين اربع من الشياه ثم في كل مائة سنة فني خمسة خمس وهكذا ابدا ووجب في كل فرس سائمة من الابل
المجودة في رواية او الامان والذكور المختلطة ملك في رواية فني رواية لاشي في الفرس اصلا لا التجارة وهو لما خوذ عندهما وعليه
ادوية استارة الى انه لا انصاب للفرس هو الصحيح كما في الضمات وقيل ثلث وقيل خمس كما في الكافي والى انه لاشي اصلا في الذكور وهو الصحيح
كما في الاختيار والى ان الفرس اسم جنس يقع على الذكر والانشى ولعمري وغيره وعن محمد رح انها يخص العربي كما في التعريب لكن في الذكور
وشروط الطهيرة وغيرها انها يخص الفحل الاعلم اولى بالذكور كما في اكثر المتداولات ولكن ان يقال انه مشبه الى ما قالوا ان التخيير الا في العربي
اتمسك التفاوت بقيمة كل ربيعة درهم غالبا واما في اولنا فالتفاوت فاحش فيقوم وينار وعشرة دراهم كما في التنف وغيره
والدينار من درجه اى اشرف اصله واما بالتشديد فابدل من النون الاولى ياء وقيل انه عرب لاوين اى جات به الشرعية
في الاصل اسم لمضروب مدور من الذهب وفي الشرعية اسم لثقال من ذلك المضروب او ربع عشرة لغير الاول منها وسكون الثاني
او منه اى خمسة دراهم قيمتها اى الفرس فانها ما يذكرها ثوبت بقيمة اشي عبارة من قدرها بالدرهم والدراهم بتقويم المقوم و
مساوية لثقال الثمن فانه يكون ناقصا واذ كما في الازاهير نصا با حال من قيمتها الصفات عليه كقول تعالى لو اتبع لابلهم
حينفكوا لا تحب في الحيوانات الا في السائمة عادة سن ابل والبقر والغنم والفحل فلا تحب في الحمير والبغل لانهما غير سائمتين عادة
ثم فسر السائمة شرا فقال اى المكتنفة بالرابعي بالسمرج ما بول كل من الحلف ويجوز ان تقع على المصدية في اكثر الحول فلو اريد الاصل
او الاستعمال بلا فعله فنيته الزكاة كما لو اعطى او استعمال نصف الحول ثم اسام الى تمامه لم يجب شي كما في الخلاصة وقال عيسى بن

لوعمل بالابل اربعة اشهر ثم ساهما في الباقي فلا شيء فيه كما في النية وفيها ما الى ان لو استبدلت قبل الحول نجسها استولفت حول آخره
لذا لو استبدلت بخلاف نجسها الا ان كرهه عند محمد ربح اذا فرس الوجوب خلافا لابي يوسف ربح كما في المزارع وبو المصنف فلو باع قبل الحول
للنفقة لم يكره اجماعا كما لو احتال لاسقاط الوجوب يكره اجماعا كما في الزايدى ولا تجب في الصغار بالأسر صغار السواثم التي لم يتم عليها
الحول جمع الصغير من الفصيل والعجل الحمل فان الزكوة لم تجب الا على الكبار التي يتم الحول عليها من الابل والبقر والغنم والحمل وبذا عدا الطريقان
لابي يوسف ربح فلو ملك اشترى او ائتمه او غيرها خمسة وعشرين فصلا او ثلثين عجلا او البعير حلا ثم حال الحول عليه لم يجز شيء عندهما وجوب
سنة عنده وعنهما روايات اخرى في التمر شيء فالاختلاف في التقاد لنصاب على الصغار وقيل في بقائه كما اذا ولدت لسوا ثم قبل الحول
فملك ثم قبل الحول على الصغار فلا شيء عندها خلافا له الصحيح قولنا كما في التحفة وينبغي ان لا زكوة عندهم في الهرة لا تبعها للكبارى الكبير من لسانته
السانة الحول فيجعلون الصغار تابعة للكبير في التقاد والنصاب دون تامة الزكوة ولذا لو كان له ستة وتسعون ثمنون حلا فعليه الستة عندهم
الا اذا ملكت فان الزكوة سقطت عن الباقي عندها اذا الوجوب باعتبار ما وجب جزا من البعير جزا من سنة عنده لانه حمل الكل سنة بعد
ها كما كما اذا ملك الحولان وبقى لسنة عندهم كما في المحيط وغيره وينبغي ان يجزى الزكوة عنده في المتروكة الفرس ثم صرح بما اشار اليه بقوله ولا تجب
السانة فقال ولا تجب فيما يعمل اي بعير من الابل والبقر والحمل كحل الاثقال واثارة الارض والركوب وغيرها والوجوب في لسانته الو
اي ما يتوسط بين الاعلى والادنى لكن في الكافي لو كان له خمس من الابل المجاف نظر الى نبت مخاض متوسطة لسانها المعبرة في التقاد
وما فضل عنه في السن عفو الى قيمة فضلها وانقص من الشاة الوسط قبل النسبة فان كانت قيمة نبت مخاض وسطا سنة قيمة الافضل
خسرون فالنفاوت بينهما بالنصف فعرفنا ان الوجوب في العجاف شاه لساوى النصف قيمة شاة وسط وكذا لو كان له ثمنون بقر من
العجاف نظر الى قيمة تتبع سنة وسط وان لم يوجد الوسط ياخذ العامل اي اخذ الصدقات الادنى من السوا ثم مع الفضل
على الادنى حتى يصير الماخوذ وسطا وقيمة شاة الى ان الوجوب لم يتعلق باعيانها وان يجوز اخذ الصغيرة والمفيدة والعجاف والحميا وظلال
كما في المزارع وان الاختيار للعامل المالك كما في النافع وغيره والصحيح ان الخيار له للعامل كما في الاختيار وغيره او ياخذ الاعلى
سنة او يرد الى المالك الفضل على الوسط وفيه اشعار بأنه يجوز ان ياخذ التي في بطنها ولد والحق ليسين للاكل والفحل وفي المزارع
الاخذ واحدة سنة ولا يخفى ان الانسب تقديم هذا البحث على مسألة زكوة الفرس الا انه اخر اختصارا ولما فرغ من حكم الناطق
الفاضل شرع في الصاست الفضل ونصاب الذهب اي الحجر الاصفر الزرين مضر وبما كان او غيره وانما سمي به لكونه ذاهبا
بلا بقاء وعشرون اي مقدار بعشرين مثقالا بولغة بالوزن به قليلا كان او كثيرا وعرفا ما يكون سوزونه قطعة ذهب مقرب
بعشرين قيراطا وظهر كلام الجوهري انه معناه لغة والقيراط خمس شعيرات متوسطة غير مقشورة مقطوعة ما استدين طرفها فال
مائة شعيرة وهذا على راي المتأخرين وسخية اهل الحجاز والكثر البلاد واما على راي المتقدمين وسخية اهل سمرقند فالمنقال ستة
ودنانير والدنانير اربع طسوجات والطسوج حبتان والجمجمة شعيراتان فالمنقال شعيرة وتسعة عشر قيراطا فالنفاوت بين العلين
الربع شعيرات على ما في التكميل فلا يصح ان المنقال لم يختلف في الجاهلية والاسلام والنصاب الفضة اي الحجر الاسفي الزبر

ولو غير مضروب وانما سمي بهذا لانه لا يزاد الكثرة عن الكفاية من الفضل وهو التفرقة بالتساوي وهم يفتحون الماء كسما وربما قالوا درهم لثبته
اسم لمضروب مد وزن الفضة والمشهور ان مد ويره في خلافة الفاروق بنى الله تعالى عنه وكان قبله على شبه النواة بل انش ثم انش في
زمان ابن الزبير رضي الله تعالى عنه على طرف بكعة (سن السد) وعلى آخر (بالبركة) ثم غيره للحجاج فغشش لبيرة الا خلاص وقيل باسمه وقيل
غير ذلك وتختلف في وزنه على عمده صلى الله عليه وسلم انه وزن عشرة او تسعة او تسعة او خمسة اى ط عشرة خمسة مثاقيل وهو الاصح
ثم نقل عن حماد رضي الله تعالى عنه الى وزن سبعة كل عشرة تسعة مثاقيل فكل درهم سبعة مثاقيل انتقال الى الرابعة عشرة طاقو سبعة
شعيرة فانتا درهم مائة والبعون شفا الاكل درهم نصف مثقال وخمس مثقال وفيه شعرا بان المعبر في الزكاة وزن مكة في الدنانير والدرهم كما
قال الترمذاني وفي مثل الامانة في الدنانير فلو ملك ثمانية عشر دينار او ثلثي دينار بوزن بلدنا ففيه الزكاة لانه وزن عشرين دينار بوزن
المكة كما في الترمذاني وفي اوزان الزكاة الشرعية في جميع الاحكام وزن سبعة وفي النوازل وجميع نخب الامم ان المعبر في الزكاة
والعمود والاقرايت وزن كل بلد فلو ملك مائة درهم في زماننا ففيه الزكاة وان لم يبلغ وزن مائة مثقال ولا ثمانية اثنى عشر دينار
كما في المنيعة في اعتبار المثقال من الزكاة الى القيمة الثمنية حتى اذا كان له ابريق ذهب او فضة وزنه عشرة مثاقيل او مائة درهم وقبضته
المصنعة عشرة دراهم او مائة مثاقيل فوجب له الزكاة ولو نصف مثقال في انصاب الذهب خمسة دراهم
في الفضة ستمائة كان له ان النصاب كالدينار والدرهم وحيت السعفة والخواتيم والاسورة والسيف والاسرج والاواني او تبرأ بالكسر
او الجوزان قبل المضرب فاذا انش بالسيو بالعين وقد يطلق على غيرهما من المعدنيات كالنحاس والحديد لانه بالذهب اكثر اختصا صا وقيل فيه
حقيقة في غيره مجاز كما قال ابن الاثير فوجب خمس نصف دينار ودرهم في كل خمس بالثمن هو الرعة وثمانيا وربعون درهم او على النصف
اي انصابها بحسابه اى انش وفيه شعرا بان الاشئ فيما زاد من اقل من الخمس وهذا عنده وهو صحيح كما في التفتة واما عند ما فقد وجب
بحسابه فلو زاد دينار وجب جزو واحد من عشرين جزو من نصف دينار ودرهم وجب جزو من العيين جزو من درهم وبهذا الاعتبار
اي الزائد على النصف من الجوزان والفضة والذهب فان غلب الذهب او الفضة فالمنشوش ونيار ودرهم ففيه الزكاة وفيه شعرا بعد الوجوب
اذا تساوى الفضة والمنشوش كما قال بعض المتأخرين وقيل فيه خمسة دراهم وقيل درهمان ونصف كما في المفصلات واما الذهب
فمضروب بين النوازل والدرهم وان غلب عليها المنشوش بالكسرة النحاس والفضة وغيرهما اسم من الغشش بالفتح في الاصل
انما على خلاف لانها تقوم ان نوى التجارة لانه بمنزلة العروض حينئذ فان لم يبلغ انصابا ففيه الزكاة والافراد وان لم يتولد اشئ
فيه وهذا اذا لم يخلص منه ففئة تبلغ انصابا وفيه الزكاة كما لا يخش فيه كما في الهداية وفي الجواهر اذا كان مقدار ثلثة دراهم
من كل عشرة تسعة والباقي نحاس واللون لون الفضة بحيث لا يتغير بمرور الايام فلا شئ فيه لا يجزى في غيره ما مر
من انصاب السواك والحجوز كالحيوانات والزرعيات والعدديات والمكيلات والموزونات كما في الاجاب القرب لا بنية
التجارة كما مر فلو اشترى جارية للخدمة ونوى ان اصاب رجلا بما فلا شئ فيه وكذا لو اشترى جوايق لعشرة آلاف درهم
ليوجرها من الناس وان نوى ان يبعها آخر الالة اشترى للخدمة لا للتجارة وكذا اهل الحالين وحر المكارين وطاهره

شمال للعتق فلو اشترى ارضا عشرة او خراجية فبها ما تادى بهم وجب فيها الزكاة الا انها لا تجتمع مع عشرة وخراج فلا يجب الزكاة فيها ومن تدرج انهما تجب مع عشرة الكل في المحيط عند ملكه اي تملك المالك ذلك الغير فلو ملك وضا من نوى التجارة ليس فيه شيء حتى يغيره فيه بغير الارث اي بسبب اختياره فلو ملك المال التجارة بالارث ونوى التجارة وقت موت المورث لا يصير للتجارة بلا ضمان والكل اتم شعرا به اذا ملك بالبيع كالمبيته والصدقة والوصية وطلع ونوى التجارة عنده يصير للتجارة كما قال ابو يوسف مع خلافه للطر فرب على ما قيل لا يصح الاثنية في العروض على الاصح كما في المحيط او المبيع فلو لم يجز يجب استيفاء من الاستثناء قيمته اي ذلك الغير نصيبا با حاصلا من حيث ما فلا يدرى ان يبلغ به كل نصيبا ويقوم بما يبلغ نصيبا بالرفع للمفقير مثلا صدقة للنصاب جارية مجرى التعميل اي الكونه انفع له فلو لم يبلغ بالتمتع كل منهما نصيبا يقوم بما هو النفع وواجب ان تساوي فاما المالك فخير عن بني يوسف مع يقوم بما يشترى به وعن محمد ح يقوم بالنقد الغالب في ذلك له بل لا يتغير على وضع عشرة او اضعف المالك وقت حلول الحول وفي الاصل يقوم المالك له درهم والدينار واما خص القيمة اشعارا بانه لو اشترى عبدا للتجارة بفضة وزمنها ما تادى بهم وحل الحول عليه وهو لا يساوي ما تادى بهم مضروبة فلزكاة فيه الكل في المحيط ويجوز دفع القيمة في الزكاة اي بحسب خبر من النصاب سواء كان سائمة او غير السائمة للمالك ولاية اقل قيمة يوم الاداء عنده ولو لم يوجد عنده على ما قال بعضهم قال اخرون في السائمة العين ويجوز قيمة يوم الاداء وفي غير العين او قيمة يوم الوجوب بالفعل يتعين فففي القيمة من المحيط قيمتها ما تادى بهم ليعم الوجوب خمسة افقرة بلا خلاف ويجوز عنده خمسة درهم وان تغير السعر بعد الحول واما عندها فان زاد بعده القيمة الى العجاة فعشرة درهم وان نقص الى ما تدرهان ونصف وفي خمس وعشرين من المابلت من مخاض بلا خلاف ويجوز عنده خمسة درهم في قول اذ كانت قيمتها يوم الوجوب مائتين وان تغير السعر واما عندها وفي قول عنده عشرة درهم ودرهان ونصف تغير القيمة يوم الاداء كما استنفاد من المحيط ثم قال للاختصار ويجوز دفع القيمة اي قيمة المنصوص عليه من قيمته نصف صاع في لفطرة اي صدقة الفطر والكفارة اي كفارة رمضان والظهار والصيد واليمن والعشرة والخراج والنذر كما اذا نذر بالتصدق بضاع فمصدق بقيمة لكن في النظم اذا نذر بربع شاتين يوم النحر فحرق لشاة سمنية تبلغ قيمتها قيمة شاتين وسطين لا يجوز كما لو نذر بآباء شاتين وبعاق عشرين وفي وصية قاضي خان ان اوصى بالدرهم فاعطى حنطة ففي حوازه خلاف وعلم ان القيمة فيما ذكر ليست ببدل عن الوجوب كما ظن والالا يجوز مع وجود المنصوص عليه كما في المبسوط وغيره والهلاك اي هلاك النصاب او بعضه بعد الحول وان تمكن من الاداء يسقط الزكاة بحصته اي الهلاك وان كان بعد طلب العمل وقبل لم يسقط العبد والاول صح كما في الكراني فلو هلك من ثلثين ومائة من الغنم ما سوى الاربعة كان الوجوب شاة والكلام يشير الى انه لو هلك قبل الحول غنم وحيد مثله ستولف منه الحول والى انه لو هلك بعد لم يسقط وقبل سقطت ثم استبدل غير الحزين استهلك كما في النظمية واما استبدل ما قبل الحول فغير مبطل للحول كما في المحيط والزكاة واجبة في خسر النصاب بلا خلاف لا العفو لقيمة الزائد على النقصه وشرعا زاد على النقص فلا شيء فيه استحسانا كما قال الشيخان الا ان الهلاك يصرف الى الزائد على النصاب الاول ولو نصيبا والى العفو والنصاب نصاعدا عند ابى يوسف رح وفي الكل قياسا كما قال محمد وزفر رح واما سمي عفو الا انه يجب بدونه كما في المحيط وغيره ثم

اشد الى توضيح الكتبيين السابقين فقال فحجب بنت مخاض ذالك بعد الحول خمسة عشر سن الرعين بعير فيمضف الملاك
الى سوى خمس عشرين بعير لان الزوايد اربعة عفو واحد عشر نصاب ليهت وثلثين فبقى الخمس والعشرون فحجب بنت مخاض وهذا
عنده واما عند غيره فحجب خمسة وعشرون جزءا من ثلثين كما قال ابو يوسف ح او سن الرعين كما قال محمد وزفر ح فان الملاك
ليصرف او الى الربعة عفو ثم الى ما يليه من النصاب او اليها معا فاندفع ما ظن ان الاول عشرة من خمس وثلثين وبعير اسم خمس لقع على الذكر
والانثى ويطبق على النجى والحجب وهو ان يكون البوه بوا وبعيره كما في العمادى وليفهم المستفاد اى الزايد على النصاب بشرا او توليد
او بهيمة او دمية او ميراثا وغيره ما وسط الحول بالسكون فيضم الحادف ولو قبل آخر الحول لانه قبل وقت الوجوب الى نصاب سن خمس
فيضم الرعين ورمازا على اثنين منه ثم يركب على الكل وفيه اشارة الى ان المستفاد بعد الحول لا يضم بل ستاقت له حول آخر جاءا الى انة
لا يضم اذ لم يكن النصاب واذ اختلفت ثم اشار الى بيان ما هو من خمس النصاب من الحجرين والعروض السوائم وقال لا يضم الذهب
الى الفضة وبالعكس بالقيمة لاتمام النصاب عنده وبالاجزاء والوزن عندها وفي رواية عنه وعن ابى يوسف ح انه رجع الى قوله
وثمره الخلاف في صورة ذهب عشرة من قيمتها مائة وخمسون درهما وفضة خمسين فان فيه الزكاة عنده لا عندهما ولا خلاف
في وجوبها عند كامل الاجزاء مائة درهم فضة وعشرة مثاقيل فبما ان كان قيمتها اقل من تلك المائة وقيل الاشئ فيه عنده والصحيح الاول فيؤدى
من كل ربع عشرة وهو الصحيح كما في الخلق وغيره وليفهم العروض اى عروض يكون للتجارة فلا يضم السوائم اليها اى الى الذهب والفضة
بالقيمة قيد المسلمين مثل لاتمام النصاب فبكرى عن قيفر خطه للتجارة وفضة مثاقيل من ذهب قيمة كل مائة درهم وقال الاشئ
فيه ولا خلاف فيها اذا كان الذهب عشرة مثاقيل وقيمة شعرا بان الحجرين لا يقومان فيضم قيمتها الى قيمة العروض بل بالعكس كما قال
واما عنده فنجوز لتقويم كل ثم يضم احد الى آخر كما في التفتة والعروض بالضم جميع العروض بالفتح والسكون وهو كل صنف من الاموال
غير الحجرين كما في المتاعس وغيره فعلى هذا كان عليه استثناء السوائم الا ان يقال ان اللام للحد ولقصاصة اى نقصان النصاب
في اثناء الحول بهر فحين السكون اى باطل غير مسقط للزكاة وفيه اشارة الى ان الدين في الحول لا يقطع حكم الحول وان يستغرق
خدا فانه فرج والى انه لو كان لا رعين شاة ماتت في الحول ففيه الزكاة اذا كان صوفها مائتى درهم والى انه لو كان له عصية فخر ثم نخل
انقطع لان الخمر ليست بال كما في الزايدى وجاز له تقديما الحول اى على حول او اكثر سنة لذى نصاب اى جاز لما لا نصاب
او اكثر ان يؤدى زكاة سنين كثيرة قبل ان تجب تلك السنون فلو ملك المال لم يرجع على الفقير كما في الزايدى وذكر فى المحيط انه
لو ادى زكاة الفضة ملك الحجرين ثم ملك كان المؤدى عن الذهب او التينين غير صحيح وعن ابى يوسف ح عليه زكاة وقلعت
فيما اذ عين بعد الحول ثم ملك وجاز تقديما النصب اى على نصب لذى نصاب اى جاز لما لا نصاب واحدا ان يؤدى
زكاة نصب كثيرة والكلام مشير الى انه لا يجوز التقديم لكل منها بل انصاب اجما فلو عمل فان كان فى يد الفقير لم ياخذة وفى
يد الامام اخذه كما فى الزايدى

فصل ونصيب العاشر من ثمانية ثمانية العدا الجور وهو اخذ العشر من عشرة القوم عشر ثم عشر بالضم فيها اى اخذ

سنة العشرة وشريعة من نصب الامام على الطريق لاخذ صدقة التجار ومنهم من يصبى كفا في الكرابي وغيره من المتداولات واما سميح فلاحظ في
 في ذلك وان المسلم الذي وعلى ما ذكرنا من المعنى الشرعي لا حاجة الى نصب مثل قوله على الطريق لاخذ زكاة التجار المسلمين غيرهم واما سمي
 بالزكاة لتغليب غير الحرب عليه والتجار العجم التاء وتشديد الجيم وكسرة وفتحها مع ما جرو فيه من ان العاشر باجور فانه اجبريل قد فقه الصحابة
 بنصب الرسول ولفظه صلوات الله عليهم جميع في حديث (ان اهل بيتهم عاشروا قتلوه) معناه تاركوا للفرض في هذا الامر كما قال ابن الاثير
 لكن فيه شك والعلامة تليظ في اخذ العاشر من المسلم ربع العشر اى عشر امواله الظاهرة والباطنة ومن الذي ضعفه بالمثل الى ما زاد
 وعرفا المتكلمان فالاول نصف العشر وفيه شعار بان جميع النصاب مما فلو كان بعض النصاب في ميتة لم ياخذ منها شيئا لكن يجب فيه الزكاة وبانه
 لكامل النصاب كما في الحققة وصدق اى المسلم الذي مع تحليفه في خطابه لرواية وعن ابى يوسف رح ان التغليف لا يشترط كما في سائر العبادات
 ان انكر المحول اى ان انكر المسلم والذي تمام المحول ولو حكما كما في المستفاد وسط المحول او الفراع اى انكر فراغ الذمة من الدين
 الطالب بين عبدا وادعيا واداه اى ربع العشر ونصفه الى عاشر آخر ليعلم في هذا المحول وجوده لان الامين يصدق بسا
 اخبر الابا به كذب بيقين فلا حسن ان يقال (الى عاشر ان كان) كما في المتداولات فتمثل الكائن بلا علم في الكافي ان لم يكن في ربع
 السنة عاشر آخر لا يصدق لما ذكرنا وفيه شعار بان خط البيرة لم يشترط وهو الاصح لانه قد يصحح كما في التمر شئ فلو جابه بلا حلف
 لم يصدق في قوله وصدق في قولها على قياس الشهادة بالخط او ادعيا واداه في معبرها الى فقير شئ في غير السواك اى الاسواق المسماة
 فلو ادعيا الاداء في الاسواق الظاهرة لم يصدق لان حق الصرف للامام فيضمان والزكاة هو الثاني على الصحيح وقيل الزكاة الاول والثاني
 سياسة مائة كما في الكافي وغيره وياخذ من الحربى العشر من امواله الظاهرة والباطنة اذا كانت نصبا بان لم يعلم ما ياخذون سنا
 اى مقدار ما ياخذون الحربى المسلمين في دارهم لكن علم نفس لاخذ منهم وان علم ذلك اخذ مثله قليلا او كثيرا تحقيقا للجملة وفي رواية
 لا ياخذ من القليل لانه عفو الكال ما ياخذون منها بعضا فان كان لا لا ياخذ اصله لانه عذر كما في الاختيار وقيل ياخذ كل من درهم
 وقيل ياخذ كل الاقدار الى مائة لان الاتصال علينا ثم المبلغ مائة كما في المحيط ولم ياخذ منه ان لم ياخذ منها لانه اقر
 الى قصود الامان وفي الالتقاء شعار بان الحربى اذا انكر المحول او الفراع عن الدين ياخذ منه العشر كما قال بعضهم وقيل هذا اذا علم منهم
 لا يصدق قوتنا في ذلك او لم يعلم واما اذا علم انهم ليد قوتنا فلا ياخذ منه شيئا كما في المحيط وعشر خمر الذي لا يخلو عن تسامح فان المعنى
 العاشر نصف عشرية خمره ويعرف القيمة من اهل الذمة وانما ياخذها المسلم لانها من المشلى فلم يكن في حكم العين والاضافة للعشرة
 انها العشر اذا كانت للتجارة وفي حكم الخمر جلود البتية لا العشر خمره لانه من القيمي في حكم العين وقال زر فرح لعشر وقال ابو بلو ج
 يعشروا ان مرتبا جملة ولا العشر امانة لمسلم او ذمى من بضاعة او دويلة او مضاربة او غيرها اذا التاجر ليس بالملك فلو بلغ الغيب
 المضارب من الربح نصبا باعشر وعشر الحربى عشر اثنى عشر قبل المحول جبايا من اياه وهذا اذا علم انهم ياخذونه منا فلو علم
 بخلافه لم يعشروا كما قال شيخ الاسلام وانا بقيد الحربى اولا العشر المسلم والذي في سنة الامرة والعشر كل عشرين في المحول الثاني
 اذ لم يعشروا في الاول وقوله ثانيا اى غير مرة فيعشر في سنة كلما جاء من داره ولو في سنة عشر مرات وقول قبل المحول من قبيل

التجانب فانه متعلق بعشيرة وجائيا فاذا لم يعش في هذا الجول لم يعش بعده في الجول الثاني وقوله جائيا من دارة شعربانه لومرودني وادعائه
 مر على العاشرة لم يعش ثانيا وبذا اذا علم انهم لم يأخذوا من العلم لما اذا علم انهم يأخذون فيعشر كما قال شيخ الاسلام وعلم انه لومرودني
 على عاشر متتابع وخبر انه مردي ولفظ العاشر انه مردي وادعائه فان كان في القنح ضرر على التاجر صدق مع يمين والا فيقضى الكل في المحيط
 وخمس سعدن وسب اي اخذ خمس من معدنه وجوابه ان قل فيه شعربان في الخمس لا يشترط الغناب والاحول ولا سائر شروط
 الزكاة لانه في حكم الغنمية كما يشير اليه في الحققة واسانفة لكل درهم لانه جوهرا ووجه الدلالة في الارض يوم خلفها وهو ينقسم على ثلثة ينطبق
 كالذهب والفضة والرياص والنحاس الحديد والمال كما هو الملح والبقرة والنقط والميسر شيئا منها كاللؤلؤ والفيروز والكل والنراج وغيره كما في
 والحققة وغيره بالنظر في نفسه بالمجربين والمطهرين في الاصل اسم لكل من كل شئ او سعدن نحوه في الانطباع كالفضة وجد في الارض
 خراج او عشر الا خضر في ارضها سوار كانت جبلا وسلاسل او سكا واحترز برعن دارة وارصه وارض الحرب وباقية من اربعة اقسام
 اللؤلؤ اجدان لم تملك الارض كما اذا وجد في مياه والاكمن غير مملوكة فلما للكل اي فالباقي للمالك الارض سوار كانت ارا
 او غيره وبذا عند ما كان في شرح الطحاوي واما عنده ففقه تفصيل اشار اليه فقال ولا شئ من الخمس وغيره بغير الوجد في اي المعدن
 ان وجد في دارة وما في حكمها كالنمل والكانوت وفي ارضه كرا وغيره واتيان ففي الاصل لا شئ فيه وفي الجاسم خمس و
 الاشئ في لؤلؤه جوهري يخلق الله تعالى من سطر الربيع الواقع في الصدف الذي قيل انه حيوان من خيل السمك يخلق الله تعالى
 اللؤلؤ فيه كما في الكرماني ولا في غيره عن محمد بن ابي الجبر بن بركة الحشيش في البر قبل منتهى شجره قبل بد البحر قبل منتهى البقر البحر في قبل
 روث غيره كما في الكرماني وقيل في دابة وقال ابن سينا ان الكل بعيد والحق انه يخرج من عين في البحر واليطهو برمي بالساحل كما في
 الموجز واما خصما بالذكر الاشئ في شئ مما يخرج من البحر ولو ذهبها ونفضه كما في المحيط لانها خمس اعدا في يوسف ح لما في التفت لكن في
 الكافي ان هذا الخلاف جاري في كل حليته يخرج من البحر فالاولي ان يقال وما في البحر كل لؤلؤ وغيره وفيروز وياقوت وزاج وغيره
 مما وجد في جبل فلا يخفى شئ يستخرج من ارض بلا علاج نادر قليل كان او كثيرا ووجهه سلم او كما ذكره في التفت وانا نقية بالبحر
 كما قيد بالجبل لانه ينجس ووجد منها في خزائن المكاف كما في النهاية وغيرها وذكر في النظم ان الزئبق ينجس عنده خلافا لابن يوسف
 ولا شئ في المالك بلا خلاف كالنقط وكثير في ارضها هو في الاصل مال وفتة انسان في ارض فيه سمته الاسلام اي علائق مثل
 آية سر القل ان او كاية استمادة او اسم ملك من ملوك الاسلام وسمته مصدر وسمته اسمي اشر فيه كفي فالما عوض عن المواد ذكره ابن الاثير
 كما للنقط في ان يعرف على ابواب المساكن والاسواق زمانا يلين ان صاحبه يطلب فيه فان لم يوجد صاحبه فلا ان يصدقه
 على نفسه فقير او على غيره غنيا بشرط الضمان والنقط الغنم اللام وفتح القاف ما وجد من مال غير حيوان مطروح على الارض وتمام
 الكلام في دما فيه سمته المكفر من الذنك الصنم خمس وباقية للواحد ولو صغيرا او عبدا او ذنبيا وليست من الحيوان استامس الا اذا
 عمل باذن الامم وشروطه ان لم تملك الارض اي النكان الارض غير مملوكة كالجبل والمفازة ونحوها وبذا قيد ما فيه سمته الاسلام
 والمكفر جميعا كما صرح به في المحيط وغيره فمن بعض الظن انه قيد بالية والايكس الارض اي ارض خمس ما فيه غير مملوكة فللمنقط الذي الباقي

من الخمس لصاحب الحظفة والحظفة بالارض تحتها انسان بان يحيط عليها خطا ليعلم انه قد اختار لنفسه البناء فيها كما في الصحاح ثم شارح المسمى
بقوله اى المالك لهذه الارض من قبل الامام اول الفتح اى فى اول زمان فتح الاسلام تلك البلدة ان كان المالك حيا والا
فخواتمه ثم ونعم وسبع المحظوظ له لا يسلط الملكية للغير ان تداولته الايدي كما فى المحيط وان لم يعرف المحظوظ له ولا وارثه فقد وضع فى بيت الله
كما ذكره ابو اليسر ويعرف الى قصي مالك يعرف له فى الاسلام وهذا كله عندنا وما عندنا فى يوسف رح فالباقى للواجد وهذا اذا تساوا
انه كثر فلو قال صاحبه انا وصعته فالقول له لانه فى يده كما فى الزايدى ولم يذكره ليس له سمة اصلا فنقبل انه فى حكم سمة الاسلام قبل سمة
الكفر كما فى الاختيار وركاز صحاح والحرى اى سعد بن ذيب ونحوه فى ارض غير مملوكة لاصدق الربك بالمفارقة فان الركاز اسم
للمعدن حقيقة وللكنز مجاز كما فى المحيط والكا فى وغيره فلا ينبغي ان يراوه الكنز على انه قال شيخ الاسلام اذ اوجبت سمة لغيره فى
صحاحهم بلزومه الروايات لان فى اخذه عند الركاز فى المحيط لكن فيه عن القدورى ان الكنز والمعدن فى هذا التام مساويان فى الحكم وفى المبدأ
ان الركاز قينا ولما وكلام الخرب يحتمل السبوط والمحيط جميعا فلا بعد ان يراو بالركاز ما فى الصحاح من المال بسبع لله تعالى ووضع انسان
كله مستاسن اى لمسلم دخل دارهم بامان وجده اى وجد ذلك المستاسن اى كانا والشامل لله وان ذلك وفى ذكر المستاسن
اشعار بان له دخل مستلصص دارهم وجد فى صحاحهم كذا فى قوله بالطبق الاول لما اشار اليه فى النسخة من اوجه مستاسن الركاز
فى داره منها اى ارض مملوكة لاحد من اهل الخرب روه اى الركاز على مالكها اى الدار ولو لم يروه وانزجه الى دارها كان ملكا للمالك
حينئذ كما فى النسخة وهذا قول الطرفين وما عندنا فخمس كما فى النسخة واما سندها الوحدان الى المستاسن لانه لو وجد مستلصص له
كما فى الزايدى وان وجد فى دار الاسلام بقية السابى ركاز بالرفع ومن الظن ان فاعله ضمير المستاسن لان ما وجدته من الكنز
فى صحاح دارهم لا يخفى من الاضافات مستاعهم بالجبر على الاضافة بيان المعنى المجازى كاضافة المتاع بيان سمة الكفر والمتاع لغة كل ما يتنفع
به من عرض الدنيا قليلا وكثيرا وذكره ابن الاثير فيكون ما سوى الحجر من متاعا وهو فاعله ليس له الناس بسبب كما فى الصحاح وخلفت
المشايخ فى تفسيره هنا والصحيح ان المراد هو المعنى المنعوى كما اشير اليه فى الكرا فى فى ارض لم تملك كالمفارقة خمس باقية له
اى للواجد واما فى ارض تملك فله المحظوظ وهذه المسئلة وان قصت ما سبق الا انه ذكره باقيا للمداية ليصحح ان فى وجوب الخمس
للاقباضات المتاع وغيره بخلاف الزكاة فانها لا تجب فى المتاع لغير التجارة ولما اشتركت الزكاة والعشر فى تحميل المالك عن الامام وعلق
عليه الزكاة فى لسان الائمة الامام شرع فيه بعد الفراغ منها وقال وفى غسل ارض ولو مفارقة بالغسل لعاب الخيل وفى حكمه
المس الجواق على الشوك الاخر فى قول كما فى الظهيرية وانظر خبر بعدنا متاخر هو عشر عشرة بية لاجابية ولا يخرج العشر والخراج
فى ارض واحدة او غسل جبل عشرى احراز عانى الخزنة ان لاشئ فى الجبل فى رواية والا لا تغنى بالارض فانها جرم مقابل للسماء
او ثمره اى ثمر الشجر فى ارض او جبل عشرى ويدخل فيه القطن لان الثمر اسم شئ متفرع من اصل يصلح للاكل واللباس كما فى الكرا فى
وذكر فى القاموس انه اسم لحمل الشجر وقال ابن الاثير انه ما ينتج الشجر لكن المشهور ما فى المفردات انه اسم لكل ما يستعمل من جمال
الشجر وفيه إشارة الى ان لاشئ فى ثمر شجر فى دار رجل فانها ليست عشيرة وان كان البلدة عشيرة كما فى المحيط وكذلك ثمر

والسحق بلا اخراج ما صرفه من لفقة السعال وبقر ذكرى الامتار وغيره وفيه تصریح باعلم من كان في قوله وما لم يهادى ما الامتار
والبحار والاسطار وما الحيون الواقعة في ارض عشرية وما البير المحفورة فيها عشري اى مسوب الى اثني عشر فانه حصل منه فاكه
سمناني ارض خراجية فخرجي فلو تسطع عن الارض الخراجية ما اخرج ثم سقيت بها العشر صارت عشرية ولو انعكس صارت خراجية لان الما
سوتر في تغيير الطبيعة كما في المحيط ولو سقيت مرة بالعشري ومرة بالخراجي ففقد العشر لان فيه معنى العباد كما في التمر تسمى ما ارضها
جميع منها السكون والفتح يجرى الما حفر ما من ال الخراج العجم اسم جمع والام للحمى اى بعض ملوكهم لشذوان كيانان شكابان سمناني
واخرهم يزودوا مقتول في خلافة عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه خراجي والكان اصل بعصا من وفيه خلاص كنه الملك فان
كسر حفره من المفردات على طريق اللوفة من بغداد وسمنان ورددوه من يزودوا بالخراجي مسوب الى الخراج وهو في الاصل ما حصل من بيع
ارض او كرايتها او اجرة غلام او نحوها ثم سمي بما اخذه السلطان ففتح على الضريبة والجزية وما لشيء كما في الامير في الغالب يخص
لغيره الارض كما في المفردات والاصل ان كل شيء يحتاج الى العادة فعشري والخراجي وكذا اى مثل ما اشد العجم في الخراجية الامتار
اى ما الامتار الاربعه جيون من ملح او ترند وسجون من خبز واد الترك وامتدود وبلدة بغداد واهلها من الكوفة والعراق عند ابي يونس
وفي رواية عند احمد بن محمد وذكر شيخ الاسلام عن محمد بن عيسى بن عبيد بن كاهن في المحيط والاولى الامتار خمسة فان النيل في ذلك الوقت
كثير فيشق عن هذه النمار وارض العرب بل هو ما نحوها من حجاز وكلمة ليس لمالك وعثمان بن الجربين تشيئة الجرب اسم اقليم مشهور
على بدن كثيرة كما في قاضيخان لكن في التكوين ان كلمة من نهامة وقيل من الحجاز واما مذنية فمنه وقيل من تجدد ذكره لزيادة الايضاح
والافتقار لانه اعاد بقوله وما اسلم اليه من بلد طوعا لا قتالا لادعوه الى الاسلام او كراهم اقرامه عليه في الصورتين مثل كلمة كما
في التفت او ما فتح عنوة اى قد بالسيف سواء اسلم اليه او لادعوه بالفتوح اسم من العنوب الغنم وهو الذل والخضوع كما ذكره الطبري و
قد قسم بين جيشنا المسلمين احرز به عما اذا قسم بين قوم كافرين غير اهل فانه خراجي كما في التفت ولو قال بنينا لكان شاملا لما اذا قسم بين
قوم مسلمين غير جنسنا فانه عشري لان الخراج لا يولف على المسلم ابتداء وشاملا لاقبل الجيش واكثره فانه اربعة عند ابي خنيفة رح وبن الحسن
اربعة آيات كما في قاضيخان والبصرة عشيرة القفاذ القياس ان يكون خراجية عند ابي يوسف رح لانهما القرب من الخراج الا انه
ترك القياس باجماع الصحابة رضوان الله عليهم جميعا وسواء اى سواد العراق طولا من جدية الموصل قرية الى عبادان بالفتح والتشديد
حصن على شط البحر وعصا من العذيب وقريب من كوفة الى حلوان بالضم بلده وسوا البلد قرا كما في القاس واما سمي الخضره فبجده
كثرة زرع العراق بالاسم للبحيرة والكوفة وبغداد ونواحيها وذكره كذا في ارض العرب لما ذكره تحت قوله وما فتح عنوة واقرام
عليه بلا اسلامه فان السواد فتح عنوه ولما لم يسلموا وضع عمر رضي الله تعالى عنه الخراج عليهم ولم يسقط عنهم حين يسلموا او صالحهم اى
ما صالح الامام اليه على شئ حسين قبل الغلبة خراجية منه ما صالح صلى الله عليه وسلم على ان ياخذ من ارضي بنى نجران الفى حلة وفي رواية
القفاذ ما شئ حلة وصالح عمر رضي الله عنه على ان ياخذ من ارضي بنى تغلب العشر مضاعفة وجعل هذا بمنزلة الخراج لا يتغير كما في سطر حية
ومن لم يجز وسعد بن قند واما ما ارجع فتح عنوة باقرار اليه عليه في خراجية الامر سال فانه عشري وكذا اسم قند الامتار المحفورة الشقوق وحلت

عشرة كما في السراجية ينبغي ان يكون موصليته خراجية كرامة فان امير باصلاح ابن عمار على الف الف درهم ثم صالحه امير وعلى الف الف درهم ومانى درهم كما ذكره ابن الاثير في الكامل لكن في النصف ان الصلحية عشرة فان الامام ان صالح المسلمين على مال سعاهم فطالبتهم عشرة وكذا ان صالح الكافرين ثم سلموا فان كان به الصلح في صورتين قل من العشرة فالفاضل صرحوا الى الفقراء وسوا من اى ارض غرضها الارزاقه بالفعل جعلت صالحة لذلك ليعتبر للعشرة والخراجية ليقرب اى قرب الموت فان قرب الموت من الارض البشرية عشرة ومن النجاسة فخرجية كما قال ابو يوسف رح وذو سب محمد رح الى ان العبرة للماء فان عشرة يا عشرة وخراجها فخرجية كما في المحيط وذكر في شرح الطحاوى ان كل ارض تسقى من عين او قنطرة او نهريه يستند من بيت المال فخرجية والخراج اى خراج الاراضى المذكورة اما خراج مقاسمة بالاضافة وهو جز معين من الخراج بوضع الامام عليه كما ثبت بامره صلى الله عليه وسلم كما يشير اليه بقوله كما يوضع ربع من الخراج او سبعة كالثلاث وقيل شارة الى ان هذا الخراج يتعلق بالخارج فاعطى الارض وقد تمكن من الزراعة لم يحجب عليه شئ كما في الظهيرية لكن لم يحجب وادى خراج ارضه سنة او سنتين جاز لان سببه رضى ناسية الى انه يكثر تكرار الخراج كما في المحيط والى ان الخراج يحل كله قبل اداء الخراج وقيل لا يحل والى انه ليستطاع بذلك الخراج ولو بعد الحصاد كما في التمر شئ ويرفع من الزرع ثم يودي الخراج كما في المحيط والى ان الدين غير مانع لوجوبه كما في النية والى ان وجوبه على التراخي وفيه خلاف العشرة وقد مره الخراج بقدر طاقة الارض كما اشار اليه بقوله ونصف الخارج غاية المطقة فلا يزد عليه لان التضييع عين الانصاف وعن محمد رح اخذ منه الا بذر الارض باليوت نفسه ويجعله الى قابل كما في المحيط اما خراج سوطط بالاضافة ويجوز ان يكون وصفاً ليسمى سراج الوظيفه والمطاطقة ايضا هو شئ معين من التقاد والطعام بوضع الامام عليه كما ثبت بامره صلى الله عليه وسلم كما اشار اليه بقوله كما وضع عمر رضى الله تعالى عنه اعماله بامره على اهل السواد فانه لعن اليه عثمان بن حنيف وجعل الخليفة مشرفاً نفسه ولج سنا وستين الف جريب ثم وضع بامره لكل جريب بالفق وهو ستون ذراعاً من بذراع المالكين قبضات كما قال محمد رح وانه لم يفسره لانه قال شيخ الاسلام انه لقد جرب ارضهم بذراع مالك مائتم واما جريب سائر الاراضى فمتفاوت اهلها كما في المحيط لكن في القضاة اراد بالملك الوشيرة وان يسبع قبضات تلك السبع مع زيادة ايهام موضوعه في كل قبضة وفي النية قيل ان القبضات غير منصوبة الابهام وفي المغرب ان ذراع الجريب ستة قبضات كل قبضة اربع صالحي وفي الزيادة قيل الجريب السبع فيه ستون مناس الخطة وقيل خمسون ولريد بالجريب بقضته ياتي ما يزرع فيه شغل الخطة ويدخل فيه ما اذا كان شجرة اشجار با غير شجرة كما يدخل ما كان اطراف الجريب اشجاراً ولو شجرة كما في قاضي خان وغيره يبلغه الماء اى خمس الماء وان كان العهد اصلاً فلو لم يبلغه ما الخراج عاماً او عامين والمسا ليسقي لم يسقط الخراج لانه بمنزلة ما دأته وفي ذكر الماء استغفار باصالته حتى لو بلغ الارض السبعة وجب الخراج لانهما نزول بالماء كذا في المحيط صامع كائن في عمده صلى الله عليه وسلم مقدماً فيه بالربعة المداد وتمامه في القطرة من براوشة محتمل ان يكون مشيراً الى ان خراجها بينهما والى انه ما يزرع فيه فيشتل الذرة والدخن وغيره ما يزرع في المداد من بر كما في الزاهدي وغيره ودرهم بوزن سبعة فيشير الى ان المراد وزن مكة والجريب الرطبة بالفتح الا ان حصة الارض خمسة وراهم وفيه اشعار بان الاشئ في اليابس وينبغي ان يحجب فيه الخراج ايضا لانه عطل الارض الخراجية وجريب

الغنى
وغيره

اى ارض يحيط بها حائط فيها اشجار العنب والجريب النخل وغيره من الاشجار المتمرة متصلة تلك الاشجار التى للعنب والمتمرد وغيرهما
 بحيث لا يمكن ان يزرع ما بينهما ضعفة اى ذلك هو عشرة دراهم لما فيها من الاثمار فلو كانت لم تثمر بعد فغيبا خرج الزرع كما فى فاضيا
 ولما سواه ذلك من اصناف الاجربة كجريب الزعفران والقطن والبستان وغيره فاستدرك قوله والبستان اى ارض يحيط بها
 حائط فيها اشجار تنفرقة مكنة الزراعة كما فى الكافى وغيره ولعله دفع توهم انه دخل فى الكرم بدليل اطلاق الناس ليشكل ما ذكرنا من شجرة
 غير متمرة ما يطبق من الثلث والربع وغيرهما وقالوا غاية الطاقة نصف الخارج كما فى المضمرات فلو كان الارض للطبق ما وظهر معنى
 عنه قلعة الربع جاز النقصان عنه بالاجماع واما الزيادة عليه لكثرة الربع فلا يجوز بالاجماع كما لا يجوز ان يحول وظيفة الموطع الى اقلية
 وبالعكس ولو زاد الامام عليه ابتداء جاز عند محمد وعنه ابى يوسف روح رواتيان ولا يجوز عند ابى حنيفة على الصحيح والكلام مشير الى انه
 لم يتكرر تكرار الخارج والى ان الدين لم يمتعه والى انه وجب على الصغير والكاتب والمأذون والمرأة والكافر ولو تصدق قبل غلب السلطان
 جاز لا بعده وجاز ان يبيع للمالك علفا لمحمد اكل فى المحيط واكل الخارج فى الموطع فى المحل والحرمة كما فى المقاسمة على ما فى التمراشى والى ان
 لا يجوز ان يوطعوا فى الارض كدمايشا من الدراهم وفى الكافى انهم ووطعوا هكذا فى ديانا لان التقدير يجب ان يكون بقدر الطاقة فلا يبا
 يكونه من اى خسران الخارج لو قطع فى انشاء الزراعة الماء عن رصعة اى ارض الخراج وبالقصران المفهوم ليس بكل الصبح وعوى الاستراك
 بمفهوم قوله لا يبلغ الماء اصلا او غلب الماء عليه بحيث لا يمكن منه الزراعة كما اذا صار دائرا واهصاب الزرع آفة مساوية لا يمكن التحرز
 كالحره والبرده والحق والغرق او ارضه مكنة التحرز كاكل الدواب والاصح انه اذا اصابته آفة ارضية لا يسقط الخراج وقية من الى انه
 اذا غلب الماء ثم نصب او اصاب الزرع آفة فى بعض المحل وقد تمكن من الزراعة فعليه الخراج وتختلفوا ان اعتبر زرع الحنطة او الشعير او اى
 زرع كان كما فى المحيط والى انه لم يسقط بالموت لانه دين قيل يسقط كما فى التمراشى ويجيب الخراج ان عطلها اى عطل الارض الصالحة
 للزراعة مالم يلبس القارة فان لم يقدر يدفعها الامام الى غيره اجارة ثم ياخذ الخراج من الاجرة ويدفع الباقي الى رب الارض والى
 لم يجد يدفع فزارعة على هذا الوجه وان لم يجد يدفع الى من يقوم عليها ولو دوى الخراج وان لم يجد يبيعها ياخذ الخراج من ثمنها ويدفع الباقي
 الى رب الارض كما فى المحيط ومعنى الخراج على الارض ان اسلم المالك فان اهل السواد اسلموا ولم يضع الخراج عنهم فلا يخلو
 عن شئ ما ذكرنا من حكم الارض الصالحة من النقت او ثمرتها اى ارض الخراج مسلم من ذمى او مسلم فيوديه المشتري اذا قبضها
 فان لم يقبضها او قبض الكسب من انسان من الزراعة فعلى البائع كما فى المحيط وقية شعار بانه على المشتري او الباقي من السنة
 ما يزرع فيه وهو ثلثه اشهر على التمار وكذا على المشتري اذا باعها فيها زرع لم ينعقد حبه والافى كالبعضاء كما فى المضمرات وان
 شرع الكافر الذمى ارضا عشريته من مسلم وضع الخراج عليه بعد القبض ولعل العشر وعند ابى يوسف روح عتق
 عشرها وصرف الى مصرف الخراج وعند محمد روح عليه عشر واحد مصرفه فى رواية مصرف الخراج وفى اخرى مصرف الزكوة

والشدا علم

فصل - مصرف الزكوة اى مسلم الصحيح في الشريعة صرف اصدقته اليه فالمصرف اسم مكان والزكوة شامله للعشر ومدة الفطر

والقطرة والندى وغير ذلك من الصدقات الوجبة وإشارته إلى ذلك بعد من قوله جاز غير إليه صرح به في الاختيار وغيره ويستثنى منه ما أخذ
العائش من المذبح وغيره من الكفار بدليل ما يأتي في الجواب من مصرف الخراج والخمس إنما اختير هذا الاسم للاستعارة لا يجوز له أخذ الزكاة بعينه علم المال
ولا إطلاقة ولو أخذ من قضاة أو مدائنة فيخرج أن كل ذلك المكين من قرابته من هو أحوج منه كما في النية الفقير من فقره قد رافقه لم يقل إلا
فوق فقره ذكر ابن الأثير وغيره فهو صاحب الفقر والحاجة وشيعة على الصحيح ما يشير إليه بقوله أي من المال ولو لم يصب أي خبر ما يبلغ نصا بقدر
ما تفي به من قيمتها فضاء أو فاضلا عن حاجته الأصلية سواء كان ميا أو لا فاللام للمعنى لا إطلاق وال على أن الصحة والاكساب غير المعين لا يقع إليه
كما في الاختيار والمسكين من السكن فكانه ساكن من الجهد غير متحرك فهو مغيب المستوى فيه المذكور والموت وقد يقال سكنيته ثم فسره بأنه شرعي
والعرفي فقال أي من المال عند الفقير من المسكين من الأسباب وقيل هو الزمن المحتاج وهو الصحيح المحتاج كما في الزايد
وقيل هو من له شيء وهو ما تفي به من كان له بعد الموت يوم أو قدر على الكسب لهما وهو ليس بشيء ولم يقدر على الكسب
كما في المفترقات وقيل كل ما يمتدح كفا في الأنظمة وفائدة الاختصاصات في الوقت والوصية وعامل الصدقة من العائش وغيره وليس فعل من الإنسان
بقصد فلو خص من لفعل ذلك المستعمل في الجوانب كفا في المفترقات والصدقة من الصدق وسمى بها عطية يراد بها المشقة لا التكرار بلان بها
ليظهر صدقة في العبودية كفا في الكفا في ذكر في الأناهي من تركه يدل على قوة في الشيء قولوا وفعلوا وسمى بها ما يتصدق به لانه بقوته يراد بالبلاد
اقبل لأن أول عامل بعينه صلى الله عليه وسلم لم يجمع الزكاة رجل من بني صدق بكسر الدال وهم قوم من كندة ونسب إليهم صدق بالفتح فاشتق
الصدقة من اسمهم وقيل لأنهم كانوا يودون الزكاة في الجوانب فيعطى ثمانى يده من بالصدقة بقدر عمله فوضع ذلك المال لم يعط شي
لو أدى إلى الامام لم يستحق شيئا كما في المفترقات الأطلاق مشعرون غناه غير مانع وكذا كونه باستنما وقيل لا يحل كفا في الكفا في ذكر في التفتي
أنه لو عمل فيها وعطى من غير ما فلا بأس وقوله بقدر عمله وافق لخصر القدر وفيه شعارة به ليعطى أجر عمله بالتمام لا بقدر احتياجه لكون
في المحيط وغيره أنه يعطى ما يفيقه وعياله وأهله في ذبهم تحميم ولو ثلثة أرباع العشر والمكاتب أي مكاتب غيره ولو غنيا فلو عجز عن العمل أخذ
الم في المفترقات وقيل أبو العيث (ولا إلى مكاتب غنى) والأولى هو الصحيح وقاؤه لا يجوز وضعها إلى مكاتب بأشياء كما في الاختيار فضعها
في ذلك رقبته أي تحميمها من الرق وفيه شعارة بأنه ينبغي أن يعطى ما يجز عنه فيؤدي إلى عمقه والرقبة لغيره بها عن الجملة ويجعل أسما
للمملوك فاضافه كفا في كل الدرهم ومدايول تقديمه على الفقير إلى من حيث أنه أولى منه بالرفع والمراد من عليه الدين من أي جهة
كان وقيل من حصل له دين من غرامته في صلاح ذات البين كما في الزايد وقيل المصروف الدائن الذي لا يصل يده إلى مديونه فإنه الغايم
كما في الذخيرة لا يملك نصبا فافضل عن مية أي محتاج إليه فيدخل فيه من هو مصرف بلا خلاف من مديون ملك قوت شهر
لباوى قيمته نسباً فافضل عن مية كما سيأتي في الفطرة والذين في سبيل الله أي منقطع الغزاة أي الذين عجزوا عن الصلح
بجيش الإسلام فخصهم فقبل لهم الصدقة وإن كانوا أكابن إذا كسب ليعدهم عن الجهاد فالغزاة جميع الغازي وهو أولى سوا فقها
للباقى والمنقطع لفتح الطاء من قولهم انقطع بالمسافر لغيره القاف وباء التعدي بمعنى عجز عن السفر لملك النفقة أو الدابة
وغيره ما فاصلة منقطع بالغزاة فحذف الجار استعمال المحمول وغيره عند أبي يوسف ربح ورفعه

وفي رواية عن محمد بن وهب الصحيح ان سبيل المد تعالى وان عم كل طاعة الا ان خسر بالغنى او بالخلق كما في المصنفات منقطع الحاج اي الحاج لا ينفذ
يجوز فانه ربما يطلق على الجمع وان كان الاصل مفردا كما قال ابن الاثير على انه يوافق ما قبل في انه او المالك انما سئل الا فرادى عن محمد بن وهب
هم فقروا حلة القرآن وفيل طلبة اعلم كما في المصنفات وغيره وابن السبيل المسافر الكثير السيرة يسمى به لانه لا يملك مال الا في حال
للمسافر الغنى رتبة الفقير بدأ فعليه الزكوة لا الا اذا له اخذ صدقة كما في الزايد وليقيم الذي له مال في غير طلبة فينبغي ان يكون بمنزلة
ابن السبيل للدارن الذي يدونه مسفر لكنه معسر فهو كالابن السبيل كما في المحيط وفيه ان القرض اخير من قبول الصدقة وفي المنية اذا كان لا ينفذ
الى طلبة لا يجوز ان يدفع اليه وكذا اذا كان كسوبا على ما روي عن اصحابنا كما في الكرا في هذا المصنفات المذكورة في النص اما التولية فلو سلم اي
طائفة مخصوصة من العرب لهم قوة واتباع كثيرة منهم مسلم ومنهم كافر قد اعطوا من الصدقة تقريرا وتحريرا وخوفا فمفسدة باجماع المجتاهدين
كسائر شرح التاويلات ولا يشترط النسخ زمانه صلى الله عليه وسلم على ما قال بعض المتأخرين كما في النهاية فيصرف الزكوة الى الكل
اي كل من المصنفات السبعة او لبعض منهم كما يكون تملك اي صرف تملك فلا يصرف الى بناء مسجد ونظرة وكفن ميت وقضاء دينه وان
اريد الصنف الى هذه الوجوه صرفت الى الفقير ثم يامر بالصرف اليها في كتاب لمركب والفقير وفيه إشارة الى انه لا يصرف الى مجنون وصبي غير ذكي
الا اذا قبض له ما من يجوز له قبضه كالأب والوصى وغيرهما ولا يصرف الى ما يرق لعقل الاخذ كما في المحيط وقد جاز الصنف الى طفل الفقير كما في المحيط
وفي المصنفات لا يصرف الصدقة الواجبة الى صبيان اقراره للعبودية والى انه لا يجوز صرف الاباحة كما قال محمد بن حنبل خلافا لابن يوسف رح
فقد اختلف سائر من في عياله ناء الزكوة والفقرة جاز عنده خلافا لمحمد بن حنبل وفيه الفتوى كما في المختار وفيه ان يكون العشر
والمنذر على هذا الخلاف ويستثنى منه اباحة الكفارة على ما ياتي لا الى من يمينها ولا ولا الكسرة يرد اي لا يصرف الى الوالد وان علا
الى الولد وان غل سوا كان بالنكاح او السفاح وزوجته فلا يصرف الزوج الى الزوجة ولو معتمدة من بائن او ثلث وكذا العكس
خلافا لما في مملوكة قنا وغيره ومحمد بن حنبل بعينه خلافا لهما وعنه غير عامل ومالك وابن السبيل وهذا الصحيح باجماع المجتاهدين
من الغنى خلاف الفقير كما في العكس فهو من النصاب فلا يرد ما في الاختيار ان الغنى ثلثة صحيح كاسب قادر على قوت يومه ومالك
لنصاب سوجب للفقرة والاختية الزكوة ومالك لنصاب سوجب للكل وقد جاز الصنف الى الاول بلا خلاف وفيه اشعار بان
لو صرف ناء الى سلطان زماننا لم تسقط عنه ولذا افتى كثير من ائمة بلخ زج بالاعادة ديانته لكن الاصح انه يسقط كما في السبوط لكن
في المصنفات لو علم انه لم يصرف الى مصرفه عاد على المختار وقيل لو نوى عند صرفه الجبايات جاز عن الزكوة لانه فقير حقيقة والمختار الاعادة
وسوق الكلام مشير الى جواز صرف صدقة التطوع الى الغنى كما في المصنفات ولا الى مملوكه اي مملوك الغنى غير المالك وعنه ابن يوسف
انه لو كان مولاه غنيا غائبا جاز الصنف اليه وكذا لو كان عبدا من ماله في عياله كما في المحيط وطفله اي الغنى فيصرف
الى البالغ ولو ذكر صحيحا وقال بعضهم انه قولهما واما في قوله فيصرف الى ولد الغنى ولو صغيرا وقيل لا يصرف الى بالغته الغنى وامرأة
وقيل يصرف اليها كما في المحيط ولا يخفى ان في الاضافة إشارة الى جواز الصنف الى طفل الفقير وقد مر وبني ما شتم من الماشم
وهو كسر الشئ الرخو وسمى به عمر بن عبد مناف جده صلى الله عليه وسلم لانه اول من شتم الشريف لاهل الحرم والاطراف

قيل باعتبار القيمة وكذا الجهر على الاصح وفي التمراشي قيل باعتبار العين وقيل باعتبار القيمة فليس ثم تيسار كما طعن انما قدم البر لم يقبل انه
 افضل لانه البذر في الخلاف وقيل من في الشدة واما في السعة فالقيمة عن ابى يوسف رح الدرهم ثم الدقيق ثم البر كما في التمراشي عن زبيد
 بعضهم وقال لعامة تيممة وهو الاحوط كما في الذخيرة نصف صاع اي مقدار نصف ما كان الصاع وعنه صاع وهو قولهما وهذا اختلاف عصرهما
 في النظم والصاع السبع فيه اربعة امد وكل در طلان وقيل خمسة اطلال وثلاث طل وقيل ثلث واليه ذهب ابو يوسف رح لانه جلد في الايام
 صاع النعقات وكون صاع الصدقات ولذا قال الطرفان بالاول على انه احوط لانه صاع عمر رضي الله تعالى عنه عراقي يجاجي يسع فيه ثمانية اطلال
 مما يستوي كيلة وزنه من نحو الماش كما في اكثر الكتب لانه انقل من البر فكما لا اكبر منه فالاحوط ان يقدر بالبر على انه متوسط بين الماش والشعير
 كما اشار المص رح اليه في الشرح ومن عين تمر وشعير واتخذ منه من السويق والدقيق والجوز فيه خلاف ما مر صاع مذكور وجاز ربع صاع
 من بر ونصف صاع من شعير وتمر وكذا نصف منه ونصف من شعير كما في النظم ولا يجوز نصف من تمر ومن بر كما في التمراشي وهذا كما اذا قس
 بطريق الكيل وهو الاصل واما غيره من الوزن فاشار اليه وقال وجاز عنه سنون بر او زبيد اربعة اسنان تمر وشعير وعندي ابى يوسف
 سنا وثلاثة عشر سنا ومثقال ونصف مثقال بر او سنون ونصف سنا وستة اساتير وثلاثة مثاقيل شعير او السنون ثمانية السنا كالف و
 اسنا واما السن فطعة ضعيفة تنجح على انسان فالسنا شرعا دونه فابرة العيون استار لكن كل استار شرعا اربعة مثاقيل ونصف مثقال و
 عرفا سبعة مثاقيل فالسنون شرعا عندنا سنا وهد عشرة سنا وثلاثة مثاقيل عفا ونصف مثقال وقيل سنا واثنا عشرة سنا ومثقال و
 اربعة والحق لزيادة والحق في كل استار عفي وعندي ابى يوسف رح ثلثون سنا واربعة اساتير والبعة مثاقيل ولا يجوز عند محمد رح الا
 وفي ذكر الصاع والمناشعار بانه لا يجوز الا بآخرة في الفطرة كما في صوم قاضي خان وذكر في الزايدى انه يجوز عند الشيخين والطلاقة مشير
 الى انه يجوز صدقة جماعة الى واحد وكذا صدقة واحد الى اثنين عند الكرخي رح خلافا لغيره كما في المحيط وقيل لا ينبغي ان يزرع وقيل لا يبا
 به وقيل بكرة والافضل ان يؤوى صدقة نفسه وعياله الى واحد كما فعل ابن مسعود رضي الله تعالى عنه كما في التمراشي وتجب الفطرة
 كالوتر واما في الجوز عنه سنة معناه وجوبه ثبت بالسنة على حرس لم تجب على المسافر والمجنون والصبي وسباقي ولا تجب على العبد الكافر
 وفيه مزالى انه يؤوى حيث هو وان كان من لى عنه في بلد آخر لان الوجوب عليه عن ابى حنيفة رح حيث هو لان الوجوب بسببه
 في التمراشي وذكر في المفصلات اذا وقع التعارض في الفطرة ليعتبر مكانه لنفسه وكذا اللؤلؤ والرقيق وعندي ابى يوسف رح وعليه الفتوى ويعتبر
 مكانهما عند محمد رح ان النصاب الزكوة اى ما تادهم وقيمتها مثلا فاضلا عن حاجته الاصلية كما في الكرماني والاختيار وغيرهما فيعتبر في الغنا
 ما زاد على دار واحدة وعلى الدسوت الثلاثة من الثياب للنساء ونصف على فرسين للغازي وعلى الواحد من فرس واحد من فرس واحد وغيره وعلى
 واحدة من صنف من كتب الفقه لاهلها وعلى اثنين من التفسير والحديث وعلى الواحد من المصاحف وقيل كله معتبر مثل كتب الطب النجوم
 والادب كما في الزايدى وقال اكثر المشايخ ان الكتب لا تعتبر ولقيمتها مائة الف دينار اذا احتاج اليها للفظ والى سنة وان اشترى ما
 نصاب من قوت شهر لا يعتبر بخلاف وقلتموه في اكثر من قوت شهر او سنة كما في المفصلات وان اشترى عقارا قيمته نصاب فمعتبر
 عنه الزعفراني وغيره عند الغضائى الا اذا كان دخله يكفي له ولعيله سنة ففضل عنه نصاب كما في النظم لكن في ضحية ان ملك لى درهم

بلا شيء أشبه فمغنى وظاهر كلامه ان الدين مانع لوجوب الصدقة كما في شرح الطحاوي ولم يضرنا وغيرهما وفي حسن الثالث ان الظاهر ان
وقت الوجوب مانع دون اللاحق بعده وان لم يتم ذلك النصاب ملك قبل طلوع فجر الفطر وبه في النصاب تحريم على ذلك الصدقة
اي الزكاة والعشر والفطرة وغيرهما وبه يجب الاستحبة في ظاهر الرواية وعندنا ان غننا الزكاة والاستحبة سواء كما في ضحية الذخيرة وافقه الفقه
اي ذمي الرحم المحرم من الآباء والأولاد والاعمام والاموات والادهم والاعمام والاموات والاعمام والاموات والاعمام والاموات والاعمام
الاموات من اي جهة كانوا وفيه اشعار بان لا يجب نفقة ذمي الرحم غير محرم كالأولاد والاعمام ولا نفقة المحرم غير ذمي الرحم كالأولاد
ولا الاجنبي اذا عجز والمكان في النظم فيجب عليه نفقة وان لم يصح لمرض او سفر او كبر كما في الخزانة وفيه ضرب الى ان السبب هو الراس وطفله فقير
في عياله كما هو المتبادر فلوزج ابنته الصغيرة من حل وسلمها اليه لم يجب عليه كما في المحيط وفيه إشارة الى انه لا يجب لناقلته وكذا المماثلة
ليؤدي سن ماله كما في التمراشي والى انه لم يجب لولده الكبير والغنى كما صرح به وتجاوز عنه غلها كان واجارته فانه صيغة النسبة طحا لزيادة
التوسيع فان الاضافة لغني عنه ويمكن ان يكون حراز عن المخصوص المحجوز فانه لا يؤدي عنه كما في الزاهد ولو كان مدبرا او مولا او كافرا
وجانبا عدا خطا او اذنا وكذا اذا كان في يد غيره باجارة او اعادة او ولية او من كما في المحيط لا يجب لزوجه وولده الكافر في
عياله في ظاهر الرواية لكن لو أدى لها لغير امرها جاز ولا يؤدي لغير عياله الا بامره كما في المحيط وعن محمد بن الحسن ان الكبير المحجوز اذا بلغ مجبنا فنفقته
على سببه الاستمرار الولاية عليه وان كان مغبها ثم جن لا كما في الزاهد ولا طفله الغني بل يجب عليه سن له في الطفل وهذا عندنا بخلاف الجحد
وزفرهما الله تعالى وعلى هذا الخلاف ما ليك كما في المحيط ونما اطلق إشارة الى جواز ادومي الاب او الجد عند عدما او وصي القاضى كما
في المضرات ومكاتبه ولو عجز وعنده للتجارة وعنده له الحق الالعب عوده فانه لا يؤدي له فطرة السنين الماضية وعنده للخدمة
مستترك وجارية مشتركة فلو جارت بولد فادعياه فعلى كل سن ماله صدقة مائة عندي يوسف رح وعليها صدقة واحدة عند محمد
واذا كان احدهما ميتا او معسر فعلى الآخر صدقة مائة عندهما كما في المحيط وكذا العبيد المشتركه اي لا يجب لهم اذا كانوا الخدم
على كل سن المولى عنده خلافا لما فانه يجب على كل فطرة بالحصص من الرؤس لا الاشخاص حتى انه اذا كان العبيد تسعة تجب عندهما
في الثمانية فقط وقيل لا تجب لهم بالاجماع كما في الكرماني وتجب الفطرة بطلوع اي بعد طلوع فجر يوم الفطر حتى انه اذا مات
بعض اولاده او عبيده او اقتصر ادبا عبيده او عبيده وسلم او عتقه او غير ذلك قبل الطلوع لا تجب الفطرة عليه ان وقع هذه الامور
بعد الطلوع تجب وقدم ان الوقت المستحب قبل الصلوة وفيه إشارة الى ان وجوبها على التراخي كما قال محمد بن زهير بن يوسف رح الى انه
على الفور وعن ابى حنيفة رحمه الله واتباعه والاولى ان يقال داول وقتها صبح الفطر وجاز لعشر سنين والكثر اقل فقد يمس
على الصحيح وقيل ستة او سنين وبالصحيح كما قال الامام السرخسي كذا في المضرات وقيل جاز ان يؤدي في رمضان وقيل في نصفه و
قيل في العشر الاخير وقيل قبله يوم او يومين لا يقدم عند الحسن رح كما في الكرماني ولا تسقط الفطرة ولو صار فقيرا ان اخبر
عن الطلوع ولا يكره التأخير وان طال كما في الخزانة لكن فيه أساءة كما في التمراشي وعند الحسن رح تسقط بصلوة العيد كما في الزاهد
وبه يوم الفطر كما في الكافي ولا يخفى ان في قوله آخر شيئا من حسن ادراك الكلام كما في الباقي لاداء زكاة العلم بالتمام والله اعلم

كتاب الصوم

اتبعه الزكوة اشارة الى ما تقر في اصول القوم من ان افضل الاعمال بعد الزكوة لصوم وهو في اللغة الاساك عن الفعل مطعما كان كلاما
 وشيا كما في المفردات وترك الانسان الاكل كما في المغرب في الشريعة ليل الاكل والشرب بالحركات والوطى اي كثر النزع عن
 هذه الافعال قصد افعالا يشك في ما فعل سيما كما ظن في الاوطى الكامل في الشيل وطى سنية او سنية بل انزل كما في النظم على ان التعريف بالاعم جازم
 قال ترك المفطرات لزم الدور اذ هي مفطرات الصوم من اول زمان الصبح الصادق وانشاره على الفخار وهو اوسع والاول احوط على ما قاله
 كما في المحيط الى المغرب اي زمان غيبوبة تمام جرم الشمس بحيث لا ينظر الظلمة في جهة اشرق كما اشار اليه في تحفة المسترشدين في النسخة المشامية و
 بغيره في البخاري والاختيار وفيه ما انه قال صلى الله عليه وسلم (اذا قبل الليل من هنا فقد فطر الصائم اي اذا وجد الظلمة حسا في جهة اشرق
 فقد دخل في وقت افطار وصار مفطرا في الحكم لان الليل ليس بظلمة فالصوم وانما ادى الامر بصورة الجزئية فيعمل الافطار كما في فتح الباري
 مع الفتية اي قصد طاعة الله تعالى في جزاء من اجاز الوقت لمعتبر شرعا من اوى اول الليل ثم لم يحط به بالاجماع الى المغرب يكون صائما بالاجماع
 كمن لم ينو صا ولا فطرا وهو يعلم انه من رمضان لم يلج صائما على الظاهر كما في محيط الكلام مشير الى انه لو نوى بعد الغروب ثم فطر قبل ان يشرق
 لم يكفر صائما الى انه لو نوى الفطر ثم انقض النفل الى الفطر للسن لو نوى الفطر من الليل ثم فطر بعد الصبح المصير فاضا كما
 في التمراشي والى انه لو نوى الاساك في بعض اليوم ليس صائما وعليه الاجماع كما في الكشف للسن فيه لو فطرت ان لا يصوم فاصبح صائما ثم انقضت
 لانه اذا شرع فصيلا وجد ذلك ما زاد عليه كذا السحلو على لان ما يتركب من جزاء متفقة بتجاسدته كان لبعضهم سم الكل كما في بيان المحيطان صوم
 ساعة ما يقرب الى الله تعالى والى ان الفتية لا بد ان تجدد في كل يوم جميع الصيامات واذ ابل اخلاف سوى رمضان فانه يصح فدية واحدة عند
 زفرج وصبغ احوار صوم شهر رمضان فان المجموع علم حذفت جزاء للشبهة كما في الكرواني بنية واقعة قبل نصف النهار وهو نية فرد وسع
 ممتد من الطلوع الى الغروب وعرفان ان هذا الصوم من نصف وقت الزوال وانهار الشرعي من الصبح الى المغرب فمتنقصة النية الكبرى
 فجعل الشرع ساعة من الليل مع كسرى في اكثر الاوقات ودخل في النهار فلو نوى عند الفجر او بعد الصبح على الصبح كما في المحيط واما قبلها الى الغروب
 المستقدم صبح بلا خلاف والافضل ان ينوي سقانا المصباح كما في النسخة وصبغ صوم بلا خلاف بنية نفل وصبغ بنية مطلقة باعادة النية
 الموصوفة بالاطلاق فاصافها على ما في بعض النسخ مما لا ينبغي مثل نويت لصوم ونية وجب آخر كالعصا والكفارة والتذرة فوطعت
 على النفل والفضل ليس باجبي ولو سلم لم يقدح كما ظن وفيه اشارة الى ان صوم رمضان والعصا فرض وكذا صوم الكفارات والتذرة كما
 في التحفة لكن في الشارع ان التذرة واجبة وفي الاختيار ان كليهما وجبا لا في سفر شرعي او مرض سبب للمفطر خفيف زيادة مثل فانه
 لا يصح عن رمضان بل عانوا من وجب آخر وفيه شعرا بان لسافر من المرض اذا نفل فمفطر بربحان وعن كثير من المشايخ ان نفل
 والاول ظاهر الرواية وكذا اذا اطلق وقيل انه تنفذ الاول الصبح وهذا كله عنده واما عند ما فوج به رمضان وان نوى وجبا آخر كما
 في الكشف وكذا اي مثل رمضان النفل والتذرة العيين وقته في صحة الاول لكل من النيات ثلث الاول فلو قال نذرت صوم
 يوم الخميس ونواه قبل نصف النهار بنية الفرض والنفل او المطلق صام فقد ادى المنذور وعنه ان المنذور بنية النفل نفل كما

في الزيادة الا في الاخيرى في الادبانية وجب آخرها فلما لا يؤدى بها وهذا الذي بالليل كما في النماية وانما
 اذ انوى بالنماية في ايامها الا افضل شهيرة الما الذي قد اشار اليه الكفاية اشارة خفية كما قال به المصنف اما اذا نذر صوم يوم
 فنوى في ذلك اليوم واجبا ان يقع عن ذلك وجب فان قوله واجبا حال بالمدنى في قوله في ذلك اليوم وح لم يرد على المصنف شي كما
 على العمدة بهذا التفسير في اذى نية وجب آخرها فلا بد ان يكون النذر في الكفاية في غيره وشرط للقضاء ان يقضى بمضات النذر
 والفضل الفاسد والكفارة هي كفارة رمضان والطعام ليسين والقتل والاحصار والعبيد والحلق وتعتكج والتذر لم يطلق غير معين
 كالنذر يوم يوم او شهر او سنة والآخر (وشرط للمدين) ان يبيت اي نوى من الليل ولو عند الطلوع فان كل صوم وجب في ذلك
 بلا وقت معلوم لم يجز نية الاسر لليل فلو نوى من اليوم كان لطيفا وتماثت تحب ولا قضاء بافطاره كما في الزيادة وفيه ثبت
 في الاصل كل فعل مبر فيه بالليل كما في الاخبار والبعيد من هذه الثلاثة فان غير رمضان من الاوقات يستعين للنفل وقال بعضهم
 ان غيره كمسح الصيام على الابواب بالوصف تبين كما في الفتحة وفيه اشارة الى ان في الصوم معين من رمضان والنفل والنذر المعين لم يشترط
 التبيت والتعيين كما هو والى انه لو نوى الكفارة والقضاء جميعا لم يكن صائما عن شيء منها بل يتوغل كما قال محمد بن قيس قال لو لم يفسح
 انه قاض كما في الكافي والصوم عبية مطلقا ونية النفل يومه الشك اي يوم لم يعلم انه الثلاثون من شعبان او الحادى والثلاثون
 منه بان غم طلال او الثقلون من شعبان او الاول من رمضان بان غم طلال ولم يدر آه احدا فاستعان بلا قبول فلو كان السماوية
 بارؤية فليس من يوم الشك في نفي افضل بالانفاق كما في المحيط لمن وافق من الخواص والعوام صوما ليعتاده كصوم
 الغيبة الثنتين او ثلثة من آخر شهر وفضل عند العامة للخواص اي العلماء كما في التمراشي او الذين يطولون نية وهي ان
 يقصد التطوع بلا قصد رمضان كما في النماية والفيضة فيه هم الذين لم يوتوا صومهم ولم يكونوا من الخواص بعد نصف النما
 اخر في وهو وقت الزدائ كما في النماية والكافي والخلاصة والوقاية وغيره فان قيد بالشرعي ليس بشرعي كما طعن في الشارع
 الصحيح انه ان صام قبله يومين او ثلثة فالصوم افضل بان لم يدره وانما يعتاده فذلك والا فالصوم افضل للعالم
 وايضا العامة بالصوم وفي التمراشي قيل ان الافضل ان لا يشك في يومه صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم وقيل الصوم
 الحريث (من فاته صوم يوم من رمضان لم يعف عنه صيامه كله) وقيل يكره الصوم ويقتل لا يائتم وجميعه لا يائتم بالفطر
 وكره الصوم ان نوى يوما للشك واجبا من رمضان او غيره لكن الثاني في الكراهية دون الاول وفي التفت لو صام عن الكفارة
 او نذر لم يكره بلا خلاف وفيه خلاف لو اطلق النية لم يكره وفي المحيط في حكم الوجوب فتح الكلام ان يقول بعد قوله (وغيره) ان
 اطلق ولو نوى واجبا فانه موافق لما بعده في الحكم الا في كاسياتي ولا صوم لانه لم ينو لو نوى ان كان الغد الذي هو يوم الشك
 واقضاء من رمضان فانما صام منه والا يكن ذلك اليوم منه بل من شعبان فلا يكن صائما اصلا وعن محمد بن يعقوب ان يعزم
 ليلية الشك ان كان الغد من رمضان فهو صائما والا فلا وهو مذنب مهمنا جميعا لاجتماعهم ولو قال نويت ان اصوم
 عند انشاء الله تعالى فلا راية قيل انه صائم استحسانا قيل ان اراد التعليق بغير صائم والا فصائم كما في الزيادة وكره

ان دوين صوم رمضان وصوم غيره واجبا له فلهذا وطلعا بان نوى ان يصوم عداس من رمضان ان كان منه وان كان
 من شعبان فهو صائم قضا او نفلا وغير مقيد به فان كان يوم النكاح الذي نوى واجبا او دوين رمضان او غيره من رمضان
 لقع عنه لوجود اصل البنية والا لكان من رمضان بالكان من شعبان او لم يطهر واحد منهما ففضل او فطر فلا قضاء عليه لكن عامة المشايخ
 قالوا ان النوى واجبا آخر فظهر انه من شعبان فهو على نوى من ذلك له جيب كما في المحيط ومن رآى ولو اما بلال صوم اى من شعبان
 وهذا حسن في القاسوس السلال غرة القمرا لليلتين الى ثلث او الى سبع والليتين ست وعشرين وربع وعشرين وغير ذلك
 او بلال فطره صومه وقال محمد بن سلمة اذا رآى بلال فطره ولم يقبل قوله ناهى بمسكه بلانية الصوم وفي قول النكاح اما
 يكمل جبر او غيره من الكما في المحيط وفيه اشعار بان لوراه رجل ثم دخل صرا واهل صامون فعليه ان يصوم معهم فان فطر اساءه ان شئ عليه
 كما في الزاهدى والن رد قوله والحال انه مردود القول لهتمه النفس اذا كانت اسما مستغنية عنه فلهذا اذا كانت مستغنية فيه
 اشارة الى انه يشهد عند حاكم والشهادة لازمة ليلتين ليلتين للناس اذا كان عدلا ولو مخدرة وكذا الفاسق ان حكم قبول قوله وفى
 شبهة الردتين وان لم يوجد حاكم يشهد فى المسجد وصاموا بقوله اذا كان عدلا الى انه لو قبل قوله وامر الناس بالصوم فانظر لزمه الكفارة
 على ما قال العامة وقال الامام لا يلزم كما فى الزاهدى والى انه لو قبل قوله صام يوم الفطر بالطريق الاول فان باق له من رمضان
 قطعوا لزمه الشرط فيه لصلاب الشهادة فلا يرد ان المشهور ان البصليته تستعمل الا فى موضع يكون الجزاء ادى بنقبتن الشرط فيلزم
 ان يكون صوم يوم الفطر بالطريق الاول عند قبول القول وان فطر بعد الرد قصصى ولا كفارة عليه فيه اشعار بان اذا فطر
 قبل الشهادة او الرد يلزمه الكفارة وفيه خلاف كما فى المحيط والصحيح انه لم يلزم كما فى الكافى وقبل خبر عدل واحد وفيه مزالى انه
 يقبل خبر واحد والى انه لا يشترط الدعوى والشهادة كما قالوا وما عنده فقد بشرط الدعوى والى انه لا يشترط الاسلام واعتقل والبلوغ و
 الى انه لا يقبل قول المستور والصحيح انه يقبل ولا الفاسق خلافا للطحاوى كما فى المصنفات ولو كان ذلك العمل قما بالكسرة فالاخلاق المديرة
 والكتاب يقبل خبرها بالطريق الاول ولعمدة عبد ملك هو ابو الوه او خالص العبودية ويقال للوجه والجمع كما فى القاسوس وامرأة او مت
 او محدود وفى قدف نائبا وعنه لا يقبل شهادة للصوم لم تزل قبل مع نحو غييم امى سحاب كالغبار والدخان وقال الفضلاء لا يقبل اذا قار
 رايته فى الصحراء وبين خلل الغيم وعن الحسن بشرط النصاب كما فى المحيط وشرط مع نحو الغيم للفطر فى ظاهرها رواية لصلاب
 الشهادة اى شهادة غير الزنا وهو حران او رجل امرأان وفى المتن انه يقبل فيه شهادة واحد وشرط ايضا فطرها اى الشهادة
 والعدالة اى الاسلام التام واعتقل والبلوغ للشاهد وفى الاكفاء اشارة الى انه يقبل فيه شهادة العبد والامة والمحدود وفى القد
 وفى المحيط انها غير مقبولة منهم لا يشترط الدعوى فيه وفى العدة انه لا يشترط الاكفاء اشير الى ان فى الصوم والفطر لا يشترط حكم
 الحاكم بل كفى ان يامر الناس بالصوم ويخرج الى المصلحة كما فى العبادية وبلانهم جميع عظيم غير معتد فى ظاهرها رواية فيها اى
 فى الصوم والفطر اى بشرط جميع تقع لظن بخبرهم كما فى الكرامى فلا يشترط علم اليقين التام من المتواتر كما سيرا اليه فى المصنفات
 لكن كلام الشرح مشير اليه فى الزاد الصحيح ان يكون من طراف شئ حتى لا يتوهم قواطهم على الكذب وفى الكرامى عن ابيه حفص

أربعة آلاف قبل نجا راو عن خلف خمسة قنيل يبلغ وفي المحيط عن أبي يوسف رحانه خمسون وقال الطحاوي إنه يقبل فيها شهاوة وحده
 جاسع خارج لصراو على ما كنه عن أبي حنيفة رحانها بشهاوة وعنه في الصوم شهاوة وحده والاكثاف شعر بانه لا يشترط فيها
 الدعوى وبشهاوة والعدالة والحرة وفي المحيط أنه يشترط الاخيران والظاهر من العادة ان الصوم والفطر مع الخيم وبلا خيم مستيان
 في تلك الشروط وفي اعتبار الرواية اشارة الى ان ما قاله بل التخييم غير معتبر فمن قال انه يرجع في ذلك الى قوله لم فقد خالف الشرع
 قال صلى الله عليه وسلم (من أتى كاهنا أو نجما فصدقه بما قال فهو كافرا بما أنزل على محمد) وعن أبي حنيفة رح ان رأس القمر قد دام
 الشمس فليلها الماضية وان رآه خلفها فلا تستقبله وأنفسه القدم ان يكون الى المشرق ويخلف الى المغرب لان سبيل السيارة الى المشرق
 قالوا إذا جاز الشمس في الملل في جهة المشرق والى ان لا عبرة لرواية الملل قبل الزوال ولا بعده وهي الليلية المستقبلة كما قال محمد
 وذهب أبو يوسف رح الى انه إذا رأى قبل الزوال فلما مضية وعن أبي حنيفة رح ان غاب قبل شفق فمن هذه الليلة كما في الزيادة في الى
 ان حكم إحدى البلدين بالرواية لا يلزم الاخرى ومن محمد رح انه يلزم من صحيح من مذبح صحابا انه يلزم أو استفاض الخبر في البلدة الاخرى
 وان لا عبرة للاحاد لمطالع وحقها فماذا في الرواية وقيل لا عبرة في المسقطات وحده على ما في الجواهر بسيرة شهر نضاعة اعتبار القعدة
 سليمان عليه السلام فانه قد انتقل كل سنة ودر طوح من إقليم الى إقليم بين كل منها سيرة شهر وبعد صوم ثلثين يوما من رمضان
 بقول عدلين ظرف صوم احوال وصفة حال الفطر من يوم الحادى والثلثين سوا تقيمت السماء في الزمانين اولها فلا طلاق
 وال على ان هذا الحكم جاريا اذا تغيم السماء في الصوم والفطر معيا وبذلك خلافت او في الصوم فقط وفيه خلافت والصحيح الفطر
 او في الفطر فقط او ضحيت فيها وفيه خلافت ايضا قال الحسن يحتاج الصوم والفطر الى شهاوة رحلين وان كانت السماء سحيقة
 في المحيط ولا يلزم منه كذا بما لانه لا اتصال تقضاه صراحة فكالعلم اذ وبعده صوم ثلثين بقول عدل واحد لا يحل الفطر الا اذا اصابه يوما
 آخر سوا تغيم السماء في الزمانين اولها وقال محمد رح ان تغيم السماء فيها حل الفطر قال الحوا في الاخلاق فيه وانما الاخلاق فيها اذا ضحيت في الفطر
 كما في الذخيرة والاصح اى ليل يوم من فمى الحجة كاللفظ اى ليل يوم من شوال في ظاهر الرواية فشرط مع تغيم العدلان
 مع اشهاوة وبلا خيم جمع عظيم وعنه كالصوم فقبل مع الخيم خبر عدل وقدر تمام الكلام

فصل من جاسع من الجمع ذهب ادخل الفرج في الفرج لكن في الحرمة ان التقاء النخمين موجب للفارة او جوسع في احد
 السبلين اى قبل الدبر من انسان الى الجمع في الدبر موجب للفارة كما قالوا وهو الصحيح من مذهبه كما في المحيط لكن في الجاهل
 ان الرجل اذا طمع رجل لم يكفر وقضى كما لو سحت المرأة بمراة وانزل ما ذابا وفيه اشارة الى انه لو طلع الفجر وهو واقع فاسلم كغير
 كما لو جامع ناسيا عن أبي يوسف رح ان بقي ليل الطلوع كفروا ان بقي بعد ذلك لا عليه القضاء ولو كنت من الزوج لطلوع فليما للفارة ولو جامعها
 ثم مرض في يومه سقطت الفارة كما في المحيط والى انه لو كنت ذكره بخبره فأنه المحارة لم يكفر كما في النية والى ان الرجل يجمع بينهما
 كفر كالمراة بالصبي والمجنون وفي صورتين اختلاف المشايخ كما في التمر تاشى او اكل او شرب سوا نوى من الليل او النهار
 وفي النوازل اذا نوى من النهار ثم اكل لم يكفر والاو الصحيح كما في الكشف ولو اصبح غيرنا وللصوم ثم اكل لم يكفر عنه وكفر عنه بما

ولو اكل بعد الزوال فلا كفارة عند الكل كما في النظم غدا وهو صلاحا ما يقوم بدل التحليل عن شيء وهو بالحقيقة الدم وباقى الاضطرار كالآية
وعرفا وهو المدا من شأنه ان يصير البديل كالحنطة والخبز واللحم وانما الماء منه وهو لا يغزو لبسطة لانه مسمين للغذاء وهو جوهري رضية لا يلبس
من مرق الى الاعضاء سيما المجارى البغية لكن في النظم لم يكفر باكل الجوسبي الخنة وقبل لم يكفر عند ما وفي المحيط اذا اكل ما ياكل عادة يكفر و
مالا فلا فاذ اتلج اللوزة الرطبة يكفر واليا يستلها فان مضغها ما يكفر وفي المنية نواتج اراق حبيبه يكفر على الخلاف وفي الزايدى لو شرب بغير قتر ففسد
والتغير الحد كما لو في الاختلاف الاسباب او دوامه وهو ما يوتر في البدن بالكيفه فقط كما كاهره وغيره لكن في المحيط لو اكل ما ياكل عادة
قصدا وتبعه غيره يكفر مالا فلا وفي الملبس واتيان عمداى بها عاواكل او شربا قصدا احترازا عن الاكره والخطا والنسيان كما ياتي
قضى ما فسد مما فعل فيه خلاصتها وكفر عنه وانما ترك بيان وقت وجوب القضاء والكفارة شعارا بانه على السرخى كما قال محمد ربح و
قال ابو يوسف ربح انه على الفور وعن ابى حنيفة ربح واتيان كما في التمر تاشى وقيل من رمضان وبه اخذ الكرخى والاول الصحيح ولذا لا يكره
نقله كما في الزايدى وانما قدم اقتصاد اشعارا بانه ينبغي ان يقدره على الكفارة كما في الحيرة وسحب التلج كما في المداية كالمطاهري
تكفير التكفيره بان يعق رقبته فان لم يستطع فيصوم شهرين والا اذا بافطار يومه استقبل فان لم يستطع فاطعام ستين سكينه كالقطعة فيه
اشارة الى جواز الاباحة بالتغذية والتغذية او السحور اعشاء ليوم كما في السرحية والى ان سلطان وغيره في ذلك سواء لكن في الحقائق
عن محمد بن سلام وفي الخرافة عن نصير بن يحيى انها اثبتا بالصوم في الجبارة وقالوا لانهم بالاعناق فانهم بالافطرون ثم يعقون ويحجرو
التشبيد لم يرد انه اذا جامع امراة ليل عاذا ونهارا سبانيا اثبات كفارة الصوم لا يتألف في الطهارة لسانا ولا بد ان يحفظ الصوم
فان الكفارة عند ابراهيم التميمي ربح صوم ثلثة آلاف يوم وعند بعضهم لا يخرج عن العدة وان صام الدهر كله كما في النظم وهي اس
كفارة الصوم بافساد او افساد صوم شهر رمضان بعضا وكلا او على التقديرين كفارة واحدة فان الثانية لا تجب او ليقطع على الخلاف
وبهذا اذا لم يكفر فاذا كفر لا دلى فلا تداعل وعند كيفة الاولى وفيه شعارا بانه بافساد رمضان لزم كفارتان كما روى عن محمد ربح و
قال اكثر المشايخ كفارة واحدة وهو الصحيح للتداخل وقيل لغير الجمع كفى واحدة الكل في الزايدى وقال المرغنيانى من اكل شهرة يوم
لقبله كما في المنية والمبتدأ من الافساد استهني ذلك كما دل عليه ما قبله من اجتمعت فاستفتى من يؤخذ منه الفقه فافتي بفساد صومه
فاكل لم يكفر لان على العامى العمل بقوى المفتى فهو معذور في ذلك وان خطا المفتى فيه كما في المحيط وعنه لو بلغه حديث فاكل لم يكفر
لانه اعتمد على ما هو حجة في الاصل وعن ابى يوسف ربح كفارة على استقراء فقط لان الحديث قدير كظاهره ونسخ كما في التحفة
لا غير لى لا يكفر بافساد صوم غير رمضان وهو قضاؤه والكفارة والنذر وغيرها وقضى فقط فلا يكفر ان افطر خطأ او
ذاكر الصوم غير قاصد للافطار كما في الكرماني فلو تمضمض او استنشق فسب الماء جوفه وهو ذاك للصوم فسد بكفارة وقيل لم يفسد
الا في الرلبة وقيل في التطوع وقيل في السبالة طراغم لا الغرزة كما في الزايدى وعن نصير اذا غتسل فدخل الماء حلقه لا يفسد
الا اذ صب فيه مستحدا كما في المحيط او افطر مكرها من سلطان او غيره فظاكره رجلا او امراة على الجمع مثلا قضى بكفارة عندهم كما
لو طاعه عنه لاني الابتداء كما في النظم وذكر في السفرة لو اكرهت زوجها يكفران لكن في الذخيرة لا كفارة عليه وعليه الفتوى

او فعل مثل النفل بعد الصبح او قبل الغروب بطرس انه اى وقت هذا الفعل ليل اى قبل الصبح او بعد الغروب لكن قال القدرى ان
 فى القضاء بالاكل بعد الصبح وتبين وصحح استجاب القضاء وفى لفظ الطن إشارة الى تجوز السحر والافطار بالتحريم وقيل لا تجزى فى
 الافطار والى انه لو شك فى الفجر فاكل لم يفيد لكن تركه سبحانه لوشك فى الغروب فى الكفارة خلاف كما فى المحيط والى انه لو تيقن اذيل
 وكان خلافه لم يقض فيه القضاء كما فى قاضيهان والى انه تيسر يقول عدل كذا البصر الطبول واختلف فى الحديث ان الافطار فلا يجوز لقول
 واحد من المتقي وظاهر الجواب انه لا بأس باذا كان عدلا صدق كما فى الزاهد والى انه لو افطر ابل الرستاق لصوت الطيل لوم الثلثين ظاهرين انه
 يوم العيد وهو غيره لم يكفر كما فى المنية او ان وصل واد ونحوه مما فيه صلاح البدن الى جوفه وهو ذاك الصوم او وماغه بالسحر فلو فطر
 فى اذنه وهن خمد صومه ومحمد لم يذكر الوصول الى الدماغ فخلقوا انه شرط اما لاحق باذا غاب الدهن فى اذنه وجب القضاء ولو دخل
 الماء فى اذنه لم يفيد بلا خلاف ونسب على الخلاف لو بلغ موضع المحنة فى الاستجماء واذا قطر فى الاطيل للبعد وعنده اذ بلغ الجوف لم يفيد
 كما يفيد اذا وصل الى قبل المرأة على الصحيح وفيه إشارة الى انه لو وضعت الكرسف فى الفرج الدخول وعلقت بها خيطا ضعيفا ليس له
 قوة الاخراج وهو فى حكم الخارج لم يفيد كما فى القنية وظاهره ان الرطب اليابس منه سواء كما هو رأى اكثر المشايخ فلو لم يصل الرطب
 الى الجوف لم يفيد وانما شرط كونه مما فيه صلاح البدن احتراز عما اذا لم يبرح فانه غير مفيد وان بقى الزجاج فى جوفه لكن اذا نفذ
 السهم الى جانب آخر او دخل حجرة الى جوفه من جالفة او تلج حصاة او غيب خشبة فى دبره فمفسد وكذا لو دخل صبعه فيه على المختار
 وانما شرط ذكر الصوم لانه لم يفيد فى جميع هذه الصور بل ذكره كما اذا فسد او قطر فى الماء الكلى فى الزاهد وجوف الانسان بطنه
 من غير المساهم فلو وصل شئ منها الى الجوف لم يفيد بلا خلاف لكن ينبغي ان يكون كروبا على الخلاف قياسا على صب الماء على
 البدن كما يأتى وما وصل من الحلق شئ منه واسام الفم الاول وتشديد الآخر من هذا الحسب كما فى الغرب الصحيح والقاسوس وغيره
 فمن خفف السهم جعل اسم مكان من الصوم معنى المرو وقد صحت فى جميع الواحد المقدار او المحقق من السهم بالغم وهو الثقب مثل محاسن و
 حسن او تلج حصاة ونحوها مما ليس فيه صلاح البدن ولم يغيب الناس فى الكفر وهو ذاك الصوم سواء كان اقل من المحصة او اكثر لكن
 فى النظم لو عمدا اكل الحصاة والزجاج وجب الكفارة وفى النية لو تلج الحصاة مثلاً مارا لاجل المعصية كفر زجرا وعليه الفتوى فى الزاهد
 او اكل الطين الذى يוכל تفكها فمن محرر لافارة فيه الا ان يشأ تخافوا لوجوبها استحسانا وعنده انه كفر فى الطين سلقا وعن
 ابى يوسف ربح الكفارة فى الطين الارسنى ايضا ولو تلج جبة عنكب كفر ومع ما يترك به تخلت المشايخ ولو تلج فتقا مشقوق الرب
 كفر وقيل انما يكفر بالملح والفسق الرطب او لقيما اى اخرج ما فى جوفه متعبا بالنكف حال كونه ملا فيه اى بحيث لا يمكن ضبطه
 الا بخرج كما فى الطمارة وهذا عند الثخين واما عند محمد وزفرهما الله تعالى فقد قد صومه وان لم يبلد الغم كما فى الاختيار وذكر
 فى المحيط لو قيا قليلا اقل من ملا الغم مرار حرج اذا فعله لعله ولا يجمع اذا فعل اختياره وفى شرح الجاسع جميع عند ابى يوسف ربح اذا كان
 بعثيان واحد وظاهر كلامه ان البلغم الكثير مفسد كما قال ابو يوسف ربح لكنه غير مفسد عندنا وهذا خلاف ما مر من الاختيار فى الطمارة و
 لا يقضى ان غلبه القي اى خرج ما فى جوفه بلا نكف ملا فيه او فطره بالملح والاكل وغيرهما سيما اى قاصدا لافطار غير ذاك للصوم

فقالوا في فساد وقالوا لك انه مفسد للفرض لا النفل كما في النية وقال ابو يوسف انه ليس بصوم مطلقا فيفرض كما في النظم وقيل جامع الماسي
 مفسد للصحيح خلافه كما في التحفة والاصح ان النسيان قبل النية وبعد ما سواه فلو اكل اول النهار ثم نوى في وقته جاز وقيل ما جاز اذا لم يوجد مناهية
 رأى صائما على سياج بخره اذا كان شابا والافلا كما في الزاهد والاولى ان يقضي اذا فطر ماسيا كما في الخزانة او حتمى رأى نوا مخصوصا
 في نهاره او نظيرة او انزل الى امرأة او صبي بشهوة او فطر فانزل في اصوره و دخل غبارا من الطاحونة او غيره كما في الخزانة او دخان او
 قوباب في حلقه فلو اتلج الذباب قصد فسد كما لو وقع ثوبا او سطر في فيه واتلج كما في الزاهد و فبادر الشارب ان طعم الادوية ورجع
 اذا وجد في حلقه لم يفسد كما في المحيط ولو وطى بهيمة اى ذات ارجل من الحيوانات او نية او وطى في غير فرج كما اذا خذا وقبل او
 لمس اى من العشرة لا حائل ان انزل قضى بالكفارة وقيل لا قضاء لو وطى البهيمة وفي كلامه اشارة الى انها لو قبلته او سبته
 مع انزاله لم يفسد صومه والى انه لو قبل بهيمة او مس فرجا فانزل لم يفسد بخلاف والى ان الرجل والمرأة في التقبل ليسا مرد والى انه
 لو خرج بالمس بذي لم يفسد قيل لو خرج واذا وقع فسد لو سمس من وراء الثوب فانزل فسد اذا وجد طرة عضها والافلا كما في المحيط
 والى انه لو استمنى بالكف فسد وهذا قول العامة وهل يباح ذلك قالوا القضاء الشهوة لا لقوله صلى الله عليه وسلم (لمح البهيمون) لتسكينها
 يرجى ان لا يأتى كما في الزماني ولا يفسد الصوم عند بعض الشائخ باكل اى بتبلاع ما استقر بين استنانه من الغذاء والى حال
 كونه اقل من قدر الحمصة كبشر الحاء المسلة وفتح الهم المشودة وكسرها فلو اكل قدر ما اذا كثر فسد وقد روى البوصير البوسى المفسد بما قدر على
 ابتلاعه من غير لقي وعبارة محمد رح (اذا كان بين استنانه شئ فدخل جوفه وهو كاره له لم يفسد) كما في الذخيرة الا اذا اخرج جوفه الاقل
 بالسان او اليد او الخلال من فيه ثم اكل فانه مفسد بخلاف وقال ابو يوسف رح لم يلزمه الكفارة وفي الكلام مضى الى انه لو اتلج
 النملة كانت في فيه قبل الطلوع لم يكفر بهذا اذا كانت لقمة عذرة والافان اخرجت فكل من لم يبرء والافا القضاء وقيل الكل في الكل و
 قيل لم يجب الا القضاء في الكل عند الكل كما في النظم والى انه لو قتل خيطا قبل ان يراق ثم ادخله في فيه ثم اخرج لم يفسد صومه وان فعل عشر
 مرات كما في النية والى انه لو اكل ما خرج من بين استنانه بالخلال جاز وما بالسان فلا حسن ان ياكله كما في البستان ولا يفسد باكل
 سمسمته واحدة اخذها من الخارج فضعها الا اذا وجد لقمة ففسد وعن ابى القاسم ان مضغه مفسد مطلقا وفيه اشارة الى انه
 لو ابتلعها كذلك فسد ووجب الكفارة على المختار كما في الخلاصة والى انه فسد باكل الماش والعسل والجوارس والارز لكن في الزاهد
 انه غير مفسد وعود القى يفسد الصوم مع تذكره عند ابى يوسف رح ان كثرى ملا فاه ولا يفسد عند محمد رح وهو الصحيح كما في النية
 وليفد عند محمد رح ان اعيد سواه كان قليلا او كثيرا ولا يفسد عند ابى يوسف رح ان قل وهو الصحيح كما في الخلاصة فلا يفسد بقليل
 اتفاقا كما يفسد عادة الاكثر وبذا اذا ذكر الصوم والافلا يفسد كما في التحفة وكره الذوق اى ذوق مفسر من غذا او دواء
 في صوم وقيل في الفرض كما في المحيط وكره مضغ شئ منه الا طعام صبي او زوج او نحوه ضرورة بان لا يجيد مضغ
 او نحوه ذلك والافلا لا يكره مطلقا وبان يكون الزوج سقى الحلق او يكون خوف غبن في المشتري فانه لا يكره الذوق
 والافلام مشير الى ان المضغ والاستنشاق بغير الوضوء يكره لا الاستنشاق والاعتساق وصب الماء على الراس والتلفف

بالنوب السبلول وعنه انه يكره الكل في الزاهدي والى انه يكره ادخال الماء في الفم ثم اخذ اجماعه كما في قاضي خان وكره الغلبة
 ان خاف الوقوع في الوقاع والانزال وفيه رفرالى انه يكره ان يصفق الشقة على ما روى عنه كما في التلمية والى
 انه يكره البباشرة الفاحشة وكذا المعانقة والمصافحة على ما روى عنه كما في الذخيرة والاكبره السواك اى استعمال
 الخشب المخصوص في الوضوء للفرش او النفل وغيرهما سواء كان سبلولا ولا صباحا ورواحا وهذا عمدنا وقيل يكره في وضوء
 النفل كما في الزاهدي وغيره والكل اى استعمال الكل ويجوز منه الكاف وفيه اشعار بان لا بأس بالنساء غير الصائمات
 بالاحتفال وكذا للرجال بالكل الاسود للتداوى ودون الزينة كما في الكافي وذكر في المصنفات انه لا بأس به للجميع يوم عاشورا
 على النجاشي لقوله عليه السلام (من التحل يوم عاشوراء لم ترد عيناها ابدا) وقيل لا يجوز لان يزيد التحل بدم الحسين رضى الله تعالى
 عنه اوبه ليقر عينيه بالنظر اليه رضى الله تعالى عنه وعن ابويه والسلام على جده ولعله من منقربات الروافض فان الغالب من
 الفساق لم يقع عنه مثل هذه الافعال وشيخ جاذز عمره خمسين قال سى به لفارقوا او للتقرب منه عجز عن الصوم لزيادة الايام
 فان الشيخ الغاني الذي يعجز عنه في الحان سبب الهرم ويزداد كل يوم الى ان يموت كما في المحيط والكراماني وفيه وفي حكمه
 كل من يعجز عن الصوم في الحال وليس عنه في الاستقبال افطر وطعم تليكا اذ اباحه فان ما ورد بلفظ الاطعام جاز فيه الاباحة
 والتليك بخلاف ما بلفظ الاواد والاتبان فانه التليك كما في المصنفات وغيره فيشكل ما في التلويع (انهم قالوا ان مفعول الثاني
 اذا ذكر فالتليك والا فلا اباحة) ولويد الاشكال ما في الزاهدي عن ابى يوسف رح انه اذا غدا بهم او عشا بهم لم يحز لان الاباحة
 لا ينشئ عن التليك والغذية بتتيه عنه لكل يوم افطر فيه مسكينا اى مصرفا من المصارف كما اشترنا اليه كالقطرة نصف
 صاع من براز بيب او صاع من تمر وشعر فلو لمع مساكين نصف صاع من بر من يوم جاز عندنا ولو طعم مسكينا صاعا
 منه من يومين لم يحز عنده وعن ابى يوسف رح روايتان والاطلاق مشير الى ان له ان يغدى اول رمضان بمرة كما
 في السنية وذكر في الزاهدي انه يطعم في كل يوم ولا يغفر نفسه الشهر والى ان وقت وجوبه كقضاء رمضان كما في التمر تاشي
 وليقضى ما فطر وطعم ان قدر على الصوم لانه يشترط له ان لا يفتقر الى العجز وحاصل اى ذات حل بالفتح اى ولد في البطن او مرضع اى
 ذات ارضاع اى التي لها ولد رضيع خافت كل واحدة الضرر باجتهادها ويقول طبيب جاذز سلم على نفسها او ولدها بالخصوم
 بالمرض التي هي ام له كما هو الظاهر لكن الارضاع لم يحجب عليها بل على الاب بل المراد بها الظاهر فانه وجب عليها بعد الاباحة كما
 في الكراماني وعن اسمعيل المتكلم ان الظاهر المستاجر كالام في اباحة الافطار فعلى هذا لو تعينت الام للارضاع بان لم يوجد غيرها
 مثلاً اباح لها الافطار وفيه اشارة الى انها تشرب الدوا اذا خافت عليه وهو لم يشرب والى ان التحرف المصحح لم يغفر قبل
 مرض سيج له فلو خافت الجنار ضعفا خبز نصف النهار فقط وان لم يكف اجرة فلو تعب نفسه حتى جهده لعطش فافطر كقول
 بخلافه كما في الغيبة وذكر في الخزانة ان الحر الحام او امه او المهر او كريمة او اشتد له خوفا الملاك فلا الافطار كرامة او
 فصفت للبلح او غسل النوب ومريض خاف بالاجتهاد والقول لطبيب بزيادة مرضه الكائن او متداوه ووجه العين او جرحه وصداعه

ويدخل فيه خوف عود المرض لفقدان العقل فمن له نوبة حمى فافطر فانه انما عنت من صابته احيى فلا بأس ان الغالب كالمكان وقال
 نجم الائمة من شتمه شدة صومه وفيه فزالي انه لو زال المرض وبقي منه لم يقط الزوال للمنع الكل في الزايد والى انه لو خاف وشت
 افطر كما في الاختيار والمسافر الذي لا قصر للصلاة افطر و اى اياح انظاره لا المارعة للسنن وسره وافيه الا اذا ظهر عنده وقال انما جرى
 يقترن على الحال الا فطر في آخر النهار ويصح في اوله والطلاق اسد فيمنه الى ان نوسا فمرسكانه اذ حذر من سفره فطر لكنه كرهه وقال المرنجاني
 لو نشاء اسفر العبد المص لم يقط فخرات ما لومض بعده صائما كذا في النية وعن ابن حنيفة لو صبح المريض صائما ثم صبح ثم افطر لم يكن له في
 وقتنا وما افطر قبل رمضان اخرا لبعده بلا فدية ثم من افطار بمعنى البذل الذي يخلص عن كرهه يتوجه اليه كما في الكشف وصومهم
 لا يشترط ان ياتوا بالنية عاترة فحاله والافطار افضل اذا كانت النية شتمه كمنهم وفيه شديرا بان الصوم كرهه للمسافر اذا جهده
 كما في قاضيهان والصح المرض الحقيقة او الحكمي كالحامل والمرضع والحائض والنفساء وغيرهم او اقام المسافر فقامت بصحيح
 او المقيم فمضى وارثه ما فاست اى وجب عليه ان يلوذى فدية ما فاست عنه من ايام الصيام كالنفساء عينا ونبته ان
 عاش لبعده اى ان كان حيا لم يجر الصحة والاقامة بقدره اى بقدر ما فاست فلو فاست بالمرض او اسفر صوم خمسة ايام
 مثلا وعاش لبعده خمسة ايام لا يقض اى وارثه فدية صوم خمسة ايام والا لعين بعد بقدره بل اقل فبقدره اى بقدر
 بقدر الصحة والاقامة لا القوت فلو فاست خمسة وعاش ثلثة فدى ثلثة فقط والطحوى وهم وقال انه قول محمد بن واما قوله فانما لو
 خمسة والاسبغاني حر الخلاف بهذا (لو عاش اقل ما فاست فان صام فبا عاش فلا شئ عليه عندهم وان فطر ولم يصم اصلا فكذا
 عند محمد بن وقال لا عليه الوصية بكل ما فاست) وللمتن ظاهر الرواية وهو الصحيح والكلام مشعرا به لو كان المريض لم يصح فلا شئ عليه
 هذا اذ لم يتحقق البأس عنه والافطية لفدية لكل يوم من المرض كما مر من الكرماني وقال صاحب المحيط انه شئ يجب حفظه جدا ينبغي
 ان يستثنى ايام النية مما عاش لما ياتي ان اذ الواجب لم يجز فيها بشرط لوجوب الفداء على الوارث الا لصيامه بشرط ولقد
 وجوز الا بصارن التقيد من الثلث اى ثلث ما لكان له وارث والامن لكل ولتبادر من هذا الكلام ان الا لصيامه بشرط
 ان كان له مال كما في النية وغيرها وفدية كل صلوة مكتوبة او واجبة كالوتر دون ستة فانما في ستة من الترك لصوم يوم
 اى لفدية وقيل فدية صلوة يوم كصومه ان كان حسرا والطاهر خلافا كما في الخزانة وقال محمد بن بقا بقيد الاعسار وعامة المشايخ
 ما لوالى الاول وعليه الفتوى كما في الكرماني والقياس ان لا يجوز الفداء عن الصلوة واليه ذنب البلخي كما في قاضيهان والاشعثان
 ان يجوز الفداء عنهما ما في الصوم فلورود النص ما في الصلوة فلعوم افضل ولذا قال محمد بن انه يجزئها انشا الله تعالى في الكلام
 رفر الى انه لو فوطى او لمها باطاعة النفس خلع الشيطان ثم ندم في آخر عمره واوصى بالفداء لم يجز لكن في وباجة المستغنى والامة
 على الاجزاء والى انه لو لم يوص بالفداء وتبرع وارثه جاز وقال محمد بن انه اجزى انشا الله تعالى وفي الزايد قيل انه لم يجز
 الصوم وفي التحقيق قيل لم يجز الصلوة ولا خلاف انه لم تحسن لصل ثوابه اليه بمعنى ان يفدى قبل الدفن وان يجاز لبعده
 وكيفية ان يسقط سن عمره اثنا عشرة سنة ومن عمره تسعة ثم يدفع الباقي من العمر الى سكين سن ملكه دفعة واحدة ان كان

الثالث وانما بالغة والافيدع اليه بما يملكه فبقصة ثم سببه من الدافع فبقصة ثم ينفذ الى المسكين ثم ونم الى ان غيتي بعمرة و
ان املك شيئا تنقض ارضه وينبغي ان يقول له ادفع للمسكين في كل مرة الى ادفعك مال كذا الفدية صوم كذا فلان بن
فلان المتقني ويقول للمسكين قبلته واطلاق طراسه بل على انه لو دفع الى فقير حلة جاز ولم يشترط العدد ولا المقدار لكن لو دفع اليه من
اقل من نصف صاع لم يعتد به وبلفتي كما في ايهان الصغرى وخيامة وغيره لا يجزيه اى صوم الحارث وغيره للميت وعلوته له
لا يفتي فالاصانة له صلاية ان الزكوة ونحوها والكفارة مجزية للاخلاق وعن عصام ومحمد بن سلمة روى ان غيره صام او طعم عنه شيئا
لان له استدرت به ولو لم ياتخذ بها لضرب من الاجتهاد كما في المحيط وذكر في الزاهدي عن عصام وابراهيم بن يوسف يقضي غيبه
صلوة ولا يلزم النفل اى تمام صوم النفل بالشرع اى بشرع غير مطنون انه عليه والا لا يلزمه كما في الصلوة وفيه اشعار بان فطوره
لا يجوز كما ياتي الا في الايام المنية اى في المنى الصوم فيها نجعل الايام منية لهلاقة الحلال اى يوم الفطر ويوم الاصحى
ثلاثة من الايام بعد اى الاصحى تسمى تلك الثلاثة بالتشريق والاحسن اى العيدين والتشريق فان صومها لا يلزم بالشروع
فيه قبل ان يمسها لا يلزم الفضا وعن ابى يوسف روى انه يلزم به كما في الكشف وذكر في الزاهدي وغيره انه لا يلزم بالشرع
عنده خلافا لما وانا احتج الى التفسير لان الايام المنية كثيرة وان لم يكن يمثل تلك الايام منها ستة شوال فان الصوم فيها
يكفه مطلقا عنده يستجاب عند ابى يوسف روى الحسن الكيرة مطلقا كما قال المتأخرون الا انهم يختلفون ان التتابع فضل ام
التفرق وقال الخوافي يستحب صومها اذا اكل بعد العيد اياها كما في المضمرات وذكر في المنعم انه يستحب التفرق في كل اسبوع ليوافق لطقن
اهل المناسبات ومنها يوم التروية وعرفة وقبل النسي في حق الحاج ومنها الجمعة منفردة او هذا عنده خلافا للطرفين ومنها يوم المهرجانات
والغيره واذ لم يوافق ما عتاده ولم يتخلل ان صومه غير مكروه ومنها صوم الدهر وان فطر الايام الخمسة وهذا عند ابى يوسف روى كما في المحيط
ومنها صوم الوصال اى صوم يومين او ثلثة بلا فطار كما في المضمرات ومنها صوم ايام البيض فانه مكروه عند بعض كما في الخلاصة
وهي الثالث عشر والرابع عشر والاساس عشر وقبل من الرابع عشر كما في الزاهدي وعن ابى يوسف روى انه يستحب كصوم الاثنين
والخمس منى الجهاد صح النذر فيها اى في هذه الايام استبته بالاصالة مثل نذرت ان اصوم اليوم النحر او غدا وكان
الغايوم النحر او بامية مثل ان نذرت صوم هذه السنة او سنة متتابعة او ابد او عنه انه لا يصح النذر فيها لكن لفطر كرامة الصوم و
قضى في ايام آخر الا صوم الابد فانه طعم لكل يوم مسكنا كما في الفطرة وعن محمد روى اوصى بالطعام وان صام صح وخرج
عند تدقيقه بشعار بانه لو نذر صوم الاصحى وفطر قضى يوم الفطر صح كما في الزاهدي ولما لو صام فيها عن حب آخر كالفضا والافاق
لم يصح لان ما في الذمة كامل اياه ناقصا كما في المضمرات ويفطر النفل باية بعد رضيا فانه ثم يقضى الفطر سواء كان غنيا
او ضيفا ذكره المصنف لكن لم يوجد رواية لضعيف والضيافة مشعرا ان غير العيس لم يذبح واما هبى فعنه انها ليست لعذر
وعنها انها عند كما في الكافي وينبغي ان يقول انى صائم وليأكله ان لا يفطر كما في فتاوى الحجة والا فضل ان يفطر ولا يجوز
انى صائم حتى لا يعلم الناس سره وقال ابو الليث ان كان الافطار لسرور لم يفسد ولا افلا كما في المنعم واما الصحيح انه ان تاذى الدعي

يترك الافطار لفيطر والا فاقواله الخواني الانسن انه ان ثبت من نفسه ان يفتروا الافطار وقالوا ان لا يفتروا وان خاف
 بالطلاق ويغني ان يكون فيه تفصيل على قياس ما قاله الخواني كما في المحيط وفي كلامه إشارة الى ان لا يفتروا الا بعد
 البوكير الرزى عن اصحابنا رضى الله عنهم وعن الشيخين انه يباح وتختلف فيه المتأخرون والاول المأخوذ كما في صحيح الكافي والى ان
 تحب النفل لا يفتروا كما في المحيط وعن ابى يوسف رح ان صوم القضاء والكفارة والنذر لفيطر وهذا قبل الزوال والى بعده
 فلا يباح الا اذا كان في تره عتوق احد الوالدين كما في الزاهدى بمسالك ببقية يومه وبوباء او استجابا والاول الصحيح
 الحق الوقت كما في النهاية وضميه يومه انما على مسالك مما ياتي من قوله سافر في صمى جاسع الزوال في الإقامة في حلسا
 بعد الطلوع وحال الفضا وفساد طهرت بعد الطلوع او بعد وقته على الاقل منها وانما يتحقق الليل مقدار النسل والحرمة وفي النهاية
 قيل لكل المائس سلا وقبل هي والمسا فدا لفيض جبر وصبي او صبية بلغ في بعض اليوم كما قرئت او غيره ثم فيه والاصل
 فيه ان من صار اهل المدا في اليوم يوم بالاساك من هذا الوقت وفيه شعار يانه يسك بالشرع الاول من فطر مستمدا وخطا
 او مكرما ودخل يوم الشاك فطر مضانته كما في قاضي خان ولا يقضي ذلك اليوم هذا الى الصبي الذي بلغ وانما ذكر الذي
 اسلم له عند الفضة وعن ابى يوسف رح انها قضيا اذا صار اهلين عند ما وفي الاساك شعار بانهم مفطرون في بعض البناء فلو لم يفتروا
 فيه ونووا الصوم في وقتها لم يجزئهم عن رمضان لانعدام الالبية في اوله الا المسافر فانه يجزئه عنه لالبية كما في الاختيار فنوا ففطروا
 بعد ما خلا كفارة عليهم بالاتفاق وفي القضاء على المسافر والكافر خلاف في خلاف في قضاء الحائض لاقراءه على الصبي كما في النظم
 ويوم الصبي بالصوم اذا طاقه كما قال البوكير الرزى وحسن محمد رح انه يؤذ بخلية وقال ابو جعفر انه ينبغي ان يفترب بن عشرين على الصوم
 كما على الصلوة وهو الصحيح فلو لم يصم ليس عليه قضاء كما في الزاهدى ويقيم ويغني ان لا يفتروا فمما لم يساق فيه الصحيح ولو جازوا
 الا كفارة عليه الحسن لم يفر فان جواب لما من خالف الزمخشري بسننه في تجوز الزيادة في غير ان يقال ان الزمخشري ان رح
 يصح ان يكون الجواب سمية بل فا كما في المغني وجنون كل الشهر ما يمكن ابتداء الصوم منه الحسن جميع الشهر ثم يفتروا الصوم حتى
 لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخر من رمضان لا يلزم القضاء على الصحيح لان الصوم يهرج فيه كما في النهاية لا يسقطه جنون الصوم
 فيما ذكرنا فلو افاق قبل الزوال ولو من آخر رمضان لزم قضاء الكل ولو افاق في ليلة منه لم يلزمه قضاء يومه على الصحيح كما في عسمة
 المتداولات كما في المحيط وغيره ومن الظن ان في التحقيق افاقته في جز من ليلة موجبة للقضاء في ظاهر الرواية والاطلاق في غير ذلك
 لم يفرق بين الجنون الاصل والطارى فلو بلغ مجتوما ثم افاق في بعض سنة لزم قضاء الماضي وحسن محمد رح انه لم يلزم كما في المحيط
 وذكر في الزاهدى المعبر في الافاق زوال جميع ما به من الجنون وان غمى عليه اياما ما تلتين يوما وبعضها لكن في دلالة الايام
 عليه قضاء ما هي قضى تلك الايام الا لو ما نواه في وقتها كما اذا افاق قبل الزوال او غمى عليه بعد غروب الشمس فانهم
 لا يقضي ذلك اليوم لوجود النية فيه على ما هو الظاهر من حال كل مؤمن والبناء عليه حسب ما لم يعلم خلافه فلو اعتادوا لفيطر
 سافر لزم القضاء كما في المحيط واعلم انه قال ابن عبد البر ان احاديث تعجيل الافطار وتأخير المسحوح صحيح منواترة كما في

فتح الباري وذكر في الزاهد في سنن الصوم التسحر وما فيه وتجهيل الافطار ويستحب الافطار قبل الصلوة ومن السنة ان يعول عنده اللهم لك سمعت وكب است وعليك توكلت وعلى الله فطرت وصوم العدم في شهر رمضان نويت فاخضر لي ما قدست وما اخرت

فصل الاعتكاف لغة اللبث من العكف اي الحبس ومن العكوف اي الاقامة كما في الكافي في شريعة علي فربين ستة ووجب وبالاشارة الى الاول وهو مكث في سجدتين عبادية غير واجبة بقرينة قوله سنة باكدمة مطلقا وقيل في الشهر الاخير من رمضان واما في غير شتمه في بركة الاحكام وقيل سنة على الكفاية حتى لو ترك في بلدة لاسا وقيل سنة لا ياتم تاركه وقيل استحباب كما في الزاهد في الصحيح الثاني لمؤيدية صلى الله عليه وسلم على ذلك فانه في شهر الحين تركه كما في الحضرات والحكام مشير الى ان اقل مدة هذا الاعتكاف ساعة وهذا في الرواية وعنه انه في شهر في الاول لا يقضي اذا انسده وعلى الثاني يقضي لان اعتكاف النقل لازم الاتمام والى ان الصوم ليس في طهره ولا في الرواية كما في الزاهد والى ان يجوز ان يعتكف ليل كما في النظم والى ان يجوز في كل مسجد وعن ابي يوسف رح يجوز في غير مسجد جماعة كما في الكافي وفيه انما ان لا يجوز في طهر الرواية الا في مسجد جماعة كالجواب ثم اشار الى القسم الثاني من الوجوب بقرينة الصوم والقضاء وغيرهما من الاحكام الاتية فحصل وهو ان الاعتكاف الوجوب بالنذر على طريق الاستحباب لبث صاعدا في قراره وفيه رمز الى انه لو لم يعتكف الا في الرواية لكان في الصوم شرطا او كن كما في النسخة والصوم شامل لغير الفرض في الشروع من الصوم اوجب ما يجب على ما في الاعتكاف وفي نسخة انه لو قال بغير صوم لم يضر مع الصوم والى انه لا يصح التبرع باعتكاف الليل مع ان يكون ان يجوز فان عمر رضي الله تعالى عنه نذر في الجاهلية اعتكاف ليلة وقدره صلى الله عليه وسلم بالانكاف في النظم في مسجد جماعة اي يقوم فيه جماعة ولو مرة في يوم كما اشار اليه الكافي وعن ابي حنيفة رح انه لا يصح الا في يوم تقوم خمس مرات وقيل يصح في الجاهلية كما في المحيط والصحيح انه يصح فيما اذن وقيل فلا يصح عنه الجاهلية مسجد قواع بطريق كافي في الخلاصة ويتبين ان لا يصح في صلي العبد والجماعة وفي الحضرات الا في غير في مسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم المساجد التي اكثر لها بعتية اي مبتدئ اللبث والاولى ان يكون الغير للوجوب ليعتد بان اللبث للعبادة له تعالى وفيه شعار بان لا يجب بغيره في شهر فانه في حقيقته ان يجب به كما في الظهير وبانه يجب بغيره قصدا والتدريج على انفس الناس عليها بالقول ولو اتفق بالقلب لم يلزمه كما في نسب الفروع والاصول كالخزانة والتحقيق وغير ما واصله اي اقل مدة الاعتكاف الوجوب او مدة ان لم يلزمه كافي عامة لندوات لكن في بحر المحيط عن كثر الرؤوس وخزانة الاكل ان اقله يوم عنده واكثر من نصف يوم عند ابي يوسف رح وساعة عند محمد رح فتوزع الاعتكاف قبل الزوال في يوم صام لم يصح عنده خلافا لما في الزاهد فيمقتضي ذلك الاعتكاف الوجوب من قطعه فيه اي في ذلك اليوم فان لم يقضه فعليه الا ليعاد ولا يخرج من يعتكف للوجوب ليل او نهار سنة اي من المسجد وسخه كذا خلاص الحاجة الانسان اي لما فيه ضرورة كاداء الشهادة وقضاء الدين وحل الطعام والشرب ان لم يكن له خادم كافي في النظم كالتحرف على انفس المال واخراج ظالم له كما في الحضرات وكما جاية السلطان والبول والظلم والفساد والارادة في المسجد او حرقة خلاصه كافي في الزاهد ولا بأس بان يدخل بينه وبينه ولا يكتف لغيره كافي في النظم

ان الجمعة من أهم الحوائج ما في الكرمان وغيره الا انه لما كان فيه تفصيل في الالمام بالجمعة من قرب من اجاب منزله بعد الزوال
 من بعد منة منزله الى ستمائة فخرج يدركها الى بيته وصلى استخرج حال كونهما لوجه قبلها وبعد بار في الاصل وقبلها
 او ستائسته وتحت كمان المحيط وعنه انه يخرج ليعمل كعتين ثم يرجع من غير تراخ واجدان كالجمة لمان في انهم الحرة في انهم
 لعيادة المريض مجلس العلم وصلوة الجنازة الا اذا استتبع منه وقيل خرج اليها اذ لم يكن البيت في يومه بامر الله في سائر
 الاعتكاف بكنة اي المتكف في الباس ان منتهى من وقت يعمل فيه فرض السنة ولو يوما وليلة فان خرج عنه الشاذ ولو با
 ساعته عنده والقرن نصف يوم عندها وهد ليس للمسلمين كمان في الخلاصة بل اعتدلى حاجة الانسان فسد اعتكافه وياك في سب
 ونياك والطيب ويدرس ويروج ويخلع ويبيع ويشترى لحاجة الاصلية للتجارة فانه فيه اي في المسجد بل احضار سبيع في فانه
 كمرده على ما قالوا كمان في الهداية وفيه اشارة الى ان لباس به عند البعض الى ان لباس با هذا الثمن لا يفتن به ان قال فيه غيه
 غير المتكف فانه كمرده وفي الزايدى لغيره النوم فيه ولو قما سفي بجا رجلاه الى القبلة ولا يعمت اي يده لركب التمسك اطالة
 السكوت لان الصمت ليس بقرينة في شرعنا كمان في الكرمان او يكره له ان ينوي الصوم مع زيادة ان لا يتكلم وقيل ان لا يتكلم اصلا
 كمان في النماية ويجب الذكر كمان في الساجية ولا يتكلم الا بخبري بالا ثم فيه فان حرته التكلم بالشرقي وقت الاعتكاف فانه في غيره
 وسيطله اي الاعتكاف الوطى في القبل والدير ولو وطى ليل او ناسيا وفيه شعربان الاكل ناسيا لم يطله وسيطله وطيه في غير
 فرج من الانسان كالتيخذ او قبله او لمس كالمباشرة ان انزل وعنه مزال انه لو نظر فانزل لم يطل كمان في المحيط والامير
 فلا يطله وان حرم هذه الفعل عليه والمرأة لتكف ما ذن وجا لا غير في بيتها فان كان فيه مسجد والشرع عندها سجدا
 كمان في الزايدى وفيه اشارة الى انما المتكف في مسجد جماعة وعنه ان مسجد بيتها افضل ثم مسجد بيتها والى انما المتكف في بيتها
 في غير مسجد ولا ياتيناز وجا ولا تخرج منه كالرجل كمان في شرح الطحاوي ولو حاضرت خرجت ولا يلزمها الاستقبال بتدبيره
 الا اذا لم تقض ايام الحيض متصلة بالشهر ولو نذرت اعتكاف عشرة تقبلت الاسكان المتابع كمان في الزايدى فانه بلا نية الليالي
 اعتكاف ايام مفصول نذروا لجملة صلة لموصول محذوف فان الكوفية جوز وحذفه ولا وجه لمنع الجسرة عنه كمان في الرضوي
 من نذره لزمه فمن لم يشترط الصحة النذر الاكون النذر وعجادة فظاهر وكذا عند من يشترط ان يكون من نجسة فرض الا يثبت
 في المسجد كما اذ صلى لذي في المحيط والمراد من الفرض ما هو فرض قصد فلا يلزم النذر لصلوة الجنازة وعبادة المريض لانها حجة الالبانة
 وقراءة القرآن لانها للصلوة لا لغيره كمان في الكفاية ولا بدعا لاذ وبر كل صلوة عشر مرات وكذا بالصلوة عليه عليه السلام على يوم
 كذا وقيل يلزم النذر بها كمان في النية بليها ليهما المتقنية عليها وفيه شعربان من نذر اعتكاف ليل لزمه بياهما المتقنية لان كل
 من الايام والليالي يستتبع با نية من الليالي والايام باتفاق الروايات ولا ادى متالعا وان لم يشترط الوفاء في نذر اعتكاف
 يومين بلانية ليلتها لزمه بليتها ولا ولذا العكس في ظاهرها الرواية وعنه ان يفسد في الليلتين لا يلزمه في نذر اعتكاف
 المتوسطه ايضا كمان في المحيط وعنه يدخل فيه هذه الليلة استحبابا بالادب كمان في شرح الطحاوي وعند لا يدخل الا اليومان

في قاضي خان وشرح في نذر أيام أو يومين نية النهار خاصة لانه نوى حقيقة اللفظ وفيه رمز الى انه صح في نذر ليال أو لياليتين
نية الليل خاصة انه نوى الحقيقة الا انه لا يلزم شيء والى انه لا يصح نية النهار في نذر الشهر لانه اسم ثلثين يوما وليله والى انه صح
نذر يوم فيدخل السجدة في اعتكافه قبل طلوع الفجر وفي اعتكاف ما فوقه قبل غروب الشمس من الليلة الاولى وخرج بعد الغروب
من اليوم الآخر كما في شرح الطحاوي وقوله خاصة أي خصت نية النهار والفردت من نية الليل خاصة والفرد استأنا والجملة حال
من النية وتخيّل ان يكون صفة فيكون حالاً من النية لاسن المنار كما ظن إذا التأمين يا بني عنه ولا يخفى انه يشعر بانفراده وفراغ
باله فبشير الى ما التزمه من رعاية حسن الاختتام كما الى الحريص القدسي على صاجه الصلوة والسلام والحمد اعلم

كتاب الحج

قد مر على النكاح لانه ليس من العبادات المحققة وليس من آخر العبادات كما ظن بل الجهاد كما تقرر في الاصول فلا دلي تقديمه
على النكاح والحج لغة التقيد بالشيء وشيعة القصد الى بيت الحرام بانحال مخصوصته في وقت مخصوص كما قالوا وفتحوا الفتح وقيل للفتحة
بفتح وفتح غيرهما وقيل الفتح اسم الفتح وقيل العكس كما في فتح الباري وهو انه قال الحج الأكبر حج الاسلام والحج الأصغر العمرة كما
في النسف فلم يكن العتق من التخصيص في شيء فرض الحج الأكبر على حر مسلم مكنت فلا يفرض على العبد والكافر والصبي والمجنون
ولا يجزئ ان يترك نية مسلم لان مكنت الغني عنه صحيح من الأمراض فلا يفرض على الراسن والمقطوع الرجل وغيرهما عنه وفي رواية
عنهما ما عنه بما وفي رواية عنه لا يفرض على هؤلاء فيلزم الاجماع عنه بما خالفه فلو كان صحيحاً صار من ماله الزم الاجماع بلا خلاف
بصغير فلا يفرض عنه على العاقل وان وجد قاعداً لا يفرض عنه بما وفي رواية عنه وعن محمد رح انه لا يفرض عليه وذكر القدوري ان
سببها قد يعمل بها بالعبد وقد وجد في الوجوب عليه روايتان اصلها الميط وظاهر كلامه ان الصحة شرط الوجوب عنده وللشافعي
فيه خلافات والصحيح انه شرط الاداء فعلى هذا يلزم على المفيض اليعصا الا على الاول كما في النهاية له تراوى لفقه وسط وهو في الاصل
الذكر الزائد على ما يحتاج اليه في الوقت كما في المفردات وراحلة أي ما يحمله ويحتاج اليه من الطعام وغيره بما ومجيباً وهي في الاصل
البعير القوي على الاسفار الاحمال وليتوى الذكر والانثى والتا للباغلة كما قال ابن الاثير وفيه اشارة الى انه لو وجد ما يكثرى حمله
ومشي مرحلة لعجز عن الرحلة كما في قاضي خان وكذا لو استاجر انسان بعيراً ثم كب كل منها فربحها كما في الزاهدي والى انه يشترط
الملك والاستتجار فيها فلا يفرض باجتماعها ولو كان البيع قريباً له كما في المفردات والى انه لا يجب بالمال الحرام لكن لو حج به جاز لان
المعاصي لا تمنع الطاعات فاذا اتى بها لا يقال امناعه مقبولة كما في مكروهاات صلوة الخزانة ولا يخفى ان الذين في حق الآفاق واما
في غيره فالشرط فيه الزاد والقدرة على المشي والمبتدأ وان هذه الامور شرط عند خروج قافلة تلبده فان ملكها قبله فلا ياتم بعرضه
البيت شأ كما في شرح الطحاوي والمفردات وغيرهما فضلاً عن فضل الزاد والراحلة ويحتمل ان يكون مصداقاً لغيره ان كان لا يملكه
أي من حاجته الاصلية كما مر في الفطرة وعن لفقه وسط عيالاً أي الذين عليهم سبب عيشهم كالزوجهات والاولاد الصغار
والخدم والعيال بالمسرح جمع المصيل كالنيرة ولا يخفى ان المنفعة مستدركة بالابد منه ولعل الذكر لزيادة الاهتمام الى حين عوده

الى وطنه من ابتداء سفره فلا يشترط لبقاء نفقته يوم بعد العود خلافا لابي عبد الله الجرجاني وعن ابي يوسف رح نفقة شهر كما في المحيط وقيل في التاجر رأس المال التجارة وفي المحترف آلات حرفته وفي صاحب الضيعة ما يعيش نفقتهما وفي الخراف او الاكارا لآلتها من البقر ونحوه كما في قاضيخان والكلام مشير الى انه لو كان له كروم وعقارات وارض حوانيت يستغلها بكيفية وعياله الى العود فنفقتهما وقبضتهما الزم الحج كما في النية وكذا اذا كان له جواهر او ثياب للزينة كما في الجواهر مع اسن الطير ليق اي منح ظن من الحج ان طريقه تسن من العصيان وقتل وغيرهما فان علم انه لم يسن غالباً يجوز تأخيره كما في الجواهر الا يرى ان ابا بكر الوارق خرج حاجاً فلما ذهب حله قال لصاحبه رددوني فقد تركت سبعة كسرة في مرحلة فردوه وفي واقعات الناطقي ان قبل بعض الحاج عذري ترك الحج وعن ابي القاسم الصغار يبلغ قال لاشك في سقوط الحج عن النساء وانما اشك في الرجال وفتى ابو بكر الحماصن سجداً وسقط عن الرجال ايضا لكثرة الاخطار وفتى ابو بصير والقرجاني الصغير بخوارزم والابو الفضل الكرماني بخراسان كما في الزاهدی وقال عبد الله البلخي ليس الحج على اهل خراسان منذ كذا سنة وقال ابو القاسم الصغار لا يرى الحج فرضاً منذ عشرين سنة والباوية عندي وارسن الحرب ومثله قال ابو بكر الاستاذ في سنة ست وعشرين وثلاثمائة فكيف في زماننا قبل انما قالوا ذلك لانه لا يوصل الى الحج الا بالرشوة فيكون سبب المعصية وستمى يقول الامر الى هذا يرتفع الطاعة كما في المضمرات وقاضيخان وغيرهما لكن في النية لا يمنع الحج بالكس فانه لا يخلو فافله عن ذلك فلو سقط الحج بسبب ذلك ارتفع العمل بقوله تعالى ولله على الناس حج البيت الاية فالاعتماد على ما قال الفقيه ابو الليث انه ان غلبت له النظر ففرض والا فاسقط وظاهره ان اسن الطريق شرط الوجوب كما روى عنه وعن بعض اصحابنا انه شرط الاداء وهو الصحيح فيلزم له الايضاء كما في النهاية ولما فرغ عن الشرط المشتكره شرع فيما يختص بالمرأة فقال والزواج بالجرى مع الزوج ويجوز الرفع على الابتداء او المحرم اي الذي حرم عليه كاحكام ابد القرابة او ضاع اوصهية كما في المشاهير وهذا ان كان مخزجاً لاخت زوجية وعمتها وخالتها فان حرمتها معقبة بالنكاح لكنه مخج للزوج ايضا ولو عرفت باحل الوطى وحرم النكاح ابد الدخول فيه الزوج وان لم يكن محتاجاً اليه في هذا المقام واطلاقه يدل على وجوب الحج عليها وان كان المحرم لم يوافقها الا بنفقة او فيها خلاف الروايتين كما في المحيط وفي سفرى كلامه رخصني الى اشتراط كون الزوج والمحمم عاقلين بالغين موافقين له في ذلك بلا اجبار فلا عبرة للصبي والمجنون ولا يجزى الزوج والمحمم على ذلك كما في شرح الطحاوي والى اشتراط كون المحرم غير فاسق والا فلا يجب عليها كما في الخزانة للمرأة النشابة او العجوزة كما في مشير الى ان اذن الزوج لا يشترط لان حقه لا يظهر في الفرض والى ان التزوج غير واجب عليها اذا لم يكن لها زوج وينبغي ان يعيد المرأة بالخالية عن العدة لان من شرط الوجوب الخلو عن العدة اي عدة كانت كما في الزاهدی وغيره وظاهر كلامه ان المحرم شرط الوجوب والمساخ فيه خلاف كما سن الطريق وفي تخصيص امرأة اشعار بوجوبه على الامر واصلح الوجه بلا شرط كون قريب سمع لكن للاب ان يمنع عنه حتى يلتمج ويكره له ذلك ان احتاج اليه الاب او الام كما في الخلاصة ان كان بينهما اي بين سكان المرأة وبين كمة مأخوذة من تملكته اعظمى حرجت مخد ولكون البلدة الحسام وسط الارض تسمى بها كسا في المفردات وانما ذكر الحرام لا ضحلال معنى الوصفية بالاسمية سيرة سفرى مسافة ثلثة ايام ولياليها وفي إشارة الى انها

لا تسافر بلا حرم الى ما دون اسفركما في الدنيا في العمر يكون السعي ومنها اسم لمدة عمارة البدن بالحجوة مرة واحدة اسم الحزير
الزنان كلاهما ظرف فرض على الفور في آت الروتين عن بي حنيفة رح وهو قول بي يوسف رح وقال محمد رح على التراخي كما في المحيط
والاول المختار كما في السجدة ولذا سقط عدلته خيره كما في الترمذي والفور لغة الغليان ثم استعير لمرسته ثم سمي بالساعة التي لا يثبت فيها
كما في المغرب قال ابن الاثير فور كل شئ اوله وشريعته تحصيل الفعل في اول ذواته سنة والذراخي لغة التباعد وشرعا جاز تاخير الفعل عن الاول
الى ضمن الوقت فيشمل العمود المراد من العذر ان يتبين ان الحج سبب العام الاول له وفيما ثم عند التخييل بالتأخير في غيره بلا عذر الا اذا أدى
ولو في آخر عمره فانه رافع للثام بلا خلاف وروي عن ابن النجاشي ان لا تبين هذه الاشياء فيخير التأخير عند مخرج لكن يشترط سلامة العاقبة
كما نقل عنه في المبسوط وغيره وفيه إشكال لان العاقبة مستمرة غير قابلة للتأخير في التأخير عن مخرج هذه الاعمال
عند مخرج لم يخرج لم يفتي ان حرم التحصيل اتمم واجب. قال ابو الفاضل في اشارات الاسرار ان لا يات عند مخرج التأخير اذ مات فحاجة
و اذا طعن لموت الارباب فياثم بالفوت لان العمل بدليل القلب وجب عند قضاء به وكذا في الشك لمن في الزايدى لوجوب
عليه الحج وحيل بينه وبينه حتى مات سقط لان وجوبه وسقط كما سقط عن الحائط قبل خروج الوقت وقبل لم يسقط لانه على الفور كما اذا افتقر
بعد اليسار وان فرض حتى ألفت ماله السعي ان سافر فخرج وان مات قبل قضاء القرض يرجي ان لا يواخذ به اذا غم على القضاء وفي
الترمذي عن ابي يوسف رح ان لم يزل الاستقراض ولو حج الفقير ثم استثنى لم يحج ثانيا لان شرط الوجوب التمكن من الوصول الى موضع الاداء
الانزى ان المال لا يشترط في حق المكي لكن في النواذر ان يحج ثانيا ولو حرم من ميثاق صبي فبلغ او عتق فمضى كل منها على
احرامه واتم اعمال الحج ولم يعد فرضه اى لصبي او عبدا لانه متفضل في الاحرام فانيقلب فرضا ولو جدد لصبي البالغ قبل الطواف
والوقوف احرامه بان يرجع الى ميثاقه في الوقت ويجدد التلبية بالحج لفرض صحيح ذلك التجديد لانه لعدم الالبية لم يكن له احرام لازما
فلو رجع الى تجديد الاحرام ادى فرضه لا العبد اى لا يجمع تجديد احرام العبد المتقن لانه لالبية الاحرام كان احرامه لازما فلا يخرج عنه
الا بالانام وفيه شعار بان المحنون او افاق والكاثر اذا ساء له احرام وصلى كل منها عليه لم يؤذنه ولو جدد الاحرام اياه كما في
المضمرات وفرضه اى فرض الحج المأمور من الشوط والركن الاحرام لغة المنع كما قال ابن الاثير وشرعا تحريم شيئا او يحجب الشئ كما في
تمتع الهدية وهو شرط كما في النهاية وغيره ولا يبعد ان يكون فيه خلاف في الركنية فانه كالتيكبية في الصلوة كما في تمتع الكافي وغيره
والوقوف اى الحضور ولو ساعة من زوال عرفة الى طلوع فجر النحر لعرفة هي لعرفات اسم لموضع شرقي مكة على اثني عشر ميلا منها
اقربا ويعني ان لا يكون وفي الصحاح انها مشيئة ببوله لكن قد تأخر ذكرها في الاحاديث الصحيحة كالنجارى وسلم واما سمي بها لان الكرم
عليه السلام وضع سمعيل واجر يكة ورجع الى الشام ولم يتلاقيا سبعين ثم التقيا يوم عرفة لعرفة وطواف الزيارة ويسمى
طواف يوم النحر وطواف الركن وطواف الافاضة فالطواف الدوران حول الشئ والزيارة مصدرة فلان اسم لقية
بزوري بالفتح اى قصدت زوره وهو على الصدر كما في المفردات والاضافة بادنى ملائمة والمعنى الدوران حول البيت
في يوم من ايام النحر سبع طرات فالكل ركن لكنه قول الشافعي رحمه الله فان الركن عندنا الرتبة والباقي وجب كما

كما في جنبايات السفريات وفي ما خيرا لطواف اشجار بان الوقوف فوقه ولذا لم يغسل بالحج بالوقاف قبله ووجهه في الحج وهو تيميم كذا الدم وقوف
 جميع اى الوقوف بجميع ولو ساعة من بعد صلوة فجر النحر الى ان يسفر جدا وهو كالمزدلفة اسم لبقعة على سبعة اسيال من مكة شريفا وما سمع في ذلك اجتماع
 فيه آدم وحواء عليهما السلام وسمى اى سعى سبع مرات بين على الصفا بالقصر وعلى المروة فيضدان صعودهما واجب كما في شرح الشافعي
 والنفق لكن في الكلام شكل من وجهين احدهما ان لا تجب المشى لا غير في لطن الوادى والثاني ان ليس السعى في لطن الوادى كما يحكى وبها
 جلا ان شرفان الاول ما مل الى جنوب البيت والثاني الى شماله بينهما ستة وستون وسبعائة ذراع وسمى مائة ذراع وثني عشرة ذراعا وسمى
 اى رنى سبعين حجرة في ايام النحر وتشرق بالحجاز بالكسرى ثلثة موضع من مناميرى بها جاراى صغار من الاحجار كما يحكى واما سعى بالحجاز كما
 بالحجرات لعلاقة الحمول وطواف الصعود ويسمى طواف الوداع وطواف آخر العهد بالبيت وفي النفق انه ستة فالفندين جمع المسافرين
 سقوده والشارية من مودعه والمعنى طواف البيت عند الرجوع الى مكانه للآفاقى اى الخارج من الموقوت فلم يجب على الحلى والحرمى والمكلى
 قال ابو يوسف رح انى وجه للمكلى كما في شرح الطحاوى والآفاقى بالمندوب الى الآفاق جميع افاق فالصواب نفى كما في الخبر التنزيه غيرهما
 ولنا طرفة العتمة ان يقول لا نسلم ان الآفاق جميع حتى وجب رده في النسبة الى الوجه من سبويه ان الافعال للوحد وقال بعض العرب هو النعام كما
 في الفائق وغيره ولو سلم انه جميع فلم لا يجوز ان يكون الابداء للوحدة كما قالوا في روى ولو سلم منها النسبة فلا ريب في وجوب فاعلم ان اردوا بالآفاق
 الخارجين والآفاقى الخارجى وبذا معنى آخر له وادى الى الاقنى لم يفهم منه ذلك فضا كالا نصارى على انقل صاحب الكشف عن الزمخشري الحلق
 اى قطع شعر الرأس بالموسى وغيره عند الخروج عن الاحرام والادلى ان يقال لاخذ ليشل التقطيل الضياء والوجب اسدس الاحرام من المبيقات كما
 في السفريات وذكر في النظم للمغفرة ثلثة عشر فعلا وللقارن ستة عشر وثلثة عشر ثم قال ان الترتيب بين هذه الافعال وجب قد ذكرنا
 ان بعضا من اشواط الزيارة وجب وغيرهما من الفرائض الثلث والواجبات ستمن تاركها سبى وهى التماس في الطواف وتقبيل الحجر
 كما في النفق والرمل في الثلثة الاول من اشواط الطواف وسمى في لطن الوادى وطواف القدوم والبيتوتة بمنا وكبحج والاضطباع
 والحج بين الظهر والعصر بوفية باذان واقاستين وبين المغرب والعشاء بمزدلفة باذان واقامة كما في النظم والبواقي من الاغتسال قبل الوقوف
 والاجتهاد في الدعاء وغير ذلك آداب تاركها غير سبى كما في شرح الطحاوى واشهره اى الحج شوال ووذو القعدة بالكسرى
 والسكون وعشروى الحجة بالكسرى قال الجوهري انها بالكسرة الواحدة من اشواذ وقال ابن الاثير انها بالفتح المرة الواحدة
 على القياس الا ان المطرزي قال بالفتح لم يسمع وظاهره يدل على انه عشرة ايام وتسعة ايام كما قال ابو يوسف رح في الجامع وقال ابو عبد الله
 الجبجاني والوبكر الرازى ان يوم الخميس من شهر الحج وثمرته انه ان حرم يوم النحر للحج القابل لم يكره عندنا كما في الذخيرة ويمكن ان يقال
 عليه لانه اذا حذفت اتمينة جاز التذكير وقية اشعار بان في قوله شهره تساما ومحاذ حيث حصل لبعض الشهر شهر او ما في الاضاف
 وغيره ان اسم الحج ليشترك فيه ما وراء الواحد فخرج للعشر لانه خارج عن الشهرين على انه قول مرجح لا لميلق بفضاعة القرآن و
 انما اضيف الى الحج اشارة الى انه لو ملك الزاد والراحلة قبل هذه الاشهر فاستملك لم يجب عليه الحج كما في المحيط والى انه لا يل
 شئ من اعمال الحج في غير هذه الاشهر ولا نيا فيها حياء الاحرام قبلها ولا اجزاء الرمي والحلق وطواف الزيارة وغيره بالبعد لان

كل ذلك محرم فيه وانما سميت بهذه الاسامي لانهم لما نقلوا اسماء المشهور عن اللغة القديمة سموها بما يوافق تلك الازمنة فهم
يبحون وليقعدون عن الحرب ويتقانون عن مواضع يقال سال زيدا اذ ازال عن مكانه واطلم ان ايام الحج ومالا بد منه خمسة يوم عن مكة
وايام النحر والتشريق وكراهية تحريم احرامه الى الحرم الى الحج قبلهما اي الاشهر كما اشير اليه في شرح الطحاوي وذكر في التحفة انه كره
بالاجماع وفي المحيط ان من الوقوع في محظور الاحرام لا يكره وفي النظم عنه يكره الاعتدالي يوسف رح وفي كلامه اشعار بأنه لا يكره الاحرام
في اواخر الاشهر ولا في غيرها الا اذا اخرجت لغوات الوقوف بعرفة كما اذا حرم يوم اخر فانه لا يستبعد الحج لغوات اقوى اركانها واهمها
اسم من الاعتبار لغة القصد الى مكان عام كما في المغرب او الزيادة التي فيها عمارة او مكان في المفردات وشراعية افعال مخصوصة سنة
سنة وتنبه واجبة كما في التحفة وعن بعض اصحابنا انما فرض كفاية كما في الكافي وهي طواف البيت وتبني بين الصفا والمروة
فلمن سواهما لكن فالا حرام والحلق شرط كما في التحفة لكن في شرح الطحاوي ان الاحرام اكن والسعي والحلق او التقصير واجبان ماسوي
في كل من ادواب تارك ماسوي وجازت العمرة في كل سنة مرة او اكثر وجنب فيها ما في الحج واذا استلم الحجر لقطع التلبية في اصح
الروايات واذا حلق خرج من احرامها كما في قاضيهان وكسرت العمرة وصحت في يوم عرفته واربعه بعد ما من ايام النحر
والتشريق وعن ابني يوسف رح لا يكره في يوم غرة قبل الزوال وعنه الاول التاخير عن هذه الايام اذا حرم بها في غيرها واذا احرم
فيها فيه فبعضها كما في المحيط وميقات المد في اي سبب احرام اهل المدينة ومن سلك هذا الطريق من غيرهم سواء كان كليا او غيره
للحج او العمرة وهكذا في سائر المواقيت لانه مما عينه صلى الله عليه وسلم كما اشار اليه في الاختيار وغيره وقال ابن الجوزي صلى الله عليه وسلم
وتنزه الابل والآفاق قبل الفتح لما علم انه يتفتح والميقات في الاصل الوقت المحدود ثم استعير للكان اي موضع الاحرام كما في الكافي
والمدينة كالمدينة منسوب الى مدينة صلى الله عليه وسلم كما في شرح مسلم وذو الحليفة على المصنعة كان على اربعة ايام من المدينة
وعلى مائة ميل من مكة فهو بعد المواقيت ما اعظم اجور اهل المدينة والافرق بابل سائر الآفاق فان المدينة اقرب الى مكة من غيرها
وميقات العراقي والحجازي وابل ما وراء النهر والعراق بالكسرة ولا يذكروا يوثق سرب يران من شهر وهو موضع الملوك كما في الازهر
ذات عرق بالكسرة منجى على ستة والعين ببلات من مكة وانما سمي به لان فيها جبلا صغيرا يسمى بالعرق وميقات الشامى
والعسرى وغيرها من ارض المغرب بالقصر واليايين والنسبة او بالمد واليايين واليا والواحدة وحذف الاخرى كما في الرضى تحفة
بضم الجيم وسكون الحاء قرية خربة على خمس مراحل وستة سمي به لان قوما نزلوا فيها فاجتمعهم لطلب اى استأصلهم اهل سمرقند كما الان
الى رائق بالراء والهمزة والضمين المعجمة لانه لا يظن احد الا محمدا في فتح الباري والنجدي ومن سلك هذا الطريق والنجدي علم عشرة مواضع
مرتفعة بين اليمن والهند وبها اعداء العراق والشام فغلبوا واولها من ناحية الحجاز ذات عرق كما في تقيوم البلدان قرن التركيب
كما في الصحاح وفيه انه بالسكون وهو جبل مشرف على عرفات كما في المغرب لكن نقل القاضي عياض ان المتحرك الطريق والسالكين الجبل
وهو على مرتلتين من مكة كما في فتح الباري واليمن والتمامي وغيرهما يميلون لفتح الباري واللايين وسكون الهم والقال ان اصله السلم لعمرة
واليا التيسيل وحكى يرمم وهو سكان على مرتلتين من مكة وهذه المواقيت كالخدي فيسلم جنوبى واليا لذه ذو الحليفة وقرن شرقي

وتعالمه المحقة والماذات حق فجاؤى قرن ولا ينكح لبقعة من البقاع الا ان يجاؤى سيقا يسنا كما في فتح الباري وهذا اذا قصد ملته من
 طريق مسلول واما اذا قصد من غيرهما فسيقا كما في هذه الموقيت كما في الاختيار وحرم تأخير الاحرام عنهما اي عن
 هذه الموقيت لمن قصد من الآفاق والحرى والمكى الخارجين للتجاة وغيره ودخل مكة للحج او العمرة او التجارة او التوطن
 غير ما قال دخل بلا احرام فعليه حجة او عمرة وكذا في كل مرة وفيه اشعار بان لو قصد دخول لبنان بنى عامرا وغيره من الحل فدخل فيه
 ثم دخل مكة فلا شئ عليه وعن ابى يوسف رحمه الله شرط ثمانية الاقامة فيه خمسة عشر يوما كما في الزايدى وغيره لا يحرم التقديم على تفريقهما
 على هذه الموقيت بعد دخول الاشهر والافضل من وديرة الهبل لان التأخير الى الميقات بطريق الترخص وعن ابى حنيفة رح هذا وان
 ان المانع في محذور الاحرام وعن محمد بن هذا ان كان اول الحج وحسن التأخير الى الميقات كما في المحيط وحل لال دخلها
 ودخل هذه الموقيت ويدخل فيه الهما ودخل مكة لحاجة للنسك غير محرم وسبقاته اي سبقاته بل اخذها للحج والعمرة الحل
 بالكسوة ما بين الموقيت والمحرم لالحل الذى هو خارج الموقيت والميقات لمن استقر مكة والمحرم للحج المحرم فجاز ان يخرج من الحرم
 وقال ابو جعفر الحرم من جانب المشرق ستة اميال ومن الشمال اثنا عشر ومن المغرب ثمانية عشر ومن الجنوب اربعة وعشرون كما في
 الكبرى لكن الاصح انه من الشمال ثلثة اميال تقر بها كما في المصنفات والربعة فانه التنعيم وقيل انه ليس بطرف الحل بل بينهما فوسيل
 كما في فتح الباري ومن بكاة للعمرة الحل من اى مكان شاء منه واقربة للتنعيم كما في المحيط ومن شاء من الحاج او المعتمر احرام
 قص شاربه واطفاه وعانته ثم قوضا وغسل للتطهيف حتى يوم يلبس بالحاض احب وفيه شعار باستحباب الكل كما في الاختيار
 وليس ان زارا بلا عقد حل عليه فانه مكره وهو من وسط الانسان وردا من الكتف فيستره الكتف وفي النهاية انه يدخل تحت
 يده اليمنى على كتفه اليسرى حتى الامين كشوا الا ان الاول اولى كما في عدة المناسك لصاحب الهداية وهذا اذا وجب
 والافيشق سر اوله وتياز به او قميصه ويرتدى به كما في الظهيرية وفيه إشارة الى انه لا يلبس السر اول والتعبان والمقبص كما ياتي
 ولا بأس بلبس القباء اذا لم يدخل يديه في كفيه كما في النظم والى ان استسجم للحاج ان يلبس ثوبين كما في الكرماني فلو اكتفى بلبس ثوب
 عبرته جاز كما في الاختيار طاهر بن الفضل والجددة وفي الاختيار ان الثوب الجديد لا يبيض افضل وتطيب اى استعمال
 طيبا لما رآه لمعية ان وجدا باستحبابا وعن محمد رح انه لا يطيب بما يبقى اثره بعد الاحرام والاول الصحيح كما في المحيط وصلى في
 موضع الاحرام شفعاء قرأ فيها ماشاء والافضل سورة الكافرون والاخلص كما في الكرماني وقال لمعه وادى المحرم بالحج
 اللهم صل على محمد وآل محمد والى الله الدلالة انما يليق بالغافل تعالى الله تعالى عنه واخر ما عوض عنه من الميم المنددة بتركها بالابتداء
 باسمه تعالى وقد زيف ما قال القراءان صل (يا الله آسنا بالخير) حذف الحرف مع المفعولين وادغم فى اريد الحج يشير الى ان العرض
 تياؤى مطلق النية وهذا احسان وعن الحسن انه لا تياؤى به كما لا تياؤى بنية الغفل كما في الزايدى دالى ان النية صحيح مطلق الحال
 وان كان الماضى فى الانشاء اغلب والى ان النية مع اللفظ افضل لكن يجوز بالقلب والاول افضل كما في الاختيار فيستره لى
 لاني لا اقدر على هذه الافعال الاتيسير وتقبله منى كما تقبلت من جيبك وخيلاك عليهما الصلوة والسلام ربنا

تقبل منا ثم لتي نبوي بها اى قال لبيك الخ حال كونه ماويا بالتلبية الحج وفيه اشارة الى انه ليشترط اقران الغيبة بالتلبية وقد
صح بالغيبة السابقة كما في سائر العبادات على ما روى عن محمد بن كمانى الزاهدى والى انه لبي بعد الصلوة وان استوى على عيسى
والاقتدر ان بها افضل كما في اختيار روى اى التلبية لبيك اللهم لبيك اى الباك البابين اى اجبتك اجابة بعد احبابة
فحذف الضمير الجارود والمزيد الى التلافي ثم اضيف الى ضمير خطاب الداعي هو المدعى الى او الرسول عليه الصلوة والسلام لانه دعاهم
النبي ورسوله الى الحج والمظهر انه ابراهيم عليه السلام لانه بعد فراغه من بناء البيت امر ان يدعوهم اليه فذاعهم على ابي قبيس فاسمع الصوت
الاولاد وهم عليه السلام فمن وافق بالتلبية مرة فقد حج مرة ومن زاد فزاد ومن لم يوافق بها اصلا لم يحج اصلا كما في المبسوط والمفردات وغيرهما
فان قلت ان الخطاب بكلمة اللهم هو الله تعالى فيلزمه ان يخاطب اثنان في كلام واحد هو غير جائز كما نقرر في برهنة قلت قد جرحوا بجوازه
او يحلف احدهما على الآخر وقال الهنوى بجذوف العاطفة في الكلام القديم كما نقله الرضى وغيره فيجوز ان يكون تقديره لبيك اللهم
لبيك فصيح الخطاب بالكاف الاول لابراهيم عليه السلام وبالباقى له تعالى على طريق الجواب عن سلام الغائب فانه يرد الجواب على السامع
ولا يتم على ذلك الغائب لانه محسن اليه بالتسليم والبلغ بالتبليغ ولا يخفى ما في وحدة الجواب عن عاد ابراهيم عليه السلام وكثرة عن عائته تعالى
مع صيغة الخطاب لا العينية من المطابقة لبيك لا شريك لك استئناف لبيك ان الحمد لكسرة المعزة على الاستئناف لفتحة التعليل
والاول صح كما في المحيط وهو اختيار محمد بن كمانى الكرماني والنعمة بالكسرة اسم مصدر معنى الانعام منصوبة وبهذا شهر ومرفوعة على الابتداء
لك خبر ان او خير المبتدأ او خبرها محذوف تقديره ان الحمد ونعمة شيتان لك او الحمد لك المالك للنعمة لا شريك لك استئناف
والا ينفص منها اى من هذه الكلمات حتى يكون احرامه على وجه السنة وان زاد من المرويات عليها جاز مثل لبيك اله الخلق
لبيك وتسحب فع الصوت بها فصار محرما بهذه الافعال لكن الركن هو التلبية مع النية فكل منها لا يجزئ عن الآخر كما في التفت
وذكر في الاختيار ان التلبية مرة شرط والباقي سنة كما مسى وفي المحيط عن الصاحبين ان الغيبة كافيته وقال الطرفان ان التلبية
لم يشترط بل لفظ وال على التعظيم كالسبح والتسليم ولوبا الفارسية لكن في الهداية انه قول الثلاثة واذا عرفت ذلك فتبقى اى تجتنب
الرفث اى ما يتبع من ذلك الجماع ودواعيه وهو الاصح كما في المفردات وقيل هو بالفجر الجماع وبالنسبة للمواعدة به وبالمعين الغزوة
كما في المغرب والفسوق لغة الخروج وشرعية الخروج عن حدود الشريعة وقبل التساب والتنازع بالاتفاق كما في الكرماني والحال
اى شدة الخصام ومراجعة الكلام مع الرفقاء والمكارين والخدام وما قيل انه مجاوزه المشركين في تقديم الحج وانه خير فلسطين يمد
بهنا كما في الكرماني وقتل صيد البر وهو ما يكون تولده في غير الماء فاما في الماء حل قتله ويستثنى منه الفواسق الآتية والاشارة
في الحفرة اليه اى الى القتل والدلالة في الغيبة عليه فتعني عن اخذ الصيد والاعانة عليه والتطبيب اى استعمال الطبيب
بحيث لا يرق شئ منه بشئ من بدنه او ثوبه كاستعمال ما الورود والمسك وغيرهما والذين في سجن الطبيب يكره ثم الطبيب الزحكان
والشمار القلبية كما في المحيط وقيل اى قطع النظر ولو واحد اسوا قلعة غيبه او غيره بامر او قلم لغز غيره الا اذا انكسرت لاسنو فلا بأس
بح كمانى المحيط ونفى الرجل والمرأة مستر الوجه لانه محرم عليهما وتبقى الرجل ستر الرأس فلا يجوز للمرأة كشفه كما سبق في الاول

وفيه اشعار بانه لو حل على راسه شيئا محالا لغطى به الراس كالطست فلا شئ عليه الا فعلية الخبار كما في المحيط وعسل راسه بالخطمي والجل والجل
ولحيته بالخطمي اي بادهج بوجوه وقيل اي يدب الخطمي العراقي اذ فيه راحة مستلذة وعن ابي يوسف راح الا باس كمان في الحضرة وفيه شعار بانه لو حل
بالصابون او المحض والماء انقراح ليس عليه شئ واذ بالاجل ع كمان في شرح الطحاوي وقصصها اي قطع الحية كرا او عصا وفيه رزالي انه قد قصص
في النهاية ان الاكاسرة يحلقونها للشجاعة وكذا بعض العصاة وحلق راسه كرا او عصا وكذا حلق راس محرم او حلال فالاولى طلق الراس
وشعره منه ولوسن الابط والاولى اخذ لشعر فثقل التقصير والتفت واخذ الشارب وغيره بلا استدراك تبقى احراق شعر اليد للنجاسة
في المحيط وليس مخيط لبسا مستحادا كما اذا دخل اليد في كم القباء او قميص او الجبة مثلا فلما ارتدى بها او تبرز بالسراويل ليس عليه شئ كما
في الكافي وليس على راسه فلبس من اللباس ممنوع كستر الكل وليس خضين الا بعد قطع الساق منها وهو لم يجيد لغيره وانما شئ من ليس الخف
ممنوع لانه لشعره بآفة المشي به وبه نسي والاولى لبس مخيطا وخضين فان المرأة تلبس للمخيط ولخضين كما في قاضخان ولا يخفى ان ذكرهما ليس
بعد تعميم بل مصبوح لطبيب اي لشئ له راحة مستلذة كالزعفران والحناء بخلاف الوسمه فان فيها خلاص الا بعد زوال الله زوال الطب
بلا راحة بالنسب والخلق اومر والايام وعن محمد بن لوطم تقيده صبغة الى غيره جاز لبسه كما في المغرب وعنه لو لم يتناثر الصبغ جاز كما في الكافي
واشار في الحضرة الى عدم صحة القولين الاخيرين وعلم انه لو قال تبقى الرفث وغيره مما هو محظور الاحرام كان جسرا لان اهل بناء فضل
في النجاسات لا تبقى الاستحمام اي الاعتسال باي ما كان لكن بحيث لا يزيل الوسخ في المحيط ازالة التفت دايما وهو في الاصل الانفصال
بالماء الحار كما قال ابن الاثير ودخول الحرام كما قال السطري ولا الاستقلال بهيت مما يتخذ من حجر او دراهم او غيرها او الاستقلال
بمحمل الفتح الميم الاول وكسر الثاني او بالعكس الموضع الكبير وشده سميان بالكتسرة جعل في الدراميم او الذناب من سمي لظن اي نصيب في الكافي
في خصمه بالفتح اي على وسطه والمنطقة كذلك واكثر التلبية اي قال ليكالح ما استطاع فانما يتنهي صلى اي كلما فرغ من صلوة ولو
نافذ وبذا ظهر الرواية وقال ابو جعفر من صلوة وقبته دون فائته وناقله كما في شرح الطحاوي اوستى علا شرفا فنجحين اي سكا لعمرا
او سبطا اي نزل واويا اي خفيفا وهو في الاصل سبل فيه الماء او لقي ركبما اي لقي بعض الحجج لعمرا اخر سواء كانوا اباين
او اركبين كما اشار اليه النهاية والركب في الاصل اسم جمع اوجع الركاب الابل او اسحراي دخل في السحر سدس خال الليل او ابل
رأس واتبه بالزام كما في النهاية او كلما استيقظ من نومه كما في المحيط والاصل في ذلك ان التلبية كالتيك في الصلوة
فيؤتي بها عند الانتقال من حال الى حال كما في الهداية واذا دخل مكة ليلا ويستحب من ابد اسما بالمسجد الحرام
من جانب الشرق من باب بني شعبة فانه من هذا الباب يستحب كما في الاختيار والمسجد في وسط مكة ذراعاه مائة الف و
عشرون وطا قاة سبعة واربعون ومائة ووسطها مائة اربع وعشرون والربا مائة كلها من ممر اورخام والبوابة خمسة عشر وحيث
راعى البيت الحرام الواقع في وسط المسجد هو علم اتفاق هذا المكان الشريف زاد الله تعالى شرفا وتعظيما له سفن ان عرض السطح
ثمانية عشر في خمسة عشر ذراعا وحيطانه الى السماء سبعة وعشرون ذراعا وعرضها ذراعان من كفة اشافي الى العراقي اثنا عشر
ذراعا ومنه الى الباماني اربعة وعشرون ومنه الى الحجر احد وعشرون وخمسة كبري قال الله اكبر اي من الميبي غير با وطلبي قال الله

تحرر عن الوقوع في نوع شرك عظيمة ودعائه لئلا يستجاب ذراه في العدة وصلى بعضهم ان يقال اللهم اجعل لي استجاب لدعوة بما شئت من الثقلين
 يذهب قه اطلب لذالك مذكر محمد في الاصل للحج شيا من الدعوات التي في العدة والظنية وغيرهما ثم مستقبل استجابا بالحج الذي كان
 بعضه مضيا ما بين المشرق والمغرب ثم صار للتعجب ان الدنيا عن نية العقبى والمضى منه قدر شبر والربع اصابع وكبر وهل حال كونه
 يرفع يديه كالصلوة اى كما يرفع اليدين لما تم يسلمها كما في التفتة وذكر في شرح الطحاوى ان يجعل يدها كيد الخواص فما اخذ منكبيه
 واستلمه اى من الحجر باليد العقبلة ان قدر على الاستسلام غير مود لا حذر ولا القيد عليه غير مود لميس بالحجر شيئا من عصا وغيره في يده
 وقبله اى الشئ وان حجر عن الاساس مستقبله اى قام سجدا والحجر وشار اليه بي اطن كفيه وكبر وهل وحمد الله تعالى وصلى
 على النبي عليه الصلوة والسلام ثم قبل كفيه وطاف ماشيا بلا عذر فلو طاف الركبا او محمولا لا يغير عذرا وان اقام بكة والا فليطيه
 دم كما في المحيط طواف القدوم ويقال له طواف التوبة وطواف اللقا وطواف اول عهد بالبيت والاطلاق والى على انه جاز فيما
 يكره فيه الصلوة كما في قاضي خان وقد سن هذا الطواف للآفاق اى الخارجى كما في التمددات لكن في خرافة الغفيلين واجب على
 الاصح فلا يسكن للكي اذ لا قدم له وسين لى الموافقت ودخلها وخارجها حال كونه اخذ اعن كفيه اى بين الطائف والبيت ان كان في
 للحج كما في التفتة وغيره فانه لو بد منه الى الركن البانى لم يحضر وقال العلامة بالجواز كما في المحيط لكنه مكره وذكر في الرقيات انه لا يعتد به
 كما في الكشف مما يلى الباب اى مدخل البيت والاولى مما يلى الملتزم فان الاولى لغة وعرفا يقتضيه عدم لفصل كما في المفردات والباب
 من ساج مضىب بالقصة عرضة اربعة اذرع طوله ستة اذرع وعشرة اصابع والكلام مشير الى انه لو لم يأخذه عن يمينه مما يلى الحجر لكان اخذ
 عنه جاز الا ان فيه لقضا فاحشا وجب للمعادة وذكر في الرقيات لا يعتد به كما في الكشف وراى الخطم موضع من الركن العراقى
 الى الشامى فيه ميزاب له على ستة اذرع مشير الى البيت قريب من لبعده لانه قد كان ثلثين ذراعا في ثمانية عشر من الخطم الكسرى المسمى
 لانه ترك حين رفع البيت بالبناء او بمعنى فاعل فان العرب طرحت عليه شيئا باطافوا بها فانحطت بالمرو والكلام مشير الى ان لو طاف فيه
 لم يحضر كما في الاختيار وذلك لانه من البيت الا ان ريشا اخرجه منه وقت عمارته لعدم قدرتهم على النفقة لطيفة كما في فتح البارى سبعة
 اشواط جميع شواطى طوفة في الاصل جرت مرة الى الخاية يرمل بغير السهم اى يسرع فى المشى ويحرك منكبيه فى الثالثة من الطواف كالبطلان
 جميع طوفة الاول جمع الاول وفيه راء الى ان الرمل في كل منها من الحجر الى الحجر فلهذا رجم الناس فى رايه فام حتى يجده سالكا في رمل لانه
 بلا بدل كما في الكافي لكن فى شرح الطحاوى انه ان رجمه يمشى حتى يجده الرمل الى انه ايرمل فى الاربعة الباقية لكن لو رمل فيها فلا شئ
 عليه كما لو شئ سواها يرمل ثم ذكر لم يرمل لما فى الزاهدى والاطلاق والى على انه ليس الرمل وان لم يسع لبعده وفى العدة انه
 ليس الا اذا سعى لبعده مضطجعا اى جاعلا وسط الرء تحت البط البمنى باعياط فيه على كتفه اليسرى من حتى يظهر الصدر كما قال
 ابن الاثير والاكثاء موى الى ان النية لم يشترط فى الطواف وانما يشترط ان لا ينوى شيئا آخر كما قال بعضهم واما عند الباقيين فمشتراط
 فلو طاف بلامية او نية يتطوع وقت الحج وقع عن المنع عند الاولين خلافا للاخرين ولو طاف طالب الغنى او بار باس على ولم يقطع عند بلاطلا
 لانه نوى شيئا اخر والى انه لا يقر بالقران فى الطواف ولا باس بن كره تعالى كما فى المحيط والى انه لا يجوز فيه اذ صلوة كما فى النظر وكلامه

في شرح الطحاوي ليفعل كذا أي مثل السبعين في الاستبدار بالعقاد الاختتام على المروة سبعاً من المرات أربع منها
سعى الصفا وثلاث سعى المروة وفيه إشارة إلى أنه نوصد في الصفا ثلاث مرات بأن بدأ بالمروة فعليه إعادة سعى إذا لم يكن
ذلك الآية وسنأجيبنا من لعبد بالاول الا انه مكره والصحيح الاول كما في الذخيرة ثم أي بعد السعى ودخل المسجد وصلى شفعا
كما في قاضي خان وسكن مكة ان قدم قبل أيام الحج محرماً فبقيت خطورة الاحرام وخرز به عما نسخ من قول ابن عباس رضي الله عنهما
انه حلق وحل كما في النهاية وطاف سبعة اشواط بعد ما شفعا ففعل ما شاء وذلك لانه افضل من الصلوة الا في حق المكي ومنه
الاكتفاء اشعاراً بأنه لا يسعي بعد هذه الطواف لانه لم يشرع الامرة ولا يرمل لانه لا يكون الا سعى كما في شرح الطحاوي وخطب
الامام أي الخليفة أو نائبه ثلاث خطب بين كل خطبتين فاصل يوم فخطب خطبة واحدة بلا حلبة بعد الظهر سابع ذي الحجة
بمكة وعلم فيها المناسك التي يؤدي من عذرة القروية إلى زوال عرفة وهي كيفية الخروج إلى منى والمكث والصلوة فيها
والخروج إلى عرفات وغير ذلك والمناسك أمور الحج جمع المناسك ففتح السين وكسر الباء في الأصل التبعيد وفتح على المصدر
والزمان والمكان كما قال ابن الأثير لكن في الأساس والمغرب انه بمعنى الذبح فتم استعمل في كل عبادة ثم خطبتين بينهما حلبة
سعداً للمناسك التي من زوال عرفة إلى زوال يوم النحر وهي الوقوف بعرفة والمروة ولقمة ورمي الجمار والنحر وغير ذلك
التاسع من ذي الحجة لعبر فأتى بالكسرة والقنوين فأنها منصرفة بالاجماع ويجوز منع صرفه في الأصل جميع صار اسما لموضع
واحد يقال له عرفة كما قال الزجاج في تفسيره وقيل منها من الاسماء المرتجلة فان عرفة لا يعرف في اسماء الاجناس كما في
الكراني ثم خطب خطبة واحدة بعد الظهر معلماً لباقي المناسك الذي هو رمي الجمار والنزول بالمحصب وغيره المحادى عشر
من ذي الحجة بمنى كبسر الميم والباء وقد مكثت بالاعت والتغالب عليه الصرف والتذكير كما في الكراني وبى قرية لها ثلاث
سكك فيها ينسج الهدايا والصناعات على أربعة أسبال عن مكة شرقاً يسيل إلى الجنوب ويخرج من مكة الامام مع الناس عذرة
أي بعد صدوة الفجر كما ذكره القندوري أو بعد طلوع الشمس كما في السبوط من يوم القروية أي الناس من ذي الحجة ويسمى بها
لان تحليل عليه السلام رأى ليلة كان قائماً يقول إن الله تعالى يأمرك بدينك بذلك ففكر في ذلك الامر انه
من الله تعالى ام لا ثم عرف في اليوم التاسع انه من الله تعالى فسمى عرفة ثم راه في الليلة العاشرة فتم نجره يوم ما يسمى يوم النحر
كما في الكراني إلى منى لقرب سجد الخيف ومكث دبات بها فبقيت بهم الظهر والعصر والغروب والاعتناء فيها لا وقتاً لها
ان يصلي صلوة فحج يوم عرفة فبغسل كما في المحبط وفي وقتها المعروف كما في شرح الطحاوي وهذا سنة فلو بات بمكة ثم خرج منها
بعد فجر عرفة ما منى إلى عرفات جازاً الا انه سعى كما في الاختيار وغيره ثم أي بعد طلوع الشمس وعنه قبله خرج منها أي من
منى إلى عرفات هي على ستة أسبال من منى تقريباً وكلها موقوف أي جميع مواضع عرفات يصلح لاداء فرض الوقوف
والاستئذان المنقطع لان لبطن عمرته لبضم العين المهملة وفتح الراء واداء جاز عرفات كما في الكراني وغيره وبينى ان
المنيزل الطهر بن تضر المارة كما في المحيط فاذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين بينهما حلبة كالجمعة

كما سجدت وجمع الامام بالناس بين العصر والنظر في آخر وقت النظر كما في النظم والطائفة في غير الاستواء انتم سافرينا وبعثين
وكون الامام مسافرا والقوم قيسين وبالحسن والاكثاف شعرا به لا يقصر الامام ولا انقوص علموا فتعكاف في المحيط باذن واحد
بعد جلوس الامام على المنبر وعنه ابى يوسف رح قبله وعنه بعد بعضى صدر المخطبة كما في شرح الطحاوى وفيه رفران انه لا يتطوع بينا
والا فيؤذن ثانيا قبل العصر خلا للمحرم ويكره التطوع كما في فائز خان وهي شاملة لسنة النظر وغيرها كما في الكفا في الكفر في المحيط
نومض سوى ستة النظر يؤذن ثانيا الا في رواية شاذة عن محمد رح واقامتين قبل كل صلاة اذ كانت وشروط جواز الحج للجماعة
مع الامام وانما كاتبة كاتبة في الشرط كما في شرح الطحاوى والاحرام بالحج قبل الزوال في رواية وفيه الصلوة في اخرى كما
في الزايد في فيما اى في النظر والعصر والنظر يتعلق بالنقل فلا يجوز ان يصير في آخر وقت النظر بين وقتنا انما قد احرمها
اي الجماعة والاحرام كصلى النظر من غير ادب الجماعة غير الامام والكل محرم بالجمعة اذا احرام بالحج بعد ان يصليها للنظر
بالجماعة فينتشر للحج عند ابى حنيفة رح يوم عرفة والاحرام والجماعة والامام وعندهما الاولان فقط والصلواتان بمنزلة مملوكة وجدة
ولذلك لم يفسد في النظر شيئا بان ادى قبل الوقت او بلا طهارة اعبد العصر وان ادى في وقت مع الطهارة كما في النهاية ثم اى بعد
اداء العصر فذهب الامام مع الناس الى الميعقة وهو موضع من عذات بقر جبل يقال له جبل الرحمة على اربعة فراسخ من مكة
يسمى بالموقف الا انهم وسوقنا الامام وفيه شبه اربانه جارا شيئا لمن لا يفعل ان يكون راكبا قربا من الامام داعيا بعد الحمد والصلوة
والتبجيل والتكبير كما في المحيط لغسل اى جمع بين الصلوتين وذهب اليه حال كونه مغتسلا في وقت الجمع والذباب فيكون حاله فاعل
جمع اذ ذهب والاول في خزانة المغتسلين والثاني في الكافي من فالاغتسال فنزل من الوضوء كما في البداية ويكفى لا اذ افرغ الوضوء
حضور ساعة اى ادى زمان من زوال يوم عرفة الى طلع فجر يوم النحر لانه وقت الوقوف لا يخبر فلو وقت قبل الزوال
او بعد ليطوع لم يدرك فزنا الوقوف والالحاق بشبه الى انه يصح الوقوف مع الجنبه والحيف كما في الخلافة ولو كان المحرم
الحاضر في الوقت نائما او غمي عليه لانه وجد منه الحضور في حرث ولا يشترط النية في كل من وكان الحاضر النائم او غمي عليه
اهل اى المحرم بالحج عتبه اى عن ذلك الحاضر رفيقه وان لم يامر به الا بهل قبل الفجر قالان لم يامر به الا بصير الغمى عليه محروفا وفيه
اشارة الى انه لو اهل عنه غير رفيقه لم يصح محرا كما قالوا ما عنده فغيا خذاف المشايخ كما في الذخيرة والى ان الرفيق ليس بيايب
عنه في سائر المناسك الا ان يطيف به والاصح انه ناسب عنه الا ان الاول ان يطيف به ليكون اقرب الى اداءه لو كان مفقدا
كما في النهاية او كان المحرم الحاضر حمل منها اى عفات عرقه اى عفات والاكتفاء شعرا بان احرام الرفيق سنا غير كاف كما قيل
واذا غربت الشمس من يوم عرفة اتى الامام بالناس على السكينة مرفوعة بعظم التيم وسكون الزاد وفتح المسئلة وكسر الامام على
ثلاثة اسيا من مسجد عفات وهي اسم آخر للحج لان يوم عليه السلام ازلعت فيها اى دنى الى حواطها ظهر كلامه ان الناس يكونون
الامام فلا يتقدمون عليه الا عند الزحام فانه جائز اذا لم يجاوزوا حدود عرفة ولا يتأخرون عن كاتبة بجزا التاخير القليل للزحام كما
في البداية وكلها موقف اى جميع مواضع مرفوعة صالح لا اذ الوقوف الواجب الا ان استحسب هو الوقوف وراوا الامام

ان كان الحجوة وكلهم فيها الوقت لم يزد في وقتها ولا في الجوارد الخ والحق وطواف الزيادة وجميع الحج

يقرب جبل يقال له قنح بالضم كما في العدة الا للاستثناء المنقطع فان واو محيى بضم السين المشددة مرفوع على
يسا المرفوعة سمي بذلك لانه لا يقف فيه بل يمشي منه سريعا فكانه تعب نفسه والتحسير الاتعاب ويحيى وقت هذه الوقوف وصلى
الحشاشين اى المغرب والعشاء فانها تجل بمغنى المغرب كما في المفردات فلا حاجة الى التعليل في اول وقت العشاء على
ما في النظم والنبأ وسمه ان يقدم المغرب على العشاء فلو اعادة العشاء لم يطلع الفجر كما في الطبيعة وان لا يطوع بينها فانه مكره كما يشير اليه
في قاضي خان والاكثاف يشير الى انه لا ينظر الاحرام والجماعة والامام كما في النهاية لكن في الروضة انه ينظر الامام لا الجماعة عنده ويشترط
الجماعة الا بالامام عند ما واد ان واحد واقامة واحدة كلاهما قبل المغرب ولا يقيم للعشاء الا اذا طلع بينهما او شغل الشئ اخر الانقطاع حكم الاقامة
الاولى كما في الاختيار وان اوى المغرب في عرفات وفي طريقه فوافته اعداى وجب اعادة ما لم يطلع الفجر الثاني فاذا طلع لا يجب
الاعادة كما في اوامع عند بي يوسف رح فلا يجب الاعادة اصلا لكنه متى شئ اى بعد الطلوع صلى الفجر لعلمين فمطلبة السبل المتقطعة
البضعة العج لما قال ابن الاثير وفيه ايراد الى انه يصلي بعد الصبح ثم وقفت بزلفه وحمد وصلى وطلد وكبر وكلمته ثم لمجرد الترتيب الذكرى فان
وقت هذه الوقوف بعد الصلوة الى ان يسفر جرد كما في المفردات لكن في الخلاصة ان وقته ما بعد طلوع الفجر لان ما قبله وقت الوقوف
بعرفة وفي اتمية انه باربانه بغير حضور ساعة فيها كما في الوقوف بعرفة كما في التحفة ودعا وطلب حاجته رافعا يديه نحو السماء فانه صلى الله
عليه وسلم قد بلغ في ذلك حتى استجب دعاءه في مقام الامنة اى في تجاوز ما عنهم ان شاء الله تعالى كما في العدة وبزيادة العتد
نخل الاشكال المشهور في الحديث واذا سقر اى اذا كبحت كادت الشمس تطلع وعن محمد رح اذا ضا كبحت لا يبقى اى طلوعها
الى مقدار ما صلى كعتين كما في المحيط اتي منها بوعلى ثلثة اسيال من مرفوعة والظاهر انى اى قبل طلوع الشمس وفي اسراجية انه ياتيه
عند طلوعها او بعد ما وقرب منه ما في مختصر القدورى لكن في الهداية انه غلط لانه صلى الله عليه وسلم اتاه قبل طلوعها ورحى الامام
بالناس في لفظ الرمي اشتعار بان المسافة بين الرامى والمرمى ينبغي ان يكون خمسة اذرع فصاعدا لان ما دون ذلك فضع فلا يجوز
او طرح فيجوز لكنه سئى الخالق لسنه واطلاقه يدل على جواز رميه الكبار وغير الكبار بحجرة العقبة لعقبتين فالثمة الحجرات على حدنى من
جته مئة وليس منى اولا يقال لها الحجرة الكبرى والحجرة الاخيرة وفيه مزال الى انه لا يرمى الحجرة الاولى والوسطى في هذا اليوم والى ان
ابتداء وقته المستحب في هذا اليوم من حين طلوع الشمس واما آخره فقبيل الزوال ويجوز بعد طلوع الفجر وكذا بعد الزوال الى ما قبل فجر
ثاني النحر لانه مكره وفي النظرية شعرا بان يقف حين يرى موضع الحصى وبانه لو بعدت الحصة عنها لم يجز كما لو وقع على ظهر رجل او
محل وثبت عليه اما لو سقط ووقع فيها فقد جاز كما لو وقع قربا منها لانه في حكمها من لطن الواوى اى من اسفله اسل
اعلاه فوق حاجبيه الايمن متوجها الى الحجرة جاعلا الكعبة عن يساره ومنى عن يمينه رافعا يديه جدا شكيبة سبعاس المرات
فتورى سبع حصيات جهة لم يجز الا عن واحدة خذ فافتح الحاد وسكون الذال لتجتمعت من صد نوعى وهو ان يرمى شغل الحصة
وفيه مزال الى انه لا يرمى الا ما كان من خبس الارض كالطين والمد والباقوت ومقداره مقدار النواة او اقل واكثر لكنه
غيبه مستحب وينبغي ان يكون معنولا ما خوذ من غير الحجرة المرمية اذ في الاشارة لا يبقى الاحصاء من لا يقبل حجه ولذا

ليجتمع فيها الاقدار خمسة احوال وقد خذت منذ سبعة آلاف سنة كما في الجواهر والى انه يرمى كيف شاء وهو المختار عند
 سنخ بخار او قيل كقيته ان لفتح الحصاة على الابهام ويستعين بالتمسك وقيل ياخذ بطرف ابهامه وسبابة وقيل يحلق
 سبابة ويضعها على مفصل ابهامه وقيل يرمى الرتبة المعروفة الكل في المحيط وكبري قال التداكبر ونحوه فانه يوسج مكانه
 جازا والقصود وكر الله وذو يحص به كما في الكافي لكل اى مع لاسنها وقطع التلبينة باولها اى برمي القصد السابق
 سن الحصيات السبع على الصحيح كما في فائى خان وعند الطرفين انه لا يقطع التلبينة الا بعد الزوال كما في المحيط ثم فوج ان شار
 الاول استجابا فانه سفرد بالحج فليس عليه دم والاكتفاء والى على انه بعد الرمي لا يلفظ للدعاء عند الحجرة بل ياتي منزله وفج ثم حلق
 راسه او قشر اى اخذ سن رؤس شعره قدر اناثة وسلفه فاحل من تقصير كما ان حلق الكل افضل من حلق المربع لانه يسبى به الجملة
 السنة واختلفوا ان اجزاء الموى واجب او مستحب كما في النهاية وهذا قد روي عليه بان لم يكن على راسه قرحة والا فقد حل بمنزلة من
 حلق ولم يعذر من لم يجد الحلق او الموى فاذا مضى ايام الخرفاعية دم كما في المحيط وانما ذكر الضمير اياه من احكام الرجال واما
 حكم النساء فبحسب وحل له كل شئ من محظورات الاحرام بعد احدى من الاقسام اى جامع من دونه كالتبلة والمس لبسوة فانه
 لم يكل اذا اخذ وان كان بمنزلة اسلام الا ان عمله ياجزى في حقن الى الطواف ثم طاف للزيارة يوا من ايام النحر الثلاثة وفيه
 رضالى انه ياتي ما من من بعد الحلق من يومه كما ياتي من بعد وبعد العذر ولا يؤخر عنه كما في المحيط والى ان اول قط الطواف بعد فخر
 و آخره وقت غروب الشمس من آخر النحر كما في عامة الكتب لكن في المستصفى ان آخره ايام التشريق والى ان الطواف لم يحرم
 في اليلتين منه لانه فعل ممتد متعلق لليوم فيرد به النهار لا غير لكن في الظهيرية وغيره انه يجزئ فيما فلا بد ان يحل على مطلق الوقت
 وسياتي في محله سبعة من الاشواهد بل ارسل بالتحرياب وسمى بين الصفاء والمرورة ان كان سعى قبل اى قبل هذا الطواف بعد
 طواف القدوم وفيه اشعار بان لم يسع رمل وسمى وان رمل وقد مر ان الرمل لم يشترط الامرة والاكتفاء اشعر بان لا يعلى في المقام
 او غير بعد هذا الطواف كما في طواف القدوم كما في المحيط واول وقته اى وقت طواف الزيارة لجا يطوع فجر يوم النحر
 وهو اليوم الاول لان اليوم الثاني والثالث يكونان للنحر وتشريق معا واما اليوم الرابع فهو يوم التشريق ويقال للثاني يوم افر
 والثالث يوم النفر الاول بالسكون وللاربع النفر الثاني والحكم مشير الى انه يجوز هذا الطواف بعد الفجر قبل رمى الجمار كما سياتي و
 فيه اسدراك لا يخفى وهو اى طواف الزيارة فيه اى في يوم النحر ففصل سنة في اليومين الاخيرين وحل له النساء بدولون الحقيقة
 بالحلق السابق وفيه اشعار بان وان حل كان له السعى الفات وتاخير ليس عليه شئ الا اذا رجع الى ابله فعليه دم كما في شرح الطحاوى
 فان اخذ هذا الطواف عنهما اى عن ايام النحر كرهه عند كراهته تحريم وللاهتمام ببيان لم كيف بان في النجايات وقال ويجب عليه دم وقال
 لا يكره ذلك فلا يجب عليه شئ وبعد زوال الشئ من ثمانى النحر الى الغروب استجابا الى آخر الليل جازا روى الا ان برمى الجمار
 انشئت المهود وفيه اشعار بان بعد الطواف رجع من مكة الى منى ولا يبيت بمكة ولا بالطريق فان البتوتة كرهته في غير مناسف
 ايامه كما في النخبة يبدأ فى الرمي بان ما قبله ولذا لم يعطف عليه مما يلى المسجد اى من حجرة قريبة من مسجدته عائشة رضى الله عنها

عنه على من جعل المسجد الحرام في مكة المكرمة كما في القرآن الكريم على ما يلي المسجد منها
بقال له الحجرة الوسطى وبينها وبين الأولى ثلثا وخمسة أذرع ثم العقبة أي يرمى بحجارة العقبة وبينها وبين الوسطى أربع حجارة وسبعة
وثمانون ذراعا سبعة أذرع أي يرمى كل من الثلث سبع مرات فلو قال ببيع الحجار عن التكرار على مذاهب الكوفية فلورمى من كل حجرة ثلثا
ثم الأولى بأربع وأثنان الباقى ولورمى أربع حجارة كل ما بالبقى أو لا أكثر حكم الكل ولو عكس ترتيب الحجارة جاز إلا أنه مفوت لمنتهى كما في المحيط
وكبير لكل أي سبع حجارة أو ستة ووقف استجابا في أعلى الوادي مع الناس استقبال القبلة رفعا يديه نحو السماء هذا من مكبته
كما في الاختيار وقد روي في هذا الوقت بمقدار قراءة تسعين آية كما في المضمرات بعد كل من الأوليين أي ما يلي المسجد وما يلي عقبة
بعد العقبة ووجه أي طلب حجارة عند تعالي بشرطه كالحمد والصلوة قبله كما في المحيط ثم غدا أي في ثالث النحر كذلك
بعد الزوال إلى آخر الليل رمى الجبال على الترتيب ثم بعده أي بعد الغد وهو يوم التشريق كذلك أي بعد الزوال إلى الغروب
لا غير ما على الترتيب والتكرار ثم إن في هذه الأيام قبل زوال الثاني والثالث منها لا يرمى أي لا يجوز رميه كما روي عن
أبي حنيفة روي في المشهور عنه أنه جاز إلا أن بعد الزوال أفضل كما في الكافي وعن أبي يوسف روي في اليوم الثالث جاز
الرمي قبله وإن أقامه لا يجوز ولورمى قبله في يوم التشريق جاز عنه خلافا لما في شرح الطحاوي أن مكث في اليوم الرابع
يسمى ولم يرجع إلى مكة بعد رمي الجبال والكلت حسب من النفر وليسقط عنه رمي هذا اليوم من غيره بالتحريك أو يسكون أي
نحو وجه من سنى قبل طلوع فجر اليوم الرابع وهو يوم التشريق وهذا الظاهر في مقام الإضمار إنما بعدم النفر في هذا اليوم وفيه
اشعار بأن بعد الطلوع لا يجوز له أن يفرغه بل روي وإذا أنه في اليوم الثاني أو الثالث بعد الرمي مع احتمال فانه يكره تقديمها
إلى مكة وهو مسمى لاستئصال القلب بها كما في قاضي خان إلى مكة للتلويح نزل بالحصى ولو ساءت وهذا سنة على الأصح
كما في المبسوط وذكر في المضمرات أنه وقف فيه على إحضاره ويدعو بالحصى بعزم الجهم وفتح الحاد والصاد المشددة المملتين وادوسج من
الكمة وسنى يقال له الطلوع والطلوع واحد بالسين الجليلين إلى المقبرة كما في فتح الباري ثم أتى مكة وطاف للصدرة سبعة بلا رمل وسعى ثم
صلى ركعتين وهذا إذا أراد الخروج من مكة بعد نفع فوطاف ثم أقام إلى العشاء قال أبو حنيفة روي في الجبل طواف آخر كما
في المحيط فلو أخذ دار قبل الزوال من اليوم الثاني عشر سقط عنه طواف الصدرة ولو أخذ بعد وجب عليه عند هذا ما عند أبي يوسف
فإن أقام قبل الشروع في الطواف سقط كما في الكافي والاقامة فيها أفضل بالإجماع إذا قدر على نفسه الخير كالطواف والصلوة والصدقة
وإن حجب الشكر لثاء لشعر حديث الغش واللعينة في الحديث أن الحنة فيها ليعاف كالسيرة إلى مائة ألف فلو لم يقدر
كره الاقامة عنده كما في الاختيار ثم شرب استجابا من ماء زمزم ومصب على وجهه ورأسه وسائر جسده فانه شفا عن كل داء
ودواكل داو على ما قال أبو حنيفة روي كما في التلميز وغيره وذلك لقوله عليه السلام ماء زمزم لما شرب له وهذا حديث رجاله موثقون
بهم إلا أنه اختلف في وصلة وإرساله وهو الأصح كما في فتح الباري وتجب أن تنفخ في الشرب ثلاث مرات ونظر إلى البيت في كل مرة
كما في الاختيار وزمزم يرمى في المسجد على بعد ثلاث وثلاثين ذراعا من البيت عرض أسوار البكة أذرع في أربعة وعشرين تسعة وتسعون

ان الافراد افضل في غير الافاق وهو اى افضل اقسام القرآن على طريق الاستخدام ان يهل اى يحرم الحج وعمره وهما آخرها
اشعارا بانها تابعة للحج في حق القرآن ولذلك لا يتخلل عن احرامها مجرد اخلق بعد سعيها من ميقات او قبله في شهر الحج قبلها
سواء اى في زمان واحد ومجتعين الكلام يشير الى انه لو احرم باحد ما ثم اضاف اليه الآخر جاز لكنه لو اضاف اسمرة كان سببا لانه لما
جعل الحج نهاية وان يقول القرآن بعد الصلوة اللهم انى اريد العمرة والحج الى ارضى فبسرهما الى وتقبلهما منى ثم لم يزلوا يابا
ولا يخفى انه تصريح باعلم ضمنا وانما قدم العمرة وان جاز تأخيرها لموافقة القول بالفعل وطاقت الاحسن ثم يطوف بعد
دخول مكة للعمرة سبعة اشواط حال كونه يرمل للثلاثة الاول ويسعى لما والاطلاق يشير الى انه لا يكره عمرة القارن في الايام الخمسة
المذكورة كعمرة النسيح كما في التحفة والاكتفاء يشعر به لا يخلق بعد السعى بل يوم النحر كالمفرد والاقداك جانبا على احرامين كما في المحيط
ثم حج كما هو في طواف القدوم سبعة ثم يسعى ثم ياتي بياقي بالفعل المفرد كما في الهداية والكافي اوليقت بعرفات ثم يطوف للزيارة
سبعة ثم يسعى كما في قاضي خان والظهير وفي كلمة ثم إشارة الى انه لو طواف للعمرة ثلثة اداقل ثم وقفت بعرفة انقص القرآن
وارتفع العمرة وعليه دم للرفض واختلاف في الرفض اذا اخذ في اسير الى عرفات لكن في التمهات لو طواف القارن للقدوم
وسعى له ثم وقفت بعرفات كان ما في للعمرة لا تتحققا دعوى محمد رح انه لو طواف للعمرة ثم للحج ثم سعى له كان للعمرة كما في المحيط ووجه
اى وجب عليه ذبح للهدى شكر للقرآن اى لتوفيق الحج بين العبادتين والتمتياز وان يعقيد الذبح بما اذا طواف للعمرة في شهر الحج فلو
طواف لما في رمضان مثلا لم يذبح والكان فارنا كما في المحيط بعد رمي يوم النحر اى يوم من ايام النحر وان يحجز عن ذبح الهدى
بان لم يوجد هو ولا ثمنه صام القارن عشرة ايام بدلا للهدى ثلثة سنن ايام آخرها يوم غرة وهذا بيان الافضلية فيجوز
ان يصوم الثلثة قبلها بعد ما صار قارنا وفيه إشارة الى انه لا يجزى به الصوم بعد عرفة كما سياتى والى انه لو وجد الهدى بعد صياهما
قبل الحلق فذبح ولبعد الحلق لا ولو في ايام الذبح كما في المحيط وصام اياما اخرى سبعة بعد ما فرغ من اعمال حجة لان الصوم سنن في ايام
التشريق وفيه اشعار بان لا يصوم قبل افعال الحج ايسر شأنا بركة او غيرها والاطلاق يشير الى انه لا يشترط التسليم في صوم الثلثة واما
كما في النكت فان فاتت ثلثة اى صوما بان يدخل يوم النحر اومات وقدا وصى بالهدية تعيين الدم اى دم وجب للقرآن
وفيه اشعار بان لا يصوم سبعة ايضا لان الحشرة وجبت بدلا عن التحليل وقد فاتت بغوت لبعض فوجب دم فان لم يقدر عليه
تحلل وعليه دمان دم للقرآن ودم للتحليل قبل الهدى كما في الاختيار والتمتع لغة الجمع بين العمرة والحج باحرامين وهو غير ما منى عنه
عمره صلى الله تعالى عنه كما في السبوط فان لم يهل اى يحرم بالحج قبل شهره ثم اى بافعال العمرة وحل ثم احرم بالحج في شهره كما في
شرح الطحاوى افضل سنن الافراد اى افراد كل سنن الحج والعمرة كما في ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة رح انه افضل من التمتع وهو اى افضل
اقسام التمتع ان يحرم لعمرة من الميقات او قبله في شهر الحج او قبلها يطوف اربعة او اكثر الى السبعة في شهر الحج ويسعى ويحلق
او يقصر كالمفرد بالعمرة ويقطع التلبية في اول طوافه اى اذا استلم الحجر اول مرة للعمرة ثم يحرم بالحج من اخرها فكان بركة
من حمل ان كان بالموقيت او من المواقيت وقبله ان كان خارج المواقيت يوم التروية كالمكى وقبله اى يوم التروية من شهر

الحج افضل لزادة التمتع وحج كالمفرد اى وقعت بوفات يوم عرفة ثم طواف رمل وسعى الا اذا طاف للتمتع وانما كان هذا افضل
لانه لا يجوز التمتع بالحج بالعمرة يوم النحر وانما بالعمرة يوم النحر في يومه ذلك ولحقى محرابا الى قابل فاقى باعمال الحج في هذه السنة كما
في الذخيرة وفي كلمة ثم انشاة الى ان لو اتى البصرة والعبدة ثم حج سبعا عشر عامه ذلك كان يتعاقب في هذا الاتفاق وهو الطاهر لا يطلق
عناص وروى الحاكم انه عندنا في حقيقه روح واما عندنا فلا يكون متعاقبا كما في الكرماني والى انه لو رجع الى ابيه حلالا وحج بعبدة كان
ستمثقا ولم يكون متعاقبا خارجا من اهل الحرم وفيما اذا حج محرما فانه لو اتى باعمال العمرة ولم يتحلل وطاف اربعة اشواط فنزل بابه ثم
رجع الى مكة وحج بكاهن متعاقبا عند الشيخين خلافا لمحمد رح كما في الكافي وفي حديث عبد الرمي في بعض ايام النحر شكر النعمة المتعاقب وان عجز
عن الحج صام كالفقران اى صام ثلثة اخر عرفة وسبعة بعد حجة ابن شاذان فانت الثلثة تعين الدم وان احرم التمتع
لبسوق الهدى اى سح ان بحيث على السير ما يهدى الى مكة من غنم او بقرا وابل واحدة بديهة ويقال بالتشديد على فحس
واحدة بديهة كمطية كما في المغرب ولم يذكر تحليل البقر والابل ولا تقليد بها ولا تقليد الغنم بان يربط على عنقهما قطعة نعل او غيرها لانه
ليس بشرط بل هو سنة وهو اى سوق الهدى او الاحرام مع السوق افضل من القود الا ان لا يتقادوا من احرام لاسمه كما
في الكافي لا تحلل اى لا يخرج عن احرام العمرة بالخلق للعمرة بل بالخلق للحج في يوم النحر فلو نزل المحرم بالسوق بابه ثم حج كان متعاقبا
عند الشيخين خلافا لمحمد رح ثم اى بعد فعل العمرة كحرم يوم التروية وقبلة افضل بالحج كما هو في طوط وسي كالمفرد والمكلى اى
غير اهل الاتفاق يفرد بالحج او العمرة فقط فيكون له القسم ان يلتفت الا اذا خرج من الكوفة وقرن فانه كان قارنا
فصل ان طيب اى استحل طيبا ولو بالسوء محرم بالغ فالصبي لا يواخذ به عضوا كما لا حقيقيا كالرأس والجمجمة والساق
والفخذ وحكيا كما اذا طيب اجزا متفرقة تبلغ عضوا ولو طيب كل البدن في مجلس كفاه دم وفي مجلس وجب لكل دم عند الشيخين
واما عند محمد رح فان اراق للادون يجب آخر والا فواحد كما في شرح الطحاوى وقال بعضهم اذا طيب ربيع عضو يلزمه دم وقال شيخ
الاسلام هذا كله اذا كان الطيب قليلا والا فلا يعتبر العضو في وجوب الدم وقال الفقيه ابو جعفر ان كان الطيب بحيث يستكره ان
لغنين من ماء الور وكفين من المسك او الغالية فوجباية والا فلا كما في المحيط واودس اى يستعمل الدهن في عضو كالمسك او كالمسك
مطيبا كدهن النعنع والزيت او غير مطيب وهذا عندنا واما عندنا فما كان غير مطيب غير مطبوخ فطيه صدقة ولو اودس من او شحم او غيره
لم يجب عليه شئ بالاتفاق ولا بأس بان يداوى جرحا او شقوق رجلا او زيت في طاهر الرواية كما في شرح الطحاوى او ليس
بلا ضرورة مخيطا كالقيصر والسراويل والعباء والخفين يوما كاملا على وجه المعتاد كما هو مستمر بما كان من جنس الغليظة راسه
او وجهه رجا فضاء وعن محمد رح اكثره وسبوتى في ذلك ان ليست بنفسه او يلقى عليه غيره وهو ما لم يوا كما لا اولية وعن
ابن يوسف رح اكثر من نصف يوم اولية كما في المحيط او حلق او قصر او تنور ربيع راسه او اكثره وفي الاصل ثلثة ولذلك للجمجمة
وعن محمد رح اذا سقط سن احداهما عند التوضي عشر شعرات لزمه دم كما في المحيط او حلق او تنور عضوا كاملا كالرقبة والابط والاسنان
والصدر والعانة وفي المتن اذا نقت ثلث شعرات الباطن وهو كثير الشعر فعليه دم كما اذا نقت اكثره وهو قليل الشعر وعن ابي حنيفة

لوحق شاربه الزممه وم به اخذ بعض اصحابنا والصح لا يلزمه كما قال الامام لم يشرع في كفا في الحية وذكر في النهاية انه لو زال شارب الصدق
والساق بالنزوة فعليه الصدقة او قص اي قطع الظفار يد واحدة او رجل واحدة او خمسة من يديه او رجله او يدا رجل او كل
اي يديه او رجله في مجلس واحد فلو قصر المجلس في الربعة يجالس الزممه الربعة وما و هذا عند الشنئين واما عند هاهي محمد وزفرح فقد زمره
وم واحد الا اذا تخلل بينهما كفارة فانه لزم كفارة اخرى فلو قص الظفار يد ورجل ثم قطع ظفرا يدا اخرى الزممه فخرج ان كفا في حية او يدا
كله او الربعة للنفس في طواف الزيارة محبة والاعادة مستحبة فان عاود سقط الدم وعذبه لوانا وجدا يامم الحزب عليه صدقة
وفي كل سنة شعار بانه يجب الطهارة للطواف واليشترط كفا في المسيط وغيره وهو الصحيح وقال ابن نجيم انها مسته كفا في المسبوط لكن
في شرح الطحاوي ان كل عبادة تؤدي في المسجد الطهارة شرطا او غيره اي بغير الغرض وهو طواف الله وم وان صدر العمره وان
جنبنا اي شخصا يجب عليه النسل فليس في الفض وغيره با و هذا الميعد وان كانت وجبة ما دم سبلة فلو عاود سقط الدم والي لم يزم
التسوية بين الوجوب والفضل لانها صاروا جميعين بالشروع كما في الهداية لكن في شرح الطحاوي لو طاف القسود وجنبنا و
لم يعيد يجب عليه شئ لانه لو ترك صلافا حكم كذلك وفيه إشارة الى انه لا شئ على من تنفل وان لم يعيد ففعل ذلك من اخلت الروية
او افاضل او وقع ورجع من عرفات بحيث خرج عن حدود ما قبل غروب الشمس وفاضلة الامام فان عاد الى عرفات قبلها سقط الدم
وان عاد بعد الغروب او قبله او بعد افاضلة الامام لا يسقط كما في الاختيار او ترك واجبا ما ذكره كترك رمي جميع الايام
والوقت بمزدلفة وغيرها او ترك اكثره اي اكثر الوجوب كترك رمي يوم واحد او جمرتين منه وترك اكثر طواف الصدرة
اسمى ويوم بالاعادة في الوقت فاذا عاود سقط الدم او قدم نسكا بالضم والسكون اي عبادة من عباداته في الماصل
صدور بمعنى النرج لله تعالى ثم استعير للذبيحة ثم نكح عبادته كما يشير اليه في المغرب على نسك آخر كما اذا طاف في آخر ايام نحر
ثم حلق او حلق القارن او المتمتع ثم فحج وذا بعنده واما عند هاهي فلو دم عليه في التمتع الا انه سمي واطلاقه ليشكل بها اذا حلق الشعر
ثم فحج فانه يخرج وجوب الشئ بالاجماع كما في شرح الطحاوي او آخر طواف النفس طوافا كذا وكذا عن ايامم النحر عند خلافها
لما مر في التقديم وفيه إشارة الى انه لو اقل طواف لم يجب عليه دم بل صدقة عنه والى انه اذا طواف الصدرة والعمره
لم يجب عليه شئ وينبغي ان يتعرض لما اذا ترك رمي يوم الى يوم آخر وحلق للحج والعمره من الحلال في الحرم فان الاول موجب للدم
عنه خلافا لما والثاني عندنا في حقيقة ومحمد جميعا الله خلافا لابن يوسف رح الكل في شرح الطحاوي او ترك قلبي اقل طواف
الفرض وهو الثلاثة وما و منها وفيه شعار بانه لو ترك اقل طواف العمره لم يجب عليه دم وهذا الم يرجع الى الله والافعلية كما في نظرية
فعليه اي الحرم وهما الرقة وم هدي والاشاة كافية وهذه الجملة جزاء لكل شرط قبلها وتبرك كل طواف الفرض واكثره لقي محرما و
ان رجع الى الله حتى يطوف اي يقع كل طواف واكثره بذلك حرام لانه ركن فلا يجوز عنه بدل وفيه شعار بانه لو ترك كل طواف العمره
او اكثره لقي محرما كذلك لانه ركن كما في النظرية وان طاقه اي طاف كل طواف الفرض واكثره جنبنا بالاعادة فبذنته واحدة عليه فان
عاد في ايامم النحر تسقط عنه بلا طواف والخطا في المعتبرة والادل ام الثاني والآخر جاز كما في المحيط وان عاد بعد باضي وجوب الدم

كما مر فالاولى ان يقول الصيد اول المحرم عليه اى الصيد قاتله اى الصيد يحجب جزاءه اى جزاء الصيد بسبب الاحرام وله ان يقول
 فى الحرم لم يختلف الجزاء فيه شعاعا بوجوبه على القاتل المحرم بخلاف الحلال لكنه اذا دل عليه محرما فى الماروفى عليه نصف قيمته وفى الجامع
 لا شئ عليه عند ما وكلامة لا يخلو عن اشارة الى انه يشترط بوجوب الجزاء كون الدال محرما عند اخذ المدلول الصيد وكون المدلول خيرا علم
 بمكانه وتصديقه الدال فى هذه الدلالة واتبع اثره واتصال القتل بالدلالة فاذا فقد واحد من هذه الشروط لم يحجب عليه الجزاء
 كما فى المحيط اى ما قومه جزاء الضمير المحرور الجازعين اى قومه قوم بها الصيد عند لان لما البصرة فى قيمة الصيد اتباعا للنص
 ان كان عدل كفى قياسا فى كلامه اشارة الى نفس الصيد ليعلم فلا يعتبر كون البازى حلالا والى انما دابة بالغة بالمغت و هذا
 فى الماكول واما فى غيره فلا يجوز دكا والى انه يقوم الماكول وخبره وما كان له شئ وخبره وهذا عند الشجيين وكذا عند محمد رح فيما
 لا مثل له كالحمامة واما ما له مثل فمثلته فى النعامة ابل وفى حمار الوحش بقرة وفى ابطى والصبع شاة وفى الازيب غناء وكذا فى الحيط
 فى مسقلة النكان مما يباع فيه كبدا او اقرب مكان منه اى من القتل فكان مما لا يباع فيه كالصحراء والمقتل تحت الزمان المكان
 وهذا دلى بالنظر الى ما بعده لكن فى المحيط الاصح ان كل من الزمان والمكان يعتبر فى القيمة لانهما مختلفان باعتبارهما فبشئى اى القاتل
 به اى ما قومه به اى شاة او بقرة او ابل وقيمة شعاعا بانه لا يشترى الصغار منها ولا يجوز من الغنم الا اجمع العظيم ومن غيره الشئ
 نعم لو تصدق لمجم الصغار على وجه الاطعام جاز وهذا عند الشجيين واما عند محمد رح فيجوز الصغار كما فى الكافى ومعه ابو يوسف رح
 فى شرح التاويلات يابج بكية وان تصدق على غير اهل الحرم لا يابج مادان تصدق على اهل الاعلى وجه الاطعام كما فى هذا المشرح
 فى كلامه اشارة الى ان مجرد الذبح بكية كاف فلو ملك بعده بوجه من الوجوه سقط الجزاء والى انه اذا كان قيمة المدي جاساوية
 لقيمة الصيد جاز وان ينقص عنها فقيمة لحم المدي كما قال الناطقى وعن ابي جنيقة رح عليه قيمة ناقص الذبح كما فى المحيط والا
 مشعرا به يجوز ان يتصدق بكية على مسكين احد كما فى التختة او يشترى به طعاما ويتصدق به اى بذلك الطعام ولو على غير اهل مكة
 كالقطرة لكل مسكين نصف صاع من براء صاع من شعيرة او تمر كما فى المشايير لكن التشبيه يقتضى جواز نصف صاع من زبيب كما يقتضى
 جواز اقل من نصف صاع لمسكين وعدم جواز الاباحة كما لقيت فيه قوله ليتصدق الا ان فى شرح التاويلات لا يجوز اقل من نصف
 لمسكين فى التختة يجوز الاباحة ايضا وصام عطف على شئى وان لم يجز عند بعض النخاة عن طعام كل مسكين اى بدل كل
 نصف صاع او صاع ما خوس القيمة ليو ما وفيه شعاعا بان للقاتل خيارا احد الثلثة وهذا عند الشجيين واما عند محمد رح فالجواز للعدلين الاول
 اصح والاطلاق مشير الى جواز الصوم متابعا وتفرقا كما فى شرح الطحاوى وما فضل عنه اى ما كان اقل من قيمة هدى او طعام
 مسكين ولم يبلغه فالضمير لاحد بما لا للطعام كما عطف تصدق به اى بافضل او صام عنه ليو ما لان الصوم ليس اقل منه
 ثم بعد الفراغ عن القتل شرع فى نقصان فقال وان نقصه لقطع عضو او جرحه او نقت شعرا او غير ما يحجب عليه قيمة ما نقص
 من الصيد فيقوم صحيحا ثم ناقصا فيشترى به اى بالقيمة هدى او بصوم دنى المحيط ان جرحه وبراء مع بقا اثره من نقصانه وبراء بقا
 ليس عليه شئ عند الطرفين وعنده عليه صدقة لا يصلح الا لم وان اخرج لقطع القوائم او كسر الخيل او نقت الرشيخ او نحوها عن

خير لا تمنع اى عن ان يكون متمتعاً ما اراد فالحقير متعمد وعن ابي يوسف رح اذا نقت ريشه او ضرب على عينه فابيضت فعليه صدقة كما في المحيط وفيه شعار بانه لو صار سالماً عن نقصان اداء عاد الى حيز لا تمنع لم يجب عليه شئ من القيمة عندهم وكسبوا بعض اى ايضا غير فاسد ولا فلا شئ عليه كما اذا علم ان فيه فرخاً متيناً فليس له ان يعلم كونه حياً ولم يعلم فعليه قيمة الفرج كما في المحيط والبعض بالفتح واحدة بنية قيمته اى قيمة الصيد الموصوف او البعير ورجته عليه كقيمة ما قتل فلو انخرط في سلكه لكان مناسباً وكذا اى عليه قيمة ان فرج الحلال اى غير الحرم بل لا لانه محرم صيد الحرم اى ما يكون فيه بعض بدنة نائماً لبعض قوائم غير نائم او عليه اى الصيد فوجب قيمة لبنة او قطع محرم او حلال نحو الى بد خشيشه اى نبات الحرم مما لا ساق له رطباً كان او يابساً بغير قيمة ما بعده والا فوفى اللقمة البالس منه كما في عامته اللتب وحقه من شل الكفاة فانما ليست بنبات بل هى شئ مودع في الارض ولهذا يباح اخراجه من الحرم كحجره وقد ريسير من ترابه للبتر كما في المحيط او شجره وهو ما كان له ساق من الثبات رطباً كان او يابساً على ما يطرأ به عبارة كتب اللغة والنقل عن النهاية انه اسم للطب منه معنى شجر المضاف الى الحرم الموجب للجزاء وشجر الحرم ما كان شئ من اصله في الحرم سواء كان عضده فيه او في الحبل فيقطع هذه الاعضاء عليه القيمة كما في المحيط ويتبين ان يكون خشيش الحرم كذلك وانما فضل هذه الاشياء عما قبله بقوله (كذا) لانه لا يجوز لصوم عن قيمة صيد ذبح الحلال ويجوز المدي على الصحيح ولا خلاف في جواز الاطعام كما في المحيط وكذا لا يجوز لصوم عن قيمة خشيش والشجر ويجوز الطعام والمدي كما في شرح الطحاوى وذكرى المحيط انه لا يجوز المدي عن قيمة الشجر وعن ابي يوسف رح انه يجوز الا للاستئذان المتصل عن خشيشه وشجره معاكس في شرح الطحاوى مملوكاً رطباً مستبداً وهو ما لم يثبت الناس بغيره الا في فلو قطع النبات بنفسه منه فعليه القيمة كما في شرح الطحاوى الا انه لو كان مملوكاً فعليه قيمة الملاك كما عليه قيمة المشرع كما في المحيط او منبتاً اى من نشأته ان يثبت الناس رطباً مملوكاً او غير مملوك او جافاً ولو نابتاً مملوكاً فانه لم يجب شئ بقطع الشجر وخشيش في هذه الصور التلث ولا يرعى الخشيش كى يحرم ارسال البهيمة على خشيش الحرم المرعى عند الطرفين لانه كالقطع وعنده لا يابس به لفرورة الزايرين ولا ليقطع خشيشه الا الاوخر كلبه المرة والحاء وسكون الذال المعجمين وهو ما ثبت في اسهل ولله اصل دقيق وقضبان وفاق لطيب ربه والذي بكرة اجوده يستفون به البيوت بين خشبات وليدون به في القبور المحلل بين اللنبات كما في فتح البارى ويجب بقتل قملة واحدة على بدنة او ثوبه لا على الارض والقتل اعم من الحقيقي والحكمي فنشيل الاقمار في الشمس وفي ترك الفاعل اشعار بان الامر بالقتل والاشارة اليه كقتله وفي ذكر القتل اشعار بانه لو عسل ثياب به فمات القمل لم يجب عليه شئ وانما قال قملة لان يقتل اثنين او ثلثة قبضة طعام ويقتل اكثر نصف صاع كما في المحيط او جرادة واحدة صدقة وان قلت تملك السنة لكسرة جزاء ثمرة فان اهل حصص جعلوا يقصد قون لكل جرادة درهم فقال عمر بنى الله تعالى عنه (ارى دراهمكم كثيرة ثمرة خير من جرادة) كما في الكافي ولا شئ يقتل غراب شروع في الفواسق الموعودة وما في حكمها ويترك الغراب مسيراً الى انه لا شئ يقتل جميع النواحي وكل ارم قاضيان شجر بانه قول بعضهم وفي المحيط لو قتل الزاغ والعقن وجب عليه الكفارة والواهي على ما

في فتح الباري خمسة لمحقق والواقع وهو الذي في ظهروا ولطيفة بياض الغراب وهو معروف عند أهل اللغة بالواقع ويقال لغراب
 البين لانه بان عن لوح واشتغل بحيفة حين ارسله للبحر عن الارض والاعصم وهو الذي في حله او جناحه او لطيفة بياض او حمرة والزعفران
 ولقال لغراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي ياكل الحب وحداثة كلبس الحمار وفتح الدال والهمزة وحكى الحداد بالمدمع التاء وبدونها
 لميسر للتأمين بل للوحدة كما في فتح الباري وهي طائر ياخذ الفارة وعقرب للذكر والانثى ويقال عقرب وعقربة ونقل
 ان حينما في ظهروا ولا يفرقنا لانا ما حتى نترك كما في فتح الباري وحيتة مثلها سلطان بخلاف الضب كما في قاضي خان وقارة
 لسكون الهمزة ويجوز فيها التسمي كما في فتح الباري وظاهر كلامه ان الالهية والبرية سواء وعن ابني ضيقه رح انه يجب القيمة لقبيل الميرغ
 كما في الكافي وكلاب عقور الفتح من العقور وهو الجرح والكلب بالفتح شرطه واذا داه كما في الكافي والموافقة الذي قبله انثى
 ملحق به وعن ابني حنيفة رح ان العقور وغيره والمستانس وغيره سواء وفي حكمه السنور كما في الكافي ولعوض اي بني وقبل صفاه
 واحدة لعوضه كما قال ابن الاثير وبرغوث وزبور وذباب وكذا النمل الموزي وهو السبداء والصغفاء كما في الهداية
 وقراد وباعضه يقال له بالفارسية كته وسلمة اقة وقنفذ وغيره من هوام الارض وسبع كالثعلب والتمر صائل اي قاهر
 حامل على اخره من الصولة او الصالة بالهمزة واحترابه عما اذا لم يصله السبع فقله فانه واجب القيمة وعن ابني يوسف رح
 ان الاسد كما للكلب كما في قاضي خان وله اي المحرم فيج الحيوان الاثني كالنعم والد جاجة والبطة الذي في المنازل
 لا الذي بيطر فانه عبيد كالحمام الذي على قوائم الرلش كما في الحبيطة والقبادة من الالهى ما يكون باصل الخلقه حتى انه اذا لم يجير
 يذبحه واذا استانس طهي لا يذبحه كما يشير اليه في الهداية وله اكل ما في الحل صاده مما يول كل حلال احتراز عما صاده محرم
 وسياتي وفيه حال كونه بلا دلالة محرم وهذا في رواية وهو المختار وفي رواية ان اصبد لا يحرم بالذلة كما في الكافي وفي الكافي
 الهمار في مقام الانمار واشارة الى انه لا يحل للمحرم اكل ما في الحل عليه محرم اخر كما في المحيط وامره وشارته فلو وجدوا حديهما لم يسل الكلب
 ولو حل من احرامه كما في المنتقى من دخل الحرم حلالا او محرما بصيد اي مع صيد سواء كان في يده او قفصه ورحله كما اشار اليه طلاق
 السبيوط والتحفة لكن في الكافي وغيره انه لو كان في قفصه او رحله لم يرسله ارسله اي وجب ارساله في طارته ولا يزول عن يده حتى
 اذا حل ثم وجده في يد احد فواضح به كما في الكافي والكراني وغيره ويحتمل ان يكون المعنى ارساله الى الحل وضعه في يد رجل وليقه كما في التحفة ورويه
 اي بيع صيد واقع من محرم او حلال بعد دخول الحرم بذلك الصيد ان لم يبق ذلك الصيد في يد المشتري لانه بيع فاسد وباطل كما
 ياتي واللتين في يده خبري البائع عنه كسبع المحرم من الحرم او الحلال صيدا اخذه بعد الاحرام او قبله فانه رده ان لم يبق والاحرام
 وفي كلامه اشعار بان لو كان المتبائعان احدا لمين وبها في الحرم والصيد في الحل جاز البيع عند ابني حنيفة رح خلا فالجرح كما في المحيط
 ولا يخفى انه ابرزى بكتاب البيع لا يرسل صيدا ولا يجب طارته سمه اي في قفصه او رحله او يده اذا احرم ولم يدخل في الحرم
 بعده الا فقد وجب ارساله كما هو من ارسل صيدا اكلنا في يد محرم ان اخذه اي اخذ المحرم ذلك الصيد حال كونه حلالا
 من ضمن ذلك المرسل قيمة عنده خلا فالما وفيه اشارة الى انه لو اخذه محرما لم يضمن اجماعا لانه لم يملكه بالاخذ ولهذا ارسله

بنفسه ثم حل فوجده في يد رجل لم يسترده منه كما في شرح الطحاوي وان قتل محرماً او حلالاً صيداً محرماً كان في يده وقت للحرام
 او اخذه لغيره فكل سناخجزي جزاء تاماً بجميع القيمة اتعزز كل ورجع اى ثم يرجع بمن اخذه ومن في يده على قاتله لتاكيد
 الضمان عليه فقتل حلال في الحلال صيداً محرماً لم يجزى لكن الحرم رجع عليه بمن اخذه فقتله غير مخاطب كالصبي والمجنون والكافر كذا
 في شرح الطحاوي ولو قتل حلالاً صيداً حلالاً اخذه من الحرم جزئى كل ورجع اخذه على قاتله كما في المحيط ولو قتل محرماً صيداً حلالاً كان عليه
 قيمة للمالك وقيمة للشرح كما في التلمية وما يلزم به اى بسبب من مخطوات الاحرام كالنسيب وقتل الصيد وغيره على المفرد بالحج او
 العمرة دم فعلى القارن واما الحج والعمرة لتكسر حرمة احرامين وهذا اذا كان قبل الوقوف بعرفة واما بعده ففي غير الجملع دم على ما ذكره
 شيخ الاسلام كما في النهاية الاجواز الوقت اى ليهيات كما غير محرماً بالعمرة او الحج فحينئذ عليه دم لترك حق الوقت اذا اعلو الى الوقت
 واحرم فانه سقط عنه كما اذا احرم من مكانه وعاد اليه محرماً وجد والتلبية وان لم يجد به الا يسقط وقال لا يسقط جد واولا وتماسه
 في المحيط وثنى جزاء صيد مملوك وغير مملوك قتلته محرماً فعل كل جزاء تام لكن لغيره ان معاقيمة واحدة للمالك وبنى ان ثلث
 اذا قتل ثلثة واتحد الجزاء ولو قتل صيداً محرماً حلالاً ان فعل كل نصف قيمة وبنى ان يقتسم على عدد الرؤس اذا قتلته جماعة ولو
 قتل حلالاً ومحرماً فعلى الحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصفها ولو قتل حلالاً ومنه وقارن فعلى الحلال ثلث الجزاء وعلى المفرد حسب الزا
 وعلى القارن جزاء ان باع الحرم من محرماً او حلالاً صيداً اخذه لغيره لبدل الارام او قبلاً او شراً عنه لطل البيع والشراء كما في النهاية
 لكن في مبسوط شيخ الاسلام انه فسده ولا يخفى انه مشبه اليه فيما تقدم ولو ذبحه اى ذبح الحرم صيداً محرماً لم يجر على كل محرماً وحلالاً لانه
 ميتة فلا يجوز اكله الا اذا اضطر وتقصيد في المحيط ولو اكل الذابح منه استغفر وغرم اى ضمن قيمته ما اكل سوى الجزاء عنه
 واما عند ما فليس عليه الا الاستغفار كما في الهداية وانه لا اكل لبداء الجزاء واما قبله فلا يجزى الا الجزاء جماعة كذا في المحققين
 لا يلزم ما بالاكل جماعة بل يستغفر محرماً او حلالاً لم يذبحه وما ولدت من خارج الحرم فطهيرة الطهارة في مقام الاضرار على تقدير
 ذنوب الموصول اخر حبت من الحرم وما اى الطهيرة وولد ما غرمها اى ضمن المنزح حرماً او حلالاً قيمتهما لانها صيد الحرم حكما وان
 اؤتى المنزح جزاء ما اى جزاء الطهيرة ثم ولدت لم يجزه اى ليس عليه جزاء ولد بالان او اجزاء بصيرة بصيد المحل

فصل - ان احصر اى منع ومنه المحصر بفتح الصاد وبالنقطة المنوع من كل شئ كما في الكشاف وغيره وشراً المنوع عن الحج والعمرة

بعد الاحرام وحكمه ان لا تحيل الا بالانحاج او بافعال العمرة كما في الينابيع المحرم او الحرمة يحج او عمره او بها بعد وسلم او كما فر ولو غير
 سلطان او مرض زوا بالذباب او الركوب او غير ما مثل فقدان الحرم وهلاك النفقة وغيره ما هو غير قادر على المشي ولو في
 بعض الطريق كما في المحيط بعث المفرد بالحج او العمرة الى الحرم وما او ثمة ليستري به بركة فلو بعثت من محل باولها فان الثاني
 تطوع كما في الينابيع والقارن ومن وفيه إشارة الى انه لا تحيل الا بذبح آخرها والى انه لا يشترط تعيين احد بالحج والاخر
 للعمرة والى انه لو بعث والا احد بالتحيل بذبحه عن احدين الاحرامين كما في الهداية وعين المحصر بالحج او العمرة عنه لو ما يذبح
 لم يبعث فيه اى في ذلك اليوم لان ومنه غير مؤقت بل وقت فاجتنب الى تعيين بعلم وقت الاحلال ولو كان ذلك اليوم

ان الحج يسقط عن الامر لقائمة الاتفاق مقام الانفعال ان وادع بحجزة الى سوتة فلو زال عجزه صار ادى تطوعا للامر وعليه الحج
 كما في الكافي وعن ابي يوسف رح ان زال العجز بعد فراغ الماسور عن الحج يقع عن الفرض وان زال قبله فعن النفل كما في المحيط
 وان نوى الماسور نفسه او نوى عن نفسه وعن حسين امرين وقع عنه وضمن النفقة ولو نوى عن احدهما سبها ثم عزم
 جاز وعنه ابي يوسف رح انه وقع عنه بمنزله كما اذا امر احد بالحج واخر بالعمرة ففترق بينهما الا اذا اذنا بالجمع كما في التمراشي ودمهم الا ان
 ان وقع فموقع على الامر عند الطرفين وعلى الماسور عنده ولا يبعد ان يكون شاملا لما اذا وصى مات فان دم الاحصار في ثلث
 مال الميت وقيل في كاهن بهاء في مال الماسور عنده كما في الكافي ودم القران في صورة الامر بها كدم المتع ودم الجناية تعلم
 ونحوه على الحاج اى الماسور فانه لمختص بنعمة الجمع بين النسكين وانه الجاني وضمن الحاج النفقة اى كل نفقة ان جامع قبل
 وقوفه بعرفات فلا يضمن شيئا ان جامع بعده كما اذا فاته الحج لمريض او حبل او موت وابتة او فرار سكارى فانه لم يضمن ان كان
 يفتق من مال الميت حتى يعود الى ابيه وعن محمد رح له نفقة ذبا به لا غير كما في الاختيار وان مات الحاج الماسور في الطريق
 اى طاق الحج كحج غيره وجوبه من منزل امره الموصى او الوصى او الوارث قياسا اذا اتحد سكانها والمال وان به فان لم يكن
 رافيا به بحججه يستمكن وفيه اشارة الى ان الوصى يدفع النفقة الى الماسور كمرضى المال او يحج عنه والى انه لا يحج من منزل الحاج
 ولا من منزل الوصى الماسر حيث مات اذا اختلفت سكانها واستبأ وروحدة الوطن وانما فان كان احدهما اقرب من كحج عنه ثلث
 ما بقى من المال في ايدي الورثة وانما في يد الورثة في يد شئ مما منع اليه لا محالة وهذا عنده واما عند ابي يوسف رح فحج بما بقى
 من الثلث الاول سواء كان في يد الورثة الماسور وعند محمد رح يحج بما بقى في يد الماسور فان لم يبق في يده شئ بطل الوصية عنده
 واما عند ابي يوسف رح فحج ان بقى شئ من الثلث والا طلعت وقال ابو حنيفة رح يحج من ثلث ما في ايديهم فان كانت التركة
 ثلثة آلاف درهم فرفع الالف فشرق يحج هذه ثلثة الافين ثمانية وستين وثلثين وطلعت عند ابي يوسف رح ان كانت
 اربعة يحج عنه ثلثمائة وثلثون وثلث وعنده ابي حنيفة رح بالثلث لاسن حيث مات الماسور وهذا كذا في الصالحين
 فان عندنا يحج من حيث مات شخصنا وعلى هذا الخلاف اذ مات الامر في الطريق او وصى به والا صل فيه ان السفر من طيل الميت
 اوله وهذا اذا لم يهرس سكانا يحج منه والايحج منه بالاجماع الكل من المحيط ولا يجوز للمدى سواء كان لدم النكس او الجوارح
 او غيرهما الاجازة المتعينة عند سن سالم العيوب كما يحكى ان شاء الله تعالى وهذا عند الشيخين واما عند محمد رح فيجوز لصغار
 كما مر الشاة كافيته في الكل الا اذا طافت طواف الزيارة جنبا او طحى قبل الوقوف فانه لا يكفي فيها الا البذلة كما مر واكل تحسنا
 كالاغنية من بهى تطوع او بالغ محله من متعة اسم من المتع وقران فقط فلا يلو كل من دم الجوارح والاحصار والنذر والتطوع
 او المبلغ محله بل يجب ان يتصدق بلحمة الا اذا استهلك فانه يتصدق بقيمة كافيته في شرح الطحاوى وخصاى خصص في حج بهى
 والقران كالاغنية بوجه التحريم لا يخص به غيرهما من دم الجوارح والنذر والتطوع والاحصار وفيه خلاف لبعض الجاهل كما مر وخص الكل
 اى جميع ما ذكره من الهدايا بالحرم فلا يرد به من ذرة لم ينو خرمها بركة فانه يجوز في اى موضع شاة عنده الا ان يصفى

لم يشرع للمندورة على استئثارهم عند الاباء كما في المحيط ويتصدق بحلقة النعم وهو المخرج على ظهره من كسائه ونحوه وخطامته الكسوة
 جمل من عتق البعير وثمنه في الفداء لا يعطى جبر الجبر الى الذابح منه اى من نعم الهدى ونحوه وجده وغيره وفيه إشارة الى جواز ذبح غيره
 وان كان الاصل ان يذبح بنفسه ان حسن ينبغي ان يشهد بان لم يذبحها بنفسه كما في الاختبار ولا يركب المبل والنوس الهدى الاضيق
 بان لا يمتد على المشى فان تعذيبه واجب ولو كره فاقص منه من القصد واتصدق به وفيه استحبابه لا يحل عليه فلو انقص من الحمل غرم كما في الآثار
 ولا يحل الهدى اذا كان للدين لانه جزء منه بل ينفع ضرعها بالمال البدر ليقطع لينة قالوا هذا اذا قرب من وقت الذبح واما اذا بعد عنه فليجلب
 ونما للضر ويتصدق بمثل او قيمته الا اذا استملك فانه بالقيمة ولو دل الهدى ذبح مع الولد وان شاء تصدق به كما في الاختيار واما عطف
 بالكسرة الهدى الذي يملك في الطريق او تعيب بها حش ما يسلم منه كالعرج والعمى ففي الواجب بداهة غيره وللعيب له الغنم ليشاء
 وفيه إشارة الى انه لا يجب بدل الطوع في ذبح ولا ياكل منه غير الفقراء كما في شرح الطحاوى وفي النفل انشى عليه وان شهدوا اى شهد جميع
 من العدد وحججا او غيرهم عند الامام قبل وقت الوقوف بعرفة اى بان الحجاج وقفا بعرفات قبل وقته اى وقت
 الوقوف كما اذا شهدوا في اول يوم عرفه انهم وقفوا يوم التروية وذلك بان تقيم الساعة ليلة التلخيص فينبغي الحجاج انما من اول ذي الحجة
 وهى في نفس الامر من آخر ذي القعدة قبلت هذه الشهادة عند الاكثرين لا مكان التدارك وقال الامام المموني ينبغي للقاضي ان
 لا يقبل هذه الشهادة لان فيه تيجما للفتنة كما في الكافي واما قال شهدوا بالمفظة المجمع اشارة الى انه لا يقبل فيه الا شهادة جميع عظم القبل
 شهادة عدلين وقال بعضهم يقبل شهادة كما في المحيط وقوله قبل وقته طرف الغنم كما اشترنا اليه وفيه اشارة بان لا يقبل شهادة من لم يجد
 وقته كما اذا شهدوا اليوم انهم انصرفوا يوم التروية او شهدوا انهم انصرفوا يوم النحر لان التدارك غير ممكن والمصنف الكافي ان
 قبوله لا يقبل شهادة من لم يجد وقت الوقوف بالوقوف بعده اى بعد وقته والحاصل ان كلما لو قبلت الشهادة فيه لغات الحج على
 لم يقبل الشهادة فيه وان كثرت الشهود بخلاف ما اذا فات على البعض فامنا تقبل كما في المحيط من نذر حجا بمشى فيه مشيا وكونه حالا
 مستظرف فيه مشى اى وجب عليه المشى من وقت خروجه عن بيته وقبل من وقت الاحرام والاول اصح قال ابو جعفر نما يركب اذا
 قبل المسافة وثق عليه فاذا قرب ولم يمش حتى يركب حتى يطوف الفرض اى طواف الزيارة واما وجب المشى لان من
 جهته اجبا وهو مشى الفقير الى عرفات وفيه اشارة الى ان الحج اشياء افضل واما كرهه ابو جعفر رح اذا جمع بينه وبين الصوم لانه
 مستحب بالخلق كما في الكافي والى انه لو نذر عرفة مشى مشيا حتى يسبي ولو ركب فيها اجزاء لكن يجب عليه دم كما في المحيط وفي الختم
 على الفرض الدال على القطع في الحج اشارة بما يراعى في الاضتمام كما في هذه المسئلة الدالة على ان مجرد النذر مع القدر على المشى
 يكفي للقصد الى زيارة البيت الحرام وقد اتى تعالى يا با مع شرف زيارة تربة قبر نبينا عليه السلام والنجية
 قد تم الجمل الاول من جامع الرموز

رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ

محمد ك يا من عتباته كفاية وهدايتة وقاية على اوطقنا بطبع الكتاب المنقح الفقهاء الى الابد والحمد لله رب العالمين

المجلد الثاني من

جامع الرموز

مرة رابعة

للمعلمة الفعالة شمس الدين محمد با تمام الكمال من الفضلاء والذين نزلوا اجدهم في تصحيح

في المطبع الممثلة لكشور بالاسرة



بسم الله الرحمن الرحيم

کتاب النکاح

اخره ما تقدم لانه بالنسبة اليه كالبيسط الى المركب فانه معاملة من وجه وعبادة من وجه قال الجوزي انه يجب قيل اوجب عين قيل
واجب كفاية وقيل فرض عين وقيل فرض كفاية فمما دلت سن التخلي لعبادة النفل كما في التحفة وقيل سباح حال البحر من موجب النكاح
وتحتب حال الاعتدال وواجب حال غلبة الشهوة والقدر على موجب ومكره حال خوف الجور وهو منقذ الوطير وقيل الضم وقيل زجاء
فيه على الصحيح كما في الزاهدی وشرعاً ما اشير اليه بقوله سيعقد بايجاب اي يتحقق ويحصل شرعاً بسبب ايجاب هو شرعاً فاصدر عن
احد المتعاقدين او الاسمي به لانه ثبت الجواب على الاخر نعم اولاً وقبول هو لفظ صدر عن الاخر ثانياً وفيه مع الكلام لان اشارة الى ان
النكاح عقد خاص موضوع محل الوطى وفيه احتراز عن نحو المبيع والبيته فانه وان افاد حله لكنه لم يوضع لآلى ان العقد وان كان
في الاصل المجمع بين طرف الجسم لكنه شرعاً عبارة عن الايجاب والقبول لكن مع الارتباط الذي اعته به الشرع ولكونه امراً
اعتبارياً لا يشير اليه والى ان الايجاب والقبول انشاؤه فالتكليف ثابت اما بالكلام اللفظي لكنه خائف ما دل عليه كلامه في التوضيح
ان النكاح ثابت بالكلام النفسى فان اللفظي اخبار عما في الذهن والباطني لا يقتضيان الا انشأته الشرعية المتعد بالكلية عن البناء
الاخبارية وتماسه في الاصول ويحتمل ان يكون المبادىء في العقد ان العقد ارتباط الايجاب بالقبول فما شرط العقد حينئذ كما قال الاكثر من
على اول عليه لكرامى وغيره والاول المختار عند المصنف ح كما ذكره في الشرح فان قلت اكثر اجزاء العقد كلمات لا يتصور بقاؤه فكيف
يبقى وفيه العقد قلت نعم لانه غير قاض لان حكمه باق والفسخ يرد على الحكم على ما قال اكثر الفقهاء والبقاؤه من الابدان وهو موجب
بعضهم الى ان بقاؤه ضرورى في العقد لفظاً ماض صفة للايجاب والقبول ويشير الى ان الفارسي كما مر في الماضوية لا يرى

ان (تزوجهم صدقهم) بين مثل نذرت وعهدت على ما في ايمان الذخيرة والى ان النكاح لا ينعقد بالتعاطي فلا ينعقدان وقع المهر اليها
وقبالت وميل لوزجبت منه ووقع المهر اليها انعقد كما في النية والى ان اللفظ الواحد يجوز ان يكون قائما مقام اليجاب والقبول
كما سياتي لزوجت نفسي بك وتزوجت نفسك او المعنى كقول الرجل او المرأة زوجتك يا سي وقال الآخر زوجتك بي وكذا في
تزوجت فان كلاهما اصل لليجاب والقبول من الجانبين كما في الزاهري وبشعر ما قال البيهقي ان التزوج (مردار زن وزن را
شوي داون) والتزوج (زن کردن وشوي کردن) وكل منهما يتعدى بنفسه وبالبار كما في الاساس والديوان وغيرهما ولا يتعدى
بمن وان كثر ذلك في كلامهم وعلى ذلك من اقامته حرف مقام حرف كما قال الكوفية وذا غير عزيز عن البصرة كما لا يخفى على المتبحر والنايل
المفعولين وقعا لتوهم الاختصاص على انه قد صح التعلق بكل ما يعبر عن جميع البدن كالاس والرقبة وغيرهما كما في المحيط وادام مختص
عنهم بلام غير اللام فاو لي مضارع فيشمل الحال كما في بيع المستصفى والمستقبل كما في الزاهري والامر بقبرنية المثال وفي النية ان يصح بلسان
الخوازمية بصيغة الحال بلانية واما المستقبل فليس في ان لا ينعقد بلام النية واما في نيتك شلا فقال الاب شلا
زوجت اياك وفيه رمزي ايهو مستحب من قول بولي انعقد بنفسه كما في النية والى ان الامر من انعقد كما في المحيط والحقه وغيرهما وقيل
غير صحيح لان لما مضى هو اليجاب والقبول والامر بأكمل الامة يعني على استعارة المعدوم للموجود كما في المكارني وان لم يعلم
المتاقدان معناه اى معنى نقطهما سوار كان عربيا او عجميا وسوار علما انه مما انعقد به النكاح اولادها في الحكم واما فيما بينه وبينه تعالى
فلا ينعقد ان لم يعلم انه ما ينعقد به كما في قاصيخان لكنه ما اختلف فيه المشايخ كما في اخراته وذكر في العادى انه لا يصح عقد من انعقد
او لم يعلم سفاده قيل يصح الجميع وقيل لكان مما يستوى جده وهزل يصح كالنكاح والا فلا كالبيع وينعقد بكلم العرف بسبب قولهما
اى قيل المرأة والرجل داو وپذيرفت بلام متصله بهما واليهما يحوط بعد قوله لما (نفس خویش بن) داوى وبعد قولها له
تو نفس مرا پذیرفتى وفيه شارة الى انه لا ينعقد بمجرد قولها داو بدون قوله پذیرفت الا اذا اريد بقوله داوى التحقيق
والى انه ينعقد بدون قولها بزي ووقال بعض المشايخ انه لا بد منه واختلف في ان داوى يستفهام ولم وهو الرجح كما في
المحيط كبيع وشراء فانه ينعقد بقوله ما بخرقت وخريد بالاسم بخرى فخرى وخريدى لا ينعقد على انما بقوله ما عند الشهود
جميع الشاهدين كفاية الشاهدين كما ياتي جريا على العادة في النكاح ولا يخفى ان الترك اولى فان اشدادة شرط الكل ما زان وثموم
ونحن زوجان وفيما اختلف المشايخ لكن ان قضى به القاضى فهو نافذ وادليل على ان القضا صحيح في اختلف عند المشايخ كما في
المحيط ونفط (زن) عند الاطلاق الزوجة كما في الذخيرة كما ان (شوي) مختص بالزوج وصح النكاح بعد تحقق سائر الشروط بلفظ النكاح
والنكاح وتزوج قد ذكره مرة وما وضع اى يصح بلفظ موضوع تملك المعين من تخليك وصدقة ونحوه وشراء على الصحيح فلا يصح
بالخلع والاباحة والاقالة والاجارة والفرس والرسن والاعارة والصنع والشركة لكن في استة الذخيرة اختلف المشايخ كما في المحيط اى انه
لو ترك قوله يصح وقدم هذا القول على قوله لا بقوله سلم من التطويل حالا ظن تملك فلا قال اوصيت لك بنوع امي بانك قبل الآخر
او اضافت الى ما بعد الموت وقبل الآخر لم ينعقد ولو اوصى به في الحال انعقد وقال الشرحى لا ينعقد به مطلقا ولو قالت جعلت نفسي

فاك بكذا فقال قبلت صح ومن ابى عينه روح انه يتعقد بما وضع لملك الشئ الصل في المحيط واعلم ان الما يتعقد به النكاح يتعقد به شبهة حتى
 يسقط به الى كفا في الخزانة وشرط الصحة النكاح سماع كل منهما اى المتعاقدين لفظ الآخر فلو لم يسمع الا احدهما لم يصح كفا في
 سائر العقود والا انه يشكل الاطلاق نكاح الفضولي وبما اذا ذكر الزوج اسم المرأة غائبة كما يحى وشرط ايضا حضور شاهدين حزين
 عنه يتعقد فلا يصح عند قنين ومكاتبين ومبررين ولا حضور حزين من الاجازة في الموقوف والاعند التوكيل كفا في الشاسع و
 ذكر في النظم انه يتعقد بلا شهود عن محرر الا انه لا يشيب او حر وحريمين فاني حكم حر ولا اقال مكلفين على لفظ المتن المذكور
 فيصح عند سكرانين يعرفان النكاح وان لم يذكر عند الصحو ولا يصح عند كنا صبيين ومجنونين كفا في المحيط ولا عند مريضين كفا في
 ديني يبيع مسلمين في نكاح مسلمين او مسلم وكتابتها بالاحداث فلو تزوجها عند كنا صبيين جاز عن اثنين خلافا لما ذهب وزوجهما الشك
 كفا في النظم سماعين معا لفظهما اى لفظ المتعاقدين حتى انها لو سمعا متفرقين بان يسمع احدهما في عقد والاخر في آخر المجلس
 استقر لم يخرج عنه عامة العلماء وجاز عند بعضهم وعن ابى يوسف روح في روايتان ولو كان العاقدان في مجلسين لم يجزى بالاتفاق
 كفا في النظم وفيه اشارة الى انه لا يشترط فهم المعنى كما ذكره البقال والطاهر خلافا وعن محمد روح لو امكنهما ان يعبرا ما سمعا بازو
 الا فلا والى انه لا يشترط معرفة المرأة ولا رتبة وجهها فانه يسمع صوتها من بيت لم يكن فيه غير اهاز النكاح والا فلا فلو كانت
 منتقبة جاز وهو المختار والاحتياط حينئذ ان يكشف وجهها او يذره ليدرك جدارا والى انه لا يشترط حضورها لكن لو غابت جاز ذكر
 الاسم بلا معرفتها وبما اختار الخصمان بمورجل كثير العالم ممن يقتدرى به على ما قال الجاوي وذكر في الواقيات انه لا يشترط ذكر اسمها
 واسم ابها وجدها عند عدم معرفتها الكل في المحيط وفي اشتراط الحضور او لا ثم السماع اشارة الى انه يختلف فيه ولذا قيل
 صح بحضور صبيين الا ان اشتراطه اصح كفا في النخبة وصح النكاح عند رفاستقين ولو مريدين بالتفقد بلا رتبة ولا نظير
 النكاح على المحكام لشهادتهما حتى يحكم بالمر وغيره عن الراجحى والكارا احد المتعاقدين وصح بعد الطلاق ولتقاع عندهما
 اى بحضورهما وبما ظاهر الرواية وفي المتن انه لا يصح كفا في قاضي خان او عند ابى احمدهما بحد المضان فالشئح الشئح
 انه قد عطف في تصانيفه على الضمير المجرور بلا عادة الجار وهو مذنب كوفي مردود على ان الذنب ان اكثر البصرية اشتراطا
 اثبات الجار لفظا او تقديرا او يونس والا خفش وجل الكوفية لم يشترطوا كفا في الجعري ولا تقبل شهادة الابن بالقرب
 اى لنفع القريب فان كان الابن منها لا تقبل لهما وان كان من احدهما لا تقبل له وتقبل عليها كما ياتي في القضاء فكلما
 لا يخلو عن نوع تكرار نكاح مسلم ذميتة كناية اى كما صح نكاحها عند ذميين عند الشيخين خلافا لما راجح
 ولا تقبل شهادتهما على مسلم وتقبل على الذميتة كما ياتي في الشهادة والوكيل اى الذى وكل تزويج
 كسيرة ذم صغيرة برجل شاهد واحد فصيح عنده مع آخر عن حضور الموكل اى الزوج والاب وكذا وكيل
 المرأة تزويجها برجل شاهد واحد حضورها كفا في المحيط والتمن حال لها بالتغيب كالولى اى كما ان الاب او السيد
 شاهد النكاح عند حضور الموليتة اى النبت والامته حال كونها عاقاة بالتمن بخلاف الصغيرة فانه ليس بشاهد عند

حضور المكونه مباشر وشهادة المباشرة دودة بالاجماع سواء مباشرة لنفسه وغيره وكذا المولى اذا تزوج بعده بانه شابه
عند حضوره بخلاف ما اذا كان غائبا وغير عاقل لانه ليس بشا بهنيت زمام ولو اذن له بالتزويج وهو حاضر قبل ليس بشا بهنيت
من جهة وكان المزوج والصواب انه شابه لولا اذن ليس بوكالة بل فك حرك كما في النخبة والولى من الولاية بالكلية المولية على المرتبة في
ولى الامر (خداوندى) كدكارام ويجوز ان يكون اسم فاعل من التولية اى جعل الشخص والياء والكالام وحررم على المهر
اى الرجل كما في القاموس اصله القريب من الامم او البعيد من ام الامم والاب وان علت واخرته يجوز ان يفسر بالطلاق
والفساد لانه لا فرق بينهما في باب النكاح كما في قاضى خان والنهاية والكرمانى والمستصفى وغيره ولذا لا يصح التوكيل بالنكاح
الفساد ولا طلاق زوجته ولا طهارتها كما في المحيط فاما في العادى انهم اختلفوا في نكاح المحارم انه باطل وفساد لا يتخلو عن
اشكال والاسناد يجوز ان يكون حقيقة او مجازا على اختلاف ان الحرمة هل تعلق بالايمان ام لا وعلى هذا يكون من اطلاق اسم المهر
على الحال ومن قبيل حذف المضاف اى نكاح اصله وقرع من البنت وبنت الولد وان سفلت ولو سفلت لم ير بالانسان كما
في القاموس لا يسل بان يقال ان ذكره لتوهم ان حرمة نكاح البالغة على المبالغ لا يستلزم حرمة نكاح الصغيرة عليه مع توطية قوله
وفرع اصله القريب من الاخوات لاب وام او لاحيهما وبناتهن وبنات الاخوة وان بعدت ولما كان طلاقه موهما لحليلة
فرع اصله البعيد مطلقا زال ذلك فقال وصلبته اصله البعيد من عماته وخالاته لاب ولأم ولأخواتها وعماتها وعمات أخواتها
وان علت وخالاتها وخالات اخواتها وان علت وطلقاته شكل فانه ذكر في المشاريع وقاضى خان وغيرهما ان عمته وعمته لاب
غير محرمة عليه كبنات العم وعمته وانحال وانحالة واليه اشار بالصلبته يضم الصاد وسكون اللام ثم الباء الموحدة ثم الياء
للمنسبة ثم التاء للتانيث بحيث يمكن ان يكون بفتح الصاد وكسرة اللام ثم الياء المشناة الساكنة ثم الباء الموحدة ثم التاء فانها
كالصلبته من كانت من صلب الرجل وظهره كما في المغرب وفيه اشعار باصالة الاب في انتساب الولد ولما فرغ من المحرمات النسبية
شرع في ابنتيه فقال وحررم امر زوجته بنفس العقد الصحيح كما هو المتبادر فلا يحرم بجر العقد الفاسد كما في النظم والنظم
وغيرهما وبنتها اى بنت زوجته حال كون الزوجة موطوءة فى حال من المضان اليه على نهى بعض النحويين كما في الصلاح
المقامات فلا يرد عليه شئ كما ظن والكلام مشير الى ان مجرد العقد غير محرم والى ان انحلاوة الصحيح ليست كالوطى وفيه
اختلاف الروايات كما في الخلاصة والى انه محرمة لبنته ليشترط العقد الصحيح منه وبينهما وقد ذكر في النظم انه لا يسا
بنكاح فاسد حرمت بنتها وام الزوجة شاملة للجدّة وان علت كما ان بنتها لبنت الولد وان سفلت كما في المحيط وزوجه اصل
من امرأة الاب والجد وان علا وزوجه فرعه من امرأة الابن وابن الولد وان سفل وفي اطلاقه رمزا الى ان كليتهما
محرمتان بنفس العقد واذ بالاختلاف كما في النظم وهذه اربعة اصناف من المحرمات المصاهرة ومنها محرم بالزنا وليس
وانظر كما سياتى وحكم الكل حرمة كل منهما على اصل الآخر وفرعه وكل هذه المذكورات من الاصناف الثمانية
رضاعا اى للرضاع فيكون مفعولا وههنا اشكال لفظا ومعنى اللفظان كلاهما اذا اختلف الى المعصية

يفيد استغراق الاجزاء والامام معنى فلانه تحمل الخت ولده وام الخير وخته وجدة ولده رضا عا وكريم نسبا كما في قاض خان وغيره و
 فرع منزلية من بنت امرة زني بها ونبت ابن منزلية وفيه رمز الى انه لا ياتي في وبرا لم يحرم عليه فرعها كما قال بعض المشايخ
 ويحرم عن بعضهم وبه افتى شمس الاسلام الا وزجندى رح والاشعل ان يقول مولوته بالنكاح فانه يحرم فرع المولودة بملك اليمن
 وشبهته النكاح والملك كما في النشف وغيره وفرع ممسوسة عضو بالاحال كما هو المتبادر فان كان بينهما ثوب لا يجزيه
 حرارة المسوس لا تثبت حرمة والا فثبت وبماسته اذا صدقها الرجل ان يشهوة فانه لو كذبها واكرهه ان يشهوة لم يحرم كما في التنايزه اطلاقا
 مشير الى ان س شعرا ليس مثبت بالحرمة وان اكره الامام السعدي والمس شامل للتحفة والتبقيس كما في المحيط وفسرع
 منظورا الى فرجه الداخل وهو ما ورد قيل الى الخارج وهو الطويل كما في الروضة وقيل الى العانة وقيل الى الشق وعليه
 الفتوى كما في النظم والفتوى على الاول كما في الخزانة وفيه إشارة الى انه لو نظر الى غير الفرج كالدبر لم تثبت الحرمة والى
 انها لو نظرت الى فرجه لم تثبت خلافا للطرفين والى ان النظر الى ما وراء الزجاج معتبر بخلاف النظر الى عكسه في المرات والماء كما
 في الخلاصة وهذا كانه اذا كانت متكئة فان كانت قاعدة مستوية واقامة لم تثبت الحرمة على الصحيح وانما ذكر محجربا من النظر لاشارة الى
 انه لو امنى بعد ما لم تثبت الحرمة لزوال سببها وهو المس او النظر الذي هو سبب الوطى الذي هو سبب الحرمة كما في المحيط وقيل ثبت
 كما في الخزانة والاول هو الصحيح كما في الكافي يشهوة حد في الشاب انتشار الآلة وزيادته وفي الشيخ والغين ميل القلب وزيادته
 على ما حكى عن أصحابنا كما في المحيط وقال عامه ان علماء ان يميل اليها بالقلب ويشتهى ان يعانقها وقيل ان يقصدها ففقطا
 ولا يبالى من المحرم كما في النظم وهذا في حق الرجال والامام في حق النساء والاشتهاء بالقلب لا غير كما قال المصنف رح وفيه إشارة الى
 ان شهوة احد بها كافيته اذا كان الآخر محل الشهوة كما في المضطربة والى ان شرط الشهوة ان يكون طرفا لها وكل رواية
 في النظم لو س لا عضارا وعانق او قبل با شهوة تثبت الحرمة وفي المحيط قال الصدر الشهيد ان في المس والنظر لا يفتى
 بالحرمة الا اذا تبين ان الشهوة وفي القلب يفتى بها ما لم يتبين ان الشهوة يستوي ان يقبل الفم والذقن والخصا والراس وقيل
 ان قبل الفم يفتى بها وان ادعى انه بلا شهوة وان قبل غيره لا يفتى بها الا اذا ثبت الشهوة وحرم اصل من ام المنزلية و
 المحسوسة والماسة والنظور الى الفرج وجاز من اى جهة كانت والكلام مشير الى انه لو وطى غير المستهانة يحرم عليهما وبنيتها
 لكنهما غير محررين عند الطرفين كما في حدود المنظومة والى ان فرع المنزلية واصلها رضا عا لا تحرم كما في فضاء شرح الطحاوى وسيا
 منه في الرضاع اشارة اليه لكن في النظم وغيره انه يحرم كل من الزاني والمنزلية على اصل الآخر وفرعه رضا عا وما كان عمره من الصغرة
 وون تسع سنين لم يستهانة اى مرغوب فيها للرجال فبالوطى وانه ادعى لم تثبت الحرمة وفيه رمز الى ان بنت تسع سنين شتمة
 وعليه الفتوى والى ان بنت خمس سنين وما دونها لم يستهانة وكان ما فوقها من است والسبع والثمان الا اذا كانت ضخمة
 كما في الخزانة وعن الشيخين ان بنت خمس سنين شتمة اذا شتت مشنها وعن محمد رح ان بنت ثمان او تسع شتمة
 اذا كانت ضخمة كما في المحيط والى ان كفى شتمة اى بها فالاشتراط ان يكونا بالغين كما في المضطربة وعن صاحب

ودا عيبه ولا يجب النفقة حتى تضع الحمل وفي القواعد عن النوازل انه يلجأ لوطور عند الكل ويستحق النفقة عند الكل كما اذا انكح الزاني كما
 في النكاح من ضمنه اي جمعت في عقد واحد من المرأة ثمانية الى امرأة محرمة على النكاح بنسب او سبب فنجب المسمى للمأثمة عنه
 وقسم على جهته ما عده بها كما في البداية لا يصح للمولى النكاح امته اي لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من وجوب المهر وبقاء
 النكاح بعد الاعتراف ووقوع الطلاق وغيره الا يصح تزوج ما منه نائنه وطنا او ابا لاحتمال كونها حرة او معتقة الغير ومحلها فاعلمها
 بقدرها وقد حث الحالف ونهائس بغريب سيما اذا ادلتها لا يبيح والى ان كان الامام الشرايع يفعل ذلك كما في المضرت والنيابح
 ولا يلجأ بالنكاح ما لكتة اي سببه ولا للمسلم نكاح امرأة كافرة غير كتابية كاثونية او المجوسية والمرأة كما اشار اليه فلا يجوز له بطوكا
 بنكح اليمين وفيه اشارة الى انه يصح نكاح صابية قوم من النصارى يعظمون الكواكب كنعظيم مسلين الكعبة والى انه لا يصح نكاح
 صابية قوم يعبدونها كعبادة الكافرين الاوثان والاول قول والثاني قولهما فانما خلاف بينهما الفظلي كما ترى والى انه لا يصح نكاح المعتقة
 انما كافرة عنه ناو الى انه لا يصح النكاح اثنافعية لانها صارت كافرة بالاستثناء على ما روى عن الفضل ونهم قال تزوج نباته نكاح في
 واصل ترك التعرض بمثلها اولى فانهم متساوون في ذلك كما بين في محله ولا يصح للنكاح امرأة اخرى خامسة في عدة رابعة
 وفيه شعاع بان لا يجوز ان تزوج اكثر من ابنة والاحسن لرجال ان تزوج امرأتين فانه تعالى بدأ بالمتنى كما في المضرت ولا يلجأ
 نكاح ثالثة في عدة ثمانية ولا النكاح امته مسلمة او كتابية او مدبرة او كاتبة او ام ولد ولو صغيرة او كبيرة عاقلة او مجنونة على حرة
 ولو كتابية صغيرة او مجنونة فلوزوجها في عقد لم يجز الا نكاح احرة او امه في عدتها اي عدة حرة من طلاق بان في قوله ولا يصح في
 قهرا واما من ارجع فلا يصح في قولهم ولا حامل ثبت نسب حملها اجماعا كالمسبية وعن ابى حنيفة جرح انه يصح النكاح ولا لوطاء
 حتى تضع حملها كما في النكاح المتعة وصورتها ان يقول للمرأة ستعنيني بكذا من الدرهم عدة عشرة ايام او اياما او بلا ذكر الوقت
 ربه قد كان سباحا من ايام خيره ويا مفتح كما في النكاح المتعة لانها صارت منسوخة باجماع الصحابة كما في النكاح وغيره ومنه
 حديث علي رضي الله تعالى عنه فلو قضى بجواره لم يجز لنا في العمدى ولو اباح صار كافرا كما في شهادة المضرت وغيره ولكن
 لما في فيه تعزير ولا حد ولا رجم كما في النكاح ولا طلاق ولا ايلار والارث وعن ابى حنيفة جرح لوقال تزوجك متعة انكاح فمضى قوله
 متعة كما في قاضيان وذكر في البداية شرح المقاصد له بباح عند مالك جرح لكن في ثبوت كلام ولا نكاح الموقت وصورة صورة متعة
 الا انه لا يكون الا بلفظ الزوج او النكاح مع التوقيت كما في الظهيرة والمضرت والعمادى وغيره عن ابى حنيفة جرح اذا وقتا
 وقتا لا يعيشان اليك ما سنة او اكثر يكون صحيحا كما في النكاح واعلم انه لا يجوز للمناكحة بين بنى آدم والناس لما روى ابن كنف
 السراجية كان في القينة عن حسن البصري يجوز تزوج الجنية بشهو وحرطين

فصل نقد نكاح حرة اي صح ذلك مع ترتب الاحكام من الطلاق والظهار والتوارث وغيره الا انه يمكن رفعه فالتا فذم
 من اللازم وهو ما يكون بحيث لا يمكن رفعه واخص من المنعقد والصحيح فان نكاح الفضولي متعقد صحيح لكنه غير نافذ وما
 في الوصول والحرمة اعم من البكر والشيب وما قيد به لان نكاح الامة موقوف على اذن مولانا نكاح الصغيرة والمجنونة على اذن الولي

ولذا قال مكلفه ونور حيث نفسها من غير كفو بضمتين وضم الكاف وسر مع سكون الفاء كما في الماشان وبكون الفاء
مع الهمزة وبكونها مع الواو انفة النظير والمساوى كما في الطائفة فهو صفة كاللكني وشرعاً رجل يساوي المرأة في امور ستاتي فيه
اشعار بان الاعتبار لا كفارة وهذا عنده خالفاً لما كان في النظرية يلا ولي سياقي وفيه اشعار بان لولائية شرط لازم في الكسيرة وذاك
الرواية عند ابني حنيفة جرح الرواية عنهما مضطربة في المبسوط والمحيط وغيرهما قالوا بالتوقف على لجازة الولي فالملطور بلا اذن حرم
والافيه طلاق وطار و سيرة ثم جبال الى قوله وفي النظر روى ابو جعفر عن محمد بن ابراهيم انه يجوز اذ لم يكن ولي الا فموقوف ان اجازة الابطال
وروى ابو سليمان انه باطل به قال الشافعي رح فلا يعقد بغير ارضا صلا عنه . يوليده ما في موضع آخر منه انه يجوز حيث نفسها من
كفو بهر المشاجرة عن يها وبكراً ولم يجز عند الامامة منهم محمد بن جرح وفي خزائنه الوقعات بقضى القاضي بالبطال لطاقات ثلثت بعد بل
صح على الصحيح ولم يقدري حيث الولي والادل لا تخافيان ليعقدان صحته وفي الخاصة والمضمرات وغيرهما ان لشافعية يجوز حيث نفسها من
و ديسا كما رده لكذا صح وكن العكس والاي لخص من الاما ليا اذ لم يرض واحضهم الاعتراض اى وللاية المرافعة الى القاضي ليعقدها
اى في تزويجها نفسها من غير كفو باء الى فان رضى واحضهم ليس لمن في رجبته اسفل اعتراض واما الاقرب فاذ لك وقال
ابو يوسف رح لما بقي الاعتراض طائفاً كما في الاختيار وقال شرف الامامة لاجل الاما وليا المستعين في له رجبته ان يفرد بالاعتراض
اذ اسكت لبا فون كما في الميتة والطائفة شير الى ان الاعتراض وان ولدت ولادة اكما قيل وقال بعضهم لا اعتراض ان كدت ول
والى انه ثابت لكل في محبة اى غير محرما غير كما في العماى وذكره ايضا نكاحه للعصبة قال بعض المشايخ انه يلزم اذ لم يرض
كما في المحيط وروى عن ابني حنيفة رح بطلانها بكفو وبغيره اذ من شائخنا كما في المحيط وعليه الفتوى كما في قاضي نكاح ولا يجز
ولي حره بافعية اى ليس له وللاية تزويجها بكفو بهى ساخطة نية انية والى كانت بكرا القعة امة لم تلت ثم سميت التي لم تفضل اعتبارا
بالشيب لثقة مما عليها كما في المفردات وشرعاً اسم امة لم توطأ بالنكاح كما في المبسوط وقيل لم تجامع بنكاح ولا غيره
وهذا قولها والاول قول الصحيح الاول قول الكل كما في النظرية وذكر في المغرب انه يقع على الذكر الذي لم يخل بالمرأة والطائفة
شير الى انه لا يجز الخ البائع بالطريق الاول لانه غير مخصص فانه لا يجز المكاتب والمكاتبه ولو صحته ان كما في النظرية سميتها اى كذا
المكبر البائنة ونكحها غير مستهنة فاجتاحت مستهنة لم يكن اذ على ما قال السرخسي كما في المحيط وعن الطرفين ان نكحها ليس
باذن وعن محمد رح انه اذن كما في المشرع وفيه شاعرا بان التمس لم يرض باذن والصحيح انه اذن كما في النهاية وليكاً واما الاست
لزادة الايضاح فان البكار باله لم يكن باصوت اذن لانكاح الولي وهو خبر بلكار وخبر الامين محذوف فيكون ان نكحت
الجملة ويجوز ان يكون خبر الكل فانه يصح ويكاً واما معنى الصوت روحية معترضة وهذا التفسير هو المختار كما في الاختيار
ان البكار ليس باذن وعن ابني يوسف رح انه اذن كما في المشرع وفيه رمز الى ان الاعتبار بالحرارة والبرودة والغلبة والموتة للموت
وقيل انه ان كان بارداً اذن وحاراً وقيل عذبا اذن ولما كان في النظرية استيند انه بكرا البائنة سوار كان قبل النكاح او بعده
ان يستاد فاقبله وليقول ان فلان اذ كرك كما قال صلى الله عليه وسلم فاطمة رضى الله تعالى عنها والى ان صحتها اذن فاذ كانت

حاضرة في مجلس التصديق واختلاف المشايخ والاول اصح كما في المنيّة والنظر متعلق باذن والجملة المقرضة غير مانع عنه وصغير ظاهر
المطلق لولي الا ان ما بعده يدل على انه لطلب فان سكوتها عند استئذان غيره من الاولياء ليس باذن كما اشير اليه في العاوي
وافراد الصمير يدل على افراد الولي فلوزوجها وليان من حلين فسكت عند الاستئذان توقف النكاح في رويته وطلب في اخرى
كما في المحيط وحين يبلغ الحجة اى خبر النكاح سواء كان الجرح عدلا او غير عدل وان اؤتمعت وافضوليا او غيره وهذا عندهما
واما عنده فان اخبر بفضولي فلا بد من العدد والعدالة كما في الاختيار وغيره وظاهره يشير الى ان الاستئذان والبلوغ اجتمع
حتى لا يجوز نكاح البالغة ولو ثيبا الا باذنها كما في النظم بشرط التسمية الزوج اى ذكره حال من الاستئذان والبلوغ وبما ذكرنا من
اغراض الجملة سقط ما ظن ان كاتبة حين خرف اذن ورد والبا متعلق بالنسبة الاولى من الاستئذان ان جملة من باب التنازع
وتهم لا يشترط التسمية المهر عن المتقنين ويشترط عن المتأخرين كما في المحيط والاصح هو الاول كما في الخزانة والصحيح ان كان الزوج
ابا او جدا فالاشتراط والا فاشترط كما في الكفاية ولو استاذن البكر البالغة غير ولي اقرب من لولي البعيد كالابي والابن فرضا
تفرض بالقول او غابا لا قرب غيبة منقطعة والانسكوتها رضا كما في قاضيان وقال الكرخي ان رضاها بالسكوت كالثيب
فانه نوزوجها لولي كان رضاها بالقول وما يقوم مقامه كالتمكين من الجماع وطلب النفقة والمهر غير كما في المحيط ولغناهم كما
في ان ابني بالقول او بفعل كما في قاضيان والثيب امرأة تزوجت فبانت بوجه ولا يقال للرجل عن الكسائي رجل ثيب
اذا دخل بامرأة وامرأة ثيب اذا دخل بها من ثياب اذا رجع لمعادتها الخطاب كذا في المغرب واعلم ان كلمة توفيق تكون بمعنى ان
كما ان حواها قد يكون جملة سميت مقرنة بالفار وان كان الاصل ان يكون ماضوية مقرنة باللام كما اشير اليه في المعنى وغيره
فارتفع اشكال قوى عن موارد استعمالها ما كالم الفقه والامرأة الزائل بكارتها بنائها بالافاقية عليها كما هو المتبادر وغير
جماع كالثوبه والظفره والجرحه ودرور الدم وسابقة الاستبراء والعينيس كاليك فيما ذكر من الاحكام فسميتها اذن الكاظم
الى انها نوزجت ثم قيم عليها الحد وصدار الزنا عادة لها او جمعت بشبهة ونكاح فاسد فرضاها بالقول لانها ثيب كما في المبسوط
ولا يخفى ان ما ذكره تصریح بما علم منها فان زائل البكارة هذه بكثرة عاوان لم تكن عذرا كما نص عليه الشرح وقال ابو يوسف
رح ان الزائل البكارة بالزنا لم تكن بكرا وقوله اى قولها اى قول البكر البالغة عن الرعي رويت اى النكاح عند الاستئذان والبلوغ
اولى بالقبول من قوله اى زوج البكر سكنت بكسر التاء لان القول المنكره عن محمد رح ان قوله اولى وقيل بنية اى الزوج على
سكوتها وهو في الاصل ضم اشقتين فيكون ثبنا فلا يرد انما شهادة على النفي على انما مقبولة فيما اذا احاط به علم الشاهد ولو قال على انما
او رضائها لاذننا لم ير ثبني الكل في النهاية ولا تحلف من التحليف هي تأكيد له دفع الالتباس ان لم يقيم الزوج بنية على سكوتها
وهذا مما لا يحلف فيه عنده خلافا لما هو المختار كما في المضمرات فان نكحت يقضى عليها بالتحلول وللولى خاصة النكاح الصغير
اى تزويجه والصغيرة ولو كانت ثيبا فلا نكحها عالما ولا الوصى وان اوصى اليه الاب وعنه لو اوصى اليه جاز وود وكل
الاب رجلا بزوج صغيرة فزوجا بغير كفول بجزع عنده وقيل لا يجوز كما في الجامع الصغير ثم اى بعد كون ولاية الانكاح لاولى

ان زوجهما الابا وبكى بعده من غير كفو ولو بغين فاحش لزم النكاح قالوا يكن رفعه ولو بعد البلوغ وذا عنده بما عندها فلا يجوز
 النكاح وعن محمد بن ابي بكر بن عمار بن ابي يوسف راجع ان التسمية لا يجوز والاول هو الصحيح كما في الجامع وفي تزويج غيرهما للصغيرين
 كما لو صبي والام فتح الصغيران بالزام القاضي عند الطرفين خلافا لابي يوسف راجع وفيه إشارة الى ان السلطان والقاضي اذا زوجهما
 لم يفتخ على ما روى عن الطرفين كما في التحفة والى انه يصح النكاح الصغيرة نفسها اذا لم يوجد ولي ولا تناقض الا انه ساقط على
 اجازتها بعد البلوغ كما في التقنية والى انه يصح تزويج غيرهما بغين فاحش كما قال بعضهم على ما في الجواهر وغيره كما قال بعضهم على ما في
 الجامع فالصحيح قول الشارحين انه لا يصح أصلا وكذا تأييدهم بما في التلويح انه لم يوجد رواية أصلا لصحة النكاح في اثنين الصغيرين
 فانه غير صحيح نعم لا يجوز النكاح على الصحيح كما في الجواهر والجامع وغيره وهذا يدل على وجود الرواية لا على عكسها كما لا يخفى حين
 يلغا سوار علما بالنكاح قبل البلوغ ادعاه اوصين علما بالنكاح بعده اى بعد البلوغ وسكوت البكر رضا ايضا هنا
 اى حين بلغت وعلمت بالنكاح بعده ولا يمتد خيارها الى البكر الى آخر المجلس اى مجلس البلوغ اذا علم فالام لعلم
 فخيرها على الفوج حتى لو سلمت على الشهود واسالت عن اسم الزوج وعن المهر بطل خيارها كما في المحيط فلو بلغت في الليل بالاشهاد
 قالت لنقضت النكاح ثم استشهدت بعد الصبح وقالت بلغت ساعة كذا واخرت نفسي وباروايته عن محمد بن وعنه وقالت عند
 الشهود والقاضي لنقضت النكاح عند البلوغ قبل قولها مع الخلف وفي الاكتفاء إشارة الى ان الاشهاد ليس بشروط لاختيارها وانما
 شرط ذلك لاستقاط اليمين كما في العادى وان حملت به اى بان الخيار ثابت لها وذا عن الشيخين قال محمد بن ابي بكر بن عمار
 الى ان تعلم ان لها خيارا كما في النفقة بخلاف النفقة والدية والكتابة واطول المنكوحه المعققة قبل الدخول وبعده فانه يترتب
 الرضا بالقول والفعل وميتة خيارها وتعدى بالجل سوار كان زوجها حرا وعبد وفيه شعار بان خيار العتق لم يثبت للعالم كما
 في قاضيهان وخيار بلوغ العلام اى الصغير واليتيم المحررة والامته لا يبطل بل ايضا اسم ومصدر صحيح كرضيت او دلالة
 اى الرضا كاعطاء المهر وقبوله وتكمين وطلب النفقة ودون اكل طعامه وخدمته والامه بالامس ولا يبطل بقبولها
 عن المجلس فجميع العمروقة وشرط القضاء بفتح من بلغ من العلام واليتيم والبكر والبارية وفيه إشارة الى ان هذه فرقة
 غير طلاق فان دخل بها لزم المهر والا فلا والى انه لا يصح الفسخ بغيبوبة الزوج والا لزم القضاء على الغائب وكذا في كل فرقة
 يحتاج الى القضاء والى ان فرقة المحيرة لا يحتاج اليه فانه طلاق كما في العادى لا يشترط القضاء بفتح من عتقت فتقع النفقة
 بينهما بجر وقولها اخرت نفسي وفيه رد الى انه لا يشترط علم الزوج باختيار نفسها ولا حضوره وقيل لا يصح بلا حضوره كما في
 العادى ولما حمل الولي فضلا فقال والولي نعمة المالك وشرعا وارث مكلف كما في المحيط والتمتة وغيرهما لبعضهم
 جميعا عصبات ومفردا عاصب قياسا كفرقة وظلته من العصوبة اى الاحاطة حول شئ لغة ذكره زياون باب كلفه الطلبة
 وغيره وقال الطبري انها يقال للغلبة على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وشرعا أربعة اصناف منها التي فرضها
 النصف والثلاثان البنت ونبت الابن والاخت لاب وام والاخت لاب ونمات التي تعير عتيبة مع اخرى كالأخت

مع البنت ومنها المذكور الآتية ومنها سولي العتاقة وعصيته ولمراد الضنقان الاخير ان بشهادة تذكير الضمير في قوله على ترتيبهم
فالولاية اولى بالبنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم بالحق كما في المحيط وغيره وبذا عند الطرفين وقال ابو يوسف ربح
تقديم الاتيق على البنوة وعنه انهما مساويان كما في النظم بشرط حرية وتكليف اى عقل وبلوغ واسلام فلا ولاية
للعبد والبنت والمجنون والكافر في ول مسلم صفة ولد فلوزوج كافر ولد المسلم لم يجز فدون ولد كافر وفي الاكتفاء اشياء
بان الديانة لم يشترط وفي الكلام في قال شمسنا لوعن سور اختيار الاب ذكرا ومجانة لم يجز عند ابى حنيفة ربح وهو الصحيح
قاله يانه واجبة الذكر واما البو اى قسمه ركنه با ذكرنا في تعريف ابى الله ان يقال المراد بالول مالكا للنكاح بقرنية
القاضي وغيره ثم الامم وقال شيخ الاسلام ان اخذت لاب وام او اب اولى من الام كما في المحيط وقال القاضي باى ان
ان ام الاب اولى من الام كما في المنيته ثم ذوالرحم اى سوى ما ذكر قبل والزم الفرية وفي الاصل وعاء الولد الا قرب
قالا قرب اى يقدم ذوالرحم الذي لا يكون اقرب منه الى الصغير على من دونه ثم الذي لا يكون اقرب منه فذوالرحم فاعل
لفعل محله ومنه بقرنية المقام والا قرب اسم تفضيل مستعمل من المقدره صفة والام للعبد والقار بمعنى ثم كما في المعنى والمفصل
الاجمال ان بعد الام البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم اخذت لاب وام ثم
لاب ثم ربه ثم اولادهم ثم العتات والادخوال والخالات ثم اولادهم على هذا الترتيب هذا هو المشهور عن ابى حنيفة ربح وعندهما
وفي رواية عني ان الاولاد لا يغير لعصبات وعليه الفتوى كما في المضمرات لكن في التمرناشى ان للمد اى من قبل الاب
كالاخذت والعمه وبنت الاخ ونبت العم وغيره والاية التزوج حال حضور الام باجماع اصحابنا ثم مولى الموالاته اى من غير
انسانا على انه ان جنى فاشبه عليه وان مات فاشبه له ولو امرأتين وبذا عنده وقال انه ليس بولى كما في التمرناشى ثم السلطان
ثم قاض كتب السلطان في مشوره وذلك اى تزويج الصغار وفيه رمز الى انه لو لم يكن في مشوره لم يزوجها ثم ان زوجها
ثم كتب فيه ثم ان القاضي جاز على الصحيح كما في المضمرات والى انه ولاية السلطان بعد مولى الموالاته قبل القاضي كما في المحيط
لكن في النظم ان القاضي يقدم على الام وفي غياث الفقيين ان الاقرب لو لم يزوج زوج القاضي عند فوت الكفو والنشور
وكتب فيه السلطان انى جاست فانا قاضيا بالبلدة كذا وانما سمي به لان القاضي نشره وقت قرأته على الناس والولى
الا بعد يزوج الصغيرة بغيره بولي الاقرب غيبة حقيقة وحكيته كما اذا كان مانعاً عن التزوج فانه جاز حينئذ للام
ان يزوج وجه بالانفاز كما في النظم الغيبة شاملة للاختفاء في البلدة فلو يزوج الابي ثم ظهر الاقرب جاز ثم انه مشير الى انه
لو زوج الاب بعد وقت جسته الاذ بوقوف على اجازته ولهذا لو تحول الولاية بعد النكاح الى الاب بعد لم يجز الا باجازه بعد التحول كما في
العمادى وذكر في المحيط انه لو زوج الاقرب حيث هو اختلف فيه المشايخ وعن محمد ربح ان لم يكن للمرأة ولي حاضر استحس ان تولى
رجلا فزوجها ثم اشأ الى ان المراد من الغيبة الغيبة النقطية وان العلماء اختلفوا في مقداره فقال الفضلى والشحسى وغيرهم ان
مدتها هي ما لم يخطر الكفو الخاطب حضوره او خبره المجوز للنكاح او غير المجوز فلو انتظره الخاطب لم ينكح الاب بعد وهذا شبه

بأنفقه كما في الكراماني وهو الأصح وعليه أكثر المشايخ وفيه شعار بانه لو كان في السواد لم يزوج الابن كما في المحيط وعند البعض
 ابي عصمة المروزي ومحمد بن مقاتل الرازي وغيرهما مدة السفر اى ثلثة ايام وليا ليلها وهو الصحيح ويقتضى وعند أكثر المشايخ
 مسيرة شهر كما في الكبيرى وهو المروى عن ابي يوسف راجع وعن محمد راجع في رواية خمسة وعشرون مرحلة وفي رواية عشرين
 مرحلة كما في شرح الطحاوى وقيل مدتها ان لا يصل الى القافاة في سنة الامرة يعنى ذهاباً ومجيئاً هو اختيار القندورى وقيل
 ان لا يعرف الاثر بان كان جوالاً في البلاد او مفقوداً او هو اختيار السغدي كما في الكراماني ويعتبر الكفاة في ثبوت
 النكاح لازمه وصحة على الاختلاف والكفاة بالفتح والمد مصدر الكفو فنى لغة المساواة وشرعاً مساواة الرجل
 للمرأة في الامور الآتية وفيه شعار بان نكاح الشريف الوضعية لازم فلا اعتراض للولى بخلاف العكس فانه لو كان
 نافذا لكانه غير لازم كما في شرح الطحاوى وانما اعتبر من جانب الرجل لان المرأة تغير باستقراش من دونها بخلاف
 الرجل وانما قلنا بحذف المضاف لانه اذا لم يبق كفو للبعد النكاح بان صار فاسقاً مثلاً لا يفسخ كما في النهاية نعم يعنى في
 العرب نسباً اى من جهة النسب وهو الاشتراك من جهة احد الابوين طولاً او عرضاً وقد يطلق على ذوى النسب كالمسب
 فقرش هو من ولد نصر بن كنانة ومن دونه على الاشهر ومن ولد فهر بن مالك بن نصر على الاكثر كما قاله ابن حجر ويجوز فيه
 الصنف وعدنه على ارادة المحي والقبيلة وهو مصغر القرش تعظيماً وهو المسب واجمع كما في الصحاح وانما سمي به لانهم يخرجون
 يجمعون بكاة بعد التفرق في البلاد كما قال ابن الاثير بعضهم كفوا لبعض شير الى انه لا تفاضل فيما بينهم من ابا شير الى النوفلى
 واليتى والعدوى وغيرهم ولما ازوج على وهو ماشى بنت فاطمة أم كلثوم بعير وهو عدوى والى انه ليس العرب ولا نعم
 كفوا لقرش فلا يكون العالم ولا اوجيه كالسلطان كفوا للعلوية وهو الاصح كما في المفهرات لكن في المحيط وغيره ان العالم
 كفوا للعلوية او شرف العلم فوق شرف النسب ولذا قيل ان عائشة افضل من فاطمة رضى الله تعالى عنها والعرب اى
 من جميعهم اب فوق النظر والفهر بعضهم كفوا لبعض منهم لا يعجم الا ان يكون عالماً او جيباً فانه يكون كفوا لهم كما في المفهرات
 وفيه ان يستثنى بنو اهل فائهم ليسوا بالكفار غيرهم من العرب فاستتم كما في الكراماني وفي العجم عطف على قولنا في العرب
 وكلاهما من اسم المجموع كما في ذيل المغرب اسلاماً اى من جهة اسلام الاب والجد وفيه اشارة الى انه لا تعتبر الكفاة فيهم
 فبعضهم كفوا لبعض لانهم ضيعوا نسبهم وما استثنى محمد راجع من رجل مشهور فذلك لتعظيم الخلافة او لتسكين القننة واسائه لا يعتبر
 الكفاة في القرش والعرب من اى جهة الاس من جهة النسب فلا تعتبر اسلاماً كما في المحيط والنهاية وغيرهما ولا ياتى كما في النظم ولا
 حرفة وفي المفهرات ان العرب لا يتخذون هذه الصنائع حرفاً واما البيا في فلم يوجد والظاهر من عباراتهم معتبره فلابد ان
 اى جل للاب وجد في الاسلام كفوا لى المرأة التى لها ابا رقيه اى اب واجد وفى الاسلام فدى اسم اشارة فابا ربه
 محدث والخروج عن ابي يوسف راجع انه ليس بكفوله وايصح هو الاول كما في المفهرات لا يكون ذواب واحده كفوا لهما اى
 لذات ابوين فيه وعن ابن يوسف راجع فيه خلاف ولا يكون مسلم بنفسه دون الاب كفوا له اى لذات اب فيه عن ابي يوسف راجع

ان العالم المسلم كفوا لكان في النهاية وحرية وهي كالاسلام فيما ذكرنا فذابوا بين في الحرية كفوا لذات بار فيها لا ذواب
لها ولا عبد للحرية ولا متعلق للحرية الاصلية ولا متعلق ابوه او جد له لما عندهما خلا فالابي يوسف رح في الجدر كما في المحيط وعنه
ان العالم المتعلق كفوا للنسب كما في النهاية وديانة اى صلاحا حبا وتقوى كما في الكفاية او عدالة كما في الكراماني وفيه
اشعار بان لو كان مبتدعا والمرأة سنية لم يكن كفوا لكان في الفتق فليس فاسق ولو غير يعلن كفوا ثبت رجل صالح
وهي صالحة وانما لم يذكر لان الغالب ان يكون البنت صالحة بصلاحه ولا يبعد ان نبوي البنت ويكل الصالح على البنت
اى ذات صالح وهذا ذهب مشايخ بلخ وعند ابى يوسف رح انه اذا لم يعلن فكفو والا فلا ومن محمد رح انه ان كان محترما
عند الناس كاعوان السلطان فكفور والا فلا ولم يرد عن ابى حنيفة رح شئ في ظاهر الرواية والصحيح عنه ان الفسق
لا يمنع الكفارة كما في قاضى خان وما لا فالعاجز يوم التزويج عن اداء المهر لم يعمل وقيل عن المول ايضا وقيل عن نصف
المهر كما في قاضى خان والاول هو الصحيح كما في المحيط وذكر في الزايدى انه اذا تعارفت كونه مؤجلا لا يعتبر القدرة عليه
وعن النفقة بهذا اطلاق في مختصر القدرى وذكر في المحيط انها نفقة سنة وقيل شهر وذكر ابو اوشير الى انه يشترط القدرة
عليهما وهذا عند ابى يوسف رح فابحرج لا يبطل الكفارة كذا في الحقائق والى انه لو قدر عليها بالكسب ولا يقدر
على المهر لم يكن كفوا وهذا عند عامة المشايخ وعن ابى يوسف رح انه كفوا كما في المضمرات غير كفوا للفقيرة في ظاهر الرواية
هذا اذا كانت صالحة للوطى والا فلا يعتبر القدرة على النفقة كما في المحيط وفيه اشارة الى ان ذلك العاجز غير كفوا لغنيته والى
ان العاجز عن احدهما غير كفور لما وفي التجنيس العاجز عن المهر دون النفقة كفوا لصغيرة فقيرة وفي المضمرات ان علويا و
عاما غير قادر على مهر المثل كفوا للصغيرة الغنية والقادر عليهما اى المهر لم يعمل والنفقة كفوا لغنيته اى امرأة لما مال زائد
عليهما وهذا عند ابى يوسف رح لا عندهما والصحيح قوله كما في الحقائق وحرقة هي اسم من الاحزان اى الاكتساب وهذا ظهر روايتي
الصاحيين اما اظهر روايتيه فبأنه لا يعتبر الكفارة حرفة والاول هو المعتمد في زماننا كما في الحقائق فمن اخذ ان كان
النفقة فحماك او حجام او كناس او دباغ او حلاق او بطار او صاير او صفا ليس بكفو لمعطار ونحوه من البزاز
والصراف وعليه الفتوى كما في المضمرات والنفقات ليس بكفو للبزاز والمعطار كما في الكافي واخس كلمة خادم الطائفة وان كان
ذامال كشير لانه من اكلى وما للناس وهو اكلم كما في المحيط وفيه اشارة الى ان الحرف جنسان ليس احدهما كفوا لآخر لكن افراد
كل منهما كفور بجنسها وبغنى كما في الزايدى والى ان الكفارة في الجبال والقوة غير معتبرة وكذا التجارة في الاصول كما في نظم
والى ان المرض لم يسلب الكفارة فالمرض كفوا للصحي والمجنون للعاقلة وكذا القروية فالقروى كفوا للبلدية كما في المحيط وان
تحت المرأة المكنته كفوا بالبلد بالقل من مهرها اى مهر شلها فللمولى الاعتراض اى المرافعة كما مر حتى يتم
النكاح مهرها او يفرق القاضى اى يوقع الفرقة بينهما فيفترق معلوم او مجهول من التامان ويجوز ان يكون
من التفتيل على التفتيل يفرقون به بين المراءى زوجة فتبطل الدخول لاشئ عليه وبعده عليه المسمى وفيه اشارة الى

ان المسمى اذا كان ساديا المهر المثل ليس بولي اعتراض كما في شرح الطحاوي وهذا عنده واما عندها ففصل قدم ولا تنفى
انه نسب باقبله ووقف نكاح الفضولي اى نكاح صدره بغيره بکلام واحد وكلاهما من واحد فضولي سوار كان فضوليا
من الجانبين او من جانب واحد او وليا او وليا من آخر فزوج الفضولي غايته بنائب او بنفسه او ابنه وسواهما مثل جوت
فلانته من فلان او زاد عليه فقال وقبلت منه قس عليه الباقي وهذا عنده ١٠٠ مائة الطرفين فلما يتعقدوا كان فضولا
من الجانبين او من احدهما ووليا او اصيلاما او وليا من الآخر قيل الخلف في هذا الكلام بكلام واحد اما باثنين فمعتق يرد
بلا خلاف كما اذا كان النكاح من الفضولين كذا في الاختيار والنهاية والكرام في وغيره ان الاذان بهذا النعيم نيا في ما يتولى
غير فضولي فيوفى مبنيا بان يحل ما ياتي على مذهبه وما نحن فيه على مذهبه ويخص بما اذا عقد الفضوليان وهو يقيم الفار شرعا
من ليس بوكيل كما قال المطرزي وفيه انه يصدق على الولي والاصيل ولتة منسوب الى فضول بالضم في الاصل جميع فضل و
هو الزيادة غلب على الاخر فيه ويشغل بالالغنية ولذا لم يرد الى الواحد عند النسبة ولا يبعد ان يفتح الفاء فيكون سببا
فاضل من الفضل على الاجازة اى اجازة من العقد بالقول او الفصل كطلب المهر والنفقة والتكمين وبعث شئ من
المهر الى البالغة او الولي (واختلف في اشتراط وصوله كما في المداية) والخلوة بها ولو قبلها ولسمها بشهوة كان اجازة
لكنه مكره كما في العمادي وتيو لى اى يملك طرفي النكاح اى الايجاب والقبول بكلام وكلاهما من واحد غير فضولي
سوار كان وليا من الجانبين او وليا منهما بالقرابة او الملاك كن يزوج ابنته من ابن اخيه او بنت اخيه من ابنه وهما صغير
او امته من عبده او وليا من جانب واحد او وليا من جانب كالبن عم يزوج بنت عمه الصغيرة من موكلة او وليا او اصيلاما كن

يزوج موكلة بنفسه او وليا او اصيلاما كن عم يزوج بنفسه بنت عمه الصغيرة

فصل اقل المهر اى اقل ما يصلح ان يكون قيمة للبضع مما يباح الانتفاع بشرع من المال والمنفعة بمحل كان او موقعا
بالفارسي (دست بيان - وكاين) عشرة دراهم عينا او قيمة يوم العقد والقبض فلو سمي تبر او زنة عشرة وقيمة اقل اربع
فصل ما بينهما وعن محمد رح لم يلزمه وظاهره ان المنافع لم يصلح ان يكون مهر او اختلاف اصحابنا في ذلك كما في المحيط
وسيا في ان النية تصليح مهر فتجب العشرة ان سمي ووهنا اى العشرة كالسعة وكذا الحال في القيمة حتى لو سمي
ثوب قيمة ثمانية وجب ذلك الثوب ودرهمان وان صار قيمة عشرة ولا حاجة الى استثنائها لانه فان لها مهر الا انه
سقط وقيل انه لم يجب اصلا كما في المحيط وان سمي غيره اى غير ذلك من العشرة او اكثر فالسعي واجب و
الاخلاق هذا من اشعار بوجودة السعي فلو سمي في العداية اكثر ما في السر فالعداية عنده والسر عندها الا اذا شهدا فالسر
عندهم على ما ذكره السرخي عند موت احدهما اى الزوج والزوجة فان الموت كالوطي في حكم المهر والعدة لا غير
كما في الزايد روى عنه خلوة صحت فانما كالوطي في التزويج فتزوج البكر كالنفس كما في الزايد روى وفي تالكا المسمى
ومهر المثل بلا تسمية وثبوت النسب ووجوب النفقة والسكنى والعدة وحرمة نكاح اختها واربع سواها في عدة حرة الالة عليها

ولا يكون كالوطي في الاحمال للزوج الاول وثبوت الاحصان والرجعة والميراث منه كما في المحيط وانما لم يذكر الوطى لان
 الخلوة معيته عنه فقط لكافة عموم المجاز والاستحرام كما ظن وهي اى الخلوة الصحيحة ان لا يوجد فيها مانع وطى حسا
 اى معاصيا او شرعا وطبعيا فالاول الحسى كمرض لاحدهما يمنع من الوطى ويدخل فيه ما اذا لحقه ضرر من الوطى وكذا ما
 اذا كان احدهما زوجين صغيرا كما في الثنف وكذا اذا كان سعيما من احداهما او امرأة كذلك اذا كان الثالث صغيرا لا يعقل
 او غمى عليه ومجنونا او اعشى او نائما وكذا اذا كان المكان غير مأمن الاطلاع كالطريق الاعظم والمسجد والجمام وقال شاذ
 يصح فيها في الثالثة ولو لم يعرفها اختلف في كونها خلوة وبوعرفت يصح الخلوة الكل في المحيط والثاني مثل صوم رمضان
 قصوم القضاء والنفل والنذر الكفارة لم يمنع الصنعة على الاصح وصلوة فرض شرع فيها احدهما فصلوة النفل لم
 يمنع ونيفي ان يكون صلوة القضاء والنذر كذلك واحرام من احدهما الحج فضا ونقلا او عمرة والثالث مع الثاني مثل
 حيض ونفاس من دم حقيقى او حكمى مثل الطهر المتخلل والحاصل ان المذكورات مانعة لصحة الخلوة بخلاف الحب بفتح
 الجيم اى قطع الذكر والانيثين فانه غير مانع عنه خلافا لما والنفقة بضم العين اى عدم القدرة على اتيان النساء وهي
 اسم من التقيين كما في الصحاح لكنه مرفول كما في المغرب وغيره فالاولى التقيين والتحصان كبسر الخمار ولم ينزع الخصيتين
 فانه والنفقة لا يمنعان لصحة اتفاقا ويكسب نصفه اى نصف باسمى من العشرة في العشرة وما دونها واكثر في غيره
 كما في المحيط وغيره لكن في الخلاصة ان في اقل من العشرة عينا او قيمة وجب نصفه لطلاق واقع قبلها اى قبل
 الخلوة الصحيحة ولو قال بكل فرقة من قبله كان شاملا لثلاث رده وزناه وتقبيله ومعاقلته لام امرأته او ابتها قبل الخلوة
 كما في النظم وذكر في الخلاصة لو كان المهر في يده عاد نصفه الى ملكته بجر الطلاق والا فلا يعود الا لقضاء القاضي فان لم
 يسلم لها مهر فالمتعة واجبة لطلاق وكل فرقة من قبلها اى الخلوة والمتعة ورع وخمار ولحققة بالفارسي (جادر)
 ولا ينقص المتعة من خمسة دراهم ولا تزداد على نصف المهر ويعتبر حالها في اليسار والاعمار فان كانت من السفلة فمن الكرابس
 ومن الوسطة فمن القز ومن رفعة الحال فمن الابريس وقيل يعتبر حاله والاول اصح كما في المضمرات وافضل المتعة خادم
 كما في الثنف وان لم يسلم مهر المثل لطلاق بعد اى الخلوة وكذا بموت احدهما قبلها كما في النظم فتجب المتعة
 بكل فرقة من قبله بعد باسمى المهر ولا لطلاق قبلها مع التسمية كما في المحيط وذكر في الكرامى وغيره انها لا تنجب في هذه الصور
 وصح النكاح بلا ذكر مهر اى بغير ان يسمى لها مهر وهذا التصريح بعد بيان حكم المهر لم يسلم لدفع توهم انه نكاح فاسد ولو طوية
 قوله وصح مع نفية اى يشترط ان لا مهر لها وشئى غير مال متقوم اى صح النكاح بمنفعة وعين سوار كان ذلك
 العين مالا او غيره كذرة نفسه والتراب وجهه حنطة ومسم وشربة ماء والدم والميتة والخمر وسياق في البيع ومجهول
 جنسه كدابة او ثوب لم يبين جنس من الخيل او الحمير او القطن والكتان مثلا وفيه اشعار بجواز اطلاق الجنس عند
 التفحص على ان الاموال العام سوار كان جنسا عند التفحص ونوعا وقد يطلق على الخاص كالرجل والمرأة نظرا الى

فكش ان تفاوت في النكاح والامكان كما يطلق النوع عليهما نظر الى استتارهما في الانسانية واختلافهما في الذكورة والانوثة وفيه
دلالة على ان المتنوعين ينبغي ان لا ينفكوا الى ما اصطلح الفلاسفة عليه كما في الكشف ويكفي في الصور الاربع مهر المثل بالموت
او الطلاق بعد النكاح والتمتع قياما وقيل يجب نصفه ولم يوجب كما مر آنفاً ومجبول صحفته لاجنسه كابل او فرس او اسنة
او ثوب بن القطن كما في البوط وغيره وفيه اشارة الى ان الغنم ليس بمجبول الجنس كما ظن فالوسط اى له خيارا لوسطا
نابا لجنس وفيه اشعار بان له خيارا لمرأه كما في المحيط وقيمة اى قيمة الوسط له من العقد والتسليم كما مر وعن ابي حنيفة ربح لو
زوجها على كسنة غير موصوفة ابر على الكا والكلام شعر بانته بوضفه ليس لان يعطيهما القيمة كما اذا زوجها على عبد يضاف
الى نفسه ايتا اليه كذا اذا زوجها على كسنة شريرة بشرطه واداسم وكذا اذا زوج على ثوب طوله وعرضه كذا وبار واية
عنه والذيار في ظاهر الرواية كما في المحيط وكذا من الزوج العيب اى بان تزوج عبداً امرأة على خد مائة مثلاً باذن مولاه
بشعب الخبيثة هي الرقع الباس وفيه اشارة الى ان خبيثة حرة غير الزوج لا يجب الترتيب والبيع ان قيمتها واجبة كما في
الكافي والى ان خبيثة الزوج الحر لا يجب الترتيب بل مهر المثل عند اشئخين وفيه اشارة الى انه عند محمد ربح والى ان خبيثة العبد
يجب الخبيثة وهذا بالخلاف كما في المحيط وصح بنا العبد مثلاً او هذا العبد على الابهام واحد بما اكثر قيمته فمهر مثل يجب
ان كان مهر المثل عتيماً بان زاد على الاقل فيقص من الاكثر والعبد الاخر اى الاقل قيمته يجب لو كان المهر دونه
اى الاخر الا ان يرضى الزوج بالاعزو والعبد الاخر اى الاكثر قيمته يجب لو كان فوقه اى الاخر الا ان يرضى المرأة بالآخر
وفيها اشعار بان مهر المثل ان كان مساوياً للاحد العبدين قيمته يجب للعبد لانه المسمى كما في الكافي وغيره فلا على المصنف
بتركه تصرفاً كما ظن وهذا كله عنده واما عندهما فلما الاخر في كذا كما في البداية لكن في النظم ان الخلاف فيما اذا كان
ميتاً لا غير وان طلق امرأة ومهرها بندين العبدين مثلاً قبل النكاح الصحيح فنصف الاخر يجب بالخلاف
وان كتم امرأة بالعتق من الدرهم مثلاً على ان لا يخرجها من وطنها اى بشرط عدم الاخراج فان على عند الفقهاء
لشروط يعنى يستعملونه في معنى يقيم منه كون ما بعد ما شرط لما قبل ما فارزق في الحاصل مية ومين ان الشرطية عندهم في الذيل
على الشرط ولا تنبيه على هذا قال او ان كى بالعتق ان اقام به وبالفين ان اخرج منه فان وفي في الادلة
بان لا يخرجها واقام في الثانية فالعتق اى فالواجب العتق في السنتين والايه بان اخرجها ولم يقيم فمهر
المثل في السنتين لكن في الثانية لا يزاو على الفين بان زاد عليها لانه ارضيت به ولا ينقص عن العتق
ان نقص منه لانه رضى به وهذا عنده واما عندنا فيعتبر الشرطان فلما الالف ان اقام والالف ان اخرج كما اذا كتم
على الفين ان جملت وعلى العتق بالاتفاق والاصل عنده ان الموجب الاصل في النكاح مهر المثل وانما يصار
الى المسمى عنه حتى التسمية من كل وجه وعندنا المسمى واما يصار الى مهر المثل عند فساد التسمية من كل وجه كما في المحيط وان
كتم بندين العبدين واحداً حراً فلما العبد فقط ان ساوى العبدى قيمة عشرة من الدرهم وان لم يداو

سمعته كس في الصالح وأما قلنا في شيء منها لأنه ان لم يوجد كماله فالنكاح يوجب منه لأنه يتخذ اجتماع هذه الاوصاف في
 امرئين فيعتبر بالوجود ومنها لا يتأصلها كما في الاختيار لا الام وقومها كالتحالات ونبا تن وغيرهما وما سطو فتان سدا على
 قوم امبيالان الام لم يصلح ان يكون مدخول الكثرة من التبعية فينته به التصريح بقوله ان لم يكن الام وقومها من قوم ان يما
 فان كانت منهم بان يزوج ابنة عمه مثلاً فتقول نبت فتزوجها من رجل بلا مهر ثم يطلقها بعد الخلوة واما مثلما في هذه الحالات
 فانه يحكم لها بمهرها وهذا كاله اذا لم يفرض القاضى في مهر مثل شيئاً ولم يترافض الزوجان على شيء منه والافقوا المهر كما في المشرع
 وهذا كاله بيان مهر مثل الحره واما مهر مثل الامه فهو قدر الزينة فيها وعن الامه ناعى ثلث قيمتها كما في الحره وصح ضمان
 وليها بنفسها ورسوله مهرها فلما اخذه منه ومن الزوج ثم للولي ان يرجع عليه ان ضمن بامره الحقيقي والحكم ولو كانت
 حرة فله ان يطالب بمهرها خمسة وثلاثين ديناراً واطلاقه شعر بان ولايته المطالبة ثابتة لكل ولي مع انما ليست الاطالاب اواب
 الاب او القاضى كما في قاضيتان وغيره وللاب مطالبة مهر البانعة بامه لانه لا ثبوت لها في الجواهر وغيره والمهر الميعمل
 والموكل ان بني اى ان بين في العقد ان كاله وليغضه كمين معجلاً او مؤجلاً فذاك المبين واجب ادائه على باين
 وفيه شارة الى ان تأجيل الكل الى غاية مجبولة صحيح لان الغاية معلومة في نفسها وهو الطلاق او الموت وقال القاضى
 انما نسخ انه غير صحيح والصحيح بعد الاول والى انه لو قال نصفه بمعمل ونصفه بموكل صحيح وقطع الاجل على الطلاق او الموت
 وقال بعضهم لم يصح وجب حالاً كما لو كان الاجل سنة كما يوجب الرجوع كما في المضمرات والى انه لو اجل المهر ثم طلقها قبل الاجل
 فالاجل على حاله كما في الجواهر والابن ابان يسكت عنها اي قال سلقاً فالمتعارف اى ما حكم به العرف وهو ما استقر
 في النفوس من جهة شهادات العقول وطلقة الطباع السايمة بالقبول يعني ينظر الى السمي والمرأة فان حكم بموكل بعض لها
 منه وتأجيل بعض فذاك وهو الصحيح كما في المحيط وكذا ان حكم بموكل الكل وتأجيله فحينئذ ان طلقها رجوعاً لا يصح معجلاً عنه العامة
 فاما اخذ منه الا بعد النية وقبل اخذ المهر لم يعمل كلاً او بعضاً لها من اى الزوج من الوطى ولكن بعد اخذه لم
 ان يطالب الجمار بقدره عند بعضهم كما في انفصولين والكلام شير الى انما اذا حالت عليه غريبا لايها فلما النع منه قبل اخذ غيره
 سميت له وكليهما والى انه اذا كان المهر حالاً فاجلته مدة فلما النع قبل مضي المدة ان الاجل المقارن للتعذر والطارى
 عليه سوار وهذا على قول ابى يوسف رح استحسانا كما في المحيط والى ان بعد الاخذ ليس لها النع والى ان قبل اخذ الكل مؤجلاً
 لا يمنع خلافاً لابي يوسف رح استحساناً وبه افتى الصدر الشهيد كما في الحقائق ومن السفر بها اى اخراجها من بلد الى بلد
 بينهما مسير سفر فالالاخراج بعد الاخذ كما ان له الاخراج من بلد الى قرية بلا سافة وذو الخلاف من الثلاثة وهو الصواب
 عند نجم الامم كما في النية ولو كان النع من الوطى والسفر بعد وطى حقيقاً وحكماً كالخوة الصحيحة برضاها المعبر شرعاً
 فلا حاجة الى زيادة قيد المكلفه وبه اعذره وقال ليس لها النع منها بعد الوطى وابو القاسم الصغار فتنى به في عدم النع من
 الوطى ويقول في النع من السفر به يفتى كما في الحقائق وفيما ذكرنا من ان الاختلاف في القولين ليس اتفاقاً على نفي قول

ثالث ديعبر عن باب بم القائل بالفصل كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه مخصوص بالصعابة ضمني لله تعالى منهم ولا يجوز لمن
 اهل سيم كما ذكره المصنف راجع في التوضيح وكلامه يشير الى ان ان لم يطعمها او وطئها كارتها وصغيرة او مجنونة فلما المنع منها واما الاجماع
 كما في الهداية بلا سقوط النفقة اى الطعام وهو مع الكسوة او هما مع السكنى على ما ياتي من الخلاف في مفهوم النفقة
 وفيه ان يكون الكل واجبا وانه عند ما فاسا قطعة بعد الوطئ وبه فتى ابو القاسم الصغار وقيل لاخذ لما السفر لشروط
 الخروج من منزل للمحااجة والضرورة بلا اذنه كزيارة احد الابوين وعيادته وتعزيتيه وزيارة الحارم وكونها قابلية او عسالة
 واخذ الحق باعطائه الحج وتعلم المسائل الضرورية ولا يعلم باز وجبا وفيه رمز الى اننا لا يخرج بلا اذنه باعادة من زيارة
 الاجانب وعيادتهم والوهمية ونحوها فلا اذن وخرجت كاتنا عابدين والى ان باب لا يخرج الا باذنه كما اذا قضت حاجتها
 كاني اخذته وبعد اخذها لم يعمل نقيضا الزوج من بلدى بلدى في ظاهر الرواية كما في الاكرامى وعليه القوسى كما في العادى
 فيه واما ما صح به من ما اشار اليه فيسأل فيه ولذا لم يرد الوطئ وقيل اى قال الصغار لا يسافر بها بعد الاخذ واليصال
 كشيء من المشايخ كما في الخزانة به يفتى بفساد الزمان وانحرار الغريب كما في الاختيار وقوله تعالى (اكنون من حيث كنتم)
 سيق بعد الاخذ كما في الساق فلا يثبت ما قال المرغيناني ان الاخذ يقوله تعالى اولى من الاخذ ليقول الفقيه ان
 بعث الزوج اليها شيئا من المال ثم احتلفا فقات الزوجته هو بدية شئ يعطى للودعة وقال الزوج هو مهر فانقول
 اى القول المعبر به في المقام منقلا لاد القول معتبر شرعا قوله مع يمينه لانه المالك وانما لم يذكر اليمين لانه مراد ترك عرفا
 الا في قائل من المسائل الانبائية للكل ما يفهمه ولا يبقى كالعلم والشرية فان القول كما في ذلك استحسانا وفيه شارة
 الى ان فيما بقي كالطعام والبيت واللوز والسمل القول له كما في النهاية لكن في المحيط المختار عند الفقيه ان كان مكسب
 على الزوج كالنحر والدراع وسائر البيت فبديه والا فالقول له كالحنف والمالكية والشافعية اعلم بالصواب **فصل نكاح**
 الحنن بالكسرة لغة خالص الفقه اى العبودية وهما قنان وهم قنان على ما قال ابن الاعرابى وقال غيره انه لا يبنى ولا
 يجمع ولا يثبت كما في الاساس وشرعية على ما في المغرب بعد غير كاتب ولا مدبر وفيه شارة الى ان الحنن لا يثبت لانه عند
 الفقهاء ولهذا اثير في كالمهم من وقته والمكاتب والمدبر هما غير شاملين للامة بانتقائهم كما نحن لانه مجاز لا يراد
 بالقرينة على انه حينئذ ليس ترك بالعبده والامة من هذه الساتة امرأة ذات عبودية اسلامية كما اشير اليه في القائل و
 اهم الاول ذكر بعد الامة لدفع قوم خصيصا بما ذكرنا من الثلاثة فانما المذكورة صريحا بالاولى السيد اى السيد وفى السيادة
 فالانبة تقص بالشريك شركة عنان فانه لا يزوج العبد والامة عند ما خلا فالابى يوسف راجع كالمضارب والعبد المأذون
 ولا بالمفاوض فانه ان كان يزوج امته المفاوضة لكان لا يزوج العبد كالأب فانه يزوج امته ولده الصغير لا عبده وكالمكاتب
 فانه يزوج امته لا عبده وكالموصى فانه يزوج امته لا يتيم لا عبده كما في النظم موقوف نكاح هو الاراد ولذا يطلق لعدم
 انكاح المرأة كان متاركة ولم ينقص من عدد الطلاق لكن لو اذن بعبده كره له ولو ابا لانكاح الغير كما في المحيط ان اجاز

السيد النكاح صريحاً ودلالة كما اذا اعتقه او امره بالطلاق الرجعي نفذ النكاح وفيه رمز الى ان سكوتة بعد العلم ليس باجازه
كما في القينة والى انه لو اذن بالنكاح ثم زوج البعد مرة جاز العقد الا انه غير نافذ الا اذا اجاز و السيد شامل للورث والمشرى
حتى ان المولى اذا اجاز فمات او باعه فاجاز سيده الوارث او المشرى يجوز والا فلا كما اشير اليه في العمادى وان رد السيد
بطل النكاح لانه عيب واذا اذن السيد احد المنه او اجنبياً بنكاحه بمعين بيع القن للمهر والنفقة والسكنى ان لم
يوقم السيد اذ كل ذلك واجب عليه كما في النفقة وفيه إشارة الى ان قيمة اذا كانت ناقصة عن تلك الحقوق يطالب النقصان
عن السيد وكانت زامة فالزائد والى انه لو تزوج بأكثر ما اذن له من المهر توقفت الحمل على اجازة المولى كما في المنيته
واطلاقة شير الى انه لو اذن لان تيزوج على رقبته فزوج حرة او مكاتبه او مدبرة او ام ولد على رقبته جاز النكاح بقيمة لكن
في المحيط ان النكاح في الاولين غير جائز والى انه لو اخرج من ملكه بته او صدقة او وصية ليس لمن صار اليه ان يفتح النكاح
وكان المهر في رقبته البعد ولو اعتقه كان عليه الاقل من المهر والقيمة كما في النفقة ولو باعه كان المهر في رقبته قيل في منه والاول
الصحيح كما في المنيته ويسعى الاخران اى المكاتب والمدر بلهم والنفقة والسكنى لانه تعذر الاستيفاء عن عين الرقبة فيستوفى
عن الكسب فان اخرج المدر من ملكه كان ضامناً للجميع كما اذا عجز المكاتب فرد الى الرق فانه يكون الكل على المولى فان اذن
فيها والا يبيع لها كما في النفقة والا اذن له في النكاح مطلقاً ليعم جائزه اى النكاح وفاسده في حق السيد عنده وايضاً
الى الجائز عنه بها فيأزم المهر بالنفاس في الحال عنده وبعد العلق عندها ومضى الاذن بهذا النكاح عنده لا عندها فالملك
النزوح ولو صحى عنده ويملك عندها كما في المحيط ومن زوج حراً او قناراً او مكاتباً او مدبرة او مكاتبه او مدبرة
او ام ولد لا يجب عليه البتوتية وهى ان يخلى مبنياً وبين زوجها بالاستخدام يقال بواله مترلاً وبواه منترلاً اذا هبها اليه كما في
المغرب وفيه شعار بان لو بوأ المولى لها بيتاً وترك استخراها كان لان يرد الى بيته ويستخبرها وكذا الوشرط ذلك للزوج
لان الاستخدام بحكم الملك وهو باق كما في المحيط والنفقة عليه اى لا يجب عليه نفقة لها الا بها اى بالبتوتية فان رد السيد
الى خديته سقط عن الزوج نفقتها وجبت على السيد فلو خدست السيد اليوم والزوج الليل كان نفقته اليوم على السيد
والليل على الزوج كما في نفقات القينة وتشتى من ذلك المكاتبه فانما كالمرة فلا يحتاج الى البتوتية لاستحقاق النفقة
ولا يبقى للسيد ولاية الاستخدام كما في نفقات المحيط وغيره ولطأ الزوج استه ان ظفر بها فليس للسيد ولاية المنع الا قبل
اخذ البعل والى السيد النكاح عبده وامته كراياً انما يرضاهما وهو المراد من الاخبار الواقعة في عباراتهم
كما في باب الشافعى من الحقائق الاكراهها على الايجاب والقبول كما قيل وعن ابى حنيفة ج انه لا يجوز النكاح بها بامرها
الاضافة للعهد فالجوز للسيد النكاح المكاتب والمكاتبه بامرها ومن عجب لماسل ان المشايخ صححو اجازة السيد نكاح المكاتبه
الصغير بعد العلق باعتبار اثر الملك وهو الاول ولم يصحوا قبله مع حقيقة الملك وكذا صححو اجازة المكاتبه الصغيرة نكاحها
قبل العلق وهى حرة يؤولم الصحو بعده وهى حرة يؤول رقبته لانما في الصورتين لم يصح تصرفاً بعد العلق لصغر الاول وقبله فيصح كالحاقها

بالسابقة كما في المحيط وخيرت بين اختيار نفسها وزوجها إلى آخر المجلس امته ومكاتبه كبيرة فانه لا خيار للصغيرة كما عرفت
 تلك الامته والمكاتبه حال كونها تحت حرا وعبد ولو حكم كما في عدة عن طلاق رجعي وهذه المسألة تدركه بما سبق من قوله بخلاف
 المكاتبه فان الامته شاملة لما كما الام نولد والمدة المهر الا ان يقال انه للتبني على النعيم وفيه شعاع بان علم الزوج باختيار
 نفسها ليس بشير طه قبل الشير طه حضوره فلو اختارت نفسها قبل الدخول فلامهر وبعد الدخول فالمهر كما في العمادى ولو اختارت
 زوجها ما كان المهر لبي كما في الكرامى وان نكحت تلك الامته والمكاتبه بلا اذن من سيد ما فعقت اى قبل وط
 مولها فان بالوطى انفسح النكاح عند ابي يوسف راح خلافا لمخرج كما في المحيط لفقر نكاحا وان وطىها الزوج قبل العتق كما في
 الترمذى الا ان فيه شكلا من وجهين احدهما ان ام نولد اذا عقت قبل وطى الزوج بطل نكاحها لوجوب العدة عن المولى
 والثاني ان المكاتب والمدة والعقن كالامته فيما ذكر كما في النظم وغيره باختيارها للعق لانه نصبت و قد مر ان لا خيار
 للعقلام وما سمي من المهر وان زاد على مهر المثل كهر المثل بالامته للسبب لا فاقا بل بفصل لو وطئت انكوبة بلا اذن فعقت
 اى بعد المولى وان عقت اولاد وطئت فلها ما سمي لانه بدل بضعها حرة والكلام شعرا به كجب مهر واحد استحسانا
 وزوج الامته يعزل اى يجوز ان ينزع ذكره من فرجها فيقع المار خارج الفرج فى المقاس يقال عزل عن امراته
 او لم يرد ولد بلا اذن سيدها برضاه عنه وبأذنها عندهما على اختلاف السنف الصالح وفيه اشعار بان للسيد العزل
 وفوا بالخلاف وزوج الحرة يعزل بلا خلاف يا ذنبا وهذا الم حث عن الولد السور لفساد الزمان والافيجوز بلا اذن وفيه
 رمز الى جواز اخراج ما فى الرحم قبل مضي مائة وعشرون يوما وقال بعض الشايع انه لا يجوز كما فى استحسان المحيط وان
 وطى الاب المسلم امته اى فنته انبه ولو كافرا فولدت هذه الامته ولد افا دعه اى ادعى الاب الولد ثبت نسبه
 وان كذب الابن وانما قيد الاب بالمسلم لان دعوة الكافر لا تصح ولو كان مترد وقفت عنده ونفذت عندها وانما فسر الامته
 بالقته لان دعوة ولد بكنيته وام ولد له وما برته لم تصح وعن ابن يوسف راح ان دعوة ولد المدبرة تصح وعليه قيمته مع العقر
 وفى الاضافة اشعار بانها ادعى ولد امته لبيبة وامه لم تصح وبانها لو كانت مشتركة بين الاب والابن ثبت النسب
 وعليه العقر والاطلاق شعرا بان الابن لو وطىها فولدت ولم يدعى بل ابوه ثبت النسب لان موطوءة الابن وان لم
 تحل للاب لكن تحل النفل اليه بعوض وفى الفايين رمز الى اشتراط كون الامته فى ملك الابن من وقت العلوق
 الى وقت الدعوة حتى اذا كانت فى ملكه وقت العلوق فباعها ثم ردت بغير ارضا وفساد ثم ادعاها لم تثبت الا اذا صدقه
 الابن الكل فى الظهيرة واصل الدعوة ان سيل الشئ اليك بصوت وكلام يكون منك وهى فى النسب بكسر الدال
 وقد نفخ كما فى المقاس وهى اى الامته حينئذ ام ولد اى الاب ووجب عليه قيمتها اى الامته لاحرارها
 لانها مشتركة بينهما حينئذ ولا قيمة ولد لانه انسلق حرا والجد الصحيح الذى لا يدخل فى طريق النسبة اليه ام كاب الاب
 كما لاب بعد موته اى موت الاب ولو حكم كما اذا كان كافرا ورقيقا وان كحما اى الاب امته انصب النكاح لانهما

لما كانت حقيقة وقوله صلى الله عليه وسلم أنت وملكك لا يبيح مجاز حقيقة وهي ثبوت الملك للاب ستره بالاجماع كما
 في حدود المستصفى ولم تقصر الامة ام ولده وكيب عليه مهرها بالنكاح لا قيمتهما لعدم الملك والاوله الحاصل منها
 حر لبق رابته اى الابن فان الامة ملك الابن والولد تابع لما فيعقل على اخيه والطفل الذي لا يعقل الاسلام
 ولا يصنفه فاللام للعهد تتبع خيرا لالوين وبنيا اى س حبه الابن فلوزوج لفطره صغيرة من مسلم ثم تجس احد ابويها
 لم تن عن زوجها وفي الكلام شعرا بان الطفل يعقل الاسلام ووصفه صا مسلما بالاصالة كما في المحيط وغيره والتميز
 الايخاوعن شئى لانه فاعل خير في المعنى وفي الخلاصة قال اليهودية خير من النصرانية كفر ولما ذكر حكم طفل معها في حاله الابن
 ذكر حكمه يرونها في احدهما وقال وعند عدهما اى فقه الاوين يتبع الطفل الذي لا يزوج مسلم صغيرة من مسلم
 في دارنا ثم تنقل الزوجان الى دار الحرب بانت عنه مجاز سببها كما لو ارتدوا الى دار الحرب لم تن عنه والمجوس
 مشر من الكتابى كما بنا فخذ التصريح بما علم ضمنا والمجوسى واحده المجوس معرب (سيرتوش) في الاصل رجل صغير
 الاذنين وضع دنيا ودعا اليه كما في القاموس لكن في الملل والنحل انهم طائفة كان لهم كتاب فيه لوه فاصبحوا وقاسرى
 بغيره فليسوا من اهل الكتاب وان اسلم الزمان المتزوجان تزوجا بلا شهود او تزوجا في وقت كانت في
 عدة كافر معتقدين حال من ضمير المتزوجان ذلك التزوج بلا شهود او في عدة كافر اقر اى تركا عليه
 اى ذلك النكاح ولم يجزى ووقال زفر فرح فرق بينهما في الجبين وقال لا يفران في الاخير والصحيح قول ابى حنيفة رح كما في
 المضمرات والتفق المشايخ على جواز نكاح المعتدة عن كافر الا ان بعضهم قالوا ان العدة واجبة وبعضهم قالوا انها غير واجبة
 وهو الاصح كما في الكروانى وفيه اشارة الى انها لو كانت في عدة مسلم فنكاح وذا بالاجماع وفرق بالاجماع كاذن
 متزوجان محرمان كوثني واخوته اسلما معا او واحد منهما كما فرق متزوجان وقع بينهما ثلث طلاقات كما في الفتق وفيه
 رمز الى انها لا تبين بالافتراق القاضى وفي المنة انها تبين والى انها لو لم يسلم بالارتفاع الدنيا لم يفرق بينهما معتقدين
 ذلك ويجزى الارث بينهما ويقضى بالنفقة ولا يسقط احصائه حتى يجد قاذفه وهذا عنده خلافا لما في كل من الاربعه كما في
 المحيط والى ان نكاح الكفار نكاح جائز فيما بينهم ثبت للنسب وذلك لان النكاح سنة آدم عليه الصلوة والسلام
 نعم على شريعته في ذلك وقال صلى الله عليه وسلم (ولدت من النكاح لاسن السفاح) كما في التحفة وفي دارنا في نفية
 اسلام زوج المرأة المجوسية الاولى غير الكتابية حتى يشل الذرية والثنية وغيرها واسلام امرأة الزوج الكافر
 ولو كنا بيا عرض من قبل القاضى الاسلام على الشخص الاخر من المجوسية او الكافر فان اسلم
 الاخر من احدهما فمضى الزوجة المسلمة بعد العرض او قبله لاسيما لزوج المسلم كذلك والاسلم الاخر فرق بينهما
 وفيه اشارة الى ان الفرقه لا يقع بالاقتضار ولو مضى ثلث حيض كما في الفتق وهو اى التفريق طلاق ولو كان
 الزوج صبيا عاقلا عندهما وفسخ عنده ابى يوسف رح ان ابى الزوج عن الاسلام ولا مهر لمجوسية ان ثبت

عنه وفرق بينهما فان فتح النكاح لا للموطوعة منها فان لما كل المهر وفي دارهم في اسلام احد الزوجين المذكورين تبين الزوجة
عن زوجها بمقتضى ثلث حيض في ذات حيض وثلاثة اشهر في غيرهما كما في شرح الطحاوي فالاولى ما في بعض النسخ (بعض
العدة) اى بمقتضى مقدار عدة الطلاق وهذا شامل لوضع الحمل قبل اسلام الزوج الاخير من الجوسية او الكافر
فلما سلم قبل مضي الحيض لم تكن منه وفيه اشارة الى ان لا فرق في هذه المسئلة بين الموطوعة وغيرها والى ان هذه الفرقة
طلاق وهذا عندها خلافا لابي يوسف رح وفي روايته عنهما كما في الاختيار وغيره وتبين الزوجة عنه بتباين الدارين
اى باختلاف دارى الاسلام والحرب لما حقيقة بان يخرج احد الزوجين الكافرين من دار الحرب الى دار الاسلام
سلما او ذميا او سبيا فلو اختلفا حكما بان يخرج احدهما الى احدهما استأنا لم تكن كما في شرح الطحاوي لا لى
بالفتح اى تبين لسببها واسرها معا فاللام للعهد وارتداد كل منهما اى بتبدل اعتقاد الاسلام بالكفر لاحدهما حقيقة
كما اذا تجسس ادمض او حكما كما اذا قال بالاخذيار ما هو كافر بالاتفاق ففتح اى رفع لعقد النكاح بلا خلاف سواء كانت
سوطوة او غيرها عاجل اى فى الحال بدون القضاء وفى الكلام اشارة الى انما لو ارتداد معا لا يفسخ النكاح وهذا
عندنا خلافا لافرح كما فى النفقة وغيره والى انه لا ردة للطفل اذا اعتقد له نجاة ابائه وقال بعض المشايخ ان ردة
صحيحة كآبائه ونهم من لم يصح احدهما وهذا كله على قول ابى يوسف رح واما على قولها فردة صحيحة كآبائه كما فى المحيط والى
ان ردة المرأة فح ونهم قال انما لا تكون فسخا حسب باب المعصية وهى الوصول الى غير الزوج والاولى ظاهر
الرواية وهو الصحيح لان حرم بابها يحصل بالجبر على الاسلام والنكاح فلا ضرورة الى البقاء النكاح مع الردة كما
فى المصنعات وقال الفقيه انما تجزى على النكاح بزوجه الاول وقال عين الاثمة وغيره لكل قاض ان يبعد النكاح
بينهما بهر سبب ولو دنيا راضية او ايت كما فى الفدية والى ان ردة فح ولا تجزى المرأة على النكاح بعد اسلامه وليست
بطلاق خلافا لما رح كما فى الخاصة ولما كان فى المهر لا ردة احدهما تفصيل لم يعلم من السابق قال ثم للموطوعة
الحقيقة او الحكيمه كما اذا خلى بها خلوة صحيحة كل مهر ما من المهر والمثل سواء ارتدت او فترت وغيرها اى الموطوعة
المذكورة نصفه اى المهر لو ارتدت الزوج وهذا اذا كان سمي والا فلعليه المنة وغيره الا شئ من مهر والنفقة
سوى السكنى (المسائل فى الخاصة) لو ارتدت الزوجة وبقي النكاح بينهما ان ارتد معا فاسلما معا
سواء كانا فى دارنا او دارهم وفى السجوية ان لم يعرف سبق احدهما فى الارتداد يجعل فى الحكم كأنهما وجد معا وكلامه
مشير الى انما لو ارتدت ثم اسلمت فقاو ارتدت متفرقا لم يبق النكاح بينهما وليس كذلك كما فى التفسيرية والنفقة وغيرها
والى ما هو مصرح بقوله وفسد النكاح ان ارتد معا ثم اسلم احدهما اى المرتدين قبل الاخير
لان الفرار على الردة كالتشائما وكل الزوجات من العاقلة والجميدة والبكر والمراهقة وضد ما والمسلمة
والكثابتية وغيرهن فى القسم بفتح النكاح وسكون السين وهو نفقة قسمة المال بين الشركاء وتعيين النصيائهم وشرعا

سواء كانا فى دارنا او دارهم وفى السجوية ان لم يعرف سبق احدهما فى الارتداد يجعل فى الحكم كأنهما وجد معا وكلامه مشير الى انما لو ارتدت ثم اسلمت فقاو ارتدت متفرقا لم يبق النكاح بينهما وليس كذلك كما فى التفسيرية والنفقة وغيرها والى ما هو مصرح بقوله وفسد النكاح ان ارتد معا ثم اسلم احدهما اى المرتدين قبل الاخير لان الفرار على الردة كالتشائما وكل الزوجات من العاقلة والجميدة والبكر والمراهقة وضد ما والمسلمة والكثابتية وغيرهن فى القسم بفتح النكاح وسكون السين وهو نفقة قسمة المال بين الشركاء وتعيين النصيائهم وشرعا

تسوية الزوج بين الزوجات في المأكل والمشرب والملبس والبيتوتة لاني المجتهد والوطى وهو واجب على الزوج ولو لم يرض
او مجبوا او خصيا او عينا او ذميا او غيرهم وهو شرط بقوله سوارى مستوية في القسم فلو قضى بالتسوية فيما زفرا فتنه
او جوع عقوبة لا تركاب المخلو و لو اقام عند احد هما شهر قبل ان يخصصه او بعد ثلثه خاصمة اخرى امر بالتسوية في المستقبل
واما منى كان باء الاختيار في مقدار الدور للزوج وكذا في بائة فلان يقيم عند امرة ثلثة او سبعة وعند اخرى كذلك
كما في قاضين خان والسر اجية وغيرهما وذكر في النجاسة والحزنة ان التسوية في الوطى ليست بلازمة في ظاهر الرواية
وقية اشعار بانها لازمة في غيره وظاهر كلامه ان الزوج لو خاف ان لا يعدل في القسم لم يجز له ان يزوج اخرى كما
في النجاسة وغيره لكن في شرح التاويلات جازله ذلك فان الامر في قوله تعالى فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة لم ي
الزوج ما محمول على الذنب لا الحتم وفي لفظ الزوجات اشعار بأنه لو كان للزوج امرأة واحدة ليس لبيتوته عنه هاتقير
وفي النجاسة لو صام بالنهار وقام بالليل فاستعدت عليه امرأة امران يبيت عندها ويراعى حقها احيانا ولم يقدر
وعن ابى حنيفة لما لية من اربع ليال وفي المضمرات انه يرجع عن ذلك الا الزوجة المكوكة لاحد من ائمة والمدة برة
دام الولد والمكاتبه فانها لا تسوى الحرة في البيتوتة لكنها تسوى في المأكل والمشرب والملبس كما في
المضمرات ولها نصف الحرة فلما يومان والمكوكية ليوم وفي قاضين خان لو كان لامرأة وراى اقام يوما وليمة
من كل اربع عندها وفي البواقي عن ابن شيا سنن وعلى هذا لو كان له ثلاث نسوة اقام يوما وليمة عند كل سنن و
يوما وليمة عن ابن شيا سنن السررى ولا قسم لمن في السفر فله ان يسافر من شيا سنن والقرعة بالضم طينة او
بعينته ورة شاملا يدرج فيها رقعة يكتب فيها اسم السفر والمضمر ثم يسلم الى صبي يعطى كل امرأة واحدة منها او لى
وافضل لطيبا تقاوين ويصح سنن ترك القسم لصاحب من المال وبدونه ويصح الرجوع عن الترك وكما انه يشير
الى انها لو جعلت لزوجها مالا وحظ من مهرها ليزيد في قسمها كان لها الرجوع بما اعطته وكذا لو زاد الزوج في مهرها
يجعل يوما لغيرها ولو اراد ان يستبدل شابة بالقديمة فطلبت ان يسكما بشرط ان يقيم عند الشابة اياما وعند ما يوما
جاءه كما في قاضين خان وفي لفظ الرجوع اشارة الى الشروع والانتام ولا يخفى ان هذا من حسن الاختتام

كتاب الرضاع

اخره عن التلاخ لانه كالمفصل من بعضه وهو كالرضاعة بفتح الراء كسرنا كما في الديوان والطلبية لغة شرب اللبن من
الضرع او الثدي كما في المقائس وشرعية شرب الطفل حقيقة او حكما اللبن خالص او مختلط غالبا من اوميته في وقت مخصوص
ثبت بمصته اى لشرب اللبن الخارج من ثدى الادمية لسبب المقص وهو فعل الرضيع او بالاملا ح وهو فعل المرفعة
او بغيرها كما يجي وانما اكتفى بالمص لانه اكثر واشهر وفي ذكرنا اشعار بثبوت الحرمة بوصول اللبن الى الجوف ولو قطرة
بهذا اذا علم ان اللبن وصل اليه والا لم تثبت الحرمة كما في النجاسة في حولين من وقت الولادة عندها وعليه الفتوى

كما في الخلق والنظر لصدا وصفا لما حولين ونصف عنده وثلاثة عند فرح وقيل خمسة عشر سنة وقيل العبد
سنة وقيل جميع العمر كما في شرح الطحاوي ونقطة الحول على ما في الزكوة شعر بالشمسية لكن يابى عنه قوله تعالى (وحملا
فصل الثلثون شهرا) فانه شعر بالشمسية مثل كلام المحيط فقط فانما ثبت الحرمة بعد هذه المدة وظاهره شي إلى أن الرضا
إلى هذه المدة واجب لكن في إجازة القاعدى انه واجب إلى الاستغناء وتسحب إلى حولين وجائز إلى حولين ونصف
والى انه لو فطر في هذه المدة ثم شرب فيها ثبت الحرمة وان استغنى عن اللبن بالطعام وبذا رواه عن الشيخين والى انه
يجوز الاب على إجازة الرضا فيما عنده وفي حولين عندهما ولا يجز بعده وقال كثير من المشايخ انه لا يجز بعد حولين
عند الكل فالملقة لا تستحق الاجرة بعدها اجماعا والى انه لو استغنى في حولين حل الرضا بعد ما له نصف ولا يتم
الامانة خلافا لخلق بن ايوب كما في المحيط والى انه لا يباح شربه بعد هذه المدة وفيه خلاف كما في الاختيار وذكر
في المنية عن ابى يوسف راح لباس بشربه للبائع الموصلة المرضعة حتى لو ارضعت صبيا بكم لم تنزع قط حرم عليها
كما يحكى والامانة مصدر هو يكون الشخص اما والمرضة من لم ولد رضعه وفيه اشعار بان الناقصة تلحق بالام بقصد منه
الحديث كالتامة كما ذكره الرضا لكن في الصحاح انها هي الموصوفة بالارضاع والبيعة زوج اى كونه ابا وفيه
اشعار بان رجلا نوزنى بامرأة فولدت وارضعت بعينته جاز لان نيزوجها كما في شرح الطحاوي ولكن في الخلاصة
انه لم يجز: فقلع فيهما اثنين ليعتدما منه كما اذا اطلق ذات لبن فزوجت باخرى بعد العدة ولم تجز فان لبنها
منه بالاجماع وكذا ان حملت بارادة عنده واما عند ابى يوسف راح فان علم انه من الاول او الثاني فهو منه والا فمن
اول وعنه من الاول مطلقا وعنه من الثاني مطلقا وعند محمد راح منها واما ان ولدت فمن الثاني بالاجماع وفى
كلامه اشعار بان اذا لم تلد زوجة قطا لميس لبنها ثم نزل لا يحرم رضيعها على ولده من غير ما قاله المحرم كما يكون من جهة
المرأة يثبت من سببه الزوج ويسمى الفقهاء لبن الفعل وهو ما كان نزل من جهة كما في المحيط ويدخل التنازل بالزنا على اى
الماضي صريح طرف المصدرين او الفعل ولم يذكر الرضا ان هذين الحكمين من الاحكام المشتركة واعلم ان الرضا لا يثبت
بشهادة رجل والنساء وحدهن بل بشهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول فاذا شهد افرق بينهما فيقبل الدخول لامر
وبعد الاقل من السمس ومهر المثل بلا تفتة كما في المضطرب فحرم ان اى المرضعة والزوج مع قوحها فيه تغليب عليه
اى على الرضا كالنسب اى حرمة كحرمة فيحرم على الرضا اولادها واولادها واولادها المتقررة والمتاخرة لانهم اخوة
واخوات له من قبل الام والاب واحدهما وكذا آباءهم واحدا متما لانهم اجداد وجدات من قبل الام والاب وكذا اخواتها
واخوات لانهم احوال وخالات وكذا اخوة واخوات لانهم اعمام وعمات وفى كلامه اشعار بان يمل من الرضا من كل من
النسب كالاولاد والاعمام والعمات والاخوال والنمالات واخوات الاخ كما سياتى ويحرم فروعه اى اولاد الرضا وكذا
اولادنا وكذا فروع الرضا والزوجان الرضاين اى زوجة الرضا وزوج الرضا على الرضا

وزوجها في محرم ابن الرضيع على المرضعة لا جناحة وكذا نبتة على زوجها لا نهى له ما ذكره في وجبة فرجه وكذا
زوج الرضیعة على المرضعة لا نهى له زوجة وأعلم ان التفریح المذكور وان علم من التكاح الا انه ذكره ههنا ابتداءً لزيادة تقييد
ولان الظاهر فقال شعرا من جانب شيرده همه خویش شوند واز جانب شيرخواره زوجان و فرود یعنی شیر دهنده و شوهرش
بافرزدان و پدران و مادران و برادران و خوهران ایشان خویش شیرخواره شوند و شیرخواره و زنش یا شوهرش یا فرزندان
خویش شیر دهنده و شوهرش شوند و کحل ان نیز زوج اخت اخیه رضاعاً ای الاخت رضاعاً لا بالخ نسباً و بالعکس
او کلاً بهما رضاعاً کما فی النسب بان کان للاح لاب و اخت لام فالاخیه لاب ان تیزو ح اخته لام لانه ليس بينهما
نسب یوجب الحرمة و الاکتفاء شعر بانه یحرم غیر الاخت و قد ذکرنا فی التكاح انه حلت نحو ام اخته و اخیه و غیرهما رضاعاً
و کلاً بهما ثالث صور کما ذکرنا و الاحتمالان فی ظاهر الروایة و عن محمد رح انه محرم و فيه إشارة الى ان الاقطار من
الاذن و الاصل و الجائفة و الالة لا یحرم کما فی الاختیار و الاحتمال (حقنه کردن) و منه استحق الرجل بالضم کما ذکره
البیہقی فهو متعذر و علیہ استعمال الفقهاء فاندفع ما ذکره المطرزی ان الضم غیر جائز فانه لازم و الصواب حقن و اللبن
الرجل فانه ليس بلبن حقيقة و ما خلط لطعام من اللبن و لو غالباً غیر مطبوع لا یحرم لانه یسلب قوة اللبن و قالوا
ان کان غیر مطبوع و اللبن غالب یحرم و اما المطبوع غیر محرم بالاجماع کما فی الاختیار و فيه إشارة الى انه لو تقاطر اللبن من
او حسا لم یحرم و فيه خلاف کما فی المحيط و ما خلط بغيره اى غیر الطعام من الجنس و خلافه کالما و الدوا یعبر فی التحريم
عنده الغلبة عند الثبوت و کذا عند محمد و فرجهما الله تعالى فی غیر الجنس و اما فی الجنس فقد ثبت الحرمة منهما کما فی الاختیار
و الغلبة فی الجنس بالاجماع کما فی الزاهدی و فی غیره یعبر باللون او الطعم علی ما روی ابن سماعه عن ابی یوسف رح کما فی
المحیط و فی الغلبة اشعار بالتحريم اذا تساوى یا کما فی الاختیار و هذا لکن فی الفتنة انه لا یحرم غیر اللبن الخالص عنده و
یحرم الاستعاط اى صب اللبن فی الالف کما قال البیہقی و فيه اشعار بانه متعذر و علیہ استعمال الفقهاء و فی الصحاح
و المغرب انه لازم فکانه یعدى و لا یتعدى و یحرم لبن البکر و لم یتجاوز الى الزوج و لئلا یطلق قبل الدخول کان لا
ان تیزو ح ضعیفاً لان اللبن لم یست منه و لبن المیت حتى انه لو حلب بعد الموت و شرب صبی او ارتفع من ثدیها حرم
و اما قال سبیلان ما یستوی فیہ المذکر و المؤنث کما فی الصحاح لکن (و آتیه لهم الارض المیتة) و ان ارضعت امرأة
حضرتهما اى امرأة زوجها حال کونهما صبیحة مستدرکة یافی السابق حرمتا علی الزوج لکونهما نباتاً و اما و فيه اشعار بانه لو تزوج
صبیتین ثم ارضعتها امرأة معاد و واحدة بعد اخرى حرمتا علیہ و لو تزوج صغیرة ثم طلقها و تزوج کبیرة ثم ارضعتها بلبنه
اولین غیره حرمت علیہ لانهما صارت ام امرأته کما فی المحيط و لا حرم للکبیرة ان لم یوطأ اذا الفرق من جهتها بل تأکل لیه
وله ان تیزو ح الصغیرة حیث لا نهى له بالدخول بالام کما فی المحيط و فيه اشعار بان بعد الوطی لهما مال المهر و لا یتزوج
الصغیرة حیث لا للرضیعة نصفه اى المهر و رجع الزوج علی المرضعة باى بذلک انصفان قصدت لفظاً

وان لم يقصد بان لم تعلم بالنكاح او الفساد او قصرت الرضا او دفع الجوع عنها فلا شيء عليها والقول بما في عدم قصد الفساد كما في الخلاف وعن محمد راجع عليه بكل حال وفي كلامه شعاع بان الكسرة لو كانت نائمة ومعتوته ومجنونه لم يرجع عليها ولو اخذ رجل شئ من لبنا صب في قم الصغيرة لم يرجع عليها بل عليه ان قصد الفساد كما في المحيط ولا يخفى ما في لفظ الفساد من الصالح التام وهو الرعاية لما عليه من حسن الاختتام والعدم علم

كتاب الطلاق

اخره عن الرضا لانه من نكاح يوقف عليه الطلاق وهو اسم من التطبيق الارسال ويكره ان يكون مصدر طلقت بالضم او الفتح فني طالقة فانه شرعا زالة النكاح او نقصان حاله لمفظة مخصوص واحترزه عن الفسخ بخيار العتق وانما قلنا بالتخيير على خلاف المشهور ليدخل فيه الطلاق الرجعي لانه ليس مزيل للنكاح كما صرح به في المبسوط وغيره والى الحد الثاني اشير في النكاح والنفقة يقع طلاق من كل مكلف كالمرء والمجور الذي بلغ غير رشيد والمعتل والنفسي والمجنون والمجننة والمنازل والنخالي فقط فالواقع طلاق البصير ما سبقا كان اولاد المجنون الذي لا يفيق اصلا ولا يفيق في بعض الاوقات والسنة عليه كما في النظر وفيه اشارة الى ان عقله لو زال بالجنج لم يقع طلاقه وهو الصحيح كما في الكبرى والى ان الطلاق بائن لكن عندهم موافقة الاخلاق لانه في الاصل النقص المباحات اى اقربها الى النقص كما في قوله لم تم الامور ولو كان المكلف سكران اى سغير عقلا لكن يميز ما يقوم به الخطاب فانه لو لم يميز كان قصره باطلا كما في الزايد ويدخل فيه النجى فيقع طلاقه وعليه الفتوى كما في النهاية وكذا من سكر من الخمر او المثلث والبنيد وغيره كما في الكبرى ولا يقع طلاق السكران عند الكرخي وكذا السكران عاتق بن العسل والمجرب خلافا لمحمد راجع او عبد الرحمن بالذكور عدم نفاذ اكثر تصرفاته لا يقع من يديه الا اذا شرط في العقد فقال زوجتنا منك على ان امرنا يدي اطلقا كما شئت فقال البعد قبلت ولا من نائم ولو اجاز بعده وحسنه اى من الطلاق بوجه طلاق واحدة فقط اى لا يطلق اثنين اخرين في الطهرين الاخرين في الحرة وواحدة اخرى في طهر اخر في الامة وفيه رمز الى انها المدخولة في طهر من الحيض والنفس لانه منفرد لا وطى فيه ثقله الرغبة بعد الوطى فالاحسن بارتقاء نظر وحدة الطلاق ولو بنا طاهرة ومخلوثة وغير حامل بقرنية ما ياتي والاطلاق اشير الى ان البائن يكون سينا وهذا عندهم خلافا لما في النفقة وحسنه بالاضافة وهو اى الطاق باعتبار الاحسنة والحسنة ويكره ان يجزى الضمير مجزى اسم الاشارة الى اى منسوب الى السنة فحينئذ النسبة كما تقر وفيه دلالة على ان السنة نوعان منه عبادة ومنه تباعا كالطلاق على الوجه المذكور متابعه للبنى صلى الله عليه وسلم فالواجب على كل مسلم ان يجتهد في اتباع سنة صلى الله عليه وسلم كما في المضمرات طلاق واحدة لغير المدخولة اى لغير الموطوءة ولو كما فيدخل ما اذا لم يكن مبنيا مخلوثة ولو كان الطلاق في حيض رد ما قاله فرج ان الطلاق في الحيض كرهه والموطوءة تفرق الطلقات الثلث الرجعية في اوائل الطهرات لثنته وقيل في اخرها وهو رواية عن ابي حنيفة راجع والاول اطهر كما في الهداية وذكر في النفقة لو طلق على اثر كل حيضة واحدة فسنه

كرهه لا وطى من الزوج فلوزنت ثم طلقا فنى على ما قال بعضهم كما فى المحيط فيها اى الاطراف فتمين تحيض والموطوءة لفرق الثلث
 فى ثلثة اشهر فى الصغيرة والآلية ونبغى ان يطلقها فى غرة الشهر حتى يفصل بين كل تطليقتين بشهر بالاتفاق ولو طلقها
 فى وسط الشهر يفصل بينهما ثلثين يوما عنده وعندهما كمثل الاول من الرابع والثانى والثالث بالابليكىما فى النظم وفى ثلثة
 اشهر فى الحامل عند الثلثين وعند محمد وفريح لا يطلق للثثة الا واحدة كما فى النظم ولو طلق مولا النسوة الثلث بعد
 الاوطى فيجوز طلاقهن للثثة عقيب الوطى وبدعيه اى بعي الطلاق وحرامه نوعان الاول لمضى فى الوقت والثانى فى
 العدد قال الاول طلقه واحدة وقعت فى طهر وطئت المرأة فيه او فى حيض المرأة موطوءة او نفاسها فانها لم
 تلطم فموا حسن احسن كالمرو الثانى ما فوقهما اى فوق واحدة من الطليقتين او الطلاقات بلا رجعة صفة لما فوقها مبيت
 اى بين ما فوقها من الاعداد فى طهر صفة اخرى حاصلان الطليقتين او الثلث بمرة او اكثر بلا رجعة فى طهر بدعته
 كما لطلقتين والطلاقات فى حيض الموطوءة واعلم ان فى الصدر الاول اذ ارسل الثلث جملة لم يحكم الا بوقوع واحدة
 الى زمن عمرضى الله تعالى عنه ثم حكم بوقوع الثلث سياسته لكثرة بين الناس وتسامه فى التمر تاشى ويرجع اى يجب
 رجوعه على الاصح وقيل يستحب كما فى الداراية ان يطلق المدخولة فى الحيض فاذا طهرت عن هذا الحيض طلقها ان
 شار لانه بالرجعة يعود الطهر الذى عقيب هذا الحيض محلا للطلاق السنى كما قال ابو حنيفة وزفرهما الله وعن ابى يوسف
 لا يعود و قول محمد راجح مضطرب كما فى شرح الطحاوى وفيه اشارة الى ان الطلاق فى الحيض بدون المراجعة يخرج
 الطهر المذكور عن ان يكون محلا للطلاق السنى كالجماع فى حالة الحيض بدون المراجعة كما فى المحيط وطلاق الحرة ثلثة وطلاق
 الامه اى القته او المكاتبه او المدبرة او ام الولد اثنتان ولو زوجها خلا فموا صريحة اى صريح الطلاق ولفظ
 طاهر المعنى فيه ظهورا بينا ما استعمل لغة او عرفا من لفظ فيه اى الطلاق دون غيره وهذا اعم مما فى التحفة وغيره انه
 ما اشتق من الطلاق وهو نوعان احدهما مثل انت طالق اى ذات طلاق فمبىن النسبة بالصيغة او شئ ذو طلاق على
 ما ذهب اليه سيبويه فهو اسم فاعل ولذا ذكره وطالفة لغة ومطلقة وكذا يا سطلقة لفتح الطاء واللام المشددة وما سكون الطاء
 حكم الكناية وطلقك تبشيد اللام وفى الشئ يدخل خود تر اطلاق او تارخ او طلاك او تاركم بالافرق بين الجاهل و
 العالم على ما قال الفضل وان قال نعمته تحويفا لا يصدق قضاء الا بالاشهاد عليه وكذا انت طالق (وطلاق باش
 او طلاق شوم) كما فى الخلاصة وتقع به اى يشل ما ذكره بالاصريح والا بدخل فيه النوع الثانى طاهر طلاقه رجعية لا يحتاج الى
 تجديد النكاح ولا رضاء المرأة وولى الصغيرة وثقلب عدته الى عدة الوفاة لو مات فيها ولا ترك الزينة فيها وتير كان فى بيت
 واحد وقت الدائمة عدة الحرة اذا اعتقت فيها ويرث الحى منها لو مات الآخر فيها ويكون منطاهر او موكليا اذا طاهر منها وآلى
 فيها ويجب للعان الاخذ بالقذف بخلاف البائة فانما لفيقضى لما فى الكل ولذا قيل الرجعى كالقطع والباين كالتفليس
 التفت واعلم ان الجزا اذا كان صريحا فالشرطية يوجب طلاقا رجعيا كما اذا كان بائنا قبان كما اذا قارنه فى منتصف

طلاق القاعدي گفت اگر زن کار کند زن بروی طلاق و حلال بروی حرام گردد و طلاق باین شود لان الصریح اذا
طری علی البائن یكون بائناً فكذا اذا قارنه والرجعية منسوبة الى الرجعية بالفتح والكسر و الطلاق الی مطلقته کما فی القاموس ایداً
ای فیما ذی النوی واحدة او اکثر رجعية او بانه او لم یوشیأ وعنه انه اذا قال انت طالق ولو سالت قلت کما فی شرح العیاضی
ولو نوى الطلاق عن وثاق لم یصدق قضاء وعن العمل لم یصدق اصلاً وعنه صدق دیاً مکافیاً التحق ولو نوى الاخبار
کذا لم یصدق قضاء کما فی الشارع والکلام مشعر بان علم الزوج بمعناه لم یشرط فالبیضاء الطلاق بالعربية فطالعها بلا علم به
وقع فضله کما فی الظهیرة والمنتیة والثانی ما شیر الیه بقوله وان ذکر المصدر المعود بان قال بالعربية مع فاء منکر انت
طلاق او طالق طلاقاً او مطلقاً او تطلقک طلاقاً او طالق للثمة او تطلقک للثمة کما فی الکافی او بالفارسیة او
طلاق او تر طلاق طلاقاً او تو طلاق داده او داده هست طلاق قلت من الطلاق وقعت فی الحره واثنتان فی الامة
ان نواها ای نوى الزوج بالمصدر الثالث لانها واحدة حکمیه والا ساء ان لم یؤیأ بالمصدر الثالث بان لم یؤیأ بشیأ او نوى واحدة
او اکثر رجعية او بانه فرجعية ای فواحدة رجعية وقعت لانها مودولة الحقیقة ولا یرد النقص بمثل طلق نفسک حیث جاز فیہ
نیتة الثالث لان مصدره جعل کالمذکور بخلاف مصدر طالق و طلقک و تمام تحقیقه فی التبیح والکلام مشیر الی انه یوقال انت
طالق الطلاق کله وقع الثالث بالانیتة لان مصدره یؤکد کما فی المحیط والی انه لو قال انت طالق الطلاق و یرید بالصقة
والمصدر طلقتان وقع رجعیان کما فی الکافی والی ان اسم الجنس لا یطلق عندنا علی الاثنين و هذا ظاهر الروایة کما مر
وصح اضافة الطلاق ونسبته الی کلما نحو کلک اوجبتک طالق و لعل دعوى الاستغناء عنه بقوله
انت طالق والی ما یعبر به ای یعبر به من الاجزاء عن الكل الی کل البدن کراسک فلو قال طلق راسک و اراد
الراس فقط لم یعدان لایقع کما فی الخلاصة وکذا اذا قال الراس سنک واما لو قال هذا الراس وقع علی الاصح کما فی
قاضخان او رقبتهک او عنقک او رءوسک او نفسک او شخصک او جسدک او جسمک او بدنک او صورتک
کما فی الشف او وجهک او فرجک بنحان الدبر و فی الاست والدم خان والی جز شائع نصفک او ثلثک
الی عشرک او جز من الف جز منک لایصح اضافة الطلاق الی جز منین لایعبر به عن الكل کالعين والالف و
المصدر والید والرجل الا ان یراد بهما جمیع البدن و مثل البطن والظہر علی الاصح وبعض الطلقة کنصف
الطلقة وثلثها الی عشرها طلقة کما لکن فی المحیط لو قال نصف طلیقة وثلث طلیقة وربع طلیقة فثنتان علی
المختار وقیل واحدة ولو کان مکان الربع سهراً قلت وقیل واحدة واثنتان مضروبان فی اثنين فی قولک
انت طالق اثنين فی اثنين ثنتان من الطلاق وان لم یؤیأ بالضرب فانه لغة الجعل و فی لظرفیة والطلاق لایصح
ان یکون ظرفاً لنفسه فیلحقوا الثانی فوق اثنتان علی ما اختاره العلماء الثلثة وذهب زفرح الی انه بالیض المصطلح
اعنی تصنیف احد العددين بقدر ما فی العدد الآخر فیقع ثلثة عنده علی ما فی الاختیار و غیره لکن فی کشف

انه ذهب الحسن بن زياد وذهب الى زفر بن زفرح ما نسب المصنف الى الكل بقوله ونصح نية مع او الواو فيقع ثلث كما يقع واحدة
 في اثنتين اثلاث ويصح نية مع ابتداء الغاية اى المساندة المستفادة من في قولك انت طالق من واحدة الى اثنتين
 او ثلث مثلاً يدخل في الحكم لا انتما واما المستفاد من كلمة الى عنده لقوله عمرى من سيتين الى سبعين ويدخلان عندهما
 لقوله عمرى من مالى من درهم الى عشرة ولا يدخلان عند زفرح لقوله لم لعبت من هذا الحائط الى هذا الحائط فيقع واحدة في الاول
 واثنان في الثانى عنده واثنان وثلث وقيل واحدة عندهما ولا يقع شئ عنده كما فى المحيط والاصح انه يقع واحدة عنده
 للمغول الثانى كما فى النهاية ولفظ ما بين كمن فى الحكم ففى انت طالق ما بين واحدة الى اثنتين او ثلث يقع واحدة واثنان
 عنده واثنان وثلث عندهما ولا يقع شئ او وقع واحدة عند زفرح وعلى هذا الخلاف لو قال ما بين واحدة الى اخرى وقد
 حاج ابو حنيفة او الاصمعي رحهما الله زفرح وقال كم شك فقال ما بين سيتين الى سبعين فقال انت اذن ابن تسع سنين
 فتجوز زفرح وقوله لهما ما فى غير مكة انت طالق فى مكة او بها مثلاً تجوز اى القاع الطلاق فى جميع البلاد فى الحال ولتجوز
 فى الاصل التعليل من قولهم ناجرنا جزاى نقد نيقه كما فى الطلبه وفى انت طالق فى دخولك مكة اى فى وقت الدخول
 او مع الدخول تطلق مع الدخول ويجوز ان يكون فى مستعارة لان الشرطية فيه تعليق فلا تطلق الا بعد الدخول والاول
 اصح وعلى هذا لو قال لا جنيته انت طالق فى نكاحك او مع نكاحك فنكحها لم تطلق بخلاف ما لو قال انت طالق الان
 فكذلك كما فى الكشف ويقع الطلاق عند الفجاءى فى اول جزين العذبة فى قوله انت طالق عدا وى عذولانية له و
 يصح نية العصر اى صدق قضاء فى نية آخر القدر كما صدق فى غيره من الاجزاء فى الثانى اى فى العذبة ولا يصح
 عندهما فقط فلا تصح قضاء فى الاول اتفاقاً كما صدق ديانة فى كليهما والفرق لا بجنيته رح ان فى المفضولة تفتق او وقوع
 فى جزية المقدرة الاستيعاب لانه شا بالفعول به كما فى الكشف ويقع الان يصح الكلاسه فى انت طالق اس
 ان كبح قبل اس وان كبح بعده فلعولانه اضاف الطلاق الى غير الحمل ويقع فى الاصح اخر العمر اى قبيل موته او موتها
 وفى النوادر لا يقع بموتها فى قوله انت طالق ان لم اطلاقك فان مات او ماتت قبل الدخول فلا ميراث وان دخل
 فلها الميراث بحكم الفرار ولا ميراث لهما كما فى النهاية ويقع حالاً لانه اسم للوقت فى قوله انت طالق متى اى متى
 ما او لم اطلاقك وقد سكت بعده زماناً يسع التخليق فلو قال تصلا انت طالق لم يقع الا به وفى نقطه المترك
 بين الشرط والوقت عند الكوفية يستعمل مكان متى نيوى سن التسوية اى يفوض الى نية فان نوى الاول يقع
 اخر العمر وان نوى الثانى يقع حالاً بخلاف وان لم ينو الا الشرط ولا الوقت فكان الشرطية معنى وحكما فكان حرفاً
 ووقع اخر العمر عند ابى حنيفة رح لانه لا اشتراك عنده ووقع شك فى وقوعه فلم تطلق واما عندهما فموضوع للوقت
 ويستعمل للشرط مع الوقت كما ذهب اليه البصريه فطلق حالاً وهذا اقرب الى الصواب كما فى المبسوط ابى اليسر واليوم
 موضوع للوقت لايلاً او غيره تعليلاً او غيره وعرفا من طلوع الشمس الى غروبها ومشرقها من طلوع الفجر الى الغروب كما فى

الكلواشي وغيره لكن في المحيط انه للمعنى العرفي وفي الوقت مجاز وما نقل عنه في التلويح وغيره انه مشترك بيننا فلم يوجد فيه يستعمل تقبلاً
 في النهار لغة مضمومة من طلوع الشمس الى الغروب وعرفا وشرعا كالיום والعرف مراد مع فعل اي اذا كان اليوم تاما بما
 للفعل ومتعلقا به الا ان يكون مضافا اليه كمدل عليه كلمة مع على ما تشير اليه في كناية المطول ممتد يبيع تقديره بمدة مثل
 ان يقال ليست الثوب يومين بخلاف غير الممتد فانه لا يقال دخلت يوما كما في الكشف والكافي وغيرهما ولا يرد ما في
 التلويح انه يشكل بالتكلم فانه ما يقبل التقدير بالمدة وهو غير ممتد لان المراد بالمتد ما يستوعب مثل النهار كما ذكره المصنف
 ولا نسلم انه يقدر بمدة النهار عرفا على انه ممتد عند بعض المشايخ وهو الظاهر كما في الكشف والاوضح في تفسير الممتد
 ما تبيرو من المرات المماتة من كل وجه كما مر كبيد كسيد يوم يقدرم زيارا كيجي من السفر فان كون الامر
 باليد يقدر بالمدة المستوعبة للنهار فيكون فعلا ممتدا فاما يوم في النهار العرفي فلهذا لم يكن لما خيار كما
 موقوم نارا بل علميا حتى مضى كما في الكافي في شرط علميا واليوم يستعمل للوقت المطلق اي في جزم الزمان ولولم يدا
 مع فعل لا يمتد تفنن وهو بخلاف الممتد كانت طالق يوم يقدرم زيارا فان الطلاق لا يقدر بالمدة المستوعبة
 فتعلق بقدرم زيارا فالتاخذتان كالمشايين يردان على انهما غير وان الاستداد وعدمه جانب العامل لا المضان اليه
 واركان متحققين او محتضرين واذ بالانكشاف نلى ما هو حقيق الكشف الا ان بعضهم اعتبر جانب العامل في مثل المثال الاول
 وجانب المضان اليه في نحو يوم اترججك فانك والى وان كان المختار جانب العامل وفي هذه الفار شعار بانهم جعلوا شيئا
 هذا الطرف بمنزلة الشرط كما ان العامل بمنزلة الجزاء في الحكم كما تشير اليه في الكافي وبذلك لا عند عدم القرنية والا فانكس الحكم
 نحو انت طالق يوم ليسوم زيد وانت حر يوم يكشف الشمس كما في الاصول وان نوى النمار في غير الممتد صدق قضاء
 ومن ابي يوسف رحمه الله انه لا يصدق كما في النظم واعتبر ان ما ذكره المصنف في الشرح قد خالف بعض ما ذكرناه من التحقيق
 فلا تغفل عنه وفي انت طالق ثلثا من الطلاقات لغير الموطوءة ليقعن تلك الثلث كما يقع اثنتان في اثنتين بالعطف
 اي بان قال لما انت طالق وطالق وطالق او طالق ثمين تلك لغير الموطوءة بالاول من طالق لا غير
 نعم توقفت اول الكلام على آخره وهي غير قابلة لغيره وفيه شعار بانها تين بالاول بالطريق الاول لو قال انت طالق
 طالق طالق كما في المحيط وغيره كما لو علق طلاق تلك وقدم الشرط بان قال ان دخلت لدار فانت طالق طالق
 وطالق او فطالق فان الاول معلق والثاني لغو عنده كما ان الكل معلق عنهما كما اذا كانت موطوءة عندهم ووعطف
 ثم فالاول معلق عندهم والبواقي لغو الا اننا نبين بالثاني بوجاهة في الحال عنده كما ان الموطوءة تين في الحال بالثاني ولثاني
 والاول معلق عنده كما ان الكل عندهما ولا يعطف كالعطف ثم عنده بالاتفاق وفي الموطوءة الاول معلق والباقي
 واقع ويقع بالعطف بالواو والفار الكل اي كل ما ذكرنا من التثمين او الثلث باخلاف بعد الشرط ولو غير موطوءة ان
 آخر الشرط توقفت الاول على الآخر فلا يعطف بمكان حكمه كما كان بلا عطف والشرط مقدم ولو كان بلا عطف فالاول واقع

والباقي تعود في الموطوعة الثالث معلق والباقي واقع الكل في شرح الحماوي وفي غير الموطوعة بقوله انت طالق واحدة
كانت قبل واحدة او بعد واحدة تقع طلق واحدة لانه انشأ طلاق سابق بأخر فبانت بالاول فلا يبقى محلا لغيره
وفي الموطوعة يقع في ايتين اثنان لانها قابلة لهما وفي الموطوعة وغيره بقوله انت طالق واحدة كانت قبلها واحدة
واحدة بعد ما اى بعد واحدة وواحدة معها واحدة وواحدة مع واحدة يقع في تلك الصور الاربع اثنان
لانه انشأ طلاق سبق عليه طلاق آخر فكانه انشأ طلقين بعبارة واحدة فيقع اثنان ولو غير موطوعة وان ذكر اى
المبهم بان قال انت طالق هكذا وانشأ الى عدد الطلاق بالاصبع اى بظهورها بان يجعل باطن الكف اليها ليعبر عدد
الاصبع المنشورة فبالاصبع الواحدة واحدة وبالاثنين اثنان وبالثلث ثلاث واما قدر الشرطان الاشارة
تقتضيه ذلك لانه كما لا يتحقق نفس الطلاق بدون اللفظ لا يتحقق عدده بدون اللفظ ولا ذكر في المحيط وغيره انه لو اشير
بلا ذكر العدد المبهم لم تقع الا واحدة وان اشار بظهورها بان يجعل باطن الكف الى نفسه فالمضمومة تعتبر عددا
هكذا في المضمرات والاختيار وغيرها لكن في الكافي وقاضى خان اعتبر المنشورة مطلقا وفي الشارع ان اشار
باصبع فواحدة وباصبعين فاثنتان وثلاث فثلث ولو نوى الاشارة بالكف وهى واحدة صدق قضاء بخلاف
ما اذنوبه بالمعقودتين وان وصفت الطلاق بالشدة مثل انت طالق تطليقة شديدة او قوية او فاش الطلاق
او اكبره او اعظمه او اشده او الطول نحو تطليقة طويلة او الغرض نحو تطليقة عريضة او ان شبهه لى الطلاق بما يدل
على نهائى على الوصف بالشدة مثل انت طالق مثل الجبل او الالف او ملال او ارا او الجب او الطول كظل الرمح او بالعرض
سطح الارض فثلث من الطلاقات وقعن ان نويها اى الثلث والانيو لها بان نوى بآنته او حبيته او ثمنين او ثمن شيئا
فبآنته لان في هذه الالفاظ وصفا للطلاق بالشدة والبيان الشديد الذى لا يقدر على الرجعة فله كنفه
بالشدة لم يكن طويلا ولا عاردا ولما في الاختيار وغيره ان بالمشب به لم يكن عند ابي يوسف رجح الا اذا ذكر العظم ولا عند
زفرح الا اذا وصف بالعظم عند الناس ففى مثل انت طالق مثل رأس الابريرة او مثل غلظ او مثل الجبل او مثل عظمته في الكل
عند الطرفين ولم يكن الا بالثاني والرابع عند ابي يوسف رجح وبالاخيرين عند زفرح وكنائيه عطف على صريحه والكنائيه
لغة مصدركنى او كناية عن كذا كنى او كنى واذا كلف بشئ لستدلى به على غيره او يراد به غيره وشرعية ما استتر في نفسه
معناه الحقيقة او المجازى فان الحقيقة المبحورة كناية كالمجاز غير الغالب الاستعمال وكنائيه الطلاق ما يكتمله وغيره
اى لفظ يحتمل الطلاق وغير الطلاق فيستر المراد منه في نفسه فان البائن مثله او منه المنفصل عن وصلة النكاح وفي
الاولا عليه خفاء زال بقرنية ويجوز ان يراد بالكنائيه ههنا ما ذهب اليه البائية مما استعمل في معناه لنتقل الى ما زعمه
فان البائن يستعمل في معناه لنتقل بقرنية الى ما زعمه الذى هو الطلاق فتطلق بصفة البينة كما ذكره المصنف في التوقيف
ورويان معناه الحقيقة لا يلزم ان يكون ثابتا في الواقع فمن اين يلزم الطلاق بصفة البينة كما في التلويح واجيب بانه

لم يلزم لمن لاحظته لازمة فيصح ان يكون المكنى عنه طول القاعة اذا بوخط القاعة بطول البناء ولو فرضنا على ان البائن انما يكون كناية عن الطلاق الملزوم للبينة لا عن مطلق الطلاق فيستلزم البينة للاستتباع لما ثبت الطلاق بصيغة البينة ثم لكانت على ثلاثة اقسام اما الاول فهو اخرجي واذهي واثقلي واطلعي وقومي من عذري لاني اطلقك او اضربك مثلا واذهي سؤال الطلاق فيجمل جوابا عن سؤال الطلاق ويكمل رداله نحو تقضي وتخمرى ويسى هذا القسم من الكنايات بدلالات الطلاق والثاني نحو خلت اى خالته عن النكاح او الحسن ففى صفة على فعيلة برتية عن البتة ان فعيلة ففى صفة يجب ههنا كما فى الطاني والكراني وفي الرضى ان تخفيفه لازم عن سيبويه والهمز دى قليل وقيل ان تخفيف غير لازم تبة من المروءة بالتشديد مصدر بمعنى القطع او صفة كما فى القدرية اى مقطوعة يائن من الخيز اى ذات بين او بينونة الفقرة حرام ذات منع او ممنوعة من غير المحرم صفة كما فى المقارعة وغيره او مصدر يراد بالصفة كما فى الطلبة وانما ترك الصلة منى وعلى إشارة الى انه صح هنا البينة والحرمة ايها كما سياقى ونحوها انت برى وانت على كالحزم او الحزم يراد غيره ما هو محرم العين فيصلح جوابا ويصلح سياقا اى شتا وكلاما فى عرضها بما يعيب وفيه تفضن والثالث نحو اعتمدى اى عدى ما عليك من الاقرار ونعم الله تعالى واستبرئى كبسرة المزة قبل اليا ررحمك اى اطلبى برأة رحك من الولد لزوج آخر او للعلم بعدم الولد انت طالق طلقة واحدة او انت سفرة من بين فوك فواحدة مصدر يراد خبر ويجوز سكونها ويقع بالكل مع الفية وقيل انما يقع بالسكون واما اذا اعربت فان رفعت لم يقع وان نوى وان نصبت وقع وان لم ينو والصحيح الاول كما فى الكرامى انت حررة عن رق النكاح او غيره اختارنى لك زوجا او ثوبا امرك اى عليك فيتناول الطلاق وكذا اطلاقك وامرى بيديك او فى يدك او يمينيك او شما لك او نمك او لسانك كما فى الخلاصة والى القدرية سحر حتك اى ارسلتك عن قيد النكاح او عن كذا فارقتك عنه فيجمل جوابا ولا يتكلمها اى الرواى والسب كما ترى وفي إعادة النحوا شعرا بان لفظ الكناية كثيرة حتى ترتقى الى اكثر من خمسة خمسين لفظا على ما فى النظم والنف وذكر فى الجواهر لوقال (ترابك كرم (او) رما كرم وادى دست بازداشتم و تراشتم لم تعل بلانية ففى حالة الرضا اى غير الغضب والمذكرة توقوف الكل اى الاقسام الثلاثة تاثيرا على النية فلا يقع شئ من البائن والرجعى بلانية لاحتمال غير الطلاق والقول له فى ترك النية وفى حالة الغضب توقوف القسم الاول اى ما يتجمل الرواى والسب على النية لاحتمال الرد والسب وفى حالة مذكرة الطلاق اى سوالها وسؤال غير ما الطلاق يتوقف القسم الاول على النية فقط اى لا الاخير والاخير ان فلم يصدق الزوج فى ترك النية تضار لادبانية فى الغضب فى الاخير وفى مذكرة الطلاق فى الاخيرين وطلقته بهذه الالفاظ تضار اذا اقربا الغضب والمذكرة وكذا اذا اتاقت النية عليها وعلى اقراره بنية الطلاق اذا انكر ولا يقيم علم نفس النية كما فى المحيط وغيره وذكر فى الزايدى انه يحلف فى ترك النية سورا وعمة او لاد قال ابن سلمة ان حلفه فى منزله نقد كفى والكلام مشير الى الكنايات غير مؤثرة بدون النية ودلالة الحال وانما اعتبر ذلك ليزول ما فيها من استنار لرد فان نوى بهذه الالفاظ ونحوها سوى الثلاثة لم يستثن

وسوى اختارى كما ياتي الثالث من الطلاقات يقع الثالث لانها من نوعي البينة الدالة عليها والاينوبان نوى بانته او
رجعية او ثمينين او لم ينوشيا فبانته واحدة وقعت لانها دلت على وقوعه اشارة بانته اذا لم ينوشيا لم يكن ينبغي اى ايلام
وقيل بين الاول والخامس اشير اليه في المحيط وسابق كلامه والى على ان ما يتوقف على النية من هذه الالفاظ يستلزم ان يكون
لا يخفى وفي اعتدى واستبرى رحمك وانت واحدة من الالفاظ الكناية يقع بالنية واحدة رجعية وان نوى
الثالث او البان لانه عليه الصلوة والسلام طلق سورة رضى الله تعالى عنها باعتدى وراجع والاستبراء كالاعتداء فان فيه
امر بالعدة وواحدة لم يقع صفة لبان بل طالق كما قالوا ويقع الطلاق باسناد البينة واحدة والمرته اليه اى الزوج
كما يقع باسنادها اليها بان قال انا منك بان عليك حرام لكن بدون الصلة يقع باسناد اليها اى حتى لو لم يقع عليك
ومنك لم يقع وان نوى كما في المحيط وغيره لا يقع باسناد الطلاق اليه ان نوى بان قال انا عليك طالق لان ذلك
العقد لم يتصور في حقه **فصل** تفويض طلاقها اليها اى تفويض الزوج لتطبيق زوجته الى زوجته في الكفاية التفويض
كما ركبي بازكشتن مثل ان يقول لزوجته طلق نفسك او اختارى وامرك بيدك او غيره يقيده ذلك التفويض تجلس عليها
اى يجلس فنت التفويض فيه بسمع او خيروا ان استأثرت من يوم فلما ان تقول في ذلك المجلس لا فية طلق نفسي فية شارة
بان التفويض عليك يقتضى الجواب في المجلس كما قال بقصره لا اكمل يقتضى بان يكون جميع امر وقتها قال في ذلك
الفصولين اهل الاول والخاتمة الى الآخر الا ان يقول الزوج متصلا بصيغة التفويض كلما شئت فانه لا يقيده بالجس
ولما افترق الثالث قبل التحليل كما سياتى او يقول متى شئت او اذا شئت فان لما ان تطلق نفسها واحدة في مجلس
لانها لتقيم الاوقات بخلاف ان شئت فانه يقيده لانها ليس للتيم ولا يرجع المفوض عنه اى التفويض وان قيد بالنية
ولمذه الفائدة آخر عن الاستئثار وهذا شعر ايضا بان التفويض عليك لا توكل يقتضى ان يرجع عنه وتفويض طلاقها الى غيره
اى غير زوجته من رجل او صبي او مجنون او زوجته الاخرى لا يقيده بالجس ويرجع عنه ان شار فيكون التفويض الى غيره
توكيلا الا اذا علق بالنية فانه تملك فيتقيد بالجس ولا يرجع عنه كما في المحيط وغيره لكن في العمدى بوقال لا يجنى امرأه اى
بيدك كان تملك حتى يتقيد بالجس ولا يرجع عنه والجس اى مجلس العلم انما يختلف بالاعراض عنه بالقيام اى قيامها
ولو كرر بان القيام يفرض الراى وفيه ايمار الى انها لو قامت لدعوة الشهود فختلف المجلس وفيه خلاف كما في العمدى وان
انما وقعت عن القيام او التكا أو الاضطجاع او الكات عن القعود وترتبت عن الاحتبار لم يختلف كما في الاختيار والدعاء
الى مجلس آخر فيناراه عفا فلو شئت من جانب بيت الى جانب آخر لم يختلف او الشرع في قول لا يتعلق بموضع كما
اذ امرت وكليها او جنبيا مع او شررا وعمل لا يتعلق بموضع اى يعرف انه قاطع لما كان فيه لا سطلق اصل حتى
لو لبست ثيابها من غير قيام او اكلت او شربت او قرأت او كتبت المكتوبة او تكلمت قليلا لم يختلف كما في النهاية وفيه شمار
بانها لو شغلت بنوم او غسال او امتشاط او اختفاب او مكن من الزوج اختلف كما في الكفاية وملكها كبيتها

فلا يختلف المجلس بسير انفك والاولى ان يبين حكم البيت الاول ثم يشبه به ويمكن ان يقال ان الذباب بيان له على ما ذكرنا
وسير واتبها كسير ما يختلف المجلس بما اذا وقفت ثم صارت بعد التفويض او بالعكس والدالة شاملة للرجل حتى لو كانت على
عائقة فاخترت نفسها في خطواته بانت منه بخلاف ما اذا سبق خطواته اختيارا كما في العماوى وغيره وفي قوله ما اختار
بنية التفويض بنية حقيقته او حكميته كما اذا قال في الغضب او المذاكرة فلا يرد انه ليس على اطلاقه اذ قدم ان في القول
للاجابة الى النية فقالت بتاويل مصدر معطوف على قوله المقدر اى فقولها وشله غير عزيز في الكلام العرب فليس
في كلامه خرازة كما ظن وانما اختار الفار اشعارا بالاختيار في المجلس كما فيما ياتي اختبرت الاولى زيادة نفس عملا
بما ياتي الا ان يقال ان الفار رافعة لمؤنثة لا تقع الا لطلقه بانته فلا يقع ثلث لانه لا عموم للمقتضى ولا رجعة وان نوى
لان اختيار النفس على الكمال في البائن وشرط وقوع الطلاق وتصد ليقا في اختيار نفسها ذكر شل النفس في كونه
لذات كلام والاب والاهل من احدهما اى في كلام احاد الزوجين او شل قوله اختياره في كونه للمصنف كطلقة في قوله
اختار اى اختياره فتقول بالنصب اى فقوله لمواخرت فيكون قوله معطوفا على النفس ومن احادها ما رواه ابن
الاصم اشترك المعطوف والمعطوف عليه في القيود وانما ذكر احاد النوعين الذين على البينة بهذه اتيتهما على كيفية استعمل
المعين للاختيار فالمعنى لا بد في كلام احادها ما يدل على انها اختارت نفسها دون زوجها من الالفاظ المذكورة مثل ان
يقول اختار اى اختياره او طلقه او احما فتقول المرأة اخترت واختار اى اختارت اختياره مثلا كما في المحيط وغيره
فلم يخص اختياره بكلام الزوج كما ظن لو كرر بالثلاث اى لو قال الزوج كلمة اختار اى ثلث مرات بلا حرف عطف
فاختارت احدهما اى قالت في المجلس اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة فتلثت من الطلقات وقعت عنده
وبانته عندهما وفيه اشعار بانها لو قالت اخترت اختياره وقع الثالث عندهم كما في المداية ولو قالت بعد قوله
اختار اى ثلثا طلقت نفسي بتطبيقه او اخترت نفسي بتطبيقه فبانته وقعت لان الاعتبار بجانب التفويض
وما في المداية والاختيارانه جمع فليس بصواب كما في الكافي ولو عطف بكلمته ثم فقالت اخترت نفسي وقع بالاولى
لا غير الا اذا ذكرته ثانيا وثالثا فيقع الثالث حينئذ كما في المحيط ولو قال امرك بيدك او لسناك او غيره مما ذكرنا
بنية التفويض فطلقت اى قالت طلقت نفسي فبانته وقعت لان الامر حقيقة للباين وان نوى
بقوله امرك الطلقات الثلث فقالت طلقت او اخترت نفسي ليقعن اى الطلقات الثلث لان الامر محتمل للعموم
وفي قوله اى في وقت قوله امرك بيدك في تطبيقه او في قوله اختار اى تطبيقه فاخترت اى
قالت اخترت نفسي اى فقولها اخترت نفسي فانفار عاطفة كما مر لا تعسف كما ظن فوجعته وقت لانعدام الكناية بالصرح
والفار فيه جزائية فان قوله في قوله ظن لانه مصدر حيني كما اشترنا فيكون شرطنا في المعنى ويؤيد الفقيه ما ذكرناه في بحث
استادنا الفاضل فليس المتعسف الا بالناسب الى التعسف لقصر باعه في العربية اذ لم يستيد وابه فيقولون وفي امرك

بيدك اليوم عند ما يدخل في الحكم الليل الواقع مبيناً فلما ايجاز في الليل حينئذ اذ اجمع بالعطف كالسنة
وفي اليومين استنج الليل وان ردت الامر بالي في اليوم المذكور لا يفي الامر بعده اى بعد اليوم او ارد وفي الغد
لانه امر واحد. وعنه انه يبقى في الغد لاننا لا نأبى ارد والادنى ظاهر الردية كما في الكافي وان قال امرك بيدك
اليوم وبعد عند مختلف الحكماء ان دخول الليل قبل الرد وعدم بقا الامر بعده فلا يدخل الليل قبل الرد وان
دقيق الامر بدعي. وفي طلق نفسك ان نوى الزوج ثلثاً وطلقت نفسها يقين اى الثالث لانه مختصر الفعل
فصل الطلاق المأل على الواسع حقيقة والحكمى والاينوبان نوى واحدة او ثنتين او بانه اى لم ينو شيئاً فجميعته لانه صريح
وفي قول طلق ثلثاً فطلقت واحدة تقع لماك الواحدة لانه في ضمن تملكك الثالث لا يقع اصلاً في عكسه اى في
طلقي واحدة فطلقت ثلثاً لان بينهما قارة صورية وهذا عنده واما عندها فوجه للغة الزيادة ولو امر لها بالبائن
او الرجعي كما قال طلق نفسك بائناً رجعياً فعكست اى قالت طلقت نفسي واحدة رجعية او بانه يقع الامر
بين البائن والرجعي لا ما عكست لان صفتي الواحدة لا يوفق بقرينة التفويض والشرط اى شرط وقوع الطلاق في
شئ قول انت طالق ان شئت او هويت او اردت او عجبك او وانفك مشية منها منجزة اى موقعة في الحال كما
قالت في جوابه بلا مشية شئت فوق رجعية او مشية معاينة بما اى بارق علم وتحقق وجوده في السامعي والحال كما قالت
شئت ان فساد الزمان وهذا لان فساد الزمان معلوم لا محالة فكان كالمشية المنجزة لا ما يعلم اى لا مشية معلومة بشرط سبب
بعد اى بعد هذا التعليق ومن سأل الناسخ ان مكان ما كما قالت شئت ان شئت فقال شئت فانه لا يقع به
شئ لان ما فوض اليه مشية منجزة فيخرج الامر من يد المبالاة اشتغال بالم فوض اليها من الشرط وفي قول انت طالق
او طلق نفسك كلما شئت تطلق اى ليعلم ما تطلقها قبل التحليل ولو بعد تجدي النكاح او زوج آخر ثلثاً من الطلاق
متفرقة اى في ثلثة مجاس فلا تطلق نفسها في كل مجلس أكثر من واحدة لان كلما عموم الافراد فلا تطلق ثلثاً بجمعة
وهذا عنده واما عندها فمطلق واحدة لا تطلق شيئاً بعد الثالث والتحليل والعو الى الزوج الاول لان التفويض
قد انتهى بالتليث ولا يخفى انه مستفاد من اول الفصل وفي قول انت طالق كيف اى اى عال شئت من الصفة
والعدد فان بيان كل منها اليه كما في النماية وكيف في الاصل سवाल عن الحال ثم سلب عنه معنى الاستفهام تقع
بائنته او ثلثاً ان نوت الزوجة بالمشية احدها بان قالت شئت بانه او ثلثاً ولم يخالفها اى نيتاً نية اى
حال كون الزوج نوى بانه او ثلثاً او لم ينو شيئاً والاثوار وجه على هذه الحال بان لم تنو يا ونوى الزوج بانه او
ثلثاً او رجعية او نوت بانه والزوجة ثلثاً او رجعية او نوت بانه او رجعية او نوت بانه او رجعية او نوت بانه او رجعية
او انكس الثالث الاخير او كان غير ما من الاقسام فجميعته فعند اتفاقها في النية وقع ما اتفقا عليه مما ذكرنا وعند
اختلافها ما يقع مسوغاً من واحدة رجعية فقط فلا تطلق ثنتين ولا ثلثاً وفي قول انت طالق او طلق نفسك شئت

من ثلث تطلق ما دونها اى دون الثلث من الواحدة والاثنتين الدالة عليها كاتمة من التبعيضية وعندنا تطلق ثلثا لان من للبيان الا ان التبعيض فى شلح شمع

فصل شرط صحة التعليق اى شرط ترتيب الجزاء على الشرط فى باب الطلاق كالتعلق بالملك اى بقدرته على التصرف فى الزوجة بوصف الاختصاص وذلك عند وجود النكاح او العدة مع حل العقد فانه لو وجد احدهما والمرأة بعد حوائج محرمة بالمصاهرة لم يصح التعليق فيه من بعض النظم تاويل الملك بوجود النكاح والمتبادر ان الملك لم يشترط لصحة التخيير وليس كذلك كما لا يخفى ولبقار الملك فى عادة الرجعي مما لا خلاف فيه واما فى عادة البائن فمخالفات ياتي او الاضافه اى التعليق اليه اى الملك اوسببه على حذف المضاف او الاستيناف فان لم يوجد واحد منهما كما فى ثلثا لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق فالتعليق غير صحيح وفى الزايدى وقد ظفرت برواية عن محمد بن ابراهيم انه لو اضاف الى سبب الملك لم يصح التعليق ايضا فالاول شل ان تزوجت عايبك يا زوجة فانت طالق والثانى ان ملكتك فانت طالق والثالث ان تزوجت امرأة او كل امرأة تدخل فى النكاح او تصير حلالا لى او كل امرأة اترى وجهها او يترى وجهها غيرى الاجل فاجبره ففى طالق ثلثا ففى مثل هذه الصور لو وجد الشرط وقع الطلاق الا اذا وجدها ففضولى فانها لم تطلق كفا فى المحيط وكذا لو قال كلما تزوجت فلانة او تزوجت منى بعقد فضولى واجزت بقول او فعل او كلما تصير زوجة لى او كل امرأة تدخل فى نكاحى باى مذهب كان ففى طالق ثلثا فعقد الفضولى لاجلها وفسخه القاضى الشافعى لم تطلق كفا فى المنيته وما يحتاج الى تكرار الفسخ لو حلف ايمانا على امرأة او مينا على جميع النساء الا فى كلما وكيفية ان تزوج لى الحالف امرأة فيرفعان الامر الى القاضى فيدعى انه زوجها وقد ترموت عليه وزعمت انها باهلت صارت مطلقة فيلتمس من القاضى فسخ اليمين فيقول فسخت هذه اليمين والبطلتما وجوزت النكاح كفا فى المنعوت وعقد الفضولى فى زماننا اولى من الفسخ كفا فى الكبرى لكن فى الجواهر ان الفسخ اولى نكوة متفقاً عليه الا فى رواية عن ابي يعقوب بن شمع ان كان الحالف شابا خادما عليه افضل من العزوبة وان كان شيخا فالعزوبة اولى والفاظ الشرط بقرينة التعليق ان ولو لم يذكره لانه بمعنى ان فى استعمال الفقهاء ولو اجاز دخول الفار فى جوابها عند كفا فى الكشف واذا وادى بما ليسه بالسلطة لانه جعلها جازمة ومتى هى وشما هميشه وكل وكلمها هر بار غلى المختار وقيل هر گاه وهر زمان ويؤيد الكل ما فى الرضى والمعنى وغيرهما ان كما نظرت معرب وما موصولة بمعنى الوقت او توقية او مبنى على الفسخ وما كافتة عن مضاف اليه مفرد ولا بد حينئذ من مضاف اسم زمان ولا يخلو عن النكحة الشرطية ولذا لم يكن بعده الا الفعلية الاستقبالية ولو معنى وهى مقطوعة الوقوع غالباً وعالمه ما فى محل الجزم وروايتى التحقيق والكشف وغيرهما من كتب الاصول انه منصوب على الظرفية ومن فطن انه مفعول مطلق عند الفقهاء فقولنا مرة بمعنى (بار) ففيه ان مرة طرف كفا فى المقدمة والكشاف وفى كريمة نزلت اخرى

وقال الراغب انه اسم لجزء من الزمان واعلم ان الاول ذكر سن وما كما ذكرنا من المشايخ فان ما يتعلق بهما من المسائل كثيرة كما لا يخفى على واقف الاصول وان الاحسن ذكر (ك) فانه لا شرط على الاصح نحو امراته طالق ثلاثا (ك) لان كراهية امه كما في الخزانة وزوال الملك بانقضاء العدة من رجعية او حبيتين او من بائن كذلك على الاظهر عند بعض وقيل ان الزوال بحد البينونة كما في متفرقات ايمان المنيته وغيره لا يبطل اى لا يعبرم التعليق باسبى او البائن بل يعبرم به وجود الشرط فان قال لزوجة من دخلت الدار فانت بائن او طالق ثم بائنا او طلقا واحدة قبل ان تدخل الدار ثم تزوجها في العدة او بعد اياها ثم دخلت الدار تطلق لان التعليق لم يبطل بالزوال بل باوجود الشرط وفيه اشعار بان كلام البائن والرجعي يلحق نفسه وغيره الا البائن فانه لا يلحق نفسه الا اذا كان السابق خلعا او شرطية وبطل انت متى بائن كل يوم كما في النكاح وغيره ففي غير كلام من ان واذا او اخطاها ان وجب الشرط مرة في الملك ينحل الى جزاء اى ينتهي التعليق الى وقوع الطلاق فيجري مجرى النظر فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فدخلت الدار ثم تزوجها ثم دخلت ثانيا لم تطلق ثانيا لان التعليق قد انحل بوجود شرط الدخول مرة في الملك وفي غير كلام ان وجب الشرط مرة في غير الملك ينحل التعليق ويبطل لكنه لا ينتهي الى جزاء ولم يلق المرأة ففي هذه الصورة لو طلقت ثم دخلت بعد العدة بلا تزوج لم تطلق لان الحمل البين في غير الملك وفيه إشارة الى حيلة مشهورة لمن علق بالثالث ثم عدم دارا ولا يقين وقد اشرنا الى ما هو اسهل من انه لو وجد الشرط في عدة البائن انحل بلا جزاء به صرح في قاضيان وغيره وفي كلام ينحل التعليق بعد الثالث لانه يقتضي التكرار ففي كلام نكحت في طالق تكرر الحث بتكرار الكلام الى الثالث فبطل البين وعن ابى يوسف راج انه لو دخل على المنكر في بمنزلة كل والطلاقه مشير الى ان دوام الفعل بمنزلة التثاء فلو قال كلما قدرت عنك فانت طالق ففقد عند الساعة طلقت ثلاثا والى ان التكرار لم يلزم ان يكون في زمانين فلو قال كلما ضربتك فانت طالق ففقد بهما بديهة طاعتين لان الضرب بكل يد كما ضرب بضفت كما في قاضيان فلا يقع شيء ان تكهما اى المطلقة الثالث بعد اربعة من طلاق زوج آخر لانه لا يملك في هذا النكاح الا الثالث وقد استوفاه الا اذا دخلت كلمة كلمته ماض او مضارع مشتق من التزوج نحو كلما تزوجت فانت طالق فانه وقع طاقه كلما تزوجا ولو سبعين مرة ويشي ان يكون في حكم التزوج نحو دخلت في نكاحي او صارت راما لى او (هـ) بارك في النكاح او برز في كنهم لكن لو قال كلما كنتك فمحمول على الوطى كما في خزانة المفتين وان اختلفا اى الزوجان في وجود الشرط فقات وجب الشرط في الملك فوقع الطلاق وقال بخلافه فالقول له مع يمينه لانه النكر لكن في العماوى وغيره وجعل امر ما يبرهان لم يصل النفقة في وقت كذا ثم اختلفا في دعواها فالقول لها على الاصح الا مع اقامتها حجتها الا لا نقه بكل مقام فلما اختلفا في الولادة ثبت بقول امرأة وان اختلفا في شرط لا يعلم احد الاستمات اى من جهة الزوجة وبأقرارها نحو ان حضت فانت طالق وفارسة من عطف المفرد بلا حذف الخبر والمكمل

مع حذفه اى فلانة طالق معك فقالت حضرت صدقت اى قبل قولها فى حقها فقط فلم يصدق فى حق فلانة فلم يطل
اصلا و هذا اذا كان بها الزوج فان صدقها تطلق فلانة ايضا وفيه اشعار بانها لو قال ان حضرت فلانة طالق وعبدى حرفقا
حضرت لم تطلق ولم يصدق الا اذا صدقها الزوج كما فى شرح الطحاوى والى انه لو قال ان كان لك وجع البطن فانت طالق
فقاتلت لى وجعه فقد طاعت وفى المنيته لو انكره الزوج فعفى طلاقها خلاف فاذا صدقت فى حقها فيحكم بعد مضي ثلثة ايام
انت الدم ولو حكما بالطلاق اى بوقوع طلاقها ودون فلانة فى اولها اى اول ثلثة ايام ولذا لو كانت غير مدخولة فزوجها
باخر فى ثلثة ايام صح النكاح هذا لكن عبارة المدعية كالوقاية والكا فى وغيرهما سوته انه فرع لسنة اخرى حيث قال لو قال
ان حضرت فانت طالق وفلانة فقالت حضرت طلقت هى ولم تطلق فلانة ولو قال ان حضرت فانت طالق فانت طالق فانت
الدم لم يقع الطلاق حتى يمتثل ثلثة ايام وفى خرافة المفتين لو قال يغزل المدخولة ان حضرت فانت طالق فقالت حضرت فزوجها
باخر فى ثلثة ايام ثم مات كان الزوج الاول وارثا دون الثانى وفى قول ان حضرت حيضة فانت طالق يقع الطلاق
اذا طهرت من الحيض لان الحيضة فى العون لم يكن الاكامة وفى قوله ان صمت يوما فانت طالق فصا مستمتع
لو اغتربت اثمن لان اليوم للثمن بخلاف قوله ان صمت فانت طالق فانه يقع بالصوم ساعة لو بعد ان طلق الا ان ساك
عن الابل مع النية وان علق طلقه واحدة يولادة ذكر وطلقتين ثنتين بانثى من الودر فوله تمام اى الذكر والا
ولم يدبر المولود الاول طلقت الزوجة واحدة قضا وطلقت ثنتين تترها اى ديانة يعنى فيما بينه وبين الله
تعالى كما ذكره المصنف راج وغيره وفيه اشارة الى ان الثالثة عندهم بمعنى كالفقار والحكم والشرع والى انه كالفقار
منسوب على الظرفية اى فى قضا ونظر القاضى وتصديقه وفى تنزه ونظر المفتى وتصديقه كما فى علاقة الجوارح
الكشف وغيره والنقض العدة باخرها وعن محمد بن بخرج نصف بدنه وان علق الطلاق بشئ من
يفعل متعلق باسمين غير ظرفين ففيه تسامح يقع الطلاق ان وجد الشئ الثانى اى الفعل المتعلق بالثانى منها
ولو ذكر الاول فى المالك سوار وجد الاول فيه او لا فالواقع ان لم يوجب فى المالك او وجد الاول لا غير مثل ان كلمت
زيدا وعمر فانت طالق فان كلمت احدهما ثم ابانها واحدة والنقض العدة ثم تزوجها ثم كلمت الاخر يقع الطلاق
وان ابانها والنقض العدة ثم كلمتها او كلمت احدهما ثم ابانها والنقض العدة ثم كلمت الاخر لم يقع وهذا عند
المقدمين وقال المتأخرون انها لو كلمت احدهما وقع الطلاق كما فى المنيته وذكره فى المحيط انه لم يقع اذا
لم يوجد شأن وانما استثنى التعليق بالطرفين لانه لو قال انت طالق اذا جاز صدق وذهب عدو طلقت عند
بحيثة الصديق وكلامه سيرا الى انه لو علق باحدهما وقع بوجود كل منهما فى المالك والى انه لو قال ان كلمت كذا
وشرب كذا فانت طالق لم يقع الا اذا وجد الكل فالجميع شرطا واحدا وقال الفضل ان كل واحد شرط علمه
كما اذا كان الكل نفسيا ولو قال (اگر فلانة نخو اهرم خو استن ونخو اهرم او راسه طلاق) فزوجها لم يطلاق كما فى

الحرثنة ولو كرر الحرف نحو ان شربت ان اكلت فعبدى حرفا لطريق ان يحيل الآخر واللا لاعتقاد والباقي للاختلال فان شرب
ثم اكل لم يعلق كما اذا اكل ولم يشرب لان في الصورة الاولى يلزم انحلال البين قبل الاعتقاد وفي الثانية العقد وتعلق
بوجود الشرط وان اكل ثم شرب عتق بوجوه الاعتقاد والاختلال وقد ترك هذا الاصل كما اذا قال (اكرسجانه ما در روى اگر ترا ترتم تو به
طلاق) فذهب الى دار امه ولم يصير بها في القور فانه حث وقيل انها كحث اذا اراد القور وذلك لانه قد يعين ان يحيل عدم الضرب
شرطا للاعتقاد والذهاب للاختلال كما في النية والتخيير اى يتخير الثالث لا غير بقبرنية اللاحق وهو في اللغة التعميل وفي الشريعة
ايقاع الطلاق في الحال كما مر من الظن انه من النجربا سكون القصارا والخرابك الغنار سطل التعليق بوحدة فصاعدا ولو
بكلمة كلما الا اذا دخلت على الزوج كما في قوله علق الطلاق فقال ان كلمت فسلانة فانت طالق الطلاق ثم نجري اى اوقع
في الحال المطلقات الثالث بان قال انت طالق ثلثا ثم عادت المطلقة الثالث اليه بعد التحليل والمعتدين
ثم وجد الشرط بان تكلمت فلانا لا يقع الطلاق وفيه اشعار بان نجري ما دون الثالث في هذه الصورة وقع الطاق كما جرى
في الرجعة وان وصل وصلا شعرا فافلا يفربسكت قري رايغفس وعطس او تجشأ او كان لبسانه ثقل فطال تزوده ان شاء
الله تعالى او لم يشأ او لم يشأ او لم يشأ او لا ان يشأ وان شاء الملك او الجن او الشجر او الحائط وغيره مما لم يعلم شيئا واما كمت
بالاستئثار لانهما تودى سوداه يكلمه الدال على حكم كالصوم والطلاق والعناق والافار وغيره باجربى نحو انت بائن
ان شاء الله او انشأى نحو طلق امرأتى ان شاء الشيطان لكنه لا يعمل في الامر عند بعضهم لطل الكلام فالاستئثار الباطل لعدم
الحكمة كما قال ابو يوسف رح وعليه الفتوى لا تعليق كما ذهب اليه محمد رح فلو قال ان شاء الله انت طالق وقع عنده لانه
لم يذكر الفاء التعليق ولم يقع عند ابي يوسف رح لانه البطله وبمسقدا كما في النهاية والكلام بين عنده خلافا لمحرح فلو قال
ان حلفت بطلائك فبدي حرثم قال لما انت طالق ان شاء الله تعالى لم يحث عنده خلافا لابي يوسف رح ولم يقع الطلاق عندنا
والكلام سوم الى انه نوقال ذلك الكلام وكتب الاستئثار موصولا او عكس او زال الاستئثار لبي الكناية البطل كما لو تلفظ بها
كذا في العمادى والى ان القصص لم يشترط فاجرى على لسانه لكان رافعا للحكم كما في المحيط والى ان الاستئثار نوعان تعطل كما
ذكره وتحصيل بان يقول انت طالق اربعا الاثلاثا وثلثا او واحدة او ثلثا فانها تطلق واحدة او اثنتين او ثلثا كما في
مجمع العلوم وقدم ما يتعلق به في الصلوة والله اعلم بالصواب

فصل من مبتدأ خبره مريض غالب حاله اى حاله الغالبة او غالب الظن في حاله فحرف الظن لكثرة الاستعمال او اكثر
احواله فانهم اعتبروا الغالب والكثير بالصحيح والمريض الملاك اى خوفه وهذا للمريض مرض الموت شرعا شامل للرجل
والمرأة ثم ذكر توضيح ما يختص بالرجل من حد آخر على ما قال البنجاية فقال كمرريض عجب عن اقامته مصالحة اى عن
الذهاب الى حواجره خارج البيت وهو الصحيح كما في المحيط وقيل حد المرأة بعزت في البيت وقيل لا يصلح قائلها وقيل لا شيء
وقيل يزداد مرضه كما في الكفاية والمرأة اذا اخذها الزوج الذى يكون آخره انفصال الولد كالمريضة اما اذا اخذها ثم

لكن فغير معتبر كما في الحزانة وقيل بعينه والاول اوجه كما في الزايدى والسلول والمقعد والمفلوج والمدقوق مادام يزاد فيه
 مريض كما في المحيط وشمل من بارز امي خرج من صفته القتال لاجله وعنه البارز كالصحيح او قدم ليقتل بقصاص
 عند بعضهم وقيل هو كالصحيح او جسم على اختيار ويثقل فيه من قارس ظالم ليقته لمن اخذه السبع بفيه او انكسر السفينة وبقى
 على لوح مريض شرعى لا يعبر بصر فاته كالمدة مرض الموت مصدر مريض لزيادة الايضاح فلو ابان اى فوق الرضين
 في حالة المرض زوجته بان طلقها رجعيا واباننا واحدة او اكثر او قال قد كنت طلقتك في صحتي ثلثا او جاسمت
 امم اى اذ بنتها وزوجتها بغير شهود او في العدة او كان بنتا رضاعا بغير رضا با احتراز عن نحو الخلع وكل نسفة وقعت
 من قبلها كاختيار المرأة العنين نفسها ومات في ذلك المرض حتى لو صح ثم مات لم ترث ولو في العدة ولو كان موته
 بغير ذلك السبب من نحو قتل او مرض آخر وهى في العدة ترث تلك الزوجة عن الزوج لانه قصد البطلان ارضا
 فرد عليه ولذا سمي بالفارذ الزوجة بالمرأة الفارذ واصفاته زوجة للعدة فلما ترث من الزوجات انما تحت حرطتها بانثائها ثم عنتها
 المولى ثم مات ونصرانية او يهودية تحت سلم طلقها رجعيا واباننا ثم سلمت ثم مات كما في النظم والنق وغيرهما من هو
 واقف في صف القتال او حرم بالشرع صارا محجوما وهو الذى اصابتة الحمى لكن لم يصير عاجزا عن الحج او حبس لقتل
 قصاصا او بجم صحيح شرعا حتى لو طلقها في هذه الاحوال ومات او قتل لم ترث منه ولو لقضاء قافي مرضه على طلاقها
 في صحته وعلى مضي عدها بان قال المريض لما طلقتك ثلثا في صحتي وانقصت عتاك وصدقة الزوجة فالامن
 لو صدقة في مرضه على طلاقها وعدتها وابانها اى ابان المريض زوجته بامرنا بان قالت له طلقى باننا او ثلثا نطلقها
 كذلك ثم اى بعد التصديق او الابانة اقر المريض لها عليه بدین مهر اكان او غيره او اوصى لها بالفلها اى
 فقد كان لها عنده الاقل منه اى من الدين او المال ومن الارث او فلها الاقل اى اقلها حال كونها منه ومن
 الارث فعلى الاول الاقل معمول النطق كمن على ما قال الاخفش وعلى الثانى المبتدأ ومن بيان لما دل عليه الامم من
 المفضل عليه والايقنى ان يقال ان من لبيان الاقل والواو بمعنى او فانه شاذ كما في امالى ابن المحجب ومن النطق
 عطف الارث على الضمير المحرور مع اعادة الجار على نحو عيني وبينك فانه يؤم ان يؤدى حقها بكل بعض من افراد المحرورين
 بمن وانما قلنا عنده لان عند سها جاز الاقرار والوصية لما في صورة النضادق اذ النكاح قد زال وان علق في الصحة
 او المرض بنتها بشرط ووجه ذلك الشرط في مرضه ترث لانه فان علق البينة ليقوله سوار كان له بنته
 كدخول الدار والا كالنفس والصلاة والاكل وكالم احد الابوين وطلب الحق من الخصم وغيره او علقها بفعلها اى
 بفعل زوجته ولا يد لها منه كالنفس وغيره فاذا كان فعلا لها بدته فلا ترث على كل حال وهذا عند سها وكذا عند محمد
 رح اذا كان كل من التعليق والشرط في المرض واما اذا لم يكن فيه الا الشرط فلا ترث او علقها بغيرهما اى بفعل
 غير الزوج والزوجة وقد علق في المرض ووجد الشرط فيه ايضا كما اذا علق بفعل اجنبى او فعل سهاوى لم يجز راس الشهر

فان علق في الصحة لم ترث فيه ومن فيه روايتين في النظم قال صحيح لما ان دخل فلان الدار ووضي رمضان فانت طالق ثم مرض
ووجد الشرط فيه لم ترث على بعض الروايات وترث على آخره اللائق بالكتاب ان يقال وترث ان علق بينوتهما بفعله او
بفعلها ولا بد منه او غيرهما في مرضه ووجد فيه والتداعلم

فصل تصح الرجعة بالكسر ونفتح افصح لغة الاعادة وشرعا اعادة الزوج الزوجة الى الحالة التي كانت عليها وذلك
لانها كانت بحيث لا تبين بايام الحيض والاشهر وبالرجعة عادت الى ما كانت ولما شرط منها ان تكون في العدة كما
في الكافي وغيره فمن اخذ بها في تعريف الرجعة فمؤاخذ فاذا انقضت العدة بطل حق الرجعة نفى ذات الحيض انقضت بحجود
الانقطاع اذا كان عشرة او اكثر كان اقل فحين تغسل في بعض الوقت الذي يسع النفس والتحرمة كما مر وتفرغ عن الصلوة
بالتيتم عنه بها واليتم عنه محسب وان ابنت المرأة من رجوعه لانها استلته النكاح لا ابتداء ولذا لا حاجة الى العقد والولي
والمراد الم تبين طرف تصح الرجعة وكذا الباء بعد حقيقته اي طلقه بانه او ثنتين او ذرة بالفتح او غليظة اي ثلث
طلاقا سوار كان تحريمه او علقا في شرط الرجعة صريح الطلاق او بعض الكناية وان لا يكون بمقابله مال وان لا يستوفي
الثلث جملة او تيمما وان يكون مذكورا كما في النهاية وكذا ذكر في المحيط وغيره انها لم تصح من سكر او دخول بنحو رجعتك
في المحضرة وراجعت امرأتى في المحضرة او الغيبة بشرط الاعلام ورد ذلك واسكتك وانت عندى كما كنت وانت
امرأتى ان لذي بها الرجعة او (بازاورد دم نرام كما في النهاية والاطلاق شير الى انها تصح عن وكيل كما في الخزانة واما قدم
على الفعلية لانها مكرهته كما في النظمية ويطويها لابلع الزوج في العدة كما يتبادر لان تزوجها لغو والوطور بنار عليه كما
في المنيته وفيه احتراز عن الخلوة لانه ليس برجعة ومساها بشهوة لقبيل او غيره وانتم مفعول الفعلين ويجوز ان يكون
فاعلا فانما استمارجعة وان كان كاره كما في الزاهد ونظره الى زجها الداخل بشهوة لا الى دبرها وان كان ليقى بانه رجعة كما
في المنيته وذكر في خزانة المفتين انها تصح بان ثبت به حرمة المصاهرة فالاحسن (وبالوجوب حرمة المصاهرة) وندب
اي استحباب اشتماؤه لنصاب الشهادة على الرجعة السنية وهي ان يكون بالقول كما في الخلاصة فلا يشهد على الوطى وليس
والنظر بشهوة لانه لا علم للشاهد بها كما اشير اليه في النظمية وندب اعلامها اي اعلام الزوج الزوجة بها اي بالرجعة
قولا او فعلا فان لم يشهد او لم يعلم رجعة بدعيته كما في المضمرات وندب ان لا يدخل الزوج عليها حتى يؤذنها
اي يعلمها بدخوله لتحقيق النعال او التسخ او الندام او غيرها ان لم يقصد رجعتها اذ به يكون مجردة مكره ان يراها كذلك
الاذا قصد الرجعة وحينئذ لا حاجة الى الاعلام ومعدة الطلاق الرجعي لا المنيته والسوفى عنها الزوج تزويج
بجلاء الوجه وليس الثياب الجسيمة اذا ظننت الرجعة وكل له وطواها كسها ونظرها اذا الرجعي لا يحرم وليس تبكره لان
صحة الرجعة لا تقضى بالحلية الا ترى انهم قالوا ان الوطأ في دبر الاجنبية لم يوجب حرمة المصاهرة مع انه حرام و
لا ليسا فيهما اي لا يجوز للزوج اخراج الزوجة من بيتها فان المسافرة محمولة على اللغة بقرينة ما ياتي في العدة

حتى يشهد على رجعتها اى حتى يرجع لان اخراجها حرام بدون المراجعة كما في الكافي زيادة الاشهاد بيان طريق الاستصحاب
 التجربة ما سبق فمن الظن ان منع المسافرة بها استحبابي وصدرت الزوجة في مضي عدها اى في ادائها انقضائها العدة
 عند انشائه الرجعة فلو قال راجعتك فقالت قد مضت عدتي لم تصح الرجعة على الصحيح وقالوا ان تصح فلو سكنت
 ساعة ثم اجابت فقد صححت بالاجماع ان المكن تصدريها بان كان ما بين الحيض الاول والاخبار ما يحتل مضي العدة
 من المدة وهى غير الخائض حرة ثلثة اشهر واثنته نصفها ولما خاض حرة شهران واثنته ربعون يوما عده وتسعة وثلاثون و
 احد وعشرون عندها لانه يقسم الحيض خمسة وعشرة والطلاق آخر الطهر واوله على اختلاف اهل التخرج والحيض عندها ثلثة و
 الطهر عندهم خمسة عشر وراوى شيخ الاسباط ثلث ساعات لا اغتسال كما في الحقائق وبمبسط في جامع المفردات وصدرت
 في بقائها اى في بقار العدة عند اخبار الزوج بالرجعة في العدة فتصح رجعة وصدرت في تكذيبها اخباره بالرجعة
 في العدة بلا يمين عليها عنده خلافا لما قلتم يصح الرجعة ولما فرغ عن بيان ما يترك به طاعة او طلاقان من الرجعة
 شرع فيما يتلواك به الثلث فقال ولا تحل زوجه حرة على زوجها بعد ثلث من الطلاقات ولا زوجه امته على
 زوجها بعد ثلثين منها فلو اشترى الزوج هذه الامته لم يحل له وطؤها حتى يطأها اى الحرة والامته فان كلمته
 (لا اكلمته) (او) زوج بالغ او صبي ولو غير حرا ومجنونا مراهق اى سقارب للحلم وفي شروط الطهيرة اذا تجاوز
 عشرين قمونا شى واذا قارب الحلم فهو مراهق وقيل هو الذى يتحرك آتته ويشتمى كما في المستصفى وقد روى الباق
 للتحليل بعشرين والكان الاول ان يكون حرا بالغ فان الانزال شرط عند مالك كما في الخلاصة فالاولى الجمع بين
 المذهبين لانه كالتميز لا بغيره فصح ولذا مال اصحابنا الى بعض اقواله ضرورة كافي وبجانبه المصنف والكلام شير الى ان
 الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الجماع لو ادعى بمساعة اليد تحل كافي الزاهدى والى انه يكفي غيبته كخشفة في القبل والى
 انه لا تحل به ومنا ومن الظن القاس ان الامام الشري ذكره مبسوطه عن اشافى انه لا يشترط الا النكاح وعن المصدر الشريف
 فى الفتاوى وغيره ان القاضى لو قضى بالحل للاول سجد النكاح صح بالاجماع وذلك لان الشري رح اقدم منه بدة
 مديدة وانه اجل وعلى رتبة ان يردى عن مجتهدات المصدر الشريف كاول عليه كلام الفتاوى والكبرى والصغرى وغيرها
 فيما نقل عنه وليس فى المبسوط سوى ما قال ان الدخول شرط عن الجمهور وما قال سعيد بن المسيب انه لا يشترط الدخول
 فقير معتبره وقضى به القاضى لا ينفذ فانه شرط ثابت بالآثار المشهورة ومثله فى المداية والكافي وغيرها وفى المكشف وغيره
 من كتب الاصول ان العلماء غير سعيد التفقوا على اشتراط الدخول وفى الزاهدى ان ذلك ثابت باجماع الامته وفى المنة
 ان سعيد يرجع عنه الى قول الجمهور من عمل بسيد وجهه وسعيدون الفتى به يعزروا بالنسب الى صدر الشريف فليس له اثر فى
 مسقطاته بل يقيضه وذكر فى الخلاصة عنه ان من الفتى به فلعنة الله والملائكة والناس اجمعين فانه يخالف الاجماع فلا ينفذ
 قضاء القاضى به وفيه دلالة على ان ما نقل عنه فى بعض المواشى انه نافذ فافتر عليه كافي النهاية فالحال الظاهر

عن الشريعة) انتهى على مثل هذه الحواشي نعم قد ذكر في الفات فاضل من افاضل المصنف شرح هذا الكتاب عن المشكلات ان غير المدخولة
 محل بحد النكاح واما قوله تعالى (فان طلقا فلا تكل بينهما حتى تنكح زوجا غيره) ففي حق المدخولة انتهى لكنه لم يوجد في التفسير
 والمخالفات تبركاح فلا تكل بوطى المولى صحيح فان بالفاصل لم تكل وقيل تكل كما في الخزانة وكيفية على وجه الايقار على ما كنا
 ان تقول المرأة له زوجت نفسي منك على ان امرى بيدي قبل الزوج او يقول المحلل ان تزوجتك واساتك فوق ثلثه ايام
 ثلثا فان طلق فانما تطلق بمضى الدرة كما في خزانة المفتين وحتى تمضي عدة طلاقه اى البالغ او المراهق او المحلل
 وعدة موته لانما سوطه والكلام مشير الى ان الزوج الثاني لو تزوجها ثانيا في العدة ثم طلقها بلاوطى حلت للاول
 بلا مضي العدة كما قال زفرج فلو قضى به حاكم نفذ كما في العاوى والى ان عالم الزوج ليس بشرط في التحليل في المحيط اذا انكر الطلاق
 وليس لها بنت ولم تقدر على منعه كان لها ان تحلل اذا سافر وتجد النكاح شئ دخل في القلب وقيل تقتل بدوار وقيل
 لا تقتل والا ثم عليه وجاز النكاح الثاني بشرط التحليل بان تقول المرأة او الزوج الثاني تزوجك على ان احل
 فالشرط والنكاح كلاهما جائز حتى لو لم يطبقا بعد الوطى اجبر عليه كما في النظم ويكره للاول والثاني وتكمل للزوج
 الاول وهذا عنده واما عند محمد رحم فقد جاز النكاح لكن لم تكل له وقال ابو يوسف رحم لم يجز النكاح فلا تكل والاول هو
 الصحيح والكلام مشير الى انه لو نوى التحليل بالقلب حل له في قولهم جميعا كما في المضمرات والى ان المحلل ليس عليه شئ للعن
 الواقع في الحديث لا اشتراط الاجر عليه كما في الخلاصة والاشبه ان حقيقة العن ليست بمقصودة بل المقصود اظهار خيانتها للحلل
 بالمباشرة والحلل له بالعود اليه بعد مضاجعة غيره كما في الكشف وفيه كلام قتال وان قالت المطلقة حلت اى انقضت
 عدته وتزوجت بزوجه آخره دخل بي وطلقني وانقضت عدتي والمدة التى ادعت المرأة التحليل فيها تحتل ذاك كما مر
 قد غلب على ظنه اى الزوج الاول صدقها وذلك لان غلبة الظن بمنزلة اليقين فيما يختلط فيه من العبادات والحجرات
 حل للاول نكاحا سوا كانت ثلثة او غيرها والزواج الثاني يهدم اى يبطل ما دون الثلث من الطاقات
 فلو طلقت الامة واحدة او امرأتين فعادت اليه بعد زوج آخر عادت ثلث والامة ثنتين عندها خلا فالمرحرح
 فانما تعود ان اليه عنده بالبقى من طلاقه للامة او الحرة وطارقتين لها وفيه شارة الى انه يهدم الثلث بالاتفاق
 فلو طلق حرة ثلثا وامة اثنتين ثم تزوجها بعد التحليل عادت اليه الحرة ثلث والامة اثنتين

فصل - الايام لغة مصدر اليت على كذا اذا حلفت عليه فايدلت المزمرة ياء والياء الفاعل مزمرة والاسم منه اليت واقع تبيين
 في القسم على قربان المرأة لتضمين معنى البعير منه قول تعالى (والذين يؤمنون من نسائهم) وشرعا حلفت بكبره للامام صحة
 او اسم يمنع ذلك الحلف في الحماية فالمراد انه بما لم يمنع وطى الزوجية لا غير الوطى كما بهي المتبادر فلو قال (والله انى
 بحدري جلدك) لم يكن مولى لانه كينث بالمس دون الوطى كما في قاضى خان فلا حاجة الى زيادة ولا بحث الا بالوطى على ان
 موقوفى الوطى كان مولى كما قال البقالى واطلاق الزوجة والى على انما اعلم من ان يكون في الابتداء والبقاء ما دونى الامة

فقط قلوا الى من زوجته الحرة ثم بارئنا بتطبيقه ثم مضت مدة الايام وهي معتدة وقع عليها طلاقه كما في الذخيرة لكن في قاضينا
 نوالى من زوجته الامة ثم اشتراها فالتقصت مدته لم يقع اربعة اشهر تنوالتية بل ليتها ويوسية وتماسه في اجارة الحقائق حرة
 حال من الزوجية وشهرين من اتمه عطف على اربعة شهر حرة وفيه اشارة الى انه لو عقد على اقل من المدين لم يكن ايلار
 بل يميناً والى ان الوطى في تلك المدة لازم ويانه ومطالب شرعاً فلم يلطأ فيما لا ثم واجبه القاضي عليه بخلاف ما دون
 تلك المدة كما في خزانة المفتين والى ان مطلقه البائنة وامته لم يصح الايلار منها والى ان الايلار لنفس اليمين كما في
 المحيط واليكافي والتخفة وغيره بالكن في قاضين خان والنهاية ان الايلار يمنع النفس عن قربان النكاح حتى تنكح باليمين
 بالله تعالى او غيره من طلاق ونحوه مطلقاً وموقفاً بالمدة المذكورة وفي شرح الطحاوى ان جميع الالفاظ يكون يميناً
 ايلار منها في الاختيار ان مثل الاقرباك ولا اجامك ولا اطاك ولا غتسل منك من جنابة صريح غير محتاج الى
 النية ومثل لا اسك ولا ادخل بك ولا آتيك ولا ابست معك على فراش كناية محتاج الى النية وفي النظم لوقته بالعرف
 غير الوطى صدق ويانه وفي النكاح ان الايلار مكرهه ولما كان حكم الايلار مخالفاً لسائر الايمان في البرهين حكم فقال
 فان قريها بالاسر من القربان وهو الذي لو تم استعير للجماعة كما في الطلبة في المدة المذكورة حث في
 يمينه بالاسرى بقصد كما في الطلبة ويجب الكفارة العلوية في الحلف بالله اى بذاته تعالى وصفاته
 وفي تحبيره اى حلف غير الحلف بالله من الشرط والجزاء الجزاء فلو قال ان قرباك فانت طالق او والله
 الاقرباك تبين بوحدة في الصورة الاولى ويجب اطعام عشرة اوسوتهم واعتاق عبد في الثانية ولم يصرح بما اذا
 جمع بينهما في النظم لوقال ان تزوجتك فوالله الاقرباك وانت طالق ثم تزوجها لزم كفارة بالقربان ووقع بان
 تبركه بخلاف وليسقط الايلار وسيطل اليمين كسائر الايمان والا يقربا في المدة بانت الزوجة بوحدة ثم تنالف
 كلاماً ما لم يقطع على بانت كما ظن وقال وسقط الحلف الموقت اى المصريح بمدة او مدين من التوقيت وهو
 تعيين الوقت فلو قال والله الاقرباك اربعة اشهر او ثمانية اشهر ففي الاول اذا مضت اربعة اشهر ولم يقربا بانت
 منه بوحدة وسقط الايلار وفي الثانية اذا بانت ثم تزوجها نيا ثم مضت اربعة اشهر اخرى بانت بوحدة اخرى
 وسقط الايلار لا تسقط الحلف المؤبد اى غير الموقت فيشبه القسمة وهذا حسن مما في المتن انه موقت وموئيد ومجول
 نحو والله الاقرباك وحكمه حكم المؤبد فلو قال والله الاقرباك او والله الاقرباك ابد ولم يقربا في المدة بانت بوحدة
 ولم يسقط الايلار وقس عليه غيره لان تقدير المؤبد كما مضت اربعة اشهر فكذا اقبلتين البائة باخرين اى بطلقتين
 اخرين غير الاولى فنفس من فسر بطائفة اخرى مع طائفة اولى وقال بالتغليب ان مضت مدة اى اربعة
 شهر اخرى بعد نكاح ثان نظرت مضت كالنتين بعده بلا في في اللغة اليجوع وفي الشريعة جعل نفسه
 ماثناً في المدة بالوطى عند القدرة وبالقول عند العجز ثم مضت مدة اخرى كذلك اى بلا في بعد نكاح

ثالث وفيه إشارة الى ان الايلاء لا ينعقد بعد البيئته بل لا يحل فلو كانت البائنة ممتدة الطهر ومضى اربعة اشهر فمضى
لم يقرب بشي وهو الاصح كما في المبسوط والى ان ابتداء المدة الثانية من وقت النكاح سواء كان النكاح قبل مضي العدة
او بعده وفي النهاية ان ابتداءها من وقت الطلاق الكان قبله وبقي الحلف بالله وتترتب عليه حكمه بعد وقوع
ثالث من الطلاقات سواء كانت بالايلاء كما مر وبالتخيير مثل والتد لا اترك ثم طلقها ثلثا لا ايلاء ثابت حكما بعد الاية
استكمل ما يملك في هذا العقد من الثلث فاذ تزوجها بعد زوج آخر فان قربها فيها كفر عن الحلف ببقاءه والاثنتين
بالايلاء لا لانه لا ايلاء ولو عجز المولى عن القى الشرعى المذكور بالطوى فزوت القى لم يرض احدهما اى الزوجين مرضا لا يقدر
سعه على الطوى في كل المدة او غيرها اى المرض لكونها رتقار او صغيرة او غائبة او ناشرة ففهي ان يقول فيئت اليها
او راجعتهما او طلعت الايلاء قال قدر على الطوى من فاربسانه قبل مضي المدة المذكورة ففهي بالوطى وبهمل ففهي
باللسان واذا قال لامرأته في غير ذاك الطلاق انت على حرام ان نوى الطهار فهو طهار عند ما خلا فالجهرح والاول
هو الصحيح كما في المضمرات او الطلاقات الثلث فنكث كما مر في الطلاق والكاذب فما نوى اى فهو كاذب وذو ايانة
واما فصار قايل كما في المضمرات وان نوى التحريم واليمين قايل وان نوى الطلاق باننا او رجعي واحد
او اثنين او لم ينو شيئا من الطهار والطلاق والايلاء والكاذب فيه اى في قوله رانت حرام فبائنة كما مر في الطلاق ولذا
لم يذكره لكن في المضمرات ان لم ينو شيئا قايل وفي المحيط ان المرأة اذا قالت كان بيننا فلو كنتم زوجها كفرت وكذا ان نوى
الطلاق او لم ينو شيئا في قوله كل حل او كل حلال او حلال الله او حلال خداى او حلال ايزد او حلال المسلمين
على حرام قبائنه بالنار الزائدة في خبر المبتدأ كذا على مذهب الاخش وقيل انه يصرف الى المأكول والملبوس
والفتوى على الاول كما في المضمرات وعن محمد رح نووى الطلاق في نسائه واليمين في نعم الله فطلاق ويمين
كما في المحيط ولو حلف بالحل والحرم من لازوجه لم تغلق عن رابى جعفر ويمين عند رابى بكر فلو تزوج امرأة طلقت
على الاول وكفر على الثاني وبه ماخذ كما في المحيط -

فصل لا يباس بالخلع بالضم في المرأة وبالفتح في غيره كما في الاختيار لكن في المغرب انه بالضم اسم لغة النزاع و
القطع وشرعا عقد لازالة الزوجية بما تعطي من المال كما في الاختيار والايضاح والحزنة والنهاية والمضمرات وغيرها
في استعماله في الطلاق البائن كما في التحفة وذكر في النكاح انه حقيقة في كليهما وفي الفصولين ان الخلع بعوض وغيره
ستعارف والاستعمال فيها اكثر مما ان يحصى كما لا يخفى فيسمى ان يقال الخلع لفظ زال به ملك النكاح والفاظه الخلع والمباراة
والتطليق والبائنة والبيع والشرار كما في النكاح وصورتها بالعربية ان تقول الزوج خالعت نفسي منك بكذا فقال
خلعت وبالفارسية (خوشتن راز تو يكايمن كمر است بر تو ونفقة عبت خريم بيك صادق) فقال (فر و ختم تو باين
شرطها) وفي المصدر دلالة على ان جاز وكره وذلك لتعارض النصين عند الحاجة اى ضرورة عدم قبول الصلح في

شرح الطحاوي اذا وقع بينها اختلاف فالسنة ان يجمع اهل الرحل والمرأة ليصليا بينهما فان لم يصليا بازاله الطلاق
والخلع باصلح مهر من المال سوار كان معينا فياخذه لا غير او غير معين معلوم فياخذه وسطا ومجبول فيرجع عليها
بمهر ما كان في النكاح والبار متعلق بالخلع والمفهوم ليس يقطع فلا يلزم بان بالخلع باءون العشرة وبما في بطون غنما او
جارية من الولد او ضروع غنما من اللبن او تخيلها من الثمار كما في المحيط وغيره وهو اى الخلع طلاق يائن لانه من جملة
الكنايات فيشترط النية الا ان المشايخ قالوا اننا لم نشترط سهوا لانه بحكم غلبة الاستعمال صار كالصرح كما في متعارفات طلاق
المحيط وفيه اشارة الى اشتراط النية في ظاهر الرواية ويحب عليها اى المرأة بدله اى الخلع وفيه اشارة الى ان ذلك
البدل واجب في الحال لكن التاجيل جائز الى معلوم ومجبول وكذا الكفالة والرسن به كما في الخلاصة والى ان قبول البدل
شرط لوقوع الخلع كما في النظم وكره تحريما وقيل تنزيا كما في الاختيار اخذه اى اخذ شي من المهر لقوله تعالى (فلا تأخذوا
مستنيا) لكن لو اخذه طاب عند العامة كما في النظم ان تشتتر المرأة اى كرهها وكره اخذ الفضل على ما قبضته من المهر على رواية
الاصل ولم يكره في روايته الجامع كما في الكافي ولم يفصل الحاكم وقال اذا اختلع على اكثر من مهر الشكره ان ياخذ اكثر مما عطاها
وفي الجامع لا يكره كما في النظم ان تشتتر الرجل فديره اخذ ما قبضته منه وان طلق بال اى قال لما انت طالق بوض مال
يجب لي عليك او على مال اى على شرط مال يكون لي عليك فرق يائن لانه في معنى الخلع ان قبضت المرأة المال في كل
وقية شعار بان الطلاق لم يتوقف على ادائها وان لم عليها ادائه كما في الفصولين وان خالع سلم وطالق بخر او على
خمر كما في الكافي والاختيار والفصولين ولم يذكره اعتمادا على ما سبق فلم يخفى الحكم بالبار كما ظن او خسريرا ودم او ميتة او
غيرها ما لا يقيمه الاصل الا يجب على المرأة للرجل شئ من المال وان قبلت ثم عطف عليه قال ووقع طلاق يائن في
صورة الخلع وطلاق رجعي في صورة الطلاق فانه ان لم يجب البدل فان خرج محرز الكنايات فبائن ومخرج الانصباح فوجي
وان طلبت الزوجة من الزوج ثلثا من الطلقات بالف وقالت طلقتي ثلثا بالف فطلقا طلاق واحدة فبائن
يقع ثلث الالف باخلاف لانقسام اجزاء العوض على اجزاء العوض وفي ان طلبت ثلثا على الالف فطلقا واحدة
طلقت واحدة رجعية بلا شئ من الالف للزوج على الزوجة عند ابي حنيفة ربح وبائن ثلث الالف عندهما
كالاول وان طلبت ثلثا بالف او على الف فان طلقا ثلثا طلقت ثلثا بلا شئ عنده واما عندهما فيقع الثلث واحدة
بالف وثلثان بلا شئ وان طلقا ثلثا بالف طلقت الثلث بالف ان قبلت والا لا يقع شئ عنده واما عندهما فان
لم تقبل يقع واحدة بالف والا يقع الثلث واحدة بالف والاخر بان بلا شئ كما في المحقق والخلع كالطلاق
بمال معا وضعت في حقها اى المرأة فلا يتفروبه فكان من جانبها شرط العقد من فروعه انه يصح رجوعا عن ايجابها
فتقبل قبول الزوج فاذا قالت اختلعت نفسي منك بكذا او اشتريت طلاقا منك بكذا او خلعتني على كذا حرم
عنه قبل قبوله بطل الايجاب ومنها انه يصح شرط الخيار لها اى شرط الزوج الخيار للمرأة فلو قال خلعتك او

طاعتك على كذا على انك بالخيار ثلثة ايام فقبالت بما زفيل الخيار ان ردت في الثالث وثالثت ان لم ترد فيه ولزم البذل
 وبذا عنده واما عندها فلم يحز الخيار فوقع الطلاق ولزم البذل ومنه انه لا يقتصر على المجلس بل على مجلس الاعجاب
 فلا يجاب في الاشكال قبل القبول بالاعراض منه كما اذا قامت عن المجلس او اقامه ومنها انه لا يصح منها التعليق بالشروط
 ولا الاضافات وقت ومنها انه يتوقف على حضور الزوج حتى لو غاب وبلغه واجاز له بغيره كما في المحيط والخلع كالطابق بال
 عين اي تعليق الطلاق بقبولها في حقها من الزوج حتى انعكس الاحكام المذكورة فلا يصح رجوعه قبل قبولها
 ولا يصح خياره لنفسه اجماعا ولا يقتصر على المجلس فلا يبطل بقبالة عن المجلس قبل القبول لكن يبطل بقبالة ما ولا يتوقف
 على حضورها بل يجوز اذا كانت غائبة فاذا خلعها فلما خيرا بقبول في المجلس ولا يصح منه التعليق بالشروط نحو ان جئتني
 بالعت فان طالق ولصح الاضافة الى الوقت نحو اذا جاء الغد فذالك العتاك على كذا والعبد والامة في العتق بمنزلة المتما
 اي المرأة في الخلع فالمولى بمنزلة حتى انه اذا قال العبد للمولى اشترت نفسي منك بكذا كان الرجوع قبل قبول المولى وان
 قال المولى له بعت نفسك بكذا ليس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاقتصار على المجلس وليسقط من الاستثناء الطاع
 بلا ذكر المال على ما هو المتبادر وكذا المبرارة هي ان سيرى كل منهما الآخر قال المطرزي انما من البرارة وترك المدة
 فيما خاف حقوق النكاح عنهما اي عن الزوجين منها النفقة المقررة بالقتل والنفقة العدة والولد فلا يسقط الا
 بالذكر والسكنى لا يسقط مطلقا ومنها المهر الغير المقبوض واما المقبوض فيرد على المختار وان نوى بالخلع الطلاق يقع ولا يسقط
 المهر بالاتفاق والمتبادر من النكاح هو الصحيح فان الخلع في النكاح الفاسد لا يسقط المهر واذا طأ النكاح به هذا النكاح
 اختلف في سقوطه وكذا اذا بان امرأته ثم خالعا في العدة وفيه اشارة الى انها لا يسقطان ما سوى ما ذكرنا من الديون
 وعنه انه يسقط كما في الفصولين وقال محمد بن الحارث لا يسقطان الا ما سماه والبوليوسف بن سعيد بن محمد بن في الخلع ومع ابى حنيفة
 في المبررات وان خلع الاب صبيته بالمال العائلي لم يؤثر في شيء الا في وقوع الطلاق فلا شيء عليه من ماله
 وماله وقيل لا يقع الطلاق والاول اصح كما في الهداية وفيه اشعار بان الطلاق لا يتوقف على اجازتها وقيل يتوقف
 والاول الصحيح والمرد بالطلاق البائن اذا اختلفت بل فقط الخلع فبائن وبالطلاق رجعي كما في العاوي والاسلم انه
 قد اجري لفظ لغا جري الفعل المنفصل لبيع الاستئثار وهذا الاجراء في الفاظ محصورة ليس هو منها كما بين في موضع
 وكذا الغا لا في وقوع الطلاق ان قبلت الصبيته المال سوار كان احد العاقرين اباء او اياها وفي رواية لم يقع
 الطلاق الا بقبول الاب ولا يجب عليه البذل لان عبارته في صغرها كعبارتها في كبرها وفي رواية لم يجب عليه شيء
 لعدم الضمان ولا عليها لان مالها لا يتبرع به كما في الكرماني وفيه اشارة الى اشتراط كونها من ابن القبول بان كانت
 تعرف كون الخلع سائبا والنكاح بالبداء الى ان لا شيء عليها والى ان العاقبة لو كان جنبيا لم يقع بالقبول الصبيته
 والاب وذا بالاختلاف كما في الزخيرة وان خلع الاب ببيته على انه ضمان من ابي مازم للمال والكان من الاصل

المحل لما على الاصيل فعليه اى الاب للمال اى البذل كما على الزوج المهر فيقع الطلاق ولم يسقط المهر كما فى المداية وذكر
فى الفصول ان الاب اذا رعى ان الخلع خير لها بان علم منها لا تحسن العشرة معه فاعلمها يسقط المهر عند مالك ربح وقضى
به القاضى نيقة قضاه لانه مجتهد فيه والله اعلم

فصل - الظهار لغة مصدر ظاهر الرجل اى قال زوجته انت على كذا اى اى انت على كذا وكبطن اى فكأنى عن البطن بانظر
الذى هو عموما البطن لما يذكره ليقارب الفرج ثم قيل ظاهر من المداية فعلى بن نفيس معنى التجنب لاجتناب اهل الجاهلية
عن المرأة المظاهر منها اذا انظر طلاق عند كفاى الكشاف وشراعية سلمي عامل بالغ ولم يصح بل بشرته فلا يصح
ظهارا لئلا والمجنون والعصى ما يضاف ونسب اليه الطلاق من الزوجات الذين والمعتق مجموع الزوجة حقيقة او حكما
مثل جبر من الاجزاء الشائعة او المعبر بها عن الكل بما يحرم اليه النظر من خصوصية اى المحرم لكاحه مؤبدا سوار كان نسب
او رضاع او صهية فالتشبيه مخرج لخواصته اى او اختى او بنتى فانه ليس بظهار كما فى مسودا صدر الاسلام والقبائى فاقول
ان فعلت كذا فانت اى وفعله فهو باطل وان نوى التحريم راضا لنته محجة لما قالت لزوجة اى على كذا اى فانه
ليس بشئ وعن ابى يوسف راح ان ظهارا وقال الحسن راح انه يمين كما فى النجاشي والمبيدان مخرج لاجنبية او امته ان تزوجتك
فانت على كذا اى فانه لم يكن ظهارا الا اذا تزوج الاجنبية او امته بعد رضاء فانه يفتاب الى الظهار كما فى قاضى خان
وعنده والمحرم مخرج كما اذا شبه به نية الاب او الابن فان ترستا لا يكون موبدا. فلهذا الحكم يجوز لكاحه انفسه وهذا عند
محمد كما قال ابى يوسف رحمه الله وما خلا لما اذا شبه به امرأة قيس بامه المدة ونظرا الى فنها بشهوة فانه ظهارا
عن ابى يوسف خلافا لابي حنيفة رحمه الله لانه قال الله تعالى ان التشبيه بالام تشبيه بظهره باو زيادة كما صح
بذلك فى المحيط على ان ذكر الموصول والى على طويع الله ان يسلط الله على من لا يرى باطل نحر وجهه وان من الاولى للقبض
او لا بد من الثانية ليس لهما ولا للبيان وبما يناسخ الموصول فلهذا ما فى الظاهر من انه اذا شبهها بالظهر او اختى
او ادم او الميتة او قتل المسلم او الغيبة او النسيئة او الزنا او الولاية او الرشوة فانها ظهارا لاذنوى سخوانت على كذا فى
النسب ان الظهار كونه ثم شرع فى حكمه فقال وهو اى الظهار يحرم وطه ما ودواعيه اى دواعى الوطى كالقبيل
والسبب شبهة فافعل استغفر عن محمد راح لم يحرم القبيل اذا قدم السفر كما فى المحيط وذكر فى الظهيرية ان النظر الى ظهرا
وليطنا لم يحرم حتى يكفى سوار كان موبدا او مطلقا اذا كان موقتا بان قال انت على كذا اى الى سنة فقد حرم الوطى
فى السنة قبل التكفير بالبدن. فانه لا يحرم قبله لانه سقط الكفارة بجنس الوقت والقبيل ورسنه ان ليس لها مطلوبة التكفير وليس
كذلك فان لما ذكركم الحاكم جبر عليه بالجمس ثم بالترتيب وان الكاح باق وان هذه الطهارة لا تنزل الا بالتكفير
ولذا لو طلقها ثم زوجها بعد العدة او زوج آخر حرم وطهها قبل تكفيره فى النسيئة وفى انت على كذا اى او مثل اى
صح نية الكرامة اى استحقاق البذل فالتطاهر والظهار وصح نية الظهار الى القصد التشبيه بالام فى الحرمة

مما صام فيه من الشهرين فاما تحقيق العجز المحقق الالبه كما في شرح الطحاوي ولا اعتبار بالمسكن الشباب التي لا بد له منها فان اعتبر
 في ذلك الفضل وعن ابي يوسف رح انما يعتبر الفضل اذ بلغ لصا باوعن محمد رح انه يحبس المحترق قوت يومه وغيره قوت
 شهره كما في المحيط صام النظائر شهرين بالابته والكان كل واحد منهما تسعة وعشرين يوما وان صام بالايام واقطعه لهما
 تسعة وخمسين فعليه الاستقبال لانه لم يكمل اثنين كما في المحيط ولو صام تسعة وعشرين يوما بالليل والنهارين بالايام جاز كما في
 النظم ولا راي صوم متتابعة ليس فيها شهر رمضان ولا الايام الخمسة المنتهية بمجاز حكمي اى المنى الصوم فيها ليس
 من قبيل المذنب والايصال في شئ كما ظن لانه ساعى وان افطر فيها يوما او اكثر بعذر او غيره استأنف اى
 ابتدأ بصوم الكفارة ولم يحسب ما صام الا اذا احضت فانه لا يلزمها الاستئناف ولكننا نقل صومها بايام حيفتها و
 كذا استأنف الصوم ان وطئها اى النظائر منها ليلا عمدا كما في البسوط والنظم والهداية والكافي والقدرى و
 المضمرات والزايدى والنفث وغيره بالفجر وقول الامام الاسمعيلى في شرح الطحاوي بالليل عمدا ونسيانا لا يلحق ان يحل
 لعدم في كلام الهداية والمصنف على انه قيد اتفاقي كما فعلا صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تأييده عدم التفات صاحب
 الهداية بذلك او يوما مطلقا اى عمدا ونسيانا وقال ابو يوسف رح لا يتأنف في الوطئ ليلا عمدا ونسيانا وفيه شعار
 بانه لو وطئ غير النظائر منها ليلا عمدا لم يتأنف وذا بالاختلاف كما هو وطئها يوما مطلقا بالاختلاف كما في النفث وان عجز عن الصوم
 لمرض او غيره اطعم ستين مسكينا ولو حكمنا فتناول ما اذا اعطى واحد اثنين يوما وفيه رمز الى جواز التملك والاباحة
 في الكفارة لان الاطعام جعل الغير طاعما وقيد المسكين الفاقى لجواز صرفه الى غيره من مصارف الزكاة كلامهم قد مر
 الفطرة من بروزيب نصف صاع ومن تمر وشعير صاع وجاز سنون براد الكلام مشير الى انه لو اطعم عن ظهارين اثنين
 مسكينا كل مسكين صاعا لم يحز الا عن احدهما كما قالوا ذهب محمد رح الى انه جاز عنهما ولا خلاف في انها لو كانت عن
 ظهار واظفار يجوز عنها كما في الحقائق والى انه اذا اعطى كل مسكين مد من الخنطة ولم يجدهم حتى اعطى مد اخر فاعطى
 آخرين لا يجوزوا اطعم قيمته اى اعطى كالأقيمة قدر الفطرة مطعما فيكون من قبيل التضيمن الذي هو اكثر من ان يحصى
 كما قال ابن جنى فهذا اولى مما ظن انه من قبيل حذف اعطى او اطعم بمعنى اعطى مجازا ولما فرغ من طعام التملك
 شرع في الاباحة فقال وان غداهم وعشا هم اى اعطى اثنين الغدا والعشاء بالفتح فيما اى طعام الغدا
 والعشاء فالغدا من طلوع الفجر الى الظهر ومنه الى نصف الليل هو العشاء وفى كلمة الواو اشارة الى انه لا يجوز الغدا
 بدون العشاء ولا العكس فالعشاء كلتان اما بقايتين او عشائين او عشرين او غدا وعشاء او عشاء وعشاء
 وسحور والمستحب ان يغدوهم بعيشهم بخبز معه او ام وفي خبر الشعير اختلاف المشايخ ومن جوز فقده بشرط الا دام واذا غدا
 واعطاهم قيمة العشاء وعشا هم واعطاهم قيمة الغدا يجوز وفي البقالى فيه روايتان واشتدحهم ولو قليل من الطعام
 ولهذا الواسع عشرة ثلثة اربعة جاز وفي جميعه الضمير اشعار بان واحدا منهم لو كان شعبانا لم يجز واليه مال العلوانى

وقيل يجوز لانه وجب طعامهم ولو كان احدهم فطيما او اكثر منه نالم يجوز اعطى كل واحد منهم من بر الا نصح منابر ومنوسى بتم
 وشعيرى كس احد الجنسين بالاخر وفى البقالى فيه روايتان وفى الاصل انه لا يجوز واعطى سكيننا واحدا فى كل يوم من
 شهرين قدر الفطرة او قيمته او عتاده وعشاه جاز جزا الشرط وعنه ابى يوسف رج لو غدا سكيننا واحدا وعشاه فى ستين
 يوما لم يجوز ان اعطاه فى يوم واحد بـ شهرين قدر الفطرة او قيمته ولو بدفعات لا يجوز الا عن يومه على الصحيح وقيل بدفعات
 يجوز وفيه اشعار بان طعام الاباحة فيه لا يجوز وفى الاكتفاء اشارة الى ان الوطى فى خال الاطعام لا يلوجب الاستنفاء
 كذا احاط المحيط مسائل الطعام وفى اسناد بـه الافعال دلالة على ان المناسبات كان حرا فلو كان عبدا كفر بالصوم وان
 اعطاه لمولى المال وليس له منع عن الصوم فان اعتق واليس قبل التكفير كفر بالمال كذا فى المشايخ

فصل من قذف اى اقر بـ زناه او ثبت بالبينه قذفه فانه لو انكر ولم يكن لما بينه سقط اللعان والقذف الرمى البين
 ثم استغفر للشتم والعيب كما فى المفردات كان ما فى الصحاح والاساس والمقدرة ناظر الى انه حقيقة فى السب كان فى الاختيار
 انه لغة الرمى سلقا وشرعية رمى مخصوص وهو الرمى بالزنا والنسبة اليه فقد استرك قوله بالزنا الصريح لا بكنائيه مثل ان
 يقول يا زانية يا زانى قذف زنت قبل ان تزوجك او جبرك او نفك زان زوجه بـ نكاح صحيح سوار دخل بها او لا وفيه
 رمز الى انه يوقف اجنبية او سبائنة فلا ضمان لكن يحذر والى انه لو طلقا رجعية لم يسقط اللعان كما فى شرح الطحاوى بعقيدة
 نفس ذات لما صفة بها تغلب على الشهوة وتشرعية امرأة برية عن الوطى الحرام والتمت به فاللعان بقذف الموطوءة بالزنا
 وبشبهة والنكاح الفاسد كما فى النظم ولا يقذف من لما ولد غير سر وقت الاب لما فى النهاية وكل من القاذف والزوجة
 صالح فى وقت اللعان ولو بـ حكم رفاضى شاهد بان يكون سدا حرا مكلفا ما طقا غير محرم وفى قذف ينجرى اللعان بين
 الاميين والفاسقين لانه جاز قبول شهادتهما بالعلم وانما قلنا فى وقت اللعان فان فى النهاية الاصل ان اللعان شهادتان
 متكافئة بالايان فلا بد ان يكونا من اهل الشهادة لان الركن فيها الشهادة فمن الظن ان كلامه المصنف كلامه الهداية الى
 على اشتراط صلحية الشهادة حال القذف وهى شرط حال اللعان او من نفى اى البعد عنه ولو لا ذلك لوجب ما بينه
 اويوزن بان يقول ليس منى ولربما هى زوجة العقيقة وكل صلح شاهد اكل فى المنتصف لم يذكره لان الاصل بـ شررك
 المعطوفين فى القيود وقد طابست الزوجة به اى بموجب القاذف على الاستحسان وفيه اشارة الى انه لو لم تطلب
 حقا لم يطل وان طالت المدعة كما فى القصاص وغيره من حقوق العباد كما فى شرح الطحاوى والى انه سقط اللعان
 طلبت المرأة بعد العدة من الرجعى وبعد الطلاق البيان وكذا اذا تزوجها بعد هذا الطلاق كما فى المحيط وغيره وبها جعلت درفع
 اللعان كما لا يخفى لا عن خبره لم يعمل اى شارك القاذف الزوجة فى اللعن وهو فى الاصل الطرد وشرعا فى حق الكفار لا ينعى
 من حرمه الله تعالى وفى من لم ينعى الاسقاط عن درجة الا برار واللعان فى الشرع شهادتان متكافئة بالايان من الجنائين
 مؤلفه باللعن من جانبه وانضبط من جانبهما من اللعن تعالى وانما سمى بـه لانه ليس باللعن الا فى آخر كلامه لم ينعى اولان لانه

قائم مقام اللعن وهو في جانبه يقوم مقام حد القذف وفي جانبها مقام حد الزنا ثم شرع في تفسيه فيقول الزوج باء القاضى بعد
 ما ضمنها بين يديه قائما اربعاً من المرات اشهد لي بقساؤ او قسم بالله الذي لا اله الا هو كما في النظم انى ابانى صادق
 فيما ربيتها اى شمت زوجى او ربيتك بين الزمان قذفت به او من نفى الول ان نفاه ومن الزنا ونفى الول ان قذف
 بها وفي النظم ثم يقول القاضى اتق الله تعالى فانها موجبة على لغته وذقة وعقوبة فان لم يتق الله تيمم الامر ويقول في المرة
 الخامسة لعنته لعنة الله تعالى او حدة عليه واما اثر الغيبة على التكليم لانه لا يخاف من شائعة كما لا يخفى ان كان كاذبا فيما
 ربيتها او كنت من الكاذبين فيما ربيتك بين الزنا ونفى الول ثم يقع الرحل وتقول المرأة قائمة اربعاً اشهد بالله
 كاذب فيما رانى او انك كاذب فيما ريتنى بين الزنا ثم يقول القاضى كما امر وتقول فى الخامسة لعنته غضب الله
 عليهما ان كان صادقا فيما رانى او ان كنت من الصادقين فيما ريتنى بين الزنا واما خص الغضب في جانبها
 لانهما تجاسرا باللعن على نفسها كاذبة فاختير الغضب لتتقى ولا تقام عليه واما اثر الغيبة على الخطاب لانه طاهر الرواية والان
 الاشارة الى سبب التعريف وعن الشيخين انا نحتاج الى لفظ المخاطبة كما في المضمرات ثم اى بعد اللعان ليفرق القاضى
 بينهما فاما زفته بحد اللعان حتى يجوز الظهار والايلاء وتجزى التوارث بينهما وفيه اشارة الى ان التفرق قبل اكثر اللعان غير موجب للمنفقة
 والى ان بعده توسلان لا يفرق بينهما لم ينفقت اليه كما في شرح الطحاوى والى انه لو فرق بينهما بعد لعانه لم يصح لكن في الظاهرية
 انصح لانه محتمل فيفتين بطلقة على الصحيح فيجب العدة مع النفقة والسكنى ونه عن الطرفين واما عنده فحرم حرمة مؤبدة كالزنا
 كذا في المضمرات وثمرة الخلاف تاتي في سائل وينفى القاضى نسب الول عنه اى يفرق بينهما وليحق الولد عن القاذف
 باسمه في صورة القذف بنفسه وعن ابى يوسف رح انه يفرق ويقول قد ادرسته اسه واخرجه من نسبه كما في الداراية ولا يخفى انه
 ليس بال على انه اقوى بما في المتن وليس في النهاية انه هو الصحيح كما ظن والكلام وال على انه لو كذب نفسه ثبت نسبه منه ولو دعى
 غيره لم يثبت نسبه منه لانه الموقوف فلم يعتبر الا فيما يحتاج كاستماع قبول الشهادة ووضع الزكوة وحرمة المناكحة كما في الصغرى
 وان ابى القاذف عن اللعان جلس اى جل في موضع حصين سوار كان سمنا او غيره حتى يلاعن او يكتب
 نفسه اى يقر بكذب نفسه وح ارتفع اللعان فيجب له الكذب حد القذف لا قراره بما يوجبه وان امت الزوجة عن اللعان
 جئت حتى تالا عن او تصدقه اى تصدق الزوجة الزوج فيما رما به فلا تحجب التصديق لكن ينفى نسب الول عنه ان
 نفاه فان صلحت الزوجة شاهدة والزوج لانه كان عبدا فزنا وغيره او كافرا بان سلمت نفقة فما قبل عرض الاسلام
 عليه كما في النهاية اومحى وادانى قذف فلم يلاعن حد ذلك حد القذف فاربعون سوطا للبعد وثمانون لغيره والبصير
 المحنون هم المصلحون شابهوا لانها نسب من اهل وجوب الحد فلم تعرض لها وان صلح الزوج مشاهروا همى لالاسنا اسه
 قننه او غيرهما او كافر يهودية او نصرانية او مرتدة او مجوسية والزوج اسلم نفقة فما قبل عرض الاسلام عليها او محدودة
 في قذف او صبية او محبوتة او خرساء والزوج ناطق او زانية حقيقة او حكما كالملوطة للشبهة ولكن فاسد فلما صدر على

الزوج واللعان بلفظ الشرط والمتلاعنان اى المتشاركان فى اللعن تغليباً لاكتيمعان على النكاح ابدعت ابي يوسف ربح
وكذا عندنا ما قبل زوال النكاح وصلاحيته الشهاده والابعد فتيمة اى كذا اشار اليه بقوله وان اكنب نفسه بعد اللعان
حاصراً للقتل وحل لذلك الزوج المحذور كذا حكمنا اى الزوجه المالاغته وكذا حل له كذا حالان قذف غيرهما رجلاً
كان او امرأة فى حد فحقى حد واحد لان اى تيمم اخل فى ن قذف غير لمس قدح قذفاً وكذا الوقت غير فحدت وكذا حل
النكاح ان زنت اى وطئت حراماً قبل التفرق المالاغته غير المالاغته او المدخوله وصورتها ان ترتب بالمرح بتمسبى
وتقع فى ملك رجل فيزنى رجل به لان بانها لم يبق اى الشهاده فارتفع اللعان مع حكم التحريم اليه يشير فى المضمرات ولعل الزناية
والكفائية ومن تابعها لم يوفقوا فى التام فيه حيث صرحوا الكلام العام عن ظاهرها وحكموا بان لم يتصور فى المدخوله لان حد ما
الرجم فحيت ليس له فائده تامه فان لها حاكم كجبر الزنا كما ذكرناه لللعان ولا حد يثبت الاخرس اى الاكبرم وجبه
ولا نفى الحمل عنده بان قال ليس هذا الحمل منى او هو من الزنا وعنه ما اذا جارت به لاقى من ستمه شهراً لعن وعن ابي
يوسف ربح انه لعن قبل الولادة والاول الصبي كما فى المضمرات وبزنيته رنت وبهذا الحمل منه اى من الزنا كما لعن
للقتل ولم ينفى الحمل عنه وثبت نسبته اذ لم ينفى بخلاف نفى الحمل ومن نفى الولد زمان التهنيتيه و
الاستبشار بالولد وزمان شراره اية الوارده بالابوقيت وقت معين وفى رواية ثلثه ايام وفى اخرى سبعة اعتباراً بالعقيقه
صح نفية ومن نفاه بعده اى هذا الزمان لا الصبي نفية ولا لعن فيما اى فى الصورتين وهذا عنده وهو الصحيح وما عندنا
فقد صح نفية الى الربيعين يوماً اذا كان حاضراً واذا غاب فقد صح عنده بعد العلم فى مدة التهنيتيه كما ذكرنا وعنهما فى الربيعين
يوماً كما فى المضمرات وان نفى اول توأمين اى ولد من لطن واحد واقربا لآخر الثاني يحد لانه قذف ثم كذب
نفسه وفى عكسه بان اقربا لاول ونفى الآخر لعن لانه قذف بالثاني وثبت نسبهما اى التوأمين فيهما اى فى الصورتين
كما لو لعن امرأته بالولد وقطع النسب ثم جارت بولد آخر من الغائب ثبت نسبها والشد اعلم
فصل - ان القرز زوج بالغ ذو ذكرويل يقربته المقام فيمثل الغنين والخصى والنكاس والسحر والتفشى الشكل والمعقود و
الشيخ الكبير دون الصبي اذ ليس لامرأته طلب التفرق قبل الجوعه دون التفشى لذكر بحيث لم يصل الى فرجها فانه لا يكون لها طلب
التفرق كما فى النية انه لم يصل اليها اى لم تلمس من وطئ زوجته بالنعته ولو غيبا فى هذا النكاح سوار كان يصل اليها
قبلا لاما فى الخزانة اجله الحاكم اى لا يملكه الاسلام يجوز قضاءه كما فى الذخيرة وغيره او قاضى مصر او مدينة كما فى
قاضينان قالوا يوجب للزوجه ولا غير الحاكم سنة من وقت الحفصه بالامنع مرض او غيره كما سياتى قمرية بالابله فان
المطلقة تنصرف اليها وثلثاها واربعه خمسون يوماً اذا كان نصفها كل شهر ثلثون يوماً ونصفها تسعة وعشرين يوماً
يوم اذا كان سبعة منها ثلثين ونقص يوماً اذا كان خمسة منها ثلثين والباقي تسعة وعشرين وقية اشارة الى انه لم يعتبر
القمرية بالحساب وثلثاها واربعه خمسون يوماً وثمان ساعات وثمان دايون دقيقة وجرى مدة من اجتماع القمر

الشكس وفى هذا الشكل

والشمس اثنتي عشرة مرة والى انه لم يعبر الشمسية وهي مدة مفارقة الشمس من نقطة من انفاك الناس الى العو واليهما وذا في ثلثمائة
وخمسة وعشرين يوما وخمس ساعات وخمس وخمسين دقيقة واثني عشر ثانية برصد بطليموس اوتسع واربعين دقيقة بالبرصد الايلمانى
وهي اكثر من الاولى بعشرة ايام وربع يوم تقريبا واحد عشر واثني عشر يوما وربعها وتقريبا ومن الثانية باحد عشر يوما
والى انه لم يعبر السنة العبرية وهي ثلثمائة وستون يوما والاول ظاهر الرواية كما في الخزانة وغيره وهو الصحيح كما في الرواية وغيره
وعليه اكثر اصحابنا كما في الكرياني لكن في المحيط ان الاعتبار للشمسية عند اكثر المشايخ وفي رواية ابن سمانة عن محمد بن علي الفتوى
كما في الخلاصة وعن محمد بن علي ان الاعتبار للعدوية كما في الضمير ولا يخفى ان الشمسية اولى بكمال الزوج ثم العدوية وشهر
رمضان وايام حيضها يكتب عليه منها اى من السنة لكونها منها لا يكتب عن محمد بن علي ايام مرض احدهما
اى الزوجين مرضا لا يستطيع سعة على الوطى وعليه الفتوى كما في الخزانة وعن اصحابنا انما احتسب ان كانت اقل من نصف
شهر وعن ابى يوسف ج ان ما دون الشهر احتسب ولو يوما ولا يكتب مدة غيبة احد بها وجبته احراما كما في المحيط قال
وقرأه لم يصل اليها فيها اى في السنة فرق بينهما اى قال الحاكم وقت بئكما ان ابى الزوج عن تطليقها في ستة طلاق
حضور الزوجين واقضاه وعن محمد بن علي انه لم يشترط كما في المحيط لكن في الضمير وغيره ان الفرقة لم تقع الا بتفريق القاضي
في روايته عن ابى حنيفة وعن غيره باليقع باختياره باذنه هو ظاهر الرواية ان طليقة اى الزوجة التفريق وفيه شعار بان
حقا لم يجل تبانجه الطلب بل بقولها رضيت المقام معه وتبين بعد التفريق لطلقة لان دفع الظلم ترك الوطى كالملا
لم يكن الاب والهاكل المسب ان خلا التصور منه الوطى بها وتجب العدة احتياطا وان اختلفا في الوصول
اليها قبل التاجيل فادعاه وانكرته وكانت ثيبا زائل البكارة بوجه او بكر افطرت اليها النساء بان تمتنع
بجيب بياض البيض في موضع البكارة او بضيقة الجمامة المطبوعة المقشورة فان دخلت بلا عنف فثيب والافبكر و
قبل بالبول على جدار فان سأل على الفخذ فثيب وفيه تردد فان موضع البكارة غير المبال الحسن المرأة العدل فاننا كانت
وان كانت ثمتان فاحوط لان الثابت بالفردية يتقدر بقدرها كما في الكرياني وغيره بان الفتن ان اللام يرد الى البنس
اذا الجمع غير مراد وانس لم يدل على العدة عندنا كما تقر فقلن بعد انقضاء ثيب ثبت ثباتها لكن لم تثبت وصوله ففي
صورة الثيب حلفت الزوج بالانقضاء صحتها فان حلفت عليه لطلن حتما في الفرقة بثبوتها وتبين مع حلفه وان لكل
اى امتنع الزوج عن الحلف باسكوت او غيره وانظرن اليها فمن قلن انما بكر ارجل سنة فاذا مضت فان كانت ثيبا
فالقول مع اليمين وان كانت بكر انظرن اليها فان قلن ثيب حلفت فان لكل خيرت كما في الداراية والكافي وغيرهما
فلا بد من نظر من مرتين مرة قبل الاجل للتاجيل ومرة بعده للتخيير كما في الكفاية وغيره فالكلام المتن غير وان الكلام شارحين
ولو اقر انه لم يصل اليها واجل ثم اختلفا بالتقسيم بنا اى فيما اذا اجل ثم اختلفا كما مر من التقسيم فيما اذا
اختلفا ثم اجل وطلن منها حقا بخلق من قبل التجاذب فانه تعلق بطل الاول فذا و به وبطل الشا في معنا

حيث بطل اي فيما اذا كانت ثيبا او بكر اقلن ثيب ثمة اي فيما اذا اختلفا ثم اهل كما بطل حقا لمواختارته اي الزوج
 قبل تمام السعد او بعد ما ورضيت بالاقامة معه وخيرت تجير القاضى هنا اي فيما اذا اهل ثم اختلفا فان اختارت زوجا
 او قاست عن عملها او اقامتها اعدوان القاضى وقام القاضى قبل اختيارها بطل خيارها وان اختارت الفرقة فقه حريته اهل
 اي فيما لكل او قلن بكثمة والنحصى الذى نزع خصياه كالعينين فيه اي فيما من التاجيل ونحوه لبقا لآلة تين
 الوصول اليها وان لم يحبل والعينين كالسكين بن السكين والاسم المعناته والذى لا يصل الى النساء كلها او ابا فقط وبعض
 الثيب او البكر المرض او ضعف او كبرن او تحركما فى الكافى ونحوه لثالب للنحصى والسحور وغيرهما ذكرنا كما لا يخفى وفى البص
 المحجوب الذى قطع ذكره فرق بينهما في شتر حضورها والقضاء وفيما شارة الى انه فرقة بغير طلاق لانه ليس باهل له قيل
 بطلاق اذا لم يحكم بوقعه دالى انه فرق بين الزوجية والزوج بانها بالطريق الاولى وانه طلاق بلا خلاف كما فى المحيط وغيره
 حال لانه لا يغير التاجيل لطلبها والمتبادرين كلامه انها لو تزوجت وهى عالة كماله فلا خيار لها وقيل هنا فى المحجوب
 لو ماتى النحصى والعينين فالخيار كما فى المحيط ولا تخير احد منهما اي اح الزوجين فى طلب التفريق بعيب الاخر
 سواء كان فاشا او غيره كالجنون والبرص والجذام والفتق والرتق والجدرى والجرب والزمانة وسورا معلق والمرض
 وغير ذلك سوى العنانة والجرب والمضار لما مر فالبرص بياض فى ظاهر الجلد تشام به والجذام وارتشيق به الجلد وفتق
 يقطع اللحم كما فى الطلبة والفتق بالتحريك ضيق الفرق خلقته بحيث لا يدخل الكرفيه والرتق بالسكون ما يمنع من دخول
 فيه من غدة غليظة وطمة غليظة وعظم كما فى المغرب وتخير عند محمد رح الزوجية بالثلاثة الاول وبطل عيب لا يمكننا
 المقام مع الاغتبر

فصل العدة بالكسرة مصدر يستعمل بمعنى المعداد وشرعا قيل تربص يلزم المرأة بزوال النكاح التاكيد بالدخول وفيه
 يشك بام الولد والصغيرة والموتة بالمشة والنكاح الفاسد بالخلو باخلوة صحيحة وبالسعد بن فاسم اكثر من اربعة عشر
 رجلا كسافى النظم وغيره مع السماح فى الحمل والاحسن ايام بصير الزوج حلال بالقضاء المحركة سلسة او كتابية ظرف
 لثبوت الخبر للمبتدأ تخيضا للطلاق اي طلاق النحل والنحصى والمحجوب وغيره ابعد الدخول والخلوة الصحيحة فانه لو
 طلقا قبل الدخول او بعد الخلوة الفاسدة والفناء بحجة عن الاولى حقيقة لم يجب العدة والامر شرعى كصوم الفرض يجب
 كما فى قاضينان وذكرنى المحيط انه لاعد خلوة الرقار وان الطلاق اعم من الرجبى والبائن بالكنانية او الابداء والامعان
 او العنانة او ابائه عن الاسلام بعد اسلامها او ارتداده عند محمد رح او غير ذلك والفتح بعد الخلوة كالفرقة بخيار السلوع
 والعتق وعدم الكفارة وتقبيل ابن الزوج وابائنا عن الاسلام بعد اسلامه وارتدادها وارتادها عند الشيخين وملك احد
 الزوجين صاحبه وغير ذلك ثلث حيض كواهل من وقت الطلاق او الفسخ لاس وقت الخبر فلو طلقت ميمونة
 لم يقين اعدة كام ولد اى كاعدة لام ولد تخيضا لثالث حيض كواهل فلا عدة على قته ومبررة مات مولاها لاولى

او استحقها ذلك المولى فلو مات او عتق وبقي تحت زوج اعدته فلا عدة عليها من المولى لزال فراشه بالزوج او كرامة
 موطوءة تحيض ثلث حيض يشبهه كملك الكحل كمن استاجر ناته تجب العدة عنده خالفا لها وكن زفت الى احد بن غير امراته
 او كملك الميسن كجارية ابنة بليمة او امراته وقال انهن انما تحمل الى فان الكل موجب للعدة كما في النظم وبسبب كحل فاسد
 كما لثمة والموت وبالشهود وغيرهما ذكرنا وفيه اشارة الى انه لا عدة على الموطوءة بالزنا ولا على النكاح بها بالمشبهه كما في
 شرح الطحاوي في الموت اى للموت على نحو (فذلك الذي لثنتي فيه) والفرقة بقضارا وغيره كما في قاضيهان
 وهما شملقان بالموطوءة بهما والعدة لمن اى حرة او ام ولد او حرة موطوءة بهما لا تحيض للطلاق او الفسخ او موت
 مولاهما او اعتاقهما او الموت او الفرقة لصغر فيه اشارة الى وجوب العدة على الصغيرة واكثر مشائخنا الاطلقون فقط
 الوجوب لانا غير مختصين ان يقال (عدت بايدواشتن) كما في المحيط وغيره او كبرى بلوغ الى الاياس او لمن
 بلغت سن حرة ونحوها بالنسب سبع عشرة او خمس عشرة للطلاق ونحوه ولم تحض فانها لو احضنت فارتفع حيضها فان
 عدتها بالحيض الا اذا ايسر فحج بالشهر بعده كما ياتي ثلثة اشهر بالابته اذا اتفق ذلك في غرة الشهر او بالايام اذا
 اتفق في غير راعن ابي خيفة ربح وفي رواية عن ابي يوسف ربح وعنه وعند محمد ربح اتمام الشهر الاول من الرابع بالايام والباقي
 بالابته كما في المحيط وقاضيهان والنظم والتمتة المحقق وكذا في المبسوط فقد اشغل ما في النهاية من المبسوط ان الحملان في
 الاجارة والعدة قبل الايام بالاتفاق لكن في لجارة الصغرى ان العدة بالايام بالابته اجماعا والعدة لحرة موصلة وكافرة
 صغيرة او كبيرة ولو غير مخلو بها للموت سن وقته لا وقت الخبر اربعة اشهر بالابته او يوسية كما مر وعشرون الليالي كما قال
 محمد بن الفضل او سن الايام كما في ظاهر الاصول والاول لحوط لزيادة لياته كما في النظم وغيره لكن زيادتها محسلة تامل
 وما مل الى ما في اركانها في بعض الصحابة رضي الله عنهم ان الايام تسعة والاحوط ما في الكافي ان الايام تابعة لليالي ومن الظن
 ترجيح الاول تبعا لغيره في قوله تعالى (تيربعين بانفسن اربعة اشهر وعشرا) فان المميز اذ حذفت جازة كغير العدد والامته اى
 قتته او بركة او مكاتبه او ام ولد تحيض ونجلي به الطلاق والفسخ او يطل بشبهه او كحل فاسد للموت والفرقة حيضتان
 كاملتان ومن ادالته لم تحض لصغر وكبر نجلي بالاطلاق وغيره او مات عنها زوجها اى الفروع من الزوجة زوجها بموته
 تحيض او لا ويخيل به او لا نصف بالحره اى التي لم تحض او مات عنها زوجها وهو شهر ونصف وشهران وخمس والعدة
 للحامل قبل وجوب العدة او بعده الحره او الامه الموطوءتين ولو بكحل فاسد للطلاق والفسخ والموت والفرقة
 والعتق وان مات عنها زوج صبي لم يبلغ ثلثي عشرة سنة ولدت بعد موته لا قبل من ستة اشهر عند ابي يوسف ربح
 اربعة اشهر وعشر وعندها وضع حملها كله ولو سقطا فانه اسم ما في البطن فلو خرج اقله الطلاق يجرى حل للزوج وطه
 وان خرج اكثره بانته فلا كيل وقيل كيل والاول احوط وعن محمد ربح ان العدة تنقضي بخروج البدن وهو من النكاح الى
 الابنية كما في المحيط ومن اى لحره او امته حبلت اى حدث حملها بعد موت الصبي المذكور في العدة او بعد بيان

اولدت بعد سبعة اشهر فصاعدا عن العامة عدة الموت اى اربعة اشهر وعشر ونصف ذلك لانها لم تتغير سجدت الحمل فقيم
اشعار بان العدة لامرأة البائع التي جبلت بعد سبعة وضع الحمل اذا ولدت لاقبل من سنتين كما فى التمرناشى لكن فى الحامض
وغيره لمن جبلت بعد موت الزوج عدة الموت ولا نسب ثبت من البصم الميتة فى وجهيه اى نبوت الحمل وصار دشا
لان ادنى مدونة ثبت للنسب اثنتا عشرة سنة وهو لم يبلغه كما فى جامع الصغار وفيه اشعار بان ثبت من غير البصم فى
وجهيه الا اذا ولدت الاكثر من سنتين فيحكم بانقضاء ما قبل الوضع ابته اشهر كما فى التمرناشى والعدة لامرأة الفارسي
الذى طلقها فى مرض الموت للبائنة او الثلث ابعد الاجلين اى العاتين ثلث حيض واربعه اشهر وخمسة اشهر اعتبارا
وقال ابو يوسف ربع ثلث حيض لانها بانه وفيه اشعار بان المرأة الغير الفارسي بعدتها بموتها كما فى قاضيان ولا المرأة الفارسية
للمرجعي واحد او اثنتين بالموت من اربعة اشهر وعشر اجماعا والعدة لمن اعتقت فى عدة طلاق رجعي صارت
كعدة حرة ونقلت اليها كالقلب العدة بالشهور للصغيرة الى الحيض اذا رأت دما كما فى الايضاح فاذا طلق امه صغيرة
رجعيا بعدتها شهر ونصف فان رأت دما صار عدتها حنتين فان اعتقت صارت ثلث حيض فان مات زوجها قبل
انقضائها صارت اربعة اشهر وعشر فاعل امرأة واحدة حظ من اربع عدد ولما اعتقت فى عدة طلاق بائن واحدا
او اكثر او فى عدة موت كامة اى كعدة امه حنتين او شهر ونصف او شهرين خمس بلا انقلاب الى عدة الحرة
وامرأة اليه اى بالغة الى خمس خمسين سنة وعليه الفتوى كما امر خمسين سنة وبليغى اليوم كما فى المقاتل او ستين
سنة او ثلث وستين كما فى النظم وثلثين وعنه انه موقوف الى مجتهد الزمان وقد رخص بعدم روية الدم مرة وقيل مرتين وقيل
ثلاث وقيل بسبعة اشهر فنقض عدة بعد ذلك بثلاثة اشهر واليه ذهب مالك رخص فلو قضى به قاض نفذ وكذا فى ممتدة
الطهر وبها يجب حفظه كما فى الخزائن وذكر فى الزايدى انه لو ارتفع حيضها منتظرة تسعة اشهر بان بان بها جمل والاعتناء
بثلاثة اشهر بعد ما به اخذ مالك رخص وبليغى به بعض اصحابنا واستاذنا رخص للضرورة رأت الدم بعد عدة الا شهر
اضافة ببيان اى بعد مضي العدة والفراغ من الشهر بالاولاى اى ايام معدودة من الاشهر الثلاثة فتألف
اى بقيت العدة بالحيض ولا تعد من العدة ما مضى منها ولورات الدم بعد الاشهر وفيه اشارة الى انها لو فرغت
وترزجت باخر ثم رأت كان نكاحا فاسدا وعليه العدة بالحيض كما فى النظم لكن لو قضى القاضى بجواز النكاح ثم رأت
الدم لم يكن فاسدا ولاصح ان القضا ليس بشرط مجوزة كما فى المضمرات فمأرأة من الدم استخاضة وهو يصح كما فى
المخلاصة واليه اشار المصنف رخص فى الحيض فاذا ذكرها مجرد تبنيه على الحملات كما تستألف العدة بالشهور من
حاضنت حيضته او حيضين ثم الميت اى لا يعد من العدة ما مضى من الحيض والطهر فكان الطلاق
قد وقع قبل الاياس بهذا الاح على المصنف رخص من الوقاية وذلك منطوق عبارته وعبارة سائر الكتب اجمع واكتع
وهو منصوص عليه فى من البسوط فى اخر باب الرجعة فمن الظن السوئية المصنف رخص الى التوهم والقول بان سناه كما لا بد

اعتبار العدة بالشهور وليعدن من العدة ما مضى من الحيض والطمه ويجب على معتدة الطلاق والفسخ والموت وغيره بالوطئ
بشبهة من قبل الزوج اذ الاجنبى عدة اخرى للوطئ وفيه اشعار بان لو وطئها بمبتوتة مقر بالطلاق لم تستأنف العدة
وان لم تقر به لتأنف كما في المحيط وقد اختلفنا في تشارك العدتان في دخول بعض من كل منهما في الآخر وكان السبب
الاول والثاني وقد اسما في الوقت الثاني فيعتد منه سوار كائن من رجلين او من رجل من جنسين كما المتوفى عنهما زوجها
اذا وطئت بشبهة او من جنس فاذا تم العدة الاولى انقضت بعض العدة الثانية وعليها ان تيمم ما بقي منها من المطلقة
البائن اذا وطئها الزوج الاول او رجل آخر بشبهة بعد انقضائها الحيضة ثم انقضت حيضتان كائنا للادول والثانية معا فاذا
انقضت حيضته كانت ثالثة خاصة ولا نفقة فيها لان العدة الوطئ لا عدة النكاح وكذا اذا انقضت حيضتان ثم وطئها كما
في المحيط ويمكن ان ينقضى العدتان معا كما اذا وطئت معتدة عن وفات بعد ما انقضت شهر منها فحاضت ثالثة اخرها آخر
ثلاثة اشهر وعدة اى ابتداء عدة النكاح الفاسد عقيب تفرقة اى زمان يصلح لابتدائها بعد التفرق بالوطئ
او انقضائها او غيره فلا يشكل بما اذا فرغ في الحيض او بعبده بقرنية ما من الحيض الكاويل او عقيب غرمه ترك الوطئ
بان يقول صريحا غرمت على ترك وطئها او طيك كما في الكرامى قيل هذا في المدخول واما في غير با فان تتركها على
قصد ان لا يعود اليها اصلا كما في المستصفي وليس في الكلام ان يشترط لكون العزم تركا للوطئ ان يقول تركتك وكخوفه
كما ظن وفي مجموع النوازل ان ما في المتن قول ابى يوسف راجع وفي الفصولين ان ابتداءها من حين التفرق عند اثالثه
وفيه اشعار بان ابتداء عدة السج عقيب الطلاق او الموت لانه السبب كما في الهداية لكن في الاسرار ان السبب نكاح
متاكد بالدخول وما يقوم مقامه ونقض العدة اى عدة النكاح او الوطئ وان جهلت الزوجه سببها من الطلاق
او الموت او غيرها فاذا بلغها طلاقه او موته فقد انقضت العدة من وقته وفيه اشعار بان لو اقر بالطلاق فقد انقضت
من وقته وهذا اذا صقت والا فمن وقت الافرار وهذا في حق النفقة والسكنى واما في حق الزوج باختار او اربع سواها
فمن وقت الطلاق كما في الكافى وان نكح معتدة نكاحا صحيحا او فاسدا من طلاق بائن عن نكاح صحيح كما هو للبتا
فلو كان عن فاسد لم يلزمه المهر ولا العدة بالاجماع كما في الصغرى وطلق قبل الوطئ ولو حكما يجب عليه مهر تمام
عندها ونصف مهر عند محمد وزفرح ويجب عدة مستقبلية بفتح الباء اى مبتدأة كما في المغرب فلا يبعد ما مضى منها
عندها ويعد عند محمد راجع فعليها تمام العدة الاولى كما في الكافى ولا عدة على ذمية اى كتابية طلقها او مات
عنها ذمية عنده اذا كان ذلك منهم نيا واما عندها فعليها العدة واما تعرض لها لانه لا عدة على حرمة طلقها حربي
بالاتفاق واما قال ذمى لانه لو طلقها مسلم فعليها العدة ولا على حرمة خربت الدنيا مسلمة او ذمية
او مستأنفة فالسلام ليس بشرط واما الشرط الخرج على نية ان لا تعود اليها كما في الثمانية لكن في نكاح الدالية والضمير
وغيرهما ان الخرج ليس بشرط لانهم لو انما لو اسلمت في دار الحرب ومضى ثلث حيض بانتهى عدة عليها عنه

خلافا لما لا الحامل فان عليها العدة سواء كانت ذمية او حربية عنده وعنه جواز نكاح الحربية ولا يطاير حتى تضع الحمل وهو
 اختيارا لا خيرا كما في المحيط وتحدى تناسف وجوبا على فوت نفقة النكاح من (احد الزوجين احدى احدى) او (من تهم)
 بالضم او الكسر او احدى احدى اى استغنت من الزينة بعد وفات زوجها كما في الصحاح معتدة البائن بالطلاق والايلاء
 او اللعان او فرقة اخرى كما في المشارع والموت حال كونها كبيرة مسلمة حرة او امته فابحسب الحداد على المطلقة قبل
 الدخول او المطلقة الرجعية والصغيرة والكتاتية وكيب على قته وام ولد ومكاتبه بانته اومات انه وجب كما في النظم
 ينبغي ان يقول مكافئة بدل كبيرة لانه لا احد اد على الجنبه كما في الاختيار وغيره وذكر في السراجية ان الطائفة الرجعية
 يستحب لها التزويج والتطبيب وليس حسن الثياب لشرب الزوج بترك الزينة ظن تعدد الزينة ما تزويج به المرأة من
 حل او كحل كما في الكشاف فقد استرك ما بعده ويؤيده ما في قاضين ان المعتدة تختبئ عن كل زينة نحو الخضاب والحرير
 المطيب وكذا ما ياتي من المحيط وليس الثوب المزعفر والمعصر اى الصبوغ بالزعفران والعصفر بالضم بالفاة
 (كلم) وكذا ليس القصب والخزوعن ابى يوسف ربح لابس بالقصب والخز الأحمر كما في الاختيار والمراد من الثوب
 ما كان جاريه يقع به الزينة والافلا لابس بلبسه لانه لا يقصد به الاستر العورة والاحكام تنبى عن المقاصد كما في المحيط
 والدين بزيت او غيره ويؤيد غير مطيب والدهن بالفتح والضم والخنا اى الاختصاص به والطيب اى استعمال
 في البدن او الثوب والحمل بالفتح والضم اى الاكتمال به الا بعد ريان كانت فقيرة لا يجسد الابهة الا ثوب
 واشكت راسها وعينها او عتات الدين او اكتملت للمعاينة او انشطت بالاسنان المنفرجة لدفع الاذى فحينئذ
 لا لابس به لانه واجب للدين شرعا فكيف تناسف عليه واما الاستشاط بالطن الاخر فالزينة فلم يحل كما في المحيط لا تحم
 بترك الزينة ام ولد معتدة عتق بموت المولى او عتاقه والعتق المضان اليه وامرأة معتدة نكاح فاسد
 ولا تختبئ بالضم وهو الرجعة في الكلام ومنه الخطبة بالضم والكسر لكن الضم تحقن بالموعظة والكسر يطالب المرأة
 معتدة الا تعريضها هو كلام له وجها من صدق وكذب او ظاهر وباطن كما في المغرب والتحقيق ان التعريض
 هو ان يقصد من اللفظ معناه حقيقة او مجازا او كناية ومن لياق معناه معرضا به فالموضوع له والمعرض به
 كلاما مقصودا ولكن لم يستعمل اللفظ في المعرض بكقول المحتاج اليه جئتكم لاسلم عليكم فيقصد من اللفظ السلام ومن
 السياق طلب شئ وجئتكم بالتسليم سمي التقاضا وفيه اشارة الى انه لا يصرح بتزويجها الا انقضت العدة مثل ان
 يقول انكح امرأتك وجاك بل يقول مثل اريد ان تزوج امرأة انكح لجميعة انى حسن الخلق كثير الاتفاق محسن الى النساء
 والى جواز التعريض بكل معتدة مع انه لا يجوز للمعتدة الرجعية اصلا وكذا معتدة البائن كما في النهاية وغيره عن
 شرح التاويلات لكن في المختار انه يجوز كما للمتن في عننا زوجها اتفاقا ولم يوجد نص في معتدة عتق وسعده وطى
 بالبهة وفرقة نكاح فاسد وينبغي ان تعرض للادبين بخلاف الاخيرين وفي الظهيرية لا يجوز تزويجها من البيت

بمخلاف الاوليين في المضرات ان بناء التعريض على الخروج ولا يخرج معتدة الرجعي والباين اذا كانت حرة
 مكلفة فاما الامته فمن محمد بن ابي نعيم يخرج باء المولى وكذا الصبية اذا كان الطلاق رجعيا فالأصح حينئذ لا باذن الزوج
 كما في الميعة والكتابة بمنزلة الصبية كما في قاضين خان وكذا المجنونة والمعتوبة والذميمة كما في المختار وقد مر معتدة
 غير الرجعي بشئيل البائن المحتملة وفي المختار وانما احتلت على ان لافقة لما قبل نخرج منها المعاشا والاصح ان لا يخرج
 كالمختلة على ان لا سكنى لها فانها لا يخرج من بيتها الذي كانت تسكنه وقت الفرقة بقوله تعالى (لا يخرجون من بيوتهم
 الآية وفيه إشارة الى انها لا يخرج الى صحن الدار وهذا اذا كانت في الدار ينزل غيرهم لان صحنها بمنزلة السكة والا فخرج
 والى ان المعتدة من النكاح الصحيح والغاسر سوار في حرمة الزوج وعن خمس الاسلام ان معتدة الفاسد لا يخرج صلا
 لا سبلا ولا نارا ولو باذن الزوج لان الاعتداء في موضع الطلاق واجب والخروج حرام الا لضرورة كما في المحيط و
 يخرج معتدة الموت للمعاش لانها بالنفقة في الملبوس اي الليل والنهار وتبليت اي تكون في جميع الليل
 او اكثره في منزلهما وتعتد المعتدة في منزلهما اي منزل زوجها وقت الفرقة اي فرقة كانت ووقت الموت
 فظن المنزل لا صفة والا لزم حذف الموصول من بعض الصلة ولادلاله لما ظن على المعرفة وفيه اشعار بانها
 لم تطلق غائبة عادت الى منزلها والتسير في اختيار المنزل في الوفاة والباين والزوج غائبان في الزجر
 اليك كما في المحيط الا ان يخرج المعتدة بان كان المنزل عارية او سوجرا شها او اما ان او جرة طوبى فاما يخرج كما
 في المحيط وان خافت تلف لهما في ذلك المنزل بالسرقه او الخرق او الغرق او خافت الا انه دام اي انه دام المنزل
 وفيه اشعار بانها ان خافت بالقلب من ام الميت نرفا شرا فليأخذها ان يخرج كما في قاضين خان او لم تجد المعتدة
 كرا البيت الذي أجره الزوج ومات فادبر عليها في مالها فلم تجد الكرا فخرج فاذا خرجت استقلت حيث
 شئت الا ان يكون مبتوتة فتنتقل حيث شاءت كما في المختار ولا بد من ستره اي ستر وجاب بينهما في البائن
 واحد او اكثر وان ضاق المنزل عليهما فالاولى خروجه فإخروجهما ولا يجوز ان يمتدعا بدون السرة ولذا
 الاول خروجه مع فسقه في الكافي ان كان فاسقا فانتاح منه فليخرج الى منزل آخر وحسن ان تجعل اي يحيل
 القاضي بينهما امرأة ثقة قادرة على الحمل والولادة والتمنع عن الوطى ولو اباها الزوج واحدة او اكثر ومات عنها في
 سفرهما في مصر ومغارة بقرنية قوله وان كان في مصر فالتفسير غير موضع الإقامة ظن ولان المصنف واما قيد بالابانة
 لانها لو طلقها رجعيا في مغارة وبعد ما عن مصر وان قصد سيرة سفر بقية في الذهاب ولو كان البعير عن المصرية خيرا
 ولو كان بالعكس رجعت فان كان بعد ما عن مصر الذي انشأه او بعد ما عن مقصده الذي توجه اليه
 والمقصود كالمصادم كان من يقصد بالسيرة سفر اى ثلثة ايام وليا لها وعن الاخرى المصرا والمقصود
 من سيرة سفر توجه المرأة اليه الى الآخر الاقل مقر كان او مقصدا وفي النهاية ان كان بينهما بين مصر باقل

من ثلثة ايام رجعت الى مصر باو الكان البعد من المقصد قل من المسيرة والاكين بعد ما كذا بان كان البعد عن كل منها مسيرة
سفر او قل منها خیرت بين الرجوع الى مصر باو بين التوجه الى مقصد با معها ولى اى محرم سوار كان عصبة واولا واولا واولا
الرجوع الى مصر باو فى الصورتين احمد واولى من المقصد لعتق فى منزله ولو اكتفى بالاسمية لكان كافيا وان كانت قد اباننا
ادوات عمدنا فى سفرهما فى مصرى موضع اقامته ولو قرية وبعد ما عن كل من المصر والمقصد مسيرة سفر بقية قوله ثم يخرج
بمحرم لان الخروج الى ما دون السفر يجوز بلا محرم لعتق المرأة ثم اى فى المصوب معها محرم وبها عنده واما عندهما فتخرج
مع المحرم وفى الشارع وقاضيان انما ان كانت فى سفارة وكل منهما مسيرة سفر سارت الى ادى موضع فيه امن
ان كانت فى امن تربصت فيه عنده وقالوا اذا وجدت محرما خرجت معه الى ايهما شاءت والاقتدته ثم اى بعد الاخذ وفى
الفرج خرج المعتدة منه بمحرم اى بسيرة او معه وذكر فى النكاح اذا لم يكن لها محرم اقامت فى المصر حتى تنقضى عدتها او
او تجده محرما او اذا وجدت قوما فيهم نسار فاستت على نفسها لتوجه وترجع معهم

فصل الحضانة بالكسرة مصدر حضان الصبي اى رباها كما فى الفرائس وشرعا ترتيب الام وغيره بالصغير والصغيرة
قبل الفرقة ولدى الام اى الام الصغير لم يستغن ونفقتهما على الاباحياء على ذى رحم الصغير على قدر الارث ميتا بالاجرة
بانه اكره الام على اخذه اذا ابت سلقا كما ذكره الباقى فى الكفاية انما لا تجوز الا اذا لم يكن له ذى رحم محرم فاجرت حينئذ
وفيه إشارة الى انها ولى من المحرم وان طلبت اجرا للمحرم لم يطلب به والاصح ان يقال لها اسكينة وفعيها الى المحرم كما فى
النظم والى انه يدفع اليها بالطلبه لكن فى الاختيار خلافه وكذا سائر التحقين الحضانة قد طلقت اى اوقفت بينهما فرقة
سوار كانت بالطلاق او الموت او غيره او لا تطلق ثم اى بعد الام بان انت اولم تقبل او تزوجت بغير محرم اعمما اى الام
الام وان علت وعن ابى يوسف رح ان ام الاب اولى من ام الام ثم امه بيمينها الصغيرة ان علت وبها اولى بما فى
بعض النسخ (من اسم) اى الاب لانه يلزم الحزن له انت ثم اخته اى الصغيرة اب وامه ثم اخته لام ثم اخته لآ
وفى الاختيار عن ابى حنيفة رح تاخيرها عن الخالة ثم نبت اخته اب وام ثم ام ثم لام ثم اب ثم نبت
عن الفرع كما هو العادة فكلامه ليس بقاصر كما ظن ثم خالته كذلك اى خالته اب وام ثم لام ثم اب ثم نبت
خالته كذلك ثم عمته كذلك ثم نبت عمته فالولاية من قبل الام لانها اشفق وفى المحيط الاحضانة لبنت الخالة و
العمة كبنت الخال والعلم لشبه طريقتين فظن الفرض اى الام وغيره فالحق فى الحضانة لاسمته اى قوته وبره
وبكاتبته وام ولد كن اذا اعتقن صرن كالحواضر وفى الشارع ان الاسم اذا قار قمار وجهها فالحق للمولى وان
كان الاب حرا ولا يفرق بينه وبين اسم ولا يخفى استغناء الاسم عن ام ولده والدنيسة لا المرتدة كالمسلمة
فى حضانتها ولد السلم حتى يعقل اى يدرك ونيا فيه لا يؤخذ عنها جارية كانت او غلاما لعدم الامن من
تعليم الكفر وبكاح غير محرم من الصغير محرور بالاضافة ويجوز نصب بالفعولية والفاعل مستحق الحضانة

ليسقط منها حقها اى حق الحضنة فاذا اجتمع النساء اسقاطات الحق يضع القاضى الصغير حيث شاء منهن كما فى المحيط
بمحرم اى بنكاح محرم منه لا يسقط حقها كام الصغير تحت عمه اى الصغير وشل جدة ام الام والاب تحت جدته ابا
ابى الصغير وابا امه وليعود الحق اى حق الحضنة اليها بزوج والى بنكاح سقط ذلك الحق به اس بذكر النكاح
والاحسن بزواله فلم يقرب بالنكاح او اقرت بالبينة صدقت كما فى المحيط ثم اى بعد فقد النساء المذكورات الحضنة للعصبات
على ترتيبهم فى الارث فيقدم الاب ثم الابن ثم الاخ لا ب و ام ثم لاب ثم بنوه كذلك ثم العم ثم بنوه واذا اجتمع استحققوا
الحضنة فى النكاح فالأول ربع ثم الاسن كما فى الاختيار لكن لا يدفع صبيته اى لا يدفع القاضى صبيته لاصبها الى عصيته
غير محرم الا اذا لم يجد محرم فدفع الى افضل موضع كمولى العتاقة وابن العم ولا يدفع صبي وصبيته الى
عصبة فاسق ولو محرما كما فى الكافى ما جنى اى شخص لا يبايى بما صنع وبما قيل له كما فى المغرب ولا يخرج فى المقام لم يحرم
شروطه تميز ولا يغير الى سبع سنين كما قيل فى المقائق وفيه اشعار بأنه يخرج اذا بلغ كما فى البداية والفضل كالصبي من التولد
الى الا حلالا انه ما ليسوى فيه الذكر والمؤنث كما فى المغرب والام والجدة ام الام ادام الاب احق به اى الابن
الصغير حتى يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده ويستحي اى يكمنه ان يفتح سراويله عند الاستنجار ويشده
بعده كما فى الكافى وحده حال او ظرف وقدره ابو بكر الرازى تبسع سنين والحضانة بسبع وعليه الفتوى كما فى الخزانة
وغيره وهما احق بالبنت الصغيرة حتى تحيض او تبلغ بالسن وفى النظم نصير بنت اربع عشرة سنة وروى هشام
عن محمد ربح انها احق بها حتى تشتتى اى تبلغ حد الشهوة كما مر فى النكاح وهو المعتمد علامة لما يفتى به لنفسه
الزمان اى اهل الزمان وغيرهما الام والجدة ممن يستحق الحضنة احق بالبنت حتى تشتتى وقيل حتى تستغنى عن المنة
واذا استغنى الولد عنه واحدة منهن فالاولى اقرهم تقصيبا فالاب ثم الجد الاقرب فالاقرب كما فى الاختيار ولا تسافر
امراة مطابقة لقصص عدتها لولد لها اى لا تخرج من بلد الى آخره الى وطنها الذى كحما فيه فلا تخرج الى بلد ليس
وطنا لها وان وقع النكاح فيه فى رواية الاصل وتخرج فى رواية الجامع الصغير والاولى صح ولا الى وطنها الذى لا يعقد
فيه فيلزم ان لا تخرج الى بلد ليس وطنها لما لا يقع النكاح فيه الا ان يكون قريب بحيث لو خرج الزوج الى الولد اكمنه
ان ميت فى البلد حكم القريتين كالبلدين ولما ان تخرج من القرية الى البلد القريب لانا ديب ودون العكس الا اذا وقع
العقد فيه لان اهل الكفور اهل القبور ولا يخرج الى دار الحرب اصلا الكل فى الكافى وبهذا اى السفر بالولد الى الوطن
للام فقط فلا يخرج لابل الا ان يستغنى ولا غيره ممن يستحق الحضنة نظر الصغير

فصل - اقل مدة استقرار الحمل بالفتح اى حمل المرأة ما فى البطن من الولد رسته اشهر يومية فان عشرين ومائة ثلث اربع
وستين ماضى الاعضاء كما فى الحديث فلو جارت بولده لاقبل من ستة اشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبته ليقين العلوق
قبل النكاح كما فى الكافى واكثر ما كثر استئان وغالبها تسعة اشهر فثبت من زوجها نسب ولدا للزوجة

معقودة الطلاق الرجعي وفيه اشعار باشتراط النكاح الصحيح لانه ان الفاسد كما يصح في ذلك الا انه اعتمد على ما مر في النكاح وهو
اشتركان جهة احد الابوين كما مر في النكاح وان جازت به اى بالولد لاكثر اى بعد الاكثر من سنتين من وقت الفرقة
لاحتمال العلوق في العدة باستداد الطهر ما لم تقرر المعقودة فثبت بانقضاء العدة فلو اقرت به في مدة تحمله الانقضاء
ثم جازت به لست شهر فصاعدا لم يثبت نسب فثبت الرجعية بوطئ فان الظاهر انتفاء الزمان والحكم بابقاؤه النكاح اسهل
من الحكم بانشائه فلا تساهل في التفرغ كما ظن وان جازت به لاقبل منهما اى السنتين لا يثبت الرجعية
لاحتمال العلوق قبل الفرقة وثبت نسب ولد المرأة بمبتوتة اس مغلطة بآنة او ثلث والاصل
بمبتوتة اى مقطوعة عن النكاح او بمبتوتة طلاقها ولدت لاقبل منهما اى السنتين من وقت المبتوتة ما لم تقرر
بانقضاء العدة فانه في الميعود عليه فلو اقرت به ثم ولدت لاقبل من ستة اشهر ثبت نسب لانها اخطأت في الاقرار
وان ولدت لاكثر فلا كافي الكافي والمبتدأ وان تكون مدخولة والا فان ولدت لست اشهر فصاعدا لم يثبت اذا العلوق
متوهم وان ولدت انزل ثبت للعلم بالعلوق كما في بدو طهر الاسلام لا يثبت نسب ولد بمبتوتة ولدت لتمامها
يتيقن حدوث الحمل بعد الفرقة كما في الدرية والكافي لكن في المحيط وشرح الطحاوى والايفاح وشرح الاقطيع وغيرها
ثبت نسب بلا دعوة ويشعر قوله واكثر باسنتان الا بدعوة بالكرس بان يدعى الزوج انه ولده فثبت نسب
كما في الدرية والكافي لكن في شرح الطحاوى ان الدعوة مشروطة في الولادة لاكثر منها وهل يحتاج الى تصديقها
فيه واثبات الكلام يشير الى ان المرأة لو كانت امه لم يثبت نسب بلا دعوة فلو عزل عنها ولدت فان ظن انه منه لم ينفه
كما في المحيط وكحل ثبوت النسب بلا دعوة على وطئها بالشبهة وظن انه جاز في العدة ظن الوطئ وفيه دلالة على
انه ليس بزنا وقيل انه زنا سقط عنه بادعاء الشبهة وقيل انه محمول على انشاء نكاح آخر كما في مبسوط صدره الاسلام
واذا وجد الزوج وانكر ولادة زوجته مسلمة كانت او كتابية حرة او امه تثبت الولادة بشهادة امرأة واحدة حرة
عادل كما هو المبتدأ فلو نفاه لاعتن والزوجة تشير في انها غير مطلقة فلو طلقتا ولو رجعا لم يثبت نسب لهما اذا كان
الحمل ظاهرا او اقربا بالحمل وهذا عنده واما عندهما فيثبت بشهادتهما مطلقا كما في قاضيان والشهادة دالة على انه لم يثبت
بدونهما واما جميع انهما لم يشترط كما في الكافي

فصل يجب اى تفرض النفقة لغة اسم من الانفاق والتكليف والى على المصنف بالبيع نحو نفق البيع نفقا قابلا لفتح اى راجع
او باموت نحو نفقت الدابة نفقا اى مات او بالفناء نحو نفقت الدار اى نفقا اى فنيته كما في المفردات وشريعة ما يوقف
عليه بقا شيء من نحو ما نول ولبوس وسكنى فتننا ول نحو البعيد فان ما لا يجبر على الانفاق عليه بالاتفاق وكذا البهاكم
عن ابى يوسف ربح واما عنده غير نفقة به ديانة واما العقار فالفق به الا ان تضييعه كارهه كما في المحيط وغيره وقال هشام
سألت محمد عن النفقة فقال انها الطعام والكسوة والسكنى كما في الخلاصة وذكر في قاضيان ان النفقة الواجبة هذه الثلاثة

الا ان اكثرهم منهم لمصنف راجع وهو الى ان هذا الطعام فاجتزاع اللحم على وسع الدهن اوسط ومع اللبن او في ذوا غير ذلك
 واختلاف الاحوال كما يجي والكسوة بالضم والكسر اللباس كما في المغرب وغيره او اللباس كما في التاج وغيره وفيه تردد
 وقدر بدعيين وخمارين بلخضره راول وجبة كالاها في الشتر لكنه لا يلزم لتغيير الاوقات والسكنى اسم من الاسكان
 لاسن السكون كما في الصحاح فتسكن في بيت يجب الزوج لكن بن جيران الصالحين كما ياتي وهذه الاسماء ان حملت
 على المعاني المصدرية والاحتياج الى تقدير نحو الاداء على الزوج اي رجل حر او عبد نكاح صحيح كما هو المتبادر فلا نفقة في
 الفاسد ولو كانت الزوج صغيرة لا يقدر على الوطى لان سبب الوجوب الاحتباس بحيث يتيسر الاستمتاع بها وطيا
 او دواعي فانه يعجزها عن الاكتساب ثم الاتفاق للعرس بالكسرى لاجل امرأة الرجل كما في الصحاح والمغرب وغيرهما
 فلما تناول الصغيرة مسلمة او كافرة موطوءة او غير باحرة او امته دون غنينة كبيرة او صغيرة توطى اى تصلح للوطى
 في الجملة بلا منع نفسها عنه فتجب نفقة الرقار والقرنار وغيرهما لان الوطى ولا اعتبار بكونها مشتملة على الصحيح بقدر حالها
 اى الزوجين وعليه الفتوى كما في البداية وذكر في الخزانة انه بقدر حالها فينفق بقدر ما يقدر والباقى دين عليه لكن في
 ظاهر الرواية انه بقدر حال وهو الصحيح فوجب بقدر طاقته وكانت مفرطة اليسار كما في المضمرات في الموسرين بن الزوجين
 نفقة اهل اليسار لكسوتهم واليسار اسم من اليسار الاستغناء وفي المعسر نفقة العسا اسم من الاعسا الاتفاق
 يستعمل بعض اهل العلم الان غير مسموع كما في الطلبة وقال المطرزي انه خطا محض وكانه اتركبها المزوجة اليسار لكنه ليس في
 اختيار غير الواضع وفي الزوج الموسر والزوجة المعسرة بين الحالين اى بين اليسار والعسا وفي عكسه اى عكس
 ذلك بان كانت موسرة والزوج معسر بين الحالين اى نفقة الوسط دون نفقة الموسرين وفوق المعسر لما تقر في
 الشرع والاطلاق مشير الى ان القدر المعين من النفقة غير لازم لاختلاف الطبائع والخص والغلاء فيقدر ما يكفيها
 بقول عدل عينا وقيمة وفي الاصل نفقة اليسار كل شهر ثمانية دراهم وتسعة والعسا اربعة دراهم وخمسة ولو كان
 احدهما معسرا فجزا البر وباجته اذ جازان فيفرض كل شهر وقال الشري انه غير لازم وقيل في المحترن كل يوم وفي التجار كل شهر
 وفي الدهقان كل سنة كما في الزاهدى والى ان الزوج يلى الاتفاق فلا ضرورة الى القاضى الا اذا قد ما يكفي فان للقاضى
 ان يزيد على ما فرض ونقص عنه للغلاء والخص والتسحب ان يطعمها ما ياكله لانه ما سوكين العشرة والاكتفاء بشر بان
 الكسوة كالنفقة فما ذكرنا ولذا لو لم ياكل قبل معنى الوقت لم يقض عليه به لما احتج بمضى كما في المحيط وذكر في الخلاصة ان مدة
 الكسوة في النساء ستة اشهر وفي الصبيان اربعة اشهر ولو كانت العرس هى في بيت ابيها بالطلب الزفاف وقال بعض
 المتبحرين انما لا تستحق اذا لم تزني المنيه الفتوى على الاول فلو امتنعت عن الانتقال اليه لاستيفاء مهرها لمجمل كان لها
 النفقة كما في المحيط او مرضت اى مرضت زوجة صحيحة في بيت ابيها مرض في بيت الزوج فينفق عليها في بيته الا
 ان يتناول فتسقط ح لانها صارت كصغيرة فان قلت لا قاعدة للظن لانها لو مرضت في بيت الاب ثم رقت الى

بيت الزوج من حيثة قالوا لها النفقة كما في قاضي خان قلت الاحالة على الغير شرع بالضعف والخلاف مع انه روي عن ابي يوسف
 لا نفقة لها ان كانت لا تطيق الجماع وفي الفصولين انهم قالوا انها تجب بالنفقة للمنفقة في بيتها اذا تمكن من الانتفاع بها وبه
 والا فلا نفقة لها والاكتفاء بالنفقة دليل على انها لا تستحق ثمن الادوية كما في المحيط لا تجب النفقة لناشرة ما دامست
 على تلك الى ان تم وصفتها على وجه الكشف فقال خرجت الناشرة من بيتها خروجا حقيقيا وحكيا بغير حق واذن
 من الشرع فمن انشوا نشرا اذا صنعت نفسها لاستيفار المهر بعد ما سلمتها كما قالوا وليست بناشرة عنده واما اذا كان
 الزوج ساكنا معها في منزله فنفقة عن الدخول عليها اذا انشأنا نفقة الا اذا صنعت ليخولها الى منزله او يكرهى لها ان يخرج
 لا تكون ناشرة كما في قاضي خان واما اذا صنعت نفسها بالزنا او بالبيع فنفقة مختصة بالزوج الا بالليل كما قال ابي
 واما اذا ابت ان يتحول معه الى منزله بغير يده وقراؤه في مهر باقوا سكنها في ارض الغصب فاستعت منه ليست بناشرة
 كما في المحيط وبما ذكرنا في انشائها مع غيره فنفقة القيد ولا لزوجة محبوسة بدين وان لم تقرب على ادائه وزنت وانزعت
 لها لان الاحتباس لا يفوت من حجة الزوج وبما عندنا خلافا لابي يوسف روي فيه اشارة الى انه لو حبس بغيره فنفقة
 على ادائه وبغير حق فلما النفقة والى انها وجبت ظلما وجب النفقة وبما عندنا في يوسف روي خلافا لهما وهو ان الزوج
 المحيط فاحسن الاداء ترك الدين ومنه نفقة في بيت احد الابوين لم تزف الى بيت الزوجي اي لم تزف اليه او تزف
 وقدرت الى بيت احد من ابوينه او زيارة وهي بحاله يكن ان تحمل في محبة او غير بالبيت والا فلا نفقة كما في المنفقات
 في المحيط اذا صنعت في بيت الاب مرضا لا يقدر على الوطء ولم تزف الى بيت الزوج الا اذا لم تمت نفسها عنه بغير حق وجب نفقة
 ولزوجة مغبوبة كرها وعن ابي يوسف روي لها النفقة والاحسن ترك القيد فانما ليست واجبة اذا صنعت به وحدها
 اي حال كونها لا يكون مع اي الزوج حج الاسلام قبل تسليم النفس او بعده كما ذكره المصنف وقال القارور
 مني بها ثم حجت مع محرم فلما النفقة عن ابي يوسف روي خلافا للحمد روي فيه اشارة ان لا نفقة لمرأة الذهاب والبيوت
 يعطيان نفقة شهر لان الواجب عليه نفقة الحضر وهي نفقوس لما شهر ايشهر وعن ابي يوسف روي اذا ارادت حجة الاسلام
 يوم الزوج بالخروج معها وبالانفاق عليها الكل في المحيط وينبغي ان لا نفقة في حج النفل بالطريق الاولى ولو كانت
 حاجة معها اي الزوج قايما نفقة الحضر لا السفر فيما زاد على نفقة الحضر يكون في مالها لانها بانها تنفقة لها ولا تكفي
 اي اجرة الابل ونحوها وان كان في الاصل مصدر كاري ولا في الموضعين نفق الجنس بلعانة او للعطف والبعد
 فيهما نوع محذوف المضاف عن الاول لا الثاني او في الاول للعطف والبعد بهجور وفي الثاني نفق الجنس بلعانة
 وما بعده فمفعول فان منهم من جوزها ذلك في المعرفة مع عدم التكرير ومن النفل تقرير لا ما هو قومة في السفر ولا اي ليس
 لما الكراهية عليه لانه لا يلزم عمل لا عمل ليس وحذف اسمها وحذف الموصول مع بعض الصلابة وحذف حرف ليس بغير
 مع كثرة الحذف بلا ضرورة وكيب عليه بسر نفقة خادوم وبصغيرة قادرة على الخدمة ونفقة نقص من نفقة

الزوجة والمعتقة الكفاية ويدخل في الكسوة قميص وازار من كرايس وكسار خيش ونحوه لا خمار واحدا لا اثنين خلاف
 ابن يوسف راجع الا اذا كانت من نبات الاشراف فانه يجبر على نفقتها لما فقط فلا يجبر عليها اذا لم يكن للزوجته خادم وفيه اشارة
 بانه يشترط الاجبار على النفقة كون الخادم لها كما قال بعض الشياخ وقيل عليه نفقة الخادم وبوجه واحد اذا كانت الزوجة
 حرة فاما اذا كانت امته فغير مجبور لها واعلم ان نفقة الممته تجب الا اذا قامت على اعمال البيت الكلي في المحيط لا كالبك عليه
 نفقة خادم واحدها معسر في الاصح من الروايتين وهو رواية الحسن عن ابى خنيفة راجع لان الخادم لزيادة الزينة
 وذلك في حال اليسار وقال محمد راجع عليه نفقة خادم كما في المحيط ولا يفرق بينهما اى الزوجين بعجزه اى بسبب
 عجز الزوج عنهما اى النفقة هى مأكول وملبوس وسكن فاولا خففت معه بالاياب مسكنه وخادمه لانه من اصول حريم
 ويرى مقدرة على ديونه وقيل بيع ماسوى الازار الا فى البرد وقيل ماسوى دست من الثياب واليه مال الحلوانى وقيل
 وستين واليه مال السرخسى والاياب عمامته كما فى المحيط وتومر اى يامر القاضى اياها بعجزه عنها بقرينة العطف بالاستدانة
 اى باستقراض ما قرض القاضى لاجلها عليه من النفقة عليه اى على الزوج ليدوى عند اليسار كما ذكره المصنف راجع اليه
 فيتعرف كلام المغرب لكن التوكيل بالاستقراض لم يصح على الاصح كما ياتي فالاصح ما قال الحنفى انه اشترى بالنسيئة لتقضى
 من مال الزوج قرب المال يرجع عليه كما يرجع على الزوجة بخلات ما اذا فرضا ولم يامر بالاستدانة فانه لا يرجع الا على الزوجة
 ثم هى على الزوج وفيه اشارة الى انها لو استدانت بغير الفرض لم يرجع عليه كما فى التحفة والى اننا لا ترجع عليه الا بالنصر
 بالاستدانة عليه وقال ركن الائمة ان غيما كالنصر بغيره فلو لم تنصح بها كما فى الزهري والاكتفاء يشير الى انها اذا امرت
 بالاستدانة ولم يدبرنا احد وطلبت من القاضى التفرق لم يفرق بينهما وقال الشافعى راجع لفيض بينهما كما اذا عجز عن ايفاء المهر
 البعل قبل الدخول فطلبت التفرق لكن بوفى القاضى الشافعى نفقة قضاؤه عند الكل وان فرق القاضى الخفى بلا جهادة
 ففى نفاذه روايتان وهذا اذا كان الزوج حاضرا فاما اذا كان غائبا فلا نفقة على الصحيح كما فى الحقائق وغيره وذكر المصنف
 راجع ان مشايخنا استحسنوا ان ينصب القاضى نائبا شافعا يفرق للضرورة ومن فرضت مجازى نفقة زوجة نفقة لها
 لعساره اى لاجل عساره اى وقت عساره فاليسرى صار بوسر اتم القاضى بالفرض عليه نفقة ليساره ان
 طلبت الزوجة نفقة اليسار فيعبر حاله فى كل وقت كما فى الكافى وغيره وفيه رى الى ان من فرضت ليساره ثم عسرتم
 نفقة عساره ان طلبت لانه اذا تبدل حاله فلما المطالبة بقدره كما فى الاختيار لكنه اختار ما ضعفه فى السابق فانه اعتبر
 حاله ثمة وحاله هنا كما لا يخفى وتسقط نفقة الزوجة ما كوله او لمبوسته فى مدة مضت ولم يقص اليها ما بعجزه او
 عقمته او غيبته بالحبس وغيره الا اذا سبق فرض قاضى بالنفقة مع الاستدانة او لا او رضيا بشئ معلوم منها
 لكل شهر او سنة فان ولايته عليه قوى من ولايته القاضى عليه فوجب النفقة المفروضة او المرضية لما مضى من
 زمان الفرض او الرضا مادام حيين فان مات احدهما بعد اربعين او طلعا قبل قبض من الزوج

شئنا من اظرف الفعلين سقط بالموت او الطلاق المفروض بالقضاء او الرضا من النفقة لانهما صلة باحدة ما قبل
القبض كالنكاح وفي خزانة المفتين ان المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح وقيل شارب بانها لو تمعتين باحدة ما تسقط بالطريق
الاولى كما في المحيط الا اذا استدرنت بامر القاضى فانها لا تسقط بالموت والطلاق وفي الخلاصة ان في سقوط المستدانة
بالموت روايتان والصحيح انها لا تسقط كما في المحيط ولا يسترد وعندهما يتخير بمحلة مدة اى نفقة عملت في اداها المدة مات
احدهما قبلها اى قبل مضي تلك المدة فلم يرجع الزوج عليها ولا على تركتها بنفقة ايام خاليتها عن الزوجة وقال محمد بن سيرين بنفقة
تلك الايام عنهما ان بقيت وقيمتها ان املكست فان املكست لا تسترد بل احدى وعندهما تسترد بنفقة شهر لا اكثر كما في المحيط ونفقة
عروس القن الماذون بالزوج عليه اى القن والعرس اعلم من الخرة والمكاتبه دام الولد وانفقت الا ان فيما سوى الاوليين
ليشترط البتة بوجوب النفقة كما ياتي ويدخل في القن المدبر والمطاب تغليب الا انهما يؤيدان النفقة من كسبهما كما في المحيط
ويباع القن لا غير فيما اى في النفقة المفروضة او المرضية الا ان يفديه المولى او يموت او يقتل مرة بعد مرة اخرى
فاذا اجتمع عليه نفقة فتمسأته شلما بيع فيها ثم اذا اجتمع مرة اخرى بيع اخرى ثم ثم لان النفقة تبى بوجوبها بمضى الزمان فتوفى
حكم دين حادث كما في شرح ادب القاضى والمحيط وغيرهما وقد بعد ما صوره المصنف من انه اذا فرض القاضى عليه الف درهم
شلما في بيع نجسأته وهى قيمة واشترى يعلم ان عليه من النفقة ببيع مرة اخرى فانه له بوبه على استنباطه على انه ينبغي
ان يسقط الباقي من البيع الاول الى العتق او بالكلية كما في الموت ولا يزيء علم المشتري على علم البائع ولا يؤخذ شئ منه فكيف
يؤخذ الباقي من المشتري ويباع في دين غير لما اى غير النفقة مدة واحدة لانه لا يتبيد وبمضى الزمان فاذا بيع في المهمرة
ويبقى شئ منه الى العتق ويكسب عليه سكتاها اى اسكان زوجته في بيت اى في مكان يصلح ما دى لاد انسان حيث
احب لكن بين جبران صالحين سيما اذا كان ممن يهيم بالانثى وليس فيه احد من اهلها من الضرة او ذى رحم محرم منه كوالدته
واخته وقيمه اشعار بان لما ان لا تسكن مع غيرها واهم ولده كما في المحيط وقال محمد بن سلام لان جميع بينهما كما في
الزاهدى وفيه ايضا ان امكنه ان يجعل لكل واحد منهما مقيلا فطلب ذلك والافلاذنى الملقط كره وطبها وفي البيت نائم ونهى
عليه وصبي عاقل ولو كان ذلك الاحد ولده اى وله الزوج من غير لما اى الزوجة لمعاداة بينهما غالبا الا برضاها اى
بان رضى ان يكون معها من اهلها لانه حقها وفي بيت مفردة معين من دار للزوج مشتملة على بيوت لادى لذلك
البيت غلقى بالتحريك بالغلق وفتح بالمفتاح كفاها الحصول المقصود وفيه رمز الى انه اذا جمع بينهما وبين ضرثتها واحد
من اهلها في دار فيها بيوت وعطى كل واحد بيتا على يد ليس لما ان يطالبه مكانا آخر والى انه لو لم يكن للاب بيت واحد كان
لما ذلك كما في الاختيار ولادى الزوج منع والديها وولدها وغيرهما من الاقارب حال كون ذلك الاول من غيره
اى غير ذلك الزوج وليس بنفقة ولا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة من الدخول عليهما لان المكان ملكا
في الكافى وفيه اشعار بان ليس له منع من ملك الغير لاسن النظر اليها عطف على من ونفى الجنس لى لاسن منه ونفى

ای لا یمنعون من النظر من الظن ان التقدير ليس له نعم من النظر كما ذكرناه سابقا ومن كلامهما متى ای فی ای وقت طلاق
 وانه ضرر فيه والنع للعيته الحرم وقيل لا یمنعون من ذلك والكلام انما یمنع من التفرار لانه النعته كما فی الهدایة وقيل
 لا یمنع من الخرج الى الوالدین ولا من دخولها علیهما كل جمعة ای سبعة ايام كما فی الهدایة لكن فی قاضی خان
 ان اهلها لا یمنع من الزیارة فی كل جمعة وانما یمنع عن البیتوته به اخذ شایخنا وعلیه الفتوی وكذا لا یمنع فی الدخول والخرج
 الى محرم غیرهما كالخالة والعمته كل سنة لاكل شهرها باقل ابن مقاس وبالادل یفتی كما فی قاضی خان وهو ای ما قال
 صاحب القیل الصیح كما دل علیه كلام قاضی خان ویفرض القاضی نفقة عرس الغائب عن البیتة ايركان بمنیادة
 السفام كما فی الهدایة ویغنی ان یفرض نفقة عرس المتوارى فی البلد یدرس فیها المفقود ونفقة طفله انه كزواله والشیء والبویة
 لادیمهم وغیره ولا نفقة غیرهم من الاقارب كالاخوة والعمات لان نفقة هؤلاء یرمایجب باقتضار ولا یغنی عن الغائب
 فی مال الى الغائب ثم یمن المال فقال من جنس حقهم النفقة كما یرای ما کول والملبوس وقیمتهما كالنقارین والتب
 فما یفرض لنفسه فی مال لمن غیر جنس حقهم كاله ونس والفقار كما یأتی ثم اکرنا قلنا فقال فقط فیضیه ان لا یفرض فی ماله
 دین سوى النفقة ولا نفقة غیرهم ولا النفقة من غیر جنس كما ذکرنا عند مدع غلات لاد حال او مضارب او یول
 والودیة او لی من الدین فی البیتة بالانفاق كما فی تاجی خان وفیه شایر بانه لو كان المال حائرا فی منزله یفرضها
 القاضی اذا علم بالنکاح وحلفها وقلها كما فی المحيط وكذا اذا لم یعلم به بی راقامة البیتة عند ابی یوسف رج خلا قال ابی حنیفة
 كما فی الخارصة ان اقر المودع او المضارب او الدیون به ای بالی اوی بینه او المضاربة والدین وبالنکاح فی نفقة
 العرس وبالنسب فی البعاتی كما فی مفقود الكافی ولم ینكر لانه یعلم منه بایق المقامته او علم القاضی عطف علی قریب ذلك
 ای بالودیة والمضاربة والدین والنکاح والنسب فان علم بعض من اثباته لمشرط اقرهم بالم یعلم به والصیح كما فی مفقود
 الهدایة فمن الظن الاشارة الى المال او الزوجه ویكلفها ای العرس انه ای الغائب لم یعطها النفقة بان قالت
 ابانته استوفیت النفقة كما فی تاجی خان وكیفهما ای یاخذ القاضی من العرس کفیلا بالنفقة فی قولهم علما اخذتا فاذا رجع
 واقام البیتة انه خلفها مالا وحلفها فنكحت رج علی الكفیل او العرس واذا اقرت باخذ ما یرجع علیها فقط كما فی شرح الطحاوی
 لا یفرض نفقة عرسه فی المال الذی عندهم باقامته ببنیة منها علی النکاح اذا لم یعلم دافرا وکون المال عندهم واذا علم وانكروا
 المال وذكر فی الاصل انها لا یفرض عندها ولم یکسب عنه شیء وعنه انها یفرض كما فی النظم وذكر فی الهدایة انه اذا قامت
 البیتة علی النکاح والمال فرض النفقة واعلم ان ما ذکره من حکم العرس جار بعینه فی النکاح والودیة كما فی النظم وقد ارشده الیه ولا
 یفرض بطالبها ان لم یکلف الغائب مالا فی منزله ولم یعلم النکاح واقامت العرس ببنیة علی النکاح لیفرض القاضی
 النفقة علیه ای الغائب ویا مریای یا القاضی العرس الاستدانة علیه ولا یقضى عطف علی لا یفرض ای کمالا
 یفرض القاضی النفقة علی الغائب بالبیتة یفتی به ای بالنکاح علی ما قال العلماء الثلثة لان فی هذا مضار علی الغائب

وقال زفر يقضى بالنفقة اى بوجوب اداؤها ويا م بالاستدانة عليه فان حضروا قربا لطلح قضى الدين فان انكر كلهما
القاضي اعادة البنية فان اعادت فيها والامر بالبر ما اخذت كما في المحيط لا يقضى بالطلاق بالبينة عند وفي هذه الصورة
وعمل القضاة بالتخفيف اصلها قضيتهم جمع قاض اليوم في زماننا على هذا قول زفر في الحاجة اى لضرورة ان
اليه ولطاقة الرجعي اى لمن حدث لها الطلاق الرجعي فقيهنا معتدة وانما لم تجب عليه بعد العدة ولا على المولى
اذا اعتق ام ولد له الا ان في الاحراز عنه لا يحتاج الى ذكر المصلحة كما ظن ومصلحة الميا من واحد او اكثر لا عوض فلا نفقة
المختلعة وان لم يشترط في مقدارها النفقة الا اذا شرط فيه كما في النظم والمفرقة بذكر معصيته بضرورة عنها كخيار
الاعتق والبيع وقطع ووطي ابن الزوج اياها كرهته كما في النهاية والتفريق لعدم الكفارة النفقة اى
المأول والمبوس كما في النظم وان ذهب المصنف الى النفقة المأكول واللام شير الى انها غير مقدرة فانما ما يكفيها
من الوسط كما في المحيط والسكاني اى المنزل الذي يسكنان فيه قبل الطلاق ولا يزم ان تاييه كما اشير اليه فلا تسكن بانها
وتخرج زمانا كانت ناشئة فلا تستحق النفقة كما في معنى رات والمطلقة شاملة لانه فلما النفقة اذ ابوا بايتاني في العدة
سواء كانت البتوتة عند قيام الطلاق ام لا واذ اكرهه الصهر بالشهادة اذ ابوا في العدة والطلاق بان ليس لها النفقة
كما في المحيط وتقديره المستغني عن الية شار بقوله ان نفقة المعتدة الموت اسلا سواء كانت حامل ام لا وقيل
للحال النفقة في جميع الاحوال كما في المضمرات والا لفرقة بمصيته صادرة منها كالزوجة اى ردتا وان رجعت عنها
وتقبيل ابن الزوج اى تقبيلها انبأ دابا به بشهوة او الزنا به طوعا والكلام شير الى ان ردت وتقبيلها انبأ بشهوة
وغيرهما طوعا ومصيته منه لم يسقط النفقة والى ان لا تسكن في هذه الفرقة وذا اذا خرجت من بيته والا فواجب كما اشير اليه
في الكفاية وروية معتدة الثلث والبيان مبتدأ خبره تسقط النفقة وهذا اذا خرجت من بيت الزوج والا فلما النفقة
كما في الكرماني لا يسقط كليهما اى معتدة الثلث وكذا البائن انبه اى اباد لانه لا اثر لتكليف ونفقة الطفل المجر
فقير اعلى ابيه المجر الى حد الكلب وحينة اللاب ان سلكه الى عمل ونفق عليه من كسبه فقبل ان يكون العمل نفيق عليه من ماله
وفيه اشعار بان نفق على النفي من ماله فان النفق من ماله يرجع على ماله الشير لا الشهاد والاب اعم من المومر والمعر لا انها
تفرض عليه بقدر الكفاية وعلى المومر بقدر ما يراه الحاكم كما في المحيط وانما قيد بالحر لان حكم الملوكة ياتي لا يشترط كره
الاب في نفقة طفله احد من الام وغيره فان كان الاب معسرا والام مومرة امرت بالانفاق ثم رجعت عليه بعد اليسا
ومنهم من قال بعدم الرجوع وهي اولى من الجد المومر وعن ابى حنيفة ان ثلثها عليها وثلثها على الاب كما في المحيط
كنفقة ابويه فانه لا يشارك الولد احد في نفقتها وعسره لانه لا يشارك الزوج احد في نفقتها وليس على امه
ارضاعه اى الطفل لان ما عليها تسليم النفس الى الزوج وما سواه من اعمال كنس البيت وغسل الثوب والطبخ وغيره
والارضاع لم يوربه الا تدنيا كما في الكافي الا اذا تعينت بان لم يكن له مال والاب مومر لم توجد مرفة ولم ينفذ

نمى بالغير وغيره في تحريم على الارضاع وهو الصحيح كما في الاختيار وهذا مروي عن الشيخين وظاهر الرواية انها لا تجبر كما في المحيط وليست جبر
 الاب من ترصده من مال الطفل بان ماتت امه فورث الا شامان لم يكن لال من مال نفسه كما في المحيط عمد بها
 اى الام طرف ترصده وفيه اشارة الى ان النظر ان يخرج الى منزلها في غير حاله الارضاع فان كثرها وانما عند الام لم يجب الا اذا
 شرط ذلك فكذا العقد والى انكسب الارضاع عند الام وذا غير واجب الا اذا شرط كما في المحيط ولو استاجر بها حال كون الام
 منكوحه لغير مطلقه او مطلقه معتدة من طلاق رجعي لم تنصع له بحج الاستبراء ولم يستحق اجره وفي جواز استبراء المعتدة
 المقبولة اى المطلقة الثالث والبائن روايتان ففي ظاهر الرواية انه يجوز وفي رواية الحسن لا يجوز ولو استاجر بها
 الارضاعة اى الطفل منها بعد رضى العدة من رجعي او بائن او استاجر بالارضاع عملا لاسية اى الزوج حال كونه من غير با
 صحيح في الاستبراء والكان حال قيام النكاح لانما اجنبية من كل وجه وهى اى المعتدة عن طلاق بائن على احدى الروتين
 او الام لب العدة احق واولى من الاجنبية لان ارضاعا انفع للصغير الا اذا طلبت المعتدة او الام تربية و
 اجر على اجر الاجنبية في لان يدفع اليها ونفقة البنت التى لانك من المازوج بالعتة او صغيرة ولم يذكر بالاعتة الطفل
 فمن انظر ان الاول ترك القيروا والابن الكبير زمنا بفتح الزاء وكسبه السيم اى الذى طال مرضه زمانا كما في المغرب والذى
 لا يشي على جنبه كما في المذهب واليه نأخذ في الطالبة وفيه رمز الى ان نفقة العاقر عن الكسب على ابيه ويخل فيه المعتوه
 والمتشيخ الاعضاء والرجل الصحيح الذى لا يقدر على الكسب وطالب العلم الذى لا يتدبر اليه وهذا اذا كان بدرا كمانه
 الخلاصة ولذا قال صاحب المنتبه انا مفتي بغيرم وجوبها فان قايلا منهم من السيرة شغلا بالعلم الدني و اكثرهم فساق
 شرهم اكثر من خيرهم يحضرون الدرس ساعة بما فيات ركيك مختربا في الدين اكثر من نفعا ثم يشتغلون طول النهار
 بالسخرية والغيبة والوقوع في الناس وغيرهما لا يستحقون بدعة الله والملائكة والناس اجمعين فالقى الله تعالى الغنى في
 قلوب باهم ونزع عنهم الشفقة فلما يعطون منها هم في المالبس والمناعم وهم يطلبونها ويؤذونهم مع حرمة التافق ولعلم السلف
 حالهم لم يوافقوا عليهم فلم يعرضوا لنفقاتهم على الاب خص من بين الاقارب خاصة كما في ظاهر الرواية وبه يفتى و
 قد مر عن ان ثلثها على الام وعلى الموسر اى موسر ذى رحم محرم دون غيره بن نحو العبد والمدير والمكاتب وام الولد ليسار
 الفطرة بان يملك افضل من حاجته ما يبلغ ناسي و هم قضاة اوعن ابى يوسف ليسار الزكوة وعن محمد ليسار الفاضل على
 نفقة شهر نفسه وعياله فان لم يكن لشيء واكسب كل يوم ورجها وكفاه اربعة ووافق يفتى الفضل عليهم واليه ذهب النحسان
 فان لم يفضل حين كسبه فلا شيء عليه لكن يؤمر بانه ان لا يضع واليه والاول هو الصحيح كما في المحيط نفقة اصول من الاب والام
 والجد والجدوة الفقراء سواء كانوا قارين على الكسب او لا وهذا ظاهر الرواية وقال الحلواني ان الابن الكاسب لا يجبر على نفقة
 الاب الكاسب خلافا للخصى روح وفيه شعور بانه لا يجبر الابن على نفقة امه ابيه وامه ولده واصله الا اذا كان بالاب عليه تيجان
 الى خادم فيجبر على نفقة وعن ابى يوسف لا يجبر على نفقة امه ابيه اذا كانت عنده مطلقا بالسوية على الابن والبنت

ولو اجمعت فالتقاضي اليسار وعنده لا يفرض ميسر المأثاق والاول اظهر وفيه عار بأنه لو كان للابن واحد من الثمن لافضل له من غيره
 مشائسا زنا لا يتفادى في الـ يسار فادنا حاشا تفرض بقدره كما في الميعة ثم شرع في سبل لذلك فقال وليعيت قربة
 الاصول والقرب والجريمة هي النفقة على قريب المثل وباني المثل وطالب الجوز والسنينة في القرب فمن شق ان كان
 مستد في النفقة الاصول الما تير الارش كما ورد في عدة هي سبع اى في قضية اصل لشيء
 في النفقة على البنت مع ان يكون الزوج في حاله ما اقتربه من البنت في النفقة والنفقة على البنت في حاله
 كل النفقة على ولد باى البنت مع البنت مع البنت في القرب ويكون المثل في ثمان المثل في عدة الميسر يسارا فطر
 نفقة كل ذي رحم اى زانية منه محرم لا يجوز التناكح بينها مثل الاخوة والاخوات واولادها والاعمام والعسر المات و
 الاخوان والامات فلا نفقة لذي رحم غير محرم مثل اولادهم ولا نفقة لذي رحم كزوجات الآبار والبنين واولادهم
 والآبار والامات والاخوة والاخوات من النسوة وولدوهم واستحب در سكة ان المحرمية من جهة الرحم لاسن جهة اخرى
 فلا نفقة لغيره من البنين عمه وبن اخيه من الرضا ع والاصول والفروع مستثناة عن ذلك كما لا يخفى صغيرا وصغيرا
 وبما تير في ذكره من او اعلمى مؤسندرك لان الزمانة تكون في ستة اعمى وذاهب اليدين والرجلين وذاهب
 اليد والرجل من جانب والاخرى والمفاوح كما في احكام الصغار وحق الادار محرم فقير غير كسوب سوار كان زنا المصغرا
 او صغيرة اية بيرة فان في الصغار طلاقا بشرط الفقر وكذا في الكبار الا انثا واما في الكبار المذكور ان فهو شرط طبع الزمانة
 وفي الكل كونهم غير كسوين كما في المحيط واعلم ان الموسر المذكور قسمان احدهما انه الوارث حقيقة والثاني انه اهل للوارثة فاشا
 الى الاول بقوله على قدر احد الارث منه كالا ولا بعضا فمن ارجال وعمالان في عليه القادرة الا اذا كانا معسرين فعلى
 الحال ويكيلان كايست واما لم يذكر ايشال بظهوره ثم اشار الى الثاني فقال ويعتبر اباية الارث اى قابلية كونه وارثا
 لاحقيقة لا يعلم ذلك في حال الحيوة فيفرض عليه لا على الوارث حقيقة فنفقة من ارجال وابن عمه من
 على الحال لانه ذو رحم محرم ابل للارث دون ابن اعم وان كان وارثا لانه ليس بحرم فمن الظن ان الاول في التمثيل
 خال وعمه لانه الكلام في ذي رحم محرم واعلم ان ما ذكرنا لا يخلو عن نوع مخالفة كلام النجوم الا انه انبى نظامه اول
 نفقة لاجل الاختلاف بينهما وبين كافر والاسلام وفيه اشعار بان نفقة السني على الموسر الشيعي مثلا كما اشير اليه
 في التكميل الى الميز وحقه والاصول اى الوالدين والفروع اى المولودين فانهم سبعة يستحقون النفقة فالزوجية
 بحكم العقد الباقى بحكم الولاد بخلاف سائر الاقارب فانه بالوارثة ولا وراثته مع هذا الاختلاف والنفقة لاجل على الفقير اما
 لها اى الزوجية على الزوج ولو كانا معسرين ولما ابن موسر لولم الابن بالاقراض على الزوج ولو كانا سباحتا اذ
 السير رجع عليه لانه اخو الموسر كما في المحيط والافروع المولودين الفقراء على الاب الا اذا كان مسر والام مسر فعلى الام
 لو كانا معسرين رجع عليه عن اليسار ولا يفرض نفقة الخادم والمملوك على انفق لانه في بيان لثمة الاحرار ولا نفقة لثمة

اسم منسوب الى ذات معنى الالهام اي الزوجة وباع الاب عرض ابنه بالسكون والحركة اي ابناء النقيين والمأكول والملبوس
 من المنقولات وهو في الاصل غير النقيين من المال كما في المغرب والمقاس وغيرهما لا يبيع عقاره بالفتح في اللغة الارض
 والشجر والتملح كما في الصحاح وغيره فهو شامل للمنقول وفي الشريعة العرصة بنية كانت اولادها في العماوى انه العرصة المنية
 لا يخلو عن شئ فان البناء ليس من العقار في شئ كما لا يخفى على المتبحر لنفقة اي نفقة نفسه استعسانا وقال لا يبيع وفيه إشارة
 الى ما لا يبيع الزيادة على قدر الحاجة والى ان الابن لا يبيع عرض ابيه وعقاره لنفقة كما في شرح الطحاوى ولا يبيع الاب
 عرض ابنه مطلقا ليدن له اي الاب عليه اي الابن سواء ما اى النفقة وهذا اذا كان الابن كبيرا غائبا فاذا كان حاضرا فلا يبيعها
 اجماعا كما يبيعها في نفقته اذا كان صغيرا كما في العماوى وغيره ولا للام ببيع مال من العرض والعقار فماله كتمان او ثلث وفي رواية
 اي ما وقع في المختصر من قوله باع ابواه قال لعت فيه من الكتب لكن في الخلاصة ان في الاتقيسة جواز بيع الابوين ايا في ظاهر الرواية
 فالام لا يبيع لنفقتها لان باب الاب على خلاف القياس وضمن مودع ابن لو انفقها اي الولية على ابويه او ولده او زوجته
 بلا امر قاض وقيل لا يضمن والاول هو الصحيح فان اعطاهم بامر القاضي لا يضمن هو الصحيح كما في المحيط لا يضمن الابوان وكذلك
 الزوجة كما اشير اليه لو انفقها لهن جنس حقا عندهما بوليته واذا قضى القاضي نفقة غير العرس كالولد وذو الرحم
 المحرم ومضت مائة بدون الاتفاق سقطت نفقة تلك المدة فلا يصير نفقة الاقارب دنيا بقضاء القاضي وفي الخلاصة فيه
 روايتان وقيل هذا اذا كانت المدة اكثر من شهر وفي المحيط هي شهر وقيل لا خلاف انه لا يصير دنيا وانما الخلاف في الموضوع في الفتاوى
 ان نفقة الصبي تميز بوجوبه بخلاف سائر الاقارب وفي النظم ان بعد القضاء او الصلح يؤخذ نفقة ماضى الا ان ياذن القاضي
 بعد الفرض لمستحق النفقة بالاستدانة عليه في التسقط بمضى المدة ونفقة المأوى بعد اوائته ولم يشل المكاتب والملوك المشترك
 على سيده سواء كان فقيرا او غنيا فان ابى السيد عن الاتفاق كسب المملوك والنفق على نفسه وان عجز المملوك عنه اي
 الكسب يعذر صغرا وغيره ففي الجسد والقنن لم السيد مبيعه وفي المدبر وام الولد كجبر المولى على الاتفاق لا غير كما في المحيط وذكر
 في الزاهدى توقير السيد على المملوك في نفقته ليس لان ياكل من مال سيده لكنه كسب فياكل الا اذا كان صغيرا او جارية واعاثر
 عن الكسب فانه ان ياكل وان لم ياذن له في الكسب فانه ان ياكل من ماله قدر كفايته ثم يراوده الرواية مع لفظ العجز في آخر
 الكتاب مبنى عن رعاية حسن الاختتام باعانة معتق الرقاب

كتاب العتاق

لما شارك الطلاق في زوال الملك وهو اقل وقوعا عقبه به وهو العتاق والعتق كلها بالفتح الخروج عن الرق والعتق بالكلية
 منه وشرعية قوة ملكية يصير بها ابا للقضاء والشهادة وغيرهما والمراد الاعناق فانه الموافق بالفقه وقد جازعته كما ذكره الطبري
 وهو مقرر مندوب مرضى للمالك والملوك والملوك حتى يزيل بالعبج الكفر من النار بازالة اخره دل عليه الشاهير من الاخبار
 ونصحه من النار وفي الزاهدى يستحب ان يعتق الرجل عبدا والمرأة امته وفي الاختيار يستحب ان يكتب كتابا به ويشهد عليه قاضيا

من التماس الصبح من حر من الحر بالفتح وهو لغة الخلوص وشريعة مخلص على يظهر في الأدب لا لقطع حق الغير عنه مكافئ فلا يصح
 من العبد والمجنون والصبى والصح من المسلم والكافر والسكران والمكره وينبغي ان يشتهر استقرار الملك فانه لو اشتري الوكيل
 بالشره فربما لم يتيق عليه لانه انقل من الى الموكل كما في وكالة الكرماني وغيره لصرح بنقطة اى بما استعمل فيه وضعا وشرا عا من غير
 العتق والحر وغيرهما سواء كان في جملة اسميته او فعلية ندائية او غيرها من قصد او خفا فعتق لو جرى على لسانه اعتقك منه
 انه لا يعتق كما في المحيط لما حاجته الى نية كانت حرراى ذورا وذات حروا والتا مفسوحة او مكسورة كالاها خطاب العبد و
 الالة في حروف المعاني من الكشف ان الفقهاء لا يعتبرون الاعراب الا ترى انه لو قال لرجل زيت بكسر التاء او لامرأة
 تبتما وجب صد العتق وفي المحيط لو قال لعبد انت حر او لامة انت حرة فعتق او معتق بفتح التاء من الاعتاق وهو
 ازالة الملك واثبات العتق كما يحكى او عتق وينبغي ان يكون عاتق كذلك لانها صفتان من الاعتاق كما في السماح
 او الاعتاق كما في التهذيب او انت اعتقتك ويجوز ان يعطف على الجملة وانما خرت لان الاصلاح في الجزاء انفسا او محرر
 بالفتح اى معتق او حررتك او مولاي او هذا مولاي اى معتق فانه يعتق وانما مشتة كانبية ومن التاجر وغيره لان
 القرنية معنيته له فليعتق بالصرح او يا مولاي او يا حرا او يا محرا او يا عتيق او يا آزاد الا اذا سماه به ثم ناداه ولو قال عتيت بنده
 او الفاظ الاخبار الباطل صدق ديانته لا قضاء لانه خلاف الظاهر لانه جعلت النصارى في الزهدى وذكر في المحيط لو قال انت
 العبد عتق ديانته وقضاه لانه والحمد في العتق سواء ولو قال فعلا سمعت مولاي او يا مولاي اى اختلف المشايخ فيه كما لو
 قال له يا سيدي او لها يا سيدي وفي مبسوط صدر الاسلام لو قال له يا خواجه او لها يا كد بانو لم يعتق على الصحيح وفي المحيط
 لو قال (توانا وترازنى) لم يعتق ولو قال انت عتق من فلان (وعنى به عبدا) آخر عتق ديانته لا قضاء ورأسك حرو
 نحوه مثل زيد قائم وعمرو فلان ساهل فيه كباطن مما عجز به عن كل البدان بيان (نحوه) اى البدن والوجه والرقية
 والفرج وغيره بالامر في الطلاق فلا يعتق بقوله يدك او رجلك حر لانه لا يعبر به عنه لكن في النظم قيل لا يعتق انعم لم يقوله
 فربك وفي المحيط عن ابى يوسف انه يعتق به كما ذكره والاكتفاء لا يخلو عن شئ فانه لو اعتق جزا شافعا كالثلث والربع
 عتق ذلك الجزاء عنده وسعى في الباقي وكاه عندهما كما في الاختيار ويصح بكنائيه اى كناية لفظا اعتاق ان نوى
 الاعتاق وتحقيق الكناية في الطلاق كما لا ملك لي عليك لانى سبتك واعتقتك وكذا في الاصلثة المخرجة الآتية
 ولا سبيل اى لا ملك لي عليك لان العمل بحقيقة اعنى الطريق غير مكن اذا اضيف الى الانسان فبجعل كناية عن الملك
 ولارقي لي عليك وهو الضعف وشريعة العجز الحكمى كما يحكى وخزجت من ملكي وخليت سبيلك وقول الامة
 قد اطلقتك اى خليت سبيلك وخص الامة لانه في الاصل بمعنى طلقك وان لم يستعمل فيه كما في النهاية وذكر في
 المحيط عن ابى يوسف لو قال الف - نون - تا - حا - را - فقد عتق ان نوى وبيع الاعتاق بدون النية عندهم بهذا النى
 للعبد وهذا يقتضى الامة للاصغر سنا بحيث يولد مثله بمثله سواء كان معروف النسب او لا والا كبر عطف على الاصغر فيصح

شاه

وذكر في نسخة المتن وجده بالكذا في المتن من المبدن

في موضعه في المالك والرق فان كانت الام ملكا فالمحل ملك وان كان رقيا بالملك فرق بالملك كالكاغار في دار
الحرب فان كلهم احرار غير مالوكين لاحد كما في الاستيلاء والمستصفي فاذا ذكره المصنف وغيره ان الرق لم يبدل بالملك فلما
يخلص عن شئ فالرق يحرم شرعا لا لثرا كلفه والملك الصالح شرعا بين المملوك والمالك مبيع لتصرفه فيه مانع عن ان يثبت غيره وسما في
زيادة تفصيل وفي العتق وفروعه اى في فروع العتق من انكسار به والنسيب واستيلاء الولد ولذا العزوف ام ولد من احد
فحملت منه ثم مات المولى عتق الحمل كانه من كس التركة هذا لان الطلاق مشكل فان الولد لا يتبع المدة بركة التقيد كما في
خزانة المفتين الا ان ولد لراثة من قبل مولا باحر وليس يتابع لاسه لانه من ابيه وهذا شامل لولد باس من ابيه مولا باحر
ولد له كما اذا تزوج رجل حرة جارية من ابنه وهو عيب لا خيرا منه فولدت منه فان هذا الولد حر وان كان من زوجتين فيقين لانه و
ولد لولد المولى كما في النظمية

فصل - ان العتق لبعض عبده اى ارضته كالمربع او النصف او غيره صحيح الا حاق اى سعى ازاله ملكه عن ذكاب البعض وفيه
اشارة الى ان العبد لا يمكن الا من ازالته عتقه اسما كية وادى الى الباقي ملكا يمكنه من صون بصفة الفساد ولذا لا يباع وادى
انه لا يمكن من ازالته شئ من الرق فيبقى كله ملكا لان سقته لا يبيعه فلو بيع ملكا له فاليوة وذلك لانه حرة الله تعالى
معتوبة لكفره اذ حق الامانة مودته على ابدية الامة اذ قد ضل به ازالة الماسة به فيتم بعتن كما اذا تم فعل القاتل في بنية يقتل
اتزباق الروح فالرق كالعتق لا يخرى والا عتق ملكا يخرى ولذا قال ومعى اى عمل العبد وكسب وجهه باس من ابعائه باس
كسب عتق رقبته فيما بقي من ملك المولى وصرفه اليه وهو اى العتق البعض كالملك كاتب في ان لا يباع ولا يرث ولا يورث
ولا تيزوج ولا يقبل شهادته ويصير احق بمكانه فيخرج الى اوطانه بالسعاية والا عتق ويزول بعض الملكا عنه كما يزول
ملك اليد عن المكاتب بالاراد الى الرق لو عجز ذلك استعتق البعض عن السعاية بخلاف المكاتب فانه يرد اليه بالعجز وفيه ان
المولى يعتق الباقي منه عند عجزه في الاختيار قال معنى الله تعالى عليه وسلم من عتق سقها من عبده فاعياه عتق كله وهذا كانه
ابى حنيفة وهو الصحيح كما في المضمرات واعلم ان كلامه لا يخفى عن شئ وحق الاداء الى المالك فانه لا يزول شئ من الرق وقال
اى ابو يوسف ومحمد رح ان عتق بعضه عتق كله لان العتق مطاوع الاعتاق اذ هو اثبات العتق فاما العتاق لا يخرى
كالعتق ولذا عتق كله وليس للاستسعار عنهما ثم اشار الى فائدة اخرى من فوائد الخلفاء فقال ولوا عتق شريك في عبده
خطه اى نصيبه منه كالنصف وغيره بلا اذن العتق الشريك الآخر خطه منه او كاتبه او غيره كما في الاختيار وذكر الزاهد اى انه
اذا ودر خطه فقاسى وعتق بالاداء والولاء في هذه الوجوه واستسعى العبد في قيمة خطه ليوم العتاق ولم يرجع العبد به على
العتق او ضمن الشريك الآخر العتق حال كونه مؤسرا كالامير ان نصيبا لسانت من مال والعرض سى عليه سنة قوت
يومه كما قال محمد وشم من اعتبر لسيار محرما لصدقة وعن ابى حنيفة رح انه قال المؤسرة اى النصف القيمة سوى المنزل
والنحوامه ومتاع البيت وثياب جبهه والاول الصريح كفى ايجد قيمة خطه يوم العتاق مفعول ضمن الثانی وفيه اشارة الى

ان لا اعتبار في اليسار واليسار ليوم الاعتاق فاذ في تفسيره ثم علم ليقط الضمان بخلاف العكس دلي ان الاختيار للاستسعاء
والنقصين لكن لو اختار الاستسعاء لم يرجع الى التقنين كما لو اختار التقنين لم يرجع الى الاستسعاء وعنه انه يرجع الا اذا حكم كما في المحط
والى انه اذا اشترك بين جماعة جاز ان يعقب بعضهم خطه ويختار بعض الضمان وبعض الاعتاق وبعض السعاية وكذا الورثة
في رواة محمد وروى الحسن ان ليس لهم الا الاجتماع على التقنين او الاستسعاء او الاعتاق وفيه خلاف الصاحبين كما في
الزاهد لا يضمنه معسر بل يتيقنه واستسعاؤه وعن ابي يوسف ربح انه يجوز من رجل ولو صغير العقل في اخذ من اجرة كالم
المديون والولاء الميراث منه لهما اي للشريكين بقدر خطهما ان اعتق اي الشريك الآخر واستسعى العبد والولاء
للمعتق ان ضمنه اي الشريك الآخر قيمة محظه ورجع المعتق بباي الضمان على العبد اي صح له الاستسعاء كما صح له
الاعتاق والتدبير والكتابة على ما قال ابو حنيفة وقال في صورة اعتاق المحظه له اي للشريك الآخر ضمانه اي المعتق اذا
كان غنيا والسعاية فقيرة ولم ياذن بالاعتاق فقط فليس للمعتق الرجوع بالضمان على العبد كما في شرح الطحاوي ولا
لشريك الاستسعاء غنيا ولا الاعتاق غنيا او فقيرا اذا الاعتاق لا يخرج من العبد ولا للمعتق عنه بما في كل الاحوال
ومن ملك ابنه او غيره من ذى رحم محرم منه بالشرار والارث او السب او غيره حال كون المالك شريكا مع شخص
آخر عتق حصته نصف او غيره ولم يضمن حصته شريكه ولو موثرا او علم انه ابن شريكه ولا وعنه انه ضمن اذا لم يعلم ولا شريك
الغنيار بين اعتاق نصيبه والاستسعاء فالأضمن الاب حصته شريكه غنيا وسعى ابنه فقيرا الا في الارث فانه لم يضمن بل
خلاف لعدم الاختيار فيه كما اذا كان رجلين عم ول جارية فزوجها احدهما فولدت ولد اثم مات العم فورثاه فانه عتق الولد
لانه ملك بالارث وان قال من له عبيد لعبدية عنده احد كما خرج واحد من واحد منها ودخل ثالث فاعادوا احكامهم
يوما بالبيان كما اشار اليه بقوله ومات بلا بيان فان بدأ ببيان الايجاب الاول وقال غيبته به الثابت عتق لوط
الايجاب الثاني وان قال غيبته به الخارج عتق ويوم ببيان الايجاب الثاني وان بدأ بالثاني وقال غيبته به الثابت
عتق وعتق الخارج بالايجاب الاول وان قال غيبته به لوط عتق ويوم ببيان الايجاب الاول عتق عندهم ممن ثبتت عنده ثلثة
ارباعه وسعى في ربه وفيه تسامح فان العتق لا يخرج من بلا خلاف ويكون ان الايجاب عنه بما ياتي من جواب يخرج
الاعتاق وعتق عند الشئ من كل من غيره وهو الخارج والداخل نصفه لانه عتق نصف الثابت والخارج بالايجاب
الاول الدار بينهما ونصف الداخل بالثاني الدار بينهما وبين الثابت وعتق ربه لانه لوط لالا في النصف الخمس
فالم يبق الا الربع وعتق عند محمد ثلثة ارباع من ثبت ونصف من خرج وربع من دخل لان الايجاب الثاني عتق ربع
كل من الداخل والثابت عنده والكلام ان في الكافي قال ذلك في رضىه والسهماء عن رقبته وثلثة ارباع
رقبة عندها ورقبته ونصف رقبته عنده يخرج من ثلث المال او لم يخرج لكن الورثة ان اجازوا العتق عتقت تلك السهام وان
لم يخرج وارث من الورثة والمال هو البعير فبميتهم سوا جعل عند الشئ من كل عبد سبعة من السهام حتى يخرج منه سهام العتق

والسعاية لان حق كل من الخارج والداخل في سهمين وحق الثابت في ثلثة قبلت سهام العتق سبعة وسهام السعاية اربعة عشر و
 حينئذ عتق ممن ثبت ثلثته من الاسباع ومن كل من غيره سهامان منها وجعل عند محمد كل من العبيد ستة من السهام
 لان حق الداخل في سهم وحق الخارج في سهمين فبلغت سهام ستة وسهام اثني عشر وحينئذ عتق ممن خرج سهامان من
 الاسباس ممن ثبت ثلثته منها ومن دخل سهم منها وسعى كل من العبيد على الذميين في الباقي من سهام العتق فغدت سهام
 الثابت في اربعة اسباع من قيمته وكل من الداخل والخارج في خمسة اسباع وعنده الثابت في نصف من قيمته والخارج
 في الثلثين منها والداخل في خمسة اسداس فان قلت ينبغي ان يعقوا عند سهام السعاية فان الاعتاق لا يخرجى قلت هذا اذا
 صادق محله معلوما واما اذا لم يصادق كما اذا كان بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فتخرجى بلا خلاف لان ثبوته حينئذ بطريق الظن
 والثابت بهذا الطريق لا يعد موضعاً كما في الكرامى وغيره والوطى والموت بيان في طلاق مبهم من كان له
 امر كان وقيل هذه وهذه او احدهما طلق ثلثا ثم وطى احدهما او ماتت تعين ان المطلقة غير الموطورة او الحية ولو طلق طلاقاً
 واحدة فعل به بيان قبل مدة صالحة لا نقضار العدة وينبغي ان لا يكون بياناً لان الطلاق الرجعى لا يحرم الوطى كما مر
 كبيع صحيح او فاسد وان لم يسلم المبيع بآب او بشرط الخيار لاحدهما وفيما شعار بان العرض على البيع ليس ببيان وهو بيان
 كاجارة وموت وقيل وتزوج وتدير واستيما او كتابته واعتاق لكن لو قال اروت المتعة صدق قضاء وهبته
 وصدقته مسلمتين الى الموهوب له والمتصدق عليه الرهن كالصدقة كما في النظم وفيه اشارة الى انه لو لم يسلم لم يكن
 بياناً وفي الكرامى وغيره انه بيان والتسليم محذور التاكيد في عتق مبهم فلو قال احدهما حرثم وقع منه واحد من هذه التصرفات
 بالنسبة الى احدهما بعينه عتق الآخر لانها بيان اذ التعيين ثبت بالدلالة كالصرح والكلام مشير الى ان هذا الطلاق يعتق
 من لان فان البيان اظهر لا انشاء وقال بعضهم انها لا تميز لان الا اذا وجد من الموجب فعل دال على الايقاع والى انه
 لو باعها او وهبها او تصدقها لمكان فاسد لكن في الاخير من يحجر على البيان وتامه في المخطوون وطى لاحدهما فانه ليس
 بيان فيه اى في العتق الميم لانه غير نازل سلق بشرط البيان على ما قيل ولذا حل وطيهما وان لم يجز ان يعقوبه لان
 هذا العتق لا يعد وهما انما صرح بنفيه المفهوم معنى لانه نازل عندهما على ما قيل والوطى بيان ولذا لم يكل وطيهما وفيه
 رمز الى ان التعجيل والمعاينة والنظر الى الفرج بشهوة ليس ببيان وعن ابى يوسف انه بيان والى ان الاستخدام
 لم يكن بياناً وذا باخلاف كما في النظم والشهادة على العتق المبهم في صحته او مرضه او بعده وفاته باطل ذلك الشهادة
 وغيره لانه لا يشترط الدعوى والدعوى عن المحمول لم يصح وبذا عنده واما عندهما فلم يطل لان العتق حق الشرع
 والدعوى ليس بشروطه وفي الحقائق ان الشهادة على اعتاق احدى اميته على الخفاف والدعوى ليس بشروط باخلاف
 وفيه اشعار بان الشهادة على حرية الاصل لم يطل وتامه في العاوى لا يبطل الشهادة وتقبل على الطلاق لمبهم
 فيخرج على البيان وفيه رمز بان الدعوى ليس بشروط لانها متضمنة لتحريم الفرج وهو حق الشرع تعالى

فصل في عتيق الواو فيه للاستينات والفاعل الموصول بان دخلت الدار مثلاً فكل مملوك عبداً وامتة فانه كما لا يخفى يقع على هذه الاشياء كما في الذخيرة وبقول عنت المذكورون الاشياء لم يدين قضاؤه ولا يتناول حنينه الا بالعتقية ولا الكتاب ولا المملوك المشترك الا ان يعينهم كما في النهاية لي للاختصاص والاختصاص انما يكون لشيء هو ملك في الحال دون ما يحدث في المال كما في الكرامة وفيه تأمل على ان المتبادر من المملوك هو الحال كما في الرضى وغيره وفي بعض النسخ (فكل عبداً) يومئذى وقت الدخول حر من كان ملكاً اي العتيق بالكسحون وخل في الدار مثلاً سوار ملكه وقت السنين وبعده وحين نظر له كيوم نظر له ولذا قيل انه مخالف لما مر من ان اليوم مع فعل ممتد للنداء لانه لطلاق الوقت وفيه ان يومئذى مركب والمركب غير المفرد الا ترى ان الرضى ذهب الى ان اذ بدل من يوم وفي الموصول انه خمسة عشر ولذلك بنى الاول او شبهت الهمزة بالتوسط في نحو سئم وكتب بصورة الياء على انه ليس بكل كما مر وعتيق بهذا الحلف حال كونه بلا ذكر يومئذى من كان ملكاً وقت حلفه فقط فاما عتيق ممالك بعد الحلف لا يعتيق الحفل بكل مملوك اي بان قال لاسنة الحال كل مملوك لي فهو حر ثم ولدت ذكر او لولا قل من ستة اشهر لان الحفل كعضون المملوك ولذلك لم يعتيق بالذكر عن الحفل بنته الام كما في الكافي وفيه اشعار بانه لو قال كل ممالك املكه والى سنة فصاعداً فعلى ما يستفيد دون ما في ملكه وبقول عنتيه بن ديانة لاقتضاء كما في المحيط ومن عتيق عبده بكسر التاء على مال نقداً وعرض حيوان معلوم الجنس ولا كيل او موزون معلوم الجنس او به اي بذلك المال بان قال انت ادم وحر على التاء او بالف فقيصل المال في المجلس حاضر او غائبا بقرينة الفاعل سوار ادى المال او لا والمال المشروط ودين عليه ويغني ان يراد بالمال المتقوم فان التيق كطلاق فلو عتيق على خمر فعلى تفصيله وفي كلمة (على) اشعار بانه لو علقه باذا او متى لم يقيده بالمجلس كما في الاختيار واما بعد المعلق محققه بالاداء اي اداء المال بان قال ان اديت الى الف درهم فانت حر ما ذون في التجارة دون التكدى لانها المشروعة عند الاختيار ان ادى ذلك المال في المجلس عتيق وعن ابى يوسف ح انه لا يتوقف على المجلس كما في اذا وبنى وفي اضرار فاعل ادى اشارة الى ان المولى لو اخذ مكراماً مائة دينار لا يتيق والكلام شعربانه لو استقرض المال من رجل او الى المولى عتيق الا ان العزيم يرجع على المولى الكل في المحيط والمتبادر ان الاداء بالتخليته بعد رفع المانع سوار قبض ام لا كما اشير اليه في الكافي لكن في الهداى قال يضر انهم كانوا يقولون في الدين اذا وضعه بين يدي المالك لا يبرأ حتى يضعه في يده او يحججه لا مكاتب ولذا لا يحتاج الى قبول العبد ولا يبطل بالرد والمولى ان يعبى بخلاف المكاتب وفي انت حر بعد موتى بالف او عليه ان قبل ابعداً الف بعد موته اي موت المولى ولو بساعته وعنته الوارث او الوصى او القاصى عتيق عن الطرفين ولا يبرأ الف اما بالقبول بعده فلانه قابل الف بالحرية بعد الموت واما اعتاق الوارث فلان العبد صار للوارث فلم ينفذ ما علقه اليه من الاعتاق في ملك الغير وفيه اشعار بانه لو قال اذا مت فانت حر على الف فالقبول للحال لا بعد الوفاة فاذا قبل صح التبرير ولا يبرأ المال كما قال ابو يوسف ح وبانه لو قال

(انت حر على العبد موتي) فالقبول على الحيوة وبعد القبول صار مدبرا ولم يحجب المال وذا بالاجماع كما في شرح الطحاوي
 والا يقبل ولا يتيقن بان لم يوجد واحد منها او وجد احدهما دون الآخر لا يتيقن ولا يلزمه الالف وان حرره المولى على خدمته
 سنة مثلا كما اذا قال بعده انت حر على ان تحبني سنة فقبل العبد ذلك في المجلس عتق من ساعته ونحوه
 في بنية او من خارجه على وجه متعارف سنة لانه معاوضة فان مات مولا او عبده قبلها اى قبل خدمته السنة بان
 مات ساعته بل ما خربته او نصف سنة مع الخدمة يجب عليه عن الشئيين قيمته اى قيمة العبد كما في الاول او بعضا في الثانية
 ويجب عن محمد قيمة خدمته اى اجره كالاو بعينه فلو اتفق قيمته وقيمة الخدمة فلا خلاف بينهما وانما الخلاف فيما اذا اختلفا
 كما اذا كان قيمة العبد الالف درهم وقيمة الخدمة خمسمائة وقيل اذا مات في نصف السنة مثلا ياخذ بما بقي من خدمته انتة في قولهم
 كما لو اعطاه على الالف واستوفى بعضها ثم مات فانه كان للورثة ان ياخذوه بما بقي من الالف كما في النهاية
فصل من مبتدأ خبره (مدبره) اعتق ولو سكران او كره بالبعد موته اى المعتق وقية اشعار بانه لا يبيع مدبر العبد والصبي
 والمجنون والمعتوه ثم المدبر ضرر ان مطلق من علق عتقه بمطلق موت المولى ومقيد ضده فاشارة الى الاول بقوله موتا مطلقا
 غير المقيّد بشئ اصلا بان قلل وبرتاك او انت حر او مدبر لموتى او ان ست فانت حر - او انت حر مع موتى - او عند موتى - او فى
 موتى او هلكى - او اوصيت لك برقبتيك - او ثلث مالى - او موتا الى مدة غلب وكثر موته قبلها نحو انت حر ان ست الى
 مائة سنة وشك لا يعيش اليه فى الغالب اذا الغالب كالكان كفى فى الكافي وفيه اشعار بانه لو قال انت حر ان ست الى مائة سنة
 فهذا مدبر مطلق وفى المحيط انه مقيد لانه يصور ان لا يموت الى مائة سنة لكن فى الاختيار انه قول ابى يوسف وقال الحسن انه
 مدبر مطلق وهو المختار مدبر مجاز اى معتق من التبرير وهو لغة التفكر فى عاقبة الامور وشرعية اعتناق المملوك بعد الموت
 بلا فصل وقيل عتقه بعده وقيل تعليق العتق بالموت فالمدبر هو المعتق بعد الموت ومن حكمه قبله ان لا يبيع لانه وجده
 سبب الحرية وان اخره كالباع بشرط الخيار ولا يوجب ولا يصدق به ولا يبر ولا يبرهن ولا يستخدم وليستاجره بالضم
 يتيقن ويكتب واكسابه للمولى والمدبرة توطأ بملك اليمين وتكلم ولو كرها ومهرها وارثا للمولى وان مات سيده
 بالنقل او غيره عتق من ثلث ماله بعد الدين اذا خرج منه وان لم يخرج واجاز الورثة فكذا لك وان لم يجزى واسعى
 فيما زاد على الثلث من قيمته مدبر اسوار كان ثلثه اوقل او اكثر وفيه اشعار بانه لو خرج من الثلث وهلك باقى التركة قبل
 الوصول الى الورثة ليس لهم من السعاية وقد ذكر فى المنيّة ان لم يحقها وان استغرق اى احاط ونية قيمته مدبره مع
 مال او بدونه فعلى كل اى قبوسعى فى كل قيمة مدبر اوى نصف قيمة فدا وقيل ثلثا قيمة فدا وقيل بخبرته مائة عمره على التخيّن
 وقيل قيمة فدا كفى قاضى خان وقيل قيمة مدبر كفى النظم والاول هو المختار كما فى الكبرى وبه يفتى كفى الصغرى
 ثم اشار الى الضرب الثانى فقال وان قال ان سمعت فى مرضى هذا ومن مرض كذا اذنى هذا الشهر وفى
 هذه السنة او الى عشر من سنة فهو حر فليس مدبر مطلق بل مقيد بحكمه صح بيعه وسائر تصرفاته وان لم يبيع

ووجد الشرط اى الموت فى المرض او السنة او غيره عمق من ثلث ماله وسى فيما زاد وان استغرق ونيه فى كله كالمدر
الطلق ولا تظن سنان المقيده تحق بالشرطية فانه لو قال انت حر يوم اموت فان نوى المنار فقيده وان نوى الموت فطلق
كما فى المحيط وانما يذكر تدبير البعض فانه كاعتاق البعض فى التجزى عنده وعدم التجزى عندهما واثر الخلاف فيه كما فيه
كما فى المحيط وغيره واما مبتدأ خبره ام ولده فمذاشروع فى الاستيلاء وهو لغة طلب الولد سلقا وشرعية جعل الامة
ام الولد وهو يشبهين اذ عار الولد وتلك الامة كما قال ولدت تلك الامة من سيد لها حقيقة اذ حكمنا فميشل ما اذا وطئ
الاب جارية الابن ثم ولدت فادعى الولد اى المسقط او غيره ولو ادعى ان الفاء بمعنى الواو وكان شاملا ما اذا كانت
حاملة فاقر المولى ان الحمل سنة فانها نصير ام ولد له كما فى المحيط وولدت من زوج ولو حكمنا فتناول ما اذا وطئ بشبهة فملكها
اى الزوج الحقيقي او الحكمى بالشرع او السب او غيره ام ولده سوار كانت فى الاصل فتنة او مدبرة او شتركة بينه وبين غيره
فولدت فادعاه احد بها فام الولد جارية استولى بها الرجل بملك اليمين او النكاح او بالشبهة ثم ملكها فاذا استولى بها
بالزنا لا نصير ام ولد استحسانا عندهم ونصير ام ولد قيا كما قال زفر كذا ذكر فى المحيط وغيره ان يشهد بانها ام ولد له كذا ليرقا
ولده بعد موته كما فى قاضى خان وحكمها كالمدبرة اى مثل حكم المدبرة المطلقة فلا تبايع ولا توبى وتجب على النكاح و
تزوج عليها وتستخدم وتوطأ وغيره بالالا انها اى ام ولده فعمق عند موته اى السيد من كل ماله بخلاف المدبرة فانها
تعتق من ثلثه والفرق ان الاستيلاء من الموانع الاصلية كالاكل بخلاف التدبير فان قلت قد ذكر فى قاضى خان انه
لو اقر فى المرض بانها ام ولدى ولم يكن معها ولد لعتق من ثلث قلت قد ذكر فى المحيط انه لم يصح اقراره بالاستيلاء وانه
وصيته حتى تعتق من الثلث وانما لم تشع لدية اى دين المولى بخلاف المدبرة فانما تسع له ولا يثبت من السيد نسب له
الامة اى كل موطوءة بملك يمين او شبهة الا بدعوة بالكسرى اذ عار كون الولد منه ثم اى بعد ما ثبت نسب الولد الاول ثبت
نسب الثانى بلا دعوة الا انهم قالوا انما اذا كانت بحيث يحل له الوطى اما اذا كانت لا يحل كما اذا كانت ام ولده فجارت بولد
بعده فلا يثبت نسب وكذلك الجارية اذا كانت بين رجلين ثم جارت بولد فادعيا حتى يثبت النسب منها ثم جارت بولد
آخر لا يثبت بلا دعوة كما فى المحيط والكلام مشير الى انه لو اعتق ام ولده ثم جارت بولد يثبت نسب وذا الى سنين لا غير كما فى
قاضى خان لكن يتبعى نسب بالنفى تضعف الفراش وعنه انه اذ حفظها ولم يعزل عنها لم يفدا ياته لان الدبار على الظاهر
واجب فيما لم يعلم حقيقة وعن ابى يوسف انه اذا وطئها بالام استبرأ فولدت فعليه ان يدعيه وعن محمد انه لا يدعيه لم يعلم انه منه
لانه لا يحل استئاق نسب ليس منه لكنه ليقته كما فى الكافى

فصل فى الولاء فانه لما كان سببا من الاعتاق عند بعض المشايخ اذ اعتق على المالك عند الاكثرين وهو الصحيح كما فى المحيط
وغيره فذيلة به وهو با لفتح ثمة القرابة كما فى الكافى وشرعية التناصروسي بولاء العتاقة والعتقة ومن حكم الارث كما فى النهاية
وغيره فاقال المصنف انه ميراث يستحق للمرابسب عتق شخص فى ملكه بسبب عقد الموالاة فتقبرها بالحكم وذا غير عزيز واما

لم يذكر الموالات لعلها وهي بنته انتماصا كفا في الحقائق وشريعة ان يعاين على انه ان جنى فعلية ارشده ان مات فميراثه لسوار كانا
 جليلين او امرأتين او احدهما رجلا او اخر امرأة كما في النصف وفيه شعار بان الاسلام على يده ليس بشرط لصحة هذا العقد كما في المبسوط
 وكذا كونه مجبول النسب وقيل بعض المشايخ انه شرط كما في الحقائق من اعتق بكسر التاء سوار كان مسلما او ذميا او حربيا من مسلم
 او ذمي في دار الحرب او غيرهما قال ابو يوسف لكن ذهب الطرفان الى ان المسلم والذمي لو اعتق حربيا في دار الحرب لم يكن له ولاد
 كذا لو اعتق حربيا فيها وخاله وقال ابو يوسف بالولاد والعتق بلا تجلية كما في شرح الطحاوي باعتاق المكفارة او بديل او غيره
 لنفسه او غيره في المضمرات من اعتق عن ابيه الميعة فالولاد له النوب للميعة من غير ان ينقص شيء من ثوابه او بفرع لاي الاعتاق
 كالتمبير والاستيلاء والكتابة او بملك قريبه ابي بن يماك هذا رحم محرم منه بالشرار وغيره ولو اكتفى عنه بالفرع كان جائزا
 فولاد اى تناصر العتاق والعتق لسيده ان كان حيا ولا قرب عصبة ان كان ميتا فعلى هذا الاحتياج الى التصوير ولار المدبر
 وام الولد وما اذا اراد به الارث فبإني ان يرثه السيد (لغوا بالله) وصار حربيا فيعتقان ثم جاز مسلما فاما او لم يموت لكانت ملكا
 عمدا او امانة ودبر او استوله ثم صار لحريين فمات مدبرهما او ام ولد بها فالولاد له في الصورتين والكتاب شامل لما اذا كان
 ولاد كل منهما لصاحبه كما اذا اعتق حربى عبد في دار الاسلام ورجع الى دار الحرب ثم سبي واشتراه ذلك البع ثم عتقه كما في
 الظهيرية وان ثبت اسنه وشرط عدمه اى الموالات لانه شرط باطل لا يقتضيه العقد ومن اعتق امته طهر حبلها ولاد زوجها لاخر
 فتن حنيفة معق فولدت ولدا اقل من ستة اشهر ولد له ان بها اقل سنا ومات ذلك الولد قاله اى لمولى الامته ومعقها
 ولاد الولد لان العتق ورده عليه فان اعتق ذلك الزوج القن ثم مات الولد جره اى من الزوج ولاد الولد من مولى الامته
 الى قومه اى مولى الزوج اى المعتق وعصبة ان كان بين اعتاق الامته وولادتها الولد اكثر من نصف
 حول الاحسن (نصف الحول) لانه حينئذ لم يتيقن وجوده وقت العتق فلم يكن الولد لمولى الام ومية اشارة ما الى ان
 الولد يومات قبل عتق الزوج لم يجزه اليهم والى انه لا ولاد للنساء كما سيجى والى انه لو اعتق ولم يكن بينهما ستة اشهر لم يجزه
 لتقرر الولد على مواليتها والمعتق المذكور عصبة ببيتية قدم العصبة بالنسبية باقسامها الثلاثة عليه اى المعتق في الارث
 وقدم في النكاح وهو اى المعتق مقدم في الارث على ذمى الرحم اى قريب الا فرض ولا تعصيب له واعلم انه قد تقرر في
 محله ان آخر العصبات هو المعتق ثم عصبة ثم صاحب الفرض النسبى مما يرد عليه ثم ذمى محرم ثم مولى الموالاة فالاول
 هو الا تمام او الترك رأسا لانه تابع الهادى فان مات المعتق لسيده ولم يسهده ثم مات البعد للمعتق بلا وارث قولاه اى يرثه
 على ما قال المصنف ومن الظن ان موت المعتق ليس بشرط لثبوت الولاد فان صيرة المال ميراثا لا يكون الا بعد موته
 لا قرب عصبة سيده على الترتيب فلو مات المعتق عن اثنين ثم ماتا واحدهما ابن والاخر ابان قالوا لا يرثهم على السواء
 لانهم في الغرض الى المعتق على السواء قالوا لا يرث على ما قال اصحابنا كما في المحيط وغيره وعن نجم اللامة ان ذمى الامام
 يورثون في زماننا اذ لم يكن للمعتق وارث كما في الميعة ولا ولاد ثابت بحسب الشرع للنساء الا ما عتقن اى لا ولاد معق

او عبد اعققت بالاعتاق او فزع له ولاد لا ين في وقت الادب اعتاق من فعل الاول ما موصولة وقد سيعمل في ذوى العلم على انه ناقص في بعض الصفات فليحق بغير ذوى العلم وعلى الثاني مصدرية زمانية بمعنى الوقت ويكذب الضمير على الاول وفي الثاني يجوز الحذف والتمثيل منزلة الا لا زعم كما في الحديث ليس للنساء من الاول الا ما اعققت او اعققت من كاتين او كاتين او دبرين او دبرين او جرد لا معتق من او معتق معتق من اي ما اعتقت او اعتقت من اعتقت وصورتها امرأة اعتقت عبد اثم هو اعتق عبد الملك ثم مات العبد الاول ثم مات الثاني ولم يكن له وارث سواه فاولاده له ما دونه جرح عطف على دبر او اعتق ودلا لمعتقوله ومعتق من فاعله صورته كصور الباقي ظاهرة مظهر ومن الظن ان قوله اعققت منصوب او مجرور باللام والجار المقدرين اي الاباء عتاق من وفي النية عن نجم الائمة ان بنات المعتق ترث في زماننا اذ لم يكن للمعتق وارث والحديث متضمن لما جرد كفى ذلك رعاية لمحسن الاختتام

كتاب المكاتب

لم يجعل كالا سبيلا وفي التذييل لمعتاق ولم يعينون بالفصل لكثرة سباحته والمكاتب الكتابة فانه مصدر يسي يكون موافقا للباقي والعدل عننا للفقهاء عن نوع تكرار وهو محتجب ان علم فيه جزاء امانته ورشد في التجارة وقدرة على الاكتساب كانه قاضي خان وقيل اي ادار الفرض وقيل عدم الضرر بالمسلمين والا فلا فضل ان لا يكاتب كما في شرح الطحاوي الكتابة لغة مصدر (كاتب عبده) كما في اللسان والمقدرة وقال الراغب لما ابتاع العبد نفسه من سيده وما يؤد من كسبه واشتقاق من الكتابة التي هي الايجاب والنظم وبواضم لكان اظهر وشرعية اعتاق المملوك اي العبد او الامة يد التميز اي اعتاق يد وهو الشرف اي التمييز والتملك وحاصله ازالة المولى عن نفسه ملك اليد وليكمله الى العبد حاله في الحال و زمان المقدر بملك البيع والشراء والخروج الى السفر وغيره وان نهى المولى ورقبه اي ذاتا فانها وان كانت في الاصل لمعتق الا انها جعلت كناية عن مجموع ذات الانسان تسمية لكل باسم الجبرم الا اي في وقت ادائه بدل الكتابة عن عناية الشاخص وحالها في المملوك الرقبة ايضا لكن لا يملكها الا عند الاداء كشرط الخيار على ما قال بعضهم كما في شرح الطحاوي وحكمه في جانب المولى حال البشوت والاشية طالب المال وما لا حقيقة الملك في البدل وانما سمي بهذا العقد كتابة اما لانه يكتب العبد على نفسه لولا اثمته ويكتب المولى له عليه العتق الاولان فيه ضم حرية البدل الى حرية الرقبة واما المنطق فلا يكتب لانه غير واجب فان كاتب بلفظ الكتابة وقال كاتبته فنته اي مملوكة بقرينة التعميم فتبدل المدبر وام الولد ولو كان صغير العقل البيع والشراء بان يعرف ان البيع سالب للملك والشراء جالب كما في الكرماني وزاد في المضمرات ويعرف الغبن السير من الفاحش وفيه اشعار بان غير العاقل لا يعيد مكاتبه حتى لو ادعى المال عنه غيره لم يعق وليست وما دفع كما في الترمذي وغيره بحال معلوم صالح للمهر برضاها كما في النظم وفيه اشعار لجواز الكتابة على عين غيره كالكيل والموزون والمزروع والظاهر الفساد كما في قاضي خان حال اي يعمل من (حل عليه الدين حلولا) اي وجب ولازم كما في الغرب ويختم اي سفر في الاداء والعرب تسمى المفرق بنما كما

في التذويب وقال الراغب اصل النجم الكواكب الطالع ويقال كجنت عليه اذا ورعته كاتك فرضت ان تدفع عنك كل طلوع نجم
 نصيبا ثم صار استعار قافي تقديره ان تدفع باقدرة او مؤجل اى مجبول الاجل وهو المدة المضروبة للشيء كما في المفردات وفيه إشارة
 الى ان الاجل لو كان مجهولا كما لمحدد جاز الكتابة والى انه يكفي مجرد العقد اذا كان بلفظ الكتابة ولا يشترط ان يزداد عليه ان
 ادبت فخر وان عجزت ففقد خلافا لا لاشا ففى رح كما في النظم او كاتب بغير لفظ الكتابة وقال جعلت لازما عليك الفا
 من الدراهم فقدم المفعول الثاني على الاول ثم وصف بقوله توديه بخوما اى فى اوقات فانما جمع نجم يسمى بالوقت كما في المنز
 ثم وصفه وقال اولها بالنصب اى فى اول النجوم كذا اى خمسائة مثلا وآخرها كذا اى خمسائة فان اوديته فانت حر
 وان عجزت ففقد اى فانت عجز وانما اشترطه ان الشرطان ليكون العقد متفقاً والا فالاول كان عندنا كما مر وبه صرح
 الكرماني وقيل العبد المال عطف على قال او كاتب صح الكتابة وازم المال بالتمام وقال بعضهم انه يندب حط بعضه كما
 في شرح الطحاوى وغيره وخرج من يده دون ملكه مستدرك بصريح التعريف الا انه ذكر لغيره مسائل الاوس على الفقه
 الثاني والباقية على الاول الا ان الفاء اول حينه في قوله وعشق الكاتب كله بقاء الملكية مجانا اى بلا بدل قبل
 ادائه ان اعشق اى اعتقه السيد الصحيح لا المريض فان قصره لم يعتبر من الثالث وغرم اى ضمن السيد العقر اى مقدّم
 مثل الكتابة او مقدّم اربل لجارتها للمولى لو كان الاستيجار سباحا والفتوى على الاول كما في استيلاء المضمرات ان طلى
 الكتابة لانها خرجت من يده وغرم الارش اى دية الجارحة ان جنى عليها او على ولدها اى جرح احدهما او غرم المثل او
 القيمة ان جنى على مالها اى تلفه وكذا غرم ارشها ان جنى عليه كما في قاضيان فالاولى تذكير الضمير ليدخل الكتابة تبعاً فان
 التحفيس موهوم بخلاف العكس وصححت الكتابة وانما انت ههنا تبينها على جواز الوجهين كما عرفت على حيوان ذكره
 كالعبد والعمار فقط اى لانواعه كالتركي والسندى والاصفى كالحميد والردى وليودى الكاتب الوسط بين الحميد والردى
 من ذاك الجنس او قيمته اى الوسط في العبد اربعون دينارا عنده وعلى قدر غلار الشعر وخصه عندها ولم يقدره في غيره
 بشئ ولو كاتبه على مال سقوط الا انه مجهول الجنس او القدر فيعقر على القيمة وفيه شعار بانه لو كاتبه على شعير وخطه مع بيان المقدار
 اوى الوسط كما في المحيط وفسدت الكتابة واقعة على قيمته اى قيمة العبد لاختلاف المقومين فالمتعين لكن يعق بادار القيمة
 وثبتت بتصادقهما وان اختلفا فارجعوا الى المقومين فان اتفق اثنان على شئ فهو القيمة وان اختلفا بان يقوم احدهما بالالف والاخر
 ولعشرة يعق بادار الاقصى وفيه شعار بانه لو كاتبه على ثوب لفسدت كما في المحيط وعلى خمري نفسها او قيمتها او خنزير وغيرهما
 مما لا يقوم به من المسلم فالو كاتب ذى عبده الكافر على نحو الخمر المعلوم المقدار جاز وفيه شعار بانه لو اوى الخمر عرق وبذا ظاهراً لرواية
 وعن الطرفين انه انما يعق به اذا قال ان اوديتها فانت حر وعند زفر لا يعق الا باء القيمة العبد عند ابي يوسف ان اوى للشعر وطه
 او قيمة العبد عرق فما في الهاتين من اداء قيمة الخمر شكل كما في الثاني وذكر في المحرر انه لا يعق عند الطرفين باء الخمر بل باء قيمة
 نفسه لان القيمة في العقد الفاسد كالسبي في الصحيح وصح للكاتب كلما لده وعبده واسبغ واشترى ولو يعق فاش عند

واما عندها فلا يصح ان يجرها فيهما على هذا الخلف فيضن ان الغنم ليس به وبقال صحيح التجارة لكان شاملا لثل المضاربة والشركة
 والتجارة والاستجارة والاستعراض والاستبضاع والربح والارتمان والاستعارة كما في المحيط والسفر وان
 شرط عدمه استحسانا والكاح المتع من عبده غيره والتوكيل به لاستفادته المهر وفيه شعار بانه لا يجوز الكاح عبده اصله حتى لو اجاز
 بعد المتفق لم ينفذ ولا الكاح المتع من عبده وعن ابي يوسف انه يجوز كما في المحيط وكتاتبة قنينة خلافا لرواية ابي المكاتب الاعلى
 وللاوه ابي المكاتب الاسفل ان ادعى الاسفل بدل كتابته بعد عقده ابي الاعلى لانه صا حر وليس له اى الاعلى ولا فده ان
 ادعى قبله اى عقده ولا يصح تزوجه بنفسه وبالتوكيل الا باجازة السيد فان لم يتفق قبل ايجازته نفذ ذلك الكاح على المكاتب كما هو
 في النكاح ولا شبهة ولو لم يوض ولا تصدقه الا بمسيرة سنه او بموادون الدرهم لانه قليل يوسع فيه الناس كما في الكرماني وفيه ما
 بانه لو اهدى بطعام او دوى ابيه فلا بأس بقوله لو اهدى يانه درهم الثياب لم يقبل كما في المحيط وتكلفه بالنفس والمال في المضمرات
 لو كاتب عبده كتابته واحدة بالعتق قال ان يطالب كل واحد منهما بجميع الالف وان لم يذكر الكفالة واقرضه لانه تبرع لم يهدى تحت
 الكتابة وليغني ان يجوز باليسير كالنبتة واعتاق عبده ولو به مال ولا يبيع نفسه عبده منه اى من عبده لان فيها إسقاط الملك
 وانبات الدين على المفلس والكاحه اى عبده كما اشير اليه والاب والوصى في رقيق الحر الصغير كالمكاتب حكما فيمكن ان
 كتابته فنه والكاح استة لا اعتاق عبده ولو به مال ولا يبيع عبده والكاحه واذا اخرج عن تخم ولو اذ ان كان له اى المكاتب
 وجهه كدين ومال ولو في سفر سيصل ذلك الوجه اليه اى المكاتب لا يعجزه من التجرة اى لا يعمل الحاكم والقاضى بتجيرة المكاتب
 بل يميل الى يومين او ثلثة ايام فانما مادة ايلار العذر في الغالب كشرط الخيار وقضية الاخبار وامال من ادعى الدفع بمنية
 حاضرة وامال المديون المقر ليخصر المال او يبيع عبدا في يده وامال المرتد كما في الكافي والا لكان له ذاك الوجه عجزه الحاكم
 عند الطرفين وقال ابو يوسف لا يعجز حتى يتوالى بجمان والاول هو الصحيح كما في المضمرات فسخها اى فسخ الحاكم الكتابة وان
 لم يرض المكاتب به يطلب سيده الفسخ او فسخها سيده بنفسه بالافقار برضاها اى المكاتب وفي مسند يردون رضاه رويان
 وفيه اشعار بان المكاتب ليس له ان يعجز نفسه بالافقار السيد فان الكتابة لازمة في جانبها على ما ذهب اليه محمد بن سلمة الا
 انه خلاف ما ذهب اليه اصحابنا فان الكتابة غير لازمة فيه عندهم على ما قال ابو بكر البلخي كما في المحيط وعاد بالفسخ رقه كما كان ولا
 وفيه اشكال بانه يشعر بان الرق يزول بعقد الكتابة وقدم ان الزائل هو ليد وان الرق حق الغير والعبد لا يقدر على ازالته
 كما حققنا ولا قال في الهبات عا الى احكام الرق فالتحقيق الا ان الرق ثابت فيه الا ان الكتابة منعت المولى عن بعض
 الاحكام فلو قيل بجذات المضاف وهو الحكم لانفس الاشكال وما كان في يده من الاكتساب ما كان سيده ملكا سو كذا عند ابي
 يوسف وملكه عند محمد ولما اوجب المكاتب استة ظهير ثم عجز اطل عنده خلافا لابي يوسف كما في الكرماني قال مات
 متحيا وراعى دار وفارضى مال يعني باعليه اى مات وترك مالا وادفيا به لم يفسخ الكتابة لانه عقد ساعدته وفيه شعار بانه اذا
 لم يترك دارا ففسخ حتى لو تبرع احد بالبدل لا يقبل سنة وهذا قول ابي بكر الاسكاف وذهب الفقيه ابو الليث الى انه لا يفسخ به دون الحكم

كما في الصخرى واعلم انه اذا مات عن وفار وخليفه يكون مدبرين الاجمعي ثم يدبر المولى ثم يبدل المكتبة كما في المحيط وقضى البديل
حينئذ من ماله الذي لم يتبقى به دين وحكم بموته اى المكتبة حرائق اخرى يخرج من اجزاء حيواته عند الاكثرين ومنهم من يقول انه
يعتق بعد الموت بان يقر حيا قابلا للعتق كما يقدر المولى حيا بالكتابة كما في الكرواني وحكم للواث سيدا فان اخذ به باخذ
الارث اى الميراث والهمزة بدل من الواو ومنه اى من المكتبات والاكتفاء شرعيان وصاياه باطله فاليعتبر تدبيره فيقسم بغير
اداء البديل بين الورثة لا غير كما في المحيط وعمق بنية اى حكم بقتل اولاده ذكورا وانا تاني اخر حيوته المكتبات فان الاناث يدخلن
تغليباً بحال كونهم قد ولدوا في وقت كتابته لا قبلها فلا يفتقن او قد شرعهم اى ملك والديه وهو لو دبره بالشرع وغيره من
اسباب الملك فهو مجازوا استخراج فلا يفتقن بالملك غيرهم من امرته وسائر ذى رحمته عنده خلافا لما والا اصل ان من يدخل
في المكتبة ليعتق ومن لا فاداهم يدخلون اتفاقا واما غيرهم من يدخلون عنده استحسانا ويدخلون عنده ما قايما كما في المحيط وعق ابنه
اقد كوتب المكتاب هو وابنه حال كونه صغيرا او كبير كبره اى بكتابتة واحدة فانها جلا كشمس فهو معطوف على عتق نبيه وانبه على المستر
في كوتب وهو من وضع الظاهر موضع الضمير فلا تساهل فيه كما من وطاب اى على سيده المغنى ان ادى المكتبات اليه ثيابا من
صمدقة اى زكوة او غير ما في غير فلو عجز فاوى اليه لا يطيب لكن الصحيح انه يطيب لان الحبث في الاخذ لانه ذل على اصل ابيه يوسف
ولتبلى الملك عند محمد كما في الكافي فلو قال وعجز كان احسن ولا يفسخ المكتبة بموت السيد ولا يبطل حق المكتاب وادى
المكتاب البديل الى ورثته اى وارث الكبير وصى الصغير على نجوته اى على وجه وقع العقد عليه من النجوم وان اعتقه لبعضهم لا يصح
اعتماقه نصيبه لتوقف الاعناق على الملك المكتاب غير ملوك لاحد وان اعتقه جميعا وتسفرق من عتق مجانا استحسنانا
لانه جعل اعتاقهم اسقاطا لبطل المكتبة لا قايما لما ذكرناه والابرار والبرية ومانى معناه كالا عتاق حكما ولا يخفى ما رعاه من الاجتنان

كتاب الايمان

عقب المكتبة بها لما بيننا من الموافقة في الخالفة فان المكتبة مطابقة واليمين مقيمة والاطلاق مقدم على التقييد والايمان
اليقاع الايمان جمع اليمين لغة اليمينى على ما في عامة الكتب فليست بمصدر كالطهارة وغيره بل اجمع مع من في وجهه نور
سائر الكتب وشرعية ما قوى به العزم على الفعل والترك وانما سمي به لانهم يتسامحون بايمانهم حال التحالف وهو على ما في المبسوط
والحققة وشروح الحديث وغيره بانسان قسم وجملة شرطية سياق تفسيرها من النظم السور ان يجعل القسم الثاني خابجا عن اليمين الشرعية
ولا يكره الحلف بعند الجمهور سيما في زماننا فله سبالة الناس بالقسم الاول ولا يكره الحمان بالاتفاق وان كان تقليدا لولى كما في
الكافي وغيره وفي كفاية الشعبى ان ليس الايمان يحلف بالله الا عند الضرورة ولما كان هذا القسم شيع مع الاثرية اية فقال
وهي اليمين بالله وصفته ومانى حكمه تحريم الحمايل ثلث باعتبار الحكم فان اليمين باعتبار العدد اكثر من ان يبين ثم فصله فقال محله
بفتح الحاء وكسر اللام وسكونها يمين يؤخذ بها العبد ثم سمي بكل يمين كما في المفردات والمراد بالمعنى المعبر عنى بالله حلف بالله
على فعل مفتوح الفاء وهو الظاهر المقابل للترك لا اهو مصطلح النحاة ولا عن التكميلين من صرف الممكن من الامكان

السائل ابو جود كذا ذهب اليه المصنف والمشهور ان كسور الاله بمعنى المفتوح فانه وان كان لفظة اسم للامر المرتب على المعنى المصدرى
 وكون الاسم للفظين مشتركاً كضرب وضرب لان الاسم يستعمل بمعنى المصدر كما تقرر وترك اى عدم فعل ما مضى حال كون الحالف كاذباً كذا يابعد
 او كذا يابعد وكونه حالاً من فاعل كاذباً كذا يابعد وهو الاخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه عما كان او هو الاله لا ياتى بالسمو وانه هو المشهور
 فى الكرامى فى الاستصفا وغيرهما ان الكذب يرجع الى ما فى الذهن ودون الخارج وفيه رز الى ان محل اليمين فى الحقيقة الجزئية لانها
 اوصية بالالكذب والى ان تلك الحجة يجب ان تنقل على الماضى المثبت والمنفى فتوصيف الفعل والترك به يجوز وانما خص الماضى
 وقد وصفنا الحال لانه اكثر وقوعاً ما قال المصنف انه داخل فى الماضى لانه زمان التكلم واليمين انما تنقذ بعد الفراغ منه فحين
 الحال بالاجماع ما تارة وجوبه ونقطه وجوبه من معناه كما ذكره ابن مالك وغيره ويمكن ان يقال ان الماضى غير محمول على الحرف
 الجزئية ما ياتى من قولك فلان لم يكن فى التوحيات يجوز وقد اندرج فيه الحال كما ذكره عموس اى يمين عموس ويجوز ان يضاد
 اضافة الجنس الى النوع كما فى الكياى وغيره من المتداولات وقال المطرزي ان الاضافة تخطا لفته وسما عاد النعوس صفته لغيره
 الا داخل فى الما سميت به لانه يدخل صاحبه فى الاسم ثم فى النار وفيه شعار بانه يمين حقيقة كما يشعر بشرح الطحاوى لكن فى المبسوط
 والكراى وغيرهما انه يمين مجاز ليس المراد ان اليمين مشروع وهو كبيرة محضه واعلم انما ذكره اعم ما يقطع به حق مسلم وفى المحيط لغيره
 ياتى صاحب به اى بذلك الخلف ولا يرفع الا التوبة الضوح والاستغفار لانه اعظم من ان يرفع الكفارة بخلاف المنعقدة
 وحلفه عليه طائفاً وقيل انه عطف على (عما) على تقدير كونه حالاً من فاعل كاذباً وفيه على تقدير التسليم مستلزم لاستدراك
 قوله هو صوره ولو تركه وقال عاد اليك ان احضره اى الفعل الماضى او الترك الماضى وكذا الحال فى الحال حتى اى مطابقة
 الواقع له لا مطابقة لواقع فان القضاة بالحق ليس لزمانه كما عرفت واعلم ان الكذب يستعمل غالباً فى الاقوال والحق فى العقائد
 وهو اى الفعل والترك صوره اى لا يطابقه الواقع لغو ساقطه بتدلى به حكمه فى المقالس اللغو باليقين به وفى الزايدى
 عن ابن عباس هو اليمين من الغضب وفى الاختيار عن ابى جعفر انه قول الرجل لا والله وبلى والله وفى المضمرات
 انه عموس عندنا ومنال اللغو فى الماضى والحال ان يقول والله ما دخلت الدار والله زيد طائفاً كذا ذلك وقد كان بخلاف
 وفى المحيط لو اراد رجل ان يقوم لا خرفا (بالله الربر بخرى) فقام لا يزمه كفارة لانه لغو من الكلام يرحى عقوه
 اى ترك عقوبته لانه تسمية الكذب وانما لم يقطع باللغو متابقة لعدم فى المبسوط ولانه غير مخصوص فلا يفتقر كونه مراداً وحلف
 على فعل او ترك آت اى يستقبل آت زمانه ينعقد وفى بعض النسخ منعقدة باعتبار اليمين ويسمى منعقدة ايضا
 لتوثيق الحالف اياها بالقصد والنية وكفر فيه اى فى المنعقد من الايمان فقط ودون النعوس والله وبلى الصريح بما اشير اليه
 ان حزنه فى يمينه بالكسرى نعتاً واثم فيها والحث الذنب العظيم كما فى طلاق الطلبة وفيما شارة الى ان الكفارة
 لم يعتبر الا بعد الحنث والى انه يحتمل ان يكون البر والحث واجبين كما فى فعل الفرض وترك المعصية وبالعكس وان يكون الحنث
 اختياراً البر كما على سحر ان المسلم وغيره وان يكون البر خير كما على السباحة كما فى الاخبار وغيره والله واوكر احلف او حنث

اي وجب الكفاية والحق كان الحلف والحنث بطريق السهو والاكراه كذا ذكره المصنف وفيه رمز الى ان سهواً وكراهيةً تقدم على عامله
 الا ان تقديمه غير جائز على الاصح والى ان كراهياً بالفتح فانه بالضم الكراهية والسهو كالنسيان في اللغة الغفلة وذهاب القلب الى الغير كما
 في القاموس والمعروف ان السهو قسم من النسيان فانه فقد ان صورة حاصلة عن العقل بحيث يتمكن من ملاحظة ما في وقت شائس
 هذا هو لا وسعاً بحيث لا يتمكن منها الا بعد تجشّم كسب جديد ليس نسياناً اعتد الحكيّم كما في التسليم قال اولي ذكر النسيان وان علم من
 السهو حكم قسم آخر منه بالطريق الاول ويدخل فيه اجري على سانه من اليقين عند ارادة غيره ويسمي هذا خطار كما في المستصفى والقسم
 بفتحين اسم من الاقسام وعرفه بجملة سوكة يختار الى ما يصدق باسمه والى ما يعظم وليس بالمقسم به جملة سوكة تسمى
 بالمقسم عليها وجواب القسم فهو تخص من اليقين والخاصة بالثابتين بالشرعية لا بغيره وما كان المقسم به شريعياً في نفسه قال ياله
 اي يصدق باسمه والى على ذات الواجب تعالى فهو ثم الذات وهذا لا اكثر من وقال بعضهم انه في ان مثل صفة القلب علم وفيه
 اشعار بان اسم الله ليس بجميعين وهو المختار عند صدره وشبهه وذكر القدرى انه يمين مع الغيبة وعن محمد بن يمين مطلقاً كما في المحيط
 والاطلاق والى على انه يمين وان كان مرفوعاً ومنعوا به اسكانه لانه ذكر اسم الله تعالى مع حرف القسم والخطا في الارب
 غير مانع كما في النجاشية او باسمه مرفوعاً فقط والى على الذات والصفة معاً فانه اسم على راسي من اسمائه تعالى وهو غير
 مختص به ولم يحاط الناس به ولم يكن صريحاً نحو بابك لا فعلان كما في الاختيار وغيره كالرحمن فانه لم يستعمل في غيره
 والرحيم يستعمل في غيره وقال بعضهم ان غير المختص لم يكن يميناً بلانية والاول هو الصحيح كما في المحيط والكلام شير الى انه
 لو قال والله والله كان يمينين وفي النجاشية يمين واحد وقال والله والله فواحدة بالاتفاق والى انه لو قال والله
 والرحمن والرحيم والعزير والحكيم فكل منها يمين علمية وعنه ان الكل يمين واحدة كما في الصغرى والمحق اي من لا يقع منه
 فعل فهو صفة بلبية وقيل من لا يتيقّر في وجوده الى غيره قيل الصادق في القول كما في شرح المواقف وفيه اشارة الى ان
 (حق الله تعالى وحقا) لم يكن يميناً وفيه خلاف سياتي او بصيغة هي عرفاً مصدر مكن الاشتقاق يحلف بها اي يحلف
 العرب بلك الصفة بلا ورود بني استرار عما يكلفون بها من نحو الآبار والابناء فانه قد سمي الشريعة عنه من صفاته
 تعالى ذاتية او فعلية وقال شيخ العراق ان اليمين هي الاولى لا غير الاولى هو الاصح كما في النجاشية والفرق ان الله يمين
 ما يتعلق به حدوث مكن او لا يجوز وصفه بصفته والفعلية بخلافه على القولين كالعلم والخلق كعزرة الله اي غلبته من حد
 من حد انصر اعم من التيقّن من حد ضرب او عدم المخط عن متر له من حد علم وجلال له اي كونه كامل الصفات وكبريائه اس
 كونه كامل الذات وعظمته اي كونه كامل الذات اصابه وكامل الصفات بتعاقب قدرته اي كونه بحيث يصح منه كل من
 الفعل والترك بحسب الدواعي لا يصدق القسم بغير الله فانه حرام عن ابن عباس انه قال لو حلفت بالله كاذباً احب الى
 من ان احلف بغير الله صادقا وعن ابن سفيان انه قال الا شتر اك بالله ثلثة منها الحلف بغير الله وعن ابن عمر انه قال
 الحلف بغير الله شرك كما في الكفاية الشيعي فما قسم الله تعالى بغير ذاته وصفاته من الليل والنهي وغيره ليس للبعد ان يحلف

بهما وما اعتاد الناس من الحلف (بجان وسرتوب) فان اعتقد انه حلف والبر به واجب يكفرو قال علي الرازي في الخاف الكفر على من
 قال بكيوت وحيوتك وما شبه كما في النائية وذكر في النية ان الجاهل الذي يكلف روح الامية وحيوته وراسم تحقيق اسلامه
 بعد كالبني والقرآن وسورة منه والمصحف والشرائع والعبادات كالصلوة وغيره او العرش والاكعبة كل ذلك لان العرب
 ما تعارفوا بهيئنا كما في شرح الطحاوي ولا الصفة من صفاته تعالى لا يكلف بها عرفا في عرف العرب كما في شرح الطحاوي
 كرحمته من الكفريات الخبيثة فان مرجع الارادة اذ المعنى ارادة الانعام وعلمه صفة بها لا يخفى عليه شيء وفي الخلاصة ثمة بين
 بالنية ورضائه أي ترك الاعتراف بالارادة كما قال المعزلة فان الكفر مع كونه مردا لله تعالى ليس رضيا عنه لانه لا يحسن
 عليه وليواخذ به وعقوبته أي انتقامه وكونه معاقبا ليس عصاه وقال ابو حنيفة انها صفتان له تعالى بلا كيف وتخطي الى انزال
 عقوبته وفي الاصل انضبط الشد يد المقضي للعقوبة كما في المفردات وعذابه أي عقوبته وقال الراغب هو الايجاع الشديد
 وقوله بتدبيره قسم بعده لعمر الله عطف بيان لقوله وهو مبتدأ خبره محذوف هو قسمي او اما قسمي به فهذا خبري مجزئ قولك
 قسمت بعرك واذا قال لعمر الله بمنزلة قوله الله الباقي والعمر هو البقاء مضموما او مفتوحا ولم يستعمل في اليمين الا المفتوح كما
 في الكشاف وقال الراغب هو دون البقاء لانه اسم لمدّة عمارة البدن بالحياة والبقاء بعد الفناء ولهذا وصف الله به وقلم
 يوصف بالعدم وفي الاضافة اشعار بان لا يجوز ان يكلف ويقال لعمر فلان فانه كبيرة بلا خلاف واذا حلف ليس له ان يبر بل يجب
 ان يحث فان البر فيه كفر عند بعضهم كما في كفاية الشعبي وايم الله بفتح الهمزة وكسر باع ضم الميم مقصورا من الله بفتح الهمزة
 وكسرها وقد يقال بيم الله بقلب الهمزة المفتوحة هاء وقد يذوق الياء مع النون فيقال ايم بفتح الهمزة وكسرها ولا يتصل مقصور
 الايمن الا مع الجمالة وهو جمع يمين عند الكوفية همزة قطعية جعلت وصلية لكثرة الاستعمال تخفيفا ومفردا كما عند سيدي بشرق
 من اليمين وهو البركة وعلى الله هين بتدبيره محذوف هو نحو ميني ومعنى يمين الله تعالى ما حلف الله تعالى بين نحو الشمس والضحى
 او اليمين الذي يكون باسمه تعالى نحو والله كما في الرضي وذكر في المبسوط ان ايم صلته عند البصرية وعهد الله بالجربو اسطة
 حرف القسم كما ذكره المصنف وفيه ان الواو للعطف وخيثة لم يخرجها والمحكاية بعيدة جدا على ان النصب جائز على النما فعل القسم
 والرفع شائع على الابتداء أي قسم عهدا وعلى عهد الله أي يمينه وقد مر معنا وفي المحيطان المعنى موجب يمين الله ويجوز ان
 يكون المعنى والله المافظ فان العهد حفظ الشيء ومراعاة حاله بعد حال يسمى الموثق الذي يلزم مراعاة عهدا وعهد الله ما يلزمه
 وليس يلزم في الشرع كالنذر وما يجري مجراها وذمته وميثاقه وبالميثاق هو عقد موكبين وعهد كما في المفردات وذكر
 في المحيطان (بذير فتم وعهدا) سوار في اليمين واقسم واعظم واحلف بكسر اللام وعن محمد بن ابي القاسم لا احلف كذا فيمين
 كما في المحيط واشهد أي اقسم بحج مجزئ الحلف وان لم يقل مع كل سن اثلاث بالله وقال زفران لم يذكر سعالا لم يكن
 يثبتا وعلى نذر وهو ان توجب على نفسك ما ليس بواجب كما في المفردات وفيه شعار بانه لو قال نذرت ان لا افعل كذا
 فيمين كما في قاضين خان وغيره وهذا اذ لم يرد بالند شيئا بعينه والا فليس يمين ولهذا وجب عليه ان يوفى كما يجب او على

یحییٰ معناه (برین سوگند است که این کار کنم) و هو یحییٰ یعنی کما فی الحیط او علی عهد و عهدی او علی عهد کما فی النظم و ان لم
 یصف هذه الالفاظ الى الله ولم يقل علی نذر الله او یحییٰ الله و عن ابی یوسف اذا قال الله علی یمین و هو یمین
 یوجب علی نفس ولا یقول ان فعلت فلیس یمین کما فی الحیط و ان فعل کذا ای بان دخل الدار مثلاً فهو کافر و محسوس
 او یهودی او نصرانی لانه تحریم الحلال الذی هو یمین فان المعنی هذا الفعل السباح حرام علی لانه علقه بالكفر و ان لم یفر به فلیست
 من الکفر و انما هو حال کونه علقه باحد بان یجعل الشرط لفظ کان مثلاً فانه انما هو صیغته فی الماضي لا یتفاد منه مستقبل اصلاً و
 ان کان فعل کذا فهو کافر و آت کافر و فیه إشارة الی انه لو قال ذلك لشی فعله کفر و الصیغ انما ان اعتقد ان یمین لم یفر فیها و ان اعتقد
 الکفر بالحنث یفر لانه لما قدم علی الحنث رضی بالکفر کما فی الهاتیه و الی ان من الایمان حماة شرطیه غیر مفسره بجملة لم یمین جزاء وصالح
 للمنع و اهل بشرطه اسقط عن الشخص و الوقت فلو قال انت طالق ان شئت لم یمین لانه تفسیر لا اختیاری الذی لیس
 یمین و لانه یقیه بالمرأة و المجلس و کذا لو قال ان مت فانت حرة تدبر و کذا لو قال انت طالق خدا بخلاف انت طالق فی
 فوج الناس لان الفعل یخول (فی) انما یعنی الشرط کما فی الحیط و سوگند می خورم بخدا ای قسم ای یمین فهو مجاز و الشرطیه
 لیست بقسم کما و فیه إشارة الی انه لو قال (سوگند می خورم بطلاق) فلیس یمین کما فی الخلاصة و الی انه لو قال (سوگند می خورم بدون
 بخدا ای) او قال (سوگند می خورم) لم یمین یمیناً لیس کذا کبک بخلاف ما لو قال (سوگند می خورم) ام فانه اخبار ان صدق حنث و الا
 فلا شیء علیه کما فی الحیط و حقاً لا افضل کذا لم یمین فی شئی من الکتاب و قد اختلف المشایخ فیه و معناه الاحتمال کما فی الحیط لکن فی
 النظم لیس یمین عند المتقارین و اکثر المتأخرین و فی المضمرات الصیغ انما لیس یمین و فی قاضینان الصیغ انما ان اراد به اسم الله
 لیكون یمیناً و حق الله لیس یمین علی الصیغ لان معناه ما یستحقه علی عبادة من العبادات کما فی الحیط و عن ابی یوسف انه
 یمین و عن ابی حنیفة انه یمین السفاة ای الدنیات و فیه إشارة الی ان بحق الله یمین و ذابلا خلاف کما فی
 قاضی خان و الی ان بحق رسول الله لیس یمین و ذابلا اتفاق و کذا بحق الکعبة و الاسلام و القرآن و المساجد کما فی النظم
 و حرمة اسم من الاحرام و هی ما یحرم ترک (سوگند می خورم بخدا ای) لیس یمین لانه و عدونی الحیط انما یمین (ای سوگند می خورم) بطلاق
 زن و الاحسن (او) مکان (یا) الا انما راعی تناسب الطرفين و ان فعلاً فعلاً غصبه و سخطه و لعنة اسم من اللعن و هو لعن
 من حنث فی الدنیا بالقطع التوفیق و فی العقی بالابتلاء فی العقوبة کما فی الفردات و هذا فی حق الکفار و اما فی حق النورین
 فاسقاطهم عن درجة الابرار و مقام الصالحین کما فی کراهته الکفر و غیره و انا زان ای ان افعله فانا زان او سارق او
 شارب خمر او اکل ربل او ادم او میتة او خمر لا یمین قسماً و یمیناً خیر لحنفا و ما لبده و الفرق یمیناً و یمین الشرطیه السابغة من
 الکفر لم یسقط حرمة بحال بخلاف هذا الاشیاء فان حرمتها تسقط عن الضرورة فلیکل ما هو حرام موبد فاستحالة ما علقها بالشرط
 یمین و الاغلا و المتبادر ان لا یفصل بین القسم و علیه و لو کان الفضل سکنة فاولا حقه و قال قل (یا یزید) فقال (یا یزید) ثم قال (که)
 رو و آوینہ بیا ای فقال (که رو و آوینہ بیا یم) فلم یات قالوا لاحت علیه کما فی قاضینان و کذا فی الخلاصة و بالکبری و الحیط لانه قال

فيشعب كثير من المسائل وحروف القسم هي حرف الواو والباء والتاء ففتح بالواو ومع ان اصلها الباء لاننا اكثر استعمالا في القسم والفرق بينهما ان الواو مختصة بالظاهر بخلاف الباء والتاء مختصة بالباطن والاضافة تشير الى الاختصار ومنها اللام المختصة بالشر في الامور للفظا ومعنى الباء ومنها من بكسر الميم ومنها المختصة برأي كافي الرضى والى انما موضوعه للقسم ما وضع للايم كافي الكشف وليضم ما هو حرف القسم الاصل من الباء كافي الكشف والرضى فيكون من قبيل تقدم المعنوى الا انه بلا قرينة كاللله اى اقسم بالله لا افعله في اختيار الاختصار لشعار بان الجمالة بعد اسقاط الباء مجرور وفي الكشف ان النصب اكثر وفي الرضى هو المختار وفي الخلاصة يجوز فيه الحركات الثلاث والسكان فيه عند ذكر ما وفى الله وقيل لم يكن يمينيا الا اذا كان مجرورا ولو قال له واراد اليمين فمين وفى قوله كاللله شعار بان بعد الاسقاط جاز ترك الهمزة والباء نحو منا في جميع ما يقسم به وذاعذ الكوفية وما عدا البصرية في غير جاز ولذا قالوا الله والله ولا فعلن كما في الكشف لكن فى الرضى ان الجمالة مختصة بجواز الترك وكفارتها ككفارة الحلف والحنث بقرينة السابق واللاحق على ان الاصل هو الاضافة الى السبب وهي بالغة فاعل التاء والتاكيد لا للنقل كما نلنا انما غير لازمة غالبا وانما سمي بها لانها سارة للاثم عتق رقبة اى اعتاقه لان النية شرط في التكفير وقدم وجه العتق مقام الاعتاق فمن الظن الا حسن اعتاق رقبة او اطعام عشرة مساكين مثالا فان صرف الكفارة والزكاة واحدا والعشرة اعم من الحقيقي والحكمي كما بينا هما من الاعتاق والاطعام في الظاهر فان كان مصدره ما كانية عنها وهما نكاح فداء عتق عبدا عن كفارة يمينين جازحجا عن احدهما عن العلم بالثلاثة كما في الظاهر ولو اعتق ثلث رقبات عن ثلث كفارات ونوى اعتاق كل عن كفارة بلا تعيين جاز عنه هم كما في الظاهر كما ذكر في المحيط وذكر في كشف المنار ان الكفارة لم تداخل بالاجماع فاليمين اذا تعددت تعدد الكفارة لكن في المينة عن شباب الائمة ان الايمان بالله اذا كثرت تداخلت وكفى كفارة كما قال محمد وهو المختار عندى وعن ابى يوسف انها لا تداخل وشرحت الائمة لا يفتى به او كسوتهم اى كسوة ملك العشرة فيجوز ان كسوة مسكين واحد عشرة ايام او عشرة مساكين عشر ساعات من يوم عشرة اواب او ثوبا واحدا بان يوديه الى مسكين ثم يسيره منه اليه او الى غيره بالية او غيرهما فان لبس الالف نصف ما شير في تبدل اليمين لكن لا يجوز عند اكثرهم كافي الكشف لكل منهم ثوب جديد او خلق يكن ولا انتفاع به اكثر من نصف الجديريان فينفق شلما بالمجديريه ستة اشهر وهذا الربعة على ما قال الفقهاء بواليث وذهب ابو بكر الاسكاف الى انه كان بجال يجوز به الصلوة يجوز وقيل يعبر في الثوب للوسط الصالح لا وسط الناس وهو شبه بالصواب على ما قال المحمدي كافي المحيط لست عايت به ربه اى اكثره كالمائة او الحببة او القمص او القباء او السماء فلما تجوز في ظاهر الرواية ومنعها يجوز اذا كانت سابقة كما في المحيط وذكر في النظم ان الكسوة لرجل ما يورى به عورة والمرأة وروع وخمار في ظاهر الاصول وعن ابى يوسف يجب كسوة معروفه ازار قميص له ازار وروع لما فلم يخبر السر اويل على ما ذكره القدرورى وهذا اذا اريد بالبدن ما هو مجاز من جميع الاعضاء ما اذا اريد به ما هو حقيقة من العتق الى الورك فان الرجلين ناقلتان واليمين بالثوب والراس طلبقة فينبغي ان يجوز لانه جميع سر والى تقديره التحقيق التعريب (شاهار) ولو اريد به الثوبان ليعتق التار وتعتق

حلال الاشارة الى انه لو حرم الخمر ثم شرب كفر على المختار وفي البقالى لو قال الخمر حرام على فليس بمبين والقياس على الخمر
 يقتضى ان يكون مبيها على الخلف وعن ابى حنيفة لو قال جماعة كل ما حرام على حث بكلام واحد هم الكل في المحظور
 من نذر بما هو واجب قصد من جنسه نذر مطلقا غير معلق بشرط بقية التقابل مثل ان يقول لله على حج او
 عمرة او اعتكاف او لله على نذر او رابعا بعينه كالصدقته وانما قيمة النذر به لانه لو نذر بقراءة القرآن
 او صلوة الجنازة او بنار المسجد او السقاية او عمارتهما او اكرام اليتامى او عيادة المريض او زيارة القبور او زيادة
 قبرة على الله عليه وسلم او كفان الموقى او تطليق امرأته او تزويج فلانة لم يذم شئ في هذه الوجوه كما في النظم وكذا لو
 نذر بالدعاء او بكل صلاة عشرة وختلف في النذر بصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كما في الميتة ولو قال لله على
 دخول هذه الدار ونوى الميمن فيمين وان لم يكن لنية فليس بمبين ولا نذر كما في المحظور ونذر معلقا بشرط يريد
 اى يريد وجوده لطلب منفعة او دفع مضرة كان قد جم غامضى او شفى الله مريضى او مات عدوى فله على صوم
 سنة او عتق مملوك او صلوة قوجا الشرط بان قد مره الغائب شيئا او في ما نذر ولم يخرج عن العمدة بالكفارة في هذين
 بلا خلاف وعن محمد بن ابي حنيفة ان المعلق عدة ان دنى بها ففصل لكنه خلاف ما في الاصل على ما قال الحاكم ولو قال لله على صدقة
 ولم يمشيها فعليه نصف صاع من بر ومن نذر ان تصدق بهذه المائة على فلان يوم كذا فنصدق مائة اخرى قبل
 ان يحكي ذلك اليوم جاز كما في المحيط وعن ابى حنيفة رح انه رجع عن الوفاء في النذر المطلق او المعلق الى الكفارة فانه
 يمين كما في المضمرات ومعلقا بما لم يرد من الشرط كان زنت او شربت فليد على كذا او نذر وفي ما نذر باعتبار
 الصيغة في ظاهر الرواية او كفى عن يمينه باعتبار المعنى المقصود وحاصله ان نذر نذر معلقا بشرط لا يرد فلو فاق
 عنه الثالثة وبه افتى ابو على السعدي وغيره ومن ثم ما ذكره في التفصيل وعن ابى حنيفة انه رجع اليه واقضى مشايخ بلخ به وبمخاض
 السرخسى وغيره وبه ورد الاثر عن بعض الصحابة بمعنى الله عنهم كما في المحيط وغيره وهو اى التفصيل المذكور الصحيح كما في الهداية لا
 ان الادلى ان ينجى البنية الى ما يليه من التكفير في الصغرى انه رجع من اوفاه الى الكفارة وهو اختيار السرخسى وغيره
 وبه يفتى كما في الخاتمة

فصل من حلف باقسم او الشرطية لا يدخل بهتا بحيث يدخل صدقة لان البيت ما دى الانسان سوار كان من
 جوارا ودرار ووصف ووبر كما في المفردات قبل هذا في عرفه فان الصدقة عند راس البيت صفى ليس في ديارنا (كاشانه) واما في
 عرفنا ففى غير البيت ذات ثلثة حوالط او يعنى الاول كما في النهاية كن في بيته انه اسم مسقف واحد (او بغير) بخلاف خانه
 فانه اسم لكل سكن صغير او كبير كما في بيع الكفاية فواهم من الدار والنزل الذى يشتمل على صحن مسقف او بيتين او ثلثة
 والحجرة نظير البيت فانما اسم لما جريا البناء والدخول هو الانفصال من خارج الى داخل سوار كان راكبا او ماشيا من الباب
 او من غيره وفيه اشعار بان له داخل احدى جليته وارساه لا يثبت كما في الايضاح لا يثبت بدخول الكعبة والمسجد وسبعته

بمسار الباء وسكون اليا رجع النصارى بالفارسية (كلميا) او مبعي اليهود والكفار كما في القاموس او كنيسته بفتح الكاف وكسر
النون مبعي اليهود بالفارسية (كنشت) (او دلهير معرب بكسر الدال ما بين الباب وداخل الدال كما في الصحاح فلو كان سقفا لوقفت
بابه لبقى داخل البيت كخث على ما قال مشايخنا كما في المحيط او قلته باب دار البضم باط على بابها بالباء فوق او مع بنا مفتوحة الـ
الطريق كما في المحيط ففى على هيئة صفة كما في القاموس كما لا يخفى في ان قال والله لا يدخل وارا قد دخل عطف على قال
دار اخرية لان الدار اسم جامع للبناء والعروة كما في المغرب وغيره الا انهم قالوا انها اسم للعروة عند العرب والنجم وضعفه
الكانى واستدل عليه بهذه السبابة ولا يبعد ان يقال البناء وصف مرغوب كان العروة نقص بقصانه والمطلوب يتفرع
الى الكامل فاذا انعقد اليقين على الكامل لا يخفى بالناقض (واما سراسى) فمراوون للدائر في عرفنا الا ان في سجع الكفاية انه
اسم لدار السلطان وفي هذه الدار كخث ان دخلها حال كونها منهدمة لجر والافتتاح في العبارة ولو صحرا وشير الى
زوال الجدران وانما كخث لان البناء وصف والوصف في الحاضر لغو وقال ابو اليث ان حلف بالفارسية لا كخث في المنكر
والعرف لا يدخل البنية كما في الكافى او دخلها بعد ما بنيت هذه الدار المنهدمة دار اخرى فبعد ما سقطت على الحال
الشروط بتقدير الغل او ان وقف على سطحها او حاطها بالغير المشترك وفيه شعار بانه ياتى غصن شجر في الدار او حاطها
او سطحها لا كخث وعالية الفتوى كما في المحيط وقيل اى قال ابو اليث في عرفنا العجمي لا كخث باوقون على السلم او
الحائط وعليه الفتوى كما في المحيط كما لا يخفى للبتل لو جعلت هذه الدار المحلوفة بعد الانداسم سجدا او حماما او لبتانا او بيتا او
نهر او دار اثم دخلها او لو دخلها اى الدار المحلوفة السبئية بعد ما مشل الحمام فان حذف المثل غير عزيز في كلامهم فمثل
البيت وغيره اليه شير في الدالية وفي اضافته اليه الى الحمام دون المسجد كونه اقدم بعائده محسن كما لا يخفى وكذا البيت
كما لا يخفى في هذا البيت ودخله منها ما صحوا فيمنع بالدخول لولبق الجحشان كما في الكافى او دخله بعد ما بنى بيتا اخر
فانه لا كخث والفرق بين العرفين ما قال شاعرهم شعرو الدار دار وان زالت حوائطها والبيت ليس بيت بعد تدمير
او مثل هذه الدار والبيت فوقه الحالف في طاق باب اى فيما عطف من الابنية كما في الصحاح فمن الظن
التخصيص بالعتبة على ان في الاختيار في كل موضع لو اعلق الباب كان الطاق خارجا من الدار فانه لا كخث
واعلم انه لو قال (اگر تو گرد و دیوار من گردی) او قال (گرد و دیوار من گردی) فهو على الدخول كما في الخزانة ولا يسكنها
من السكنى اى الكون من الكان على سبيل الاستقرار كما في الايضاح وهو ساكنها ولا يلبيسه من اللبس وهو
الاستتار وهو لا لبيسه ولا يركبه من الركوب وهو كون الانسان على ظهر الحيوان وهو راكبه ثم شرع في النشر
على الترتيب فقال فاخذ اى شرع في النقلة بالبضم والسكون اسم لا يدرى انتقاله من باب الدار فانه لا كخث
فلو اطلق الباب بحث لم يخرج منه اختار ابو اليث والصدور الشيدانه لا كخث كما في المحيط ولو لم يخرج لم يحنث بخلاف ما اذا
قيد كما في المضمرات وانما خص سكنى بالدار لان في البيت تفصيلا فانه لو كان الحالف مصرى وسكنى في بيت من شجر

انتميت لا كنيث ومن مكنيث ولو كان بدو يا كنيث في الوحيين كما في المحيط ونزع الثوب منه بسكون الزار ونزل من ركوبه
 بكسر الزار اي النزول كما في بعض النسخ وهو في الاصل مكان النزول كما في القاموس وانما لم ينع فباللام عمدا وعلى الاول كما
 لم يذكره مكان الواد في الموضعين بل امكنث متنازع فيه لتأكيد القار والاي دخل هذه الدار وهو دخلها فقعده على دأب على القود
 فيما فانه لم كنيث استحسانا الا ان يخرج منها ثم يدخل فيها فانه كنيث وفي لا يسكن هذه الدار والبيت او المحلة
 او السكة بقرينة تخصيص المصدا القرية لا بد من خروجه باله اتفاقا الا ان يمنع مانه منه فانه لا كنيث حينئذ كما في الكافي وسام
 اجمع حتى كنيث بوجه بكسر التاء فانه اقصد من الفتح بقي فيها كما كنيث بولقي شئ لا قيمته له وهذا كله عند ابي حنيفة رح كما في
 النظم والديات لكن في المحيط والكافي وغيرهما ان مشايخنا قالوا انه لا كنيث عنده الا بقائه المقصود به السكنى وعند محمد بقائه
 ما يتاقي به وعليه الفتوى كما في الزاهدى وعند ابي يوسف بقاء الاكثر وعليه الفتوى وبذا اذ اختلفت بالرؤية والافلا كنيث بمجرد
 الخروج بنفسه بنيت ان لا يعود به فتمت الصدر الشهيد والكلام مشير الى انه لو اخرج متاعا الى السكة مثلا لم كنيث وقيل كنيث وبذا اذا
 لم يطلب منه الا الا فلا كنيث اجماعا كما في المحيط والى انه لو لم يخرج بان كان شرفا او صغيفا او خافا من اللص او سد الباب
 لم كنيث كما في النظم بخلاف المصربو العمران داخل الرض وكذا القرية فانه يخرج بنفسه من المصرب لم كنيث بلا خلاف ولما في القرية
 فقيه اختلاف الشايخ والاصح انها كالمصرب كما في المضمرات وفيه اشعار بان لو خرج بنيت ان لا يعود ثم عاد للسكنى ولو ساءت من
 وبانه لو عاد للزيارة او لنقل المتاع لا كنيث كما في المحيط واعلم ان البر لا يبطل الميم في الفعل المستد كالسكنى واللبس كما في خزانه
 المفتين وحيث في لا يخرج من هذه الدار مثالا من الخروج وهو الانفصال من الدار الى الخارج لو حمل الحالف واخرج
 بامرهم تحقق الخروج وفيه اشعار بان لو خرج بقدرية للمتيه لم كنيث وقيل حيث كما في المحيط لا كنيث ان حمل واخرج بلا امره
 كمر لا كنيث لا يكتفى بالمتاع والافقار اختلف فيه الشايخ ومعنى ان لا كنيث عند الشيخين كما في المحيط وفيه اشعار بان اذا
 دخل بعد الاخراج ثم خرج اختيارا فقط حث وهو الصحيح وقال حفص انه لم كنيث وبذا ارفق بالناس كما في التمر تاشي
 او راضيا بقلبه لانتقال الفعل اليه هو الاصح كما في المحامدة وفيه رزالي انه لو دخل بعد الاخراج ثم خرج معني ان كنيث كما
 في صورة الاكراه واللاقى بالكتاب ان تترك هذه الجملة لانه مفهوم لما سبقه وشكلى لا يخرج لا يدخل اقساما من الحمل
 والادخال بالامر وبغيره كمراد راضيا وحكما من الحث وعنده وبهذا ظهر وجه جميعه الاقسام دون الحكم وفيه اشعار بان
 لو قدر على الامتناع عن الدخول ففي الحث اختلاف كما لو دخل بعد الادخال والصحيح الحث كما في الكافي ولا كنيث في
 الا يخرج منها الى الجنابة مثلا يخرج من باب داره اليها حال كونه يريد بها ثم اى بعد الخروج والارادة اذ لو ذهب الى
 امر آخر من مثل المسجد اذ لم يخرج الا الى الجنابة والذباب الى امر آخر بعده ليس بخروج اليه حتى كنيث وفي التمر تاشي ان كنيث
 لان المستثنى خروج مخصوص الا ان ينوي مرة اخرى واعلم انه يرعى اللفظ والغرض في الايمان وقيل يرعى اللفظ لا الغرض
 وقيل هذا عند ابي يوسف واما عند الطريين فيرعى الغرض وحيث في لا يخرج من بلده الى مكة مثلا والاولى الى الهند

لانه لا يليق بالمسلم الخروج من ريفه يريد ما يرجع اليه تحقق الخروج لا يحث في الاياتيها اي كلمة حتى يدخاها فان الايتان عبارة
عن الوصول وذاها بمعنى كخر وجه على ما روي عن الصاحبين في شرط الخروج لا الوصول في الاصح كما في التمر تاشي وغيره
وقال نصيرين يحكي انه كاتيانه في شرط الوصول وهو الصحيح كما في الخلاصة وفي الاكتفاء اشعار بان لو نوى بالذباب الايتان والخروج
فكما نوى ولو قال (اكرزين كوي سن روم فكذا افرقت) عند باشين وباشين سكني فلو خرج عنه فبئس ان لا يعبر ثم عاد فبئس ان
يحث كما في المحيط وفي والله ليايتين ملة ولم ياتها لا يحث الا في آخر جزء من اجزاء حيوته لان عدم الايتان حينئذ
يتحقق وحث في والله ليايتين غير ان استطاع ان لم ياتيه متعلق بثبوت بالامانع كمرض او سلطان وغيره
فان الاستطاعة عرف القوة من حيث سلامة الاسباب والالات وقد جرت بلايتان ودين اي صدق ديانته من دليته
وكل الى دينة بالتخفيف اي تبركه كما في الطائفة نية الاستطاعة الحقيقية فاعل دين في القدرة التي يجد ثباته تعالى في بعض
عند الفضل وذا شرط عن الجمهور لاعانة وفيه اشعار بان لم يصدق قضاء في رواية صدق فان الانسان انما ي
حقيقته كالمس فان كان الظاهر لا يخالفه صدق ديانته وقضائه والاضى تصديقه فصار ايتان كما في الاياتي وذا كالمس
في التمييز ان الاستطاعة ثلثة استطاعة الاسوال كالزاد والراحات واستطاعة الانتعال كالاغصا السليمة واستطاعة الاحوال في
القدرة على الافعال لا يتقدم عليها بخلاف الاولين وتسميان بالتوفيقية والاخرى بالتكليفية وشرط للبر في الخارج الاباؤنه
اي لا يخرج الاخر وجا لم يقاهاؤنه فوقع النكرة في حيز النفي لكل خرج ثالث لفاعل شرط وهو اذن بالخروج
لا بشرط كما ظن بالا يخفى على انه لا يميزه بديهية فخرجين متفقين في اللفظ "منى وفيه إشارة الى انه اشبه بذلك الشرط
في بغير اذني او (بي دستورى سن او) (كاري دستورى سن) كما في النظر وكذا في الابرصا في "ادوتى اوامى والى انه لو اذن
بما فهم لكونها نامة او عجمية فليس باذن لانه يتحقق بدون العلم والى انه لو قال عينت الاذن مرة لم يصدق قضاء كما قال
ابويوسف رح خلافا للطرفين ولفى لقبول ولو اريد الخروج عن سوت الاذن لعل خروج قال لما كلمنا روت الخروج فقد اذنت
لك الكل في الصغرى لا بشرط للبر لكل خروج اذن في لا يخرج الا ان اذن اى حتى اذن او منى له وهو اواراد فاعل
اليمين بالاذن مرة وعن الفراء انه في الحكم مثل الاباؤنه كما في الصغرى وجهه انه بتقدير البارادى يعني تقديره كل وقت لا وقت
اذنى الا ان الاول عند التعارض يرجح بقوته الا بكثرة تاو والسالم عن الحذف اقوى على ان احتمال الشك ثابت فيه كما بين في الاصل
وذكرنى الكافي انه لو اراد به الاباؤنه صدق قضاء وشرط للحث في ان خرجت انت من الدار فانت طالق وان
ضربت بعدك فبدي حرو الضرب فعل هو لم يرد خروج سنا او مريدة او مريد ضرب عجب لما اول فعلهما فاعل
شرط اى فعل المرادين من الخروج والضرب فهو مصدر يصفان الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول فورا اى في الحال فلو
مكث ساعة ثم خرجت او ضربت لم يحث الحالف وفيه إشارة الى انه لو قال ان لم اخرج اولم اذهب من هذه الدار ونوى
الخروج والذباب دون السكنى والغور لم يحث بالتوقف والى انه لو نوى السكنى او الغور اول دليل عليه حث كما في قوله البصيرتين

والى ما تقر والى حقيقة رخ في استنباطه من تمام قسام اليقين فان سلفه تسو الى الوبرة لفظا ومعنا والموقفه كذلك مثل الاصل كذا ولا
افعله اليوم ثم زاد الامام تهما اسمي يمين الفور ودين المال مما هي الوبرة لفظا والموقفه معنى كما مر والفور في الاصل مصدر فارتفع
اذا غلت فاستغنى للسرعة ثم للحالة التي لا يثبت فيها كما في النهاية وشرط الحث في قوله ان تغريت اى اكلت طعام
الغداة بعد ان قال له جل تعالى بفتح اللام امر من يتعالى اى جى وفى الاصل بمعنى ارتفع ولم يجى منه امر غاب لا نرى
تعدسعى بفتح الدال المشدودة جواب الامر تغريه فاعل شرط وضميره الحالف معه اى الامر فلو تغدى لاسعه لا يثبت لان
اجواب بتقيد بالسؤال ابدأ وكفى للحنث مطلق التغدى سوار كان ستغروا وسعه وسع غيره ان ضم الحالف اليوم
نقال ان تغذيت اليوم فلذا ومركب البعد لما ذون في التجارة سوار كان عليدين اولاد الدين ستغرقا لكسبه وقبته
ام لا ليس لمولاه في حق الحلف سوار نواه الحالف ام لا الا اذا لم يكن عليه اى الماذون وين ستغرق بكره
بان لم يكن عليه دين اصلا او كان ولم يستغرق ونواه اى مركب الماذون فان مركبه جدي لمولاه فلو حلف ان لا يركب مركب
زيد فركب مركب عبده الماذون فان استغرق الدين لا يثبت نواه ام لا وان لم يكن عليه دين او كان ولم يستغرق لا يثبت
الا اذا نوى مركب الماذون وبه اعنده واما عند ابى يوسف فلا يثبت في الاحوال كلها الا اذا نوى وعن محمد يثبت في كل الاحوال
وان لم ينو والاضافه الى الماذون مشي الى انه لو ركب مركب لم يكتب لم يثبت لو حلف لا يركب واثبه ولانته لم يثبت الا اذا ركب
الفرس او البرذون كبسه البار وفتح الال المعجيه اى الفرس التركي او البغل او الحمار ولو حلف ان لا يركب فرسا فركب برذونا او
باعتكس لم يثبت ولو حلف ان لا يركب خيلا فركب احدا بها حث الكل في النظم ولفظ (اسب) كالنخل كما في قاضيه خان وليقيد
الاكل اى الصيال ما ياتي فيه المضع الى جوفه بقبية سوار مسننه ام لا اولد لك لو حلف ان لا ياكل من هذه البضيه او الجوزة فاكل
كذلك حث كما في المحيط من هذه النخله من النخل سنبلة التمرة من التمر شميرها بالشار المتناشيه اى حلما
سما يخرج منها بلا صنع احد فثبت باكل الطلع والنخل والبلج والبسر والربط التمر والجوزى شحم النخل وكذا باكل الدبس الا اذا
كان مطبوخا فلا يثبت باكل ما يتخذ منها كالنطاط والبنيد والنخل وفيه شارة الى انه لو قطع منها غصنا فوصل باخرى فاشتر
فاكل من ثمرها لا يثبت كما في التمر تاشى والى هذه لا يثبت باكل عين النخله والى انه لو كان عين الشجرة مما ياكل حث باكل صنها
كالرياس وقصب السكر والى انه لو كان كالحلوات فباكل ثمنها وبه اذا لم يكن لنية والا فعلى ما نوى ان احتمله اللفظ كما في
التحقيق وليقيد الاكل من هذا البصرى النخلة الواحدة برة واما اختار اسم الجنس منها لانه كلما وقع اليمين على البرة باكله
اى ابتلاعه قطعها بالقات والضاد البعديه اى كسر اقلوا بطلع صحى حث بالطريق الاول كما في الكروانى فانه احترز بانقصه عما
يتخذ منه كالجزر والسويق فانه لا يثبت به وبه اعنده واما عند سبها فالصح ان يثبت لترجيح الجواز المتعارف ولو اكل ما خرج من نوع
البر المملون عليه لم يثبت كما في المحيط وبه اكلان لم يكن لنية فان نوى عين البر لم يثبت باكل خبره وسو لقيه بالاجماع كما
لا يثبت ان نوى ما يتخذ منه فاكل عبده كما في النهاية ومن هذا التوفيق باكل خبره فلو نوى عينه لم يثبت باكل خبره

في المحيط فلا يحث على الصبح كما في العنبر لم يستطع ان يتلوه بالبا كما في المقدرة فمن الظن انه في هذا المعنى غير مشهور كما هو
اي استغافا فاشمل ما هو متصف فهو كقولهم كن كما انت اي انت كما انت واكمل الشوارب بالكر والضم باللمح المشوى اي المطبوخ الا
السك فلا يحث باكل الجمر والبازنجان والبيض المشوى واذ لم ينوكل شوارب الا فاعلى ما نوى كما في المحيط وذكر في النظر ان
ايربان كروه شيل بنجر ايضا والبطنج اي المطبوخ بما يطبخ ونضج حال كونه من اللحم كما في الاصل وذكر المطرزي انه ماله مرق و
لحم او شحم فلم يحث بالقلية اليابسة وفيه رذالي انه لو اكل من ذبا اللحم حث لما فيه من اجزاء اللحم كما لو طبخ ارزا وعدس بودك والى
انه لو طبخ لبسن او زيت لم يحث ولو نوى ما به حث بالاكاه كما في المحيط وذا في عرفهم واما في عرفنا فحث بكل ما يطبخ كما في الزا بهى
والى انه لو اكل لحم الادمى او اخضر حث والصبح انه لم يحث كما في الكافية واكمل الراس براس كيمس اي يبخس في الثنايه
جميع تنور الجوز بالمشديد ويبيع وشيرة في مصره اي البازنجان فيحث باكل رأس الغنم والبقرة عنه واما عندها فباكل راس
الغنم خاصة والمعول في زماننا العادة كما في العنبرات والحيث باكل راس السمك والجوز والذيرة والوحوش الا بالية كما في
النظم واكمل الشحم الذائب بالنار شحم البطن اي الكلية فاحث بالاكل على الاسعار ولا بها احتياط بالعتاة ولا على النظر الذي
يسمى لحم سمين وشحم وافزبه من الشحم على ما قال ابو حنيفة وقال حيث بالثلاثة فاختلاف في الاول كما في الكرامى وهذا في
عرفهم واما في عرفنا فلا يقع اسم الشحم الظاهر كمال كما في الاختيار واخبار انه لا يحث باكل شحم الظاهر باسم ربيه كما في الكافى
وفيه اشارة الى انه لو عزل شحم الظاهر فلا يحث وهذا قياس قوله كما في المحيط والى انه لا يحث باكل الامة كما ياتي ولا يخفى
ان الشحم بالهم النسب فالاولى التقديم والتاخير والجوز بلانية بنجر البر والشعير ببلاد اقيناد فلو كان في موضع الاعتقاد فيجوز لغير
مثلا لم يحث باكل كس لوجفف بنجر وكمه ثم شربه بما كما في المحيط لا خبر الارز والجوارس والردة ببلاد اقيناد
فيه فيحث لو كان معتادا والفاكهة مثل اللابن على ما قال ابن الاثير في صيغة نسبت معناها ذوقها وتغذون الاستمتاع
والاستدوار بالتفاح اي بمثل التفاح والشمش (زرد الو) او (الو) والحوخ والسفرجل والين واليناب والعنق
واللوز والجوز والتوت والبطيخ وليس بفاكهة عند الاخرى لا العنب والرمان والربط فانما مائة سبعة في
عن كمال التفاحة فلانها له مطلق الفاكهة وذا عنه واما عندها فافضى فاكهة نظر الى الاصل وعليه الفتوى واختلاف في ان
اليابس منها كالزبيب وحب الرمان والتمر ليس بفاكهة كما في الكرامى والقشور بالكر والضم بالفارسية (خياره راز) و
الخيار (بادرنك) والباقا واسم الجوز والشرب مثلث الشين ليصال ما لا ياتي في البضع الى جوفه بقية فلو حلف
لا يشرب هذا اللبن فشرى وفيه بنجر قبا لم يحث وقال الباقى ان الاكل والشرب عبارة عن عمل الفم والخلق فلو حلف
لا ياكل وفي فم شئ فابتلع لم يحث كما لو حلف لا يشرب وفي فم رمانه فمضعا وابتلعها لانه لم يعمد الشقة فيها كما في المحيط
من نهر بالسكون والحركة بحرى الماء الفانض بالكرع منه بالفتح والسكون وهو تناول الرمان موصوفا بغيره بالكرع
والانما كما في القاسوس فلو بدعه نحوه وشرب بغيره حث وان لم يدخل رجله فيه كما في الكثف وغيره لكن في الطلبة

انه انما يحث اذا دخل المار وتناول بفيه وفيه اشارة الى انه اذا شرب من فوق راسه حثت كما في النظم والى انه لو طلع
على نهر بعينه فشرب من نهر اخذه منه كراعا واغترقا لم يحث وذا بالامانات كما في المحيط فلما يحث لو شرب منه باناء
او كف فاذا نوى الاغتراف صدق ديانته وبذا عنده واما عندهما بالاغتراف واما بالكرع فقد اختلف المشايخ
فيه وان نوى الكراع صدق ديانته وقفما يستتم من قال انه احتملات زمان لا بهان كما في المحيط وغيره بخلاف الحلف
على شرب من مائه فانه يحث بالشراب منه كراعا واغترقا فانه يحث كما في المحيط لكن في النظم انه لم يحث بالشراب بالاناء
والاغتراف وانما لم يقل بخلاف الشراب مع انه الحق بالاسانين فيما بين يديهما على المراد في الموضعين وتحليف الولى الى
مالك لم يلد رجلا يعلمه لكل راعى فاسق خبيث مفسد الدار بالتحريك لاني القاسوس الى البلد بحال ولا يتيه بالكرسى
بزمان تسلطه بالعلم اهل بالبناء فلم يجب الا اعلام به عوه واليه كما لم يجب على انفور فان لم يعلم حتى مات او عزل فقد حثت
كما في الزاد والضرب والكسوة والكلام والخل بخلية المقرب ومتى الايام والتمايك والافهام والزيادة
بالحيوة فله قال والله لا نضرب زيدا او اكسوته او اكلمته فخلن غايته ثم ينعما حال حيوة زيد لم يحث والافنت والمعذب
في القبر كفى بقدر ما يتالم به وهو اقرب الى الحق فلو جلت لا نضرب مائة سنة ولا بغيره وحقه ان وصل اليه كل سوط كما في التلويح
وقيل (يوشا نيزت) يهتف الى الانبياس دون التمايك وبنو نوى بما استة لم يحث بالانبياس بعد الموت كما في الهداية
ولو دخل عليه في السبي حثت على الانتار كما في المغترات لا يتيق العسل باجبهه غايته ليعده حث والقريب والسرير
والعاجل بمجادول الشمر في والتمه ليعقنين دنيه الى قريب من الزمان او قريبا وسريرا او عاجلا وعنه
ان السرير بلانية اكثر منه وكذا عن ابى يوسف ربح في العاجل كما في المحيط وعن ابى حنيفة ربح ان العاجل ايام وعنه سنة
انه مقبوض الى القاضى وقيل ستة اشهر وقالوا ثلثة ايام كما في القتر تاشي والشهر بعيد وما اصطنع به على الجبول
من الاصطبارغ (ان خورش رقتن) ويعرى بالبار كما ذكره البيهقي في القال اصطنع الخبز بالخل كما في نسخ المغرب المصححة
والى لشعر كالم الفير وزادى وغيره من الطن ما اصطنع به الخبز المعنى بالفس فيه ويكون به يقال اصطنع بالخل وفيه كما ذكره
المطري فاوام اسم لما تودم به كما في القاسوس وغيره وبذا التفسير الى ويخل فيه عند الكل النخل والعسل والرب والسم
الذائب والشرير واللبن والشير وكذا الملح قال عليه السلام (نعم الا دام الملح) ولانه يذوب لا يكون الشوار ولا كالحين
والبصل والحم والفانيد والتمرد القصب والبنينة والسمن الجاه عن الشيخين خلافا لمحمد كما في النظم وذلك لانه عندهما
ما احتاج في اكله الى غيره فما امكن افزاده بالاكل ليس بادام وعنده بالكل مع الخبز عادة وهو المختار كما في الاختيار وعليه
الفتوى كما في التهذيب ولا يحث في لا ياكل من هذا البسملة طلع فاذا الفقه فسياب واذا اخضر فاستبداد
فخلال واذا اعظم فبسر بالفارسية (غوره خرا) فاكاهه طبيا ما ادرك غير يابس من ثمر النخل او من هذا الرطب واللبن
فاكله ثم اادرك يابس من ثمر النخل كالزبيب من الغنم او شيراز هو اللبن الذائب اذا استخرج منه مادة

وفيه اشعار بان الاكل يضاف الى الشرب كما مر وسبق فاكل رطباً وانما ذكر الحادف عليه به تعريفه اذا لم يكن حتى انفق
على شئ يوصف فان سلع واعمال الى اليمين تقيده به سواء كان معرافاً ومنكر او حراً من الاعمال وان لم ينفق فان كان المخلوق طعم
منكره يتغير به ايضا لان الوصف صارت مقصوداً باليمين والكان معرافاً لا يقيده كما اذا حلفت ايها كل هذا حمل فاكل لحمه كبشاً
كما في الكشف او لحم بلانيه فاكل سمكاً فان اليمين على اللحم يصيرت الى ما يعيش في البحر ما وغيره طير او غيره فالايتت بكل
ما يعيش في البحر كما في المحيط او لحم او شحم فاكل اليتة بالفارسية (دنيه) كما في المذنب وهذا التفسير باشارته الى ولا يخفى
بان الاليتة نسب بالشحم السمك بالحم ولا في الايتة شري رطباً فاشترى كباسة بسبب السري عشقوا والنمل فيها
رطب اذا المتبادر من اضافته الكباسة الى البسرة وجعلها طراً للرطب ان البسرة غالب فلو كان الرطب غالباً وهو البسرة
متساوياً بين يميني ان بحيث وحش لا ياكل رطباً ولا سبوا ولا سبوا ولا رطباً فاكل فاني اى الا ياكل
رطباً فاكل رطباً مذنباً او سبوا فبسرة مذنباً او سبوا فطرباً مذنباً او رطباً ولا سبوا فبسرة او رطباً مذنباً ففى
الاولين كالتاليين حش عنهم وفي الثانيين حش عنهم الا فاني خلافاً لابى يوسف وفيه اشعار بان العاطفة كما وقع
الاشبات لا كالواو فانه لو قال لا ياكل رطباً وسبوا فاكل احداهما لا يخفى على ما في الاصل وقال الصديق الشبيه ان نوى
الكل ما ادا كل احد بها فعلى النوى وان لم ينو فالخيار ان لا يخفى كما في الحديث والذنب بكسر النون والتشديد وما قيل انه بالفتح
انقصا من حواش لا اصل لها وهو الرطب او البسرة الذي بالاولى خطاب من جانب ذنبه الذي هو الحادف ومن جانب السفلى
الذي هو رأسه وفيه العار كما اشار اليه الطريز ويدل عليه ما في خاص الرصاص ان رأس الشبر وغيره ما اخذوا من راسه وما في
الهداية انه ما في ذنبه ورأسه تحليل سبوا وطرب فشكل او لا ياكل لحم فاكل كبراً بالفتح والاسم مع السكون ولحم الاراء وفواو ادا
كلمية واسعا او رأسا او كراع او كرش بالفتح الكاف وكسر الراء وسكونها شكنية وهذا في بلاد يبارع هذه الاشياء مع اللحم والاراء
فلا يخفى كما في الاختيار او فاكل لحم خنزير او انسان او متية او متروك التسمية او ذبيحة الجوسى او صيد الحرم فان لم يسمها
لحم فاشترى من الدم وعليه الفتوى كما في الارامى والغذاء بالفتح الاكل اى المأكول الذي يقصد به الشبع عادة فلو اكل لحمه
او قمتين لم يخفى حتى يزيد على نصف الشبع ويعتبر في كل موضع عا دتم فلو حلفت لا يتغذى فاشترى اللبن فان كان معطراً
لا يخفى وبدوا يخفى وقال الكرخى لو اكل تمر او اوز او غيره حتى يشبع لا يخفى ولا يكون غداً حتى ياكل اخيراً كما في الاختيار
وغيره ومن الظن تكلف التغليب بلا قرينة في الاكل مما مر انه تناول للشرب من طلوع الفجر الى الصبح الصادق الى
الظهر وفي القاموس انه طعام الغدوة بالضم وهي البكبة او ما بين صلاة الفجر الى طلوع الشمس والعشاء بالفتح المأكول
منه اى الظهري نصف الليل وفي القاموس طعام العشي وهو من الزوال الى الصباح كما في المفردات او الى المغرب
كما في المغرب والسحور بالفتح المأكول منه اى نصف الليل الى طلوع الفجر وفي القاموس هو ما يتحبه و السحر قبيل الصبح
في المغرب هو السدس الاخير من الليل وما ذكره مروى عن ابى يوسف كما في التمهيد وذكره بافضل بعده ذهب وفيه ان لم يسم

او اكلت او شربت او عقلت او كملت او غطيت فعبدي خرو ونومي عينا ثوبا وطعاما او شرابا او غسلا او امرأة
او مخصصا مينا لم يصدر في اصلا اى تصديقا كليا لا وياته ولا قصارا في ظاهر الادب لانه هذه الامور غير مفوظة وغير مقتضى
لانها غير محتاج اليها عند اليقين ومنع النفس بل عند البشارة على ان التحفيس من صفات الالفاظ وعن ابي يوسف انه صدق في
وبه اخذ الخصام بريح وفيه شارة الى انه لا يصح التحفيس في مصدر الفعل فلو قال ان اكلت ونومي اكلانا مخصصا من الاكلات
لم يدين فان المصدر لا يدل الا على الماهية كما ذكره في التوضيح لكن في الجامع بوقال ان خرجت واراد السفر خاصة دين فان
ما دل عليه الفعل كناية حقيقة والى انه يصح في الفاعل العام فلو قال ان اغتسل احد ونومي زيد فانه دين والى انه لا يصح تحفيس صفة
له غير مذكورة فلو قال ان لم اتزوج امرأة ونومي كوفية يدين لانه غير مفوظ لكن لو نومي البجينة او الجبشية دين كما في المحيط وغيره
ولو ضم ثوبا او طلاء او شرابا او غسلا من الجنابة او غيرها دين وياته وهذا مخصوص بالعربية فلو قال لامرأته
(اكرهى) او انكره من وبى فكله ونومي امانا خاصة لم يصدر في اصلا وعاية الفقيه ابو اليث وقال (لان كس) لفظ خاص
فلا يصح تحفيسها كما في المحيط كانه مشكل لانه وقع في حيز النفي المستفاد من الشرط كما تقرر وتصور التبرجاء الصدق
عند الطرفين شرط صحة اى العقد الحلف والطلاق والمقيد سواء كان قسما او غيره خلافا لابي يوسف فان
اليامين وقد فلا بد من محل عند خبره استقبالي وان لم يقدر عليه كسلة مس السماء وعندهما خبر فيه وجاز الصدق لان
محل الشئ ما يكون قابلا للتمسك حكم اليامين البر ولا يخفى بان اوائل الكتاب اولى بهذه الاصل فمن حلف بالله لا شتر من
ما ربه الكوز الية يوم ان لم اشتره اليوم فعبدي حر ولا ما رفيه سوار علمه او لا وقد كان فيه قضيب وشرب
غيره او مات في يومه لا بحيث في الصورتين في يوم الاجزاء والما بعد فكله لك عندهما لانه لا يتعقد في الاولى قول
في الثانية بذلك المحلوف عليه او الحالف واما عند فحيث لانه العقد كانه يعجز في الاولى ولم يخلف في الثانية بالملك لما
ذكر من الاصلين كما في عامة التراولات كالمحيط والماية والكا في لكن في الحقائق والمصنف وغيرهما في باب زفرانه في
استعمل عادة كما ياتي من المسائل واما في الاستعمل عقلا كسالة الكوز بل ما رقام نيقه اجماعا وفي النظم الخلاف فيما اذا لم يعلم
ان لما رفيه فان علم فقد حث بالاتفاق وان اطلق هذا الحلف بان لم يذكر اليوم فكله لا بحيث مطلقا عند العلماء
شرط الانعقاد وحيث عنده في الحال للجز في الاول اى يسهلا ما رفيه ولم يتصور البر يخلق الله تعالى لان المخلوق غير
المحلوف عليه دون الثاني اى فيما كان قضيب فانه العقد الحلف فحيث عندهم ما عنده قطاهر واما عندهما فانه
لم يخلف الحلف المطلق بل كما فيلزم الجزاء وفي ليصعدون او ليسن السماء ولا طيرن في الهواء وليقلبن
هذا البحر مثلا ذهبيا وليقتان فلاننا وليعطية الى حال كون الحالف عالما بموته في بايتين انعقد كل من هذه
الايمان لنوهم وجودها بخلاف ما اذا لم يتوهم كسيع الحر فانه لم يدخل تحت العقد متوهم وفيه شعار بان مسئلة الكوز لم
ينعقد لتصور البر اى لا مكان ان يخلق الله تعالى هذه الافعال في حق بعض الاولياء وحسن

في الحال اتفاقا ان لم يخلق هذه الافعال في الحال للبحر العاوي عنها وفي النظم عن ابي حنيفة لا يثبت في الاخيرين وان
لم يعلم بوقت فلان فلما يثبت في الاخيرين عنها ويثبت عنده كما ذكر وفيه اشعار بان لو قيد الميمن فيها بوقت لم يثبت ما لم
يمض ذلك الوقت كما في النهاية وعند زفر فرج لم يثبت في هذه المسائل كلها علم به او لا لكنه اسار كما في النظم وذكر في التمرناشي
انه اثم لانه حلف بالالا يقدر على فعله غالبا فكان معرضا لتلك الاسم وشعر به ونقته وحنقا بفتح الخاء وكسر النون اى
عصر حلقها واما بالسكون فهو ما يثبت بين جبل وغيره وعرضا كضربها فلو حلف لا يضربها ففعل واحد منها مقفول لما يثبت
فلو كان ما زحالم يثبت كما لو كانت الميمن بالفارسية ولو لم يكن بجماعة او ضربها بقض الفاس فليس يضرب كما في المحيط و
قطن مبتدأ خبره هدى ملكة الزوج لشربها او غيره بعده ان لبست انا من غزلك ايها الازوجة اى مغزولك بالافتاء
(رئيسمان) فهدى اى فعل التصديق بهذا الثوب بكلمة فان الهدى ما يهدى الى كنه فغزلة الزوجة ونسخ الغزل سوار كانت
تاسجة او غيرها وفي الجامع صغيرة نسجة وليس الزوج على المعتاد هدى اى واجب التصديق بكنه ولو تصديق بقيمة جاز
ولو التزم هدى الشاة لم يحجر قيمتها وقيل جاز ولو تصديق في هذا كله على غير فقر اى كنه جاز خلافا لافقر كما في التمرناشي وقت لا
ليس عليه الهدى الا اذا كان من قطن كنه يوم النذر والكلام يشير الى ان الغزل كلمة من فعلها لكن لو قال ان لبست
من غزلك فليس ثوبا لبعضه من غزل غير ما حنت بخلاف ما لو قال ثوبا من غزلك فانه لم يثبت وان كان جزاء واحد
من مائة من غزل غير ما على هذا لو قال من نسجك او ثوبا من نسجك كما في المحيط والى انه لو ما ك قبل النذر لم يهدى
بالطريق الاولى والى انه لو زاد من قطنى لزم الهدى وذا بالاجماع والى انه لو زاد من قطنها لم يهدى وذا بالاختلاف
كما في الكفاية وخاتم ذهب بفتح تاء وكسر با الحتم بفتح تين لغة كالتام حلى بفتح الحاء وضمها وسكون اللام اى
ما يزين به من مصنوع المعديان او المجارة كما في القاموس وقال المطرزي انه ما تحلى به المرأة من ذهب او فضة
وقيل اوجوهه لا يكون حليا خاتم فضة فلو حلف لا يلبس حليا فليسه لم يثبت لانه كما ليتعل للترتين ليتعل لاقامة
السنة والتختم وبهذا ظاهر الرواية وقالوا بهذا اذا كان مصنوعا على هيئة خاتم الرجال واما على هيئة خاتم النساء بان كان
ذافص فيثبت وقيل لا يثبت على كل حال والاول اصح وعن محمد انه حلى مطلقا كما في المحيط وعندهما عقد لو لو
بالكسر كل ما يعقد ويلقى في العلق واللؤلؤ والجميع اللؤلؤة والدة بالفارسية (مرواريد) كما ذكره الجوهري لم يصح
نيسب وفضة اى لم يركب منه حلى وبليغتي للعرف وعند ابي حنيفة ليس بحلى وعلى هذا الخلاف عقد زبرجدا وتمر وادوات
وهذا اختلاف زمان ولا خلاف في المصنع كما في الاختيار ومن حلف لا ينام على هذا الفراش بالكلية اى ابدى من الثوب
او البوريار وغيرهما وفي الاصل السط كما في القاموس فنام على قرام بالكسر تريق كما في القاموس بالفارسية (جاد وشب) و
فوق حنث لانه تابع لوفيه اشعار باذكاره انه لا يثبت من حلف به وجعل فوقه فراشا آخر لانه مثل الاول الى انه لو نزع الحنث
الفراش فنام عليه اذ رفع الفراش فنام على الحنث لم يثبت وتصل ذكره لانه على ما في الكافي انه يثبت عند ابي يوسف وحده

وقيل هو قول محمد رحمه الله على انه يشير الى انه لو جعل فوق المحلوف عليه نبار لم يحث كما في المحيط ولا من حلف لا يجلس على الارض او السطح او الدكان فجلس على لسياط او حصيرة قها ولو حال بينه وبينها اى الارض لباس الذي يليه حث فلو نزع لباسه ولبط عليها وجلس عليه لم يحث كما في النهاية لمن حلف لا يجلس على هذا السرير فجلس على لسياط او فرش فوقه فاحث بخلاف جلوسه على سرير آخر فوقعه فانه لا يحث وهذا التصريح بما علم صنعا كما لا يخفى ولا يفعل له يقع على الابد اى على زمان حيوة من وقت الامين لانه في موضع النفي ويقع عليه يقع على مرة واحدة من الفعل لانه في موضع الانشآت فيحث بوقوع الياس عن الفعل بهلاك الفاعل او محل الفعل وينبغي ان يندرج فيه كل شئ او ثبت كلامنا واضرب الا اذا ضرب قرنية وعللى الشئ الى بيت الله والى الكعبة او مكة زرقتا الله تعالى يحجب عليه استئناسا حج انتهاؤه لطواف الزيارة او عمرة انتهاؤه بالسعي مشيا من باب داره ان قدره وقيل من موضع يحرم كذا عرق الابل الشرق كما في النظم وان نوى من بيت الله سجد لم يلزمه شئ كما في النهاية ويجب دم اى ذبح شاة ان ركب في الاكثر وفي الاقل تصدق بقدره وعن ابي حنيفة انه رجع عن وجوب الحج او العمرة الى الكفارة وعن ابي يوسف ان نوى الميمن كفو والاندلس محمد ان اخبره بخروج الميمن كفو ولا فلا وعن زفران شارف فعل ما وجب وان شاركه والاول ظاهر الاصل عليه الفتوى كما في الروضة ولا شئ يعللى الخروج او الذهاب او السفر او الركوب او الايتان الى بيت الله لانه لم يلزم الاحرام او المشى الى الحرام او المسجد الحرام ويجب فيها حج او عمرة عند الصاجين والى الصفا والمروة والمدينة وبيت المقدس ولا يعق عند الشيعين عبد قتل اى قال المولى لان لم ارج العام اى السنة بالتحقيق فانت حرثم قال حجت وانكره البعد فشهد اى الشاهد ان عليه نجره اى تهضبه العام بكوفة ويعتق عند محمد لاننا شهداه على خزيمة من عدم الحج وقالوا ان الشهادة على النفي مردودة مطلقا تيسيرا ولا اعتداد بالقرآن النفي بالانشآت او احاطة العلم بالنفي وتماسه في الكافي وحث لصوم ساعته اى جز من النهار في الصوم لانه صوم شرع اذ هو اساك مع النية وهو متحقق به وما زاد عليه تكرار للمحلف عليه كما في المحيط وغيره لا يحث به ولو ضمن اليه يوما او اليوم او صوما حتى تيمم الصوم يوما تاما لان المطلق ينصرف اليه كما ذكره الكرخي ولم يذكر محمد في كتبه وعن القاضي ابي اليشتم انه اذا نوى المصدر يحث وعن بعض مشايخ العراق انه يحث مطلقا وكذا قاله في ان يصوم يوم العيد حتى يصل الى كافي المحيط لكن في الكشف ليس بصوم ولذا لا يشترط النية وبركعة صحيحة عند محمد وبركعتين عند ابي يوسف في الاصلى واختلف في اشتراط رفع الرأس من السجدة ولا روايته فيه كما في المحيط كما اختلف في القراءة ولا روايته فيه كما في النظرية لا يبادونها الزيادة الايضاح ولو ضم اليه صلوة فليشفع بحيث فلا يشترطه الشهيد وقبله بشرط الاشبه انها لو كانت فرضا باعيان الشرط والا فلا كما في المحيط لا ياكل منه الحاجة اليه وحث وطلعتا وعققت بولد ميت في قوله لامرته اجهلتي ولدت فانت كذا اى طالق او حرة وعققت بولد الحي لانه انقار

في قوله الجارية ان ولدت فهو اى الولد حران ولدت ولد اميتا ثم ولد له حياء هي في ما ذكره الافنديق لا لحلال الحسين
 لا الى جزاء كما قال وفي سن حلف لم يقضين دينه اليوم وقضاه بنفسه وبامره غيره ولو بطريق الحواله بقض الممتال فلو
 تبرع به لم يبرنجلات الواعلى ولم يقبله لكنه ومنعه بحيث ينال يده ولو كان الدائن غائبا لم يحتسب ترك القضا ولا حسن له
 وفتح الى القاض فانه المتنازع عند الصدر الشهيد كما في المحيط والاولى ان يقال بالاستماع في الظروف فالغصير البارز ليل
 وما ياتي مفعول الحقيقة وانظروا ان الضمير للدين مع حذف فيه فلا يجاوز عن شيء تزييه قابلا اضم مصدر زانت الدرهم
 زيفا اى صارت مردودة للنش كما في القاموس اوجع زليف لعتا وهو الذى خط به نحاس او غيره ففات مستجابا
 كما في المطالبه وقال ابن الفارس الزار واليار وافتار فيه كلام وما انظروا شيئا من عجي او تبرجته والاصح ترك المنون
 فانه لم يوجد الا للعبا في تعريب بنهره كما في المغرب وعمل المار للاشعاب بعبته ومنعه من الدرهم وهى والزليف
 كلاما من جنس الدرهم ونضته اغالبته والنفى ان الزليف ما يرد به بيت المال لانه لا يقبل الا ما هو لى غايته الجوده
 ولا يرد به البخر ويجرى فيه المعامله بنجالات البهرجه فانه يرد بالتجار ايضا فدره الزليف دون البهرجه وقيل
 ان البهرجه بالبطل سكته كما ذكره المصنف فى القضا او مستحقه لفتح الحار اى مستحقا صاجملا يا باعلى الدائن
 واليه لا يفتن برود المغبوط لان اليمين قد اخلت به وباعه اى باع الدين وانته به اى بدينه شيئا من ملك
 كما عبيد وغيره بعا صحا كما هو المتبادر فلو باع فاسدا ليس فيه وفار بالدين فقه حثت والا فقه بر وقبضه
 اى قبض الدائن ذلك الشئ بتر في هذه الصور وانما اشترط القبض وقد وجب الثمن بنفس البيع لانه لا يتقرر قبله
 ولو كان المقضى به في هذه الصور مستوفى بالفتح او الضم وتشديد التاء ارد من البهرج فانه ما غلب عليه
 الصفر والنحاس وعمل التار كنهجه او رصاصا اى هو باو هذا اذا لم يستبدل في اليوم والا فبتر في التبر ووهبه
 اى وهب الدائن لى المديون جمانا لا لىير الحالف وانحل بيمينه في صورة البته واما في صورتين الاوليين فكلهم
 وحث ونحوه بالشرط السابق محذوف من هذا الجنس وان اختلف معنى وانما يحتاج الى هذه التكلف لان
 اليمين لما كانت موقته فاذا وهبه له قبل القضاء فقد عجز عن البر وانحل اليمين وهذا كله مندجا واما عند ابى يوسف
 فتستقيم بلا تكلف لانه قد حثت في هذه الصور كما في مسكه الكوز وقيل ان لفظ اليوم في التصوير سمو ويدل عليه انه
 لم يذكر في كتب مخرج وفى القبض دينه ما شئت ودرهم وان درهم اى يقبض كله غير متفرقة حثت
 بقبض كله متفرقا كما اذا قبض اليوم خمسين ومن الغد خمسين مثلا والحياه في ذلك ان يأخذه من خمسين
 قضا عنه لا بحيث يهجه اى يقبض بعضه بموثر قبض باشيء بان ترك دليله شيئا من الدين وهذا حياه
 اخرى لانه وان وجد الفرقى لكن لم يوجد قبض الكل او قبض كله لوزن من مثلا فانه قد يكون كثير الايكه الابنعات
 لم تحلها الا على الوزن ولا بحيث فى المكان الى الامانه من الدرهم فكذا اى عبدى حسره ولم يملك

الاسمين ودرها مثلاً فانه لو لم يلك شي لم يحث لان الاستغناء لكل ما بالبق من استغنى لئنه بعد الاستغنى فلا يحث ثبوت استغنى
ولا ينبغي فهو في حكم المسكوت عنه فكانه قال ليس لي شيء زائد على المائتين اما كون المائتين ودره فشي زائد على عدول من فلن انه
محلل بان التعارف بهذا الحلف نفى الزيادة فقد عدل الى مذهب الخصم ولا في الاستغنى بجاننا فشم وروا او يا سميننا
فانما ورتان والريكان ثلثة نبات لا ساق له وقيل بحيث لانه عرفانبات له النجوة طيبة كما في الاختيار لكن في المغرب ان الريكان
نبات طاب ريحه وعند الفقهاء الساق له النجوة طيبة كما الورقة كالآس والورد والورقة له النجوة طيبة فحب كالياسمين وفي جامع
ابن البيطار انه زهر كل شجر واشتهر في الزبي يوحنا منه العرق والياسمين كالياسمون والياسم كالبسرين وفتحها ونبذ اذا كان
معرب ياسمين والا فالياسم واحد لما كالمصاحب والياسم كما في القاموس والنبض يفتح البار والياسمين المصطلح والورد
يقعان على الورق يفتحون دون الدهن ومن الطن دون الذنب والساق فان في النهاية وغيره بانه لو حلف
ان لا يشترى ان يفتيح فاشترى دهنه لم يحث للعرف ونيكس الحكم في عرف غيرنا واللفظ حقيقة فيها ومن عموم المجاز و
لو حلف ان لا يشترى الورود لانيته لم يفتش ونيكس لم يحث ولو اشترى ورقه بجنث حقيقة وعرف ولا يخفى لكن
الورق مستدرك

فصل حث في لا يكلم ان كلمة حال كون المحلوف عليه تاما لانه وصل الى سماعه وان لم يفهم بشرط القاطع وعليه ثابنا
ونما اظهره كما في النهاية والصحيح ان ليس بشرط وفيه ما رآه الى انه ناداه متيقظا بعبارة بحيث ليس بصوت ان اصغى الى حيث والى
انه لو حلف ان لا يكلم فلانا وقدمه يقول يا حائط اسمع كذا الم حيث والى انه لو سلم على قوم ففهم المحلوف عليه لم يقصده
بالسلام لم يحث لكنه حث قضاء والاكتفاء شعر بان فهم المحلوف عليه ليس بشرط حتى لو حلف ان لا يكلم بعبارة لم يعرفه
حث الكل في المحيط وحث في لا يكلم فلانا الا باذنه اى فلان ان اذن فلان ولم يعلم الحالف به اى بالاذن
فكلمه اذا اذن هو الا علام وقال ابو يوسف وزفرانه لا يحث لحصول الاذن بدون العلم به على ما ذكره ابو سليمان
وقال نصير عن ابى ابي الاذن قد وجد بدون العلم بالاجماع وانما الخلاف في الامر كما في التتمة وتتمه الكلام قدرت
وفيه شعرا بانه لو اذن العبد بالتجارة ولم يعلم به لم يصير ما ذونا ذوا بالاجماع كما في النظرية وغيره لكن في النهاية وغيره انه
صار ما ذونا عند الطرفين وحث في لا يكلم صاحب هذا الثوب فباعه لصاحب فكله لانه يداوى الثوب وفي لا يكلم
هذا الشاب فكله شيئا لانه مجاز عن الذات اذا الشاب ليس يدعى الى اميين والشباب لغة من تسع عشرة واكمل من
اربع وثلاثين والشيخ من احد وخمسين الى آخر العمر كما في التتمة وذكر في القاموس ان الكليل من احدى وثلاثين والشيخ من
خمسين الى الثمانين وشرع ابن البلوغ وعن ابى يوسف من خمس عشرة واكمل من ثلاثين والشيخ من خمسين الى آخر العمر كما في
التتمة وفي لى الواسطة اشعار بانه لو كان المحلوف عليه صبيا فصدا كذا حث بالتكلم وفي التعريف شارحة الى انه لو كان سنكرا
لم يحث كما لو قال لا يكلم صبيا فكله كبر كما في المكشف وحث لو عتق في هذا القرن حران لعقبه لى القرن وتلاجر ان اشترى

ان حقد اى باع او اشترى بالخيار للبائع في البيع او المشتري في الشراء ثلثة ايام عنده ومدة مده عند ما لانه في الماويل
 يملكه البائع الا ان اتفاقا وفي الثانية ملك المشتري عندها او صار المعلق كما تنجز عنده وفي هذا الخيرة اشارة الى انه لو انعكس
 الخيار لم يعيق ولم يحث وذكر القدوري ان لو باع بخيار احد ما حث عند محمد خلافا لابي يوسف لان الشرط مطلق البيع
 والبيع الفاسد كما يصحح على الصحيح وفيه رمز الى انه لو علق بمبتية او دم لم يحث كما لو اشترى ركابا او مدبرا او ام ولد قبل
 يحث به الكل في المحيط وفي ان عبد لم يبعه فكذا اى استرة شرا فاعققت البعد او دبر لانه قد تحقق ان له بيع فيه
 اشعار بان له دبر لم يمتد او استولى به حث وبانه لو قيد البيع بوقت واعتق او دبر قبل مصيبة لم يحث عند الطرفين خلاف
 لابي يوسف كسنة الكوز وحث الخالف بالفعل وكيفية في كل نفس يرجع حقوق الى الموكل لان مقصوده التوقي من جميع
 الحقوق وذا لم يجد لها راجعة اليه فيحث في مثل حلف النكاح بان حلفت المنيخ فانه ثم وكل ثانيا بالنكاح فكل من حث
 وكذا لو وكل قبل الحلف او زوجا فضولي واجارة قنونا او افعل فلا يحث على الفخار كما في الكافي وعن الصاحبين انه لا يحث بنكاح
 الوكيل وفيه اشارة الى انه لو حلف ان لا يزني استا ونبته لصغيرة يحث بنكاح الوكيل وعن محمد انه لم يحث كما لو كان المماون
 عليه انبته واسته الكثيرين والى ان المرأة كالحمل في حكم التوكيل كما في النظمية والى ان النكاح الفاسد كالصحيح فيما ذكرنا في السير
 وذكر في فاضلهم ان انه لا يحث بالفاسد وحلف الطلاق سوار كان التوكيل به قبل الحلف وبعده وبطلان الفضولي فاجاز
 قيل لا يجوز مطاها وليس يحث مطلقا وقيل ان اجاز بالقول يحث وبالفعل بان اخذ بدل طلع لا يحث كما في المحيط والخلع و
 العتق اى الاعناق سوار كان التوكيل قبل او بعده فان علق الطلاق واعتق شبرا ثم حلف به ثم وجد الشرط لم يحث ولو
 حلف او لا حث كما في النظم والكتاتية اذا لم يكاتب نفسه الا فلا يحث بكتاتيه الوكيل كما في النظم فينبغي ان يذكر بانها لا يحث لصلح
 عن ومحمد لانه كالنكاح في سبادة المال بغيره وفي حكمه الصلح عن النكار على ما ذكره في الوكالة والبيته ولو فاسدة وعن
 ابي يوسف انه لا يحث حينئذ كما في الاختيار وعن محمد لو اجاز به الفضولي حث كما في المحيط والصدقة والقرض
 اى الاقراض بان يدفع كذا الى رجل اعطاه آخر كاله قرضا والاستقراض كما في المحيط والكافي وغيرهما لكن سياتي
 ان فيه خلافا ويمكن ان يحمل على ما هو متعارف من تسمية الرسول بالاستقراض وكذا اذا قال المستقرض وكلناك
 ان تستقرض لي من فلان كذا درهم قال الوكيل المقرض ان فلانا يستقرض منك كذا ولو قال اقرضني مبلغ كذا انما
 باطل حتى لا يثبت الملك الا للوكيل كما في وكالة الذخيرة والايديار والاستيدار والاعارة وان لم يقبل
 المستعير فخرج والاعارة حث عندنا خلافا لافرو على الخلاف البتة والصدقة والقرض كما في النظم وذكر في الاختيار ان في
 القرض عن ابي حنيفة روايتين وفي المحيط انه يحث بالاستقراض والاستعارة فلو حلف لا يغير ثوبه من فلان
 فبعت المحلوف عليه وكذا يقبض المستعار قاعاره حث عند فرو ويعقوب وعليه الفتوى لان هذا الوكيل يقول
 وهذا اذا اخرج الوكيل كلامه مخرج الرسالة بان قال ان فلانا يستعير منك كذا فاما اذا لم يقل ذلك لا يحث

كما لو حلف ان لا يعير شيئا ثم رفعه على دابة كما في المحيط والنجيم كما اذا حلف لا يزوج شاة وهو ممن لا يزوج حنث كما في
 النظم وفيه اشعار بان اذا كان ممن يزوج نفسه لم يحنث وضرب العبد كما اذا حلف لا يضرب وهو ممن لا يضرب عبده
 فامر غيره فحضر حنث وفيه اشعار بما ذكرنا فينبغي ان يذكر ما بين فيما لا يحنث وفي النية قبل الزوجه كالعبد وسياق خلافه
 قضاء الدين وقبضه وفيه تفصيل في وكالاته الخلاصة والنباء والحياطة والكسوة بان حلف ان لا يسوه
 فامر غيره به والحمل (رداشتن) كمن رابرستور خود نشانيدن) وكل وجه وتسلم الشفقة كما في قاضين خان والشركة وكل
 كما في العمري والابرار والاتفاق كما في الزامه وقطع الثوب وهدم الدار وانما هذا النعل كما ياتي على ما في النظم واعلم
 انه لو نوى ان يفعل نفسه في نحو النكاح والطلاق والعق حديق ديانة وفي النجم وضرب العبد قضاء كما في الكافي
 لا يحنث بفعل وكيفية فيما لا يرجع حقوقه الى الموكل فان مقصوده التوقي عن رجوعه اليه وقد حصل ذلك فلا يحنث
 في حلف البيع اي حلف لا يبيع ثم وكل غيره فباع لا يحنث اذا لم يكن متوليا بنفسه والا فحنث وكذا الحكم فيما
 ياتي من الافعال كما في النظم وفيه اذا حلف لا يتخذ ثوبا ولا يتخذ فامر غيره به حنث فينبغي ان يذكره فيه
 ولا يخفى ما فيه من الاطلاق والشراء والاجارة وعن ابي يوسف انه يدين القبول اجارة كسنة الجحا
 والاستجارة والصالح عن دم الخطار وعن مال عن اقرار على مال او منفعة كما ياتي في الوكالة وفي الظاهر
 انه يحنث بصلح الوكيل عند محمد وعن ابي يوسف فيه رايان والخصومة اى جواب الدعوى سواء كان اقرارا
 او انكارا وهي مطعنة بالبيع على المختار كما في الخلاصة وفيه اشعار بالملكات والعتمة وضرب الولد صغيرا وكبيرا
 او عبدا لغيره او حرا وان حرم ضربه وان امر به الاب الا اذا كان معلما كما في كرامته النية او سلطانا وقاضيا كما في
 الكافي وينبغي ان يدخل فيه الممتنع بكونه غفيرة فمن حل له ضرب مع امره به فحنث بالضرب ومن لا يملك لا يبيع فالحنث
 لان منعه التاؤب يرجع الى الولد لا الى الموكل كما في الاختيار ولا شك ان تلك المنفعة من الضرب فلا بد على هولاء
 الائمة ما ظن من الائمة ان المبادر على رجوع المحقوق وعده فالتمسك في الفرق بين ضرب العبد والولد يرجع المنافع فخرج عن
 القانون واعلم ان ما ذكرنا من هذه المسائل قريب من الاربعين فلا ينبغي ما ذكره من تحصارها في الثلثين كما في الكافي
 وفي احادي عشر من كافي القنية ولا يحنث استئناسا في الاتي كالم ولانية لفق القرآن اوسج او بل او كبر دعاء في
 صلواته ومن خارجها وقبل حنث منه وقال ابو الليث انه يحنث في صورتين ان حلف بالفارسية وعليه الفتوى كما في
 الكافي وفيه إشارة الى انه لو سجد او فتح على ماله بالقرأة لا يحنث كما في المحيط ويوم الكلمة انت طابق يقع اليوم في على
 الملوك اى على مطلق الوقت لانه قرن مع غير ممتد بقرتية امر في الطلاق فمن الظن انه متسامح في الاطلاق على مطلق
 الوقت بلا ذكر العاقل وصح نية النهار في الحكم لارادة الحقيقة وعن ابي يوسف لا يبيع وتسلية الكلمة يقع على
 الليل دون مطلق الوقت لانه استعمل فيه ما في قوله شعر وكما صبا كل بنيا شحمة لى لى لا وينا جنديم وحمير

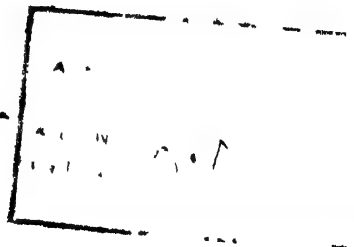
فجمع والكلام في المفرد والالان وان كان الاستثناء الالان مجاز هنا للغاية لا دلالة على ان ما بعده ما غاية لما قبلها لقولك
 جاز القوم الا فلانا كحكي قال الله تعالى الالان اى حتى تمنى وفيه وبه الصريح باشارته اليه فيما سبق كما لا يخفى ففى ان كلمة
 فانت طالق الالان يقدم زيدا وحتى يقدم ذكره اولى وكذا فى سائر المواضع حيث ان كلمة قبل قدومه
 لا بعده لانتهاز اليمين وفى المحيط لو قال ان كلمتك الالان تكلمنى او حتى تكلمنى فتكلمنا معانث عن محمد ربح خلا قال ابى يوسف
 وكذا سائر الافعال نحو لا دخل هذه الدار حتى يدخلها فلان فى غار ساء وفى لا يكلم عبده اى فلان او امرأته او
 صديقها اى فى حلفه على فعل فى محل منسوب الى الغير بغية الملك فالاسن تاخير العبد او لا يدخل داره او لا يلبس
 ثوبه او لا يأكل طعامه ولا يركب دابة مثلاً اى فى حلفه على فعل محل منسوب الى الغير بالملك والاضافة وان كانت
 للاختصاص الالان شاملة للملازمة والاعارة ان زالت اضافة اى اضافة المضان عن المضان اليه فى
 الصورتين بان تطلق او عادى او باع الماوك مثلاً وكلم من عموم المجازى فعل الحالف واحداً من هذه الافعال
 بان كلم العبد ودخل الدار الميعين او غيره لا حيث فى العبد اى فى محل منسوب الى الغير بالملك فيشمل الدار
 والثوب وغيرهما اشارة اليه الى العبد بهذه بان قال لا يكلم عبده هذا او لا يدخل داره هذه او غيره هذا ولا يشير
 اليه بان لم يذكر اسم الاشارة كما مر للاشتراط وجود النية فى الصورتين وقت العقد لا وقت اليمين وقال محمد بالعكس
 فى صورة الاشارة فلو دخل هذه الدار بعد البيع لم حيث عند الشئ من حيث عن محمد وعن ابى يوسف لو لم ينو قايمين على فى
 ملكه عند الحلف وفى غيره اى غير العبد من محل منسوب الى غيره بغية الملك كالأمة ان اشار اليه بعد اخذت فلو تكلم الزوجة
 بعد الطلاق حيث للاشتراط وجود النية وقت اليمين عن الاشارة والا يشير اليه فلا حيث فلو تكلم صديق بعد المعادة
 لم حيث للاشتراط النية وقت الفعل عند عدم الاشارة فلو اخذ صديقاً آخر ثم كلمه حيث واعلم ان ما ذكرنا من اقل من ستة اوقات
 كما محيط والذخيرة وغيرهما وان خالف ما فى الشرح فانه قد اختار قول محمد ربح وقال بالبحث فى حلف الدار عند
 الاشارة فمن الظن انه قول بما هو خلاف الرواية وحسين بالكسرة الدهر والمدة او وقت يسهم وستة او اكثر او ميعين او
 شهران او ستة اشهر او سنتان او سبع سنين او اربعون سنة كما فى القاموس وزمان كزمن بفتحين الوقت قل او كثر
 كما فى القاموس بلانية نصف سنة مكر ذلك للفظان او عرف للعرف ومعها اى النية ما نوى كما فى الجامع
 وذكر فى جامع الكبير ان نوى بالزمان شهران الى ستة اشهر فعلى ما نوى وعن ابى يوسف انه لا يكون اقل من ستة اشهر
 فعلى هذا النوى اقل من ستة اشهر لم يصدق ويصح ما فى الجامع الكبير فقد اجمع اهل اللغة ان الزمان من شهرين الى ستة
 اشهر كما فى المحيط والدهر بالسكون والفتح الزمان الطويل والابد الممدود والفت سنة كما فى القاموس وقال
 الرغب انما سمى لمدته العالم من بهد وجوده الى القضاء ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة بخلاف الزمان فانه يقع على المدة
 الثقيلة والكثيرة وفى المغرب الدهر والزمان واحد لم يدرك اى توقف به حقيقته فى معناه متكرراً وهو لانه لا نفس فيه قال

انه ستة اشهر والدم عند دم الایدای العمر معرقا علی ما قال بعض المشائخ المتقدمین وعنه لم ادره وقيل الحامات فی الغفیلین
 کما فی المحيط والصیغ فی الثمن کما فی الدایة وغیره واعلم ان ما توقف فیه یلح مسائل منها الخنثی الشكل ووقت الختان ومحل
 اطفال المنکرین فی الآخرة کما فی الدایة المجهولی وذكر فی المضمرات اثنا ثمان منها الدایة افضل ام الانبیاء وحکم الحمار
 والجلایة تین طاب لهما او الکلب متی ماعرعلما و فی هذا التوقف تصریح کمال عالمه ورعه روى ان ابن عمر رضی الله عنهما
 سئل عن شئ لا یدری فقال لا ادری و فی الکرامی سئل رسول الله صلی الله علیه وسلم عن فضل البقاع فقال لا ادری
 حتی اسأل جبریل علیه السلام فسأل فقال لا ادری حتی اسأل ربی فقال عز وجل خیر البقاع المساجد وخیر المبادی لم
 ودخلوا وخرجهم خروجا وشر المبادی آخرهم ودخلوا واولهم خروجا و فی الخفائق انه تبنیه لكل مفتی ان لا یستکف من التوقف
 فیما لا وقوف له علیه اذ المجازفة افتراء علی الله تعالی تجریم الحلال وضده وایام وجمع وشهور وسنون ودهور
 ازنته منکرة بایة ثلثة منها لانا اقل الجمع وعنه ان ایا ما عشرة شل (چند روز) ویوم علی طلوع الفجر الی الغروب کما فی
 المحيط وایام کثيرة والایام والجمع والشهور والسنون والدهور والازنته عشرة منها عنده وهو الصیغ کما فی المضمرات
 واما عندها فالاولان سبعة والشهور اثنا عشر والباقی ابر وایام العید سبع العید کما فی المحيط وقيل لو کان الیمین بالفارسیة
 فالایام سبعة بالاتفاق کما فی الکافی ورس الشهور وعرة الشهر للیلة الاولى مع الیوم وبلغ الشهر الیوم التاسع والعشرون
 واول الشهر من الیوم الاول الی السادس عشر وآخر الشهر منه الی الاخر الا اذا کان تسعة وعشرین فانه اول الی وقت الزوال
 من الخامس عشر وابعده آخر الشهر واول الیوم الی ما قبل الزوال وبکم العرف فی فصول السنة علی ما روى عن محمد کما فی
 المحيط و فی اول عید اشترتیه او المکة حران اشتری عبدا فرد عتق لتحقق الاولیة فانه اسم لفرد سابق وفیه
 تامل والنا اشتری عبدين صفقة ثم عبدا آخر فلا یعتق واحد منهم اصلا لعدم التفرد والسبق فان ضمهم الی قوله
 اشترتیه وحده عمق الثالث بتحقيقه و فی الکافی لو قال اول عبدا مکة واحد لم یعتق الثالث الا اذا عنی الوحدة
 والفرق انه لقیقشی لغی ر شاکرته الغیر یاه فی فعل بقرون به لانی الذات والواحد عکسه و فی ان قال آخر عید اشترتیه
 فاشتری عطف علی ما قال و فی بعض النسخ (ان اشتری) عبدا ومات المشتري او المالك او السيد
 لم یعتق هذا العبد اذا الاخر اسم لفرد لاحق فان اشتری بعد هذا المالك عبدا ثم اخر فمات عمق عبده الآخر
 افتح الحمار او کسر الیوم شری من کل مال لانه صحیح یوم الشری وعمق عندهما یوم مات وان کان وقت الشراء
 صحیحا من ثلثه ای ثلث ما له التحق الآخرة حیث یفرع علیه انه لا یصیر الزوج قار الوعلق الثلث
 به ای بالآخر فلو قال امرة تزوجها طلق ثلثا فزوج امرة ثم اخری ثم مات تطلق الاخری یوم تزوجها عنده
 قال یصیر قارا لانه کان صحیحا فی هذا الیوم فلا ترث ولتعدد الطلاق بلا حد دلالة کان حیاء خلا فاهما و فی لانا
 تعلق عندهما یوم مات فیصیر فار فترث ولتعدد مع الحد او عند ابی یوسف عدة الفراق ثلث حیض و منه محمد عدة حیض

الوفاة تكمّل فيها ثلث حيض كما في بسوط صمد الاسلام وعقّ بكل عبد لشهر في بكذا فهو حرّ عتق اول عبده ثلثته
 اعتقده وانتم لشبهوه فان الاول هو البشارة فان البشارة وان كانت غيبة خبر سار يسطر البشارة الوجه لا انتشار الدم في الجسد
 حينئذ كان انتشار المار في الشجر لكنما عفا خبر سار غاب عن المنجز علمه والعرف مقدم متفرقين اى واحد بعد واحد وعقّ
 الكل ان بشرة وسعا قلنا رسل وان آخرهم بشارته فان اضاف الى المرسل عتق وان فالرسول وسقط البشارة
 ابيه او غيره من ذى رحم محرر وكفارة اى كفارة يمين الابن وظاهرة هى اى الكفارة وانما ابرز قاعل سقط للفصل
 وحاصل ان الكفارة تسقط لشبهة قريبة بقيما لا تسقط الكفارة لشبهة عبد لكفارة حلفت سيدة بعقده لا للكفارة بان قال
 ان اشترتية فهو حر فلو سلم اليه عن يميني شأنا ثم اشتراه تسقط كما في المحيط ولا بشرة يستولى به بكاح اى امته بغيره فكما فولدت
 علق النكاح والحالف لعتقه ما ناولا عن كفارة لشبهة بان قال له ان اشترى بك فانت حرة عن كفارة يميني
 ومن الظن استراكها في الظاهر ان المدبر لا يعق للكفارة لنقصان الرق فان التعليل غير مذكوره هنا ولعققت بان
 لتسريته امته ففى حرة من تسريته اى اتخذها سريته بان بواها بتيها وحصلها وجامعا عزل ام لا عند سماء عند ابني يوسف طلب
 الولد بشرط حتى لو عزل لم يكن تسريته او تسريته فعلية على الاشهر من الشهر الجماع او ضد العارانية والضم من تغييرات الغيبة وان الرق
 بقاب احرى الرابن ياره قيل فعول من اليه واليسارة وهى ملكه يوم حلفت فلا يعق امته اشتراها ثم تسرى فاستدرك
 قوله لا يعق من اى امته شرابا الحالف فاستدركا ويقترب لكل مملوك لى حراعتات اولاده جمع ام فى الاصل امته
 وامته لغة وقد يجمع امات الا انه اكثر فى غير الانسان بخلاف الاول وما يبروه وعبده الحق لا يعق مكاتبه ولاهم
 ما لكو اليد لا ينبتهم ويعق بها احرا وهذا وبذا بعبدة ثالثهم حالا وخير فى تعيين احده من الاولين لان او دخل
 بغيره فكانه قال احدهما حرو هذا كالطابق فانه لو قال ثلث من لسانه هذه طالق او هذه وبهذه تطلق ثالثهم وخير
 فى الاولين ولا م دخل على فعل اى تعلق بفعل لبيع عن غيره اى يجوز وقوع ذلك الفعل بغير فاعل ذلك
 الفعل بطريق توكيل يرجع الوكيل بحقوقه على الموكل واعن كحج للتعليل كما فى القاموس والجملة ففعل كبيع
 وشرار واجارة وحيطة وصيانة ببار نقطة او لقطتين من تحت وبنار وغيرهما يجرى فيه هذه الوكالات
 اقضى اللام الدخلة على الفعل امه اى ام ذلك الغير الحالف بذلك الفعل وتوكيله اياه والجملة خير اللام تحضه
 اى يخص ذلك الامر الفعل به اى بذلك الغير فلم يثبت الحالف فى حلف ان لعبت لك اى لا احبك ثوبا
 فعبدى حران باعه اى باع الحالف ذلك الثوب بلا امر ودكالة بالبيع من الغير الخاطب ملكه اى ملك الحالف
 هذا الثوب او لا يملكه لان المعنى ان لعبت ثوبا بامر ودكالة بالبيع من الغير الخاطب ملكه اى ملك الحالف
 فيه التوكيل او لا كالاكل او فعل لا لبيع عن غيره اى لا يجرى فيه الوكالات اصلا كاكل وشرب ودخول و
 ضرب الولد والبعد اقضى اللام فى الصورتين ملكه اى اختصاص هذا العين ولو ولده بذلك الغير

فحدثني في ان لمجت ثوبا لك او ضربت لك عبدا وقتك لك مكانا اى هو ملك لك فكذا ان باع الحالف ثوبا
اى المني طلب وضرب ولده بالامر سوار علم الحالف ان الثوب او العبد ملك له والا فان المعنى ثوبا وعبد او مكانا ملكته
او الحاصل ان لازم التلييك اما ان يقرن بفعل او اسم فان كان الثاني بان كان مملوكا للتمليك عليه فقد حدثت بالفعل
والا فاما سوار كان مما يجرى فيه التوكيل ام لا وسوار كان بامره او بغير امره وان كان الاول فان كان الفعل مما يجرى فيه التوكيل
واستحق يرجع التوكيل بها على الموكل فاليمين على التوكيل فلا يثبت برونه وان لم يجر فيه التوكيل ولم يكن له حقوق فاليمين
على تلييك محل الفعل فيجعل محذوفا عما عداه عن الالفاء وبذا اذ لم يجر فيه التوكيل فان تولى المالك في الفعل الاول والتوكيل
في الثاني صدق ديانته في كليهما وقضاه في الاول دون الثاني كما في المحيط وغيره من المتداولات واعتراض على ما ذكره
من الثاني بوجوه اما الاول فلان صرف اللام الى الفعل واليمين مما يتعلق بقصد المتكلم فلم يكن اللام للاختصاص باليمين
واما الثاني فانه من الافعال لا لا يقتضى التعلق بعين نحو ان قلت لك فلان وجه لا اعتبار صرف اللام الى العين واما الثالث
فانه لا يرد في جميع هذه الافعال صرف اللام الى العين فلا وجه للاعتبار بتعلق الفعل لا يقع عن الغير اذا تعلق بعينه باليمين
فكما في اعتبار تعلقه بالفعل واليمين بتقديم الفعل الوقوع عن الغير نقصت اعتبار القسم الثاني من الفعل تكلف والكل
مردودا فالاول ذانم قد اعتربه واقصد التكرار فنية الا ان الظاهر ما ذكر في المتن على ما قالوا بقرينة العرف كما في التمرناشى
واما الثاني فتعود القيام ما يقتضى التعلق باليمين نحو قلت لك مكانا كما في المحيط وغيره اما الثالث فلان المدا لما كان على
وجوه اللام على الفعل واليمين وبعض الاول كاللثاني في الحكم وجب التفصيل على المنهاج فظهر ان الاعتراض على المجتبهين
الذين يثبت كل واحد منهم من المقاتل والظعن بالاعتساف على المداوين لاختلاف من كمال القصور عن ادراك ما في كلامهم
من الدقائق وفي حلت كل عرس بالكسر لي فكذا اى طائق بعد قول عرسه كحت انت امرأة على انا
طلست هي اى عرسه انقذت به وكذا غيرها فقصار العموم الكلام وعن ابى يوسف ان عرسه لا تطلق وهو الاصح لان
الكلام في غير ما كان في الاكواني وصح نية غير ما ديانته لا قصار لانه تخصيص العام واعلم ان اليمين على نية المعلوم حالها وتعلقها
قال القدوري بذا اذا اتحلف على ما في الماضي وما على ما في المستقبل فعلى نية الحالف ولو ظاهرا وقال شيخ الاسلام انه
في اليمين بالله خما في غيره فلو نوى خلاف الظاهر كما لو نوى الطلاق عن ذناق صدق ديانته لانه ياتى ثم الغموس
خاما كما في المحيط وغيره ولا يخفى ما في هذه الجملة من حسن الاختتام والايثار الى قصد الشرع في الغير من المرام

تمام شد جامع الرموز جلد دوم



رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ

نُحَدِّثُكَ يَا مَنْ عَمَّا بَيْنَ كَفَايَةٍ وَبَرَايَةٍ قَائِمَةٍ عَلَى مَا تَقْنَأُ بِطَبْعِ الْكِتَابِ الْمُنْعَى الْعَقْدِ بِأَوَّلِ النَّاسِ وَيُحَدِّثُكَ كُنْزُ الْكُتُبِ

الجلد الثاني من

جامع الرموز

مرة رابعة

لِلْعَلَامَةِ الْفَخَامَةِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدٍ أَهْتَامُ الْكَمَالِ مِنَ الْفَضْلِ وَالِدِينَ بَرُّ لَوْ أَحَبَّ بِهِمْ فِي تَقْدِيرِهِ

وَالْمُطْبَعُ الْمَعْرِفِيُّ لِكِتَابَةِ الْكُتُبِ بِالْمَدِينَةِ الْمَكَّةِ



لما تشارك به وليدين في تعهد العاقب ولما شرت في ذاتها عقبها به يقال هو اى البيع كالمبيع لغة مساو له مال بابل اى اعطى
 المثل وان اخذ المثل ويقال على الشراء وهو اعطاء المثل وان اخذ المثل ويقال لان على ما اذا اعطى ساعه سبلقة لمانى المفردات فالمبادلة
 اعطى بثل ما اخذ والمال ما ملكته من كل شئ كما فى القاموس وكذا فى المغرب على ما روى عن محمد وفيه اشعار بان المنفعة مال التحقيق
 على ما فى الاصول انها ليست بكل فانه ما يذروا وقت الحاجة ويذلل فيه ما يكون مباح الانتفاع به وما لا يكون كالثمر والخيزر ونحوه
 جنة من نحو شعيرة وكفت تراب وشربة ماء كما فى الميتة والدم فالمال شئ بالتمول اى باذنا كل الناس وبعضهم فان ايج الانتفاع
 بشرها فتمتقوم بالكسب والافعية تتمم فان عدم التمول والانتفاع عنه لم يكن بالاولى يطلق المال كالمال على القيمة وهى ما يدخل تحت تقويم
 تقوم من الدرهم او الدنانير وعلى المثل وهو الزم بالمبيع وان لم يقوم به وانما يخص الاول بالمثل بقربنية البار وفيه اشعار
 بان البيع يتعدى الى المنفعة عين فليها بنفسه والثانى بمن كمانى الاساس والمغرب غير ما نقد اشكل ما فى الرينى من حمل النقيض
 على النقيض فان الشئ يتعدى من تبرأ من الجابن فلو كان احد مالكم بالكمين بواقة لمانى ايتية الكفاية والكرمانى وعليه
 ميل كلام الراغب خلافه الى السلام وما اشار اليه المصنف وخيره وان معنى له شئ فشكل لانه يدخل فيه بيع باطل
 كبيع الخنزير ويخرج عنه بيع صحيح كبيع الكره على انه كغيره من المقتضين قد صرحوا بان البيع عقد وانما اشار اليه بقوله ونعتقد البيع
 ويحصل شرعا بما يجب وقبول اى من ايجاب وقبول او بسببهما فمن الظن انما خارجا من حقيقة البيع وينبغى ان
 يكون الواو بضم الفاء فانها لو كانت سلم فيعقد كما قالوا فى السلام وفيه اشارة الى ان الباب اذ ابيع ماله من ابنه الصغير

او اشتهى لم ينعقد به نهما كما ذهب اليه بعض المشايخ والعجم انه لو قال بعته او اشتريته من مال ولدي فمقدم العقد كما في المحيط
 او ذلك الوصي لو بان مال التيمم لنفسه او القاضى بامره او العبد لنفسه من ماله بامره كما في الزايدى ولما تقرر ان الاحكام الشرعية
 على وفق المعاني اللغوية لزم ان يكون البدل ان ماله وعنه ثم الزايدى لم ينعقد بما هو اقل من فلس كما في النظم وغيره فبيننا واول
 النوعين من التجارة المحلال المسمى بالبيع والحرام المسمى بالربو فانما يطلق على كل بيع فاسد كما في الثاني من شهادات
 الذمية وتوثيق الكلام قدم في النكاح بلفظي ما مضى لقول البائع اعطيت او بدلت او رضيت والمشتري اشترى او
 قبلت او فعلت او رضيت كما في التحفة والماضى اعم من الحقيقى فينعقد بلفظ المحال نحو بيع وهو البيع كما في الدرراني وفيه شارة
 الى انه لو قال اشته فقال اشتهيت لم ينعقد الا اذا قال بعثت كما في شرح الطحاوى لكن في الزايدى ينعقد بلفظ الامر عند
 بعض الابل المستقبل وعن ابى يوسف لو قال عهدي بذلك باللف ان العجك فقال اعجبني فمذابيح وكذا اذا فقتك
 ووافقتى وعنده لو قال المعنى عبدك فقال نعم فقال قد اخذته فمذابيح لازم ولو كتب الى رجل اشتهيت فكتب قد بعثت فهذا
 بيع ولو كتب بعثت فكتب لم يكن جايلا انه لم يبيع احد الاكثين ولو قال من اين سبي خود را بتبوعه اكرم فقال
 الاخرى ما فعلت ايضا فمذابيح والى انما يشته طسابع على من يعاقدين كلام الاكثين في المحيط واهل الاكتفاء شعروا بان البيع
 بلا ذكر الثمن في التماس فيه واثيان وتجا طراى بشارت البائع المشتري في العطاء واخذ الثمن في المجلس فقبض
 احد البدين الكفى كما قال الحلواني والبيع انما يكفى كما في الظهنية وقاضى خان وقيل هذا اذا قبض البيع واما اذا قبض
 الثمن لم يكفى كما في العمادى لكن في الزايدى انه يكفى اذا كان على وجه الشارطة كما في غير قبض بالنفس والخسيس
 نص عليه محامى كما في الاختيار وهو البيع وقال الابن انما ينعقد الا فى الخسيس كما في المحيط والامداد بالنفس ما كفى قيمته كالعبد والامداد
 والخسيس ما يقل كالقمل والبرمان والعم والتمه لما في النهاية واما اوجب اى اوقع الايجاب واحده من المتعاقدين قبل
 اوقع القبول الاخر منها في المجلس ان شاء وبذا خيار القبول ومثله لا بد من العقد كما في الاختيار كل المبيع اى كل
 جزء من اجزائه ما يتعين بالعقد بكل الثمن او ترك الآخر لمع فدية المشتري ان يقبل كل المبيع بعينه الثمن او بعضه
 بأكمله او بعضه انما يلزم من ثمن الصفقة الواحدة وهو لا يجوز لتضرر البائع ونما اتحد الصفقة او اتحد العقد بان لا يدرى لفظ البيع او اشته
 وان تعدد العاقد والثمن بان يذكر لفظ ثمن ولم يتعد عنه ما الا اذا تعدد الاشياء الثلاثة بالاول فبقى كما في الخلاصة وغيره
 الا اذا بين ثمن كل من المبيع بان يقول بعثت بذلك وبذلك فاما ان يقبل البعض ببعض في الاعتقاد اشعا بان لا يفرق
 البائع في المجلس وقسم الثمن باعتبار الاجزاء كما اذا اخضع العقد الى تقسيم بين امرين وجوب جائز نعم لو قسم باعتبار القيمة كما اذا
 اخضع الى عشرين لم يجز وان رضى به لانه استيناف عقد بل ببيع حصته المبيع كما في المحيط واما ان لم يقبل الاخر
 المبيع بطل الايجاب ان رجع الموجب عنه وان لم يعلم بالآخر كما في التتمه وان قام احد من المجلس
 وذكر شيخ الاسلام انه اذا لم يذهب لم يطل كما في المحيط وفيه اشعار بانها لو تباعا لم يثبت بان بلاسكنه من الطامنين انما يقبل البيع

وقيل بأنهم يقيمون بالابدان والاول المع كمان الاختيار واذا وجد اى الاحجاب والقبول لزوم البيع بلا خيار خسر
وقية اشارة الى ان البيع يتم بهما ولا يحتاج الى القبض كمان المحيط ويعرف المبيع الخاصة بالاشارة اليه لا يعرف
المبيع الخاصة ولا يحتاج الى معرفته بذكر القدر بالسكون والفتح اى الكمية والصقعة اى الحالة التى عليها اشئ من حليته
ابن قول منته اسنان من البر الحية مثلا الا فى السلم لكن فى نحو السلم واسوال الربوتية ما كان المبيع غائبا يعرف بذكر ما كان
المشهور يعرف المشلى كالكيل بالانموذج الا ان يختلف ولخيار العيب كمان الاختيار وبذلك ان يحقق المتعين بغيره غير مخا
للشع وغيره من انه يعرف بذكرهما كالمطل ويوفى الثمن وجوبا باحدهما اى بالاشارة خاصة او ذكر القدر والصقعة غائبا
لانما فى الذمة ولا يصير ولا يفسد الخراف فى بيع كميل او موزون كما اذا باع صبرة من البر بعبارة من الشعير والجراف
بنائية يتم كمان القاسوس وغيره معرب (رأى) بالضم وهو الحرس بلا كيل ولا وزن كما ذكره المطرني الا فى بيع خسر
اخص من النوع عند الاصولية بالجس كالباب فانه يفسد الخراف فيه الاحتمال الربوتية العلم بالمباشرة فيقال او يوزن
وانما هو بالام اشارة الى انه انما يفسد اذا دخل تحت معيار الشئى كما اذا باع نصف من من البر بنون منه فصاعدا لان
اوى الربوتية نصف صاع او تغية على اختلاف العبارتين او الروايتين كما ياتي ومطلق الثمن الذى ذكره دون
مفصلة فاللام للمعروف اولى من الثمن المطلق فانه يتناول المباشرة المذكورة يتناول المباشرة على اى حال
كما قيل على الارجح اى انه نقود البلد فى التعامل وقال ابن الفارس الى اطن الزاد والواو والجيم خيلا اذا علم انه
لو قال بعت الدار او الثوب او البطيخ فعلى الدانية والدرهم او الفلوس ان تعاملوا بها والا فالاعتقاد فان استوى
رواج النقود وجمع النقداى الدرهم او الدينار المميز فانه فى الاصل تميزه الدرهم وغيره كمان القاسوس ففسد البيع
ان اختلف ما ليتها اى قيمتها فان استوت مع وصف الى ما قدر به من اى جنس كان وان بيع شئى مشار اليه
فوا فراد او اجزاء من المشلى او القسيمي كل واحد فرد من هذه الافراد بكذا بنين ثمن كل فرد وبلا بيان مجموع المبيع والثن
ويدخل فيه كل اثنين او ثلثة فان لم يتفاوت الافراد كالكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة كما اذا باع هذه
الصبرة كل تغية بجمته درهم صح البيع فى واحد منها لا غير الا اذا علم عدد الكل فى المجلس بالكيل والتسمية فانقلب ثمنه
كان للمشتري خيار الكشف ان شاء اخذ باظهر له من الثمن وان شأ ترك وقيل ذكر المجلس وقع اتفاقا فانقلب ثمنه
بعد المجلس والا يوجد عدم التفاوت بان تفاوت من حيث الذات كالعدديات كالاغنام والثياب والقيمة كالذريات فان
الذراع من مقدم البيت او الثوب اكثر قيمة منه من بخره كما اذا باع هذه الاغنام كلا بجمته درهم فلا يصح وفسد اصلا
لكن لا فى بعض الجملة مفضية الى المنازعة وهذا كله عنده واما عند ما فقد صح فى كل فى الصوريين بلا خيار للمشتري ان رآه عليه
الفتوى كمان المحيط وغيره ثم اشار الى ان البيع صحيح بلا خلاف ببيان مجموع المبيع او الثمن بلا بيان كل فقال فان باع صبرة
مجازفة بقرنية المذرع اى مجموعا من المعدود او الموزون او الكيل فان الصبرة بالضم باجمع من الطعام بلا كيل ولا وزن على انه

فحصل صحيح خيار الشرط اى الاختيار للفسخ والاجازة بسبب شرطه ولو بعد البيع فالخيار اسم من الاختيار الاضافة لعلوه على
ويجوز ان يكون المملوكة الاولى اى الخيار المشتهى ويطاوعه وقطيعة اى الشرط الذى يوجب الخيار لكل منهما اى البائع والمشتري منفردا
ولهما جميعا وفيه اشعار بان الاختيار صحيح ولا يجزى فى الصحة والسلام حتى لو شرط البطل كى ما تلى ثلثة ايام بالنسبة على النظر
او بالرفع على الابتداء والخبر الطوط المقدم ويجوز ان يكون موقفا على نحو قوله تعالى ومنهم من ذلك فيكون من قبيل التجاذب
واقبل منها لا يجوز بالتوقف اذ الفساد لما ياتي اكثر منها عنده وهو الصحيح واما ما ينفرد به في شرطه فيشبه طبعه كفى المحيط وحمل الفهم المحذور
للمتعارفين كان شاملا للاجازة والكتابة والقسمه والصالح على المال والربح والخلع وغيره كى ما فى العمادى الا انه اى البيع يشبه
الخيار لانه من ثلثة ايام يجوز اى يتوقف التوقف اذ الفساد عنه على تخرج الخاسية والعراقية والاول اوجه كى ما فى النهاية ان اجاز
البيع فى الثلث من الايام فك التاخر لحيث التمهيد وفيه تساه فانه لاجازة فى الليل الرابع جاز ولو دخل فى الصحيح بلا اجازة
فقد تقرر الفساد كما قال اهل ندراسان والكلام شبيه الى انه لو لم يكن الخيار موقفا لم يكن الاجازة فى الثلث وق جاز عند الكل وكذا
بعده عند ما خلا فاله من ابي يوسف انه اذا شرط الخيار ليو با بعد ستة جاز البيع وله الخيار بعد ستة كى ما فى المحيط وغيره وكذا اى مثل
خيار الشطرنج الصحة ان شرطه انه اى المشتري ان لم يبيعته اى لم يعط البائع الثمن فغوله الثانى اى ثمن العبد مثلا الى ثلثة
ايام او اقل او اكثر منها فلما بيع منها ويسمى خيار النقد فان العقد فى الاولين جائز عند الثلثة وفى الثانى فاسد عنه ويتبع
بالنقد قبل مضى اليوم الثالث على تخرج العراقية وهو موقوف بفسد بلا نقد او مضى اليوم الثالث على تخرج الخاسية كما فى
المحيط فلا يفسخ العقد وهو الصحيح ولذا لو اعتقه المشتري بغيره ففسد عقده ولو كان فى يد البائع لا يفسد وانه عند ما فاجز كى ما فى
وقته اشارة الى انه لو لم يمين الوقت اسما ومن جواهر الايام ففسد كى ما فى الذخيرة والاخرج مبيع عن ملك باعية بالاتفاق
مع خياره فيخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق ولا يدخل فى ملك البائع عنده ويدخل عنه ما فملكه الفهم اسم او مصدرا
بهاك للمبيع فى يد المشتري مدة الخيار يكون ضمانه عليه بالقيمة فى القيمة وبالمثل فى المشتري وعن الشئحين بالمسمى كالمقبوض
على سوم المشتهى اى للشترى فالإضافة للبيان والسوم من المشتري الاستيلاء ومن البائع الغرض على البيع من بيان
الثمن كى ما فى المغرب فانفسه بالعرض على البيع لا ينعى من وجهين احدهما انه من البائع وما نحن فيه من المشتري والثانى الاكتفاء
بجزر المعنى الماترى انه اذ قال اذهب بهذا التوب ان يمينه اشتبهت به فذهب بها فلما لا يضمن ولو قال ان رضيت اشتبهت به
بعشرة فذهب فملك ضمن قيمته وعليه الفتوى كى ما فى النهاية ويخرج المبيع عن ملك البائع مع خيار المشتري فلا يخرج
الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق والاصل ان البطل الذى من جانب من الخيار لا يخرج عن ملكه فملكه اى المبيع
فى يده اى المشتري يكون بالمشتري كتعديبه اى صيرورة المبيع واعيب فى يده بفعله او بفعل اجنبى او بفعل المبيع او
بانه سادته كى ما فى الكافى والمراد عيب لا يرفع فى مدة الخيار كقطع اليد والافو على خياره حتى كى ما فى النهاية فاذا تعيب بطل خياره
فعليه ثمن لكن اى ملكه اى المبيع الخارج عن ملك البائع المشتري وهذا عنده واما عند ما فيها كالمشتري والتعويل على الماويل

فصاعدا عنده وهذا على وجهي ابن الشجاع خلافا للكنفي وإنما خص هذا الخيار بالمشتري لأن خيار البائع لم يذكر في القليل ولا في الكثير
 وقيل يجوز كما في المحيط وهو الأصح كما في الكافي وشرا عبد بن مسيين بالتقابل والقبول بالخيار في أحدهما ثلثة أيام صح
 الشراء. **ان فصل الثمن** بان قال كل وان بينهما ثمانية وعشرين محلا الخيار بان قال طي اني بالخيار في المقابل وفسد الشراء
 في أيهما في الواجب الثلثة الباقية ان انفصل الثمن واليمين على الخيار ان بقعه له ولا يمينه وان لا يفصله ويعينه ثمانية عشر
 والمبيع ١٠٠ ما لم يفي عامة الكتب وقال جوزيد انج في الثلثة فلو فتح فيا عين بقى الآخر على الصحة فعمل لا يجاب فيه بضم الثمن
 الذي ذكره كما في المقام المخصوص من المشتف وفيه انعار انه اذا اشترى في جداوله الخيار في نصفه للبائع او المشتري صح الاستواء
 النصفين قبية وكذا اذا اشترى كيليا او زينا كما في المحيط وغيره ولا يخفى ان الحسن تقديمه على مسلة خيار التعيين لان المبيع
 مجموع العبد بن الخيار خيار الله وبعده مشتري بشرط لثمة اي كتابته او غيره من الدف ولم يوجد الكتاب اخذ
 بثمنه لان الوصف لا يقابل بشئ من الثمن كما اذا اشترى دارا او راعا على ان فيها كذا او كذا ابتداء فخلته فوجد ما ناقصه او ترك
 ان المكن والافيرج المشتري على البائع بالتقضاء وعن ابي حنيفة انه لا يبرج كما في النهاية ويورث اي يعطى للمورث
 بالفتح وثبت لخيار التعيين الاختلاف لثمة بلب الغية فلم يورث راحة هالما للمورث ويورث خيار العيب تبعية العين
 لان للمورث طلب الجبره القايه من المبيع لما للمورث ولا يبعد ان تكتب التكلف في المبيعين فان الايراث وان وضع
 للمجاهر الا انه قد كثر استعمال في الراض لا يورث خيار الشطر والروية لانهما حصصه فان بالعاق بالنص ويحرم هذه
 الخياراته فيما يفسخ به وان بدل كما في الاجارة ونحوها لا فيما يفسخ لما في الخلع والكاك وتماه في العمادي واضافة الخيار في الثلثة
 كما في الثلثة اني خيار المشتري بسبب البيع

فصل صح شرا عبد بالمائة المشتري كانه منقطة مائة وشارا اياها او غالبة مشارا الى مكانه وليس فيه غية ما اذا البائع كما ورث
 ولم يره قط كما في المبسوط والمحيط والنجية وغيره بانه لو قال بعيت نفسك ماني كمي هذا او ماني كفي هذا من شئ
 جازعه العامة واثنته خيار الروية كما في المحيط والمشتري ان شاء الله العيين بالدين اي الدين هم والدين كما هو المتبادر
 الخيار للفسخ والاجارة وفيه اشارة الى ان الخيار لا يمنع ثبوت انما في الدين بل لزومه والى انه لو باع ونيابدين فلهما
 ولو باع عينا بعين كان لهما الخيار كما في المحيط وغيره فمن الظن ان الحسن صح شراوه ما لم يره المشتري وله الخيار عند ما اي بعد الروية
 فله اجازة ثم رآه كان له ان يرد وقال بعضهم ليس به ذلك لكن الرواية فيه لما في التتمة الاول مروى عن ابي يوسف وعليه عامة
 المشايخ وهو الصحيح والآطابق دال على ان الفسخ لا يستلزم فيه قضاء الناقض ولا رضا البائع ولا حضوره وذهب الطرفان
 الى ان الفسخ لا يصح بدون حضوره كما في المحيط ثم ذكر غاية الخيار بعد ما فقال الى ان يوجب ما يطلبه اي الخيار كالنصف
 الا اني وقال بعض المشايخ انه لو تمكن من الفسخ بعد الروية بلا فتح سقط خياره كما في النهاية وان رضى المشتري بالبيع واجاز
 قبلها ما اي الروية فان الخيار علق بالروية بالبعه وهذا مستدرك بقوله عند كما لا يخفى لا خياره في ظاهر الرواية لبايعه

اي مأموره البائع في هذه الصورة وهذا تاكيد لما سبق واخترازم عاردي عن ابي حنيفة ان الخيار للبائع ايضا كما في العاوي وجمها
 ذكرنا في السابق انه ان لا تسامح فيه لكون التغير اجعالي بالمريه اشتري ومطلبه اي خيار الروية وخيار الشرط فيعبدية المبيع المستثنى
 فيعبدية كما مر في خيار الشرط وكما اذا اشتري لبنام يريه حمله البائع الى منزل المشتري ثم راه فارادوه فانه لا يرد لانه يحتاج
 الى الحمل فهو بمنزلة حطب وث عند المشتري وعن محمد بن اشترى ثم لم يريه بالري فحمله الى الكوفة ليس له ان يريه بالكوفة ولكن يحمله
 الى الري ويرده ثمة كما في المحيط وقصوف يوجب حقا لغيره اي غير المشتري سوا كان ذلك الغير موانة فعلى اوعده من عباده فيل
 فيه الاعتاق والتمديد والاجارة والرسن والمبتع التسليم كالمبيع با اختيار للبائع سوا كان للمشتري فيه خيار ام لا قبل
 الروية وبعد ما نفاق قبض وقصوف لا يبطل والارزم ابطال الشيء قبل تبذره واركان التجوزين غير محتاج اليه على انها اقبل لا
 يوجب من التصرف والبارز للمخ كالمبيع بخيار من البائع ثلثة ايام ومساومته اي من المبيع على المشتري للمبيع مع ذكر
 الثمن ومثبه بل التسليم مبطل هذه التفتات انما بعد ما اي الروية فقط اي لا يبطل به التفتات قبل الروية وذكر في
 العاوي ان خيار البائع لا يبطل خيار الروية الا في رواية الحسن عنه وذكر في المحيط انه صحيح كما قيل وقال السفهاني ان المسألة مبطل
 وهذا قول ابي يوسف خلافا لمحمد بن وليت برؤية المقصود ومن المبيع لتغيره روية الكل كوجه الامتد والعبد فاذا ارى ظهر ما و
 بطنها فانه الخيار ووجه الدابة وكفلها معا عند ابي يوسف قال محمد بن حنيفة النظر الى روية الا غير وعنده انه يعتبه النظر الى وجهها
 او جسدها والنظر الى قوائمها لا يكفي وعن ابي حنيفة في البه دون الدابة والبغل يكفي ان يرى شيئا منه الا الحافر والذئب انما ينظر
 في شاة الحقيقة لا بد من النظر الى روية عمارا وسائر جسدها وفي شاة اللحم لا بد من الجس حتى يظهر بالانزال والسم كاني المحيط والكفل محركة
 العجر والدابة من الاسمار الخالبة في الاصل ما ياب على الارض وفي العرف ماله قوائم اربع كالفرس وموضع علم الثوب المعلم على ما روي
 منه وظاهر غيره اي المعلم من الثوب كالكراس لثاقه التفاوت فله الخيار ان وجد الباقي دونه وعنده روية جميع البساط وما كان
 البوجهان من ثوبين مختلفين فروية كلا الوجهين وعن محمد اذا كان البطانة ودان الظهارة فروية البطانة وفي المكعب لو جرد دون الغمر
 ولو جعل الغير علم من الثوب لكان اشارة الى روية احد المصنعين او الخفين غير كاف فاذا اشتري رجا با دامت ومنه شئ من لباس لم يخل
 الخيار وكذا اذا اشتري رجا با دامت وراه دون اللب دالي انه اذا كان مديات متفاوتة كالتياب التي في الجراب فروية كل واحد اذا
 كانت متفاوتة كالجوز البض فروية البعض كفي اذا وجد الباقي مثل المثل وكذا الكليل والموزون اذا كان في وعاء واماني وعاء
 فان كان متماثلًا فذلك عند العراقيه فان كان دونه فعلى خياره ويرد الكل عند الرو على الصحيح اخترازم عن تفرق الصفقة وفي
 الكرم روية داخلية وفي البستان روية رؤس الاشجار واذا اشتري ما غاب في الارض كالجوز والبصل فروية البعض لا يكفي عندها
 عند ما فان استدل به على الباقي في عظمه ورضي فهو لازم الكل في المحيط ومينوت مقصود وقوس الداسح فانه اذا كان فيما جتان
 شتويان وبتجان صيفيان فروية الكل مع روية الصحن فلا يشتري روية المزملة العلوان في بلد يكون مقصودا وبعضهم اشتراط روية
 الكل وهو الاظهر والاشبه وفي البيت الصغير الذي يسمى رند خانه (كفي روية الخارج كما في المحيط ويعتبه نظر وكيله بالشمع اي

اي بشر ان غير معين فلو اشترى شيئا من الموكل كان للموكل خيار الروية وفيه اشارة الى انه لو وكل مثله من حين قد رآه موكلا فليس
للموكل خيار الروية والى ان روية الموكل بالروية لا يكون كروية الموكل فله كل انسان روية ما اشتراه ولم يره فقال ان روية فخره
فخره برضي الاجز كما في الفصولين او بالقبض اي وكيل المشتري شيئا لم يره بقبضه وقد رآه فليس للموكل المشتري ان يره
عنده وما عند ما فله ذلك اذا رآه وعلى هذا الخلاف اذا اشترى شيئا على انه بالخيار فله كل وكيل القبضة وهذا اذا كان مكشوفاً وما اذا كان
مستوراً فمجرد القبض لا يبطل خيار المشتري وفيه اشعار بان خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل بالقبض به الصحيح كما في المحيط وصورة التحويل
بالقبض ان يقول كن كذا مني بالقبض لا يعتبر عند من نظر رسول الله بالشرارة والقبض صورته ان يقول كن لي رسولاً مني بذلك وليس
اليه الا تبليغ الرسالة وحسب الاعنى بالخبر فيما يحسن وليس بالبيع والقبض كالتبليغ فاشتم فيهم وفيه ما يذاق ووصف العقار
من احد عنده ما بلغ ما يكن وقال الحسن لو وكل بعير بقبضه وهو شبه بقوله وعن ابي يوسف انه لو قيد اليه بحيث لا كان بعيره اياه سقط
خياره وقال بعض ائمة البيع الحيطان والاشجار فاذا رضى سقط خياره وعلى ان ائمة اشترى او باع فمستحق ان ينتهي الى موضع منها
فقال هذا موضع كذا فقالوا لا انفصال في هذا الاصلح الى الان لا ايسر بانفسنا فكيف تكسونه كما في المبسوط ولو وصف له ثم الصلة
خياره ولو اشتراه ثم عي انتقل الخيار الى الصفة كما في المحيط وفيه اشعار بان هذه الاعمال من البعير غير مسقطه خياره وكلام الكراشي شير الى
انها مسقطه وفي المنة لو اشترى ما لم يره مما يذاق فذاقه ليل مسقط خياره ومن راي شيئا ثم شرى ما راي من الشئ فله الخيار
ان تغير ذلك الشئ عما كان عليه عند رويته اشارة الى انه لا انفصال بين طول المدة وقصرها الى انه لو لم يتغير ليس له خيار بل انفصل
بينهما كما اشار اليه الكافي لكن في العمادى عن الذخيرة وان لم يوجد فيه ان من اشترى ما رآه فلا خيار له الا ان يمضي الشهر
فصاعداً وتبطل ان اشترى ما رآه غير قاصد للشراء فله الخيار والقول للبايع مع مينة والبيعة على المشتري اذا اختلفا
في عدم تغييره لانه متمسك بالظاهر لكن قالوا اذا كانت المدة قريبة فان كانت بعيدة بان راي ائمة شاتبه ثم
اشتهر بها بعد عشرين سنة وزعم البائع انها لم تتغير فالقول قول المشتري كما في الكافي والقول للمشتري مع مينة البينة
على البائع في عدم رويته اي المشتري البيع فيضاف الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول

فصل - والمشتري غير رده وجد بمشتريه عيباً كان عند البائع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند القبض كما في المداينة
اذا رآه الا انه لم يكن عيباً بينا لا يخفى على الناس ثم علم انه عيب كما في المحيط وفي كلامه اشعار بان العيب الموجود عند البائع ما لم
يوجد عند المشتري لم يكن له والاية الرد كما سيأتي ثم وصف العيب على وجه الكشف فقال نقص ذلك لعيب ثمنه نقصاً ولو
يسير اخذ التجار على اختيار القدرى وقيل بعينه اهل صناعة فاحشوا وقال شيخ الاسلام بعده الناس عيباً روه اي رد المشتري
مشتريه على وجه الشرع بان يكون برضى البائع اذ صار العيب على تقديرين فسخ فله رده قبل القبض فلا حاجة الى احدهما في فسخ
بجود رده ردت وهذا كله اذا لم يكن من ازاله العيب بالامانة وانقص البيع بازائه والا فليس له ذلك كما في المحيط
فلا طلاق لا يخلو عن شئ واخذ بكل ثمنه بلا مانع فليس له اسكه وحط بعض ثمنه والباقي ككتاب اخذ الاستحفا

وشتر عا استخفا والعبد عن المولى ثم راد ويدخل فيه المستاجر والمستعير والمستودع وليس باق لو من محلة الى محلة او قرية الى بلدة او اما
 العكس فباقي ولا يشترط سببية السفر كما في الخزانة والاسير في الابق والبول في الفراش بل اجماع العداء باق صغيره وبواضعه ومرفعه
 صغيره بل وان لم يكن عشرة دراهم وقيل ما دون درهم ليس بعيب ولا فرق بين ان يسرق من ماله او فيه لكن يمتنع الماكول من
 المولى للماكل ليس بعيب لعقل البعير عيب فكل من هذه الثلاثة من غير المية بان يكون ما دون خمس سنين ليس بعيب على ما قيل فلو عاد
 وادرس منه في معونه في ما يشتري فقدره وقيل لا يشترط المعاودة بل وجوده في يد البائع والاول الصحيح ومن بالغ عطف
 جهته على محله والتقدير الابق والبول في السرقة من شئ من باع عبدا او ان عيب آخر فلو حدث واحد منها في الصغير البائع
 ثم في الكبر عند المشتري لم يرد لانه من الكبر للنجس ومن الصغير للمرض وقلة المبالاة وجنون الصغير المطبق وقيل اكثر من
 يوم وليلة وقيل ساعة عيب واحد اى في الصغير والكبير فلو جن في الصغير عند البائع ثم جن في الكبر عند المشتري فله الرد ولو
 لم يكن عنده فقدره وعند كثير من المشايخ المسائل في المحيط والصحيح انه لم يرد دون المعاودة وعليه الجمهور كما في الكافي واعلم ان
 العقل نقضت القلب وشعاعه الى الدماغ والجنون انقطاع ذلك الشعاع بمس الدماغ كما في النسيان والجنون بفتنتين الباء
 بنقطه من تحت الحمار البنية من الغم وغيره كما في القاموس والاول مراد الفقهاء كما في المبسوط والذكر بفتنتين الال المعجمة
 والفار شدة الريح طيبة او خبيثة وادهم تن الاط كما في الطلبة وغيره ومن الظن الفاسد الناشئ عن قلة التأمل ان في الخبز
 مرادهم منه حدة الرائحة منتنة او طيبة لانه قيل اراد منه العنان بضم المعلة وهو من الابط على ان عد الرائحة الطيبة
 من العيوب عيب لا يخفى على عاقل والزنا والتولد منه اى من الزناكل من هذه الاربعة عيب فيها اى من
 الجارية لا فيه اى العبد لانه لا يستفش في المحيط ليس الاولان بعيب فيه الا اذا كانا فاحشين والزنا عيب فيه يدما وفيه
 اشارة الى ان تكمينه من الفعل البسيط عيب لكن في العادي هذا اذا كان بلا اجر والا فليس بعيب يرد به واسل ان نفس
 الولادة ليس بعيب وفيه روايتان والى ان المعاودة لا يشترط في جميع العيوب في الخزانة وغيره انه شرط الا في الزنا وفي الزنا
 ان ترك الصلوة وغيره من الذنوب عيب والكفر عيب فيها اى في الجارية والعبد لعدم الايمان على المصاحمة
 الدينية والاستحاضة وارتفاع اى انقطاع جميعه بنت سبع عشرة سنة وخمس عشرة عند ما والاخصر الاثمل
 (في آوانه) كما في المحيط عيب لانه علامه الدار والاطلاق لا يخلو عن شئ فان ادنى مدته شهان وخمسة ايام في رواية محمد
 وعليه عمل الناس اليوم كما في الخلاصة وسنتان في رواية ابى حنيفة وزفر وبيان القاضى المقلد وثلاثة اشهر في رواية ابى يوسف
 كما في الكافي وطريق اثباته اقرار البائع او تكوله ولا يقبل قول المانته ولا يسمع الدعوى الا اذا ادعى الانقطاع باجل والدار ومن
 العيوب المشتبه ترك ثمان الولد الكلبه كما في المحيط وان ظهر عند القاضى عيب في البيع فلو ملك قبل الطور في المحلة لم يرجع بالتقصير
 كما في الخزانة قد رجم اى كائن عند البائع بعد مامات البيع عند المشتري او اعتمقه اى المشتري البيع مجانا اى بل اى او رده
 او استولى البيعة مرجع المشتري على البائع بالتقصير اى بالتقصير بعيب من بعض الثمن وهو تفاوت ما بين القيمة

قيمة تقوم بلا عيب مع عيب فان كان التفاوت عشرة اذ ربع بعينه المثل ونصفا نصفه لا يرجع بشئ ان ظهر عيب عند ما خلافا
 الى يوسف بعد ما اعتق على مال او قتله المشتري فان قتله بعينه ضمن القيمة وعنه ما يرجع بالنقصان كما في المصنوعات و
 الاصل انه ان تلف المشتري من غير فعل المشتري كالموت يرجع فيه كذا من فعله فعلا لم يضمن بل وقع عنه في ملك الغير كالاقتناء بجائز
 واما التلف بانفسه كالاقتناء على مال فلم يرجع او بعد ما اكل بعضه من الطعام المشتري فلا يرجع بنقصان ما اكل وبقي ولا يرجع
 ما بقي وعن ابي يوسف يرجع بنقصانها وعند محمد يرد ويرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى فان المكيل والنورون في حكم شئيه
 كشعية وحظها واما عند ما مضى حكم شئ واحد وهذا اذا كان الطعام في وعاء او انفق حكم شئيين باطلاء ولا يرد ما في وعاء او بالاقطاف
 كما في الحياض والعمادي او بعد ما اكل كله فلا يرجع بشئ عنده وهو الصحيح كما في المحيط وغيره ويرجع بالنقصان عند ما يرد عليه الفتوى
 كما في الاختيار وغيره او بعد ما لبس فتحرق الثوب من اللبس فلا يرجع بشئ عنده وهو الصحيح وقال لا يرجع بالنقصان وفيه اشعا
 بانه لو تحرق لاسن لبس لم يرجع بالنقصان بلا خلاف كما في المحيط وغيره فلا وجه لما قيل الظاهر ان المراد تحرق بحيث يصير سهلا
 والافلا فرق بين التحرق وقطع الثوب مع انه يرجع فيه وان ظهر عيب قديم بعد ما حدث في يد المشتري عيب جديد
 بفعل المشتري او فعل الاجنبي او بآفة سماوية كما في العمادي يرجع المشتري به اي بالنقصان وفي القيمة لو زال العيب الجديد
 بعد الرجوع به جازر والمعييب مع بدل النقصان خلافا لغيرنا في وصال الترتيب الى الرد اذا كان بدل النقصان قائما والافلا لا
 الى ياخذ به اي المبيع البايع كذلك اي معيبا غير طالب لحقة النقصان بالمحتمل لا يبايعه ان يبايعه زمان عدم اختلاط المبيع
 بملك المشتري كما اشترى ثوبا وقطعه ولم يحط وفيه اشارة الى ان لو اختلط بملكه لا يبايعه البائع وذا بالاختلاف وان رضى
 به المشتري كما اذا زاد زيادة متصلة غير متولدة من المبيع كالصنع والحجبة والبناء واما المتولدة منه كاسمن والجمال فلا يمنع اخذ
 في ظاهر الرواية ان رضى به المشتري فان ابي وطلب نقصان العيب فليس للبائع اخذ عند الشك في خلافا لمحمد واما المنفصلة المتولدة
 كالولد والثمر والارث فقبل القبض لا يمنع الرد بالعيب بعده ومنع فيرجع بالنقصان واما غير المتولدة كالكسب والعتبة والبنية فلا يمنع
 الرد فيفسخ العقد في الاصل ويسلم الزيادة للمشتري مما كان في المحيط وغيره فلا يرجع المشتري على البائع بالنقصان ان بايع
 اي المبيع قبله اي الاختلاط لانه اذا لم يكن ملكه امكان الرد وفيه اشعار بانه لو بايع بعض لم يرجع بالنقصان بحقه بايع وكذا بحقه
 ما بقي على الصحيح ولم يرد عنه كما في المحيط لا يكون له عدم الرجوع ويرجع به ان باعه لبعده اي الاختلاط لانه انما لم يكن ملكه
 امكان الرد وان ظهر عيب قديم بقتل اللب بعد كسر الجوز ونحوه كاللوز والفسقن يرجع المشتري بالنقصان من الثمن في
 المكسور المتقطع به لتعذر الرد بالكسر الا اذا رضى باخذ المكسور ويرجع بالكل من الثمن في غيره اي المتقطع به بان كان خاديا
 او مستنثا ولم يكن لقشره قيمة لبطالان البيع فيرده وما بقي وفيه اشارة الى انه لو كان لقشره قيمة او البعض منتقبا به رجحته فيرده
 قيل بطل العقد والقشر ويرجع بكل الثمن والى الاول قال السرخسي وعلى هذا البطيخ والدباء والقشر والقشور فان قطع ووجهه
 يصلح لاكل حيوان يرجع بالثمن وان صلح يرجع بالنقصان كما في الكرمان واذا ادعى الباقي اي نحو الباقي

والبول على الفراش واسترقته المجنون من عيوب المتعرف بالابحار بان يقول المشتري ان المجنون كان في يد البائع وقد وجد في يدي وزادني غيرة وكلاهما في الصغر والكبر فانه ليس بعيب عند الاختلاف كما مرفي سال القاضي اوقع عند المشتري فان انكر ثبت المشتري انه الباق عنده اي المشتري بالبيته ان كانت او مكول لبائع اي امتناعه عن الحلف على العلم بثبت الباقي عند المشتري ان لم يكن للمشتري يقينه وقينه اشعار بان تحليف البائع قول لعل وقوله في الكافي وغيره انه يحلف فانه لما واما عنده فقيه خلافه والاصح انه لا يحلف ثم بعد ذلك انكر البائع الباقي عند المشتري واتحاد حاله فان قدر المشتري على اقامته البرهان والبيته برهان انه الباق عند البائع او على انه اقر بالباقي وان الخال مستحقة او حلفه اي البائع على البتات لانه تحليف على فعل نفسه وهو تسليم الحق وعليه سليمان فلا يرد انه يقتضي ان يكون تحليفا على العلم انه على فعل الخبر وهو الباقي انه باعه وسلمه وما الباق عنك قوط البضم الطاء فتحما مخففة وحركات الطاء شدة وكما في القاموس والمعنى على ما ظن باع العبد سلمه حال اذ لو غيرة حدث الباقي عند البائع الى وقت التسليم فانه حال من ففعل من الفعلين الفعل والعل على الى روث اية اشية في المحيط الذخيرة والحقفة والكافي والنهاية وغيره اذ ما يحفظ ان الشايعين والمفتين في زمانا فظنوا باستعانة كاتبة قطا انه يحلف انه لم يبق في المازنة الماضية لاني يده ولاني يد بائع آخر ولا يفي انكم ليس فظنوا انه قد يبق الباطق من التكليف على انه لو اريد ذلك يقال ما الباق الا عندك ثم اشار الى عبارة انه في كيفة التحليف كما جازي عن ابي يوسف فقال او حلف بانه ما له حق الرواي حق هو الباق على بهذه الدعوى اي سبب يه فان حلفه والاراد على البائع وقينه اشعار به لو استحلف البائع على ان لا يحلف ما سقطت في الرد بهذه الدعوى على ما قال اكثر الفقهاء واما نحن من النوع من العيب لانه لو كان ما عوفه الاطباء او النساء فانه لم يكن وان كان الاثنان احوط ولو كان ما هو الظاهر كالاصح الزائدة رد ما استخلاف وتما في الذخيرة والاثمن بالاجبار على المشتري وان قبض المبيع او ادعى العيب لموجب للفطن بان لم يرد البائع عن كل عيب لم يرض به واما ان العيب حتى يبين عند القاضي عدمه اي عدم العيب الحقيقي او الحكمي ما يحلف البائع وبوجهته على ان المشتري رضي بالعيب وبرهان كل عيب او مكول مشتري عن الحلف على الرضا او البراءة وما واه العيب كسقي الدود لما اطلاق بخلاف سقي الاشاب وفي ادواه الجرح والاحتجام روايان كما في المحيط وركوبه اي العيب في حاجته اي المشتري رضاه فان تفت المشتري بعد العلم بالعيب تصرف الملاك بسطل الحق في الرد لانه دليل للاسباب بخلاف ما اذا وجب الدابة عيبا في السفر ونحوه على العمل ان اتركها فانه يرد لانه معذور كما في الزيادة لايكون رضا ركوبه لرواه على صاحبه او سقيه او شراؤه علقه استحسانا ثم اشار الى تعليقه فقال ولا بد له منه اي للمشتري من الركوب اي لانه ضرورة وقيل ان الاخيرين محمولان على ما لا بد منه لعجزه كاشعرة او لصعوبة كالجامة فالركوب بدون العجز والصعوبة رضي كما في التمهاتشي ونقل عنه في النهاية والكفاية تفصيل لم يوجد فيه ولو شري نحو عبيد بن ما استغنى كل منهما عن الآخر في الانتفاع كثر من زوجي ثوبه مالفين واحترز بهما لا يستغنى كزوجية المالفين زوجي نعت به اي باب كاسيا

حقيقة اى شراره واحد بان لم يتكرر لفظ فانها في الشريعة عبارة عن عقد نفسه وفي المقتضى يد على اليد عند البيع وانه
 والاسم الصق ووجدها بحدها عيبا ورواه ابي يعيب بجمعة من الثمن عيبا بغيره او القضاة خاصة ان قبضها لان
 تفريق الحقيقة بعد التمام يجوز في خيار العيب بالقبض ثم اى بيعه البيع بالزاد والا يقبض ما بان قبض احد ما ولم يقبض انما اخذها
 بكل الثمن او ردها كاعت في حق العدوى التقارب والكيل والوزن من الماخذ الرد وان قبض البيع كالفلاية
 بعض الجوز والبض والخطه المعارة اذا كان في دعاء والافله والمعيب خاصة وبه انى ابو جعفر وابو بكر خواهر زاده كما
 في المحيط ولو استحق البعض باليس في بيعه فله ربحه في الآتي كالبين وعبد من كيل او زنى لم يرد المشتري
 الباقي بل اخذ بجمعة من الثمن وعنده خيار الباقي وفيه اشعار بان الاستحقاق كان بعد قبض الكل فلو استحق البعض
 قبله او بعد قبض البعض فله رد الباقي بخلاف استحقاق بعض مثل الثوب والدار والكرم والعبد ما في بيعه فله
 فان له رد الباقي واخذ من ما استحق وصح البيع ان يرى البائع بالكسر الفصل والفتح نادى المصدر براء وبراءة بالفتح
 والعقبة يرى من كل عيب موجود عند البيع او حادث قبل القبض عند الشئخين ولم يدخل فيه الحادث عند محمد ان
 عدا بمفصلة نحو ابراهيم من الزنا والكفر والسرقه وغيره وان لم يعد ما اى لم يذكر العيوب مفصلة نحو ابراهيم عن
 كل عيب وفيه اشارة الى انه لو براء من كل دار لم يبرأ من العيوب كما في الخزانة ويرى من كل مرض دون الكلى اثر
 قرع قه براء واصبح زائدة وعنده ان الدار مرض الجوف كما في المحيط والى انه لا يشترط روية ابراهيم خلافا لابن ابي ليلى فناظره
 ابو حنيفة في مجلس الدواقي فقال لو باع عبدا في ذكره يرمى لزمه الروية فاتحمة ومحك الدواقي كما في المبسوط وغيره
 فصل - بطل اى اتفق بيع ما ليس بمال من بيع على ما هو المتبادر على انه قال بعده بالثمن فالتعظيم ظن وفيه
 اشعار بان البيع الباطل ما اتفق ركنه وان كان الباطل اعم فانه بالاثبات له عند التفحص عنه وشرعا ما اتفق ركنه او شرطه سواء
 كان من قبيل العادة او المعاملة كصلوة بلا وضوء ونكاح بلا شهود وكثير ما يطلق الفاسد عليه وبالعكس وهو لغة الذاهب
 الرولق وشرعا ما وجد ركانه وشرطه دون اوصافه الخارجية المعتبرة شرعا كبيع نحر وصلوة بلا فاتحة وقد تسامح في الاساءة
 فان البطالان كالفساد في الحقيقة صفة المصدر دون الجاصل منه كما في الاصول كيد لم يستخرج ثمنه في ان يصح بيع كل دم
 غير مسفوح من غير الآدمى والنخري والمقتية وبيع الحر فيكون كبا حقه معطوفا على ما بقية ما على انه كان مالا في شريعة يعقوب
 عليه الصلوة والسلام حتى اسرق السارق على ما قالوا كما في شرح التاويلات وغيره فلا ينبغي ان يقال انه لم يكن مالا عند احوالنا
 جمع البيع مع التابع اى اشباه الحدودى متفق البعض المكاتب المدبر ام الولد لكن قد مر ان نفق البعض كما تب عنه وكما لو عند ما في
 النهاية انه جاز بيع المكاتب برضاه في الصح الرايتين وبيع المدبر المقيدا بما عدا كذا جاز بيع المطلق دام الولد من نفسها ولفظ
 القضاة يجوز بيعها وبطل بيع مال غير منقوص كسرة الواو غير منقوص به شرعا كالنحر فباين المسلمين ومسلم وكافروا ونخري
 وقال عبد الواحد الحاكم وعبد الصمد ان البيع فيها فاسد لا باطل كما في النظم وكذا بيع مامات بالحق والجسرة

في غير المذبح كما في الكاشف كما في المحيط ان بيع مثنى الجوس باطل عند ابي يوسف خلافا لمحمد ويخرج عنه بيع السرقة لانه متفق
من حيث الاتفاق في الاصل ويدخل فيه فوس وثوب من خذ لا استيناس الصبي لانه لا قيمة له ولا يعين بملكه وكذلك بيع بردات
لا يتب له يوان على الحال كذا في القيمة بالتمسك ان باطل بيع هذه الاشياء بالبرم او الدية او فيه اشارة الى ان بيعها بالعرض غير
باطل وفي الشرح ان بيع غير متقوم بالعرض باطل كالبيع بالماليس قال وفي التحفة انه فاسد عند بعضهم وبطل بيع قرن ابي عبد
تاسد في النخل ضم الى حرس البدين وبيع فوكية اي مذبوبة ضمنت الى ثنية منها وان سمي ثمن كل من البدين
وجاز في القرن والذكية ان سمي عنه بما كان في الكافي وغيره لكن في المحيط والمبسوط وغيره ما انه فسد فيها عند ما كلف قبل
التمتية عندهم والظاهر مشيه الى ان حكم بيع الباطل ان لا يصح البطلان ملكا لاحد من المتبايعين وان قبضا باؤنها
فالمقبوض امانة سيلك بلا شئ عنده وضمون يملك بالقيمة عند ما كان في الاختيار به هو الصحيح على ما ذكره السرخسي كما
في قاضي خان وصح البيع اي وجب جميع اركانه وشروطه واداءه الخارجية المغترة في قرن ضم الى ملك له من مدره او
ادام وله فالملك اعم او ضم الى قرن غيره اي البائع سواء كان ذلك القرن من المشتري او غيره بحصته من القرن
الصورتين وان لم يسم الحصة لملك فضم اليه وقفت اي سوتوف كما اذا باع ضيقة بعضها وقفت فانه في الملك بحصته
عند السرخسي والسفدي وفيه اشعار بان اذا باع كرا فية سجد لم يخل المسجد فيه وذا اذا كان عام او الا فقد دخل على
ما قال بعضهم كما في المحيط وفسد في العرض بيع العرض اي غير الثمن بالخمر ونحوها ما ليس بمقبوع وبطل في الخمر اي
انقضى او صافه دون اركانه وشروطه وكذا فسد عكسه اي بيع الخمر بالعرض لان العرض مقصود في الصورتين بخلاف الخمر
للتبينة على الفساد لم يخرط في سلك عدم الجواز لاحتمال البطلان فهو ليس بالنسب كما ظن واعلم انه منه شروع في تفصيل ما حمل
ما يفسد البيع من ستة اشياء على ما في المشايخ من عدم الملك والغرور والجهالة والعجز عن التسليم وورود النسي والشروط والاعذار
في جواز بيع المباحات اي غير الملوك كخطب الصوامير خشيشه وطيور المواير وسك الجوز ماله وما ربه البيرة والنهر قبل ان
تملك نجوا الا حرا زلوا اخر المار في حوضه من نخاس او صغرا وجعل باعه جاز بشروط ان يقطع الجاري حتى لا يخلط المبيع بغيره
لو اشترى كذا وكذا اقربة من ماء الفرات بدرهم جاز وعنه لو اشترى من سقا كذا وكذا اقربة من ماء وجملة على ان يوقيا في منه بجاز
وعنه انه فاسد لان الماء معدوم والقرية لم يتعين كما في المحيط والمواد بيعها بالعرض لا بالثمن فان بيعها باطل كما ذكره في الشرح ولا يجوز
بيع ما لا قدرة للبائع على تسليمه من ملوك كطير او سكا فذوا رسل في ميت او جبل لا يمكن اخذه الا بحيلة اي باحتيال منه وفيه
اشارة الى انه لا يجوز بيع الآبق الا اذا علم انه عاد اليه ورضى المشتري بالانتظار على ما قال الكافي وفيه شبهة من المشايخ الى انه لو علم
الصحيح الى عقد جديد الى انه لو باع في حرام بالنهار لم يجز بالليل جاز ولو باع ما دخل موضع لا يستطيع الخروج عنه ففیه خلاف وهذا
او لم يتبين له موضع عاد الا يجوز بل خلاف كما في المحيط والى انه لو بيع ما يطير في المواير فلو عاد الى بيته جائز ان يبيعه او لا
بعضه للبائع كما اذا باع جذعا في سقف او لبنت في جدار او ذراعا من ثوب او من خشبة من طرف معلوم او حلية سيدة او نصف

الملك

البيع في الشريعة

غير محصور من غير شريك فانه فاسد الا اذا سلمه قبل الفسخ فانه يعود صحيحا كما في المشاع وغيره ولا يجوز بيع ما فيه من مملوك او غيره من غير بفتحتين اسم من التغير التعريض للملك سر غايما يوم انه غير موجود كحل بالفتح اي شل بيع جنين وشل لبس في فسخ كيلوا او جافحة فانه فاسد لاحتمال الرجوع والدم ونحوها ومثله بيع بذرا البطيخ ووقيت الخطه ووزن السمسم وعصية العنب الكبراس قبل النسيج والابح ما يقضي اى يصل جهالة اى جهالة نفس المبيع او منه او لفظ وال عليه الى المنازعة بين المتعاقدين ففسد الباع ما في هذه الاية من نحو الدقيق والشوب لانه بمنزلة بيع ما في الدنيا اوباع دار او الشئى لم يعلم كى ورواؤه كذا اوباع نصيبه منها هو لم يعلم به عند الطرفين كما في قاضى خان وذكر في النظم انه لم يحبر عنده خلافا لما جبين وعنه انه لم يحبر الا اذا علم وكذا فسد اوباع عدل زطى بتميته لجهالة الشئ لكن في المحيط بطل بيع طعام لم يبين كميته ثم شرع فيما نرى عنه ما في الجاهلية فقال ولا يجوز بيع المراتبة وهى لغة المدافعة من الذنب وهو الدفع وعندنا بيع تمر بنقطتين ويجوز الثالث مجزؤ وكيلوا او مجازة باجم والمهلتين ويجوز الاجام فانها بمعنى المقطوع بمثلها والاختصية بيع تمر با على النخل خرصا بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام والصا والمهلة اى بطريق الحوز والتحسين فيكون تمية اعم نسبة المثل الى الضمير وفى القاموس الذنب بيع كل تمر على شجر تمر كيلوا والمزانية بيع رطب فى النخل بالتمر والابح الملاستة والقاراجور والمنازعة وهو ان يمس المشتري ما يريد ثم ابره ويلقى حصاة عليه وينبذ البائع اليه كما في النظم وغيره وقد استدرك التفسير هنا بما اشتبه انه يقول جدا اذا انا ثوبك واذا انت ثوبى اولستك القيت حصاة اليك بنذات انا اليك وانت الى المبيع فقد وجب بيعه بانه افان الكل غركما لا ريب فيه وقد صرح به الفائق وغيره وظاهر كلامه ناظر الى ان ما ذكره كاهن البيع الفاسدة التى هى اكثر من ثلثين كما ان التفتد وغيره لكن فى النظم ان ما سوى ما يقضى الى جهالة من البيوع الباطلة التى هى اكثر من ثلثين وفى المحيط عن ابى يوسف انه باطل ايضا ولا يخفى ان الانسب للكتاب ترك مثال هذه المسائل ولا يبيع المراءى كبسة العين مع المراءى بفتحها وموارى كبسة المراءى الكلاما رطب او يابس كما فى الصحاح وغيره فمن الظن انه من ذكر المحل واردة الحال واللام للعهد بقربة ما من ان الايجوز بيع المباحات فاشار الى انه لو سقى ارضه لاجل الخشيش فبنت بتكلفه لم يجز وهو مختار القدرى لكن فى النوازل جازيه لانه ملكه كما فى المحيط ولا يجوز ويفسد اجارته ما نرى لا يملك الاجرة بالقبض او الاجارة لاستهلاك المتفعة دون العين ولا يبيع النخل زنبور العسل وعن محمد بن جازا اذا كان مخزوا او مجموعا لاسع الكوار است جمع اللواية بالضم والتحفيف وكيسه ويشد العسل من الخشب والطين او العسل فى الشمع كما فى القاموس على التقديرين يجوز بيعه بما لا اجماع كما فى النعمت لكن الكرخى قد اكره وقال ان النخل لم يدخل فى البيع تبعا للعسل لانه يدخل البيع اذا كان من حقوقه كما فى المحيط وغيره ولا يبيع اجزاء الادمى كالشعر والعظم واللبن عن ابى يوسف جازيه لبن الائمة وعنه لا يابس باكل المراءة وقيل لا يبيع للطفل اذا استغنى وصب فى العين اذا علم زوال الرمى به كما فى التمر تاشى واجزاء النخريه فان بيع نفسه قد مر والانتفاع بشعره من حيث الحوز ضرورة يستثنى فى الشعر وعن ابى يوسف انه مكره لانه نجس لئلا يلبس السلف

وفوائد القيود قد مرت ولو فرض المسئلة كان اسلم من الاستدراك ولا اشتراط زويت دهن الزموني على ان لو كان لظن
اي بشرط زينة وان يطرح للظن كذا ان احد عشر طرا مثلا لانه شرط نافع لا يقتضيه العقد بخلاف بشرط طرح
مقدار وزن الظرف فانه يجوز لانه شرط يقتضيه العقد وان اختلفا في الظرف ومقداره فالقول للمشتري مع يمينه ولا
ينحى انه مستغنى عنه بقوله لا يجوز ويفسد البيع بشرط حرفه الباء او على رد ان وان كان خلاف الظاهر فان ان سطل
للبيع وان كان في شرطه ضرر الا في صورته ان يقول بعته ان رضى فلان به فانه قال ابو الفضل يجوز الخيارات فيه اذا وقت ثلثة
ايام كما في آخره تنبيه النماية وغيره والمتبادر ان يكون بلاء او فلو قال بعته هذا العبد بالف درهم وعلى ان يقضى عشرة جازا البيع
كما في المحيط لا يقتضيه العقد اي لا يجب بنفس البيع وفيه اي ذلك الشرط لنفع لاحد من المتعاقبين كشرط البائع
ان لا يسلم الى المشتري الى شهر او اقل او اكثر او يقرضه مالا او يهبه او يتصدق عليه بما لا او يوجبه او يعيره وكذا شرط المشتري
او نفع لمبيع يستحق اي ثبت له حق فيصع منه طلبه مثل ان بيع عبدا بشبه ان لا يجزبه من ملكه او يستولد او يكاتب او
يبر او غيره ذلك فان كل واحد منها فسد للمبيع وفيه اشارة الى ان البيع جاز بشرط يقتضيه العقد كشرط تسليم البيع
والتمسك او الملك للمشتري وكذا بشرط فيه مضرة لاحد من المتعاقبين لا يوسف وكذا بشرط فيه نفع لمبيع غير مستحق كشرط ان لا
يخرج فارس بيع من ملكه فانه ربما يكون المشتري اكثر نقاد به وكذا بشرط لا ينفع ولا يضر كما اذا باع طعاما بشرط الاكل كما
في المحيط وكذا بشرط ان ينفع غيره كشرط ان يقرض اخيه درهم فان الشرط باطل كما في الاختيار والى انه لو كان شرط لا يقتضيه
لكن بلاء كاعطاء المشتري الكفيل او الرهن بالتمسك ولا يلزمه لكن يرد الشرع بجوازه كالتحريم والاجل ولم يرد لكنه متعارف
كالا تصنع وهذا بائع فعلا كان البيع فاسدا لكنه صحيح كما في المحيط وغيره ولا البيع بشرط هو بائع التمسك او البيع العيين او الدين الى
اجل اي زمان امر منتظر الوجود وجعل ذلك لاجل كوقت قدوم الحاج او الحصاد وفيه اشارة الى انه اذا باع مطلقا ثم اجل الى
بذو الاجال صح واخر المطالبة والى ان الاجل المعلوم في البيع والتمسك العيين صحيح لكنه باطل كما في النماية والى انه لو اجل
الى التسير وزاد المهرجان او صوم النصارى او فطر اليهود فان كان معلوما فصحيح والا فاسد كما في الاختيار وانما جعل لان للزينة
انواع نيز العاتية وهو اول يوم من فردوين ماه وتيزور الخاصة وهو يوم السادس منه وتيزور السلطان وهو اول يوم كوني
نصف نهار الشمس في اول دقة من دقات الحمل وتيزور الجوس يقال نيزور الدماقين وهو اليوم الذي دخل فيه الشمس في الحوت
والمهرجان نوعان عامة وهو اول يوم من الخريف اعني يوم السادس عشر من مراه وخافته وهو اليوم الحادي والعشرون منه وهو
النصارى سبعة وثلثون يوما في مدة ثمانية واربعين يوما فان ابتداء صومهم يوم الاثنين الذي يكون قريبا من اقبلي والتمسك
الواقع بين ثنائي شباط وثمان آزر ولا يصومون يوم الاحد ويوم السبت الا يوم السبت الثامن والاربعين يكون
نظرهم يعني عيدهم يوم الاحد بعد ذلك وفطر اليهود ان ياكلوه سبعة ايام من خاتم عشر من الشهر السابع من شهر
تاريخهم ابتداءه قبل سنة الروم شهر موافقة لموسى وقوسه عليه الصلوة والسلام فانه خرج من مصر في الخامس عشر وعبر عن البحر

ولم يجدوا من الطعام الا الى السنبلة فيطبخ من قتيقه فطير ثم ياكلونه فان غرق سبحانه وتعالى فزعون وقوة فخر اعنه واما فطر اليهود كما
 في المداينة وغيره فليس يوم مشهور غنم الا ان يقال ان يوم فطر وافية فانه يصعدون من فضل التوراة تسعة وثلثين يوما تمام الكرامة في شروح
 الديات سيما كشف المحال في صحيح البيع وما يابا بابعه بالوقت او حتى جاءه ياف على ما من اختلاف بل خراسان العواق ان السنة لا تستمر
 الا بجل ان قال الطلبة ان تركته لا يبرئ منه ولا حاجته في قبيل الحول الى حلول الماحل وان قبض المشتري المبيع معا فاسا
 يحتاج اليه وان كان ثم وعافه حكم البيع الفاسد لان بعض سابقه بطل برضا به بالبيع غير صحيحا لقبض المشتري المبيع باده
 في المجلس وبعده على الرواية المشهورة او دلالة كقصة من الاضائة الى الفاعل والمفعول في مجلس عقد وفي رواية الزيادة
 وهو الاصح وفيه اشارة الى ان التامة في البيع الفاسد ليست بقبض بهما بل البيع كفا في الزيادة لكن الصحيح انما قبض كفا في قايه
 دلي ان القبض بعد المجلس بالانعام معتبه ولو بعد قبض الثمن كذا قالوا انه معمول على ما اذا كان الثمن شيئا لا يملكه البائع بالقبض كالحجر
 والخزيرة والافقبض الثمن اذن له بالقبض كفا في العتية وكل من ادى والحال ان كل واحد من البيع والثمن عوصية اي
 البيع مال ذكره القدوري ومن تابعه لكن الصواب انه غير لازم ولذا تركه صاحب الاختيار وغيره وما في الكافي انه لا يخرج البيع
 مع نفي الثمن فانه ليس مع حقيقة في رواية الانعام الركن فقيه ان حق الادارة على هذا وجوب عوصية وان الثمن ليس بركبان
 اعتبر في مضمونه كفا في الاصول وان الكلام في البيع الفاسد على ان شل بيع الخمر يدخل فيه ملكه ملكا خبيثا حراما فلا يحل للمشتري
 الاكل والشرب واللبس الوطني وقيل بكل وفيه اشارة الى انه يملك عين المبيع ولما ثبت الشفعة بالدار المشقة اشارة
 فاسدا كما ذهب اليه مشايخ بلج وقال مشايخ العراق انه لا يملك ولذا قالوا ان الشفعة غير ثابتة واما تصرفه في تبسليط المال كما
 وان كرهه الاول اصح كفا في الزايد وغيره ولزمه اي المشتري بواد الماعة اض لا الماعطت على ملكه كما نزل مشكاه اي المبيع
 حقيقة اي صورة ومعنى في ذوات الماشال كالكيل والوزن مشكاه اي قيمته في ذوات القيم كالحيوان والعرض وفيه اشارة
 الى ان البيع لو كان موجودا رديعته والى ان العدة للقيمة يوم القبض عند يوم الاستملاك لا اذ اذادت من حيث العين لا السوفاه
 يوافق الشيخين كفا في المحيط فان كان الفساو اي فساد البيع بشرط زائد على العقد كالفرض والخيارد الابل ونحو ذلك فقد كان
 المبيع قائما بلا زيادة ونقصان في يد المشتري وبقرينة الماضي والاتي فكم من فاعله الشرط دون من عليه فسخه بلا قصار وعلم
 غيره وفي رواية المبسوط لابن ابي عمير وفي رواية المتقي للبائع الفسخ كفا في الخيانة وبفسر الكوفي وعمل بان الرضى قد تحقق من المشتري
 حكى في الكافي ان الفسخ له عند محم وكل منهما عند الشيخين وشبه علم صاحبهم رتبة اشارة الى ان الممن عليه الشطب فيفسخ بالفسخ او
 الرضا على ما قال محمد والى ان قبل القبض لما الفسخ بالطريق الاول خطا للمعاذ وفي اشارة الى علم المصاحب امتلاك المثلث كما
 في العماد والى ان ليس للبائع اخذ المبيع بعد الفسخ قبل اداء الثمن كفا في الكافي والاكين العتية بل بامره في الفسخ كعج
 بالخمر فكل منهما اي العتية من فسخه بلا علم المصاحب على ما قال ابو بصير سنة واما عند ما بشرط علمه كفا في الفضول لكن في الكافي انه
 شرط عندهم والاولى في الموضعين مكان اللام كلمة على فان اعدام الفساد واجب بخلافه كفا في المحيط وغيره فان خرج به البيع المقبول

ولا يمين جاني الوعد برادام ولد او مكاتب او محتق وغيره ولا يمين ذي رحم غير محرم مثل ولدي عمي او اخوين من الرضاع والزوجهين
ولا يمينهما اذا كانا رجلين بكل منهما شقص او لصبي رجل او لرجل وامراته او مكاتبه او مضاربة وتماثل في التطور ومن ابى يوسف ان
يبيع احدهما باطل وعنه انه جائز ومكره وفي غيره الوالدين وقبيلته اشعار بان الكراهية تمتد الى البلوغ وان حبسا بالتفريق وقيل اذا رجعوا ورضع
به فلا باس ومجوز دأته عن ابى يوسف وعنه لا باس به بل امراته او ابنته او مكاتبه او مضاربة ولا يكره بيع من يزيد الزيادة النسب لانه تبرك
لعبا يهمل الله عليه وسلم واشارة الى صورته وهي ان ينادى الرجل على سلقه نفسه او نأبه ويؤيد الناس الى ان يرضى بيمين وقبيلته
اشعار بان لا يكره بيع ما يصادق بهما بالعتق وروى عن ابى يوسف خلافه لما كان في الخزائن وغيره وتماثل في كراهية هي بسبب
فصل - الاقالة اي اقالته البيع غير السلم فانه ليس بالبيع كذا في مخالفت الدأية منسوخ لاحق ان المكن في حق المتعاقدين
اي فيما ثبت بنفس العقد من غير شرط فيجب على البائع رد الثمن الاول كما ياتي ولا يلزم ان يشترط الفاسدة بكمال البيع وبيع ان يبيع
منه قبل اشتراؤه والمبيع ولو كانت بيعا لطل وبيع اشتراؤه والمبيع بلا زيادة الاكيل والوزن والعنه لغة النقص التفريق كما في القاموس
او شرع عارفع العقد على ومعت كان قبلاه بلا زيادة ولا نقصان والمتعاقدين اعم من الحقيقي والحكمي فيشمل اقاله الوارث وقبيلته اشارة الى
انما لغة النسخ كما في القاموس فان الاحكام الشرعية عليه وعلى وفاق المعاني اللغوية كما في حواله الدأية وقيل انزاله القبول السابق في اللغة
للسلب وما بينهما من نبات الياض على ان معاني الابواب مما يحتاج الى السماع كما تقرر والى انما شرع ما نسخ العقد عن النسخ منه
والى انما باطله ان لم يكن جعلا منسخا والى انما يحتاج الى الايجاب القبول فيصير لمفطلي ماض وباء وماض عند اشتراط الطر في
على اختلاف المشايخ فتبطل الاقالة بعد ولا وتو المبيعة المقبولة او الزيادة المنقصه ما لغة للنسخ بخلاف المتصلة فانها
الامتنع كما لا تمنع الزيادة في المبيع قبل القبض ببيع من جهة المشتري من البائع في حق ثمانية غير العاقدين مواله سبحانه
غيره وتعالى فيما ثبت بالشرط بالاعتقاد فيجب بما اى الاقالة لا تنسب الى الجارية فانه حق الله تعالى والله ثالث ما يوجب بالشفقة
في العتق فان الشفع ثالثا ما يوجب التقاضي لو كان البيع السابق معه فاولا ان تسقط الزكوة او اشترى بوجه التجارة عبد للخدمة
بعد الحول ثم ربا يعيب بغيره فاشترى بالخدمة والعوض فملكت في يده فانه يبيع في حق الفقير ومحت الاقالة بمثل الثمن الاول
ان شرط غير جنسه اي الثمن الاول واشترى به ما قبل انما تبطل عند دفعه جنسه لما في المحيط والاسن فعدم هذه الجاه الامانة
الفسخ او شرط الاكثر حال كونه منه اي جنس الثمن الاول فيكون من المتبعين بخلاف ان يكون اللام الزيادة من افضلية او بغير
آخر عاريا عن اللام متعلقة به اي اكثر منه كما ذكره الرضي وكذا صححت بشمله ان شرط الاقل لانه نسخ برفع ما كان في يده مثل
ويطو غير الجنس والاكثر والاقل الا اذا تعيب المبيع عند المشتري فامتنع بالاقل وما روي بطو بازا لنقصان العيب
وهذا كله اصل ابى حنيفة وروى ما اصل ابى يوسف فهو ان الاقالة ببيع في حق الكل الا ان لا يمين بان كان المبيع مستورا غير
فيجعل نسخا الا ان لا يمكن بان كان المبيع عرضا ما كذا وثمنه وراهم فتبطل واما اصل محمد فمواثنا نسخ الاقالة بالان فيجعل حلالا
ان لا يمكن فتبطل كما في المضمرات فجمع ما ذكره من الصور السبع ببيع الا الاخير عند ابى يوسف لان مبيعا مقبوضا وكذا عند محمد لا استأجر

المشروط الاقل فانما يمنع لانه غير متعذر فيما بخلاف البوائق وانما ان هذا الاختلاف فيما اذا حصلت الاقالة بلفظ الاقالة
اما اذا حصلت بغيره كاللفظ المناسخة والمتاكة والرد فانما يمنع بل خلافه كما في الذخيرة وغيره ولو كان بلفظ البيع فبيع بلا خلاف
كما في الاختيار ولم يمنعها اى الاقالة بلاك الثمن لانه باق بوجود الذمة بل بلاك المبيع لان الاقالة تقتضي بقا
العق القائم بمقار العقود عليه فصحت اقالته مع عبك بتره بعينه بعد بلاك العبد لان البيع من وجهه كما في المحيط وبلاك
بعضه اى المبيع كونه احد العبد من المبيعين يمنع الاقالة بقدره اى السالك ولم يمنع في الباقي والكلام مشير الى
ان بلاك البدين يمنع الاقالة لكن في الاختيار وغيره انه لم يمنع في الصف لان الاثنان لم يتعين في الاقالة -
فصل - التولية لغة جعل الشخص اليدوية لغيره اشارة الى بقوله ان يشترط اى يحصل بان يشترط بقرينة الاتي في البيع
بيع العوض اشرار عن الصف بقرينة تامة فالتولية والمراتب لم يكونا في بيع الدراهم والدنانير كما في الكفاية انه اى البيع باشرى
بى اى بما قام على البائع من الثمن او غيره بقرينة ما ياتي والمراتب يحصل به اى بذلك اى بان يشترط في البيع انه باشرى به
مع فضل اى زيادة شئ معلوم من الربح فيخرج به التولية والاصح بربح (وهو يارده) الا ان يعلم بالثمن في المجلس كما
في الاختيار وقوله (وهو يارده) عجى معناه عشرة باحد عشر او بعشرة مع احد عشر والمعنى باع ما اشتراه بعشرة باحد عشر
استحسانا و باحد وعشرين قياسا والاول مذموم لمجهور كما في النظم وباتقنا من معنى باشرى به مع مراعاة بيع المصنف بعد اداء
قيمه بالقضاه المملوك بته او صدقة او ورثة كما في النماية وفيه اشارة الى ان البيع باعتبار الثمن اربعة فان الثمن السابق
ان لم يكن ملتفتا اليه فهو المساومة وان كان ملتفتا فبالثلث تولية والزيادة مراتج والنقصان ونصيفه والى ان الجار
والجور في الموضعين خبر واجرى الضمير مجرى اسم الاشارة بلا تاسع فمن الظن ما وقع عن الكل ان قوله به معناه باشرى به
وعن البعض انه حينئذ ان كان المراتج من عطف الجمله يتحقق بالمساومة وان كان من عطف المفرد يلزم عطف المعلومين
بلا تقديم المجرور وشهطها اى التولية والمراتب ثمره قبلها بمشلى كلى او زنى او عدوى متقارب لانه لو اشترى بقرينة
لا يباع تولية والمراتب لجمالة قيمة لا يعرف الا بالتحمين كان عليه ان يزياد او يبيع من يملك فانه لو اشترى بثوب فباعه مراتج
ممن يملك لك الثوب بقرينة على ادائه وان لم يملك بطل البيع لانه العقد بقيمة محبوبة كما في المحيط وغيره وله اى للبائع
تواتية او مراتج ضم اجر القصار الى راس المال وهو من القصر الدق كالضرب من الضرب وفي بعض النسخ اجر القصار
بالكسرة فانه المصدر في الحرف غالباً واجر الحمل وكراء الدابة ونحوهما كاجر الصباغ والخياط والغسال والقتل والكبرى وصوت
الغنم ونفقة الرقيق والحيوان وكسوتهم بالمعروف بخلاف اجرة الطبيب البيطار والتمان والرافض ومعلم القرآن والشعر
وغية ما من الاعمال فانما يوجب زيادة في البيع او قيمة لضمه وما لا فلا كما في المضمرة وفيه اشارة الى انه لا يضم (الباج) الذي
انه في الطابق الا اذا عرف بين التجار بالضم وكذا اجرة السمسار الا اذا اشترطت في العقد والى ان ما عمل مبدون
مصاراة او خياطة او غير ذلك لا يضم كما في المحيط وغيره ويقول البائع اذا ضم قادم المبيع على بكذا من الدراهم

والمقصود والمضاف اليه او المنتسب فكل من الصغر والشبهة ولم يقرب الثوب له روى في المروى فبأنفق الاتحاد
المذكور والبر والشعر والتم والملح كيلي اي ينسب لك الكيل والذئب الفضة وزني ذلك وغيره اي الاشياء الستة شبة
على العرف اي عرف زمانه صلى الله عليه وسلم زماننا فالاموال الربوية غير مقصورة على الستة فاعرف كيلة وزنه بالنفس من الستة فكيلة
وزنه في ابداننا وما بالنفس فيه فاعرف كيلة وزنه على مده صلى الله تعالى عليه وسلم فكذا ان خالف عرفنا وما لم يعرف فالمعتبر عرفنا وبنا
عند الطرفين واما عند فاعرفنا وان كان كيلة او وزنا على مده صلى الله تعالى عليه وسلم كما في المحيط وفيه اشارة الى جواز
كون الشئ كيلة وزنا وليس كيلي ووزني كالما فانه عند الشيخين ليس كيلي ووزني وعنده كيلي ووزني كما في الخزانة والى انه لا يوا
في الحيوان والزرعي والعادي نقد فاجزيع ما به جوز بانه في النظم وفيه فان وجه الوصفان اي القدر والجنس معا حرم
الفضل والنساء كالجوا داسم من نساء اي تانركا لنسبة على النعامة كما في الطلبة والمعنى حرم هذا المبيعان بسبب الفضل الحقيقي
والحكمي فلا يحل كده ولو بعد القبض لكن يجوز فيه سائر التصرفات مع الكرامة لانه بيع فاسد وفي تأخير النساء اشعار بانكر من بار النقد
كذا كفر منكره بالاحاديث بخلاف منكره لواء النقد بخلاف ابن عباس رضي الله عنهما كما في الزايد وروى رجوعه عنه على ان الصحابة
لم يسوغوا اجتماعه وفيه مستحكة كافر اولئك اصحاب لنا به فيها خالون كما في المبسوط وغيره وان عدم ما اي الوصفان حال
الفضل والنساء كالجوا داسم من نساء اي تانركا لنسبة على النعامة كما في الطلبة والمعنى حرم هذا المبيعان بسبب الفضل الحقيقي
في الثمنين حرم النساء حتى اذا سلمت بغيره في ثمنين او في ثمنين وكذا اذا سلمت بالدين في الثمنين او في ثمنين وكذا اذا سلمت بالدين في الثمنين
فيما وكذا اذا سلمت بالدين في الثمنين او في ثمنين وكذا اذا سلمت بالدين في الثمنين او في ثمنين وكذا اذا سلمت بالدين في الثمنين
في الثمنين او في ثمنين وكذا اذا سلمت بالدين في الثمنين او في ثمنين وكذا اذا سلمت بالدين في الثمنين او في ثمنين
الوزن الا اذا صار كانه وزنا فانه صار وزنا فانه صار وزنا فانه صار وزنا فانه صار وزنا فانه صار وزنا فانه صار وزنا
خمس افرع من الاثواب بعث منها نقد فان النقد انجس موترا في اثبات التسوية الموجبة لثمة الفضل الحقيقي والحكمي بخلاف
فكانما معاملة واحدة لثمة الفضل الحقيقي قوي والحق في بيعته ان كان كيلة لان كيلة ثمانية دون الاول فاما في بيعه ان حرم الفضل
مع احدهما الفضل كما نزل في الايجوز ان يباع الكيل بالكيل لا يبيع برية يتساوى وزنا الا اذا علم انها متساوية
كيلا الا رواية شاذة عن ابى يوسف وقد اشتهر بعض اصحابنا كما في الخزانة وعليه الفتوى لعموم البلوى كما في المضمرات ولا الوزن في مثله
الاقتساويا ووزنا فلا يجوز بيع الذئب بثلاثة تساويا كيلة الا رواية شاذة عن ابى يوسف انه جاز اذا اعتاده الناس والكلام يشير الى انه
لوجع اتم كيلة ككيل مثل تفاوت الوزن جاز وكذا الوعاء وزنا بوزن مثلا مثل تفاوت الكيل كما في المحيط واعلم ان الكلام معطل
على الشبهة فيكون مصدرا بفار النتيجة فلم يكن مكررا كائن في الجيد من الربوية والروى من رواية الكرم رواية اي من
ويجوز ان يكون من روى كرضي روى بفتحين فعد روى اي مالك او من روى عليه اي لم يقبله وخطاه كما في القاموس فهو موزون
ناقص على فصيل او مضاعف منسوب سواء اى متساويان في حكم الربو او لذل الوعاء بغير اسن البر الجيد بغير من الروى

جاءه ولو استملك له الجيد او باعه الوسي فابدل بالروى لم يجز ذلك الوعاء المريض حتى اعتبره من الثلث كما في حكم المكشوف و
 جاز بيع حقيقته من براد او زواعد من او غيره وهي بفتح الميم وسكون الفاء والماء والكثير كفا في الصحاح والمقائس لكن في المنع والقياس
 والاطلقة والنسائية ملاء الكاف بفتحهم ولو من جنس الماء كقابلة المحفنة الجيدة بالرويتين فيساويان وفيه اشارة الى ان كل واحد من البدين
 من الكيليات او المبلغ نصف صاع او فقيه على الرويتين والعبايتين فلا باس وانما اذا بلغ احد برادون الاخر فقيه روايتان فلو بلغ قطر
 من نصف الفقيه من البر بفتحهم منه جاز على روايته الاصل لكنه قد يروى على ما روى عن ابى يوسف انه يكره ان يبيع ثمرة تمرتين وكان يقول
 ان ما حرم منه الكشي فقد حرم منه القليل كما في المحيط وغيره و جاز بيع فلس فطلسين باعيانهما اي بسبب تعيين ذوات البدين في تقديرها
 فاباير للبيئتين لا بمعنى مع كماله فانه حال ولم يجز تنكيه صاحبها كما تقره جميع المعين على قوله كبا وذا البيع لم يجز عند مالك الاشعري ثم كماله حرم
 وقال لان الثمن بالماله طلاع وقد بطل مثله وفيه اشارة الى انه لو كان كلاهما واحدا ما يبيع معين لم يجز كما في النسائية وبيع اللحم المفصول
 من الشاة او البقرة مثالا بالحيوان الحي ولو من جنسه متفاضلا لانه موزون بغيره وقال محمد لم يجز في الجنس الا اذا علم ان اللحم اكثر
 من لحم ذلك الحيوان ليكون بعض بازار السقط وفيه اشارة الى انه اذا كان مذبوحا غير مسلخ اي مخيعة مفصول من السقط لم يجز وهذا اذا
 لم يكن المفصول منه والافجوز كما يجوز اذا اسلخ وتسويا كما في المحيط وبان يبيع لحم السمك جائز وفيه روايتان وعن ابى حنيفة ان اللحم اذا طبخ
 نزع من الوزن حتى جاز يبيع بعضها بعض متفاضلا كما في الخزانة ولا باس بلجوم الطير واحدا باثنين يدا بيد كما في الظهيرية والديقنيق
 المنجوان بحبسه ولو غير متحول متساويا كيلا لا يكيل وعن الفاضل انه انما جاز اذا كان كبوسين وفيه اشعار بانه لو بيع وزنا لم يجز وفيه
 روايتان كما في الظهيرية وبيع الرطب بالرطب متساويا كيلا وبيع الرطب بالتمر كذلك وبيع الرطب بالبسة والتمر بالبسة وقال الامام
 لا يجوز بيع الرطب بالتمر لانه صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عنه فقال انقص او اجفت فقل نعم قال فلا اذن و اجيب بلن السؤال
 عن البيع فسيان على الجميع كما في شئ ابى داود والرازي في السؤال التنبية على اشتراط السادة لا الاستعلام فعلة النسي عدم المساواة
 بين النقد والنسيه كما اشبه البيهقي غاية المنى فمن الظن السود الجواب بان السؤال متين لا يلزم استفسار وعليه العلوقة والسلام
 وبيع العنب بالزبيب والعنب متساويا كيلا لا يجوز وفيه اشعار بان العنب الزبيب جنس واحد وان اختلف لونه كما روى
 عن ابى يوسف في المحيط والبر رطب او مسلول او مثله اي يبيع البر رطبا بالبر رطبا او مسلول او يبيع البر مسلول بالبر مسلول او يبيع
 ليلا او يبيع البر رطبا او مسلول بالبر ليس متساويا كيلا او كله جائز عند ابى يوسف والبيع الرطب باليابس غير جائز عند
 الامام لان يعلم تساويا بعد الجفاف واليبس كما في التائيه والتمر المنقع او الزبيب المنقع اسم مفعول من انقع الزبيب في
 التائية اذا القاه فيها ليتقبل ويخرج منه الحلاوة كما في المغرب اي الذي اعابه ما رواه في المنقع منهما اي التمر والزبيب لا يستنكحان في
 الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه كما ظن على ما ذكره الرضوي وهذا عند الشنخيين فاما في الحمد وفيه اشارة الى ان لا يجوز بيع
 احدهما باليابس منه وهذا عند خلاف الشنخيين كما في الكافي وغيره لا يظهروا اختياره في يدين متساويا كيلا فبعد اللزوم فان
 الاصل اشتراك المعطوفين في القيمة كما تقره الكلام الا يخرج من شعار بان الثمار كالنخل والكمثرى كما مضى احدان اختلفت

التوجه والوجه فلم يخرج نوع من العنب نوع آخر منه متفاضلا كما في المحيط والمحيطون ان في كاشاة بلحوم ان في آخر كما يبعدها
 متفاضلا للاختلاف اجنس وكذا اي مثل اللحم اللين فاجنس لبن الغنم ليس بالجنس متفاضلا للاختلاف وكذا اخل القل
 بفتحتين اردو التمر كما في القاموس تجل العنب متفاضلا للاختلاف وكذا اشتم السبطس ربيع او اللحم بالالبية ورنه او بالبحر
 متفاضلا والخبر ولوسن البر بالبر والدقيق ولو منه متفاضلا بالاتباع على ما ذكره القدرى وعن ابى حنيفة انه لا خير فيه الفتوى
 على الاول كما في المضمرات وفيه اشعار بان جع الخبز بالخير لم يخرج ومن ثم لا باس بيع قريس بقمعين يد ايد كما في المحيط وان
 كان احد هماى البر والدقيق نسيجه والخبر نقدا فلم يخرج بمكسه عند خلافا لابي يوسف وعليه الفتوى كما في الكبرى فالسالم في
 الخبر وزنا جازوك ايد ايد عليه الفتوى كما في المضمرات والا حسن انه لو اردوا دفع البر الى الجيا بة اخذ الخبر متفرقا فطره ان يباع قائم
 مثلا من الجباز بقدر ما اردوا من الخبر فاعل الخبر المودع بصفة معدته شئنا حتى يصير دينا في ذمة الجباز ويسلم الحاقم ثم يشتري الحاقم بالبر
 كما في الخزانة لا يجوز بيعه ببيع البر بالدقيق او بالسويق متفاضلا او متساويا كما في قولهم لانها مكتملة ان والبر فاعل السويق
 ودقيق البر المتقلى او الدقيق بالسويق متفاضلا ومتساويا في قوله قيسا على بيع البر بانه ما قال لا يجوز فقد لانها جفت
 ولا السمسرة بالحل فتع المملة ومن السمسرة بالبر الا ان يكون الحل اكثر مما في السمسرة من الحل عند المتعاقدين فانه جاز بل
 خلاف علم ان الحل مثله او اقل لم يخرج بالاتفاق وكذا لو لم يعلم عندنا خلافا للفرق ومثله في الوجه الاربعه مع اللبن بالسويق
 ذات لبن وبيع شاة ذات صوف بصفوف والربط بالدرن القطن بجمدة النمة بالنبوة والعنب بالزبيب في قول ابى حنيفة النحاس
 الا يفيض بالاحمر ولرب الجوز بالدرن كما في النظم وينبغي ان يكون نسبا للمثل في اذا كان اخيه الخبس فقيمة في المحيط قالوا اذا كان الحل
 مثل ما في السمسرة لم يكن للشغل قيمة جازية ويستقرض الخبر عند ابى يوسف وزنا لا عدو المتفاوت ولا يستقرض مطلقا
 عند ابى حنيفة خلافا لمحمد والفتوى على الاول كما في النماية وغيره قليل هذا الاختلاف زمان وقيل اختلاف مكان والفقهاء
 انه ليس باختلاف زمان كما في الرضعة ولا ربوا بين السيد وعبد اى مملوكه القن والمدبر وام الولد اذا كان ما ذكره يونا
 لان ما في يده ليس للسيد ولا ربوا عند الطرفين بين مسلم ومحرر في وارده الابانة اخذه بلا عذر وفيه اشارة الى انه ربوا بين
 مسلم ومستامن في داره الى ان المار بوا بين الجرمين في دار الحرب خلافا لابي يوسف كما في النظم

فصل في الجوز ببيع مشتري دون المهر وبديل الخلع والمصلح من دم المهر والعقود والمهورات والعدة وشقول
 ودون عقار خلافا لمحمد وسياق قبل قبضه للنسي عن بيع المالم يقبض وضع التصرف كالا ستبدال في الثمن ولو كميكلا او موزونا
 قبله اى قبضه وفيه رمز الى انه لا يبيع الاستبدال في العروض والقروض قبله والاول صحيح كما في العاوى وكذا الثاني عند الطحاوي
 ذهب القدرى الى انه سهو منه ولا يشكل بديل الصنف والسلم فان الشريعة جعلت تعلق به العقد فلا يقبل التصرف المحط
 عنه اى صح للمشتري القمار كل المبيع او بعضه عن البائع او للبائع القمار كل الثمن او بعضه عن المشتري وان لم يربح البيع
 ولم يقبض الثمن فصح ان يقول بطلت كله او بعضه منك او جميعه منك او يراى انك عنه على ما ذكره السرخسي

وذهب شيخ الاسلام الى ان المبرأ قبل القبض فيه صحيح فان كان هذه الامور قبل القبض فهو حط بالانفاق وان لم يتحقق باصل
 العقد وان كانت بعد القبض فذلك المبرأ فانه ليس بحط عند شيخ الاسلام فلم يجب المقبوض عنده كما في المحيط فمن التزم الظاهر ان
 الضميمة للتمتع وان كونه للمشتهى توهم وضع للمشتهى المبرأ المجهود اى الزيادة المقبولة في المجلس فان القبول شرط كما في الاختيار وغيره فيه
 اى التمس بقرينة بانه ان يعنى المبيع بحيث يكون محل للقابلة في حق المشتري فلا يصح الزيادة في التمس بعد ما بانه اوسع الغرض المشتري
 ثوبا للملك بالنسبة بخلاف ما اذا قطع وخاط الثوب المشتري فبعضه ان البيع باق فلو اشتهى عبدين صفقه بلف درهم فزاد
 مائة لقيس الزيادة على قيمتها بخلاف ما لو حط فانه يصف وبذا ظاهر الرواية وهو الصحيح ومنه انصح وان لم يقب المبيع ومن محمد انصح ان
 بقى في نفسه صحيح بعبء كما في المحيط وضع المبرأ في المبيع وان لم يقب فانه يلحق بالعقد حتى يجعل كانه وقع على الاصل المبرأ معا فلو اشتهى
 وزاد امتنع البائع عن المبرأ بعبء عليه ثم اشار الى دفع توهم ان الشفعين ينفى ان ياخذ التمس الاول في الخط بالجموع في المبرأ واشد رك
 بقوله لكن الشفعين فيها ياخذ المبيع بالاقبل اى التمس الاقل من التمس الاول والباقي بعد الخط وهذا في الخط ظاهر واما في المبرأ فلا يتعلق
 بحق الشفعين بالعقد الاول وقية اشعار بان ما زاده البائع او حط انشتهى من المبيع اخذ الشفعين الكل لان حقته تتعلق به وصح وجاز
 ما جيل بكل ومن اى مال واجب بالعقد والاستملاك المستفاض معجل الى اهل معلوم او محمول جهالة تقاربه كالحصاة تميز على
 المديون وقية اشعار بان تعجيله لم يصح وموجب التمس وان يكون المديون جيا فلو مات واجله الدائن يسوأل انه لم يصح هذا ما جيل كل
 هذا قول محمد خلافا لابي يوسف وهو المانع عند بعضهم لكن الخصاف ذكر ان الاول قول الكل كما في العمادى ولما والسلم والصرف والمأذونا
 انما يجعلان عينين الا القرض بالفتح والكسرة فان ما جيل لم يصح وحرر لانه معادفة امتنا فبعضه بالنسبة كما ذكره المصنف فالتمس
 ذكره في الفصل السابق الا ان التعويل على انه عارية ابتداء وانتهى كما في النهاية وغيره فالاصح ان يبذل صح يلزم والمضى
 لزوم ما جيل كل من الا القرض فانه لم يلزم وله ان اخذ حتى شاربقى ان الاستمنا والاخلع من ثمن لان القرض مال عطية من ثمن فدية
 بعينه والدين عند المحققين فعل تملك وتسليم كما في كفالة الكرماني وغيره من المتداولات وفي القاسوس الدين مال اجل والقرض مال
 اجل له واعلم لواجب المستقرض المقرض على احد بدنيه فاجله المقرض مدة معلومة يصح ولم يطلب قبله لان احواله به او ثم عطف على قوله
 لا يجوز فقال ويدخل البعنا موهنى الاصل مصدر بمعنى البنى ويدخل فيه الباب السلم ولو من خشب ان كان تصلا به والمفتاح
 اى مفتاح الغلق وكذا الغلق بالفارسية (كبيد ان) ولا يدخل مفتاح القفل والعلموا اى ماء العرنية اى اخرج من النعل للغيث
 ولم يدخل الى عنان السباع فيبع الهواء فيفسد لان المادى يدخل تحت العقد ودون غيره من نحو المواد والكمية اى المستراح
 ولو في الشاع والمربط والمطبخ والبئر في بيع الدار يطبق التبعية لان الدار هم لما اذ به عليه الحائط والاصل ان ما اتصل
 بالبناء يدخل في البيع من غير ذكره واما ما اتصل فلا يدخل الا اذا كان مما لا يجزى فيه الغنعة فالما يدخل الطلعة سا با لى
 احد طرفها على جدار هذه الدار والطرف الاخر على جدار دار اخرى او على اسطوانات التى تكون خارج الدار تمامه في الايمان
 الا بذكر كل وغيره حق موهوى ذلك الحق لها اى الدار صفة حق فحق الشئ تابع لادله منه كالطريق والشب كما في الكرماني

وغيره وادبر افقهما اي بذكر مرافقهما مع مرفق كبسر الميم وفتح الفاء وليس معطوف على المجرور كما ظن وقية اشعار به والحق خبره او فان شغلنا
وذا اظاها الرواية وعن ابي يوسف انه اعم فانه تابع الدار بما يتفق به كالمشوي والمطبخ كما في شروط الصير في اوبكل حق قليل وكثير
بالواو كما قال محمد آخر ادون اول اللاباة فاجبت العموم كما في النزهة هو داخل فيها او خارج منها يادون الواو على ما انما الصاحبنا
كما ذكره الصير في واجلة صفة حق مقدار القليل وكثير فان الصفة لم يوصف ولا بكل على الراي كما تقرره بهذا التقدير ان طعن
ابي يوسف على محمد بدخول الاستعنة فيها وطعن في قوله بدخول الزوجة والولد والمشتريات وقية اشعار به مرادف للاولين المراد
موصوف به كما في الكشاف والظلة لا يدخل بدون اخذ ما عند ابي حنيفة وكذا عند ما اذا لم يكن مفتحا الى الدار والافتداه مطلقا
كما في الثاني ويدخل الشجر ولو غير شجر صغير او قيل لا يدخل غير الشجر وقيل لا الكبير غير الشجر ولا الصغير مطلقا وفي دخول قوائم الخيل
خلاف الاول اصح لما تعالاه بالارض اتصال قرار الاربع وما في حكمي كالورد والاس القطن والبطيخ والشجر البانجان
في بيع الارض لانه لم يقرر فلو غرس للقطع شجر الحطب لم يدخل كما في المحيط وقية اشعار بان الزرع اذ لم يصير لقيمة لم يدخل كما
قيل والصواب انه يدخل ولا خلاف ان ما لم ينبت لم يدخل كما في المضمرات ولا يدخل الشجر كالارض في بيع الشجر ويدخل الارض عنه
محمد وعن ابي يوسف روايتان والفتوى على انها تدخل لكن بمقدار مقدار الشجر وقت البيع فلو زاد غلظا فامران نحت منه وقيل
مقدار ما يكون فيه عروق لا تقار لذلك الشجر بدونها وقيل بمقدار ما يخذلها اذا قام الشمس في كبد السماء كما في اقرار الظهيرية وهذا
اذا اشترى مطلقا واما اذا اشترى للقطع بدون الارض فيومر بقطع مع عروقه على ما عليه العادة لا الى ما يتناهى من العروق الا اذا
اشترط البائع القطع على وجه الارض او كان في القطع مضرة نحو ان يكون بقرب حائط فيومر ان يقطع على وجه الارض فان قطع
ثم نبت من اصله او عروقه فان نبت للبائع وان قطع من على الشجر فلم يشتري كما في المحيط ولا يدخل العلوف في بيع بيت هو
مسقف له ولا يميز كما في النهاية الا بشرطه اي شرط البيع وهو التخصيص على البيع متعلق بما بعد الشجر فلا يدخل الزرع والشجر والعلو
في بيع الارض والشجر والبيت الا بذكر كل واحد منهما باعيانها فلا يدخل من الاقفاظ الثلاثة وعن ابي يوسف ان الاولين
يدخلان بذكر كل منهما ولا العلوف في بيع منزل هو لفة موضع النزول وشرع ادون الدار وفوق البيت واقله بيتان كما ذكره
الطبري لكن في النهاية انه اسم لما اشتمل على بيت وصحن مسقف ومطبخ يسكنه الرجل ليعاله والدار اسم لما اشتمل على بيت
ومنازل وصحن غير مسقف الا بذكر ما ذكره في الاقفاظ الثلاثة وفي الكفاية انهم قالوا بالتفصيل في عرف
الكفاية اما في عرفنا فدخل العلوف في بيع سكن صغير كان او كبير (الرجانه) الادار السلطان فانها تسمى (سراي) كالطريق
والشعب والمسيل فانها لا تدخل في البيع الا بذكر ما ذكره واللام للمعد اي سبل الماء والنهر في ملك خاص وشبه بالارض ما لها
ونبغي ان لا يدخل الشرب اصلا في موضع يتعارف بيع الارض بلا شرب بطريق الدار وعرضه عرض للباب لذى هو دخلها وطوله
منه الى الشاسع او اعم منه ومن طريق خاص في ملك انسان وقت البيع فلو سد الطريق القديم لم يدخل بذكره
فالطريق الى الشاسع العلوم واهل سكة غير نافذة تدخل في البيع كما في المحيط لكن في الخلاصة ان الاخير لا يدخل الا بما

ذكر خلاص الطرق النافذة فاما لاندخل اصلا وان كان له حق المورد كما كان قبل الشراء ويحل الطريق اذا هو في الاجازة للدار
 نحو بالدار كما ذكرنا ولم يتغير الموجد ونما وشكها الرهن والصدقة الموقوفة ويؤخذ من المشتري الولد اى ولدته امه عنده ملا استبداد
 ان استحققت امه على المشتري ببنية لانما حجة كاملة وفيه اشعار بان الولد يدخل في القضاء بالام تبعاً كما قال بعضهم لكم المبيع
 القضاء بالولد شرط ايضا لانفسا له بقت القضاء كما في النهاية وان اقر المشتري لرجل سهاى الا انه لا يرث الولد بالهبة اذا
 الاثر حجة قاصرة ولم يذكر النكول لانه في حكم الاثر كما في العادى ولما كان فيه شبهة في تقديم ان ليس للمشتري والابنة اضعف وهذا
 شروع في البيع الموقوف مما يوجد فيه ركن البيع مع اشتراط الانقضاء وهو الالبية لمن لم يوجد شرط الانقضاء وهو الملك والولاية كما في الحققة
 مبيع غيره الفضولى من احد ملكه مفعول بان فسخه اى البيع وان لم يمت ركن البيع وفيه اشعار بان في فسخ مبيع الفضل الى الاحتياج
 الى القضاء وله اى للمالك اجازته بان يقبض الثمن او يطلبه او يقول جزته او تصدقت بثمنه عليك لو قال احسنت فبعبه ايتان
 كما اذا قال تبسا صنعت في ظاه الرواية انه رد وعليه الفتوى او في تقديم الثمن اشعار بان البيع لم يفقدوا اجازته وارث المالك بعد موت
 كما في العادى متى الظالمين من زلاى ان بقا المالك شرط الفسخ والاجازة ولد الم يصرح بنى قول ان يعنى العاقدان والمبيع
 لان الاجازة توقوف على بقا سا ركان العقد فلو كان ثوبا فنصعته ثم اجازته رب الثوب لم يخرجه لذلك المبيع وفي الكتاب اشعار بان مهم
 بمقدار الثمن لم يشترط الصحة الاجازة فلو اجازته ثم علم فم لم يرد كما في العادى وكذا للمالك اجازة ان يلقى في ماله مبيع الثمن
 مع بقائهم حال كونه عرضا لانه مبيع من وجبه فشرط الاجازة قيام الخمسة فيما تعين وهذه الاجازة اجازة فداغف فله المبيع بان
 الجبيرة لانه صار مشتريا ويرجع المبيع على البائع بقبية المبيع او مثله وفيه اشارة الى انه لو كان نقدا لم يشترط الاجازة بقا الثمن في المشتري
 انه شرط كما في العادى وهو اى الثمن الذى لم يتعين كالنقدين ملك عند الاجازة للمبيع فيدين البائع لو كسب له وهو امانة
 ولو بعد الاجازة عنده بالعه من قبيل التنازع فملك بلاشئ الا انه اذا ملك قبلها ولو لم يغيره فمشتري وثبت ادائه انه مضمون
 فانه كان مضمونا كما في العادى وله اى لهذا البائع فسخه قبل الاجازة اى اجازة المالك بخلاف فسخ النكاح فانه لا يجوز
 قبل الاجازة بالقول ويجوز بالفعل وجازر عندهما خلافا لثمة وزفرا عتاق العبد المشتري ثم مفعول اى على صلته من
 الغاصب ان اجاز المالك عتاقه بعد بيع الغاصب لوجود الملك الذى يشترط عند العتق لا العتاق لا يجوز ان يطل لما خلافات جعيه
 اى ذلك المشتري من اجل وان اجاز المالك بعد بيعه الغاصب ان الملك للمشتري الثانى الموقوف ابطه حينئذ ملكان للمشتري
 الاول فقولنا ان اجيز بيع الغاصب في السلسلة الاولى والسلسلة الثانية معتمدة احتياج الى شرط كما ظن

فصل في بيع السلم بعتين اسم من الاسلام وهو التقديم وقال التقديم اى فى اللغة عقد تعيين تمثيل او البدين باعيل الاثر
 ثم خص الشرع بعقد يوجب تمثيل الثمن وتاجيل الثمن فيعقد بلفظ البيع على الاصح وبالسلف والسلم كما في الاخبار يقال سلم اليه الدار
 فى البرى قد سلم اليه عليه فالمشتري مسلم وبالسلم والبائع مسلم اليه والمبيع سلم فيه والثمن يدين بالانما يخرج من الدار لانه لا يفتقر
 الى الاشارة الى المسلم فيه وبالسلم للملك المتحدى الخمس لا يجوز ان يدين بميلين او موزونين وان كانا مائة من فريضة فلهما قدروا

فوصفه اي فيما يمكن ان ينعط بالوصف والقدر من مسلم فيه يكون من الاجناس الاربعه ولا يفيض الى المناسه كما لم يكمل
اي ما يعرف مقدارها بالكيل من نصف صاع او اكثر والاحسن من كيل كالخطه والشعيه والتمر والملح والحصى الارز والذره والزر
والسم من الغل والعسل والمج والعدس والتوتيه والحمل وغيره والموزون اي ما يعرف مقداره بالوزن من منونين او اكثر مما يباع
بالمناسه والاداني كالدهن والمسك العنبر والزعفران والفايزه والسكر والبصل الفوم والحديد والخامس الصفه القطن من
جبه وغيره ما حال كون الموزون مثمنا لانه لا يمكن ان يكون المسلم فيه وراس المال دراهم او ذنانير لم يحجب المسلم بالاجماع وهذا لو كان احدهما
مسما فيه فقط على الاصح وقيل انه يجعل بيعا شتمين مؤجل صيانه لظلمه وفيه اشاره الى ان المسلم يجوز في القلوس عددا خلافا لمحمد
فانه شتمين عنده والى انه لا يجوز في التبه لانه ملحق بالمضروب وفي روايه يلحق بالعروض كما في التحفة والمذروع اي ما يعرف مقداره
بالذراع الخشب المعروف كالشوب من الكتان والقطن الصوف والخز والخزير كالبساط والبوريا حال كون المذروع مبنيا طوله
وعرضه ذراعا ورقعته بالضم اي غلط في الاصل ما يكتبه في رفع به الشوب وفي عمومه يدخل الخرز وقد اشترط بيان وزنه ايضا على البيع
كما في المحيط وكذلك الخ كفا في الظهيره والمعدود اي ما يعرف قدره بالعدد متقاربا اي متجاكلا واحده في القيمة كالجوز والبعض
والبادنجان والاذر واللبخ فانه لا يباع عرفا بصفته بصفته صغيره بدار التفاوت وفيه اشعار بان السلم صح في المتقارب كذا ووزنا
وعددا واذ عند العلماء الثابت لم يصح عددا عند زفر وبانه لم يصح فيما تفاوت كالزمان والبطيخ كما في التحفة فصح السلم في السماك
بفتنتين الحوت المبيع وزنا او كيلا معلوما وفيه اشعار بان لا يصح في الطري منه وان كان في جنسه وهو صحيح والصحيح ان لا يصح كيلا ووزنا
في الصغار وفي الكبار روايتان واعلم انه اذا سلم مكائمه او سواها فثبت وزنه او كيلا نصا فقيه عن اصحابنا روايتان والمبيع
المقدور الذي في مبيع وخالف المدايه وغيره في اثاره على الماع لانه لغة رديه كما في النهايه لا يصح السلم ويطل وزنا وعددا في
الجيو ان طائر او غيره لانه لا يضبط وعن الشيخين ان لا يصح وزنا ولا عددا في اطرافه كالرؤس الكرش والاسعار والكبد والطحال و
الكاكع المناسه معدوده متفاديه وتوفي الكافي اشتم اختلافوا فيما اذا سلم فيها وزنا ولا عددا في حلو وده اي الحيوان كالابل والبقر والغنم
وغيره بالاذنين لانه بعلوم وبيع وزنا وفيه اشعار بان لا يصح في اللحم المنزوع والاختلاف فيه بل في غير المنزوع ولو قضى بصفه السلم
في اللحم جازا جماعا وبانه يصح في اشتم والاليه وزنا كما في الخزانة ولا عددا او وزنا او كيلا في الجواهر كالحجاره كالمسك واللبخ
والزمر والياقوت والبلور واللؤلؤ وفي المحيط انه يصح وزنا في صغارها ولا رديه ولا يخفى ان الجواهر كالمسك واللبخ كالمسك واللبخ
وتجويا ولا يصح في مقدار صاع اي كيل معين وذراع اي شبة معينين ذلك عند المتقادين ويحتمل الاضافه والمعنى صاع
رجل معروف وذراع رجل معروف ولم يدرك قدره اي قدر ذلك الصاع والذراع لا عند هاهنا ولا عند الناس واعلم ان الوصف
الانبي لم يذكر في الاصل وقالوا انه اراد فعل الكيل والذرع الصادر من الرجل المعروف وانه لم يصح السلم لاحتمال بونه وشروطه
اي شروط السلم بصيغه الكثرة اشاره الى ان الشرط اكثر من عشرة فان راس المال شتمين على خمسة كما سبق في السابق الى
شرطين كون المسلم فيه مما يضبط وما يتعين وفي الروا الى شرطين كون المسلم فيه وراس المال خالصين على حد وصفي عليه الروا

الكماني بالنسبة وغيره ثم اشار الى البوائق فقال بيان جنسها في السلم كغيره فلو سلم في طعام ثم تبتعت بنفسه خلافاً لآل سلم
 في طعام نحو خراسان ونوعه اذا اختلف انواعه والافليس شبه الكماني الجملة وغيره كسقيته اي برتقته على تاويل حنيفة سقيته نحو الذي
 القيمة على تاويل المدة القيمة الكماني سورة البنية من الكشاف واليه اشار المصنف في الشرح والسقي بالسقي المار بجاءى خلافاً
 النجسي بالسقي ماله السمار فهو فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يلحق التثنية الا اذا حذف موصوفه كما تقرر من الظن ان
 التثنية للنقل على ان سماعي كماني الايضاح وغيره والجنس النوع قد مر في الطلاق وصفت التي تختلف بها القيمة كجيد ورسكو ونيك
 ورسكو واجب رب السلم على القبول لو اعطى الجيد وكان الردى بخلاف العكس كماني قاضي خان وقد رده بمقدار موهون عند ان
 مثل كذا ما عاودنا او ذرا عاودنا او اجملة اي ابل السلم فيه المعلوم ولم يفيد بما سياتي واقله شبه اي اوفى الا ابل شهر
 وعن اصحابنا ان ثلثة ايام وقيل عشرة ايام وقيل اكثر من نصف يوم وعن الجصاص ما روي على مجلس العقد ولو ساقه والمختار
 ما يمكن من تحصيل السلم فيه والاول اصح ونحو الفتوى كماني المضرات ونسبى ان يكون الا ابل بحيث يلبس من الوصول الى
 الموضع المشروط والمافليس فاسد كماني شريح الطحاوي وبيان راس المال بمسألة يتم او يرد ولو عاود ان اجمعت النقص
 كدوية وصفت وقد راد انتقادا ولو كانه شرا ليدخل كونه راس المال تنقضي في ضمان الكيل والورني والعهدى المنقضاء
 فلو سلم به الدرهم او الشعيرة او الا را ابعث واخذ به البعوض او جوز في ايلة لم يحجز الا ان يغض الى النازعة انور با وجده جف
 راس المال بعبافا والمبيع لم يقسم السلم فيه على روافد لم يصح قدر ما يصح فيه البيع وبه اعنده واما عند ما فقد جاز لان مقتضى الشارة
 فيقسم على القيمة وقية انشعار به لكان راس المال شيئا زحيا او حيا او مريدا او مريدا مستقار بالبيان مع عند الكل لان الانشاة كافيته
 فيه عند ثم كما اشبه اليه في المحيط والاختيار فيه وذكر في الزايدى ان راس المال لو كان زيفاً ان تجزئه في المجلس بعد جاز لا يفسد معه
 وكذا ان لم تجزئه واستبدل في المجلس كذا لو كان مستحقاً او مستوفى واستبدل في المجلس بخلاف ما تجزئه وان استبدل اذ يفسد بعد الاخذ
 بطل فيه وان كان في مجلس الردا ان كان قد يابى به منه واما عند ما فلا يبطل اذا استبدل في مجلس الرد لان الدرهم قد يخلو من
 زيف ولان الخلع من القليل فعفى في ذلك اقل من النصف وروى ان النصف قليل وروى الثلث وان وحده ساقا او مستحقا
 بعد الاقرار ولم تجزئه المستحق بطل بقدره اتفاقا لانه خلاف جنسه ومن الظن انه ليس من تعويله في الوقاية انه لم تجزئه ما اذا سلم تعدين بل ببيان
 حقيقة كل منهما في السلم لان من تعويله ما اذا لم يبيع بعض راس المال كماني البداية ونحوه وما غيره وبيان مكان ايضا اي اعطائه
 مسامحة وافي اذا كان تحالفاً بالفتح منه زل الشئ بالكسبة الماسية ان يقال قام العمل المعنى لمسامحة مؤنثة بالفتح اي فعمل يحتاج
 في حمله الى ظهوره او احتمال كالحظة وقيل لا يحمل الى مجلس القضاء مجازا وقيل لا يبيح فعيده واعدة كماني الا يراى وبه اقول له اخر اذ قال
 انه ليس شبه طافان مكان العقد متعين له والاول المختار فان الخلاف لم يذكر في نزاهة المقتضين وفيه روى انه لو طلس في مكان
 اخر فقيمة في مثل قيمة في الشرط جازوا داخل بالابل على ما قال نجم المائمه خلافاً لبعض المقتضين وبه احب الا انما تجزئه السلم
 عن استيفاءه بسبب اقامته السلم اليه في ذلك المكان كما في النية والى انه اذا لم يكن له مؤنثة كالمسك لم يشترط

روى في نسخة من كتابان في السلم كذا

بيان بالاجماع وتعيين مكان العقد على اصح الروايتين ولومين مكان قيل لم يتعين لعدم الغاية وقيل تعيين لان قية العنبر
 في المصير اكثر ما في السواد مع الاس من الطرفين كما في الاختيار واني ان وجود المسلم فيه ونفاذه شرط عند حلول الاجل وهو شرط
 من وقت العقد الى الاجل فلو وجد عند احدهما وفيما بينهما لا فيه فالمسلم لم يجز واذا انتهى الاجل فلم ينفذ و رب المسلم حتى انقطع بان
 المايوجد في الاسواق فله الفسخ واخذ راس المال وانما جاز وجوده كما في المحيط والى ان المسلم لا يجوز فيما المايوجد في ذلك لا عليه كما اطلب
 في خراسان لانه كما انقطع كما في الاختيار وقبض راس المال ولو غير نقد بالتخلف قبل الافتراق بالبدن فلا يفسد القبض
 بعد شيهما او نومهما بلا غيبة شرط لقائه اى بقا المسلم على الصحة فلو ابي المسلم اليه قبضه في المجلس اجبر عليه وقية اشارة الى ان شرط
 اختيار فسد المسلم لانه يمنع تمام القبض سواء كان لاحدهما او لهما الا اذا اطله صاحبه قبل الافتراق وراس المال قائم في يدي المسلم
 اية فانه يتقلب جائزا ولو لم يكن لم يتقلب كما في المحيط والى ان غير القبض شرط صحة العقد فاذا انقضى واحد منها فقد بطل العقد
 بشهاده ما تقر في الاصولين وبشعر التفريح في قوله فلو كان بعض راس المال حريا وبعضه عينا فقد بطل العقد عندهم
 في حصته الدين سواء كان العقد مطلقا بان قال سلمت اليك مائتي درهم في كرسنة ثم جعل مائة من راس المال قصاصا
 بالدين او مقيدة بان قال سلمت اليك في مائة نقد ومائة دين لي عليك سواء اضعيف الى درهم بعينها او لا وذلك لفقد
 ان القبض وقية اشعار بان العقد صحيح عندهم في حصته العيين والماد من الدين هو ما على المسلم اليه فلو كان الدين على الاجنبى
 فهو غير صحيح في حق الكل حتى لو نقد الكل من ماله في المجلس لم يتقلب جائزا بخلاف ما اذا كان الدين على المسلم اليه فانه بالنقد في
 المجلس يتقلب الى الجواز كما في المحيط ولا يجز للمسلم اليه التصرف في راس المال بالشركة بان يدخل فيه بعد العقد شريكا
 او بالبيع او الاستبدال او التولية او نحوها ولا يجوز لرب المسلم ان يفت في المسلم فيه بشئ مما ذكرنا قبل قبضه اى راس المال والمسلم
 فيه فلو تقابل مسلما صحيحا فاشترى المسلم اليه من رب المسلم راس المال قبل قبضه شيئا لم يجز للمسلم اليه ان يبرى رب المسلم من راس
 المال لان الابرا را اسقاط نيعدم به القبض الواجب عند اس حردو الشرع فلا يجوز اسقاطه والاستصناع لفقه طلب العمل تهدي
 الى مفعولين وشه عليه ما يعينه عينا فيطلب فيه من الصانع العمل والعين جميعا فلو كان العبد من المستصنع كان اجابا للاستصناع
 كما في اجارة المحيط وكيفية ان يقول لصانع كنفان مثلا اخر من اديك فخاصته كذا وكذا و رها باجل كشره بيع سلم
 وحكي عن الهند واني ان ذكره المستصنع فليس بسلم وان ذكره الصانع فسلم وقيل بان ذكر ادى مدة تملك فيه من العمل فاستصناع
 وان كان اكثر فسلم يراعى شرائطه من نحو قبض راس المال كان الا يفاو والاستقصاء في الاوصاف وعدم الخيارات كما في السلم وغيره
 تعاملوا اى الناس من غير تكمير يرد من علماء كل عصر فيه اى الاستصناع كادنى الصغر والنحاس والزجاج والعيان والاسلحة والحقا
 والاعلام والادوية من الادوم والطين او لا تعاملوا فيه كالجباب ونسج الثياب والاعلاف ستم فيه للمفردة ولما تعاملوا و
 صلح عقده سلما واستصناعا فاستصناع عند ما عملا بحقيقة اللفظ لكن السلم اقوى لثبوتها بالنص والاجماع والاستصناع
 بلا اجل ذكر فيما يتعامل فيه معاودة اجارته ابتداء ولذا لومات الصانع قبل تسليم المصنوع لا يستوفى من ثوب كفته

بيع انتهاء قبل تسليمه ولذا ثبت له خيار الرتبة وكان الحاكم الشهيد يقول هو مواعدة وانما يتعقد بالتعاطي اذا جاز ومفهومه ان
ولذا ثبت الخيار لكل والاول اصح كما في النهاية وفيه اشعار بان اذا انعقد الاجل والتعاطي فليس ببيع والاستصناع صحيح عملا
بالقياس كما اشير اليه في الكافي ثم اذا كان ميعا فيجب المصانع على العمل فلا خيار له وعنه انه لا يجبر فله الخيار وعن ابي يوسف
لا خيار له احد منهما ولا يرجع الامر عن امره خلاف الحاكم والمبيع هو العين اذا العمل كما قال البردعي والاول اصح لان المقصود
هو العين وذكر الصفة لبيان الوصف كما في المبسوط والاحسن (ويكون البيع هو العين) لانه معطوف على ما بعده الفاعل لا
العمل لا يضاف التفريع فلو جاز المصانع بما صنعه غيره او صنعه هو قبل العقد فاخذه المستصنع صح الاخذ ولا يتعبر
المصنوع له اى لا امر بل باختياره اى المصانع واذا لم يتعين له فيصح بيعه اى المصانع والمصنوع من غيره قبل
روية الامر واختياره فلو اختار لم يصح البيع اتفاقا

مسائل شتى - وصح بيع الكلب والسيب كالنمر والصفرة عام بعد الخاص علمت الكلب السباع الاول كما في البداية
وقال الامام السرخسي ان بيع الكلب العقور النقي المتعلم لم يجز وقال محمد ان الاسد ان لم يعلم لم يجز بيعه والعقد البازي يتقبل
التعلم فجزه عينا واختلف الرواية عن ابي حنيفة في الفرد ذكره عند ابي يوسف وجاز عند محمد والفيل كالهرة في الجواز ومنه
التفصيل اشعار بعدم جواز بيع هوام الارض كالحيّة والعقرب والوزغ ودواب البحر غير السمك كالمفخخ والسفطان لان
جواز البيع يدرج حل الانتفاع بها الكل في المحيط وقال بعضهم ان بيع الحيّة يجزى اذا انتفع بها اللاد وتيكما في الميتة ولا يخفى ان
هذه المسئلة مستدركة بما روي في البيع الفاسد والذمي في البيع كالمسلم لانه كلف مثل هذه الاحكام كالمسلم لانه في الخبر
والخمر يرفان بيعهما من المسلم باطل فهما اى الخمر والخمرية في جواز عقدهما كاخل والشاة في جواز عقدهما فيكون الخمر
مشكيتة والخمرية يقيما عنده وفي تخصيص الخمر اشعار بجواز بيع سائر الاشياء المحترمة ولذا وجب الضمان على المستملك عنده
ولم يجب عند ما ورهم او دينار او فلس او لولو او سكر او نحوها بشرط التخصيف والتشديد اى روى متفرقا على العروس
او غير ما توقع في ثوب رجل زينا كان ادغيه فهو اى الدرهم والغاية في حية نارية موصوفة له ان اعده اى بياض الكلب
الثوب بان بسطه له اى لوقوعه فيه او كفه بالكان او اللام كما في بعض النسخ اى ضم الثوب به وقوعه فيه فان اخذ فيه
منه فله الاستداد والابعد او كيف فلما اخذ الماخوذ وفيه اشعار بان لا يكره ثمة ما كتب عليه اسم تعالى واختلف الشايع
فيه واعلم انه اذا وقع الدرهم الى غيه والمنته لم يحبس لنفسه شيئا منه كما انه لم يقطع بعد النية وفي السكر ذلك ولو حفص رجل
لم يحضر عنده النية واقتات في جواز اخذه كما في المحيط واعتبر به اى قس على اثر الدرهم سائر المباحات فلو ساططه او غشيه
او فرغ او فرج نظي في ملك رجل كان له ان اعده له والافلا فخذوا اذا اعد مكانا للسرقة فيمنع فيه فهو له عند بعضه كما في النهاية
ولا يخفى ان هذه الاحكام بالدرامة النسب لانه ان كان النسب في

فصل - الصرف في الملقاة الدفع وفي الشريعة بيع الثمن بالثمن اى احد الكجرين بالآخر ولو غير مضروب بقرينة

ما يأتي حال كونه جنسا بجنس أي فضة بفضة أو ذهب بذهب أو جنسا بغير جنس أي فضة بذهب أو ذهب بفضة أو
 ثوبا بذهب أو فضة فيخرج جميع أحد الجنسين مع غيره فيصرف حصته الحرجين إلى الصرف وما في الأصول أن المعرفة
 إذا عيرت ثالثية عين الأولى والثالثة بالعكس فليس يكفي وإنما يجب دفع ما في يد كل من العاقلين إلى الآخر
 شرطه أي شرط جواز الصرف وصحته كما هو المتبادر وإليه ذهب بعض المشايخ إذا لم يوجد في مجلس العقد كالموجود وقت
 العقد وما في المسألة ما قال بعض المشايخ من أنه شرط البقاء على الصحة وإلى كل سنا ما أشار محمد في الكتاب كما في
 الدخلة استقيا لغيره أي اشتراك المتعاقدين في قبض الثمنين قبل الافتراق بالبدن متى لو طال قبضه ما في مجلس
 العقد أو انقضى عليه ما ذهبنا فسرنا إذا ما طبقا بوضوح وعن محمد أن النوم افتراق وعنه أن النوم الطويل افتراق وعنه
 أنه جعل الصرف كالتحقيق بغيره بل هو دليل الإعراف كالقيام عن المجلس وفي هذا الشرط إشارة إلى شرطين أن لا يكون
 فيه أجل ولا خيار شرط بقاء خيار العيب والرؤية نال الافتراق من غيرهما بعض ادس أجل أو شرط خيار عند البيع ولو
 تقابصا في الصور قبل التفرق القلب صحيح كما في المحيط ولم يذكر ما هو شرط رابع من التقاضي في الوزن إذا كان من جنس
 واحد اعتمادا على ما سبق في الروا على أنه بعدد الشرط المحقق فلو جاز ذهب بذهب مجازفة لم يجز إلا إذا علم تساويهما
 قبل الافتراق وإن وقع التقابل في البعض من البدلين صح البيع فيه من قبيل التقديم الحكمي أي في ذلك
 المقبوض من البدلين وقد في المقتضى في مثل آثار فضة طوت وقع من الظن أنه متساو وقدت فإن المعنى أن
 وقع قبض المالك في البعض من الثمن مع البيع فيه أي فيما يقابل ذلك البعض من المبيع حال كون المبيع في أثناء فضة
 فالعقاب (وفي أثناء فضة) أن وقع في البعض مع بقائه وصار الأنا مشتركا بينهما فيكون مشتركا في أنه بقدر ما فقد
 من الثمن ولا خيار له لأن عيب الشككية من قبله حيث لم يقدم مبيع ثمنه وأما ما ذكره على سبيل التفرع اشعارا بما قال
 بعض المشايخ من التقابل شرط لبقاء الصرف لأنه لو جعل شرطه بقاءه لم يفسد في البيع بهذا العقد عند أبي حنيفة ثم
 لأن الفساد في البعض إذا تمكن في صلب العقد يسري إلى الكل عنده خلافا لما كنا تقر بخلات ما لو كان شرط البقاء
 فإنه لا يمكن في صلب العقد فهو عارض فيصح فعلى هذا يشير إلى كلا القولين في التقابل وكذا أي مثل الحكم في بيع
 الأنا الحكم في بيع مثل السيف واللبام وغيرهما المحلى أي المزمع تعيين الذهب أو الفضة فالمحلى العم من الذهب الفضة
 أن خلصت الخلية أي المكن تخليصا وإذا انتهت من السيف بلا ضرر يعود إلى البائع فيصح البيع في السيف والخلية
 جميعا بقدر ما قبض وصار السيف مشتركا بينهما وهذا إذا باع ثمن من جنسها أو أكثر منها فإن كان من خلاف جنسها
 جاز كيف كان وإذا كان مثله أو أقل أو لا يدرى أنه أقل أو أكثر لا يجوز إلا في السيف ولا في الخلية وفي الصفة إشارة
 إلى أنه لو كان السيف موبوءا أي مطلى بآء الذهب أو الفضة جاز البيع مطلقا لأن بالتموتة صار مستهلكا أو خارجا عن
 الوزن ألا يمكن وزنها حالا ولا يخلص قلم بقر موزونا كونه من الخطة كما في المحيط والصرف القبض أي قبض البائع الثمن

البيع

وان سكن المشتري اذ لا الى ثمنها اى الحلية كالا او بعضا ثم الباقى انى ثمن الجوديد وان لم يقبض شي من الثمن بطل البيع
 فيها اى فى الحلية لانه صرف فقد شرطه وبنى التخصيص اشعار بان يفتح لبيع فى السيف لانه بيع لا يشترط فيه التقابل وقوله بطل
 مذکور فى الهداية وغيره ولكن فى قاضى خان وفيه الصفه والافتراق قبل القبض ولا يطل ويل تعين المقبوض للرد
 فيه رد ايمان والاظهر انها تعين وان لم يخص الحلية من السيف بطل البيع اصلا اى فى الحلية والسيف
 لانعدام شرطه ولا يخفى انه اشار به الكلام الى رعايته حسب الاحتتام

كتاب الشفعة

حجب البيع بها لانه بعد على انه شرط عند ظهور ادبه واستهكته سببه لما قال شيخ الاسلام هـ انه فعلة بالضم بمعنى مفعول
 من قوله كان هذا الشيء وتراشفقة بآثر ان جعلت رجلا منى الاصل اسم للملك المشفوع به ملك ولم يسمع منها فعل
 من لغة الفقهاء بفتح الشفع الدار التى تشفع بها اى يؤخذ بالشفقة كما فى المغرب وشربا تملك العقار دون المنقول
 كما اشبه البناء فانه منقول لم يجب الشفعة فيه الا بتبعيته العقار كالدرد الكرم والرجا والبيرة وغيره وانما فى آخر الطلاق المتبادر
 ان تملك ملكا طيبا لا طلاقا ولا تترزبه عن الحبث كما اذا اشترى غير شفع بالاكراه فانه تصرف فاسد يشترط الصحة للشفقة
 كما ياتى على منتهى التجدد والملك ظرف جبه او اخر تزبه عما ملكه بناس منى كفى البتة والارث والصدة او بعض غير عين
 كالمه والجاراة والخلع والصلح عن دم عمد فانه لا شفقة فى شئ منها وعل فيه ما ذهب بعض فانه اشتراه انتها كما مرهم فان
 المشتري لا يرعى بنى الاكثر وهو تبيين جبه وقته وكما ذكره ابن الاثير والاحسن تركه لانه مستدركة بكتبة على مبدل ثمنه
 اى ثمن العقار المنتهى بنى المشية والقيمة والمال بالخط والبناء ونحو ما عارض فانه زبه عما اذا اخذه باكره او اقل منه
 فانه بالشر اذا الشفعة وثبتت تملك ذلك العقار بقدر رؤوس الشفعة لا بقدر الملك اى ملككم لان غلة
 الاستحقاق اتصال الملك لا قدره ولذا قسم على التخصيص بالبيع شريك لصاحب نفع وثالث وسدس جارية جازان
 احد هـ من ثلثة جوانب وثانيتها من جانب اول لا يشترط الخلط اى للشريك فهو ليعمل معنى الفاعل من خلطه شاركه فى
 نفس العقار المبيع اى فى كل جزء منه اى بعض ثبتت للشريك فى البيت ثم فى الدار ثم فى الاساس كما فى النظم
 وغيره وفى اضافته الثبوت الى التملك اشار الى ان الطلب واجب على الكل وان لم يملكو من اخذه لا ترى
 ان الجاران لم يطلب الشفعة لكان الشريك الشفعة لم يكن للجار شفقة كما فى الثامن عشر من المحيط
 ثم بعد ما لم يكن فيه شريك اذ كان بطل تنعته بوجه ما ثبت للخلط تتركه احقه الا انه ذكره للتبني على انه السمي بالخط
 حقيقة فان الاول والثانى يسميان بالشريك كما اشار اليه الاسمي جاني وغيره فيكون زاده على سبيل المشاكلة
 فى حق المبيع اى فيما لا بد له من تابع له وعن ابى يوسف لا شفقة للمغير مع الشريك فى الرقبة وان سلم انه تعبه
 كالشرب بالكسر اى ضرب نهر العقارين ومائه والاحسن من الشرب والطريق اى ثم الطريق كما فى النظم لذا

اخرت فلو بيع عقار بلا شرب وطريق وقت البيع فلا شفعة فيه من جهة حقوقه ولو شاركه احد في الشرب واخر في الطريق
فصاحب الشرب والى من صاحب الطريق الناحيتين فلو كانا عامين فللمجاور الشرب الخاص كشراب نهر للعقارين
لا يجزى فيه السفين اى اصغر السفين فالنهر العام عندنا في حقيقته ما يجزى فيه السفين كدجلة وقرات وذكر شيخ الاسلام
ان المشايخ اختلفوا فيه فقيل الخاص ما يفرق باده من الشرب ولا يبقى اذا انتهى الى آخر الاراضى ولا يكون له منفذ الى
المفاوز التي لجماعة المسلمين العام ما يفرق ويبقى وله منفذ وعامة المشايخ على انه ما كان شركاؤه ولا يحصون اختلفوا فيما لا يحصى
من خمسائة او مائة واربعين وعشرة والاصح انه مفوض الى راي كل مجتهد في زمانه كما في المحيط فلو بيع حصته شربا فاشفعة
للمخيط ثم لاهل الجدول ثم لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم كما في النصف والطريق الخاص مثل طريق الانيف ذاك
او يخرج اى طريق راسا صنيق واخره واسع فيبادور مشلا وجميع الهما شفعار ولو تقابلتا ثم بعد الطريق للمجاور عقار او حقن بعمارة
يكون وقتها واجارة او وديعة ملاصق اى متصل بالمبيع ولو حكما كما اذا بيع بيت من دار فان الملازق له ولا تصح الدار
في الشفعة سواء بابه اى والحال باب عقار الجار والمبيع في سكتة بالكسر في الاصل طريق مستوى اخرى نافذة او غير
نافذة بان يكون ظهره الى ظهر المبيع وبه يمتاز عن الطريق وهذا اذا كان المبيع ذابا بالاترى انه لو اشترى نهر او حل ارض
حتى اعلاها الى جنبه والاخرى اسفله فلها الشفعة في جميع النهر من اعلاه الى اسفله لان كل واحد منها جار له كما في المحيط وطلبها
بان يقول اطلب الشفعة في المكان الذي اشتريت بالحق الذي لي او شفعة خوانم بدائجى كخرى بدان معنى كبر است
كما في النظم او طلبت الشفعة وانا طلبها كما قال بعضهم ولا يجمع بين الماضي والمستقبل عند بعضهم وعن الفضل ولو قال
قوى شفعة شفعة كان طلبا والصحيح صحة الطلب بما يفهم منه الطلب كما في قاضى خان وغيره ودينه اشعار بان الاشهاد على
هذا الطلب لا يشترط فصيح بدونه لو صدقة المشتري كما في الاختيار وغيره وفي مجلس علمه اى الشفيع بالمبيع حتى لو سكت
ساعة لم تبطل ولو قام تبطل على رواية عن محمد رحمه الله تعالى واختيار الكرخى وبعض مشايخ بخارى في ظاهر الرواية يشترط
على فور علمه بالمبيع حتى لو سكت ساعة تبطل واليه ذهب مشايخ بلخ وعامة مشايخ بخارى كما في المحيط وغيره وقيل في يوم ذيل
في سنة وقاتل الحسن في ثلثة ايام كما في النظم والاول اصح على ما قال الجصاص كما في التلبية والظن كالعلم ولذا لو اخبر عدل جوب
الطلب قال لا يشترط عدالة المجبر لا بلوغه كما اشار اليه الزاهدى وغيره والاطلاق دال على وجوب الطلب ولو لم يكن عنده احد
لما سقط الشفعة وانه لا يمكن من الحلف عند الحاجة كما في النهاية وهو اى الطلب في المجلس طلب موثقة بالمجرى سارعة
من الوثوب سعى به ليدل على غاية التعجيل ثم اى بعد طلب الموثقة طلب الاشهاد ويسمى بطلب التقرير ايضا كما اشار اليه بقوله
فيشهد من الاشهاد على طلبه اى الشفيع عند العقارب ان يقول يا قوم اشهدوا اني طلبت الشفعة في هذا العقار و
ابوزيد الكبير لا يشترط هذا الطلب عنده كما في المحيط والاحسن ان يجعل الظرف متعلقا بمشهد كما دل عليه الوقاية وخرجه فان
الفعل اصل في العمل على انه يشير الى طلب الاشهاد وانما يحتاج اليه اذا لم يكن الاشهاد عند احد وهو الاراء الثلاثة كما في المحيط

له غير ممن الطن ان الاحسن ان يجعل متعلقا بطلبه او عند ذمى يده اى تنصرف العقار حال كونه ممن بائع فلا يصح الاشهاد
 عند بائع ليس بذمى يده على ما ذكره القدرى وعصام والناطفي واختاره الصار الشيبه وذكر شيخ الاسلام وغيره ان
 الاشهاد صحيح عند استحسانا كما في المحيط او عند مشتتم ولو غير ذمى يد بان يقول له اطلب ملك الشفعة في دار اشتريتها من
 فلان حدود ما كذا وانا شفيعا بالشركة في الدار او الطريق او بالجو ازيد اريد حدود ما كذا فليسلى الى فلان بان يبين حدود
 الدارين مع كل واحدة من مراتب الثبوت كما في قاضى خان لكن في الكافي وغيره ان يبين هذه الامور ليس مما لا بد منه
 وفيه اشارة الى ان له الاشهاد عند الباع مع الاصح الاقرب على ما قال بعض المشايخ وذهب آخرون الى انه نال شدة عند
 الاقرب كما في المحيط وغيره لكن في النظر ان الاشهاد عند العقار انما شرط ان لا يقدر عليه عند البائع او المشتري وانما ذكره كراهة ثم اشارة
 الى ان مدة هذا الطلب لم يكن على فور المجلس الاكثر بل مقدرة بما تملك من الاشهاد كما في النهاية وغيره فان اخر الشفيع احدا
 اى الطالبين طلب موثبة عن المجلس طلب الاشهاد عن تملك منه وتلك ان بابا الضميمة النيران من الطالبين النوع الاول ما
 ذكرنا والثاني الاشهاد عند البائع او المشتري او عند المشتري فانه لو اشهد عند العقار لم يشهد عند البائع او المشتري
 ولم يشهد عند المشتري بطل الشفعة الا بعد ثل غيبة مدة السفر وتام في النظر بطلت الشفعة وعن محمد بن احمد بن محمد بن
 سجع او اجاب سلما ما قبله او شحت عطا سائس باعراض كما اذا اتم الاربع قبل الظهيرة بعد الجمعة او سال من كتمه الثمن كما في
 الاختية ما رثم اى بعد الطالبين يطلب طلبا يسمى بطلب خصومة وتلك عند القاضى ان لم يسلم المشتري
 العقار اليه بان يقول الشفيع للقاضى ان فلانا اشتري عقارا حدوده كذا وانا شفيع بعقار حدوده كذا فانه ليس له
 وتباخيه اى طلب الخصومة ثم اطلب منه محمد كافي الهداية لكن في المحيط والذخيرة والختلانة والمضمرات
 وغيره ما من المتداولات انه رواية عن الصاحبين وعن ثمانية ايام وعن محمد بن سبعة ايام وعنه شه من كافي النظر والاطل
 اصلا عند ابي حنيفة ووجه اى باع عند محمد بن يحيى الحاجة الناس اليه كافي المشايخ كالذخيرة والختلانة والمضمرات وغيره ما
 فقد اشكل ما في الهداية والكافي ان الفتوى على قوله ويستثنى الاغدا من ذلك فبتا في واحدة من هذه الطلبات بما لم
 تبطل الشفعة كما اذا علم بالبائع نصف الليل واخر الطلب الى الصبح او طلب موثبة واخذ الطالب للمرض او المجلس او
 غيره كما في المحيط وغيره فافوا اطلب طلب الخصومة سال القاضى الخصم الدال على الاثنين المدعى المدعى عليه
 بالاشترى فسال اول الشفيع المدعى عن موضع المشفوع به وحدوده ثم عن سبب الاستحقاق والائتمات الاسباب ثم سال
 المدعى عليه عن المشفوع به ملك الشفيع فان اقر الخصم بملك ما يشفع الشفيع المدعى به من عقاره او نكل عن اخلع
 بطلب الشفيع اما على العلم كما قال ابو يوسف لانه فعل الغية نحو بانه ما تعلم بانه اى الشفيع ما كذا اى العقار اما على الثبات
 كما قال محمد بن الفتوى على الاول كافي الكلبى او برهن الشفيع على انه كذا بان اقام الشايعين ان هذا العقار الذى جوار
 هذا العقار المبيع ملك هذا الشفيع قبل ان يشتري هذا المشتري هذا العقار ويؤله الى الساعة العلم انه خرب من مله ولو قل

ان هذا العقار لهذا الجار لا يكفي كما في المحيط وعن ابي يوسف لا حاجة الى البرهان سائر له اى سائر القاضى المضمم المدعى عليه
عن المشتري اى شرا المشتري للعقار وقال بل اشتريته فان اقر المضمم به اى الشراء او نكل عن الحلف على التبات
فان كان ثبوت الشفعة مختلفا فيه فعلى السبب بالله لم تشترا او لم تبع وان كان متفقا عليه فعلى الحاصل بالثبوت استحق الشفع
هذا العقار الشفعة من الوجه الذى ذكره على المقتضى ما مر في الدعوى وقية اشعار بان المشتري لو انكر طلب المواتبة حلف على العلم
ولو انكر طلب التقرير فعلى التبات لا حاجة العلم به كما في الكبرى ولو كان المدعى وكيل شفيع فادعى المشتري تسليم الشفع سلم العقار
الى الوكيل واتبع الموكل للتخفيف كما في قاضى خان او برهن الشفع على انه اشتريته ففى القاضى في ظاهر الرواية له اى الشفع
بهما اى الشفعة وعن الطرفين انه لا يقضى بلا احضار الثمن وان نقد لوقضى كما في الاختيار وان طلب المشتري اجلا اجله يومين
او ثلثة بلا قضاء فله اى اذا قضى فقد لزم الشفع احضار الثمن فلم يقدره حبه القاضى كما في المحيط ويحبس المشتري
الدراى بالعقار له اى الثمن ولا يسمع القاضى البينة ولا يقبل خصومة الشفع على البائع اى بائع ذى يده حتى يحضر
المشتري فيفسخ بحضوره اى يبرأ القاضى بحضور المشتري الاضافة من المشتري الى الشفع في قول البائع بعث
منك فيصير الخاطب بالكاف شفيعا مع بقاء الباقي فان بنا الشفعة على البيع ونظيره من المحسوس رضى سم الى احد فان
لم يتبدل باصا به غيره تحلله وانما اشترط حضوره ايضا رعاية لحق اليد والمالك ويقضى بالشفعة كما في المداية لكنه مستد
لان هذا الفسخ يتضمن له والعمدة بالجبر مع جواز الرفع على البائع ظرت يقضى او خبر مبتدأ هو عمدة من العهد الحفظ و
باعتباره سعى بها حقوق العقد كضمان الدرك وتسليم العقار والصك القديم وعن ابي يوسف ان العمدة على المشتري
ان ينفذ الثمن البائع وقية اشعار بانها تسمع على مشتري يد بلا حضور البائع لانه اجنبى على المشتري عمدة وله منع كمال الشراء
لانه ملكه كما في المحيط وللشفيع ثبت خيار الروية وان رآه المشتري وخيار العيب لانهما بمنزلة البائع والمشتري
والاكتفاء مشيه الى ان لا يثبت له خيار الشرط والاجل لعدم الشرط وان شرط المشتري في الشراء البرائة اى برائة البائع
منه اى من العيب والروية عليه بالعيب والقول للمشتري مع اليمين عند اختلاف المشتري والشفيع في قدر الثمن لا تكراه
الاقل ولا يتجان فان لا شرط كون كل مدعى عليه وهو مفقود في الشفع وبينة الشفع على الشراء ثمن اقل احق عند الطرفين
من بينة اى المشتري على الشراء اكثر منه لان المذمومة بينة الشفع وقية اشعار بانها لو اختلف البائع والمشتري او باءوا الشفع
فبينة البائع احق لانها تثبت الزيادة ولو ادعى المشتري ثمن او ادعى بالبائع اى العقار ثمن اقل منه اى من ذلك الثمن
اخذ الشفع العقار بقوله اى ثمن الذى قاله البائع بلا يمين حال كون ذلك القول صادرا منه قبل القبض اى
البائع كل الثمن سواء قبض المشتري العقار او لا لانه خط من البائع وقية اشارة الى ان البائع لو ادعى الاكثر لم ياخذ به فانما
يتجان فان وتما في المحيط واخذ الشفع بقول المشتري حال كونه بعد اى القبض لان البائع حينئذ اجنبى واخذ
الشفيع العقار منه صورة خط بعض الثمن بان قال البائع حطت عن المشتري بعض الثمن او بينة منه

سواء كان قبل قبضه او بعده او زيادته اى زيادة الثمن من المشتري ولو بالتحديد باقلاهما اى الثمنين ففى الحظ اخذ
العقار بما ورأى المخطوط لانه لا يتحقق باصل العقد وفى الزيادة اخذ بالثمن الاول لانه حق الشفعين فكيف الزيادة البطلان
حقه وفى حط الكل ومهينة قبل القبض وبعده بالكل فلا يصح فى حق الشفعين لانه لا يتحقق باصل العقد لكنه يصح فى
حق المشتري واما الابرار عن البعض والكل فقبل القبض كالمهنة واما بعده فلا يصح لاني حق الشفعين ولا فى حق المشتري
وقد مر منه فى البيع وفى الشراء اى شراء مسلم من مسلم ثمين مثلى اى كيل وموزون او عدى متقارب بمثلته وانما فيه
بالمسلم لانه اذا اشترى ذى من ذى ثمين او غيره من المسلمين فان اخذ ببقية الثمن او النخبة كما فى الكافى وفى غيره اى مثلى كالعقار
والحيوان والائمة ببقية الثمن وقت الشراء لا وقت الاخذ بالشفعة كما فى الذخيرة ففى صورة عقار كدار
اشترى احد بعقار كدار اخذ كل على المعلوم والمجهول اى اخذ كل من الشفعين عقار او مهن شفعته او اخذ كل
من العقارين ببقية العقار الاخر لانه بدله وفى صورة ثمن موجب اى باسما معلوما فانه اذا جهل الاجل كالحصاة فباع
قاسم بجال اى اخذ ثمن حال او فى ثمن موجب طلب الشفعين الشفعة فى الحال اى فى مجلس فان سكت عنه بطلت فاما
لابى يوسف واخذ العقار بعد الاجل لاني الحال وفى بناء المشتري فى العقار قبل القضا بالشفعة وفى غيره شرا
فيه بالثمن اى اخذ العقار بالثمن فى الصورتين وقيمتها اى ببقية المبنى والغروس مقلوعين اى بتحقيق للقطع فان
قيمة اقل من قيمته مقلوعا بقدر اجرة القطع اى رفع البناء والغرس كما ياتى فى الغصب او كلف المشتري
قلمعها الا اذا كان فى القطع نقصان بالارض فان الشفعين له ان ياخذ ما مع قيمة البناء والاعراس مقلوعة غير ثابتة وعن
ابى يوسف ان الشفعين يحجز بين التركة والاخذ بالثمن مع قيمة البناء والغرس بلا قطع كما فى النهاية فلو اشترى دارا وضعها
باشياء كثيرة ثم جاء الشفعين فوجب الجواز ان شاء اخذ ما بالشفعة واعطاه ما زاد فيها وان شاء ترك ولو جعل مسجدا او مقبرة ثم
حضر الشفعين قضى له بالشفعة وله ان يفيض المسجد وينشئ الموتى كما فى المحيط وذكر فى النظم انه لا ينقص المسجد ويطلب شفعته
كما لا ينشئ الموتى ولم يست الشفعة الا فى بيع صحيح لعقار موجب وذو وجه عن ملك البائع من كل الوجوه فلا شفعة
فى بيع الوفا ولا ان حق البائع لا ينقطع راسا كما فى قاضى خان وقيمة اشعار بثبوت الشفعة باقرار البائع بالبيع ولو انكره
المشتري كما فى المحيط او مهنة بعوض مشروط فى العقد مقبوض غير منشاء فان بذه الهبة مع انتهاء فعيته اطلب عند
التقاضي فى ظاهر الرواية كما فى المحيط وفى غير الاموال انما لا تثبت فى الهبة كما فى قاضى خان ولا تثبت الشفعة فى
بيع نحو شجر وثمر من المنقولات كالبناء ربيعيا او مباحا قصدا او مباحا قصدا فثبت الشفعة فيها لانها نقيصة لم
اشترى نخلة بارضا فيها الشفعة تبعا للارض بخلاف ما اذا اشترى ليقلمها حيث لا شفعة فيها لانها نقلية كما
فى البناء والزرع كما فى المحيط فالاحسن ان يقال (ولا فى ثمر شجر) ولا فى البيع بغيره للبائع اتفاقا او المبيع
لم يخرج عن ملكه بخلاف ما اذا كان الحيا للمشتري فانه خرج عن ملك البائع اتفاقا ومن ابي حنيفة انه لا شفعة

في خيار المشتري واذا كان الخيار لها فلا شفعة لاجل خيار البائع كما في المحيط الابع بعد سقوطه اي الخيار للبائع فانه
يثبت له الشفعة حينئذ وفيه اشعار بان يطلب بعد سقوط الخيار وقيل عند البيع والاول اصح كما في الكافي والثاني
الصحيح كما في الهداية والاف في البيع الفاسد ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ فلو وقع فاسدا بعد ما كان صحيحا فقد بقي
حق الشفعة الابع بعد سقوط فسخه بالهبة او البناء او الفرس فان له الشفعة حينئذ فلا فائده ان لا يسقط الفسخ بالآخرين
فلو باع صحيحا سقط فسخه وللشفيع ان يأخذ بالثمن الثاني او بالقيمة كما في المحيط والاف في رد نجيا راي اذا اشترى عقارا سلم
الشفيع الشفعة ثم روبا المشقة نجيا ردته او شرط فلا شفعة للشفيع ولو بعد القبض لان الرد ليس ببيع بل فسخ
الاف في رد بسبب خيار عيب بعد القبض بلا قضا من فان له فيه الشفعة كما لو تقابلا فلا شفعة لرد نجيا عيب
بالاتفاق قبل القبض او بقضائه قبله او بعده كما في الزايد والامن اي لو كيل باع ما كان يجب عقاره من ثمار وكل
لانه يلزم منه ابطال عمله او بيع له اي الموكل باع وكيله باجنب عقاره لانه باع معنى او ضمن الدرك بفتحين او السلون
اي الثمن عند الاستحقاق فلا شفعة لصاحبه في عقار البائع لانه كالبايع بل الشفعة لمن اي لو كيل اشترى باجنب عقاره
من عقار الموكل فطلب الشفعة من الموكل او اشترى له اي لو كيل اشترى له وكيله عقارا باجنب عقاره ومطلبا
الشفقة تسليمها واسقاطها بان قال بلا تعيين احد استقطت شفعتي فيما اشترى او قال لذي اليد سلمتها لك لو قال
للوكيل سلمتها لك فتسلم وان كان البيع في يد الموكل بعد البيع وان لم يعلم بوجوبها لا يطلب قبله اي البيع او
يأبى اسقاط الحق قبل تحققه ومطلبا الصلح عنها على ما سوى الشفع مع ابطاله اي الصلح فلا يجب البطلان فان
للشفيع ليس لاحق اخذ المشفع وانما استثنى المشفع لانه لو صلح على بيت معين مثلا منه لم يطل الشفعة لان الثمن
مجهول فله اخذ الكل بخلاف ما اذا صلح على شئ معلوم منه كالنصف فانما يطل ومطلبا موت الشفع قبل القضا
الابعده فلو ارشته اخذه وعليه ثمنه لا موت المشتري فلا شفع ان يأخذه ولو باعه الوصي او القاضى لبقاء السبب
وهو الاتصال بالملك ومطلبا بيع ثمنه بالشفيع به قبل القضا يبيعا باتا فلو باع بالخيار لم يطل وشفيع بالضم
اي اخذ بالشفقة فملك بها حصته احد المشتريين اي نصيب بعض جماعة اشترى عقارا احد صفقة واحدة كما شفيع
حصته كلهم لانه ليس في اخذ ضرر عيب الشركة وفيه ايثار الى ان الشفع لم يأخذ نصيب احد منهم قبل القبض هذا اذا لم يرد
الشفيع والمشتري الثمن والا فليأخذ وعندهم انه لم يأخذ الابع بعد القبض والاول الصحيح كما في الهداية وغيره والى ان المشتري
لو لم يتعد ولم يأخذ بعض عقار البائع لضرر الشركة وذو باخلاط عن اصحابنا كما في الذخيرة ومن الظن ان المصنف عدل
عن عبارة الهداية والكافي وللشفيع ان يأخذ نصيب احد المشتريين ولعل وجه الحكم بجواز الشفعة سواء كان قبل
قبض المشتري او بعده فتأمل لا يشفع حصته احد الباعة اي الباتعين عقارهم للضرر على المشتري وفيه اشعار
بانه يأخذ حصته كلهم وعندهم انه يأخذ حصته قبل القبض واعلم انه اذا طلب الحصته فهو على شفقة في الباقي وقيل بطلت

وأما المشتري داين أو قرضين صفقة والشفيع واحد لا يشفع أحد لهما وإن كانت بالمشرق والآخرى بالمغرب فيشفعهما أو
بهما كما في الخزانة فإن سلم الشفيع شرار زيد بان أخبر أن المشتري زيد فظهر شرار غيره وعمدوا سلم الشرار بالصف
من الأراهم فظهر أنه اشتري بأقل منها لا تسقط شفيعته إنه اشتريه فإن ظهر أنه بالثقة تسقط أو ظهر أنه اشتري بمثلها
كذلك أو سوزون أو عدوى متقارب قيمته أقل أو أكثر لا تسقط شفيعته فإن ظهر أنه اشتري بزيادة قيمته العت لم يسقط كما
قال الطحان على ما في الأسرار وقال أبو حنيفة وزفر وسقط عند أبي يوسف بناء على أنها جنسان أو جنب كما في الذخيرة وغيره
فمن عدم التمتع ظن يعتقد على الكافي والهداية أن في الطلاق الشلئ تسبلا لا بعد سقوط الشفيعه فيسقط أن سلم الشرار
بصف ثم ظهر أنه اشتري بقيمته ثمنه العت أو أكثر فإيسقط أن ظهر أنه بأقل وفي الكفاية اشعار بأنه يكره الحيلة لدفع
الشفيعه قبل الثبوت بخلاف جعل الثمن مجبولا كما إذا باع براجهم معلومة وفلوس غير معلومة فإنه لا يحكم بالحيلة وهذا عن
الكبرية منه محمد وقال أبو يوسف أنها لم يكره يكره بعد الثبوت بان يقول المشتري للشفيع اشتريه مني بها أخذت فقال الشفيع
اشتره يه وقيل لا يكره كما في المحيط وذكر في الوافعات والمكبرى والنصاب المنفقات أنه يكره بعد الثبوت بالاتفاق وأما قبل فلا
باس وهو المختار وكذا الحيلة في دفع الرجوع بان باع مائة دراهم وفلسا بمائة درهمين ورجعها وكذا في منع وجوب الزكاة بان باع
السائمة بغير ما قبل الحول وتشييع المصنف وغيره في ذلك على الإمام أبي يوسف في غاية الشناعة فإنه اعلى مكانا وفتح شانا
أن يطعن عليه وقد أيد به صاحب عندنا أن أفضل العلماء في زمانه وأكملهم الحفا في آدانه زينا للامة الدين أبو بكر التائب
قد رأى في المنام أن شافعي المذهب قال في مجلس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن أبا يوسف رحمه الله جوز في
سقاط الزكاة فتدل صلى الله تعالى عليه وسلم أن ما جوزه أبو يوسف حق أو صدق وإنما هو رد مسئلة اسقاط الشفيعه
في آخر الكتاب إشارة إلى حسن الاحتكام كما هو شأنه في الآتيا

كتاب القسمة

عقب بالشفيعه استمال كل على المبادلة تقياسن الاذنى الى الاعلى لجزاها ووجب القسمة في الجملة حتى اى القسمة
باللغة لعدم من الاقتسام كما في الموب وغيره او التقسيم كما في القاموس لكن المناسب بابا في من لفظ القاسم أيان
مصدر قسمه بالفتح اى جزاها كما في المقدمة وعفا تعيين الحق اى تمييزه حق كل مما يتولى صاحبه اثباته اسقاطا من المال
فيخرج تعيين الدين ولو قال تعيين الملك ثم يشكل بالمبادلة فإن الحق يستعمل غالبا في المالمية المشاع
المشترك بين اثنين فصاعدا قبل ذلك التعيين وفيه اشعار بان القسمة تعين حتى اذا راد المبادلة فإن ما جتمع بين
بعضه له وبعضه لصاحبه فاعتبار الاول افراروا بشان مبادلة الا ان احدهما ج في بعض المواد اشار الى فقال وطلب
فيها اى يرج من معنى القسمة ويجوز تشديد طلب الافرازي التمييز بينهم في المتبلى والبطلان في المعنى المتعارف
عدم التفاوت بين العائنه وطلب فيها المبادلة اى الاعطاء من الجانبين في مبدى غير المتبلى من العقار وسار

المتفاوتات للتفاوت بين البعاضه واذا كان كذلك فيأخذ كل شريك من آخر حصته بغيره صاحبه وان لم يفرق
 ويبيع كل نصيبه من اجته ثم اى فى المشلى وفيه اشعار بان القاضى لا يحى احد منهم على القسمة فيه الا اذا كان المشلى من جنس
 واحد لا يأخذ بغيره صاحب ولا يبيع من اجته انه ليس عين حصه منها اى فى غير المشلى ونصب للامام نصب قاسم من رزق
 اى يؤمل الله رزقا هو ياتى به من مال بى الى بيت المال المعهود اى مكان سحلال الخراج وغيره مما اخذ من الكفار
 كالجزيه وصدة بنى تغلب فلا يوزق من بيوت الاسواق لثالثه الباقية كبيت مال الزكوة وغيره الا بطريق القرض ليقسم
 المال بالكسره ويجوز التشديد على الاجر على المتقاسمين وان نصب الامام قاسما باجر عليهم فقد غير المذهب على اجر المشلى صح
 ذلك النص لان النفع لهم والكلام مشير الى ان للقاضى القسمة واخذ الاجرة لكنه غير مستحب كفى المحيط لكن فى القسمة
 انه لم يأخذ للقسمة بل للكتابة بقدر اجر المشلى وهو المختار وهو اى اجر القاسم عنده يقسم على عدد الرؤس اس رؤس
 المتقاسمين وعندنا على قدر انصباهم والاول المعجج فان المعقود عليه بوالتميز لا غير كفى المضمرات وعندنا ان الاجر على
 الطالب للقسمة دون المتنع عنها والاطلاق مشعر بان اجر الكليل والوزن على هذا الخلاف والاصح انه على قدر الانصبا
 بلا خلاف كفى المبسوط ويجب كونه اى القاسم عدلا اى متقيا وانما خالف المداية فى تركه الا من شموله اياه عالمها
 بهما اى بكيفية القسمة لانها من جنس عمل القضا كفى المداية وفى التعليق اشعار بان ندين الامر من غير واجبين فيها
 كما انها غير واجبين فى القضا على ما ذكره ثم فائدة بالوجوب الوجوب العرفى الذى مرجعه الى الادولوية كما اشار اليه الاعتبار
 وعزائته المفتين ولا يعين من جهة امام قاسم واحد ولو بلا اجر منهم يفتى الامر عليهم كما اشار اليه المصنف وتبعه بعض
 فى ذلك لكنه خلاف ما مر انه صح نصب احد باجر فالادلى ان يقول ولا يجبرون على واحد فيصير المعنى ولا يجبرهم ان يتاجروا
 قاسما لانه لا يجبر على العقد كفى المداية والكافى وغيره ما وفيه اشعار بانه يعين اثنان فصاعدا الا اذا اشتركوا فى المال ولا
 يشترك القسام بالضم جميع القاسم والمعنى لا يترك القاسمين ان يشتركوا فى الاجر فيما كلابا لافرادى ذلك والا فقد
 يتفقون على الاجر الزائد وقسم المال بين الشركاء بطلب احد من القسمة ان تمتنع كل منهم بخصته بعد القسمة كما اذا كان
 المقسوم بيتين كبيرين متساويين وقسم بطلب صاحب المال الكثير اى المتنع به وان الى صاحب القليل فقط فلا
 يقسم بطلب صاحب القليل مع ابا صاحب الكثير ان لم يمتنع بخصته الاخر صاحب القليل ثلثة حصته والا فصر وقسم
 بطلب المتنع بخصته ولو واحد او قيل بطلب غير المتنع وقيل بطلب كل منها والاول اصح كفى المداية وغيره والا فصر
 كفى الاختيار وغيره واليه ذهب اصحابنا وعليه الفتوى كفى المضمرات وغيره ولم يقسم الا بطلبهم ورضاهم ان
 تقصر كل منهم لثلاثة وعدم المنفعة بالخصته وفى رواية يقسم القاضى بينهم وفيه اشعار بانهم لو قسموا لانفسهم جاز
 كفى المحيط ولا يقسم الجفسان المتخالفان اسما بمعنى قسمة جميع بان يجمع حصته احد فى جنس واحد وحصته الاخرى فى الاخر
 لفخس التفاوت فيقسمان قسمة فرد بان يقسم كل جنس بانفراوه فلو كان المقسوم ابلاد غنما مثلا لم يجمع نصيب احد

بطلب اى

من الواجبين في الابل خاصة ونصيب الآخر منها في الغنم خاصة بل يقسم الابل منبها تم الغنم كذلك وعلى هذا المكيل والموزون
وتبر الذيب والفقة وتبر النحاس والحديد والرفيق ونحوه مما هو من جنس واحد أو اجناسا مختلفة معني فلا يقسم عنده قسمة جميع
الاء اذا كان مع شيء آخر كالعرفض واما عندهما فبقيل يقسم بدونه وقيل الراي فيه الى القاضي واذا كانوا ذكورا وانثى لا يقسم
في قولهم كما في قاضي خان والجواهر والحكي كاللؤلؤ والياقوت والنزير جد وقيل يقسم الصغير منها وقيل التحد الجبس
لما في السداتية وفيه اشعار بان لا يقسم الدرّة الواحدة لانه لا يقسم يحتاج في قسمته الى كسر او قطع او شق لغيره كما في المحيط والجواهر
كل حجر يستخرج منه ما ينفع به والحمام ونحوه مما في تقسيمه غير كالرجي والجدار بين الدارين والبيت الصغير والباب والخشب
والقميص وكذا الفناء والبيرة والعين والنه التي ليس معمار ارض ولا يقسم الطبق الا اذا كان لبعض طرق آخر وتمازج في المحيط
الابرصا ثم قسمة الجبس والرفيق والجواهر والحمام فانما تقسم لان الحق لهم وورثه او كرم مشتركة ولو في مقسم كل عند
الي حنفية وهو الصحيح كما في المضمرات وبذا قسمة فرد لا قسمة جميع وقيل هذا النفي الاولوية لانفي الجواز وقال ان كانت في مصر واحد
قال الراي الى القاضي في القسمة بين مصرين يقسم قسمة فرد عند ابي يوسف وقسمة جميع عند محمد وقيل هو مع ابي يوسف فرقة القسمة
وفي اشعار بان المنازل والبيوت ليست كالدور فان المنازل ان تملأ زقت فقسمة فرد والا فقسمة جميع والبيوت فقسمة
قسمة فرد كما في المحيط او دار وضيقه اى عرضة غيبة بنية او دار وحائوت اى دكان قسم كل من الدور المشتركة او الدار
والضيعة او الدار والحائوت وحدا اى قسمة فرد يقسم العرصة بالزراع والبنا بالقيمة لانها اجناس مختلفة اذ في حكمها فلو كانت
بما سبق من قوله ولا الجبس ان كان اخضر وصحت القسمة باله اضى اى اشته اك الشراكا في الرضا وبلا قضا لان الحق لهم
الا عند صخر واحد ثم فانا لا نصح الا ان يقسم ومبيه اذ اية ثم من نصيب القاضي كما في الاختيار من الطن انما لا نصح الا انما القضا
وقسم بمجر الاقرار اتفاقا نقل اى منقول في ايدى يديهم اى الشكاه عند القاضي ارثه اى النقلي بمنهم اى قسم
بين الورثة وفيه اشعار بانهم اذا ادعوا ملكه او شراؤه قسم بينهم بمجر والا فاما في النباية ونحوه وقسم بمجر الاقرار عنه لا تقسم بالابنية
على الشراء عقار يدعون شراؤه عن فلان او يدعون ملكه طلقا اى بلا سبب من اسباب الملك كالبنية والله مدونة على
رواية المبسوط وسياتي رواية الجامع فان ادعوا ارثه اى العقار عن فلان لا يقسم حتى يرثوا على موته اى فلان وعلى
عدو ورثته وقالوا يقسم بمجر الاقرار الاول الصحيح كما في المضمرات ولا يقسم عند الكل وقيل عنده ان يرثوا على انه معهم
بطريق الملك مطلقا وطلبوا القسمة حتى يرثوا على انه معهم اى ان ادعوا ملكا مطلقا لا يقسم حتى يقبضوا البنية ما به الاحتمال
ان يكون لغيره كما في الجامع الصغير والسبب ان يجامع مع رواية المبسوط فيقول والمان ادعوا ملكه مطلقا حتى يرثوا عليه
قبل يقسم بل ابران ولا يقسم ان كان شيء منه اى العقار او كاي مع الوارث الطفيل اى في يده الا ان يصيب القاضي
وصيا عنه وليقيم البنية فانه يقسم او مع الوارث الغائب الا ان يصيب منه خصما وليقيم البنية فانه يقسم على ما رو
عن ابي يوسف كما في المحيط فان خصه اثنان يجعل القاضي احد هما ميا والآخر مدعا عليه فان احد الورثة ميت تصيب

والكلام مشير الى ان البتة امر محبوب مندوب وقال الامام ابو منصور يجب على المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان كالتمجيد
والايمان كما في النهاية وفتح البتة لم يثبت فيه دلالة على ان القبول ليس بركن كما اشار اليه الخلاصة وغيره وذكر في الكراميا
ان الايجاب في البتة عقد تام وفي المبسوط ان القبض كالقبول في البيع ولذا لو دهب لدين من الغريم لم يقف الى القبول
كما في المكيه بل كس في الكافي والتحفة انه كمن ذكر في الكراميا انها تقتضي الايجاب لان ملك الانسان لم ينتقل الى الغير بدون
تملكه الى القبول لانه الزام المالك على الغير وانما يثبت اذا حلف ان لا يسب فوجب لم يقبل لان الغرض عدم اظهار الجود وقد
وجدنا الظاهر ولعل الحق ما في المتن فان في التاويلات التسريح بالبتة غير لازم ولذا قال اصحابنا لو وضع ماله في طريق ليكون ملكا للراغب
جاز ونخلت اى اعطيت بطيئة من نفسه بلا عوض ومثلهما مثل جعلت وكسوت واعطيت وفي البقال انه ان كان في
يده فبته والافو ديقه وسخك هذه الراحه دون الارض والافا رية والطمتك هذا الطعام ان اقر بقبضه (واين ترا) فلو
قال (اين تراست) فافترس كما في المحيط وذكر في الظهيرية اذا قال ميب لي هذه الجارية فقال (فداى تو باد) او از تو دريغ
نيست لا يكون بته وتتم البتة فيملك بالقبض اى الجيازة وهى ان يصير الشئ في حيز القابض كما في الكراميا والمستصف
وفيه اشعار بان التخلية اى التمكن من الجيازة لم يكن تبعا وهذا عند ابى يوسف خلافا لمحمد فلو دهب ثوبا حاضر من جل فقال قبضته
لم يصير قابضا عنه خلافا لمحمد كما في الظهيرية والاطلاق شعربان القبض شرط فيما لا يقسم الا انه يكتفى فيه بالقبض فاقصر كما في الهداية
في مجلسها اى البتة ولو كان القبض بلا اذن صريح وتيمم بالقبض بعده اى المجلس لو كان باذن صريح والاصل انه اذا
اذن بالقبض صريحا لبيع قبضه في المجلس بعده ويملكه قياسا واستحسانا ولو نوى عن القبض بعد البتة لا يصح القبض لاني المجلس
ولا بعده ولا يملكه قياسا ولو لم ياذن له بالقبض لم ينع عنه ان قبض في المجلس صح القبض استحسانا لا قياسا وان قبض بعد المجلس لا يصح
القبض قياسا واستحسانا ولو كان الموهوب غائبا فذهب قبض فان كان القبض اذن الواهب جازا استحسانا لا قياسا وان كان بغير
اذنه لا يجوز له لكنه حالف كما ذكرنا من التاويلات ولا يصح ان يثبت لوسن شريكه ويضد ولا يتم لعدم كمال القبض في شئ مشتاع غير
مفاد ثم شيوعا تقارنا للعقد فيقسم على وجه يتفق به بعد القسمة كما قبلها كالارض الدار والبيت الكبير فانه يتفق به في الحالين فلو لم
يتفق به اصلا كعبد وداية ولم يتفق انشعا قبل القسمة كالنعام والطاحونة والبيت الصغير فانه لا يتفق فكل ما يوجب قسمة نقصانا فهو ما لا يقسم
والانما يقسم فاذا ذهب درهمان لم يقسم لان النصف الدرهم لا يوجب نقصانا فهو ما يقسم والصحيح انه يصح لان الصحيح الكبير عادة
فما لا يقسم عن ابى يوسف فاذا ذهب درهمان وزبس ذن كانا مستويين لم يصح لانه مجهول ان كانا مختلفين يصح لان الموهوب
تقدر به وهو مشتاع لا يقسم كما في المحيط فان شتم المشاع قبل التسليم وسلم الموهوب صح ذلك البتة لكمال القبض وفيه اشارة الى انه لو
ذهب النصف شاعا وسلم ثم ذهب النصف الثاني وسلم لا يجوز الى ان التسليم يفيد الملك على ما قال اصحابنا وهو الصحيح
كما في الزايدى لكنه ملك بغيره وبه يقتضى كما في موضع من الوقعات وفي موضع آخر منه ان لا يفيد الملك وهو المختار كما
في المضرات وهذا مروي عن ابي حنيفة وهو الصحيح كما في النعمادى وفيه دلالة على ان الشيوع المقارن مبطل للبتة كما

يصح به المنصف وكذا لا يصح ويلفقه به لبن في صرع فان استخرج وسلم صح استحسانا وسجوه كصوت على الظاهر نعم
 وثمة على شجر وزرع وتخل في ارض فلو وهب وارافها متاع الواهب او جوالقا او جرابا فيها طعام الواهب لا يصح لان الموهوب
 مشغول بالبيع به ولو وهب المتاع والطعام دون الجوالق والدار وسلم جان لان الموهوب غير مشغول بغيره بل
 هو شاغل بغيره كما في قاضي خان ولا يصح ومطل لعدم الوجود به وقيل في بروان طحن البه وسلم المتيقن وكذا به
 الدين في السمسرة والزيتون على المصح وقيل يجوز اذا سلط على القبض كما في المحيط ومهنته ما كان مع الموهوب
 له اي في يده لم يبعه منه من البودقية العارية والرسن ونحوها تامنه لا يحتاج الى قبض جديد بان يرجع الى الموضع الذي
 فيه العين ونقصه وقت تملك فيه من قبضها فان القبضين اذا تباينتا وباللشابه واذا تغيرا لا يتوب الا الا على عن
 المادي في قبض البودقية مع قبض البهية تباين لانها قبض امانة ومع قبض الشئ يرتفع ان لان قبض ضمان فلا يتوب
 الاول عنه كما في المحيط ومثله في شح الطحاوي لكنه ليس على اطلاقه فانه اذا كان مضمونا بغيره كالمبيع المضمون بالمتن
 الموهوب والمضمون بالدين لا يتوب قبضه عن القبض الواجب كما في المستصفى ومثله في الزايدى فلو باع من المودع احتاج
 الى قبض جديد وتماه في العادي لم يمتد الاب لطفله باسعه فانما تامنه لا يحتاج الى قبض جديد سواء كان في عياله او لا
 وقبضه اي الطفل حال كونه عاقلا وقبض من يريه اي الطفل وهو اي الطفل معه وقبض الزوج الزوجة الصغيرة
 بعد الزفاف بالكلية اي بعد البعث الى بيتة محترمة قبض من بهية الاب جنبه له اي الطفل فلا جنبى اذا
 وهب الصغيرة قبض زوجها المبعوث اليه جاز وكذا اذا وهب اجنبى لطفل عاقل وقبضه بنفسه جاز قبضه استحسانا كذا جاز
 قبض بهية الاجنبى لطفل من يريه من الجد والخال والعم والام او وصيه او اجنبى وهو في عياله وان لم يكن عاقلا وكان البوه
 حاضرا في هذه الصور على ما قالوا منهم في الاسلام وقال بعضهم لم يجز قبض غير الزوج حال حفرة الاب الاول المختار كما في المضمرات فمن الظن
 ان في الاطلاق تسامحا اذا القبض لم يقع حال حفرة الاب الاسن الزوج ومنهم من قال ان الصغيرة اذا كانت يجامع مثلها لم يجز قبض
 الزوج عليها كما اذا تزوجت الى بيتة جاز قبضها بنفسها حينئذ ولو مات الاب وغاب نيته منقطعة جاز قبضهم لمن يعولها كما في المحيط وصرح
 بهية اثنين او اكثر معا وارا الواحد من موجب له بالاجماع كمال القبض ونكسه بان وهب احدى الاثنين او اكثر لا
 يصح ويفسد عنده للشيوع خلافا لما كان القبض بكرة فالشيوع من طرف الواهب غير مفسد بالاتفاق ومن طرف الموهوب لم يفسد
 على الخلاف فلو قال الرجلين وهبت لكما هذه الدار لهذا الصفا ولهذا الصفا جاز عندنا ما انما لو قال وهبت لك نصفها ولهذا نصفها فاجز
 لاشياء الشيوع في العقد ولو وهب الابنية صغيرة في عياله وكبيره وقبض الكبير صح الا عندنا في حقيقته وعن ابي يوسف انها فاسدة الا ان سأل الدار
 الى الكبير ثم سأل الدار لما كان في الظهيرة فلو وهب لهما لم يجز في قولهم كما في الزايدى كمتصدق عشرة او اكثر من الدار هم على غيرهم
 فانه على الخلاف لان التصديق بهية مجازا عنده وصرح التصديق على فقيهة بن عندنا في رواية عنه ولا يصح في رواية كالبنة
 لرجلين ففي مسألة الصدقة روايتان وهو الاصل كما في المبسوط والعجم الصحة كما في العادي وصرح ويكره للذات الرجوع عنهما اي في رواية

عن البتة الصحيحة بلا بالغ تباعض ان يرضى بالرجوع من الجانبين او حكم قاض به لانه نسخ في الباطل لم يصب ويحل في البتة
المدية فان للمهدي الرجوع كما في المديته والكلام شير الى انه قبل القبض كما في النهاية والى انه صح الرجوع في الفاسدة وان قف
احد من الامور السبعة لان المقبض منها يضمنون بعد الملك فلم يصح الرجوع قبله كما في العاوي و الى ان الرجوع لا يصح بغية مما
لكن في الكراهي وغيره انه يصح من الباب كلما ولو كان لا يليق بردة ويمنع اي الرجوع عن البتة الصحيحة بقية السالمة زيادة توريث زيادة
المال كما هو المبدأ ومثلهما بالعين الموهوبة ولو من غير الموهوب له كالمقطعة مع الاعراب وكسب الدفاعة وتعليم القرآن والكتابة
وعمل آخر وقال محمد انه يرجع في التحسين كاسلام العبد الكافر وكخراج الجارية الى دار الاسلام واخراج الثوب له ورمي الى موضع زاد
قيمته فيه وكتعدي السكين والجمال السمين والكبد وقصاة الكراس والصححة وصيرته سميعا او بصيرا او البناء والتجسيس والتطيين
والاصلاح والفرس كلما اذا و ب و دانه فركب فيها فضا لا يكن نزع البصر و اتهم بالزيادة عن النقص ان كما اذا كان طولها وقت
البتة ثم صار طول بحيث يكون اسمع وباتت صلة عن المنفصلة كما اذا ولدت الجارية الموهوبة ببتة فانه يرجع عن ذلك بالعين عن زيادة السعر
وقية اشعار بان مانع الزيادة اذا ارتفع كما اذا نهي ثم بدع عاد حق الرجوع كما في المحيط وغيره ومن النذر انه ساذية ما في النهاية انه حين
زاد لا يعود حق الرجوع بعده لانه تنازع فكيف فيما اذا زاد وانقص جميعا كما صرح نفسه به وموت احدهما اي الواهب والموهوب له و
لا بد من ذكر كل فان الميت حي في حق التجيير والتكفين وقضا الدين وتنفيذ الوصية وغيره كما انقرض من الظن ان اخرج عن الملك
معنى عن كرموت الموهوب له ويمنع عوض ولو من جنس البتة لكن لاس من عينها فلو عوض ورسم ان البتة ترجع وانما اطلق العوض
ليشتمل ما هو عوض الجميع فبطل الرجوع في الجميع وعوض البعض فلم يطل في الباقي وحكم عوض حكم البتة يصح بالعين به البتة بطلان ما يطل
كما في الانقيار ضعيف اليها اي بنبط الضيف الموهوب له عوض الى الموهوب على ربه يعلم ان البتة عوض ببتة مثل ان يفتل
وببتك عوض ببتك او جزا او اذ ثوابها او بدلها او مقابلها او غير ذلك فاذا لم يعلم الواهب انه عيض ببتة كان لكل منها الرجوع
ولو وقع ذلك العوض عن اجنبي بغير امره ولم يرجع الاجنبي الى الموهوب له بلعوضه وان كان بامره الا اذا ضمنه ببتة كما في النهاية وخرجهما
اي البتة بالبيع والبتة والماعتاق والصدقة ونحوها عن ملك الموهوب له لانه كبتل العين فلو عيض الشاة الموهوبة لم يرجع
خدا اليه سفت خلافا للطرفين كما في المعنى والزوجية وقت البتة فلو وهب لامرأته شيئا ثم مات ما لم يرجع ولو وهب لاجنبيه
ثم تزوجها يرجع وكذا الحكم اذا و ببت لزوجها او لاجنبي لان للبقاء حكم الاجتدار وقرابة المحرمية من اضافة السبب الى
الاس ب بجزا عكس البيا و ببتة اي قرابة هي سبب لكون احدهما محرما لآخر ولو كان كافرا حريبا كالاصل والفرع فرجع قريب
غير محرر كولد العم والنحال ومحرر غير قريب للرضاع والمصاهرة كالبت الرضا عية وام المرأة واعلم ان ما ذكره من الاطلاق
يا فتى كما في وغيره من المندولات وذكر في النظم ان ببتة القرابة مانعة عندها لا عند ولكن فيه لو سبب لمحرر مكاتب لم
رجع بابتة اي ببتة اشعار بانه لو وهب وكل من خسلم يرجع لان القبض الملك يقان له كما في المديته و بطلان الموهوب
ان ينادى عنه او ما من مع بقاء المملوك ولا تظن ان الخروج عن الملك معنى عنه فلو كنت بالما تراب لم يرجع كما لو وهب

سيفاً فجعله سكيناً أو سيفاً آخر ولو ذهب شاة فذهب الجاهل بالرجوع بلا خلاف كما في المغني ومما بطلماسي جايح الموانع السبع حروف
 وروح فخرقة فالجوف لا تمام المعنى وللتنبية على ارادة الحروف ما بعده قال ال الزيادة المتصلة واليوم موت احد بها
 والعيون العوض والخارج عن الملك والازاء الزوجية والقفان القرينة والدار المالك المعنى التكميلي ان موته كانت
 بحال كان اطرافه فصول تخرج وجهه فالجوف الطرف وفخرقة اي تقدسية وتذكية الضمير على نحو قوله تعالى ان رزق الله قريب من
 المحسنين وما مضى ابطاً آخر كمن قد مره ذوق عزه ودرع خدره يقال نزع فلان اي تخلفه والخزك لغرة والمخدم بمقتضى
 جمع خادم وزعق بالكسر صاع وهو الرجوع عن البتة بشرط فسخ للبتة من الاصل فلو ملك المومنين في المومنين
 له بعد الرجوع لم يكن المومنين المومنين لاجل البتة وهذا الاصل مشكل في صورة الزيادة المنفصلة اذا اعتقد
 لم يرد على هذه الزيادة وهذا عند الصاحبين على رواية الجايح واما على رواية الاصل من ابى سليمان انه عفا عنه بعد عند محي
 اذا كان تبراض فاذا ذهب وسلم ثم ذهب الثاني وسلم ثم رجع الى الواجب بغير قضا فليس للمومنين المومنين ان يبيع
 على هذه الرواية بالاتفاق اذا عمل الى الواجب الثاني ببتة او ارث او وصية او ثا او غير ذلك كما في البيهقي
 وسي اي البتة ببتة كانت او عفا بشرط العوض مثبته ابتداء وعند العقداي بشرط في كفته على دون البتة فانه يبيع ابتداء
 وانما ارجاعاً بصورة الاول ان يقول ببتة لك هذا العبد على ان فوضني هذا الثوب او كذا او رها بصورة الثاني ان يقول
 وببتة الثوب بالثوب ورحمكم في النهاية وفيه اشعار بأنه اذا كان حرف الشبهة كاتبة ان بان يقول وببتك كذا ان كان كذا
 ينبغي ان يكون البتة باطله كالبيع واذا كان ببتة ابتداء فبشرط قبضها اي قبض العائد بين العوضين وفي ايضا الى
 المفعول وتربط بالشميع المقارن ويخرج كالعندما هذا من بيان نفى النية السابقة كما وعدناه وبيع اهتمامه
 اتصال القبض فيروى بالعيب الكائن بالمومنين وخيار الروية وثبت الشفعة مع شبه الاطوار لا يرجع كل بعد
 ذلك لو استحق ما في يد احدهما يبيع على الآخر ما في يده ان كان قائماً ببقية باكا ان استثنى الواجب الحمل بان قال
 وببتة هذه الجارية او الناقة الاحلما او شبه ط في البتة ما يفسد البيع من شاة اى لا يحد بها او المومنين وبغيره مما روي في البيع
 بطلا اي الاستثناء الشبه بالان الحمل وصف لم يكن من جنس المستثنى منه ومنه المايح ببتة الشبهة فالحق لتقتضي العقد والظن
 ان المالكه توجب الضمير لا غير مرة وصحت البتة اي ببتة الجارية والحمل عاوان اعتنق المالك الحمل ثم ومبها اي
 الام صحت البتة اي ببتة الام كاصح اعتنق الحمل وان وروى الحمل ثم ومبها اي ببتة الام كاصح اعتنق الحمل ثم ومبها اي
 الاول وفي قاضي خان المايح ببتة فيهما في رواية وقيل جازت فيما اذا طليح ما ذكره والصحيح العمري بالضم اسم السامع
 كما في الصحيح يقال امرته الدائمة اي جعلتها لى كنهها مدة عمره فادامات عادت اليه كذا فاعلوا الجارية لك ما ذكره
 ابن الاثير وهي اي العمري في الشبهة جعل مثل واره له اي المولى مدة عمره اي المولى لى كنهها طان والد على المعنى
 على وثرة اوقات العمر والعمر له بان قال له كذا واره في ببتة لك وببتة لك هذا العبد حيوتك فافست فمى في اوقات

ففي الحديث ما يوجب جبرته لك بعقبك من يملك ذبا كله تملك صحيح في الحال وان قال سلمتك اري هذه حيوتك لعقبك من يملك
فمنه مما يوجب له حق ما يخط الا سكان وهو نصف في المنفعة كما في المبسوط وذكر في قاضي خان انما ان يقول ويمنها منك على انك است
قبلي فلي لي وان است قبلك فلي لك وبطل في الشريعة الشرط اي شرط الرد على المعمر او ورثته كما في الجاليتة فالرد للمعمر له حال حيوته
ولو ورثته بعد مائة والاصح وبطل الرقبي بالضم من المراقبة وهي لغة ان تعطي انسانا ملكا وتقول ان ست فهو لك وان ست فلي
كما في المبسوط والصحيح والمقاييس غير ما هو الصواب وكونها من الاقارب لم يقل بها احد كما في المغرب بالعين ورثه بقية عند الطرفين
ان تقول: اني لك قبي اي ان ست قبلك فلي لك كناية عن قولك ان ست قبلي فلي لي وانما لم يصح به اخذ ارا من
سماجة ذكر المراقبة سوتة وعند ابى يوسف ان يقول واري لك قبي ان ست قبلك فلي لك فالرقبي اسم من المراقبة بالاتفاق كما في
الكراخي وغيره والخلاف في تفسيره بنا على انما تنضمته للشراطين فقالا لانا تعليق بالخط وهو انتظاريوت الموزون فتكون باطله
وقال انما تملك في الحال والشروط هو انتظاريوت الواهب باطل فتكون صحيحة والاول هو الصحيح كما في المضمرات وغيره فمن الظن
ان القول بان الرقبي من المراقبة ان كل واحد منهما يرب موت صاحبه كانه يقول ان ست فلي لك ان ست فلي لي لا يلزم شيئا
من التفسيرين ومن الاثر ما نسب الى الصحيح من ان الرقبي اسم من الاقارب والصدقة على غيره لا تصح ولا ثبت للملك
الا بالقبض في المجلس او بعده اذ انما كالتبنة والصدقة على نفسه افضل عند ابى بكر اذا كان محتاجا وعلى غيره عند الفقيه اذ اصبر على الشدة
ولا باس بالصدقة على من يسأل الناس الحاقا الا اذا علم انه ينفق في معصيته كما في المحيط ولا تصح في شائع لقيسه كما اذا انصرف نصف
وارثه الا انما تبنة ابتداء وراعه واري ربيع فيما اي الصدقة لانه اخذ الثواب فيلزم وفيه اشعار بان الفقير والغني يستويان
في عدم العود وقال بعضهم ان العود على الغني وفي هذا الكلام لطافة رعاية حسن المأثم كما لا يخفى على من ذهب الى الذوق التمام

كتاب الاجارة

عقبه بالتبنة ترقيا من الاعلى الى الادنى فانه تملك المنافع للاعيان وهي لغة بركات النعمة كما في القاموس مع المنافع كما في
الهداية فانها وان كانت في الاصل مصدر اجزى ياجز بالضم اي صابرا جبر الا انما في الغالب يستعمل بمعنى الاجارة والمصادر يقام بعضها
مقام البعض فيقال جرت الدراجارة اي الكرتيا ولم يجر من فاعل بهذا المعنى على ما هو الحق كذا في الرضي لكن في القاموس وغيره وانما
اسم الاجرة ويقال اجره المملوك اجرا واجر اياه ايجارا وهو اجرة اي اكره اي اعطاه ذلك باجرة وهي كالاجر بالعود اليه من الثواب
ورثه عما يبيع نفع في حق الحكم لاني حق العقد فانه بهذا الاعتبار يبيع عين فائمه مقام النفع فيقع الملك في النفع وبدره ساعة فساعة
ولهذا جاز الاضافة الى المستقبل بان قال اجرتك واري هذا فالاجارة في حكم عقود منفردة تجوز انعقادها على حسب حدوث المنافع و
النفع المنفعة وهي عبارة عن المدة والراحة من دفع المحر والبرد وغيرهما كما في غصب لسانية وقية اشارة الى ان الاجارة تنعقد بما
يعقده البيع من لفظ ماضٍ نحو واختلفوا في الانعقاد بلفظ الحال مع اللبنة والى انما تنعقد بالتعاطي كما اذا استاجر قردا بغير ثمن
ولانه يجوز للتفاوت بينهما من حيث التصرف الكلبة لانه لو جاز بقدر وقبلها على المكره الاول جاز وهي اجارة بتدنية بالتعاطي و

الى انما النفع بالانفع به الا بعد ذلك عينه فلا يستاجر شجرة بكل ثمر او ثمة بشرط لبسها وادار مسقي ارضه به كما في المحيط وغيره معلوم
جنسا وقد راجح بعض النفع من غير جنس المعقود عليه سكنى دار بركوب دابة ولا يجوز لبسكنى دار للركوب او احتزبه علم العارية
والوصية بالنفع كذا في معلوم قدر او نفعه في غير العروض لانه شرط شرط في غير ما ورن اي شئ كالملك والموزون والعدوى المتقار
او عين اي قيم كالتياب والدواب غير ما ويعلم النفع قدر ابد المدة وان طال كسكنى سنة او اكثر لكن في اجارة الوقت
اي الموقوف سواء كان دارا او ارضا او غير ما لا يصح ولا يلزم ويطلبها القاضي فوق ثلث سنين ولو لم يشترط ان لا
يؤجر اكثر من ثلث وعقد لكل سنة عقد الكد كلام مجمل فانه ان شرط الواقف ذلك لم يصح والا فالخيار ان يصح في الضياء وان
لا يصح في غيره الا اذا كانت المصلحة في عدم ادا الصحة فانه امر يختص باختلاف الزمان والمكان كما في المضمرات ومن الظن
ان شائع بلح جزو رافع جزوا بعض شائنا الا اذا خيف دعوى الملكية بطول المدة كما في قاضي خان وقال بعض المشايخ
ان اضطر المتولى في ذلك يرفع الى القاضي حتى يواجر او قال بعضهم يعقد نفسه عقودا فان الادل المزم اتفاقا وكذا البات
على الصحيح كما في الظهيرية ويعلم النفع جنسا كذا العمل اي عمل متعلق بمحل خاص فانه تعرف نفع المستاجر من ذلك المحل كصنع
الثوب فانه اذا ذكر ثوب القطن او الصوف مثلا ولون ما يصنع به عرف جنس النفع وقية اشارة الى انه لا يشترط بيان قدر
الصنع بان يبين انه يجعله في الصنع مرة او مرتين حتى يعير مشعا وهذا اذا كان الصنع مما لا يختلف والا فيشترط قدره كما اشير اليه
في الكافي وذكر في الاختيار انه يصير معلوما بالتسمية كما اذا اجار الدابة لمحل شئ معلوم فانه اذا عرف قدر التحميل وجنسه المسافة
صار معلوما والصنع بالفتح التلوين وبالكسر الصنع به ويعلم جنسا وقدره اشارة الى ان العمل مع الاشارة الى انتهائه كمنقل هذا
الطعام مثلا الى منزله مع موزع كذا لانه اذا عرف ما ينقل مع موضع يتنق اليه صار معلوما ولا يحيل الاجرة اي ادا الاجرة
عينا كانت او دينا وقيل انما واجبه دينا بالعقد نفسه لانهما منعقد ساعة وساعة وقية اشعار بان نفس الوجوب قد ثبت بنفس العقد
كما في الكافي بل يجب ثبت الملك فيها بتجديدها اي بادار الاجرة قبل استيفاء النفع من غير شرط فلا يسترد من عطف
الجملة يحذف على نحو قوله تعالى والله يسير من في السموات الى قوله والشمس والقمر ومثله كثير في القديم وغيره من الكلام فمن الظن ان
فيه تساها لانه جمع بين الوجوبين في لفظ نعم الاولى تانية عن المعطوفات الآتية لان معنى الوجوب فيها كما في الاول او بسبب
بشرطه اي بشرط التحجيل في العقد لانه اسقط حقه او باستيفاء النفع اي اخذ كله او التمكن منه القدرة على النفع في المدة
التي در عليها العقد في المكان الذي ضيف اليه العقد والاجارة صحيحة كما هو المتبادر اذا كانت فاسدة فقد اشترط الاستيفاء
والتسليم من جهة المواجه فلما استاجر دابة لركوب خارج المص الى مكان كذا فذهب اليه بالدابة بعد مضي اليوم بالركوب لم يجب شئ كما اذا
في المص لعدم التمكن من الاستيفاء في مكان العقد كما اذا اشترى عبدا واجر البائع للخدمة يوم فمضى ذلك اليوم بلا قدره لعدم الاستيفاء او لم
من جهة المواجه كما في المحيط وغيره فوجب الاجرة لدار استاجرة قبضت ولو بالتخاينة واخذ المفتاح ولم يسكنها لانه تمكن من السكنى
وقسقط الاجرة وقيل ان تجب في انفسا خلافا كما في الكافي وغيره بالعصب اي بان غصب من المستاجر عينا مستاجرة بقدر

فوت تمكنه من النفع ان كان كل وان بعضا لبعض وللمو حرج طلب الاجرة من المستاجر للدار والارض المستاجر من ماله معلومة
 لكل يوم وان كان القياس في كل ساعة ان اليوم ايسر وللمدابة المستاجرة لقطع المسافة لكل مرحلة ومنزل وعن ابي يوسف
 اذا استاجر دارا يسكنها شبه الابل منتهى يستكمل سكنى الشجر واذا سار نصف الطريق او ثلثته ازمة بحسبه وللقصاصة اي غسل الثوب
 فانما بالكسرة مصدر على قياس سائر الحرف والنجيا طمة والصباغة غير باسم الحرف اذا تمت القصاصة والنجيا طمة ونحوها على كل العمل
 او بعضه بان سرق الثوب قبل ان تمام العمل كما ذكره المصنف فمن الظن ان اقول دليل على وجوب الاجرة بقدر العمل باقى فانه في ان
 انه اذا قطع النجيا طمة الثوب مات كان له اجر القطع على الصحيح والاطلاق مشبه الى انه لو عمل في بيت المستاجر لم يستحق الاجرة الا بعد التمام
 لان بعض العمل غير متفق به كما في التجريد والهداية وقد نقل الكافي عن ابي انكار وذكره في المحيط عن القدرى ثم قال انه خلاف ما في
 الاصل فانه قال انه يستحق الحق بقدر العمل وبصرح الزمردى والتمتاشى ونحو الاسلام والمغنياني وغيرهم فكان فيه روايتان وله
 طلبها للخبر في داره بعد خراجها اي الخبر الدال عليه المصدر من التثنية لانه لم يعمل ضيقه وقية اشارة الى انه يستحق اجرا ما خرج
 منه ولو بعضا بحسبه والى انه لو خب في دار نفسه لم يستحق الاجر بل تسليم كما اشبه اليه في المضمرات فانما احترق من غير فعله الخبز كله
 او بعضه بحيث يفسد ولا ينتفع به آدمي بعدما اخرجها اي بعد الاخراج منه فله الاجر تاما واذا احترق قبله اي الاخراج الما جره
 وان خبز في بيت المستاجر لما ذاك قبل التسليم والاخرى على الاضمان على الجناز فمهما اى في يدين الماخرتين لانه امانة عنده واما
 عندها فعليه مثل وقيقه با اجر وقيمة الخبز مع الاجر والاضمان في الملع والخطب كما ذكره القدرى وفي المحيط ان في الاحتراق الاول
 لم يعين عندهم ولم يطبخ اى طبخ الوليمة اى طعام العروس فقيمة اللام فمن الظن ان يتساع في الاطلاق بعد العرف اى بعد
 جعل لرق في القصباء وقية اشارة الى انه لم يطبخ قدر طعام العاجبة ليس عليه الجزاء وادى الى ان تشوية الخوان ووضع القصباء
 واجب عليه على ما قيل كما في الكرماني والى انه لو افسد طعام الوليمة بان احرقه او لم يفسد من كفا في العبادى والضرب للبلبن في ملك
 المستاجر مع تعيين الملبن واللبن بفتح اللام وكسر الباء والكسر مع السكون لغة اسم جمع عند المحققين وجمع عند الاثرين ما يتخذ من الطين ميني
 بها بعد اقامته اى بعد نصب اللبى اذا صبت قال بعد تشييدهم بعضه الى بعض فان تلف قبل التشييد تلف من مال المستاجر عنده و
 من مال الماخره عند ما اذا ضرب في ملك الاجر لم يجب الا اذا عد عليه بعد الاقامته عنده وبعد التشييد عند ما كافي النظم وقية اشعار بان اذا
 ضرب اللبى اصابه المطر فاشده قبل ان يقيم فلا اجر له وان عمل في داره وانما قلنا مع تعيين الملبن لانه لو لم يعين ولم تملان يستعمل
 على السوا فسدت الاجارة فلم يملن لهم الا بلبن واحد او تسعة ولكن يغلب استعمال واحد منها صحت كما في المحيط وكحسب المعصية
 بالفتح للاجر من خلط من صنائع خلط حقيقيا او حكما ملكه اى شيئا من ماله بما اى بالعين كالمصباغ فان الصبغ ملك
 الاخر خلط بالعين المستاجر فله حسب ما اتم الخلط اشعار بان به حسمه كل صنائع لعله اثر في العين سوا كان ذلك الاثر على اتصال
 بالعين كالنشا والفرار وتوهمها او عضاة ملى وتعاين في العين كبيض مرعى في ثوب غسل بالماء وظهور جلد الراس بالخلق
 والكسر في المطب وقال بعض المشايخ انه لا يحبس اذا كان الاثر العرض والاول اصح كما في الزايد وغيره

فان حبس العين للاجر فضاخ بلا منعه فلا عزم عليه لانها امانة ولا اجر له بعدم التسليم وقال انه يغرم القيمة بالقيمة
بلا اجر او بمول مع الاجر بخلاف من لم يخط ملكه به او لم يحدث فيه اثر من عمله كالملاح والغسال والحمال بالمال من المثل بالقيمة
هو مكاسى المثل فانه لم يحبس للاجر اجبا عا وقال ابو يوسف في الحمال ليس له طلب للاجر قبل الوضع لانه من تمام العمل كما في المحيط
ولمن اطلق له العمل بان لم يقيد به وقال خطبة الثوب لي او اصبغه بدمي مثالا ان يستعمل غيره لانه بالاطلاق رضى بوجود
عمل غيره فان قيد ذلك العمل بغيره او نفسه لا يستعمل غيره وله غلامه او جيره او الفاضل وذكر في المحيط انه اذا دفع الى النسيج غزلا
ليس كبريا فدفع النسيج الى غيره وليس فيه شبهة فمنه ان كان اجرة افاضان على احد وان كان اجنبيا ضمن الاول بلا خلاف
ولا يضمن الاجنبى عنه فلا فالها ولا اجرة المحجى بعياله المعلومين فان بطلوا فسدت الاجارة ودوجب اجر المثل ان مات بعضهم
وجاز بمن بقي اجره بحسب ما بهت اذ فيه الاجرة المحجى اى من استاجر رجلا لينسب الى البصرة ويحجى بعياله المعلومين فذهب بعضهم
بعضهم قديت فجاز بمن بقي فله الاجر بحسب ما بقي اى فله اجر ان ياب بكماله واجر المحجى بقدر ما بقي ان الاجرة بقية من قبل
ايجال لا يقطع المساندة لهذا الوجه لم يقل اى منهم لم يستوجب شيئا وقال النضرانى باذا كانت المؤنة تقبل بقية ما
العدد اما اذا كانت مؤنة البعض الكل سواء فيجب الاجر بكماله كما في الكرماني وحامل مثل كتاب ما ليس له مؤنة لكنه لو استاجر
مديا له ولم يجده المرسل اليه او لم يبلغه فله كل الاجر او زوا ماله مؤنة من عمره في الكوفة الى زيدا بالبصرة باجر معلوم ان رده
اى الكتاب او الزاد لمؤنة اى زيدا وغيبته لا شئ له من اجرة الذباب والمحجى للزاد باخلاص والكتاب عنه ما واما عند محمد
فاجرة الذباب واجبة سواء تطلبت المحجى بالجواب ام الكفاى النهائية وغيره من الظن انه لا بد من التقيد بالمحجى بالجواب حتى يتاخر
خلاف محمد وان لم يقيد به ينبغي ان يكون له تمام الاجرة عند محمد والكلام مشير الى انه لو ترك الكتاب ثم وجب كل الاجرة وهذا
اذا لم يشتمط المحجى بالجواب والافاجرة الذباب بالاجماع كما في النهائية وكذا اذا مرق الكتاب ثم وقيل ينبغي ان لا يجب الاجرة حينئذ
لانه اذا ترك ثم اتفقه وادته بخلاف ما اذا مرقه كما في الظهيرية وضح استيجار وارو وكان معه للسكنى وهو كرماني معرب الجوهري
عربي عند ابن الفارس من دكنت المتاع اى نصبت بعضه فوق بعض بلا ذكر ما يعمل فيه اى بلا ذكر السكنى عند العقدة فانه
المتعارف وله كل عمل فيه كالوضوء وغسل الثياب كسر الحطب وضع المتاع وربط الدواب هذا في عرفهم واما في عرفنا فله ذلك
اذا كان فيما موضع عمله وبقية ما رده الى انه قال عند العقدة استاجرت به الدار للسكنى ليس ان يعمل فيها غير السكنى كما في الكرماني
سوى موطن البناء كالمدة والفقارة والرجى الابرضاء صاحبه وقيل اريد رضى الماء والشور دون رضى اليد وقيل اريد
الكل وقيل اريد رضى يد غيره البناء والافلاء عليه الفتوى وفيه شعار بان يسكن فيها من شاء وان لم يسم في العقد كما في العمادى
لا يصح او يفسد استيجار ارض صالحه للزراعة مطلقا لان البعض يضر كالذرة والبعض لا يضر مثل البطيخ فقل من
المتقاعدين فسخ هذا الاستيجار الا اذا رعى ما مضت المدة فحينئذ يصح ويلزم المسمى بخلاف سائر الاجارات الفاسدة
كما في المضرات حتى يسمي ما يضره فيها من نحو الخطأ والياء مفتوحة ويجوز النعم او حتى يسمي اى ما يضره بها من نحو

على ان يزرع فيها ما يشار او على ان يزرع كما في النهاية وحتى يكون الارض خالية عن مانع الزراعة فلو كان فيها طبقة او شجرة
او قصب او كرم او غيره مما لا يسلم الا بضر بلحقة فالاجارة فاسدة والحيلة ان يبيع هذه الاشياء من المستاجر ثم ينقلها الى مكان
ثم يواجر الارض وان يدفعها اليه معاملة ثم يواجر كما في المحيط فان استاجر ما في الارض للمبنا او الغرس اي لاجل
احد هذه معلومة صح ذلك الاستيجار لانها منقضة فاذا انقضت المدة اي مدة الاستيجار لماسلمها اي العوض فارغته
بان يعلقها المستاجر لانه ليس له انهاء فيه صاحب الارض بابقائها وفيه اشعار بانها لو استاجر للزراعة وانقضت المدة لم
يسلم الا بحيث ياداة الاجرة الا اذا ترك بالقضاء والعقد باجر المثل الى زمان الادراك كما في المينة الثاني صورتين فاشارة
الى الاول فقال ان يغرم الموجه المستاجر قيمته اي البنار او الغرس حال كون كل مقلوعا اي سقيا لقطع فانه اقل من
قيمة المقلوع كما في الغصب وان تملكه اي تملك الموجه كلا منها وترك هذه الجملة غير مفر ثم شرع في قيد النفعين فقال بل ان
المستاجر يترك الغرس والتملك ان نقص لقطع اي رفعها الارض والانيقضا فغير ضاه اي فيغرم الموجه القيمة ولو
برضا المستاجر ثم اشار الى الصورة الثانية فقال وان يرضى الموجه بتركه اي البنار او الغرس في ارضه ولو جعل ضمير رضى لكل
من الموجه والمستاجر كان احسن فيكون البنار او الغرس لهذا اي المستاجر والارض لهذا اي الموجه والاحسن لهذا
واعلم ان البنار في الدار المستاجرة خلاف ما في الارض المستاجرة فانه يوجب من تراب الدار فان كان من طينة لا يقطع ويغرم
قيمة التراب كما في الظهيرة والرطوبة والكرث ونحوها كالشجر فاذا انقضت المدة يقطع لانه لانهاية لها ومضمن مستاجر بعير حمل
عليه كمائة وعشرين مناس البر فطبخ الحصة اي بعضا من سدس قيمته مائة وعشرين درهما مثلا المقابلة بالزيادة كعشرين
مناس البر على حمل بالكسر كمائة مناسه فذكر عند العقد ان اطاق ذلك البعير احملة والزيادة جميعا لانه يملك بسبب ثقلها
والثاني غير باذون فيه وضمن كل القيمة ان لم يطبق لان المستاجر حمل عليه ما هو غير باذون فيه فلو حمل الموجه عليه بلا اشارة
لم يضمن كما لو حمل المستاجر جوا القاد الموجه جوا القاد فاعلم ان عليه جوا القاد احد النعم المستاجر يبيع القيمة وفيه اشارة الى انه لو استاجر
جمارا يركب الى مكان كذا فركب وحمل عليه شيئا ضمن قدر الزاد فمثل ان يركب البصرة ان هذا الحمل كم يركب على ركوبه في الشغل وهذا اذا
كان ركوبه في موضع والحمل في موضع انا اذا ركب على موضع الحمل فيضمن جميع القيمة وهذا اذا اطاق الراب احملة جميعا و
اما اذا لم يطبق فيضمن كل القيمة كما في العمادى وغيره

فصل فيفسد ما شتر وط نفسه البيع بما له المدة والاجرة او المعقود عليه كما في الاختيار وكشفه ولا يقتضي العقد كسره والعوض
كرى النهر والناطقة على المستاجر فان الكل عن الماجر كما في المحيط فيجب ختمه سدا باجر المثل اي اجر شخص ما مثل له في
فذلك العمل والاعتبار فيه لزمان الاستيجار كما في وقت الظهيرة ولما كان الاستيجار من جنس الدراهم او الدينار لا من جنس
المسمى ان كان غيره ولو اختلف اجر المثل بين الناس فالوسط والاجر يطيب وان كان السبب حراما كما في المينة وفيه
اشارة الى انه وجب اجر المثل بانها بلغ سواد كان الفساد لعدم التسمية او لجملة المسمى او لغيره ثم استثنى ما اذا سمى فقال

لايزاد على المسح فان كان مساويا لاجر المثل وزاد عليه فاجر المثل وان كان اقل منه فالسهم كما في الكرماني وصرح ولهم اجارة
 وزاد من كل شهر مائة اى بعشرة دراهم مثلا حال كون تلك الاجارة كانت بلا بيان المدة اى جملة الشهور كسنة اشهر وثلاثة
 اشعار بانه لو بين جملة المدة كعشرة اشهر صرح في الكل كما في الكافي في واحد هو الشهر الاول وقيل في الاشهر الثلاثة الاول كما في
 النهاية وفي ظن ليح فقط اى سوتوف في الشهور لان كل كلمة كل للمعوم وانه مجبول فاذا تم الشهر الاول فلكل منها من الاجارة محض
 صاحبه وكذا بلا محضه عند خلاف للطرفين وقيل لا يصح بلا خلاف كما في النهاية وصرح ذلك سفي كل شهر بعد الاشهر الاول حال كونه
 يسكن في الدار اى اوله اى في الساعة الاولى من الليلة الاولى وقيل في الليلة الاولى وهذا الصح كما في المضمرات والصحيح
 احد الطريق الثلاثة اما ان يقول قبل مضي الشهر الاول فنسخت الاجارة فيوقف الفسخ الى انقضاء الشهر فيعمل حينئذ او يقول قبله نسخت
 العقد اس الشهر ففسخ عند طلال اللال او يفسخ في الليلة الاولى مع اليوم وهذا كله اذا لم يعمل بالاجارة والافهم يفسخ كل فيما عمل كما في
 النهاية وان سمي في الاجارة اول المدة بان قال اجرتنا من المحرم فذاك المسمى اول المدة والاسم اول المدة فوقت العقد
 اول المدة فان كان وقت العقد حين سئل بضم الياء وقع المار اى مبصر اللال اى اليوم الاول من الشهر كما في النهاية اعتبر
 الالهة اى اللال فان الامام يريد الجميع الى الجنس كما تقرر والاكير وقت العقد حين سئل اللال بل في اثنا عشر ايام اعتبر
 فان استاجرت فعلى ثلثة اوجه اما على شهر في اليوم الاول منه فيعتبر الشهر باللال لانه اصل الايام كالبدل اى في اثنا عشر فيعتبر بالايام لانه
 تغذر الاصل واما على كل شهر في الاثنا عشر فيعتبر بالايام بلا خلاف اما عند وقوعه في الاثنا عشر واما عند ما فاتها فيعتبر بالالهة كما ياتي
 اذا كان آخر المدة معلومة وهما غير معلومة فيجب تقبلا وما عليه واما على شهور معلومة كاثني عشر شهرا اى اليوم فيعتبر باللال نقص او تم
 اى في الاثنا عشر فيعتبر الشهر الاول بالايام ويكمل من الآخر وباقي الشهور بالالهة وعند يعتبر الكل بالايام كما في المحيط والذخيرة
 وغيرهما فعند كل شهر ثلثون يوما والسنة ثلثمائة وستون وعند يعتبر ما بقي من الشهر الاول مع الاثنا عشر يوما والبواقي احد عشر
 شهرا بالايام كما في الحقائق وغيره فاسنة عند عدوية الشمسية والقمريّة وعند ما قمرية لا غير والمختار مذبح الامام فانه لو اجر في
 عاشوراء في الحجة فالتمة تتم على ما شهر في الحجة على كل حال وان تم على تسعة وعشرين والايام مكرمة عيد الاضحى في سنة واحدة قمرية
 احدها في اول المدة والثاني في آخرها هذا حاصل ما ذكره المصنف فمن الظن ان الظاهر ان هذا الاستنكار اى التكرار انما يتم في
 السنة القمرية واما اذا اعتبرت السنة بوجه آخر فربما يجب تكرره وان ذلك الاستنكار على ما ذكره الامام الزم واقوى حيث تكرر
 فيه العيد واما التشرع قطع وايضا مثل هذا الاستنكار يتوجه على ما ذكره من الحق المختار وايضا لا يستقيم اطلاق ان الشهر الاول عند
 يعتبر بالايام ثلثين يوما انتهى فتمه خمسة اشكال على كلام المصنف منشأه بعدم الاطلاع على مراده بما بينا نحل الكل فتأمل كالعدة
 فان الاتفاق اذا كان حين سئل اللال يعتبر الشهر العدة بالالهة ناقصة كانت او كاملة وهذا بلا خلاف وان كان في اثنا عشر
 فحق تفرق الطلاق يعتبر بالايام اتفاقا وكذا في حق انقضاء العدة عند ما عند ما فيعتبر شهر واحد بالايام وشهران
 بالالهة كما في طلاق المبسوط وذكر في النهاية نقلنا عن اجارة المبسوط ان العدة في هذه الصورة تعتبر بالايام اتفاقا وقد مر

الغرض من الاجارة

مستوفى صح اجارة الحجام فيجوز اخذ الحجامي الاجرة ويكرهه بعض العلماء لانه شرعت باشارته صلى الله عليه وسلم وذكر بعض الحكماء
للسائر لانه فلما يجلس اجتمعوا من عن قننه والصحيح انه لا بأس بانخاذه للرجال النساء جميعا لانه ذكره كفا في الكرماني ولا اعتبار للجماهير
الانظر اصطلاح المسلمين كفا في الاحتيا وكذا اجارة الحجام فيجوز اخذ الاجرة عليه لانه صلى الله عليه وسلم اعطى اجرة والنهي الوارد للمنافقة
لما فيه من الخساسة باجر معين لانه على منفعة من تربية الصبي واللبن تابع وقيل عقد على اللبن لانه المقصود والخرقة تابعة الاول
اقرب الى الفقه كفا في المداية راجع كفا في الكافي كذا في النسب قال ان الثاني صحيح لانه لو كان اللبن يتجالم يستحق اجرا فمن رده
فمؤ على هذا كذا في الحكي يغلب الف ميت وتما في النهاية وفيه اشعار بان طعام الظفر وكسوتهما على الظفر الا اذا شرط في العقد كفا في
المحيط وبانه صحيح استيجار الظفر الكافة في الفجوة كفا في المضمة لكن نهي عن اخذ اجرة فان الرضا بغير الطبع كفا في نفسه الزايد
وصح استيجار مائة معلومة لطعامها وكسوتها وان لم يوصف كل منهما وجب لوسطهما وقال لا يصح اذا لم يوصف الاول
الاستحسان وفيه اشعار بان انه اذا استاجرهم او وكيلهم او موزون الما يد من القدر والوصف واذا استاجر بالثياب فلا بد من شرط انظر
السلم كفا في المحيط والمزج وطيبا اي الظفر المودع وان خفت اجبل لانه يتجالت بالثياب لا يخلو ولا يجوز وطيبا في
بيت المستاجر الا باذنه لانه ليس له ولا ياتيه الا في ملكه لغيره في ملكه الا في المزج في نكاح ظاهر
مشهور بين الناس فصح اي اجارة الظفر ان لم يكن من طيبه عارضا بها او خفت موت الصبي بان لا يخذل من غير كفا في المحيط
ان لم يفرق بالاجارة لهما اي الظفر لانه تفتيه ربان ان اقرت بكماله ان يستعمل ان كان لما نزع مجبول لا يعرف رغبة
الا بقوله لا لاهل الصبي فصح ان مرضت او حيدت ان اللبن ينسب بالوصف والجل وفيه اشعار بان الظفر والمسترفع
الابغض منها بل انظر لكونها بنية الفجر او سارقة او سبية الخلق او منقذة من السوء وادان زيانا يديها او تقيها اللبن او التكون
محرقة بالظفيرة وكان هذا اول اجارة لهما اذ يتكثرا اذ لم يمتد كفا في المحيط عليهما نسل الصبي وغسل ثيابه من النجاسة لا
الدرن كفا في الكرماني واصلاح طعامه اي فخذة الخبز ووجبه بالفتح ويجوز الصم على ثوبه علفتها بئنا وما باراد والمعنى على
التقديرين استعمال الدهن وفيه اشعار بان ليس عليهما ثمن بالاجال والصبي كالرجل والدس وذا في عرف الكوفة وعلى امية الحكي
الاجراي اعطاء الاجرة على هذه الافعال للظفر فله بات الاب فعلى الوصي من مال الصبي فلا يطل الاجارة بموته وقال ابو بكر البلخي انما
تبتل اذا كان للصبي مال وعليه ثمنها اي ثمن نحو العا بون والثياب الطعام والدهن المعروف ولا يخفى انه مستدركا لاشعار السابق
فان ارضعته بلبن شاة اي صبي في لبن شاة مثلا او صبت لبن نفسها فيه لم يستحق الاجرة كفا في الكفاية وغيره او عذته
بطعام من الغنم او التغذية كلاهما بمعنى التزينة ورضعت المدة فلما اجر مالان هذا لا يسمى ارضاعا فان حجبته الظفر
فلا اعتبار بلبنها ولبنيتها وان اقام كل بنته فبنيتها هذا اذا ارضعته بلبن شاة وما ارضعته بلبن نفسها فلا تقبى بالنفي
لم تقبل لانه شاة على النفي بخلاف الاول فان النفي فيها دخل في ضمن الثبات كفا في المحيط ولا يصح وتبطل الاجارة
عند المتقين للعبادات اي لكل عبادة غير اجرة فلو كانت على امر مباح كتعليم الكفاية والنجوم والطب والتعبي جازت

الاجارة

بالاتفاق ولو كانت على امر واجب كما اذا كان المعلم او الامام او المفتي واحدا فانما لم تصح بالاجماع كما في الكرماني وخبره
 كالاذان والامامة والتكثير والتدريس والحج والعزود والعمرة وتعليم القرآن والفقه وقراءتهما وانما لم تصح بقوة الرغبة في الاستغفار
 بالمعطيات من بيت المال وفيقي اليوم اى يفتي المتأخرون بصحتها اى الاجارة لهذه العبادات لغتور الرغبة في العبادات والامانة
 لم يخط من بيت المال فواتقه الاب من المرسوم الى المعلم مثل ما يقال في خشيته وعيده (وغية ما جسد على ذلك فله يد
 ان يصح على قول الكل فيستاجر المعلم مدة معلومة ثم يامر بالتعليم وتما في الخلاصة والمنعمات والاصح للمحاضى كالغنى
 بالكسب والمدرس وكففت كما في الكرماني وتفصيله في الكرامية والنوع اى النذبة باليكى عليه ويعدهى سند لاهى
 عليه وسلم قال كان البليس اول من ناع واول من تغنى كما في الكرماني وفيه روى الى انما تبطل الامور والمزيم والطبل وغيره
 وكذا نحت الاصنام وزخرفة البيت بالتمثيل ولو استاجر رجل ان يفتح له طينورا او برطبا يطيب له الاجر الا ان ياتى في الامانة
 على المعصية كما في المحيط ولو استاجر مشاطة لزم بين العروس لا يطيب له الا ان ياتى على رجة المعصية من غير شرط ولو
 استاجر رجل ان يكتب له غنار بافارسية او العربية طاب له الاجر وكذا لو كتب لامرأة كتابا الى اجنبها باجر كما في الظهيرية ولو استاجر
 لكتابة تعويذ السحر يجوز اذا بين الكاخذ المخط كما في المينة ولا العسب التيس بفتح العين وسكون السين المسكتين است
 جزوا انه على الاثنى واعطاء الكرام على النزول اى حرام باسته والعسب ضرب الفحل واعطاء الكرام عليه التيس في الاصل الذي
 من الظهار والمعروف والعول كما في القاموس والاجارة المشاع فيما يقسم ولا يقسم عنه اى حنيفة وفريح واما خذها فيجوز وعليه
 الفتوى وطريق الجواز على قول الكل ان يلحقها حكم حكم يصية تنفقا عليه او حكم حكم ان تعذر المرافعة او عقد الاجارة على الكل ثم يفسخ
 فيما يراو لان الشيوع الطارى لا يفسد بالاجماع كما لو مات احد ما او استحق بعضها فانساقب في الباقي كما في المضمرات وذكره
 النوادر عن ابي حنيفة انما تبطل في النصف الباقي كما في المحيط وفيه اشعار بان الشيوع المقارن مانع للانقضاء فلا يجب الاجر اصلا
 على ما قال بعض المشائخ والصحيح انها تنقضاء فاسد فيجب اجر المثل كما في العمادى وعنه ان الشيوع المقارن غير فاسد كما في الخلاصة
 الاسن الشريك فانما جائزة بالاتفاق في ظاهر الرواية وعنه انها لا تجوز ولو اجبر البنا بدون الارض لم تجز وفي النوادر يجوز بفتي
 ابو على النسفى وكذا الواجب البنا ملكا والعقبة وقف او ملك لاخر وقيل تجوز وعليه الفتوى كما في الخلاصة والاولى ملشرك فان علمته
 من زيادة عامية كما ذكره المطرزي والاجارة الرضى جريط ج اوبيت فيه الحج كينته بالالف ايضا بعض وقيقه اى الرقى
 فيفسد استيجار رجل رجلا او رجى او ثور او يطحن به هذا البر بغيره منه او نصفه او ثلثه مثالا من دقيق هذا البر لان المسمى غير مفقود
 عند العقد ويسمى هذا الاستيجار بغيره الطمان بالفتح والتشديد (راسيا بان) اقتطاع بالخير وفيه اشارة الى انه لو جعل البديل شيئا من البر
 او الدقيق بلا اضافة كان صحيحا لوجوبه في الذمة ولا يصح نحوه ما هو من معنى بغير الطمان كما اذا استاجر رجلا ليس بغيره
 فاسد خلافا للمشائخ بل هو محل الطعام على ذمته بصفة او دفع ارضا يخرس فيها اشجار من عند نفسه على ان الارض والاستيجار
 بينهما فان للمدفوع اليه اجر المثل مع نصف قيمة الاشجار وللدافع الباقي او دفع الى اخر بقرة بالعلف ليكون الحادث بينهما

فان الحارث كله لصاحب البقرة وعليه اجر المثل وتنزل العلف فلو باع الصاحب نصفها من المدفوع اليه وابرأه عن المثل كان الخارج منها الكل في المحيط ولا يبيح ويفسد في الاجارة عنده ويصح عندها الجمع بين الوقت والعمل لجبالة ان المعقود عليه العمل والمنفعة فان ذكر الوقت قد تقيضها والمتبادر ان يكون العمل سبعين المقدار معلوما فلو لم يبين صح لانه لجبالة كانه لم يذكر الا الوقت كما اذا يكرى رجلا يوما الى الليل يعني بالاجر والخص وعنه في المبين اذا قال في اليوم جاز بخلاف اليوم بانصب كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لو توسط الاجرة بينهما صح لانه يذكر احد هاهنا الاجرة ثم العقد والباقي للتجديد او تعيين العمل كما اذا قال استاجرتك اليوم بدرهم على ان تجزلي هذا القفيع من الدقيق فلو جمع بين العمل والمدة قبل تمام العقد بذكر الاجرة لم يصح لانه لم يصح احد هاهنا المقابلة بالاجرة كما اذا قال استاجرتك لتجزلي هذا القفيع من الدقيق اليوم بدرهم او استاجرتك اليوم لتجزلي هذا القفيع بدرهم كما في الكرماني وان ذكر الاجرة او لا ثم العمل بان استاجرتك بدرهم اليوم على ان تدرى هذا الكرسي لم يصح لان ذكر الاجرة انما يحتاج اليه بعد العمل كما في المنتهى

الاجارة

فصل - الاجارة المستاجر يفتح الجريم كما في المقاس من اجرت الاجارة بواجبة اى عقدت معه عقد الاجارة كما في الرضى او من اجرت زيدا اى اعطيته اجرة فهو فعيل بمعنى مفاعل بالفتح او فاعل ومن الظن انه بمعنى مفعول او مفاعل بالكسر فانه سماعي المشتبه بصفة الاجارة احراز عن الخاص فلا نسب لعام وقد يقال اجرة المشتكر بالاضافة على ان يكون المشتكر مصدرا واختلاف المشايخ في الفاعل بين التسيير تقيل بوجوب يستحق الاجارة بالعمل بالاسليم النفس فاعل المعقود عليه في المشتكر هو العمل المعلوم ببيان عند وله ان يعمل للمعانة اشارة الى قول آخر بوجوب تقيل العمل من غير واحد كالتقصير ونحوه من الجزاء والجزء الصبا والهامي والراعي وغيره من المية فمن وحكمه انه لا يضمن عند ابي حنيفة والحسن الزهري هو القياس بالملك من المال بلا منعه في يده سواء لم يكن له التحريم عنه كالمسيرة والغصب والا كالموتى الغالب الغارة الغالية وقالوا ان المكن التحريم عنه فضمن من قيمة قبل العمل بلا اجر وبعده معمول بالاجر وغير معمول بلا اجر وقبولهما اخذ الفقهاء والفتوى على قوله كما في المصنعات الا ان المتأخرين اختلفوا بالبيع على نصف القيمة كما في الكرماني وغيره وقال الزاهد على هذا ادرت مشاكننا نجزا رزم وان شرط عليه اى ذلك الاجارة الضمان وقال الفقهاء بوجوبه انه يضمن حينئذ والى الاول قال الفقهاء ابو جعفر وابو الليث وعليه الفتوى كما في الذخيرة بل يضمن بملكه ملك من حيوان وغيره مما لا غير ما دون فيه كالدق الخرق للشوب كما في المحيط وغيره فهو غير متبادر بالضرورة ولذا انصف المصنف العمل بضمن الباطل باطن انه بطل تفسير المصنف بانى الكافي ان قوة الثوب رفته مثلا معرف بالاجتهاد فمكن التقييد بالمصلح وفيه اشارة الى ان السفينة لو غرقت من موج اديج وصدم جبل ونحوه لم يضمن الا الاذى اى لكن الاذى لم يضمن الاجارة بملكه بالعمل ان لم يتجرب العمل المعتاد فلو غرق او سقط من المداد والسوق لم يضمن فمن الظن ان الاستثناء قاصر لدلالة على ان النزاع يضمن بملكه المعتاد وان غيره العمل بالي عنه الاستثناء والشروط نعم يشكل بانى العاوى انه لو صدر عبدا او غلاما لم يطلب الفصد منه فانه بسببه كان قيمة العبد ودية العلام على عاقلة الفقد والاجر الخاص يسمى باجر الوعد بالاضافة اى اجر المستاجر الوعد

بالسكون وجاز الفتح يقال بزل وحده فحجتين اي منفرد كما في المغرب ثم اشار الى تعريفه على قول فقال يستحق الاجر بمسليم نفسه
الى مستاجر واحد او اكثر ولذا اطلق فلما استاجر جلالا او ثلثة رجل ارعى غنم لهم اود لهم خاصة كان اجير اخاء كالماني المحيط وغيره مدته
الاية تجار مع القدرة على العمل وان لم يعمل لكن لا يتنع عنه فلو اتنع لم يستحق الاجر ثم اشار في ضمن المثال الى قول آخر في توانيه
على طريق الاجير المشترك هو من يتقبل العمل من واحد اي حقيقي او حكمي كما مر فقال كالا جبر ارعى الغنم اي كاجير مساو ارعى غنم
لهذا المستاجر لا غير بقرنية المقام واللام في المنوعين فمن النظم انه تمثيل قاصر لترك الشبه ولو قدر الشبه بعد الغنم لم يكن مثالا لكثرة
الماثل فان المعنى كاجير ارعى غنم او هو مثال للخاص كما في المحيط وغيره نعم لازم ذلك الاجر على هذا بعد العمل وعلى ما قلنا او لا
بعد الوقت والامسد الاجارة عنده كما مر وحكمه انه لا يضمن بالاجماع ما يملك من غير صنعه في يده كما اذا سرق او جعله
كما اذا امسد السفينة وغيرهما ذكرنا في المشترك الا اذا عمل عملا لم يدخل في العقد كما اذا ضرب شاة فقار عينها او كسر يد فانها
يضمن وان ردد المستاجر الاجر بغيره ويد العمل كما اذا قال ان خطته فارسي فملك درهم وان رومي فدرهمان وان يزب
فثلثة يجب اجرا بعمل فان خطا فارسي فدرهم لوجب الاجر بالعمل وكذلك الحكم في الصبي بغير ان والعصفور والورس كذا
في السكنى في هذه وهذه وفي المسافة الى سمقند وبخارا وخراسان ولم يجز الزيادة على الثلثة كالباع فالاطلاق لا يخلو
عن شيء وان ردد المستاجر في عمله اليوم او بعد كما اذا قال ان خاطه اليوم فله درهم وان غدا فقصف درهم فله اي
الموثر باسمي من درهم ان عمل اليوم فبيع الشرط الاول عندهم وله اجر مثله ان عمل غدا فابا الصبح الشرط الثاني خلافا
لما يجب تامي من نصف درهم عندهما ولو خاطه في اليوم الثالث فاجر المثل عندهم ولا يجازي المثل المسمى اي نصف
درهم وان كان الاجر اكثر منه وفي الجامع لا يجازي الدية ولا يقيص عن نصف درهم والاول الصبي لان الاجارة فاسدة
والمسمى في الغد نصف درهم هذا اذ اجمع بينهما اما لو اقتصر على اليوم وخاطه في الغد فاجر المثل عندهما واما عنده فلقائل ان
يقول باجر المثل او بلا اجر وتماه في المحيط والامساك فربعيد مستاجر للخدمة الا بشرطه اي الا يخرج الى السفر بعيد الاستاجرة
للخدمة الا اذا اشترط ذلك وقت العقد لان فدية السفر اشق وقينة رمزا الى انه يخرج الى القدي واقفية البلد والى انه له
ولاية الاستخدام في النوع الخدمة وذا من السحالي ما بعد العشاء والى انه لا يضرب وطعامه على صاحبه كما في الظية ويذكر
اولى ما في بعض النسخ من قوله ولا يسفر بالسفر فان جى الثلاثي منه قد صنع صاحب الفلاح المفصل -

فصل فيفسخ الاجارة جواز العيب قديم او حادث اخل بالنفع من المستاجر فلو انهم حاطس الدار او اعور الغلام بلا
اخطال لم يفسخ كافي قاضي خان كدبر الدابة المستاجرة بالفتح اي جميع ظهرا وخصما كما قال ابن الاثير ويذخل فيه الدابة ودم الغنم
واقطاع ما ارعى والصنيعة وقينة اشارة الى ان لا تنفسح بالعيب قيل تنفسح والاول الصبح كما في الاقبار والى انه لا يشترط فيه نقص
والرضا فيفسخه المستاجر ولو بعد القبض كما في العادي والى انه لا يشترط حضور المالك كما في الغنمات وذكر في الصغير انه شرط بالاجماع
فلو انتفع المستاجر بالمعيب في مدة الاجارة او ازيل العيب كما اذا بنى الدار المدة وانه زال العيب سقط خياره

ولزم بدله ونفسح بخيار الشتر ط قبل انقضاء الايام الثلاثة فلما استاجر وكان اشبه ا على انه بالخيار ثلثة ايام يفسخ فيها فلو فسخ في
 الثالث منها لم يجب اجر اليه من ان ابتداء المدة من وقت سقوط الخيار كما في المحص وفيه اشعار بان لا يشترط حضور صاحبها
 علمه خلافا للطرفين والاول المختار وقيل للمفتي الخيار في ذلك كما في المضمرات ونفسح بخيار الرومية فلما استاجر قطعات من
 الارض صفقة واحدة ثم رأى بعضا فله منفع الاجارة في الكل وفيه اشعار بان لا يشترط في هذا الفسخ القضاء ولا الرضا ويثبت
 ان يكون فيه خلاف خيار الشتر بل ويفسخ بالعذر دفعا للضرر وفيه اشارة الى انما لا يفسخ بالعذر وقيل يفسخ وآلى الا ان يشترط
 عاتة المشايخ وهو الصحيح كما في الكافي وآلى انه يفرد به صاحب العذر كما في الاصل لكن الصحيح انه لا يفسخ باقضاء او رضاه وقيل
 انه يفسخ به ونما في عذر ظاه فلا يفسخ بالدين كما في التمر تاشي وهو اى العذر لزوم ضرره وهو نقد ان احد المتعاقدين بدأ او اوالا
 لم يستحق ذلك الضرر بالعقد ولم يلزم به كسكون اى مثل قلع السبب الصحيح في موزة زوال وجع ضرر من استوجر لقلعه
 اى استاجره فانه يفسخ للزوم منه القلع ومثل الحبس بالدين في الحق دين من حبس النعمة او غيره اعيان او ايمان لا يفسخ
 ذلك لدين بشئ الا انتمن ما اجره الموجب من نحو العقار المستاجر فانه يفسخ لما انما ثم يباع وقيل يباع فيفسخ الاجارة كما في تافسان
 ومثل سفر مستاجر عبد للمنى بانه مطلقا بالانقياد بغير اللينة في المصفران المولى تينه بنسبة السفر والمستاجر بتبته السفر
 وفيه اشارة الى اشتراط تحقق السفر فان اكره المولى اجر استفسه القاضي من من يساومعه وقيل ثبتت بيباه للسفر وقيل القول
 فيه للموجب وقيل للمستاجر فيجاف بالله انك غرمت على السفر به فاذا كفرني والقدرى والى ان سفر الاجر ليس بعذر
 الى ان سفر مستاجر دار للسكنى عذر الكل في المحيط ومثل افلاس مستاجر وكان شائلا ليجر فيه فانه عذر للافضاء
 الى اوار بدل الاجارة بلا تجارة وفيه رمز الى ان الحق الدين عذر بالطريق الادلى والى ان شقيق الدكان ليس
 بعذر لكسا والسوق وفيه خلاف كما في المينة ومثل افلاس خياط استاجر عبد الخياط معه فترك عمله
 وفيه والامة على انه يعمل لنفسه فانه المتبادر فلو عمل لغيره فافلس لم يكن عذرا لانه تيسر بالابرة والمقراض والى انه
 لو ظهر خيانتة فامتنع الناس عن تسليم الثياب اليه كان عذرا للحق الدين كما في المحيط وبادار مكثري الدابة عن
 سفره اى مثل انقلاب راي ستاجر الدابة من السفر الى الحضر عند العقد او بعده ولو في الطريق وفيه رمز الى ان
 بدار قلع السن ونام الدار من القلع والمدم عذر وابدأ بالمدة في الاصل وادى معصية بداره اسكفتشافيه
 راي وهو ذود بدوات والاكثر الاستيجار بخلاف مثل بدار المكارى اى اجر الدابة فانه ليس
 بعذر لجواز ان يعث اجيرا او تلميذا فلو مرض المكارى كان عذرا وعليه الفتوى وبخلاف ترك خياطة
 مستاجر عبد الخياط معه ليعمل ظن ترك في الصرف فان ذلك الترك ليس بعذر لا مكان ان يخطى العبد في
 جانب منه ويعمل في الصرف في آخر وفيه اشعار بان اذا استاجر وكان للخياطة فاراد ان تتركه واستغفل بعمل آخر كان
 عذرا كما في الدابة وبخلاف بيع ما اجره اى اذا باع الاجر الموجب من المشتري لم يكن البيع عذرا لان المستاجر

لم يضر وقتية اشارة الى انه لو باع باذنه لم يفسخ وان يعتبر في حق الفسخ لم اعتبر في حق الحبس فلا يضر من يده حتى يصل اليه
ماله والى ان البيع بلا اذنه نافذ في حق الآجر والمشتري فلا يجرى البيع بعد فسخ الاجارة وهو الصحيح كما في المحيط وفسخ الاجارة
بلا فسخ بموت احد العاقلين اى احده من الآجر والمستاجر او من الآجرين او المستاجرين اذا الاجارة منعقدة سائغة
فيتوقف على حيوتها وقتية اشارة الى انه لو مات احد الآجرين او المستاجرين الفسخ العقد في حصته دون المكي كما في الكافي وقد
يقدر استثناء الضروريات فمن الظن انه يقتصر بها اذ ازمات المكاري في الطريق فانه لا يفسخ حتى لا يبلغ ماسا وكذا ازمات المزارع
المستاجر لا يفسخ للمزارعة نعم يشكك بها اذ ازمات المعقود عليه كدائبة معينة فانه يفسخ حال كونه قد عقد بالنفسه فان عقد احد العاقلين
الاجارة لغيره فلا يفسخ لبقا العاقلين حقيقة كالوكيل آجر او مستاجر او قبه اشعار به لا يفسخ بموتها اذا كانا وكيلين للآجر
والمستاجر كما في قاضي خان والوصي والاب والقاضي وتولي الوقف ولو موقوف عليه ولو قال مالك لغاصب داره
منه فخرج من دارى والا يفرغ فاجرتهما كل شهر كذا اى فنى عليك كل شهر بآية فسكت الغاصب ولم يفرغ
داره يجب المسمى لانه رضى بالاجارة بطريق التعاطى وفى اضافة الدار اشعار به بمقر بان ملك المصوب منه فلو جرد اقام
المصوب منه البينة ولو بعد ستة اشهر ليقضى بالدار بلا اجر على الغاصب وصح اربعة عشر عقدا مضافة الى الزمان المستقبل
الاجارة مثلا ان يقول فى ذى الحجة اجرتك هذه الدار بكذا من هذا المحرم الى سنة لان الاجارة منعقدة ساعة فساعة وقتية
اشعار به لو اراد نقض هذه الاجارة قبل مجئ ذلك الوقت ولم يجز فلو عمل بالاجارة يملك وفى رواية جاز فلم يملك بالتجمل
والفتوى على الاول وبانه لو باع قبل ذلك صح البيع وعليه الفتوى وبانه لو علق وقال فى وسط الشهر اذا جاز رأس شهر
كذا فقد اجرتك لم يجز كما قال ابو القاسم الصغار وذهب الفقيه ابو الليث والوكيل الاسكاف انه جاز الكل فى قاضي خان
والفرق ان الاضافة منعقدة سببا بخلاف التعليق الا ترى انه لو قال لثمة على ان تصديق بدرهم عند فسخه جاز ولو قال
ان فعلت كذا فعلى ان تصديق بدرهم لم يجز وتماه فى الامول وصح بالاجماع فسخا كما اذا قال فاسختك هذه الاجارة
رأس الشهر الا ترى ولو قال اذا جاز رأسه فقد فاسختك لم يجز وقال السرخسي جاز والفتوى على الاول كما فى قاضي خان
وعن صاحب المحيط انه لا يصح اجماعا كما فى العادى والمزارعة والمساقاة كما اذا قال دفعت اليك هذه الارض او الاشجار
للمزارعة او العمل فيها بعد شهر من هذا الوقت والوكالة كما اذا قال بع عبدى غدا فانه يصير وكيل لا يصح تصرفه الا بعد الغد
واختلف فى العزل قبله وصح الرجوع اجماعا بشرط علم الوكيل كما فى العادى والكفالة بان قال كفلت بنفس فلان عبدا
والمصاربة كما اذا وقع عشرة دراهم الى فلان وقال بعد ما صارت العشرة عشرين اعمل به بمصاربة بالنصف فانه لم يصير مضافا
الا عند صيرورتها عشرين درهما والقضاء والامارة اى تفويضها كما اذا قال الوالى لزيد كن قاضيا او اميرا فى بلد كذا غدا
وقية اشعار بان التحكيم لم يصح مضافا عليه الفتوى كما فى الخلاصة والايصار اى جعله وصيا والوصية والطلاق والعقاق
والوقف مضافا الى مضافات الى الزمان المستقبل كما اذا قال ارضى هذه موقوفته غدا يصح العاوية والاولى فى التجارة

مضامین کما فی العادی وبنیه اشعار بانه لم یصح تعلیق کل منها و قد صح تعلیق الزارعة و المساقاة کما فی النہایت و منعی ان
 یکون لا یصح فسخ کل منها غیر الاجارة مضامینا لا یصح البیع اذ اعتد مضامینا کما اذا قال بعتک عبدی غدا و اجازته ای البیع
 اذ اعتد فضولی کما اذا قال اجزت البیع غدا و فسخه ای البیع ولو بیعا جائز فلو قال احد العاقدين فسخت البیع بعد بضی ستة اشهر
 لم یصح الفسخ کما فی العادی و المقسمة فلم یصح اقتسمت غدا بذه الدار علی کذا و علی هذا الشکر و البتة و الصدقة و النکاح
 و الرجعة و الصلح عن مال بخلاف الصلح عن غیر المال کدم عبد و ابرار الدین ای عن الدین کما اذا قال ابرار بکتک غدا
 عما لی علیک و لا یصح العفو عن القصاص مضامینا کما فی العادی و بنیه اشعار بانه تعلیق کل منها مضامینا کما فی النہایت و انما اخر
 المبرار و مر الی رعایتہ من المختار فانه لغة الفصل

کتاب العاریة

اور و بعد الاجارة مع اشتمال کل علی التامیک لا مخطا طما من جهة العوض ہی ای العاریة بالتشدید و قد خیف منسوبة ال
 العارفان طلب ما عیب علی ما قال النجوهی و ابن الاثیر و رد الرأغب و غیره بان العاریة و العاریة و ادیة علی ما صرحوا
 انفسهم بونی المبسوط و غیره انما من العریة تملیک الثمار بلا عوض و رده المطرزی و غیره بالمشتقات استعارة منه
 قاماره و استعاره الشئ علی حدیث من و العوایب ان المنسوب الیه العاریة اسم من الاعارة و يجوز ان یکون من التعاود
 التناوب ان یکون الیاء الی معنی النسبة کالکسی و کره الزاهدی و شرطه تملیک ففزع من عین مع بقائها احتراز عن فرض
 نحو الراجح و عن البیع و البتة و رولند هب لک فخی اباقه الاتقاء بملک العین فان الاستعارة لا یجوز ان الاجارة جائزة فیها
 یملک بلا عوض لانه معیر بالاتیفاوات الناس فی الاتقاء به و الباع له لا یمکن ان یمس غیره کما فی المبسوط بلا عوض احتراز عن
 الاجارة و لا ینتقض سببته حق المورد فانما العاریة دون البتة لانها تمکن الاتملیک العین و بنیه اشعار بان العاریة تصح
 بالتعاطی و لا یشترط الایجاب و القبول جمیعاً کما دل علیه قوله و تصح العاریة باعرتک ارضی ای جعلتها عاریة لک لکن
 فی المضمرات ان ارکانها الایجاب و القبول و شرطها التقبض و محتک و اطعمتک ارضی ای اعطیتک ما حصل
 من ارضی فان المنح فی الاصل ان یعطى رجل رجلاً ناقة او شاة لیشرب اللبن ثم یرد علی انه اضعف الی ما ینفع به مع بقار عینه فلو
 اضعف الی ما لا ینفع مع بقار عینه کالراجح لکان هبة کما فی الاصل و حملتک علی و ابنتی ای اکتبتک علیها فان الحمل
 هو الازکاب و اخذتک عبدی ای اذنته لاستخدامک و ناری لک سکنی مصدر معنی الاقانة و اسم معنی الاسکان حال
 ای سکنه او تمیز ای ملک و ارضی لک سکنی و ملک سکناً لک و ناری لک عمری ظرف ای مدة عمری او مصدر من عمرتکما
 مر فی البتة سکنی تمیز و تفسیر للتخصیص علی العاریة و یرجع المعیر عن العاریة المطلقة و المقيدة متنی شماس اذ لم یقلب اجارة
 و الا فلا یرجع کما اذا استعار قرا و جعل فیہ زیتاً فامتهر فی الصور فانه لا یرجع وله اجر مثله الی موضع یجد فیہ زقا و کذا لو استعار لمة
 لترضع ابنه فتعود و صابحیت لا یأخذ ثدی غیره فانه لا یسترد و علیه اجر مثل خاد مثله الی ان یعظم کم فی السفن

لم

وغيره ولا يصح العارية بالضم بلا افتقار من المستعير ان هلكت العارية ولو بشطر الضمان فلو وقع قصاص الحمام او كوز
القصاع من يده وانكسر لم يضمن كما لو سرق منه مستعيرين يديه وموئنا ثم قاعا او مضطجعا وموئنا من الحضر فيضمن لو سرق منه ناسا
سافر الكافي المحيط ولا تجوز العارية وان لم يختلف استعماله فان آجره المستعير فوطيت بالكسرة اي هلكت في يد المستاجر بلا افتقار
ضمنه اي المستعير المعية بالمثل في المثل والقيمة في الشيء قيمة سائمة العارية كما في شجرة الطحاري ولا يرجع المستعير فيها ضمنه المعية
على احد اي المستاجر لا غير فلا فائدة في النكوة العامة او ضمن المعية المستاجر ويرجع المستاجر على موجه المستعير ان لم
يعلم المستاجر انه المستاجر عارية في يد الموجه فان علم بذلك لم يرجع لعدم الغرر وكان الاجرة للموجه المستعير لكنه يتصدق
به عند الطرفين كما في المعنى ويجاز ما اختلف استعماله من العارية كالشوب بمسح الدابة لا ركوب او لا يختلف كالدابة للسكنى
والدابة للحمل ان لم يعين المير فتتقعا به اي من يتقفع بتلك العارية ويعار ما لا يختلف استعماله ان عيّن متقعا به
فلا يعار ما اختلف استعماله ان عيّن وفي الاكتفاء اشعار بان المستعير لا يملك الايداع من الجانبين وهو الصحيح كما في النهاية
وكذا اي شئ المستعار الموجه بالفتح في جريان النور الاربع فيعار الموجه ان لم يعين متقعا وما لا يختلف استعماله ان عيّن فمن
استعار دابة مطلقا او استاجر بلا تعيين الحمل والركوب والحامل والراكب غير باس النوع الانتفاع بحمل كل
من المستعير والمستاجر نفسه الدابة ويعير كل الدابة له اي للحمل ويركب كل غيره وآسان الحمل والركوب والاعارة اما
فعل المستعير او المستاجر تعيين ذلك الفعل بحيث كان العقد وقع عليه وضمن كل منها بغيره اي الفعل فلو حمل او ركب
الا يعير والا فيضمن بالهلاك ولو اعار للحمل والركوب لا يحمل ولا يركب والا فيضمن وهو الصحيح كما في الكافي ففي كل من الصور الاربع
اختلف المشايخ كما في المعنى وفيه اشعار بان لو استعاره او استاجر بما تقيد انفسه لا يعير وباني الركوب دون الحمل لان الاستعمال
لم يختلف فيه كما في الكافي وان اطلق المعير الانتفاع بالعاريتين النوع ظن اطلاق الوقت انتفع بهما ما شاء
من النوع الانتفاع اي وقت شاء وفي بعض النسخ في الوقت والنوع فيكون على هذا نشر على غير ترتيب اللفظ وهو منقعه بدعي
كثيرة الوقوع فمن الظن ان الاول ترتيب النشر فمن استعار دابة فله الحمل والركوب اليوم والليل فلا يضمن لو هلكت عند الاستعمال و
قبله وبعده وان قيد المعير الانتفاع بنوع او قدر او وقت او مكان ضمن المستعير بالخلات في واحد منها الى شرف فقط فلم يضمن
بالخلات الى مثل وغيره الا انه لا يخلو عن شئ فمن استعار ثورا ليكره بها فلم يركب ويعير ليوالي حمل عشرة انغرة من الخطة فحمل شيئا خف و
اسهل على الدابة او الى مكان كذا او ذهب الى مكان آخر ولو اقصره ولم يذهب به واسك في بيته فملك في هذه الصور ضمن في العار
وكذا اي شئ تقيد بالاعارة تقيد بالاجارة واطلاقها بنوع او قدر او وقت او مكان في انه ضمن بالخلات الى شرف فقط وهذا من قبل
الاكتفاء على نحو قوله تعالى بيدك الخير اي الخيرة والشدة والكثرة في الظلام القديم وغيره فمن الظن ان الحسن وكذا الاجارة اطلاقا تقيد
بان حكم الاجارة حكم الاعارة ففي كل موضع يضمن في العارية يضمن في الاجارة بلا اجر ففي كل موضع لا يضمن في العارية لا يضمن
في الاجارة مع الاجر كما في العماري وغيره وروى ما اي الدابة المستعارة مبتدأ وخبره تسليم الى اصطبل اي مكان مع الدابة

ما لكما تسليم فلا يضمن بالهلاك بعده لانه اتى بما هو المتعارف من رد العواري الى دار المالك كما في المداتية وقيمة اشعار
 بان الاصطبل لو كان خارج الدار يضمن به لان الظاهر انما يكون بلا حافط كما اشير اليه في النهاية والكلام مشير الى انه لو ردا
 الى بنته لم يضمن كما لو ردا ولم يجدوا جها ولا خادمة فزعلها في داره على سلفها كما في المحيط وغيره وروى مع من في عيال المستعير
 كولد او عبده او اجيره فهو مجاز مسانته اي اجارة مسانته (خيزي بسال فادون) او مشاهير (خيزي بياه فادون)
 لانها ومته لانه ليس في عياله كما في المداتية او مع اجير ربها اي مع من في عيال المعير كاجيره او ولده او عبده اي عبده من عباده
 يقوم على وادته اي يتعاهده او لا يقوم عليها بتسليم الى مالكها فيبر ارض ضمان الرد لانه الواجب عليه واما ضمان العين فلا
 يجب بعد فلو ملك في يد العبد لم يضمن ضمان العين وقال السرخسي القياس ان يضمن وتماضي المحيط وقيمة اشارة الى انه لو
 استعار عبدا فرداه الى دار المالك اوقع من في عياله بر ارض ضمان والى انه لو رد الدابة والعبد الى اجنبي ضمن وقيل لو ردا الى
 من لا يقوم عليها فليس بتسليم والاصح هو الاول كما في المداتية وغيره كرو مستعارة غير نفيس كثيرة القيمة كالقدر والقصة والكنز
 ونحوها الى دار المالك فانه تسليم بخلاف النفيس كعتق جوهرة فانه ليس بتسليم الا بالرد الى المعير كما في المداتية بخلاف والودعة
 والمغصوب الى دار المالك فانه ليس بتسليم فضمن بالهلاك الا اذا رد الى المالك ولو يوضع بين يديه وقال شيخ الاسلام
 ان الودعة كالعارية وعليه الفتوى كما في العادي وعارية النقرين اي الدرهم والدينار والمكيل والموزون والمعدن
 المتقارب كالفلوس النافقة قرض فانه اعطاء واحد كالعارية وان ضمن بالهلاك قبل الانتفاع ولو لم يستملك بان
 استعاره في دراهم لتسوية الميزان او تزيين الدكان كان عارية لا قرضا فله ملك المضمن كما في الكرياني وغيره ووضح اعمارة
 الارض للبناء والغرس بالسور والفتح وله اي المعير في العاريتين ان يرجع عنها لانهما غير لازمة وان يكلف المستعير
 اي البناء والغرس في الحال وضمن المعير للمستعير بالنقص اي انتقص عنها بالقلع اي بسبب قلعها ان وقتها اي عين
 وقتها للعارية لانه عارية فانه يرجع قبله اي قبل انتهاء الوقت فلو كان قيمة البناء والغرس قائما في الحال اربعة دراهم وفي المال
 عشرة ضمن ستة دراهم وذكر الحاكم ان له ان يضمن المعير قيمتهما قائمين في الحال ويكون له وان يرفعها الا اذا كان الرفع مضرا
 بالارض فحينئذ يكون الخيار للمعير كما في المداتية وغيره وقيمة زراعي ان لاضمان في العارية المطلقة وعنده ان عليه القيمة واسل
 ان لاضمان في الموقفة بعد انقضاء الوقت فيقلع المعير البناء والغرس الا ان يضرب القلع فحينئذ يضمن قيمتهما قلعوا عين قائمين
 كما في المحيط وكره كرامته تنزيه الرجوع عنها قبله اي انقضاء الوقت لانه خلف الوعد الذي هو علامة المناقضين ويستحب
 الوفاء بالوعد كما في الذخيرة ولو اعار الارض للزرع فيها لا يأخذ من المستعير استحسانا لان الضرر بالموسم حرام
 حتى يحصد الزرع من احصده اي جاز وقت الحصاد بالفتح والكسرى قطع الزرع وتماضي في الرضى وجاز ان يكون من
 حصد الزرع يحصده بالضم والكسرى جزء كما في المغرب وغيره وقت العارية او لا يوقت كما في الاصل وذكر الحاكم ان المعير لو اراد
 الارض قبل ان يستحصده فله مستعير ان يقطع الزرع وان تيرك باجر الشغل الى الحصاد وكان ابو الليث الحافظ يقول نأجب

الاجزاء اجزء المعيرة او القاضى وفيه اشعار بانها ليس للمستعير ان يكلف المعيرة الزرع وان اراد المعير ان يعطى المستعير زرع
نفقة الزرع له فان رضى المستعير بطلع الزرع يجوز الا فلا الكلف في المحيط واجزءه روى المستعير في العاريتين واجزءه روى
والمغصوب والمزجوان والوديعه والمبيع بغير فاسد بعد الفسخ والمبيع بعد الاقالة والمبيع بالعيوب وبخيار الرؤية والاشهر بان يجب
على المستعير والموجر والغاصب والراهن والمودع بالكسب والقابض والبائع والمشتري كمانى العادى وغيره وهذا على ترتيب
الالف مع الاشعار في الكل بالاختتام او الاجزاء انما تجب بعد قطع الام

كتاب الوديعه

عقدت بالمعاريه مع اشتراك كل في الامانة التي الى الوديعه فليعتبر بمعنى مفعلة بناء النقل الى الامانة من دوى ودعائى
وكلاهما مستعمل في القرآن والحديث كما قال ابن الاثير فلا ينبغي ان يحكم بشدة دوىها وفي المغرب يقال اودعت زيدا مالاً او دعت
اياه اودعته اليه ليكون عنده فانما مودع يستوعب بالكسب وزيد كمال مودع ويستوعب بالفتح وشرعاً هي امانة تركت للمحفظ
او في تسامح والمعنى ترك امانته ونحوها ليحفظها فخرج العارية انما لا انتفاع فالامانة مصدر اسن بالضم اى انما امانته
بها ما يوسن عليه فمضى اعم من الوديعه الاشترط قصد الحفظ فيه بخلاف الامانة كما اودع الربيع ثوب احد في حجر احدويه اعم الفئان
بالوفاء فيها بخلاف الوديعه الا اذا اكره كمانى شرح الب اية وغيره بالكن الامانة نيس والوديعه معنى فيكونان بئنا كنيس كمانى
وفيها اشعار بانها عقد استحفاظ فيلزم الايجاب والقبول ولو والامة والوديعه ليعاين الحام ان اضع شيان فقال ميناك
فوضع فيه ثم خرج عنه ولم يجد خمس كماله وضع ثوبه عنه احد ولم يقبل الاشياء اما لو قال لم اقبله لم يقبل بالملك لان الدلالة لا يتغير
الصريح كمانى المحيط وغيره ثم شرع في الحكم فقال وضمانها اى نعم ضمان الوديعه كالعارية اى مثل حكم ضمان العارية
فقد ضمن المتعدى بالملك فلما تضمن بالسرقة وليستثنى منه اعارة الوديعه فانما موجبه للضمان بخلاف العارية كما
في الخوارة وله اى المودع حفظها بنفسه في داره ومنزله وحافوته ولو اجارة او عارية كمانى الاختيار ومبعض عماله
بالكسب مع عيب بالفتح والتشديد وهو من يعوله ويقومه وينفق عليه كالزوجة كمانى المغرب ويجوز ان يكون بالاحد البعض
فانه مفرد على ما في القاموس وفيه اشعار بان الشرط هو النفقة لا المسكنة معه وليس كذلك فان العبرة في هذا الباب
للمساكنة لا في حق الزوجة والولد الصغير حتى لو كانت في محلة اخرى بلا نفقة لم تضمن بالدفع اليها كمال تضمن الزوجة لو دفعت الى
الزوج وهو يسكن معها كمانى المحيط وغيره ولكن في شرح الطحاوى انه من يسكن معه وينفق عليه كالغلام والامير والاضافة للمعد
عيال غير مشتملة والافضن بالدفع كمانى قاضى خان وان شئى المودع عن حفظه بعينه والاحسن تركه لما سيجى تفصيله له السفر
بها وان كان له مؤنة وفيه مرالى انه لا فرق بين السفر الطويل والقصير وباعثه وقال محمد لياس سفر مطلقا وقال ابو يوسف لا يسافر
سفر طويلا كمانى الذخيرة عند عدم الشئى عنه بان امره بالمحفظ مطلقا واما ان قال حفظها في هذا المصنف ولا تخير نه فان كان سفره بدنه
ضمن ان كان سفره لا بدنه كان في المصنفين في عياله فكذلك الام لا تضمن كمانى المحيط وعدم الخوف بان كان الطريق اسباباً مؤنة فلو كان

لموتهم فان كان سفر الاباء منه ولم يكن في المعسر من في عيال لم يضمن غنمهم واما اذا كان سفره له بدنه فلا ضمان عنده وان بعثت
 المسافة وكذلك عند ابى يوسف ان قربت والا فضمن باعنه محمد بن فضال مطلقا وفيه اشعار بان لو كان الطريق مخوفالا يمسافر سدا
 ضمن بالاجماع كمانى المحيط ولو حفظ بغيرهم اى بغير نفسه وعياله بان استاجر اجنبيا ليحفظه او ضيقه كمين حافظا لا سورا
 كمانى الكريانى ضمن المودع او ذلك الغير وفيه اشعار بان لو دفع الى عيال صامية ضمن كما ذكره القدرى لكن فى الجامع انه
 لم يضمن كمانى العمدى الا اذا خاف الحرق اى حريقا يحيط بجميع حله بالتحريك وقد يسكن النار كمانى الصحاح او الفرق
 اى غرق سفينة المودعية بالتحريك بعد ربحه يسكن على ان يمين اسما من الغرق فوضعا عند جاره فانه لم
 يضمن استسما وفيه روى الى ان امن ان ينع الى من فى عيال دفع الى اجنبى ضمن كمانى الكريانى والى انه ان اتفع المودع و
 لم يسترد منه لم يضمن على ما قال بعضهم كمانى العمدى او عند فلان آخر فانه لا يضمن لانه طريق المحفظ وهذا كله اذا كان الحرق
 مشهورا بين الناس والى المصدق فيه الا بالبيعة كمانى الكريانى فان حبسها اى اسكنها المودع بعد طلب سها ولو حرقها كمانى
 على ما فى المضمرات قاورا على التسليم اى تسليم المودعية وفيه اشارة الى انه لو استرد ما فقال لم اقدر ان احضره الساعة فتركتها
 فملكتم لم يضمن لانه بالترك صار مودعا ابتداء والى انه لو استرد ما فقال اطلبها فادخلها كان من الغد قال بملكتم لم يضمن
 ان بملكتم قبل قوله اطلبها والى انه لو قال فى السر من اخبرك بعلمته لاذ فادفع اليه ثم جاور رجل بملك العلمته ولم يدفعها اليه
 حتى بملكتم لم يضمن والى انه لو طلب فى ايام الفتنه فقال لم اقدر عليه هذه الساعة بعد او ضيق الوقت فان غار واسطى
 ملك الناحية فقال اخبر عليهما لم يضمن القول له الكل فى المحيط او ان مجرد ما اى انكر المودعية بعد طلب المالك او قائم مقامه
 بغيره بل انية المحفظ كما هو المتبادر وفيه اشارة الى انه يضمن تجرد العقار كما منقول وعن ابى حنيفة فى العقار رويتان والى انه لو
 انكر ما بعد طلبه بان قال المالك ما حال ودعيتى فقال ليس كذلك عندي ودعيتى او انكر ما بحضوره او فى وجهه عدو مخالفة
 لتلف لم يضمن كمانى المحيط وعن الجرجاني انه انما يضمن اذا انقلبت من موضعا كمانى الزاهدى او خلط المودعية بهاله حتى
 لا يتميز به عنها خلط الجبس بالجبس كاللبن باللبن والبر بالبر والدرهم بالدرهم او بغير الجنس كخل بالزيت والبر بالشعير وانما
 يضمن عنه وفى هذه العبور ان الخلط استهلاك من كل وجه وقال انه كذلك اذا خلط ما معا بمائع من غير جنسه اما اذا خلط جنسا
 بجنس غير مائع فقد شاركه فيما ملك من الماهو كذلك حكم المائع عند محمد واما عند ابى يوسف فنقد ضمن صاحب الكثير كمانى الاختيار
 وغيره وفيه اشارة الى انه لو اختلط بغيره لم يضمن وهو تركه بلا خلاف والى انه لو خلط على وجه يتميز لم يضمن الى انه لو خلط بعض عياله
 لم يضمن سوا بل الخلط ولو عبده او غيره او تماه فى الكافى او تعدى فيها بان كانت ثوبا او دابة فلبس او ركب او عبدا
 فاستخدم وليس قسما للجنس حتى يكون جعله تسيما له من قبيل المتساع كما ظن نعم لو تركه لما ذكره فى ازالته التعدي او
 حفظ المودعية فى دار ولو احرز امر المودع به اى بحفظها فى غير ما اى غير هذه الدار ولا لباس باعمال الضمير
 كمانى الرضى وفيه اشارة الى انه لو امل بالمحفظ فى هذا الميت او هذا الجانب منه او هذا الصندوق او يمينك

فحفظني ميت اوجانب او صندوق آخر او يساره لم يضمن لانها لم تفتاوت في الحز كمان في الكرمانى او جهلما بالمشيد
اي جبل المودع الوديعه حيث لم يجر فيها الوثيه من جهله اى نسب الجبل اليه عند الموت اى لم يبينها عند موته
اي المستودع في هذه الصور الست لانه غاصب فيها وينبغي ان يستثنى من الاخير ست صور متولى وقف عنده غلة
الوقف و مستودع عنده مال ايتيم وغار عند الغنيمة واحدا للمفاديين عنده مال الشركة على قوله و مستودع او مرزوق
مخو عنده مال احد فادرك ومات بلا بيان فانه لم يضمن في هذه الصور كمان في المحيط وغيره وان ازال التعدي
بان ترك اللبس والركوب او الاستحمام سلبا ازال ضمانه الواجب بالتعدي وبذا ما وعدنا انه اشارة بالضمان في
التعدي فلو اخذ بعض الوديعه لنفقة ثم بدله وورده في مكانه فضاء ضمن ثم برى بالرد وقيل لم يضمن اصلا والاول الصحيح
لان الاخير غيبته الاتفاق اخذ لنفسه وهو سبب للضمان كمان في المحيط وان اختلطت الوديعه بماله بلا فعله كما اذا
انشق صرتان وانصب احد سمانى الاخرى اشتركا اى المودع والمالك شركة اختلاطا فاما ملك من المالك سلم
بضمن كما اشبه اليه ولا يدفع المودع الى احد المودعين كمان في الاصل ولا يأخذ منه كمان في الجامع قسطه اى نصيبه
مما اودعها من نجي او شلى كالتياب والمكيل بغيته الاخر لانه لا يكون له والية القسمة وقا لا يدفع او يأخذ لانه طالب
بما سلم اليه من نصفه كما قال بعض المشايخ والاصح ان اقبى لا يمنع بالاجماع كمان في الاختيار ولا احد المودعين بالفتح
وقعما اى الوديعه كلما الى المودع الاخر فملا لا يقسم كعبد او ثوب واحد او غيره مما يعيب بالتقسيم في مسبوخ شيخ الاسلام
ان يقسم من حيث الزمان وله دفع نصفها عنده ودفع كلها عنده بما فيها يقسم كالمكيل والتياب وغيرهما لا يعيب بالتقسيم
وضمن ارفع الكل نصف القيمة فيما يقسم عنده ولا يضمن شيئا عندها وذكر شيخ الاسلام انه اذا رغب ان يكون المال عند احد
الى ان يحضر صاحب المال جاز ولم يذكر خلافا لا يضمن شيئا بالاجماع قبا بضمه اى الكل زنى كلامه اشارة الى انه اذا اودعها
يقسم عند رجل فملكته فقد ضمننا وكذا الحكم في المستبضعين والوصيين والعاملين في الرمن والكيلمين بالقفص والتمنين
لما في المعنى ولا اعتبار للنسي عن الدفع الى من لا بد من بعض عياله من حفظه فلو قال لا تدفعها الى امرأ
او ابنتك او عبدك او غيره ذلك المودع لم يجبر باس الدفع اليه بان لم يكن له عيال سواه لم يضمن فان وجد بدله فهو
ضامن كمان في المحيط ولا للنسي عن الحفظ في ميت معين من وارثه ولو وضعها فيه وضاعت لم يضمن استحسانا وانما خص
النسي بالذكر مع ان الامر كذلك لانه قد اشار اليه في السابق كما ذكرنا الا ان يكون له اى لهذا البيت خلل ظاهر
فانه يعتبر بضمن بالخلاف وفي شرح الطحاوى اذا كان البيت الاخر احرص من النسي عنه ضمن ولو اودع المودع
الموديعه الى من ليس في عياله بغير اذن ولا ضرورة كالخرق فملكته في يد المودع الثاني بعد ان يفارق الاول
ضمن المودع الاول بابا خلافا واما المودع الثاني فلا يضمن عنده خلافا لما فان الثاني امين عنده لا عندنا كمان في المعنى
فلو ضمن الثاني رجع على الاول اذ الم يعلم ان الاول مودع والا لم يرجع على ما اشار اليه المحلوانى كمان في الزايدى

ولو ادورع الغاصب المصوب المودع ثم ملك في يده ضمن اياها من الغاصب المودع وانما يرجع على الغاصب ان لم يعلم انه غصب كما في العادى ولفظ الغاصب في هذا المقام مناسب لبيان حكم الغصب الضمان يدل على الفرق عما تقدم في الجملة فيصالح ان يكون من قبيل حسن النية والله اعلم بالصواب

كتاب الغصب

انزع من الوديعة مع مناسبتها التضاوان النية مؤخره عن الامانة وهو لغة اخذ مال او غيره من الغير قهر يقول غصب غصب بالكسر الزيادة الرجل وعليه ومنه غصبا وكثيرا يسمى به الغصب وشبهه اخذ مال اخر ازع من اخذ الدم والخمر والميتة وكف من تراب وقطعة ماله منفعه فلو منع صاحب الماشية عن نفعها فملكتم لم يضمن كما في النية متقوم اى مباح الانتفاع شبهه اخر ازع عن الخمر والخمر المعازف عندها محترم اى حرام اخذه بلا سبب شرعى اخر ازع من مال الحر في دارهم علنا اى اخذ اظهرا الاخفية اخر ازع من السيرة فهو قبيح شرعى منكره عن البداية بلا اذن مالكة اخر ازع من نحو الزين والعارية يزيل ملك الاخذ منعه له يده اى تصرف المالك عن ملكه واخر ازع من العقار كما ياتي فالاصل ازالة اليد المحقة لاثبات اليد المطلقة ولهذا لو كان في يد انسان ردة مضرب عليه ما يده فو تعت في البحر فقد ضمن وان فقد اثبات اليد ولو تلف ثمرستان مغصوب لم يضمن وان وجد اثبات لعدم ازالة اليد لا يخفى انه لو قال هو ازالة اليد اية على مال الخ لكان احسن وذكر في الزايدى انه على ضربين ما هو موجب للضمان فيشترط له ازالة اليد وما هو موجب للرد فيشترط اثبات اليد فلا غصب موجب للضمان في العقار اعدم ازالة اليد لانه في محله بلا نقل والتصرف في المالك بالقبض عنه فهو غصب موجب للرد لوجود اثبات اليد وبذا عند الشيخين اما عند محمد ففي العقار غصب الصحيح الاول في غير البعث في الثاني في الوقت كما في العادى وفيه حتى لو ملك العقار بان غلب عليها الماد او انقطع ثمره او فوسب به اسيل في يده اى الغاصب لا يضمن عند ما يضمن عنده وانما لم يضمن من الزرع والشجر في غصب الارض والكرم لانها لم ينقل عن محالها اذ حكم العقار كما في العادى وبما نقص من العقار بان فاته جز منه او غيره جعله من السكنى والزراعة والحدادة ونحوها يضمن اتفاقا فلو بهم حاط الدار ضمن بالبناء والقيمة على الخلاف كما في النية ولو اخذ التراب من الارض ضمن بالنقصان وان لم يكن له قيمة وقيل لا يبر بالكلية وان كان له قيمة فقد ضمن وان لم يثقف كما في قاضي خان لكن في التفت ان بلاك العقار نقصانه لم يضمن عند ابي حنيفة خلافا لما يعرفه النقصان بان ينظر كم يستاجر هذه الارض قبل النقصان وكم بعده فالتفاوت قيمة ما نقص كما في النية واستخدام العبد ولو شتر غصب حتى لو ملك ضمن القيمة او نصيب صاحب لوجود ازالة اليد عن ابن رستم عن محمد ان استخدام عبد مشترك ليس بغصب فيه اشعار بان ركب الدابة المشتركة وعملها غصب فيضمن نصيب صاحبها ولو ركب فزل وركب في مكانا لم يضمن لان الغصب لم يتحقق بدون النقل كما في المحيط وينبغي ان يكون الاستخدام كذلك لا غصب جلوسه اى الجالس على البساط او في الدار لعدم الازالة وحكمه اى الغصب لا يثبت اى استحقاق النار لمن علم ان الماخوذ مال الغير فلو ظن او جهل فلا اثم لكنه يوجب الضمان لانه

يتعلق بالازالة ويشفي ان يعلم ان الغصب من الكافر اشد لانه معاقب بالنار اذا لا يوضع عليه وبال كفرة الدائم ولا يكون له طاعة ولهذا قالوا ان خصومته الدائمة اشد من خصومته الاولى كذا في المضمرات ورد العيين المخصوصة في مكان غصبها متفاوت القيمة بتفاوت المكان حال كونها قائمتة موجودة في يد الغاصب سواء كانت مثلية او قيمية فلو كانت القيمة في يده المخصوصة اقل مما في يده الغصب فحينئذ للمغصوب منه ان ينتظر او يرضى او يأخذ القيمة يوم الخصومة كما في العادى وفى التقسيم اشعار بان رد العين اتم فانه الموجب الاصل على ما قاله الكافي الهداية وفيه اشعار بانصاف فان المجمور ذهابه الى ان الموجب الاصل هو القيمة كما في رهن الهداية والكافي وحكمه الغرم اى ضمان العين للمالك بالكلية بفعله او بفعل غيره او بآفة سادته ويجب في المثل اى ما يوجد له مثل فى الاسواق بلا تفاوت معتد به كذا ذكره المصنف رحمه الله الا انه يشكل نحو التراب والصابون والسكنجبين فانه قبي المثل اى مثل المالكته فى موضع الخصومة عند شيخ الاسلام وفى موضع الغصب عند الامام السرخسى كما فى المحيط فان كان القيمة فيه اكثر للمغصوب منه الخيارات الثلثة وان كانت اقل فمللها صاحب الخيارات الا ان ينتظر كما فى العادى كالمكيل المتقارب والموزون المتقارب والعدوى المتقارب والزرع المتقارب اى ما لا يتفاوت احادها فى القيمة وانما يقيد به لانه ليس مطلق كل منها مثليا الا ترى ان السويق والناطف والمبرق قد قيم الزر بالفاستية وعلوى مغزى قيميان وان كان الاول كيليا والثانى وزنيا على ما قال صدر الاسلام وذهب الاسيحي الى ان المثل للمكيل والعدوى المتقارب وكل موزون مصنوعه اى غير المتبعيض فان القطع المثل بحيث لم يوجد الاسواق كما فى الكفاى وغيره اولى بوجده اصلا كما فى شرح الطحاوى فقيمتة عند ابى حنيفة يوم تحصيل اى يقضى منها ولو لم يكن كما فى الخزانة وهو الصحيح كما فى التحفة وعند ابى يوسف يوم الغصب وهو اعدل الاقوال كما قال المصنف وهو المختار على ما قال صاحب النهاية وعند محمد يوم الانقطاع وعليه الفتوى كما فى تيرة الفتاوى وباننى كثير من المشايخ كما فى صرف الكفاية ويجب فى غير المثل اى ما يتفاوت احادها فى المالية من القيمي قيمته يوم الغصب بالاجماع كما فى المضمرات وانه اذا كانت بالكلية وكذا اذا استملكته عنده واما عند ما قيمته يوم الاستهلاك كما فى الاختلافات كالحادوى والزروع المتفاوتات والمجوزان وكل موزون غير ذلك المصنوع وما دون نصف صاع وما اختلط من موزونين او كيليين كالبه والشعير المتخلطين تمامه فى العادى فان ادعى الغاصب الملاك اى هلاك المغصوب حبس فى ذلك الغاصب لانه مقربا للغصب فاذا انكر اقام عليه قيمته او الصحيح ان يقبل البتة حتى الحبس فيه رضى الى انه لا يشترط بيان الحبس والصفة والقيمة وقيل باشتراطه حتى يعلم وظن مضى مدة موكلة الى راي القاضي بانه اى المغصوب لو بقي ولم يملك اظهر حينئذ يقضى بالقيمة وفيه اشعار بانه يورضى بالقيمة قبل الحبس لم يقض بها عليه وقال الحلواني انه يقضى بها حينئذ الكل فى المحيط ثم اى بعد هذا الظن والعلم بالملاك قضى عليه بالبدل مثليا او قيميا وفيه دلالة على ان الموجب الاصل رد العين والقول فيه اى فى مقدار البدل للغاصب مع يمينه لانه المنكر ان لم يقيم للمالك حجة الزيادة التى ادعاها فان اقيمت حجتها وجبت تلك الزيادة ولم يعتبر قول الغاصب

حقيقته اشعار بان لم يقر واقام الغاصب حجة القلة لم يقبل وهو الصحيح كما في النهاية فالحال ظهر مفسودا برعي هلاكه وقيمته
 اكثر اى حال كونه قيمة اكثر مما كان له الغاصب به وان قل كما انقضى في الف درهم كما في الزهدى والحال انه قد ضمن الغاصب لقبول
 اى الغاصب مع مينة اخذه اى المصوب لظاهر المالك وروى بدله لانه لم يتم رضاه او امضى الضمان اى اجازة
 بان رضى بالبدل وترك المصوب في يد الغاصب فيه اشعار بان لو كان القيمة دفعة او مثله لم يكن له خيار لانه لو فريد لم يكن في
 ظاهر الرواية الخيار وهو الصحيح كما في الهداية فالاولى ترك قوله (وقيمته اكثر) وان ظهر قيمته اكثر او مثله او دونه وقد ضمن الغاصب
 لا بقوله اى الغاصب بل بكونه لا يقول المالك وبينه فهو اى المصوب للغاصب لرضاء المالك به وان آجر الغاصب
 المصوب او الامين الامانة كالعارية والوديعة او ربح الغاصب والامين بالتصرف كالبيع فيما اى المصوب والامانة
 تصدق الغاصب الامين وجوبا بالاجرة والربح عند ما خلا فالابى يوسف وفيه اشارة الى ان كلا من الاجرة والربح صار ملكا
 لهما ملكا بحيث اذا ما نجث السبب هو التصرف في ملك الغير وكل حلال عنده لان المضمونات تملك باذن الضمان والى
 انهما لا يصرفان في حاجتهما الا اذا كانا فقيرين فالغنى منهما لو تصرف تصدق بمثله وآلى انه لو ادعى الى المالك حل له التنازل
 لزوال النجث كما في الهداية وآلى انهما لا يصيران حلالين تكرار العقود ونداول الاستسكة كما في الكرامى الا ان يكونا المنفعة
 والامانة وراهم او دنائير لم يشترى لم ينفذ السهام وقت العقد بان اشار الى غيرهما او اطلق الثمن ونقد بها او اشار السهام ونقد
 غير ما فانه لا تصدق به لانه حلال رقيقه اشارة الى انه لو اشار السهام ونقد بها تصدق لانه وان لم تعين بالاشارة الا ان ضم نقد
 يورث النجث بذلك عند الكرخى وعليه الفتوى ونفذ المخرج في هذا الزمان كما في الذخيرة وغيره الا ان مشاكتها قالوا انه لا يطيب
 بكل حال وهو المختار لا طلاق المبسوط والجسمين والى انه لو تزوج باحداهما امرأة واشترى الله او ثوبا او طعاما حل الانتفاع
 ولم تصدق شئى في قولهم لان الحرمة عند اتحاد الجنس وكل منها مخالفت للدرهم او الدنانير كما اشير اليه في الهداية وغيره ثم شرت
 فيما يوجب الملك فقال وان غصب شيا وغيب الغاصب اياه بالتصرف فيه احتراز عن مسمى غصبه فصار ملتجيا عنده
 فان اخذه بلا ضمان فزال اسمه احتراز عن كانه فكتب عليه او قطن فخره او لين فعيره مخيفا او عصير فخله فانه لا يقطع به
 حق المالك قيل يقطع كما في المحيط واعظم منافع اى اكثر مقاصد واحتراز عن درهم فسكبها باضره فانه زال اسمه
 لكن يبقى اعظم منافع اى اكثر منافع المالك عند كفاي المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم سغف عن اعظم المنافع كما ظن منتهى
 الغاصب المصوب به ملكه بنقر الضمان على الغاصب كما هو المتبادر والمين ذهب بعض المتقنين وقال لبعض المتأخرين
 ان سبب الملك الغصب عند اداء الضمان كما في المبسوط فلو ادى المالك عن اخذ القيمة واراد اخذ الغير لم يكن له ذلك كما
 في النهاية لكن على عن الامام مفتى الشافعي ان الصحيح عند المحققين من مشايخنا على قضيته ذهب صاحبنا انه لا يملك الا عند رضاه
 الخصمين بالضمان او قضاء القاضي به وادار البدل كما في الذخيرة وغيره بلا حل للانتفاع به لانه ملك بحيث قبل اداء
 بدله شيئا او قيميا حقيقة او حكما كما اذا ضمنه الحاكم او المالك كما في الهداية وغيره وفيه اشارة الى انه لا يستخلص عن وباله بعد

اذ امر البديل بلا فوته والى انه يحل بعده بلا استحلال لكنه لم يحل كما في المحيط وغيره كدفع شاة او ابل او بقرة مخصومة مع سخاوتها
 وطنجها فانه مبيد غير باعلا يزول الاسم بالسلب ولذا لا ينقطع به حق المالك وضمن النقصان وكذا باتت ارباب النقصان وقيل ينقطع
 اذ كان للارباب قيمة كما في الزاهد في وفيه اشارة بانه لو طنج الحظوة او اللحم المصنوب مما يملكه بلا صل وهذا عند ما اوعده فمحل كذا
 لو سخر طعاما مخصصا فابتلع وشرط الطيب عنده وجوب البديل وعند ما اوداه وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيره وشمل جعل صفر
 او حديد او ساجه مخصومة فاقتر مثل كوز او فلسا او سكين او بابا فانه ضمنه وملك بلا صل بخلاف جعل الجرس الفضة والذهب
 النادر وما اودى ما كان الاسم باق فمما عنده للمالك بلا شئ عليه اذ لو ضمن مثله عند ما اودى فانه لو دفع وراهم
 ما فذ ليعقد فخرنا وكسر ضمن الا اذا امر بالغير على ما قالوا كما في قاضي خان وفيه اشعار بانه لم يضمن عند بعضهم على ما تقرروا لو خرق
 ثوبا مخصصا بالتشديد او التحفيف كما في المضمرات والاول اولى لانه يشير الى الخرق الفاحش فلمتأخرين في تفسيره اختلافات يصح
 ما اشار اليه بقوله وفوت بذلك التخرين بعض العينية وفي بعضها وبعض نفعه وفي بعضها بالواد وفي بعض النسخ بطلته او كما
 في نسخ الوقاية وهي بمعنى الواو كما في المغني وغيره فان الاول هو الصحيح كما في الكرواني والمداية والمحيط وغيره فمحل الحكم الجرم
 بفساد كلامه بانه يعيد فخر خرق فوات به بعض العين ودون بعض النفع طرحة اى الثوب المالك عليه اى المخرق
 واخذ منه قيمته سالما او اخذه الثوب المخرق وضمن المالك محرقته نقصانه وفي الخرق اليسير منه الفاحش
 فوت الجودة لا فوت بعض العين وبعض النفع كما اشير اليه في المحيط وحكمه انه ضمن بالنقص لانه تعيب من وجه وقيل
 الفاحش بالنقص ربع القيمة واليسير ودون وقيل نصف القيمة ودون وقيل بالاصح بانه ثوب ما لا يصلح له وقيل يرجع
 فيما الى اهل الصناعة فماعدوا فاحشا فاحش ويسير فاحش وقيل ان طولها فاحش وبها فاحش ويسير فاحش والاول اصح وانما
 ذكر هذه المسئلة ههنا لانه غصب حقيقة او حكما او معنى عليه بعض مسائله من قطع الثوب المصنوب فاحشا او يسيرا الكل في
 المحيط والاصل ان ما يوجب النقصان اربعة وفي الكل ضمان الا في الاول تراجع السعر وفوت جز من العين وفوت وصفت
 مرغوب كفوت السمع واليد في العبد وفوت معنى مرغوب كنسيان حرفة في العبد في يد الغاصب كما في الزاهد في ومن بنى
 بناه في ارض غيره غصبا او غرس شجرة كذلك امر الغاصب بالقطع اى قلع البناء او الشجر والرواية رواها الارض
 فانتهى الى المالك ولو كان القيمة اكثر من قيمة الارض قال الكرخي انه لا يومر به حينئذ ويضمن القيمة وهذا وفق لمساكن الباب
 كما في النهاية وفيه افتى بعض المتأخرين كعبد الاسلام وانه حسن ولكن نحن نفق بجواب الكتاب اتباعا لاشيا كما في العادى
 وما لا بد من معرفته ان القلع انما يحل اذا لم يقض عليه بالقيمة والا قيل انه يحل وقيل لا قيل لانه تقطيع المال بلا فائدة
 كما في الزاهد في وللمالك ان يضمن للغاصب قيمة بناء او شجرة بقلعه اى قائم في الارض لا قيمته
 متعلقا اذا متعلق قيمته اكثر من القائم فان الموتة والاجرة صرفت في قلع المتلوع دون القائم كما في النهاية
 وطريق معرفة القيمة ان يقوم الارض بلا بناء او غرس فتقوم مع احد ما يستحق القلع فيضمن العصل مثلا اذا كان

قيمة الارض بدونه عشرة دراهم ومعه فتح القلع خمسة عشر فيمن المالك خمسة للغاصب وسلم الارض معه للمالك
ان نقصت الارض بدای القلع وروی بمشام عن محمد ان الارض ان نقصت به اخذ الارض ومنه النقصان
وليس له ان ياخذ الاشجار وفيمن قيمته للغاصب وانما له ذلك اذا نسد الارض بقلعها كما في المحيط وغيره وان جعل التشجير
او صغر الغاصب الشوب الابيض ضمنه اى ضمن الغاصب قيمة ذلك الشوب حال كونه ابيض وسلم الى الغاصب
او اخذه اى الشوب وغرم ما زاد الصبح فيه لان الصبح مال يتقوم للغاصب وللمالك ترك الشوب على عايد الصبح
على حاله يبيع الشوب ويقسم الثمن بينهما على قدرهما كما في المحيط وان سود ذلك الشوب ضمنه اى ضمن المالك قيمته
ابيض او اخذه ولا شئ عليه للغاصب وقال ان السواد كالحمرة في حكم النجاسة فيمن او يغرم وقيل ان كان الشوب
ما زاد وقيمته بالسواد فالجواب ما قاله ان اتقص فما قال وقيل ان هذا اختلاف زمان فاجاب على عادة بني امية وما على
طريق العباسية على ان يارون الرشيد شاور ابا يوسف في لون ثوب اللبس فقال احسن الالوان ما كتبت كتاب الله
لقال فاستحسنه يارون وتبعه من بعده كما في الكرماني وغيره وان باع الغاصب العبد المصوب او اعتق ثم ضمن
نفذ البيع اى بيع الغاصب لا العتق لان الملك الناقص يكفي لنفاذ البيع لا العتق وقيمة اشارة الى ان تقيس
قيمة يوم الغصب ويوم البيع سواء في النفاذ وهو لم ينفذ الا اذا ضمنه قيمة يوم الغصب والى انه لو باعه المشتري ايضا ثم
ضمن المالك الغاصب لم ينفذ البيع الثاني ويطلب وقيل نفذ ايضا لانه صار ملكا من وقت الغصب كما في العمادى
وزوائد الغصب ونكاهة متصلة باسم الجاهل او منفصلة كالولد واللبس والشم والارض ان ملكك اذ لا يملكها
الغاصب عن يد المالك والاسن ترك الشرط اعتمادا على الاستثناء الا بالتعدي بان اهلك فذبح او اكل او باع وسلم
او املك اى يمنع الغاصب اياها عن المالك بعد الطلب اى طلبه منه وخمر المسلم لا يضمن مسلم او ذمى ان اهلكها بالشر
او القاء الملح او الخلل او غيره فبصير خلا فلو اهلك فخر ذمى ضمن وتما في النهاية وقيمة اشعار بانه اثم به وبذا اذا اتخذه للتحميل فلو
اتخذ للشرب او البيع لم ياتم كفا في الجواهر وخسيرة كذلك فلو اهلك مسلم او ذمى فخر ذمى ضمن ومنافع الغصب
لا تضمن ان اهلكها لحدوتها في يده فلو غصب عبدا اجاز او دابة واستعمل اياها ثم رده على مالكه لا يضمن وقيمة اشعار بانه
لو غصب منافع بدون الاهلاك لا يضمن بالطريق الاول كما اذا غصب ذلك العبد اياها بلا استعمال ثم رده كما في الكرماني
ويتشتى منه منافع غصب لوقف فانما تضمن وعليه الفتوى كما في العمادى وسى من ظن الاجارة غصبا واغترض على ما ذكره
من الاصل اغترضا فعليا بانى السراجية انه لو سكن دار عدة للاستعمال وجب اجرة المثل وعليه الفتوى بخلاف غصب
السكنى فمقتضى من من بار الطرب اذا اشتد والمنصف اسم مفعول من التنصيف ما ذهب نصفه بالطنج من بار العنب فانه
يضمن قيمته بانه اهلكها وقال لا يضمن وقيمة اشعار بانه لم يضمن ان اهلك الباقى ما ذهب قليلا بالطنج منه وعن ابى حنيفة رده فيه
روديان كما في البداية والمعروف اى معرف مسلم او ذمى بالسكر وسكون العين المملوكة فتح الزاد والفاخر نوع من الطنابرة تحبذ

اهل اليمن كما في المغرب فمن الظن انه آله اللهو كالزمار وغيره والاحسن ان الغرض بفتح العين والسكون واحد المعازف
آلات اللهو كالبربط والطنبور والصنج والعود والزمار والطبل والدق ونحوها فيجب عنده قيمته للهو اي قيمة المغرب من حيث انه
خشب منحوت متفجع به في الجملة لانه من حيث انه آله للتسليم وقال المصنفين في هذا الاختلاف فيما اذا فعل بلا امر الا امام والا فلا فيضمن
بلا خلاف وقيل في هذا الخلاف في طبل وعود للهو واما في المعلوم فيضمن بلا خلاف كما في الهداية وغيره وعلى هذا الخلاف في زود
الشطرنج ويفتي بقولهما لكثرة فساد الزمان كما في الخقائق والمحيط وغيرهما وفي الزايدى انه لم يضمن في قولهم كبس ومان الخمر وخواتم
وعود الخشبي وفي الصغرى ان الاختلاف في الضمان دون اباة اتمام المعازف ومن حل قيد عبده ولو عاقلا فذهب
او رباطا سفينة فغرقت او فتح قفص طائر او باب اصطبل رابته فذهبت لا يضمن عندها خلافا للمحذور عنه ولو طارا او ذب
على الفور ضمن والا فلا وقال السرخسي لو كان العبد عاقلا لم يضمن بالاتفاق وفي الكشف لو امر عبدا بالابق فمن من
سعى ونم الى سلطان ولو غير جائر فيضمن الساعي مطلقا وعليه الفتوى كما في الجواهر والسعائيات تختص بالنيمة كما في المفردات
بغير حق فلو كان يوزيه ولم يكنه دفعه الا بالملك لم يضمن كالمفردات اذا اشتكى الى سلطان فاخذ منه ما لا كذلك وكذا اذا
كان يفسق ولا يمنع بالادب المودع كما في المحيط او قال ولو صاد قاصح حاكم اى رجل مصاحب الظالم فيغرم الناس
جزا فالاحكام فلو كان قد لا يغرم جزا فالم يضمن كما في المحيط انه اى فلانا وجد اجمع مالا فغرمه السلطان والحاكم لا يضمن
عندهما ويضمن عند نفسه لانه غير مضطرب وهو المدرك كما في القاعدى وعليه الفتوى لكثرة الفساد كما في الخلاصة
وعنه نافعومات الساعي اخذه المظلوم قدر الخسران من تركته وهو الصحيح ولو كان عبدا لم يطالب به الا عند العتق ولو كتب
عامل اسامى اهل بلد بامر سلطان ودفع الى اعوان فاخذوا منهم درهم فالمظلمة على كل من الثلاثة في الدنيا والآخرة وذكر الشهيد
انه لو امر انسانا باخذ مال الغير فالضمان على الآخذ لان الامر لم يصح وهكذا في كل موضع يكون الامر فيه غير صحيح الكل في الجواهر
وقد تقرر ما في الختم على الضمان فهو الكافي والله اعلم بالصواب

كتاب الرهن

اور بعد الغصب لان فيه استيفار في الحال بخلاف الرهن هو اسم ما وضع وثيقة للدين كما في المفردات ومصدر رهنه
الشيء وقد قالوا الرهنه اى جعله رهنا وارتفن منه اى اخذه كما في القاموس فالرهن المالك والمهرن آخذ الرهن
لكن في اكثر الكتب انه لغة الحبس وشرعا حبس مال متقوم حيوانا كان او جادا او عرضا كان او عقارا او مروعا
او معدودا ككيل او موزونا ووقية اشارة الى ان الحبس الدائم غير مشروط ولذا لو اعاره من الرهن او غيره باؤنه او
غصب منها الرهن لم يبطل والى انه يجوز الرهن بطريق التعاطي كما في الكرماني فيشكل ما بعده الا ان نعم التبتا
ان يكون الحبس على وجه الشرع فلو اكره المالك بالرفع اليه يمين رهنه كما في الأبرى فليس عليه ذكر الاذن كما ظن
ويدخل فيه رهن ذمي فخر عند ذمي بحق اى بسبب حق مالي ولو مجهولا او احتز عن نحر القصاص والحذر الميمن يمكن اخذه

منه اى استيفاء هذا الحق من ذلك المال واحترزه عن نحو ما يفسد كالجذوع ونحو الامانة والمدبر وادم الولد والمالك
لكن لا يتناول ما كان اقل من الدين كالدين اى مثل ما وجب في الذمة ولو حكما من نحو بدل الاجارة والكتات
والجناتية ونحو الكلام اشارة الى انه جائز بالعين المضمونة اما بنفسها مما يجب المثل او القيمة كالمنسوب والمقبوض
على سوم الشراء والمقبوض بكم البيع الفاسد وبذل الخلع في يده والمهر في يده او بغيره كالبيع قبل القبض فانه مضمون
بالشئ كما في الكرماني وسياتي فمن الظن ان المناسب ترك الكاف وان كلامه في الشرح ما كماله نعم المناسب ترك الحكم
الى التعريف وهو عقد وثيقة لطرف الاستيفاء ويعقد الرهن بايجاب كرهنتك بما لك على من الدين او خذ
الشئ رهنا به وقبول كرهنته سوار صدر من مسلم او كافرا وعبد او نبى او اصيل او وكيل فالقبول ركن كاليجاب
والية قال اكثر المشايخ فانه كالبيع ولذا لم يثبت من حلف انه لا يرهن بدون القبول وذهب بعضهم الى انه شرط صيغة
الايجاب علته لانه عقد تبرع ولذا لا يلزم الا بالتسليم ويثبت من حلف به بلا قبول كما في الكرماني ومن الظن انه غير تام
لكون البتة تبرعا والقبول فيه ركن لانه على هذا الخلاف كما مر ويلزم الرهن ان سلم المرهون فالقبض شرط للزوم
فلا رهن ان يرجع قبله والية قال شيخ الاسلام وفي الاصل انه شرط الجواز وهو الاصح كما في الذخيرة وفيه اشعار بان
التخليته كفى كما صرح به وفي الجواهر اذا تصادقا على القبض كفى حال كون المرهون محجورا اسم مفعول من المحجور اجمع
بمجموع ما غير متفرق كالشجر كما في الزايدى او معلوما يمكن حيازته فان كونه مجهولا يخل بقبضه كما في الاختيار او مقسوما
فانه لم يصح مشاعا كما في الكرماني مفرغا غير مشغول بحت الغير كالارض والنخل المشغول بالزرع والشمز ممتنع غير مشاع كما
في النهاية والاختيار وغيرهما او غير متصل اتصال خلقه كاتصال الثمر بالشجر كما في الكرماني ولا يضره الاستدراك على تفسير
غيره وفيه رز الى انه لو رهن دارا فيها جدار شتر لم يصح كما لو اتصل جدار سنا متصل بجدار شتر كالا اذا استثنى
الجدار وقال نجم الائمة ان الحائط لو اشترى مع الرهن في العرصة واسقف والجدار كما في الزايدى والى ان اتصال
المرهون بهذه الصفات ليس بلازم عند العقد بل عند القبض فلو اتصل واشتغل بغيره كان فاسدا باطلا وكذا لو
كان شائعا وعند بعضهم يكون باطلا وهو اختيار الكرخي فلو ارتفع الفساد عند القبض صار صحيحا لازما كما في الكرماني والتخليته
رفع الموانع والتكليف من القبض تسليم في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في الهداية وغيره وعن ابى يوسف ان التسليم لا يثبت
في المنقول الا باخذ بالبراهم كما في الكرماني كما في البيع الصحيح دون الفاسد فانه واجب الاعلام فلا كفى فيه التخليته وضمن
المرتمن ولو رهن فاسدا مرهونا كما في يده ولو مشى العقد وعند الكرخي المقبوض بالرهن الفاسد امانة كالمقبوض بالباطل
والاولى اصح كما في الذخيرة باقل من قيمته اى قيمة الرهن عند القبض كما في الاختيار ومن الدين اى بدين او قيمة
اقل من قيمته ومن الدين مرتبا فكلمته من تفضيلية والمفضل الدين اولاد القيمة ثانيا والمفضل عليه بالحس من الظن ان
الاطهر باقل كما في بعض النسخ وكذا في الكرماني ان الصحيح الاقل لان من تبعية المعرفة لا يتناول النكوة الا ترى ان نحو افضل

منهما اقتضى ثانياً بخلاف الأفضل منهما فإن الأفضل صلح أن يكون بعضا منهما لأن المعرفة تتناول المعرفة فأنقاعة
 فقيمتها لم يشتر عن النخاة وتمتة الكلام في طلاق المبيض ولا يخفى أنه يشعر بحكم المساواة ولذا فرغ فقال فلو ملك كل
 الرهن في يده وسماى القيمة والدين سواءى متساويان في المقدار سقطت قيمة راس المال استيفاء وإن كانت
 قيمته أى الرهن أكثر من الدين سقط فلم يرجع إلى الرهن بشئ فالفضل أمانة أى ما كان زائدا على الدين من الرهن
 في يده كان أمانة فلم يضمن بهلاكه وفى قيمته أقل من الدين سقط من دينه بقدره أى ذلك الأقل ورجع المترين على
 أى الرهن بالفضل من دينه ودينه اشعار بأنه لو ملك بعض الرهن قسم الدين على المالك والموجود فلو رهن دارا
 قيمتها ألف بالفت فخرت في يده قسم ألف على قيمة البناء والعرضة يوم القبض فما أصاب البناء سقط وما أصاب
 العرضة بقي وتماهى في العادى ويحفظ الرهن وجوبا على المترين كالودعة فيحفظ نفسه وبعض عياله كالوالد والزوجة
 والولد والعبد والاجير كما روية اشعار بأن المترين يواخذ بما يواخذ به المودع ولذا قال وإن تعدى المترين فى الرهن
 كالقرضة والبيع واللبس والركوب والسكنى أو الاستخدام بلا إذن والسفر ضمن كله بكل قيمته كالغصب أى مثل ضمان
 الغصب لا الرهن فلا يضمن ما زاد بل عليه قيمة يوم القبض فى القيمي والشئ فى الشئ لا إذا انقطع فقيمتها يوم الخصومة ودينه
 إشارة إلى أنه يحرم الانتفاع من الرهن بلا إذن له وأما بالاذن فيكون كمانى المضمة وغيره والأكبر كمانى المينة فلو أراد
 استمرار الاذن قال كلما شئى عن الانتفاع كان ما ذونا به فى مدة الرهن كمانى الخزانة ولا يصح من المترين والمودع فنيها
 أى الرهن والودعة رهن واجارة وعاارة ولو عند عياله وأيداع عند اجنبى وهذا تصریح بما لم نمننا فان الكفر
 تعدى كما لا يخفى ولا يصح فى الموجب بالفتح الاول أى الرهن فيصح فيه الاجارة والعاارة وكذا الايداع ودينه اختلافات
 عند اصحابنا وتماهى فى العادى ولا يصح فى المعار الاولان أى الرهن والاجارة فيصح الاخران وقد نظم الكل فقال
 نظم موجد رهن فقطنى دار وورب عاريت را موجد ورمهون كمن رهن ومودع قابل اين چار نيست +
 بشنو از مبداء الشرعية اين سخن + ولا يسطل الرهن عقد الوفعل واحد من العقود الاربعة لانه تعدى
 لا ينافيه الرهن لكن يضمن بالهلاك حينئذ كما مر أى مثل ضمان الغصب ودينه اشعار بأنه لو عاد إلى الوفاق عاد
 رهنه وبراعن الضمان كمانى العادى وجعل الخاتم بفتح التاء وكسه يافى الخنصر اليمنى واليسرى بكسر الصاد وفتح
 الاصبع الصغير تعدى واستعمال لا حفظ ودينه إشارة إلى أنه لو جعل الخاتم فوق خاتم لم يضمن الا اذا كان من قبل
 الخاتمين كمانى قاضى خان وجعل فى اصبع اخرى اسهام او سبابة او وسطى او نبصر حفظ سواء كان الحافظ رجلا او اوقا
 وقال مشايخنا انه تعدى منها شئ ضامته وتماهى فى العادى ولا يخفى أنه لو قال وجعل الخاتم فى غير اخضر حفظ كان مغيا علم
 سابقة واذا طلب المترين ودينه فى بلد العقد امر المترين باحضار رهنه ان لم يكن للرهن مائة محل بقربته
 الا فى الا اذا وضع الرهن باتفاقا عند عدل فحينئذ لا يورب ودينه اشعار بأنه لو لم يقدر على احضاره اسلمه قياضه لم يورب

كما في الذخيرة فيسلم كل دينه عند احضاره لتعيين الحق ثم يسلم رهنه وفيه رزالي انه لو سلم بعض الدين لم يدر تسليم بعض
 الرهن كما في الهداية وكذا ان طلب دينه في غير بلد العقد امر باحضار رهنه وقيل لا يور ان لم يكن للرهن مؤنة
 حمل اى ثقله ولا يخفى ان المؤنة يرفع مؤنة الحمل وفيه اشعار بان اذا كان له المؤنة اجبر الرهن على قضاء الدين ولا يور
 بالاحضار لكن ان طلب الرهن التحليف يكلف على البتات ما يملك الرهن كما في الذخيرة وعليه اى المترين مؤن
 بعض الميم وفتح المؤنة جمع مؤنة حفظه اى ما يحتاج اليه في حفظ نفس الرهن كاجرة الحافظ والبيت وما دى الغنم فلا يلزم شئ منه لو
 اشترط على الرهن كما في الذخيرة وعلى الرهن وان لم يكن في الرهن فصل مؤن بتقريبه اى ما يحتاج اليه في حفظ نفس الرهن
 كالطعام والشرب واللباس واجرة النظر والرأى والعلف وبقى البستان وكري الانهار وتلقيح النخل وجذاذ التمر وغيره مما يصلح
 وعليه العشر والخراج وجعل الالبق بالضم اى اجرة راده من الفرار وعداوة المجرح اى سباحته وشن الدوار واجرة
 الطبيب وفداء الجنانية منقسم ذلك بالخص على المضمون اى ما دخل في ضمان من الرهن والامانة اسهالم
 يدخل فيه منه وبه اذا كان الدين وتكليفه الرهن سوا فلو رهن عبد بالعت قيمة الغان فابق فرده رجل من سيرة السفر فاحمل
 عليهما نصفان وعلى هذا المداداة وقال مشايخنا هذا اذ اخرج عند المترين والافعل الرهن وقيل انه على المترين في الحالين
 كما في الدرمانى واما اذا كانت اكثر فعليه بقدر المضمون وعلى الرهن بقدر الزيادة كما في الخزانة واعلم ان الرهن اذا غاب
 فانفق المترين عليه شيئا بل انه فهو مقطوع الا اذا جعله القاضى دينا على الرهن فيجوز الامر بالاتفاق لم يرجع عليه عند انقضاء
 وعنه لو انفق بالقضاء وهو حاض لم يرجع وعند ابى يوسف يرجع حاضرا او غائبا كما في الذخيرة لكن في قاضى خان انه لو كان
 حاضرا دى ابن الا اتفاق فام القاضى يرجع عليه وبه يفتى

فصل الرابع في ميطل كما في المعطوفات بعده على ما في النصف وغيره رهن مشاع ولو لم يقسم ومن الشريك
 شيوعا متقارنا كرهن نصف الدار شاعا او طاريا كرهنهما ثم انقص في النصف مثلا وانما بطل لان هذا الشيوع راجع الى محل
 الرهن وما يرجع الى المحل فالتمسكا لا ابتداء وقد قالوا باستثنا الرهن من هذا الاصل لانها لا تحتاج الى القبض لا عند العقد بخلاف
 الرهن فان حكمه دوام القبض كما في الدرمانى وغيره فمن الظن انه منقسم بالهبة وعند ابى يوسف ان الطارى غير باطل فالباطل
 مالا يكون مالا او لا يكون المقابل مضمونا فلو قبض مشاعا لم يدخل في ضمانه وعن محمد انه دخل في ضمانه ولو قبض مفزرا لم يكن
 رهنه الا بتجديد العقد وانما يصح بالبطلان لان بعضهم قالوا انه فاسد فلو قبضه مشاعا كان مضمونا ولو قبض مفزرا عا جازا
 والقاسد ضد الباطل ويستثنى ما كان الرهن اثنين فانه لو كان لرجل على رجلين دين على كل علمدة فربها به عبدا مشتركا
 بينهما جميع حقه رهنه واحد ولو رهن كل نصيبه من العبد لم يجر كما في الذخيرة ولا يصح رهن ثمر على نخل ودونه اى النخل
 ولا رهن نزع ارض او نخلها ودونها اى الارض وفيه اشارة الى انه لو رهن باصولها جاز لانه يدخل من الارض
 في الرهن وذلك معلوم معين والى انه لو فصل احدهما عن الآخر وسلم اليه مفصولا او امر المترين بالفصل والقبض جاز

والى انه لو رهن الارض دون النخل جاز هذا رواية ولم يجز في ظاهر الرواية والى انه لو رهن بنار الارض لم يجز كما في الذخيرة ولا يصح رهن المحرور وعنه اى المدبر دام الولد والمكاتب ولا يصح بالامانات اى بمقابلة امانته منها كالوديقه والعارية والمستاجر والشفقة ومال المضاربة والشركة والبضاعة وغير ما حتى لو ادعى زيد عند عمرو وديقته واخذ زيد من عمرو ديناً لم يجز وفيه اشعار بان له لو اخذ بر العارية او بدل الاجارة رهنها جاز كما في النظم ولا يصح بعين مضمونة بغير ما من الثمن وغيره مثل المبيع في يد البائع حتى لو اشترى عينا ولم يقبض فاخذ من البائع رهنها بما كان باطلاً ولذا لم يضمن البائع بشئ سببها ان الرهن وقال شيخ الاسلام انه فاسد لان المبيع والرهن مال والفاسد ملحق بالصحيح في الاحكام كما في الكفرافى وذكر في المبسوط انه جاز الرهن فقبض بالاقبل من قيمته ومن قيمة العين وبما اخذه الفقيه ابو سعيد البه دعى ابو الليث وطلبه ليقضى كما في الكبرى وغيره ولا يصح ويطلب بمقابلة القصاص بالنفس او ما دونها حتى لو كان لرجل على رجل دين لم يجز من القتال به رهن المبيع وكذا اذا جرح رجل رجلاً جرحاً فيه قصاص من رهن الجرح به لانه لا يكس الاستيفاء من المبيع بغيره انما بان انه اذا قتل رجل عداً ثم صالح الجاني على مال معلوم او قتل رجل خطأ فقبض القاضى على عاقبته بالدية فاخذ الولي بالدية رهنها جاز وكذا اذا جرح جرحاً لا يستعمل فيه القصاص فقبض القاضى للمجروح بالارش فاخذ به رهنها جاز كما في النظم وصح بعين مضمونة بنفسها دعى ما يضمن عنها الملاك بالمثل في المثل وبما قيمته في القيمة كالمغصوب وبديل الطلاق والكتابة وغيره بهذا التفصيل باي المبسوط وقال شيخ الاسلام ان الرهن بالاعيان باطل كما في الذخيرة وصح بالدين كما مر ولو كان ذلك الدين موعوداً بان رهن شيئاً ليقرضه المرتهن كذا اى عشرة دراهم وانما قيد به لانه لو لم يعين المبلغ لم يكن مضموناً في الاصح من الروايتين ومن ابي يوسف عليه القيمة وعن محمد بن ابي حنيفة انه لم يستحسن اقل من درهم وعن الشيخين انه يقرضه ما شار كما في المينة لكن في الكبرى انه قول الطرفين فملكه لنفسه صنعته لغيره الملام او سكنوا اسم من الملاك في يد المرتهن عليه اى المرتهن فملكه بما وعد من المسمى كعشرة دراهم وهذا اذا كان المسمى مساوياً للقيمة او اقل واما اذا كان اكثر من القيمة فهو ماضى لما كان في الكفاية وغيره وانما اطلق تابعاً للمعدية وغيره فمن الظن انه لم يلتفت اليه لانه غير متعارف لاننا لا نسلم ذلك ولو سلم لا نسلم انه مقيد به كما لا ينبغي على واقف هذا الكتاب واعلم انه لو سمي فقال المرتهن لا يكفيك فابعث الى رهنه حتى ابعث الكفاية فبعث فملك الرهن كان عليه الاقل من الرهن ومن المسمى كما في الذخيرة وغيره وصح الرهن برأس مال السلم وضمن الصرف قبل الافتراق ولم يصح عند فرج لانه استبدال ورد بان الاستبدال اخذ به في معنى الاستيفاء في الرهن اخذ بمعنى فان العين امانة والمضمون هو المالايه وصح بمقابلة المسلم فيه قبل الافتراق وبعده وعن زفر فرج روايتان فان هلك رهن برأس المال وضمن الصرف ومن الظن ان الضميمة كاشل لرهن المسلم فيه فاتبلى ما تبلى فان ما بعده كلامه في الشرع نادى باعلى صوت على بطلانه في المجلس اى قبل الافتراق فقد اخذ الرهن به وفيه اشعار بان قيمته الرهن

لرأس المال وضمن الصرف او اكثر فان كانت اقل لم يصح الا بقدره كما اشار اليه فقال وان افترق اى المتبايعان
 تفترق الا بان قبل نقده اى اعطاه رأس المال وضمن الصرف وقبل ملك للرهن بطل اى الاسلام والعرف
 لعدم القبض حقيقة ولا حكما فان الرهن لم يصير قابضا حقيقة الا بالملك وانما لم يذكر حكم من السلم فيه ومجرانه مستوف
 لحقه لانه يعلم من حكم الرهن خلاف حكم اخره ويتم الرهن ويلزم بقبض عدل غير المرتهن وفيه اشعار بان اشتراط
 العدل عاقل بالمال لا القادر على القبض كما في المحصر شرط باتفاق المتعاقدين في العقد وضمنه اى الرهن عنده اى
 العدل ولما اخذ اى اخذ الرهن باحدهما اى الراهن والمرتهن منه اى العدل وفيه مزاى انه لو لم يشترط الوضع فوضع جاز
 اخذه كما اشير اليه في الاختيار والى انه لو دفعه العدل الى احداهما لم يضمن لكنه خاص بالقية فنفعت القية الى عدل آخر لانه كان
 كما في الذخيرة وملكه اى الرهن معه اى العدل سواء كان في يده او يد امرأته او ولده او خادمه او غيره فملك من لانه كما مرتهن فان
 وكل الراهن العدل او غيره من نحو المرتهن ببيع اى الرهن مطلقا او عند انتهاء اجل الدين صح ذلك التوكيل بالبيع مطلقا
 او عند حلول اجله بشرط على ترتيب المالك كما في قاضى خان وغيره فالتخصيص بالجلول من الظن وفيه مزاى ان تاجيل دين الرهن
 لم يفسد الرهن بخلاف تاجيل نفس الرهن لانه ينافى دوام الحبس كما في المتيقن والى انه لو وكل غير عاقل فباعه بعد بلوغه لم
 يصح وبذا عنده خلافا لما واطلم ان العدل اذا لم يقبض الرهن حتى حل الدين بطل الرهن كما في قاضى خان فان شرط
 هذا التوكيل في عقد الرهن لم ينعزل الوكيل لانه من توابع العقد بالفضل اى عزل الراهن فبقى بقا العقد و
 فيه مزاى انه لم ينعزل بغير المرتهن لانه لم يملكه كما في المداية والى ان الراهن لم يغيره بل رضاه المرتهن وذا خلافا
 الى انه لو وكل بعد الرهن الفضل بالفضل وبهذا ظاهر الرواية وقال شيخ الاسلام الصحيح انه لم ينعزل كما في الذخيرة لكن الصحيح
 انه ان عزل كما في قاضى خان ولم ينعزل هذا الوكيل بموت احد من الراهن او المرتهن او غيره وفيه اشعار بان لو وكل بعد الرهن
 ومات الراهن انعزل على ما قال بعض المشايخ ولم ينعزل عند غيره كما في المنعرات الامموت الوكيل وان
 رفع الوكالة فلا يقوم وارشده مقامه وعن ابى يوسف ان وصيته يقوم مقامه وبذا خلافا لجواب الاصل وكنى
 التخصيص اشعار ببقاء الرهن فاجبر الراهن على البيع كما في الذخيرة فان حل الاجل والراهن او وارثه تبعه
 موته فكتب وبنى الوكيل ان يبيعه اجبر بالاتفاق الوكيل على البيع اى حسب القاضى ايا ما حتى باع فان ابى
 بعده باع القاضى عندهم وقيل لم يبيعه عنده كما في الكريانى وفيه مزاى انه لو حضر الراهن لم يجبر الوكيل بل اجبر موفا على ما
 القاضى عندهم او لم يبيعه عنده والى انه لو وكل بعد الرهن لم يجبر الوكيل كذا ذكر الكافى وروى عن ابى يوسف والصحيح انه
 يجبر كما في الذخيرة كوكيل المدعى عليه بالتماس المدعى بالخصوصته اى جواب له عوى غاب موكله وابا ما اى الى الوكيل
 الخصومة فانه يجبر الوكيل على الخصومة لكلايه بطل فقه واذ ابايع الرهن العدل الوكيل بالبيع فالمرتهن من وان لم يقبضه
 لقياسه مقامه بالبيع فملكه اى الثمن في يد العدل كملكه اى الرهن في يد المرتهن فيسقط من الدين بقدر الثمن وفيه اشعار بان

ان يبيع الرحمن بكل من الحجرين وان كان الدين خطية كما في الذخيرة

فصل - وقفت على اجازة المرتين وعن ابي يوسف نفي بيع الراهن بلا اذن المرتين رحمه كما وقفت على اجازة الراهن
رجع المرتين الراهن فان اجاز جازوا والا فلا وله ان يبطله ويعيده رهنًا ولو ملك في يدي المشتري قبل الاجازة ولم يجز
الاجازة بعده والراهن ان ينضم اليها شاء وتماسه في شرح الطحاوي ان اجاز مرتنه البيع او قضى الراهن ومنه
اي الراهن ومن الظن انه للراهن او المرتين فانه الاقرب لفقد البيع فلا ضرورة الى عقد جديد فيملك ملكا صحيحا وقيل ملكا
فاسد البيع الفضولي وعن ابي حنيفة انه يحتاج الى عقد آخر كما في الذخيرة وفي موضع من المبسوط ان يبيع جائز وفي آخر فاسد
وفي آخر باطل ويؤول الظن الى الموقوف وتماسه في النهاية وقيته اشعار بان لو باعه بلا اذنه من رجل ثم من آخر فاجازه بيع
الاخر كما في الزاهد وصار مثمنه رهنًا في ظاهر الرواية لان للبدل حكم المبدل وعن ابي يوسف انه لا يصير رهنًا الا اذا
شرط المرتين عند الاجازة صيرورة الثمن رهنًا والصحيح الاول كما في الذخيرة وان لم يجز المرتين البيع وفسخ لا يفسخ في
القبول الاصح لان عقد الحبس لا يغير فبقى موقوفًا ويفسخ في رواية ابن سنانة لعقد الفضولي حتى لو استفك الراهن فلا سبيل
للمشتري عليه واذا كان موقوفًا صبر المشتري الى فك الرهن فيسلم له البيع او رفع المشتري هذه الحادثة الى
التقاضى كفسخ البيع وقيته اشعار بان الراهن اذا تصرف في الرهن بلا اذنه تصرف فاقبل الفسخ لم يجز ذلك التصرف في حق
المرتين اصلا ولم يبطل عقد في الحبس الا بعد قضاء الدين كالبائع والاجازة والكتابة والعتبة والصدقة والاقرار فان تصرف بصفة
لا يقبل الفسخ نقد وبطل الرهن واليه اشار فقال وصح بلا اذن المرتين اعتاقه اي الراهن موه او عسر او تديره واستبدل
رهنه فان فعلها اي فعل الراهن بهذه الافعال الشائنة حال كونه غنيا ففقد اي فهو في موهدة كون ومنه حاله في الحال
سواء كان حاله في الاصل او موهبًا ثم حل اخذ من المفاعل له الدين ولو جبر الا ان اجله قد انقضى ولا يضمن القيمة لانه
يقع مقامه بقدر الدين خلافاً لده فيه الا اذا كان الدين من خلاف جنسها نجست بالدين ضيق كما في الكافي وفي ذلك الموهبة
وللتفنن لم يقل وموهبًا اقل منه قيمته اي الرهن لا تعدي في حق المرتين حال كون رهنه عنده ولا ضرورة الى تقديره يكون
كما ظن الى محل اجله دفعا للضرر فقبضها حينئذ اذا كانت من جنس عقد والمحل كبشر الحار خان مضارعه مكسور و
ان فعلها فقير اذ لم يمان في بعض الفسخ معسر ففي صورة العتق اي الاعتاق سعى في اقل من هذه الثلثة من
قيمتها اي قيمة العبد يوم الاعتاق ويوم الرهن ومن الدين اي سعى للمرتين العبد لتحصيل العتق عنده وتكميله عنده في الاقل
من هذه الثلثة وقضى به الدين سواء كان حاله او موهبًا الا اذا كان من خلاف جنسه فحسب رجع المرتين على الراهن بحقيقته ومنه ان
فصل على السعاية كما في الذخيرة وشرح الطحاوي وغيره من التفسير الناقص اي ان كانت قيمة اقل من الدين سعى فيها وان
كان الدين اقل سعى فيه ورجع العبد اسامى باسمي على سيده الراهن ان صار غنيا وان فعلها معسر في اختياره اي
العتق من تديره والاستيلاء سعى في ذلك المديون المستولدة في كل الدين سواء كان حاله او موهبًا لان كسبها مال المولى والمخلاف

المحقق ولذا لا يزداد على قيمته و قيل ان كان يوجب اسمى المدبر في جميع القيمة وجب سائرهما مكانه ولا يرجع للمدبر والمستوفى
على سيده غنيا لانه ماله واكثره اى الراهن رهنه كاعتقاده اياه غنيا ففى دينه حالا اخذه وموجب القيمة رهنه الى اجله ولا
ضرورة الى قيده غنيا لاستحالة السعاية عليه واجنبى الراهن ولا مرتهن ولا عياله اقله اى الاجنبى ضمنه مرتهن قيمة يوم
اقله وكان الضمان رهنه معه اى المرتهن فلو كان الدين الفالقيمة الرهن فاقطعه اجنبى وقيمة خمسائة ضمن خمسمائة
وصارت رهنه وسقط من الدين خمسائة كانا ملكك باقية ورهن اعاره مرتهن رهنه او اعاره احدكما باذن صاحبه
اخر اجنبيا سقط من المرتهن ضمانه اى الرهن فلو ملكك فى يد المستعير ملك بغير شئى ولا اية قط شئى من الدين وكل منهما
اى الراهن والمرتهن ان يرويه اى الرهن المعار من الاجنبى حال كونه رهنه لانه لكل اتفاقا الاصل فى ذلك ان الضمان
ينعدم بيد العارية ولا يرتفع عقد الرهن وان مات الراهن المستعير من المرتهن قبل رده اى الرهن المعار الى المرتهن
فالمترتهن احق بالرهن من سائر عرائنه اى الراهن لبقائه العقد فلا يكون الرهن بينهم والغرامة جمع الغريم وهو
مشتبه بين المديون والدائين المراد ما يخص العارية اذ لا جارة والرهن يبطل عقد الرهن وينبغي ان يذكر الودعية
او حكمها حكم العارية كما فى الذخيرة ومرتهن اذن من قبل الراهن باستعمال رهنه ان ملك الرهن قبل عمله او
بعده ضمن المرتهن كالرهن بقر يد الرهن ان ملك حال عمله بلا تعد لا يضمن انه يد العارية حتى لا يسقط شئ
من الدين وكذلك لو قرض المرتهن من المصحف الرهن باذن الراهن فملك حال القراءة لم يضمن وبعد الفراغ ضمن لانه
عاد رهنه وفيه اشعار بانه لو استعمل بغير اذنه فملك حال الاستعمال ضمن الضمان رهنه كما فى الذخيرة ولو اباح سكنى الدار
للمرتهن فوقع بسكناه خلل وخرب بعفه لم يسقط شئ من الدين لانه صار بالاباحة عارية ولو اباح له اكل منال البستان
او لبن الشاة فلا باس به ان لم يكن شجر وطا والاصار قرضانية منفعة فيكون ربهو الكافي الجواب وصح استعارة شئ
ليس من ذلك الشئ بدى له فان اطلق المعير المعار الذى اراد الراهن رهنه عن قيده او قيده بغير المطلق او
المقيده عليه اى الاطلاق او التقيد فان اطلق فللراهن ان يرهنه باى جنس او قدر او مرتهن او مكان شاء وان قيده بوجه
سنة لم يجز لانه اذ يملكه اى اذ جنس اسهل من جنس آخر وكذا فى البواقي فان خالف الراهن المستعير فى قيده وملك
المعار ضمن هو القيمة بما المستعير يتعدى بالتسليم او المرتهن بالقبض فحينئذ يرجع المرتهن بالدين والضمان على الراهن
فى الاول ملك الراهن المعار وتترتب عليه احكام الرهن فى رواتيه ابن سمانه لتاخر الملك عن الرهن فان سلم ولا ثم رهن
ثم ضمن صح الرهن لانه ضمن الراهن بالتسليم فملك قبل الرهن وتترتب عليه فى ظاهر الرواية لثبوت الملك بالتعاطى قبل الرهن
لانه ضمن بالقبض بالتسليم لا ترى انه لو قبض مال انسان واعطى به لثبوت بيع التعاطى وان تأخر التسليم عن العقد بقول
الكفى الكبرى وان وافق المستعير بما قيده المعير وملك وصار ذاعيب فقد روين او فاه اى فقد ضمن المستعير
دين ادى هذا العقد منه اى ذلك المعار فان كان قيمة مثل الدين او اكثر ضمن فقد الدين وان كانت اقل وجب على الراهن

لا تهن بقيمة الدين ولا تمنع المتهن من دفع الرهن المعار الى المعيرة فانه يجبر على دفعه وان قضى المعيرة منه اى المتهن ولو بغير رضاه لان المعيرة حق القضاء التام ليس ملكه بخلاف ما اذا تبرع اجبى بقضاء دينه فان المتهن ان تمنع عن دفع الرهن حينئذ لا ضرورة الى قوله وفككته وتخليصه من يد من الظن الجمل على عدم اتساع قبيل فان ما بعد من قضا الدين يابى عنه الا اعمل على المجاز ورجع المعيرة بقضى الى المتهن على الراهن المستعير لانه خاص غير متبرع كما هو المشهور لكن فى قاضى خان انه لا يرجع اليه بقيمة المعار حتى لو كانت قيمة الفاد منه بفضيل باذن المعيرة وقضاها المعيرة لم يرجع الا بالالف ولو ملك المعار مع الراهن اسه فى يد قبيل رهنه او بعد فلكه لا يضمن الراهن لانه لا يستوفى الدين منه وجب اية الرهن على الراهن اى فعل محرر من الراهن على نفس الرهن العبد او طرف منه مضمومة اى ضمن الراهن بهما والضمان بهن لتعلق حق المتهن به فالرهن كالا اجبى فى الضمان وجب اية المتهن على الراهن تسقط من دينه بقدر ما من الاسقاط اى تسقط تلك الجناية بقدر ما من دين له حال هو دراهم او دنانير فالاضافة للعهد فان كان الدين غير كاملا لم يكمل لم يسقط شيئا منه وكان الدين على الراهن والجناية على المتهن لكنه لو اعتور عينه يسقط نصف دينه عنده كما فى الخلاصة وجب اية الرهن عليها اسه فعل محرم من الرهن على طرف الراهن او المتهن عدا او خطأ او على نفسه ما يوجب الفاد او الدفع بان قتله خطأ او شبهة عدا عدا الراهن صبي او مجنون وعلى المالك كالعبد يدرى ساقط من درجة الاعتبار شرعا بالنسبة الى الراهن فلا خلاف فيلانة جناية المملوك على المالك وكذا بالنسبة الى مال المتهن لان التطهير من الجناية واجب عليه فلا فائدة فى وجوب الضمان وعنه انه اذا كان القيمة اكثر من الدين يعتبر بقدر الامانة واما بالنسبة الى نفسه فعند المام واما عند ما فقير به لانه يفيده فائدة اى دفع الرهن اليه فبطل الرهن ولو ابطال المتهن الجناية فهو رهن بجماله ودية اشارة الى ان الرهن لو قتل الراهن او المتهن او الاجنبى يقتضى لانه حر فى حق الدم وبطل الرهن والى ان جناية على ولدها او على مال غيره با كالا اجبى وتماسه فى الزايدى ونماء الرهن اى زيادته المتولدة من الاصل كالولد واللبون الصوف والوبر والعقود والارش والشر وقوائم الخراف رهن كالاصل غير المتولدة كالسبب البتة والصدقة ليس برهن فحبس الاولى دون الثانية فللمرهن ان يافدها من المتهن لكن النماز يخالف الاصل فى انه ان ملك يملك بلا سقوط شئ من الدين الا الارش فانه اذا ملك سقط من الدين ما باراه لانه بدل جزئية مقام المبدل وان ملك الاصل وبقي النماز هو ولد حكم كما اذا اكل الراهن والمتهن او اجنبى من النماز بالاولى فانه لم يسقط حصته باكل منه فيرجع به على الراهن وكما اذا ملك الاصل بعد الاكل فانه قسم الدين على قيمتهما ورجع على الراهن بقيمة ما اكل الكل فى شرح الطحاوى فك النماز بقسطه اى النماز وكيفية ان يقسم الدين على قيمته اى النماز يوم الفاك لا قبل وعلى قيمة الاصل يوم اقتبض البعده ويسقط حصته الاصل من الدين فاذا ولدت الجارية المرحومة بالغ ولد اقيمة كل الف صار منها فلم يؤخذ منه باراه ولو ملك افككت الام بالغ ولو ملكت افككت لولد منسامة كما لو نقص قيمتها ولو نقص قيمة الولد حتى تغير الى منسامة مثلا افككت الام بثلاثى الدين والولد بثلاثة ولو ما قيمة الولد الفين اثنتى الثلاثى الام بثلاثة فيرجع للمتهن

على الراهن ثلثي المثلث في هذه الصورة وعلى هذا البواني وتبديل الرهن برهن آخر يصلح كما ان الرهن الراهن عهد بالثمن ثم جاز بجزائه وقال فخذ ما كان العبد فرد المرتهن العبد اليه فانها تصير مهناد ان لم يقبضها فلو ملك الثاني بعد الاول ملك امانته وقيل بالثمن اطلاق القبض لان يد المرتهن على الثاني امانة فلا تنوب عن يده ان كان في المداية وهو المختار عنه قاضي خان على ان اقامة الشئ مقام غيره انما يكون اذا زال الاول عن مكانه فبقى رهننا ما قبض غايه ما في الباب ان يجعل مضجاني ضمن اقامة الثاني مقامه تاسر في الدين والزيادة التي تسمى بزيادة قصديته اختار عن قصيدته كالتا فيه اي الرهن يصلح قبل قضاء الدين لا بعده فكان الاصل والزيادة محبوسين عند المرتهن فيقسم الدين على قيمته لا على القبض وان زادت بعده فلو رهن عدها بامانة ثم عدها كان قيمته كل مائة فملك احداهما سقط مضمون منه والزيادة في الدين الماتية عند الطرفين وزدوج خلافا له والاول استحسانه فاذا رهن عدها بامانة قيمته مائة ثم اخذ منه مائة على ان يكون العبد رهننا بالمائتين ثم مات فانه يسقط الدين الاول والفضل من العبد امانة ويقتبى الدين الثاني بلاء رهن عندهم واما عند فسق مبهوت الدينان مبيعا ولو ملك الرهن في يد المرتهن بلاء كما اذا رهن عن الراهن بعد المبتدأ والابرار اي ابرار المرتهن الراهن من الدين بان يقول ابرأت ذمتك منه ملك الرهن بلاء شئ من الضمان لانه امانة والقياس ان يضمن كما قال في فروع الاسلام لو ملك الرهن في يده بعد القبض اي قبض الرهن الدين من الراهن وغيره تبرعا او ملك الرهن بعد الصلح اي صلح المرتهن مع الراهن عن الدين على عين او بعد الحوالة اي حوالة الراهن المرتهن بالدين على رجل سواه كان للراهن عليه دين ام لا فانه ضمن قياسا واستحسانا لتوهم وجود الدين بخلاف الابرار انما العوارب الرب الدين المديون بعد الادراك ان له ان يسترده كما في المداية وشروطه ما وفيه اشعار بان للراهن اخذ الرهن من المرتهن بعد الحوالة كما في موضع من الزيادات وفي موضع آخر انه ليس له في المرتهن في هذه الصورة ما قبض من الدين وبدل الصلح وتبطل الحوالة بالملك لحصول الاستيفاء كما في النظم وغيره وفيه اشعار بان الدين ليس بآلة من قيمة الرهن والافينبغي ان لا تبطل الحوالة فيما لو عليها لان الاستيفاء التام لم يتحقق والى ان الصلح لا يبطل وكذا ضمن كورهن رجل من آخر عبد ايسا وى الف درهم بالثمن ثم تصادقا اي توافق الراهن والمرتهن على ان لا دين له عليه ثم ملك الرهن في يد المرتهن ملك حال كونه مضمونا بالدين بالموجود لتوهم الثبوت بتذكره له بعد التصديق فياخذ الرهن من المرتهن على ما قال بعض المشايخ وقد نص محمد في الجامع انه ملك امانة واليه ذهب بعض المشايخ كما في الذخيرة وهو الصواب على ما قال الاسي جاني كما في الكفاية وقالوا لا خلاف فيه كما في قاضي خان والاحسن ترك العاطف نفى الذخيرة وغيره انما اذا تصادقا بعد ملك الرهن فهو مضمون وفي قاضي خان انه لو ارتهن عند انسان عدها بامانة ثم ظهر ان الكرم لم يكن على الراهن كان الكرم على المرتهن لان الكرم كان عليه في الظاهر ووجود الدين من حيث الظاهر كفي لصحة الرهن فيرجع على المرتهن بالكره لا بقيمة الرهن والرهن المظنون مضمون عند الصاحبين وعن ابى يوسف انه لم يكن مضمونا وكيف

ما في ملك الرهن مما يراعى في باب حسن المقتنم

كتاب الكفالات

اور بعد الرهن ان الطالب ليس زوايد للموثقة بنا وهي لغة الضم والنهان مصدر كفل فطلب ضرب عليه كمانى القانو
ويعدى الى المفعول الثاني فى الاصل بالباء فالمكفول بالدين ثم يعدى بمن المدين وكلها المدينون فى الكفالة بالنفس
كما قال العلامة النسفى ذى الاسبجالي ان لا يطبق عليه الا المكفول به وباللام المداين ويقال له الطالب وللضامن الكفيل
ولو امرأة كما فى المنوب وغيره وشرعية ضم ذمة اى نفس كفيل الى ذمة اخرى اميل والذمة لغة العهد وشرعا محل عقد جري
بينه وبين الله تعالى يوم الميثاق او وصف صار به الانسان مكفلا لذمة كاسبب والعقل كالشرط ثم استعير على القولين
لنفس الذات بعلاقة الجزئية والحلول فقولهم وجب فى ذمة اى على نفسه وتامه فى الاصول فى المطالبة اى اشتراك كل
من الكفيل والاصل فى جواز طلب المكفول له نفسا او دينا او نينا واجبة التسليم كالمغصوب والعارية ولا يلزم من لزوم المطالبة
الدين على الكفيل سلقا الا ترى ان الوكيل مطالب بالتمن وهو على الموكل لا غير وفيه اشارة الى انه يشترط ان يكون الكفيل كفا
حرا لا يصح ان يكون صبيا وعبد كما فى الخزانة والى انه فعل مشتق من الكف عنه اولى فان الاكثر ان يكون اوله مائة وواحدة
ندامته واخرو غرامته فعليك بالسلامة كما فى الخزانة ولا يخفى انه تعريف بالحكم فالاول عقد وثيقة لطرف الوجوب الا انما فى الكفالة
بالدين ضم ذمة الى اخرى فى الدين والامتنع من احدها كالمغصوب ونماصب لغاصب على ما ذهب اليه بعض المشايخ
لانه صار دين دينين وهو غير معقول ولذا يصح هبة الدين من غير من عليه الدين وصحة البتة من الكفيل للمضروبة وهو اى
القول الاول الاصح اى من الثاني كما فى البداية وهو الصحيح كما فى الاختيار وغيره لما ذكرنا من الظن انه يجعل الدين دينين
وهو قلب الحقيقة لان معناه عند المحققين انقلاب واحد من الواجب الممكن والمنع الى الآخر والدين فعل واجب فى الذمة
هو هنا تملك مال يدا عن شئ كما فى الكرماني وغيره وهي اما تستلبه بالنفس اى نفس الاصيل فى زمان للاصيل الا ان
كل مصدر يعدى بحرف جازان يجعل ذلك الحرف خبرا عن ذلك المصدر كما قالوا فى اليك الصبر ويقال كفلت بالنفس و
بالمال كما فى المنوب ومنعقد هذه الكفالة بكفلت اى نحو كفلت زيدا العمدة بنفسه اى زيدا وفيه اشعار بانها منعقد وتصح
بجود الايجاب سيجى انما لا تصح بلا قبول الطالب فى المجلس عند الطرفين لا يبعد ان يستعان بما ياتي ويقال ان معناه يحصل ايجاب
الكفالة ومنعقد بكفل بما اى بكفالة بحسبه وغيره ما صح اضافة الطلاق اليه من جزعين يعيه عن جميع البدن كالبذل والرجوع
والرأس والوجه والرقبة او من جزئ شائع كالحبس والرجوع والبعض والجزء وما ذكرنا من تاويل الفعل بالمصدر فله ان معطوف على قوله
بكفلت لا على قوله بنفسه على شائع كالمطلوب وكذا منعقد بضمنته لانه تعريض بوجبه كما فى البداية وفيه اشكال لان الضمان مرادف
للكفالة كما فى المنوب الصحاح والقاموس وغيره وفيه اشارة الى انه لو قال (ويذير فتم) فهو كفيل كما فى العمادى والى انه لو قال انما لم يستنى
تجتمعا لم يكن كفلا كما روى ابو حفص لكنه كفيل فى رواية ابى سليمان كما فى المحيط وهو مقوله بوزم على اى حضاره بقضية على اى بضم الى بقضية
الى الدال على الضم المعقرب فى الكفالة او انما به اى بالاصل بزعيم او قبيل اى كفيل من ثم غامته او قبل قبالة كما فى القاموس فلو قل

(قبول كردم) صادر كفيلا وقيل لا وقيل ان اراد الكفالة والا فوعد كفا في العمدى ويؤيد الاول ما في الساج القبول (بغير فترت)
وفيه مرزالي انه لو قال فلان اشناى من ست اوداشناست لم يصير كفيلا لكنه صار كفيلا في العرف وبقيت كفا في المضمر
والى انه لو قال كفلت بنفس فلان الى شهر على ان لا اكون كفيلا بعد ذلك لم يصير كفيلا اصلا وهذا اجله لمن طمئنت منه الكفالة و
لا يريد ان يصير كفيلا دائما في العمدى ولا جبر يكون عليهما لى لا يجوز للقاضى جبر الما يعمل على اعطاء الكفيل منه حد
من الحد وذلك القيد والزنا او قصاص في النفس او الاطراف لانه ينافى الكفالة فانه لم يكفل لازمه ودارسه الى قيام
القاضى عن المجلس فان احق بنية والاعلى سبيله كفا في الكرمانى وغيره واجبر عليهما عند هانى من القذف وقيل في حد السرقة
ايضا بنية اشارة الى ان الاصيل لو تبع بها فيها صحت وهي خير مما يجتهد في الخالق لله تعالى وهي من الزنا وشراب الخمر والسرقة و
انه اجبر عليهما في التعديرات وكل جراحة بلاء من كفا في المياد والى ان المديون بالدين الموعول اذا اراد ان يعيب جبر
عليهما كفا في المنقضى وخلاف في ظاهر الرواية وعن عيين الائمة ان المصالح في الاول بحج الناس كفا في الخيانة وغيره وعن
المرجاني في الكبير ان كان المديون حر فابا التسويق اجبر عليهما كفا في القنية والاطلاق مشعرا به بانه يجبر عليهما بحج والدعوى
وان كان المدعى عليه معروفا كفا في الصغرى وعن بيان الائمة الكفا في انه لو قال لى عليه دعوى لم يجز قبل بيان الدعوى كفا
في النية ثم اشار الى الحكم فقال ويلزمه اى الكفيل بالنفس احضار المكفول به اى الاصيل الذى عرف مكانه مطلقا
اى في وقت لم يعين ان كانت الكفالة مطلقة او في وقت عيّن احضاره فيه ان كانت موقفة ان طلب احضار
المكفول له اى الدائن فان لم يحضر الكفيل الاصيل حبسه اى الكفيل الحاكم والقاضى لانه ظالم يمنع الحق وفيه اشارة
الى انه حبس اول مرة وهذا ظاهر الرواية وقيل لم يحبس اول مرة لان الحبس جزاء الماطلة وقيل لا يحبس اول اذا ثبت الكفالة
بقراره والى انه لو لم يعرف مكانه لم يحبس لانه كونه فان غاب وعرف مكانه املة الحاكم مدة ذهابه ومجبة كفا في قاضى خان وغيره
فان عجز عن احضاره لم يحبس بل يلزمه حتى يحضره كفا في المضرات فان ادعى الكفيل على الدائن ان المديون غاب لا يدرك
مكانه واقام على ذلك بنية اندفع عنه مطالبة الدائن كفا في النية ويبر الكفيل بالنفس بموت من قتل به من المديون
لانه سقط العضو عن الاصيل وفي الائمة اشعار بان موت الكفيل يبطل الكفالة وليس كذلك فانه لم يؤخذ به وارشده
باحضار المكفول كفا في المداية وغيره ويبر بتسليمه اى الكفيل ولو حكما كرسل المكفول به الى المكفول له ان لم يقبله حيث يمكنه
مخا صمته لى في موضع يقبل المكفول له على مخا صمته المكفول به بان يكون فيه حاكم فلو سلم في برية فيها قاضى برى عنهما وعن بعضهم ان
بالتسليم في الرستاق لم يبر لانه اكثر قضاء ظلمته كفا في النية فعلى هذا اقلما يبر في زمانا ولو سلم في بلد فيه حاكم من لم يصدق فليجرب وفيه
مرزالي انه لا يشترط ان يقول سلمت اليك بجهة الكفالة ولا ان يسلم بعد الطلب كما قال السرخسى وقال شيخ الاسلام انه لم يبر الا بعد الطلب
كفا في المياد والى انه لم يبر بتسليم اجنبى ان قال سلمته نعم لو قيل المكفول له لم يبر كفا في قاضى خان وبتسليمه اى المكفول به نفسه اى
المكفول له بان قال دفعت نفسي اليك من كفالة فلان فلو لم يسلم على هذا الوجه لم يبر كفا في النية وغيره منها اى حيث يمكنه مخا صمته ان

وقت الكفالة متعلق بالبرأيتين تسليمه عند التقاضي لوجود الاستيفاء وهذا في زمانه وان شرط ذلك لم يبرأ بالتسليم
 في مجلس التقاضي لنفسه أو أكثر الناس به بقيت كما في المضمرات وغيره وفي الاكتفاء بالتسليم اشعار بأنه لو اقر المكفول له أنه لا حق قبل المكفول
 عنه لم يبرأ الكفيل عن الكفالة كما لو اخذ من الكفيل كفيل آخر كما في النظم وان مات المكفول له فلو صيحه او وارثه مطالبته اس
 الكفيل به اي المكفول به بقياسه مقام الميت وفيه رزالي انه لو سلم الى وصي فلو صي آخر ان يطالبه بالا حصار وكذا ان سلم الى وارث
 كما في المضمرات والى ان لكل من الوصي والوارث ان يطالب اذا اجتمعوا وليس كذلك فان الوصي مقدم على الوارث كما في الهداية والكا
 وغيرهما فلو قال بالو او كما في الوقاية كان احسن لا مكان الاستدلال بالتقديم وان كفل رجل بنفسه اي المديون به مال كذا على
 انه اي الكفيل ان لم يبرأ اي لم يات الكفيل المكفول له به اي المكفول عنه فالموافاة عدى المصنف الى المفعول الثاني بابا
 على ما هو القياس عند البعض عند الم يذكره فخر الاسلام وقاضي خان في شرح الجايع فعملية المال المعلوم وتقبل وجوب آخر المال كذا
 له عليه لكنه مجهول ثبت باقرار الكفيل او بنية المكفول له ومائة درهم مثلا سوار اقر الكفيل انما دين اول او مائة سوى الدين ومائة
 له آخر فان في هذه الاربعة صح الكفالة عند الشخين خلافا لمحمد وتامه في المحيط وغيره صح ذلك الكفالتان الكفالة بالنفس والكفالة
 بالمال والقياس ان الثانية لا تصح لانها سبب لوجوب المال والتعلق بالا حصار نيافيه الا انه ترك لقياس بالتعامل فان
 لم يسلم الكفيل نفس المكفول به الى المكفول عند ضمن الكفيل المال ولم يبرأ من كفالته بالنفس سواء ادى المال ولا انما
 وقعت مطلقة غير مقيدة باو او المال كما في المحيط وغيره فمن الظن انه يبرأ بالاداء وان مات المكفول عنه في هذه الصورة قبل انقضاء
 المدة ضمن المال فانما من تركته لتحقق الشروط وانما ذكر هذه الشرطية رد الماتوهم انه لم يضمن لان الكفالة تبطل بموته كما في الكافي فليس
 الشرطية السابقة تعني عنما كما نرى وفيه اشعار بأنه لو مات الكفيل قبل الانقضاء لم يضمن المال وليس كذلك فان اخذ من تركته كما في
 الهداية وهي اما كفالة بالمال اي بنفس المال او بفعل يتعلق به كاحصار الامانات ونحوه واما المنع الملو فصح الكفالة بالنفس المال
 معا كما مر وفيه اشعار بأنه كيفل المسلم عن النجى بالخير للذمي وهذا اذا كان الخمر عند المطلوب الا لم يصح كما في العاوي فتصح الكفالة بالمال
 كفالة مرسله اي حاله نحو كفلت بماله على فلان او مضافة نحو كفلت بابايعت ان اسهر وان جعل المكفول به جهالة متعارفة فلو كانت
 قاضية غير متعارفة لم تصح وفيه رزالي انها تبطل بجهالة المكفول له وعند مرسله او مضافة وهي تبطل بجهالة المكفول عنه في المضافة
 والى ان جهالتها غير رابطة في الكفالة بالنفس وهي على هذا التفصيل ايضا الكل في الهداية او اصح وفيه اي لم يسقط من المتعاقدين
 الا بالاداء او الابرار كما في شرح الهداية وغيره فيخرج عنه ثمن المبيع بشبه ط الخيار فانه سقط بالفسخ وكذا بدل الكتابة فان سقط
 بالتعجيل كما في المشاهير لكن في النظم انما تصح بدل الكتابة ويشكل بين ميت مغلس فانه صحيح ولم يصح الكفالة به كما ياتي فلا حسن ان
 يزاد بالموت والظرف متعلق بقوله فصحة تيمية للسابق ولا يلزم منه ان الكفالة بالعين لم تصح ولذا قال في الهداية ان الكفالة
 بالاعيان المضمومة تصح وفيه اشعار بان الكفالة بالنفس تصح بدون الدين كما مر نحو كفلت بما وجب لك عليه من مال
 فالكفول به مجهول وفيه اشعار بأنه لو قال بما اقر بذلك فلان فهو على ثمة فلو قال بشئ فهو كفيل فاني تركته كما في قاضي ان وكفلت

بما يدركك اى يلحقك في هذا البيع من ضمان الدرك وهو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع كما في الازنيكي او ضمان المبيع
 ان لخصته آتة كما في الكرماني فالمكفول به مجهول الاحتمال استحقاق الكل والبعض فبعض المكفيل الكل والبعض والدرك بالفتح انصح
 من السكون او يصح وان علق الكفالة بالمال بشرط ملائمة اى سوكه لوجوبها بامكان استيفاء المكفول به او تغذره او وجوده نحو
 ان جاء المكفول عنه او غاب المكفول به او ما بايعت انت فلانا اى ان بعت شيئا من فلان فاشترطته كما بعد وقته فزال ان
 كلمة لازمة قليلا او اشترطت او امر او اخلاف ما لو قال اذا بايعت شيئا فانه على مرة كما في الخزانة وفى ذكر فلان اشعار بما مر من وجوب علمه
 المكفول عنه في المضافة فان فلانا علم للانا سى كما تقر او ما ذاب اى ثبت او وجب من الذوب لك عليه اى فلان او
 ما غصبك فلان فعلى واجب وانما لم يصح بالخبر عنه اشارة الى ان الكفالة بالنفس كما يكون مرسله يكون مضافة كما في قاضى
 والتقدير فتسليم ما وجب عليه وتسليم من وجب لك عليه واجب على وقته اشعار بان الشرط لو لم يكن ملائما لبيع الكفالة والية اشارة
 بقوله وان علق الكفالة بمجرى الشرط اى بالشرط المجرد عن الملائمة فلما لبيع الشرط وبطل لبيع الكفالة كما في الكافي وغيره فلا
 تسامح فيه كما ظن ويمكن ان يقال ان المعنى لا تصح تلك الكفالة كما في التحفة والمضمرات كان هبت الريح فتسليم المال لنفس
 على واجب كما هو فليس الا مشقة تحققة بالكفالة بالمال كما ظن وان كفل بها لك عليه من مال مجهول ضمن ما قامت به
 من قدره بحتية وان لم تقم بحتية فالقول للمكفيل فيما يعترف به مع الحلف على العلم كما في قاضى خان وغيره وانما يحلف على التبت
 في فعل الغير اذ ارجع الى ما يلزم الحلف وما نحن فيه ليس من هذا القبيل كما ظن لان ذلك الفعل تسليم الزائد وهو فعل الاصيل حقيقة
 وصدق الاصيل في القدر الزائد على حق نفسه او اجبره فانه انما سعى فقط فلم يصدق على المكفيل لم يطالب الطالب
 عنه ذلك الزائد فلو اقر فيما ذاب لك عليه بالف وقال الطالب بالضم وصدق الاصيل في ذلك لم يلزم على المكفيل الا الاصل للفظ
 ظهرا انه معاند في ذلك فيلزمه الالفان على ما قال الامام السرخسى ولا يلتفت بما ظن في هذا المقام من الاطباء في الكلام فان ما ذكرناه
 هو امر الكفالية والسلام واذا طالب له اثن المكفول له احد ما اى الاصيل والمكفيل فله اى الدائن مطالبة الآخر لا
 له مطالبة الكل بخلاف تضمين احد الغاصبين اذ التضمين تهليك وتصح الكفالة بالنفس المال بامر الاصيل بالكفالة وبلا امره
 سواء كان بخطاب لمكفول له او اجنبى كما قال الكفيل نفس فلان او بماله او فلان فقال كفلت فان امر الاصيل وقت العقد بالكفالة
 بالمال سواء كانت صحيحة او فاسدة كما في العمادى رجع الكفيل عليه اى الاصيل بما كفل حيا واذا كان اذ يوفى فافلح كفل حيا وقبل الطاب
 منه الزينوف فانه رجع عليه بالجيا ولا نه ملك بالاداء ما في زمنه وقية اشعار بان لو لم يامر بالكفالة لم يرجع بما ادى لانه متبرع والامر
 بتسليم الزينوف فافلح كفل بخبر تهلا امره فرضى المطلوب ولا يرجع الكفيل عليه فلو فرضى الطالب ولا لم يرجع لانه تم العقد فلم يتغير
 في قاضى خان والمطلب در من الامر من لبيع امره شهر فافلح كفل عن صبي مجرب بالامر واداه فانه لا يرجع عليه وكذا
 اذا كفل الاجنبى عن عبده فانه لا يرجع الا بعد العتق ولا يرجع المولى عليه اصلا كما في المحيط وغيره بعد ادائه اى الكفيل لا قبله وانما
 خصل واداه لانه لو دفع الكفيل الى المكفول له بعد ادائه الاصيل غير عالم بلم يرجع عليه كما في المنتية وان لو رزم اى لازم الطالب

من يكفل له بالمال مأمورا بماي وادرسه انما دار فادو المال والممازنة في الاصل شدة المطالبة يقال فلان لازم فلانا اي حصة
مصاحبة الميعقبا مفارقة لازم الكفيل انما يتخير خاصة اي وادرسه على نحوه حتى يخلصه فالجملة معطوفة على الشرطية دون الجملة
يعني رجع عليه كما نظر وفيه اشعار بان لو كان الكفيل امرأة يلازمها والاصح انه اشاجر امرأة ليلزمها كافي الزم وان حبس الكفيل بحبس
اي الاصيل الا ان كان كفيل من احد الابوين او الجد بن فانه ان حبس لم يحبس به بشيء قضا الخلاصة وابرأوه اي ابراء الطالب الاصيل
وتماجيله يسري ذلك لابرأه والتاجيل بالنسبة الى الكفيل فلا يطالب الدين وفيه اشارات الى ان اداو دسرى اليه الى ان
تحليفه لا يسري اذ الحلف لا يفيد الابراة الحالف كافي النية والى ان تحليفه سري اليه وهذا غير ظاهر اليه كافي الزايد لا يحلفه
اي ابراء الكفيل وتماجيله لا يسري الى الاصيل لانه لا يحيل الفرع تابع الاصل والكلام مشير بان ابراء الكفيل لا يصيل صحيح بدونهما
وهذا غير صحيح في ابراء الاصيل عن دين العرف فانه يتوقف على قبوله وتماز في المحيط وان صالح الطالب الكفيل عن لفت من الدين
على ما تمة منها رجع الكفيل بعد الاداء عليه بماي ما تمة لا بالفت وفيه اشعار بان برئ كل منهما بالصلح وبان الطالب يطلب الاصل
تبعاً لانه لم يصيل اليه الا ما تمة وذكر الالف اتفاقي فلو صالحه على ما تمة فالحكم كذلك كافي المحيط وان صالحه عن الالف على نفسه آخر
من يكيل او موزون او غيره فبالالف رجع على الاصيل لانه بالصلح ملك ما تمة الاصيل وان صالحه عن موجب الكفالة من
سلطنة لابرأ الاصيل لانه لم يبرأ الا الكفيل ولا يصح ديمطل كافي الطلبة تعليل البراة عنها اي تعليل كل من الطالب
والكفيل برادة الكفيل عن الكفالة بشرط محض ليس للطالب فيه منفعة نحو ان قدم زيد فانت اداو ابرئ من الكفالة وانه لا يصح
عليه المطالبة فكان اسقاطا كاطلاق وانما لم يصح لان في الابرار تملك كافي التعليل وذكر في المحيط انه لو كفل بنفسه جل على ان منى
الطالب بنفسه فانا برئ منها كان جائز كسائر البررات اي مثل تعليل باقي البررات عما يتعلق به فطل لوقال ان جائز زيد فانا برئ
من ثمن هذا البسج او من مهر كذا او غيره لما ذكرنا وذكر في العادى ان التعليق بشرط كان صحيحا كما اذا اعطى ديون ليعال وامن كذا من
دينه فقال الدائن ان اعطيتك فداك ابرأك عنه ولا يصح الكفالة بالا يمين استيفاره من الكفيل كما اذا كفل رجل عن جان للطالب
بالحد وادى بنفسه حد القذف والسرقة والزنا والشرب والعصا فان النية لا يجرى في العقوبة هذا الا انه مستدرك بما مر ان
الكفالة بالنفس والمال ولا يصح بالاعيان المضمونة بغير ما مثل الكفالة عن البائع للمشتري بالمبيع اي بنائيه على معنى انه لو ملك قبل
القبض وجب عليه قيمته وانما لم يصح لان العقيدة الفسخ بالملك فلا شئ على الاصيل فما ظنك في الكفيل وفيه اشعار بانما يصح
بتسليم المبيع لان التسليم بعد نقد الثمن لازم على الاصيل الكل في الكفالة بخلاف الثمن فانه دين صحيح وغيره وهذا مستدرك كما لا
يخفى ولا بالمهر ون فانه مضمون بغيره ولذا لو ملك لم يجب على المهرين شئ لكن في الاقضية انما تصح على الاصح بالمضمونة بغير
كالبيع والمزون ديمطل بالملك للقدرة قبل الملك والعجز بعده والامانات سوا كانت واجبة التسليم كالثانية والثالثة او
غير واجبة التسليم كالباقى لكن في التحقة انما تصح بواجبة التسليم كالبيع والمهر ون وغيرهما كالودعية والعارية والمستاجر و
مال المضاربة والشركة فانما غير مضمونة والعشر كون المكفول مضمونا على الاصيل وبالحمل على واتبه مستاجرة معقبة بان

استأجر زيد عن عمرو دابة معينة لمحمّل كذا فكفل بكبر عن زيد لمعروبه لك الحمل على تلك له ان لم يصح تلك الكفالة لانه لم يثبت له الولاية على ابيه غيره
فكفل بالحمل على ابيه غير معينة تصح لانه قادر عليه وفيه اشعار بان صح الكفا بالتسليم دابة مستأجرة معينة لتصور التسليم من غير معرفتي بالباع عليه
مكناه وبانه صح اجارة دابة غير معينة وهو الاصح كما في المحيط وغيره ونجدته عبد كذا اي استأجر من لانه لم يقدر عليهما فكل تسليم جاز للقدرة
عليه كما مر والاعن ميت مفلس اي اذ مات الرجل مفلسا عليه من فاعل عنه بل بغيره لم يصح لانه كفل بدين ساقط لان الدين
هو الفعل حقيقة وهو قد سقط عنه في الدنيا بالموت وصحتها تقتضي قيام الدين في الدنيا بهذا عنده واما عنده ما يصح الكفالة عنه لانه كفل
بدين ثابت ولم يوجد سقط في الآخرة. المفلس من افلس اذا صار زافلس بعد ان كان ذاراهم او دنانيره ثم استعمل مكان انقصر كما
في الطلبة ولا تصح عند الطرفين بلا قبول الطالب للكفالة في المجلس اي مجلس عقدا سواء كفل بالنفس او بالمال اما عن ابي يوسف
فصح ما توفى على اجارته وقيل نافذ له حق الرد على اختلاف المشايخ واثرو فيها اذ مات قبل القبول فانه لم يأخذ الكفيل بعنده وفيه
اشارة الى انه لو وجد الايجاب او القبول من المطلوب وقال اجني كفلت بفلان عن فلان فبلغ الطالب فقبل لم يصح عند هاهنا
في المحيط الى انه لم يكل الكفول عنه فاسب واجاز الطالب صح الكفالة كما في قاضي خان الا اذا كفل الوارث عن مورثه في
مرضه مرض الموت مع غيبته غرامه فانه يصح الكفالة بلا قبول الطالب عن هاهنا وفيه عزالي ان صحة الكفالة لا تتبع على تسمية الكفول
به وله كما في النهاية والى ان المريض لو لم يام الوارث بالكفالة كما كفيها وبه عند ابي يوسف وفي رواية عنه واما عنده فكله كفيها
كما في قاضي خان والى انه لا حاجة الى كون المريض ذامال وفي البداية اشارة الى الخلاف قالوا انما يصح اذا كان له مال وفي الاختيار
قيل هو وصية حتى لا يصح اذا لم يكن له مال وقيل يصح لحاجة الى ابرارته وفي الزايدى كفالة الوارث عن المريض بامره بغيبته الطالب
بقدر التركة تجوز وقوله عن مورثه مشير الى انه لو امر اجنبيا بالكفالة فكفل لم يصح ومنهم من قال انما تصح نظر الى المريض كما في النهاية
وقوله مع غيبته غرامه لمجرد الايضاح لانه يعني عنه قوله بلا قبول الطالب والاسبال المكتوبة لانه ليس بدين صحيح كما مر وكذا ابدال السعيات
عنده والعمدة اي ما يصح الكفالة بالعمدة انما شتركة بين معاني الصك القديم لانه وثيقة العقدان العمدة وحقوقه انما شتركة
وغيره فان اشترى شيئا ففهم له رجل بالعمدة لم يصح لانه لم يصح العمل بقبل الديان وذو ابا خلاص في ظاهر الرواية وعنهما ان ضمان
الدرك كما في غاية البيان والخلاص اي بالاستخلاص عند الاستحقاق وعند هاهنا ضمان الدرك وهو ضمان الثمن عند الاستحقاق
وفي الاكتفاء اشعار بان ضمان الدرك يصح وذو ابا خلاص كما في الغاية وغيره ما ولا يصح عند بيع مال المضاربة ضمان المضارب
الثمن عن المشتري الرب لمال طرف الضمان ولا يصح عند بيع مال الوكالة ضمان الوكيل بالبيع الثمن لموكله لان المال
امانة في يد المضارب الوكيل كما في البداية فقد اشترى بانان بحكم الامانات ومنه ان احد الباعين الشريكين حصة صاحبه
من بحثن عبد مشترك بينهما بامه بصفتة واحدة فلو باعاه بصفتين بان حتى كل لنفسه ثمنان ثم ضم من احداهما الاخر ضمان الانتياز
فصيب كل عن الاخر والا شمل الاخر ضمان احد الشريكين في دين مشترك آخر كما في العادي والاحسن تفصيل الفاسد ثم ابطال
فان الفاسد منها الكفالة بمال المكتوبة وضمان الدين المشترك والمضارب الوكيل وبطل ما سواه على ما يشعره كلام المحيط والفصول

وغير ما ونسب ان يكون الآخر من الاربعة باطلين وسنحضان الخراج وطفا او مقاسمة فانه دين مطالب من جهة القسمة
او غيرهم بدلا عن منافع الحق وغيره وقيل ايده الموقوف الذي يراد الامام في كل سنة دون المقاسمة التي على الخارج فانه لم
يجب في الذمة وفيه اشعار بان لا يبيع ضمان الركوة لانه عبادة غير بدل عن شيء كما في التماية وغيره وضمان النوائب ببيع الناجية
اي الحادثة وشرا ما يضره سلطان على الرعية المصلحة كما ينفذ الطريق ونصب لدروب ابواب السكك كرى الامهارة اصلاح
الربض فانه دين واجب يجب حسن طاعة الامام وقيل ايصال من جهة سلطان ولو بغية حق ولكن يعلم لا يفتى به لئلا يتجاسروا في
الزيادة لان اكثر النوائب في زماننا المكون لك من تكاثر من دفعه فهو خير له كذا في المنية وقيل لا يبيع الضمان بما ينفذه الظلمة
في زماننا ظلمنا وقيل يبيع وعليه الفتوى كما في النعائية وذكر الكرماني ان يبيع تجزية الجيئة اذ امكن في بيت المال ما يكفيهم وتجاوزوا
البر والتقوى وضمان القسمة اي ضمان التقسيم بين الشريكين عند طلب احدهما وان امتنع الآخر عنه وقيل انه فعل غير
مستحسن وقيل ان ما كان من الديلان راتب في كل وقت فبالتبعية وغيره راتب نفسه بما ذكرنا من التفصيل فانه قد استدرك قوله
وان كانت تلك النوائب القسمة بغية حق ومال فيه وجال لا يجب ادائه على عبده حتى يعتق كمال قرعده محجوب باستناده
وكذاه المولى او بامه انسان او ذمة اياه او ذمة كحمت غير اذنه وكفل احد به حال على من كفل به اي المال مطلقا غير مقيد
بوصف التعجيل والتمجيل اذ الكفيل غير مبيع وفيه اية ان لو استملكه عبده معانته او ذل فاقرب دين فوعه عليه في الحال الى انه
لو كفل موبلا فليس بحال ومطلوب دعوى بيع من ضمانه ان رك من باع دارا وكفل عنه بالرك قبول الشراء عند الاستحقاق
ثم ادعى الكفيل ان ملك له او لو كيله بطل دعواه لانه ياتي في احكام البيع ومطلوب دعوى بيع من شاهد كتب باه او غيره او شهد
بذلك او شهد بما فيه او شهد عليه على نفسه في قبالة البيع طرف كتب كتب فيه اي في ذلك الصك باع فلان ملكه اي
بيعا صحيحا او نافذا او لا ما او غيره وما يدل على صحة البيع فان في تلك الشهادة اقرارا باه باع ما هو ملكه لان ذلك فيما كتب اشارته الى
ذلك فلا يصح دعواه وفيه مرز الى انه لو قال احد ان كتب شهادتي فيه فكتب لما سواه شهد بذلك صح دعواه كما لو كتب باه فلان وقد
اقرانه باع ملكه بخلاف دعوى شاهد كتب فيه شهد على اقرار العاقرين بان كتب قد اقر بالبيع عندي او جري البيع بشهد
او شهد فلان بالبيع او غيره مما لا يدل على صحة فانه صح هذا الدعوى لانه ليس فيه اقرار بالملكية ولا يخفى ما في هذه المسئلة من ممانعة
دعوى المال بين رغبة الماطقة في حتم الكتاب الله اعلم بالصواب

كتاب الحوالة

او رد بعد الكفالة لانهما تخص بالدين ولو شمل العبد بخلافه هي الغنة والدية على الاتقال فانها اسم من اجلت ذهابها
من المال على رجل فاقبال زيدا عليه فانما يميل زيدا على ومقتال والمال محال ومقتال والرجل محال عليه ومقتال عليه وفيه الغنة
قولهم المحال للمحتمل فانه بلا صلة وافع نونته الصلة ومن الظن انه غير لغوا ان في التناج ان المحتمل له صاحب الدين في الفقه
فانه محل النزاع فكيف يستدل به وشرا معه اثبات دين على آية ولو لمسا في ضمن عقد او اذ سجن تمامه وما ذكرنا له خرج عنه

الدرهم الوديعه كما ظن فان بالحواله صار المحتمل عليه مجبوراً على الاداء واكثر من غير عن الكفالة بالنفس وغيره فان الدين وصف
 شرعي قابل للنقل الشرعي بخلاف الاعيان فانها محسبه بنه غير قابل للنقل الحسي الا ترى المحال على اخرى على محتمل عليه بغيره
 المقام فمن الظن يخرج عن الحواله على المديون ويدخل فيه اثبات الثمن المبائع على المشتري والقرض للمقرض على المستقرض نحو هالان
 في الاول اثبات دين للمحال على المحال عليه وفي الثاني ليس كذلك اختاره عن الكفالة على القولين الراجح والمرجوع مع عدم بقاء
 الدين ولو حكما على المحيل اى الاعميل بعده اى بعد اثبات الدين وبذلك يكره ما قال بعض المشايخ ان الدين باق في
 ذمته المحيل فانما اثبات المطالبه وذكر شيخ الاسلام انه قول محمد والاول قول ابي يوسف وهو الصحيح فلو حال الراهن والمرتهن
 الدين على غيره لم يصح استرداد الرهن عنه ولو ابرأ المحال الدين عن المحيل لم يصح ويستند في ذلك ما قال بعضهم انه لم يثبت نصا
 انها اثبات المطالبه والدين كما في النهايه لكن في الحاله ان الدين بالحواله انتقل الى المحال عليه ويرى المحيل عند العلماء الثلثه
 لكن في المحيط ان الدين باماره مستحق لا بحق المحل ولم يعرف ما كاله على الصحيح واعلم ان هذا التعريف يسمى بتعيين المعنى الحواله من بين
 سائر الافعال فان المده هو العقد المخصوص فليس فيه دور لانه توقف الشيء على ما توقف على ذلك الشيء بحيث لا يتغير بالان
 بتمه ذلك الشيء كما في اساس الاقتباس وغيره ولا شك ان الثاني لا يتوقف على الاول بهذه الحقيقه فمضى اى الحواله بشرط عدم
 برأته اى المحيل كفاله وبذه اى الكفاله بشرط برأته الاصيل حواله اى كل واحده من الحواله والكفاله تستعار للاخرى عند
 تحقق موجبه فلو قال حلت بشرط عدم برأته المحيل وكفالت بشرط برأته الاصيل كان كفاله وحواله لان العبرة بالمعاني ونصح
 الحواله بلا ثبوت دين للمتحال على المحيل بان يستعار الحواله لوكاله لا شتمال كل على النقل كما في الكبراني ونصح به اى بدين
 له عليه والمتبادر ان يكون الدين معلوما والا فلا تصح كما اذا قال حلت جميع ما يذوب لك على فلان كما في المنية بضمها اى
 تصح بضمها المحيل والمحال وفي الزايدات انها تصح بلا رضاه المحيل ورجحه صاحب الهداية حيث لم يقيم الدليل على ما عليه كما في الكبراني
 فلو قال للمطالب لك على فلان كذا من الدين فاحتمل به على فرضي به الطالب صححت وبرى الاصيل ورضاه المحتمل عليه
 سواء كان عليه دين او لا وقيل لا يشترط رضاه كما في الزايدى وذكر في شروط الظهيرية انه لا يشترط اجماعا وغيره من اى انه لا يشترط
 حضور المحال كما قال ابو يوسف لكنها باطله عند الطرفين بلا حضورها كما في النظم والى انه لا يشترط حضور المحيل والمحال عليه كما في
 النهايه والى ان الحواله في الشرع ليست بعقد وهو عقد مودعه ان يقول المديون للدائن احلت بالك على من الدين على زيد
 وقال الدائن قبلت كما في المستصفى في غير اى المحيل من الدين الذي حاله للمحال على المحال عليه والتعريف وان حامل مودعه
 لكنه ذكر كونه قوله الا ان نيوى حقه كيعلم اى يملك الدين المحال به بموت المحتمل عليه اى بسبب موته حال كونه فلسفا
 اى لم يترك غنيا ولا دنيا ولا كفيلة او حلقه اى يحلف المحتمل عليه منكر الحواله مودعه بقوله لا يثبت للمحيل والمحال كذا في القاضى
 وشرح الطحاوى قال لا كفار بالمحال ظن عليها اى على تلك الحواله فانه عند تحقق احد هذين الامرين عاد الى المحيل وعنده لا يعود
 وقال اى الصاحبان ان التوى يكون باهو عنده من الامر المذكورين وبان فلسفه اى بتفليس القاضى للمحال عليه

قضاة بافلاس من ظهر عليه حال حيوته وفيه اشعار بان لو غاب الاحتمال عليه بحيث لا يدري مكانه معسرته لم يرجع الاحتمال على المحيل
 بالدين لكنه لو باطله فجا الاحتمال الى المحيل وقال لان زخركم كرهتمني وذهب فقال المحيل رسل ست من يرمي زخركم مني
 تو انتم گرفت رجح المحال بالدين على المحيل لانه بطل به الحوالة كما في الجواهر والاحسن تاخير البراءة المذكورة فانه حكمته كتاب
 بين تسمى الحوالة المطلقة ان يحيل بما كان للمحيل على المحال عليه ولم يكن له عليه من دين او عين والمقيدة ان يحيل بما له عليه
 من احد هادو غصبه او اشار الى الاول فقال وتصح حوالة شئ من دين او عين بلا شئ او بلا ذكر شئ يجب للمحيل على
 الاحتمال عليه فان اداءه فعلى الاول يرجع بما اداءه على المحيل لانه قضى دينه بامره وعلى الثاني برئ المحيل من الاحتمال عليه كما في
 تناقض خان لكن لو احال بانه سرق من الخطة ولم يكن للمحيل على الاحتمال عليه شئ ولا للتمثال على المحيل لم يصح الحوالة ولذا لو قال
 قبل الاحتمال عليه فلا شئ عليه كما في المنة ثم اشار الى الثانية فابتدأ بالعين فقال وتصح بدرهم الوديعة اي بهال الالة
 كذا نية الوديعة وغيره او سير الوديعة الاحتمال عليه من موجب هذه الحوالة سهلا كما اي تلك الدرهم وكذا بالدرهم المخصوصة
 اي بما يكون مضمونا على الاحتمال عليه ولم يبرأ الغائب الاحتمال عليه سهلا كما لانما فانت الى ضمان فكانا باقية بخلاف
 الوديعة وتصح بدراين المحيل عليه اي على الاحتمال وسير به ثم اشار الى حكم آخر من الحوالتين فقال في المقيدة فلا يابطا لانه
 لا يابطا للاحتمال عليه شئ من الوديعة والمقصود بالدين الاحتمال فلا يابطا به المحيل وفي الحوالة المطلقة للمحيل
 الطلب ايضا فللمحال الطلب ليس للتقديم فائدة ظاهرة ولا تبطل الحوالة ولو مقيدة باخذ ما كان عليه اي الاحتمال
 عليه من الدين والمقصود او ما عنده من الوديعة فالمحيل ان ياخذ الدين او العين من الاحتمال عليه في المطلقة لانه تعلو
 بحق الاحتمال لعدم الاضافة اليه بخلاف المقيدة فانه ليس له ان ياخذ منه لانه صار مشغولا بالحوالة فلو دفع اليه ضمن ويكره
 السفتجة وهي لغة وشريعة يضم السبيل سكون الفاء وفتح التاء اسم من السفتجة بفتح السين اقراض ما لا ياخذ صدقة قيل
 نفسه في بلد آخر ثم ذكر بعد اتمام المعنى عليه وان احتمل ان يكون من تمتة فقال سقوط خط الطريق اي اشرافه على الملا
 في الطريق فيكره وان لم يذكر هذه المنفعة وقيل انما يكره اذا ذكرت والا فلا بأس به كما في النهاية وانا ذكر في الحوالة لانه احوال الخطر
 المتوقع على المستفرض ولا يخفى ما في سقوط خط الطريق من غاية حسن الانتظام

كتاب الوكالة

وانما عقبه بالحوالة لانه وان اشتمل كل على تفويض امر لكن الوكالة بلا نفع وهي لغة بالفتح وبكسر اسم من التوكيل كما في النجاشي
 وغيره وبالكسر بفتح مصدر يكل فهو وكيل فعيل بمعنى مفعول لانه سوكول اليه الامر اي مفوض اليه وقوله الوكالة الحفظ والتوكيل حفظ
 مجاز بعلالة السببية كما في المغرب يطلق الوكيل على الجمع والمؤنت كما في القاموس شريطة تفويض التصرف الى غيره
 اي اقامته احد غيره مقاسه في فعل شرعي معلوم مورث حكم شرعي كالنكاح والطلاق المؤتمن للمحل والمؤتمن فالحال الامام للمعد
 فلا حاجة الى نيابة امر شرعي كما ظن ويخرج عنه ما اذا قال انت وكيل في كل شئ فانه لم يصير به وكيلًا بجملة التصرف وفي الاتقان يصير

وکیلا بال حفظ فینعی ان یزاد الحفظ کما فی التفتة وکذا ینخرج عنه الایضا فان نیابة بالولاية المتعقلة الیه دون القاصرة المتبادرة
 ویظهر فیها توکیل مسلم ویا مبیع مال غیر متقوم کما یأتی وفتیه اشعار بان القبول لم یشرط فلو قال وکلتک بطلانها ولم یقبل التوکیل
 قبلت ولا ردت ثم طلقتا وقع استحسانا لانه دلیل القبول کما فی المبسوط وفتیه ایما را لی ان القبول شرط واد حکما ویه یبشعر
 ظاهرا انه ایتیه وشرطه ای شرط نفس ذلک الوکالة ان یمکنه الموکل ای بقدر الموکل علی التصرف المفوض الیه والافاق توکیل
 باطل فلا یشکل انه خلاف ما دونه فی اختیار رائه دون رائها فان المسلم الی ملک الشری جالب له وان هذا الغبن فاش واکسیه کما فی
 النکاح کید لانی فی تصدق بالشرک یتخلل تیسبب لانه قادر علیة ان اتنع بعراض النسی کما فی المضمرات وان یعقله ای یدرک
 التوکیل ذلک التصرّف بان یعلم ان البیع مثلا سالب للملک الشری جالب له وان هذا الغبن فاش واکسیه کما فی
 النکاح لانی توکیل العبدی والمجنون باطل وقیل فاسد فاکبره وفاق لا یجوز العقد کما فی المحیط وغیره وشرط حکمه ان یقصد له اس
 التصرف بان لا ینزل فیه والافاق یقع غیر الموکل وفتیه مزیالی ان المعتبره یصلح ان یمکن وکیلا لانه یعقله و یقصد له وان لم
 یرجع المصلحة عن المصدرة والی ان عامه التوکیل بالوکالة لم یشرط خلاف الحد وکل بیع عبده وطلاق امراته ففعل التوکیل قبل
 العلم بجهلها قال کما فی المحیط وغیره فیصح توکیل الحر البالغ العاقل بقرینه الآتی او الموکب الصبی او العبد الصبی او البائع
 المأذون من جهة المولی والمولی العاقل مثلما انی مثل المأذون فیجوز توکیل المأذون من جهة المولی او الموکب الصبی او العبد الصبی او البائع
 المأذون فاما تقاسم عشرة حاصلة من ضرب اربعة فی اربعة فمن الظن انها تستقر من ضرب ثلثة فی ثلثة وصح توکیل الحر البالغ
 والمأذون صبیاً عاقلاً وعبداً صبیاً او بالغاً عاقلین حال کونهما مجبورین عن التصرف فالتقاسم اثنی عشر من ضرب
 اربعة فی ثلثة ویرجع الحقوق اذ الحقوق العقد الواقع عن هذا العبدی والعبد الی موکلهما لا الیهما لقصور اهلیتهما وفتیه اشعار
 بان الحقوق یرجع الی التوکیل المأذون منها وذا اذا وکل بالبیع واما اذا وکل بالشرک فالی الموکل سوا کان الشئ حالاً او طیاراً
 کما فی المحیط وغیره فیکل باسمه صوفة اولی من المولد والظرف للتوکیل ای صح التوکیل بکل عقد یعقده ای یحصله الانسان
 بنفسه ای یتبد بنفسه بولاية نفسه عن غیر کالبیع والتهبة والصنعة والودیعة وغیره واولا یشکل توکیل المسلم الذمی ذمیاً
 او مسلماً ببيع الخ او تهبة اسماً او بالتوکیل ببيع السلم والاستقراض کما ظن فان الکفالة کافية للمأذون والثلث متثلنی بقرینه الآتی
 والرابع مختلف فیه کما سجدی وصح التوکیل ولم یرض الخصم بالخصوص تهة ای الجواب الصریح اذ الدعوی الصحیح کما فی المستصفی والجواب
 اقرار کان او انکال کما فی التلخیص وقال بعض المشایخ انه لم یصح بلارضاه وایصح ان الخلاف فی اللزوم کما فی الظهیرة فیهذه الایزوم
 وعندهما یلزم وهو المختار فلا یتز الوکالة بر وخصم کما فی النهایة وغیره وافتی بعض المتأخرین باللزوم عند تعنت المدعی علیه بعد
 عن اضرار المدعی وهو المختار عند الامام السرخسی وشمس الاسلام وهذا کله اذا کان یقیناً صحیحاً والافاق لزم بالاجماع کما فی الظهیرة
 وونی حکم الریض المخرجة التمی لم یعید لها المخرج الماعنه الضرورة کما فی النهایة فلو وکلت بالخصوص تهة وتوجبا الیه الیهین بعث القاضی
 الیهما عدلاً مستخافاً وشاهدین علی الحاکم والتمکول وتما منه فی غزاة المفتیین والاطلاق شعوباً به صار وکیلا فی هذه الصورة

الایضا

بالانكار والافتراء جميعا وله ان يستثنى الاقرار عند منعه رحمه الله خلافا لابي يوسف كما في الظاهري في كل حق لرجل او امرأة
ولو وضعا على الناس او عند من ادعى او بالعكس وصح ما فيها كاي ادراك كل حق واستيفائها اي قبضه الا في حد صدرا
استيفاء في حد من الحدود وقصاص بغيره كانه من الجلب كما اذا قال الموكل وجب لي على فلان حد او قصاص في النفس
او الطرف فوكلت ان تطلبه منه فان استيفائها بدون حضور الموكل باطل بالاجماع لسقوطها بالثبوت وقبضه مزايا لانها في التوكيل
بأشياء الحدود القصاص خلافا لما في يوسف والى انه يصح التوكيل باستيفاء التغير كما في شرح الطحاوي ويرجع الحقوق الى
الحقوق عقود قصد من نية الصبي والعبد المجربين الى الوكيل دون الموكل ولذا بان الموكل ان يوكل غيره بهذا الحق ولم يجز للموكل
كما في النهاية وانما اكتفى بالحق لان المكسب ثبت للموكل ابتداء كما بان في كل عقد فيه سادته ملك بملك كما في بيع سوى سلم
وقد اشبهت ابيه تنكيه وفي الاطلاق رد الى انما باع بحقه والموكل في بيعه الى الوكيل كما في الصنعة لكن الصحيح انها ترجع الى الموكل كما
في الجواهر والى انه لو وكل هذا الوكيل غيره بالبيع فباع بغيره فالحقوق الى الوكيل الثاني هو الصحيح كما في الكافي والى انه لو اضاف العقد
الى موكله في بيع الى الوكيل كما في العادى قال شرف الدين التاجر انما لا يربح اليه وفي التخصيص اشعار بالاختلاف كما لا يخفى و
شعار وان اضاف الى الموكل دخالة في العادى وقيل لو وكل بالشيء او بالحقوق الى الموكل بانيه كما في الجواهر واوجازته واستيجار
ويعلم عن اقراره ان الكارنان الحقوق فيه الى الموكل المسمى عليه ثم اشار الى تفصيل الحقوق فقال فليس الموكل المبيع الى
المشتري في الوكالة بالمبيع ويقبضه الى المبيع عن البائع في الوكالة بالشراء فقبضه للمشتري بقبضه في البيع ويجب عليه
اي الوكيل ثمن مشتراه في الشراء وان لم يدفع اليه الموكل ثمن الصنعة ويخاصم بالفتح في الاستحقاق والعيب فلو اتهم المبيع رج
المشتري بالثمن على الوكيل بالمبيع ان نقد الثمن اليه وان نقد الى الموكل رجوع بانيه ولو وجد المشتري عيبا واشت العيب وورده
بقضاء اخذ الثمن من الوكيل بخلافه في الاستحقاق اي استحقاق المبيع فجع الوكيل بالشيء الى الثمن على البائع ودون الموكل
والعيب اي عيب المبيع فوجه الوكيل على البائع وسعي في يده فان سلم الى الموكل فلم يرد له الا بغير الموكل لكل في شرح الطحاوي
واعلم ان المصنف قد ترك فيه في كثير من المسائل اعتمادا على الناطق المتبع كما ترى فلا وجه للقول بالتسليم هنا حيث لم يذكر قيد
وهو في يده والرد بالعيب فقيده كما نل من بخاصم بالفتح في طلب شفقة ما اشترى من عقارنا شفيع بخاصم الوكيل بالشيء وهو
اي العقار في يده اي الوكيل بخلاف ما اذا سلمه الى الموكل فانه بخاصم دون الوكيل لانتمار الوكالة فقوله في شفقة معطوف على
ما قدر من قوله في الاستحقاق بقدرية المعنى المراد فلا تساهل بانه معطوف على ما هو معمول لكل من الفعلين كما نل من قوله وعليه ثمن
مشتريه اشعار بانه متى صار الوكيل بفعله مدعى عليه اجبره المدعى على هذا الفعل كتسليم المبيع وغيره ومنتى كان متبرعا لم يجز الموكل عليه
القبض المبيع والرجوع في العيب والاستحقاق فان كان ميا وكل موكل بهذه الافعال والافان بجمع دارته والافوكل الموكل
كما ذكره المصنف لكن في التحفة ان الموكل او ميا بانه نفسه فان العدة على الوكيل حتى يجب عليه قبض الثمن وغيره وفي الخلاصة
لم يوجب حفرة الموكل فالعدة على الوكيل في عيوب بيع فاضى فان ان الرد بالعيب على الوكيل وفي ما دون المحيط اذا غاب الوكيل

عنده خلافا لهما ولو باع نقد او اخر الثمن صح عنده خلافا لابي يوسف وقية اشاره الى انه لو سمي الثمن فباع باقل لم يصح ولو باع
 بكثر صح كما في النظم والى انه لو امر بالبيع بالنقد فباع بالنسيئة لم يصح كما في قاضي خان وكذا بالعكس كما في الخزائن وصح عنده
 بيع نصف اى بعض ما وكل وان ضره التبعية كالعبد كما في الحقائق مبيعية مطلقا وعندها اذا ضره التبعية لم يصح ما
 بيع النصف الا اذا باع باقية قبل ان يختصا لان النسيئة عيب وصح اخذها اى الوكيل بالبيع رحنا ولو قليلا بالاتفاق الا اذا
 امر باخذها فانه لم يصح عندها ان ياخذ رحنا قليلا يوجب نقصا لا يتغابن مثله كما في الصغرى او قليلا بالثمن للاستيثاق
 فلا يغيب عن الوكيل الثمن للموكل والقيمة للراهن ان ضاع للراهن في يد اى الوكيل وان قوى اى ملكا على الكفيل
 من الثمن بان مات الكفيل والمكفول عنه مفسدا كما في الكرواني وتقييد عندهم شرار الوكيل اى من كل بشر اشئ غير معين ان
 كان الثمن يسمى بمثل القيمة اى بما تقوم به المقومون كالم وزيادة تغابن اى تحمل الناس بها ومن اى تلك لزيادة على رواتبه
 النوادر ما تقوم به مقوم واحد دون الكل اى قدر ما بين من ظن بغلبة الناس منهم يرغبون في ذلك اشئ بذلك لقد روى الداهم
 او الدنانير فبالا علة وليس بحال فلو اشترى ذلك الوكيل شيئا بعشرة دراهم فامتنع الموكل من اخذها لكونه عاليا عند فخر
 المشتري على المقومين فقوم بعض تسعة وبعض بعشرة فهو داخل تحت تقويم مقوم فهو الغبن اليسير فلزم الموكل وان لم يقوم
 احد منهم بعشرة فلا يذلل ولا يتغابن فهو الغبن الفاحش فلزم الوكيل وهذا هو الحد الفاصل بينهما وبه يقتضى كما في بيع الصخر
 وهو الصحيح وقال شيخ الاسلام ان هذا التحديد فيما اذا لم يكن له قيمة معلومة في البلد كالعبد اما اذا كانت معلومة في البلد كالخبر
 وغيره فالزيادة المتخذة على الموكل وان كانت فلسا لان اعتبار التقويم انما يكون فيما يحتاج اليه كما في المحيط وعلى رواتبه الجامع
 عن محمد ان اليسير نصف العشر واقل وعن نصيب بن يحيى انه في العشرة في العروض زيادة نصف درهم وفي الحيوان زيادة
 درهم وفي العقار زيادة درهمين كما في شرح الطحاوى وذكرني مع الخزائن في الحيوان درهمين وفي العروض (رد زيادة) درهمين
 العكس وذكرني التمراشى انه في الكل درهمين عند بعض وفي الكرواني ان ما ذكر تفسير الفاحش عند بعضهم وعليه يدل كلام الهيداي
 لكن الاول في اكثر الكتب الضابط اليسير له الغبن اليسير جامع عن حاقب فالعين والحار والفاق اشارته الى العروض
 والحيوان والعقار والنون والالف والباء الى نصف درهم ودرهمين وفيه رفرالى انه لو امر بشراشئ بعينه لا يحل
 منه الغبن اليسير ايضا عند بعضهم وقال بعضهم انه يحمل اليسير لا الفاحش والافض فيه كما في المحيط الى ان الغبن اليسير لا يعفى
 اذا كان منفردا اما اذا كان مع الفاحش فلا يعفى لزيادة النجاسة على قدر درهم كما في العادى وتوقف عندهم شرار
 نصف ما وكل بشر اشئ بعينه كعبد ودار والثواب معينات على شرار النصف الباقي لانه خالفه بشرار نصف
 فلا يلزم الموكل الا بعد شراره الا اذا ازم القاضى شرار النصف على الوكيل كما اشير اليه في النماية والكفاية وصح به قاضي خا
 وغيره من الظن انه محمول على الوكيل بشرار غير معين وان القياس تقضى ان لا يتوقف على شرار الباقي اذا وكل بشرار معين
 ولو رد مبيع على وكيل بالبيع بعيب وده الوكيل على امره اى موكله الا وكيل رفع على البديل اى لا يرد وكيل الا وكيل

أقر بعيب يحدث مثله في مدة قصيرة فزاد عليه بغير قضاء فانه لا يردده وانزعه اي الوكيل فذلك المبيع بلا خصومة للامروية
 رمزا الى انه لو رد الوكيل بقضاء القاضي بالبنية او بنكول الوكيل يردده على الموكل والى انه لو كان العيب مما لا يحدث في مدة قصيرة
 او لا يحدث في مدة اصلا كزيادة اصبع فرد على الوكيل بالاقرار بغير قضاء بالقبض بالبيع او بالنكول يردده على الموكل ايضا وفي
 عامة الروايات ان كان الرد بالاقرار بغير قضاء لا يخاصم الموكل فيلزم الوكيل والى انه لو رد بالاقرار بالقبض لزم الوكيل لان
 يخاصم الموكل فيلزم عليه بالبنية او بالنكول وانما جعل النكول في باب الشرارة لا لقرار لان المشتري لم يكن مضطرا في النكول
 فان الشبهة بسبب الملك بخلاف الوكيل فانه مضطرب كما اضطر عند اقامته البنية وتماسه في الكرماني وفي اسناد الاقرار الى الوكيل
 اشعار بان لو اقر الامر بالعيب انكر الوكيل لم ينقص البيع ولم يلزم الامر الوكيل شئ كما في المحيط وان باع الوكيل بالثمن سنار
 اي نحو جلا اجملا مطلقا او مستعارا فاما مو قال الوكيل قد اطلق الامر الامر اي الوكالة بالبيع فقال الامر ان تبعة
 بنقد صدق الامر مع الثمين وعلى الوكيل الثمن حالا وفيه اشعار بان لو امره بالنقد فباع نسالم بخر كما مروني المضاربة اذا باع
 المضارب سنار وقال قد اطلق رب المال المضاربة فقال ارتكبت بنقد صدق المضارب مع الثمين اذ العموم هو الاصل
 في المضاربة كما ان التقضي الوكالة ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحده اي يبطل تصرف احد هاتين يحتاج اليه اي كل
 حتى يجزيه الموكل او الوكيل الاخر الا انه اذا اشترى بنقد عليه فاذا باع او كتب او خلع او زوج مثلا يتوقف على اجازة الموكل والوكيل
 الاخر سواء كان الثمن سمي اولاد الوكيل حاضرا او غائبا كما في شرح الطحاوي وفيه اشعار بان اذا تصرف احد هاتين الاخر فانه لم
 يجز الا اذا اجاز له الاخر وان كان غائبا فاجاز لم يجز عنده وقال الحاكم انه خلاف ما في الاصل وقال ابو يوسف انه جائز كما في المحيط
 والمتبادر ان يكون وكالتهما بكلام واحد بان قال وكلتبا مبيع عندي واما اذا وكلنا بطالين بان وكل به رجلا ثم افرغ تصرف
 كل بدون اجازة الاخر الا اذا كان توكيلا في خصوصته فان لكل منهما ان يخاصم لكن على وجه لا يفوت فائدة توكيلهما بان يستقيم
 الامر باسما وانما اقر واحد هاتين بالتكلم وفيه رمزا الى ان لا يشترط حضرة صاحبه في خصوصته كما قال الجمهور وقيل يشترط والى ان
 لا يقبض احد هاتين الاخر كما في الكافي وفي ردو ولعيه كبضاعة وروعارية ومغصوب وقضاء دين ودون قبض لو دينة
 والدين وطلاق وعنت فان لاحد هاتين ان يطلق ولعنت دون صاحبه وفي الاكتفاء اشارة الى انه لو وكل وكيلين وقال
 لا يطلق احدهما دون صاحبه فطلق احدهما ثم طلق الاخر او اجاز لم يجز وكذا العتق كما في المحيط وذكر في الهداية لو قال طلقا بان
 شتما لا يفرد احدهما به والظاهر ان الاعناق كذلك لم يعوضا فانه لو كان الطلاق والعنت بعوض لم يفرد احدهما الا اذا اجمعا
 الموكل او الوكيل الاخر ولا يصح ومطل بيع عبدا مال صغيره الحر المسلم من مشتري لرقبته او بيع مكاتب مال صغيره لمسلم
 او فرمى مال صغيره فان ولد لهم الكبير كان غنبي فلم يصح بالطريق الاولي المسلم قيد الكل وان لم يصح بيع الاولين بالاصح
 الكافر ايضا فان امر المقصود اكثرى لا كل كافر غير مرة فليس تسامح كما ظن ولا شرا له اي شرا لكل من هؤلاء شيئا من بيع
 للصغير المسلم باله واما شرا اسم للصغير بالمهم فيصح والادب مع شمول الادب فيصرف عبدا مكاتب وكافرا في مال صغيره المسلم لان يصرى

المبيع من التصفيات لم يصح منها كفا في الكفاية ولا من الذي والمستأمن المحرم والمرتبني مال ذلك لصغير لا لقطار ولاية الكفاية
المسلمين كفا في الثاني والامر بشتر امر الطعام اي الطعام غير ذميته محمول على البر في صورة دفع دراهم كثيرة بحيث يشتري
بها في العرف البر لا الخبز والدقيق فلو اشتري احد هاتين على الامر كما لو اشتري بها شعير او لحما او فاكهة لا يجوز عليه دفع الثمن الى
الوكيل اشعاره بان له امر بالشتر بلا دفع له الا يصح التكيل وعلى الخبز في دراهم قليلة بحيث لا يشتري بها في العرف الا الخبز فلو اشتري
بها غيره لا يجوز على الامر وعلى الدقيق في دراهم متوسطة بحيث لا يشتري بها في العرف الا الدقيق فلو اشتري غيره لا يجوز عليه
كفا في المحيط وغيره وقيل القليل مثل درهم الى ثمانية والمتوسط مثل اربعة الى خمسة او سبعة كفا في الكفاية فالسبعة على هذا لم يكن من الكثير
كما ظن وما في المتن ان ذكر في المداية لم يقابل لانه بما ذكره وهو مرجح خذوه وعليه يدل كلام الدرراني وغيره وقالوا ان الطعام في عرف
الكوفية على البر ودقيقه وغيره في عرف غيرهم على ما يطعم وجو القياس قال بعض مشايخنا انه ما يكن كله بلا اوام كاللحم والمشوى ودون البر ودقيقه
وقال صدر الشهيد وعليه الفتوى كفا في الذخيرة والامر بشتر امر الطعام في متخذ الوليته اي طعام العرس المتخذ بالفتح اسم زمان على
الخبز ولو كثرت الدراهم او توسلت للعرف والامر بشتر امر حمار او فرس او بغل يصح بلا بيان الثمن ونصف الى ما يرضى مثل الموكل
ولذا لو امر قاض بشتر امر حمار لا يجوز عليه فاذا اشتري سقطت الاذن او الذنب منه كفا في المحيط والامر بشتر امر دراهم ان ذكر ثمنها و
محلتها ويقع على دراهم وكل فيه وجوابه لظاهر انه يصح ان يذكر احد هاتين كفا في المحيط وذكر في المضمرات ان ذكر الثمن يكفي وعن ابى يوسف
لا بد من الثمن والمصر والامر بشتر امر شئ غير معين يصح ان علم جنسه المعين في النكاح من وجهه وذكر ثمن معين ذلك الثمن اس
بين نوعا والاحسن ترك الصفقة فان النوع صار معلوما بمجر تقدير الثمن كفا في المداية وعن ابى يوسف انه يفتى ان يفتى الى مثل المعتبر
بجمال الموكل وفيه اشارة الى انه لو كان معلوم الجنس من كل وجه كالشاة والبقير يصح وان لم يذكر الثمن الى ان جماله وصف غير
نافعة كفا في المحيط لا يصح ذلك الامر بذكر الثمن ان فحش جماله جنسه بان جهل الجنس من كل وجه فهذا التصريح با علم منها كما
لا يخفى وفيه اشعار بان لو بين نوع ذلك الجنس صح واريد بالنوع الجنس السافل كالحمار كما ذكره المصنف ولعله سهو فان الحمار ليس بجنس
سافل عند احد كالرقيق الشامل للذكور والاثني المختلفين في بني آدم والشوب الشامل للمياه والكتان والقطن والمداية اشارة
للقرن البغل والحمار عرفا كفا في المداية وغيره وكل ذي قوائم اربع كفا في العتية وفي المفردات انها الفرس خاصة وصدق
عندهم الوكيل لانه امين بشتر امر عبد ولو معين ومن الظن انه يشعر بعدم تعيين عبد في قوله شتر امر عبد اسعينا للامر بما
العبد عنده وقد قال الامر بل شترته لنفسك ان دفع الامر لثمن الى الوكيل وفيه اشعار بان لو اختلفا وهو
صدق الوكيل بالطريق الاولى كفا في المداية والا يرفع الثمن فالامر الموكل صدق لانه انكر الثمن وفيه اشعار بان لو كان حيا
صدق الامر بطريق الاولى عنه وما عندهما فكذلك اذا وكل بغير معين والاصدق الوكيل وتعامن في المداية والموكل بالشرار
حبس المبيع اي المشتري وانما اختاره عليه لانه اشهر ولم يرد انه انظر لانه مناقشة بعد ظهور المراد من امر طرف الجنس لقصص مشتهرة
منه وان لم يدفع الوكيل الثمن الى بائعه الا انه لم يذكره محمد اصلا وما في المتن عن الامام الحلواني كفا في الذخيرة وفيه اشعار بان لسان

يطلب الثمن من الموكل وان لم يرد من مال نفسه الى البائع كما في الصغرى فان باك المبيع في يد الوكيل بعد خمسة
 متدرك بالفاوطة عند الطرفين الثمن قل وكثر لانه بمنزلة البائع من الموكل فضمن الوكيل ضمان المبيع واما عند فرسح
 ضمان الغصب فوجب قيمته بالغة بالبعث وعند ابى يوسف ضمان الرهن فلو كان الثمن خمسة عشر والخمسة عشرة رجع على
 المأخوذة خمسة عشر ولم يرجع بشئ عند الباقيين ولو كان بالعكس رجع الموكل بخمسة عشر فرسح وسقط عندهم وليس للوكيل
 بشئ او شئ عمن اى معين ولو بلا قسمية ثمن شراره لنفسه لانه تغير وعزل بلا علم الموكل فلو شترى لنفسه كان للموكل
 واكثره بالشرار عن النكاح فانه لو وكل نكاح امرأة بعينها فزوجه لنفسه فمى له كما في الصغرى وفيه اشعار بان لو وكل بشرار
 غير معين كان الشراء لنفسه الا اذا دفع الثمن من مال الموكل او نوى الشرار له كما في المضمرات فان شترى بخلاف جنس
 المسمى كالمكيل ترك الجنس احسن فانه لو اشترى بالشر من الثمن وقع المشتري له اى الوكيل وفيه اشعار بان لو لم يسم ثمنه
 كان في الحكم المسمى لانه العرف في العقود والنقود

فصل - للوكيل بالخصوصية في الدين والعين القبض عند علمنا لانه يتم له ما فلو وكل رجلا ان يدعى وثبتت ماله على فلان
 ولا يرد عليه فثبتت عليه الوكيل بالجنبة او الاقرار كان له ان يقبضه وليفتى اى يفتى كثير من المتأخرين من مشايخ بلخ وخرقند وغيرهم
 الا ان اى بعدهم جميع بخلافه اى بان ليس القبض لانه ماضى الا بالخصوصية كما قال العلماء لظهور المسكوك والجنبة في الوكلاء
 والجبر والتلبس في القضاة بغيره بالشر واهل الاسلام من هؤلاء كما قال الزاهدى في نيفت وقسمائة فتمس عليه ما في نيفت
 تسعائة وفيه اشعار بان للوكيل بالقاضى القبض عند علمنا بخلاف الفرع وعليه الفتوى كما في المدائيه وذكر في المضمرات ان
 الاول ظاهر الرواية الا ان يحكم عرف التجار وبه يفتى للوكيل بقبض الدين بالخصوصية فلو اقام هذا الوكيل البنية على الدين او
 اقيم عليه ان موكله استوفاه او ابراه ليقبل خلافا لما فان قبض الدين عنه قبض بمثل حقه وعنده ما قبض بعينه تقبل على الوكالة عنه ثم قد
 فيه رمز الى ان القاضى لو وكل بقبض دين الغائب لم يكن له الخصومة والى ان الرسول والماء وبقبض الدين ليس له الخصومة كما
 في الذخيرة والى انه لو ادعى الغريم الاستيفاء لم يحلف الوكيل فيه مع المطلوب بل الى الوكيل ثم مبيع الموكل ويستجافه كما في المدائيه و
 الى ان الوكيل بقبض العين لا يخاصم كما صرح به فقال لا يكون الوكيل بقبض العين بالخصوصية لانه كالرسول فلو اقام البنية عليه
 ان باع من موكله لم يسمع في حق المبيع وفيه اشعار بان لم يمنع الوديعه الى الوكيل بقبضها بدون اثبات الوكالة وان اقربا المودع
 كما في دعوى الخلاصة ويقصر به الوكيل اى يتوقف على حظه الموكل قبض من كل بقبض العبد اى في يد فلان ونقل المرأة
 اى يقصر به الوكيل ونقل المرأة الناشئة الى موضع كذا او يتوقف على الخصم ونقل الوكيل اى بان اقام العبد المحجة اى البنية على العتق
 اى اعتاق موكله اياه واقامته المرأة المحجة على الطلاق اى تطليق الموكل اى بان اقامه بلا شبهة اى العتق والطلاق لانها اقامه
 على وكيل غير خصم ولذا وجب عاودتها لو حضر موكله بخلاف قصر اليد وصح اقرار الوكيل اى وكيل المدعى او المدعى عليه بالخصوصية
 القاضى لانه محل الخصومة فلو وكل رجلا بالخصوصية مدعى فاقربا بطلب المدعى عليه فلو لم يسمع لان الخصومة شاملة للمدعى

وفيه اشعار بانها لو انزل ذلك لوكيل صحيح بالطريق الاول وبانه لو استثنى الاقرار صحيح وصار وكيل بالانكار كما لو استثنى الانكار صار
وكيل بالقرار كما في الذخيرة وذكر في الصغرى انه لو استثنى الاقرار بحقة الطالب صحيح والالم صحيح وقال محمد بن ابي صالح لا يصح اقراره على
مصلحة المدعى او المدعى عليه عن الطرفين عند غيره اى القاضي فيه انه لو ثبت ذلك الاقرار بالبينة خرج عن الوكالة لكان القناطر وقال
ابو يوسف منع اقراره عند غيره ايضا وللموكل الاية غير عزل وكيفية كاتبة رسالة معاقبة لان الوكالة بحقة فلو قال غرتك عن الوكالات
كلها انزل عن الوكالة الرسالة بالاجماع كما في الصغرى ولو قال كلما غرتك فانت وكيلي ثم قال رجعت عن الوكالة المعاقبة انزل على
قول كثير من المشايخ وبه يفتى كما في الخزانة وفيه المختار انه يملك اخراجه بحقة من الوكيل باخلا الطلاق والعناق وتوكيله بسؤال الخصم
يدخل فيه تجوز الوكالة فان تجوز ما عدل النكاح منع وفي رواية لم ينزل بالجوراء وكل الدائن بدين موجب مبيع داره بسواه عند الاصل
كان له عزل قبله كما في الجواهر وانه اذ اقر الوكيل للمعد فانه لا يعزل وكذا تعلق بكاتبة حق الغير الا برفعه كوكاتبة في ضمن نكاح او رهن كما
في الذخيرة وفيه اشارة الى انه لو تعلق وكاتبة بالشه طم غزل قبل وجوده صحيح وعليه الفتوى والى انه بطل تعليق العزل بالشهر كما في
الخاتمة ووقف عزل الوكيل على علمه اى الوكيل بسبب منه بكتاب اليد او رساله ولو من عبداً ونحوه وان انبه عدل الغزل وان لم
يصدره وبغير غير العدل لم ينزل الا بالتدقيق وعندنا ان الغزل اذا ظهر صدقه كما في المحيط ولا يبعد ان يرجع من غير علمه الى الموكل والمعنى
عزل الوكيل نفسه عن الوكالة على علم وكلمه كما في الكرمانى وتبطل الوكالة بالبيع والشه او غيره بموت احدهما اى الموكل والوكيل
ونقل الحقوق من الغنص والتسليم والرد بالعيب ونحوه الى من كان حيا منها كما في العادى وذكر في فصل الوكيل بالشه ارسى
المحيط ان الوكيل لو مات فحق الرد بالعيب لو اشتهر او وصيه وان لم يكن فله عزل في رواية ولوصى القاضي في اخيه وليستثنى منه ما
اذا باع الوكيل بالبيع الجائز ثم مات الموكل فانه لم ينزل كما اذا وكل الوكيل وكيلاً ثم مات بطله الاول فانه لم ينزل وكيل الوكيل
كما في الفصولين وتبطل بسبب جنونه اى جنون احد ما بحيث لم يعرف البيع والشه وكما في الذخيرة فلو اشتهر عقلا بالبيع حيث
لم يعرف الشراء لم ينزل على الموكل كما في الكبرى جنونا مطبقا بكسر الباء لانه مستوعبا وشه بغيره مستوعبا شهما عنده وبه يفتى والشر
الشه عند ابي يوسف رحمه الله وشه كاملة عند محمد كما في سج الصغرى وهو الصحيح كما في الكافي وغيره واعلم ان الوكالة انما تبطل بالشه
والجنون اذا كان الموكل يملك عزل الوكيل واما اذا لم يملكه لعدان في باب الرهن والرافة في الامر باليد فلا ينزل بموته وجنونه
كما في الصغرى ولحقاقه بالكسرة اى بموت احد ما بدار الحرب حال كونه مقيماً وان لم يحكم القاضي بالحاق وقالوا تبطل بان
حكمه فلو عاد احد ما من دار الحرب سلم ولم يحكم لم يرد الوكالة عنه ثم وان حكم به ثم عاد الوكالة عند محمد بن علي بن يوسف
كما في الكرمانى واما ما ذكره الاثر اذ ادعى الميثاق ان تصرف المتمدن ان نفعه عند ما لکنه متوفى عنه وكذا تبطل بعجزه عن كل حال كون
الموكل مكاتباً اى اذا وكل مكاتب وكيلاً بالبيع شأنا ثم عارضه بطل وكاتبة وكيفية لا توقع تصرفه في مال الغير بل امره وانما فصل كذا
للبينة على العامل البعيد لما ظن ان فيا بعده لم يشترط علم الوكيل لما سخره وحجبه اى الموكل على كون الموكل مائة وما اى اذا حجب
عبد المازون الموكل عن التصرف بطل وكاتبة وكيفية لما مر والكلام شبيه الى ان المكاتب والمأذون اذا وكل رجلاً بالبيع فانه لا يفتى

لم يطل وكالاته بالعجز او الحرج كما في النهاية وتبطل الوكالة في حق من لم يطل صريحا من الشركيين بسبب افتراق هذا الشركيين
عن الشركة شركة عنان او غافقة وقيل فيه نظر كما في المستصفي وفيه دلالة على ان الوكالة باقية في حق الموكل وان كان في دلالة اللفظ
على ذلك خفا واستدل صاحب الكفاية على ما ذكره في المجامع ان احد المفاديين لو وكل رجلا بالشراء ثم افتراق لم تبطل الوكالة
في حقه وفيه انقياس غير ظاهر على ان في النظر لو وكل احد من المفاديين او كلاهما رجلا لم يغزل وكان وكلاهما فكل منهما على حدة فان
فعل احدهما كفعلها ولو وكل الشريك ان عانا رجلا ثم افتراق الغزل لم يعلم بالافتراق ولو وكل احدهما رجلا لم يغزل الا اذا كان الشرط بينهما
ان يتصرف كل على حدة فمن الظن انه لو وكل كلاهما ينبغي ان لا يغزل في حق كل منهما وان لم يعلم به اي بموت المكيل او جنونه
او لحاقه بما اوجزه او افتراقهما وكيفية كل من الموكل الميت والمجنون واللاحق والمكاتب والمأذون والشريك لانه
غزل حكمي والعلم شرط للغزل الحقيقي كما في الجواهر والنظم وغيره فان هذا الحكم عام لكل من التمتع فلا وجه لتخصيص المصنف والشامعين
بالتمتع الاخرية وتصرف الموكل فيما وكل به تصرفا بعجز الوكيل عنه سواء علم به او لا كالبيع والتمتع مع التسليم والاعتاق والتدبير
والاستيلاء او الكتابة واما اذا كان تصرفا لا بعجز عنه كما اذن العبد في التجارة او رهنه او اجره فلا يغزل فلو باع الموكل بالبيع والوكيل سعا
فموجبها عند ابي يوسف وللمشتري من الموكل عند محمد لان باع ملكه فمواذلي كما في الاختيار وغيره ولا يخفى انه معطوف على افتراق
الشركيين فيكون مقيدا بالقيود فان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد وانما لم يقده لانه لا يناسب الختم على قوله لم يعلم فلا
يرد ان الاحسن تاخير القيد وانما ختم على مسائل الغزل رعاية لحسن الاختتام

كتاب الشركة

او رد بعد الوكالة لانها كالقدمة للشركة كما سيظهر في اللغة بالكسر والضم كما في القاموس اسم ومصدر شركة في كذا بالاسم فهو
شريك اي مشارك كما في الديان وغيره فهي كالشركة خطأ للملكين كما في المفردات ويطلق على العقد كما في النهاية وشريعة
اختصاص اثنين او اكثر بجعل واحد كما في المفردات ولما كان قريبا من اللغوي قسم بلا تعريف فقال ضربان اي نوعان شركة ملك
اي اختصاص احد باخر بسبب ملكه فالامانة بمعنى الباء وهي شرعا ان يملك انسان فصاعدا عينا وهي ضربان اختياري
بان يشترط عينا او اعتبارا او لوصي لهما فيقبلان او يستوليا عليهما في دار الحرب او يخطا مالهما او غير ذلك وجبرية بان اختلاطا
بحيث تعذر او تعمير التمييز بينهما او زمانا لا او غيرهما في الاختيار وغيره وهذا باعتبار الغالب فان من الجبرية الشركة في الحفظ كما
اذا سيب الراجح ثوب في دار بينهما فانما شركيان في الحفظ كما في النظم فلو بدل عينا بامر كان ادلى وكل من هذين الاثنين
كما خصني قيا اي في الامتناع عن تصرف مفر فاما كان لصاحبه من حصته فلو باع احدهما نصيبه من بانه مشترك من اجنبي بلا اذن
شريكه لا يجوز وكذا الزرع والشجر ولو باع من شركه جاز ومن شام لم يجز كما في بيع الصغرى وانما قيد بالمضر لان لاحدهما ان يضر
على سطح داره شركة مينا كما في المنية ولما ضرر ارض مشتركة بينه وبين غائب اذا نفعت الارض فلو نقصتها او اذاترك
قوة ليس له ذلك كما في غصب الكبرى وشركة عقد اي الشركة القابلة للوكالة الواقعة بسبب العقد بعقرنية الآتية وكرهها

اي باميتها فان الركن يطلق على جميع الاجزاء كما في قياس الكشف وانا ذكر بعد العقد ونفا التوهم المجازا لايجاب بان
يقول احد هاشم كركك في عموم التجارات او في نوع والقبول بان يقول الاخر قبلت وحكما الشركة في الربح وشروطها
اي شركة العقد ان لا يعين لاحدهما وراهم مساهمة من الربح والافدت الشركة لاحتمال ان لا يربح غيره وهي اي هذه
الشركة اربعة اوجه جميع الوجه اي الطريق منها شركة مفادضة يقال شركة المفادضة قدمت لانها اعظم بركة بالحيث وهي
نقطة المساواة والمشاركة مفاعلة من التفويض كان كل واحد منهما راعيا عند الى صاحبه كما ذكره ابن الاثير وفيه اشعار بان المزيد
قد شئت من المزيد اذا كان اشهر وجه خلاف المشهور وشركة اي عقدية يكين متساويين او اكثر ولا بأس بذلك لفظ الشركة
لما عرف في الحوالة والمباور ان يكونا بالغين فلا يعقد بين صبيين باذنين او صبي باذون وبالغ مالا من التقدير وغيرهما ما ياتي في المراء
التساوي من حيث القدر اذا كانا من جنس واحد ونوع واحد واما اذا كانا من جنسين او من جنس نوعين كالسورع الصحاح فمشتط
مع ذلك التساوي في القيمة فلا وكان بلل احدهما قد فضل في القيمة لم يصح في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يصح كما في الذخيرة واشارة
بلفظ المتساويين الدال على الثبوت الى انه لو كان لاحدهما من جنس ذلك المال لم يدخل في الشركة فسد المفادضة كما في قاضي خان
والي انه لو قبض بعد الشركة ما على الناس من الديون او زاد واحد المالمين قبل الشراء او زاد بعد الشراء بالافسدت في كل هذه الصور
كما في الذخيرة ولا بأس بان يكون لاحدهما عقارا وعرضا كما في المشايخ وحرية فلا يجوز بين الحر والعبد وبين عبيدين وبين حر و
مكاتبين بين مكاتبين ودينيا فيجوز بين المسلمين والذميين والكتابي والمجوسي والمسلم المترد لابن مسلم وكتابي عند الطرفين ويكره
عند ابي يوسف وتوقف بين مسلم ومترد عنده لا عند هاشم كما في النظم ومن الشروط عموم التجارات والتساوي في الربح ولم يذكر لسا
يشير اليه ومنها لفظ المفادضة اذا عوام قلما يعلمون شروطها كما في المحيط وفيه اشعار بانها لو ذكر كل الشرط سواء صح العقد او العتمة للمعنى
كما في المبسوط وغيره فلا بأس بتركها مع ذكر الشرط وتفصيل المفادضة الوكالة فيصير كل واحد وكيل عن صاحبه فتعقد عقد كائنت
الى الآخر كما ينصرف الى نفسه والكفالة فيصير كل كفيلا عن آخر فيما يخصه من نحو ضمان التجارة والغصب والاستهلاك وشري كل
من المفادضين لهما فلا يملك احدهما شئ لنفسه لتضمن الوكالة الاطعام ابله وكسوتهم وغيرهما لا بد منه كنفقة نفسه وكسوته
والادام وجارية الخدمه وكل دين لازم احدهما بما تصح فيه الشركة من العقد كالشراء ونحوه كالبيع الجائز والفاقد والاعتاق
ضمن الآخر لتضمن الكفالة فالنشر على ترتيب اللفظ بالتصديق بالفاء احسن واحترز بالبيع فيه الشركة عما لا يصح فانه لا يضمن به
الاخر كالنكاح والخلع والصالح عن دم عمد وفي النصف ان كل بالزوم احدهما فعلى الآخر ايضا الاقراره بالمره وارش الجناية وقتل حم
محم ويكلفها بدين عليها الا اذا طلع احدهما على البتات والاخر على العلم وفي شرح الطحاوي لو كفل احدهما بالنفس لا يؤخذ به الاخر
بالاجماع ولو كفل بالمال اخذ به عند خلافا لهما وان ورث احدهما ما يصح فيه الشركة او وحب له او تصدق عليه او وصى له
ما يصح فيه الشركة من التقدير وغيره وقد قبض الوارث او الموهوب له او غيره وانا لم بين الفعل لانه معطوف فمشتط قبض كل
كما في شرح الطحاوي وانظر قاضي خان والمستعفى والنفقة وغيره ما وجبته المداية كالمثل بعينه فلا يشترط القبض شرط الية فقط كما

ظن صارت المفادضة عنائنا في جميع التجارات المتعار المساداة والتحصيل غير ظاهر فانه اذا فقد شرط من شروطها صارت
عنائنا كافي شرح الطحاوي وغيره وفي العرض والعقار المقبوضين من جهة الارث او المبة او الوصية او غير ما يشتق من العروض
سحق الفلوس الآتي والعقار داخل في العروض بقى العقد فافضة لانه زاد غير مال الشركة ومنه شركة عمان ويقال شركة عمان
بالكسر اما اسم كافي الديوان من العن مصدر عن يعين بالشتم والكسر اى عرض فكانه عن لها شئ فاشترى كافي المقاس والعن
بمعنى الحبس فكانه حبس بعض ماله عن الشركة او شركه عن بعض التجارات في ماله كافي الاختيار واما مصدره عانه اى عاينه فكان كل
يعارض الاخر كافي الديوان وهو شركة بين اثنين كل واحد منهما حراد عبد مسلم او ذمى او صبي باذن او بالغ او امرأة في كل تجارة
او نوع منها كالتيارة في الدقيق وقية اشعار بان المفادضة لا يكون الا عاتنه وذكر شيخ الاسلام انها قد تكون فاضلة ايضا كافي الذخيرة
وتصح بعض ماله اى مال كل منهما دون بعض ويصح مع فضل مال احدهما وتساوى الربح بينهما ومع تساوى مالهما مع تفاوت
الربح بينهما فيصح بالطريق الاول في الماويل مع تفاوت وفي الثاني مع تساوى سواء كان العامل كلاهما او احدهما فالاقسام ثمانية
يشير الى ان الكل صحيح لكن لم يصح ما كان العمل لصاحب الاكثر والربح بينهما او لاهل المتساويين في درجة اقل فان شرط ذلك كان باطلا
والربح في الاول انما تناو في الثاني بينهما كافي المعنى وغيره ومع كون مال احدهما دراهم صحاحا او مكسورا ايضا او سوداى روية
الفضة ومال الاخر نائير سواء كانا متساويين في القيمة او لا وفيه اشعار بان المفادضة لا تصح مع اختلاف راس المال ونها روية
عن الشيخين في ظاهر الرواية انه يصح اذا تساوى في القيمة كافي المعنى ويصح بلا خلاف فاللزوم وفيه اشعار بان المفادضة يشترط الخلط
وبناء قياس في الاستحسان لا يشترط كافي المبسوط وغيره وكل من الاثنين متطالب شبرا مشتركة تضمن الوكالة والوكيل اصل في
الحقوق لا غير اى لا يطالب شبرا يشتري صاحبه لانه لا تضمن الكفالة ثم اى بعد المطالبة يرجع على شركه بحصته من الثمن ان اداه
من ماله لانه وكيله في حصته وفيه اشعار بانه ان اداه من مال الشركة لم يرجع كافي المضمرات وبانه لو لم يؤده اصلا لم يرجع عليه كما اشير
في المداية والى انى في امر في الوكالة ان الوكيل يرجع على الموكل وان لم يؤده كما نط لان بين الوكالة الصريحة القوية والضمنية الضعيفة
وقال كالاخفى ولا تصح ان اى المفادضة والعنان الا بالنقد اى الدرهم والدينار فلا يجوز بالمصنوع منها في الروايات كلها
فانه بمنزلة العروض كافي المعنى والفلوس النافقة اى الرابحة فان الشركة تصح فيه عند محمد والمشهور عن الشيخين انها لا تصح كما
في المعنى والفتوى على قول محمد كافي المضمرات وقال لا سيما في المبسوط انها تصح به على قول الكل لانها صارت ثمنا باصطلاح
الناس كافي الكافي والتبر اى جهر المذهب الفقه قيل ان يضربا وقد يطلق على غيرهما من المعديات كالنحاس الحديد والفضة
بالذهب منهم من جعله في الذهب حقيقة وفي غيرهما مجازا كما قال ابن الاثير والنقرة اى القطعة المذابة من الذهب او الفضة كما
في المغرب والمراد غير المضروبة فمى مستدركة بالتبر لانه لم يذكر في الكافي ان تعامل الناس بها اى التبر والنقرة فان لم يتعاملوا بها
لم يصح كما افهم كافي في ذلك عرف ظاهر وظاهر المذهب بها لا تصح بها كافي المبسوط ولا تصح الا بالعرض غير التبر والنقرة بعد
ان باع كل منها اى الشريكين نصف عرضة ونصف عرض الشريك الاخر وتقا بخاصة صارت مال كل مشتركا بينهما شركة

ملك ثم يعقد ان شركة عقد مفادته او عنانا فصار نصف مال كل مضمننا بالشرك على صاحبه فان حصل الربح فهو بحسب مال مضمنون عليه فيصح وكذا الجواب نصف عرضه نصف دراهم الآخر واما بضام عقد مفادته او عنانا وكذا لو كان مالهما ما يختلط بالخطا كالكيل والوزن كلاباس بن خبث احد فخطا فوعدت شركة ملك ثم يعقد ان كافي شرح الطحاوي وهذا اذا تساوى بقيمة فلو تفاوتا بان يكون قيمة متناع احد بها اربعة مائة بقيمة الاخر مائة باع صاحب الاقل اربعة مائة خمسة نجس الاكثر ولو كان احدهما اوجد قسم بينهما نصفان او على قدر قيمة الجيد والردى كافي المعنى ثم رأس المال بعد البيع عوضا ودرهم فيه خلاف مذكور في المبسوطات وهاك مالهما اى مال الشفعة والعنان كافي المعنى او مال احد هما قبل الشفعة من جهة المالك فيفسد اى الشركة راسا لان المال محل العقد فلو كان مال احد هما فاشترى الاخر مال كان المشتري له خاصة وهذا اذا طلق العقد واما اذا قيد بان قال يشترى كل فاشترى ثم ملك كان المشتري شريك في الشركة كما قال محمد بن حنفية في جميعه وقال الحسن ان شركة ملك فلا يفيد الا في نصيبه كافي المعنى وغيره وهو اى المالك يقع على صاحبه حال كونه قبل الخلط في يد اسيما او يد هالكا لانه باق على ملكه وهو بعد الخلط يقع المالك عليهما لانه لا يميز بينهما الا في السابق كفى ولكل من شريك مفادته وعن ان يضع اى يجعل المال بضاعة ويورع ويضيق اى يبيع مضاعفة ويؤكل بالتصرف كالبيع والمال في يده اى كل منهما امانة فلا يضمن الا بالتعدي كافي اكثر المتداولات لكن في النظم ان كل من المفادتين مذكوره وان يعبر استجسانا يوجب ويستقر في كتابه ويأذن عبد الشركة وليشارك شركة عنان ونجاسم ويرزق ويرث من لا يثبت لا يصدق ولا يفاض فيه ولا يقرض والشركة شركة عنان لا يضارب ولا يؤكل ولا يضع ولا يفاضض لا يثبت لا يصدق ولا يميز من ومنها شركة الاعمال وشركة المبادى وشركة التفتيش وشركة الصنائع جمع صنيعة كالصالحات والصحيحة او جمع صنائع كرسائل ورسالة فان النافعة كالصنيعة ترقى الصانع وعمله وله ايقال شركة المحرفة وشركة التقبل من قبول احد هما العمل والقائه على صاحبه كافي الطلبة وهي ان يشترى صاحبان اى حاملان جديما اى لارض لكل ولا يميز فلا يشعر بالشركة كونه كل عاملا فان هذه الشركة باعتبار الوكالة والتوكيل تقبل العمل صحيح حتى يميز مباشرة ذلك العمل ومن لا يحسن لانه لا يميز على التقبل اقامة العمل به بل له ان يقيم باعوانه واجراءه وكل واحد منهما في حيزه عن ذلك في المبسوط كخياطين او خياط وصباغ تنبيه على ان اتحاد العمل والمكان ليس بشروط وان اختلفا لم يكن شرطه وفي الكافي اشارة الى انه صح شركة الدلائل وقال الرغباني انه غير صحيح والى انصح شركة الحمالين كافي المنيته وان تقبل العمل اى محل العمل له فان العمل عرض لا يقبل القبول وفيه اشعار بان تقبل كل منهما شرط وقد ذكر في المنيته ان احدهما يقبل والاخر يعمل بآزدي اشترنا اليه وذكر في الخلاصة انه لو كان من اعداده ومن آخر عمل عند الشركة باجر منيها متساوي او تفاوتت ههنا هذه الشركة خبر بعد خبر ذكره بقوله وان شرط العمل نصفين والمال اى الاجر ثلثا ولا يخلو الكلامان عن اشعار بان هذه الشركة تكون مفادته وعننا عند استجاء الشركة المطلق فيصرف الى العنان فانه المتعارف كافي الكافي ولزم كلامنا في الشركة كافي في شركة مطلقة عمل قبله احد هما فلا امر بذلك العمل ان ينفذ بهما شارة ويطلب كل منهما الاجر وان لم يعمل الا احدهما ولا يصح

لأمر الدفع أي دفع الأجر اليه أي كل منهما والكسب أي الأجر فنسبها وإن عمل أحدهما ومنه شركة الوجود أي شركة
ابتداء الشراكة، أو لا مال لهم ولا عمل لذا يقال له شركة المفاليس وقية مجاز من جوهه كما لا يخفى وهي أن يشتركا في نوع أو أكثر
في المعنى حال كونهما ليسين بلامال ولا عمل ليشتركا في جوهيهما أي ابتداء الماد بالمشية ومبيعا بالنقد في النسبة كما في النظم
فصح شركة الوجود مفادته أو وجوده شرعا بل هو أي أن يكونا من أهل الكفاية وضمن المشتري عليهما الفضيحة كذلك المشتري وتلفه
بلفظ المفادته كما في المضمرات ومطلقهما أي شركة الوجود عنان بالعرف لا أن تخصص شركة الوجود بذلك المانع عن شيء وذلك
في التهمة أن المطلق عنان ويصح مفادته أو وجوده شرعا بل هو أي أن تقبل العمل وعللا على السواء، ويتساويان في الربح والخسارة ويكونا من
أهل الكفاية فإن لم يوجد واحد منهما فعنان هذا إلا أن شرطين في الموضع التمسكه ولم يعرض في التمسك أوالات بانها في كل منهما حقيقة الظاهر
انها في الأول حقيقة وفي الباقي مجاز تريجي على المشتك كل من الشك كمين في شركة الصنائع والوجود وكيل الآخر عما ناكه في الضمان
مفادته لا مكان تحقق ذلك فإن شرطنا في شركة الوجود مناهضة المشتري بينهما في المناهضة والعنان أو مثالا أي الشك
في العنان فالربح بينهما كذلك مناهضة أو مثالا في شرط الفضل أي فضل الربح في هذه الشركة على قدر الملك باطل لأن
استحقاق الربح بالضمان والضمان تبع الملك فيقدره بقدر ولا يصح الشركة في كل شيء لا يصح فيه الوكالة فلا يصح في اخذ المباحات
أي في كل شيء مباح اخذ كالأصيد والملاح والسبيل وثمار الجبال والبراري والاستسقاء، والأجارد والارتية والجحش والخشيش ونحوه
ونحوه مما من موضع مباح اخذ كما إذا اشتركا على أن يدينا من طين أو ارض لا يملكانه ويلبغا أجرا فانها فاسدة كما في المعنى تخصت
المباحات إذا اخذت بمن اخذ فلا حق فيه لمن لم يأخذ ونقصت بينهما أن اخذ ما عالا شترهما في الأخذ وإن اخذ ما
منفرد به فطالما وباعا ما قسم الثمن بينهما على قدر ملكهما فإن لم يعرف قدر ملك كان منها صدق كل إلى النصف مع الميسر اقيم
البنية عايدة في الزيادة كما في المعنى وللمعيرين الجمع أو القطع أو الربط أو الحمل أو غيره وصاحب لعدة أي المالك ما يحتاج
الأخا إليه من نخب الدابة والماك، أي بالوقت بهي بالنظم في الأصل أو المصلحة في المقامس أجر المثل على العامل أن لم
يأخذ لمعيرين صاحب لعدة ما له قيمة أو بالاجابة كما في قاضي خان والمأز أو أجر المثل على نصف القيمة أي قيمة المباح يوم الأخذ
أن كان له قيمة والأصغرى أن يكون العام فيه بالتعدين والقياس عند أبي يوسف لأنه رضي به وهو المختار عند المصنف بناء على
تعديه وهذا الأصل جليل استدلال به أحب للكفاية وغيره خلافا لمحمد فإن عند أجر المثل بالعام والمغز وهو المختار عند صاحب البنية
على ما دل عليه كلام الكفاية وكذا ما يأتي من كلام المصنف في المنازعة والربح في الشركة الفاسدة كما إذا عين لأحد ورثته سائمة
على قدر المال في الشرط باطل وتجلل شركة العقد بالموت أي موت أحد ما أو الجحشون أي يجحشون أحدهما طبقا والملاحق
أي لما في أحدهما بالجرم إذا قتل أحدهما تداو جرحا على أحدهما سواء علم الآخر أو لا كما في الوكالة ولم يترك أحدهما مل
الآخر بعد الجرح بل إذا فله أو أمانا به لم يجر فإن أذن كل منهما لصاحبه بالاداء فأدى أو لا أدى متعاقبة الأولى أن أدى أحدهما
أو كونه مال مما جرح ثم أدى الآخر ضمن الثاني للأول وإن لم يعلم بأداء الأول وقال ضمن إن علم والأخا كما في زكوة المبسوط

الصحيح انه لا يضمن عند جهاه ان يعلم على هذا ما ذاك بل باده الزكوة ثم ادى بعد اداء الموال كما في الكفاية وان اديا انبيته صاحبه
سواء ادى في زمان واحد من كل من الشريكين وان لم يعلم باده قسط خيره ادى فعيب صاحبه لم يضمن عند جهاه كما في
الزيادات والقبالي وذكر في الكفاية ان كلا منهما لم يضمن احلا عند جهاه وفي ذكر الاداء والضممان رمز الى ختم الكتاب الله علم

كتاب المضاربة

ادرى بعد الشكر لانهما كالقصد للمضاربة لاشتمالها عليها اي في الاخرة بعد ينسار فلان لفان في مال اى ايجز شتقة من ضرب
في الاصل اذ اساسها كما في المضرب كما جاز من الضرب كما في الاساس انما اثره المادة على المقارنة التي هي لغة اهل الميتة
موافقة لمن يظن في الارض وهذه الهيئة لانه سار المضارب غالباً وتسبب بل لمال وفي الشريعة عقد شركة في الربح بان
يقول رب المال دفعة مضاربة او معاملة على ان يكون لك من الربح جزء معين فالنصف والثلث او غيره و
يقول المضارب قبلت فغيره من الربح ان كلا من الايجاب والقبول ركن والطرف للشركة واخره عن مزارعة يكون
البدء فيها الرب الارض فان الحاصل من الزراعة يسمى في العرف بالناج ذن الشركة في رأس المال لا غير فانه شركة
للمضاربة كما في الكفاية فلم يكن التعريف باسما بمال طرف الربح من رجل او اكثر وعمل من رجل آخر او اكثر فاكفى
بالاقل لكنه يخرج عنه ما اذا كان العمل منهما فانه مضاربة كما ياتي وهي المدفوعة المنهوبة من التعريف ايداع علما ولا اى
اول اوقات المضاربة وهو زمان كائن بعد القبض وقبل العمل فانه امن حثيث لانه قابض باذنه بلا وثيقة وغير ذلك
وانما انصرف اول لان الوصف فيه ضعيف بدون الموصوف لما بينه الرضى ولو كسل حكما عند علمه لانه تصرف في مال عام وشركه
حكما ان ربح المضارب لا يستحقه بعض الربح وعقوب حكما ان خالف رب المال الربح للمضارب لكنه غير ملتبس
عند الطرفين ثم زيد في الوقاية على قول المشايخ في المشهور وتبعه المصنف فقال في بيعته حكما اى البضائع فان الاستعمال
بمعنى المصدا كالمطبخ لا يعطيان شرط عند عقد المضاربة كل الربح للمالك وقرض حكما ان شرط عند كل الربح للمضارب
اى العامل وانما اثره عليه شارة الى ان الدفع بلفظ المضاربة لم يغيره فانه كما في الذخيرة واجارة او شركة او مزارعة فاسد
حكما ان فسدت المضاربة وبما بينا من تفسير الضمير غيره من زيادة قوله حكما ظهر اندفاع ما اوجده المصنف وغيره من التساهل وهو
ان المضاربة عقد شركة في الربح فكيف يكون ايداعا واجارة فلا يرجع الى المضارب بل اجر مثل عمله ربح المضارب او لا
يرجع وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ربح اذا لم يرجع لاجرة كما في الذخيرة ولعل ما بحث على ما ذكره في الاجارة ولا يزداد حسبه
بل على ما شرط عند ابي يوسف ربح وهو المتعار كما اشرنا اليه في الشركة خلافا لمحمد ربح فانه عند حجب عمله بالغا ما بلغ اذ ارجح كس
في الكفاية وقية اشعار بان الخلاف فيما اذ ارجح واما اذ لم يرجح فاحسب المشتري بالغا ما بلغ لانه لا يكون اقتديرة بنصف الربح
المعذور كما في الفقه لمن لم يكن في الواقعات ما قال ابو يوسف ربح مخصوص بما اذ ارجح وما قال محمد ربح فيها هو اعم ولا يضمن
المضارب لمال يملك فيها اى المضاربة الفاسدة وهذا ظاهر الرواية. ينبغي كما في الواقعات وعن محمد ربح انه يضمن كما

في الكرابي وقال الطحاوي انه لا يضمن عنده خلافا لما والاصح انه لم يضمن عند كل كفا في العاوي كما لا يضمن في المضاربة
 العتيقة لانه ايمن ولو ارب المال ان يضمن المضارب بالملك يعرض المال منه ثم يأخذ منه مضاربه ثم يضع المضارب
 كما في الواقات والاصح المضاربة الابال يصح فيه الشراكة من المتقين والتبرؤ نفسا لما في الكرابي ان في المضاربة
 بالتبرؤ يضمن وعن شيخين انها تقع بالفلس لم يصح عند محمد رحم وعليه الفتوى قد فسد بالعروض الا ان يقول الدافع معه
 واعمل بمضاربه في ثمنه فانه جاز لانه اضاف المضاربة الى الثمن كما في الهداية والاسلمية اي المال الى المضارب على
 الكمال التمكن من العمل فلو شرط ان يكون المال كل ليلة في يد المالك فسد المضاربة وان كانت لا تطل بالشروط القادة
 كما في العاوي وفيه اشعار بان لو شرط عمل رب المال مع المضارب فسدت عن محمد بن ابراهيم الضرير انها تفسد اذا شرط العمل
 معا وانما اذا شرط ان يصرّف كل من بل مال المضارب نفرد امتي به اذ جاز كما في الهداية والاسباب يوجب كل الرخ بغير
 لو شرط ان يسكن احد هاتين داره صاحبه ويكون له درهم سماء فسد العقد فان كل شرط يوجب قطع الشراكة يفسد المضاربة وانما في
 من الشرط باطلا غير مفسدة كاشتراط الوضعية على المضارب ذكر شيخ الاسلام ان الشرط الفاسد لا يفسد المضاربة على الاطلاق
 كما في العاوي وفيه اشعار بان لو شرط الرخ وراس المال معا وراس المال فقط بينهما فسدت المضاربة كما في الاختيار
 وفي الاكتفاء رزالي انها تقع وان لم يكن المال لا الرخ معلوما وفي العاوي وغيره انها لا تقع والمضارب مضاربه محبوبة
 او فاسدة في مطلقها اي مطلق المضاربة غير مقيدة ببلدة او وقت او سلة او شخص او نوع تجارة فلو فسخ المال على ان يعمل
 به في الكوفة او في البرمقية كما في المنعمات وغيره وقد سمي في الاختيار المطلقة بالعمامة والمقيدة بالخاصة ان يبيع عنده
 بنقد ونسيئة او بغير فاحش في غلات الصالحين كما في الذخيرة الاباجل لم يحد عند التجارة فانه لم يحد عند هاتين
 لا يحد في كفاي قاضي خان وذكر في الذخيرة والكتاني انه لم يحد بل ذكر الخلف وان يشتري بنقد ونسيئة بغير سيرة لم يشتري
 بغير فاحش فحاش وان قال له عمل براكب كما في الذخيرة والاطلاق مشعر بحوزة تجارة مع كل حد لكن في انظر لم لا يتبرع
 امرأته وولده الكبير العاقل والديه عنده خلافا للصالحين بن بون ورفررح ولا يشتري من عبده المادون وقيل من مكاتبه
 بالاتفاق وان يוכל بهما اي البيع والشراء بنقد ونسيئة ويسافر مال المضارب براجز عنه انه لا يسافر وعند ابى يوسف رحم
 يسافر الى موضع يقدر على الرجوع الى اهله في يومه فترسخين وثلاثة ولا يسافر سفره فواتي على الناس عنه في قولهم كما في قاضي خان
 ويضع اي يستعين المضارب باقدي التجارة كما في الهداية ولو كان لهستان رب المال فبيع بشتري للمضارب فانه
 اشعار بان الابضاع الى رب المال غير مفسدة الا انه رد مذهب فرح فقال ولا تفسد المضاربة بي تاكيد غير محتاج اليه
 اي بالبيع رب المال فلو لم المضارب رب المال ان يبيع ويشترى له جاز في قولهم كما في الواقات ويودع ويغيره عتيقا
 وتبرين من يربن ويوجر وليا جرحي الى قبل الحوالة بالثمن على لا يسير الا على من ليسوا عسرة محالين المشتري
 فان كل ذلك من توالج التجارة ولا يقرض المضارب لا يترج كاخذ الشفعة والحق والكتابة والتهبة والصدقة ولا يستدين

اى لا يتقرر على المضاربة كما اذا اشترى سلعة بثمن من ليس عنده من مال مضاربة شئ من جنس ذلك الثمن فلو كان عنده
 من جنس ذلك شئ على المضاربة ولم يكن من الاستدانة شئ كما في شرح الطحاوى الا باذن المالك بالاقتراض الاستدانة
 نصا كغيره من التبرعات واذا اذن بالاستدانة فما اشترى بهما فلعنان كذا الدبن عليهما ولا يتغير موجب المضاربة فربح المالك
 بالشرط ولا يضارب المضارب احد في مالها ولا يخاطب اى مال رب المال بماله اى مال المضارب لان من هذا المالك بخلافه
 في تلك البلدة والام المضمين به على ما قالوا كما في قاضى خان الا باذنه اى اذن رب المال بالمضاربة والمخلط لهما او يميل
 برأى فحينئذ يضارب بخلافه فلو قيل هذا وقصر اى قال رب المال للمضارب عمل برأى فاشترى ثوبا وقصره
 بماله اى غسله من قصر قصير بالضم قصراد قصارة بالفتح او من قصر الثوب بالتشديد اى جمعة فغسله وحمل لمتاعه واشترى
 من بلد الى بلد على دابة مستاجرة بماله اى المضارب فهو طرف الفعلين تبرع المضارب به فلا يرجع بماله على رب المال لانه استدانة
 بلا اذن صريح بخلاف ما اذا صبح بماله اى اى بخلاف ثوب اشترى صبح اى اى بخلاف صبح ثوب اشترى فما موصوفة او
 موصولة او معدومة واذا ائتمنة في الصور كما صرح به الجوهري واكثر بالجمرة عن السوداء فانه نقصان عنده بخلاف الجمرة فانما
 زيادة فيعبر بشركا فيقسم بعد البيع ثمنه على قيمة صبح المضارب قيمة الثوب الا يفيض للمضاربة بخلاف القسامة واصل فانه لا يصح
 شركا بها اذ ليس بمال قائم حتى لو قصر بالنشاصر شركا وسائر الاكوان كالجمرة ولم يذكر اعتمادا على انفسب ثم شرع في حكم المضاربة
 المقيدة فقال ولا يجاوز المضارب بلدا عينة المالك بان يذكر لرب المضاربة ما لا يستقيم الا ابتداء من احد من الالفاظ الستة كما اذا قال
 دفعة مضاربة بالكوفة او في الكوفة او تعمل بالكوفة ففوجا او مجزوا او على ان يعمل به بالكوفة او فاعمل بالكوفة او تعمل به بالكوفة
 بخلاف ما اذا استقام الا ابتداء به كاعمل بالكوفة بالواد وبدونه فانه مشورة من رب المال للمضارب كانه قال ان فعلت كذا
 فهو انفع واحسن كما في المحيط وغيره او كذا سلطه بالكسرى متاعا عينة باحد من الالفاظ الستة والمشورة مثلها ثمة كما في الاخر
 فيقول مثلا دفعة مضاربة في الكرباس في قاضين ان لوسمى شيا فاشترى غيره كان البيع على ما شرط الا ان يقول لا يشترى
 غيره ولا يبعد ان يكون اشارة الى تعيين نوع من التجارة فلو قال دفعة على ان يعمل في الثياب او الدقيق او الطعام
 فقد اختص كما في شرح الطحاوى او وقتا عينة بما ذكرنا فيقول دفعة مضاربة بالصفى او الخريف او الليل وفي التنف ان تعيين
 ان يقول في الصيف لاني الشتاء او في الخريف لاني الربيع او في اليوم لاني الليل او شخصا عينة اى ذلك المذكور المالك
 بما ذكرنا فيقول دفعة مضاربة بفلان فلو باع او اشترى من غيره ضمن كما في الذخيرة وذكر في الخزائنة ان اشترى من غيره
 جاز في رواية فان جاوز المضارب عنده اى عما عينة المالك ضمن المال وكان له ربحه وعليه ضيغته لانه صار مخالفا وفيه
 اشارة الى ان اصل الضمان واجب نفس المجاوزة عنه لكنه غير قار لا بالشئ او فانه على عينية الزوال لوفاق وفي رواية الجاسع انه
 بضمن الا اذا اشترى والا اول مجموع كذا في الهدية والى انه لو قال لا يتجر لاني موضع كذا من البلد كان له ان يتجر في كل البلد
 كما في التلم وذكر في الذخيرة انه لو قال لا يعمل لاني سوق ككوفة كان له ان يعمل في غير سوقها والى انه لو قال لا يتجر مع الاحرار

لا العبيد او البائعين لا الصبيان او الرجال لا النساء ونالت المضارب كما في النصف لم يذكر حكم النصف في البيع الشرعي
 والنسبة لما اشترى الدين في المطابقة انه خالف ولا يزوج عند الطرفين عيبا من الما بامراة وامته منه تجبيل ولو تزوج عبد اخذ له
 بعد الحرب وقال ابو يوسف انه يزوج الامه لانه نوع تجارة وهو وجوب النصفه على الغير وفيه اشارة الى انه لا يحل للمضارب على جاريته
 المضارب يزوج او لا واذن بل لا كما في المضاربات ولا يشترى المضارب من يتق على رب المال من قريه او مخلوق بعقته بان قال
 ان شترتية فزوجت فلو اشترى من يتق عليه المضارب بضمين فمالا نزل ولا يشترى من يتق عليه المضارب بما ذكرنا
 ان كان المضارب يزوج لانه وان تصرف في نصيبه لانه ليس نصيب المال عنده ويتق عند ما ولو فعل هذا واشتراه
 ضمن مال المضاربة لانه مشترى لنفسه وان لم يكن المضارب قد ربح صحيح شرعا من يتق عليه المضاربة ليعود المانع
 ونفقة مضارب عمل في مصرفه اى في نفسه او مصرفا ليسوا كالمغنيين او كبيرين يتحدون او متعددين في ماله اى لمضاربات
 فان لم يخرج من عمره المعروف فانفقة في ماله وان دخل في غير مصرفه في ماله وان نوى الاقامة خمسة عشر يوما فضا عبدا
 كما في شرج الطوبى ونفقة مبتدأ خبره في ماله اى في سفره صفة نفقة طعامه بيانها وشراها وادامه عن ابي يوسف نزع
 الحمد وعن الحسن فاكتة كما في التمسيس وكسوة واجرة خادمة اى خابزه وطابخة وغاسل ثيابه وعامل ماله له منه كما في الكرا في
 فقوله غسل ثيابا بتمسك ركابهم الا ان ياد ثمن ما يغسل بمثل الخنزير الصابون كما في الكفاية واجرة ركوبه كرا اى
 ابنة كراية والركوب بالفتح المركوب وشراها وعلفه اى اجرة علف ركوبه والحطب في ماله اى في راس مال المضاربة
 الصيغة الاذاج فانه يحكي حكمه انما قيد بالصحة هي المتبادرة لان في الفاسدة كان النفقة في مال المضارب لانه اجرة كما
 في الخزانة وغيره وفيه اشارة الى ان ثمن الحمامة والفضة والتنوير والادمان ويارجع الى التدوى في ماله كما في شرح المحلى
 بالمعروف عند التجار بالاسراف في الانفاق وضمن المضارب لرب المال الفضل على المعروف وما دون سفر اى ثلثة
 ايام وليا لها كسواد المهر لغيد واليه اى يذهب المضارب الى ما دون غدة ولا يبيت بابا له لا يكون في جميع الليل
 عند اباه كالسفر فان بات بابا لم يحضر نفقته في ماله ونفقة الاول في ماله فان نزع المضارب بعد الانفاق من راس المال
 اخذ المالك من البيع بالنفق المضارب من راس المال ثم قسم الباقي من البيع بينهما فلو نفق من ماله او استدان رجع
 في ماله كما في الاختيار وان دفع المضارب المال الى غيره مضاربة بلا اذن من المالك لم يحضر ضمن الاول عند
 عمل المضارب الثاني وان لم يزوج وبجود الدفع ضمن عند زفرح وفي رواية عن ابي يوسف روى عن ابي يوسف على الاول كما في الثاني
 وقيل اى روى عن الشيخين انه ضمن عند ربحه اى الثاني وانما استدل الغمان الى الاول اشعارا بان اذا ضمن الثاني رجع
 على الاول فان لرب المال الخيار في قولهم بان المضاربة الثانية صحيحة بينهما والرجوع على شرط كما في الوقعات وطبيخ البيع لانه في الاول
 الاول لانه لم يستند كما في البدلية فان تمسك الثاني فانضمان على الاول خاصة وعند ما يفهم الثاني والاشهر الخيار فيضمن
 ايما اشار كما في الاختيار وهذا اذا كان المضارب ثمانين واما اذا كانتا مائة فمئتين او احدى لهما فلا ضمان على احد منهما وصح

العقد والشرط ان شرط لعبد المالك شئ من البيع مثل الثلث ليعمل مع المضارب والمشرط للموكل ولين كان على
العبدين وفيه اشارة الى انه ان شرط شئ لعبد المضارب والاجنبى ليعمل منع المضارب صح بالطريق الاول في المشرط
للمضارب الاجنبى والى انه لو لم يشترط عمل احد منهم صح العقد والمشرط للمالك سواء كان على العبدين من اولاد تامة في الذخيرة
تتطل المضاربة بموت احدكما اى للمالك المضارب كذا التبعة جوهرة فخر اعطى احدهما ويحول احدهما مطبقا كما في النظم بسبب الحاق المالك
مع حكم القاضي بربدار الحرب مرتدا لانه كالموت وهذا اذا لم يرجع مسلما والا لم يتطل فان رجع فهو على ما شرط كما في النهاية وغيره وفيه
رغز الى ان العلم باحد منهما لم يشترط للبطلان كما في قاصين ان الى المن ردة المضارب لم يتطل بعقار المالك في الاختيار والى انه لو كان
المضارب بامرهم لم يتطل في النظم انها تتطل بلحاق احدهما بامرهم فلو لم يمت المضارب فعمل ثم عاد مسلما كان البيع له تصديق عندنا في ضيق
ولا يغزل المضارب حتى يعلم الغزله اى المالك المضارب لانه غل ضيقى فلو اشتري بعد الغزل قبل العلم فنذكر كما في الاختيار
فلو علم بغزله في المال عرض فلو بيع عرضها اى غير التقدين من مال المضاربة لان البيع لا يظهر الا به وفيه شاربانه لم يجب البيع
على المضارب وقد وجب عليه لما ياتي فالاولى (باع عرضها) ثم اى بعد ما باع هذا المعنى من غير التصرف المضارب بالبيع ونحوه في ثمة
اى ما باع من العرض لعدم الضرورة ولا يتصرف في نقد نفس صفة بالفتح والقضاء المبيعة اى حصل من بيع مال المضاربة
يقال خذ النفس لك اى تسيير حصل الناض عند اهل المجاز الدرام والذانية كما في المغرب حال كون ذلك الثمن ونقد
واقعين من جنس اس مال اى مال عقد المضاربة ومن اكتفى انه حال عن فاعل نفس فقد اخطار كما ياتي الآن وبديل
يجب ان يبيع خلافا اى خلاف جنس اس ماله اى بحسبه فانه اذا غزل ومال المضاربة من جنس اس المال من كل وجهان كانا
دراسهم او ونايز لم يتصرف المضارب فيه اصلا وان لم يكن من جنسه من كل وجهان كان مال المضاربة عرضا ورأس المال عند
لم يعمل غزله وتوقف حتى صار مثل رأس المال اذا كان من جنسه من وجهان كان احدهما دراسهم والاخر ونايز حرفة بامون
جنس اس المال دون العروض وتامة في الذخيرة ولو افرق قاع المضاربة وفي المال اى مال المضاربة وبين على
يوم اى المضارب لطلبه نقده وان نهاه رب المال عن الطلب ان كان المضارب قد ربح اذا الربح كالاجرة ولو كان
مشيرا الى ان نفقة الطلب في مال المضارب هذا اذا كان الدين في مصره والافنى مال المضاربة كما في الذخيرة والابحار
يوكل اى يقال للمضارب وكل المالك به اى لطلبه وفى الجامع انه يقال له اصل فقد اريد بالحالة الوكالة فانه قد تفرغ
كل في كل كما اشير اليه في الكرامى وغيره لكن في شرح الطحاوى ان المضارب يوم ان يحيل به المال على المديون وكذا
اى مثل في كل المضارب المغرول سائر الوكلاء جميع الوكلاء اى لو كسب بالبيع اذا باع والغزل يقال لو كان بالمال بالطلب
كما في الكرامى والبيع كالغراب من باع مال الناس باجر كما في العاشر من وكالة الذخيرة ليس في النهاية كما ظن السمسار
بالكم المتوسط بين البائع والمشتري كما ذكره الشيخ المصطفى بن المطرزي ابن الاشتر وغيره زبادى في الهند السمسار كالدال دعوى كفتوى
ففسير المصنف البياع بالدال لا يخلو عن شئ فالسمسار على ما ذكرنا لم يكن في يده مال الناس بخلاف البياع لكن في العاشر المذكور ان

البائع والسمسار وكيل من جانب البائع باجر فان الناس يحملون الاشياء اليها فيبيعونها وتلميذها وكيل من جانب المشتري فيعرض
الاشياء ولذا كانت البيعة وانتمقر على البائع والشاكر اذ يبيع على المشتري فعلى هذا الشكل التفرقة بينهما يجب ان عليه
اي طلب الثمن وقبضه وان يبيع لانها لا جيران عادة كما في الكافي وما يملك من مال المضاربة يصح ان الفاسق
لم يقض كما صرف الى الزرع اولا لانه تبع فان زاد في راس المال لان المضارب من فان قسم الزرع ثم يملك كل في المصلحة
من راس المال ويجعل لطلب القسمة فزمن الزرع حتى يستوفي راس المال فيبدل راس المال ثم بالنفقة ثم بالزرع الاسم فالام كما
في الاضحية فلما اريد ان يطلع القسمة استأجر المال بالقسمة الزرع ثم عقد للمضاربة ثم يرأس المال الى المضارب كما في الذخيرة
وان قال المالك بعد تصرف المضارب غفيت لك فوفا من التصرف ودعت المال اليك مضاربة في الدقيق مثلا
صدق المضارب مع يمين لان الاصل في المضاربة العموم ان حجة معينة وادعى العموم قال فعة الى مضاربة
بالضيق ولم تسم شيئا وهذا لا يخاف عن شعارها بانها اذا ادعىها قبل التصرف صدق المالك اذا ادعى المالك بعد التصرف للعموم
والمضارب المخصوص صدق المالك ايضا فان اقاما بنية وقتا وقتا فيقضي بنية الثاني فانه ناسخ للادل وان لم يوقت
البنيتان او وقتا على السواء او وقت احد لهما دون الاخرى قضى بنية المالك تامر في الذخيرة وان ادعى كل منهما
فوعا فقال المالك غفيت الطعام وقال المضارب لثياب صدق المالك مع يمين لان العبرة لبيان بعد اتفاقهما
على المخصوص فان اقاما بنية فالجواب ما فصلناه وعن ابى يوسف رحم اذا ادعى المضارب عموم البلاد والمالك خصوصها
صدق المضارب على العكس صدق المالك كما في الذخيرة وكذا اصدق المالك ان قال ان المال المدفوع اليه
بضاعة او وليته وقال ذواليدانه مضاربة او قرض لما رد كذا اصدق المالك وادعى المضاربة وذواليد
القرض او بالعكس وانما ختم على لفظ القرض الدال على القطع استعجاب للاختتام

في هذا لا خلاف بين كل من ادعىها استعجابا

كتاب المزارعة

عقبت المضاربة مع احتمال كل على شركة في شئ من الخارج رعاية كجانب مذمب للام وانما لم يعين بالمساقاة ايضا
لانها نوع من المزارعة هي في اللغة من الزرع وهو طرح الزرع بالضم وهي البذر وموضع المزارعة مشابته الزرع كما في
القاموس لانه بما حقيقة الانبات ولذا قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقولن احدكم زرع بل حرثت اى طرحت البذر
كما في الكشف وغيره وانما اثر هذه المادة على المخاربة التي هي لعمري بنية لانه من غير اول ما دفع مزارعة والاشتقاق من الجواب
قليلا وهذه البنية لعمل حدود سببية آخرها علم ان المزارع اخذ الارض لا وادفعها وان جاز ان يطلق عليه الضمان كما في الطلبة
وفي الشريعة عقد الزرع اى عقد بالزرع على نحو شركة عقد بان يقول مالك الارض دفعتها اليك مزارعة كذا و
يقول العامل قبلت فركنتا الايجاب القبول كما في الذخيرة والاولى عقد حرث ببعض الخارج اى خارج وحاصل
ما طرح في الارض من زرع البذر والشجر ونحوها والباقي متعلق بالزرع ولم تفيض بما كان الخارج كله لرب الارض والعامل

فانه ليس مزارعة اذ الاول استعانة من الاول الثاني اعارة من المالك كما في الذخيرة والاصح وتفسد المزارعة حتى ان المثل
ترك اجابة دعوة المزارع عند ان حنيفة رح الا اذا كان البذر والآلات مناسبة للارض او للعامل فيكون
الصاحب مستأجر للعامل للعامل للارض باجرة ومدة معلومتين يكون لبعض الخارج بالارض في هذه احولة زوال الخبز عنه
وانما لم يمنع بدونها لاختلاف فيه من الصحابة والتابعين لتعارض الارض الاخبار عن سبل المسلمين صلوات الله عليه وعليهم الى
يوم الدين كما في المبسوط وقضى ابو حنيفة رح بفساد ما بلاه ولم ينه عنها اشد النهي كما في المحقق ويدل عليه انه فرغ عليها سائر
كثيرة حتى قال محمد بن انا فارس فيها لانه فرغ عليها واصل في الوقت لانه لم يفرغ كما في النظم وصحت عند سبيل الحاجة وبه
اي بما عند سبيل الصحة يفتي كما في الواقات والكان في وغيرهما وهذه معترضة بشرط اي صحت بشرط صلاحية الارض للمزارع
العقد فلو كان فيها قوائم القطر منعت عن الزراعة فسدت الا اذا اضاف الى وقت فراغ الارض فحينئذ يجوز على ما قال بعض
كما في الفصل الاخر من قاضيهان والبلية العاقدين اي بشرط كونهما حريين بالغين او عبيدا او صبيها ما دونين او ذميين لانه لم يصح
عقد بدون الابلية كما في البداية فلم يخص به فتركه اولى وذكر المدة كونه او اكثر فان ذكر وقت لا يمكن فيه من الزراعة فهي فاسدة
وكذا ذكر مدة العيش احدهما الى مثلهما غالبا وجوز بعض من عن محمد بن سلمة انهما لا ذكر المدة جائزة وليقع على زرع واحدة وبأخذ الفقيه
كما في الذخيرة وعلمه الفتوى كما في الصغير وبالاولى الفتى كما في الواقات وذكر كرب البذر ولولائه بان قال ففتت اليك
لتر على او اخرجتك با ما او استأجرتك تعمل فيها فان فيها بيان ان البذر من قبل رب الارض لو قال لترعها نفسك
ففيه بيان ان البذر من العامل ان لم يكن شئ من ذلك قال ابو بكر البلخي يحكم العرف في ذلك ان اتحدوا لا فقد فسدت
المزارعة لان البذر اذا كان من رب الارض فهو مستأجر للعامل اذا كان من العامل فهو مستأجر للارض عند اختلاف الحكم لانه
من البيان كما في الواقات وذكر نفسه اي البذر كالبر والشعير فان بعض لزوع يفر بالارض في ذكر شيخ الاسلام ان ذكره
ليس بشرط استحسانا او الاصول به شرطا وان لم يذكر ففسادة الا اذا زرع ما انقلبت جائزة لانه صار ملوكا او محبوسا بان قال بدلي ولك
كما في الذخيرة وذكر قسطة الاخرى نصيب من لا بد من جهة يعني نصيب العامل لانه اجرة في حقه فيشرط ان يكون معلوما فان ذكر قسط
ولم يذكر قسط صاحب البذر جازت بالاتفاق للئن لو ذكر قسط وترك قسط الاخر جاز استحسانا كما في النظم وبشرط التولية بل ان
والعامل ليقدر عليه في نفسه بما يمنع التولية كاشتراط العمل على رب الارض ويجب ان يقول رب الارض سلمت اليك هذه الارض
وهذا شرط لم يذكر في الكتاب كما في تمة الواقات وبشرط شيوع الحب اي حب خارج عنها سواء كان اتين منها او لرب البذر
غيره لغزنية الآتي ويشكل اذا شرط الفت لاحدهما والبذر لاخره فانه جاز كما في الذخيرة فمن الظن ان الحب اولى من الخارج لانه
لاجرة لشيوع اتين الاكتفاء مشير الى ان علم المزارع بالارض لم يشترط وقد وجب العلم بها فانه لم يتم الرضا به ونه كما في التمهيد
ان العقد فسد تبرك احده الشروط والمشايخ استحسنوا جواز ما مجرد ان يقول المزارع عمل انا في ارضك مزارعة ويرضى صاحب
بذلك فان العرف كاف كما في الجواهر فتفسد المزارعة ان شرط ما ينافي في شيوع كرفع البذر زودا حتى ينعين من الزرع

أو الخراج أي خراج وظيفته درايم أو قفزان سمانين ثلث شرط خراج معاسمة جزء من الخراج كالثلث مثلاً فانه غير مفسد للشيوع
فاللأم للعهدة وفيه اشعار بان لو شرط رفع العشر من الخراج والباقي بينهما جاز وانه احيلة لرب الارض والراد ان يرفع بذره ثم
قسمته الباقي من البذر والخراج فهي مجردة بالكلية وانما تفسد لانه ربها لم يبق شيء بعده وكل زافساد ان شرط التبن
خبر كذا او بالعكس لغير رب البذر سواء شرط المحب بينهما او لرب البذر وانما تفسد لان التبن نمار البذر الذي هو الأصل
فاشته لم يغير صاحب الأصل مفسد سواء كان صاحب الارض او لا وصح العقد ان تعرض التبن للآخر أي رب البذر
مع شيوع المحب في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله لا يصح او لم تعرض التبن له مع شيوع المحب التبن لرب الارض وعن بعض
مشايخ بلخ انه منيها كالحب نعمه بوجوه لا يشبهه وعن العاصمين انه لا يصح وفيه اشعار بان لو شرط التبن بينهما او سكنت محب
فسدت لان المقصود هو المحب الكل في الذخيرة ولا تصح وتفسد الزراعة في هذه الصور سبع الا في صور ثلث ان يكون الحب
والبذر للاحد بما هي المتعاقدين والبقر والعمل من الآلة لآخر منهما او الارض والعمل لاهي للاحد بما والباقي
من البذر والبقر والعمل من الآلة او الارض البذر والبقر والآلات لآخر واليه اشار المصنف في نظمة المشهور شعر من تنه عمل
تنه زرين باتخم اسي كامل + درا اسي بن سه صورت وان همة جائز وباطل + (يعني فاسد) جهه صورت باقي اوسي كبح الا ان
والبقر والبذر والبقر للاحد بما والباقي لآخر وعن أبي يوسف رحمه الله تصح الا ان يكون البذر للاحد بما والباقي لآخر كما في الخثرة
وتعادل ان يقول انه قد منح حصري في الصحة والفساد في صورة كثيرة اما في الاول فلانه يصح ان يكون الارض للاحد والبقر لآخر والبذر
والعمل منهما والخارج نصفان ان يكون البقر للاحد والعمل لآخر والارض منهما والبذر للاحد والخارج نصفان ومن العامل في ثلث الخراج
كما في التتمه وان يكون الارض البذر والبقر للاحد بما والعمل لآخر كما في التتمه عن نجم التتمه وان يكون البقر للاحد والارض البذر
لاحد والعمل لهما والخارج نصفان كما في التتمه واما في الثاني فلانه لا يصح ان يكون كل من الارض للاحد كما في التتمه وان يكون البذر
والبقر للاحد والارض لآخر والعمل لثالث وان يكون البذر والارض للاحد والبقر لآخر والعمل لثالث وان يكون الارض العمل البقر
لاحد والبذر بينهما كما في العمادي وان يكون البذر والعمل للاحد والبقر لآخر والارض لثالث وان يكون البذر والبقر والعمل البقر
والعبد والارض المحب والبقر للاحد والباقي لآخر كما في التتمه فوضع بطلان باطن ان المحصر صحيح واذا صححت الزراعة
واقضى البذر وخارج منها على الشرط اسي على ما شرط عند العقد لصحة الالتزام ولا شيء من جبر التمل وغيره للعامل
ان لم يخرج شيء من الزرع لانها اما اجارة فالواجب المسمى بموعد وم واما شركة في الخارج لا غير ويجوز اسي بغير الحاكم
من ابي من المزارعين عن المفسر على ما هو موجب العقد من العمل للارب البذر فانه لم يجز على العمل لانه يلزم منه ضرر
استهلاك البذر في الحال وفيه اشعار بان هذا قبل لقاء البذر في الارض اما بعد فيجوز ان العقد يصير للاحد من اثنين
حتى لا يملك احدهما الفسخ بعد البذر كما في الذخيرة فان ابي الربيع عن المفسر الارض له بعد ما كرب لعامل اسي قلبه ففسد
بجبان ليسر ضي العامل باعطاء اجر مثل عمله لانه يلزم الغرور وقال مشايخنا هذا وانه اما الحكم فلا شيء له فيه اذا العقد على الخارج

كما في المبسوط وفيه اشعار بان لم يثبت رواية في مقدار ما به الاسترخاء وان فسدت المزارعة فخرج بعد القمار البذر فالحاج
 لرب البذر لانه نازك فلو كان رب الارض طالب للزرع وان اوعلى قدر بذر اجرت له ان كان عابدا فاحذر من بذر
 واجرت له بقره ومقدار ما فوق وما غرم من اجرت لارض ثم تصدق بفضل عند الطرفين خلافا لابي يوسف رحم كما في التهمة والنظم والمأثر
 اجرت له ان لم يثبت شيء او ثبت بملك اللام في مثل العهد اى مثل عمله ان كان صاحبه وشل ارضه ان كان صاحبها مثل
 البقر والارض مكره وان كان صاحبه وكل في ملك من جنس النقيض ان وجد الخارج كما في المينة وان كان البذر مشتركا فالحاج
 بينهما على قدر ملكهما كما في التهمة ولا يراى اذ اجرت لارض في هذه الفصول على ما شرط عند الشخين لانه رضى بذاجر المثل بالغاما ينع عنه
 محمد رحمه لانه استوفى منافذ وطبل المزارعة بموت احد السهامى رب الارض والمزارع وان كركب رضى حفرة النهر وسوى
 المسنات ولا يغرم وثمة رب الارض شيئا فان مات قبل شروع فلما خزان يتبع وبعد شروع ينسخ العقد كما في التهمة
 ان مات رب الارض بعد الزراعة قبل النبات ففي بقا المزارعة اختلاف المشايخ ولومات بعد ما ثبت قبل ان يتجسد بقى العقد
 استحسانا الى ان يتجسد كما في الذخيرة ويصل في الموت لحاق احد السهامى بالحرب متردافا به بطل عنه خلافا لما كان في النظم وشي
 ان يكون الخون لم يطبق والمجرك ذلك ونفسه اى يجوز نسخ المزارعة ولو بلا قضاء ورضا كما في رواية الامام البيهقي رحمه ليشترط
 فيه احد السهامى في رواية الزيادات وبها اخذ بعضهم كما في الذخيرة بدين صحيح اى بسبب بين رب الارض مضطرا الى سعيها اى الاثر
 وفيه شارة الى ان لا مال له سواء الى ان لا حق للمزارع على رب الارض كحفر الانهار وتسوية المسنات والى ان الارض
 لم يثبت وقال بعضهم انه يسع في هذه الصورة فان ثبت لم يسع بالدين حتى يتجسد كما في الذخيرة وانما لم يكره لوجوب النسخ من
 المزارع كرضه وخيانته الكفار باسياتي في المسافات ومنه غزمية سفره والدخول في حرفة اخرى كما في النظم والى ان لو باع المزارع
 بلا عذر توقف على اجازة المزارع فان لم يجره لم يفسخ حتى يتجسد ويضلى لمدة على اقال الفسيلة كما في تاضيان فان
 المدة المذكورة عند العقد ولم يدرك المزارع اى لم يتجسد فعلى العامل رب الارض اجرت له نصيبه من الارض حتى
 يدرك المزارع الا اذا ربه قلته لرب الارض قلع المزارع فكلون بملكها او اعطته قيمة نصيبه او افق انت على المزارع
 بما تنفق في حصته وفيه اشعار بان ليس لرب الارض ان ياخذ المزارع نقلا لافيه من المزارع كما في المدائيه ونفقة المزارع كاجرة
 والحفظ عليهما اى لعامل رب الارض بالخصص اى بقدر نصيبها كاجرة الحصاد ونحوه من الجمع والرفع الى البذر والذبا
 والتزيرة والحفظ وغيره فان اكل عليهما الى القسم فاذا قسم فكل نصيبه فانها ليست من اعمال المزارعة بل هي ثمة ملك
 مشترك بينهما كما في الكافي وفيه اشعار بان هذه الامور لم تخص بما ذكر من الشريعة السابقة بل عامتها في جميع المزارعات
 كما في المدائيه فتمت الكلام جملة اسمية مستقلة ولم يكن معطوفة على جواب الشرط كما ظن بل على الشريعة فان شرط اجر الحصاد ونحوه
 عند العقد على العامل صح الشرط والعقد عند ابي يوسف رحمه وبقيت لتعامل الناس وهو صحيح في ما ينال في المبسوط وفسه
 في نظائر الرواية عن ابي حنيفة رحمه انه صح وهو مختار اكثر من شيخ بلخ كما في التهمة وذكر في المبسوط والمدائيه الكافي وغيره انه صح في رواة

عن أبي يوسف رحمه الله كلامه لا يخلو عن شيء واعلم ان ما ذكره من الشروط ونحوها هو الحكم والديانة فان اخلل الفتي بهما الطبيب
فما لا يعصى الله تعالى في كسبه لا ينادى حيوان لبعله كما ذكره الزاهد في تفسيره وذكره الزاهد في عن احكام القرآن للزاهد
من اخذ ارضا فزراعتها او معاملة او زرع ارضه فحافظ على الصلوات في مواعيتها بجماعة لكنه اخر صلوته واصح عنه عنها لاشتغالها بالزراعة
لا يكون زرع طيبا وكذا الزرع بلا طهارة او انزلاجرة بعد جفت عرقه او انزاد اشمن بعد حلول الاجل واداءه متفرقا بلا مضار البليغ و
ان يبذر على الطهارة ثم يقوم في ناحية يصلي كسنتين ثم يقول اللهم انما عجزت عن طهارة هذا البك فتسليمه وبارك لي فيها ثم
يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فانه تعالى يحفظ هذا الزرع عن آفاته ويبارك فيها واذ اورك الزرع يجب ان يكون الكيال
على طهارة يستقبل القبلة والا الا يكون فيه بركة فاذا فرغت من كياها يصلي ثم يقول يا رب البقيت بذراؤك عطيتني شيئا كثيرا فاحفظها قوة
طاعة ولا تجعلها قوة معصية واجعلني من الشاكرين وكذا في غرس الاشجار

فصل المساقاة من الزراعة كما في التفت وانما أثر على المعاملة التي هي لغة مدنية لانها اوفق بحسب اشتقاق ولم يفرق
بين معاني اللغوي الشرعي كما في النسيئة وغيره فالنقرة من النخل وفتح الشجر اى كل نبات بالفعل والقوة يبقية في الارض
سنة او اكثر بقرينة الآتي في شغل اصول الرطبة والقوة لفصل الرغفران وما غرس في فضاء مدفوعة وغيره بما ياتي من عطية
الكرم والرطبة على الشجر فقد افسد التعريف الى من يصلي بتهذيب السواني واسمى التلقيح التثنية بالشدود والحرسة وغيره بالانجيل
ودعت اليك هذه التحلة مثلا مساقاة كذا ويقال المساقاة في قبلت فنية اشجار بان ركنا الايجاب والقبول كما اشير اليه في الكرا في وغيره
بحزمه شأن بقرينة الآتي من ثمرة اى مما يتولد منه فتيادل الرطبة وغيره اى اى المساقاة كالزراعة اختلافا وشروطا وكما
الا انها اى المساقات تصح بلا ذكر المدة لانها معلومة عرفا وفيه اشارة الى انها لا تصح عنده ونصح عند ما يفتي في شجرة
فيها صلاحية الشجر لشجرة انه لو دفع غرسا لم يبلغ الا ثمار مساقاة لا يجوز للايمان المدة تيفات بقوة الارض وضعفها
ثقلها فانها كما في البداية والى ان الشجرة طرية العاقد من التخلية بين العامل الشجر وشيوع الثمر وذكر قسط العامل فان ذكر قسط العامل
وسكت عن قسط العامل جاز استحسانا كما في التتمة وقطع مرة المساقاة حينئذ على مدة اول ثم يخرج في هذه السنة فادول
المدة وقت العمل في الثمر المعلوم واخرها وقت ادراك المعلوم فمخرج فلو لم يخرج فيها انتفعت المساقاة وادراك بذرا الرطبة
بالفتح وهي الاستفست الطرب كما في الكرا في البذر بالزال في بعض النسخ بالراء وهو حاصل وهو كالقبول من الجب كما في النهاية
والبذر مما غل للزراعة من الجبوب كما في القاموس كادراك الثمر اى في الرطبة لا ادراك البذر كدفع الشجر لا ادراك الثمر لغيره اذا دفعها
بعد ما تناسى بناتها ولم يخرج بذرا فيقوم عليها البعج البذر فهو جائز كما في الكرا في وغيره فعلى هذا لا يرد ما ذكره المصنف في الشرح من غير
فان شئت فارجع اليه في الاختيار اذا دفع الرطبة وقد ثبت او دفع البذر ليس بذر فانها فاسدة فان كان وقت جزاء معلوما جازوه
الجهة الاولى وذكره لا يخرج الثمر فيها كالتناهي ففسد بالانه فالتشرك في الخارج فلعامل اجر المثل بخلاف ذكره قد يخرج
الثمر فيها وقد لا يخرج فانه يصح كما لو خرج الثمر فيها فهو على شرط بينهما وان لم يخرج الثمر فيها بل بعد بفسد فلعامل

اجر المثل وان اعطاه ما شرط من نصف وغيره او اتى بفضله او اكثر جاز ذلك الحكم في كل مساقاة طرسة كما في التفت في ذكر
 في الزيادة ان الثمر اذا لم يخرج فلا شيء للعامل عبد بن يوسف ر. وقال لا اجر المثل وفي الذخيرة ان يسمى وقتا قد يباخر عند الثمر فان
 خرج ما يرغب مثله في المساقاة يصح والا فلا يصح المساقاة ان اورك الثمر اي انتهى في انقضاء وقت العقد لانه لا اثر للمحل
 حينئذ كما لمزرعة فانه اذا دفع الرزق وقد استحصه على ان يحصده ويبدسه ويذره فانه لا يصح وعن ابى يوسف ر. يصح والاصل
 ان الثمر والورع متى كان في حله لزيادة يصح المساقاة والا فلا كما في التهم ذكر في قاضيان انه ان احتاج الى السفلى والمخاض جازهما
 والا فلا فان مات احدهما اي لما لك العامل ونفي ان يكون المحاق بذلهم كالموت وفي الميه ط اذا احتج صاحب الارض
 دين قاذح تنقص المساقاة والثمر في اى غير ذلك فان رب الارض يقوم العامل عليه باقوم قبالة ان يدرك ان كان
 كرد باخذ الورثة فان قال للعامل انا اخذ نصف التي فلو ورثة ان القيمة على ما شرط او بغيره قيمة انصبيه او مفتوحة عليه حتى يدرك
 فيرجو ان يدرك في حصة العامل من الثمر او يقوم عليه اى العامل ان مات من كره رب الارض فان قال ورثة انا اخذ
 نصفه فرب الارض بخيارات الثلثة وان ما جميعا فالخير لورثة العامل من العمل الزك ان الاولان فيكون عليه فلو ورثة
 رب الارض الكل في الدابة فليس اى لا يجوز فسخ المساقاة الا بعد ذلك من القاذح وبل يحتاج في الفسخ الى قضاء الارض
 وكون العامل مريض لا يقدر على العمل في الشجر او سارقا او اشل فانما كما في التهمة بخلاف منه على منعقة فانه قد يفرق
 فيه بالحق والبيع الذي يسل المزاج وغيره والسعف بالتركيب من جريد النخل في قصته فقال للبحر فيذنه الواحدة شعفة كما في المعزة
 وفيه اشارة بان يحرم على العامل حرق شئ من الاشجار والاعواد والعريش والقصبان المشدبة بلا اذن صاحب الكرم لان كل ما ملكه
 كما في التهمة او على عمرة قبل الادراك غدر فان لم يكن دفع مرقبه بالقسمه وفيه رفر الى ان يحرم اخراج شئ من الثمار للصيد غيرة
 بلا اذنه لانها مشتركة بينهما وهذا لا يخفى فان الدفع كذا ان لا ترى انه اذا اكل هو واهله من ثمره بلا اذن المساقى فليس كما في التهمة
 ودفع الى آخر فصار اى ارضا واسعة عالية فارغة ذكره ابن الاثير للغيرس الاخر فيها غرسا ويكون الارض في الشجر منها لا
 المساقاة وليس لاثم لاثم الشركة بما كان حاصله لاجله هو الارض كما في الكرماني وفيه اشارة الى انما لو دفعها للغيرس على ان يكون
 الشجر منها يصح والى انه لو شرط ان الثمر او الشجر والغمر منها يصح سواء كان الغرس لرب الارض وللعامل كما في التهمة وغيره فلعامل
 قيمته غرس يوم الغرس اجر عمله وان كان الغرس للعامل فالشجر له يوم تعبله عليه جبر مثل الارض كما في التفت وبهذه المسئلة

ما يشعر بالاتمام ويناسب ختم الكلام والسلام والحمد اعلم بالصواب

كتاب احيا الموات

عقب المزرعة بل ان متعلقا اشرف من متعلقه والاحيا لانه جعل الشئ حيا اى ذاقه حساسية او نامية وعرفا للموت في الارض الموات
 بالبنا والفرس والزرع او الكلب والسقى او غيره كما في الخلاصة غيرها اى الموات لبيع الميم منها فلو ارض لا مالك لها
 كما في القاموس ذكر في المغرب المسئلة انه فعال من الموت في الاصل بالارواح فيه وفي السجدة لارض غير طامة مستعمرة

ارض متلبس بلا نفع اى لم يزرع لاقطاع اتمامها اى بالارض عنها بسبب تفاعها ونحوه من غلبة الماء عليها ومن غلبة
الزبل او الاجار واصور تمانرة او كونها سجة او غيره وفى الكرامى وغيره انه تحديد لغوى زاد الشرع عليه لا يعرف الاكلما بعينه سواء
كان فيها آثار العماره كالمساة او لم يكن كما فى المنيهة لكن لو ظهر لها ملك يرد عليه لضم لقصاصها كما فى الخزانة وعن محمد بن
الايمى بالآثار العماره ولا يؤخذ منه التراب كالقصور الخرية كما فى قاضيان فالملك مسلم اذ مى بوجه لم يكن مواتا وان ضمت
عليه القرون صارت خربة كما فى المضمرات ذكر فى الذخيرة ان الاراضى التى انقضت عليها كالموات قيل كالقطة لبعيد عن
اى البلد والقريه فان العامر بجنى المعمور كما فى الصحيح وعند محمد بن اذ القطار اتفاق المها فموات ولو قريه والا اول قول لابي يوسف
فمدار الحكم على البعد عنه وهو المختار كما فى المختار وغيره وعلى الاتفاق عند محمد بن وليفى كما فى زكوة الكبرى فهو طاهر الرواية كما
فى شرح الطحاوى ثم بين البعد وقال لا يسمع صوت اى لا يسمع البعيد صوتا قال الطحاوى ذهب الجرجاني الى انه يسمع
قد اذ ان الناس عادة كما فى الخزانة وعن ابي يوسف لم يقوم جهورى الصوت على مكان ينادى باعلى صوت وعنده
قد غلوة كما فى الذخيرة من قصاه اى قصا العام وطرفه غير الصوت من طرف الدور الاراضى العامة كما فى التجنيس فقتل
كما فى اضافة اسم التفضيل الى معرفته لم يكن باسم من احياء اى لموات بجفر النهر واستقى على روى عنه كما فى الاختيار
او بالكر والستة معا على روى عن محمد بن اوباصد هما اوبانغرس على روى عن ابي يوسف وم اوبانار والزرع او غيره لما فى التمهيد
وغير ملكه اى ملك الحى موصفا احياء دون غيره وعن ابي يوسف وم ان عمر اكثر من النصف كان احياء للجمع المتبادر الملك
الرفية قيل المنفعة والادل صح كما فى التمهيد فلو زرعها آخر كان له ان يزرعها منه ان اذن له الامام فى الايام فلو لم يذن له
لم يملكه عنده ملكه بما والادل المختار فان قاضيان قد مره قدم ذلك فى اول كتاب المتبادر ان يكون لمحي مسلما
فان كان فيهما فلا يملكه الاذن بلا خلاف وان كان مستان فلا يملكه اصلا بالاتفاق كما فى التظم ومن حجر ارضا اى عملها
ولو بالاذن بان يضع حولها اجارا وحشيشا محصودا منها او يقصها منه او يحرق شوكها او يغرز حولها اغصانا يابسة او يحفر
فيها بئر يقدر زرعها فى الذخيرة وغيره فانما الاعلام كما نص عليه صاحب الاوضح فاشتقاق من الحظر غير محتاج اليه ولم يعمر كما
لم يحيا ثلث حجج الجمع المجبة بالنسبة الى سنة وقعها الامام الى غيره اى غير المحرور وذا ديانته فانه ان احياء غيره قبل هذه المدة ملكها
لتحقق الاحياء منه دون الاول كما فى الهداية وقال شيخ الاسلام التمهيد لكما مؤقتا ثلث سنين عند بعض الافقيه
كما فى الكرامى وفيه اشعار بان لو احيى المحرور كما ثم زرع غيره كان المحرور شرع عنه وهو الاصح لان ملكه بالترك لا يذول كما فى التمهيد
ومن حفره فى ارض موات فى قبر الامام بالاذن عند الكل وبغيره ايضا عند ما قلنا الحافر حرمها
اى بالحيط بها مما يلقى فيه التراب سعى به لانه يحرم قصر الغيبة فهو فعل بمعنى فاعل سناه مجاز وفيه مرالى انه لو حفر في
ملك غيره لا يتجوز له حفره فى ملكه كان له المحرم سناه والى ان لما لو غلب على ارض تركها الملاك واثو القصر فالحاكم غير احياء
فلو تركها لما بحيث لا يعود اليها ولم يكن حريا العام ما احياء وما كما فى المضمرات للعطن بسببه وهى لبر التى يستسقى منها بئير

والعقل يقتضي في الأصل مناخ الابل حلال للماء والناسخ اى بئر التي تستقي منها بالبعير والناسخ لبعير يستقي به والاضافة في الخبر
 لا في ملازمة العيون ذراعا عامة كل ست فبضه كل قبضة لبع اصابع وقالوا ان حريم الناسخ ستون وعن محمد بن المقداد بن
 اليدوا اكثر من سبعين يعني يقول ابي حنيفة رح كما في التمتة من كل جانب من الجوانب الاربع في الاصح احتراز
 عما قال غيره من كل جانب الاول الصحيح لان الماء تحول الى ما حفر ودونها كما في الهداية والحريم للمعين المستحب
 في ارض سوات بالاذن خمسائة ذراع عامة كذلك من كل جانب في الاصح كما في المبسوط وغيره وقيل ثلثمائة ذراع
 انظر كما في الزايد وقيل مائة وخمسة وعشرون من كل جانب قيل التقدير المذكور في بئر عين في اراضيهم لصلاتها وانما في
 في اراضيها كذا قيل الماء الى الثاني كما في الهداية ومنع غيره اى الحافر من الحفر الى التصرف بحفر اوزرع وبناء
 وغيره فيه اى حريم البئر والعين لانه ملكه فان حفر آخر بئر في حريم الاول فلاول ان يكسبه بترعا وقيل لان يار الثاني
 بالاصلاح جبراقيل كسبه بنفسه والضميمة النقصان بان يقول ذلك قبل الحفر ابعده فضمن التفاوت كما في الكفاية وغيره قال
 غيره بالاذن في مئتها اى مئتي حريم البراء العين في جانب واكثر فله اى حريم من ثلثه جوانب ون الاول يستقلو
 حفر فيه اربعة على التقارب فطرقيه في الرابع وقيل لان تطرق من اى شاة كما في الظهيرية فيه اشعار بان لو ذهب الرب
 بحفره فلا شئ عليه لان الماتحت الارض غير مملوك لاحد كما في المبسوط واللقاة اى مجرى الماء تحت الارض ويقال ان لقاة
 الكاريز كما في الهداية حريم بقدر ما يصلحها اى يحتاج اليه لائق الطين ونحوه وقيل هذا عند ما لا عند فلاحيم الا اذا اظهر الماء
 على وجه الارض فاذا اظهر في كالعين عن محمد بن ان القنائة كالسيرة المحرم كما في الهداية وذكر في الاختيار انه مفوض الى
 راي الامام ولا حريم عنده للنهر اى الجرى الواسع للماء فانه فوق الساقية وهى فوق الجدول كما في المغرب ففى مجرى
 كبير لا يحتاج الى الكرى فى كل حين اما عند ما فله حريم مقدار نصف بطن النهر عند ابي يوسف رح وعليه الفتوى كما في الكرى
 ومقدار جميعه من كل جانب عند محمد بن زيد ارفق كما في الهداية والزايد من الخوض على هذا الاختلاف كما في الاختيار وفيه شاة
 الى المجرى لو كان صغيرا يحتاج الى الكرى فى كل وقت فله حريم بالاتفاق كما في الكفاية وغيره عن كشف الغوامض وذكر في الاختيار
 وغيره انه لا حريم للنهر الظاهر عنده اذا كان فى ملك لغير الابنية وكذا اذا حفر في موات خلافا لما لكن المحققين من شاة
 قالوا ان له الحريم بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه لائق الطين ونحوه وهو الصحيح كما في التمتة وذكر في الكرى ان الملك
 فى نهر مملوك له مائة فارعة لمزقها ارض لغير صاحب لارض فالمائة له عند ما ولصاحب لارض عنده وقد تسلم لمع
 فانه لا نزاع عندهم ان ما به ستمساك لما فهو لصاحب النهر واعلم ان حريم شجرة موات خمسة اذرع من كل جانب كما في الهداية
 فصل الشرب بالكسر اسم المصدر فهو لغة الماء المشروب اليه اشارة بقوله لصيب لما راي الخط المعين من الماء
 الجارى او الركة للحيوان او الجماد وشرقيه زمان لا ارتفاع بالماء سقيا للمزارع او الدواب اما خالف دابة وذكر المعنى اللغو
 واول الشرعى السكايتوهم انه مراد فى هذا المقام والشفة بفتحين فى الاصل شفة او شفو فابدال اللام بالياء تخفيفا وغيره شرب

بنى آدم اى استمال الماء لرفع العطش والطفح او الوضوء او الغسل وحصل الشيا بخرها كما فى المبسوط فالشراب بضم الفتح مصدر
 حذلم وشرابا بضم الهمزة هو الماء العذب من خواص ما يسهب من البهيمة لا ينطق له وذلك فى صوته من الابلها كمن خصص لتعارف
 باحد السباع والطير كما فى المفردات والاكثاف وشعر بان الزرع والشجر ليسا من بل الشفة كما فى المبسوط وكل من بنى آدم البهائم
 حقهما اى حق الشفة فلم يكن ملكا لهم لانه غير محزول كل من بنى آدم حق سقى الدواب اى واهبهم فيكون من قبل حذف الجر وانما
 ذكره لئلا يتوهم ان حق الشفة فنى ان شربهم من النفس ان فاداة تخصيص بالقيدها ان اى ان لم يخف اى بنوا ولم يهمل
 تحريم طيب النهر كما فى الاختيار وغيره وفيه اشعار بان العلم والظن بالتخصيص لم يشرع بالمنع والكيه شربه والمرد من النهر
 بقربة الآتى ما فيه من ارض مما وكه شمس المساقية والجدول والبير والعين الحوض المملوكات كما فى التتمه فى كل من طرف
 العين لم يحز بان الاول رضى انافهم فى الاساس حرز الشئ فى وعاءه فلو احزنى حرة اوجب حوض سجد من نحاس واصغر
 حوض ونقطع حريان الماء فانه يملك وانما اثر الا حرا اشارة الى انه لو ملأ الدلو من البير ولم يعده من اسما لم يملك لك الماء فحين
 اذا احراز جعل الشئ فى موضع حصين والى ان لا تغرف الماء من حوض الحمام بالارحامى فانه يبنى على ملك الحمامى لكنه احق به غيره
 كما فى التتمه وغيره وفى لفظ الحق اشعار بان لو منعه من غير المحزوم وهو يخاف على نفسه او مكره ان ان يقاتله بالاسلحانه فقلد يملك
 يمنع حقه وهو اشهد والماء فى نحو البير غير مملوك له بخلاف الماء المحزوم حيث يقاتله بالاسلحانه لان ملكه وهذا اذا كان الماء كثيرا واما اذا لم يكن الا
 لاحدهما فانه يترك على ملك المالك كما فى النهاية وغيره وكل من بنى آدم حق الشراب اى نصيب الماء للزرع بقربة الماضى و
 انصيب اللحم والدالية على جميع الانها بقربة الآتى الا اذا خسر ذلك الشراب انصيب بالعامه بان يفرق انهم شرب نهر عظيم كدجلة
 للسنه والرى او خص النهر بغيره اى غير صاحب الشراب انصيب اى خولاه فى المقاسم اى المقسم اى مجرى وملك لجماعته
 مخصوص لصاحب الشراب انصيب منهم فلم يكن له الحضانة لانه يملك المقاسم كالمجلس وضع القسمة اى موضع يسكن المملوك كما
 ذكره المطرزي فالمقسم معنى القسمة افرا عليه وفى تخصيصه لانهار مرالى ان الحقيقين فى ما الباردان انفر بالعامه وفى
 استثناء النهر اشعار بان ليس له بندان فى البير العين الحوض المعلومات بالطريق الاولى فان لصاحبها ان يمنع ذاشفة من
 الدخول فى ملكه ان كان سيد الماء فى ارض مباحة فان لم يجد فاما ان يخرج الماء اليه ويترك حتى ياخذ بنفسه بلك النهر كما فى التتمه
 وغيره وكرى نهراى خارج الطريق نحوه منه فكرى حق النهر بخلاف الحضر على قال السبقي الا ان كلام المطرزي يدل على ان
 لم يملك ان لم يدخل ارضه فى المقاسم كنبيل وفرات وغيره من مال بيت المال اى لالمسلمين بغير نحو الخراج والخزيرة
 دون العشر والصدقة لانها للفقراء وفيه اشعار بان اصلاح مسانته منه ان خيف منه غرقا فان لم يكن فيه اى فى بيت المال
 شئ فعلى العامة اى الذين يطبقون الكرى مؤتمهم من ال لاغنياء الذين لا يطبقونه وكرى نهر حاصل وعام قد مر حده
 فى الشفة ملك لك النهر بان دخل فى المقاسم على الملك الا ان فى العالم لو اتفق عنه كلم او اجتمعتهم برون عليه فى المجلس
 لو اتفق الكل لا يجوزون الا عند بعض المتأخرين لو اتفق البعض عنه اجبر على الصبح كما فى الخزانة ومنع عنه شيخنا الابى عن شربة

حتى يودي ما عليه النفقة كما في العيون الاكتفاء من غير ان ليس الكرى على بل الشفة لانهم جميع من في الدنيا وليس البعض
اولى كما في الكرابي وقال بعض المتأخرين انهم يجرى عليه كما في الذخيرة من اعلاه خير بعد خبر اذ طرف للطرف وحاصله انه يبدأ
في الكرى من دل النهر عنده ومن اسفله عند المتأخرين كما في الظهيرة وذكر في الكافي انه ترك بعض النهر من اعلاه حتى ليس من
من اسفله ومن جاوز كريم من ارضه برئى من مؤنة الكرى عنده واما عند جما الكرى عليهم جميعا من اول النهر الى آخره
يخصص الشرب الاراضى ويقتضى بقوله كما في القيمة وفيه اشعار بان لو كان فم نهري وسط ارضه لم يبرأ الا بالمجازفة عن نهر
وهذا في النهر الخاص انما العام فقديري اذ المبتغى في فم نهر قسيم وفي الاكتفاء رمز الى انه اذا جاوز الكرى من نهر
جازله فتح المار في النهر الخاص وفيه اختلاف المشايخ وتمايم في الذخيرة واما في النهر العام فينبغي ان يفتح بالطريق
الاولى وصح استحسانا دعوى الشرب اى شرب يوم اداكثر من شهر في نهر بلا ارض مع انه مجهول معدوم كمن ياتي
قد ملكه ونهاده هو على عرضية الوجود فلو ادهاه مع الارض صح بالطريق الاولى وانما لم يذكر صحة الدعوى في آخر الكتاب مع ان الكتاب
على ناطق لانه وجب عليه اثبات صحة الخصومة ليعلم قوله ان اختصاصهم وادعى قوم في شرب من نهر مشترك بينهم لانه لم يذكر كيف
كان شرب ارضيهم ثم الشرب عن علماء سابقين اذ المقصود من شرب سقى الارض ويحوز قيل التسميم على قدر الخرج كما في
ومنع الشرب الا على بالنسبة الى اسفل فمنه الكل لا الاسفل فان في منزه خلافا وهذا اذا كان المباحث لو اسفل
يسكر لصل كل منهم الى حقنه الشرب اما اذا كان بحيث لو اسفل الى اسفل لا يمكن له الانتفاع اصلا بالكل النهر شفة لم يمنع كما
في الذخيرة من سكر اى سد النهر المشترك فلو انجى الماء من الجبل الى وجه الارض فانتشر لا يمنع الا على منه بل يكون من سبق
اليه يده كما في الذخيرة وفيه اشعار بان شرب بقدر ما يدخل في ارضه بدون السكر كما في الداية والسكر المفرص سكر النهر ويجوز
السين فانه اسم منه واسم منه النهر وقد جاء فيه الفتح تسمية بالمصدر كما ذكره المطر في ان لم يشرب من الا بدونه اى السكر
الابرصا هم اى الشرا الباقي بان يسكره الا على حتى يلبس ارضه وان يستينوا عن المار وتيقفوا على ان يسكر كل في نوبة فان كان
من ان يسكر يوجب باب فلا يسكره الطين التراب برضاهم كما في المبسوط فيجب ان يذكر الا يرضى شرا من انه يبدأ بالاسفل في شرب
بخصته ثم باعلاه ثم وقال شيخ الاسلام ان مشايخ الانام اتفقوا في المقام ان يقيم الامام بالايام كما في الذخيرة ومنع كل منهم
اى شرا من نصب حتى على ما ذكره ونحوه كالدالية والسانية والجسر القنطرة الابرصا هم كما في المبسوط وانما لم يذكر الاستثناء
لاشترط المعطوفين في القيد الا في ملكه الخاص لانه من اعلاه الى اسفله ملك مشترك بينهم بحيث لا يصير المنصب
بالنهر ملكا صفة ولا بالما بطي جريانه او بانتفاضة فانه لا يمنع حينئذ لانه لا يكون الا للثقت فلا يلفت اليه منع كل منهم
من التخصيص بالنهر والشرب كمن يبيع فم النهر او تحويل الكوة اى مفتح الماء الى الزرع من الاسفل الى الاعلى او بالعكس ما خيرا
عن فم النهر بهذه الصورة اذ تسفلها او ترفعها والاصح عند الامام المحلوا في انهما لا يمتنعان او يادتاها ونقصانها او ترفع القنطرة
الكل ان يجازى اية اخذ الماء والتقسيم بالايام مثل ان يقال نجعل لكم ايا ما معلومة فسد فيها كونا ولنا ايا ما معاوية تسدون فيها كونا

او سوق شرب لارض لاشرب لها او سوقه في غيبى الى بذه الارض او سوقه الى غيبى الى اخرى اكل في الميسر مما
كان قد يما الارض منهم لان القديم ترك على قدمه لظهور الحق فيه وفيه اشعار بان اذ كان لرجل سياه في اوقات متفرقة في ترة
لم يخرجهم بها في وقت الارض منهم كما في الجواهر لكن في التتمه انه جائز والشرب لورث كالتصاوص الدين والخمر ويطو ص
الى الصبح الوحيه من التملك بالارتفاع به اى بان يستقي ارض فلان يوما او شهر من شربه كالوصية بالاشغال في غيره ولا يباع
في طاهر لرواية شرب يوم ادا اكثر ويفسد نص عليه كما في الذخيرة بلا ارض لا يجوز لغير مملوك الا بطل وفيه اشعار بوجاهة
ولو موع ارض اخرى وصحح كما في التتمه الا عند اكثر مشايخ بلخ رح للتعامل والقياس ترك به ولم يخرج عند الفقيه في جهة
واستاده الى بكر البلخي وغيره اذ القياس لا ترك تعامل بلدة واحدة كما في الذخيرة وكذا لا يصح ويفسد الاجارة
اجارة الشرب سواء كان بلا ارض او مع ارض اخرى فلو باعه وآجره مع الارض جاز ويحل الشرب في البيع الاجارة
بتعينة الارض كما في الذخيرة والصبية والصدقة والعارية والزبن والقرض والمهر بدل الخلع والصاع ومن سقى ارضه
ولو كرام من شرب غيره ضمن بان ينظر كمن يشترى الشرب لوجازة سوار كان ثلثا او قريبا فان الماء مثل في رواية قمي
اخرى بالنعمان اخذ في الاسلام المسمى على البردوى فمن اثبت الماخرة بينهما فخطا ولعل تاخير آلاية من سهو النسخ
او الكلام من قبيل التجاذب فيكون متعلقه بما بعده لفظا وبه وبما قبله معنى فان الماكر من منهم الوتاية والمداية وغيرهما انه لا يضمن
عليه الفتوى كما في التتمه والخاصة وذكر في الزاوي من سقى من شرب غيره يفتح الى السلطان ليؤديه بالشرط الحبس في التتمه
ان المار وقع في كرم زائد من غير نوبة امر متعلقه عن بعضهم انه طرح منه التراب لمسلون قال الفقيه لا امر به ولو تصدق بئر كان
حسا وبهذا الفصل لبقاء الماء والحرام فيه بخلاف العلف المخصوص فان الدابة اذا سمن بالندم وصار شيئا آخر لا يضمن من سقى
ارضه فزت ارض جاره اى صارت دائر بالكله يقال بالفارسية (ذباب) كما في الطلبة وهذا اذا استسقى في نوبة مفدة ارضه
والا اذا سقى في غير نوبة وزاد على حقه لضمن على قال الامام مهمل الزاوي كما في الذخيرة وذكر في التتمه انه اذا استسقى سقيا غير مقاد
فتدري ضمن عليه الفتوى ولا شك ان رضادات نزلت قطع عنه الارتفاق فيلزم ختم الكتاب كما لا يخفى على دلي لا لباب

كتاب الوقف

عقب احياء الموات لانه موات بلانمي لا لان ربنا فتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين مولودة مصدوقه احمى حصبه
فهو واقف وهم وقوف ويطلق على الوقوف فيجمع على الاوقات والالفة او قففة الالف لغة ردية على ما قالوا كما في المغرب وفيه
اشعار بان التضييع ضعيف في الدار المصنوع ان اوقفه لم يسمع عند ابي عمر وسمع عند غيره على ان التعدي به بالهزة
قياسية انتهى شرعية عند بعض العيين منع الرقبة المملوكة بالقول عن تصرف الغير حال كونها مقصورة على ملك الوقف
فالرقبة باقية على ملكه في حيوة وملك ورشته في وفاته بحيث يباع ويوهب لان ما ياتي من البذل للنفقة يارب عنه
ويشكل المسند فانه محس على لك بعد تعالى بالاجماع اللهم الا ان يقال انه تعريف للوقف يختلف فيه انما قيد بالقول ان كتب

صورة الوقفية مع الشرط بالمعظم لم يصرف قفلا بالاتفاق كما في الجواهر حسبها على التصديق او نذر بالتصدق على وجه الخير بالمنفعة
 منها فيكون من قبيل الاستثناء ويجوز ان يرفع ويكون حكمه كما اشير اليه في النسخة وبشكل بالوقف على عترة صلى الله تعالى عليه وسلم
 فان في جوازها رأيين كالعارية في الحبس على الملك التصديق بالمنفعة وفيها اشارة الى انه لو قال رضي هذه موقوفه على ابن
 صار وقفا لقبول ليس مما لا يثبته دركن في التبرعات كالصدقة والى سببه طلب زيادة الزلف في القفلة عند
 الاعلى اما شرط العام فكونه حرا عاقلا بالغاد الخاص لا اضافة الى ما بعد الموت او الوصية خلا لما وقوله قوس من حيث المعنى
 وغير مخالف للآثار فانما محمولة على اضافة او الوصية كما في المبسوط وشرعية عند ما هو غير محتاج اليه حبس العين في ازالة الملك
 المالك المجازي مقفزة على حكم ملك للملك الحقيقة تعالى في تقدس والتصدق بالمنفعة لقرنية الحطف فلا يصح بعد
 ان يكون ملكا لاحد من الموقوفين فيكون منفعة للمؤمنين وانما قدر الحكم لانه لم يصير ملكا لاحد ولا نظير في الشرع كالمسجد الذي نظير للعبادة
 كما في النهاية وبقيت كما في الحقائق وغيره وان قال ابو يوسف رحم لم ينزل في حرة منذ خالفنا الشيخ في الوقف كما في
 وقال محمد ان الشيخ لم يفرع عليه لانه اكدت راجلا فيه كما في النظم فلا يزول ملك المالك المجازي عن العين عند
 الى حنيفه رحم وان علق بموته على الصحيح نحو ان مست فقد وقفت داري على كذا كما في الهداية الا لا في صورته
 يحكم به اى يجوز الوقف حاكم مولى بانه يزول ملكه حينئذ يصير لازما فلم يصير بعده ملكا لاحد وهذا اذ ذكر الوقف شرطا للزوم والا
 لم ينزل ملكه الا اذا حكم بزمه كما في الجواهر وصورة المرافعة ان يسلم الوقف الوقف الى المتولى ثم يرجع عنه محتجا بعدم لزوم
 فتختصمان اليه فيفضله بزمه حينئذ يزول ويلزم لانه قصار بالمتلف فيه فلم يكن لغيره البطلان كما في الظهيرية ولا يشترط المرافعة فانه
 لو كتب كاتب من اقرار الوقف ان قاضيا من قضاة المسلمين قضى بزمه وصار للزاد وليس كذلك بطل الحق و صحيح لغير
 صحيح فانه منع لم يطل عن الابطال فلا باس وهذا اذا لم يخص بالوقف فان كل موضع يحتاج فيه الى حكم حاكم يجتهد فيه كاجاز
 المشاع وغيره جاز فيه مثل هذه الكتابة كما في الجواهر ونظيره في المصنوعات وغيره والحاكم شعرا به لو حكم بزمه لا يزول ملكه ولا
 يرتفع بالخلات على الصحيح فللقاضي ان يبطله كما في الحقائق والا لا في مسجده فانه يزول الملك عنه بالشرط الاتية
 عند الطرفين بنفس القول عند ابو يوسف رحم ولم يشترط الاضافة والوصية فيه عند احد منهم كما في المحيط وغيره والا في المؤمنين
 للمنقطع كما اشترنا اليه الا لا يصح التفريع كما لا يخفى وفي التخصيص شعرا به ان جعل رضى مقبرة او خان او سقاية او حوضا او بئر او فطرة
 لا يزول عنه وكذا الواضيف الى ما بعد الموت وهو صحيح كما في الخلاصة بني فانه لو كان ساقرا زال ملكه بمجرد الامر بالصلوة فيها
 الابد او لا كما في المحيط واقرز اى ميرة عن ملكه من كل الوجه فلو كان العلوي مسجد او سفل حوانيت او بالعكس لا يزول ملكه تعلق
 حق العبدية كما في الكافي وفيه خلاف كما فيها اذ جعل تحت حوض تماح في النهاية بطريقه اى مع طريق المسجد بان يجعل سجلا
 عامته حتى لو اذن الناس بالصلوة في وسط داره لا يزول ملكه لانه لو لم يفرزه حتى القى الطريق لنفسه فلم يخلص لله تعالى
 وانما ذكر هذا القيد مع القيد السابق لرواوى عن الشيخين انه يزول به ملكه كما في الهداية منها لكن الصلوة شرط

في المسجد كما سيجي فلو صلى في هذا الوسط زال ملكه عنه كما في السراجية واذن للناس س كل الناس بالصلوة اى لكل صلوة
فيه فلو اذن لقوم وللناس شهر او سنة مثلا لايزول ملكه كما في المحيط وصلى فيه ان لم يكن باذان اقامته واحد سوا كان بنا
او غيره فلو صلى بجماعه او باذان اقامته صار سجدا بلا خلاف كما في الذخيرة وفي الاكتفاء بالاستثنائين اشعار بان في غيرهما لايزول
وفي الصغرى وغيره لو اضاف الى ما بعد الموت فقال رضى بنده صدقة متوقفة متوعدة حال حيوتى وبعد ما تى زال ملكه عنها
بالاجماع وذكر شيخ الاسلام انه لو وقف في مرض لموت لزم في روايته وقال النخسبى ان لمباشرة المرض لمباشرة في الصحة على
كما في المغنى وعند محمد رحم بعد القول تسليمه الى المتوفى في المجلس كما في كتابنا مع نظم وقبضه اى المتوفى ايا
بالميت كقبض النحان بنزولته فيه باذنه والسقاية والحوض البيرة بالاستسقاء منه بالتسليم القبض للموقوف عليه شرط لزول
ملكه عنده كما في قاضى نجان فلا يكتفى بالمتوفى به كالتقويم س كل من كسب للواقف في التصرف في الوقف ولذا انفردت
الا اذا فوضه الى حيوة وماتت فانه كسب الى الحيوة ووصى حال لمات كما في المحيط وغيره والتسليم الى المشرق ليس شئ فانه فوض
لا غير وذا اذا لم يشترط الولاية لنفسه والافق سقط اشتراط التسليم لانه شرط مراعى كما في النهاية قبيل الفصل وعند ابى يوسف
يزول ملكه بنفس القول اى بان يقول وقفته على كذا وكذا كلام مشير الى انه لو كتب شرائط الوقف باجمعا بلا غلط
به لم يصير وقفا عند الطرفين الا اذا كتب بيده وقال للشهود واشهدوا على بمضمونه فانه اقرارى باني وقفته كما ذكرت فيه
او كلاما نحوه فحينئذ يصير وقفا وتامر في الجواهر وكفى عنده الاشهاد كما في المغنى وغيره وقوله اقوى من حيث انه اقرب
من العتق وقول محمد اقوى لكونه اقرب من آثاره كما في الكرامى وذكر فى الخلاصة الوجيزة ثم قد ضيق كل التضييق لذا اخذنا
اكثر الاصحاب بقولهما والابو يوسف ثم قد وسع كل التوسيع ولذا افنى بقوله كما في الظهيرية والمضمرات ومحمد وسط بين القولين
ولذا اخذ به عامة المشايخ كما في الخلاصة وبفتى كما في الكبرى ثم شرع في تفرع قوال ابى يوسف فقال فصيح عنه
وقف المشاع وقت القبض محتمل للقسمة والية ذهاب بلال لم يصح عنه محمد لانه لم يقبض فما شاع وقف العقد فقط او
لم يتم القسمة اصلا يصح وقفه بلا خلاف الا المسبى والمقبرة فانما وان كانا صغيرين بحيث لا يصلحان للصلوة والدفن بعد
القسمة لا يصح وقفهما مشاعا بلا خلاف كما في النهاية والاطلاق والعللى ان شيوخ الطائى المقارن فيه سوار فالتقييد
ظن فلو وقف جميع ارضه ثم اتحن بعض معين منها كذا النصف لم يطل في الباقي اصلا ولو اتحن بعض شائع كنصف منها لم يطل
في الباقي عند ابى يوسف وبطل عند محمد كما في المغنى وبأخذ مشايخ نجارا وعليه الفتوى كما في المضمرات ومشايخ بلنج اخذوا بقول
ابى يوسف وابى افي الساجدون كما في الخزانة وهو المتعارف عند المصنف وصح عنه وعليه الفتوى لم يصح عند محمد جعل الغلة
اى منافع الوقف كلها وبعضها مدة حيوة والفقير امد مائة ما ذامات ما رالغلة لهم والتخصيص بالنفس ليس بمفيد فانه
لو وقف وقفا موبدا واستثنى الغلة لنفسه وعياله وحشمه مدة حيوة جاز الوقف والشرط عند ابى يوسف ثم فاذا انقضت فوصات
للمساكين كما في المغنى وفيه اشارة الى انه لا يحل للواقف ان يأكل من ثمنه الا بالشرط كما في المضمرات الى انه لو شرط نفسه

الأكمل فمات وعنده معايف من غنبل وزبيب والى الوقف واما اذا كان خبر الظلوشة وهذا عند ابى يوسف رحم واما عند محمد رحم فليس فيه رواية ظاهرة واختلف المشايخ قوله كما فى المحيط وصح عنه وبه افق مشايخ بلخ جعل الولاية بالكسر والفتح اى تولى امر الوقف كالغزل والنصب غيرهما لنفسه لم يصح عند محمد الوقف والشرط لان التسليم شرط وبه افق الصدر الشهيد كما فى الخلاصة وصح عنه للتحويل الى افضل شرط ان يستبدل لواقف بامى لوقف او نفسه اذا بيع ارضا اخرى اذا اشار فيكون قفا مكانه على شرطه وليس له ان يستبدل ثانيا الا بالشرط فى اصل الوقف وعند محمد بلال رحم الوقف وبطل الشرط لان الوقف تيم بدونه ولو شرط البيع فقط لبطل الوقف عند محمد وعن ابى يوسف انه ماز وبطل الشرط كما فى المغنى وفيه اشارة الى انه لو لم يشترط الاستبدال لم يستبدل ان كان ارض لوقف سبعة لا يتبع بها كما فى قاضيان وذكر فى الظهيرية انه قال ابو يوسف يجوز الاستبدال من المشايخ من لم يجوز وفى الخلاصة قال الشرسى من جواز الاستبدال فقد اخطا وقال لمصنف يجوز الاستبدال من غير شرط اذا ضعف الارض عن البيع ونحن لا نفتى به وقد شاهدنا فى الاستبدال من الفساد ولا يبعد ولا يحصى فان ظلمة القضاة جعلوه حيلة الى بطلان كثر اوقات المسلمين ففعلوا ما فعلوا و هذا فى زمانه ونعم الزمان هذا وهو شاك عندنا زمانا فلما يتبع فيه اثر من الوقف فيستبدل لامن الموقوف عليه يستبدل به عليه مع هذا نرجو من الله تعالى ان يحدث بعد ذلك امر او صح عنه تركه كرمصرف مؤبد لان الوقف يعنى عن ذكره فابتنى شرطه بالاجماع واما ما ذكره فشرط عند الطرفين خلا فالابى يوسف رحم كما فى المدائيه وغيره وذكر فى قاضيان ان كرا التابيد لم يشترط عند اصحابنا خلا فالابى يوسف استتمه بالسكون فلو وقف على جهة تيومم القطاعا بان وقف على ولاده مثلا صح فاذا انقطع ذلك المصروف صرف ذلك الوقف الى الفقراء وان لم يذكرهم فان المقصود هو التقرب الى الله تعالى واما حاصله لم يصح عند جماه الا اذا جعل خيره للمساكين قال ابو بكر سعيد رحم ذلك بلا ذكره فى قوله لم وهو المختار كما فى المضمر وصح عند محمد وقف منقول من مكان الى مكان محل من بيت الى بيت وان لم يكن تابعا للعقار ولم يصح عند ابى حنيفة وان كان تابعا وصح عند ابى يوسف رحم ان كان تابعا كما فى الزايدى وغيره وذكر فى الخلاصة انه صح بالتبعية بالاجماع فيه تعامل اى تعارف كالمصحف الموقوف على اهل المسجد وقرأ فيه او فى غيره او على جيرانه او المارة ونحوه كالكتاب والفأس المنشار والطست والجماعة وشيا بها والسلاح والخيل والحمار والعبيد والثيران وآلات الزراعة والشجر والنشر مع الارض والحمام مع المروج والنخل مع الكوارة فلو لم يتعامل كالثياب الحيوان لم يجز الا بالتبعية كما فى المغنى وغيره وذكر فى الزايدى ان وقف لمنقول جازر عند محمد وان لم يتعامل فيه وبطل عند ابى يوسف رحم ان لم يتعامل و عليه الفتوى اى الفتى بما صح محمد الحاجة الناس لمية قيل لا يجوز وقف المصحف والكتب على المسجد والمدرسة ونحوه و عليه الفتوى كما فى المضمرات والاول صحيح كما فى قاضيان ولا يملك من التملك الوقف بالبيع ونحوه ولو لا خيار الباب فى لا يبدل ارض باخرى لقصور الدخيل قيل يجوز دفع شئ منه الى ظالم طمع فيه لحفظ الباقى كما فى الجواهر عن الحلوانى يجوز ان يبيع

وليشترى عند تعذر الاستغلال في جازمير للصنف الخرق وشرأ آخر ثمنه عشر شمس لاسلام اذا انقصر الواقف جازا للقاضي ان يبيع
الوقف بطلبه كما في المحيط ولا يتملك الوقف بوجه وان ملكه الواقف لانه ثم فمن الظن ان نظام الاكتفاء بالادل لكن يجوز قسمة
المشاع عند ابى يوسف رحم استحسانا لاجل القسمة في الوقف اذ اذا وان غلب فيها المبادلة في غير الثمايات نظرية
للووقف فلو كان العقار بينهما فوق احد بها نصيبه جاز عنده ان يقيسما ولم يجب على الواقف ان يقيس ثانيا ولا قضاء القاض
بجوازه الا اذا اراد رفع الخلاف ومبدأ اى يجب على القيم المبادلة من ارتفاع الوقف اى حاصلاته لعمارة
بالكمصدر او هم بالعمارة المكان بان يصرف الى الموقوف عليه حتى يبقى على ما كان عليه من الزيادة وان لم يشترط
ذلك كما في الزايدى وغيره فلو كان الوقف شجرا يخاف القيام لما كان له ان يشترى من غلته فصلا فيغزه لان الشجر
يفسد على امتداد الزمان وكذا اذا كان الارض سبعة لا يثبت فيها شئ كان له ان يصالحها منه كما في المحيط واعلم انه اذا لم
يكن في يده ما يعيره لا يستدين الا بامر القاضي كما في المنية ان وقف على الفقراء فلو فضل عن العمارة صرف او كان
ولده الفقير ثم الى قرابة ثم الى مواليه ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره من كان اقرب الى الواقف من قال بوجوب الاسكان
انه لا يعطى لاحد من اقربائه شئ كما في المحيط ومن الظن انه يرجح بالفضل قيل بالحاجة فان موضوع هذه المسئلة ما اذا وقف
على العمار كما فيها نقل عنه من القنية وان وقف على جمع او واحد معين وآخره الفقه ارسف في احوال
يقدر ما كان عليه في ماله اى المعين ان لم يشترط فلا يؤخذ من الارتفاع فان امتنع المعين عن العمارة او كان
فقير لا يقدر عليها اجره اى الوقف الحاكم القاضي او القيم استحسانا نصيانة للوقف وفيه اشعار بان الواقف لا يجوز
كما في الكافي وعمره باجبرته ثم اى بعد التعمير رده اى باقى الوقف الى مصرفه المعين وفيه اشارة الى انه ان امتنع
بعضهم عن العمارة اجر حصته ثم رده اليه والى ان النحان اذا احتاج الى المنة اجر متيا او بتين والفق عليه من عسلته
وفي رواية يؤذن الناس بالنزول سنة ويوجسنة اخرى ويرم من اجرة وقال لنا طفة القياس في المسمى ان يجوز اجارة
لمرته كما في المحيط ونقصه اى نقص الوقف وانهدم من بناءه من لاجر ونشبت الجور والتراب غير ان النقص بالنقص والكمسرة بالنقص
كما في المغرب فهو من النقص ان يفتح ليصرف الحاكم او القيم الى عمارة ان احتاج اليها بالفعل ويخرج اى كسب الوقف
اليها ان لم يتج اليها بالفعل وان تعذر صرفه اى صرف عين النقص اليها اى الى عمارة بان لا يصلح لذلك بيع
بائع نحو القيم النقص وحرف ثمنه اليها لانه بدل النقص ولا يقسم النقص بين مصارفه المستحق الوقف لانه حصة
من المعين وحقق من المنفعة وهذا كله اذا بقي اصل الوقف واما اذا خرب او تخلف عنه فان حرق الواقف يعود اليه الا انه
ورثة وان لم يعرف فلقط حرق الى الفقراء وجاز الصرف باذن القاضي الى عمارة عوض نحوه وهذا عند محمد وعليه الفقه
كما في قاضيهما انما عند شيخنا في صرف الى اقرب مصرف من ضمن ذلك لو وقف فالربط الى الرباط والبير الى البير
او الحوض نحوه وعليه اكثر المشايخ كما في الزايدى وبه يفتي لان الوقف اعناق الارض كما في المضمرات ولا يخفى

فاني سئمت لنقص من حسن المرام وكمال الفضل في تحسان لاتمام

کتاب الکرامیہ

فورد بعد الوقف لانه اخذ بالارفق والكراميه مشتملة على الاثرى ان الاصل ستركمل المرأة وقد ايج كشف بعضها ان ايامه محمد ربح
الاستحسان ما يثبت عن غير الكراميه استطرادى وهى فى الاصل منسوب الى كرهه بالغنم فمعه وعوض لانت عن عداليا بين اصل
والكراميه مصدر كرهه الشئ بالكسره اى لم يده فهو كارهه شئ كرهه كسر ونجل وكرهه اى كرهه كما فى القاموس وغيره وشبهه عالمنا
ذكر اولى وهو على نوعين كراميه تحريم وكراميه تنزيه ثم ذكر التحريم على المذنبين فقال ما كرهه اى نفس اطلاق عليه من الماتة
فى حرام اى كالحرام فى العقوبة بالنار عند محمد ربح وفى رواية عن الشيخين لم يلفظ به اى لم يقل محمد ربح انه حرام لعدم
به ان الدليل القاطع على حرمة فالحرام مانع عنه بدليل قطعى وتركه فرض كشره الحمد والمكره مانع لظنه وتركه واجب
كامل لضرب اللعب بالشطرنج كما فى الكشف والبدعة مرادفة للمكره عند محمد ربح كما فى النعمان وذكره كاشفة عن
الشيخين الى الحرام اقرب من الحلال اى بالممنوع عنه وعوقب فاعله وهو المختار كما فى الخاصة والمفصلات والبر
التبئيس وغيره وهو الصحيح كما فى الجواهر فالحسن تقديمه على قول محمد ربح وقية اشارة الى ان ما كرهه تنزيها عنه لم يمتنع
عنه الا انه قد سماه كان الى الحل قرب اى ثبت تاركه اذ فى ثواب فما كرهه تحريما وتنزيها عنه يتنزيه عنه كما فى التلخيص وغيره
وانما لم يخرج بالتنزيه لان التحريم فى الباب كثر والاهتمام به اولى والاصل فى الفصل بين الكراميتين انه ان كان لاهل
فيه حرمة اسقطت العموم البلوى فتنزيه والافتحريم كسور المرأة ولحم الحمار وان كان اباحه غلب على انظر جود المحرم فتحريم
والافتحريم كسور البقرة والجلالة وسور سباع الطير كما فى الجواهر واعلم انه اذا ترك سنة من سنن ابيه قيل كرهه او سنى واذا ترك
سنة من سنن ابيه قيل لا باس به واذا ترك اجبا قيل كرهه كما فى كشف النار وعن محمد ان كان لاهل جواز رجع قيل
لا باس ما كان لاهل فساد رجع قيل حريم وان سادى الدليلان قيل كرهه كما فى زيارات البقالى وذكر فى ذبايح السراية
ان فى الحل لا باس فى الحرمة كرهه اى لم ياكل الاكل للغذاء والشرب للعطش ومن الحرام فرض ثياب عليه بحكم الحديث ان
الاكل به اى بالاكل بلا كرهه فلو امتنع من التداوى حتى لم ياتم لان الشفاء غاية تيقن بخلاف ما لو امتنع عن كل المقتمة
كما فى الاختيار ومقدار ما لا يسد رمقه واختلف انه طلال او حرام رافع الاثم وقيل لو ضعف عن اداء الفرائض حل الاكل
منها كما فى المكمل للفقهاء وذكر فى الخزانة لو خاف على نفسه الجوع والعطش قتل بالسيف والاكل من المباح فوق الفرض جواز
ومثاب عليه ان اكلته اى الاكل من اداء صلوة الفرض قائما ومن صومه الفرض وقية اشعار
بانه جاز لتفصيل الاكل بحيث يعفى عن الفرض لكنه لم يحجر كما فى الاختيار ومباح غير كرهه فيكون حلالا لغيره حرام
فان كل مباح حلال بلا عكس كالباع عند الله او فانه حلال غير مباح لانه كرهه كما فى خلع النهاية الى الشجيع بكسر الشين
وفتح البار وسكونها اسم ما يذيه ويقوس به بنه ليزيد الشجيع الاكل قوته مفعول الثاني ويجوز رفعه فانه جار لازما وفيه

اشعار بان لو اكل لسمم كره على قال بن سقائل وعن ابي مطيع لا بأس بان كل ما خبز اكسور في الماء البار للسمم كما في قاضين
ولا شئ على من يترك لبنا عظيما خلقة قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ان السد يفيض الخبز لسمم مخاه اذا لم يسمن نفسه فلو اكل الوان
الطعام ثم تقيا فوجدناه فاعلا باسن كما روى عن انس لانه علاج كما في التجنيس والاكل من المباحات حرام كما في المحيط ومكره كما
في قاضين فوقه اي شيع وهو اكل طعام غلب على طعمه انه افسد معدته وكذا في الشرب كما في اشربة الكرام في وغيره واستثنى
ما استثنى المتأخرون فقال الا تقصد غرض صحيح مثل قوة صوم الغدا وليلا السجدة ضيفه الحاضر والاتي بعد ما اكل من
حاجته فانه غير حرام فوقه وفي المحيط من الاسراف الاكثار في الوان الطعام فانه منهي الا اذا قصد قوة الطاعة او دعوة الاضياف
توابعه قوم وحل لم يكره على الرجل والمرأة استعمال المقضض من المزين بالفضة من الناز والسكين في اسرر والكرسي
واطراف المرأة والحجرة والمكحلة والكتاب اللجام والتغري وغيره لا تقضيض (سبحك كوفت كرون) كما في الكرام في وفي حكمه
الذهب من يده الاشياء والذهب على المزين بالذهب المشدود بالفضة اى العريض منها فاحسن المذهب منه المعلم
لا خفية حال كون استعمال اللان والسري ونحوه متقيا ومجتنبا بالفم واليد وغيره من الاعضاء وموضع الفضة فلا يشرب
منها ولا يأخذ ولا يجلس الا على هذا الوجه ومكره استعماله عند سعال الخبز كالكل لان الفضة تابعة ولا اعتبار بالاستعمال
وهو صحيح واما اذا تمير الفضة منها بالاذابة واما اذا تمير بان يطلى بها فلا بأس به بالاجماع كما في المضمرات وفيه اشعار
بان استعمال المجن حرام على الرجل والمرأة وسأني وحل عليهما استعمال الاحبار بان يحمل النحاس والرصاص والصفرا والذهب
لوحده او اجزاء او البلور او الخشب او غيره آنية مثلا فينتقع بها وجه كما في المضمرات وغيره وذكر في المفيد والشرعية
ان لائل في النيات الصفرة وفي الاعتبار ان الخزف افضل قال صلى الله تعالى عليه وسلم من اتخذ اواني بيتية فخر فانه
الملاكمة لائل محرم استعمال الذهب الفضة للرجال بان لو خذت منها استعمال في الشرب والاكل والايمان بالتوضي
والاكتمان فلو دخل يده فيها واخرج منها شيئا فلا بأس كما في المحيط ينبغي ان يحل لائل على الختان عنه انه يكون كما في الخلاصة
وفي الاستعمال اشعار بان لا بأس بان يتخاذا الاواني منها للتجمل يستثنى منه استعمال البغية والبوشن منها في الحوب لانه ضرره ومكره
شامل للنساء ايضا كما اشار اليه في السابق وبصرح في الخزانة وغيره وذكر الرجال للاستعمال الا في الخاتم منها
على بيتية خاتم الرجال فانه محل عليهم والملاذ كان له فسان او اكثر فحرام كما اذا كان من الذهب نه حرام عليه عمامته
العلماء وقولوا ان قصد التجمل فمكره كما في الكفاية وفي الاعتبار ان يكون الخاتم على قد مثقال فما دونه جائز
ان يحمل فضة او عقيقا او فيروزجا او ياقوتا او زردا او غيره وفي التجنيس لا ينقش صورة النساء وطير او اموال ونبش اسم
او اسم امية او اسم من اسماء تعالى وفي البهتان لا ينقش (محمد رسول الله) وكان ذلك نقش خلقة صلى الله تعالى عليه وسلم
ثلاثة اسطر كل كلمة سطر ونقش خاتم ابي بكر (نعم القادر الله) ومحمد (كفى بالموت واعطاي عمر) وعثمان (م والقسبر) و
اوله من م وعلى م (الملك الله) فو خاتم ابي حنيفة م (قل الخير والا فاسكت) وابي يوسف م (من عمل برأ

فقد ندم محمد بن محمد بن نصر بن بظفر ولو نقش اسمه تعالى او اسم نبي صلى الله عليه وسلم تحب ان يجعل الفص في كذا داخل الحشا
وان يجعل في يمينه اذا سجد في الحيض جاز ان يجعل في اليمين الا انه شعار الوافض في الهداية ان يجعل الفص في يمينه
النساء لانه زينة في حقهن وفي الاختيار التخم سنة لمن يحتاج اليها لسلطان القاضي وغيره تركه لفعل في الكرا في بني المحلو
بعض تلامذته عنه وقال ذاصرت قاصيا فتختم وفي البستان عن بعض التابعين لا تختم الا ثلاثة امرا وكاتب اجمع يستعمل طمعة
حلقاه منها كبر الميم فتح الطار وقيل ان كان كثير افكيره كما في المنية وقيل شعاره لو كان لكل واكثر منها لكان في نظيره
وحلية سيف اى استعمال سيف محلي منها اى الفضة وفي قاضيان لابس بحلية المنطقة والسلاح وحامل السيف بالفضة
في قولهم ويكره ذلك بالذهب عند البعض هذا اذا اخلص منه الفضة اه الذهب والا فلا بأس عند الكل باستعمال مسمار
وتم في وسط فخذهم من ذمى الخاتم لانه تابع ولا تختم بمجدي وصفراى لا يحل ويجرم على الرجل المرأة ان يجعل حلقه مائة
من نحو صدي وصفر وشبهه فان التخم انما يشترى كردن كما في التاج وغيره وحجر مثل لمور ووبر ورج وياقوت ولشب بالاس
وقيل بالفار قيل بالميم وقيل ان الشب ليس بحجر فلا بأس به وهو الاصح كما في الخلاصة يشته منه التحقيق فانه قال صلى الله عليه
عليه وسلم من تختم بالحقيق فانه لم يزل في بركة ومرو كما في الزاهد ومن الناس من اباح التخم بالذهب الحمد لله المجر كما
في التمر تاشى ولا يلبس حل اى لا يحل لبس جميع الاحوال عنده حرير اى ثوبا يكون سدا وجمته لبرسيا وان كان في الابل
الابرسيم المطبورخ وقال اكره في غير الحرب قال لا سيما لايكره عند سها في الحرب اذا كان ضعيفا لا يدفع مضرة سلاح
وقيل لاياء في جميع الاحوال وهذا اذا لم يكن ضرورة والا فلا بأس به اتفاقا كما في المحيط وعن محمد لابس للمجندي ذاتا سب
للحرب يلبس الحرير وان لم يحضره العدو ولكن لا يصلي فيه الا ان يخاف الله فيه اشارة الى انه لو ترك الابرسيم ثم مضى
وغزل ونسج منه ثوب لم يلبس الى انه لو صلى على سجادة من الابرسيم لم يكره فان الحرام هو اللبس بالاتفاق بسائر
الوجه فليس بحرام كما في صلوة الجواهر الى انه لا يلبس ان لم يتصل بجلده وقال صاحب المحيط انه اذا تم اتصاله لم يكره عند
ابى حنيفة رحم الا ان الاول هو الصحيح وقيل انه حرام على النساء ايضا وعامة الفقهاء انه حل لمن حرم عليهم اى ما نهى عنه
ان يكون عروة القميص وزر حريرا كما علم في الثوب الى انه لا بأس ان يشد خمارا اسود من الحرير على العين المرأة والنافذة
الى الشاح وان يكون الككة حريرا كما في المنية الا قدر اربعة اصابع كما هي وقيل منسومة وقيل مشورة في العرس
دون الطول فان تقليل منه معفو كما في الزاهد واطلاقه مشعر بان جميع المتفرق والظاهر ان لا يجمع كما في المنية
وتيسره ولا يفرشه اى يجوز عنده للرجل ان يجعل الحرير تحت راسه وجنبه يكره عند سجاد وبأخذ اكثر المشايخ كما في الكرا
وعلى هذا الخلاف تعليق الحرير على الجرد والابواب كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لا بأس بالجلوس على بساط الحرير كما
في الخزانة والى انه لا يكره الاستناد الى وسادة من بيلاج بمنقش من الحرير وكذا اوضع لامة الحرير على مهاد الصبي يلبس القليل
في الحرب غيره لما كرهته اجماعا مسددا للفتح اى سد من الثوب فارسية زمان تارها ليسيم كبر العزة وتكون الباك كبر العزة فتجها

وحركات أسنين المملاحة غنى أو محرب كما في الصحاح والقاموس لحمته بالضم ودخل بين السدى بالفارسية (بافو بود) غيرة
سواد كان منطوبا أو مساويا للمحر كالتعطن والكتان الصوف فان الاعتبار لاخر الوصفين قيل لا يلبس الا اذا غلبت الحمرة على البياض
والصحيح الاول كما في المحيط وقد نظمه شعرتان زابريشيم بود وزغير بانف + مرد را شاید که پوشد بی خلالت + ولبس
بالاجماع عكسه اعني لحمته ابرسيم وسداه غيره في حرب فقط فلا يلبس في غير الحرب اجماعا وكره لباس الصبي
فيها او حره الملايعة والاشم على الملبس لان الفعل مضاف اليه وفيه اشعار بان يكره كل لباس ثلاث استة واستحسان
يكون من القطن او الصوف او الكتان على فاق استة بان يكون بل تقميص الى نصف الساق وتنتهي الكم الى روس الاصابع
وفيه قد شير كما في التفت واحب الابلوان البياض لبس الاخر سنة كما في الشرقة ولبس الاسود مستحب كما في الخلاصة والاب
بالثوب الاحمر كما في الزايدى ونظر الرجل جواز الى اى عضو من اعضاء الرجل او بعضه فيكون من نيكما في غير موضع
من الكشاف والنظر كما يتعدى بنفسه يتعدى بالى كما في الاساس الاول نيكما الرجل لسلامة يوم ان الثاني عدى ولكنه
الكلام فيما لجه وفيه اشعار بان لا لباس بالنظر الى الامر الصحيح الوجه كذا النخوة ولذا لم يور بالثوب كما في التفتين وذكر الزايدى انه
لو نظر الى عورة غيره باذنه لم يثم ونظر المرأة حرة او امته مسلمة او كافرة من المرأة ومن الرجل الاجنبى سوى ما كان
بين السرة وغيره باحال كونها متيت الى البركة فحذف المعطوف مع العاطف على نحو قوله تعالى لا تفرق بين احد
بين احد واحد لان بين يفتقه التعدد كما في باب المحذوف من المنع والفاية داخل تحت المعيار لان المصدر حينئذ متناول لسا
فالركبة عورة والسرة اخلافا لابي عصمة المروزي من اصحابنا ولذا لو كشفت لا يكره عليه الا بالفرق بحال العورة انما هي عورة
ان لم تجمع عليه ما دون السرة الى العانة عورة خلافا للفصل كما في الكافي وغيره ونبغي ان نكره على كاشف برفق فانه مجتهد فيه
الاترى ان في الكافي نكره على كاشف الفخذ لعنف ولا يؤدب لانه ليس بعورة عند اصحابنا لظواهر في الحديث عن ابى بصير
ان المرأة عورة الا ان كان كاحل الى المحارم حتى لا يباح النظر الى ظهرها ولبطنها وجنبها ونظر الرجل من محرمه باوضا
او مصاهرة بالفتح وكذا باسماح على الصحيح كما في التمرناشى ومن امته غيره ولو مكاتبه او مربة او ام ولد او معتقة ابين
عنده الى ما ذكره في الظاهر والمطهر والفتحة مع ابنتها من نحو كنبين في الفرجين والامنين الركبتين فينظر الى الشعر والرا
ووجهه والاذن والعين والصدر والشدة والكشف والعضد والساعد والساق والقدم ونظر عند ابن مقاتل من
الانبر الى ما في السرة الى الركبة كما في المحيط ونظر الرجل من الحرة الاجنبية الى الوجه وبذلك في زمانهم واما في زماننا
فمنع من المشاهدة ونظر اجده من السيدة الى الوجه فالعبد والاجنبى قيل كالمجرم كما في التمرناشى وفيه اشارة الى انه ينظر
الى وجه الاجنبية الا انه كرهه كما في ايمان لوالجى وبذلك الممنوع من شهوة والافحام كما في نادرة الفتاوى والفتن
تخليص الى الكف والقدم ونظر الى فمها عانى رواية كما في الخزائن والاطلاق فانظر الى ان المنفصل كالمفصل والاصل
فيه ان كل عضو لا ينظر اليه قبل الانفصال لا ينظر بعد كشعر اسما وفلانته بلها عظيم اعمادها كما في الزايدى في المرأة

إشارة الى انه ينظر الى الصغيرتين منهما كما فصل كذا في الذخيرة والكلام مشير الى ان الخطوة كالنظر وان كان مهما غير لما كما في حج المذلة
 ويدخل لعب على سبيله لما ذنبا بالاجماع كما في التهمة والى انه لا ينظر الى ثيابها الرقيقة التي تصفها كما في المصارع والى انه
 لا بأس بان يتكلم مع المرأة ولائمة بما لا يحتاج اليه كما في صيد المبسوط وشطر محل النظر اليها والى الماسن بطريق يلقين عن الشهوة
 اى ميل النفس الى القرب منها او منه والمس لها اوله مع النظر بحيث يدرك التفرقة بين الوجه الجميل والمتاع الخجل في الميل الى
 التفتيل فوق الشهوة المحرمة ولذا قال السلف (اللطويون اصناف صنف ينظرون وصنف يصافحون وصنف يعلمون) وفيه
 إشارة الى انه لو علم منه الشهوة او ظن او شك حرم النظر كما في المحيط وغيره وفي السراجية لا ينظر امرأة الى بطن امرأة عن شهوة
 الا عند الضرورة ينظر الى الوجه وغيره ولو عن شهوة كالقضاء اى حكم القاضي عليها او لما كما في المصارع والشهادة اى
 ادائها عليها اولها او ثملها وذكر شيخ الاسلام الاسح ان لا يباح عند التحمل ذق لوب جدرن لاشية وفيه إشارة الى انه لا ينبغي
 ان يقصد القاضي او الشاهد قضاء الشهوة بل مجرد الحكم او الشهادة وتعلمها كما في المحيط والى ان التحمل لم يصح بدون النظر وشهد
 شاهد انها فائنة كما في الناموسى وذكر في المنية اذا سمع صوتها وانجرت لبسا عندها وقفت بذلك كان له ان يشمده وهو الخياط
 واردة النكاح فحينئذ لا بأس بالنظر اليها ولو عن شهوة عملا بالسنة لا قضاء للشهوة كما في المضمرات واردة الشرع
 التجارية فانه ينظر منها ولو عن شهوة لانه منظر يعلم مقدار اليقظة واردة المدواة كالاختقان والاقتصاد فان الاستحباب
 كالحرم فيه ويدخل فيه معالجة القابلة عند الولادة واستكشاف العتة والبكارة ومنظر المدامى اى موضع الحرس
 بقدر الضرورة بان يستر سائر المواضع او يفيض بصره او نحو ذلك وينبغي ان يعلم المرأة تدواها لان نظرها ابعد
 من الفتنة والاختتان ليس بضرورة ولذا قيل نختن الكبير نفسه ان امكن والالم يفعل لا اذا امكنه النكاح او شرب عاتية
 والنظر ههنا نختن كان ابو حنيفة يرى لصاحب الحمام ان ينظر الى العورة ولذا قيل يباح كشف الفخذين في الحمام ويكره في طابعا
 كما في الزابدي والتحصن الذى قطع خصيا ونحوه كالمجبوب والنخت والمنزلة يرى النساء او المتشبهين في محليته
 الوطى وتلمسين الكلام عن اختيار الفعل في الامتناع عن النظر لان النخس قد يباح وقيل هو اشد جماعا والمجبوب
 يستحق ونزل والنخت مثل فاسق وفيه اشعار يمنع فمالطة بولائه في الكبرى من جوز مخالطة من فلة التجربة والديانة
 وينظر الى كل اعضاء من محل منها الوطى فينظر من زوجة ومملوكة وبالعكس اى جميع البدن من الفرق اى
 القدم ولو عن شهوة لان النظر دون الوطى الحلال وعن ابن عمر النظر وقت الوفاق بالغ في تحصيل اللذة وفيه إشارة الى ان
 تجردها للوطى في بيت وقيل يجوز ذلك اذا كان البيت صغيرا لم يكن اكثر من عشرة اذرع كما في المنية والى ان المظاهر
 لا ينظر الى فحش المظاهر منها على ما قال ابو حنيفة والابو يوسف رجما الله تعالى لكن ينظر الى الشعر والظهر والصدر منها كما
 في قاضيهان والى انه لا ينظر الى امته الجوسية والثنية والمزوجة والمكاتبة والمشتركة فانهم كالأجنبيات كما في الزابدي
 وتشكيل بالمفضاة فانه لا يحل وطئها وينظر اليها والى ان لكل ان ينظر الى عمة نفسه والادلى ان لا ينظر قال على رضي

من أكثر النظر إلى سؤته عوقب النسيان عد من شأكل الصديق ضل انه لم ينظر إلى عورة قط كما في الكرمانى وما حل نظره
 أى كل عضو حل نظر من حل بينا الوطى اليه حل مسه فجاز مس كل عضو الآخر فلا بأس من لزوم فزها والزوجة فزها لتجرك
 فان فيرجا جاز عظيم على ما قال بوضيفة كما في الزاهدى وغيره ولو قال (وكل ممن حل بينهما الوطى مس عضونهن) كان
 مغنيا عن الجملة السابقة هيئ لان المس فوق النظر ولو كان الضية للرجل كما ذهب إليه الناظرون فيه لاحتاج إلى تعليق
 الشهوة والضرورة لخراج القاضى والشاهد والنكح وغيرهم وأشكل ممن وجه الاجنبية وكفها وان جاز مصافحة عجزه
 مشتهة وفي رواية ليشترط ان يكون الرجل ايضا غير مشته كما في الكرمانى ولا يسع رية عند ثرائها وقال مشائخنا ان يباح
 بلا شهوة وجاز مس الرجل نظر اليه من الرجل المحرم عن ابن مقاتل لا بأس بان يطلى عورة غيره بالنزوة كالحتمان الا ان يفضى به
 وقيل اذا كان لازار كشيئا جاز غمز النخ من فوقه وبه اخذ الحلو فى الاضياء تركه اما من تحت الارض على ليقا والجملة في
 الحمام فحرام كما في الزاهدى واذا حدث المالك ملك مته رقبة ويد البتراء وبه ارجع عنها او خلع او صلح او كتابة
 او عتق عبد او صدقة او وصية او ميراث او سبى او فسخ بيع بعد القبض ودفع بجنابة او نحو ذلك اترى حدوث الملك و
 اذا رجعت الالة اوردت المعضوبة او فكت المبرومة او عجزت المكاتبه او تهفت الابارة او نحو ذلك فانه لا استبراء
 عليه حينئذ بلا خلاف كما في المحيط وملك الالة اعم من ان يكون كالا وبعضه حتى لو اشترى نصيب شركية منها
 وقد حاضت عند سهارا رايته كما في النظم ولو كانت بكرا او مشترية ممن لا يطار اصلا مثل امرأة والصبي والعنين
 والمجبوب او شرعا كالمحرم رضا عا او مصابة او نحو ذلك عن ابى يوسف اذا تيقن لفراغ رحمها من ماء البائع لم يستبرأ
 كما في الصغيرى حرم على المالك طيها ودواعية كالقبلة والمعاينة والنظر إلى فزها الشهوة وغيره او عن محمد بن لا يحرم
 في السبية وداعيا كما في الكبرى حتى تستبرأ المالك او الالة اذا بنى للمفعول أى لطب براءة رحمها من الحمل فاستبراء
 واجب لو انكر كفر عند بعضهم للاجماع على وجوبه كما لو انكر المعروفين من الصحابة وقال عامة العلماء انه لا يكفر بشبهة بل هو
 كما في النظم بحسبه حدوث الملك كما ذكره المصنف وغيره هو المراد بما ذكره المصنف في خيار الشرط من ان الاستبراء
 انما يجب بالاتصال من ملك إلى ملك فظن بعض ان القولين منه فاسد ان مستدلا بما قال قاضيان ان البيع
 اذا انسخ لعيب بعد القبض استبراء وقبله لم يستبرأ فان الاول يدل على فساد قوله الاول الثانى على الثانى وهذا ظن ساهى
 فان فى الاول وجد حدوث الملك فى الثانى لم يوجد واحد منهما لان القبض تمم للبيع كما لا يخفى وقال فخر الاسلام سبيل براءة
 الوطى قال صاحب الخلاصة ان علمته استبراء حل لوطى بملك اليمين فى فرج فارغ من جهة الفرية شرط حقيقة اشتغل كما
 فى الجبل او توبه كما فى الحائلة وحكمة صيانة مائه عن فظا بماء الغير ولا يجوز ان يكون الحكمة موجبة مستعصية بخلاف الفاني
 سابق كما فى الكرمانى بحقيقة كالملة بعد القبض من البائع او وكيله فلو وضعت المشتراة فى يد عدل حتى ينقذ الثمن
 فحاضت عنده لم تجب منه كما فى الخزانة فلا عبرة لحقيقة واقعة فى انشاء سبب الملك لشراءه وفى انشاء القبض ولو قبل الاجابة

في بيع العنقود قبل تصحيح في البيع الفاسد كما في الهداية وباراداة الاصول قال الفقيه انه قول الطرفين في رواية عن أبي يوسف
وعنه انها كافية عنه كما في النظم فممن تخلف فلو اشترى مستأجرة لا يعلم حضيها يدعيها عن اول الشهر عشرة ايام كما في المحيط
ولو ارتفع حضيها قبل انقضاء ايامه ترك حتى استبان انها غير حامل على ما في الاصول قيل هذا قول الشيخين قيل
قوله انه لا يقرب منها ستين قيل اربعة اشهر او ثلثة اشهر وقال ابو طيغ تسعة اشهر عن محمد اربعة اشهر وعشرة ايام
وعنه نصفه كما في النظم وعليه عمل الناس اليوم كما في الخزانة وهو ارفق بالناس الا حواستان كما في الكرواني ولستبري
لشهر تام بعد القبض كما في كفاية شعبه وبني ان يكون فيه خلاف ابو يوسف فلو ما ضمت في انقضاء الشهر تنقل الى الحيضة كالمعدة
في ذات شهر اى صغيرة او ايسرة لقيام الشهر مقام الحيضة وبوضع الحمل بعد القبض في الحامل ولو من الزنا فان وضعت
قبل القبض استبرأ بعد النفاس خلافا لابي يوسف كما في الظهيرية وغيره وانما قدر بعد القبض اذا لم يحطوا ان يشتر كان
في القيود فمن الظن ان الحسن تقديم قوله بعد القبض على قوله الحيضة وخص حيلة استقاط اى لاستبراء وقيل شعابان الغزيرة
ترك الحيلة ولذا قال محمد انها كره مطلقا خلافا لابي يوسف والماخذ قوله ان علم المشتري عدم وطى بالنعما في هذا الظاهر
الذى يوجد فيه سبب الملك قول محمد ان علم وطى كما في الهداية وقيل تفصيل قول محمد اما عند ما فالحيلة بياح مطلقا كما
في الخلاصة وانما قيد لعدم الوطى لانه لو وطى فيه ثم باع قبل الحيض لم يجز ان يتقال لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل طعن
يؤمنان بالعدو ايام الاخران جميعا من امرأة في طهر واحد كما في التبيين بالظهر لانه ظاهر حال المسلم فلو وطى في الحيض
لم كره الحيلة وبى اى ليلة ان لم تكن تحته اى المشتري حرمة ان يتكهما اى نكاح المشتري لانه بالنكاح البائع ثم
اى بعد النكاح لشهرها النكاح ولا يلزم الاستبراء لان بالنكاح ثبت لا الفراش الدال شرعا على فراغ الرحم ولم يحدث بالبيع
الملك لرقبة وذكر في المنتقى انه عنده واما عند ابي يوسف فالاستبراء واجب ما عند محمد فمتحصن فيه شعابا لانه لا يشترط القبض
والدخل قبل الشراء كما قاله الشرسى قال الحلواني يشترط القبض كيلا يوجد القبض بمكمل الشراء بعد فساد النكاح فانه لا يجتمع مع
ملك المبيع قال المرغيناني يشترط الدخول التفسير معتدة له بعد فساد النكاح فانه اذا لم يدخل بها لم تكن عند الشراء منسكوكة ولا حرة
لان فساد النكاح سابق على الشراء فعليه الاستبراء ودون الدخول لتحقيق سببه كما في الظهيرية وما ذكرنا من ان المتخاضع عند المص قول
الشرسى الذى هو الامام فلا عليه ترك اختيار قول الحلواني كما ظن وبى ان كانت تحته حرمة لان نكاح لم يجز حينئذ ان
يتكهما قبل البيع او القبض لرجل الاخر الذى لم يكن تحته حرمة بالنكاح البائع او المشتري على ان يكون امر بايدي المشتري بتطبيق
وبه حيلة الدفع ان يطلقها ثم يشتري المشتري ان يكت البائع او يقبض ان نكح المشتري ثم اى بعد الشراء او قبض
بلا دخول الطلق الاخر قبل قبض المشتري وبعده فالنصف اشار الى بيان واثنين لا ترجح احداهما على الاخرى فانه اشار الى
ان وقت وجوب الاستبراء وقت الشراء الحبل ثم اشار الى ان وقت قبض ومهور رواية الاصل فلو طمعتا قبل
قبض المشتري لم يستبرأ على رواية الحبل والاستبراء على رواية الاصل بخلاف ما لو طمعتا قبل قبض فانه لم يستبرأ على الرويتين جميعا فمن الظن ان

رواية الاصل الصحيح وكلامه لا يدل عليه انما قيد بلادخل لانه لو طلق بعد الدخول لكان عليها حيفتان في طول امدة فلا يحصل غرض
المستترى وانما لم يجب الاستبراء في باقين لانه لم يحدث بالبيع الملك لرقبة فانه في الاولى في يد الزوج ومنه الثانية
في الباقي ويشترط الاستبراء حدوث ملك الرقبة واليد جميعا كما مر فاستقام ضابط وجوب الاستبراء اعلى ذكره لم
في قوله اذا حدث الى آخره ولم يخرج الى قبوه واخذ كرنا في اشارة الكلام كما ظن من فعل المشبهة احدى واعلى لوطى
والمس وغيرهما ولم يذكر لوطى لان كتاب النكاح قد اغناها عنه بامتنية لا يحتمل ان نكاحا خائرا فينبط بها نسا او نسا
والجملة حال لا صفة بخلاف اللتين فانه مما اختلف فيه لم يحجزه البصرية حرم عليه وطيهما بدواعيه على كل منهما مع دواعيه
حتى يحرم احدهما بالاخراج عن ملكه كالاعتاق والبيع كلاهما بعضا او الهبة او الكتابة او النكاح الصحيح او غير ما فحشد حل لوطى الاثر
بالدواعي لكن المستحب ان لا يمسهما حتى يمضي حيفته على المحرمة بالاخراج عن الملك فانه احد انواع الاستبراء المستحب ومنها ما اذا اراد
ان يبيع جارية وهما اذا اراد تزوجها فان لم يستحب لايضا بالابعد الاستبراء قيل هذا عنده واما عند محمد فلا يطاق الا بعد الاستبراء
وكذا الجواب في ام الولد والمدير اذا تزوجها قبل الحق ومنها ما اذا رآى امرأته او امته ان تزني ولم يحبل فلو حبلت لا يطاق
حتى تضع حمل ومنها ما اذا زني باخت امرأته او ممتها او خالتهما او بنت اخيهما او اختها بلا شبهة فان لا يفضل لايضا امرأته
حتى يستبرئ للمنفعة بحيفته فلوزني بها بشبهة وجب عليها العدة فلا يطاق امرأته حتى تنقضي عدة المنية ومنها ما اذا رآى امرأة
تزني ثم تزوجها فان لا يفضل ان يستبرئ هذا عنده واما عند محمد فلا يطاق الا بعد الاستبراء الكل في النظم ذكره اى حرم
تقبيل الرجل فم رجل ويده او عضو منه وهذا قول لطفين قال ابو يوسف لا بأس به كما في المداية ويدخل للتعجبية
تقبيل امرأة فم امرأة او ضلع فانه مكره عند الفقهاء والوداع كما في المنية وهذا اذا كان عن شهوة اما على وجه البر فجاز
عند الكل كما في قاضين عن بعض المشايخ لا بأس اذا قصد التبرؤ ولم يخف الشهوة كما في الاختيار والاسم مشير الى ان
لو قبل وجه فقيه او عالم او زاهد اعز الدين فلا بأس به كما لو قبل يد سلطان عادل لعله يد غيرهم لتعظيم سلامة الكبر
فلو قبل لنيل الدنيا فلهذا كما لو قبل بنفسه كما في المحيط وقال بعض الشهدان تقبيل يد الغير لا يخص على المختار كما في المحيط
وقال شرف الأئمة لطلب من عالم او زاهد ان يدفع اليه يده لقبوله لم يحبه وقيل جابه كما في المنية لان لصحابة رضي الله عنهم
عنهم قيلون اطراف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما في الاختيار وقال لفقهاء ان لقبة خمسة تحية كتقبيل بعضنا بعضا على اليد حية
كتقبيل الوالد ولد على الخد وشفقة كتقبيل الوالد اباهما على الرس ومودة كتقبيل الاخ اخا على الجبهة وشهوة كتقبيل الزوج
زوجته على الفم كما في لاهستان من القبة قبله الديانة كتقبيل المجد المصنف قد قبله عمر وعثمان كل غداة وقيل نأبذ عنه كما في المنية
والكلام مشير الى ان من قبل من الاض من يدى سلطان او امير او سجد له بنية التحية لا يجوز فانه كبيرة كما في المحيط وذكر
في اكره الميسوا ان من سجد غير الله على وجه التعظيم كفر وفي الظهيرة انه كيف بالسجدة مطلقا وفي الزاهد على لا يخاف في الاسلام
الى قرين لركوع كالسجود وفي المحيط انه كره الانحناء للسلطان غيره وكره عند الطرفين لا عند ابي يوسف رح عناقه

بالكسرى جعل كل من الرطلين يده في عنق الآخر في ازار ستر اربعين السرة والركبة واحد اخر ارضا اذا كان معه قميص وجبة
او غيره فان كلا كانا زار ولم يكره بالاجماع وهو الصحيح وقال الامام ابو منصور ان المكروه منه على وجه الشهوة واما على وجه الكراهية
فما ذكرنا في الكافي في الاكفالاشارة الى ان المصافحة لم يكره بل هي سنة قديمة متواترة وقال صلى الله تعالى عليه وسلم من
صافح اخاه لمسلم وحرك يده تناثرت ذنوبه وهي الصاق صفقة الكف باكف اقبال لوجوبه كما قال ابن الاثير فاحذر
الاصابع ليس بمصافحة خلافا للروافض كما في الصلوة المسعودية والسنة فيها ان يكون بكلمات يديه كما في المنيعة وبغير كل
مرئع بل غيره كما في الخزانة وعند اللقار بعد السلام كما في الشرعة وان ياخذ الابهام قال صلى الله تعالى عليه وسلم اذا مضى
فخذ والابهام فان فيه عرافة من المنيعة والى ان الصيام غيره لم يكره واما المكروه محبة القيام ممن يقيم له كما في مشكل
الآثار وعن ابي القاسم الحكمي انه يقوم للاغنياء لا للعقراء وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يكره القيام العظيم الغير كما في النهاية وذكر في الزاوية
لا يكره ان يقوم لآخر في المسجد فخطبته وكذا الوفا القاري في خلال قراءة خطبته لا يجوز ان يقوم القاري لا العالم
اولا بيه واستاذ المعلم وفي كثر العباد لا يقوم لآخر في المسجد فانه قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا تقبلوا في بيتي
ولما اوصى السلف لتلاوة تم ان لا يقوموا بهم في المسجد اذ رسوا وفيه اشارة الى جواز ان تاروف في زمانا من قبلهم في غير
المسجد عند اتمام الدرس وكره ويطبل مع الغدرة لفتح العين كسر الزال لغايط وكذا ابيع كل الفصل عن لادى كاشغر
الاطلة فانه خبر لادى لادى فنه كما في التمر تاشي وغيره خالصة غير مخلوطة وصح سبها مخلوطة بان يحمل ليها نحو الزاوية الزاوية
دون الحكم فان حمل النجس ممنوع كذا اطلق المخلوط في المحيط والهداية والانتباه لكن في موضع من المحيط والكافي والظهير
ايصح اذا كان غير باعلا عليها فحينئذ ان يحمل المطلق على المقيد او يحمله على الروايتين او على الرخصة والاستحسان على علم
غنيمة الهداية وصيده وفي زيادات القابلي ان المطلق يحير على المطلة الا اذا قام ذلك ليل التقييد ليعاود دلالة فاحفظ فانه
للفقيه ضروري وصح الاستفاد بها الى العدة المخلوطة فلا تنفع بالخاصة على ابيع كما في الهداية فلو نقلت الى الضياع
بنية تطهير السلك ثم خلط بالتراب فتقوى الارض به يجوز ولو نقل بنية تقويتها يجرم كما في المنيعة وصح بيع السمين بالكسرة
درسين بالفتح لانه ينفع به لاستئثار الريح ان كان نجسا وكذا ابيع ما انفصل من غير لادى كما في الكفاية ويكره بيع طين الاكل و
خاتم الحديد والصفر ونحوه كما في القنية وصح خضار البها تم بالكسرة نزع خصية الحيوانات كالسور والفرس ذكر شيخ الاسلام
ان خضار الفرس حرام واما خضار غيره فلا بأس ان كان فيه منفعة والافحام كما في المحيط لا يصح وبجرم خضار الادي لا اتفاق
لانه قطع النسل بلا منفعة ويزال عذرة الحمل المبكر عند الولادة بمبيضة او درهم ولومات الحمل والولدى يشق بطنها من الجانب
الايسر ولو عكس قطع الولد اربا بارا ولا يجوز اسقاط ولد مضى مدة تنفخ فيها الروح من مائة وعشرين يوما واما قبل مضىها فقد كرهه
بعض المشايخ وحل عند بعض كما في المحيط ويعالج الجراحات المخوفة والحصاة في الثمانية الا اذا قيل لا يجوز اطلاقا ولا بأس بثقب
اذن الطفل من البسات كذا في الظهيرية وذكر قاضيان ان احد الابوين ان قطع اصبع امة من الولد لم يعصم لانه معالجة

وصح انزال الحمري المحارب الام الى الخمس الانزاء (برجانيدين) على الخيل الحسن الفرسه لان الخيل اسم جمع ليسوع
فيه الذكر والانثى وفيه اشعار به لم يصح انزال الفرس على المحارب وصح في شرح الطحاوي وصح سفر الامه ثلثة ايام ام الولد
مستدركه بالامه لا محرم ويكره سفره في زماننا لغلبة الفساد وعليه الفتوى كما في السراجية وفيه اشارة الى
انها لا يعالج غير المحرم في الانزال والاركاب وقيل عولجت عند الامن من الشهوة والى ان الحرة لم يصح ان يسافر ثلثة ايام
بالمحرم واختلف فيما دون الثلث وقيل هنا تسافر مع الصالحين الصبي والمعتوه غير محرمين كما في المحيط وصح عنه لا
عند ما بيع الحصيلي المصنوع مستخرج من ماء العنب من متخذة اى ممن علم انه يتخذ خمرا كبيع الحريم من حل احتمال ان يمس
امرأته كما في الكرماني والافضل ان لا يبيع وقيل انما لا يكره عنده اذا باعه من فمى لا يشترط به سلم والا فمكره بالاتفاق كما في النجاشي
وغيره وفي الجواهر عن العيون اريد البيع من المحرم الامن المسلم فمكره لانه اعانة على المعصية وفيه اشارة الى انه لو لم يعلم انه يتخذ
الخمر لم يكره بلا خلاف والى ان بيع العنب الكرم منه لم يكره بلا خلاف كما في المحيط لكن في بيع الخزانة ان بيع العنب على الخلفاء
وكره وحرم استخدام الخصة احتمال خمسة عشر سنة في الدخول في الحرم والاقبلها فلا بأس كما في الكرماني وغيره وكره
اقراض بقال كعناز وغيره شيئا من البراد الدرام خوف ان يملك لو كان في يده مثلا بشرط انه ياخذ منه اى يقبل
ما شاء مما يحتاج اليه بحسب حاجته حتى يستوى بالقبالة لانه فرض جبره لنفعا وهو الاخذ منه حاله في الاداء او وعد ثم ياخذ منه لم يكره
الا انه لو ضاع ملك عليه كما في الكافي فلو تفرع عنها قبل الاقراض ان يعطيه كذا درهم لياخذ منه متفرقا ثم اقضه لم يكره
بلا خلاف كما في المحيط واليه اشارة لان تخصيص بالاقراض غير ظاهر فانه لو قال شترت مائة من الخبز جعل ياخذ منه كل
يوم خمسة امنا فبيعه فاسد واكله مكره كما في الكبرى واصح ان يبيع من الخبز خاتمة مثلا بمقدار الخبز المذكور ووصفه
بصير سباني الذمة وسلم الخاتم ثم اشتراه منه بالاداء ان يدفع اليه نحو البر كما في الخزانة وكره وحرم اللعب بكسر اللام سكون
الحين فتح اللام وكسر العين وسكونها مصدر لعب بالكسر الاسم للعبة بالضم يلعب به كما في القاموس فاللعب
بالافادة فيه اصلا كما في الكشف بالمراد وهو اسم معرب يقال له الزشير ايضا لفتح الدال وكسر الشين والشير اسم ملك
وضع له الزد كما في المهمات وفي زين العرب قيل ان اشير معناه الحلو وفيه نظرا لوامه من موضوعات يمشي بوزن ونيرته
لملك الساسانية وهو حرام مسقط للعدالة بالاجماع فانه كبرياء والسطح بكسر السين المهملة والمجته ولم يفتح لعبة كما في القاموس
معرب (شدرنج) يعني ان من اشتغل به ذهب عنه الدينوى وجار الحاء الاخرى به فهو حرام وكسيرة
هذنا وفي اباحته اعانة للشيطان على الاسلام والمسلمين كما في الكافي وذكر في التجنيس والمزيد وغيره انه لو قال اني انا
لتعذيب الفهم غير محرم ولو حرم من الكتاب لهنة او القياس في مرأته طالق وقع الطلاق لانه حرم بالامد والقياس في انوار الشافعي
انه مكره غير محرم الا اذا كان على شكل حيوان اقترن بتمار فخش او اخرج صلوة عن قتها عدا في حياته انه بالاهرار كبر في
عمدة لايرد شهادة ان لعبت في الايام مرة وفي روضة من اوم على اللعب بالسطح خرجت شهادة بالاقتران شئ من التحريم

والبصيفة لم يرباها بالسلام عليهم شغلهم عن ذلك قال كبره اياه وسميتم بالهم كره وحرم الغناء بالكلية والمدن البغنية
 في الجبل غنى نفى تقيته وغناء بالفارسية (سرود كفتن) كما في اجارة الكرام في عرفات وديد الصوت بالالحان في الشعر النضام
 التصفيق المناسب لم يفلح تحقيق الغناء لفقده ان قيد من الثلاثة كون اللحن في الشعر والنضام تصفيق بالالحان ومناسبة
 التصفيق لما فهم من انواع اللعب كبرى في جميع الاديان حتى يمنع المشركون عن ذلك كما في الاختيار وغيره وفي المضمرة
 من اباح الغناء يكون فاسقا وفي شرح سير الكبير للامام السرخسي انه كان صلى الله عليه وآله وسلم كبره رفع الصوت عند
 قراءة القرآن الوعظ فما يفعل الذين يدعون الوجد والمجبة كبره لاصل له في الدين يمنع الصوفية مما يعتادونه من رفع
 الصوت فان ذلك كبره في الدين عند قراءة القرآن الوعظ فما ظنك عند سماع الغناء وفي الجواهر السماع والرقص
 الذي ينبغي المتصوفة في زماننا حرام لا يجوز القصص والمجلول ليدعوا الغناء والمزامير وسواها ومشايخ قبلهم علموا غير فعلوا به لانه في العوائد
 سماع الغناء من الذنوب واما اباحة الانفراد قليل من الفقهاء ومن اباحه لم يرا علاله في المساجد والبقاع الشريفة وقال صلى الله
 عليه وآله وسلم كان الميسر ول من نفى وتقبل عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه سمع الشعر لا يدل على اباحة الغناء وكان النصر ابا
 كثير الولوع بالسماع فتوب في ذلك فقال بهويز من ان تقعد لغناء للناس فقال بوعمر وغيره من اخوانه سبهيات بالابا
 زلة السماع شر من كذا وكذا استغناء للناس قال السرخسي شرط التواجد في زعقة ان يبلغ ال حد لو ضرب وجهه
 بالسيف لا يشعر فيه بوجع وارود اعنه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث التواجد فقد تكلم اصحاب الحديث في صحة وغالط
 سرى انه غير صحيح وفي الحقائق ان مجرد الغناء والاستماع اليه محصية وكذا قراءة القرآن بالالحان حتى قال مشايخنا التالي
 والسابع اثمان عن المرغنياني من قال مثل هذا القاري احسنت فقد كفر والاطلاق مشعر بان التفتي للناس لنفسه كلاما
 ممنوع وفي شهادات الذخيرة ان التفتي للاستماع الغير كبره عند عامة المشايخ وفي المحيط من الناس من جوز ذلك في البر
 والولمية للاعلان منهم قال ذلتني ليستفيد نظم القواني ويعبر فصيح اللسان لا باس به وقال بعضهم التفتي لنفسه فاعلا للوحشة
 لا كبره وذكر شيخ الاسلام ان جميع ذلك كبره عند علمائنا وحل ما ورد من الاحاديث على النشاد الشعر المباح المشتمل
 على الحكمة والوعظ وفي المضمرة من اباح الشعر كان فاسقا ولفظ الغناء مشعر بان النظر في كتب الاشعار بلا تحريك
 اللسان لا باس به على ما قالوا كما في قاضينان وفيه اشارة الى ان مجرد النظر كبره عند بعضهم وانما خص الغناء
 بالذكر مع التعميم فيما بعد استنباطا بالتمنع عنه اذ هو شائع بين الناس ولذا الجواز لبعض الاطباء وكل لهواي لعبت
 فالثلاثة بمنع كما في شرح التاويلات والاطلاق شامل لنفس الفعل وسماعه فالفعل كرقص والسورة والتصفيق وتقليد ضرب
 الاوتار من الطنبور والرباب والقانون والمزمار والصنج والستار والبوق وما يقال بالفارسية سفيد مبره فان كلما
 كبره سبه لانما رآي الكفار وكذا لك ضرب النوبة للتفاخر والمباحات فلو ضرب للثنية فلا باس به كما اذا ضرب في ثلثة اوقات
 لتذكير ثلث نفحات من الصور لمناسبة بينهما فبعد العصر للاشارة الى نفخة المنذوع وبعد الغشاء الى نفخة الموت

ولعمد نصف الليل الى نفخة البعث كذا في الملاعب للامام الزهري في ينبغي ان يكون لوق الحام يجوز كفر البغوة وفي الاختيار
لا يكره ضرب الدف في غير العرس تضربه المرأة للصبية في غير الفسق وعن الحسن لباس به في العرس يشتهر وفي السراجية هذا اذا
لم يكن له جلاجل لا يقرب على هيئة التطريخ قال التورثي في التحفة انه حرام على قول اكثر المشايخ وداود ومن ضرب الدف في
العرس كناية عن الاعلان تمامه في البستان يكره عمل الشجوة والنظر اليه كما في المضمرات ولا ينجس بطيور والنجس في
بعية ولكن يعلفها وهو خير من ارسالها في السلك اما ساك الحماة في برهما فمكرهه اذا ضرب الناس قال ابن مقلد يوجب على
صاحبها ان يخلعها يعلفها في شرح السير الخسري انه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يحضر الملائكة شيئا من الملابس سوى
النصال والربان اى المسابقة بالرمى والفرس الابل والارجل في الكرى يجوز للسابقة لو كان البهل جانبا ذاك
من الجانبين فحرام لانه قمار الا اذا دخل محلا وفرسحين كسبق فقال كل منهما ان سيقته فلكنه او ان سيقته فلكنه
وان سيقته فلا شئ له فحينئذ يجوز لكل ان يعطاه فلا سيقته وفي الملاعب شرط الحمل انه ان سبقها اعطاه حدها وكل منها
شيئا جاز وفي الكافي ان المنفعة عند اختلاف الجواكج الرامى لا يجوز في الممير البخل لكن في الاختيار انه يجوز وفي الملتقط
من لعب بالنول لجان يريد الفروسيه يجوز وفي الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المصارعة لتحصيل القدرة على المقاتلة دون التلصص
فانه مكرهه واما الاستماع فاستماع ضرب ليل والمزمار والغناء وغير ذلك فانه حرام ان سمع لبقته يكون معذورا ويجب ان
يجتهد ان لا يسمع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم استماع صوت الملاهي حصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها من الكفر وبذا
التخليط الذنب كما في الاختيار والاستحالة كما في النهاية ويكره من اعطى القمار لكم وضرب الرجل على المنبر والقيام القعود
والنزول منه والصعود عليه في وسط الكلام كما في ذخيرة القنادى ولو اراد ذكر مقتل الحسين ينبغي ان يذكره او لا يقتل سائر
الصحابة للملايشاء لروافض كما في ايجون كره جعل الغللى لطوق من الحديد الجامع لليل الى عنق المانع عن تحريك الراس
في عنق عبده لانه عقوبة اهل النار وقال النقيدي ان في زماننا جرت العادة بذلك فانه اخيف من الباب كما في الكافي بخلاف
التقييد فانه غير مكرهه لانه سنة المسلمين في المتمدين وكره احتكارة احتباس الشئ انتظار الغلاء والاسم المحركة بالضم السكون
كما في القاموس وشراشته اطعام نخوه وحبسه الى الغلاء الربيعين يوما قليل شهرا قليل اكثر من سنة وهذه المقادير للبيع وشراشته
لا يلائم فانه تبادلات بمقدار حسب قوت البشرى ما يقوم بدنه من الزرق كالبر والشعر والذرة والارز والدخن والتمر والبن
والعسل والسمن كما في التجنيس وغيره وقوت البهائم كالبنين ما لقت وهذا عند الطبري عليه الفتوى قال ابو يوسف ان بن
كل البقر بالعامه ولو ذبحها او فنته او ثوبا او غيره كما في الكافي بشرط بعضهم الا شتره اوقات الغلاء ينتظر زيادة كما في اختيار
فلو اشترى في الرخص لا يضرب بالناس لم يكرهه كما في الثمرات شئ في مله او ماني حكمه كالرثاق والقرية لضرب الاحتكاك بالمله
بان كان جنيزا فلم يضرب وكان كبير المكره لانه حسن له فلا يكره لو اشترى في غير البلد ولو قريبا منه وطلب اليه
وصبه وهذا عنده في رواية عن ابي يوسف واما عند محمد فمكرهه ان كان متسريا منه وعن ابي يوسف حمله على

انه يكره ان اشتراه من نصف ميل كما في المحيط والاصل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم المنكر لمعون اى مبدع عن درجة الابراء ولا
يراد المنع الثاني للعن وهو الابداع عن حمة الله تعالى لانه لا يكون الا في حق الكفار اذ العبد لا يخرج عن الايمان بارتكاب الكبيرة كما
في الكرا في الميكه حبس فحمة ارضه بلا خلاف اذ لم يتعلق بها حق العامة ثم صرح بما اشار اليه في السابق فقال ولا غنة محتو به
اى جلبها المالك الى بلده من بلد آخر وله قريباً منه لتعلق حق العامة بما جمع في البلد وقد بينا الخلاف ويستحب
ان يبيعه فانه لا يخلو عن كراهية كما في التمر تاشى ويكره تسعير الحاكم اى تقدير الامام اذ القاضي الممن
للطعام ونسبه للناس اى ارباب القوتين ولو عكس في ما يرتفع مفضل عن قوته وقوت عياله على اعتبار
في ذلك مثل القيمة الخبز لبيرو فان باع فيها والا ثم مرة اخرى وعطه وهد فان قيل الاحسنة وعنده
على ما يري فلو سعه فباع لنحو لم يحل للمشتري لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل الا ما سلم الا لطيب نفس منه الا اذا تعد
الارباب اى تجاوز اصحاب القوتين عن قيمة اى قيمة ذلك القوتين تعد يا فاحشاً بان يبيعوا الضعف القيمة كما اذا اشروا
بمخسرين باعوا بما لا يلباس حينئذ ان يسعروا ثمنا مبشورة ابل الراى فان باع باكثر مما سعه باءامضاه القاضي ان لم
يبعد اصلاً باع الحاكم عند سعه وهو صحيح وتما في التمر تاشى والمحيط وغيرهما وفيه اشارة الى ان التسعير في القوتين لا غير به
صح العقابى والحامى وغيرهما لكنه اذا تعدى ارباب غير القوتين ظلموا على العامة فسر عليهم الحاكم بنا على ما قال ابو يوسف رزم
فيمن ان يجوز اذا علم وقبل تزلزلا حكماً بلا منازع قول فرداى خبر واحد بميز كيف ما كان ذلك فهو حرام ان او عبداً ذكراً
او انثى مسلماً او كافراً او فاسقاً وما في كيفية كما في اذا ما قد روفيه اشعاراً بانه ترجح زيادة العبد لانه خسر بخلاف الشهادة
فانه اثبات لا يرجح في المعاملات جميع المعاملة بالفتح من جعل فعل يتعلق به قصد وجب حق العبد عرفاً فالمعاملات
خمس المعادونات المالية والمناكحات والمناكحات والامانات والتركات فلو قال احدنا باع يا من عمر ونكح او ادعى عليه
او ادع او ورث قبل قوله ولم ينكح ولم يشتر ديانة فان قال واخبر كافراً فادع لمسلم شريتم الا انهم من مسلم او كاتى قبل
قولنى حق الشراء منه حينئذ حل كله بالتبعية لانه خبر واحد عن عاقل فيجوز الكذب عنده لان نتيجة قوله ان قال لك كافراً شريتم
من مجوسى قبل حرم الكاذب فيه اشارة الى انه ملك فبيعت له فلم يكن له الرجوع كما لو اشتراه واخبر احدنا بوجبة مجوسى الى
يكلمه اى لم يشترط في خبر الفاسق وليس كذلك فانه لو قال فى قد اشتريت هذه الجارية من فلان ودهبها الى وتصدق بها
على او كلنى بها واكبر انه كاذب لم يقبل قوله كما لو استولى لوجهان كما في الكشف وغيره والى انه انما يقبل قول الفرد اذا
لم يكن له منازع فلو راي رجل عارية في يد رجل يدعى انها ملكه ثم رايها في يد آخر يدعى ان هذا الرجل ظلمنى وغصبها منى لا ينبغي
له ان يشترها لانه قد ثبت له منازع هو الناصب باقراره كما في المحيط وقبل قول فرد بلا منازع وقد شرط العدل
اى عده اى كونه منزجراً عما يعتقد حرمته في الديانات جميع الديانة بالكسرة (دين) دارشدين وعسر فاقى الله تعالى
وهو على تسعين عبادات خمسة الصلوة والزكوة والصوم والحج والجهاد وفرا خمسة فجرة قتل النفس ومن حبرة

له قد وجدنا لفظ (الناس) في بعض النسخ على ما في المتن ١٢

أخذ المال ومزجة تنكب السوء ومزجة تلعب لعرض ومزجة خلع البيعة كالخبر منه عن نجاسته المأفاهة لقبيل ولومن عبد
 الوامرة فلم تشرب ولم يتوضأ به بل يتيم وكالاخبار عن محل الحرمة اذا لم يكن فيه زوال الملك لاخبار عن روية بلال بن
 بكلافاء ورواية الاحاديث والشرائع كما في الزاهد ولا يخفى انه صلح ان يكون مثالا لجميع اقسام الديانات وفيه شعار
 بانه قبول قول المنه غير العمل لم يجب وتشكل بما في القنية ان في رواية الحديث والفقه عنده يشترط الحفظ من
 السماع والرواية الى حين الرواية وعندهما لا يشترط ذلك وفي خبر الفاسق بنجاسته الماء ونحوه والمسلم الذي
 صدر عنه كبيرة او اظلم على صغيرة والمستور الذي لم يدبر عدالة وفقه تحريم وفي رواية الحسن عنه ان سورا كالعبد
 لكن الاصح هو الاول فان كان كبرائه انه صادق تميم فلو تواضعا لم يجر دان اراقة فاحوط وفي تعكس تواضعا كما في خبر الكافرو
 ان وقع في قلبه ان الكافر صادق فان اراقة فاجب البصيرة والعتوه اى ان قصر العقل الكافرو في اهل الابهو تفصيل
 في الكشف وختم على التحري شارة الى انه طلب كتابا آخر ليشترع فيه كما لا يخفى واعلم ان من جعل الحق متعديا كالمعتزلة
 للعامة الخيار من كل مذهب يهواه ومن جعل واحدا كالحكماء التزام العامة اما واحدا كما في الكشف فلو اخذ من كل
 مذهب مباحه صار فاسقا تاما كما في شرح الطحاوى للفقهاء سعيد بن مسعود فيجب في المذهب لصلاية اى عقدا كونه
 حقا وصوابا كما في الجواب ومشاخنا قالوا ان مذهبنا صواب يحتمل الخطاء ومذهب غيرنا خطأ يحتمل الصواب كما في
 فقهه ارايحتاج الى اقامة العرض من الفقه فرفيعة وتعلم نحو الحسن كالاذا ان مستحب كبره التعلم للبيات ومنه الكلام وراقة
 الحاجة كما في خزانه المفتين ذكر في العمان ان من شغل بسبب الى البدعة وتعلم المنطق كشرط لمز وفي قوة القلوب
 جعل الجهال اصحاب المنطق علماء وفي الجواب ان الاشتغال بعلم الجدل قبيح العز في البستان ان في تعليم التعليم العربية
 اجروا في تحفة المسترشدين انه لا يجوز ان يعلم تعلم ويستوعب كل علم ضد السنة كالنجوم ونقص الدين كقائلين بفرد بها الفقه
 او تقرير الدين الباطل ولم يفتقد الفاسد وفي الظلمية لا يحل النظر في كتب المعتزلة ولا امسا كما في الزاهد الكتيب اذا خرجت
 عن الانتفاع بها محي منها اسم الله الرسل والملائكة ثم يحرق الباقي وان القابا في المار الجارى كما هي ودونها فلا باس
 ويدفن لمصنف وفي التنبه لا يجوز ان يجلد القرآن بالصحف وكما يحتمل الوراقون كواخذ من الاخبار والتعليقات في المصنف وكتب
 التفسير والفقه فلا باس كواستعمل في كتب النجوم والادب يكره وفي التحفة اخذ القائل من المصنف مكره وفي الخزانة لو خرج
 لطلب العلم بلا اذن البويه لم يكن عاقا وفي التحفة يكره لبس ما كان شعار الخلفاء الذين يستحب اجابة الدعوة الا اذا كان
 منكرا في مية او طريقه او ماله غير طلال وقصده رياء وفي الزاهد يجب ان يعلم طفاهة القيس شاربه يحلق عانة وظيف
 بدني في كل اسبوع مرة ويوم الجمعة افضل ثم في خمسة عشر يوما الزائد على الاربعين ثم وفي المسعودية مبتدأ في تعليم الكيفية
 اليمينية وتيمم بابها ما والرجل كخمس اليمنية وتيمم بخمس اليمنية وفي التهذيب قصص شاربه ان لو اذى مسرف الشفة
 العليا صفة السراجية للباس ان يؤخذ اطراف النخية اذا طالت ويكره الجلوس للمصيبة لمصلحة

في المسيحية والمانى وغيره فرخصة للرجال ومنع للقراء عنه ولا يطعم شئى كما في المنية ويكره اتخاذ الضيافة في هذه الايام ولذا
اكلها كما في حيرة الشاوى وتجنب يارة القبور فيقوم بخدا الوجه قربا وبعد كما في الحيوة ويقول عليكم السلام ويدعو
مستقبل القبلة وقبل الدعار قائما او ساجدا وقال السرخسى لباس بالزيارة للنساء على الاصح كما في الخزائن وذكر في
المخطط ان زيارتها وان لم يكره الا ان لا ادلى بها الك

كتاب الاشربة

اورد بعد الكراهية لاننا اقرب من الحوام بخلاف الاشربة تجمع الشراب سم من الشرابى بالشراب ماء كان او غيره
حلا او غيره وفي الشرعية ما حرم منه وهو اكثر من عشرة عند بعض اصحابنا والمفاتيح محدوف اى شرب الاشربة
اصولها التمارك لعنب التمر والزبيب والمجوبات كالبرد الذرة والذخن والحلاوات كالسكر والفانيد والعسل الالبان
كلبن الابل والرايك المتخذ من لعنب خمسة انواع اوسمه ومن التمر ثلثه ومن الزبيب ثلثان من كل البواقي واحد كل منها
على نوعين في موطوع سياقي تفصيل حرم الخمر في القرآن من الدلائل العشرة سلكتها في عداد الاوثان التسمية بالاجنبى الكو
من عمل الشيطان والامر بالاجتناب وتخليق الفلاح بقاء القاع العداوة واليقاع البغضاء والسد عن ذكر الله تعالى
والسد عن الصلاة والنهي لعصبة الاستفهام المسمى بالتهديد الشديد ولذلك سميت بالاثم شعر شرب الاثم حتى ضل عقبيه
كذلك الاثم يذنب بالعقول وبالخمر لانها مأخوذة من الخمر بالضم وهى مادة العجين واصلة وهى ام الجبانث بالنفس في ابط
قال صلى الله تعالى عليه وسلم اذا وضع الرجل قدحا من خمر على يديه لعنه ملائكة السموات والارض فان شربها لم يزل
صلوته اربعين ليلة ان اداوم عليها فهو كعابد الوثن والاولى تأخيرها لئلا يلزم الاستدراك وتقتدى حكم الله على نفسه
وهى اى الخمر فانها من الموثقات السماوية الواجبة التابث والواو للاعتراف بدليل ان الوصلية لى التكمب النون
وسكون اليا والهمزة ويجوز التشديد على القلب الادغام اى غير الضيق كما في المغرب فالنبيج ليس غسما فلو طمخت ثم
خمر او فيه خلاف كما اشير اليه في الهداية فمن قال انه لم يبق خمر الم ياكل الا اذا ساكر من على فانه ان لا يجد شاربا لعرق
الم ليسكو لا يجنث في يمينه من قال والله لا اشرب الخمر وشرب العرق على نبي اليمان على العرف ومن قال يلقي
خمر افقد العكس الحكم واليه ذهب الامام السرخسى وعليه الفتوى كما في تنبيه الفتاوى وقتل الزاهد عن الميسرة انه سب
فيها سكر او فانيذ حتى صار حلو اصل لزال مرارة وفيه اشعار بان لوزال مرارة الخمر بالطحيل حل كما في القنية من كان
احتر از عن غير العنب فلو اخرج المار من ثقله بعد عصره كان بمنزلة النقيع كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه بمنزلة الخمر
حتى يجد شاربا قطرة منه كما في الخمر علا اى ارتفع اسفله اذا صله الارتفاع كما في المقاس واستشعره اس
قوى بحيث يصير كروقذف بالزبد بالتحريك يراه بحيث لا يقي فيه شئى من الزبد لطيفه ويرق فلو لم يقدف
جل عند الكل عند بعضهم في الخمر قال بعضهم حل عنده ولم يل عند باقي النجس انما هو عند الله وحده ولا يجد بهون القذف

باعتبارها كافي النهاية وان قلت حال من الخمرى حرمت حال كونهما قليلة احتراز عما قال بعض المعسرة ان الحرام
هو الكثير المسكر لا القليل فانه حرام بالاجماع كذا في الذخيرة ولو ترك القيد الاولين الكفار بما ياتي من قوله اذا غلقت واثبت
وذكر القيد الاخيرين ثمه كان انيدوا خصر كالطلاء بالكسر والمدانة حرام وان قل فالمقصود من التشبيه وطلوع
في هذا الوصف لا المبالغة حتى يلزم ان يكون المشبه باقوى واشهر وفي التشبيه تسامح والعطف احسن كما ظن وهو
لا عريب خالص كما هو المبتدأ ورفا شتمل للنجح ولا الجمهورى كما سياتى بلخ قتل الغليان بالنار لا الشمس قد نسب
اقل من ثلثيه وقيل اذا ذهب بالطنج ثلثة فطلاء ونصفه منصف وادنى شئ منه باذن وكل حرام كافي الاختيار
وغيره والباذن كبكر الذال فتعما كافي القاموس معرب ربا ده وهو الخمر كافي الفائق وغلظا بحساسة تميز
اسى غلظ نجاسة الخمر والطلاء كالبول كافي المدية وفيه ان نجاسة الطلاء خفيفة في روايته وهو مختار الامام السرخسي
والفتوى على الاول كافي الكافي وفيه اشعار بان الخمر نجس العين كما قالوا وفي الكرماني وغيره ان جوب الخمر كان عصبها
اثم صار نجسا باعتبار صفته الخمرية فلم تكن نجس العين الاولى ترك بيان نجاسة الخمر لان كتاب لطهارة غنية كان عليه ان يحيز
بيان نجاسة الطلاء لانه لا يكون نجسا الا اذا اشتدت وكما ان يقال انه قدم للاشعار بانه نجاسة لتفحيس خفيفة كما هو مختار
السرخسي في المبسوط وان كان في المدية انما غلظتان في رواية وشمل لتفحيس التمر اسى المسكر وتفحيس الزبيبين اسى غيرهما
فانما حرامان وتقليمين التفحيس اسم مفعول من المزيد والثلاثي في المغرب يقال تفحيس الزبيب في الحماية ونقعه اذا القا فيها
ليقبل ويخرج من الحلاوة وقال ابن الاثير انه شراب يتخذ من زبيب او غيره من غير طبخ واليه اشار في الصحاح الاساس
فلا حاجة الى تفحيس السكر لتفحيس مخض بعصير الرطب فيكون التمر اليابس كالزبيب مجازا عن الرطب بجلالة الكون بقرينة
التفسير لكنه يوم فساد ظاهر فالاولى ما ان يقال وتفحيس البسر الرطب التمر والزبيب كافي الذخيرة واما ان ترك التفحيس مختارا فاني
اذا كافي ان التمر اسم جنس من جنس يعتقد صورته الى ان يدرك المختص بعصير البسر التفحيس بالفساد والخمار المعجمتين من الفصح وهو
كسر الشئ الجوف اذا غلقت الطلاء والتفحيس ان الطوف متعلق بحرم واشتدت فان كلما اذا كان حلو حصل اتفاقا
واذا اشتدت فكذلك عنده خلا فالعما واذا قدفت بالزبد حرم اتفاقا وترك هذا القيد لانه اعتمد على السابق وحرمة
الخمر وان قلت اقوى من حرمة هذه الثلثة وان كثرت للقطعية والظنية فيكفر مستحلا لانه دخل في الايمان بتصدق
مجموع ما انزل عليه الصلواة والسلام فاذا جدد واجدد كانه حجة الكل كافي الكرماني فيفسق شاربها ويحد بشرب قطرة
منها ولا يجوز بيعها ولا الضمين بملفها قيمتها اذا كانت لمسلم فقط فلا يفسق من هذه الاثرية ولا يفسق شاربها ولكن ليعليل و
لا يحد الا اذا اسكر ويجوز بيعها ولا الضمين بملفها عند وقال لا يجوز البيع ولا الضمين بملف ومن ابى يوسف رح يجوز بيعها اذا طبخ
قد سب كثر من نصف اقل من الثلثين في الفقه على قوله في البيع وكذا الضمان اذا لم يقصد المتلف الحسية واما
اذا قصد ما هو يعرف بالقرائن فالفتوى على قولهما الكل في المفمرات وفيه اشعار بحرمه الاستفلاع بالخمر

من كل وجه كما في النية ولو فاق العطش الملك حل شربها فان سكرها لم يجد الا اذا شرب انما على قدر الحاجة كما في الزايد
وحل العصير المثلث من الثلث (سبكى كردن) بان يطبخ بالمار او الشمس حتى يذهب ثلثاه ولا يعتبر بها خرج من بعد
من شدة الغليان من لزبه فلو طبخ عترة اخرج من العصير فذهب صاع بالزبد يطبخ الباقي حتى يذهب ستة اصوع ويتبقى الثلث
فيحل كما في الكافي وينبغي ان يطبخ موصولا فان انقطع الطبخ ثم أعيد فان كان قبل تغيره بحدوث المراتة وغيره حل الا حرم
وهو المختار للفقوى وان يكون سفلى قدره متويا كاضلاعه وان ينقسم ارتفاع الله ثلثة اقسام متساوية ويجعل على كل علامته
فتملا ويطبخ الى ان يرجع الى العلامة السفلى كما في خزانه المنقيين العنبر احسن زعن عن العصير الزبيبى والتمرى فانها يحلان
بادنى طنجرة وفيه اشعار بان المثلث ما عنب خالص وذكر في الكشف انه اذا ذهب ثلثاه بالبطخ ثم رقت بالماء وترك
حتى اشتد ليمى مثلثا الا انه مخالف لعامة الكتب فانه يسمى باسماى آخر كالجمهورى لا استعمال الجمهور والمجيد منسوب
الى حميد فانه صنوه ابو يوسف يعقوب لانه اتخذه لمارون الرشيد والنجع معرب (نخبة) وفي الروضة والطلبة ثلث
صعب عليه من المار بقدر اذ يذهب عنه من العصير ويشترط بعضهم اذنى طنج بعد سب المار واليه ذهب الفضل وعليه الفتوى
كما في الللم شتد او قاذفا بالزبد كما في الحقائق وغيره فنادم حلوا حل شربه بل اخلاف واذا تذف بالزبد
حل عند الشجيين بالمسكرو يحرم عند محمد وان لم يكفر مستحاي كما في النظر وحسنه نقل قولها وعنه انه مكره وعنه انه موقوف كما في النهاية
وبه اخذ الفقيه وهو الصحيح كما في شرح مجمع البحرين والاولى ان كما في النهاية والطهيرة وقاضيان الكبرى وقتا
ابل سمرقند والمجيدى كما في خزانه المنقيين وهو الصحيح لان التمر موعودة في يعقوب فينبغي ان يحل من جنبه في الدنيا انموذجا
ترغيا كما في المصنعات والسلاطير لتيسير الصحابة من وكان عمر استشار الناس فيما يسترى الطعام ليقوى على العمل
في ليالى رمضان ليعطى الفقراء بعد الطعام فقال رجل من انصارى ما نفع شرابا في صومنا واتى بالمثلث فصعب شر
مار فشرب ثم نادى بعبادة وادار العماران يتخذه للناس للاستمرار كما في الكراوى وحل نبذ التمر اسم من كل من فتي نادى باليسر
الطيب البسوة وتيجي حكم الكل كما في الزايدى والنبذ شراب يتخذ من التمر او الزبيب والعسل او البر او غيره بان يلقى
في المار ويترك حتى يخرج منه مشتق من النبذ وهو اللقار كما يشير اليه في الطائفة وغيره وينبذ الزبيب حال
كون نبذها مطبوخا او في طنجرة فالفرق بينه وبين النقع بالطنج وعدمه كما في التتمه وان شتد ذلك النبذ وقذف
بالزبد وفيه خلاف المثلث كما في النظم وغيره ولا يخفى انه حال كسابقه فلم يتعلق بالمثلث فلم يغن عما سبق من قوله شتد
كما ظن من ابي حنيفة لا احرم ديانته ولا اشرب مروة وعن وكيع انه كان يشرب في ليالى رمضان للفقوى على العبادة
كما في الكراوى وعن ابن مقاتل لو اعطيت الدنيا بخدا فربما شربت مسكروا ما اقيمت بحرمة النبذ من مطبوخا وقال ابو بكر
في نفسى من النبذ مثل الجبال وكيف لا وقد اختلف فيه الصحابة كما في التجنيس وعن الشجيين ان نبذها لا يحل
الا اذا ذهب ثلثاه بالطنج كما في الكشف اذا شرب طرف حل بالمسكرا فيخلط للمذيان به من المثلث

والبنزين فلانما يشترط بالاجماع السكر الموجب للحمد عنده والسكر من القمح الاخير هو المحرم عند هؤلاء العلة منه
 كما في الحقائق وغيره وذكر في التنف ان القمح السكر حلال كرهه عند ابي يوسف فالوهم هو السكر نجس شرابا بلانية لمو فطر
 اى خفة توجد بشدة السرور فان نوى بالشرب واحدا منها فالجوس المشى حرام كشرب قطرة والنية يجب به وان لم
 كما في المضمرات وغيره وفيه اشعار بان عينه حلال كما في السراجية فان قصد به استمرار الطعام او التقوس في
 اللبالي على القيام او في الايام على الصيام او على القتال لاعلاء الاسلام او التداوى لدفع الآلام فهو
 الحلال بخلاف بين علماء الانام وفي التنف قال محمد كل مسكر كرهه ولم يلفظ بالحرام ونبى ان يكون مثل الخمر مشتملا
 عن ذلك الحرام وان لا اتفاق الخليلان اى ماء الزبيب التمر والربط والبستر المجمعين المطبوخين اذ في طينة فلو جمع
 ماء الخبز التمر والزبيب لا يحل لم يذهب منه بالطحين ثلثاه كما في الكافي واما ذكره مع اندراجها فيما قبل ليكون روا
 على اصحاب النظر انه لا يحل عندهم حل عند باخلافا لحد تميزه بحل يسمى بالتبع كبشر الباء بنقطة وفتح التاء ونبذ
 البتين ونبذ البرسمى بالمدرك كبر اليم كما في المغرب نبذ الشعير بالحببة والكسر ونبذ الذرة ليمس بالسكر فيفهم اسين
 والكاف وسكون الراء كما في المغرب وغيره ومن الظن انه نبذ البروان لم يطبخ اذ اشرب الخليلان والبنيد
 وان شئت ذلك وقذف بالزبد وسكر بلانية لمو وطرب فالخيلان مقيد به وفيه اشارة الى انه لو شرب واحد
 منها للمو حرم بل اخلاف وحاصله ان شرب نبذ الجبوت العلوات بشرطه حلال عند شيخين فلا يجد السكران منه ولا يقع
 طلاقه وحرام عند محمد فيقع كما في الكافي وعليه الفتوى كما في الكفاية وغيره وفي الاكتفاء رزالي ان لبن الابل اذا
 اشتد لم يحل هذا عند شيخين ومحمد وعنه انه كرهه واما عند باخلافا السكر منه حرام بل اخلاف والحد والطلاق على خلاف
 وتامه في التمر تاشي والى ان لبن الركا اى لفرسته اذا اشتد لم يحل هذا عند علي باقل الاصح انه يحل كما في الهداية
 وذكر في الخزانة انه يحل عند الصابيين كرهه كراهية تحريم عند عامة المشايخ على قوله عند كراهية تنزيه وتامه في التمر تاشي
 ان البنج اى احد نوعي شجر القنب حرام لانه يزيل العقل وعليه الفتوى بخلاف نوع آخر منه فانه مباح كالافيون لانه وان خيل
 العقل لكنه لا يزيل وعليه يحل في البداية وغيره من باقية البنج كما في شرح اللباب وتامه في شفاء الجيران للعلامة القاني
 وحل حل الخمر ولو كان بعلاج اى عمل كالتقاء الملح والماء والسمك ايقا والنازعند با نقلها الى الشمس عند بعضهم
 والصحيح انه لو لم يكن لصاحبها ضرر من وقوع الشمس عليها لم نقل كرفع سقف لا يحل نقلها فلو صب خمر في خلاء اساء ولم يفسد
 كما في اللهم لو خلط الخمر بالخل صار حامضا يحل ان غلب الخمر واذا دخل في بعض الحموضة لا يصير فلا عنده حتى يذهب تمام
 المرارة وعند با يصير خلا كما في المضمرات ولو وقعت في العصير فارة فاخرجت قبل التفسخ وترك حتى صار خمر اثم تخللت اذ خلطها
 يحل وبه افتى بعضهم كما في السراجية ولو وقعت قطرة خمر في جرة ما ثم صب في جرة لم يفسد وعليه الفتوى ولا يبيع
 ان تجد ترك العصير ثم صيرته خلا او صبغ لانه لا باس به لان جود الخمر المقتبس به وانما القبيح الانتبا فلا يكون باخاذه

المقصود الصحيح وكان بعض السلف اذا ارادوا اتخاذ محل صلب في اسفل النجاسة فلا ينجس من يخرج منه وبذا زيادة
اختيارا وغير واجبة في الحكم كما في التيمم ولما ذكر ان النية المشد حلال ويومهم ان زيادة الاشتداد الحاصلة لسبب الابعث
الثلاثة يوجب حرمة ازال ذلك التوسيم فقال هل الانبعاذ اى اتخاذ نية التمر والذرة وغيره بان يثني في الدباء
بالضم والمد الفرقة والمختصم بفتح الحاء والياء وسكون نون قبلها جرة خضراء والمرفق بالضم والتشديد جرة او خابية
حليت وطوت بالزنت بالسر القار وحرم كما في الزايمى وغيره شرب دوى الخمر التحق اجزاها فيه ودروى الشئ ما يقبى
اسفله والاشطاط اى الانتفاع وان كان في الاصل دوى شاة كدوى اى بدرديها كالاختقان به والاشطاط كاسين
الشعر وانما اثر الحرمة على الكرامة الواقعة في عبارة كثير من المتون لانه اردوا التبيين على المراد الدال عليه كلام المسألة
ولا يجد شاربه اى الدوى بلا سكر غلبة انتقل وفي الزايمى لو شرب ما فيه خمر عند الدقاق والعبارة للطعم عند الكرخى
واما ختم على علم الدوى لانه مناسب لاتمام الكلام كما لا يخفى على الناظر في المرام والحمد لله

كتاب الذبايح

ورد بعد الاشتراط ان حرمة ما فيه غلط والذبيحة ما سيذكر من النعم فانه يقتل اى الاسمية من الوصفية اذا النجس ما ذبح
كما في الرضى وغيره فليس الذبيحة المراكات كما ظن والمراد ذبح الذبايح بالفتح فانه لغة الشفاء كما في المفردات وغيره
وشريعة قطع الملقوم من باطن عند تفصيل وهو مفصل بين العنق والراس وهو فخار الميزى ولكنه مخالفت لما ياتي وقد
اشكل بالتحقيق التي ذبحت من الشفاء والمشهور انه قطع الادراج الشامل للفرق لما حجة الى الجواب عما في العنوان من
حرمة ذبيحة يוכל بقربنية المقام فخرج سباع البهائم والطيور وغيرهما وكذا انواع السمك الجواد لكنه لم يتناول ما بان من
الحى وان طنة المصنف لم تذكر من التركيبية دوى في اللغة النزع والاسم الذكوة في الشريعة تسيل الدم النجس كما في المبيط
فخرج المتردية والطيور من الطن انه اريد بالذبيحة مقطوع راس والذكاة قطع الادراج خاله لا يمتنع له ولا قربنية عليه
ومخرج الذكوة المفردى دوى قسم من الذكاة ولقلة مباحته قدسه فقال وذكوة الضرورة اى الاضطرار وحسن
ولذا اختاره الطحاوى جرح بالفتح اى شق جلده بشرطه اين كان اى في اى موضع من الجسد اى بدن الذبيحة
وذكوة الاختيار اى قطع ادراج من الحلق واللبة اى سباده من الحنكة اى سباده الصدر بقربنية ما ياتي وعليه
كلام النهاية والكفاية والكرامى فالذبيحة بالفتح المنزول الحلق في الاصل الملقوم كما في القاموس والكرامى وغيره يستعمل
في بعض الحق لجملة الجزئية بقربنية رواية المبسوط والذخيرة وكلام التحفة والعتابي والكلاني والمصنعات يدل على ان الحلق
يستعمل في الحق لجملة الجزئية بقربنية رواية الجامع فالحنك من سباده الحلق واللبة فالنزع عند الاولين من الحنكة وعند الآخرين
من اصل الحق فمن اظن الفساد كلام الكفاية بناه على كلام الآخرين مع انه حمله على خلاف مراده حيث نقله كما متفق عليه
الجامع ان النجس لو وقع في اعلى من الملقوم كان المنذوح حلالا وكلامه كذا في الرواية تقتضى ان يحل وان وقع النجس فوق الحلق

قبل العقدة ولو جعل بين معنى في كافي الكرا في لم يستقم كما لا يخفى وعروق اى الحلق بالمعنى المذكور في المغرب والادراج عروق
 الحلق في النسخ وكون الضمير للنسخ الاختيارى على ما لم يكن بعيد من جهة وفيه تعليل بان الالين ليسا بعروق الحلقوم صلح
 الحلق زيدا وادوا والميم كما في المقاس مجرى النفس لا غير والمرى على قيل مهموز اللام مجرى الطعام والشراب اصله راس
 المعدة لمقتضى الحلقوم كما في التهذيب الديوان وغيره ولكن في الطلبة ان الحلقوم مجرى الطعام والمرى مجرى الشراب يعني
 ان الحلقوم مجرى الماء في المبسوطين انما عكس ما ذكرنا موافق لما في الهداية فمن النفس انه سهد الكاتب والود جان تشيئة الوج
 بصفتين عزان عظيمان في جابني قدام العنق بينهما الحلقوم والمرى وعن شيخين عروقه الحلقوم والود جان كما في الكافي
 وحل النسخ يقطع اى ثلث منها اى الاربعة عنده ويقطع الاولين واحد الاخرين عند ابى يوسف ويطبق اكثر كل واحد
 منها عند محمد فلو قطع النصف كره تحريكها كما في النخانية وغيره والاول اصح كما في المضمرات وعند محمد يقطع الاولين
 واكثر الاخرين وهو الاصح على ما قال مشايخنا كما في المحيط في الاستفار اشعار بانها لا تشترط خروج الدم ولا الحركة لكن
 ان لم يعلم حيوة يشترط واحد كما في الظهيرية وما في بعضهم العبرة للدم على كل حال وقال بعضهم للجراحة كما في النظم
 فلم يجز حرمان النسخ فوق العقدة الواقعة بين العنق وبذا تفرقت ظاهرا وحل على خلاف الظاهر بان يفرغ على ذكوة الاربعة
 على مذنب الاولين وتفرغ غير ظاهرا وحل على الظاهر بان يفرغ على الحمل لان الادراج مبتدأة من القلب في البياض
 وقيل اى قال الامام المستغنى يجوز فوق العقدة قطع اكثر الادراج وبه انخذ الاستاذ والسفاعة وقال ان المستغنى
 امام محمد في القول والعمل فلو اخذناه يوم القيامة اخذناه كما في النهاية وفيه اشعار بانها اذا كان المستغنى
 بمحمد اتياب على ذلك مخطيا وكذا التابع له وان لم يكن بمحمد لم يجز ان يذهب كما تقر وحل النسخ بكل ما فيه
 لقصبة ذهب صفو وجوهر رقيق وخشب محمد والاسا وطرقاتا نحاس غير منزعجين فانه وان قطع لم يحل اذ
 يبعد بالنفس فلو كانا منزعجين عالين على السكين حل عندنا من كونهما في الصفقة على التخليق ان السن موبت وفيه
 اشارة الى انه لا يجوز نحو القرن القائم كما في المبسوط على انه وثوب السائل النسخ والقطع العروق لم يحل على ما
 قال بعضهم وحل عند بعضهم كما في بيان الاحكام والاول شبه بالصواب كما في الزايدى وكره ولم يحرم النسخ بفتح
 النون اى الجائع النسخ النفاخ مشامة وهو خط ابض في جوف الفقاير يخر من الدماغ يقال بالعربية خيط الرقية وبالفارسية
 حرام مغزى وان كره كراهية تنزيه ولذا قيل انه مصعوف فان اصله حرام المغزى من النظم وقيل النسخ ان يدراسه حتى يظهر
 وقيل ان كسيرة عنقه قبل ان يسكن عن الاضطراب فان اكل مكره لما فيه من تعذيب حيوان بلا فائدة كما في الهداية فما بعده
 منعه عنه واعلم ان الزمخشري قال في اللغات والفائق والاساس وغيره بان المعنى الاخير انما هو للسخع بالباء
 دون النون وصوبه المطرزي وغيره الا ان الكواشى رده عليه بان النسخ بالباء لم يوجد في اللغة وقال ان الاشهر
 اني طالما بحثت عنه في كتب اللغة والطب والتشريح فلم احبده فمجرد منع الفاضل التفتازانى في ذلك

ليس شئى وكره السليح اى نزاع الجلد بالنتج دون الكسر فانه الجلد قبل ان يرد الى السكين عن الاضطراب ان يجعله كغيره
 والسليح كذا في المداينة فانظر متعلق بالمصدرين قال بعضهم ان السليح قبله لم يكره كما في التفتة وفيه اشعار بان لو بان
 عضو قبله كذا في بيان الاحكام وكره كل تغيب للذبيحة بلا فائدة تميم به تخصيص كالجواز الى المذبح والذبح
 من التفاء وقطع الرأس مرة واحدة واشفيرة بين يديه بعد الاضطراب فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم ايهبتم لها
 الا عن اربعة فالتقاء ورزقها وسفادها وحفظها ولان عمر غدا بالذرة حتى يهرب كما في صيد المبسوط وهذا لا يخجلون عن
 بان ضرب له مرة جائز نيا يكره كراية تزييد وشروط محل الذبح كون الذابح مسلما او كتابيا حرييا او غليبا او ذميا
 ولو كان الكتابي حرييا فخل ذبح الذي كذب الا برص لما كراية كنيته وطمحه وان كان غيره ادلى كما في المنية او كان
 الشخص الكتابي امرأة بالغة او فسادا جنبا كما في التفتة او مجنونا او معتوبا او صبيا ولو اجد البوي بموسيا يعقل اى تعليمه
 او كون المحل بها كما في الكراي او كون المحل ينقطع الادراج كما في المحيط وليضبط اى يقدر على قطع الادراج من ضبطه
 اى حفظه بالحرمة كما في الكراي واعلم ان كلام المخطوفات السابقة واللاحقة مقيد لقبول الغليظين اذا اشتراك اصل
 في القيود كما تقرأ من الظن انما قيدان للبيد ولعل علم الباقي بالمقابلة او كان الذبح اقل من اى صاحب فلفه جديدة
 قطعها النخاتن وارتزبه عما نقل عن ابن عباس انه لم يجز ذبحه او اخرس اى الكرم فانه معذورة ترك التسمية لاسيما حال
 من سلبا فانه اسم غير محصل محل الجوز فان لا يخصصه به كما ذكره الرضى فليس من التسامح في شئى كما ظن الكتاب كالثوب
 والحربي والمجوسى واما ذبح الصابى فغيبه مكره وعنده لانه ممن يقر بمسيه ومكره عند همالان منهم من لم يقر بنبى وعبد الشمس
 على ذكره الكرخى وفيه انهم لم يقدرون الا بالادريس كى عظموا الملائكة كاتيل عقادهم فوقع عنده ان عظميهم يستقبل عند تعظيم
 عبادة واعتباره ادلى لان الحرمة تعلق عند الاشتباه كما في المبسوط او مردابان صار حرييا او كتابيا فانه لا يقر على ملته ولا
 تارك التسمية اى ذكر الذابح اسمه تعالى المجز على الذبيحة عند ذبح الله تعالى عمدا لانيان وفيه اشعار بان التسمية
 شريعة لم يخل بدخل فيه كل اسم من اسماء خلقه قال الله عز وجل مرداه باز كما في المنية فلو سمي لم ينو الذبح لم يخل كما
 في الكري والاحسن بسم الله كما في التفتة والمستحب عند البقال بسم الله والذكر كذا عند المحلوانى الا انه كرهه مع الوجود
 كما في المحيط واما قال البقال هو التداول منقول عن ابن عباس كما في المداينة واما قلنا ذكر الذابح لانه يوسى غيبه
 لم يخل كما في المحيط واما قلنا المجز لانه لو قال اللهم اغفر لي لم يجز لانه دعاء كما في المداينة واما قلنا على الذبيحة لانه يوسى
 عند الذبح لاقتراح عمل لم يخل واما قلنا عند الذبح لانه اذا فصل بينه وبين التسمية لعجل كثير لم يعلم قال الزعفرانى لو جرد
 الشفرة لم يخل فلو سمي على ذبيحة وذبح غير لم يخل واما قلنا الله تعالى لانه يوسى وذبح لتقديم الامير او غيره من العظام والكل
 لانه ذبح تعظيما لله تعالى لانه لا يفسد بين يديه ليكل بل يذبح الى غيره بخلاف ما اذا ذبح للضيف فانه لله تعالى ولله
 بين يديه ليكل في الزاوية وان نسي التسمية عند الذبح صح اكله لانه معذور وحرم الذبح

ان يحفظ على اسم الله تعالى غيره نحو بسم الله واسم فلان لان تجريد التسمية فرعية كما في التسمية وفيه اشارة
الى انه لو رفع الغير لم يحرم وكذا لو نصب وفيه اختلاف المشايخ كما في التمرناشي والى انه لو قال بسم الله ومحمد رسول الله بالجر
يحرم كما في البداية لكن في التمرناشي انه كرهه والى انه لو عاد الجار وقال بسم الله وبناهم فلان لم يحرم كما في المحيط وكره
الذبائح كما في النهاية او الدعار كما في المحيط ان وصل الذبائح بالتسمية الدعار او غيره والحال انه لم يحفظ ذلك الغير
نحو بسم الله اللهم تقبل من فلان او اللهم اغفر لي او باسم الله صلى الله تعالى عليه وسلم وحل الذبائح
ان فصل غير التسمية عنها صورة ومعنى كالدعاء قبل الاصباح وقبل التسمية بنحو اللهم تقبل مني ثم وضع
وسمي وفيه رمز الى انه لو دعابن الاصباح والتسمية او بعد التسمية بنحو اللهم تقبل مني ثم اصبح دسمي
وفيه رمز الى انه لو دعابن الاصباح والتسمية او بعد التسمية كرهه وفي التحفة ينبغي ان يدعوا قبل التسمية او
بعد الفراغ عنها مفضلا عنها او بعد الذبائح لو ردد الاثر وذب اى من نحر الابل اى قطع عرقها الكائنة في سفلى
عقها عند صدورها لان موضع النحر عنها اللحم عليه ما سوى ذلك من الحلق عليه لحم غليظ فالنحر اسهل من الذبائح كما في المحيط
وكره ذبحها الخالفة السنة كما في البداية وغيره وهذا لما بطروري لمعرفة الكراية فاحفظه في البقرة والغنم عكسه
اى ذب من فمها وكره نحرها فان اسفل الحلق واعلاه سوارى في اللحم منها والذبائح اليسرى في المضمرات السنة ان نحر البقرة
وذبائح الشاة مضطبعة وكذا البقرة كما في الخلاصة وذكره التف ان ادب الذبائح ينبغي بالرفق وعلى اليسار ويوجه الى القبلة
ويشد ثلث قوائم فقط وينزع باليمين ويحد الشفرة ويسرع في الذبائح واجراء الشفرة على الحلق وكفى في الحليمة الجرح
والرمى ولو يولى في العمران في نحر اى كل حيوان انسى ان لم يكن له بيان رجلان له جاذبة والحامة والابل والبقر والغنم
والحمار الوحشي والظبي النعم ففتحته قد تسكن في اهل الابل والشاة والابل لا غير كما في القاموس وحش اى صار وحشيا
ومعنف ولم يكن ذبحا لمكان الضرورة فلو علق وجاذبة الشجر لا يؤخذ فربا حل فيه شعابا به تعلق بنية الزكوة ليعبر حل عليه
ولم يكن فخذ حل كما لو علقه لولادة البقرة فاذن في فرجها جازا لولد بلا قدرة على ذبحه كما في المحيط وغيره او سقط النعم في بئر
ولم يكن فحش شاة للخنزير قطع او دابة ولم تعذر على فراج فان جاره وقد أشكل عنه انه مات منه اكل فان علم انه
لا يموت منه فمات لم يؤكل كما في الذخيرة فلو سقط شاة في قبر طعن حل خلافا للحسن في الخزانة لا يكفي الجرح بل يذبح لحل صبيح
استانس لانه لا حاجة اليه الا اذا وحش ولا يحل عنه جنين بهيت وان نبت شعره وجب في اللبن امه من شاة او بقرة او ناقة
او غيره ولو قال اذا تم خلقه يحل لانه تفصيل حتى تفصيل بالمقراض متغيرا لانه انما تنفيس بنفسها فلما لا تسلم بل بقية الله تعالى بلا خذ او
الغذاء يصل اليه كيف شاء كما في الكافي والاول هو الصحيح كما في المضمرات ولا يحل ذوات مخلب اى كل حيوان يصيد بسنات
خلف الرابعة بالمخلب النبى طفر كل سبع من الماشية والطار كما في القاموس فاما ليد خرازا عن البعير النائرة فان لم يابا فغيبا
من سبع النجسين يكون لبا حنما وهو حيوان يتهب من ان يحض تحلف من البعير اى جرح قاتل عداة فيكون لبا لسباع لهما ثم والطير

فلا حاجة الى قوله او طير جمع طائر وقد طليح على الواحد المراد منها وعل كره لموافقة الحديث فيصيح في كتاب السند الذي يجرى في الفقه والكتاب
والصبيح والليل واستنوا الى ابي الوشمي في الصب والنزير والسمور والفك واللق والقرد واليربوع وابن جرس ابن سوك
وطير في ذلك كالعقاب والنسر والصفور والباري الباشق والشاين الحمة والبغات ولا بأس باليسين في ذلك كالحطاف والقمري
والسوداني والزنبور والعصافير والفاخته كما في قاضين كما في السبي الموشية والحفاش في راي كما في المحيط والحقق كما في التثا
والبوم في رواية عن ابي يوسف كما في الثعالي والدبدب واللقط والطاوس كما في المضمرات النخامة كما في المغن
وذكر في النظم انه كره العقاب واللقط والفاخته ولا الخشرات الصغار من لدواب جمع الخشرة محرمة فيها كالغارة والوزغة
وسام ابرص والصفير والحيمة والصفير والزنبور والبرغوث والقمل والذباب والبوص والقراد ولا بأس بدو الزنبور قبل نفع
الروح لان ما لا روح له ليس بميتة كما في قاضين واما قيل ان الخشرات مباحة الارض كاليربوع وغيره ففيه ان الهامة
ما قيل من ذوات السم كالعقارب اعلم ان الخشرات محرمة عندنا حال كونه عند غيره كما في التثف وان الشاة لو حملت كلب
وراس له باراس الكلب كل الاراس ان اكل الحلف دون اللحم وصالح صياح النعم لا الكلب اذ اتي بالعوتين وكان
له الكرش لا الاسعار كما في النظم ولا الحمير الهامة دون الوحشية وان صارت الهامة ووضع عليها الاكاف فلو نزل الله على
الاخرى فالحكم للام كما في النظم ويدخل فيه بجمه ولبنه وشحمه الا انه ينتفع به على الصحيح كما في المغني ولا السجل عنده وكذا اعلم
الكل ان النازي فسا واما ان كان حمارا فالاصح انه لم يوكل كما في المضمرات ولا الخيل عند ابي حنيفة وفيه
اشاره الى انه محرم عنده وقيل انه رجع قبل موته بثلاثة ايام عن حرمة بجمه وعليه الفتوى كما في كفاية البيهقي ثم انه
مكرهه كراهية تنزيه في ظاهر الرواية وهو الصحيح على ما ذكره فخر الاسلام وغيره او كراهية تحريم هو الاصح كما في الخلاصة
والهداية وهو الصحيح كما في المحيط والمغني وقاضين المعادي وغيره لانه صلى الله تعالى عليه وسلم سمي عن لحم الخيل النعال
والحمير كما في الكرماني وغيره والى انه حل عند غيره كالصاحبين في المضمرات انه لم يكرهه عند ما ذكره عنده وهو الصحيح وما
انجاس الكافي انه مأكول بالاتفاق قول بعض على ما نقله القاضي الامامى على انه لا ينافي كراهية لحمه عنده والى ان
لا يكل لانه متولد من اللحم والاصح انه يكل كما في قاضين وغيره والى ان شحمه لا يكل خلافا لما والاصح بضم الباء وسكونها
واليربوع الذي بالفارسية (موش شتى) وهذا تخصيص بعد التعميم واعلى الشافعي فانما يجلان عنده اللقح مما يزرع
عن الغراب فانه ثمة انواع اللقح ما فيه سواد وبياض الاسود والزاغ الذي ياكل الجيف الى ياكل لا الجيفة وخبة لميت
وقه اشعار بان لو اكل كل من الثامنة الجيفة والمحج جميعا حل لم يكره وقال كره والاول اصح كما في الخزانة وغيره وفي كنفاء
رمر الى انه حل لكل الابل والبقر والغنم الجمالة والدجاجة الجمالة الا انه مكرهه كراهية التنزيه كما اشير اليه في التثف فيحبس
الابل بعين يوا والبقر بكتفين الغنم سبعة والدجاجة ثلثة وقيل الغنم ثلثة والدجاجة يوا كما في النظم والنجار في الاولين
عشرة والغنم اربعة والدجاجة ثلثة كما في الكبرى والاصح ان يحبس الى ان يذول الرأفة المستنة من العذرة

كما في المحيط وغيره والى انه حل الغدود والذكرو الانثيان المشانة والحصبان للذنان في الحق والمرارة القصيدة الا
انه كرهه كرامته تنزيهه كما في بحر المحيط وكذا الدم الذي يخرج من اللحم والكبد والطحال دون الدم المسفوح فانه حر قلم طعمي بالنعس
ولا حيوان مالى اى ما يكون نوالده ومعاشه في المار سوسى سمك لم لطيف بضم الطاء اى لم يعزل المارومات فيه
بل اذنة سن لطفود وهو العلو والمات بآفة وهو الطاني فيوكل كما اذا ملك الضيق المكان التراكم والذرع مية او احصاه حبرة
او اكل ودار بقى في المداو وجد في بطن كلب وهو صحيح او وجد على وجه الماء وظهره من فوق او انخرس المار عنه فلو قتله حراما
او برده لم يוכל عنده خلافا لمحمد بن وهب الفرق كما في الخزنة وحل الجراد بالواحدة وان مات خفف الله وكان بجري الامل
برى المعاش كما قيل ان بعض السمك انخرس عنه المار يصير جرادا كما في المبسوط والنواع السمك لما روى الجريث
وغيره وحل لاطلاق قول الشيخين فان انواعه حلال سواها عند محمد بن كافي المنصريات وقيل ان الجريث من المسخوخات
باطل لانه لانسلم لما نسخ اذ لا يتبعه بعد ثلثة ايام بلا ذكوة فانه لو صاد مجوسى جرادا او سمكا او ترك مسلم تهمة به محمد بن كافي
وغيره وخراب الزرع ويقال له غراب الزيتون ايضا وهو طائر صغير الجنة احمر الرجل سود البدن اريد به غراب لم ياكل
الا الحب سوا كان القبيح او اسودا وزاغا وتماه في الذخيرة ولا تقفح وهو طائر طويل لذنب فيه سواد وسبب ان
يقال له بالفارسية (عكه) وعن ابى يوسف انه يكره لان غالب كله الجيف كما في الزايدى عن محمد بن اذ اكل الجيف
يكره واذا انقط الحب يكره كما في المحيط والارنب للذكرو الانثى مذكور في جميع المنسوخ ومن تركه فقد سعى لما فطن بالذکر
لانه روى انها كانت امرأة لا تغسل من الجيف فمست كما في الكرامى سمها اى الذكوة وانما ذكره المحال ليدفع التوهم
الناسى من شتم اكل المعطوفين في القيد وهو ان هذه الثلثة تحمل بلا ذكوة وانما ذكر الذكوة ليكون دالا على الانتهاء
المستفاد من القطع مع الدال على المصاحبة اشارة الى ختم الكتاب بضم كتاب آخر اليه

كتاب الاضيحة

عقب الذبايح لانها كالمتقدمة لاذ بها يعرف الاضيحة اى النسخ من ايام الانحى سى بضم الهمة وكسر با على افولة فاعل كرسى
وقيل انها منسوبة الى الاضيحة فية ان الواجب على هذا ان يقال اضحية لان الالف الثالثة او الرابعة اذا كانت متقلبة
واو فى النية كما تقر ولا يعبدان يقال انها منسوبة الى اضحى وضحي فخرى الواو وزيد الالف على خلاف القياس ليجب ان
ما فى الاختيار انها من اضحى وضحي اذ اقل فى الضحى لانها تدعى وقت الضحى فسمى الواجب باسم وقت فنه ما يدعى يوم الضحى من الحيوان
المختص من الضحية مخدوفة فى العنوان كما مر فى الذبايح والاضحية بمعنى الضحية كما فى الكراسى والمضمرات ويؤيده
وصنم بالوجوب فى ظاهر الرواية وعن ابى يوسف والناسنة وعن بطرسى فرضية كما فى قاضيهما من ذكر الطماوى انها
عنده سنة عندهما وهو اختيار الامام رضى الدين النيشابورى كما فى الاختيار والصحيح انها واجبة كما فى المنصريات الا ان
دون كفارة يمين قد سبق ان جوبها دون جوب صدقة الفطر كما فى الذخيرة ويشترط له لیسار الفطرة ورجا يؤتمم

كما في قاضيان في شاربانه لو اخذ بعضهم اللحم والسمك سقط وجعل اللحم أكثر من سبع جازلان لزيادة بازاء السقط كما في المنى وصرح
 في ظاهر الرواية للحق في ذلك عن يوسف الاصح ان شتر اكل ستة غنية او فقيرة حلة او متفرقة في بقرة او سبع شياه مستترية موجبة بالكلية
 او الاصححة هي الغنية المستترية كما في قاضيان وهذا لا شتر اكل قبل الشتر اكل في شتر الرائي او الفقير احب ترارة عن النوافل لا شتر
 بل قبل لم يتر من الفقير لانه اوجبها بالشتر اكل حصته الشتر اكل قبل الغني اذا شارك تصدق باليمن لان ما زاد على سبع غير واجب عليه
 بالشتر اكل اوجبته على نفسه وعن أبي حنيفة ان لا شتر اكل بعده كرهه كما في الاختيار وفيه الابع الوصي على الاصح من مال
 طفل غني قال محمد وزفران لا يصح من مال نفسه كما في المداية قيل لا يصح على الاصح من مال الطفل لا لاجماع لانه غير مخاطب
 بالصحيح انه يصح على اقال لقد روي الجركلا لا عند عدمه كما في الاختيار والكلام مشربانه لا يجب عليه ان يصح عن طفل فقير في ظاهر الرواية
 وعندنا يصح منه قيل نعم عند استغنيان عند محمد وزفران كما في المحيط والفتاوى على الاول كما في الكفاية وعندنا ينبغي ان يصح عن ولد له
 ولده ذكر او انثى ولا يصح عن عقيقة وام ولده بالاتفاق كما في التظم فيا كل الطفل امكن من الصنحية وما بقي من كراه من اللحم وغيره
 سيدان ما ينتفع بعينه كالشوك باستهلاكه لا بازير وسياقي وقية فزالي انه لا تصدق الوصي من الصنحية والا فمن كما في الخلاصة
 والى انه لا ياكل غيره ولا يبدل بطعام لكره جامع الصغار ان لا يبع الوصي والطعم يصح عياله وخدمته ياكل الابو ان منه يجوز
 الشتر في ذلك اللحم مطعوما للصبي لا يجوز ان يصح من مال نفسه فهو كاصحية اول وقتها اي تصحية بعد صلوة العيد لا حديث وفيه اشارة الى
 لا يصح قبل اقله ايام وكذا بعده قبل السلام في ظاهر الاصول الى انه يصح بعد سلام احد عن ابن ينفغي ان لا يصح قبل الخطبة والى انه لو كان
 الامام محمدا هاجبا جاز الاصححة وان غيبه صلوة لانهما متعبر عن الشاخي كما في التظم الى انه لو فاتت الصلوة لفتته او عمد جازت بعد طلوع
 وهو المختار لانهما خديعة كالسود كما في الوقفات وذكر في السيط انهما يجزئ اليوم الاول لا بعد الزوال اما في اليوم الثاني والثلث
 جازت قبله لانه يصل فيها على وجه التقصير ولو شك في اليوم الثاني فاحب ان لا يؤخر الى اليوم الثالث والا فباب تصديق كلمة ان
 فبح في مصر لان الصلوة على الهة لوقت استئذان لتشاغل عن الصلوة ثم اعبره لكان الصنحية فلو كانت في السوا وواضح في مصر حازت
 قبل الصلوة وبالحس لم يجز الا اذا ثبت الى ما يصح من فان لم يفرغ من باب بعد الطلوع لما ران اجرة لكانا منه صيلة للتصحية قبل الصلوة
 كما في المداية غيره واول وقتها بعد طلوع فجر يوم النحر العاشرة من ذي الحجة ان يحج في غيره اي غير مصر من القرى والرباطات
 والبوادي لكن في التظم وغيره ان كل البوادي لا يصح الا بعد صلوة او لا يمتنع في المحيط ان الوقت مستحب بل مصرجه لخطبة وغيره
 بعد طلوع الشمس اعلم ان في المناسحا اذا التقية عبادة لا تخلف وقتها بالمصر وغيره بل شرطها فاول وقتها في حق المصري التبر
 طلوع الفجر الا انه يشترط اهل مصر تقديم الصلوة عليها فعدم الجواز لفتة الشرط لعدم الوقت كما في المبسوط واليه يشير في المداية وغيره وعلم
 اشارة الى اننا بعضهم ان وقت الوجبة حق المصري بعد الصلوة او بعضها وقتها اذا لم يصلوا بعد الا ان كانا في الزايد في آخره اي وقت
 التقية ان يحج في مصر وغيره قبل غروب الشمس من اليوم الثالث عشر الا ان العاشرة من الشهر من الحادي عشر ثم الثاني عشر كما
 في السيرة وفيه اشعار بان التقية يجوز في المثلين المختلفين لا الا في اول الليل في كل وقت تابع لهما مستقبل الا في ايام الاصححة فانه تابع

لنصارى كما في المضمرات وغيره وفيه شك لان البنية الرابع لم يكن وقتا لما يخلو لان يقال لمرو فيها بين ايام الاضحية وعنده
الآخر اى آخر وقتها للفقير وضده لئلا يستغنى في احد الاولين وانفق في الآخر فاقصص النصارى بالسيرة او الاتفاق وغيرهما
سقط الاضحية ولو تقرر ثم استغنى وجبت ولو ضحى في احد هما فقير ثم استغنى في الآخر افا وعلى المختار كما في المضمرات قيل لم ينفذ
وبناء على ذلك كما في الذخيرة وغيره والولادة والموت فلو ولد في اليوم الآخر فخلت ابيه الاضحية لكان مولات في الآخر سقطت حتى لم يجب
عليه الا ليعا دومات بعد الآخر فبالعكس المورد اشارة فانه لو اشترى مقيم فيه اضحية فسا فر في الآخر جازي بها لانهما يجب عليه كما في المحيط
ولو اسلم الكافر في الآخر مبلغ الصبي واقام المسافر وجبت كما في المعينة ولو قدم مسافرا ببلدة وعزم الاقامة قيمته ستة عشر يوما والاضحية
وصلوة العيدين المبيعة على اقل فاضى خان في ماليه كما في بحر المحيط ولو عتق فيه وارثه سقطت كما في الزايدى كره الذبح كراهية تميزه
في الليل اى في كل ليل متخلل بين هذه الايام لاحتمال فقد شطر الذبح وغيره فيجب النحر كما في النهاية ليقضيه اذ مضى ايام النحر
ولم يقض النحر او الفقير الناذر للاضحية بان قال نحر رت ان ضحى شاة او ضحى ولم يسلم شيئا فانه يقع على الشاة كما في الخلاصة اقال
فيما ملكه الضحية او على ان ضحى او لم يضحى ان ضحى كما في الكفاية وليفقه فقير شرى للاضحية بان نوى عند الشراء ان يضحى فالشاة
مستعلق بالناذر وشرى جميعا تبعد فما اى يقضيه تبعد الاضحية الواجبة بالتدرا بالنية عنه الشرى لم تصدق على امرته
وزوجه وكذا زوجته عبده كما في المعينة والاطلاق مشير الى ان التعليل لكثير سواء في ذلك فلو اوجب على نفسه عشر اضحيات لزومه
على المختار قيل اثنان كما في المضمرات حية لان لاراقه انما عرفت قربة في زمان مخصوص بندا بيان لا فضيلة كما في الخلاصة
فان تصدق لقيمتها اجراه فالتصدق بها كالتصدق بعين فيما هو موقوف وكما في الذخيرة وان جبا تصدق لم يجبا جاز فان كان
قيمتها حية اكثر تصدق بفضل ولو اكل منها شيئا غرم قيمته وان جبا بما يتجاسر ان لا تصدق ثمنها وبما لا يتجاسر ان لا تصدق ثمنها
واعلم انه اذا ملكت تلك الاضحية وجب اخري عند اتمه بخار وكذا عند غيرهم ان لم تكن مغنيتها والا فلا شئ عليه فان شرى اخري
فوجد الاولى فالافضل عندهم ان يضحى اهما بضمي افضل عند اتمه بخار لان كان غنيا والا فبالكل كما في النظم وغيره ويقضى
الغنى غير الناذر الاضحية تصدق قيمتها اى قيمه يبيع للاضحية كما في الخلاصة وقيمة شاة وسطا كما في الزايدى والنظم وغيرهما
شرى الاضحية او لا يشرى انما اشترى الى اضافة الحمد لان شراء الغنى مع النية غير موجب الاكثرين ذكر الزايدى انه لو
لم يضح حتى مضى ايام فلا شئ عليه وروى انه تصدق لقيمتها شاة واعلم ان جواب الاضحية بالشراء افضل خالف فيه الروايات المشايخ
فقال بعضهم ان كلام الزايدى ان على ان شراء المومر موجب بل وكلام النوادر على انه غير موجب على ما روى عن الشيخين وكره الشيخ الاسلام
ان شراء المومر غير موجب باتفاق الروايات وشراء المومر موجب ظاهر الرواية وروى ان غفرانى انه غير موجب وهو المختار عند الشرعي ذكر الكفاية
ان شراء المومر غير موجب ظاهر الرواية وروى الطحاوى انه موجب كما في الذخيرة وذكر في المصارف ان من شرى شاة تغنيت
بالنية عند الطحاوى ولم يتعين عند الجمهور الا ان يقول على ان نضحى بها او ضحى بها والمختار ما في المتن على ما دل عليه كلام خزانة
المفتين وصح الجحدل في جحدل وهو في النسخ من جاس النضان ما تم له سنة ومن المعزاة في السنة الثانية والبقرة الثالثة

والا بل الخامسة قيل غير ذلك كما قال ابن الاثير وفي الشريعة ما اتى عليه اكثر المحول عند الاكثر كما في الكافي في اكثر شفا المخطوط باطل
 في الشهر الثامن في الخزانة هو ما اتى عليه ستة اشهر وشئ وانما يجوز اذا كان عظيم الجسم اما اذا كان صغيرا فلا يجوز الا اذا دخل في السنة
 الثانية وفي المحيط مضمون كونه عظيمه اذا رآه انسان يظنه ثننا وفي الزايد هو عند الفقهاء ما تم له ستة اشهر وذكر الزعفراني
 انه ما يكون ابن سبعة اشهر وعنه ثمانية او تسعة وما دونها حمل انما قال من لضان لانه لا يجوز من المعز وغيره بلا خلاف كما في المحيط
 ونحوه لكن في الخلاصة العنوز من المعز كالجنج من لضان مما اتى عليه اكثر المحول وصح لثني كما ذكره وهو ما اتى ثنية بالكثر والنسك
 بي لاضر اس لاليع التي في مقدم الفم فصاعدا هي فذيب السن حال كونها زائدة على لثني من غير اى لضان هو
 اى لثني ارجل من لضان والمعز الاخر من الفم والاحسن صح الجنج وهو من لضان ابن ستة اشهر ومن المعز
 آخره وابن حولين من المعز وعنه جمهور الفقهاء هو ما دخل منه في الثالث كما في الكافي وابن خمس من الاول
 وكذا نظم الثنايا ابن حول ابن ضعف + وابن خمس من في وظف وخف ولكن كتب اللغة هو من في ظف ما دخل في سنة
 ومن في خف في السادسة وكذا في المحيط الا انه قال هو من الختم ما دخل في الثانية ثم قال هذا كله قول الفقهاء فيم قولنا في السنة
 في الاكثر في الزايد من الاول ما دخل في الخامسة والاول صح وفي الاكثر اشعار بان لا ينج المجدى لعل من اجل تفصيل كما
 في المضمرات ولا الجوشى الا ما ذكرنا في الذبائح وينج للاضيحة الثول لا بالفتح الذي جنت من الشاة وغيره وكذا الجرباوان
 الجرب في الجدة وانما تجان اذا كانتا ميمتين كما في الكافي ونفا ل ان يقول ان سراك القيد بالعفاء والجهاز التي لا ترون
 لها علقه وكذا العطار التي ذيب بعض قرنبا بالكثر وغيره فان بلغ الكسر لم ينج لم ينج وكذا النوار التي لا انسان لها علقه
 وهذا في ظاهر الاصول عن يوسف رحمه الله ان ذيب اكثر لم ينج وعنه ان ذيب اكثر من نصف جاز كما انظم في قطع قطع اللسان المتعلق
 وقال الزنجري نداء الشاة لا البقر لانه يأخذ الحلف باللسان الشاة بالسن كما في المنية والنخس بالنص في ذبح العاجزة
 عن الجماع وبغيره الا شين كذا التي بها الكلى السعال كما في النظم واعلم ان لكل لا ينج عن عيب المستحب ان يكون سليما عن الجيوب
 الظاهرة فما جاز بهنا جاز مع الكراهية كما في المضمرات لا ينج عجزا ولا مخ في عظمها من النزال كما في النظم ولا باس بالهنولة كما اذا
 لها بعض اشحم كما في المحيط وقال المرعشي اذا تشارت شاة او البقرة في غير وقتها وكان في عظمها مخ جاز عن بعض المشايخ
 لا ينج لثني لانه لا ينج لهما كما في المنية وعجارتا تمشي برجلها العرجاء الى المنسك الى المذبح فلو شئت ثلثت وتوائم وضعت
 الرابعة وضعا خفيفا على لاضر ستهان بها بما كل جاز ذكره شيخ الاسلام كما في الكافي واعلم انه لا ينج غنم لم يكن له احد
 الحلمتين ذ ذيبا فته توائم في البنية فلا يمنع الا اذا ذيب كذا في الخلاصة ولا ينجى الجمال التي لا ياكل الا الحبيات
 كما في الظهير ولا ينج عند ما ذيب من الاضيحة اكثر من ثلث اذنها او عنيها او اليهها او ذنبها الواحدة اذ لا اكثر حكم الكل
 وعنه ان المربع مانع وعنه ان الثلث وعنه ان الزيادة على النصف وهو قولها وفي لثني عنهما فارتان اخار الوهيت انه اذا اتى
 الاكثر منها من مخي جاز وعليه الفتوى كما في الزايد في ذكر في فادرة الفداوى ان كل عيب ينج لهما ان كان اكثر من نصف

لا يجوز بالاجماع ان كان اقل منه يجوز بالاجماع وان كان بقدر الثلث يجوز في ظاهر الرواية وعندنا لا يجوز وكذا في النظم وطريق معرفة المقدار في غير العين ظاهر اما فيما فقدت قالوا يشهد المديونة بجمع العلف يواو يمين ثم يقرب العلف منها قليلا قليلا فاذا راه من موضع علم بشم يشهد الصحيح بقراب العلف كذا فانفاذت بين الموصفين ان ثمنها فالذا سب ثلث وان نصف فنصف وعلى هذا كما ذكره الزاهد في الكلام شيرازي انه لا ينجح التي ليس لها اذن او واحد سيما عن الطرفين انها اذا خلقت بلا اذن من جاز كما في المحيط والى انه لا ينجح فاذا من الماذنين على اقول ابو علي الرازي وقال بن سماعته انه يجمع كما في المنيعة والى انه لا ينجح العيال والعوام والمقطوعة الالية والذئب فلو خلقت بلا ذنب فمن ابي يوسف انه لا يجوز كما في المحيط والمراد من الذئب العظم الطويل فالشعور لم تعتبر الا عند حمير ابو يسه فانها منه كما في المنيعة والاصل في العيوب على قال بعضهم ان كل نيريل المنفعة على الكمال الجمال على الكمال فهو مانع كما في هذا كله اذا كان معيبا عند الشراء واما اذا كان بوجه فقد منع في حق الموسر لا المحسر في رواية ابي سليمان اما في رواية ابي حفص فيمنع اصله كما في النظم وغيره وان قلت قبل النحر اربعة سبعة مما اشترى كذا في بزيه وقال في ثمنه كذا للسنة الباقية انحر وما عنده عن الميت وعنه صحيح عنه وعنهم سحرنا وعن ابي حنيفة مرم النصح وتصدق الورثة حصته الميت وذكر العرفاني انه صحيح عند الطرفين واما عند ابي يوسف لم يملك ان وجبها بعينها ابر الورثة على التقضية عنه والا فلا وفيه اشعار بان لا يشتري للاضحية ولم يصح حتى مات كان ميراثه عنه فالورثة ان كانوا سبعة فلهوا باعهم جاز كما في النظم لمقرة بجم ثلثة عن ابي حنيفة ومثله وقران في الجمع فانه يصح وكذا لو دفع سبعة عن تلك عن الاحصار وجزاء الصيد الملقق والحققة او التطوع فانه يصح في ظاهر الاصول وعن ابي يوسف لم يملك ان يكون من جنس واحد فلو كانوا مختلفين في كل واحد متقربا زرع عن ابي حنيفة مرم انه يكره وكما في النظم وان كان احدهم ابي لشركا في هذه الصورة او غيره باكا فواو مرم اللحم لا يصح ويكون اكل لحما لانه ليس بمقرب فيه اشعار بان لو كان بعضهم متطوعا وبعض مريضا قضاء العام الماضي جاز عنهم وكان القاضي متطوعا فتصدق للتقضاء بقيمة ثلثة وسط كما في النظم وما كل الغني غير الموجب على نفسه الاضحية كما هو المبدأ ومنها الى من تلك الاضحية فلا ياكل الغني الموجب بالنذر او غيره وكذا الفقير النداء والاطلاق والى انه لو صح عن ميب بغيره من مال نفسه جاز اكل لمصحه هو المتار لانه المالك الثواب للميت وكذا لو صح عن بامره من مال المتار ان لا ياكل انما تلك الميت فتصدق كما في المضمرات وغيره ولو كل ابي لطيم لغني المذكور من نذر استجبالا ويهي من ليشاء فقرا او غنيا سلما او ذميا ماشاء فندب بالتصدق بثلثها على الفقراء واتخاذ الضيافة ثلث الاخر للفقراء والا فلا وثبتت كالا لية واشتم للعيال هذا هو سنة والدرجة للمقصد من اما درجة السابقين فان ياكل سنة فقد رايه فيهم في قوله ابي حنيفة ان ياكل بذكر كله ولو عياله وذا درجة العوام كما في كفاية الشيخ وفيه اشعار بان لا يفتقر عن ثلث وهو يجب كما في لا يفتقر فيجب ان ياكل منها لنفسه كما في الذخيرة ونبغي ان يصر الى فقراء الرساك ان كان الاضحية فيه فان لمعبر مكانا كما في النذر حشر نذر تركه في تلك التصديق ويجوز ان يرجع الى الذئب الذي عيال ابي لمن عليه نفقة جماعة طرف نذر توسعة عليهم ابي وفيه اشعار بان لو كان عليه نفقة واحد لم يكن الترك نذرا وندب الذئب ببيده ان احسن ابي

أي علم بشر الطما وقد على ذلك الأحسن أمر غيره به وفيه من رخصه إلى أنه يستحب أن يحضر الفحجة بنفسه لأنه غفر له بادل قطرة من
 دمه بالخبر من الأدب أن ينوي بها للتقرب يرتبطا قبل أيام الخوفان فيه أحرأ عظيمما ويحب في استسمانها واستخطاها وتقلد ما وكلها
 وإن يكون الذابح طاهر كما في الزايدى وسمته الآداب في الذابح وكرو في كتابي ضخمة لأنها قريبة ولو فوج جاز بخلاف المحو
 وتصدق بجلده لأنه جزء ما أو لعلها أنه يستعملها كالجرب المخل والغزال ويخذه فوا أو كسار وخفا أو لعلها أو غيره فلول على
 وأجره لم يجر عليه تصدق الأجرة كما في الظهيرية أو سيد له أي يبيع الجلب بما يفتق به باقيا كنوت بل بسبه قدر يطبخ وقل لا يجوز بيعه بالشوب
 كما في قاضي خان فإن يبيع الجلب بغير ذلك مما لا يفتق به لا بعد الاستهلاك كالأدوية المطهات تصدق بثمنه لأن القربة
 لليلة وفيها شعائر كبريائه هذا البيع وبأنه لا يبدل اللحم بما يقبى أو يبيع أنه كالجلب فلو اشتراه به جاز ولو اشتري لا يفتق به إلا الجلب تملكه كمن
 قيل لو اشتري طعاما جاز كما في الكراي وذكرو في الزايدى أنه قال لطرفين ما على قول أبي يوسف فالبيع باطل لأنه كالوقوف
 وفي المحيط لا بأس ببيع بالدرهم تصدق به ليس له أن يبيع به بالدينفهما على نفسه أو فعل في ذلك تصدق بها وفي المنية لو اشترى بلحم
 الضخمة شيئا ما كولا فأكلة قال علي بن أحمد لم يبيعه عليه تصدق بثمنه استسمانا وقال أيضا إذا دفع اللحم لفقير فبنيته الزكاة حسب الزكاة
 وقال صاحب المحيط لا يحسب ظاهر الرواية لكن دفع إلى الخبي ثم دفع إليه ثوبا بحسب ما علم أنه لا يحل أن يخرصوه ضخمة ولا أن يجلبها
 وإن فعل تصدق بذلك لا يدفع جلد ما أو رأسها أجرة القصاب لا يحل لأن يركب لا أن يحمل عليها فإن فعل في ذلك فقصا تصدق
 به وكذا أن أجرا كما في الرابعية ولو غلط أثنان فبيع كل منهما شاة صاحبه فذمه ولا تصح عن كل منهما أخذ كل مسلوته من صاحبه لا يحرم
 فلو أكلاهما علمًا فيحمل كل من أن تشاء ما بعد ذلك ضمن كل لصاحبه قيمة شاة وتصديق كل بتلك القيمة أن يرضى لا أيام صحته
 لنفسه لشاة الغصب من له أو يبيع أو الكبرية المأذون المستغرق الدين وغيره لأن الغاصب يملك ما سبق الغصب أي يملكها بغير
 مستند إلى يوم الغصب السابق فكان تصدق به الردة على ملكه وقيل لا يجوز إذا أدى الضمان في أيام النحر عن أبي يوسف وذر فرج
 لا يبيع كما في الكراي وفيما ذكر من رد الدرهم يسيس جيرة وبين في الكافي من أنه ملك عند أو الضمان شي من التخليف كما نطق به
 عليه جهم في الغصب كما اعتد الكافي عليه ذكره إذا دفعه بقرينة إشارة إلى أنه صح بما سرق من جهم عن أبي يوسف لم يبيع كما في النظم
 لا يبيع الضخمة شاة الوديعة العارية والبساعة والمصارعة الزوج الزوجية والزمن الموكن لشراء أو الحفظ كما في النظم لأنه فوج ملك الغرابة
 لا يملكه الذبح وقيل يبيع بالوديعة كما في الظهيرية واليه شارح الإسلام كما في الذخيرة فقال المصنف متوارداً عن أبي بصير أو يبيعها
 بمقدارات الذبح كالاصجاع شاة الرجل فالذبح أو على الملك ويمنع الغصب إن كان يكون نحو الاصجاع وشاة الرجل الحفظ ولو سلم الذبح
 وأرد على الغصب بالوديعة ولا يخفى أنه غير صحيح لكونه مناعاً على السند ولو لم يملكه لكونه سنداً فمردوداً بل إذا أراد الاصجاع بنية الذبح كما صرح به
 وإن الذبح وأرد على الوديعة صوته والملك مستند معنى على ذيب إليه مصنف قتال نعم لشكل ما ذكره بما تقران الملك في الغصب
 لا ثبت بدون التغير ولا يفتق به بل لا خاد الضمان في ثبوت كلامه ضمنها أي لمقصود بالوديعة اتفاقاً وللضمان الدال على
 قطع الخصومة لثبوت حسن الاختتام بلا شك لمن له ذوق الكلام

كتاب الصيد

عقبه بالاضحية لاسنا واجنبه ذابح الا اذا كان للتسلي فيكون كروما وهو مصدر صا وكفر ب علم اذا اخذ فوصايد وذاك صيد يسمى الصيد
صيدها وهو على قال المطرزي حيوان ممنوع متوحش طبع لا يمكن اخذه الا بحيلة فخرج عنه الممنوع مثلا الدجاج والبط اذا المراد منه ان يكون له
قوائم وجناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جهة واحدة متوحش مثل الحمام ذمغناه ان يالت الناس ليلادونا راو طبعها متوحش مثل الحمام
ان يمتدحش ان كالتحش لا يمكن اخذه الا بحيلة اسي ملكه احدني القاصوس وغيره الصيد ممنوع لا ماله فاصيد عمن الجلال فشيكل ان
ابن التيرتول لا يقال للشيء صبي حتى يكون ممنوعا حلالا لا ماله اعم من المالك صيد المملوك راسب ثعالب كلام الكرا في انظر الى انه لا يطلق
على آدمي حقيقة واذا ركب فيصيد على الاطلاق الى شجوان سبب الزناط وحكم الملك عند الاخذ ولو حكم ايضا ثم الصيد بين الحيوان ليس
فاشار الى الاول فقال يحل صيد كل من يملك الكلب الفهد والنمر والاسد ابن عرس والدب الخنزير وغيره واذي مخلب كالصقور والبازي والباشق
والدابة وغيره وفيه شعار بان الا ناب له لا غلب لم يحل صيده لان المخرج كما في الكرا في والمخرج الآتي معنى عن التفصيل فالاولا في صيد
على سبع واريد اصاد بالنايب الغلب وان الا ناب غلب كما مرفى الذبايح بشرط علمها اسي علم كل من يملك كل من يملك فذ صيد
بطريق الشرع فكل ما ذكرنا من سبع انا على من حل صيده عن ابى يوسف الميشتي سنة الله يركونه نجس العين كذا الاسد الدب لانهما
لا يعلنان الاخر للتمتد والنخاسة وقد يفتح الحداة بالدب الكل في المضمرات وغيره ففي خلاصة الرواية امكن تعليم الكل بشرط العلم لم يخرج الاسد
والدب الحداة كما ظن ما قال السفاني ان الاسد والدب يتصور فيها التعليم فقد قال في السبع بخلافه والخزير عند ابى حنيفة ليس
بنجس العين على في التجريد وغيره على ان يملك نجس العين عند بعضهم وقد حل صيده بالاتفاق والبار متعلق بمحل وفيه شعار بان الصيد
يملك خد من ان لم يعلم كما في المنافع والاولى توحيد النمر حرجا اسي قطع السبعين سنة من الصيغ يتحقق ذكوة الاضطرار فلو خفا او
جها اسي جلسا على صدره حتى اقبل لم يحل قتل من اعند محمد واما عند جافيل والفتوى على الاول كما في الذخيرة والميشتي سنة البازي
والصقور فانما لو قتلها جها وخته على الاتفاق كما في النظم فما في قاصين ان المخرج شرط وقتول البازي حلال ولم يحل احدهما على طر القوا
والاخر على غيره كما ظن الاكتفاء بغيره الى ان الاول ليس بشرط منهم من شرط ومنهم من شرط ان كانت البواقي صغيرة كما في المحيط وغيره
وبشرط ارسال مسلم او كتابي سبعين فلو انفلت من صاحبه فاخذ صيدا وقتله لم يוכל كما لو قتل بلا علم بارسال حد لانه لم يقطع بوجود
الشرط كما في الصغرى سميا سال مما يضاف اليه الارسال فيشرط اقرار التسمية به فلو تركه اعدا عند الارسال ثم زجر بهما فانزعهما
وقتل لم يוכל فيه ذكره كما في شرط شرط الشرط الذي فلو ارسل مجوسي ومردا وصبي لم يוכל بخلاف الاخر كما في المحيط وغيره على مقتنع
بالقوائم والجانحين متوحش اسي تنفراي على صيد يוכל صفة اخرى فيشرط الارسال على الصيد لو غير معين فلو ارسل على صيد فاخذ
صيده اكل الكل وادم في صيد ارسال كما في قاصين وبشرط ان لا يشارك في حرج سبع المعلم بفتح اللام المشددة ملاكل
وميده من سبع غير معلم او معناه يرسل اشارك التسمية عمدا ونحوه فلو ارسل سبع المعلم وشاركه غير المعلم في حرج صيد لم يוכל لانه اجمع فيه
السبع والمحم والاقترار عنه كما في حرج المحرم احتياطا ولو شاركه في اخذه دون المخرج كره كراهية تخويم على الصبي كما في المحيط وفيه اشعار

بانه لورده عليه ذمی او مجوسی و ذابته حل کما فی الاختیار لکن بشرط ان لا یشترک فی الرمن لاجل صیده کالمجوسی الخزنی و بشرط
 ان لا یطول الاستراحة و فقیه ای توقف المعلم بعد الارسال فلو کمن و استخفی الفهد فی ارسالته اخذ الصيد وقتله
 اکل و کذا الکلب یفعل شله و لو ارسل البازی فمکث ساعة علی اکمین ثم اتبع الصيد قتل فلا یسأل کما یلو اکل خبر الجبل الی
 او بان لم یوکل کما فی المحيط الاول ان لا یشتغل بعمل آخر بعد الارسال کما فی النظم و غیره علی ان عدم الطول ان غیر مضبوط الی
 ان شرطه الجارحة خمسة العلم و الحج و الارسال و عدم المشاركة و عدم الاشتغال بالذی و کان علی ذی کرب و سادس و ان
 لا یقتد عن طلبه بعد الارسال کما فی النظم و غیره و علیم المعلم یضم الیاء و لم یم تبرک اکل الکلب من فی لنا یج فی الارسال
 کل سبع عقور غلب علی الناج کما فی القاموس فی شرطه فیه ترک الاکل و ان سائر السباع کالغند و غیره کما یلین شرطه فیه ترک
 و الاجابة و اعیاد و مسلا جمیعاً لان عادة الافراس النکار کما فی الاختیار و الکرامی و غیرها و ذکر فی النظم و غیره ان الفهد یشتغل
 منهن فانه کالکلب فلیبعد ان یکون المعنی ترک اکل سبع الکثیر الاستعمال و هو الکلب و الفهد لا و لکن لم یتبع من حکم البوا
 قلت مرات متوالیات لانه معتبر فی کثیر من الاحکام و لم یعتبر الاقل لاحتمال ان ترک الشیخ و الخوف ان یفر فی محل فی الرابع
 و هذا ظاهر الروایة للصاحبین روایة عنه و اما ظاهر روایة فی علم السبعین فانقول فی ذیل راسی المعلم و الصیادین او المقادیر
 لم یعرف اجتهدا و اما قال ترک اکل لانه لو شرب من دم الصيد لم یفیر و انما ترک مفعوله یعم الجمل و الخنجر و الطفر و غیره کما
 فی قاضی خان غیره و رجوع البازی بدعائه ای علیم علم ذمی الخلب عند سباج رجوعه الی صاحبه بدعائه یا ه
 و الاحسن اجابة الصقر و اعیاد و مسلمانان کلاهما شرطه کما فی الکرامی و غیره و الصقر کل صید به من طائر و البازی
 بالتخفیف و التشدید نوع من یعقور کما فی القاموس غیره فان اکل الکلب فی حالة الانطیاد شیا من نحو اللحم بعد ترک
 اسی الاکل ثلثا من المرات تبین جهله ای ظهر انه لم یصر مسلماً و انما ترک لاکل العلم فلا یوکل باقصد و ذلك لکلب
 قبله سوار قد و لا و قیل کل منه ماضا و قبله ثلثة ایام او اکثر کما فی النظم و قد یقی فی ملکته البیت او المفاضة و الاوضح ان یخصه
 فی حریم البقی سنة و لا یحریم عند سباج و الاول الصحیح کما فی الزاد و فی شاربانه لا یجزم بااکل و الحکم بالحرمة لا یتصور الا فی محل و تائم
 و قد فات المحل لاکل کما فی الکرامی و الیه شار فی الکافی و غیره و همنا تسکال ان الحکم بالشی لایقتضی الوجود الا تری ان حکم
 بحرمة الامة المتیة عند دعوی لولد حریتها و لا یوکل بالصيد بعد حتی تعلم ترک الاکل ثلثا او حکم المفوض علی المندبین فلو انما
 من صاحبه ثم صاد لم یوکل لانه جابل ثم اشار الی بیان الثانی من الشیخ فقال و بشرط المحل لرمی ای بهی المسلم
 او الکتابی لیسهم الی متنع متحش لیکل التسمیة عند الرمی فی شرطه ایضا بشرط الذبح فلو رمی صبی او مجنون لم یعقل و وجوب
 مسیما و قتل صید لم یوکل و بشرط الحج فلو ذقه السهم لم یوکل لفقد الزکوة و عدم شرط الادمار مع الخلفات السابغة فی
 النظم و شرطه ان لا یقعد الرامی او ماموره عن طلبه ای الرمی الیه ان غاب عن بصره متحاشا لیسهم الی عالمایه ایه قد توهم
 من نسب المصنف الی الوهم فی ذلك لظن ان التحال بمعنى المحل غیر وارد فان بالمجاز الشائع مفتوح مدلوله و معنی التحال

الذي هو التكلف في الطيران ما عاين حبل السهم في اقتدار الشيخ الاسلام الرازي والمشتغل بعمل آخر واتبع اثر الصيد فوجد فيه
سبعة ما يكون من شرح كل ما استعانادنا بشرط التحال الثمين ان الجرح بالرمي لا يسبب زكري آخره فوجد على جرحه في علم القينا
بان الجرح برمي اكل ان لم يتماثل كما في الكفا في تمام التفصيل في المحيط وفيه شعاب بان وقع عنه ثم وجد به ما لم يוכל بان
مة الطلب غير مفعلة فقد قال ابو حنيفة ٢٧ انها مقدرة بنصف يوم اوليلة فان طلب اكثر منه لم يוכל وفي الزوائد ان طلب
اقل من يوم اكل كما في المضمرات فلما فرغ من بيان حكم المرسال ليه المرمي على اثنين شرع في حكمها حين فقال وان
ادركه اى الصيد المرسال واراى في الاصطلاح بالسم حال كون الصيد حيا وكاه فان تركها اى التذكية
محمد احمى مات حرم وهذا اذا تمكن من بجان يكون في الوقت ستة ومدة آلة الذبح فاذا لم يتمكن منه بان لا يجد الآلة اصلا لويجب
لكل ما بقي من الوقت يكن من تفصيل الآلة والاستدلال للذبح لم يוכל في ظاهر الرواية وعن الشيخين انه يكل وهذا اذا كان فيه
من الحيوة اكثر مما في المذبح بعد الذبح واما اذا كان مثله فموسيت حكما فيحل اجماعا كما في المدنية وغيره والكلام شبيه له انه
لومات قبل وصول الذبح او مع وصوله او بعد وصوله بلا فصل كل به فاخذ كما في النظم كما اذا اقتله اى مثل حرمة قتله
معراض بعرضه لانه لا يخرج الجمل في الاغلب الاصل كما في الاختيار والمعارض كل هو اب سم له اربع فذ ذوات فاذا رى
باعتراض كما في المقائس او سم بالرشيق الطرفين غليظا الوسط ليصيب بعرضه دون صده كما في القاموس او بنفقة
بضم الباء والدا لطنية مودة يرمى بها القليلة ذات حدة وان جرحه لاحتمال ان يكون ثقبه وفيه اشعار بان لو كانت بنفقة
ذات حدة حل لانه قبل الحدة فالجمل ان الموت كان بالجرح ليقينا يكل وان كان لا يكل كما لو وقع الشك احتياطا فان
راما بسيف او كمين فاجزه باله يكل وان اصابه القواء او القفص لا يكل الكل في الاختيار او رمى صيد ابريا او بحريا
وجرحه فوقع الصيد في الماء لاحتمال الموت بالماء او وقع بالمهامة بعد الرمي على سطح او شجرة او كائنا ما وقع على الارض
لانه متردى والاصل انه متى دخل على الصيد على ان لا يוכל بهنا كذلك لانه يجوز ان يقتله الرمي السقوط فلو وقع من
على السطح او الارض والاجر المبسوط مات حل ويعتبر في الحل الحرة الزجر اى اغزارا بالصيد على نحو كلب او فهد لانه لا يملك
فيما لم يرسل منه فلو نجث احد بها بنفسه على صيد فاجر جرحه وذا طلبه بزرع سلم حل وبزرع مجوس لم يكل وكما اذا لم يزرع جرحه
اى الزجر ولا رسل من مسلم او كتابي ومجوسي او ذنبي او مرتد او محرم او تارك التسمية لعير الارسل لانه اقول
من الزجر فلو ارسل مجوسي لم يוכל وان زجره مسلم بخلاف الكلب ومنها اذا زجره المجوسي في ذبا به فلو وقع ثم زجره
لم يוכל كما في الذخيرة وان اخذ رسل غير ارسل اليه من الصيد حل بوجه الارسل لا يشترط التيقن كما في رواية اشعار
بان لو اصاب غير ماراه حل كما في قاضيان لانه لو رمى صيدا فاصابه ونفذ ثم اصاب بخرم ثم حل كل كما في النظم
الصيد رمى السهم او الكمين اليه فقطع عضو منه كاللينة ومات فانه حل فقطع منه من الصيد لا العضو المقطع منه بالزجر
بانه تورى الى سمك من القطع ايضا لان مقتله لا يملك بالعضو بان يتجمل بالحق بجلده فهو بحيث لا يتم بالعلاج والاصل حكمه

العضو ناظر الى انه قليل بحيث يتوهم بقاء الصيد برونه فان لم يتوهم حل الكل وعلى هذا الاصل يدور المسائل كما في الذئبة فان
 قطع الصيد اثلاثا او اكثره اى ثلثاه مع عجرة وثلاثة مع راسه او قطع نصف راسه او اكثره اى الراس او قد
 اى شق طولا نصفين اكل كله اى لم يقطع منه ولم يقطع لانه لا يعيش حنيدا وفيه اشعار بان لا يقطع عضوا نصفين حل كل
 بالطريق الاول لان الادراج من القالب الى الدماغ كما مر واذا رمى صايد صيدا فراه صايدا آخر فقتله الاخر فان الصيد
 يجوز ان يسلم بعد الرمي الاول فهو اى الصيد للاول لانه اثنى وفيه رمز الى انها لو رميا معا او احدهما بعد الآخر
 قبل اصابة الاول فقتله كان لهما معا كما في النهاية والى انه لو علم ان القتل الاول ملكه بالطريق الاول اذا قتل ايضا
 وتماسه في المداية وحرم عليه المكان لقتل بالثاني ضمن الثاني له اى الاول قيمته اى الصيد للاثنان مجزوا تميز عن الاثنان
 لاجل ان المضاف اليه كما ظن ان كان الاول اثنى اى اخره عن خير الاشناع جزاءه ما يدل عليه من حرم ضمن
 والا يكن الاول اثنى بان بقي متمنا فراه الثاني فقتله فلثاني لانه الاخذ وحل لتحقيق الذبوة ويصاد جواز الما ياكل
 من الحيوان مالا ياكل كالذئب والخنزير لرفع الشعر عن الغنم والزرع وانما اخره سكة الصيد كما يصيد غنم الما ياكل
 اشعار ابرع اية حسن الاختتام فانه دال على عدم الخفاء

كتاب القيط والقط والابق

عقب الصيد لانه في الغالب اسلم منه مكاد وجلب جمع والترتيب بالاختصاص والمعنى لفظا القيط والتقاط اللقطة والابق فالقيط
 اسم مفعول من القيط كالنهر وهو اخذ شئ من الارض قدر اية لم تدور وتكون عن ايداء وقصد كما في القاطس فهو شئ ما خذ من
 وشعر عاقل لم يعرف نسبة لطرح في الطريق او غيره خوفا من الفقر والازنا واللقطة بضم اللام فتح القات ساعا سبالة الفاعل
 بسكونها تيا سبالة المفعول كما في الطلبة وقال الانبهرى لم اسمعها بالسكون بغير اللين كما في المغرب انما قيل بالفتح
 مجازا لجهلة كالداعي الى الالتقاط قيل انه اسم للملقط وبالسكون للملقط والاول اصح كما في الاختيار وذكر في القاموس
 انها بضم والفتح او السكون ولينتين اسم مفعول من الالتقاط وكان التاء للتقل في لغة الاخذ او الماخوذ وشرا مال
 بلا حافظ لم يعرف مالكة سوار كان من الحجرين او العروصل والحيوان الابق بقاء صفة من ابق العبد كسميح ضرب من الخيل
 واباقا ذئب بلا خوف ولا كد عمل واستخفى ثم ذهب كما في القاموس شرعا مملوك من البشر فرس مالكة لسوء خلقه ثم شرع في بيان
 احكام كل مرتبة فابتدأ بالاول فقال رفعه اى القيط وان لم يخف بلا كد احب وافضل لما فيه من الرسم
 وان خيف بلا كد اى وجهه في الما زوين يد اى سح يحجب رفعه ويفرض في قاصيخان انه ليتحب علم عدم الملاك ويفرض
 لو علم الملاك لاحالة كاللحطة فان اخذ بلا خوف احب مع الخوف يجب ذكر في الذئبة ان اخذ بفرص ان خاف الملاك بمساج
 ان لم يخف وذالما خلاف ثم ظاهر الرواية ان الاخذ بفصل قيل الرك قيل لاخذ من العزل فقتل منه في المشايخ قيل ان
 الاخذ بفصل في الحيوان الرك في غيره وقيل لاخذ في الغنم والرك في الابل والبقرو في البقر والاول اصح ومنه

قاضيئان مع جميع سيماني زماننا واللام مشير الى زماننا وان الاصل صاحبها كالتواقة في الرمان السابل الباقية سنة الارض بعد
رفع الحصاد ويملكها الاخذ على الفخار كما في كريمة الزايدى والطلب وهو ما يثبت انه يؤخذ ام لا ثم يعرف كما ياسته وهو
امى اللقيط حرفي جميع الاحوال في الشهادة والشكاح والاعتاق والبراحة والحد ونحوها لانه آدمى الانى وقت الحكم تحجر فيه
امى بحجة احد على انه فريق فانه حينئذ يكون عبدا والوجه بنية اقيمت على الملتقط اذا كان اللقيط صغيرا او بنية على اللقيط او تصدق
اذا كان كبيرا كما في النظم ونقطة امى اللقيط بالرفع في بيت المال فلو انفق الملتقط بلا امر الامام تبرع فيه وبامره
رجع على بيت المال اذا مات في صفه وعليه ذكر كما في النظم وفيه اشعار بان مجرد الامر بالنفاق كفى للرجوع كمال
بعضهم والاصح انه لا يرجع الا ان يامر ويقول على ان يكون لك نيا عليه كما في الكزاني وجانية من البرية ونحوها في بيت
المال كما ان تبه لوقل خطأ لبست المال وفي العهد الامم ان القتل قاتله وان يصالح على الدية وقال ابو يوسف ليس له
الا الصلح كما في النظم وارثه امى تركته فان بيت المال ليس من الوارث في شئ كما تقرر في محله امى لبست المال
بعد الوارث انسى والسبب الا اذا جعل الامام ولاه الملتقط فانه كان له لان من العلماء من قال انه كالمعتق ولو كان
اللقيط الملتقط او غيره بعد البلوغ جاز الا اذا كان له ولاه لبست المال ان حبي فاعتل عنه بيت المال فانه لا يجوز كما في المحيط
ولا يؤخذ اللقيط جبر من اخذه امى الملتقط لانه سابق اليد لان يدفع الى غيره باختياره فلو دفع اليه لم يأخذه منه
البطل حقه بالاختيار كما في قاضيئان وثبت استحسان النسبة بمجرد الدعوة ممن يدعيه امى من الملتقط او غيره اذا
لم يبع الملتقط واللقيط حتى فاذا مات لم يصدق الغير بالجهة وفي تخصيص النسب اشارة الى انه لو ادعى عبده لم يصدق
وفي تذكير الفعل اشعار بان المرأة لو ادعت انه ابنها لم تصدق ثم قيل بهذا اذا كان لها زوج والا فقد ثبت نسبها كما في المحط
ولو كان من يدعى حليين حرين او عبيدين عوتما معا سوا اقاما البنية اولا وسوا وصفا اولا فانه صار ولدا لها شيئا
ويرثانه لعدم الاولوية وفيه اشارة الى انه لو ادعت المرأة ان لم تثبت النسب من واحدة منها كما قالوا واما عند فثبت منها
لكن عند المتعارض لا بد من حجة هي نصاب الشهادة في رواية وامرأة في رواية فان اقامتا البنية ثبتت نسبها كما في المحيط ولما
لو ادعى اكثر من حليين لم تثبت منه ونها عند ابو يوسف واما عند محمد فقد ثبت من الثلث لا الاكثر وعن ابى حنيفة
ثبت من الاكثر كما في النظم او كان من يدعى ممن يصيف منهما امى الرطمين حق الاداء الا ان يصيف احدهما فالظاهر
ان النسب ثبتت منهما ولو وصف احدهما وكون الحلف بالواو والياء من الحلق شيئا كما ظن علامته لمصلحة به امى بحسب
اللقيط وفيه رمز الى انه لو وصف واخطأ ولو في بعض ثبوت نسبها كما في المحيط فمن الظن ان كون الوصف مطابقا للواقع
مجرد تأكيد الى انه لو اقام احد من المدعين بنية ثبتت منه بالطريق الاول كما في المصنعات او كان المدعى عبدا فيكون
محظوظا على حليين ليس بمتزوج كما ظن كان للقط حلالا في يد له الحرة فلا يطل الحرية الظاهرة بالشك كما في الصلاة
وفي اشعار بان له لظهر ان زوجته امه كان عبدا كما قال ابو يوسف واما عند محمد فخر كما في الذخيرة والكلام

مشير الى انه لو ادعى عبدا حرا فالنسب ثبت منه لاسن لعبدكم في الكافي او كان المدعى ذميا وكان للقبط مسلما تبعا للدين
 ان لم يكن اى ان لم يوجد في مقررهم اى الذين كسرهم او قرية او متجد كبيت نار او كنيسة وفيه اشارة الى انه لو ادعى
 مسلم وذمى فالنسب من المسلم والى ان اسلام اللقيط وكفره باعتبار المكان في هذا الظاهر الرواية وفي رواية اعتبر الواحدان البير
 فتوى في رواية الاسلام نظر اللقيط كما في الاختيار والى انه لم يعتبر الزمى منهم من غنبر فلو كان عليه زى بل المشرك كان كافرا ولو وجد
 في المسجد كما في المحيط وما شهد من المال عليه اى اللقيط كان له عملا بالظاهر وفيه اشعار بان له ولد على دابة هو عليها كان لكل له
 وعن محمد ان كان بحال ستمسك عليها كان له والا فلا كما في المحيط صرف اليه اى صرف الملتقط الى ما يحتاج اللقيط اليه من طعام
 والكسوة وغيرهما فالاولى بالمرقاضي فانه قيل لا يحتاج الى امره فان المال له تصدق في نفقة مثله كما في الاختيار والملتقط
 من الاجنبيين في بطنه فائمة التقديم بعبته وصدقة لانه نفق محض لذا يملك امره وصية وتسليمه في حرفة نظرا له لا يجوز له
 انكاحه لعدم القرابة والسلطنة فانكحه السلطان مهره في بيت المال في الذخيرة لا يامره بالتحفة والا ضمن ان يملك قسلا
 اذا لم يعلم انه ملتقط والا ضمن ان لا تصرف ماله اى تصرف في ماله من التجارة اعتبارا بالام نفى الكلام تسامح ولا اجارته اى اللقيط
 لما اخذ الاجرة لنفسه اعتبارا بالعم بخلاف الام فان لها اجارة وانما اعاد كلمة لارد المال قال لقد ورى لي اجارته والاول
 اصح كما في الاختيار ثم شرع في الثاني من مباحث الكتاب فقال في اللقطة المهدودة وكثيره امانة بالاتفاق لا ضمنها الملتقط
 بالتعدي ولمنع بعد الطلب ان اشهد عند القدرة شاهدين على اخذه ليرد على ربها فلو وجد بها في طريق او غيره لم ينج احد
 عند الطفره فاذا طفر ولم يشهد ضمن الا اذا ترك الاشهاد ونحو ظالم كما في قاضيهان فيل اذا اعتقد مع الاشهاد انه ياخذ لنفسه
 فهو ضامن بانه كما في المحيط وكيفية الاشهاد ان يقول شهد اني اخذتها للرد او سمعتم انه يطلب شيئا او لقطة فلو دعي على عبده
 لقطة كما في الزاوي وغيره والاشهد عليه ضمن بعد المالك عنده لانه غاصب في الاخذ ان حجب المالك اخذها للرد اى لم يقل الملتقط
 اخذتها للرد اليك قال محمد انها لم تضمن لنا امانة على كل حال لقول له مع يمين ابو يوسف روى مع محمد في الاصح والاول
 الصريح كما في المضمرات وفيه اشارة الى ان البالغ والعبيد سوا من الضمان تبرك لاشهاد فاشهد بالوجه وصية وعرف
 ثم تصدق كما في المنية والى انه لو صدقه المالك لم تضمن ذابا لاتفاق كما لو اقرانه اخذ بالنفس فانه ضامن بالاتفاق والى ان
 رد ما الى مكانها ثم ملك لم تضمن قال الحاكم هذا اذا رد ما قبل ان ينقل عن ذلك المكان لا يفتقر ضمن عن محمد لو مشى ثلث
 خطوات ثم رد برى وقيل هذا تفصيل فيما اذا اخذ بالنفس وما اذا اخذ بالرد فلم تضمن صلا كما في المحيط وعرفت اى وجب
 تعريف اللقطة التي تبقى كالذهب بنحوه كما ذكره المصنف بان ينادى جهر في كل جهة من جناع له شيء فليطلب عنده كما اثير اليه
 في الذخيرة فلا حاجة الى ذكر ضمها المصنف في مكان وجدت تلك اللقطة فيه فانه اقرب الى الوصول في الجامع ١ جامع النكاح
 كالو بالمساجد الاسواق فانه الى وصول النجرا قرب مدة لا تطلب به اى زمانا فلين ان صاحبها لا يطلب به هو المختار كما في الام
 وغيره وهو الصحيح كما قال المصنف عليه الفتوى في ظاهر الرواية انه غنسانه فغنيته كانت اخصيسه وعن اصحابنا ان كان اقل من عشرة دراهم

عرفنا بقدر ما يرى كما في المضمرات مختم انه عرف لما عتق في الكفر سنة واثقل في عشرة شهر او الى ثلثة عشرة والى الف ثلثة ودان القايون
 الخسري انه عرف نادون رسم يواو في نحو فلسين نظير منية وليقة ثم ضحية في كف فقير كما في الكرماني وفي نحو ثمة تصدق مكانا او كلما كان
 كما في المضمرات وفي نحو غيب كل ساعة ولو غنيا كما في النظم ثم اختلف في التقدير من تقدير المدة بالحوال نحو قيل عرف كل جمعة وقيل
 شهر وقيل ستة اشهر كما في المحيط وقال الجوالي ان مقتضى عن التعريف بالاشهاد ومثله في السير الكبير في لفظ المجهول اعتبارا به ولو عرفنا
 غيره بامره جازا اذا عجز كما في الذخيرة وجاز دفعا الى امين ولا استردا وبامنه وان بلكت في يده لم يضمن كما في المنية وعرف
 ما لا يبغي من لقطه تطلب الى ان يخاف فساد ه اى الى مدة لظن انها تفسد فيها ولا خلاف في ذلك فلو وجد
 اللحم او اللبن او الفواكه الرطبة ونحوها عرفت الى تلك المدة كما في الاختيار ولم يتناول الثمار الساقطة تحت الاشجار في الامصار
 انها اذا لم تكن مما يبغي يجوز ولا خلاف في ذلك في اكانت في الراسين واما على الاشجار فلا يؤخذ في منع ولا باس في الانتفاع
 عن التفتاح والكمثرى الندى في نهر جارك كما في المحيط لكن في النظم لو كانت مما لا يبغي باعها بامر القاضي ثم حفظ منها ثم لم يبعده
 مدة التعريف تصدق الملتقط بها ان شاء الله لا يلحق الى المستحق بقدر الاسكان فان الثواب البعيل ليدان الا فضل
 ان يحفظ ليحج صاحبها فان التصديق رخصة والمحافظة غرمة كما في الكرماني وفيه شعار بان بعد المدة ثم يدفعا الى الامام في النوا
 يدفع اليه فان قيل فله التصديق والاقرض من غنى كما في الذخيرة فان جاز بها بعد التصديق اجاز وكان الثواب ضمن
 الاخذ الملتقط او الفقير اذا بلكت فاذا لم يملك خذها من الفقير وقال ابو جعفر اذا تصدق بامر القاضي لم يضمن ليس بصواب فانه
 لو تصدق القاضي ضمن كما في الذخيرة والاكتفاء يشير الى انه لم يجب على الملتقط الا ايصاء وان كان يرجو وجود المالك قال غفر
 الائمة انه يجب عليه كما في المنية والى ان كلاما من الملتقط والفقير لم يرجع الى الاخر بعد التضمين كما في الكرماني وما انفق الملتقط
 ويرجع من اللقطه في مدة التعريف بلا اذن حاكم اى سلطان او قاض تبرع فلا يرجع الى ربها وانفق عليها باذنه فدين على ربها
 فله الرجوع وبه ليس من عطف المفرد ولو سلم فافضل لم يفتح كما طعن فيه اياما الى ان الحكم انما هو بالاتفاق بعد التحقق كونه لقطه ولك
 بالبنية وان قال بنية لى فان قال له انفق عليها ان كنت صادقا فاختي له الرجوع والا فلا والى ان مجرد امر الحاكم بالاتفاق يكفي للرجوع
 والاصح انه لا يرجع الا ان يجعله دينا عليه كما في النهاية واجر القاضي لو حكم كما اذا اذن الملتقط ان يرجع له منفقته والمراجع له للملك
 في راي القاضي من نحو ابل لقطه وانفق عليها من بل لا جارة ليقبى الملك الاولى عليها فان يذكر كالا لبق في ان آخره لقا
 وانفق عليها من بل لا جارة كما في المدائنية لكن في المحيط انه انفق عليه من بيت المال لانه امره القاضي بالكسب
 اتق ثانيا وفي الاختيار لو حبسه السلطان مدة ولم يحج ربه باعه وانفق عليه من بيت المال جعل دينا عليه وفي ثمنه ولا جبر
 خوف الا باق ويحتمل ان يكون التشبيه في الاتفاق بالاذن بلا اذن بل يصدق القاضي للمنتقط بالاتفاق عليه لى ان
 فيه واذا صدق بحسبه بطريق التعريف كما في المحيط وما لا منفقته له من لقطه اذن القاضي للمنتقط بالاتفاق عليه لى ان
 الاتفاق صلح للمالك بالبيع ورجع عليه باذنه او يجعله دينا وهو الاصح قلنا انما امر بالاتفاق لى ان يثبت عليه

ما يرى جاوران يظهر لكهما فاذا لم يظهر امر بهما لان امة النفقة متصلة فلا يظهر في الاتفاق مدة مديدة كما في الهداية والام
 لكن الاتفاق صلح لاستغراق النفقة باع القاضى واموره وحفظ الثمن للمالك فذية امار الى ان للمالك ان يجاوز لم
 البيع فلو بيع بلا امر القاضى كان لتنفيذ البيع قائمة وتضمن المبيع او المشتري الثمن بالكلية كما في المحيط والمنفق عليها بشرط الرجوع
 او بدونه حبسها اى للقطعة عن بها اذا جاز لاخذ النفقة لانه كالبيع فان اشترى سبعين كراويا فان ملكت القطعة في يده لم يملكها
 بعد لم يمسقط النفقة فلو ملك قبل الحبس لم تسقط لانها امانة فان من مدعيها علامتها اى حبسها راسم مشلا
 وادعى آخر انها له سمى زنا وعدما وعادها ورابطها حل للملتقط الدفع الى هذا المدعى ان لم يصدقه فان دفع اليه
 اخذ منه كفلا وقية اشعاره بان لا يجبر على الدفع ولا خلاف فيما اذا لم يصدقه واما اذا صدقه ففي الجبر اختلاف المشايخ ثم لو دفع اليه
 وجاء آخر وقام بنية انها له اخذها من المدفوع اليه ولو ملك كان لتضمن كل مرجع المدعى على الاصح على المدفوع اليه
 ولم يرجع على الملتقط بلا خلاف كما في المحيط ولا يجب الدفع الى مسين العلامة بلا حجة ولا حسن حجة وبمقتضى الملتقط بها
 اى باللقطة بعد التعريف حال كونه فقيرا كما ينتفع بها فقير آخر لغيره اى بالاطلاق مشعره بان ينتفع بها بلا امر الحاكم وذكر في النظم
 وغيره انه لم ينتفع عند العامة وينتفع عند البشر لانه محله في الظهيرة لوباع الفقير والنسك لثمن على نفسه ثم صار غنيا لم يصدق بمثل
 على المختار والا لكان الملتقط فقيرا تصدق بها بعد التعريف ولو بلا اذن القاضى قدر ولو كان تصدقا على الفقير او اصله
 من البار والامهات وفرع من البنين البنات وعرسه من الزوجات كما في الكافي وغيره لكن في الكامل وغيره ان مال
 اللقطات يصرف الى دوية المرضى الفقراء ونفقتهم ونفقة اللقطة وجباية واكفان لموتى ودفنهم وكفاية من عجز عن كسب غيظ
 من سباع المسلمين لا الى من يفر من النفقة واعلم انه لو ائدت امرأة مائة امرأة بلا ملاتها لم يجز للثانية ان ينتفع بها الا اذا تصدق
 على ائمتها الفقيرة مثلا ثم تبها منها فحينئذ ينتفع بها وكذا في المكعب اذا سرق وترك كعب عوضا قيل هذا اذا كان المكعب الثاني
 مثل الاول واجودا واما اذا كان دون فلينتفع به بلا تكلف لانه راضى بذلك من ان يخرج حمام فما ياخذ من فراخها يصرف
 الى نفسه فقير او الى غيره غنيا حل شراره من الفقير كما في الظهيرة ثم شرع في الآخر من المباحث فقال مذنب خذ الابلق
 لان فيه احياء بحق المالك لمن موى عليه قدر على خذ الابلق فلو ادعى انه عبده واقام بنية قبلت واخضم هو القاضى
 عند بعضهم ونقيب له خذ ما عند بعضهم ولا يدفع اليه الا ان يحلف بالمدى بالعتية ولا ودية ولو ادعى بلا بنية واقر الابلق بانه عبده
 دفع اليه على سبيل الوجوب عند بعض المشايخ وعلى سبيل التخيير عند بعضهم كما في الذخيرة واخذ منه الكفيل لانه دفع بالبيع حجة
 بخلاف الاول لما في اخذ الكفيل منه روايتان والاحوط ان ياخذ كما في المحيط وترك الفضال هو المملوك لانه
 لم يجد سبيلا الى منزل ماله قيل اى حبى قال بعض المشايخ انه افضل لانه ليس بفرس كانه الى ان يحبه ماله فقال بعضهم
 ان اخذه احب للكفيل اليه يد اى وقية اشعاره بان ياخذها ويغفلها ولا يدفع الى الامام وقال الامام المحلى ان له الدفع اليه
 وقال الخرشي ينبغي ان يدفع اليه كما في المحيط واعلم ان الفضال في النفقة كالابلق كما فصلنا الا انه لا يباع كما في النشف

وغيره ووجب على المالك لمراده اى لابق فان اراد الاستعمل في الفصال من مئة سفر او اكثر ليعون في رحلها فليس
فلو صالح على خمسين لم يجز الزيادة بخلاف الصلح على الاقل كما في المشرع ولو كان الراد جليين نصف مبلغ بليها كما انه في
الابق بين جليين كان المبلغ على قدر نصيبها وفيه اشعار بان لا شيء للمعين والمراد من الراد من لا يجب عليه ان يجلي لابق
فلو جاز سلطان اذ حافظ طريق او امير فافله او وصي تميم او احد الزوجين او الولد او من في عياله من الاب والابن والابن
غيرهم ليس بشيء كما لو قال لغيره ان جده فخذ والابق اعلم من الحق المدبر طام الولد والكبير الصغير العاقل والمجور والمافون
ورود الامة مع الرضخ كرد ما ليس لراد المكاتب شيء لانه باعتبار رالية الكسب هو الحق كسبه المتبادر ان يسلم الى المولى ولو عاقب
الى سفر ثم البق منه قبل التسليم فاحذه رجل وسلمه اليه ليس لاول شيء بخلاف ما اذا جاز فيغصب منه غاصب سلمه الى المولى
فانه اخذه وتماسه في المحيط وان لم يعيد لهما اى لم يسا قيمته الا بق العيين درهما وبنما عند ابي يوسف ٢٠ واما عند محمد روح
فينقص من قيمته درهم ثم يودي لباقي النفلو كان قيمته عشرة دراهم وجب تسعة وفيه اشعار بان وجب لايون لو كان
بذات قيمته على ما قال ابو يوسف ٢٠ واما عند محمد فينقص درهم كما مر ان الشهد الراد عند اخذ وقال عند الشاهدين منه علقين
اخذه للرد الى المالك وفيه اشعار بان الاشهاد واجب بذات عنده خلافا لما كان في المفصلات وشارني الاختيار
الى ان محمد مع ابي حنيفة رحم ولراده من اقل منها اى مدة السفر لقسطه اى بنصيب اقل من مدة السفر فيقسم
الاربعون على ثلثة ايام يبلغ كل يوم ثلثة عشر درهما وثلث بدرهم فينقص بذلك ان ده من مسيرة يوم وهذا اذا اختصا عند الشاهدين
والا فان اصطحا على شيء فله ذلك ليه شارني الاصل اختياره لبعض المشايخ وقال بعضهم فيقول لي راسي لا امام وهو صحيح
واطلاقة مشير الى انه لا فرق بين ان ياخذ في المصروف وناجبه وعنه انه لو اخذ في السفر ليس بشيء كما في المفصلات فان لابق
الابق منه اى من الاخذ المشهودات في يده لم يصحمن لانه امانة وهذا اذا لم يستعمله حاجة لنفسه الا فقد ضمن كما في الغنية
فان لم يشهد الاخذ عند الاخذ مع التمكن على ذلك فلا شيء له كما اشار اليه فضمن عند الطرفين خلافا لانه يوسف
لانه غاصب ان البق منه وعلم كونه ابقا لولا انكر المولى اباقة فالقول له والاخذ من اجماعا كما في الذخيرة
وغيره وبنى قوله البق منه الدال على الذم بجاية حسن استم

كتاب المفقود

اخره عما سبق ولم يجمع مع المناسبة التامة لقلة وقوعه والمغنى فقد المفقود وهو والفقير المعدوم من فقده فقده فقد انما
بالكره منه كما في القاموس يقال فقده اذا اضلته او طلبته وكلاهما متحقق فانه قد اضله اليه وهم في طلبه كما في الطهارة والسرقة
غائب اى جيعين اياه ولم يزل الغائبة لانه من احكام المشتركة ولم يكن تغلبيا كما ظن الا لكان مجازا بالقرينة لم يد راسه اى لم
يعلم حيوة ولا موته ولا مكانه ثم اشار الى حكمه فقال حي في حق نفسه اى فيما يتعلق به من الاموال وغيره بالحكم الاستصحاب
الذي هو الحكم بقاء الارثابت وهو غير ثابت لكنه دافع فلا يبيح عرسه ولا اختما من زوجها اذا النكاح معلوم الموت مجهول

ولا يقسم الميراث ورثته ولا يفسح اجارته ولو لم يكن له وكيل ولتقديم القاضى من قبض حقه اى بعين وكذا يقبض غلاته
 ودنيا اقرب مدونه ولزم عقده فلا يخاصم في الدين المجد الذي يبعد المفقود ولا في نصيب له في عقار اعم وض
 في يد رجل لان وكيل القاضى يقبض ليس وكذا لا يخصص بالاجماع لكن لو قضى به نقد وتما في المجهول ويحفظ ماله ويبيع
 القاضى ما يخاف فساد منه ماله كالعرض والثمار وقيل لو نقص عبده او ارضه بمغيبه الايام جاز بيعه وفيه اشعار بان
 لا يبيع ماله للنفقة وعن ابو بربى لا ولي ان لا يبيع وعنه ان باع نقد له نية كما اذا علم كونه حيا غائبا منه سنين بلا رجوع كما يثبت
 وينفق القاضى من مخدوميه ثمن ما يخاف فساد على لده والوبى وعرضه وغيرهم من مستحق النفقة في ماله حال
 حضوره بلا قضاء القاضى فالما ينفق على الاخ والاخت والنحال وغيرهم ممن لا يستحقون النفقة الا بالقضاء وميت في حق
 غيره اذا استحقا ليل ضعيف غير ثبت فلا يرث المفقود من غيره اى لو وقف قسطه من مال مورثه في يده
 عدل لا مكان حيوة فلو مات رجل وترك ثلثتين ابناء مفقودا اعطى نصف التركة لهما ووقف النصف الا حصر
 الى تسعين سنة من وقت ولادته كما قال محمد بن الفضل ومحمد بن حامد وعليه الفتوى عن ابى حنيفة رحم الله الثنين
 سنة وعن بعضهم الى تسعين وقيل الى سبعين وعن الثلثة الى ثمانين سنة وعليه الفتوى في زماننا وعنها الى مائة وعن لم يثبت
 الى مائة وعشرين سنة اكل في المضمرات وهذا ظاهر الاصول كما في النظم وعن محمد بن ابي يوسف جرح الى مائة
 وخمس كما في ضوء السراجية وعن ابى مطيع الى مائة وسبع كما في المشاريع وفي ظاهر المذهب لى موت الاقران كما في التذ
 وهذا مروى عن محمد بن فضال موت جميع الاقران في جميع البلاد وقيل في بلده وهذا ارفق وقال شيخ الاسلام انه احوط
 اريس كما في الذخيرة وقال بعضه لم يقض الى راسى القاضى كما في البناء وقال لك لا ذراعى الى اربع سنين فينكح
 عرسه بعد ما كما في النظم فلو ائتمى به في موضع الضرورة ينبغي ان لا لباس به على ما ظن ثبت موته باقائه البنية على وكيله اومن
 في يده ماله كما في المجهول فان ظهر المفقود حيا بالبنية او غيره بافله ذلك لى قسط الموقوف من مال مورثه اى ثبت ملكه في
 وبعد ما اى بوضى هذه المدة يحكم بموته فيما كان له من الحقوق طرف يحكم يوم تمت المدة التسعون طرف موته
 فتقدر سنة كما تحت للموت اربعة اشهر وعشرة اشهران وخمس اوضع حمل وتنى الفار اشعار بان ابتداء العدة
 مما يلى المدة المذكورة وفيه دلالة على انه يحكم بموته بمجرد القضاء والمدة فلا يتوقف على قضاء القاضى كما قال شرف الائمة
 وغيره وقال نجم الائمة ان القاضى عبد الرحيم نص على انه يتوقف عليه كما في المنية وتقسيم ماله بين من يرثه الآن ورثته
 الموجودين عند منتهى تلك المدة فلا يرث منه من ات قبله ويحكم بموته في مال غيره من حين فقده اى المفقود لانه حي
 بالاستصحاب الغير المتيقن فاما وقف له من القسط الى من يرث الغير اى ياخذ الارث من ذلك الغير المورث
 عند موته اى ذلك الغير وفيه مع رعاية حسن الاختتام ما لطق به الخبير من لطافة ان القاضى في الاعلى ميت

رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ

أَتُحَدِّثُكَ يَا مَنْ عَنَّا نُهُ كَعَايَةِ وَهَلَا يَتَدَوَّقَا عَلَى أَوْتَقْنَا بِطَبْعِ الْكِتَابِ الْمُنْتَقَى لِلْفَقْهَاءِ دَوَى لَالِئًا وَهَلْ عِلْمُ الْقَدَرِ كُنْزُ الْكُنُوزِ



لِلْعَلَامَةِ الْفَخْرَانَةِ شَمْسِ الْبَيْتِ مُحَمَّدٍ بِإِجْتِمَاعِ التَّهَامِ مِنَ الْفَضْلَاءِ وَالَّذِينَ نَزَلُوا بِهِمْ فِي تَفْصِيحِهِ

فِي الْمَطْبَعِ الْمَعْرِفِيِّ لِكُتُوبِهَا بِالْمَشْرِقِ



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب القضاء

آخره مما تقدم لان الصالح له غائب لم يدركه ولذا قيل انه اغرس الكبريت الاحمر والزهر الاخضر وهو ممدود وقصير وقد اكثر
 لئمة اللقمة في سخاهه وآل قوال جميعهم الى انه اتمام الشئ قولاً او فعلاً وقال ائمة الشرع انه قطع الخصومة او قول ملزم صدر
 عن ولاية عاتة ابله اهل الشهادة اى يستحق للشهادة بالاسلام والحرية والعقل والبلوغ يستحق للقضاء بذلك وانما
 جعل على نحو قوله بنونا بنوا بنانا اشعارا بكمال البالغة فتيشير الى ان القضاء مثل الشهادة فيما ذكرنا من اشتراط شروط الالمية
 وكذا في شروط التحمل وبى الشهادة والضبط والاداء وفي شروط القبول وبى العدالة وغيره كما في النهاية وغيره وفى الكفاي
 ان شروط التحمل العقل اى حسن النظر فى العاقبة والضبط اى حسن السماع والفهم والحفظ الى وقت الاداء والعدالة اى
 الاجتناب من محظورات الدين وقيمه رمز الى ان كل شاهد للقضاء صالح ولو جابلا فلو لم يصلح غيره كان واجبا عليه لوجوب
 الصالح فغيره ولو كان صالحا فغيره اى لم يكن غيره ولو علم غيره عنه فحرام كما فى الاختيار وغيره ولصحاحان
 اى يتخذ القضاء ويجوز قبول شهادة من الفاسق اى المسلم الذى اقدم على كبيرة او امر على صغيرة وقيمه اشعر
 بان قضاء المستور صحيح بلا قبح كما فى الكشف وبان العدالة شرط الاولوية وبذا ظاهر الرواية وفى النوادر عن اصحابنا انه
 لا يجوز قضاؤه كما فى الاختيار لكن لا يبعد الفاسق القضاء وجوبا وقيمه اشعار بان الوالى اثم فى تقليده كما ذكره لمع
 اليه اشعر فى تسمية البداية من ان القاضى يجب ان يكون عدلا لانه من عمل القضاء والتقليد جعل القلادة فى التقوى و
 مشرعا حكمه وال يكون فلان قاضيا فى موضع كذا ولا يقبل شهادة اى لا يحجب قبولها لكن يجوز كما فى كشف

وذكر المصنف انه ياتى بالقبول فان العدة شرط لوجوب القبول للصحة وفيه إشارة الى ان القاضي والمفتي آتيا
 بالرواية المرفوعة كما افاده القاضي الامامي والى انه لا يقبل فتوى الفاسق لانه من الديانات وقيل ليقبل لانه تحييد
 عما يسيب الى الخطأ كما في الاختيار ولو فسق العدل اى صار فاسقا بالرشوة او شرب الخمر والزنا وغير ما بعد كونه عدلا
 يعزل اى يجب على الوالى عزله فلا يغزل به كما في الطهيرة وغيره وذكر في الهداية والغنى انه يستحق العزل يعنى (ينكح بغيره)
 كما فسره العلامة الكورى على ما في النهاية وهذا ظاهر الرواية وعليه من تأخرا كما في الوقاية وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في الوقاية
 وفيه إشعار بان حكمه نافذ بعد فسق كما قال البردى وذكر الخصاص انه باطل فيما الرشى لاني غيره وبه اخذ الحلواني والسرسي
 كما في العمادى وقيل يعزل القاضي لصيرورته فاسقا وهذا مروي عن الائمة الثلاثة ومن اخذه اى القضاء بالرشوة
 شلته اسم من الرشوة بالفتح كما في القاموس في لغة يابو صل به الى الحاجة بالمصانعة اى بان يصنع له شيئا ليصنع له شيئا آخر كما قال ابن الاثير
 وشريعة ما اخذه الاخذ ظلمما بحيث يدفعه الدافع اليه من هذه الجهة وتماسه في صلح الكرماني فالمرشئ لاخذ والمرشئ الدافع لا يصح
 قاضيا على الصحيح فلو قصص في اجتهادية لم ينفذ فلما ضا آخران سيطر كما لو قاضى القاضي بالشفاعة عند بعضهم كما في الفصولين
 واعلم ان ما دفع المالتود وهو حلال من الجائنين والاصير ورثة قاضيا وهو حرام منها وما تخوف على نفسه او ماله وهو
 حرام على الاخذ بلا خلاف وحلال للدافع عن الملتشرين والاصير ورثة امره عند الوالى فان كان ذلك الامر حراما
 فحرام على الجائنين وان حلالا فحرام على الاخذ ان اشترط وحلال للدافع عند بعضهم وحرام عند آخرين الا ان يستأجره
 مدة معلومة بما يدفع اليه فانه حلال للدافع وكذا الاخذ عند الأكثرين وكما زوه عندهم والرشوة لا تملك ولذلك كان له
 الاسترداد ولو اوصى امره كما في الغنى والنهاية وغيرهما والاجتهاد وان قال بعضهم شرط للادوية لكن يجب
 ان يكون عالما بالفقه سوئ لو قايه وعن ابى يوسف ان المتورع يجب الى من المجتهد وان كونه عالما بالفقه ليس كفى و
 قيل يجوز تغليب الجاهل والاولى ان يكون عالما كما في الاختيار والاجتهاد لغة تحمل الجهد اى المشقة وشريعة
 بذل الفقيه تمام طاقته بحيث يحبس من نفسه العجز عن المزيد عليه التحصيل فلن يحكم شرعى وشرطه ان يكون عالما بما في
 سقار خمسة آية وثلاث آيات حديث واروقة في الاحكام لغة بان يعلم معاني المفردات والمركبات وخوفا في الافاء
 فينشرط علم اللغة والصرف والنحو والمعاني والمهيان بحيث يعرف بذلك خطابات العرب وعادتهم في الاستعمال
 وشريعة بان يعلم المعاني الموضوعة في الاحكام وان يكون عالما باقسامها من الخاص والمشارك والمجمل وغير ما باقسامه
 الحديث وعالما بحال الرواة الا انها كالمستعذ في هذا الزمان لكثرة الوسائط فلاولى الاكتفاء بتعديل الائمة المتعاقبة كالطحاوي
 وعنبيه وعالما بوجوه القياس لشدة الظواهر احكامها واقسامها وعالما بالاجماع ومواقعة الاحتراز عن مخالفة وهذا
 اذا اجتهد في جميع الاحكام واما اذا اجتهد في حكمه وحكمه وهو جائز عند العامة فشرط العلم بوجود القياس وما يتعلق به
 والاشترط علم الكلام ولا علم الفقه وان حصل ينصب الاجتهاد في زماننا بجد وممارسة كما في الكشف وغيره ولذا قال

الامام الشريفي لو جمع حفظ المبسوط مع العلم بمذهب المعتزدين في احد لكان له هذا المنصب كما في شرح ادب القاضي وقيل لم يتبد
من قدر على اتقان حجة قوية كتابية او خبرية او قياسية بصحة قوله كما في النظم والالطيلب القضاء اي لا يميل احد اليه بالقلب فيه اشعار
بانه لا ينبغي ان يميل اليه باللسان بالطريق الاول في غاية البيان لطلب القلب والسؤال باللسان وفي المفترات ان الطلب
عن الامام والسؤال عن الناس وكلها مكرهه وبانه لا يحل الميل بالشفعا كما في الخلاصة قال ابن عمر بن اني اعوذ بالله ان يحسبني قاضيا
وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان قاضيا نقض بالعدل فباخرى ان يقلب منه لثافتا فمأرجعه بعد ذلك وقال عليه التحية
من جعل قاضيا بين الناس فقد ربح بخير سكين ودواها الترمذي وناويل لبعض المحققين انه من جعل قاضيا ينبغي ان يموت جميع وعقبة
الخنبة ونهواته الروية موكد لذلك فانه كلما يوجد لمصنف به عند المصنف وانما يدخل فيه اي لا يدخل في القضاء الا من
يثيق عدله اي يعتمد عليه والاحسن بعدله وفيه إشارة الى ان القاضي لا يدخل فيه وكذا العدل الذي لا يثق بعدله وذكر القاضي ان
نه يكرهه عند اجتماع شراطينه والى انه لا باس بالدخول سببه لانه فرض كفاية لكنه مع ذلك وجب تركه كما في الكراماني والاكفافي
مشتملة بانه جاز بلا اجبار خلافا للكرخي والخصاف وغيرهما من علماء العراق وهو اختيار ابي حنيفة رح وقد اتفق عنه حتى غلب
اسواقهم ومجابه حتى ثبت فيها خمسين يوما وقال شيخنا بلاء لا باس به اذا كان صالحا له آسنا من نفسه الجور ومن غيره المنع
كما في الخلاصة ومن قلد القضاء سال من المعزول او واحد من ثقاته والافئان احوط وليوان اي خريطة فيما المحاضر
والسجلات والصكوك ونسخ نصب القوام وتقدير النفقات وغيرها من دونت الكلمة اى ضبطها اصله ودوان فبولاس
التضييع الى ايدال الواديا واستتقا لا كما في الازامير واليه يشير في الصحاح وغيره لكن في القاموس انه مكسور وفتح جمع
الصحت وكتاب يكتب فيه اهل الحبش والخطية واول من وضعه عمر بن الخطاب وقال ابن الاثير انه فارسي محرب وانما اضيف الى
قماض قبله لانه لا يسال ما في يد الخصم من الديوان اذ لا يوس عليه من الزيادة والنقصان وانما ساله لانه يحتاج اليه للعمل به
كما في الاختيار لكن في الخلاصة اسم اجمعوا على انه لا يحل بايجد في ديوانه وان كان محتوما ما ما في ديوان نفسه فان كان
ذاكر التلك الحادثة يعمل به والا فلا وقال العلي بسلطا وفيه إشارة الى ان المعزول ج بجر على دفع الديوان ولو ملكه وفيه
خلاف كما في مالكة الخصم والصحيح انه يجبر في صورتين ولا خلاف انه يجبر اذا كان من بيت المال والى ان للسلطان
غزله بلا ريبه عن ابي حنيفة رح انه لا تبرك على القضاء اكثر من حولي ليسيس العلم فيقول لافساد فيك لكن اخشى عليك
النسيان العلم فادرسه ثم عاد لبيان حتى لقد كثر ثانيا كما في شرح ادب القاضي وفيه اشعار بان القاضي لا ينبغي ان يشتغل
بغير القضاء ولو درس ولا يعمل القاضي المقعد في حق المحبوس للمطالعة او غير بقول القاضي المعزول فانه صار كشهادة المقر
بأمر المحبوس وبينة المدعي فان لم يكن خصم يادى عليه اذ حس الى ايام شهر يدي سن لطلب فلانا المحبوس بحت فان حفر جمع بينها
والا ياخذ منه كفيلا بالفسر ان وجهه والائحية كما في شرح ادب القاضي وفيه اشعار بان شهادة على فعل نفسه لم تقبل فلا بد ان
يشهد على قضاة شهادته ان سواه ثم يصفه كما في المبسوط وكذا لا يحل قبوله بل لا قرار البينة في غلة الوقت كما اذا قال ثبتت

عندي ان صيغته كذا وقت على كذا وحكمت به ووضعها على يدي امين وامرته بانفاذ ارتعاها الى مصر فما وعدته الا ان ينفذ العمل
بقول ان تجد الوقت او وارثه ولم يقم عليه البتة كفا في المعنى وغيره والعهدة كل ما يحصل من نحو ربيع ارض او كراها او اجرة علم كذا
المغرب والوداية الا اذا اقر ذوا اليد تسليم اى تبيا لم الودية اليه منه اى المغزول فان قال فعت اليه كذا من بل فلا
ناخره او بالذبح وقال لا ادرى لمن نه اقبل قول المغزول وكان المال انما كان وفيه اشعار بانه لو انكر ما قال المغزول كان القول انكر
كفا في الكراي وكذا ان تصدق الاستشارة الى الوقت فيصير انما لو قال ان بذر اخصيته بعت على كذا فتوما الى فلان بمسدة فخذها لم علمت
المغزول كفا في المعنى وغيره ويقض القاضى بالالتيميم بشرط ان يكون المستقرض سنس لمعاملة غير كذا من بل المصر ولا يجدر من اخذ
لا لا يتسرى به نفعها للتيسيم والايجس عليه المضاربة والشراء وفيه اشارة الى ان الوصى لا يقضه بكذا اللاب وفيه رتبة ان كفا في الذخيرة وكذا
انه لا يشترى لنفسه ولا يستقرضه والى انه ان يقض مال الغائب وكذا مال الوقت كفا في انزاده والمسجد ايجاسع اى ينافس صلوة
وكم اولى من سجد ايجى وسجد السون والدار والطريق يجلسوا على انظاره غير الخشى على الغرما وغيرهم فان نزل الاسلام اذ كان عليهم
سط البلد الا يجلسوا في الوسط منها والخاص فبما تاتي باب المسجد او تخزن اليها احد انظر في خصيتها كفا في خصوصية الامة ان دخل المسجد
يتحب ان يجلس للتجربة كعتس الاربع افضل ثم يدعوه الله تعالى ان يوفق الحق ويستقبل انفسه بوجهه وفي زماننا يتنزه الى المحراب
يجلس محقوا من الفقهاء والاسماء المشهورة وفيه اشعار بان لا يقضى ما يشاء الا ما اذ استكملوا لافقضا وان جاز ذاك كفا في المعنى وطلاقة
شبه الى ان يوم ابطاله والاسماء لم تعين كان في زمانه يوم السبت في زمان انصاف دار بين الاثنين والثلاثاء وفي زماننا يوم
الثلاثاء كفا في شرح ادب القاضى لكن في زماننا يوم الجمعة ولا يقبل هدية اى لا اعطى الكرايا لانما اذا دخلت الباب خرجت لانا
من الكوة فلو قبلها ما كان المكن والادوية في بيت المال كفا في الكراي وفيه اشعار بان لا يقضى والى قبول الهدية لانها كانت
حق المسلم وروى انه من الوالى رشوة كفا في الزاوى الامن ذى رحم محرم فانه صلا الرحم او ممن اعتاد قبل القضاء من الخشنة
عماداته لانه جرى على عادته قدر اعمد في العرت بين الاقرباء وبين المتعدين وكذا الاقل من اليهود فلو زاد على ذلك لم
يقبل لانما زاد ما زاد بقدره كفا في المعنى اذ لم يكن لهما اى لذى الرحم والمتعاد خصوصية والافلا يقبل وفيه رد الى انه يقبل
لو تعلقه البكر ونصفه الثيب لاذ لم يكن لهما اى كفا في كذا منية ولا يخسر القاضى دعوة ولو من قريب ومعتاد الادعوة عاملة لا
لاجله لان الاجابة سنة بلامته وقيل انها كالعرس والختان وقيل بازاد على عشرة الاول الصحيح كفا في وفيه اشعار بان لا يقضه خاصة عند
امر من تفصيل وقيل لا يقضه القريب عند اثنين كفا في المعنى وليسوى وجوب بين الخصمين في الاصل مصدر فم سى به انهم
ويطلق على الجمع واصل المعنى ان يتعلق كل خصم الاخر بالخصم اى جانبه كفا في المفردات جلوسا تميزه او ظرت فسوى بين المسلم
واليهودى في مكان ايجلس بلا تقديم وناخره وكذا بين السلطان وخصمه في مجلسه وهو على الارض ولا يجلس احدهما عن غيره
والاخر من يساه فيجلسوا بين يديه على نحو قدر الذراعين لسماع الكلام بلا رفع الصوت ولا يرفع ولا يغنى ولا يجتنبه فخطما
كفا في المعنى واقبالا اى نظر افلا ينظر الى احدهما ولو علما ولا يراى الا بالكون في دسمة من ان تمنى بالتطلب ان يظهر حجة

بعضهم وكذا في نوادر ما بناه والى انه لا يقبل البنية على الافلاس قبل الجبس وبما في العامة ومما يصح ليقبل في رواية ينفذ في القبول
 الجبس قبل المدعى بعد تصفات كذا في شرح ادب القاضي فيما الرزمة من الدين بعقد صدر منه او من غيره كالقفاة اى مثل المكفول
 به وبذل الجارة والمهر وغيره ما ليس بيد المان مثل ارضي شئ من المهر الموحى وبذل الكتابة كما بقي وبما ذكرنا ان دفع لمن تقدير ليس
 بيد المان مثل يده كالقفاة او مثل بدل مال حصل المال له كاشتمن وبذل القرض وفي نفقة عرسه ونفقة ولده
 لا يجبس في دينه اى لا يجبس الابوين في دين الولد وكذا الجارين وهذا ظاهر الرواية وعن ابى يوسف راجح انه يجبس لمنه الحق كما
 في الخنى وفي غير ما اى غير ما ورثت كضمان التلقات واروش الجنايات واعتاق الاماء المشتريات وبذل الكتابات والمهور والمولات
 ونفقة سائر القربات لا يجبس اذا ادعى فقره بان قال اني فقير اذا الاصل في الانسان هو انفق الا اذا قامت بنية من ان
 يقصده اى انما فانه يجبس ما يملك على النطق انه لو كان له مال انفق فان لم يظهره على سبيله كما اذا قامت البنية بفقره كما في
 الاختيار واعلم ان المهور انما يتبع عن فقراء الدين فان كان الدين والمال دراهم يودي القاضي منه بلا خلاف وان كان له
 دراهم والمال دونها يودعها وعقار يستيدم حصه الى ان يبيع فانه يبيع يودي دلائج العروض العقار صلافة اعنه اما عندها
 يبيع القاضي وتاينه وعروضه وفي العقار وايمان وان كان له ثياب بليسا ويكس ان يعيش باقل منها يسير ما يودي باسوة
 باثري مما يعيش به وكذا المسكن في ايو اجرة في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف راجح لو كان له عمل آجره وادى دينه ما سوى قوته وقوت عياله
 كما في الخنى وغيره واذا شهدوا اى شهدا جلالان وقصدا مثل شهود الزنا على خصم حاضرا كتب به محضر يفتح لهم فهو اجري بخبرة القاضي
 وصفت الدعوى واسامى اشهدود وظاهم كما في المغرب بالمسألة حكم بها اى تلفظ القاضي بسبب الشهادة بقبول مخصوص هو نفقت
 على فلان بفلان بكذا او شلحكمت او انقذت وكذا اثبتت عندي اذ ظهر او صح على الصحيح كما في الفصولين ذكر في كفاية الشروط ان حكمت
 منناه رتب ما لا الاحكام فائدة اعلم من الحق بجهة او ممكنة من الاستيفاء كما في حدود الكافي فلو قال بطلت حكمي او حجت عن فضائي
 او وقفت على تلبس من اشهدود لم يعتبر كافي اذ انما وفيه ايا الى ان لم يحكم بمر عليه بقضية حق الله كالزنا والشرب وكذا بحق العباد خلافا لما هو
 وهذا اذ علم تقلد القضاء والمابعة فيحكم به وتامر في الجزاء والى ان احضار الخصم لازم فان امتنع عن حضوره وعزه القاضي باري من
 ضرب او صفع او حبس او تعيس من جهة كافي الاختيار والى انه حجب عليه حكم حيث حتى ان لو رآه واخرسق فياثم وبغزل والتعير كما في
 الرجوع عن الشهادة من الكافي ولو لم يره ذلك لكفر كافي الكرامى والى ان طلب الحكم ليس بشرط فانه من الآداب والى ان يجر
 الشهادة لمنز الحكم على القاضي ولا يتوقف على الترتيب كافي المدائيه وغيره والى ان قول القاضي الحكم ليس بلازم فانه احتياط ويهمل في
 ايم ان قال المدعى عليه لي دفع كافي لظلمته الى ان لم يدر لا يشترط لفساد كافي النوادر وبما اخذ كثير من المشايخ وظاهر الرواية انه شرط
 كافي عامة التداولات وكتب القاضي به اى بالحكم لامضاء قاض آخر كما اذا ادعى رجل على رجل الفاداة بنية وحكم بها لم يطلما
 ان ياخذ منه في بلد آخر وفات ان يكره لكتب به لامضاء قاضى ذلك البلد وفيه اشعار بان الكتابة واجبة عليه سيما اذا عطف على
 الحكم كمن في المبسوط انما غيره واجبه ولا باس ان يكتف القاضي الطالب صحيفة ليكتب فيها كالا باس بان يجعل ذلك من بيت المال

ان كان فيه سعة وعلى هذا اجرة الكاتب وهو اى ما كتب فيه الحكم مع سابقه اجعل اى اسمى باجل كبر السنين بالجميد وشديد اللام
 واهتمت ان مع التشديد والفتح مع سكون الجيم والتخفيف والكسر مما انما فيه كما في المكشاة هذه الائمة هملية وقيل معرب كما في لغو
 في الاصل اصبك كما في اصحاح وهو كتاب لا قرار ونحوه وقد كفي كفاية الشرط ان احد اذا ادعى على آخرنا المكتوب المحض واذا اجاب الآخر
 واقام البينة بالتوقيع واذا حكم ناسجل واذا شهد واعلى غائب كان في محله اخرى او قرية او بلدة ويشترط في ظاهر الرواية ميسرة السفر
 كما في المنى وعن ابى يوسف ربح يجوز فيما لا يربح في يومه وعليه الفتوى كما في الخزانة لا يحكم بها فان الحكم عليه غير جائز عننا كما يات
 بل يكتب عطف على جملة الاسمى كتابا بحكميا وكتاب القاضي الى القاضي فهو ما يكتب فيه شهادة الشهود على غائب بلا حكم يحكم
 المكتوب اليه في رواية عن ابى يوسف ربح فلا حسن ترك المكتوب اليه فانه يثبت الختم المدعى به الى المكتوب اليه حتى يحكم كما في
 الكفاية الا في حدود وقود اى يكتب في كل حق الذي حد من الحدود وقصاص لان المكتوب اليه لم يشاهد الشاهد وفيه اشارة الى شرط
 انه من قاض معلوم الى معلوم والى ان يكتب في النسب والنكاح والدين والامانة والمصوب والمضاربة والمنقول والمعاكس
 في الارشك وغيره ثم ذكر شروط الثلثة واخر كتابه الاسم في داخله فقال فيتم القاضي الكاتب وجوبا على ان يقول للكتاب اشهد وعنده
 المكتوب اليه ان كتاب فلان القاضي وهذا ليس بلازم اذ الشرط هو العلم ولو بالاجار كما في المشاهير ويختم على الكتاب بعد طيبته
 ولا اعتبار بالختم في سفلته ولو انكر قاض القاضي وكان الكتاب نشور الم قبل وان ختم في سفلته كما في الذخيرة وانا قال عند عدم
 الشهود لانه يشترط ان يشهد واعنده ان الختم بخبر تم كافي للمعنى وفيه اشعار باشته اط الختم ولو كان الكتاب في يده وودعه لغير
 بشرط الا اذا كان في يده المدعى وبغيت كما ذكره المصنف ويسلم في مجلس يسمع حكمه فيه فلو سلم في غير ذلك المجلس لم يصح كما في الروايات
 اليهم اى الشهود وينبغي ان يكتب كتابا آخر مثله بعينه ويسلم الى المدعى كما في النهاية وانا لم يذكر حفظ شهادتهم من وقت التحمل
 الى الاداء لانه شرط في جميع الشهادات ان عند ابى حنيفة ربح كما في المنى وعند ابى يوسف ربح كفى ان يشهدهم القاضي
 على ان هذا الكتاب وختمه فلا يشترط القراءة عليهم ولا الختم عندهم ولا التسليم اليهم وفيه اشعار بان الشروط الثلاثة عند الطرفين
 كما في الهداية وعنه اى عن ابى يوسف ربح ان الختم ايضا ليس بشبه طيفي ان يشهدهم ان هذا الكتاب وهذا اوسع وان كان لا يشهد
 فيما قال كما في الذخيرة ثم القاضي المكتوب اليه لا يقبل اى لا يخذ الكتاب من المدعى الا بحضور الخصم اى وقت حضوره لانه
 لا لزومه كما في اختيار وغيره لكن في الذخيرة وغيره ان حضوره شرط قبول البينة على الكتاب لا شرط قبول الكتاب وفي لفظهم اشعار بان
 بعد تحقق الشرط والوصول والدعوى والالتزام بغرض الكتاب على القاضي وان قبل استغنى عن الكتاب وبحضور البينة اى
 المشاهدين على انه اى المكتوب كتاب فلان القاضي وفيه اشعار بان يسلم الكتاب الى المدعى كما ذهب اليه ابو يوسف ربح فاختر بها
 ما هو المعمول عند القضاة كما في النهاية فمروا علينا او اخبرنا به وختمه وسلمه لنا كل خبر بخبر وفيه روى ان نذهب لطرفين قال ابو
 مع ان الشهادة كافية كما روى انه لا يلزم ان يسأل عنهم ان القاضي الكاتب عادل ثم لا وهذا ظاهر الرواية وفي النوادر انه لازم ولو
 قالوا لا غير عدل لم يقبل كما في المنى فنبه على المكتوب اليه فيقول يجوز ان يفتحه بلا حضوره كما في الاختيار وفيه اشعار

بجواز الفتح قبل ظهور عند التمس كما قال ابو يوسف ربح خلافهما وهو الصحيح كما في الكافي وبقية اه على الخصم ويلزمه ما فيه لانه ثبت
عنده ما في الكتاب الا ان يقول الخصم است لفلان الذي شهدوا به واقام البينة ان في هذا القليلة اثنين بهذا النسب كما في الخلاصة
ان بقي الكاتب قاضيا فلو مات او عزل حين وصول الكتاب لم يقبل لانه كشاهد فلو قال ابى يوسف فلو قبله ثم رفع
الى قاض آخر اخبره به وكذا اذا مات بعد الوصول قبل القراءة واما بعد فليقبل على الصحيح كما في المغني وفيه اشعار بان لا يلزم
كتابة التبايع الا لم يقبل كما في الخلاصة ولا يعمل به اى بذلك الكتاب غيره اى المكتوب اليه الا اذا كتب داخل الكتاب بعد
اوسمه اى المكتوب اليه الى كل من يصل اليه اى كتب من فلان بن فلان الى فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان
من يصل اليه من قضاة المسلمين فانه يعمل به غيره وان جعل استسنانا للحاجة اليه وعند ابى يوسف ربح يجوز
ان يكتب على هذا الوجه ابى يوسف قبل تسهيل على الناس وعليه عمل القضاة اليوم ولا يجوز عده بالان اعلام
الكتاب والمكتوب اليه لم يحصل به وفيه شيء ربانه لو كتب همه في العنوان لم يقبل خلاف ابى يوسف ربح كما في الاختيار وان
مات الخصم فبعد القاضي الكتاب على رواية التقيامة مقامه ولو هرب الخصم من هذا البلد بعد ثبوت الدين عند القاضي
المكتوب اليه كتب كتابا الى قاضي بلده فيه الخصم وكذا الثالث الى العاشر فلو ورد كتاب صحيح في آبق مثلا وقبل المكتوب اليه بشرط
مع موافقة جليلة جعل المكتوب اليه في عنق الآبق فاقام من الرصاص حتى لا يتعوض لاحد في الطريق ثم يدفع الآبق الى المدعي
بالقضاء وياخذ منه لئلا بالنفس ثم يكتب باجرى الى الكاتب فاذا وصل اليه ايام باعادة البينة ثم يقضي بالآبق ثم يكتب الى المكتوب اليه
ليبرأ فيه ومن ابى يوسف ربح انه لا يقضي به لانه اخصم نائب بل يكتب باجرى منه بشرط ويثبت اليه الآبق معه ليحكم عليه
وكذا في الجارية الا ان المكتوب اليه يجهلها مع المدعي على يد امين كما في المغني وغيره والمرأة تقضي في بيع الحق وان
كره كما في الاختيار الا في حدود وفي ظاهر الرواية اعتبارا بالشهادة وعنه ان لا تقضي اصلا كما في الذخيرة ولا يستخاف
قاضي من الخصم ولا ينفذ مصاد خليفته ولو مرضا وقال الطحاوي انه نافي فلا يطلبه حاكم اعتبارا بالحكم كما في تعليم الزاوي
ولا يؤكل وكيل لان المفوض براه وثق وفي الاكتفاء اشعار بان للموصي وامام الجناح ان يستخاف غيره كما في
الكافي الا من فوض اليه من قاض وموكل ولك الاستخلاف او التوكيل بان للموصي وامام الجناح ان يتجلف بان قال الاول من
رضائي انه يستخاف بالاذن دلالة فلو جعل قاضي القضاة كان له الاستخلاف لان مناه له صرف في القضاة تغليب اذ لا
وقال الامام لنسحق ليس له الاستخلاف كما في العمادى والى ان القاضي اذا اذن بالاستخلاف فاستخلف رجلا واذن
بالاستخلاف جاز له ان يستخلف وثم وثم كما في الخلاصة واذا عرفت ذلك ففي القاضي او الوكيل المفوض اليه
يفتح الواو اى الذى فوض اليه الاستخلاف او التوكيل ففيه حذف له صلة اعني اليه ولو قيل بانه لا او لمسلم من خلاف
الاصل فانه اى نائب القاضي او الوكيل لا يخل نائبه بعزله اى عزل المفوض اليه الا اذا فوض اليه ذلك كما في الكسرى
ويجوز ان يكون العزل مضافا الى المفعول فلو عزل الوالى قاضيا او الموكل وكلامه بعزل نائبه وقيل العزل نائب القاضي

والقاضي لا ينزل الا اذا علم به وعن ابي يوسف رح انه لم ينزل الا اذا نصب آخر مكانه كما في المغني وفيه رمز الى ان النائب
 الغزل يعزل نفسه وهذا اذا رضى الوالي به واقام غيره مقامه وكذا امام بصولة نفسه كما في الجواهر ولا ينزل النائب بموته
 اى المنفوض بل حال كونه موكلا بل هو اى لان نائب المنفوض فان بل معنى الامام على ما هو المذهب عند الكوفية مع اننا خلاه
 على ابيدنا نائب الاصل حقيقة وهو الوالي او الموكل فهذا دليل المستلزم وفيه اشارة الى ان نائب القاضي الغزل بموته
 كما في رواية القاضي لم ينزل عنه كثر من المشايخ والى ان قاضي امير اناجيه الغزل بموته لكن لم ينزل قاضي الوالي بموته
 فانما ينزل اموره كما في المغني فلم يسن ان الامام يمسك الوصل وفي القاضي او الوكيل غيره اى غير المنفوض اليه ذلك ان
 استقامت او وكل ثم فعل نائبه امره به من نحو القضاء والنكاح والتمتع والكتابة دون نحو الطلاق والعتاق ولهذا المصح
 ولو عند الاول عنده اى بحضرة غير المنفوض اليه على اقبال بعض المشايخ في نحو البيع لكنه لم يصح عند العامة الا باجازة او
 فعل نائبه بنصيبه واجازة غير المنفوض اليه هو للتاكيد او كان الموكل قد راى عين الثمن ولو كما كبديل الاجارة في
 عقد الوكالة صح فعل النائب وان كان الاول غائبا الكل في وكالة الصغرى وباعمل برأىك وعقداك يوكل
 غيره ويكون الغير وكيل عن الموكل وكذا لا ينزل الثاني بعزل الاول ولا بموته وكلاهما ينزل بموت الموكل والقضاء
 بحكم سوغ صاحبه فيه على خلاف مذهبه اى جهته وادعاه واعتقاده ناسيا غير ذكر نذبه لا ينفذ عنه ما وعليه الفتوى وينفذ عنه
 كما في الكافي وذكر في الخلاصة انه ينفذ عنه خلافا لابي يوسف رح ولا رواية عن محمد رح وقال بعضهم الخلاف في انه بل يجوز له
 ان ياخذ بقول غيره عندهما لا ياخذ عنه محمد رح ياخذ وفي الصغرى لو قضى برأى غيره ناسيا ثم يذكر رأاه اخذ برأى في المستقبل
 وانفذ قضاؤه عنه خلافا لابي يوسف رح او عاذا لا ينفذ اى لا يجوز بل يرد عنه ما وعليه الفتوى وعنده روايتان
 كما في الكافي والفتوى على انه ينفذ كما في الصغرى وقال ابو على النسفي انه لا يجوز عند الشيخين ويجوز عند محمد رح وقال
 الامام طهير الدين لا رواية عن محمد وذكر ابو بكر الرازي انه لو قضى بخلات مذهبه مع العلم لم يجز في قولهم وذكر الخلاف في
 بعض مواضع في حل الاقدام عليه كما في المغني وغيره والقضاء على وفاقه اى دفاق مذهبه يجعل حكم
 المختلف فيه مجمعا عليه اى يصير ما اختلف فيه متفقا عليه بحيث لا يردده قاض من قضاة المسلمين عند جميع المجتهدين
 كما هو المشهور لكنه مشكل فان فيه اشارة الى ان العبرة بحقيقة الاختلاف كما قالوا الا ان محمد رح اعتبر اشتباه الدليل
 ولذا انفذ القضاء بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص اعتبارا باطلاق النص في شهادتهم ولم ينقل فيه
 خلافا ليعا به كما في النخبة والى ان خلافا الشافعي ونحوه معتبر كما ذكره السخري وغيره لكن الاختصاص لم يعتبر الاختلاف
 المصدر الاول الى ان لا يشترط كونه عالما بانه مجتهد فيه والصحيح انه يشترط كما في الخزانة ونحن نفتي بانه لا يشترط كما في الصغرى
 والى ان لا يشترط ان يكون القاضي مجتهدا كما قال بخصات لكن ذكره الامام السرخسي انه قد اشترطه كما في الخزانة وذكر في
 النخبة ان القاضي في محل مجتهد فيه انما ينفذ اذا علم كونه مجتهدا فيه وحكم عن اجتهاد على رواية السير الكبير سيجى عن

لا يقضي بما يالفت قول اصحابنا وفي الانساب عن احمد بن حنبل اذا كان في مسئلة قول العلماء الثلاثة لم يسع لاحد
 ان يخالفهم الى ان القضاء في مجتهديه كفسخ لميسن نافذ في حق المتقاضي ملته وان كانا لميسن لما راى بخلافه لرجل قال بويوسف رح لا ينفذ
 في المتقاضي له العالم والى ان الحكم المحدث نافذ في الشافعي ولو دعيا وقبل ينفذ حكمه ان عتقده المدعي والا فلا كما في الصنوبر
 فان عرض هذا القضاء ورفع على قاض آخر ثمان مئضيه اى ينفذه ويجعله بحكمه نافذ لا زام وهذا منه وجوب له جزيئتها
 فليس له ان يرد فلو رد فرفع الى ثالث مضي قضاء الاول ورد الثاني كما في المنع ونية اثار بانه لو دفع ماضي على خلاف
 ندميه الى قاض آخر المضيض وفي العمدى انه نافذ ليس لغيره نقضه عند محمد بن حنبل خلافا لابي يوسف رح لكن في النصف
 لوقضى قاض على قول من اقاول العلماء وكان صحيحا وليس لاحد من لقضاة نقضه ان يوم لقضيه الا فيما خالفت
 الكتاب من الحكم كلقضاء بحل متروكة لثبته عمدا كما ذكره المصنف ونيره والاحسن ان يثبث بالقضاء بتميم الوارث على المدعي
 فان الاول نافذ عند الطرفين كما في المنع بجمعه او السنة المتواترة والمشهورة كلقضاء ببيع درهم بدرهمين برفع حجرته بغير عقلة
 من الظن الفاسد ان الرفع ندمي بل لا شك في الشافعي والاذاعي والنفذ لقضائه وقد سبق تمام الكلام عليه او الاجماع كلقضاء
 بفتح النساء فانهم اجمعوا على بطلانه وكفر مستحلكا في المنع وفيه اشعار بترتيب الاول فيقضي بالكتاب ثم بالسنة المتواترة ثم المشهورة
 ثم الاعد ثم اجماع اصحابه ثم اجماع التابعين ثم وضم لا يقضي بقول بعضهم في ظاهر الرواية ثم اصحابنا ابو حنيفة رح وابو يوسف رح ومحمد رح
 اذا اتفقوا على امر لا يقضي بقول غيرهم كما في المنع ففي الاكتفاء ونوع القصير وان كان المناسب بالكتاب ترك الكل والكتاب
 هو المنزل المتواتر على نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ولهنه ما صدر عنه صلى الله عليه وآله وسلم من قول يا فعل او تقريره والاجماع اتفاق
 المجتهدين من هذه الامتني عصر على امره المتعار كجمهور وقال الجصاص والبرجاني انه اتفاق جماعة ستوخ العلماء اجنادهم وهذا
 متعار السخسي وقال بعضهم انه اتفاق الجمهور وهو متعار المدية والكافي وقامه في الكشف او ان كان نفس القضاء اس
 قضاء الاول حكم مختلفا فيه بان قال بعض العلماء انه نافذ وبعضهم انه غير نافذ بناء على ان الحكم قلقت فيه او غير مختلف كبعض المبر
 فان في الصدر الاول مختلف فيه ثم المتأخرون اجمعوا على انه لا يجوز فقال علماء ان الاجماع المتأخر ارفع للمخلاف المتقدم وقال
 غيرهم انه غير ارفع وكذا الحكم في كل حادثة خالفوا في اختلاف يصير مجعيا عليه عندنا بامضاء آخر ثمانى وحينئذ ليس لاحد ابطال
 وبالبطل الآخر فليس لاحد بعده امضاؤه بخلاف ما سبق فان له امضاؤه لا غير كما في المنع وغيره فمن ظن انه مجرد توقيع فانه
 ما خلت فيه وقدم انه صار بالقضاء مجعيا عليه ولقضاء بجرمة او حل عنده فيفذه ظاهر اى قضاء وباطنا اى دينا
 وعندما لا ينفذ باطنا عليه الفتوى كما في الحقائق ولو كان القضاء بشهادة زور وكذب اذا ادعاه اى ادعى بغير
 او حل بسبب معين هو الموقوف كالشكاح والبيع ونحوها كما اذا ادعى انها امراته واقام شهودا زورا عليه قضى به فانه يكل
 له لو طوى عنده ولا يكل عندها كما اذا ادعى انه بلغ هذا الجارية منه او اشترى عنه لو كان لثمن مثل قيمتها نقذا باطنا والا فلا فلو لم يتم
 البائع لهنية وحلف اشترى ورد الجارية على البائع حل له لو طوى ان غرم بالقلب على ترك شهوته وفي لهية وسائر البرعات منه فانه

واما الفسوخ كالطلاق والاقالة ونحوهما كما اذا قضى بشهو ذروا نه طلقا ثم تزوجت بزوجه آخر قبل العدة فانه يحل الاول طاهر او
باطن عنده وان علم الزوج لم يطلعا ولا يحل للاول نكاحا باطنا واما عند ما يحل له ولا يحل للثاني اذا علم وعن ابى يوسف سرح انه يحل
للاول سرحا وعن محمد سرح يحل ما لم يخل به الثاني ولان هذا القضاء متضمن لانشاء عقد ولذا انظر حضور الزوجين في النكاح عند العادة و
قيل اذ لم يشترط ان ثبت قضاء والثابت قضاء غير ثابت بشرط وجود الوان القننا وفيه عدة غيره ومنكره لا ينفذ باطنا كما اذا ادعى
جارية ملكا مطلقا وقضى بشهادة الزور فانه لم ينفذ باطنا فلم يحل له الطوى لتعذر جعل انشاء كنفه اسباب الملك ولا اقال بسبب معين
ولا يقضى عند ما على غائب عن المجلس والبلد لان القضاء بالبينة لم يحل اذا سلمت من الطعن والطامن غائب وفيه اشعار بان
لو اقر غائب قضى عليه وهذا مجمع عليه والطلاق مشبه الى انه لو اقيم البينة ثم غاب لم يقض عليه وهذا عند محمد سرح بخلاف ابى يوسف سرح وهذا الفرق
الناس على اقال السرخي والى انه لو توجه عليه الحكم ثم اختفى لم يقض عليه عند ابى حنيفة سرح وقال محمد سرح نادى على باب ثلثه ايام
فان خرج والافضى عليه الى انه يقض للغائب وليس كذلك فان في المبسوط وغيره انه لا يقضى على الغائب ولا من غير خصم لكن لو قضى وهو
لا يبرى ذلك كان نافذا عند اثنين وعليه الفتوى فلو رفع الى قاض آخر ليس له ان يبطله وفيه اشعار بان نفس القضاء في ليس
بجته وفيه بل لجهته في سبب القضاء وهو ان البينة هل تكون بية لا خصم فقال الامام ظهير الدين ان نفس القضاء تختلف فيفتوت على هذا
آخر الكل في العادى لا حقيقة تامة الغائب ياه ولو بواسطه كوكيله وادعى وصيه وصى وصيه ابى الاب وصيه وصى وصيه على الشر
او شرعا بانه القاضى كوصى القاضى والمسخراى الوكيل الذى نصبه القاضى لسمع عليه خصومه لمن خفى في بيته ولا يخفى مجلس الحكم
بعد ما بعث القاضى انما الى باب داره فينظر اى حكم اى يحكم بانه نائبه بان كان ما يدعى على الغائب من نحو الاشتهار
سببا لما يدعى على الحاضر من نحو الملك كما اذا ادعى دارا على حاضره شتر امان الغائب فانه ان صدقه الحاضر لا يسلمها القاضى
الى المدعى فانه قضاء على الغائب بهذا حيلة لدفع دعوى الخارج وان انكره الحاضر فاقام بنية عليه قضى القاضى بها وعليه هذا قضاء على الغائب
ايفاء ولا الوضو لا يحتاج الى اعادة البينة فال حاضر ينصب خصما عنه حينئذ وفيه اشعار بان ان لم يكن له سببا لم يقض عليه كما اذا اقال
احد لعبدان مولاك وكلنه ان احكم اليه فاقام العبد بنية ان مولا له عتقه فانه يقض به على الحاضر بقصر يده عن
العبد لا يستحق على الغائب فان اتمق وان كان موجبا لانزال الوكالة بان وجوب الوكالة لكنه قد لا يوجب بان لا يكون هناك وكانا فالا
لهتمق سببا لانزال الامارة لا يقضى على الغائب ان كان ما يدعى على الغائب شرطا لما يدعى على الحاضر لان اشترط ليس محل
بالنسبة الى الشرط بخلاف سبب فان قضى فقه قضى على الغائب اتمه اذا اقال رجل لامرأة ان تطلق فلان امرأته فانت طالق
ثم اقامت المخاطبة بنية ان فلا تطلق امرأته وهو غائب فانما لم يقبل ولم يقض بالطلاق على الغائب وقيل قبلت والاول صحيح
اشعار بان لو علق بالا يقض على الغائب كما اذا علق طلاق امرأة بدخول زيدا الدار ثم اقامت بنية انه دخلها قبلت قضى بالطلاق
والحاصل عند الشرط ان كان مضر في حق الغائب لا ينصب للحاضر خصما عنه والافقه نصب تامة في العادى وصح تحكيم خصمين
اى جعلهما حاكما على نفسيهما ولو احدهما قاضيا وفيه اشعار بان الحكم لا يحكم غيره الا برضاها كما في الغنى من صلح بالضم والفتح

قاضی تیزی صلح قضاوه و شهادتہ صحیح حکیم المرأة و الفاسق کما مر فیہ رمز الی انہ لو لم یکن ایہا للتحکیم و التحکیم منہما ایہا قبل حکم
لم ینفذ حکمہ کہ اذ کان عبد او صبیاً او کافر او غایب او بلغ او سلم کما فی المغنی فی غیر حد من الحد و کذا لزوایا و شرب الخمر
و السہق و اللعان و القذف و حکم فیہ کان باطلاً بدلیات فانظر متعلق بالتحکیم و قود ای قصاص فلا یصح حکم فہار و تہ
عنه و مختار الخصاف لکن فی رد المحتار اصل قد صح ذلک قیاساً لغيرہ من حقوق و هو الصحیح کما فی شرح ادب القاضی: الغیر شامل
للطلاق و العتاق و الکتابہ و الکفایہ و الشفعة و النفقة و البرون و البیوع و کذا غیر ہا من المجتہدات کا لطلاق المضام و هو الصحیح
من المذہب الا ان کثیراً من مشائخنا اتنعوا عن لغتہ بی سلا تیسر العوام کما فی المغنی و ذکر فی خلاصتہ ان حکمہ فی الیمین
المضام و سائر المجتہدات ناقض علی المصحح لکن لا یفتی بہ و فی الزانہ انہ لو استفتی فقیہا فاتی بہ بطلان الیمین و سہل ان یأخذتہ
فان فتویٰ نفیقہ للبحال حکم المولی و لزمہما ای یخصمین حکمہ کالمولی بالیمینہ او الاقرار و النکول لانہما ولایہ علیہما جمیع اخبار
ای المحکم باقرار احدہما و بجدالہ شاہد حال و لایمہ ای حال بقا و لایہ المحکم کا اذا قال لاحدہما قد اقرت عندی
او قامت بنیتہ لہ کذا فعدلت قال ان قد حکمت بہ لہ اعلیک فانکر المقضی علیہ الاقرار و اقامتہ البیتہ نفذ حکمہ لانک انشاء حکمہ فی
حال و لایہ فلو غاب قبل ان یقول حکمت بل لم یصدق فی ذلک و نسیہ اشارتہ الی ان اخبارہ باقرارہا و عدالتہما صحیح و الی ان الاخبار بعد حکم
لم یصح بلا بنیتہ لانقضاء الولایۃ کما فی المدایہ کثیرہ المبدوءہ انہ لم یصح بعد القیام عن مجلس المحکومہ لانہ عارک فیہ و فی المغنی انہ
لو اخرج عن حکم و قد انکرہ انفذ لان حکمہ کالموتی و مکمل منہما ای یخصمین ان یرجع عن حکمہ قبل حکمہ علیہما لعزل غیر محتاج
الی الاتفاق بخلاف التحکیم و لذلک لو تم بعدہ لم ینفذ لکنہ لو اجاز العازل بعد حکمہ جاز فان رفع حکمہ ای المحکم الی قاض سہل
امضاه و نفذ ان و اتفق حکمہ مذہبہ ای متہاد القاضی فلا یفتی بعدہ و البطلان خالف مذہبہ فلا ینفذ بعدہ و ان
کان مجتہد فیہ و قال الطحاوی لیس للقاضی ان یبطل حکم المحکم کما فی الزاہدی و لا یصح انعقاد و الشہادۃ لمن یکون
بینہما ای بین القاضی و المقضی لہ او الشاہد و الشہود لہ و لاد او زوجتہ فلا یقضی و لا یشهد للولد و ان سفل و لا للوالد و لا
علا ولا الزوج للزوجة و بالعکس فلو قضی زوجتہ او ابنہ او امضاه آخر کان باطلاً و قیل جاز ذلک ان و اتفق مذہبہ و فیہ اشعار
بان القضاء و الشہادۃ یصحان علیہما و مثل الاخ و العم و الخال و لمن ینہما رضاع بلا ولاد تم شرع فی مسائل شتی فقال
و صح الا یصاد ای حبیل الغیہ و صیالہ بعبودہ بلا علم الوصی بالیصاد حتی لو باع شیاً من التركة جاز و نہا ظاہر الروایۃ عن
ابی یوسف رح انہ لا یصح بلا علم لا یصح التوکیل بلا علم حتی لو باع شیاً من مال الموکل لم ینفذ اتفاقاً و شرطاً و نہ خبرہ
او مستورین للسائل خمس الآتیہ و لا یقبل خبر فاسقین لان خبر الفاسق و جب التوقف و یقبل عندہما و فیہ اشعار بانہ
لا یشرط لفظ الشہادۃ لغیر الوکیل لے وکیل تعلق بہ حق الغیر فاذا لم تعلق بہ کوکیل ثبت و کالتفی عقد الیہن لم یغزل
ولو اخرج بہ عدلان و سبانی تمتہ الکلام فی الوکالۃ و علم السید ای شرط خبر عدل او مستورین لعلم السید بجنایتہ عبدہ حی
لو اخرج بہا فاسق او مستور فباع لم یکن مختاراً لفقہائہ و لحکم الشفیع بالبیع للعقار حتی لو اخرج بہ بچیہ غیر عدل لم یطل شفعۃ عنہ

ولعلم البكر البالغ بالشكاح اى بالنكاح الولي اياها فلو اخبره فاسق وسكتت لم يكن رضا عنده ولعلم مسلم في دار الحرب
لم يهاجر الدين بالشكاح فلو علم فلو اخبره بالصلوة وغيرها من العبادات عدل او مستورا ان لزمه ذلك كما لو اخبره فاسق و
صدقه واما اذا كذب فلا يلزم عنده خلافا لما قال مشائخنا والاصح عندي انه يقبل فيه خبر الفاسق عند الكل حتى يلزمه قضاء ما فات
من الصلوة والصوم وغيرهما بعد اخبار الفاسق لانه ما مور بالتبليغ من جهة صلى الله عليه وآله وسلم الا فيبلغ الشاهد الغائب كما في
كشف النار والتمت في الكرامة لا يشترط خبر ذلك لصحة التوكيل فيقبل فيها خبر واحد ولو كان فربا خلافا لخلود عن معنى الالزام
وقبل وجوب قول قاض عالم عدل قضيت انا بهذا اى بهذا العقار لزيه بشا الفقد لتهمة وهذا ظاهر الرواية وعن
محمد بن ادهرج الى انه لم يقبل وبه اخذ كثير من المشايخ وقالوا ما احسن هذا في بئنا فان اقصاة قد افسدوا ديننا كما في النكاح
وغيره وعلى هذا لم يقبل كتاب القاضي الى القاضي في شئ ما كما في الكرامة وقيل قول جاهل عدل ان بين سببه
بان قال في حد الزنا شكلا استفسرت لم تقر بالزنا كما هو المعروف ثم حكمت عليه بالرحم فلم يبين سببه لم يقبل قوله لانه زنا
غير المذنب ليلبس بخلاف العالم العادل فانه قبل قوله بلا بيان اسبب لا يقبل قول غيرهما من عالم او جاهل فاسقين
وفي نتم عليه اياها الى لسكوت من تمتة لسائل اول فان لم يقبل لم يقبل لغرض كل عزيز

كتاب الشهادة

أورد بعد القضاء لانه مع التناسب اشرف منها ذاتها هي لانه خبر قاطع كما في القاموس او لم يصرح لمشاهدة بالبصر
او البصيرة كما في المفردات او الاخبار بصحة الشئ عن مشاهدة وحيان يقال شهد فلان عند الحاكم بفلان على فلان بكذا شهادة فهو
شاهد وهم شهود كما في المفردات وغيره وشريعية اخبار راسي اعلام بحق اى بال او غيره مما ثبتت وليسقط الا انه يستعمل في
العادة في حق المالبة لا غير كما في اقرار الكرامة للغير اى حصل للغير من كل الوجه كما هو المتبادر فيخرج عنه الانكار فانه
اخبار به لنفسه في يده وكذا دعوى الاصيل لانه اخبار لنفسه في يده وكذا دعوى الوكيل فانه ليس باخبار للغير من كل الوجه
كما نطن على غير اخر يخرج الاقرار اذ هو اخبار على نفسه ويدخل فيه الشهادة بالزنا والبيع ونحوهما فانه في الحقيقة شهادة بالحد
للاشرع على الزاني والتمن للبالغ على المشتري ولشهادة برؤية الملال ليست بشهادة حقيقة ولذا لا يشترط لفظ الشهادة على
رأسه والقول بانها شهادة بالصوم او الفطر للاشرع على المكلف يكون اخبار بحق له على نفسه ويجب اى يفرض اذ الشهادة
في غير الحدود وبهذا المضاف او المجاز المرسل لطلب المدعى وان لم يمين للمحمل فلا بأس بالتخمس عن التحمل
ان لم يمين والا فواجب لانه حق قد ضلح كما في الاختيار وسيتثنى منها اذا غاف على نفسه من سلطان او غيره وكذا
ما اذا علم انه اقر عنده بما هو باطل في الواقع وكذا ما اذا علم ان القاضي لم يعدل على ما قال خلف بن ايوب او لم يقبل
شهادة على ما قال ابو بكر الاسكاف كذا في الفهرات وفيه اشار بان لو اتش من اداء بلا عذر ظاهر صار اثما فلو علم انه

ان لم يشهد مذموب حق الشهود له صار فاسقا كما في الخزانة فلو شهد بجهده لم يقبل كما في الذخيرة وسترها اى اخفاء الشهادة
 في الحرد وفي فصل من اخطارها لانه اشاعة فاشته ويقول وجوبا في شهادة السرقة تشهد انه اخذ مالاً وللتصريح قال
 لا يقول سرقة والا فاصح العبد بالقطع كما يأتى ونصا بها اى اقل الشهود للزنا اربعة رجال للمباينة في ائتم على ان
 اثنين وللقودنى لنفس والطرف وباقي الحرد وغير الزنا من السرقة والقذف واللعان والشرب رجالان لا رجل
 وامرأتان لكن مرة في اقصاء انه نافذ تبك الشهادة لاشتباه الدليل ونصا بها للبكارة وجود او عدم كان شهدت بها كبر
 رجل في العنين ثم يفرق بينهما وان شهدت ان مبيته شيب يملف البائع على البكارة ثم يرد البيع اذا اشترها بشرط البكارة
 والولادة فشهدت انها ولدت هذا المولود فلو شهدت على استمالة لصبى لم يقبل عنده في حق الارث خلافا لما لم يقبل في
 حق الصلوة باخلاص وعيوب النساء ولو جازى فيما لا يطلع الرجال عليه امرأة واحدة والا حوط لمرأتان والآ
 غلات والخروج عن الخلاف اربع كما في الاختيار وفيه اشارة الى انه لو شهد رجل بالخدر والولادة والرقا لم يقبل
 والاصح انما يقبل ويكمل على ان البصر وقع عليها بلا قصد او مع قصد الشهادة كما في الخزانة والى ان يطلع عليه الرجال
 لم يكن شهادته تامة كالشهادة على جراحات النساء في الحمام كما في الكرماني وغيرهما من حقوق مالا كان او غيره كالنكاح
 والرضاع والطلاق والعقاق والبيع والوكالة والوصاية وغيرها رجالان او رجل وامرأتان او فشتادان وفيه اشارة
 بان لا ترجح بالزائد على الاثنين وان كان عدل كما في دعوى الاختيار ويستثنى منه حوادث عسبان المكتب فانه يقبل
 فيها شهادة لمعلم منفرد كما في التحقيق وفردا اى وجب لكل اى لوجب قبول شهادة الرجال والنساء في الحرد وغيرها
 من حقوق العدالة لثمة الاستقامة وشرعا لا زجاء هو محرم في دينه وسياتي تفصيل وفيه اشارة بان لا يجوز القبول
 قبل الالهي اى الحرية والبلوغ والاسلام وبانه جاز القبول بعدها قبل العدالة كما في كشف المنار وغيره الا ان القاضي
 ثم كما ذكره لمصنفهم في القضاة وفي الراهبى اذا تحرى القاضي الصدق في شهادة الفاسق يقبل والا فلو شرط
 لكل لفظ الشهادة فلو قال علم واثقين لم يقبل شهادته وفي قياس لكشف ان الاداء الصحيح بلفظ نبى عن الوكالة
 والتحقيق كلفظ اشهد وما يباويع في المعنى وقال العراقي انه ليس بشرط في شهادة النساء في الولادة وغيرها والاول
 هو الصحيح كما في الكافي وفيه اشارة بان اللفظ شرط لنفس القبول لا لوجوبه بخلاف العدالة كما في الكافي وغيره وانما لم يقبل
 ههنا لما اشار اليه في اقصاء كما مر فليس في البيان تساهل كما ظن وبسأل القاضي سدا وعلانية عندهم عن حال
 الشاهد جاره واهل سوتة فان لم يوجد فاهل محلة ممن كان عدلا صاحب خبرة بالناس غير طامع ولا فقير وبشئ ان
 يكون فيهما يعرف اسباب الجرح والتعديل وفيه اشارة الى ان الجرح والتعديل مقبولان بعد الشهادة والى ان
 تعديل المشهود عليه صحيح الا اذا كان فاسقا ومستورا لانه وان كان اقرارا على نفسه الا انه يوجب اقصاء على القاضي
 والى ان القاضي اذا جرح الشاهد او عدلته لا يسأل عنه كما في المحيط فلو عدل في فضيئة لم يستعمل

فی اخرى الا اذا طالت المدة وحکموا فيه وایصح قولان شہرہ والتفویض الی القاضی کما فی المفہرات فیسأل
عندہا سوا الامطاطا غیر قید بطعن انهم وعدہ وحق دون حق واما عند ابی حنیفہ رحمہ فیسأل اذا طعن المحکم
الا فی الحدود والقود واخلت انہ اخلات زمان او برہان ویدہ اسے بعا عندہا من انہ یسأل بلا طعن لفتی کما فی
المشاہیر و ذکر فی الاختیار انی تبعث کثیرا من کتب ابی بکر الرازی فلم اجده انہ رجع قوله علی قول غیرہ الا انہ اسئل
لفساد الزمان وکفی السوال سہرہ بان مبعث غالباً الی المزکی رسولاً او کتاباً فیہ اسماء الشہود و انسابہم و خلاہم
و محاسنہم فکتب تحت العادل عدل و المستور مستور و الفاسق فاسق و الله اعلم فختتم الكتاب ثم یقول القاضی
للمدعی فی غیر العدل رد فی شہودک ولا یقول ابروہاد لا یحتاج الی العلانیۃ بان یجمع القاضی بین المزکی والشاہد
و یقول للمزکی انہ الذی عدلہ و فیہ اشعار بانہ لفتی بکفایۃ السرفان الاصل فہرک المعطوفین فی القید عن محمد
ان تزکیۃ العلانیۃ بلا وقتہ و تزکیۃ السراۃ شہرہ و علیہ الفتوی کما فی المفہرات وغیرہ و یسأل فی الاختیار انہ یسأل
سہرہ و علانیۃ و علیہ الفتوی والاثنان احوط والواحد کاف فی التزکیۃ اسے تعدیل الشاہر بان یقول المزکی
ہو عدل او ثقہ وقیل کلاہما لیس بتعدیل ولو قال لا اعلم منہ الا خیر اکان تعدیلاً علی الاصح بخلاف ما اذا قال لا اعلم
منہ الا خیر فی علمنا فانہ لیس بتعدیل علی الاصح و ابلغ الالفاظ عدل ثقہ جائز الشہادۃ کما فی المحیط و فیہ اشعار بانہ یصلح
فی تزکیۃ السہرہ و احد او امرأۃ واحدة بخلاف العلانیۃ فان الہیۃ الشہادۃ والحدود شرط فیہا کالعدالۃ فی کل کما فی
المدایۃ وغیرہ فترکہ لیس کما یبغی والاثنان احوط والواحد کاف فی ترجمۃ الشاہد امی فی تفسیر کلامہ بلنہ اخرى اسے
القاضی و ہذا مصدر ترجمہ فالتاء صلیۃ ومنہ الترجمان بضم التاء وفتح التاء وضم الجیم لفسر لسان کما فی اہلک
وترکہ الاضافۃ اولی اذا الاثنان احوط فی ترجمۃ المدعی والمدعی علیہ کما فی التمرناشی وغیرہ و فی الرسالۃ امی فیما نقل من
کلام القاضی الی المزکی و فی لعکس و ہذا کلمۃ عند الشیخین و اما عند محمد رحمہ فی شرط العدول فی التزکیۃ والترجمۃ والرسالۃ و عندہ
لا یشرط العدول فی تزکیۃ السہرہ لو کان حقالاً ثبتت الا بشہادۃ الارباع بشرط الارباع عنہ کما فی المحیط ولا یشرط صحتہ
لشہادۃ الا بشہادۃ فان لشرط العلم فیموزان بشہد کل ماسمہ او ابصرہ کالبع و الاقرار والطلاق و انصب القضا
و تقتل بما ثبت بدون القضاء فلو توسط رجل بین رجلین وقال لا تشہد علینا بالتسمیۃ من اجل انہ لا یستدبرہ کما فی
الصغری و فیہ اشعار بان الاشہاد لیس بلازم فی حق لکن فی الکبری انہ فی المدانیۃ والبیوع فرض الا اذا کان المال
قلیلاً کہ یسم لان فی التزکیۃ خوف تلف المال الذی فیہ تلف البدن الذی ہو حرام وقال ہذا تا انہ نذب الالف
حق لم یثبت الا بالقضاء مثل الشہادۃ علی الشہادۃ فانہ شرط فیہا کما یاتی ولا یستدبر فی و احسن رامی خط فیہا
واعلم انہ نقض خاتمہ و الحال انہ لم یند کہ فیہا شہادۃ و علمہ بما المشابہ لخط و ہذا عنہ و اما عندہا فی شہد و علیہ الفتوی
کما فی اہلک و قال نجم الائمۃ انہ لیس شہد اذا تیقن انہ خط ولا یوجد شہادۃ غیرہ کما فی المنیۃ وقیل لاخلات فی الشہادۃ

انما الخلاف في القاضي اذا وجد شهادة في ديوانه وفيه شهادته لم يشهد به وان ذكر مجلس الشهادة او اخبره قوم آثم وفيه الخلاف
كما في الهداية وقال لخصاص ان من شرط صحة الشهادة عنده ان يتذكر الحادثة وبلغ المال وصفته وتاريخه والا فاشبه
فقد روي عند ابى يوسف سرح ان يكون لهك مستودعا والا فلم يشهد وان يقين انه خاتمه وعند محمد سرح ان يذكر خطه و
به يغني كما في الخلاصة ولا بالتسامع من قبيل حذف الفعل كقوله تعالى ولما سجده من في السموات الآية فلا تسلم فيه
كما ظن والتقدير لا يشهد بسبب التسامع لا العيان وهو لغة النقل عن الغير وشرعا لا يشهد به ما هو حاصل من العلم بالتواتر واشهر
اخره ولو واحد اعدا كما في الكافي وغيره وما سياتي لا يخلو عن مخالفة الافي لنسب فانه جاز ان يشهد به ابن فلان بن فلان
بن فلان من سمع من جماعة عذره انه ليس عندهما قيل يشهد به عبد عدل وفي الغريب لم يقبل الا اذا شهد عنده عدلان من بلد
على الصحيح كما في شرح ادب القاضي وغيره والموت فانه لو شهد به من سمع من قوم عند بعضهم ومن عدل عند آخرين وحيث
لم يقبل القاضي شهادته جاز ان يخبر به عدلان فشهد به معادوا خبر واحد بالموت والاخر بالحياة اعتبر العدل ولو كان كلاهما
عدلا اعتبر الموت كما في النماية والتمسك فانه شهد به من سمع من جمع عنده وعدلين عندهما قيل يشهد به عدل كما في
المحيط وذكر في الهداية ان لو اخبر واحد جماعة اذ وقف مجلس عقد فلان ثم جمده جاز لهم ان يشهدوا به والدخول بامرأة لاحكام كالموت
وغيره وفي الخلاصة لا يشهد بالتسامع في الدخول ولا ينسب الاثبات الخلو وولاية القاضي اى كونه قاضيا في ناحية كذا
فانه لو سمعه من الناس جاز ان يشهد به وفي اهل الوقت ان يشهد ان هذا الشيء وقع على موقع اجماعة كذا وفيه
اشارة الى ان ذكر المصنف شرط حتى لو لم يذكره لم يقبل شهادته على ما ذكره المرغيناني كما في الكافي لكنه ليس بشرا على المختار
ان كان قاضيا فيعرف الى الفقراء كما في خزائن المفتين وذكر في الظهيرية اذا كان وقتا مشهورا لم يعرف وانهم لم يقبل
بلاذكو على المتعار وفي التهمة انه شرط لكل حال على الصحيح ثم ذكر جملة مستانعة بالتسامع كما ظن فقال لا يشهد به على المتعار وان
لم يكن فيه رواية على شرط الطه اى شرط الوقت بان يعرف الى المدرس كذا والى العامة كذا امثالا وفيه اشارة بان لو شهد
على اهل الوقت شرط لم يقبل لانهم صاروا فاسقة بالشهادة على شرط كما في الاسترغنى والشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها كما في الجواهر
والاكتفاء يشير الى انه لا يشهد بالتسامع في القتل ولا في المهر ويقبل فيها ولا في الطلاق والعاق والولاة فلا يابى يوسف سرح
كما في الخلاصة والى انه لا يشهد به في الاطلاق وسبابها كالبيع والهب والصدقة كما في الذخيرة الا اذا اخبره طرف اى يشهد
بالتسامع في هذه الامور اذا اخبر الشاهد رجلا او رجلا وامرأتان فيشترط العدد ولا يشترط العدالة ولا لفظ الشهادة على
تمام بعضهم كما هو الظاهر من الاختيار وذكر في العمادى انه يشهد بالتسامع اذا سمع من محمد وفي التذمة انه لو سمع من ابي سعيد
وصدق ظاهرا وكذا من يهوى لم يميز لكن المأثرة ان كان واحدا فكذلكها شرط والافلام مخرج فيما ليس من شهادة بالتسامع
بل بالعيان فقال ويشهد بالتسامع راي جالس اى كل من راي رجلا في ناحية مجلس مجلس لقضاء الاجل حال كون الجالس قبل
عليه خصوص اى المدعى والمدعى عليه انه قاض اى يشهد اراى على ان ذلك الجالس قاض في هذه الناحية كذا يشهد على رجل

وامرأة يسكنان بيا واحد بينهما انبساط الارواح كالمعانقة والتقبيل فان في التلج الانبساط رتاج فذل
على انها عرسه علما بالظاهر وكذا يشهد ان شئ وعارت مال باوصافه كحدوده وحقوقه سوى الرقيق الكبير فان غيرهم
عن نفسه من الرقيق كالتلج وعن الائمة الثلثة انه كالكبير كذا في الذخيرة في يد متصرف عرف بوجهه وسمه ونسبه فان منظره
الرائي لا يخلو من اشارة اليه كالملاك ليضم جميع المالك وذو المالك اى تصرفا مثل تصرف المالك لان تصرف الناس كالمفاز
والوكيل على انه اى ذلك شئ لمكة اى تصرف وقية رفرالى انه يشترط مع ذلك ان يقع في قلبه ان ذلك شئ لذى اليد
وقبل انه ليس بشرط وبالاول ناخذ الى انه لو لم ير الملك والمالك اوراى الملك وعرفه ولم ير المالك لكن سمع من الناس ان
لا يشهد انه ملكه كمانى النهاية فهم يندرك بالوجه سد النظام من جواز تفويض بالتسامع فقال لكن ان قال شاهدني كل
من نخبته مسوعة او الواحد الرائي عند قاض ان شهادتي بالتسامع او بحكم اليد اى حكم تصرف المالك على تلك الشهاد
يبطلت شهادته على الصحيح لان ترك الاطلاق ينبى عن اعتراض شبهة في تلك الشهادة كمانى الكافى وغيره وهذا قول الائمة
الثلثة كمانى قاضى خان لكنها لم تبطل في النكاح ونسب اذا قال اسمناة من قوم لا يتصوروا طوعهم على الكذب وكذا في الموت
اذا قال لا خبرنا بثقة وكذا لم يبطل الوقت على ما قال المغبني كمانى لهادى ومن شهد على موت زيد بقريته الا في فلا تسامع فيه
كما ظن انه اى بناء على انه حضرة يجوز كسر المنزه اى انه للتبديل وقن زيدا وان صلى عليه قبلت شهادته وهذا عين
بالكسبر اى معانيه للموت حكما لا تسامع انه لا يدر فن ولا يبطل الا على الميت فكانت شهادته على الميت وهذا اذا لم يكن الشاهد
منهم في خبره بان لم يكن من ورثته ولا موصى له والا فلا يعتمد على خبره كما في العماد وغيره والاحسن تقديمه على
قوله ويشهد اى مجلس كما لا يخفى

فصل في قبيل الشهادة جواز من اهل الاموال الذين خالفوا في العقيدة من اهل القبلة وكانوا است
تربق الخارجية ككفرون المحتنين في طاعة الزبير وعائشة ومعاوية رضى الله تعالى عنهم والرافضة الملعونون اللاعنون على لاهرين
وغيرهما من الاخيار عليهم رضوان الله تعالى الى يوم اقراره والقدرية النافون للقضا والقدر عنده تعالى والتجربة النافون لقدرة
العبد على طاعة القائلون بخلو الذات عن الصفات والمرجية النافون بضر الذنب مع الايمان ثم صار كل فرقة اثني عشرة فتم
اثنان وسبعون فرقا كلهم في النار الا من اتقدم التوحيد كمانى التشديد وغيره من شروح المداينة لا يقال انهم بسنة
الاعتقادات صاروا فاسقين فكيف تقبل شهادتهم مطلقا لا نقول لا تسلم انهم فاسقون فان فسق لا يطلق على فعل فقلب
كمانى الكراني واللام شهادة الى ان كل من كفر منهم كالحجوة ونحوها وعلاوة الروافض العالمون بخلق القرآن لا يقبل شهادتهم على لاهين
كمانى اشاع عن ابى يوسف من كفره لم قبل شهادته كمانى لبيط الخطابية طائفة من الروافض يسمون بكتاب محمد بن ابى سب
صديقه عيسى بن موسى بالكوفة لانه قال ان عليا الاكبر وجعفر الاصغر فانه لم يقبل شهادتهم لانهم يتخبرون الشهادة لكل من طلع عنهم
وقيل بان الشهادة يشترطها وجبة والاموال جميع هو مصدق بهواه اذا جبه وشهادته ثم هي به الهوى والاشتي محمودا كان لو ندموا فمطلوب

المذموم منه اهل الاهواء هم ليسوا بباطلة فانه يقال على كل من خالفته ائمة تبادل فاسد كافي الكفر لي وقبول الشهادة من الكافر
العدل على مثله في الكفر فلا يقبل شهادته على المسلم ولا الشهادة الكاذب منه على احدا والكذب حرام في جميع الادب ان كان في
المداية وان خالف الملة كالنصارى والمجوس وعلى المستامن وان خالفه اذ الذمى كالمسلم في قبول الشهادة عليها
ومن المستامن على مثله اظهار ما في موضع الاخبار لزيادة الايضاح اذا كان من واردا احد فلو كان من الروم والترك
او الهند لم يقبل شهادته مستامن على الذمى كافي الكافي وعلى عدوين عدولا اي فخره بخره وخرن بغيره وقيل انه يعرف
بالعرف كافي خزانة الفقيهين بسبب الدين اي بامريني لانه لا يكذب لدينه كاهل الاهواء كافي الاختيار ولا يخفى انه متذكر
باقبله وما جدد الباطل عدولا محدث كمن ثم اشار الى تعريف العدل على القول الصحيح كافي الكافي وغيره فقال و
من حيث نسب الكبار اى كل فرد من افراد الكبار كافي اكثر الكتب لكن في قضاء الخاصة والمختار اجتناب الاصرار على
الكبار فلو اصاب كسيرة مرات قبل شهادته وتناها في الكيسرة والاصح انه كان شيئا من سببين وفيه تهك حرمة الدين كالملة
على المعصية وضرب الماير واطناير كافي خلاصة محيط والذخيرة والكافي والمفردات والكفاية وغيره من الكتب المعتمدة
والله اشار لمصنف في الشرح ثم اشار الى ر من قال من اشافعيته ان الصغيرة بالاصرار لا يصير كسيرة فقال ولم يصير على
الصغار اى لم يصير على كل فرد من افراد الصغار والصغيرة خلاف الكبيرة وقد بين وانما جمع واللام يراد الى ان ليس على انه
كما اشترط البعد عن فعل كل كسيرة اشترط البعد عن نية كل صغيرة كافي تهيبه من الظن ان الاحسن الصغيرة وغلب صوابه
على خطاه اى اكثر حسنة بالنسبة الى صغيرة من حيث الكبار فان فعل مائة حسنة وتسع وتسعين صغيرة فهو عدل وان فعل حسنة
وصغيرة ليس بعمل وكان عليه ان يزيد قديرا آخر وهو ان يعتنب الافعال الدالة على الدنائة وعدم المروة كالبول في الطريق كما
ذكره المصنف في الشرح ولا يرب فيه فان ترك المروة ليس بكسيرة على القول الاصح في الكبيرة وقد صرح به في قضاء الخلاصة
يدخل في الكبار باطل والاقلعت النوى لم تخين بعذر الكبر وخوف الملاك فان اجتنب من اليوم السابع الى ثلثين سنة
فلم يقبح الا اذا ذكر استحقاقا ونقصا اى المنزوع نخسيته وولد الزنا لانه فاسق الاب والعمال بالشتم والتشديد لمراد
اسلطان وقيل المواجهون انفسهم وقيل ان كان السحال وجماد امرؤ لا يجازف في كلامه تقبل شهادته والا فلا وقال الجمهور
انهم اخذوا الصدقات وقالوا ان في زنا لا يقبل شهادته ثم نعلبه الظلم كذا في الكافي واصلح انهم ان كانوا عدولا تقبل والا
فلا وذكره المصنف لا يقبل من الرئيس والمجاني في السكة والبلد والعراق كافي محيط وشهادة سمال الوقف لا يقبل على
اصح كافي الجواهر لا يقبل من عجمي اى شئ من حقوق سوا كان مسموعا او غيره دنيا او عينا منتقولا او عقارا وسوار
كان عجمي وقت التحمل او وقع الاداء واما اذا لم يكن عجمي وقت التحمل فان كان المشهود منتقولا فمقبولة بالاجماع وان
كان عينا او عقارا فلا يقبل عند الطرفين خلافا لما يوسع رح ونه انما لا يجوز فيه التسامح ولا يقبل بالاجماع كافي
الذخيرة وانما يعرف كونه بصير وقت التحمل فاذا عرفت القاطن الوقف الذي عفى فيه وتنازع للمعنى سابق على ذلك

والاقل لا يقبل قول الشاهد والمدعى في ذلك كما في له بسوء ولا من مملوك قمن او مدبر او كاتب ازام ولد او متفق له بعض
لان ليس من اهل الولاية على النحر والامن محدود في قذف اي تقاذف وان تاب لان تمام حده برد شهادة وفيه
اشارة الى ان الشهادة قبل ائمة تقبل وعنه تقبل اكثره وعنه لم تقبل ان شرب سوط واحد والى ان شهادة لمعز التائب مقبولة
كما في الكافي والى ان المحدود في الشرب ونحوه تقبل كشهادة الفاسق بعد التوبة قيل لم تقبل شهادة الابعدة شهر وقيل بعد
سنة والصحيح انه مغفوض الى راي المصل او القاضي كما في الكبرى والاكثار مشعرا بان واقام بعد اربعة من الشهادة وعلى صحت
مقالته صار مقبول الشهادة وهو الصحيح كما في الكافي والامن حدد في حال كفره فاسلم فانه يقبل شهادة على المسلم
اذ بالاسلام حدث العدالة وفيه شعار بان لو شهد قبل الاسلام لم يقبل شهادة على الذي كما في الكافي ومن حدد على عدده بسبب
الدنيا اى بام ديني نظمو فستعمل في بعض نسخ الهداية والبيضا والصلوات وغيرها من المتداولات فلو شهد مودى رجل
بالفرب وغيره لم تقبل وفي معالم السنن وغيره من كتب الحديث هنا من لعدو تقبل اذا كان عدلا وهو الصحيح عند صاحب المنة لكن
لا يخفى انه لا يعارض بانى كتبنا بهنا على ان نفسه قد قال ان الاول مذموم المتأخرين نعلم انه الصحيح في زمانهم وزماننا ومن
سيد لعبده ومكاتبه وامته وام ولده لانه شهد لنفسه فتقبل على احدهم لو شهد له فردا القاضي ثم اعتق فاعاداه لم تقبل
سنته الكذب ولا تقبل الشهادة من شركه لشركه كنيما ليشتهر كانه من التجارة فثبت الشهادة والاولى ليشتركان فيه فانه
الصحيح الا عند الاخفش والاضافة للعهدي شركة العنان فانها لا تقبل للشريك المفاوض لانه لا يكون الذي جميع المال
وفيه اشارة الى اننا تقبل فيما لا يشتركان فيه كالنكاح والوصية والمحدود ومن محتث نفع النون على المشهور والكسر
فصح كما في التمهيد ثم نشره فقال ليفعل الردي من تشبيه بالنساء في التزيين والتكئين من الرطاح اما اذا كان
فى كلامه ليس اذنى عضائه فكسر فهو كالتحشيت فتقبل اذا كان مع رجل وامرأة لانه اتان ومن نايحة في مصائب
الناس ولو بلا اجر فتقبل ممن تلح في مصيبة نفسها كما اشار اليه الكافي وغيره وينبى ان لا تقبل لان مومتا حرام كما ياتي
والنوح التدية بالبكا وتعداد المحاسن ومعنيته اى من تقبى وتمشده شواني بكلمة او غيره محرمة صوتها كما في الذخيرة وغيرها
ككنها المحترفة بالتقنى بين الناس فمجرد التقنى لم يسقط العدالة كما في الكافي والمد من الشرب اى لمصر على شرب الاثرية
المسكرة غير الخمر فان المد من الدوام على الهوى وتباع الهوى دون التداوى وانما اشترط الادمان ليظهر فيه الشرب
والالم يخرج من العدالة وانما استثنى الخمر لان مد من شربها بلا هو ساقط العدالة كما في الكافي وخزانة المفتين و
اليه اشير في الذخيرة والمفهرات وفيه اشارة الى ان مد من السكر يخرج عن العدالة كما في البيضا وذكره في النظم انها
لا تقبل من شارب الخمر والمسكر بلا تاويل وفى الاختيار وغيره اننا تقبل عند محمد ربح من شارب البيند متادلا الا اذا
سكر او قرب على الهوى فيما قال لمصنف اننا تقبل من مريض شرب الخمر يقول الاطباء ولا علاج له الا الخمر لان في جرمتها
خلات كلامه كما ذكرنا على ان الصحيح انما حرم نعم الخمر وبعض شئ في طبعه ونحوه مما ينفقه لا محالة كان مباحا كما في التمرناشى وغيره

واعلم ان الجاس مجلس الغمور كالمدة من كافي الخزانة ومن يلعب بالطيور اى يطيران اللعب حرام فمن سلكها
 فاعل كمانى الكرماني وكذا اوطيها للعرف وقال شيخ الاسلام انه ليس بعمل الا انها حثت على غير ما تقتضيه في ملك انظر كافي الذخيرة
 واللعب بالكسرة لعب بالكسرة يلعب بالفتح اى فعل فاعلا غير قاصد بقصد صحيح كما ذكر الراغب في الكشف انه لا يفيد فائدة عملا
 والطير جميع الطائر او مثل الطيور بالضم عرب (دجبره) فانه يشبه بالية الحمل ويدخل فيه المار ونوعه من الملاهي المستثناة
 بين المسلمين ونحو المحمدا وفرب القضيبي اذا ضم مع نحو الرقص وكذا الخروج من البلد لقدم الامير الاعظم او الاعتبار
 كمانى الكبري اولى غنى من جل للناس لانفسه لمنع هم فقبل من الهنى فانه العالم بالتعنى لغة وعرفا ورد الشهادة لاعلان ان
 كمانى الكرماني او تركب ما يحده كالزناد السرقة واللواط عند ما يدخل فيه القذف قبل عهد فانه كبيرة مسقطه العداة وبه يفتى
 كمانى الكبري لكن يشترط اعلان الكبيرة كمانى النظم واكثر ما ذكره لتفصيل الحمل في العدل فاما وجه نظر ان الظاهر تركه لانه مستفاد
 او يدخل احكام ومجمع الناس مرة بلا ازار لان ابداء الحورة فسق كمانى التمس واناسى بالاحكام لانه معوق يقال ستم الفرس
 اذا عرق والازار بالكسر ما يلبس عند الدخول في الحمام او ياكل الربوا مع العلم بذلك كما قال الامام السرخسي والظاهر
 انه غير محتج اليه لان العلم ما خوذ في مفهوم لمعنيته وشرط في الاصل الادمان فان الربوا يفيد الملك بالقبض الملك
 يسج لاكل فكان ناقصا في كونه كبيرة كمانى المحيط وغيره او يقام بالزود والشرط نجح اى يلعب بالزود ويقام بالشرط نجح
 تلعب بجالس الداية بناء على الشهادة فاعلم ان الزود لما لم يقبل شهادة بلا خلاف بخلاف لا لعب الشرط فانه تقبل الا
 اذا وجد احدين الشرط الثلاثة احدهما امر والثاني ما اشار اليه بقوله اولى قوته لصلوة عن وفتها بهما اى بالشرط
 وانما شئ فيه كمانى الداية لانه نبى على سابق كلامه اعلى قوله تعالى يخرج منها الملوذ والمرجان . انما يذكر الثالث
 وهو الكارح لم يفت عليه بالكذب لانه معلوم فلا تساهل في التقييد وتركه كما ظن وذكر في الجواهر ان مجرد اللعب بالشرط نجح
 قاصح وقيل نه اذا اخذه منته فقبل روحا القلوب ساعة فساعة ولا يشعر بان فوت الصلوة والصوم وغيرها
 من الفرائض ليس بقاصح او يبول على الطريق بين الناس او ياكل فيه اى في الطريق بين قوم غيرهم
 وكذا غيرهما من المباحات القاصحة في المودة كعجته الارذال وافراط المزاج والحرث الدنية من غوالد باغة والحياكة
 والحجامة بلا ضرورة كمانى الكشف ويدخل فيه الشئ في السوق بالسراويل وحده كمانى الاختيار او يظهر سب وجه
 من السلف اى الصحابة رض الله تعالى عنهم لظهور فسقه ونعم ما قيل من طعن في علماء الامامة لا يلو من الاسم كمانى الكبري
 ولذا قال ابو يوسف ح لا قبل شهادة من شتم صحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لانه لو شتم واحدا من الناس
 لم يقبل شهادته فهنا اولى كمانى المحيط فعلى هذا لا يبعد ان يكون السلف شاملا للمجتهدين كلهم كما ذكره المصنف وغيره على ان السلف
 في الشرع كل من يقلد ربه في الدين كابي حنيفة وصحابه فانهم سلفنا واهل البيت والتابعين رض فانهم سلفهم كمانى الكفاية
 ولم يوجد اصل كمانى المستصفاة جمع سالف والمشهور انه في الاصل مصدر سلف اى مضى سلف الرجل آباره وجميع سلفاته وفيه

اشارة الى انه لو كنتم بهم قبل شهادة فان القامح الاعلان والى ان سب احد من اصحابه ليس كبقية كمال خزانة المفتين
 وغيره لكن في مجموع النوازل لو قتل احد من سب الثغين ولم ينهزم فلم يقتص به فانه كافران بهما ينصرف الى سب ابني صلي بنه
 تعالى عليه وآله وسلم وفيه شعار بان الحسن والسب يعني وهو التكلم في عرض الانسان بالعيبة وفيه اختلاف كما في الخلافة وغيره
 طالع انه لو شتم اهل ذم وملكه قبل شهادة الا اذا كان في كل يوم وكل ساعة كما في المحيط والى انه لا يقبل شهادة اشرف
 العراق لانهم متعصبون كما في الخزانة وغيره وفيه اشعار بان لا يقبل حنفي الى الشافعي لم يقبل شهادة وان كان عالما كما في
 او اخر الجواب وان علم انه قد مر في القضاء وان لا يشهد من بيننا ولا داور وجية وفي كنية عن نجم الائمة لا يشهد له خادمة وكاتبه وشيخه
 ورعيته ولم تكلم في احاديث الرعية وقسمته الى سب وانما سب بحر الندانة قد خطر نفسه ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكثر
 سوادهم وعدوهم وشبههم لينال بذلك الاذيقيل يشهد ركب البحر للتجارة وغيره وهو له صواب ولا تقبل من شهود المدعي
 الشهادة عندنا خلافا لخصمات وهو رواية عن ابى يعقوب سج حال كونهما شتمت على جرح مجرد اى جارية مجردة اى
 لم تترتب عليه ما تترتب على الجرح من دفع الخصومة عن شهود عليه ولذا يقال له الجرح المفرد وهو الجرح المجرد
 بالفسق اى تفسير الجراح الشاهد اى شاهد المدعي لم يجر فان الحكم لم يجر قبل التعديل لاسيما اذا جرح كما ذكره المصنف
 وفيه ان مراد الفقهاء ان القاضي يتيقن اى هذه الشهادة ولكن يسأل عن شهود المدعي سرا وعلاية فاذا ثبت عدالته
 تقبل كما في الفقرات ولانه ذكر في خزانة المفتين انهم لو شهدوا على رجل بحق فاقام له شهود عليه انه استاجرهم لئله الشهادة
 لم تقبل لانها شهادة على انفى والبطال للادلى ولم يوجب اى واحال ان الجراح لم يوجب بهذا الجرح على الشاهد
 او المدعي حقا للشرع كوجوب السخاء وللعبادة كوجوب المال فلو ادعى تقبل كما ياتي مثل قول الجراح هو اى الشاهد
 فاسق او كل الربوا او شارب خمر او زان في وقت او مقر في شاه زور او ان المدعي مبطل هذه الدعوى وانما تقبل
 لان الشاهد صار فاسقا باشاعة الفاحشة المحرمة بالنفس بلا ضرورة فان الشهادة الكاذبة تندفع باخبار القاضي سر كما في الكافي
 وغيره من ابتدالات او مثل انه استاجرهم اى ان المدعي استاجرهم لئله الشهادة فان هذه وان تضمنت امرا
 زائدا على الجرح ولكن ليس له خصم يثبت اذ لا تعلق له بالاجرة وتقبل الشهادة على اقرار المدعي بنفسه فهو
 لان غيرهم اشاع الفاحشة ثم حاكمه وعلى انهم اى هو عبيد او احد هم عبدا وانهم شاربو الخمر لان اوسار توهمى كذا
 او زانوا النسوة بلا اقدام او انهم قد فقه لفلان وهو يدعيه فان لكل يوجب حقا للشرع وهو الرق في الاول والحديث في
 الباقي بخلاف ما عرفناه يتقدم او انهم شركاء المدعي شركة مفادمة فان فهمتة كما اذا شهد ولد المدعي او والده او
 انهم عطاهم من مالى الاجرة اى بدل الاجارة لها اى لاداء الشهادة على او انهم دفعت انا اليهم كذا مالا
 لكلا يشهدوا على هذه الامر الباطل ومع هذا شهدوا فان كلا منهما يوجب حقا للعباد وشرط للقبول
 موافقة الشهادة الدعوى في معنى لا غير وعليه يدل التشبيه فلو ادعى الملك مطلقا وشهد بسبب الشر لا تقبل

وفي بعض اختلافات الشك كما لو ادعى بالسبب وشهد بالسبب بلاتاريخ او ادعى بالسبب مطلقا وشهد بالتاريخ ولو ادعى مطلقا وشهد
 احدهما بالسبب والآخر مطلقا تقبل ولو ادعى بالسبب وشهد به احدهما والآخر مطلقا لم تقبل الكل في الرمادي ولو ادعى
 الابرار وشهد بالبيع تقبل من حيث البيع لمحت. ومن كان الابرار وعن له نص بالا تيفاد وعن البعض بالاستقاط
 كافي لبيته كما تفاق الشاهدين لهما فاما حتى بحيث يدل لفتما بما بالوضع على متى واحدا بالمطابقة لا تضمن عند مجئ حقيقة
 ولو ان عنهما فاقا بغيره لما اتفقا عليه لغير وفيه اشارة الى ان البيته المتقبل بدون الدعوى. وفي حق العباد لا غير واسـ
 انه لو شهدا اذ قال لا امة انت خلية وشهد الآخر ان برية لم تثبت ثانيا وان تفقنا مني لانه لا يدل بالوضع على اطلاق
 والى انه لو شهد احدهما على البيته والآخر على عطية تقبل والى انه لو شهد احدهما على النصب والآخر على الاقرار لم تقبل كما في
 الكافي وانما جعل في النسخة الشهادة الدعوى شيئا لانه يشهد لانه موافقة من كل الوجهه الا ترى انه لو ادعى الفين وشهدا
 بالفت تقبل بالاتفاق كافي النهاية فترد الشهادة عنده من احدهما في الهت او مائة او طلبة والآخر الفين او مائتين او مئتين
 لان الدلالة على الاقل تضمن غير المتبرر تقبل عنهما على الالف او المائة او المائتين عند دعوى الاكثر لاننا اتفقا على الاقل فيرد
 عند دعوى الاقل لان المدعى كذب الشاهد الاكثر والصحيح قوله كافي لم يضر لان اذ لم تثبت الاغان لم تثبت ما في انهم من
 الالف والمصنف نعمت قوله وذات منة نائية سواء الادب كما لا يخفى في شايست في شهادة الهت من احدهما والهت
 ومائة من الآخر الاقل الالف باخلاف للاتفاق في الدلالة والاتفاق عليه والمائة كلمة اخرى نصارها عشرة وخمسة وعشرة
 فيك عشرة وخمسة عشر عند دعوى الاكثر فان ادعى الاقل او سكنت بقي شاهد واحد لانه لم يثبت شاهد الاكثر الا اذا ادعى الفين
 اخصيانه لبيته بقبض المائة او الابرار وعندهما ذرية التوفيق الكافي على الاصح كافي النهاية ان قصد المال جزءه جلية ثبت
 اى ان قصد الشاهد في شهادة الهت والهت ومائة بثبوتها ثبت ذلك فان قصد عقد لم تثبت فلم يكن هذه الجملة في شيء من التعويض
 كما ظن بل جملة لا تثبت العقد بذلك اى لا تثبت شهادة الهت والهت ومائة عقد من العقد كالبيع بها اى لا تثبت العقد
 منها عند اختلاف الشاهدين على هذا الوجه لان المدعى كذب احدا الشاهدين فلم يبق الا شاهد فلان فرق بين دعوى الاقل
 او الاكثر من الموجب او القائل وفيه اشارة بما لو سكتا من جنس الثمن ثبت العقد كافي اول دعوى الكرامنة
 ولما قرأ مسلما في فرع شتمل على فروع فيها تفصيل فرح: لك وان كان موضع مثل ذلك لمطولات فقال تقبل لك
 الشهادة وثبت الاقل في شهادة عتق بال سواء كان بغيرك الكتابة او غير ما يصلح عن قود على بال ورهن و
 خلع ان ادعى من له المال اى المولى والولى والامتن والزوج فلو ادعى المولى عتق عبده على الهت ومائة وشهد احدهما
 بذلك والآخر بالفت ثبت الالف ولو ادعى اتفق على الفين وشهد بهان الشاهدان لم تقبل عبده وقبلت منه ما ثبت الهت
 ولو ادعى الالف لم تثبت شيء وفيه اشارة الى انه لو ادعى العبد لعتق او القائل يصلح او الراهن الرهن او المرأة خلع وشهد الشاهدان
 لم تقبل فلم تثبت شيء والاجارة بيع اى دعوى الاجارة كدعوى البيع اذا كانت في اول المدة اى مدة الاجارة

فلو ادعى احد من الاجراء لمستاجرني اول امتان الاجارة على الف ومائة وشهد لم تقبل لانه قصدا لعقد والاجارة مال بعد
بعض المدة فلو ادعى الاجراء الاجارة بعد ما على ذلك المبلغ مع الاختلاف قبلت وثبت بدل الاقل لانه ثبت المال بخلاف
ما ادعى المستاجر فانما لم تقبل لانه ثبت العقد لكن ثبت بدل الاجارة باقراره وثبت الشكح بالف عند سواد ادعى الزو
اد الزوجة الاقل او الاكثر لانه لا خلاف في الاصل وهو العقد بل في التبع وهو المال فثبت الاقل للاتفاق الشاهدين عليه
خلافهما فانه لا يثبت الشكح بالف بل لا يثبت الشكح ههنا فلا يثبت الالف وقيل هذا الاختلاف فيما اذا ادعى الاكثر وما اذا ادعى
الاقل فلم يثبت باختلاف وقيل الاختلاف فيما اذا ادعت الزوجة وما اذا ادعى الزوج فلم يثبت بالاجماع والاصح هو الاول
وما في الامالي قول ابي يوسف ربح مع ابي حنيفة ربح كذا في الهدية وغيره الا ان هذا تفصيل خلاف ما في العمادي ان شهود البيع
والاجارة والطلاق وغيره لو اختلفوا في مقدار البديل لم تقبل شهادتهم عندها وكذا عنه الا في الشكح فانما تقبل ويربح
في مهر الى مهر قبل ولزم القبول عن الطرفين اجماع في المارث هو ان ينسب الارث من المورث الى الوارث على وجه
الا يتوهم فمسل كل بين ملكهما فلو ادعى دارا مثالا رباحا عن ابيه وانما بنيت لم تقبل الا اذا جرح شاهد اياها الى الوارث حقيقة كما
اشار اليه بقوله مات مورثه اي مطلق الارث المدعى الوارث وترك ميراثا او ملكا كما اشار اليه بقوله او مات والحال ان
هو الملك او مات وقواني يده وتصرفه وفيه اشعار بانهم لو شهدوا في ان امين كان ملكه تقبل بالاتفاق وبانه لو شهدوا ان كان في
يده لم تقبل وعن ابي يوسف ربح انما تقبل كذا في الكفاية وغيره فان قال الشاهد كان هذا الشيء لابيه اي المدعى او
ابوه او اعماره او اجاره من كان في يده من المستودع واستيعور لمستاجر فان لم يوصول مفعول ثان على التنازع
جاءت به القول من الشاهد بالاجماع لان يد هو لا يملك المالك ولذا فرغ على السابق وليس بيدك ولذا قال بلا حصر
شرك ليس باحسن نظر الى الفا كما ظن ثم شرع في شهادة الفرع فقال وتقبل احسانا الشهادة على الشهادة
فصاعدا لكثرة الحاجز في كل حتى الا في حد من الحدود وقود فانما لم تقبل فيه شبهة الزيادة ولتقصان جداول الالة وفيه
اشعار بانما تقبل في التعزير وهذا رواية عن ابي يوسف ربح وعن ابي حنيفة ربح انما لم تقبل كذا في الاختيار وشرط لها اي لقبول
شهادة الفرع تعذر حضور الاصل لادائها باحد من الاسباب الثلاثة بموت اي بروت الاصل كذا في الهدية وغيره لكن
تضايرها في غيره ان الاصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه في شرط حياة الاصل او مرض الا ياتي بمجلس الحكم وفيه اشعار بانما
تقبل اذا كان الاصل محذرة كذا في الهدية وكذا احسن الاصل في حين الودي والماجن القاضي فقيه خلاف كذا في المحيط وسفر
شرعي في ظاهرها رواية وعليه الفتوى فلو كان الفرع بحيث لو حضر الاصل لمجلس الحكم امكنه البيوتة في منزله لم تقبل شهادته وتقبل
عنده اكثر ليشيخ وعليه الفتوى كذا في المضمرات ولو كان الاصل في المص لم تقبل عنده وفي رواية عن محمد ربح وتقبل عندها كذا في
الخزائنه وشرط لها شهادة عدد من اثنين فصاعدا عن كل اصل من رجلين او رجل وامرأتين فلا يشهد على شهادة رجل
اقل من نصاب الشهادة وفيه اشعار بانهم لا يشهدوا على شهادة امرأة وقد جاز ذلك وان لم يقض حتى تشهد امرأة اخرى مع رجل اخر

کمانی قاضی خان و بانه لا یشهد صل علی شهادۃ مع رجل آخر علی شهادۃ صل آخر کمانی النہایۃ لا یشرط لثانی فرعی ہذا
الاصل و فرعی ذلک الاصل فی شہد رجلان مرة علی شهادۃ احد الاصلین و مرة علی شهادۃ صل آخر و فیہ شمار بان لا یشہد
اصل علی شهادۃ نفسه و فرعان علی آخر و قد جاز ذلک کمانی النہایۃ و یقول الاصل ای صل کل من الفرعین عنہ تجہل
شہد عند الحاجة امر من الاشہاد فلو اشہد رجلا و ہناک حل سیمعلم بخبرہ ان یشہد علی شہادتی فلو لم ینکرہ لم یجز خلافا لابی یوسف
فانہ معلوم کمانی محیط انی شہد بکذا ای بان فلان ابن فلان ابن فلان اقر عندی لہ بالعت درہم و الجملة بدل من البحر و
و فیہ شمار بانہ یجب ان یقول عند الفرع وقت التحمیل کما یشہد عند القاضی فان مجلس الاشہاد مجلس قضاء کما غیر الیہ
فی المدایۃ و غیرہ لکن فی الشارح ان تاخیر ہذا القول عن الامر لیس ختم و یقول الفرع ای فرع کل عند القاضی شہد
ان فلانا ما شہدنی علی شہادتی بکذا تقدیمہ علی ما یاتی لیس ختم و قوله فلانا شہد لوجوب ذکر اسم الاصل کما سمیہ وجہہ کما
فی الخزانۃ و قال فلان لی شہد علی شہادتی بذلک ہذا مما لا بد منہ خلافا لابی یوسف مع کمانی قاضی خان فیتحتاج الاشہاد فی الخزانۃ
او الفارسی الی ثلث شہبات او کافات و الا و فیہما الی خمس شہادۃ الحسن لا یقول و یقول اصل شہد علی شہادتی بکذا و ہذا
و شہد علی شہادۃ فان بکذا علی ما قال لہ صنف و ہذا مختار لہ فقیہ ابی جعفر و ابی لیث و الامام لہ خسی و ہو سہل و لیس و ذکرہ محمد بن علی
الکبیر کمانی محیط و غیرہ و ہو الاصح کمانی الزاہری فیتحتاج الاشہاد و الادار الی ثنیین او الکافین فی الاختیار الحسن ما ذکرہ و الا
ما قال الخصان ان یقول الاصل شہد بکذا و شہد تک علی شہادتی بکذا و الفرع شہد ان فلانا شہد عندی بکذا و شہدنی علی
شہادۃ فامر لی ان شہد علی شہادۃ لیکون اہد من الاختلاف فیتحتاج الاشہاد الی خمس شہبات و الادار الی ثمان و یصح
تعلیل الفرع الذی ہو عدل عند القاضی الاصل الذی لم یمیم عدالتہ بان قال ہو عدل عن محمد بن ابراہیم کہ یصح کتعلیل نفسه و فیہ ایما
الی انہ لو قال الفرع ان الاصل لیس بعدل او لا عرفہ لم تقبل شہادۃ حکما قال الخصان و عن ابی یوسف صح انہ یقبل منہ و یصح
علی ما قال لہ لکوانی کمانی محیط الی انہ یجب ان یکون الاصل عدلا و لو خرس الاصل و فسق او عی ادا تہ لم تقبل شہادۃ فرعہ
کمانی الخزانۃ و الی انہ لو غاب کناستہ ولم یعلم بقاؤہ علی عدالتہ قبل شہادۃ فرعہ ان کان الاصل رجلا مشہورا کمانی الذخیرۃ و صح
تعلیل احد الشاہدین الفرعین الذی ہو عدل عند القاضی الفرع الآخر الذی لم یعلم عدالتہ لانه من اہل الذکۃ و قيل
ان تعذیلہ لا یصح لانه متمم بانہ یرید تنفیذ شہادۃ کمانی النہایۃ و غیرہ ولا یغنی عنہ عن السابق و شامل تعذیل الاصل فرعہ اذا حضر
و قد صح ذلک کمانی القدوری و انکار الاصل قبل موته و بعد حضورہ الشہادۃ فی ہذا الحدیث یجوز شہادۃ الفرع فان شہد
لم تقبل فان التحمیل شرط و فیہ ایما الی ان انکارہ الاشہاد مبطل و الی ان الاصل لو نہی الفرع عن الاداء لم یعیل نیۃ نیتہ فان ک
فی محیط و الی ان حضور الاصل لم یبطل شہادۃ الفرع و فیہ خلاف کمانی حضورہ بملقضاء بناء علی ان قضاء شہادۃ الاصل و انکار
کمانی قضاء المینۃ و من اقر اقرارا حقیقا او حکما لم اکرہ انہ شہد زورا بالفہم ای کذا بشہر ای بعث بہ القاضی الی اہل - و قد
وقت الضمورہ اجمع ما کانوا و ان لم ین سو قیا قال اہل محلہ وقت العصر اجمع ما کانوا و یقول امین القاضی ان القاضی یقر بانہ

ويقول انما وجدنا شاهدا زورا فاحذروه وخذروا الناس ولم يعزروا ولم يضربوا عندا عنده واما عند ما فيه ب ثم يشهد وقيل لا يشهد
 اتقائهم وليفتي بقوله قال لا يضرب وجعوا ويحبس تاويبا ولا يسود بالاجماع كما في السراجية ولا يبلغ تعزيره الى اربعين عند محمد
 خلافا لابي يوسف رح وقال الحاكم ابو محمد رح الكاتب ان رجعا تايلم يعزروا بلا خلاف ومثرا يعزروا بالظرب بلا خلاف وان لم يعلم
 فمحمل الخلاف ثم اذا شهد وعزرتا ب فان كان فاستقيا لقبيل شهادة على خلاف وان كان مستورا لم تقبل ابد وكذا اعاد
 كما في رواية عن ابي يوسف رح وعنه اننا تقبل وعليه نفتهى كما في النهاية واما ثم الاقرار بشئ مثل ما اذا شهد بموت زيد
 او قتل ثم ظهر حيا او بروتة بلال ثم مضى ثلثون يوما ولم ير الللال باعلة او بولادة امرأة ثم ظهر لها بكر وبقطع خبر ثم يوجد فاما وني
 الاقرار اشارة الى انه لو قال غلطت او اخطأت او ردت شهادة لتهمة او خلل او غيره لم يشهد ولم يعزروا الى انه لا يثبت بالبينة
 لان نفي الشهادة كما في الكافي وغيره والاكتفاء مشير الى ان التعزير بالادارة والاطاعة في الاحاق مع الضرب لم يجز في غير
 شاهد الزور الا ان القاضي المامني قد نقل عن حمدة ابن جازني غير ذلك كحلوة عمدا

فصل في الرجوع عما ادى الشهادة الا عند قاض لا نفي الشهادة وفيه اشارة الى ان الرجوع لا يكون الا
 بعد الشهادة والى ان ركنه قوله رجعت عما شهدت او شهدت بزور فلا يثبت الرجوع باتامة البينة ولا باختلاف اشهادهم ولا بالاقرار
 الا اذا جعل لانشاء الرجوع والى انه شرط مجلس القضاء ولو كان القاضي غير الذي شهد عنده كما في النهاية والاكتفاء مشعرون تحت
 الرجوع لا يتوقف على القضاء بالرجوع او بالضمان على ما قال بعض المشايخ كما في الصغرى فان رجعا عنها قبل الحكم
 بها سقطت الشهادة عن حيل لا اعتبار فلا يجوز ان يحكم بها ولم يضمن اى الراجح ان لانما لم يتلفا شيئا ولكنهما قد شهدا كما في
 الكافي وان رجعا بعده اى حكم لم يفسخ الحكم لان الاول يستحق القضاء وضمننا عندها وكذا عنده على الاصح كما في
 الخزائن ما اتلفاه من المال او المنفعة بها اى بهذه الشهادة ان كلا فكل وان بعضا فبعض الا اذا عوض لانما لم يتلفا
 المذهب وعليه بالشهادة والاكتفاء مشير الى انما لم يفرقوا بين ما وعدوا له التفتي بالسابق والى ان المدعى لم يضمن لان الحكم قبل
 بولاء القاضي لانه لم يسمي وفي الحكم ولذا لو ائتمن عنه بعد التعديل باثم وعزروا يعزل كما في الكافي اذا قبض المدعى طرف ضمنا
 مدعى من الدين الجوين او عيين او غيرهما كما في الهداية لكن في الاختيار انما ضمنا قيمته بعين بدون قبض
 لان يملك بجد القضاء بخلاف الدين فانه لا يملك الا بالقبض والعبرة في ضمان الراجح من الشهادة وعدده للباقى منهم
 لا للراجح والافضى الى الحكم بالضممان مع بقا الحق المستحق كما اذا شهد اربعة ورجع منها اثنان فان رجعا احدى ثلثه من الشهادة
 لم يضمن ذاك الا احد الراجح بقا ما سبق الحق فان رجعا آخر من الاثنين الباقيين ضمنا نصف ما سبق فبعض لان
 الاتامات لهما وان شهد رجل وعشر نسوة ثم رجعا اى الرجل والعشرة على التخليص على الرجل سدس
 من المال على العشرة سدس منه عند ابي حنيفة رح فان كل اثنين منهم رجل والاثنين على كل واحد على كل من الرجل والعشرة
 نصفت عندهما الا انهم وان كثرن كرجل وان رجعا اى العشرة فقط بالرجوع منه فعليه نصفت اجماعا لان الاعتبار

الماضي من النصف وضمن الفرع لا الاصل ان رجع الفرع هو للعطف والاصل جميعا لان شهادة الاصل سنة اعلت
وقال محمد بن ابي ان لا يضمن كلا منهما وفيه اشارة الى انه لو رجع الفرع فقط لم يضمن الا هو والى انه لو رجع الاصل فقط لم يضمن بينهما
وتما في المصنفات وضمن المذكر اذا رجع فلو قال في شهود الزنا انهم احرار ثم بعد الرجوع قال هم عبيد وقد علمت ذلك فمن الدية
وقال الدية في بيت المال ويجوز ان يكون المعنى ضمن الفرع ان رجع هو والاصل والمذكر فان شهادتهما اعلت كما في كشفت
الا يضمن عندهم شاهد الا حصان اذا رجع لانه ثبت للزاني حصالا حميدة هي كونه حرا فلما دخل بامانة بكذا صحيح ذوالنبيش
في اثبات الزنا الموجب للرجم وضمن عند زفرج لان كمل العقوبة كالموجب وضمن شاهد لم يمين اى يمين في ضمن شرطية اذا
رجع الا شاهد الشرط منها فلو شهد شاهد ان قال رجل بغير المدخل بها ان دخلت الدار فانت طالق وشاهد آخر انما دخلت فبقى عليه
نصف المهر ثم رجع لشاهد ان ضمن شاهد لم يمين فقط لانه السبب اختلف. لو رجع شاهد بشرط فقد ضمن عن بعضهم منهم فخر الاسلام صحيح
انه لم يضمن واليه آكل السرخى كما في الكفاية فالضمير في قوله اذا رجعوا المذكر وشاهد الاحسان والميمين وبشرطه كما ان نظرت
للشمان وعدة متساوين المقام ولا يخفى ما فيه من رعاية حسن الاختتام

كتاب الاقرار

اقره ههنا واخره عن الشهادة لانها تجتاز الا انها قاصرة ههنا في اللغة اثبات اشئ باللسان او بالقلب او بهما فصدده الانكار
دون ايجود فانه مختص باللسان كما في المقررات وفي الشريعة اخبار اى اسلام بالقول فلو كتب او اشاروا بيل شيئا لم يكن
اقرارا. يدخل فيه ما اذا كتب الى الغائب المبعوث على كذا فانه كالقول شرعا كما في الصغرى بحق اى باثبات وليست قاس عين
وفيه مكن لا يستعمل الا في حق المالية كما مر فيخرج عنه ما دخل من حق التعزير ونحوه لاخر عليه اى لغير الخبر على الخبر وبغيره على الخبر
والدعوى والشهادة ولا تنقيض على ما ظن باقرار الوكيل. والى وجوبها لينا بمتهم نائب المتوبات شرعا وحكم ظهور المقر به في
الخبر المقر عليه لا انشاؤه اى لا اثبات المقر به بهذا اللفظ ولا اقالوا ان المقر له اعلم ان المقر كاذب في اقراره ثم اخذه منه لم يل لبدية
الاخذه عن طيب نفس فانه تملك تبدا كما في الكفاية وغيره وانما لم يكتف بالاثبات عن النفي وبما سبب الغنى في رواية قال بعض المشايخ
ان الاقرار انشاؤه كما في العمادى وغيره وانما اطلق اشارة الى ان تصديق المقر لم يشترط وان ارتد بده ولو صدقه ثم رده لم يصح
الرد كما في الكافي ولو رده ثم عاد اقراره صح الاقرار كما في الزاهدى فلما كان الاقرار خيرا فصيح اى فصح الاقرار بالخبر للمسلم
لانه ليس بملك فيومر بالتسليم اليه لا يصح الاقرار بطلاق او عتق مكرها لانه ليس بانشاء ولا انقضاء ولو من مكره
وفيه اشعار بان له لو اقر بها بار لا او كافرا بلا اكره يصح ذلك وفي اكره قاضى خان انه لم يصح ديانة فلو اقر حر فان اقراره بدين
وان صح في الحدود القود لكنه لم يصح بالمال مكلف فان اقرار المجنون واليهى لم يصح الا اذا كان ما ذونا وصح اقرار اسكران
كما سياتى بحق صح اقراره ولو كان ذلك الحق مجهولا لا يدرى ولو كان انشاء لم يصح لانه تملك مجهول وفيه اشعار

بان المقر او المقر له اذا كانا مجهول المصالح فلو قال الزيد على العت درهم لم يصح لان زيدا في الدنيا كثير وكذا لو قال كس على العت درهم لان العت في الدنيا كثير وكذا لو قال فلان درهم لم يصح ولا حد بينهما صح كافي الاكراهي والطلاق الجعالة لا يخلو عن شيء فان كل تصرف بغير صحة اعلام الحق فيه لم يصح الاقرار به مجهول اقراره باغ او اجا شي لم يصح اقراره لانه تصرف فاسد بخلاف ما اذا لم يشترط كما اذا اقر به غصب او ادع ما في كيس وقام في الكافي ولزمه فيما اقر به قبول بيانه ولو مفصولا فلم يبين اجبره القاضي على بيانه بما له قيمة من المال ان كذبه لمقر له فيما بين غيره والام لم يكن عليه شيء آخر فلو قال على شيء وبين درهم صح ولو قال غصبت منه شياد بين زوجة او ولده او كفاس من تراب او قطرة من ماء لم يصح على الاصح والقول له اي للمقرح يمينه ان ادعى لمقر له اكثر منه اى مما بين لانه المنكر والكلام مشير الى انه لو انكر الاقرار بمجهول ايد اقامته البينة عليه لم تقبل لان جهالة الشهود به تمنع صحة الشهادة فقام في الجواهر والتحفة ولا يصدق لمقر في اقل من درهم قوله على مال او مال قليل لان مادونه من الكسور لا يطلق عليه اسم المال عادة ولو قال درهم او دينار كان عليه درهم او دينار تمام لانه ذكر المصغر لصغر الحجم ولا يصدق في اقل من النصاب لعشرين او المائتين في قوله على مال عظيم من ذهب او فضة او دراهم او دنانير لانه النصاب عند الناس هو عظيم منها وعنه انه اذا قل من الدراهم يصدق في عشرة دراهم كافي المداية والاصح ان الاول منه في حق الغنى والثاني في الفقير كافي الكراهي ولا يصدق في اقل من خمس وعشرين في قوله على مال عظيم من الابل لان العظم يطلق والعدد الواجب الزكوة من خمسة على هذا ينبغي ان يكون من ثلثهم اربعين ومن له بقية ثلثين اموال عظام مقدرة بثلاثة نصاب في اقل من قدر النصاب قيمة في قوله على مال عظيم من الخنطة او الخس او غيره مما من غير مال الزكوة ولو قال بال نفيس او جليل لزمه اثان كافي الكفاية ودراهم في الملاعة ثلثة من الوزن المتعاد لان الدرهم جمع الرباعي فهو مشترك بين جمع اقلته والكثرة والمتيقن من الافراد ثلثة ودراهم كثيرة عشرة لانه لما وصفت لفظ مشترك بين جمعين بالكثرة واقل جمع الكثرة احد عشر فاحمل على ما هو اكثر حجج اقله من عشرة اولى لانه المتيقن منها عنده واما عند ما فاثان لانه كالمال العظيم في شاة كثيرة اربعون وابل كثيرة خمس وعشرون واما خنطة كثيرة فخمسة اوسق عند ما لا رواية عنه وخنطة الكثرة عشرة اقفرة وكذا كل ما يحال او يوزن كافي للهم وكذا ادرها في الاقرار درهم لانه اقل ما يقصر به ونسب ان يكون درهمين وفي الكافي وغيره ان في كذا او نارا او دينارين لانه كناية عن اقله اثان وفي الاختيار وغيره عن محمد كذا درهم بالجزء مائة درهم حمله على مائة درهم وفيه اشارة الى ان تميزه كذا قد يكون مجردا بالاضافة فان محله هو الامم في العربية مع ان في معنى اللبیب انه قول الكوفيين فالرخصي المحطى له يكونه خارجا عن لغة العرب غطى من من غير محتاج اليه مبنى على عدم تميز العامة وكذا كذا درهمها او كيلا او وزنا احد عشر بل او لانه اقل عدد مكسب يصح ان يكون تفسيره التمهيل الكافي كذا دينار تقضي ان يكون اثني عشر وس عليه سائر ماسياتي وكذا او كذا ابا او احد وعشرون لانه اقل عدد مكسب مع ما يصح ان يكون تفسيره لو ثلث لفظ كذا ابا او احد عشر لان احد منها كذا لانه لا نظير له في المركبات العددية وتليق جوابا بالفاخر عند فقهاء

بان اوصى مورث زيد بثلث جارية رجل فوثرها زيد ثم اقر بثلثها لرجل وهاهنا ما بالاصل بالوصية فلو لم يعلم اباها لم يحل الاقرار والافضل لحرمة الكذب
 كما في الكرماني وصح الاقرار لاي رجل ان بين سببا للملك صالحا التصحيح الاقرار له بان قال لمانى لطن فخلاته على لهت درهم من جهة كونه
 كان لابيها مات وتقبل اليه اوصيات ودفعة منه او وصيته لمن غيره فاستمكتها فان بين سببا غير صالح بان قل انه بلع مني هذه الدار فكذب او
 اقرضني او ببني كذا الا يلزم شي اذ لا يصور شي منه من الجدين وان لم بين سببا اصلا لا يصح عند ابى يوسف سج خلافا لمجرح
 كما في البداية فان ولدت ام احمل لا قل من نصف الحول من حين تحقق سبب الملك كوت الموصى والمورث فله لى
 للمحل ما اقرب من المال وان كان غلاما وجارية فالمال بينهما في الوصية وانما في الارث وان كان يتافهوا لوارث الموصى والمورث فيه
 اشارة الى ان الام لم كانت متده فوثرت لا قل من سنتين من موت احداهما حتى الولد ما اقر لانه كان في البطن والى انه لو لم يكن متده
 فوثرت لاكثر من ستة اشهر لم تحقق كما اشار اليه النهاية وغيره وان اقر بقرض او غصب او دية او عارية قائمة او استمكت بشروط انما لا
 ايام نحو فلان على كذا على انى بانها ثلثة ايام صح اقراره بذلك فله المال لوجود الصيغة الملزمة نحو على او عندى وبطل شرطه انى شرطها
 فانه لم يفسخ الذي لا يكون الا بالاشارة والاقرار اخبار ولذا اقر الدى عليه شي ثم ادعى انه كذب لم يفلت المدعى المقر لانه ليس بكاذب
 فيه من الطرفين خلافا لابي يوسف سج وعليه الفتوى كذا ذكره المصنف وغيره وشئنا كسلي او ورنى وعدوى متقارب من دراهم
 صح ذلك الاستثناء استحسانا قيمة فيصح الاستثناء عن الجنس اى من حيث الشهية فلو قال له على مائة درهم الادنيار او تغير
 خطه او خسر جوارحه المائة القيمة الدنيا او منته او يجوز وقال محمد لم يلزم شي لانه لم يصح الاستثناء ادم الدخول وانه اشارة الى
 انه لا يصح الاستثناء عن خلاف الجنس من حيث انه لم يصح ثنا فلو قال له على مائة درهم الاثواب او شاة لم يلزم شي عندهم لانه لم يدخل
 في مستثنى منه والى انه يصح استثناء الكل من الكل وهذا اذا اختلف اللفظ ولذا لو قال نسائي طوالق الافانته وطلانته وطلانته
 لم تطلق واحدة منهم كما في الكفاية لكنه خلاف ما ذكره في التوضيح وعن ابى يوسف سج لو قال له على لهت درهم الاخمسة وخمسة لم يصح
 كما في النذرية والى انه لو قال له على مائة درهم ان اكرمنى لم يصح لانه رجوع عما اقرب على انه اخبار عن ثبوت الشئ في الماضى
 والتمسك عما في المستقبل كما في الكرماني لا يصح استثناء التابع للمستثنى منه لانه ليس بدخل فيه مقصود فانه كالوصف
 الموصوف كالبناء التابع للدار والفصل للمعام والنخل للبستان فلا يتناول صدر الكلام فيكون الكل للمقر له الا
 انما قام له بقرينة على ذلك كما في قاضي خان وغيره والمبتاد رانه لو اقر ببناء دار لدخل ماتحة من الارض وكذا لو اقر بالنخل فقبل
 مقدارا يكون فيه من العروق التى لا يبعد ذلك النخل بدونها وقيل مقدار ما يافضله في كبد لهما وقيل مقدار غلظه
 وقت الاقرار كما في الظهيرية ودين صحة اى الدين في صحته ومن نظن انه من قبيل حب رمانك مطلقا اى غير مقيد باحد من
 المعروف بسبب العلوم بالاقرار ودين مرضه الذى غلب على نظن انه مات فيه حال كونه مقيده بسبب حصل فيه اى المرض وقد
 علم ذلك بسبب بلا اقرار بل بالشهادة وقل للمعروف بسبب كما اذا اشترى شيا وقبض لم يسع اذا قد رآه القاضي او الناس او
 اتفق من سببا وقضه كذا كذا وهاجر شيا او تملك بالانسان او تزوج امرأة بهر شئ كذا كذا سواء خبر الدين اى متويمان في الدرر

فلا يخرج احد هاني لقضاء على الآخر وقد ماى دين لصحة ودين المرض اهرت السبب على دين ثالث هو ما اقر به ولعناني يده
 في مرضه لانه يبدأ بالاقوى فالاقوى وقدم الكل اى كل من دين لصحة ودين المرض لسبب العلم بالقرار فالحل
 اقر ادى فانه اكثر شهرا على الارث فان حق الورثة لا يتعلق بالركة الاباء الفراع عما يحتاج اليه والتمس اى كل منها
 ما له من ثمن ان تملكه الكل نهى ببقوله وان شمل وفيه شعار بما ان الاقرار ليس بملك والالم بجز الا بقدر ثلث الا تصديق الورثة
 ولا يصح ان يخص اى يميز المرض باختياره غير ما اى : اوين من الدين الاولين من يميزه بقضاء دينه اى دين ذلك
 العظيم لان فيه الجال حق الغني من ثمن ان الظاهر ترك غيرة قيمه رفر الى انه لو خص جميع غير ما بذلك الصح وتامسنى حجر الهداية
 ولا يصح اقراره بدين او عين لو ارشده عند اقراره فلو اقر لا يميز بين لم يميزه لكن فى التامدى وغيره انه لو اقر بدين مسلم لانه
 الكافرو لم يقل موته لم يصح ولو اقر لاه اتم بدين المهرت وفيه اشارة الى انه لو اقر لارثته ولا جنبى لم يصح وقال محمد ح ان اقراره
 لا جنبى بقراره يصح والى انه يصح اقراره لو ارثه وسياقى وذكرنى ابو اسامه انه لو حكم حاكم بمحنة الاقرار للوارث لم يحكم بطلانه ولم يصح اقراره
 الا ان يصدق له بقية اى يرمى بقية الغرما بذلك تخصيصه بقية الورثة بذلك الاقرار فيكون الاشتناء متعلقا بالمسلمين على
 ما ذكره بصفت ومن ثمن ان الحق التصديق يره فان باب الجار فتعبر كما ذكرنا كذلك في كل ما ذكره فى التوضيح ان الاشتناء
 اذا تعقب ايجل مبطوقة نصرت الى الكل عند انشئ فمى : والى الاخير عندنا وهو المذهب عن تنقضى البصرية كما فى الرضى وقيما ذكره
 شمار بان تصديق لمعته ما يكون قبل الموت واليه اشارة لتعليل صاحب الهداية حيث قال لانه يتعلق حق الورثة به فى مرضه :
 بهذا الجواب انه نظام الدين وحالته مما قال بين كمانى العمادى لكن فى وصية الظهيرة ان لاروايته فى التصديق قبل الموت لكن
 فى خزائن الفتية من نعم لو اجازوا قبل موته لم يعبر به نعم ان يرجعوا المعبر به فليجمل اقراره بعلام جمل نسبه : بولد مثله مثله ان
 ادعى نبوته وصدة الغلام بعده اى الاقرار لان البنوة ثابتة بينهما وقت الاقرار الا انما فيه ظاهره فيكون اقراره بالورثة لا يطل
 اقراره الامانة ببيته ان تكافى ما اقر به لانه لم يكن وارثا عند الاقرار ولو اقر رجل بنبوة غلام اى واكثره بطلان ثبت
 جمل نسبه فى بلد هو فيها هو المراد من قبول النسب فى كل موضع كما فى المنية لكن فى عناق الكفاية ان المراد ما جمل نسبه فى بلد
 يتولد فيه فان عت نسبه فيه فهو موقوف للنسب ويولد بمثله اى الغلام لمثله اى المقر بان يكون الرجل اكبر منه باثنتى عشرة سنة
 ونصف والمرأة اكبر منه تسع سنين ونصف كما فى المفهرات وصدة الغلام فى مائة يوت او مائة عطف على اقره ونحوه
 لا حلالا عن فاعله والارم ترك الغلام : القضاة بالتصديق حال الاقرار ثبت منه نسبه اى الغلام فصا كغيره من الورثة
 ولا يفرغ الحارم نسبه والمعاد ان يدعى انه غلام نفسه فله ادعى انه غلام ابنه لم يثبت نسبه وكان كالاقرار بالان كما فى الذخيرة
 واما اشتراط جهالة النسب لان النسب لم يثبت من شخصين واما اشتراط التصديق اشارة الى انه لم يثبت نسبه بمجرد الاقرار
 انه شرط ذلك فى المقر له العقل فلو كان غير عاقل لم يشترط التصديق كما فى المشاهير وكان المراد من عتاق قاضى خان بن شهر
 تصديق المقر له قول بعض المشايخ : صحح انه لا يشترط اى تصديق غير العاقل وشبهه تصديق الزوج مع شهادته اثباته

الخاصية او شهادة نحو قابلية من رجل او امرأة في اقرارها اى الزوجية بالولد اى الذكرا والاشنة لما فيه الزام النسب على الزوج وفيه اشارة الى ان احدهما من الامرين انما شرط اذا قام النكاح بينهما واما اذا كانت معتدة فبشرط تصديقها او حجة تامة عنده واما عندهما فيكشف شهادة واحدة كافي دعوى الكافي والى انها لو لم تكن ذات زوج ولا معتدة ثبت النسب كما قالوا وقيل لا يقبل قولها سواء كانت ذات زوج او لا كافي النهاية ولو اقر رجل بنسب من غير ولد او قريب بينهما كالخ ولهم بعد وابن الابن لا يصح اقراره بالنسب وان اوجب النفقة والحضانة ولا بد كثبوت النسب من لينة كافي التحفة وفيه حاربان صحيح اقراره بالوالدين وشتر وفيه شتر الطهارة كافي الكافي والنداية لكن في النهاية والخلصة وغيرهما من المتداولات انه لا يثبت نسب الامم بالاقرار ويرث هذا المقر له من ذلك المقر له وان لطل الاقرار في حق النسب على الزام النسب على غيره لكنه صحيح في حق الارث الا اذا كان مع وارث ولو بعد اذ ارحم فانه لا يرث المقر له حينئذ فلو اقر باخ وله عمة ابو خاله كان الارث لهادية لما لم يثبت نسبه لا يراحم الوارث المعروف ولو اقر باخ وليس له وارث آخر كان المال له الا اذا رجع عن اقراره فانه حينئذ لم يثبت المال كافي لمضمرات ومن اقر باخ له وابوه ميت شاركه اى شارك المقر في الارث المقر له سواء كان معه وارث آخر او لا لانه لو خذ باقراره فياخذ المقر له نصف المقر من التركة بلا ثبوت نسب لهما وانما ذكره رد الماروى عن ابى يوسف رحم الله ثبت نسبه من لميت اذا كان هو الوارث لا غير كافي لمضمرات ولو اقر احد ابني ميت له اى لميت على آخر دين الف درهم مثلاً ابتداء ما قبل خبره واجله من غفلة لميت بقبض ابيه نصفه اى اقر بقبض نصف الدين خمساً وكونه ابن آخر فلا شئ له اى للمقر من الدين لان الاقرار بالقبض اقرار بالدين على الميت وهو غير مضمون والنصف الباقي خمساً للآخر من الابنين وفيه اشارة الى انه لو اقر بغبض الكل وكذب الابن الآخر فان حلف كان له ان يرجع الى المديون بالنصف ثم المديون الى المقر اذا تحرك ابوها الفاعين او الى انه لو اقر احد ابني علي ابها اخذ الدائن نصفه من نصيبه وهذا عند الفقيه ابى الليث وقال غيره اخذ الكل من نصيبه كافي الخلاصة ولا يخفى ما في ذكر الآخر في الآخر من رعاية حسن الاقتسام والله اعلم بالصواب

كتاب الدعوى

اخرها عن الاقرار وضعا لانما تكون مؤخره عنه طبعا اى واحدة الدعاوى لنفج الواو وكسرا كافي اول افعال غير منونة لان الفها لتاينث هم من الادعاء مصدر ادعى زيد على عمرو والاى طلبه للاحقين او الدين كافي الكرامى فزيد المدعى وعمرو المدعى عليه والمال المدعى والمدعى به لنمو كافي المغرب وقال شيخ الاسلام وغيره انها اضافية اى الى نفسه حال المسئلة والمنازعة كافي النهاية ففى مشتركة بين معنيين كل منهما اعم من المعنى الشرعى وهو اخبار عند القاضي او الحكم فانه شرط كافي الاختيار بحقي معلوم فانه شرط فى شمول دعوى المنفعة فخار والاطلاق فى الموضعين لا يخلو عن شئ له على غيره اى للمخبر على غير المخبر حضوره كايان كان لظن انه منقوض بدعوى الوكيل والولى والوصى لماننى الاقرار ولما كان مدار الباب على المدعى والمدعى عليه فمرامع الاشارة

الى الحكم فقال والمدعى ثم يمين لا يجبر على الاكراه على نفيه بخصوصه اى الخاصته وطلب الحق فلا يشكلك باكان فيه فخاصته
 وجه آخر كما اذا قال قضيت الدين بعد الدعوى فانه لا يجبر على نفيه بخصوصه اذ انكرها والمدعى عليه من كبحر على نفيه بخصوصه وهو
 فلا يشكلك بوجه التميم فانه مدعى عليه حتى فيما اذا اجره القاضي على خصوصته للتيمم وانما عرفت ما ندك وعدل عما يقتضيه التعريف اشارة
 الى اختلاف الاشياء فيها ففصل المدعى من لا يجبر بحق له على غيره والمدعى عليه من يجبر بان لاحق لغيره عليه المدعى من يمتنع خلاف
 النظام والمدعى عليه من تيسر بانها هو هي انما تصح فيه اشارة بان الدعوى كما تكون صحيحة تكون فاسدة فالصحة تخالف حلق بعضها
 الخصم ووجوب الحضور والمطالبة بالجواب اذا انكره والاثبات بالبينة ولزوم حضار المدعى الفاسدة بخلاف ذلك بان لا يكون
 لزومه اشئ على الخصم اذا ثبت كس ادعى على غيره انه وكيله او يكون المدعى مجهولا في نفسه كما في الكفاية بذكر شى اى قول دين وعين
 علم جنبه اى حسن ذلك الدين وقدره بان يقال عشرة مثاقيل من الذهب او مكاييل من الخطة وفيه اشارة الى انه لو كتب صورة
 دعوى بلا حزم من تقريره بالمسمع كما اشارة اليه في الخزائن وان لا يشترط بيان النوع كالاربعة والصفة كالجيد والسبب كالبيع وانقص كما شجر
 به ظاهر البداية الا انما شترط كمانى الخيرة وغيره او ذكر في مدائن النهاية ان بيان قدر الكافه ووصفه ومقدار المال شرط في دعوى قبله
 يد الدائن والماترط بيان عدد المخطوط وبذكر انه اى شئ يمين بقدرته قوله في يد المدعى عليه اى في تصرفه بحيث يتفقد به من حينه من
 نظن انه تساهل في البيان حيث شرط صحة الدعوى مطلقا ذكر الجنس والقدر وهو مختص بالدين وبني الاضافة اشارة الى انه احد
 يده على عقار في يد غيره لم يصير بذا ايد ولذا العلم به القاضي امر بالتسليم اليه والى انه لو اقر شي من بل على انه كلفه ادى واقام فيه شى
 ذلك تقبل لانه انما يبرج بالثبوت كمانى العادى وفي دعوى المنقول يبريد على ما ذكر من جنس القدر واننى يد المدعى عليه قوله
 بغير حق الاحتمال ان يكون محبة سائبل لثمن على ما قالوا كمانى البداية وفيه اشارة بان يبريد فى "مغفرا" ايضا عند بعض المشايخ كمانى
 قاضى خان والخزانة وهو انما عند كثير من بل انشروط وفي الكلام فزالى هم لو شهدوا ان ملك لمدعى بلا ذكره اننى يد بغير حق التقبل والاصح
 تقبل كمانى خزائنه المفتين وفي دعوى العقار لا تثبت اليد اى يد المدعى عليه اى بجهة اى بجهة تامة فلو ادعى انه ملكه بلا ذكره اننى
 فى يد المدعى وان اقرب ذواليد وقبل ان اليد الصبح بالقرار كمانى البداية فيملكت على الملك حينئذ فلو اقر به بترك التعرض لك التقبل
 البينة على الملك بدون اثبات اليد بالبينة وفيه اشارة الى ان هذا الحكم جاز فيما اذا ادعى العقار بسبب قدس به الدعوى بالقرار
 باليد والى ان فى المنقول اثبت اليد بالقرار والى انهم لو شهدوا اننى يد المدعى عليه لم تقبل فى ظاهر الرواية ومن شهد من تقبل
 واعلم انه اذا شهدوا اننى يد المدعى عليه القاضى انهم شهدوا عن سماع او سمعوا انهم راسموا اقراروا اننى يد وهذا لا يقتضيه بذا
 لو شهدوا على البيع مثلا لى الممن ذلك فانما شهادة بالملك للبلان والملك لا تثبت بالاقرار الكلى فى العادى او علم القاضى باليد
 بمنزلة حجة الانى بعض الاحكام كمانى لمطلوبات والمطالبة به اى انما تصح بمطالبة المدعى والمدعى عليه بالمدعى عينا فان اودى بالمدعى
 او عقار الان فائدة الدعوى جبار القاضى المدعى عليه على القاضى المدعى فوالا يجوز للقاضى الا اذا طالب به فانتش كمانى الا فقيها
 مخلوقا لى عليه عشرة دراهم فلم يرد على ذلك لم يصح دعواه لم يقبل للقاضى مرة حتى يعطينيه قبل يصح وهو اصح على ما قال بوجه كمانى

ب

امى عن حقيقة هذه الدعوى للفرق بين القضاء بالاقرار والبنية والحاصل ان القاضى امر المدعى بالسكوت وتنتهي الدعوى عليه
بلا التماس المدعى وهذا الصريح مما اثاره بعض القضاة انه قال القاضى للمدعى اخبرتنى بخبر فاذا اصنع فان التماس السؤال عن جوابك
عنه وفيه رفرالى انما اذا فسدت قال له نعم فصيح دعواك وانما ترك معاملة القاضى مع الخصمين قبل اخطار الدعوى اشارة الى انه
ان شاء سكوت حتى يتبدأ المدعى بالكلام او يحكم اولاً وقال بالكتاب ان ختمه القضاة قد سبغها من ذلك في هذا الصريح مما اثاره بعض القضاة
من السكوت لاننى انكلم تبعي لفتنة كمانى قضاء المبسوط فان اقر الخصم بايديه المدعى اقراراً بالعبارة او المكتوبة فانما احده
اللسانين وذلك كما اذبرى من المرض ولم يقدر على التكلم لضعفه فكتب قرره او انكر انكاراً صريحاً او في صريح كما اذا قل بالانكر
ولا انكر فانه انكار عندهم واروى انه اقرار غير ظاهر فيجس حتى يفرغ على ما اشير اليه من اية وسال القاضى المدعى فى صورة الانكار
بنية على ما ادعاه فاقام قضى فى صورتين عليه اى الخصم فيلوع فان لقضاء بالاقرار الزام للخروج عن موجب ما اقره لانه محتج بنية
بالبنية جعلها حجة لتوقع حجةها على القضاء والكلام مشير الى ان المدعى عليه لو سكوت فاقام المدعى بنية لم يقض عليه فى رواية قضى كمانى
المنية والى انه لو اكره اقام بنية ثم اقر قضى عليه بالبنية كما قال بعض المشايخ والاقرب الى الصواب ان يقضى بالاقرار على ما قال خرون
كمانى العادى وان لم يقم المدعى البنية بان يقول لا اشهد لى او يغيب ومضى حلقه اى انهم فيه اشارة الى انه انما يتربح بخله
على صحة الدعوى فيحلف فيما لا يشترط فيه الدعوى من حق الله تعالى كالطلاق والعتاق والملاذ والظهار وحرمة لمصاهرة والوقف وغيره
وتماضى العادى والى انه لو حلف المدعى لم يعتبر وان كان فى مجلس القاضى فيحلفه القاضى كمانى فتبادات المنية وينبى ان يقيده بخله
فانه لئلا يسهل ان يحلف اذ ظن ان المدعى مبطل فى دعواه واما اذا ظن انه صادق فلا يحلف بل يدفع المال اليه وكذا اذا شك انه
صادق لا ينبغي ان يحلف كمانى قاضى خان ان طلبه التحليف خصمه هو مشترك عرفاً بين المدعى عليه والمدعى وهو المراد من حسن
قلو تحلف المدعى بى حلقه القاضى بلا طلبه حلف ثانياً فلا يحلف قبل طلبه وبهذا عند الطرفين وكذا عند ابى يوسف رح الانس
قلائل منها تحليف الشفيع انه ما بطل شفيعه وتماضى العادى وينبى ان يستثنى من كان ردين على لميت فانه يحلف قبل طلب
الوصى والوارث بالاجماع انه لم يتوفى ونك من الميت بوجه كمانى خلاصته وغيره فان نكل اى امتنع عن تحلف مرة سكوت
عنه بلا آفة من خرش او طرش او غيره وقضى له عليه بالمال بالنكول اى بسبب الاتماع عن صريح ذلك القضاء ونفذ عند
عامة المشايخ وهو الصريح لانه بمنزلة الاقرار فلما قال بعد القضاء انا احلف لم يلتفت اليه فى الواو منها ونفى ثم دون القاشع
بانه لا يشترط القضاء على فور النكول فيجوز ان يمدد يمين او ثلثة ولو بعد عرض اليمين ثلثاً كما قال الخصاص وقال غيره انه يشترط
وفيه اشعار بانه لا بد ان يكون النكول فى مجلس القضاء دون غيره كمانى العادى وقوله بالنكول اشارة الى ان السكوت يسمى بالنكول
ايضاً لكنه حكى وهو كما تحققتنى الحكم على الصحيح كمانى العادى والكانى فمن نظن انه مستدرك بل موهم كما لا يخفى ولا يسر ان يكون
قوله نكل شامل للنوعى النكول وقوله سكوت مناهى عن جواب المدعى على ما ذكرنا من الروتين وعرض اليمين على المدعى عليه
صورة النكول ثلثاً من المرات بان يقول لا اى اعرض عليك اليمين ثلثاً فان حلفت والاقتضت عليك باعادة ثم يقول حلفت باعادة

عليك هذا المال الذي يدعيه وهو كذا وكذا ولا شيء منه فان ابى ان يحلف يقول كذا كذا ثم وثم ثم يقضاه عليه بدعوى المدعى
 احوط واولى فهو ليس بامر لازم في ظاهر الرواية وعنهما ان العرض ثلثا لازم فلو قضى بعد العرض مرة لم يصح واليه ذهب الحكم كما
 تقضار البينة ولا يراد اليقين من مدعى عليه على المدعى وان كان له شاهد واحد وان نكل خصمه للمحدث المشهور انكار كل التهمة
 البينة على المدعى واليمين على من انكر او المدعى عليه وفيه اشعار بانما لوصطحا ان يحلف المدعى ويضمن المدعى عليه المال كان له صلح
 باطلا والمدعى على دعواه كما في النهاية ولا يحلف المنكر عنه خلافا لما في تسعة امور صورة واكثر من عشرين معنى نكل حـ
 نفس النكاح او الرضى به او الامر به فلو ادعى احد من الزوجين بلا بينة نكاحا على الآخر وهو منكر لم يحلف عنده بل يتعلق حتى
 وجد البينة ولما دفعه تحليف انما ان كانت امراتك في طالق ويحلف عندها فغدا يوسعح (بأنه كرهه ورازن نكرهه) وعند محمد
 (بأنه كرهه زن توفيت ورين حال) وهو احوط كما في القاعدي ورجعه بان يدعى احد الزوجين بعد العدة على الآخر ان راجعا
 ووطى بعد العدة فان ادعى الراجعة في العدة ثبت بقوله في الحال في فئى ايلاء اى في الرجوع في مدة الايلاء بان يدعى احدهما
 على الآخر بعد مدة الايلاء انه وفاد ورجع اليها في مدة فان خلتها قبل المدة ثبت بقوله واثبتا اداى طلب له بان يدعى
 احد من الماتة والمولى او الزوجية والزوج انما ولدت منه ولذا حيا او ميتا كما في قاضى خان لكن في المشاهير ان دعوى الزوج والمولى
 لم تصور لان النسب ثبت باقراره ولا عبرة بالنكاح بعده فكيف ان يقال انه بحسب ظاهر لم يدع النسب كادل عليه تصويرهم وورق بان
 احد من المعروف للنسب المجهول النسب على الآخر ان عده واما بالنسب النسبة والحال كما اشير اليه في العادى واما اعتبار جواز النسب لو كان
 معروف بحال فهو حرا وعبد يقيمن فلم يصح عليه هذه الدعوى كما لا يخفى على واقف النفس فمن البطلان نظاها لم ينظر في سبب ثبت باقراره
 بان يدعى احد من المعروف والمجهول انه ولده فلو ادعى انه اخوه او اخته اذ حاله او علم يتخلف بلا خلاف كما في الكافى وولاد او اى ولاد البنت
 اى ولاد المولاة بان يدعى احد من المعروف والمجهول على الآخر انه بنته او ولده فلا يحلف عند ابى حنيفة في هذه الامور لان المقصود
 من الاستحلاف اقتضار بالنكول والتكول جعله بذلا وابته صيانة عن الكذب المحرام والبذل لا يجزى في هذه الامور ويحلف عند ما انما
 جازا التكول اقرارا صيانة عن يمين الكاذبة والاقرار يجزى في هذه الامور فحلف على صورة انكار المنكر لا على دعوى المدعى فيقول بقله
 ما ينكحنا كل قائم والفتوى على قولها كما في الكافى والمفتى وكذا في الاختيار ومجمل السوى وذكرني في نهاية قال المتأخرون ان المتأخرين
 ان كان متعتا يافد القاضى بقولها وظلوا بالقول ولا يحلف عندهم في حد هو خالص حق الله تعالى كحد الزنا والشرب والسرقة او
 حقه تعالى كحد القذف فان حق العبد فيه مخلوب فلو ادعى احد على احد فذنه بالزنا لم يحلف وكذا في الجعان بان ادعى على الزوج باقدا
 الا انك لا تحذرى بالثمة والاكتفاء مشعر بانك لم تحلف في غير ما ذكر في نظم قاضى خان انه لا يحلف في اكثر من عشرين صورة سواء اتمت شتى
 من الامور تستحق قال الا اذا ادعى على مجهول اى لا يحلف منك وقتا في شئ منها الا في قيم ادعاء مدعى في ضمير واحد من المذكورات
 فخل النكاح والرجعة في الايلاء والنسب الاستيلاء والولاد والرق مال فانه يحلف فيه بلا خلاف لانه نفس حق له ولذا يحلف في عود
 الحق والتغيب كمنه محمل في ادعاء النكاح او الرجعة ونفقة في الادعاءين وادعاء كونه ولدا وهم ولد متفقاً وعبد وارث في ادعاء الزوج

او القرابة من لميت ولما احتاج الباقي من استثنائات الى تفصيل اشار اليه فقال وحلف بالاتفاق السارق عند ابداء اخذ
 المال وضمن بالتشديد ان نكل ولم تقطع يده لان المال ثبت بالنكول لذى فيه شبهة بخلاف لقطع وبما ذكرنا من تفسير كلامه
 طهرانه توهم من قال انه تسامح في الاستثناء والحق ان يقول الانى النكاح والنسب على فيها ما لا دلالة الحسن ان يقدم له بعدد العسان
 على لصور مختلفة ويوزع النكاح والنسب فيقول الا اذا ادعى فيها ما لا يمكن الاختصاص انتهى وذا انجز الكلام الى ما حلف فيه بلا خلاف ذكر بعض آخر
 منها على طريق الاستيناف فقال وحلف الزوج بالاتفاق اذا ادعت الزوجة طلاقا بلا بنية لها عليه فيثبت ان نكل
 الزوج نصفت المهر قبل النكاح او كاي به وكذا حلفت بالاتفاق شكر القود في النفس والاطراف فان نكل في
 دعوى النفس حبس حتى يقرر فيقتض منه او حتى يحلف فيطلق عن حبس والا يحبس ابد وان نكل فيما دونها اي النفس
 يقتض منه لان الطاف كالمال في وقاية النفس ويجري البذل في المال لفائدة قطع خصوصية فيجري في الطرف ولا يقطع الطاف
 بالنكول كما ظن لان المحرمية شرطية فلا يكون البذل الذي هو ترك خصوصية سببا كما اشار اليه الكرماني وقال ان النكول اقرا
 فيه شبهة فيلزم الدية في الصورتين وان قال المدعى لى بنية حاضرة في المصاوفي مجلس وطلب بها انت الخصم لا يحلف
 الخصم منه دية من يدعيه بل يدعيه في الصورتين وقول مدعيه انه شبه بالاول اصح كما في الزاد فيه اشارة الى انه حارث اذا
 قال انهم غيب مسافة السفر كما في الزايدى فلو حلفوا قبلت شهادتهم وان شتموا عند التخليع ان لا يسمع جوده كما في شهادته المنتهية
 والى انه لو كان له بنية مادلة حاضرة ولم يقبل بذلك كان له ان يخلفه كما قال سيف الائمة لكن قال شتم الائمة هذا
 اذا ظن انه نكل واما اذا ظن انه يحلف كما زابا فلم يميز في تخليفه كما في قضا المنية وكيف من التكفيل بنفسه يوفيه
 من المدعى عليه كفيل بنفسه وله ان يطالب بكفيلة باخصه منه وهما ان يكون الواحد كفيلة وكفيلة وان عطاها فله ان يطالب بكفيل
 بنفسه لو كفل وان كان المدعى منقول فله ان يطالب به مع ذلك كفيلة بالعين ليخبر بها في الكفاية واطلاقه يشير الى ان القاضي بكفيلة
 ولو لم يطلبه المدعى وبها اذا كان المدعى جاهلا باخصه منه واما اذا كان عالما فلا يكفله القاضي بلا طلبه كما في السلم الى انه كفل لو كان
 الخصم معروفا والمدعى حقيقا عن محمد بن ابي حنيفة انه لا يجبر عليه اذا كان معروفا لا يخفى نفسه والمدعى حقيقا لا يخفى بذلك لقدر كافي الكرماني
 ثمانية ايام مروتية عن ابي حنيفة وكفيل الى جلوس القاضي مجلسا آخر ولو سبعة ايام وهذا رفق للناس كما في الكرماني الا ان هذا في الزمان
 الاول والاني زمانا الاول ارفق لانه مجلس كل يوم كما في النهاية وهو الصحيح كما في النهاية فان ابي عن عطاء لكفيل لازمة
 واما المدعى او اسين مع الخصم ثمانية ايام جيشا دارا اذا دخل دائرة فانه مجلس على الباب لا يمنع عن اوصو ونفسل الغذاء ولم يشاء ولا عن العمل
 الا اذا اوى سؤنة وله ان يلازم بولده واجراؤه فان الراى الى المدعى على الصحيح كما في قاضي خال وغيره وثبتى منه المدينة فانه لا يلازم
 الا ابتداء كافي المدينة ومن اقصاه المتأخرين من وجب حبس الخصم لان المدعى يحتاج الى طالب شهيد وغيره كما في تنها الذخيرة وتسام
 في الكفاية ولا يلازم المدعى الخصم الغريب المسافر في مجلس الحكم الا في غير فان اقام بنية والاعطاف او يدعيه في جلة معطوفة على قوله كفيل
 لانه معطوف على منصوب في لازم كما ظن المصنف لانه غريب فيجب ان الغريب يلازم وكفيل ان ابي غيره عن التكفيل لا يكفل الغريب الا

من أول المجلس إلى آخر المجلس إذا الزيادة غير بالأسكن في قاضي خان أنه لا يخل بل يوصل إلى آخر المجلس في الخزنة أنه يخل بما
عند الاختلاف القول المنكر للاقامة لا المناهل وحلفت الذي يقضي بالنكول منه يكون بالثبوت دون غيره فلو حلف القاضي بقبض شيء
كأن في الكفاية وغيره ويشترى أصحاب الاعتذار ولا يحلف الآخر إلا بان يقول القاضي عليك عهدتي إن كان عليك هذا فيخبرهم
أولا كأن في الينايج وغيره لا يحلف بالطلاق واعتناق ونحوها فإنه حرام فإن الحج وبائع الخصم على التحليف به قيل صح
ذلك التحليف بهما في زماننا لكثرة التحليف بالثبوت فان لم يصح ذلك فقد ذهب دماهم و أموالهم وفيه أشعار بان كمشركهم
لم يحلفوا بها والراى إلى القاضي والأول ظاهر الرواية فلا يسل القاضي إلى غيره على الصحيح كأن في قاضي خان وغيره ولذا لو قال المدعى
حلف بالطلاق فخلعوا في كفره كأن في سير المصنفات وما مر في الأيمان ويغلظ جواز للقاضي بصفاته بلا عاطف والاتحاد اليمين
فيقال على المشهور وقد ذكره المصنف بالله الطالب الغالب لذكر الملك الحكي الذي لا يموت أبدا لكن في المتوسطات تردد
فان الاسماء توقيفية وفي الجملة والذخيرة وغيرهما أنه لا يغلظ عند أكثر المشايخ وفي قاضي خان أنه لا يغلظ بان يقول بالله الرحمن الرحيم
وقيل لا يغلظ الصالح ويتبع للقاضي ان يعظم حرمة اليمين ولا يتلو عليه ان الذين يشتركون بعهد الله ويا نهم ثقل الآيات كالأختيا
ولا يغلظ وجوب الزمان اى في الوقت الشريف كأول الجمعة وآخرها وليد القدر لان فيه تاخير المدعى ولا المكان الشريف لبيان
الركن والمقام وبين الروفة والنبر والنبر من الجامع والسجد وعن ابى يوسف ربح انه يرفع المصحف في حجره ويقرأ الآية المذكورة ثم يحلف
في مكان منها كأن في المصنفات ويغلظ غير المسلم باعتقده فحينئذ حلف اليهودى بالله الذي أنزل التوراة على موسى حلف
أنصراني بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى والمجوسى بالله الذي خلق النار وقال شيخنا ان المجوسى
حلف بالله لا غير وعنه انه لا يحلف الفرق الثلاث الا بالله كأن في الكافي وفيه أشعار بأنه يحلف بالله وحده لان تغلظ لزيادة تأكيد
كأن في الاختيار والثبوت وغيره من المشركين بالله وحده لانهم قالوا ما نعبدكم الا ليقربونا إلى الله زلفا فلا يغلظ بالصنم وغيره كأن في
الكرامى ولا يحلف احد من الفرق الاربعة في معابدهم وكان عبادتهم للنهي عن تعظيمه ويحلف على الحاصل من سبب قبول
يرتفع كسب أو غضب يرتفع بالاقتالة والاسترضاء وسائر نحو بانه ثابت بينكما ببيع قائم في الحال اذا ادعى انه اشتراه او ما ينسب
مكسح قائم في الحال اذا ادعت النفقة فلو ادعت الشكاح كان المثال على انه يهين في التحليف كما مر وابسه ما بهى باس
منك الآن اذا ادعت الطلاق البائن فلو ادعت رجيا حلف على سبب لكنه خلاف ظاهر الرواية فانه يحلف على الحاصل في ظاهر
وفيه أشعار بان سبب الحاصل كما يتحقق في ضمن فعل له تحقيق في ضمن فعل آخر من الاعمال المحسنة لا يحلف على
السبب اى لفعل المرتفع فلا يحلف بالله بالجملة ونحوه مثل بالله انكم تبأنا لا نقيطرى عليه الاقالة والخلع والشك فحينئذ
تضرر المدعى عليه وهذا كله عند الطرفين واما عند المصنف على سبب الا اذا قال المنكر للقاضي لا تخلفنى على سبب فان الانسان
قديم ثم يقبل فانه حلف على الحاصل كأن في الهداية لكن ذكر في الذخيرة وغيره انه لا يحلف الا على الحاصل في ظاهر الرواية وعن اصحابنا
وعن ابى يوسف ربح انه لا يحلف الا على سبب وعنه انه يحلف على ما انكره من الحاصل والسبب وهذا حسن لا قائل عند المحلوانى وعليه

أكثر القضاة وقال فخر الإسلام إن القاضي يحلف ما يراه على من الما حصل له السبب إلا أن يتخير المدعى من رأى المدعى عليه الجواب
لما قل على الما حصل فحلف خبيره على السبب بلا خلاف نظر الكدوى شفعة بالجواز فإنه ربما يحلف على نذهب لما قل سرح
لأنه لا يجب الشفعة فإن المشتري المدعى عليه إذا كان شافعيًا حلف على الما حصل بالشفعة لأنه لا يرى ذلك فيتخير الشفع المحلف
فيحلف على سبب ما اشتريه ومن لظن أن المدعى عليه قد تضرر بمطلال الشفعة بتأخير الطلب لأنه لا بد للقاضي من الإضرار بأحدهما
والأولى به المدعى عليه لأنه متمسك بعراض لهقوط المدعى بالأصل حيث أثبت حقه بالسبب الموجب له من الشراء وكذا يحلف
على السبب بلا خلاف في دعوى سبب أسي فعل لا يتكرر ولا يرفع برافع لأنه ليس مما يتغير به والاحسن أن يقول إلا أن
يتخير المدعى أو لا يتكرر السبب كعبد مسلم يدعى على سيده عتقه فإنه يحلف ما اعتقه لأنه لا يعود رقيقًا فيترك الاعتناق والمدة لا يتكرر
بل يقتل والهرب إلى دار الحرب ثم أبى نادرا لأنه رواية عن أبي يوسف سرح وفي ظاهر الرواية أنه يحلف على الما حصل كما
في الذخيرة ويذلل في الكافي ما إذا نبي على حاله غيره أو أجرى ميزانًا على سطحه أو رمى ترابًا في أرضه أو سقى في أرضه نهرًا فإنه لا يتكرر
فيحلف على السبب كما في الاختيار وفي الأمانة ولو سلمته والعبد الكافر إذا ادعى اعتقه ما يحلف سيده بما في ظاهر الرواية
على الما حصل ما هي أحوال في الحال لأن الرق يكره عليها بالردة والحق والسبي وعليه ينقص العمد والحق وأسبى و
عن أبي يوسف أنه يحلف على السبب وتما في الذخيرة ويحلف على العلم أي علم المدعى عليه بالمدعى من ورث شيئا من عين
علم ذلك بعلم القاضي أو إقرار المدعى أو بنية المدعى عليه فادعاه آخر فقال له القاضي بأنه ما تعلم أن هذا العيين له وفيه إياه
إلى أنه لا يحلف وارث الدين قبل وصوله إليه خلافا للخصات والأول المختار عند الفقيه وقاضي خان كافي العلم والى أنه لو لم يتحقق
كونه ميراثا حلف على التبت لتحقيق سببه من كون العيين في يده كافي الذخيرة والى أنه لو حلف على التبت اعتبره لأنه أقوى من العلم
ونوكل عنه قضى عليه لكن في هذا التفريع اشكال كافي العمادى ويحلف على التبت بالتخفيف أي قطع ما ادعى عن المدعى
أن وهو سبب شئ له أي المدعى عليه واشتراه المدعى عليه بلا بنية ثم ادعاه المدعى بلا بنية لأنه فالمدعى هو له أو المشتري حلف
بأنه ليس هذا المالك للمدعى وفيه رفر إلى أنه لو وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجه كافي العقود حلف على
التبت وهذا اشكل لأن اعتبار فعل الغير يوجب التحليف على العلم واعتبار فعل نفسه على التبت لا لأنه يرجع جانب لبدادة لزيادة الزجر
يستثنى من هذا الأصل الروايعب فانه لو اشتري عبد ثم ادعى السرقة في يد البائع حلف على التبت مع أنه فعل الغير وقيل التحليف
على فعل الغير لا يكون على العلم إذا قال المدعى عليه لا أعلم لي فيحلف على التبت لا ترى أنه لو أقر الوكيل بالبيع أن الموكل قبض الثمن
وأكره الموكل حلف الوكيل على التبت بأنه لقد قبضه الموكل الكل في الذخيرة والى أنه في كل موضع يجب لبين على التبت فيحلف
القاضي على العلم لا يثبت وكذا لو نكل لم يثبت كونه كافي العمادى وصح فداؤه كحلف وأصلح عنه أي عن الحلف كما إذا توجه حلف
على المدعى عليه فاعطى مثل المدعى أو أقل أو صالحه عن دعوى الحلف على أقل من المدعى فإنه أصبح ذلك ولا يتبر
الاستحلاف بعده وإنما أصبح صيانة أعرضه قال صلى الله عليه وآله وسلم بوا عن أعدائكم بماؤكم قد ردوى عن عثمان رضي الله عنهم

افندی مینہ فقیل فی ذلک فقال اخاف ان یشیب الناس بلاد فیقال انه بسبب مینہ الکاذب کما فی التہامیہ و فیہ اشعار بانہ
لا یخون ان یشیع الیمین لانہ لم یکرہ بالافل ان یتلفض بذلک کما فی الکرامۃ

فصل

قال المشتري الف او عبدان حكم القاضي لمن برهن ان اقام البه ان والبيته على ما ادعاه فان الكل مدعي والبيته محجة وان خلتها فيه وبرهنها حكم لمثبت الزيادة اي البائع اثبت زيادة الثمن والمشتري اي المبيع لان ثبت الاقل ساكت ولا ينفي الزيادة قصدا بخلاف ثبت الاكثر فلا عارض وان خلتها فيهما اي قدر الثمن وقدر المبيع فقال البائع انما الفان وعبد وقال المشتري الف وعبدان وحججه في البائع في الثمن اولى لاننا ثبتت الزيادة وحججه المشتري في المبيع اولى اي اولى وحقيق بالقبول فان هذا الوزن في حكم بين جهل المشتري والزيادة كما في طلاق النكاح والكرمانى وغيرهما فاذا راد ان يدعى على جواز قبول حجة الاقل ولم يقبل صلا وان خلتها في احدهما وكليهما وخبر اخر انما حجة رضى واحد اقل منها اذ قيل له ان لم يرض فسخ المبيع بزيادة يدعيه الآخر وضمير المنصوب للزيادة فانه مصدر والارض احد منهما حتى انما هي ثمة كالبائع والمشتري في حلف بائعه باعته بالعدد ما اشتراه بالقيس فيكتفى بالنفي كما في الاصل وذكر في الزيادات انه حلف بائعه باعته بالقيس وما اشتراه بالقيس لقد اشتراه بالف فيضم الاثبات الى النفي للتاكيد والصحيح هو الاول لان الايمان ووضوحه على ذلك لانها متعلقة بالمنكر وفيه اشارة الى ان التحالف يصح قبل قبض المبيع وهذا استحسان فان المشتري يدعى وجوب تسليمه والقياس ان المصلحة لملك المبيع والى انه لا يصح بعد قبضه قياسا على انما كان في المشتري وحلف المشتري او لا في الصور الثلث على الصحيح لانه المنكر المطالب بالثمن او لا وعن ابى يوسف راح ان البائع حلف او لا قيل يقرع بينهما كما في الكافي وفيه آيات الى انما لو اختلفا في المبيع فقد حلف البائع او لا فلو اختلفا في الثمن حلف او لا من يدعى وان اوعيا معا حلف من شار وان شار اقرع بينهما والى انما لو اختلفا في جنس العقد فقال احدهما بالمبيع والاخر بالبيته او جنس الثمن فقال احدهما انه درهم والاخر انه دينار لم يتجافوا هذا عند شيخنا في المتعار ان يتجافا كما قال محمد بن جعفر والمتمسك من البيع هو مبيع الميسر بالثمن فلو كان بيع عين بعين او ثمن بثمن حلف ايما شار لاستواءهما في الانكار والكل في الاختيار وفسخ لطلب احدهما القاضي المبيع بعد الحلف فانه لم يطلبه تركها حتى يصليها على شيء وفيه اشعار بان لم يفسخ بنفس التحالف وقيل يفسخ والاول الصحيح كما في الكافي وسن كل منهما من حلف لزمه ودعوى الآخر منهما لان النكول حجة في دعوى الاموال والاتحالف احد اذا اختلفا في الاجل اي في جنسه او قدره لانه راجع الى وصف الثمن ونحو الفاعل في فسخ وكما اذا اختلفا في شرط النكاح اي في جنسه او قدره من ثلثة ايام او اقل وكما اذا اختلفا في قبض بعض الثمن او كله ولم يذكره لانه مفروض منه باعتبار انه صار بمنزلة سائر الدعاوى وفيه اشعار بانما لو اختلفا في قبض بعض المبيع حلفوا بالاجل فان كانا اذا اختلفا في الحط والابرار ويمكن دفع المسلم فيه كما في الكافي وحلف منهما المنكر اي منكر الاجل وشرط الخيار وقبض بعض الثمن ولا يتجافان بعد الاختلاف انى قدر الثمن بعد ذلك كل المبيع في المشتري على الصحيح لانه التحالف بعد القبض ويتجافان عند محمد بن جعفر العقد على قيمته

المالك يوم قبض وبلاك شامل خروجه عن ملك المشتري او زيادة زيادة متصلة متولدة او غير متولدة او منفصلة متولدة فانه لا يتحمل
 عند فسخ على العين في المتصلة المتولدة من الامثل كالسمن وعلى العين او القيمة في متصلة غير متولدة منه كالصنع وعلى القيمة
 في متصلة المتولدة كالشروا في منفصلة غير متولدة منه كالسب نتيحة الفان وفسخ على العين بالاجماع كما في الميسوط وسيا في كلاسول
 على انه لو كان الثمن عبئا على الفان البيع موجود في احد الجانبين كما في الداية وحلف المشتري في هذه الصورة لانه مستكر
 لزيادة الثمن ولا بعد هلاك بعضه اى لا يتحمل الفان اذا اختلفا في قدر الثمن غير المقبوض بعد هلاك بعض البيع في يد المشتري
 وحلف المشتري في هذه الصورة ايضا كادل عليه لعنفت الا ان يرضى البائع تبرك حصته المالك منه اصلا فيصير كان العقد
 وقع على القائم فقط فانه يتحمل الفان وفسخ على القائم فيصرف الاستشارة الى التحالف على ما قال عامة المشايخ ولا بعد ان يصرف الى
 حليف المشتري المراد في كلامه اى حلف المشتري الا ان ياتى بالبائع القائم صلوا ولا ياتى بشيا آخر وتبرك حصته المالك عند البائع
 فياخذ منهما ما اقرب المشتري مع القائم فانه حليف المشتري في هاتين صورتين على ما قال بعض المشايخ في خريج قوله وقال محمد
 انها تحالفا على القائم وقيمة المالك فيردان وقال ابو يوسف رح تحالفا على القائم والقول قول المشتري في قيمة المالك لم يمين
 وقامه في الداية واما فانا في يد المشتري لانه لو هلك في يد البائع تحالفا على القائم عندهم كما في المضمرات ولو اختلفا اى الجور
 والمستاجر قبل قبض لمنفعة لما ياتي في بدل الاجارة ودرهمين او درهم او لمنفعة شهر وشهرين او فيها مسابان
 قال الموجر اجرتك الدار شهر ابد ريسين وقال المستاجر استاجرتهما شهرين بدرهم فان لم يقيم بنيتة تحالفا فيفسخ الاجارة لانها
 الفسخ بالقبض لمنفعة كما في البيع فان طاعتها عقد معاونة ومنفعة كالمبيع والاجارة كالثمن فحلف الموجر او الا ان
 اختلفا في لمنفعة والمستاجر ان اختلفا في الاجارة واما على ثبت قول مسابه وان بر من قبل وان بر منها بنيتة مستاجر فاختارها
 في لمنفعة ونيتة الموجر ان اختلفا في الاجارة ونيتة كل في مثل يديه ان اختلفا فيها كما في الداية ونيتة اشبهه اشعار به ياتى
 يدعى او الا ان اختلفا فيها وان ادعى ما يخفى من شاء ان شاء اقرع بينهما كما في البيع ولو اختلفا في بدل الاجارة لم يقرع بينهما
 اى لمنفعة لا يتحملان بالاجماع وهذا ظاهر عندهما واما عند محمد رح فلان لمنفعة لا تقوم الا بالعقد وقرع بالتحالف والفسخ فاختارها
 في بدل الاجارة او المنفعة بعد قبض بعضهما اى لمنفعة تحالفا فيما بقي اعتبارا للبعض بالكل فصحت الاجارة فيما بقي
 من المنافع لا يمكن الفسخ وهذا لا ينافي ما ان هلاك بعض الموقوف عليه يمنع التحالف عنه اى حذيفة رح لان الاجارة تنعقد ساعة فست
 على حسب حدوث المنفعة فكان كل جزء من المنفعة بمنزلة تعقد عليه فيما بقي من المنفعة كعقد عليه غير مقبوض فاختار في حقه بخلافه ثم
 فان الكل مقفود عليه والقول للمستاجر ليس فيما مضى اى في المنافع المقبوضة كما او بعضها فندائهم سلتين كما في الزاوية
 والمضمرات وغيرها واذا اختلف الزوجان ولو غيرين او مملكين حال بقاء النكاح او بعده في متاع اهل البيت اى في ما ينتفع
 به من نفسه او ما حصل منه كاعفاره وغيره وادعى كل انا بلانيتة فلها بالاطلاق مع اليمين ما صلح لها اى ما يختص بالنساء عداة كالنكاح
 والدرع والخمار والملاحة الا اذا كان مما ناعا او بالتحالفة وله كذلك ما صلح له كالمائة والقلنسوة والقميص والسيف والكتاب الا اذا كانت

صانعة او بائعة او عند الطرفين مع اليقين اصلح لهما ما كان لفقود الاول او في الفرس والموتى والمنازل والكروم والمزارع لان
الاول في بيده حقيقة واما عنده فلما منه قدر جهاز شلما وله الباقي مع اليقين وفيه رخص الى ان الزوج لو كان حرا ثانيا فلو كان كذا
تطبخ والى ان الزوجة لو كانت معلية فهو لها وان يعينها والى ان لو التقطت سبلة او حبشا كان بينهما كما في الخلاصة وان مات
احدهما اى الزوجين ثم اختلف الورثة مع احدى في الشاع فالمشكل اى ما يصلح لما للمحى مع اليقين عند ابي حنيفة ربح لان اليد له
وقال محمد ربح انه للرجل او لوارثه وقال ابو يوسف ربح ان ما جهز به مثلها فلها او لوارثها والباقي له او لوارثه وفي الاكتفاء اشعار بان
ما صلح له اولها فهو له او لوارثه او لوارثها بلا خلاف كما في الكفاية وعن زفر والشافعي ربح ان المشكل بينهما وعندها ان التلغ كذا كذا
واليه ذهب مالك وقال ابن ابي ليلى ان المشكل للزوج حيا لو ورثته ميتا وقال ابن شبرمة ان التلغ كله الا ما على المرأة من الثياب
وقال حسن البصري ان التلغ لصاحب البيت الا ما على الرجل من الثياب فنده ثمنه كتاب الدعوى او مبيعة واعلم ان للاب
لو ادعى بعد موت انبته ان الجواز كان عارية لهما والزواج انه كان لكاف القول للاب على الاختار الا اذا اتم العرف برفع الجواز لهما
كما في الخزائن وان كان احدهما مملوكا والآخر حرا فالكل للحر اذا اختلفا في الحيوة منهما والكل للمحى اذا اختلفا بعد موت
منهما كما في عامة شروح الجامع وذكر الشرحى انه سهو والصواب انه للمحرر مطلقا ونها عنه واما عندها فاما لمالك والمادون كالحر لان
لما يد محبرة كما في النهاية وقوله الكل مشير الى ان الخلاف فيما اذا اختلفا في مطلق التلغ على ما ذكره فخر الاسلام كما في المصنفى
لكن في حقائق ان الخلاف فيما اذا اختلفا في الامتعة لمشكلة وسقط عند ابي حنيفة ربح دعوى الملك لمطلق لغير المقيّد
بالسبب بان يقول هو ملك لي غصب منى او اخذ بضم الفاء او غصبه منى فلان واخر زبعا اذا قال غصبته منى او او دعوتك وشهرت
منك فانه لم يقطع كما في الخلاصة وفيه آيات الى اننا تسقط ولو كان المدعى عليه معروفا باحيل خلافا لابي يوسف كما في البداية
ان بربرهن ذو اليد فان لم يبرهن لم يسقط فلان ابن ابي ليلى وقال ابن شبرمة انها لم تسقط بالبرهان وفيه اشعار بانها
تسقط اذا علم القاضي او اقر المدعى او برهن على اقراره بالوديعة مثلا كما في الخلاصة ان المدعى بالفتح واللام للمعدى
مدعى فانها فان لم تسقط لانه صار دنيا محلة الذمة فينتصب خصم كما في النهاية ووديعة ولو حكما كما اذا برهن انه وكله بالحفظ
كما في النهاية او ضل منه فوجده كما في الاقضية وفيه آيات الى انه لو قال نصف الدار لي ونصفها وديعة وبرهن تسقط في هذا
النصف كما في قاضي خان او عارية او برهن او موهبا او مغصوبا ولو حكما كما اذا برهن انه اقترعه او سرقه منى كذا
من زيد اخر ازا علما اذا لم يعرف المدعى بالاسم والنسب فانها لم تسقط وان عرفه الشهود لكنهم لم يعرفوا الا بوجه تسقط عند ابي حنيفة
م خلافا لمحمد كما في البداية وغيره ففي ذكره شئ وهذه المسئلة تسمى بختة كتاب الدعوى للاشتغال على قول ابي حنيفة وابي يوسف و
ابن ابي ليلى وابن شبرمة ومحمد رحمهم الله تعالى كما ترى وحجة الخارج عن التصرف وغيره ذى اليد في دعوى الملك لمطلق
اى ملك العيين او ملك المرأة بلا ذكر السبب كالشراء والتزويج كما ياتي احق اى حقيق عندهم لاننا اكثر اثباتا متجاوزة
من حجة ذى اليد اى التصرف في الملك لثبوت الملك له وفيما ذكرنا اشعار بان لو ادعى كل منهما امرأة وسبب

في يد احدها وبرهنا فالحاج احق قيا ساعلى ملك العيين وقيل ذو اليد اولى على كل حال يتيقن سبب هو التزنج وقامه في العمادى
وان وقت احدها فقط اى حال كون الخارج اودى اليه عين وقت ملكه ونه اعند الطر فليس انا عنده فالموت احق كافي العمادى
والتوقيت تحديد الاوقات والوقت في الماضي اكثر سماعا كافي القاموس ولوبرهين خارجا قضى لهما اى لو اقام برهناين اثان على
دعوى عين في يدها لثالث لكان مطلقا قضى القاضي بينهما نصيفين وكذا ان وقت احدها فقط اية لمعطى فقال ابو يوسف رح ان برهان
الموت احق وقال محمد رح ان الاحق برهان لمطلق كافي الكافي وفي النكاح اى في دعوى رجلين نكاح امرأة ليست في يدها وبرهنا على
سقطا اى البرهان ولم يقض لواحدهما تعذر الترجيح والاشترک وهى اى المرأة لمن صدقته اى اقرت انه زوجها دون الاخر
اذا اطلق ثبت بالتصادق وان ارجا بالتشديد ويجوز تخفيف كما ياتي والمسمى ان وقت الخارج ذو اليد او الخارج ان الزوجان
في الملك لمطلق او بالسبب احدهما سابق فالسابق احق كما اذا دخل احدهما با او كانت في يده وفيه اشهاران مجرد دعوى سبق كفى
كما قال بعض المشايخ وذو يد آخرى الى انه لا بد من بيان نحو ان الاول في رجب الثاني في شعبان وقامه في العمادى وذكر في الخزانة
لو وقت احدهما شهر او الآخر ساعة فالساعة اولى وان الخ كتاب ارخه وورخه اى وقته كافي القاموس قبل التاريخ قلب التاخير وقيل سزا
(راه روز) واصطلاحا تعريف وقت شئ بان يسند الى وقت حدوث ام شئ كظهور ملة او دولة او غيره كطوفان وزلزلة لينسب الى
ذلك الوقت الزمان الاقرب وقيل هو يوم معلوم نسب ليه ذلك الزمان وقيل هو مدة معلومة بين حدوث امر ظاهر بين اوقات حوادث
آخر كافي نهاية الادراك وان اقرت تلك المرأة بالنكاح لمن لا حجة له اى لاحد من مدعين خارجين لانيته لاحد منهما ففى له
للتصادق فان برهين الآخر بلاقار الاول قضى له اى للمبرهن لقوة البرهان فان برهنا به الاقرار او اقرارا سابقا
وان لم يورخا فالمعدل وان لم يبرهن احدهما على الاقرب كافي العمادى وان برهين احدهما اى تفرد واحد الخارجين
بالدعوى واقامه البرهان على امرأة جدد النكاح وقضى له ثم برهين على النكاح الآخر الذي لم يبرع لم يقض له لانه لا يزعم
انتقاص لقضائه بل اذا ثبت ذلك الآخر بالبنية سبقه اى سبق هذا النكاح فانه يقضى له لانه خطا الاول وفي تخصيص
الخارجين شهر اية لو ادعى الخارج كما حان فبرهن وقضى له بالنكاح ثم برهين ذو اليد قضى له وقال بعضهم انه لم يقض له كافي العمادى
كما لم يقض بحجة الخارج على ذي يد ظهر نكاحه اى لو ادعى كما حان فبرهن يقضى له ثم ادعى الخارج كما حان لم يقض له الا
اذا ثبت الخارج سبقه بالبنية فانه يقضى له وان برهنا على شهر او تمام شئ من ذوى يد فكل نصفه نصف الثمن
وتركه او تغرب في تملك الكل لا النصف واطلاقة مشعربة لو ارجح الكل على السواء ولم يورخا كان له الخيار وان كان تاريخ اية بهن
فالسابق كما اذا ارجح احدها فالتاريخ وقوله من ذى يد شية الى ان شئ يكون في يد البائع فلو كان في يدها لشترين كان ذو اليد
وان ارجح غيره والى انما ادعى الملقى الملك من جهة واحدة فلو تلقياه من جهتين قضى بينهما عنده للمورخ عند ابى يوسف رح وغيره المورخ
عند محمد رح كما ذكر شيخ الاسلام فقال سخرى انه بينهما عند الكل والى انما خارجا فلو كان احدهما ايد فان تلقيا من جهة فله ذى اليد والا
فللخارج الا اذا سبق تاريخه الكل في العمادى ولو ترك احدهما شئ لغيره اى قضى له لم ياتخذ الاخر كما لان بالقضاء فخرج العقبة

في حق كل في النصف وفيه اشعار بانه لو فرضي احدهما باخذ الكل بكل اثنين قبل القضا كان له اخذ الكل واشترى احق من بهتبه قبض
وصدقة مع قبض ورهن مع قبض فلو اجتمع اشراء واحد من بهتبه ثلثة في دعوى عين منها على ذي يد فالاشراء اولي من غيره
لان الاحتياج الى قبض الا اذا ارجح احدهما فانه اولي فلو كان لعين في يد احدهما قد واليد اولي ولو كان في ايديهما فهو بينهما الا اذا كان قد اشترى
اشترى والكل ح كاشترى مع كل منهما وفيه اشارة الى ان الثانيين لو جمعوا فكاشترى والي انما لو جمعوا مع الراهن فهو اولي لانه قبض قبل الشراء
الى الاعلى وتماثني العادي وبيع الوفاء احق من لبات كافي تجنيس والشراء والمهر سوا فلو ادعى ان هذا العين فتهراه من ذي يد وادعت
ان ذا اليد زوجا على هذا العين فهو بينهما كما ذهب اليه ابو يوسف مخرج والشراء احق عند محمد مخرج ولما عليه قيمة لعين كافي الداية وكذا النصف والقيمة
سواء بينهما اذا ادعى غصبه من ذي يد والاخر وبعده ولا ترجيح له دعوى على اخرى بكثره اشهر ودعوى لما شاهدان مساوية لما ثلثة او اكثر اشهر
لان كلاهما معاملة تامة بنفسها ولذا لا ترجح لقياس بقياس حديث بحيث واية ياتي ولو ادعى احد خارجين نصف دار وادعى الآخر منهما كلهما فالدار
للاول على ندره باعتبار المنازعة فانه لا منازعة الا في النصف فنصف ونصف وقال الا ثلث للاول والباقي من الثلثين للثاني
اعتبار للعول فان فيه نصفها وكل فيقول من اثنين الى ثلثة وان كانت الدار المدعاة معهما في ايديهما فهي اسي كلهما للثاني اسي مد
الكل فنصف منها وهو اني يد الاول بالقضاء لان الثاني خارج ونصف منها لايه اسي لانا بالقضاء لانه في يد الثاني بلا منازع حسلا
للمهر سلم على اصلاح وفيه شمار بان القضاء على نوعين قضاء ترك وقضاء الزام ويسمى بقضاء الملك والاستحقاق ايضا والفرق من جهتين احدهما
انه لو صار احد مقضيا عليه في حادثة بهذا القضاء لم يصرف فيها مقضيا له ابد الخلاف قضاء ترك فانه يصير مقضيا عليه فخصيا له بعد اقامته لبنية والثاني
انه لو ادعى ثالث واقام بنية قبلت في هذا القضاء واما في قضاء الا لزام فلم يقبل الا اذا ادعى تلقى الملك من جهة المقضي لكما في احياء الاموات
من الكفاية والكراني ولو برهن خارجان على تلج دابة ومنتوجا اسي اقام كل منهما بنية على روية الولد فقيس له ولا يشترط اشارة على توة
انفصال عن اسم كافي لمضمرات والنهاية والكراني لكن في المغرب ان قولهم لو اقام بنية انما تجت عنه اسي ولدت فوضعت والتلج بكسر النون
وضع بنية ولد ثم سمي به المنتوج وارضا قضى لمرفي افق تاريخه منها اسي حول تلج الدابة فانه شاهد لبنية وان شغل منها بان لم يعلم فلها اربعة
اسقوط التوقيت وفيه اشارة الى ان اسن لو وافق التاريخين فهو بينهما وكذا اذا خالفهما قيل بتاخرت البينان قضى لذي اليد قضاء ترك واما
قال خارجان لانه ان برهن خارج ودو اليد فبرهان من افق اسن ان شغل فبرهان ذي اليد وان خالفت تواتر عنده المثلث وترك في يد
فوي اليد كافي النهاية واما قال تلج دابة لانه لو برهن ان بهتبه فمواين من بهت تاريخه عنده وقال انه انهما كافي لمضمرات ولما فرغ مما قوس في اثبات
الملك من البنية فشرع فيما ضعف من اليفعال وادو اليد شئ استعمل لمضمرات فيه الدال على انه مالك له فهو احق بالدعوى
كمن لعين اسي اتخذ من لطيس ما يني به في ارض فانه ذو يد لها من جهة الاستعمال فيكون احق بتلك الارض من غيره كما لو خضر فيها او غرس
او بنى وشغل الملا بس الثوب فانه مستعمل له احق باللبوس لاشل آخذ الكم وغيره من الاطراف لتقصان الاستعمال بالنسبة الى اللابس
مثل الركب فانه احق بالركوب للاستعمال لاشل آخذ اللجام بالكر وهو احق من آخذ الذنب وشغل من ركب في السرج فانه مستعمل
بكره ولو كان الركاب اثنين فبينهما الاراد ليه لانه غير مالك مادة كافي لمضمرات وقال لا سيجابي انه رواية عن ابى يوسف مخرج والظاهر

ان الدابة بين الركب والردف ومثل من يهذو وحمل على دابة فانه يستعمل الاسن علق عليها كوزره منقضان تهرف والحاصل ان كل ثبت منها حق من منفيه فانه لم يستعمل دونه ومثل اتصال الحائط متنازع فيه ببنائه اتصال تزيح بان يكون انصاف لبنات الحائط المتنازع فيه متداخلة في انصاف لبنات الحائط غير المتنازع ان كان من نحو الحجرة او يكون ساجه احدها بالبحيم كرسبه في الاخرى ان كان من خشب كما في الكافي او بان يكون الحائط المتنازع فيه من الجانبين متصلا بالطين صدها والحائطان متصلان بالحائط لهما بماله الحائط المتنازع على ما قال الكرخي او بان يكون الحائط المتنازع فيه متصلا جانبا بالطين اتصالهما بالحائط آخر لم يعتبر على ما سوي عن ابي يوسف بن وعليه اكثر المشايخ كما في الكافي وقول الكرخي فاسبب بمنى التزيح (فيها رسو كردن) وفيه اشارة الى انه ان لم يكن متصلا ببنائه فانه يمينها سواء كان في ايديها او لم يكن الى انه ان اتصل ببنائه فهو بينهما وان كان اتصال تزيح او ملازقه ويقال اتصال جواربها الى انه ان كان احدها اتصال تزيح والاخر اتصال ملازقه فانه سبب ان التزيح لانه يشمل الحائط المتنازع فيه الى آخره لم يكن لاحدهما اتصال ولا آخر اتصال بطرفي المتنازع فيه او بطرف من دونهما فليس ذلك فان صاحب الاتصال اولى بكل في الذخيرة او من وضع عليه اي الحائط اخرج فانه يستعمل فان كان عليه حائط ملازقه او اتصال ملازقه فاحاط لصاحب الجذوع وفيه اشارة الى انه ان كان عليه جذوع واحد ولا يترى يوازي او لا شيء عليه فهو لصاحب الجذوع وان كان على كل عليه اثنان فكل بقدر ما وقامه في العمادى واجدع تان نسب من الجذوع منسوب على لمفعوليه ولا اعتبار في التزيح فوضع ثلث او اكثر من خشبات خفيفة او قصبات على الجذوع عليه اي الحائط ان كان لاهدها عليه خشبات بلاشئ فلاخرى الحائط بينهما وجالس البساط والمتعلق به سواء دلال بجد والجلوس لم يهتق البساط فانه يحمي به لهما كما اذا جلسا معا عليه فمن معه وفي يده ثوب الاعلى وجه اللبس وطرفه تح آخر فانه يحمي لهما وذو البيت واحد من دارك يحمي البيت منها في حق استعمال ساحتها من المدور وضع الائمة ومصب الوضوء وكسح الحطب ونحوه كما ان دار البيت كمن يبيت في حق الطريق لانه لا ترجع كثره لعله كما هو والساحة قفصا من المدار

فصل في دعوى لنسب بينة جارية الاتباع الاقرة كما هو المنبأ به ابدت في يد المشتري لاقل من نصف حول ندبعت فادعى البائع اى باع البسيطة ولو اكثر من واحد والولد ثبتت بالانفاق نسبه الى والده منه اى البائع لتيقن العلوق قبل البيع في ملكه مع دعوة لم تطل بالبيع وما ذكرنا في الصدقة زيادة فليس له وجوب عليه ان يقول من دعت وقا بملكها شئ من اجزاء عما اذا بيعت مرتين فولدت لاقل من ستة أشهر فانه حينئذ لم يتيقن ان العلوق في ملك البائع الاول والثاني والقاد شعيرة لو ادعى قبل الولادة لم يثبت نسب منه بل هو موقوف فان ولدت حيا ثبت والا فلا كما في الاختيار ولما لم يلبس اشارة الى ان اجارية لو كانت بين ثوبا فاشترى ثوبهم واحد منهم فولدت فادعوه جميعا ثبت نسبها منهم عندني خيفة من ان يفرجه الله تعالى وقالان كانت بين اثنين ثبت النسب الا فلا كما في النظم والاطلاق مشعر بان المشتري لم يثبت النسب البائع وقال لم يكن العمادى عندك فان القول قول البائع اذا نظر اهر شاهدان برهن احدها بفيته وان برهنها بفيته المشتري عند ابي يوسف انما ثبتت حجة الزوج وبنيته البائع عند عمر ح

لأنها ثبتت حرية الولد كما في المينة وثبتت ايتهما اى كون المبيعة ام ولد لثبوت النسب ونفسخ البيع حينئذ بطلان بيع ام الولد اتفاقا ويرد البائع لثمن على المشتري ولو ادعاه اى البائع الولد بعد عقدهما اى اتمام المشتري المبيعة ولو عتقها حكما كما اذا برها ثبتت نسبة من البائع ويرد البائع الى المشتري حصته اى حصته الولد لاحتصته الام حال كونها من ثمن بان تقسم الثمن على قيمتهما فما اصاب الولد يرد اليه وما اصاب الام يسلك له سلما الى المشتري وهذا عندنا وما عنده في جميع المحققين اليه لان البائع لما ادعى الولد اقر بكونها ام ولده فافذ باقراره فيرد الجميع اليه وهو الصحيح من ندرته كما في الكراني ولا يعتبر دعوة ذلك المشتري الولد اى اذا ادعى البائع قبله او بعده فان دعوة ادلى للاستناد الى العلوق وفيه اشار بانه لو ادعاه المشتري قبل دعوة البائع ثبتت نسبة منه وحمل على النكاح ولا يعتبر دعوة البائع بعد موت الولد فلا تثبت نسبة منه ولا ايتهما وفيه اشارة الى انه يعتبر دعوة بعد موت المبيعة ويرد الثمن كله عنده وحصته الولد عندها على ان ام الولد متقومة ام لا او بعد عقده اى اتمام المشتري الولد اذا لم يصدق البائع في دعواه كما في المبسوط وغيره فلو صدق المشتري في دعواه انبهرت بعده وكذا لا يعتبر دعوة البائع لو ولدت لكثر من اقل من نصف حول من ذبيت في مثل ما اذا ولدت لنصف حول كما في الخلاصة وغيره او اقل من سنتين لاحتمال ان لا يكون العلوق في بلد الا اذا صدق المشتري فانه تثبت النسب منه والامينة ونفسخ البيع وقال محمد سرح انه ثبت النسب بلا تصديق كما في النظم وفيه اشارة الى انها لو ادعياه اعتبر دعوة المشتري لقيام الملك المحتمل للعلوق كما في الاختيار ومبيعة ولدت بعد سنتين او اكثر هي ام ولده اى البائع كما حاشا لامره على السداد وان صدق المشتري فحينئذ لا تصير المبيعة ام ولد فلا يحق الولد ولا ينسخ البيع فلو لم يعلم وقت البيع لم يعتبر دعوة البائع الا اذا صدق المشتري لتوقع الشك في العلوق وقد صح دعوة المشتري ولو ادعياه لم يعتبر دعوة احدهما للشك والمسلم والذمي والحر والمكاتب فيه سواء في الاختيار ولا يخفى ما في تصديق المشتري آخر الكلام من الايراد الى السكوت المناسب للاختتام

كتاب المصالح

محقق به الدعوى لو توقعه بعد اذ غلبا به الوتة اهم بنى المصاحمة والمصالحة خلافا للمصاحمة والتخادم كما في المغرب وغيره واصله من المصالح وهو تهامة الحال على ما يدعوا اليه العقد والمصالح المستقيم الحال في نفسه في الكراني وانما ذكر الخيم لكونه مما يذكر ويؤنث كما في الصحاح وشرعية عقد مشعر بان الصلح لم يحقق الا بالاجاب والقبول فلو قال المدعى عليه صا لمخني عن كذا على كذا فقال ردعي فعلت لم يتم الصلح الا اذا قال المدعى قبلت نعم قد تم الصلح به فيما اذا كان المصالح عنه وعليه لم يتعين بالتعيين كالدرهم والذناير لانه استقامت عن بعض الحق والاستقام قد تم بالمسقط كما في النهاية يرفع بالتراضي بالبدلين اى المصالح عنه وعليه النزاع اى نزاع المدعى المدعى عليه يقال نازعته اى جازيته في خصوصته كما في المحمل وبه يخرج سائر العقود ككتبه الدين من عليه الدين والبدل شرط له كالدعوى الصحيحة وفيه رفر الى انه يصح بعد الدعوى الفاسدة قال بعض المشايخ لو كان المدعى مجهول يصح الصلح

لأنه انما الصلح لدفع الخصومة وذا تحقيق في الغاسدة وقال بعضهم انه لا يصلح لأنه انما يصلح لاقتداء اليه ليس المترتبة على صحته وتامه
 في قضاء الكفاية وذكر في الزايد انهم قالوا ان الصلح صحيح بعد الغاسدة وهي ما يمكن تصحيحها بخلاف الباطلة كما اذا ادعى على اعدا لا
 ليس عليه فصالحه على بدل معلوم ولذا لا يدفع حق الاسترداد كما في الخلاصة وغيره والى انه لا مندوب مفوض الى متوسطين لا ينبغي
 للقاضي ان يباشره بنفسه لا اذا كان وجه القضاء غير سببين ووقعت الخصومة بين بلدين أو قبيلتين أو محرمين فان تمت بين اثنين
 قضى بينهما كما في النخبة وصح الصلح وثبت الملك للمدين في البدلين قد ثبت غير الملك للمدعي عليه كوقوف البراءة من اقصاص باقرار
 كما اذا ادعى عليه الاقرار به المدعي عليه ثم صالحه عنه على شيء من المال او منفعة فانه قد صح ذلك بالاتفاق والظرف مستقر او نحو للمصاحبة
 ومع سكوت كما اذا ادعى عليه ذلك فسكت عن الاقرار والاعذار فصالحه ومع انكاره كما اذا ادعى ذلك فأنكره المدعي عليه ونفاه
 فصالحه فانه قد صح عندنا حتى قال الامام ابو حنيفة رح ان هذا الصلح يجوز كما في النظم وعن ابى منصور الماتريدي ان الشيطان لم يزل في
 اتقاع العداوة والبغضاء في بني آدم مثل ما عمل من ابطال الصلح على الاعذار كما في النهاية فالاول اى الصلح باقرار كبيع ان يقع
 الصلح عن مال بال ختمه اعتبر فيه ما اعتبر في البيع ففيه الاول الشفعة اذا كان احد البدلين عقارا فان كان مودع عليه
 الصلح شليا اخذه الشفع بثلثه من ذى اليد وان كان قيميا اخذه بقيته بخلاف ما اذا كان البدلان عقارا فانه لا شفعة في واحدة منهما الا
 ملك المدعي بالاقرار كما في شرح الطحاوى وفيه الخيارات فكل من لمصالحين خيار الشرط والروية والسبب في احد البدلين ففسده
 كما يبيع جهالة البدل اى المصالح عليه وفيه شرا بعتة الصلح على معلوم ولو عن مجبول وبعدم صحته على مجبول ولو عن معلوم فلابد من
 بيان المصلح عليه بذكر مقداره فحسب فيما اذا صالحه على درهم او دنانير او فلوس لان معاملات الناس تنفي عن اتيان الصنفه فيقع على التقيد
 الغالب وبذكره مع الصنفه فيما اذا صالحه على شيء او شيء من كيل او موزون مما لا حمل له وبذكره مع مكان التسليم فيما لا حمل وبذكر الصنفه
 والذرع والاحل فيما اذا صالحه على ثوب وبالاشارة والتعيين فيما اذا صالح على حيوان كما في العمدى لكن في قاضي خان ان لمصالح
 عليه وعنه اذا كان مجبولا واجتنب الى التسليم لفسده الجهالة والافلاطون ادعى حقا مجبولا من دار فصالحه على حق مجبول من رخص لم يخر ولو صالح
 على ان تترك كل منهما دعواه جاز ولو ادعى حقا مجبولا من دار فصالحه على مال معلوم ليسلم المدعي عليه المدعي لم يخر ولو صالحه عليه لتترك
 المدعي دعواه جاز ولو ادعى حقا معلوما فصالحه على مجبول كان على هذا التفصيل وما استحق ببنية من بعض المدعي في يد المدعي عليه
 رد المدعي اليه حصته اى حصته ما استحق من بعض العوض اى البدل وفي الكلام ايا را الى انه لو اتفق كل المدعي والمدعي عليه
 كل العوض والى انه لو دفع المدعي شيئا الى ذى اليد واخذ المدعي منه ثم استحق لم يرجع المدعي الى المدعي عليه بادفع اليه لانه زاعم
 انه اخذ لحقه وانادى اليه لدفع الخصومة كما في العمدى وما استحق منه اى من بعض العوض في يد المدعي وفي بعض النسخ من البدل
 يرجع الى المدعي عليه بحصته من المدعي والمدعي ان يرد الباقي ويرجع بكل المدعي كما لو اتفق كل العوض وهذا اذا كان المستحق
 لم يخر الصلح فان اجازته وسلم العوض للمدعي رجع المستحق بقيته على المدعي عليه كما في شرح الطحاوى والاول كما جازة ان وقع
 الصلح عن مال منبذعة لوجود معنى الاجارة من تملك النافع بعوض فشرط التوقيت اى تعيين مدة الانتفاع فيه اس

فما هو كالأجارة من الصلح فلو ادعى دار الفصاحة على خدته عبده أو ركوب دابة أو كسني داره أو لبس ثوبه أو زراعة أرضه كل ذلك
شتمه بآثار الصلح يجوز عقد الاجارة على هذه الاشياء وفيه اشارة الى انه لو صلح على كسني بيت معين ابرأ وحتى يموت بطل الصلح
كما في النهاية والى ان شترط التوقيت انما هو فيما يحتاج الى التوقيت كما ذكرنا واما اذا لم يحتاج اليه فلم يشترط كما لو وقع الصلح من
مال على نقل نذ الشيء من هنا الى ثمة وميطل اي فبطل الصلح عن مال بمنفعة يموت احد هما اي المدعى والمدعى عليه
في المدة التي وقت بها فلو كان المدعى لم يتوف شيئا من المنفعة يرجع على دعواه وان استوفى بعضا منها سلم حصتها من التنازع فيه للمدعى
تليه واسباني مشترك بينهما وهذا كله عند مخرج واما عند ابي يوسف فلو بطل يموت احدهما فلو مات المدعى عليه استوفى المدعى جميع
المنفعة كما في حيوته ولو مات المدعى قام الوارث مقامه في الانتفاع به وفيه اشارة بان لو ملك محل المنفعة بطل الصلح بالطريق
الاولى وهذا بخلاف كالمات احدهما فوقف الصلح على نحو ركوب دابة ولبس ثوب اذ الناس يتفاوتون فيه فلا يقوم الوارث
مقامه كما في النسمات وانا قيد التيسير من الماقرار بالصلح عن مال لانه لو صلح عن شقة مال كان الاكابر كالماقرار فلو ادعى مخرج
في دار او سبيل على سطح او ثمر باني منه فاقروا انكر ثم صلح على شيء معلوم جاز كما في التفت والاخران اي الصلح بالسكوت والصلح
بالاكثر معاوضة في حق المدعى فانه زاعم انه اخذ بعوض حقه وفراهمين اي افتداهيين بي بالمدعى و
قطع نزاع في حق الاخر اي المدعى عليه فانه زاعم انه لاحق عليه للمدعى فلو ادعى صدقات او التعزير او حق الشرب فانكر الآخر
فانكره يمينه بالحل لانه ذلك المال وفيه اختلاف المشايخ ولو ادعى بالاعتداف فأنكر الآخر وحلف ثم ادعاه عند قاض آخر فانكر
انصوح بينهما بشي لم يصح الصلح عنه بعضهم لان اليمين بدل من المدعى فاذا حلفه استوفى البديل وصح عند بعض المتأخرين وفيه
رواية عنه كما في المينة ويستثنى منها اليمين عنده كما اذا ادعى نكاح امرأة منكرة له فصالحته على مال فان هذا الصلح جائز بالاتفاق
كما في قضاء الكفاية فلا شفعة للشريك وغيره على المدعى في صلح عن دار لانه زاعم انه على صلح ولا يلزم زعم المدعى
لان المدعي لا يوجب الا ان الشفعين نائب عن المدعى فلو اقام الشفعين بنية على المدعى عليه ان الدار للمدعى او لطف ففعل كان له
الشفعة في تلك الدار كما في شرح الطحاوي بل الشفعة على المدعى في الصلح على دار عن دار او غيرهما فانه معاوضة في زعم المدعى
وان كذب المدعى عليه وما استحق من المدعى في الآخرين فكما مر في الاول انه يرد المدعى حصته من العوض ان اتفق كل المدعى
يرد كل العوض ويرجع بالنصومة الى المستحق لانه زاعم انه نائب عن المدعى عليه ما استحق من العوض فيما يرجع المدعى الى الدعوى
اي دعوى حصته من العوض ان اتفق الكل يرجع الى الكل لان المبدل هو الدعوى وبذلك البديل قبل تسليمه كما لا استحقاق في القدر
والاكثر والكلام يشير الى ان الرجوع الى دعوى العوض ان يكون في مجرد الصلح فلو ادعى دار الفصاحة على ثوب مثلاً فقال المدعى عليه
بنت منك هذا الثوب بنده الدار ثم اتفق الثوب يرجع الى دعوى المدعى كما في البداية ولو صلح بالاقراء او غيره على بعض دار
او متاع او غيره مما من اعيان يدعيها لم يصح هذا الصلح في رواية ابن جماعة عن محمد بن الحسن لان المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه وابرأ
عن الباقي والابرأ عن الاعيان باطل فلو وجد بنية ان الكل له جاز اخذ الباقي وبه افتى شيخ الاسلام والامام طهري الدين لكن في ظاهر الرواية

انه فلا يصح دعوى الباقي وقوله ان الابرار دعوى الاعيان باطل سخناه بطل الابرار عن دعوى الاعيان ولم يسير لما للدعي عليه
ولذا لو طهر تملك الاعيان حل له اخذ ما للكن لا يبيع ودعواه في الحكم وفي اضافة البعض الى الدار شعار بانه لو صالح على بعض الدين
وهرى عن دعوى الباقي وهذا في الحكم واما ديانته فلم يبرأ ولذا لو طهره اخذه وفي ضمير الدار اشارة الى ان بدل الصلح لو كان بيتا من دار
اخرى صح الصلح وليس له دعوى الباقي باتفاق الروايات كما في الذخيرة والمحيط وغيرهما وحيلته اى حيلة صحة الصلح ان يزيد
المدعى عليه في البديل شيئا اخر من مال يكون عوضا عن باقي الدار او يبر المدعى عن دعوى الباقي ويقول برأت
عنها او عن خصوصتي فيها او عن هذه الدار فانه لو وجد بينه بعد ذلك لم تقبل اذ بذلك سقط حقه وعن ابن سماعه عن محمد بن ابي
نحو ابراهيم عنه او عن خصوصتي فيه كان باطلا وله ان يخاصم الا ترى لو قال لرجل في يده عبده برأت عنه لم يسمع منه ودعواه و
لو قال ابراهيم كان له ذلك وانما ابراه عن ضمانه كما في المحيط والذخيرة ولما فرغ عن شرائط الصلح وقسماته شرع فيما يجوز منه و
ما لا يجوز فقال وصح الصلح بالاتفاق وعنى دعوى المال سواء كان مضموبا او دليعة او عارية او رهن او نحو ذلك على بدل شرع
خسبه كما اذا صالح على ثوب مضموب يستملك على اكثر من قيمته فانه جائز عنده واما عندهما فلا يجوز اكثر مما يتباين فيه فلو كان البديل
من خسبه لم يجوز ان يكون اكثر من قيمته وتامه في المحيط وعن دعوى المنفعة الموهوبة فلو اوصى لسكنى داره لرجل ثم باعها لدعى
الموصى له السكنى فصالحه سكنى على سكنى دار اخرى ودرهم سامة جاز كما لو اوصى بعبده منه وهو خارج من الثلث
فصالحه الوارث عن الخديعة على الدرهم او على خديعة اخرى او على ركوب دابة او لبس ثوب شهر او امت قلنا بالاسد لانه
لو ادعى استيجار عين والمالك ينكر ثم تصالحا لم يجز لما في المسفحات عن الميسر وعن دعوى الجناية في النفس
من القتل وفي ما دامها من نحو شيخ الراس وقطع اليد عهدا كانت الجناية او خطأ الا انه لو صالح في العهد على اكثر من الدية
جاز بخلاف الخطأ وهذا اذا صالح على واحد من التقادير الثلاثة فانه لو صالح على مكمل او موزون جاز بالغة ما بلغت وكل صلح
مهر ا صلح بديل الصلح عن دم العهد فلو صالح على خمر او خنزير سقط القصاص بلا شيء وفي الخطأ وجب الدية ولو صالح العتق عن
دم آخر جاز كما في الاختيار وعن دعوى الرق كما اذا ادعى على مجبور النسب انه عبده ثم تصالحا على شيء معين كما في الكافي
وعن دعوى الزوج النكاح على امرأة وكان الصلح في الاول عتقها بهال فان صالحه باقرار العبد ثبت الاول
والا لا يثبت الا بالبيعة على انه عبده وكان في دعوى الثاني خلعا سو جبال للعدة الا اذا كان الصلح بانكار فلو كان سبطا
في دعواه لم يحل السبد وياته وهو المختار وهذا عام في جميع انواع الصلح كما في النهاية وغيره وفي تخصيص الرق اشارة
الى انه لا يصح الصلح فيما ادعى العبدان المولى اعنته فصالحه على مال انما يرأس منه هذه الدعوى كما في المحيط وفي تخصيص الزوج
ان الصلح لا يصح عن دعوى الزوجة النكاح فاعلجه مستغنى عنه وان المرأة لم تكن ذات زوج آخر وذلك لانه لو كانت ذات زوج
لم يصح الصلح وليس عليها العدة ولا تجديد النكاح منع زوجها كما في العمادى ولم يجز الصلح عن دعوى النكاح على مال
او لبعض مهرها او الاثرم اعطاء الرشوة او العوض منه في الفرقة وقبل يجوز الصلح عن هذه الدعوى بان اعتبر السبد بمال

تراكم على المهر اذا اعتبر المهر ساقطاً فلم يجز ان يعتبر بعض المهر بدل الصلح كما ظن والاول اصح كما في الاختيار وفيه اشعار بان
 لو ادعت الطلاق عليه فصالحها على مال على ان تكذب نفسها وتبرأ من الدعوى لطل الصلح كما في المحيط ولا يجوز الصلح
 ودعوى حارس الحدود فلو اخذ زانيا او سارقاً او شارب خمر او سكران واراد ان يرفعها الى المحاكم فصالحه على مال ان لا يرفع
 اليه لطل الصلح ورد عليه كما في الكرماني وكذا اذا اخذ قاذف المحصن او المحصنة فصالحه الا ان عد سقط بالصلح الواقع قبل الرفع
 الى المحاكم بخلاف سائر الحدود والمال بعد الرفع فلا يسقط اصلاً وفيه ايماء الى ان الامام او القاضي اذا صالح شارب الخمر على مال و
 عفا عنه لم يصح ورد المال اليه كما في قاضي خان والى ان الصلح يجوز عن دعوى التعزير وفيه اختلاف المشايخ كما في الصلح عن حد
 القذف وقدمروا الى انه لا يصلح واحد عن حق العامة كما اذا صالح عاشره الى الطريق نعم للامام ذلك اذا كان فيه صلاح
 المسلمين ونفع ذلك في بيت المال وتماسه في الذخيرة وبديل صلح كان هو اي ذلك الصلح كبيع في انه مباداة ملك
 بملك مع اقرار على الوكيل او اليه يرجع حقوق العقد وبه المسئلة قد ذكرنا في الوكالة وبديل ما ليس من صلح كبيع في
 ان ليس مباداة ملك بملك كما لصلح اي كبديل صلح عن وهم عمر قد ذكره في الوكالة كما ذكر ان بديل صلح بالكار على الموكل
 او على بعض دين يدعيه اي ذلك البعض على الموكل لانه سقاط محض فكان الوكيل سفيراً محضاً فلا عليه الا اذا ضمنه
 فحينئذ يواخذ بعقد الضمان وان صالح مدعيه اجل فضولي بتبرام المدعي عليه وضمن البديل وقال للمدعي صالح فلانا
 على اني ضامن او صالح واصناف الفضولي الصلح الى ماله حقيقة كما قال له صالح فلانا على الف سن مالي او صالحاً على
 اني او عبدي او حكماً كما قال صالحاً من دعاك على فلان على كذا او اشار الى نقد من الذهب او لفته او عرض سوماً
 فقال على هذا الف او العبد او اطلق الصلح من القيد وتقال صالحاً على الف او عبدي ونقد اي سلم البديل صح
 الصلح في هذه الصور الخمس بلا اجازة المدعي عليه والبديل في الكل على الفضولي بل يرجع الى المدعي عليه والطلاقة مشيرة الى
 ان اقرار المدعي عليه والكاره سواء في الكل وليس كذلك فان في صورة الضمان ان كان المدعي عليه مقرباً توقف على
 اجازته والى ان المدعي ان كان عيناً او ديناً فسواء الا انه ان كان مقرباً والمدعي عيناً لنفذ الصلح على المدعي الصالح وصار مثلاً
 من المدعي وفي قيد الفضولي اشعار بان لو صالح بامره نفذ الصلح على المدعي عليه وعليه البديل الا ان في صورة الضمان البديل
 على الصالح عند الامام المحلواني وذكر شيخ الاسلام انه عليه وعلى المدعي عليه ايضا فيطالب المدعي به سيما اذا كان في
 المحيط وان اطلق ولم ينقذ البديل ان اجازته اي الصلح المدعي عليه بل انما الخيارات انما مستعانة لم يقصد ان يشترطها
 للاول كما تقر لزوم البديل المدعي عليه كما قال بعضهم وقيل صح الصلح على الفضولي ولم يتوقف الا اذا لم يذكر البديل كما في
 اللفاية والايخير المدعي عليه الصلح رد وطلبت سواء كان المدعي عليه مقرباً او لا والبديل عيناً او ديناً وصلح اي المدعي على خسران له
 عليه اي خسران الحق للمدعي على المدعي عليه بالبيع او الاجارة او القرض او الغصب وغيره والا يخفى ان الصلح على خسران الحق صلح
 على بعض الدين منه فليس فيه تسامح كما ظن اخذ البعض حقه وحط اي احتاط وابرأ الباقيته من الحق فهو قال المدعي

للمدعي عليه المثل كما لحك على مائة سن الف عليك كان اخذ مائة و ابراء عن تسعمائة وهذا قضاء لا ديانة الا اذا زاد ابراءك على غضب
 الفاد اخفا بافضاح المالك على خمسمائة فاعطاه الغاصب سن تلك المائة او غيرها جاز لصلح قضاء وعليه رد الباقي وديانة وان
 اظهر فان حجب الغصب ثم صالح فكذا لك لكن لو وجد لبعده بنية عليه قبلت وان كان مقر فعليه والباقي وان ابرأ عنه في ضمن الصلح
 لانه ابرأ عن العيين كما في الظهيرية لا سعاد وضمته لا فضاء الى الربوا وفيه استخبارانه لوصالته على خلاف غيبه كان معاوضة فلو صالحه
 سن الدر على الدراهم وافترا قبل القبض صح سواء كان عن اقراره والكار ولو صالحه عن كسبته على عشرة دراهم وتفرقا قبله لم يصح
 لانه افتراق عن دين بدين بخلاف الاول فانه افتراق عن عيين بدين او دفع مال لاسقاط العيين ولا يشترط فيه القبض كما في
 الذخيرة ثم فرع على الاصل المذکور ثلث مسائل وقال فصيح الصلح عن الف حال على مائة حالة فانه اخذ لما له وسقط التسعمائة
 ولو كان معاوضة لم يصح له كان الربوا او عن الف حال على الف مؤجل فانه اسقط لصفة الحلول ولو كان معاوضة لزم بيع الدرهم
 بالدراهم نسبة وفيه استخبارانه لم يصح على مائة مؤجلة وفي صرف الظهيرية لو كان المستقر من جاهد للقرض فالمائة الى لاجل ونحن
 الف جيا وعلى مائة زلوف فانه اسقط لبعض الاصل ولو وصف الجودة بلا معاوضة ثم ابتدأ بكلام تقريرا غير عاطف على صح
 كما ظن وايداه كلام النهاية لبعده فقال ولم يصح الصلح عن دراهم حالة على دمانير مؤجلة لانه بيع دراهم بالدنانير نسبة ولو كان
 الف مؤجل على نصفه حال فان النقد خير من نسبة او عن الف سوداى دراهم مطروبة سن نفقة سوداى مخلوبة انش
 على نصفه بغيره لانه ربوا فلو صالح عن الف بغيره على نصفه سوداى صحيح لانه اذا كان الذي يستوفيه ادون من حقه فهو اسقاط
 واذا كان ازيد قدرا او وصفا معاوضة كما في النهاية ومن امرى المديون الذي امره دأبه باء النصف دين عليه الى المأور
 المديون غدا طرف لا داء على اى بشرط انه برى مما زاد على نصفه ان قبل المأمور ذلك النصف برى سن النصف الاخر
 في الحال فان دنى باء ذلك النصف غدا فيها وان لم يفت به عاد ونيته كما كان عند مالانه ابراء سقيده بالشرط ولا يجوز عن
 ابى يوسف رح لانه ابراء مطلق وعلى المعاوضة وانما قيد الامر بالاداء لانه لو قال ابرأ منك عن نصفه على ان تعطيني ذلك النصف فبدا
 فقد برى عندهم وان لم يعطه لاطلاق الابراء كما في الخزنة وغيره ولعل فيه خلافا في الظهيرية لو قال حطت عنك النصف على ان تعطيناني
 اليوم فقبل برى عندهما خلافا لابي يوسف رح وانما قيد بعد لانه لو قال ادلى نصفه على انك برى مما زاد وفضل برى عنده عندهم وان
 لم يرد النصف لانه ابراء مطلق ولو علق البراءة بالشرط صيرها احترازا عن التعليق معنى كما مر كان او اذا اوتى او ديت الى كذا النصف
 مثلا سن دنية فانت برى سن الباقي لا يصح الابراء وان اداه وفي الابراء معنى تملك نيافيه لتعليق كما تقر وفيه استخبارانه لو
 قدم الجزاء صح في الظهيرية لو قال حطت عنك النصف ان نقدت الى نصف فانه حط عندهم وان لم ينقده ولو صالح احدا في
 دين اى احدا لشريكين في الدين عن نصفه المختص به على ثوب او عوض آخر تبعه كغير المصالح غير مكية يديونه بنصفه
 المختص به بغير نصيبين الا واحد الشريك او الدين او اخذ منه نصف الثوب من شريكه المصالح وحينئذ لا يصح له كالمصالح المتبع
 برجع الدين ولو ضمن المصالح بوجه ليس له الجنازة كما في الكوفى وانما قال صالح لانه لو اشترى ثوبا كان لانه ثمنه بنصفه او ياخذ ربحا

من شركه وليس له على الثوب سبيل لانه ملكه بالعقد وانما قال احدي دين اشارة الى اشتراك الدين وهو ان يلزم لسبب عقد مثل ثمن المبيع اذا كان الصنفه واحده وبها تمساويان في قدر الثمن واصفقه فلو كان المبيع عبدتين نصيب احدتهما اكثر فقبض احداهما منه شيئا لم يكن للآخر ان يشتركه ومثل الثمن الموروث بان باع رجل عبدا ومات قبل قبض الثمن وله وارثان ومثل قيمه استهلك بان غصب رجل عرضا مشتركا بين الرجلين ثم استهلكه والى انهما لو اشتركا في عين كالدرا الموروثه فصالح احدهما على شئ لم يشتركه الاخر فيه سواء كان اصالحا لمقررا او منكر لان الصالح بالغ النصيبه وانما قال على ثوب لانه لو صالحه على خبز حقه من الدراهم والدين كان لشركه ان يشارك فيها بخلاف ما اذا صالحه على عرض فانه للصالح خيار عطاء النصف او ربع الدين والكلام مشير الى انه لو استوفى احداهما نصيبه من الدين كان للآخر ان يشتركه في المقبوض الا اذا وهب العزيم له مقدار حصته فقبض ثم ابرأ العزيم حصته من الدين كما قال نصير ابو باع من المديون كذا زبينا بمقدار حصته من الدين وسلم اليه الزبيب ثم ابرأ من حصته وطالبه بشن الزبيب كما قال ابو بكر سرح الكل في النهاية وفي الختم على الشريك المقتضى شريك آخر عاينه لمقتضى المقام

كتاب الحدود

عقوب بالصلح وان اشتمل كل على رفع النزاع لان حق العبد اقدم والامام للمهدي بيان حد الزنا والقذف واشترط التعزير تغليبا وكون تغليب نحو حد السرقة وقطع الطريق بقبرية الا في التحريم والمنع والحاجزين المشيعين وما ديب المذب كما في القاسوس ثم من حده شرعا قتال الحد بل الامن بقبرية مقام التعزير في حد السرقة والنجسة وقتل المرتد دون التعزير وهذا باعث الاضرار في مقام الاضرار عقوبة اي جزاء بالضرب او القطع او الرجم او القتل المتبادلان لا الشغل على العبادة فمن الطعن انه شامل للخروج والقفار وغيرها ما فيه معنى العبادة والعقوبة سعا وانما سمي بالعقوبة لانهما مثلوا الذنب من عقبة لعقبه او تبعه مقدره سببه في الكتاب وابسته والاصح تجب اي تفرض على الجاني حقا لله تعالى اي تعظيما وتشا لالامره تعالى فان الحق المقدر الثابت الباقي خلاص الباطل المذكور المتلاشي والمضاف ما يختص به الغير وما طلب منه رعاية جانبته على وجه يليق به نفي الحد اتمثال امره وبما هو ضايعه وحق الانسان كونه ما فعله ووافعا للضرر عنه كما في المذكور في الاصول ان حق الله ما يتعلق به النفع العام كحرمة الزنا فانه يتعلق بها سلامة الانسان وصيانة القربى وغيرهما بخلاف حق العبد كحرمة ماله فانه يتعلق بها صيانه ولذا يباح المال باي حصة بخلاف الزنا ويدخل فيه ما هو خالص حق الله كحد الزنا والشرب ولم يشر في قطع الطريق وما غلب فيه حق الله تعالى كحد القذف فان نفعه عام ولذا لا يجري فيه الارق والعفو وفي المنية قال عيسى اليماني ان حق العبد فيه غالب الا ان الامام سيوفيه والاول اظهر كما في البداية فلا تعزير لجباية ولا قصاص لنفس وطرف حد الاول فلا من قدر ولا يجب حقا لله الا اذا ارتكب منكرا غير ضايعه على الانسان ولا سوجب للمحد كما في القينة والاشافي فلا لا يجب حقا لله عليه حق العبد فيه ولذا لا يجري فيه الارق والعفو كما في المشايير وذكر في الحقائق ان من الحدود والقصاص مقتل المرتد والقصاص مرفوع حلا على المحل ويجوز بالفتح على ما ذكره الرضوي ومن الطعن جواز النصيب حلا على اللفظ لان الخطر منه الزنى بالقصر كتيب بالبار والزنا بالبدنة مجذبة والاول حجازية وطى بالذكر لانه من المأوى بلا عقد وذلك على للاختصاص لغة وشرعا

الوطي الحرم بعينه وهو المحجب للحج واليه اشار فقال وطى اي غيبة متشفقة او اكثر من الرجل في قبل اي فرج انتمى فلو لم يزل المتشفقة لم
لانه ملاسته وكذا الوطى صبي او مجنون بل بغيته لان الاصل لم يجد فكذا التبع كما في الطهيرة والموطى رجل صبيته فجد لا غير ولو لا طبعه لم
اجنبية لم يجد عنده خلا فالهما والاول الصحيح كما في الشمرات وله لا طبعه او متدا ومنكوحته لم يجز بلا خلاف كما في المحيط خالف ذلك
الوطى عن الملك اي ملك النكاح واليمين احتراز عن طى جارية مشتركة منكوحته كما حافسا فان الوطى المترتب على عقد لم يكن
زنا شرعا ولغة كما في النهاية وشبهة اي الملك كوطى حدة البائن وجارية الابن او الاب وسبائي تمامه اعلم ان الحد الزني فسرطا
منها الرضا فلو وقع باكره لم يجد وعليه الفتوى كما في المضرات والاكراه الى وقت الايلاج كما في الخزانة وسنكون الموعدة جنة فان ط
النية ليزر وسنما التكلم والاسام ودار الاسام والتكليف وغيرها مما سيفصل وثبت الزنا عند الحكم بالشهادة الرابعة من ارجل
العدول في مجلس واحد فوشد واحد او اثنان او ثلثة لم يقبل وحدثا احدث كما لو شهد واحد بعد واحد في الرابعة مجلسا كذا لو شهد
الفساق لانه تعالى امر بالتوقف في خبر الفاسق وانه مانع عن العمل كما في الذخيرة بالزنا دون الوطى او الجماع او غيره والام يجد لشاهد
ولا المشهود عليه كما في النهاية فليس المهم بعد الشهادة الامام اي الساطح او نائبه او القاضي وقية شعار بوجوب السؤال كسافي
شرح الطحاوي وقال قاضي خان ينبغي ان ليسال ما هو اي الزنا احتراز عن زني العين اليد والرجل فانه يطلق عليه تسعا وكيف هو
احتراز عن زني الابط والنجذ والبر كما في المضرات او عن تماس الفرجين المغير قيل عن الاكراه والاول صحيح فانه يختار المسبوك كما في انتهائه
فان قلت ان السؤال عن الماهية يغني عن ذلك فالاجس صورة الاكراه كما ظن قلت الغرض من هذه الاسئلة هو الاستقصاء كمال
الجد في الاحتياط لدرء الحد قال في السد عليه وآله وسلم ادرؤا الحدود ما يستلزم كما في الكافي وغيره من المشايخ فالجواب بالاحتراز عن الكل
فلوشد واحدا لا بد الباقي بالمطوعة لم يجد المشهود عليه ولا الشاهد وقال الجيد الرجل والشهود كما في المحيط وارجح زني احتراز عن الوطى
في دار الحرب او ينجي والان اتحاد المكان بشرط الانزى انه لو شهدا له وليما في هذه الدوا اثنان في اخرى لم يقبل بخلاف ما ذهبا انه
في مقدم البيت واخران في نوخة فانه يقبل للمكان التوفيق كما في المحيط وسمي زني احتراز عن التقادم والينا لو شهدا اثنان ما في سعة
من النهار واثنان في اخرى لم يقبل وقالوا بهذا اذا كان التوفيق لم يمكن والا ليقبل كما اذا شهد الساعة الاولى الثانية كما في المحيط ومن في
احتراز عن طى يكون احدهما آخرس والمهية او الواح متساندا والينا لو شهدا انه زني بامرأة لم يعرفه لم يجد نعم لو اقرانه لم يعرفه فاحد كما
في المحيط وغيره فمن ظن ان السؤال عن الماهية يغني عنه فقد اخطا فان عينوا اكلما وقالوا بالسؤال عن الماهية فحينئذ تسامح رأينا
اي رأينا ذكره في فرجها متحكما اليه اشار قاضي خان كالميل اي الخشب الذي يكتن في المكحلة بغير السيم والحجارة مخصوصة للحمل و
عدلو بغير العين اي اجبر الناس عن عدلهم كما في المضرات سرا وعلنا فلا يكتفي بطاهر العدالة عنده حكم به اسجد الزنا
وهو الرجم في المحسن والجلد في غيره والاكتفاء مشعروا ان المشهود عليه لم يقرب الزنا بعد شهادتهم فلو اقر به بعد مرة سقط الحد
او الشهادة انما يقام على الجاحد فاذا اقر بعد الحكم بذلك كما في الزاد وقاضي خان وثبت الزنا باقراره اي الزاني فيه
اشارة الى انه يشترط في الاقرار بالشرط في البينة من الاختيار والتكلم والعقل والبلوغ وغيرها وفي الاختيار لو اقر الذمي لم

الذينية حده علمه لو تاب الى الله تعالى من ذلك لم يعلم الامام به لقامته المحمديا فاستمر سددب كما في الكبرى وغيره اربع
من المرات كما في نسخة ماخر سن في اربعة مجالس من مجلس المقرم بذي سب حتى تنوارى عن بصير الامام ثم يحيى ويقر وقيل من مجالس الامام
والاول مروي عنه وهو الصحيح فلو اقر اربعاً في مجلس كان كاقراء واحد والاطلاق مشبه الى انه لو اقر اربعاً في اربعة ايام او اربعة اشهر ثبت
به الزنى كما في النسخة رده الامام وقال ايك داوا وجنون او غيره كل مرة الا المرة الرابعة وفيه تسامح كما صرح بمصنف وكان لم يطبع
عليه مختار الاختصار في الكلام ايما الى ان الاقرار لم يعتبه عند غير الامام حتى لو شهدوا بذلك لم يقبل لانه كان سكراف قد رجع عن الاقرار
والا فلا عجرة بالشهادة كما في النسخة والى ان الروا حجة وفي النسخة ينبغي ان لا يرد في كل مرة وفي المحيط قالوا ينبغي للامام ان يزوج
عن الاقرار ويظهر الكرامة في امر مخفية فحسب الله عن الاسوة المسته كما هو قيل لا يسأله عن الزمان لان التقادم مانع الشهادة لا اقرار الاول
اصح ليجاز انه زنى في صباه كما في الكافي وفيه اشعار بوجوب السؤال كما هو في السجدة ينبغي ان يسأله فان بين امر حبيب اي
استحب تلقينه اي الايام رجوعه الى المقر بلعك لمست ونحوه من قبلت ونظرت او باشرت او تزوجت فان رجع لمقر عن اقراءه
قبل حده اي قبل الحكم بالحد او بعده قبل الشرع فيما وبعده في وسطه او بعده قبل الموت فلي سبيل الاحتمال صدق كما في النسخة والا برجع
حد الامام او مقر على بناء الفاعل او المفعول وفي الاكتفاء اشعار بانه لو اقر حده فادعى الاقرار النكاح لم يحيد وحدسهما وعليه الحد او عينة قبل الحد
كما لو كذب احد بهما الآخر في الزام حيد عنده وحده مقر عندهما كما في المحيط وغيره وهو اي الحد الثابت بالبنية والاقرار خبره ما بعده من قوله حيد
ويعلق للمحصن كبر الصادق فتم اتمام المطرزي حصنا زوجاني اعفاني محصنة بالفتح وحصنت فزجها في محصنة بالكسر الاحصان
في الاصل المنع وكلام الكرمانى يدل على اللس حيث قال انه من حصن اي دخل في الحصن كما يقال عرق اذا دخل في العراق والانسان
يصير داخل في الحصن عند وجود الصفات الخمس الدال عليه انما هي كحر سكفت اي ما قبل بلغ مسلم فلا يرجع بالوطى عليه او ينجون
او صبي او كافر او حرا بل جلد كليا في وعن ابى يوسف روح انه يرجع المذمى انثى الزنى وعنه يرجع الكتابى وطى امرأة بنكاح صحيح حتى
لو وطى بنكاح فاسدا ولملك بين لم يرجع بالاجماع وعن محمد بن عيسى لو طاهرا لمرة ثم طلقها وقال بوطيها لمرة منكرة له كان محصنا وعن ابى يوسف
لو تزوج امرأة بلاولى ودخل بها لم يصار حدها محصنا كما في المحيط وغيره وهما الصفة الاحصان فيه تسامح فان المراد لو كونه حرا كفا مسلمانا
والاعتق والحال ان كلا من الزوجين قبل الوطى يكون حرا مسلمانا فلو تزوج الحر المذكور بامته او صبيته او مجنونة او كافرة ودخل بها لم
محصنا كما لو كانت الزوجة محصنة والزوج غير محصن الا اذا دخل بها بعد الاسلام واعتق والتكليف فحيد يصير محصنا بهذا الدخول و
عن ابى يوسف روح انه لا يشترط الدخول على صفة الاحصان وعنه انه اذا دخل بها قبل اعتق ثم اعتقا صار محصنين كما في الاختيار وانما لم
يذكر المحصنة لان الاحصان من الاحكام المشتركة وهذا الكلام ككلام غيره قال على شرط البقاء اثنته الاول عند الحد والماله ومنه بلا ريب
فخذ الكتاب عنه سوى المبسوط وهم يعلمون ان شرط الاحصان على الصحيح الاسلام والدخول النكاح الصحيح بامارة هي مشهورة والتكليف في شرط البقاء
المعقوبة كما في الكفاية وغيره رجس الى المحصن المجارة في قضاءه اي ارضاءه بغيره حتى يموت تتلقى جريحه في مرضه من مرضه في الدنيا
تدلى بالادب والارواح الغنية المشبهة بالانبياء كما هو من السند وسواء الله عز وجل حكيم وهذا ما قالوا انه قرآن نسخ لفظه

وبلغ سخاه وعلية اجمع العلماء كما في الاختيار وارسيد النجاشي على ما في المفصلات ان شيب من الرجال والنساء وفي آتانية رمل الى انه لو شريح
 في رجمه فميت تبعه وهذا اذا شيب بالبنية واما اذا شيب بالاقراط فبعضه فانه يجمع بخلاف الاول لانه لا يصلح الرجوع فيه كما في شرح الطحاوي
 والى انه لا بأس بكل من ممي ان يمتد قتلانه وجب القتل لان يكون ذارحم منه فان الاول ان لا يجهده لانه لو ع من قتلته الرحم
 كما في الاختيار ويبدأ به شهود اى تجب بدالة الشهود بالرحم لانهم يتجسرون على الاداء وفيه تحرب احتيال للدر كما في المحيط
 فان البواى الشهود كلوا وبعضا من الرجم ونالوا او ماتوا او جنوا ونسقوا او قذفوا كلوا وبعضا دعوا او خسروا او ارتدوا سقط
 الرجم عنه وعن ابى يوسف ربح لو ابوا كلوا وبعضا او نالوا رجم ولم يمتد بهم وعن محمد ربح لو كانوا مرضى او مقطوعى الايدي يبدأ به
 الامام كما في الاختيار ثم رجم الامام والقاضي ثم الناس المؤمنون الذين عانوا او اشتهوا ثم اذن لهم القاضي بالرحم و
 عن محمد ربح لا يسمح ان يرجموه اذ لم يعانوا او اشتهوا وذكر الطحاوي انهم صلفوا منه فحالفوا لصلوة فكلما رجم قوم نصر فوالقيد
 غيرهم ورجعوا كما في المفصلات واما آثار الناس على الانسان اشارة الى انه يجب ان يشهد غذا بها طائفة متجاوزة عن الواحد
 والاثنين لان الغرض التشهير كما في المدارك وغيره وفي شرح التاويلات ان الغرض ما ذاك او دفع اشتهه عن الحاكم او منع المجاورة
 عن جدد والدلتالى او استعان من يشهد وفي النجاشي ان محمد ربح فسر الطائفة في الآية الكريمة بالواحد فصاعدا وقال ان شهوده
 مستحب اعانة للامام واثابة للحدود ووعظ للناس وفي المقرئ اى رجمه في حق المقرئ خاصة الامام حال كونه مبتدأ
 فهو تعين شائع ليس فيه تسامح كما نزل ثم الناس وغسل المرحوم بعد موته وكفر في حلي عليه كيف لا وقال صلى الله تعالى عليه وسلم
 ما عرضني المدغمه اية تنفس انهار النجعة الى غيره من اثبات افضال وهو اى الحد غير المحصن اى الزان فقد سائر الشرط الخمسة
 بالفتح اى المضرب على جلده بالكمة التحريك فان جلده اى ضرب بالسوط كما في القاموس مائة من حدة والى ان الزنية مملوكه جلد وسطاى متوسطاين
 السوط في النفاية وغير المولوم وفي المفصلات ضرب بالسوط لما غير قاتل ولا جاح لان المقصود الانزال بالسوط ذكره بعد ضمن الفعل للوصف اللاتي
 وهو جلد مقتول يضرب به قبل اصله لخلط سمي به لكونه مخلوط الطاقات بعضها بعض كما في المفردات لا شقرة لى لا عقدة في طرفه
 كما في الاساس والصحاح وغيرهما ولا ذنب له كما في المغرب قال الطهرى وابن الاثير بالفارسية (حجقم) او لا شقرة له كما في البيهقي
 والاول هو المشهور والشافعي كما في النهاية والكل مجاز من حمل الشجر وعلم ان الحد في زمن عمرضى الله تعالى عنه بالسوط باجماع
 الصحابة كما في المستصفى واما قبله فتارة باليد وتارة بالشوب وتارة بالثوب وتارة بالعتق وتارة بالعصاة وتارة بالحجرية الرطبة كما في حديث المشكوة يبر
 شيابه يبحر والرجل عنها ليجزى زيادة للام فيجزى بالجملة مستأنفة الا الاثر فانه لا يبرع لكشف الحورة ويفرق على جميع بدنه ويجعل كل
 عضو حظ من الضرب لانه نال اللذة الاراسية على راسه فان الوجه دخل فيه وقال ابو يوسف يضرب الراس عنه يضرب سوطا وحدا
 كما في المفصلات والوجه في رجمه خوف الملاك في المفصلات لا يفرق الا على عضو مقبل وهو البطن والصدر والوجه الفرج حال كون الجلود
 قائما في كل حد من الحدود لا ما حينئذ يكون للجلد اقدار على التفريق جلد ابلال للسوط في العضو بعد الضرب او بلبه للبد حال رفع السوط
 حتى جاوز الراس وبلاله للضرب في الارض فان الكل غير جائز على خلاف المشايخ كما في المحيط والقول الاخير سمي وتاكيد لقوله فانما

على ان المصنوع ليس لفظي فلم يكن مبنيا عنه كما نحن في الآراء مشرابة لا ميسك ولا يشك لان العلم يزيد به الا ان يحجزهم فميشد كما في المصنوع
وهو للمعينة فمما كان او مدبرا او مكتابا او مستغنيا لصفها وهو جنسون جلدة وقالا يكامل احد استسعى لانه حردليون والقتة والمدبرة
وام الولد كالعبد وان كان الزاني حرد الاول نرك هذا الكلام لانه سيد كره قبيل بحث التعذير ولا يحيد سعيده عبده واهت
بل اذن الامام اذما به لانهم ستم بانه لنقصان ماله ولا ينزع شيئا بها اي شياب المرأة لانه امرأة وهذا الصريح بما علم للاستثناء
الا الضرواي اللباس الذي من جلود الغنم وغيرها والحشواي الثوب المملوس القطن او الصوف او غيره فانما نيزان الا اذا لم يكن
لها غير ذلك وتحد المرأة جالسة في كل حد كما علم لانه استرو جاز في الرجم المحقر الى اسيرة او لمصدر لها لانه بانظر بفتكشاف
العورة وفيه اشعار بان كلاس المحقر وتركه حسن كما في المحيط وذكر في النهاية ان المحقر حسن لا يحقره لانه لا ينافي في التفسير وهذا الصريح بالعلم
ولا جميع بين جلد ورجم في المحقر وعند صاحب الطواهر وغيرهم يحقد ثم برجم ولا بين جلد ونفي اي اخراج من بلده في غير محقر
وقال الشافعي يحقد بانه ونفي كسنة ولنا ان الحد في الابتداء الا بانه باللسان ثم تسع بالمحس في البيوت ثم تسع بجدة ونفي في
المكر بالبيكر اي في حد زني رجل لم يتزوج بامرأة لم يتزوج وجلد ورجم في الثيب بالثيب ثم تسع بجدة بانه في كل زان ثم تسع واستقر الحكم
بالرجم في المحقر الجلد في غيره كما في الكافي الاسياسية اي مصلحة المسلمين وتخزي الاحد فانه يجوز سياسة الجميع بين المحس والنسي
كالنفي فقط لانه نفي عمره فنظر المحجج من المدينة الى البصرة وهو غلام صبيح الوجه فقتل به النساء والحسن لا لوجب النفي الا انه فعله
سياسة فانه قال ما ذهبي يا امير المؤمنين فقال لا اؤنب لك وانما الذنب لي حيث لا اظهره البصرة عنك كما في الكشف وغيبه
وفيها اشارة الى ان سياسة الاختصاص بالزنا بل يجوز في كل جنسية والرأي فيه الى الامام علي ما في الكافي يقتل متبع نيتهم منه انتشار عفته
وان لم يحكم بكفره كما في التمهيد وسياسة مصدر راس الوالي الرعية اي امرهم ونهائهم كما في القاموس وغيره فالسياسة استعمال لخلق
بارشادهم الى طريق النجى في الدنيا والآخرة فهي من الانبياء على الخاصة والحاجة في ظاهرهم وباطنهم ومن السلطين الملوك على كل منهم
في ظاهرهم لا غير ومن الحكماء وشية الانبياء على الخاصة في باطنهم لا غير كما في المفردات وغيره ويرجم المريض المحسن في الحال لا يجلد المريض
غير المحسن الا العبد البيراي الصخرة فانه يحبس المريض حتى يبرأ فيجبد وفيه اشارة الى انه اذا كان مريضاً وقع الياس عن برئه فيقام الجلد عليه
نظيره كما في المحيط والى انه لا يجلد في الحر والبر والشديد من الخوف التلث كما في شرح الطحاوي والى انه لو كان ضعيفا لمقتله وخيف
عليه الملاك حد حده حقيقة مقدار خمس كما في الظهيرية وذكر في حد شرح التاويلات انه حينئذ جاز في حد الزنا ونحوه ان يجمع الاسواق في
مرة واحدة بحيث اصابه كل واحد منها ويرجم الحامل العبد الوضع اي وضع الولدان كان له مرتبة العبد الاستعانة عنهما صيانة عن الملاك وفيه
اشياء لا تحبس الحامل وهذا اذ ثبت بالاقرار فان ثبت بالبينه تجس مخافة الرب وان قالت بالمثل فان قالت النساء لانه حسنت سنتين ثم رجمت
كما في الاضنياء وتجبد لعبد النفس سواء كان ساعدا واكثر لانه مرفعية ولذا اقتصر فاس الثلث حينئذ كما في الطهارة فلو كثر في المريض جاز
الحائض كالمهيم حتى لا يتفرخ وجاع المحض كما في المحيط ويد اي يدفع الحد الى الجلي بالشبهة اي يشبهته اسم الشبهة وهي من لزم الحلال في الخطأ
والمعلوب كما في حرمة الادب وبشره ما في الكافي من هذا الشيء الثابت او ثابت والافق لما في نسخة في القاموس وغيره انما اللباس من الموعز

منها يشبه العقد كما اذا تزوج امرأة بلا شهود و دونه بغير ذن سواها و اوتت على حرة و مجوسية خمسة في عقدة او جمع بين جنين و تزني بمجانبة
او تزوج العبد و دونه بغير ذن سواها فوطيها فانه لاحد في هذه الاشبهه عنده وان علم بالحرة لصورة العقد لكنه لا يزور و اما عند ما فاذن ذلك اذا
يا حرة و يصح هو الاول كما في النظر و دونه موضع منه اذا تزوج بحرة بعد عندها و عليه الفتوى و ذكره في الذخيرة ان بعض المشايخ ظن ان
تلك الحرام باطل عنده و سقوط الى الشبهة الاستنباط و بعضهم انه فاسد و سقوط استنباط العقد و محمد و الطل الاول و صحح الثاني من سبب شبهة
في الفعل و لو لم يكن فانه حرام عند الفاعل و يسمى الشبهة الاستنباط اي شبهة لم يشبهه لم يعتبر في حقه لا غير ثم فسره في الشبهة فقال في سبب
طعن غير الدليل على حل الفعل و ليل ان عليه كاسته اي لو لم يكن البوينة اي ما به او جده او تته و امه و زوجته و مطلقته لما اولى بال في العدة و
ام ولده بل العدة في العدة و جارية سواها فان في طيما شبهة و فلما كان في منع اذ لا نوع حق في هذه الحال فلا يحكم بالوحي بان طعن بال
و علم انها في الموطوعة في هذه الصورة كل هذه الاشبهه لكن يجب احقر ولا يثبت بنسب وان ادعاه لانه زمان في نفس الامر و فيه شارة الى انه
او قال احد ما في طعن ان حلال لم يجد و احدهما لان الفعل خرج عن الزنا بمذهبه شبهة فالزنا في الميكن كل منها محل كما في الاختبار و
منها شبهة في المحل اي المولودة و تسمى شبهة المك و شبهة حكمية اي لقيام دليل نافي للحرمته و اما اي سبب جود دليل نفي و انه اخرته
و يثبت المحل مع قطع النظر عن النسخ كاسته اي كذا لم يثبت انه و ابن ابنه و ان سفل فانه صلى الله عليه و آله و سلم انما قال الاول الى الابد بل ايام
التملك انت و مالك الابدك و لم يثبت حقيقة الملك فيثبت شبهة عما حوت اللام بقدر الاسكان ثم سعتة الكليات و المبيحة
بما صح قبل التسليم و المبيحة بما فاسد قبل التسليم و بعده و المبيحة بشروط الخيار و المبيحة قبل التسليم المبيحة في رواية و دونه شبهة بالاذن
المديون و مكاتبه و الامه المستتر فلا يحكم بالوحي و ان اقربا حرمته و قال علمت انما حرام على القيام ليس الثاني للحرمه كما لا يخفى و لو لم يكن
لو لم يكن استه خيمه ابعد و ذى رحم محرم غير الوالد و المستجرة و المستجارة سواها طعن انها حلال او حرام عليه لعدم قيام الدليل و علم انه
لوزن في بانه و تملكها كان عليه الحد بالزنا و القيمة بالقتل عند ما و اما عند ما في يوسف رح فعليه القيمة لا الحد لانه لم يبق رضى حيث الفصل بالموت
كما في المحيط و لو لم يكن جنينيه و جده في قرشه و ان ظن انها امرأه لعدم اشبهه و ان كان لو لم يكن هو عصى الاسكان تعيينه الا اذا اصابها فقتل
انما و جنك لانه عند على دليل هو اخباره و لو اجابته و لم يقتل انا فلانه حد لانهما يتنزه بالتفحص كما في الاختيار لا يحكم و يجب للمهر لو لم يكن جنينيه
ان زفت اي حبث اليه و قلن اي النساء اي زو جنك لانه عند على اخبارين و لا يحكم في شيء من حد الزنا و اشبهه و المبيحة
والقتل الخليفة اي الامام الاعظم الذي ليس فوقه امام فالزاجر لم يكن من جوار هذا الا ان محمد ارجح كم يذكرنا اذا قذفت النساء و قالوا ينبغي
ان لا يجب اذ يطلب فيه حق الله تعالى كما في الظهير و اليه مشار كلام المداية و غير ذلك للاق المصنف لا يخفى عن شيء و يقتض الخليفة
في القتل و لو خذ المال لمتلف لان الزاجر فيه ولي الحق و فيه اشعار بان لا يشترط الفضا لا سيقا و نقصا و الاسوال بالاذن المالك

كما في اقرار الخلاصة و سير النسب

فصل من قذفت اي ثبت بان امرأة ابلشها و رحلين قذفت اي نسبت الى الزنا بنفسه و لتحقيق في الامان محض او محضنة
اي حر اقرار القاذف او بينته المقتضات مكلفا مسلما عاقا بالغا عقيقا عن الزنا اشترى بجمدة قاذف و اطلق المجوسية

والخالف والمطاهر عنها والمحرمات باليمين والمعتدة عن غيره والاختين بملك اليمين والمستفزة فسادا لان هذا الوطى ليس بالزنا
 فكان محصنا ولا يجد قاذف وطى السكوة كما حاشا فاسدا والاب الوطى جارية ابنه والمكره على الزنا وغيرهم لانه حرام ليعينه وان لم يتم
 للمجهول والتكليف فلم يكن محصنا كما في الاختيار وفيه إشارة الى انه لو قذف مجبوا او ارتقا لم يجد بخلاف ما لو قذف عينا او نصيبا او عذرا
 لتصور الزنا كما في المحيط والى انه لا يلزم ان يكون الشهود عددا كما في التعئيس وغيره والى ان الوطى بالكلح ليس بشروط والى انه لو قال
 رجل لا خير فلان يازاني فقال ان فلانا يقول لك يازاني لم يجد لانها لم يقذفها بنفسها كما في النظم بصريحه اى قذف بصريح الزنا
 كزنيته او انت زان او يازاني او يا (روسي) او يا (حلب) وكذا لو قال للمرأة يازاني لانه ترجمه والى ان لو قال للرجل يازانية فلم يجد
 عند الشيخين وحدث عند محمد رح لاحتمال كون التاء للبالغه وكذا لو قال يازاني بالهفوة وان اريد لصعود على شئ وفيه إشارة الى انه
 لو قال لها وطيك فلان وطيا حراما او جاسحا جاسحا حراما او زنيته قبل ان يتخلل او تولدى او زنيته بيدك ورجلك لم يجد والى
 انه يجد القاذف باى لسان عربيا كان او فارسيا او غيرهما كما في المحيط والى انه لو قال بالوطى لم يجد عنه خلافا لما كان في قاضي خان
 وعلم ان الزاني هو الرجل والمرئيه المرأة وسميت بالزانية كالرضية بمعنى المرضية مجازا كما في الهداية وبهذا القول للتاكيد والاستغنى
 عنه لقوله قذف او قدرته يلىست اى نجلست للابيك اى ولدت للابيك الذى خلقت من مائه حقيقة ونحوه لست لابك كسافى
 الشهيرة وفي ترك التقيد بحالة الغضب هنا بالتقيد في الشرح اشعار باختلاف الروايتين في الاخيه اى انما حده لانه صريح في القذف
 كيازانية فالتقيد يعود في قاضي خان عن ابى يوسف رح انه قذف ولو في حالة الرضا ولم يقيد به في المشاهير ولا في الهداية والى ان
 فمن ظن انه صرح فيها وتركه من سهو الناس وسهوا لست باين فلان وهوى الطران البوه في حالة الغضب لانه ما في نسبة لم يجر
 حينئذ فكانه قال اليك ولد الزنا قصير فاذ قال لا فبشرط ان يكون امه محصنه لا غير وانما قال وهو البوه لانه لو قال لست باين فلان و
 اراد به الجدي لم يجد لانه صادق فيه وانما قلنا في حالة الغضب لانه لو قال في غير تلك الحاله لم يجد لاحتمال المعاتبه وكون القذف بمعنى ملك
 الا شبه اباك في محاسن الاخلاق كما في الهداية وغيره ففي ترك القيد ساسح حدى وجب عليه حد القذف بهذه الالفاظ فهو جزء الشرط
 او خبر المبتدأ وفيه اشعار بشرط كون القاذف عاقلا بالغلا فلا يجد المجنون والصبي لانها ليسا من اهل العقوبة ثمانين في الحر والعين
 في العبد سوطا على الوجه الذى مرفق على عصفه وتيزع عنه الحشود والفرد ولا يجد من الشيايب لان سببه غير مقطوع به فلا يقام
 على الشدة بخلاف حد الزنا كما في الهداية كحد الشرب اى المشروب من الخمر بقدر ما وصل الى جوفه ومن غيره بالسكرفانه فانون
 سوطا على الوجه السابق فيفرق بعد التجريد في المشهور وعن محمد رح انه لا يجد واطار التحصيف فانه لم يرد به نص لانه باجماع الصحابة لم كما
 في الهداية لكن في قاضي خان انه يجد للحد في سراويل وحده كذا في حد الشرب في ظاهر الرواية والاكتفاء بشعره ان التوبة لا يلزم
 على المحذو والزاني والشارب وهذا في الحكم واما ما يات فلازمه كما في الجواهر والطلب اى طلب استيفاء الحد بقذف الميت
 للوالد والده وان علا وكذا الامام الا انه لم يذكر الاشتراك وفيه مزال الى ان حد القذف لا يقام الا لطلب القذف وفعلا للعار عنه
 وعن الوارثه والى انه لو قذف جيا ثم مات بعد اقضى الحد سقط الحد عن القاذف وليس لاية المطالبة به كذا لومات المقذوف بعد

كل من لم يركب وقيل بمقدور لا رواية فيه كما في التمراشي والى انه لا يجزى لسكر النجس عند الشك في خلافا لمحمد بن كمان في المحزنة والاول الصحيح
 كما في قاضي خان وبالثاني لفتي لفساد الزمان كما في النهاية وقد مر منه في الاثرية والى انه لا يجزى باحصل من نحو الافيون وجوزوا
 اليه اشار في متن البرودي وختلف انه سكرام لاوقد اقر الماخوذ به اى بشرب الخمر او البينذ مرة واحدة عند ما ومرت في
 مجلسين عند ابى يوسف جرح والاول الصحيح كما في السمرات صحاحيا اى عاقلا فلو اقرب سكران لم يجز وان وجد منه ربح الخمر لانه بطل
 اقرار السكران بالمحدود الناحية لتدني على عدم استقراره على كلام كما في قاضي خان وغيره وانما ترك في الوقاية هذا القيد لان في التهمة
 وغيره ان السكران كالصاحي في اقواله وافعاله الا في الردة فانه لو ارتد لم تبين امره او شتمه به اى يشرب الخمر او البينذ
 المسكر جلان فلو شتمه به النساء لم يحكم امره فيه ايمار الى انه لو شتمه احد بها بالسكر من الخمر والاخر بالسكر من البينذ او احدهما
 بالسكر والاخر بالاقرار لم يجز ثم اذا شتمه بالسياسة القاصي عن مائة الخمر فان كل مسكر ليسى بها مجازا ثم عن كيفية الشرب
 ثم عن زمانه ثم عن مكانه لاحتمال الاكراه والتقاوم وكونه في دار الحرب فاذا بينا ذلك حسب اى الشارب حتى يسأل عن عدم الشهادة
 كما في قاضي خان وعلم في كل من صورة الاقرار والشهادة شربة مضاف الى الفاعل والمفعول اى شرب ذلك الخمر او البينذ طوعا
 اى شرب طوع فلو شرب بالاكراه او لعطش الملك مقدار ما يرويه فسكر لم يجز لان ذلك السكرام سباح وقالوا لو شرب مقداره و
 زيادة ولم يسكر حد كما في حالة الاختيار ثم الاكراه لم يثبت الاجبة فلو شتمه عليه بالشرب فقال الكرهت عليه لم يرفع الحد عنه كما
 في قاضي خان يجزى الماخوذ بالريح او السكر مع الاقرار ومع الشهادة فيشتط بالريح او السكر مع كل منهما عند الشك في دما عند محمد بن فلا
 يشتط بالريح اصلا والاول الصحيح كما في السمرات وفيه اشارة الى انه لا يجزى الماخوذ بالريح مع السكر ولا الشهادة بالشرب كما سيذكره
 في المحزنة انه لا يجزى الى انه من اقرب بالشرب وشتمه عليه لم يجز بل ارأته كما اشار اليه قاضي خان وانما بنى الفعل للمجيب للتعظيم فيشير الى
 ان الحدود الناحية لتدني الامام والولادة والعصاة من عنده كما في المحيط فلا يجزى قاضي الرشق وفيه وليتفق وانما الساجد على ما قال
 شرب الائمة السكى في البنية والمذقة مشير الى انه لو شرب لخلل ثم دخل الحرم حله لوج اجاب الى الحرم لم يجز لانه قد عظم خلوات اذ شرب الخمر
 فانه قد استحقه كما في النعمادى ويستثنى منه الاخرس فانه لم يجز سوا شتمه عليه او اشار به بياشارة مسمومة تكون اقرارا وكذا الذمي فانه لا يجزى الا
 القذف عند ما وجد عند ابى يوسف جرح الاحد الشرب والسكر وكذا المرتد فانه لو وجب عليه حد قبل ارتداده اقيم عليه الاحد الشرب كما لو شرب
 في حال رويته كما في قاضي خان صحاحيا فلو شتمه على السكران لم يجز فيحس حتى زال سكره تحصيل الغرض لان زجرا لا يجزى بحد بالريح بلا اقرار
 ولا شهادة فلان من اشكر كل السفر حل ولتفاح تو حيد منه اية الخمر او مجرد التيقني فانه قد يشرب لامن طوع او مجرد السكر لانه قد يسكر بالسيح
 وفيه تنبيه على انه لا يجزى الاقرار بالشرب او السكر كما في قاضي خان ولا يجزى الشهادة لكن بغير مجرد الريح على ما قال علا الترمذاني كما
 في البنية وبجود السكر لثمة لفسق كما في قضاء المحيط وبجود الاقرار كما في المحيط وبجود الشهادة على ما قال ابو يوسف الصغير الترمذاني و
 قال نجم الائمة لو اخذ السكران تو حيد منه اية الخمر او مجرد السكر كما في زوال السكر كما في البنية ولو شرب البينذ بلا سكر غير كما
 في قاضي خان ولا يجزى الاقرار بالشرب لصحة الرجوع عن حقوق الله تعالى من شتمه بحد اى بسبب غي حب لحد من الحدود

متقاوم هو لغة بمعنى القديم كما في الصحيح وشرعا ما سياتي قرى باسمه روى ذلك المشاهد خبرا وخبراً والساد مجازاً على سبيل لغة
 فلا حاجة الى حذف صفات كما ظن فيه اشعار بان التاخير للستر مانع القبول لما فيه من تهمة لنسب بالتاخير وانما قال قرياً باسمه
 لانه لو كان بعيداً منه بان كان في موضع لا يكون فيه قاض او كان لهم مرض او مانع آخر لم يرد وكما يمنع التقاوم قبول الشهادة يمنع
 اتمام الحد بان يهرب بعد اقامته لبعض الحد ثم اخذ بعد التقاوم كما في الذخيرة الا في قدوت فانه لم يرد لانه لم يمكن من الشهادة
 الا بعد الدعوى فيغير بالتاخير وفي الاكتفاء اشعار بان التقاوم مانع لقبول الشهادة في احد الشرب والزنا وكذا في السرقة فان
 لا شأناً ان يشهد قبل الدعوى لاجل حبس السارق والى ان يحبس المسروق منه ففي الثانية رتبة الاثبات معتبرة في النقصان فيقضي به
 لا باقيل كما قال وضمن من النقصان او ينقص السرقة بالنصب او الرفع اى السرقة وان اقرب به اى بعد متقاوم ولو قربا
 من امامه حد ولو قلنا لعدا على فان التهمة في الاقرار غير معتبرة اذا الانسان لا يبعدى نفسه وهو اى التقاوم للشرب والى
 الرعي عند الشيخين وبنى شهر عند محمد بن اعتبار السائر الحد وكما في المضمرات وذكر افاضى خال انه بمعنى شهر من وقت الشرب
 في ظاهر الرواية وانما اعتبر الزوال لان الازالة بالمال المجنة غير مائة للحد كما في الذخيرة وغيره اى الشرب كالزنا والقذف
 والسرقة بمعنى شهر او لم يكن مائة وبين القاضى هذه المسافة على ما روى عن الائمة الثلاثة وعنه بمعنى شهر وعنده نوض
 الى راي الامام كما في المضمرات وعنده ستة وعنه ايام كما في الخزانة ومن محمد بن غنمة ايام كما في المحيط وذكر في النظم ان التقاوم
 قد عشرين يوماً من وقت الوجوب الى وقت الامصار والاول صح كما في المضمرات والى شهد بزي في اى شهدا يعجزان
 واهى اى الشربة فماتت به الزاني ولم ينظر حقه الا اية كما في العكس لعدم اتمام الدعوى لشبوت الزنا وفيه اشعار بانه لو اقرب الزنا
 وى غايته حد كما في المحيط والى شهد لسيرة من غائب قطع وهذا احسان وفي القدرى انه ينظر حقه المسروق منه
 منه وذا لم يقبل بلا دعوى وفيه ايما الى انه لو اقر لسيرة من غائب قطع وهذا احسان وفي القدرى انه ينظر حقه المسروق منه
 والطلب بهما عند ما خلا فالابى يوسف رح كما في المحيط ولتعت حد العبد اى جلده للزنا والقذف والشرب فلا يراد بالاصح
 من القمع والقفل للسرقة وقمع الطريق وكفى حد واحد جنباً يات كثيرة اتحد خبسا كما اذا زنى امرأاً وشرب مراراً او سرق مراراً
 او قذفت واحداً اكثر بكلمة واحدة او اكثر مراراً فانه يحمد حد واحد لكل نوع للحصول الاندبار به ولذلك لو اقيم على القاذات تسعة
 وسبعون سوطاً قذفت آخر لم يغرب الا سوطاً واحداً للتداخل وظهور الكذب فاذا اختلفت خبسا كما اذا زنى وقذفت وشرب سرق
 يجب لكل حده فلو اشتهع ذلك مع قتل بدأ بعد القذات فلم يقتل ومقتط الباني كما في الانذرية وعن محمد بن ابي نصر بعض الحد في الزنا
 ثم شرب او زنى باخرى لم يغرب حد مستقبل كما في المحيط واكثر التعزير الذى هو بالسوط فانه قد يكون بغيره كما ياتى وهو فى الاصل
 المنع ولم يتغير من المعنى الشرعى المراد عما دأب على ما علم من تعزير الحدان التعزير عقوبة مقدرة حقاً لعدا على او العبد وسببه ليس فيه
 حد من المعصية اى ما فعل كما بين بعضه فى السوابق مستقرقا واما قولى لعنه سبعين هنا تسعة وثلثون سوطاً اى ضرباً بالسوط وعنده اما
 عند ابى يوسف رح فخمسة وسبعون وفى رواية تسعة وسبعون وهى صح وقول محمد رح خطيب عن ابى يوسف رح لوزى القاضى لحرية فخذ

بالأثر وإن ضرب أكثر من مائة جاز وعنه أن التعزير على قدر عظيم الجرم كما في المحيط والذخيرة وغيرهما وأقله ثلثة من الضربات في
الكافي أو واحدة كما في القنطرة أو ما يراه الإمام كملاته وضربة على ما ذكره شاشنا كما في الهداية والأصل أنه إن كان مما يجتنب الحد فلا كالنحو
مفوض إلى رأي القاضي كما في قاضي خان وغيره وصح للإمام حبسه أي حبس من عليه التعزير مع الضرب لأن الحبس من التعزير فله
صحة مع الضرب وفيه تنبيه على أن للإمام الخيار في التعزير بغير الضرب كاللطم والتعريك الكلام المصنف وشم غير القذف لم ينظر لوجه عبوس
والاعرف من عن أبي يوسف روح أنه يجوز بأخذ المال إلا أنه يراد إلى صاحب المال والاعرف إلى ما يرى الإمام وفي شكل الآثار أن الحد
صار منسوخا وقيل إن تعزير مثل العلماء والعلوية بالأعلام بأن يقول لمعنى تلك تفعل كذا وتعزير العامة والدمايين به وبالجواب في القاضى
وتعزير السوقية ونحوهم بها وبالحبس وتعزير الاحسية بهن وبالضرب كما في الزاهد وغيره وفي الكرماني إذا كان ظريفا ذميرة حتى أول
مرة لم يعزير فإذا فعل مرارا غر فانه لم يكن ظريفا فإذا تعففت عن محارم ربه إذا ذاك يدعى في الإمام ظريفا وضربه أي ضرب بالسوط التعزير
فليس للتعزير إلا الاحتياج بالعهدة إلى تكلف كما ظن اشتد من ضربه للحد من حيث صفة الضرب عند البعض ومن حيث الجمع على عصفو
واحد عند آخرين كما في شرح الطحاوى وقيل ليس في المسئلة روايتان فان المتفرق في أكثر التعزير والجمع في أقله كما في المحيط وفيه
أن يجزى عن ثيابه إلا السر ويل وفي موضع آخر لا يجزى إلا عن العز و الحشو لضرب قائما على كل عضو مضروب في الحد بل لا بد كما في قاضي
ثم ضربه للزناشد لأن جنابه عظم وحرمة أكثر ثم ضربه للشرب أشد لأن جنابه يقينية ثم ضربه للقذف أشد وأشد بدو الأول وقت
لفعلها ولاباس بمعنى فان فعل مشترك أو عار عن استعماله وقدم بغير مرة والاكتفاء شعرا إن التعزير لا يتقدم وجاز عفو من جناب
الحبني عليه عند الطحاوى ومن جانب الإمام عند غيره ووفق بأن الأول في حق العبد والثاني في حق الله تعالى كما في إنيته وهو
أي التعزير يجب لقذف أي طعن غير محصن فيكون القذف مجازا من سلا أو تغليبا بقرينة بافاسق وغيره ويجوز أن يكون حقيقة
والمعطوفات من قبيل الاستغناء مثل مماوك عبد الله أو كافر زنا أو صحر كاشل زاني وهو ليس بزنا وكذا يا فاجرا يا ابن الفاجر
يا ابن القبة التي بهما الفجور وكذا (أحرام زاده) فانه قذف للإمام كما في القنينة وفي الجواهر أنه حد على الصحيح والاطلاق مشعر بأن البصبي
لوقد فبما رواه ياقى فقد غر كما قال السرخسي وعن الترجاني لم يعزروا وفق بانه غر في حق العبد ولم يعزروا في حق الله تعالى كما
في الزاهد وبالقذف سلم صالح بيا فاسق يا ابن الفاسق يا مجرم يا شارب الخمر وكذا لوقال يا ساجي يا عوان فان لعوان
في العروت هو الساعي والظالم كما في الجواهر يا كافر الاحسن يا كذابا لبد احترازا عما قال بعضهم انه لوقال يا كافر لم يجب عليه التعزير
لانه تعالى سمي المؤمن كاذبا بالظنوت كما في المضمرات وهل يكفر قاله فيه خلاف واختاره لو اعتقد هذا الخطاب شتلكم بكفرو
لو اعتقد الخطاب كافر الكفر لانه اعتقد الاسلام كفر كما في العمادى وما في الموقفت انه لم يكفر بالاجل اريد به جماع التكلمين بيارق
يا لص يا خائن يا مخش يا وليث يا جيفة يا قذرا يلبس يا قريطان كما في الخزانة لكن في التحنيس لم يعزير يا قريطان المرضى بغير محارمه
والقذف لا يخلو عن إيما إلى انه لوقال (يا ناكس) يا ابله يا لا شيء لم يجب عليه شيء كما في قاضي خان وهل يجوز أن يجب الخطاب المتكلم
بمثل ما قال في التحنيس ان كان كلمة لا توجب الحد يجوز كما إذا قال له يا خبيث الا ان التجاوز بفضل وامثاله اى امثال ما ذكر

والقطع فلو انقص عن ذلك يوم لقطع لنقصان العين قطع لانه مصنوعون على السارق فكانه قالم بخلاف ما اتفق على السرقة فانه لا يقطع لانه
غير مصنوعون عليه ومن محله لقطع وذكر الطحاوي ان الاعتبار يوم الاخذ ومن مخرج لواء نصف دينار قيمة عشرة قطع ولو اقل من
المتبادر ان يكون الاخذ بمرة فلو اخرج من الحزاق من العشرة ثم دخل فيه ولم يقطع مضروبة فلو اخذ بواحدة عشرة وقبته
اقل لم يقطع فبقوم باخر لقطع بنيم ولا يقطع بالشك ولا تقويم واحدا وبعض من المتقوين مملوكا فلا يقطع باخذ غير المملوك اذ يقطع
مغشوطا بالدعوى مخزنا اى ممنوعا عن وصول يد الغير اليه وهو في الاصل المجهول في المخزناى الموضع المحصين بل يشبهه شازع
فيه مملوكا ومخزنا فلا يقطع باخذ الاعشى كجملد بال غيره ولا بالاخذ من السيد الغنيمة وبسبب المال بمكان اى بسبب موضع معد
لحفظ الاسواق كالدرور والدكاكين والحانات والنجام والصندوق والمذيب ان حزر كل شئ معتبر كجزء من شئ لا يقطع باخذ
لو لو من صلب بخلاف اخذ الدابة وحافظ الى السبب شخص يحفظه فلا يقطع بالاخذ عن الصبي والمجنون ولا باخذ شاة او بقرة
او غيره من مرغى معمار ولا باخذ المال من نائم اذا جعل تحت راسه وجنبه اما اذا وضع بين يديه ثم نام فبقيته خلافه ومن
مغشوطا لقطع يكون المال منقوما وان لا يكون سباح الاصل وما فساد وان لا ينسارع اليه الفساد وان يكون بد المسروق منه صحيح فلا
قطع بالاخذ من السارق وساقى الكل في انشاء المسائل حاوط المحيط بكل ما ذكرنا من المسائل فان اقر الكلف بها اى السرقة طالعا
كما هو المتبادر فلو اقر كرها كان باطلا ومن المتأخرين من افق لصحة ويحل ضربه ليقتر كفا في خزانة المفتين وسئل الحسن عنه
قال ما لم يقطع اللحم لا يقطع العظم لكن في الوقعات لا يفتى به لانه خلاف الشرع وفي التنبيه عن عصام ان اسر اسالة عن سارق
اقر به وهو منكر فقال عليه يمين فقال لا يسر سارق ويبين باقره بالسوط فاضربوه عشرة حتى اقر فاني بالسرقه فقال سبحان الله
ما ريت جورا اظبه بالعدل من هذا مرة عند بها ومن بن عند ابى يوسف سرح وعنه الرجوع اليها كما في الكافي او شهد بها
رجلان عدلان فلم تقبل شهادة النساء وتقبل شهادة رجل وامرأتين فحق المال كالشهادة على الشهادة كما في المحيط
وعنده وسألهما اى وجب على الامام ان يسأل المقر والشاهد ما هي اى السرقة احتراز عن نحو الغصب و
السرقة الكبرى وكيف ؟ لان الاخذ قد يكون بلا قطع كما اذا دخل يده في الدار واخرج المتاع وسمى به لان النقصان
مانع القطع اذا ثبت بالبينة ودون الاقرار كما ذكره المصنف قبل ولذا اطلق هنا فلا عليه كماله وان سرق فانه لا يقطع بالاخذ
في دار الحرب والبنى وكلم سرق لانه لا يقطع بل انصاب اذا كان اسروق منه غايما عن مجلس القضاء كما في المحيط فالاطلاق
لا يخلو عن شئ ومن سرق اخرا عن الاخذ من السارق وذو رحم محرم ونحوه ما هي من المقر والشاهد جميعا سأل
قطع السارق يده سواء كان مقر او غيره جزاء لكسبه فان اقر بها ثم هرب ان كان في قوته لا يتبع لصحة الرجوع عنه بخلاف اذا
عليه بها ثم هرب فانه يتبع في قوته ولو اقر رجلا بسرقة مات درهم فقال احدهما هو مالي لم يقطع واحدهما كما في المحيط وان شارك
في الاخذ جميع اى ما فوق الواحد واصاب كل منهم بالقسمة على السوار قدر انصاب من عشرة درهم مضروبة قطعوا اى قطع الاصاب
الجمع وان اخذ بعضهم دون كلهم لوجود الاخذ من الكل معنى فانهم ساعدون فان اصاب كل اقل من ذلك لم يقطع وفيه ما الى ذلك

ولقد ايدى اليه جميع حاسبى وقدر فرغ حساب فان المقصود منه المال كمانى الكافى وغيره كمن لم يقطع به لانه لا يحتاج اليه اوله في حكام
 الشريعة والا ما يتوصل اليها بخلاف الصحف وكتب الحديث والفقه والادب وقيل لقطع كتب الادب لانه ليس فيها حكامه وفيه اشعار به لقطع
 بكتب الشعر والدواوين مطلقا وكذا كتب الحكمة وفي الخزائن لقطع بكتب الحديث واشهره عن ابي يوسف روح لقطع بكتب الطب لقطع
 لافى كلب ونزوهه لانه سباح الاصل كما مر فالاولى ان يذكر قبله لانه دخل فى الصيد كما نص عليه المحيط وحياته اى لا يقطع بحياته فى نحو
 ووليعنه فى يده من مال الغير لقصور الحرز ومنه بى غارة لمال لانه اخذ علاتيه ونشئ اى اخذ الكفن عن سبت فى قبر سواء كان الكفن مستورا
 او زائدا او قل سواء كان القبر فى الصحراء او البيت ولو مغطى وقيل لقطع اذا كان مغطى والاصح انه لا يقطع عندهم لاختلاف الحرز بخلاف القبر
 وعن ابي يوسف روح لقطع بالكفن المسنون او الاقل ولو كان القبر فى الصحراء كمانى الكشف فمن الظن ان الانساب النحون والمنسوب
 والمنبوش لان المعنى حينئذ لا يقطع باخذ ما كان منبوشا وغيره بالاخذ ولا يخفى انه غير مراد وما ل عامته كمان بيت المال وما ل
 اى للاخذ فيه اى فى ذلك المال شركة كمال الغنينة فان النصيب من سبت المال لم ينفق فبيع فى الحرز خصل ومثل حقه اى لا يقطع باخذ
 مثل دين له على غيره من درهم وغيره لانه استوفى حقه سواء كان حالا او مؤجلا لان الحق ثابت والتاجيل لها خيرا لمطالبة وفى مثل
 اشارة الى انه لو اخذ اجد من حقه واروى قطع والى انه لو كان حقه درهم فاخذوا ما يقر قطع وهو رواية عن ابي يوسف روح كمانى الزايدى
 والصحيح انه لم يقطع لان المقصود فى حكم خيس واحد كمانى الذخيرة والى انه لو اخذ عروضا قطع لانه ليس له الاخذ الا بغيره وعن ابي يوسف روح
 لم يقطع لان لانه ياخذ منها وقضا من حقه عندهم كمانى الهدية وفيه ايام الى ان لانه ياخذ من خلاف جنسه عنده للمعجى لست فى الهدية
 وبذا اوسع فيجوز الاخذ به وان لم يكن يذنبها فان الانسان لا يجد فى العمل به عند الضرورة كمانى الزايدى ولو لم يذنبها لى لو اخذ مثل حقه
 روح زيادة عليه من ماله لم يقطع لصيرورته شرى كما بمقدار حقه وما قطع فيه هو بى الى اذ هو سرق مالا يقطع يده فيه فروه الى ماله ثم سرقه
 ثانيا ولم يخر السرقة عن حاله الاولى حقيقة فانه لا يقطع وعن ابي يوسف روح انه لقطع كمانى الهدية وفيه اشارة الى انه لو سرق هذا المال
 مع شئ آخر قطع والى انه لو باعه ماله بعد السرقة لم يقطع لانه يغير حكمه كما قال شيخنا ما واد الله ولم يقطع عند شيخنا العروق لانه لم يغير
 حقيقة والى انه لو سرق عروضا قطع يده فيه فروه على ماله فنبه المالك حمله ثوبا ثم سرقه قطع وكذا فى كل عين قطع فيه فروه على المالك
 فاحدث فيه صنعة واحدة الغاصب فى الغصب بقطع حتى المالك الا ترى انه لو سرق ثوبا ثم سرق قطع فيه ثم تقطعه فسرق التقص
 لم يقطع لان هذا الصنع لا يقطع حتى المالك بغير الغاصب فى المحيط وما فى رحم محرم كالاخوين وعين من بيتية لانه غير حرز فالواحد من
 بيت غيره قطع لانه حرز وفيه اشارة الى انه لو اخذ من بيت امرأته رضا قطع وعن ابي يوسف روح انه لم يقطع كمانى الهدية والى انه لو اخذ
 مال امرأته اية وابنه ازوج انتبه لانه ازوجته جاره قطع وهو لم يقطع باخذت كمانى النظم وضافة المال للمبشيل اذا كان المال بغير ذى الرحم فانه
 لم يقطع كمانى الهدية فمن الظن ان الاحسن ان بيت ذى رحم لم يقطع لانه بصورة ولا بالزوج اخذت من بيت زوج لا تسكن فيه عرس
 معه والعرس من بيت عرس لا يسكن فيه وجها لانها لا تسكن فى الاموال عادة وفيه ايام الى انه لو اخذت من بيتية او بالعكس ثم طلقها
 عند المرافعة انقصت عدتها لم يقطع اعتبارا للابتداء لكن لو اخذت من بيتية او بالعكس ثم تزوجها قبل المرافعة لم يقطع ايضا لان الزوجية ماثلة كما

في المحيط والسيده من بيت سيده وسيده من بيت سيده ولم يذكره للاشتراك في التعليل لانه مجاز بل قرنتيه كما في بيت عرسه اي
 عرس السيد وزوج سيده ومكاتبه عبده الماذون والاضيفه من بيت ضيفه من دار فلو اذن اغنيت بالدخول في بيت آخر فاخذ
 منه فغلق القطر واتيان كما في المحيط وفيه شعارانه لو اخذ من بيت غير اذن وفيه قطع بالاتفاق ولو اعتمد على ما ياتي من قوله بيت اذن
 لكان جائزا ومغفرا في غير ذلك لان فيه نصيبا ولا يخفى ان الاخذ لكان من العسكر فالنظم دخل في مال الشركة والانفي مال العامة ومال اخذ
 من حمام سواء كان له حافظ ام لا وهذا اذا اخذ منه منار او اما اذا اخذه ليل فقد قطع ومن الحمى ان امره بالحفظ كما في المضمرات وفيه شعار
 بانه لو عاود الناس ودخل الحمام في بعض الليل فهو كالمنار كما في الاختيار وانما خص الحمام عما ياتي مما اذن فيه لان في المجتبه لو اخذ
 من حمام ورب المال حافظه قطع عند المجتبه سرح ولم يقطع عند محمد سرح وعليه الفتوى ومن بيت اذن للناس في دخوله لاختلال
 الحرز فاخذ من المسجد لم يقطع الا اذا كان صاحبه فيه لان المسجد انما يصير حرزا بالمحافظة ولو اخذ من الحانوت او الحان منار فاخذ اليك
 لذلك واما ليل فقد قطع الا اذا اعتيد الدخول فيه لبعض الليل فانه لم يقطع لوجود الاذن كما في الاختيار ولا يقطع ان اخذ ولم يخرج
 من الدار لان يد المال كالمفتح والدار يتناول الحانوت ونحوه مما كان حرزا بنفسه واليه ينتفعون بصحة انتفاع المنزل الا السكينة
 فهي ذات المقاصير كما في الكرا في او ان اخذ وناول اي اعطى من هو خارج من الدار من السمين لان الاخذ لم يوجد منها
 وانه اعنده واما عند غيره فقطع الداخل والاول الصحيح كما في المضمرات وعن ابي يوسف سرح ان ناول وقد دخل الخارج يد فيها
 فلا قطع على احد منها وبه اخذ كثير من المشايخ كما في الذخيرة او ان ادخل يده من الباب او انقب في بيت واخذ فانه لم يقطع
 بالاتفاق وعن ابي يوسف سرح انه يقطع كما في النظم وفيه اياها الى انه لو دخل فيه ووضع يده عند الباب او انقب ثم خرج واخذ فقطع
 وفيه اختلاف المشايخ كما في الذخيرة والى انه لو اخذ من السج لا أسفل قطع وهذا بالاتفاق وكذا من الاعلى وفيه خص الا فاقطع
 عند العامة كما في النظم او ان طر حرة اي شق ما فيه الدار بمخرج من كمن في طرف خارجة او طر على الاول يكون العدة
 من خارج الكمن متصل به ورجح لم يقطع بالطر واخذ لعدم الحرز وعلى الثاني اما يكون من دخل الكمن فلا يقطع لغير خارجة كما هو الاول
 بالطر وادخل يده في الكمن واخذ فانه قطع كما اذا كان العدة خارجة غير ملحوظة وادخل يده في الكمن واخذ فانه قطع والحرز اما يكون من
 خارج الكمن ملحوظا على ظاهره ورجح لم يقطع بالطر لانه اخذ من الحرز يده في الكمن وعلى هذا الوجه الرباط واخذ لم يقطع لان الدار بمخرج الكمن وعن
 ابي يوسف سرح انه يقطع بكل حال لانه محرز بالكمن وصاحبه او ان سرق اي اخذ جمل الجرم والاحسن بغير الوسخ الحمل من القطار والكيسر اي
 من الابل المقطورة والمقرب بعضها الى بعض على النسق ورجح كما في القاموس او حمله بالحمار المسكورة اي جوالق ملو من المتاع واقباله
 فيه رواية وان لم يكن من قطار كما يشير اليه في المحيط وغيره فمن الحسن ان الاحسن تقديم الطرف على حمل البضاعة على ان الاصل اشتراك المقتنين
 في القيد وانما لم يقطع وان وجب السائق او القائد والراكب لان كل منهم قطع مسافة او ناقل متاع لاحفاظه وقطع السارق من القطار
 او غيره ان حفظه ربه اي حفظه سرق من الحيوان الابل والحمار المتاع والذئبة وغيره وفيه اياها الى انه لو سرق شاة او بقرة او ابل المربي
 وسح الرعي من يحفظه قطع والا فلا وبه افق كثير من المشايخ والى انه لو اخذ متاعا من بيت السوق ليل وعنده حافظ قطع والا فلا

بمخلف ما اذا كان الحرز بالمكان فانه يقطع بالاخذ وان لم يكن معه حافظ كما في المحيط او ناهم الحافظ عليه اي مع السرقة المحل
او غيره فان على تكمي الصحابة كما في القاسوس وغيره فمزاو المصنف وغيره من قيد او لغيره زائد فيه اشعار بان الشارع
بحرز الحافظ في حال نومه سواء جعله تحت راسه او جنبه او بين يديه وهو الصحيح وقيل لو نام وهو بين يديه لم يقطع كما في المحرر
فلو جلس في الطحار او المسجد والطريق وعنده مناعه فهو محرز وفي القياس ان الشارع اذا كان بحيث يراه قطع وعن محمد
لو كان عليه قنصوته او رداه او منطقة لم يقطع وكذا لو سرق من نائمة حليا كما في المحيط وان شق المحل اي جوالق
على الارض او على ظهر حمل واخذ منه شيئا اي اخرج منه بيده ما قيمته عشرة دراهم فصاعدا فلو خرج الشئ بنفسه ثم اخذه
لم يقطع لان الاخراج عن الحرز شرط وان ادخل بيده او شئ آخر فعلق بالشارع في صندوق او كلب او جيب او غيره
واخذه منه واخرج من قصورة اي حجرة وارقيها متقاصيرا الى صحنها اي لو اخرج السارق من منزل من منازل القصر
في كل منها ساكن على حدة كالدارس والخوالق والحنانات الى صحن هذه الدار التي يتبعون لانتقال السكة قطع لانه اخرج من الحرز
اذ كل مقصورة حرز او سرق واخرج صاحب مقصورة منها من صاحب مقصورة اخرى الى مقصورة وان لم يخرج من صحنها
بمخلف ما اذا سرق صاحب بيت من بيوت دار صغيرة في كل منها ساكن فانه لا يقطع ما لم يخرج من الدار او دخل السارق في
حرز او القى شيئا منه في نحو الطريق لصحن الدار وغيره ثم خرج واخذ ذلك الشئ لانه صار مخرجا من الحرز لبعده وفيد ايما
الى انه لو اخذ غيره قبل ان يخرج او بعده لم يقطع خلافا لفرع كما في النظم او حمل على نحو حمار فساقه واخرجه لان سر الدابة
ليضاف اليه للسوق وفيه فرا الى انه لو قى في منزله في الحرز فخرج واخذ من الخارج لم يقطع وان لم يكن قويا فحرك الماء حتى خرج
قطع وفيه اختلاف اشخاص كما في المحيط والى انه لو علق على طائر فطار الى بيته لم يقطع كما لو تابع وبنار فخرج كما في الخلاصة وغيره
والى انه لو خرج من الحرز ثم لحق لم يقطع وكذا لو حمل على كلب فخرج بلا سوق والى انه لو دخل مرابطا وترك باب مفتوحا فخرج الدابة
بنفسها فذهب بها من اسكة لم يقطع وان صاح حتى خرجت فان كانت ثورا او قال شئ لم يقطع وان قال هوش هوش لم يقطع
وان كانت حمارا او قال هير يهير قطع وان قال يه يه لم يقطع كما في النظم ثم شرع في كيفية الحد فقال لقطع يمين السارق اي اليمنى
من يديه فان اليسرى لم يقطع في المرة الاولى بالاجماع وطلاقة مشعر بان اليمنى لو كانت شللا او مقطوعة الاصابع قطعت وبذا
تطهر الرواية وعن ابى يوسف رح انه لم يقطع من زندقته الزاد وسكون النون هو الرسخ وكسرم اي نيسخ الدهن النخى وجوبه بالان
لا يقطع الا به والحد اجز غير شللت ولما لا يقطع في الحرز والبرد الشديد من واجر الدهن على السارق كاجر الحد او دهن الحد كما في آخر كلامه
التمر ناشئ ثم يقطع رجله اليسرى من الكعب ويحسم ان عاد الى السرقة وبذا كذا اذا كان اليمنى موجودا فان كانت ذميمة او مقطوعة
قطع الرجل اليسرى او لا كما في الاختيار فان عاد الى السرقة سرقا ثانيا لثا او رابعا لا يقطع اليمنى اليسرى ولا الرجل اليمنى وفيه
اشعار بان شرط لكل قطع اليد والرجل ان يكون كل من اليد اليسرى والرجل اليمنى صحيحة فلو كانت احدهما مقطوعة وشللا او مقطوعة
اصابع اليد او مقطوعة الابهام او الاصبعين او ثلثته في رواية سهوي الابهام او بالرجل عرجا لم يقطع فلو كانت الشفة

بطشاً أو شيئاً كما في الاختيار إليه أن يشرح الطحاوي لكن في المحيط ليشترط في قطع اليد اليمنى أن يكون اليسرى والرجل اليمنى مضمينين
فلو قطع اليد اليسرى لم يقطع اليمنى ولو قطع الرجل اليمنى لم يقطع الرجل اليسرى قطع اليد اليمنى لأنه لا يغوث خالصة
بطشاً بل يعز ستمسها على ما قال بعض المشايخ كما في الكافي أو يفر بكمافي الاختيار ثم يسبح مخد احتي تيوب و مدة التوبة
مفوضة إلى رأي الإمام وقيل ممتدة إلى أن يظهر سبب الصالحين في وجهه وقيل بحسب سنة وقيل إلى أن يموت كما في الكافية ولما
أن يقبله سياسته كما في المصنفات وشرط الحد السرقة الثابتة بالقرار أو الشهادة خصوصاً المالك ولو حكم كالابن الوصي
والوكيل و متولى الوقت أو خصوصاً ذي يد بالتقنين حافظ أي ذي يدا من اوضين كالمدوع والمستعير والمستاجر والمضار
والمستضع ونحوه من العاصب والقابض على سوم الشراء أو بعده فاسد يستثنى منه الرهن فإنه لا يخاصم الرهن إلا بالبر
قضاء الدين واخرز بالحافض عن السارق فإنه لو سرق منه لم يقطع بخصومه احد او مالكا لان يده ليست بصحبة فالاولى خصومه
يد صحبة وهي بملك ويدامة كيد المدوع ويد ضمان كيد القابض على السوم وتماسه في الاختيار و ما قطع به من المال ان
يبقى في يد السارق او غيره بالشراء ونحوه روالى المالك لأنه لم يزل عن ملكه يرجع على السارق من ملكه بما دفعه اليه والى
بان ملك او استهلك لا يضمن السارق ولو استهلك السارق وعنه انه لو استهلك ضمن وعن محمد سرح انه
ضمن ديانة لا قضاء ولو استهلك غيره ضمن يرجع بما دفع على السارق وفي المنتقى ان كل منهما غير ضامن وهذا كله بعد القطع واما قبله
فما اختار القطع لم يضمن كما اذا قال المالك انا ضمنت لم يقطع كما في المحيط ثم شرب في سرقة الكبرى فقال وعصوم بالعصمة
الموبدة وهو مسلم او ذمي حراً وعبد قطع الطريق على عصوم أي زاحم المرأة من مسلم او ذمي في صحراء دارنا على مسافة اسفر فصار
دون القرى والاسفار ولا يميناً وهذا ظاهر الرواية وعن أبي يوسف سرح ان من قطع الطريق من زاحم على اقل من مسيرة السفر
في الصحراء عليه القتوى وفعالش المتعلبة لمفسدين كما في الاختيار وغيره وقاب البعض المتأخرين ان هذا في زمانهم واما في زماننا
فيمتحن قطع الطريق في القرى والاسفار وعن أبي يوسف سرح من زاحم في الصحراء بين القرى فان كان بالسلح سجد وان كان
بغيره فلا اذا كان بالليل واما قال عصوم اشارة الى انه لو كان واحداً له قوة لم يكن للمرأة مقاومة حدوداً للمرأة وعن محمد سرح
لو كان فيهم امرأة باشرته قيم الحد عليها ونهم وعن أبي يوسف سرح ان عليهم الحد و منها وعن أبي حنيفة سرح انه لا حد على احد كما قال
محمد سرح وفي القدرى اجمع صحابنا انه لا حد على المرأة كما لا حد على البصبي المجنون وذو رحم محرم من المرأة وان باشره ولا على من
كان احد منهم سرحه فيبشر الحد كونهم كلهم كافرين اذ البشة دارية كما في الذخيرة وغيره فالاطلاق لا يخلو عن شيء ولا يتعلق بمجانبة اليمنى
قطع المرأة من الطريق كما في الكافي والكرمانى وقطع الطريق للعصوم كما في القاموس فني جميع قاطع كطالب طالباً انما قلل على عصوم لانه لو
على مستأثر اختلف في وجوب حده ولما دار انه لو قطع بعض المرأة على بعض لم يحد اذ الطريق في تقوم كد كما في الاختيار وذو فخذ
بنداً لعصوم القاطع قبل اخذ مال العصوم منه وقبل قتل له عز حبس حتى يتوب ويظهر سبب الصالحين عليه ويموت لانه خوف عصوم
وفي قاضيه ان عز دخل سبيله وقيل ان الامام لا يزال بطلبه حتى يخرج من دار السلام كما في الاختيار وان اخذ قاطع المال نصيب

كل من قطع نصاب من عشرة دراهم في ظاهر الرواية وعشرين درهما في رواية الحسن كما في النخبة قطع يده ورجليه
من خلاف من يده اليمنى ورجله اليسرى بلا قتل ثم والمال ان بقي والالم للفقير وفي الفاء اشعار بان هذا الحكم فيما اذا اخذ قبل التوبة
فلو تاب قبل ان ياخذ سقط عنه الحد لكن بقي حق العبد من المال واقتصاص كما في الاختيار وفي الاخذ فزال اليهم لو لم ياخذوا اياهم
ولو لم يلزم ان يتبعوهم فان اخذوا مال احد كان ان يتبعوهم وان غاب الا اذا استملكوه وان قتلوا احد الم يتبعوهم الا اذا خفوا
كما في المحيط وغيره وان قتل القاطع معصوما بلا اخذ مال منه قتل جدا في سياسته لا قصاصا ولذا لم يفت الى عفو الاولياء لانه
حق الله تعالى وان قتل سحبه اي سح اخذ المال قتل بلا قطع وعنه انه لقطع وبعد القتل يدفع الى اله حتى يدفونه او صلب
بان لا يغز خشبة في الارض ثم يربط عليها خشبة اخرى فيقطع قدسية على تلك الخشبة ويربط من اعلاه خشبة اخرى ويربط عليها يد به ثم
يلطخ بالرمح تحت يده اليسرى وتحرك الرمح حتى يموت به كما في المصنفات او قطع اليد والرجل من خلاف ثم قتل او صلب
عنده واما عند ما يقتل او يصلب ولا يقطع وعن ابى يوسف رح لا يترك الصلب للنفس وعن ابى حنيفة رح ان لا امام ان يقتل
ثم يصلب ثم في ظاهر الرواية يترك على الخشبة ثلثة ايام ثم يخلى بينه وبين اله حتى يدفونوا لغير الناس بريجه وعن ابى يوسف
انه يترك حتى يسقط عبرة وهذا كله اذا اخذ قبل التوبة وروى المال فلورجع قاتل وروى المال لم يحد لكن يدفع الى اولياء القاتل
ليقتلوه قصاصا او ليصلحوه واما اذا تاب ولم يرد المال فقد قيل حد قيل لم يحد بل دفع الى اولياءه كما في المحيط وغيره وانه اتم على
ذلك اشارة الى الختم والفروع فان في قتل قطاع الطريق اطلاق المسافر على اليسر

كتاب الجهاد

عقب بالسرقة مع اشتغال كل على القتل ترقيا الى الاعلى فان قتال الكفار اعظم اجارا به في اللغة يدل ما في الوسع من القول واول
كما قال ابن الاثير وغيره وفي الشريعة قتال الكفار ونحوه من ضومهم وذهب ابو الهم وهدم ساجدهم وكسر صناعمهم وغيره والمراد الاجتهاد
في تقوية الدين بنحو قتال الجاهل والذين هم ضيف الكفار لانكار بعد الاقرار والباغين فاللام للبعد على ما هو المال
والاكثر قد سموه بالسير جمع السيرة اسم من السير كما في الطلبة ثم نقلت الى الطريقة ثم غلبت في الطريقة المسلمين في المعاملة
مع الكافرين والباغين وغيرهما ولما روي ان ما هو الاخص مما ذكر عدل من الاضمار الى الاظهار فقال الجهاد فرض عين بشرط القدرة
على القتال والسلاح والازاد والراحة وغيره كما في قاضي خان وغيره وحكمه ان يلزم كل احد قاتله ولا يسقط باءا لبعض فالعني
فرض كل ذات بشرط ان يحجم الكفار المذكورون على دارين ودار الاسلام اي انتهوا اليها نتيجة لافس المسلمين ودارهم وهو العلم فان علم
من يقرب منهم وقدره اعلی فحجم فالجها وفرض عين في حتم ومن بعد عنهم ففرض كفاية فندب في حتم الا اذا عجزوا لا قبلون او تكاسلوا
فانه فرض عين في حتم ايضا ثم وهم الى ان يفرض على اهل الشرق والغرب جميعا فمن قام به سقط عنه ومن لم يتم بل اعذر انهم قاموا
قبل العلم بالغير لم يجب على احد فان الانسان لم يخاطب بما لم يعلم به وبعد العلم وجب على هذا الترتيب ويكفي ان يكون الجهاد
تاسقا او جها كما اشير اليه في الذخيرة والمحيط والمعنى وغيره وهذا في زماننا واما في الامتداف لصفحة ثم الموعظة الحسنة

ثم القتل أو اقبلوا ثم المبدأة به في غير الاشهر الحرم في جميع الازمان والا ما كن سوى الحرم كما في الكرواني فيخرج كل مسلم حتى المرأة والعبد
بلا اذن من الزوج والسيد لان هذا الفرض واجب وفرض كفاية اي فرض كل يكافئ له وان كان فرضا على كل احد
بطريق البدلية بدأ ابتداء المسلمين وقال بعض المشايخ ان الجهاد قبل الهجوم واجب وقبل تطوع والجميع الاول فيجب على الامام ان
بحث سرية الى دار الحرب كل سنة مرة او مرتين وعلى الرعية اعانتة الا اذا اخذ الخراج فان لم يعبث كان كل الاثم عليه وهذا اذا غلبت
فئة انه يكافيهم والا فلا يباح قتالهم بخلاف الامم بالمعروف كما في الزاهد والاطلاق مشعر بجواز الابتداء به في الاشهر الحرم واحد فرد وثلاثة
شهر وجب وذو القعدة وذو الحجة والحرم وان كان الافضل بان مبتدأ في غير ما كان في قاصي خان ثم اشير الى حكمه فقال ان قام
اي تنصب لبعض من المسلمين العالمين بيقظ من الباقين اي باقي هؤلاء المسلمين والايقيم لبعض منهم اثموا اي جميع المسلمين
به سواء كانوا كل المسلمين شرقا وغربا وبعضهم وفيه رمز الى ان فرض الكفاية على كل واحد من العالمين بطريق البديل وقيل انه
اقرض على بعض غير معين والاول المختار لانه لو وجب على البعض لكان الاثم لبعضها وذا غير مقبول والى انه قد يصير بحيث
لا يجب على احد بحيث يجب على كل احد ويحتمل ان يجب على بعض دون البعض فان ظن كل طائفة من المكلفين ان غيرهم قد فعلوا سقطوا
عن الكل وان لم يزم منه ان لا يقوم به احد وان ظن كل طائفة ان غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل وان ظن لبعض ان غيرهم قى به وظن بغيره
ان الغير قاتل به وجب على الآخرين دون الاولين وذلك لان الوجوب هنا سوط لظن المكلف ان تصيب العلم ببعض الغير عند مشه
امثال ذلك في حيز التفسير فالتكليف به يؤدي الى الحجج وتامه في مناج العقول والى انه لم يجب على الجاهل به وما في حواشي الكتاب
للفاضل التفتتارني ان يجب عليه ايضا فخالف للمندولات لا يفرض على جسي لانه غير مكلف كالمبتوت وعبد لان حق المولى
مقدم على فرض الكفاية وفيه شعار بانه لا يخرج الولد الى الجهاد بلا اذن احد الوالدين وكذا المديون بلا اذن الدائن كما شه
الشم وامرأة حرة سواء كان لها زوج او لا لان سن قمرنا الى قدمها عورة وفي الجهاد قد انكشف شيء من ذلك لانه كما في المحيط
فلا يختص بالزوجة كما ظن وعلمي ومقعد بضم الميم وفتح المعين اي الذي اقعدته الداء واقطع اي الذي قطع يده لعدم القدرة على
الجهاد وفيه شعار بان سن عجز عنه بسبب سن الاسباب لم يفرض عليه كما اشير اليه في الاختيار واعلم ان سن امهات بالاسباب عمر في الامم
والدارين فالامام سن باليه اهل الجبل والعقد ونفذ حكمه فيم خوفه وقد اخلا يصير بالاسباب سن كما في النظم وغيره ودار الاسلام بحري
فيه حكم امام المسلمين ودار الحرب بحري فيه امور ليس للكافرين كما في الكافي وذكر في الزاهد انما غلبت المسلمين كانوا فيه تسنين
ودار الحرب ماخوف فيه من الكافرين والاختلاف ان دار الحرب يصير دار الاسلام باجاء بعض احكام الاسلام فيها واما صيرة ورتما والخر
نحوه بالندبة فعنده بشرط احدا اجزاء احكام الكفر شهتار بان يحكم الحاكم حكمه ولا يرجعوا الى فضلة المسلمين كما في الحيرة والثاني الاتصال
بدار الحرب بحيث لا يكون جنيبا بلدة من بلاد الاسلام ثم المد ومنه والثالث زوال الامان الاول اي لم يبق مسلم وذي فيها آمننا الا
بامان الكفر ولم يبق الامان الذي كان للمسلم باسلامه للذي بعقد الذمة قبل استيلاء الكفرة وعند ما لا يشترط الا الشرط الاول قال شيخ الاسلام
والامام السيدي ان الدار محكومة بدار الاسلام بقا حكم واحد فيها كما في العادى وغيره فلا حيتا لان محمل هذه البلاد دار الاسلام والمسلمين

وان كانت للمسلمين اليد في الظاهر لمؤلا الشياطين ربنا لا نجعلنا فتنة للقوم الظالمين ونجنا برحمتك من القوم الكافرين كما في المستصفى
ثم اشار الى تفصيل الجهاد وتبيين شروحه وغيره فقال في محاصره كل محاصره كحيط اللامع مع التابعين بالكفار في ديارهم او غيرها في موضع حصين
المكافئ قوا والفاعل ضحية المتكلم مع الغير لشموة لنا وعلينا ويجوز ان يكون صنيعة غلبا للامم وكذا قوله ويدعوهم الى الايمان
والاسلام ليعلموا انها لما ذا القاتل فلو قتل قبل الدعوة اثم بلا شئ من الدية والكفارة وقيل ان هذا هو وجوب الدعوة في ابتداء
الاسلام وان بعد ما انتشر في سجنه لزيادة التاكيد للبشرطين احدهما ان لا يكون في التقديم ضرر بالمسلمين كالاستعداد للقتال والتحصين
والاحتياط بحيلة فان دفع الضرر عنهم واجب والثاني ان الطبع فيهم ما يدعوهم اليه كما في المحيط فان البوعن قبول الاسلام فالى
الجزية يدعونها لهم كاهل الكتاب والنجوس وعبد الاوثان من العم دون العرب والمتردين كما ياتي وبين كميته الجزية وزمان اوها
المكافئ في النازعة فان قبلوا الجزية فلم ياتوا بالناس عصى الماء والاسوال وعليهم ما علينا من التعرض بها كما في الضمانات
وان البوعن قبول الجزية ليعلموا ان الامم بعد الاستغاثه بالنداء الى فانه الناصر للاولاد والظاهر للاعداء بما يملكهم من سجن
ضرب اليد وري السم ونصب النجيب وان كان فيهم سلم اسير او تاجر او طفل الا انه لم يقصد بهم بالهلاك وعن الحسن انه لا يجزى
ولا يميز حصنا فيه احد منهم والاول ظاهر الرواية وهو الاصح كما في الضمانات وقيل لا يكره حل رؤسهم الى دار الاسلام ان لم يمت
لهم وبن كما في خاضى خان او كان فيه فراغ قلب المسلمين بان كان المقتول من فواد المشركين اعطاه المبارزين كما في الخطبية
وقطع شجرهم ولو شجرة وزرعهم ولو عند الحصاد وغير ذلك مما ينبغي لهم تخريب بؤتهم وقتل واربهم وتحويل سلطتهم بلا غدر لفتح الغنيين
الجزية وسكون الدال لهله وهو نقص العمد كما اذا عمدان لا يكرههم في زمان كذا اثم كاربهم فيه فلو لم يعيد وخابهم باستمال
المعاضد بان يمتدح سبازر شيا يضر خلافه جاز فان عيارضى التدعى يوم الخندق قال عمرو بن عبد ود لم يشترط ان نسحق
على غيرك من هؤلاء الذين دعوتهم فالتفت كالمستبعد لذلك فحرب على ساقية تقطع جليلة كما في الخطبية ولا غلوان بالقسم
نيابة وسرقة بين الغنيمة مثل ان لا يظهروا شيئا ما غنمه هو او غيره او حيان بحيلة ليعتق بها بعض الاسارى الى ديارهم والغلول في الاصل
النجانية في كل شئ خفية كالاغتيال على ما قال ابن الاثير ولا مشكلة اى لم يحكمهم عبدة بان يسود وجوبهم ولقطع بعض الاعضاء كالايد
والانف كما في العرب وقال ابن الاثير المشكلة بالصم سم من لشل بالفتح هو قطع الانف او الاذن او الذكر او شئ اخر من الماهرات
وانما سمي عن المشكلة اذا كانت بعد الخطر بهم واما قبله فلا بأس به لانه الملقى في ذنبهم كما في الاختيار وبلا قتل عاجز عن القتال
حقيقة او حكما كاصحاب الصوامع والرايين وشيخ فان داعى ومقعد ومفلوج ومقطوع اليمنى او اليسر والرجل وامرأة
وصبي ومجنون وفيه شعارة لانه ليقطع الصوامع اليد اليسرى والاخرس والاصم ومن يحسن ولفيق في حال افاقة لانه ممن ليقابل
الامم ملكه اسمى ذات ملك فانها تقتل لتفريق قومها او يراى في الحرب او ذامال بحيث اى يحرض الكفار
على حرب المسلمين به اى الرى او المال على اهل من هؤلاء الزائدة على العشرة المذكورة اذا كان ملكا او ذراى او مال ليقبل فانه
كقاتل يتعدى ضرره الى المسلمين وقالاروى منه ان اصحاب الصوامع والرايين يقتلون وبعض المشايخ وفق

فمن بين ما اختلط وعده وتمامه في المحيط وذاقت اب كافر ابداء ولا تقبل لها آفة وفيه رزالي انه يتبد القتل كل ذي رحم
محمم سوى الاب والام والجهد والجدية فانه لا يتبدأ به لكن الجدية الى موضع يستيسك به حتى يحسب غيره فيقتله والى انه اذا قصد قتله فانه
الرب منه فلا بأس بقتله على ما قالوا كما في المحيط واخراج صحف الى دارهم لحوث الاستخفاف ان غلبوا وذكر الطحاوي ان النبي
قد كان لغوت شئ منه وفي زمانا قد كثروهم لا يستحقون به لانهم مقررون بانه كلاس تعالى الا ان الاول اصح لانهم فعلوا ذلك
سخطا للمسلمين كما في المحيط ولا يعبدان يراونه ذوو الصحف فيمثل كتب التفسير والحديث والفقه فانهما بمنزلة الصحف كما في الآيات
وغيره وامرأة ولو عجزوا وجارية لمنفعة المسلمين كمدواة الجرحى وسقى الماء وغيرهما الا في حبش يؤمن على الصحف والمرأة
من الاستخفاف والاستمئاع فانها يخرجان الا ان اخراج الشابة مكروه وفيه شعاع بان الاخراج مع السرية مكروه كما في المحيط
وقد فرق ابو حنيفة رح بينهما بان اقل الحبش اربعة وقل السرية ثمانية وقال الحسن اقل البعة آلاف واقدم البعثة كما في قاضيخان
وان ابو حنيفة يصالحهم ان كل صلح خير كما اذا نزل بعض حصونهم ولم يكن له قوة فاراد ان يراي غيره فانه يصالحهم على ان يبقوا
لان هذا جسا ومعنى فاذا كان به قوة لا ينبغي ان يصالح لما فيه من ترك الجهاد صورة ومعنى او تأخيره ويصالح بالمال اي
بأخذه عنهم ووقفه اليهم عند الحاجة اي الاضليل الى احد ما فلا يصالح بدون ذلك والمال المأخوذ غنيمة فتقسم ثم يبقوا
لانه اخذ بعد المحاصرة فلو اخذ قبلها بان ارسل اليهم سولا كان جزية فيصرف الى مصرفه ولا يخمس كما في الاختيار ونسب
اي الامام الصليحي لنفسه جواز ان كان هو اي النبذ النفع له من الوفاء وانما اثر النبذ على انقصا لشارة الى اشتراط علم
ملك الكفار بالانقصا لمدته يبلغ الخبر الى ملكهم ثم رخص العذر قال بن الاثير النبذ انقص الصدقات الى من كان بينه وبينه
فلو خست تلك المدة ولم يعلم به ملكهم قائم لان التقصير منه فلم يكن عذرا كما في الكافي وليقال لهم الامام قبل نبذ اي انقص الصلح
ان خالوا جميعا وفيه شعار بان شرط علم ملك الحيانة فلو قطع بعضهم الطريق في دارنا لم يعلم لم يكن انقصا لانه في ذلك انقص
فلا يقاتل الا اياه كما في البداية وصو لحد المثلح سلامه بل مال فانه كالجزية ولا جزية عليه لان في ذلك تقرير على الارتداد
وان اخذ منه المال بالصلح لا يراد به لانه مال غير معصوم ولا يباع اي يكره كراهة التحريم ان يملك بوجه كالبعية سلاح منهم
استعمل للقتل ولو صغيرا كالابرة وحديد ما في حكمه من الحرية الديار باج فان تملكه مكروه لانه ليس من الرأية وخيل منهم ليد
يتقوى به الكفار فلا بأس بملك الثياب والطعام والرماح ونحوها كما لا بأس بتاجران ان يدخل دارهم ما من وسعة سلاح واهلها
لا يريعيه منهم وهذا اذ علم انهم لا يعترض له ولا يمنع عنه كما في المحيط ولو كان البيع للبعد الصلح لانه قد نبذ وصح امان حروقة اي
صح من الجرح والجرأة المسلمين ان يزيل الخوف عن كافرين اكثر والاهل للمأوى حصن ولا قصد بها اياه باشي لسان فلو قال انت آمن والله انك
النداء احمد الله وانه النداء لا بأس عليك لا تخف او امترس الا لقاتله احد من المسلمين ولو قال لكافر نعال لا تملك نعم الكافر اول
الكلام لا غير كان للمؤمن ان يوسن اي ازال الخوف كما في المحيط واشهر انه كالا من بالسكون والفتح مصدر يسه به الا انما يخص
بالجبر لان ذلك غالب فصيح امان بعد القتال كما في النظم فان كان الاعلان خير للمسلمين بالأسن واحد اسن من حصن لغتة مضاه

ان كان شرهم نبيذ اي نقص الامام ذلك العال، وعلم بذلك كرام وادب في الناس ان ذلك سني فاعلم ان لم يعلم ذلك لم يؤدب بجبر عليه ان دفع التوبة كما في المحيط ولغا امان الذي استعين للمسلمين لانه منهم وكذا امان سيرة تاجر مسلمين معهم اي وقت كونها مصاحبين للمسلمين فيكون ظر فالاصفة كما ظن فانه لم يسمع صفة في كلامه وكذا امان من اسلمهم في اي في دارهم وطهر باجاء الدنيا وكذا امان صبي عاقل ولو مر بها وعبد محجورين عن القتال وصح امانها عند محمد جرح واضطرب قول ابي يوسف في وقتية اشعار بانهم صح امانها ما ذوقين واذلا خلاف في العبد واما الصبي فقد اختلف فيه ولم يسمع عند العامة كما في الاختيار لكن لا يصح ان يسمع القاطن في الهداية وغيره واما من مجنون لانه اشترط الصحة الا ان يكون المؤمن معتقفا مجابدا في خوف الكفار كما في الاختيارات واما اخره عن الصبي لان اقتران الصبي العاقل بالمسلم احسن من اقتران المجنون فقد يسهل على الصبي ليس احسن كما ظن

فصل في الغنم والعنوة ما فتح من البلاد وعنوة كفتحهم من العنوة كالعنوة صيرة ان تحصل سيرة اي قدر اختار اعماد اسلامه فانه عشرة وعاد احوالها فانه بالما اخرج اوعشرين قسمه اي المفتوح القابل للقسمه بينهم الامام بين الجيش اي جيشنا الفاتحين وحيثما يكون نفس السواد عشرة وقية اشعار بانهم لستروا نساءهم وذرايعهم ويرفع الجنس للفقراء ثم تقسم الباقي بينهم وسياقي النساء للقتال واقران صبيهم اي من عليهم تليك الرقاب النساء والذراري والاموال بحرية على رؤسهم وخارج على اراضيهم كما فعله عمر بن الخطاب واولى عند حاجتهم والثاني عند عدمها وخيرة لهم في الزمان الثاني فانهم يعلمون لهم كما في الاختيار وقية اشعار بانهم جبالا ليسم الكل الا الاراضي فانه جعلها بمنزلة الوقت على المقاتلة ابد كما في السفراء وفي الاكفاء اياما الى انه لا يجوز ان يمين عليهم فاقسم ارضهم وسائر اموالهم ولا بالرقاب والاراضي ويقسم سائر الاسواق الا اذا دفع اليهم من المنقولات تيسر لهم الزراعة فانه جند ويجوز الا كره كما في المحيط وغيره وخير الامام في حق الاسرى بين ثلثة قتل الامام الاسرى الذين ياخذهم من بين سوا كانوا من العرب او العجم وقية اشعار بانهم لا يقتل النساء والذراري بل يسترقون لمنفعة المسلمين كما في التحفة وغيره والامام في الاسر المهدى اسرى كاشية فيهم فصع عطفه على قسم اقر وليس من حذوت العائد في شئ كما ظن والاسير الاخذ والمقيد والمسجون وجميع على الاسرى في الفرة وسكون ليسين وعلى الاسارى بعزم العزة وفما كما في الفاسوس لكن السماع المضم لا غير كما ذكره الرضا وغيره من المحققين فليس يجمع الجميع كما ظن او يسترقهم اي الاسرى المقاتلين ثم قسمهم كما ذكرنا وتركم احرار الا باق في سن مشركه العرب والمرتين ذمة لنا اي حقا فاجبالنا عليهم من الحرية واخراج فان الذمة الحق والحمد والامان وتسمى اهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين واما انهم كما قال ابن الاثير وقد ظن ان المعنى ليكنوا اهل ذمة لنا ونفي منهم اي لم يجز الملاقاة الاسرى بلا شئ الا يسترقوا والذمة ونفي قد استرقوا اي الملاقاة بديل هو امانه وذا لا يجوز في المشهور ولا باس به عند الحاجة على ما في السيرة الكبرى كما في الهداية وقال محمد جرح لا باس به اذا كان بحيث لا يرجي منه النسل كالشيخ الفاني كما في الاختيار واما سيرة سلم وذا لا يجوز عنده ويجوز عند سها والاول الصبي كما في النزاد لكن في المحيط انه يجوز في ظاهر الرواية وعنه انه يجوز وفي الاختيار قال الكرخي انه لا يجوز عند ابي يوسف في الاول

مطلقا عند محمد بن روفيه الى دارهم اى دار الحرب بعد المن والعدا لما فيه من تقوية الكفارة والاعتصاف بها اشارة الى ان
النسي ليس مجزوا عن الفداء واطلاقهم من المجلس وقسمته منقسمه اى لا يجوز قسمته الغنيمة في دار الحرب وهو المشهور من مذنب اصحابنا
لانهم لا يملكونا قبل الاحراز وعن ابى يوسف رح الاحب ان لا يقسم كما في الحضرات وقبل كراهة تحريم عندنا وكراهة نزيه عند محمد بن
كمانى البداية والحاصل ان القاسم ان كان هو الامام او كان الغنيمة عن اجتهاد فالخلاف في الكراهة والا ففى النفاذ بناء على ان الملك
بالاستيلاء او الاحراز كما في الكمانى الا ايداع اى قسمته ايداع بان لم يكن الامام ما يحل الغنيمة فاودعها الغنائمين ليخرجوا الى
دار الاسلام باجر ثم يقسمها ثم ولا يجبرهم على ذلك في رواية وان لم يكن لهم ما يحل فخرج واحرق وقتل وفي المحيط انه يقسم بمنهم حتى
تكلف كل في حل نصيبه على ما قالوا والرد بالكسر من المتقاتلين بالخذلة وقيل المتقاتلين ويقرب منهم وهو فى الأصل
الناصر كما قال ابن الاثير ودد وهو الذى يرسل الى الجيش ليزيدوا وفى الاصل ما يزيده الشئ ولكنه لحقه اى لحق المدد والايام
ثم اى فى دار الحرب كالمقاتل فيه اى شابهان له فى استحقاق الغنم وفى حكم الزوجين مرض منهم او صار مجر وحاقبل شهودا
او هرس من العسكر ثم خرج اليهم ولو بعد الاحراز قبل القسمة كما فى قاضى خان فلو فتح بلد من بلادهم واحراز الغنم بدارنا وقسم فى دارهم
او بيع فيها ثم لحقهم مد ولم يشاركهم كما فى الاختيار وقوله ثم مشى الى انه لو قاتلهم فى دارنا للمقاتل والمستعين للمد ولحقه بعد القتال
كما فى المحيط لا يشبه المقاتل سوقي اى رجل منسوب الى سوق لعسكر لم يقاتل فانه لا شئ له فيه لانه تاجر فان قاتل فكالمقاتل
وفيه ايماء الى انه لو دخلت امرأة دارهم بخدمته الزوج او بخدمته المولى ولم يقاتل ليس له شئ كما فى الاختيار والاسن مات
منا قبل قسمته الغنم بقرينة قوله ثم اى فى دار الحرب فلا يورث شيئا من الغنم وامان مات لهذا ثم فيورث بلا خلاف كما فى المحيط
وغيره ويورث قسط من غنم محزنها من مات ولو قبل القسمة منها اى فى دار الاسلام تحقيق سبب الملك هنا بخلاف ثم الا ان
كلما لا يخلو عن تسامح وحل من اسوالهم لنا اى لعسكر الاسلام مستغنيهم كسالمهم وذراهم وعبيدهم دون اجيرهم اى فى دار الحرب
للعوام كالجنود والسمسم والزيت والفاكهة مطلقا والسجل والسكر وغير ذلك مما يلوكل عادة للتغيش فان الطعام لغة ما يلوكل عادة
للتغيش ما مقصودا ولا صلاح وغيره لاشاة مطبوخة ما كونه وان لم تيسر كلها الا بالذبح كاللحم والشحير واللحم واما ما نبت فيهما
من الادوية فان كان له قيمة لا يباح الانتفاع به والا فيباح والشرب كالطعام ولم يذكره لظهوره وعلف كالتبين ولفقت
وغيره مما ياكل الدواب ولا يابس بل يعلفها البوازم لوجود الشحير لان كلما يباح الانتفاع به بحجة يباح الانتفاع به بحجة اخرى
ودهن كالسمن والزيت للاكل والاستعباح بخلاف مثل دهن النفسج فانه لم يلوكل لكن جازا الانتفاع به للاحراق وحطب
كالخشب والقصب وغيرهما اعد للاحراق فان كان معدا لاجل الانتفاع وله قيمة لا يباح احراقه وسلاح وبتاع ودواب ما به
حاجة اى بذلك الطعام وغيره فان الاصل الاشتراك فى العبيد فلا يباح اخذ الماكول والشرب غيرهما الا مقادير الحاجة اليه
اذا استعمل السلاح ونحوه يرد الى الغنم وهذا اذا ينظم الامام عن الانتفاع بذلك لانه اذا مناسهم لا يباح ذلك اذ منيديل على انه
غير محتاج اليه ويجوز ان يكون النصير فى به ارجا الى السلاح لانه اقرب للانتفاع به بعيدا بالحاجة بالحق الروايات الا انه لو لم يكن

مخصوص بالسلاح وليس كذلك فانه لو وجد ثوب مستقارا وسارا ومشتري لم يتفق ثياب للمغنم لدفع البراءة في الكل
 في المحيط لا يحل لنا في هذا ذكر بعد الخروج منها من دارهم والدخول في دارنا لان اباحتهم للضرورة وذم تقيع فلو فصل شيء
 سنارده الى المغنم اذا لم يقسم والا فلا للقطعة فان اتفق به بعد الخروج لصديق قيمته غنيا ومن اسلم ثمة اخر ازج من اسلم في دارنا
 وكان اله وولده الصغير والكبير جميع اموالهم فان الكل يكون فيا عن ستماس منادخل دارهم فانه وان كان مثل من اسلم
 ثم في جميع ما ياتي الا ان دلجته عند حربى لم يصير فينا في رواية ابي سليمان كاد لاده ولو كبا لا لانهم سلمون عصم نفسهم القتل حقا
 لله تعالى وليس بالعصمة الموقفة فلا يسترى ويجب الكفارة لقلبه خطا وانه يصير معصوما عن القتل حقا للعبد فيكون معصوما بالامانة
 ويسمى بالعصمة الموقوفة في ظاهر الرواية انه لم يصير معصوما فلا يجب لقلبه عدا القصاص وخطا الدية وعن ابي يوسف سرح عليه الدية
 والكفارة وطفله بالتبعية فاولاده الكبار زوجته وبنينه يكون فينا لان الجنتين يسترى ببيعة الام وان كان حرا مسلما بلا صلا
 وما لا مسنة فمن السقوط واما العتق فهو في اومالا او دونه معصوما مسلما او ذميا لانه في يده حكما فلو غصب مالا وكان عند
 احدهما كان فلي عدا في حقيقته سرح خلا فاهما ولو ادع مالا عند حربى كان فينا لانه خرج عن يد الكل في المحيط والضرب من ابعة
 انما سرح المغنم للفارس ولو ايسر الجديش سهران سرح نفسه وسهم لغرس عنده واما عند سرح فله سهم ولغرسه سهران للراجل ولو ايسر
 سهم بالنص والكلام مغير الى ان العزى والبرزون سواء والى انه لا يستحق شيئا للبعير والبغل والحمار والى انه لا سهم الزائد على سرح
 وقال ابو يوسف سرح ليسهم فرسان كمانى الاختيل وينتقى للامام او نائبه ان يرضى للجيش عند دخول دارهم ليعلم الفارس من
 غيره فيقسمهم بينهم ليعتبر في الاستحقاق وقت مجاوزة الدرب على قصد القتال وهو يفتح الدال ويكون للماء
 مدخل في دارهم وفي الاصل باب السكة الواسع وفتح الراية فليل السكون لغير النافذ وفتح النافذ كمانى القاموس لا يعتبر
 شموه الواقعة اى وقت القتال ليعتبر في القتال وعن ابي حنيفة سرح اى معتبر في الوقت والاول ظاهر الرواية فمن هناك
 بعد المجاوزة فها من سرح اشترى بعد ما فزاعل وفي رواية ومن جاوز فارسا ثم باعه او سبه او جاره فزاعل في ظاهر الرواية لانه
 لم يقصد القتال عند المجاوزة وعن ابي حنيفة سرح انه فارس للمجاوزة ولو باعه بعد المجاوزة ثم اشترى آخره وسب له آخره كان
 ولو باعه في وقت القتال كان راجلا على الاصح ولعب القتال فارس بالالتحاق ومن جاوز لغرس كبير او صغير او مريض فزاعل
 ولو غصب فرسه قبل المجاوزة ثم اخذه بعد ما كان فارسا استحسانا ولو جاوزه سعيه كان فارسا بخلاف اذا استعار بعد ما كان في المحيط
 وغيره والخمس للتييم المحتاج والمسلكين ابن السبيل اى قسم واحد من خمسة اقسام للمغنم اعدن والركا مخفقين بؤلا اثلثة غير محتاج
 عنهم الى غيرهم فيصيرت الى جميعهم وبعضهم كمانى التفت والسرجه وغيره ما وفيه شعار بان سبب يتحقق بؤلا اثلثة احتياج خلت سببه
 من التيم والمسكنه وكونه ابن سبيل كمانى الضمات وفيه شعار بان لا يعرف الى الفقير لكن ياباه قوله وقدم فقرا وذوى العزى في فقرا
 اعدا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بنى السطيل بنى باشم دون بنى نوفل وعبدس من بنو جبير وثمان فيقدم تيمهم على التيم
 من غيرهم والمسلكين على المسكين ابن السبيل على ابن السبيل للتصميم في الفقر والارواح ان لقل غرس الغنيته واحدا لا كالمخزنج ذوى العزى

منه اذ لي ولا شئ من الخمس لغنيهم لان سهم سقط بموته صلى الله تعالى عليه وسلم وبقي سهم قتلهم كما قال ثمانية اهلنا منهم الكرخي وقال
 بعضنا صانبا ان سهم ذوى القربى مطلقا سقط بموته وقال بعضهم انه سقط بموته وانما سهمه تعالى فقد قال عامة صحابنا ان مقتضى الكلام
 فيه كما وقال ابو سعيد البرقي ومجاهد وعطاء بن سحابة ان عمارة البيت الحرام والنفق صحابنا ان سهمه صلى الله تعالى عليه وسلم سقط بموته
 كسهم الضعفى وهو الذى اختاره من راس الغنيمة قبل الخمس لنفسه والابل ميتة لانه اخذها صلى الله تعالى عليه وسلم لاجل النبوة وانه اياها
 الله تعالى واصحابها فغنمنا فغنمنا من شئ فان لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم كنتم بالله
 كما فى النظم ومن دخل دارهم فاعارها الا اى نهبه منهم خمس اى اخذته الخمس والباقي للمغير لاسن الاستعانة له اى لا قوة له بالغة
 للمغير عن ارادة السويدي او لاجتماعه له من الانصار ولا اذن لسن الامام فانه لا خمس يكون الكل له لانه لم يدخل ثم لا اعز الدين
 بل لا اكتساب الدنيا والكلام صغير الى انه لو اعاد واحد بلا اذن ولا قوة خمس وهذا عند ابى حنيفة رح خلافا لابي يوسف رح نساب
 على الخلفاء ان اقل السرية واحدة وتسعة كما فى الديناج والى انه لو اعاد واحد واثنان باذن بلا قوة خمس فى المشهور لا التزام الامام
 المنصرة بالاذن كما فى الهداية لكن فى المضمرات لو اعاد ثلثة او اقل لم خمس فى ظاهر الرواية وعن ابى يوسف رح انه لم خمس الا اذا
 بلغوا تسعة وفى النظم منهم قالوا لا خمس عنده الا بالاذن او لاجتماعه بخمس عندهما بالاثنتين ولو بلا اذن وعلم ان الاغارة فى الاصل
 سرقة منه والغرس ثم قبل للنسب كما فى الاساس والمنفعة لفتح النون وقد يسكن كما فى المغرب وقيل بالفتح جمع فاعلم كما قال ابن الاثير
 ويستحب للامام على ما فى قاضيهان وغيره ان يفضل وقت القتال المباح تحريضا عليه فوق قتل النفل من لا يلح قتله كرامة فخره فانه
 لم يستحق النفل كما فى الظهير وفيه اشارة الى انه يجوز التنفيل قبل القتال بالطريق الاولى والى انه لا يجوز لبعده لكن بعد القسمة لا بد منه فغير
 حق الغنائمين والى انه يجوز فى الخمس اللغنى فان الخمس للمحتاج والى انه لا يفضل يوم الفتح اذ فيه البطلان حق الغير ولا معنى ان يطلق التنفيل
 بلا استثناء يوم الفتح لكن ان اطلق فالنفل له وبو فتحت لغة الزيادة ثم سميت الغنيمة لانما زادته على محلاقة هذه الامة فانها
 لم يكن حلا لاهل سائر الامم وفى الشريعة يختص به الامام وبعض الغنائمين كما فى المحيط وغيره ثم اشار الى تفسير التنفيل قتال فجعلا
 مثلا شيئا زائدا على سهمه من الغنيمة بان يقول مثلا من قتل قتيلا لوجار باسيرة وبذبح او غيره من الاموال فله سلبه وبعض
 او كله وفيه اشارة الى انه ينقطع حق باقى الغنائمين بالتنفيل لكن الملك لم يثبت الالعبد الاحرار عندهما واما عند محمد رح فقد ثبت بخروج
 التنفيل فتو قال من اصاب جارية فبى له فاصابها واستبرأ لم يحل له وطبها ولا يجهاني وارهم عنه بها خلافا لمحمد رح كما فى الكافى والى انه
 لا ينبغي ان يفضل جميع الساخوذ لان فيه قطع حق الضعفاء قالوا هذا هو الاولى فان فعله مع سرية جاز له ان يكون له فى ذلك كما
 فى الاختيار والى انه لو عم ذلك بان يقول من قتل قتيلا فله انفقته الامام كان له النفل استحسانا عملا بالعموم بخلاف القياس كما لو قال
 من قتل اثنان كان النفل لهما استحسانا لا قياسا لما فى المحيط وغيره كالسلب مبيعا فلا خمس لان يقول لاسلبه بعد الخمس فانه خمس
 وكذلك ان جعل له الربع او النصف او الثلث مطلقا لم خمس لان يقول فله الربع بعد الخمس كما فى الاختيار وغيره ومثل
 نحوه اى السلب كالمخرج والاداني والنياب والاسير وغير ذلك والسلب لغنيين بمعنى السلب اى بمنزعه من الانسان وفيه

فهو مركبة أي المقتول وما عليها أي المقتول ومركبة من اللجام والسيج والبناب والسيح والحرير وغيره بخلاف ما منع غلام أو تركب
آخر من الاستعة وغيره فإنه ليس بسبي بل من جملة الغنائم فيقسم بينه وبين غيره

فصل في ملك بعض الكفار الكفار الصين بعضنا آخرهم كالحطاب بالاستيلاء التام لأن العاصم هو الإسلام والذمية وفيه
أياد إلى أن مجرد استيلاء حرني ثبت للملك كما قال بعض المشايخ واليه أشار محمد ربح وقال بعضهم أنه ثبت بشرط اعتقاد كونه مشتبها
للملك واليه أشار محمد ربح أيضا وعنه في النواذر أن الحرني لا يملك حربيا بالاستيلاء أصلا كما في المحيط ويملك بعضهم أموالهم
أي أموال بعض آخر منهم ويملك كلهم أموالنا بالاستيلاء أي الغلبة والاحراز بدراهم للمصلحة فإن الاستيلاء لا يتحقق
الابتدأ ذلك ولذا لو اسر الترك امرأة من الروم فأسلمت قبل أن يدخلوها دارهم كانت حرة وإن أدخلوها فيها فهي رقيقة وإن
أسلمت منها كمان في المحيط والطلاق الدار شير إلى أنه لا بشرط الاحراز بدراهم للملك حتى أنه لو استولى كفار الترك والهند
على الروم وأحرزوا بالهند ثبت للملك الكفار الترك ككفار الهند كما في المصنفين لا يملكون بالاستيلاء التام حرنا واتباعه
من المكاتب والمذنب وأما الولد لأن الأصل هو الحرية ويسترق للاستكشاف عن طاعته تعالى وعبدنا بالآبق القن الخارج
سنا السيم فآخذه المالك بلا شيء إلا أن يقيم فإن الإمام حينئذ يعطى قيمته من بيت المال وهذا عنده وأما عندها فيملكونه و
الصحيح هو الأول كما في المصنفات وفيه شعار بأنه إن آخذه من دارنا ملكوه وذا بخلاف التحقق بالاستيلاء وحكم الامة كذلك
الامة لم يذكره للاشتراك وفيه إشارة إلى أنهم يملكون عبدا بالشراء لكن يجبر على بيعه إذا كان مسلما كما سيثير إليه وملك
نحن بهما أي بالاستيلاء والاحراز حرهم للاستيلاء على سباح فلو أبدى ملك من أهل الحرب إلى مسلم بدية من أحرارهم ملكه لا
إذا كان قرابته له ولو دخل دارهم سلم بآمان ثم اشتري من أحدهم ابنه ثم أخرجته إلى دارنا فملكه وأكثر المشايخ على أنه لا يملك في دارهم
وهو الصحيح وعن محمد ربح أنه يملك حتى لا يجبر على الرد وعن أبي يوسف ربح يحبر وقال الكرخي إن كاتوا يرون حوز البيع فالبيع
والأفلا كما في المحيط وفيه اشعار بأن الكفار في دارهم أحرار وليس كذلك فأنهم أحرارنا وفيها وإن لم يكن ملك لأحد عليهم على ما في
عناق المستحقة وغيره ويملك بها ما هو ملكهم بالاستيلاء على سباح بلا عصية وهذا أي كوننا مالكين لحرهم وبالهم بالاستيلاء وقد علم
مما سبق ومن وجدنا ما له في يد الغنائم بعد الاستيلاء آخذه بلا شيء إن لم يقسم بين الغنائمين وبالقائمة أي قيمة يوم
أخذ الغنائم إن قسم إن شاء وهذا إذا لم تصير الغنائم فيه فلو باعته آخذه بالنفس في ظاهر الأصول وعن محمد ربح لا نقض البيع عند
القيمة كما في النظم وإضافة المال للعمد أي المال الذي يملك الكفار فدخل في دارنا حرني بآمان وسرق من سلم طعاما أو ثوبا
وأخرجته إلى دارهم ثم اشتراه سلم وأخرجته إلى دارنا آخذه بلا شيء وكذا الواجب عبد السيم ثم اشتراه سلم كما في المحيط وغيره وفي قوله ثوبا
اشعار بأنه لو كان المال شليا لم يأخذه بها القسمة لأنه غير مفيد وتامه في الهداية وآخذه بالنفس إن اشتراه منهم أي من الكفار
تاجر بالنفس ثم أخرجته البنا ولو اشتراه العريض عند القيمة العرض كما في الكافي وفي قوله آخذه إشارة إلى أنه إذا مات المالك استل
لو أنه لأن الجوار لم يورث وهذا كله إذا استولوا على المالك القديم فلو استولوا على التاجر ثم اشتراه ثانيا آخذه بالنفس ولو وهبوه

فبما تشترى القيمة جميعا كما في المحيط وغيره وعبد لهم اهل الحرب اسلم ثم فجارنا اى جاورنا او عسكرنا او ظهرنا اى غلبنا عليهم عتق
 والعبد في صورتين لانه استولى على نفسه واحرز بدارنا وبذا اذا جازنا من غنما مولاه فلو جازنا بالمال باعنا الامم ووقف ثمنه لمولاه
 وفيه اشعار بان مولاه يكون كاذبا في دارهم فلو جازنا مسلما ثم جاز عبده مسلما او كاذبا كان عبدا له كما في المحيط هناك الكفار لو استولوا
 على دارنا فاسر حر من عبد اسلم ثم كاتبه او دبره ثم نظرنا عليهم فانه عتق كما في قاضي خان كعبد مسلم او ذمی شراره كاذبستان
 بهنسا اى في دارنا او دخله في دارهم فانه عتق عنده خلافا لما وفيه اشارة الى انه لو باعه الحر في سن تاجنا او ظهرنا عليهم كما ان امره عنده
 وفيها عندهما كما في المحيط ولا يتغير من تاجنا ثم له دمهم والمهم لانه دخل بالمال فالتعرض غدا الا اذا اخذ ملكهم بالمال او اخذ غيره
 يعلمه اى الملك فانه يتعزز تاجنا لم لا نعم نقضوا العهد وفي قيدنا جازنا اشارة الى انه يباح التعرض بدلا للاسيرة وان اطلقوه طوعا
 كما في البداية وما اخرج به التاج من دارهم بطريق التعرض بدلا لملكه بالاستيلاء لملك احراما لانه حصل بالعذر حتى لو كانت جارية كره طوبا
 المتشترى كما للبالغ بخلاف ما اذا اشترى شرارا فاسدا فانه لا يكره وطيبا الا للبالغ فيتصدق به لانه ملك بحيث سبيلا ذلك
 ولا يمكن من التمكن حربى من الاقامة بهنسا اى في دارنا سنة لغير الاطلاع علينا وقيل اى قال الامام لى الحرزى ان قمت بها
 سنة لنضع عليك الجزية اى المال الذى يوضع على الذمى وهى فعلة من الجزاء كانهما جزيت وكفت عن قتله ويسمى بالخروج خراج الارض
 وقد ثبت ذلك بالكتاب والسنن والاجماع وما وقع عن بعض المحققين ان فى ذلك تقرير الكافر على عظم الجزية وهو الكفر فردوه بان
 الدعوة الى الاسلام باحسن الجهات وهو ان يسكن بين المسلمين فيرى محاسن الاسلام فيسلم مع دفع شدة فى الحال فان اقام بهنسة
 وقيل له ذلك فهو ذمى وفيه اشارة الى اشتراط القول والمدة بصيرة ورتة ذميا كما دل عليه كلام الكافي وغيره لكن فى كلام السبوطى دلالة
 على انه صار ذميا بمجرد اقامته سنة وفى قاضي خان انه يضرب مدة على قدر ما يرى والى ان الحرزى استأنس لم يصر ذميا بنفس تزويج الذمى
 كما فى بعض نسخ البداية قبيل باب النفقات وما ظن انه يصير ذميا كما فى بعض نسخ البداية فهو لا يمكن بهو لنا نحن كما فى البداية وغيره
 والحرزى الكتابية استأنس بصيرة ذمى بنفس تزويج الذمى كما فى حاشية الكتب ثم اشار الى بعض احكامه فقال لا يترك الذمى ان
 يرجع الى دارهم بعد اقامته ولما كان الجزية على ضيقه اشار الى الاول منها فقال ولا يغير جزية وضعت لصلح لان فى التغير
 ترك الوفاء بالعهد فلا يتعدى بالتغير كما لا يتغير ما وضع على بنى تغلب من المضاعفة وعلى بنى نجران من الحبل فلو ولد من جارية عنها
 ولد فادعياه سعادا كبر الولد فهو منها فيؤخذ منه نصفان هذا ونصفان ذلك كما فى اسراجته وكذا لو مات الابوان سعادا اذا مات
 احدهما فيؤخذ منه مثل جزية الاخر كما فى النظم ثم اشار الى الضرب الثانى فقال واذا غلبوا على مدينة المجول كقولهم واقروا على
 املاكمهم يوضع على كتابى يهودى او نصرانى او صابى فانه اخذ الدين من التوراة والانجيل جميعا عند بعض المشايخ ومن التوراة
 والزرور عند آخرين ولا يوضع على صابى عنها لانه ليس من اهل الكتاب كما فى قاضي خان وعلى مجوسى لانه فى حكم اهل الكتاب
 الا فى المناكحة والكل الذبح ووشنى اى عابد دثن وهو اله صورة كصورة الآدمى سمولة من جواهر الارض او الحجارة او الخشب والفضة
 صورة بلا حية كما قال ابن الاثير عجمى هو خلاص العزى وان كان فصيحيا بخلاف الاجمى فانه الذمى فى لسانه عندهم من فصاح

بالحرية وان كان عربيا كما في المغرب وفيه اشعار بان يوضع الخبرية على العربي واليهجي من الكتابي واليهجي وفي الاكتفاء استشارة
الى انه لا يوضع على المبتدع ولا يسترق وان كان كافرا لكن يباح قلة اذا ظهر بدعته ولم يرجع عن ذلك وتقبل توبته وقال
بعضهم لا تقبل توبة الاباحية والشيعة والقراطة والزنادقة من الظالسة وقال بعضهم ان تاب المبتدع قبل الاخذ والاطهار
تقبل وان تاب بعدها لا تقبل كما هو قياس قول ابي حنيفة كذا في التمهيد السامي وقال الكرخي وغيره ان المبتدع الغير الذي
كالتابي ان لم يكن بدعته كفرا ولا فيقتل كالمترد وقيل انه كنافي زمانه صلى الله تعالى عليه وسلم كذا في الجواهر طهر غناه
اي غنى ذلك الفرق الثلاث في التراسن وكذا في المتوسط والفكر كما في المختصرات لكل سنة ثمانية واربعون دها
ويوضع على المتوسط منهم غنا اى الربعة وعشرون وعلى فقير منهم ليسب رعبا اى اثني عشر والاجسن ان يقال و
توسطه نصفها وفقره رعبا وفيه اشارة الى ان الفقير هو الذي يعيش كيف يده في كل يوم فلو فخل عن قوته وقوت عياله فخر
سنة الريع والا فلا والى ان غيره من الاحاجته الى الكسب للنفقة في الحال والفرق ان المتوسط يحتاج الى الكسب في بعض
الافاق بخلاف الغنى وهذا قول عيسى بن ابيان كما في المحيط وقيل الفقير المحترف والمتوسط من له مال ويعمل بنفسه والغنى من له
مال ويعمل باخوانه وقيل الفقير من له اقل مائتي درهم والمتوسط من له الزائد عليه الى اربعة مائة والغنى من له الزائد عليها وقيل الفقير
المكاتب والمتوسط من له نصاب والغنى من له عشرة آلاف درهم وقيل الفقير من له اقل من النصاب والمتوسط من له
الزائد عليه الى عشرة آلاف والغنى من له الزائد عليها كما في النظم والصحيح في معرفة الاولاد عرف كل بلد به وفيه فمن هذه الناس
فقير او متوسط او غني في تلك البلدة فهو كذلك كما في الكرامى وهو المختار كما في الاختيار الى اوضح على وثني عنى نسوب
الى عرب اجمع لهذه الطائفة اقاموا بالبواصي او المدن فينزل الاعراب فان ظهر عليه اى غلب المسلمون على هذا الوثني ففصل
وعرسه اى الطفل والمرأة من هذه الطائفة فيسمى كشي ما اخذه من اموال الكفار سواء كان خبثا او جنته او مال صلح او خراجا ولا يتر
عطف على وثني فيكون مقيدا بالعبارة كما هو الاصل فالعنى لا يوضع على مترد فان ظهر عليه ففصل وعرسه فيى كما في عامة المتداولات
فمن الظن ان الوجه ما خير القيد ويدخل فيه الزنديق اى الملحدين المبطن للكفر ان كان في الاصل سببا والا يوضع عليه الجسنة كما
في التجنيس وقال بعضهم ان الملحدا اذا اظهر الخ بقول امام الوقت فكل مترد وان لم يظهره فكل باغي وقال بعضهم انه مطلقا كالمترد
وقال بعضهم انه كالباغي والافلا في وجوب القتال معه ولا يستتاب عنه لان وضع اللفظ للاعتقده واذا اتى ابو حنيفة
اقلوا الزنديق وان قال ثبت واما امواله وذرية نفى لابل الاسلام ونما سنى الجواهر فلا يقبل منها اى من ذلك الوثني
والمرتد الا الاسلام او المسيحية اما العرب فانهم بانوا في ايدائهم صلى الله تعالى عليه وسلم واما المترد فلانه كفر بعد الاطاعة على محاسن الاسلام
ولا يخفى انه لو كفى به وترك قوله ولا على وثني ولا مترد كان خسر ولا على رهب اى عابد من النصارى لا ينجى الطائفة الناس اى يقول
عنهم ويترد في الدنيا ويترك ملاذ بدعيته المشافي حتى ان منهم من يحس نفسه بالضعف سلسا في عنقه وغير ذلك من انواع التعذيب وعن
الى حليفهم انه يوضع عليه الجزية اذا قدر على العمل وهو قول ابي يوسف كذا في الكافي لكن في قاضي خان انه يوضع الجزية

على الربابين والتقسيسين في ظاهر الرواية وعن محمد بن الحسن لا يوضع عليها عند لا عند ما وصي ومجنون وسعته
وامرأة غير امرأة من بني تغلب فاسنانا نوض عليها والشيخ الغاني في حكمه: ومملوك تناسل اودمرا او سكتا اودم ولد اوسته
واعمى وزسن اى سن طالع منه ومنطوج والاصل فيه ان الجزية لا سقطا لتقتل فمن لا يجب قتله لا يوضع عليه الجزية وهو لا يجب
قتله فلا جزية عليهم الا اذا كانوا ذلالي ولا يعينون به فانهم واجبة الجزية كما في الاختيار وفيه شعرا بان لا يوضع على قطع اليد والرجل كما
في التتف وفيه لا يكسب اى لا يقدر على تحصيل الدائم والدنائير ولو بالسؤال فلو قدر على ذلك وضع عليه الجزية وعلم انه
لو ادرك العصى وافاق المجنون وعقود العبد وبر المرض قبل ان يضع الامام الجزية على اهل الذمة اى في اول السنة وضع عليهم جزية هذه السنة
ولبعد وضع الجزية لا يضع عليهم حتى يمضي هذه السنة كما في الاختيار وتسقط الجزية لبعضا وكلا بالموت على الكفر فلا يؤخذ من تركته
كما يسقط الباقي من جزية السنة اذا صار شيخا كبيرا او فقيرا او مريضا نصف سنة او اكثر كما في المحيط ويسقط السبب الاسلام لغيا
وتدخل الجزية بخذ احد التامنين فانه معطوف على السقط بالشكر رضى تكرار الجول ولو مصر على الكفر فان مضى حول او اكثر قبل
اخذ الجزية لا يؤخذ كما مضى عنده لانها عقوبة فيتداخل وتؤخذ عند هالان الاسند او لو كد لسبب وتجب في اول سنة عندهم
لانها جزاء القتل ولبعده الذمة سقط الاول فوجب خلفه في الحال الا انه يخاطب باو ادركه كل عنده في آخر الجول تحقيقا واداءا وتسقط
شهرين عند ابى يوسف رح في آخرها وقسط شهر عند محمد رح في آخره كما في المحيط ويجوز تعجيل جزية سنة او اكثر ويبنى ان يؤخذ
على وصف الذل فيكون الاخذ قاعدا والذمي قائما ويؤخذ تسليمه وميزه هذا ليقال عطا الجزية باعد والده ولو لعنه الله على يده
لم يؤخذ سنة على الاصح فبكل ان ياتي بنفسه لانها عقوبة وعندها يجوز النيابة لانها للزجر تنقيص المال كما في الاختيار وغيره
ولا يحدث الكفاي بعيه ولا كنيسة ولا يحدث الجوسى بيت نار في دارنا اى في دار المسلمين عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
انني اسع من احدائهما في البلاد المفتوحة من خراسان وغيره كما في قاضي خان والدار شامة للاسماعيل والقرى والفناء الا انه لا يجزى
في الاسمار في ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة ومحمد بن الحسن رضي الله تعالى عنهما لا يحدث في القرى البضالان فيه اعلان الكفر كما في المحيط
وقبل لا يمنع عن ذلك في قرى لا يقيم فيها المجعة والمحدود وبذا في قرى الكثر اذ مية واما في قرى المسلمين فلا يجوز وبذا في قرى
واما في العرب فيمنع عن ذلك في القرى والاسمار كما في الاختيار وفي كلامه اشارة الى انه لا تندم القديمة من ذلك
لا في القرى والسواد ولا في الاسمار وذكر محمد بن الحسن في العشر والمخراج انها تندم في اسمار المسلمين وفي الاجارات انها
لا تندم فيها وهو الاصح عند الحلواني كما في قاضي خان وبذا في دارنا الفتية واما في الصليبية فتندم في السواضع كلها في جميع الروايات
كما في التتمة والبيعة بالكسرى بنصرى واليهود وكذلك الكنيسة الا الله غلب البيعة على حب البغاري والكنيسة على اليهودها سمر با
كليسار كنيسة كما في موضعين من النجاشية يكتمل ان يكونا عجمين فالبيعة من البيعة كالبسطة لانها نوع يبع على نحو قوله تعالى ان الله
من المؤمنين انفسهم الآية والكنيسة من الكسرى لا يستأخذ بها معنى الفاعل والتا للنقل لان العابد فيها يستتر عن الناس لانها لهم ولهم
اعاقبة البناء المستند من البيعة والكنيسة ولا يجوز ظاهره عن ابا الى انهم يبنونها في الموضع القديم على قدر البناء الاول فلم يكن لهم ان تجردوا الى

موضع آخر ومنعوا على الزيادة على الاول كما في قاضي خان واكتفاؤه ايماء الى انهم منعوا عن الجهاد الفواحش والربو او المزاوير والظناير
والفتاوى وكل هو محرم لان هذه الاشياء كباشر في جميع الاديان ولا يكونون من الجهاد مع الحزم والخبر كما في الاختيار ومينر الذي
اي وجب تمييزه عن المسلم لانه وجب تعظيم المسلم وتحقير الذمي كما في الاختيار في زيده اي لباسه فلا يلبس ما يخص أهل الذمي ويعلم كالأقلام
والعمامة بل قميصا خشنا من الكتان جديده على صدره كالنسار كما في المحيط ومينر في مركبه وسرجه اي سرج مركبه بحذافير المضافات
والا يلزم اشتراط الضمير وسلاحه فلا يركب الذمي خيلا لان ركوبه محرما ولا جلالا له حال الحاجة كاستعانة الامام بهم في الذب عن المسلمين
وفيه استشارة الى انه لا يمنع عن ركوب الخمار لان ركوبه فل ولا يغل لانه ينتج الخمار والبرذون كالحمار وقالوا لا ولي ان لا يركبوا الا
كالمريض واذا ركبوا فليزولوا في مجامع المسلمين كما في التمر تاشي ولا يعمل بسلاح اي لا يستعمل ولا يحمله فان فيه عورة ولا يظهر
الذمي بالشد فوق ثيابه الكسيتج بضم الكاف وبالجم هو ما يشد على وسطه من علامته بهما يمتاز عن المسلم ويمنع ان لا يكون
رقيقا بحيث لا يقع عليه البصر الا بدقيق النظر وان يكون من الصوف او الشعر وان لا يجعل له حلقة يشده كما يشد المسلم
المنطقة بل يعلقه على اليمين واليسار كما في المحيط وكسيتج النصاري قلنسوة سوداء من اللبده وازنار من صوف يجعل
فلا يخط غلظته شدة وعلى وسطه واما العمامة والازنار من الابريشيم فزينة تمنع عنه كما في قاضي خان ويركب على
سرج كالكاف في النية فيكون قربوس سرجه مثل مقدم الاكاف وقال البعض المشايخ يكون على مقدمه نقي من الخشب كالرمانة
والاول اصح لانه اوفق الرواية الجامع كما في المحيط ومينر من نسائكهم عن نساء المسلمين في الطرق والحمام فمبشرين
ماجئة الطريق والسمات في وسطه ويجعلن ازارهن مخالفة لالازالسمات ويعلم اي يجعل علامته على ذراعهم لئلا يستغفر
اي السائل لهم عند عطاسهم كما هو العادة وظاهر الكلام شعرة ان لا يلفي بعلمته بل بعلمتين وثلاث وفيه اختلاف وقل
بعضهم انه يكفي بعلمته واحدة اما على الراس كالقلنسوة الطويلة المفروجة واما على الوسط كالكسيتج واما على الرجل كنعيل الخافض
قال بعضهم لا بد من ثلث لان التمييز لا يحصل لواحدة لا محالة وقال ان النصراني يكتب بعلمته واليهودي بعلمتين المجوسى
ثلث والاحسن ان يكتب الكل ثلث كما قال شيخ الاسلام وذكر الحاكم ان كان الدار صليبة اكتفى بعلمته وان كان فتيحة فلا بد
من الثلث كما في المحيط والمقصود التمييز على وجه يخاف عن معنى التعظيم والزرية فيكتفى في كل بلدة بما تعارفه اليه من العلامة
وتمازى في متفرقات وصايا التمر تاشي ومصروف الخيرية والخراج العشر كما في المشايير الا في النظم وقاضي خان ومخرج
ما اخذ منهم اي من الكفار سوار كانوا من أهل الذمة او أهل الحرب بل احرب كمد يقيم الى الامام وصدقة بني تغلب حلال في الجهاد
وعشر المئتين ونصف عشر الذمي مصداقا لاجرة المبتدأ جميع مصلحه لفتح الميم واللام وهي باليهود ونفعه الى الاسلام والمسلمين يستغفر
اي مثل جماعة من المجاهدين الذين يحفظون موضع الخاتمة الفاصلة بين دار الاسلام ودار الحرب فشد الشعر حفظ موضع ليدركه
اسلام وفي الاصل السد بالضم والفتح التوثيق وقيل بالضم ما كان خلقه وبالفتح ما كان صنعة وانشر بالفتح وسكون اللين المعجزة موضع
الخاتمة من فروج البلدان كما في القاموس وفيه اشعار بان يعرف الى جماعة يحفظون الطريق في دار الاسلام عن الصوم من شأن الجهاد

و حوض و بياض و بنا حبيب بالفتح و القنطرة كما في القاموس و هي باني على الماء للعبور و الجسر للعبور و غيره و ههنا كان او غيره
كما في الغرب و غيره و هذا بناء على اضافة بناء ج على ما ذكره المصنف من انه ما يتخذ من نحو الخشب فرفع و القنطرة ما يتخذ من نحو الحجر
فلما رفع و هذا موافق لما في شرب قاضي خان و بدخل فيه كرى و بناء عظام غير ملوك كالنيل و جيون و رزق اي نصيب العلماء
و ما يكفي للنفوس و المحدثين و المقيدين لا غير كما في الكبرى و الخزانة و غيرها فاللام للعمد و الرزق بالكسر اسم من الرزق بالفتح ما ينفع
به كما في القاموس و قال الراغب الرزق يقال للعطاء الجاري و ينو يا كان او و بنيا للنصيب و لما يصل الى الجوف يتخذ
به و بناسه باني في العاقلة و العمايل بالضم و التثنية جمع العامل و هو الذي يتولى امور رجل في ماله و ملكه كما قال ابن الاثير
فبدخل فيه المذكور و الوعظ بجن و علم كما في المنيّة و كذا الوالي و طالب العلم و المحاسب و القاضي و المفتي و السالم اجر كما في المعجم
و ذكر في النظم قاضي خان ان الفقيه و العلوي و السالم و القاضي و الامام و المؤذن من اهل المخرج عند الفضلي و صحابه
و ليسوا منهم عند غيرهم و المقابلة اي المجادين في سبيل الله فالتأنيث باعتبار الجماعة و لا شك انهم كالعلماء و دخلت في العما
فالتخصيص للمشرف و و رتيم اي اولاد العلماء و العمال و المقابلة لانه لو لم يعرف اليم لاحتاجوا الى الاكتساب لهم فلا يتفرغون
الى اعمال المسلمين و المقابلة و ان كانت اقرب الا ان جميعه الضمير باني عنه ظاهرا و الاحسن تقديمه لانه يعرف اليم و لا كما في نظيره
و في الكافي اشعار بان يعرف الى غيرهم كاعوان العمال و في الرزق بانه لا يكل لهم منها الا مقدار ما يكفيهم فان قصر السلطان
في ذلك كان عليه الاثم و يستحق اسم الظلم كما في شرح الطحاوي و الاطلاق مشعر بجواز الصرف اليم و ان كانوا اغنياء و ليس لك
فانه ليس للاغنياء نصيب من بيت المال الا القاضي و الغازي و سلم القرآن و لفق كما في النجاشي لما فرغ عن بيان حكام الحرم
و الذي شرح في المرتبة ترقيا الى الاعلى فقال و من ارتدى ترك الاسلام و نفوذ العياذ بالتد فهو مفعول مطلق كالمؤمن
عرض كل يوم عليه الاسلام و ان تكرر منه ذلك و في النواذر عن صحابنا انه اذا تكرر منه ضرب ضربا سبجا ثم حبس الى
ان يظهر توبته و خشوعه و انما قال عرض و هو متجرب لما سياتي على انه قد تكرر مثله في كلامهم سنما في المحيط انه لا بد من عرض الاسلام
عليه ثم قال و هو متجرب غير واجب لانه يبلذ الدعوة و فيه ايام الى ان اليهودي اذا تنقرا بالعكس لم يحجر على الاسلام كما
اذا تجسس احدهما فان كفر كله مرة واحدة كما في الحقائق و غيره و كشفت شبهته التي عرضت له في الاسلام فان استعمل
بعد العرض للتظاهر بحسب المرتبة ثلثة ايام لا منامدة ايام العند و فيه شعار بانه لو ابى عن الاسلام بعد العرض لم يستعمل
قتل في الحال في ظاهر الرواية و عن الثمين لسحب ان يميل بلا استعمال لرجاء الاسلام و قال علي رضي الله تعالى عنه
لان يسدي المديك رجلا و احدا اخر من ان يقتل ما بين المشرق و المغرب كما في الكرماني فان تاب بعد الاثبات
بكلمة الشهادة فيها و نعمت و انما لم يذكر الكلمة و قد ذكر في المبسوط و الايضاح و غيره ما لان ذلك ظاهرا معلوم و لا تيب
قتل و جوب بالترك الاسلام كما في حديث النجاشي و فيه شعار بانه لو تاب بنيا من الانبياء عليهم الصلوة و السلام قبل توبته كما
في شرح الطحاوي و غيره لكن في شفاء القاضي عن صحابنا و غيرهم من المذاهب المحقة ان توبته لم تقبل و قتل بالاجماع و هي

اي التوبة بالتبري والافضل عن كل دين سوى الاسلام لانه لا دين لاحق يكلف بالتبري عنه وفيه اشعار بانة لو قال
الكافر لا اله الا الله محمد رسول الله لصار مسلما كما في الروضة ولا يشترط ان يعلم معنى هذه الكلمات اذا علم انه الاسلام على
ما قل الشيخ الجليل ويشترط معرفة اسمه صلى الله عليه وسلم دون سرقة اسم ابيه وحبه على ما قال عمن الائمة كما في النية او بالتبري
عما انتقل اليه من الاديان بربا حقيقيا كما قال الكتابي لا اله الا الله محمد رسول الله وتبرأت عن ديني او حكيا كما المذكورة فانه
يرجع منه الى الاسلام كما في النية وفيه اشعار بانة لو تكلم بمابعة كثر ثم في بكلمة الشهادة على وجه العادة بلا رجوع عما قال لم
يرفع كفره وهو المختار كما في الظهيرة وغيره وقتله اي المرتد قبل العرض اي عرض الاسلام عليه ترك مذنب كما مر
بلا ضمان ودية على القاتل لان الارتداد يبيح القتل ويؤثر ملكة اي المرتد بالردة عن ماله زوالا موقوفا الى ان يبين
حاله لانه سبب حكم الموت بزيل الملك عن الحي وبذا عهده وهو الصحيح كما في السفراء وما عهدها فلا يزول لانه مكلف محتاج
فان اسلم عاود ملكه اليه كما كان لانه صار كالحي ولو احياه الله تعالى ميتا كان الحكم كذلك لانه خلاف المقاد كما في الكرماني
وان مات او قتل او لحق بدارهم وحكم به اي حكم القاضي بالحاق بمدره عن ثلث ماله وام ولد له عن كله
وحل دين سوجل عليه فخرم اوداه في الحال وكسب اسلامه اي احصل من سبيته حال كونه مسلما لو ارثه المسلم اي مسلم
كان وارثا له وقت سوتة حقيقة او حكما سواء كان موجودا وقت الرودة او لا كما اذا علق بعد ما من ان يسلط له على ما قال اوردى
محمد بن ابي حنيفة رح او وارثا له وقت الرودة وان لم يبق الى وثنة منه ولا يسلط استحقاقا بالموت فان وارثه يخلفه على ما روى
ابو يوسف رح او وارثا له وقت ردة وبقى الى وقت موته فنسبته لغيره على ما روى الحسن عنه وهو الاصح كما في
الكرماني وغيره فلعن اختيار الرواية الاولى لاتفاق الصاجين وكسب ردة فمضى المسلمين في موضع في بيت المال عنده واما عند
فلو ارثه المسلم لان ملكه لا يزول والكلام لا يخلو عن اشعار بان الاحكام الثلاثة تتحقق بمجرد الحكم بالحاق ولا يتوقف على قضاء
القاضي الا ان محمد رح قد نص ان القاضي يحكم بالعتق ويجعل الدين حالا ويقسم المال بين الورثة وما ذكره من الحكم بالحاق
قول عامة المشايخ وقال بعضهم لا يشترط قضاء القاضي بالحاق واما بشرط قضاءه لشي من احكام الموتى عنده واما عند
ابي يوسف رح فهو للارث وقت القضاء بالحاق وعند محمد رح فله وقت الحاق وتما في المحيط وقضى دين كل حال
حالتى الاسلام والردة من كسب ملك الحال فقضى بالزينة في حال الاسلام من كسب الاسلام وما في حال الردة من كسبها
على ما روى زفر رح عنه واما على ما روى ابو يوسف رح عنه فقد قضى من كسبه فان لم يعث فمن كسبها وروى الحسن عنه عكسها كسبه
الورثة بخلاف كسبها وهو الصحيح وهذا اذا ثبت الدين بغير الاقرار والافس كسبها واما عند محمد فقد قضى وبنوه من كل المسلمين بغير هذا
اذا كان له كسبان والافقضى مما كان بلا خلاف كما في المحيط وبطل نكاحه اي لم ينعقد نكاح المرتد في حال الردة بلا خلاف كما ثبت
الزوجة ذميمة لان النكاح يعقد الملة المتقررة وفيه اشعار بان نكاح المرتدة باطل وذكر في الظهيرة لم يبين في الكتاب ان نكاحها باطل
او فاسد وكذا في حقيقة او حكما كما اذا صاد بالكلب ولهمى مثلا وترك السلطين اولى لانها بنسبها في النكاح والذبايح وصح طلاق

بلا خلاف كطلاق واقع بعد فرقة الاترى انه صحيح الطلاق الرجعي بعد البائس في الحدة على انه يجوز ان يقع الفرقة كما اذا ارتد اسما
فان الطلاق غير مفقود الى تمام الولاية كما في النجاشية وكذا استيلاؤه كما اذا جارت امته بولد فادعاه فانه ثبت نسبته وصارت
دائمة ام ولد لانه لا يحتاج الى تمام الملك وكذا قبول البتة وتسليم الشفيع والحجر على عبدا دون كما في الاختيار ولو قف بيعه وان
لم يكن فيه خيار ومعاملاته كاليمين والتماني واخويه واشترائه والابارة والرهن والبتة والوصية الا ان المبتدأ والمعاملات الخمسة
المشهوره الشاملة للنكاح الباطل والبيع ان سلم نفسه وان مات او قتل ولحق بد الحروب حكم به ابي الهادي لطف في التصرقات
والطلاق مشير الى ان تصرفات المرتد توقفت في الكسبيين جميعا وبما صحح كما قال السرخسي وقال بعض المشايخ ان تصرفه في الردة
نافذ في ظاهر الرواية وموقوف في رواية الميرزا الاول صحيح كما قال شيخ الاسلام وبذلك كله عند ابي حنيفة رح واما عند ما فقروا فانه فدية
في الكسبيين الا انه عند ابي يوسف رح كالصحيح فيعتبر من كل ماله وعند محمد رح كالمريض فيعتبر من ثلثه والطلاق بينهما في تصرفات
وقعت قبل اللحاق واما بعده قبل الحكم فهي موقوفة بالاجماع لولايتيه على اولاده الصغار وكذا في المحيط وان جاء الى دار الاسلام
بعد اللحاق مسلما قبل حكم اللحاق فكانه لم يرتد اصله وكان مسلما دائما فلم يعق مدبره وام ولد له ولم يحل ما قبل من دينه و
ضمن الوارث ما ائلف عند العامة وفيه إشارة الى ان ما كان مع وارثه يعود الى ملكه بلا قضاء ورضا من الوارث كما في المحيط
والى انه لا يسقط بالردة ما هو من حقوق العبد وكذا حقوقه تعالى التي يطالب بها الكفار كالحرد وسوى حد الشرب كما في
شرح الطحاوي وكذا ما لا يطالبوا به مثل الصلوة والسوم والزكوة والذرة والكفارة فيقضي اذا سلم على ما قال شمس الائمة
لان تركها معصية والمعصية بالردة لا ترتفع كما في قاضي خان وغيره وعن ابي حنيفة رح لو وجب عليه صوم شهرين قتلا ليعين ثم
ارتد ثم تاب سقط عنه إقفاء كما في التمهيد واللم وذكر التمرناشي انه ليسقط عند العامة ما وقع حالة الردة وقبلها من المعاصي ولا يسقط
عند كثير من المحققين ففي هذه الاقوال دلالة فاهمة على انه لم يثبت عن ابي حنيفة رح في ذلك شيء فقد ردوا اجواب التفتااني في شرح
الكشاف من لطف على ائمة المسلمين فقال انه في غاية الضعف ما اتجه ابو حنيفة رح بقوله تعالى (قل للذين كفروا ان يفتوا يفتيهم
ما قد سلف) على ان من عصي طول العمر ثم ارتد ثم سلم لم يعق عليه ذنب لان المراد الكفر الاصل على انه لو سلم ثبوت ما ذكره عن
ابي حنيفة لا تسلم ان المراد الكفر الاصل وان وضع الفعل للتعبد فالمعنى والله اعلم للذين حدث عنهم الكفر كقوله تعالى (ولا تكونوا
الى الذين ظلموا فان المعنى الذين وجد منهم الظلم على ما ذكره الزمخشري وغيره ويستثنى ما ذكره قضية الحج فانه لو حج ثم ارتد
ثم سلم وجب عليه اعادته ان وجد شره كما في شرح الطحاوي وغيره وان جاء من دار الحرب بعده اى بعد الحكم به وماله
موجود وسع ورشته اخذه اذا الوارث خلف وبطل حكمه لوجود الاصل وفيه مزا الى انه لا يعود الى ملكه ولا يشترط فيه القضاء والرضا
فان الوارث ملكه بالموت والعقوبة هي باقية بالعود والى انه لا يضمن الوارث ما ائلفه وليس على ابي حنيفة رح سبيل لكن لو كانت
عبد له فادى بدل الكتابة كانت على حاله بالعود كما لو دبره ابنه كما في المحيط ولا تقتل مرتدة حرة كانت او متهمة هتانا
ابي يوسف رح انها تقتل كما في النظم ثم ان ابنت خبيرة عليه وتجبس قطع كل يوم لقمة وشرية وتمن عن سائر المنافع حتى تسلم او تموت

وعن أبي حنيفة رح ان الحرة تخرج كل يوم وتضرب تسعة وثلاثين سوطا وعنده ان الامة تحبس في منزل المولى وتودب بالحرة وتخدم حتى تسلم كما في المحيط وصح تصرفنا في المال كالبيع والمبتة وغيرهما فان اسلمت في دارنا والا فان ماتت او لحقت بدارهم فالتصرفت باطل عنده صحيح عندها وفي النعمة ان كان تصرفا مع سن المسلم صح منها بلا خلاف وان لم يصح منه فان صح من ان تحلت اليه المنة كاليهود صح عندها وكذا عنده وعند بعض المشايخ ولم يصح عند آخرين لاننا في حكم المسلمين بسبب الجبر على الاسلام الا ترى انها لا تصير في الحرم وكسبا ما اى كسب اسلامها ورواها لورثتها الا انه لا ميراث لزوجها لانها بانت بالردة ولم يكن مشرفة على الملاك حتى تكون غداة فترث وفي النظم انه يرث منها عندنا استحسانا اذا ماتت قبل العدة ولا يرث عند زفرح قياسا و ترث المرتدة من المرتد بلا خلاف وصح عند الطرفين ارتداد صبي بان اسلم نفسه او بالتبعية ثم ارثه قبل البلوغ لعقل اى يعلم كلمة التوحيد انه تعالى واحد وان الاسلام سبب النجاة وان البيع خلاف الشري وخيلنا يحرم عليه امراته ولا يبقى واثنا والعكس الحكم عند ابي يوسف رح وفي رواية عنه وفيه ايماء الى انه لم يصح ردة صبي غير عاقل كما لا يصح ردة المجنون والسكران ولم يستثن عن ابي يوسف رح ان ارتداد السكران صحيح والخلاف في حق احكام الدنيا واما في الآخرة فلا خلاف في ذلك لان العفو عن الكفر ودخول الجنة مع الشرك خلاف حكم الشرع والعقل كما في الاصول وصح اسلامه اى ترتب احكامه من جهة النفس والمال وحل الذبح ونكاح المسلمة والميراث من المسلم وغيره على اقرار الصبي العاقل وتصديقه جميع ما اخبر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن النبي صلى الله تعالى عليه وفيه ايماء الى ان هذا الصبي غير مكلف بالايمان وهو الصحيح وتماه في الاصول ويحرم ذلك الصبي عليه اس على الاسلام ان ارتد فحبس ويضرب ولا قتل على ذلك الصبي ان ابي عن الاسلام لانه كالمتردة ليس من الجماعة ولما كان القتال مع الباغي فرض كفاية كالثقال مع المرتد عقبه به فقال والبيعة جميع الباغي من النبي وهو التجاوز عن الحد واما جميع في مقام الحد لانه قلما يوجد واحد يكون له قوة الخروج قوم مسلمون غير فاسقين هو المتبادر خروجوا باعد الامة كما في التمسيد عن اطاعة الامام اى الخليفة العدل كما في المحيط وغيره وهذا في زمانهم واما في زماننا فالحكم للعلية لان الكل يطلبون الدنيا فلا يدرى العادل من الباغي كما في العمادى وغيره وفيه رمز الى انهم يكونون بل للغي وان كان منعت الامام اقل من منعتهم لان المنعة لا يظهر في حق الشارع كما في الكشف والى انه يشترط ان يكونوا طائين انهم على الحق والامام على الباطل متمسكين بشيئة وان كانت فاسدة لانهم غير فاسقين بالاتفاق فان لم يكن لهم شيئة فهم في حكم النصوص والى انه يشترط ان يكون الامام والقوم مسلمين والى انهم مكيون للكبيرة كما في شرح التاويلات فان طاعة الامام فرض والى ان الامام لا يطاع في عصيته بالنص والاجماع كما في المحيط والى انهم لا يخرجون لظلم الامام بقبرية الاضافة فان ظلمهم جاز لهم الخروج عليه اذا كانوا اثني عشر الفا كلهم واحدة ليقين غلبتهم حينئذ بوجهه صلى الله تعالى عليه وسلم فلو كانوا اقل من ذلك لم يسعهم الخروج لعدم تيقن الغلبة كما في المضمرات فيدعوهم استخسانا الى العود الى الجماعة ويكشف غيبتهم لانه ابون الامر من قال تخيروا اى مالوا الى جيرة مكان مجتمعين من افراد شئ حل لتاعنه علمانا

قتلهم بداري قبل ان يبدوا بالقتال كما في كثير من الكتب لكن في شرح التاويلات وجب كسرهم بلا سلاح ان امكن و
 الاطلاق بالقتال بالسلاح وفي الكسفة ان لم يعبروا على الخروج لا يعرض لهم بالقتل والحبس والايجاب على كل من له قوة القتل
 ان يقاتلهم مع الامام وفي القدوري ان بداروا بالقتال قاتلهم والا فلا ويجوز من الاجابة على جريحهم اي قتلهم قبل الخروج منهم
 كان لهم فدية ويتبع سولهم اي ذهاب خلف من ذوا سنه وتقتل ان كان لهم فدية اي جماعة يطعنون بهم فان لم يكن لهم
 فدية لا يجزوا ولا يتبع وفيه اشعار بان لو سرق منهم لم يقتل ان لم يكن له فدية والا فدا كما في المحيط وفيه ايراد الى وجوب الاجساد
 واداء قتل الماسير كما في اصول فخر الاسلام لكن في المبسوط انه ابايها والميسري في رتبهم وشيخهم ذرئتهم واهلهم وامراتهم
 لا يقتلون اذا كانوا مع الكفار فمذاولي لما في الاختيار وعلى هذا ينبغي ان يقتل ذاريه والى ما اذا كان مع الكفار وكجس بالهم
 بلا تسمة كما فعل على بن ابي طالب ان يوليوا فيهم وعليهم بعد كسرهم لانهم مسلمون وليست في الحرب سلاحيهم وخيلهم عند الحاجة
 فلو كانا غير محتاج اليها وضع السلاح عند سائر اموالهم وباع الخيل وجس ثمنه لاحتياجه الى النفقة ولا ينفق عليه من بيت المال
 وباع قتل سوناه عا ولا ان ادعى ذلك الباغي حقيقة يرثه اي كونه على الحق الى الآن يرث ذلك الباغي من هذا
 العاود المقتول لانه قتل من يقتل في زعمه ولذا ليس عليه قصاص ودية وكفارة وقال ابو يوسف رح لا يرث لانه قتل
 بغير حق وفيه اشارة الى انه لو ادعى بطلان لم يرث لانه قتل بلا تاويل والى انه لو قتل عا ولا لم يجب شي لانه قتل بحق في زعمه
 وكذا لو اتمعت شي من امواله كما في المحيط لعكسه بان قتل عا ولا باغيا فانه يرث لانه قتل بحق وفيه اشعار بان حل للعاود
 قتل ذي رحم محرم منه الا انه لا يباشر قتله الا دفعا لملك نفسه وجنات في اسائه ليقول غيره ولا يجب شي سقى القصاص
 وغيره يقتل باغ ستمه اي باغيا آخر لانه والباغي كذا الحرب ولا يشترط له مثله الى ان يجب شي ليقول عا ولا لما اشار اليه
 بل الى ما يرى من حسن المجتهد لاشتماله على لفظ آخر

كتاب الجنايات

عقب بالجهاد مع اشمال كل على البصيانة لانه من العبادات اللازمة وهو جمع جنات باللسر في الاصل اخذ الثمن من الشجر نقلت الى
 احداث الشجر ثم الى فعل محرم كما اشير اليه في الغريب وانما جمعت لان الفعل المحرم انواع منها يتعاقب بالعرض ويسمى قدفا او شتما
 او غيبة ومنها بالمال ويسمى غصبا او سرقة او خيانة ومنها بالنفس ويسمى قتل او احراق او صلبا او نكاحا ومنها بالطرف ويسمى
 قطع او كسر او شج او نكاح ثم عرفت باللام لم يطل للجمعية اشارة الى ان خسر المعنى المصطلح المردف ما يخلق بالنفس والطرف ولهذا
 عنوان بعضهم بكتاب القصاص وهو يتبع الدم بالقود ولما كان تفصيل القصاص ان القتل خمسة اولى من جنات سلفنا انه
 ثلاثة ائنه وشبهه والخطا الشامل لما يجري مجراه وما هو بطريق التسبب بتبع المصنف بعد الاقوى فقال القتل العمى اي
 قتل عمد موجب للضمان احراز عن خوف قتل قطع الطريق والحربي والمردف ضربه اي ضرب المكلف باجرام ضربه كما هو لمبتاد وخبر
 عن الموت وانما فسر القتل بموازاة الروح واخرجا بالقرين هو اساس جنم بحجم لعنق لانه امر غي مخصوص به تعالى اقيم فموس

تقاسمه كما قالوا فمن الظن انه نساح في تفسيره فان المراءى قتل حصل بضرب على ان تغيب القتل بالقتل لا يلحق قصدا احتراز عن قتل الخطا والصبي والمجنون واذا كان العمد والخطا منها سواء بما يفرق الاجزاء من نحو السلاح آلة الحرب احتراز عن شبهة العمد كمن اراد ولو حكما كتوزمحي بل انما اراد ان لو احرق قتل به على الصحيح ولو قذف بجبل ثم القى في قدر فيه ما دخل جدران من ساعته او فيه ما صار فأنفج حسبه او لفظ وكنت ساعته قتل به كما في الظهيرة وشمل محرو ولو كان من خشب كرم الانسان لا يلزم بالفضل وصب وغيره ما وقع به الذبح وفيه اشتداد بان لا يتخذ منه السلاح كالحديد والصفر والمفنة لم يشترط فيه الحدة فقتل اذا ضرب ليعود حديد او نحاس وعن ابى حنيفة رح انه لم يقتل واشترط في غيره فقتل اذا ضرب بحجر محروا وقشر قصب كما في الكرا في ولو قتل بالبراة او السلة لم يقتل وعليه الفتوى فالمعنة الحديد او الحجر كما في تامة الواقعة وسبى بالعمد يا نعم وان عفى عنه المولى النص فيه وفيه مفر الى ان التوبة وجبته عليه كما في المنية وتقدير الطرف مشعرا به قد لا يلائم كما اذا راي مسلما في قتله اذا لم يتبع عنه ومنع عن القتل خوف ان لا يصدق انه زنى وعن ابى يوسف رح لو راي مع محرمة حل قتلها لو راي محصنا فصاح ولم يهرسب وعلى هذا جميع تكلم الكبار والظلم باو في شئ لم يمتية وقال ابو شجاع ان قتال الاعونة يباح في ايام الفقرة فان اتناهم ضروري كما في الزهادي وغيره وذكر في الجواهر انه وجب قتل الآدمي المودى وتحجب للمولى عليه القود اى القصاص الا ان يعفو المولى او يصالحه على شئ من ماله ويعفو فصل يستثنى من ذلك ما اذا قتل الاب ولده والمولى عبده كما ياتي وفي الكفا اشعار بان لا كفارة فيه لانهما فيا كان والرايين الخطر والاباحة وهو كبيرة محضه كالردة واقتل شبهة العمد ويقال له شبهة الخطا ضرب بقصد الغير ما ذكره ابي بما يفرق الاحزاب كجرح الرعاء واصعاد السوط واليد وغيره ما لم يكن جارحا ولذا يسمى بشبهة العمد وفيه اى في شبهة العمد الا نعم لانه قتل عمدا لا القود لكن لو تكر منه القتل كان للامام ان يقتله سياسة كما في الاختصار وفيه الكفارة لانه شبهة الخطا من حيث الآلة كما ذكره الطحاوي وغيره عن ابى حنيفة رح وقال ابو الفضل الكرا في افي وجرت في كتب اصحابنا ان لا كفارة فيه عنده لانه من باب التخفيف والا نعم كامل سنا والاول الصحيح كما في الكفاية ودية سخلطة من مائة ابل فلو نفي بالدية في غير الابل لم يتخلط على العاقلة الناهرة للقاتل واغلم ان ما ذكر من الاحكام الا نعم والقود والكفارة كما يلزم في العمد وشبهه عنده لزم عند ما الا ان عندهما ضرب بقصد بما يقتل به غالبا وشبهة العمد بالايقتل غالبا فلو غرق بالماء الطليل ومات لبس لعمد ولا شبهة عند عندهم ولو احرق بالنار كان عمدا عندهم ولو القى في بئر او من سطح او جبل ولا يرحى منه النجاة كان شبهة عند عنده وعمدا عند ما كما في الخالق والفتى بقوله كما في التهمة وهو اى ضرب بقصد او بالسوط فيما دون النفس من اللطائف عمدا لوجب القصاص بلا خلاف فليس فيما دون النفس شبهة عند لان اختلاف الآلة لم يؤثر الا في اتمام النفس ثم شرع في القسم الثالث من الخمسة فقال وفي القتل الخطا الذي هو مذبذبة قصد الى محل سباح في الواقع او في طنة وقد اصاب غيره فمؤنهم الى قسمين فعلا وقصد افعلا اول كرمية اى القتل المسمى غرضا محركة اى الى بدت و جازا لحدف عند المتيقنين على راسه فاصاب آدميا مسلما او ذميا او حربيا لم يلزم بالعلم باسلامه او مرتد الكذالك كذا الورى

زيداً فاصاب عمر وانتم اشرار الى الثاني فقتل او كرسية مسلماً او ذسيا طنه صيدا او حربيا فلو ضرب يده خشبة تصدأ فاصاب عينه
فغضب لبعده وجب الدية وعن محمد بن لو قصد عضو من عضائه فاصاب عضواً آخر منه كان محمداً وان اصاب عضواً من غير فخطأ
كما لو قصد رجلاً فاصاب حلقاً ثم رجع فاصاب كفاً في الحرامته ثم بين الرابع فقال وفي ما جرى من القتل مجراه اي الخطأ، وهو ضرب
بلو قصد كالتام او غيره سقط او مثل حامل خشب او لبن سقط من يده نطى آدمى آخر فمات المستقوط عليه كفارة خبره الطرف
المتقدم ودية عليها اي العاقلة وفيه اشعار بأنه لا شيء عليه سوى الدية والكفارة وذلك لانه ليس بها انتم القتل العمد لما انتم
ترك القيت والتمزح حالة الرمي والنوم بان رمى ونام في موضع يتوهم ان بصير قاتلاً لانه لم يباشه الرخصة بطريق السكينة
والمباح مقيد بهذا كله وورني الطريق فمرفوع بالكفارة وفي الكلام رخصاً الى انه لو قتل خطأ النفس من كل وجه وجب الكفارة فلا
كفارة لو ضرب اللبن حامل فالقت جنيناً ما به ولو خطأ ما ياتي لانه جزء من الام من وجه وتماسه في الدية ومثروحه
فلا يلحق ان يقال عليه بالتناقض من الكلامين ويجاب بالاسكان كما اجابوا وسند ذكر ان فيه كفارة في رواية وفي
قاضي خان لو وقع سكيناً الى صبي فغضب نفسه او غيره بلا اذن الدافع لم يضمن وقال الحسن ان قتل غيره فالدية على عاقلة
ويرجع العاقلة على الدافع وان ادب صبيته فالدية والكفارة عند ابن حنيفة ولا كفارة عند ابن يوسف فرح ولو ادب به مودب
باذن الاب كفر عنه خلا فاعلم ولو ادب امرأته فما عليه عنده ثم اشرار الى الخامس فقتل وفي القتل بسبب كحفر
في غير ملكه وهاك احد بالوقوع فيه ونحوه اي نحو الحفر كوضع الحجر والنوم في غير ملكه وهاك احد بسببه دية عليها اي
على العاقلة لانه سبب الملك وفيه اشعار بأنه لا انتم بهذا القتل ولذا لا يجب الكفارة لانه صاحب ذرا الفعل ولذا
يعدو بتبعده ولا فعل منها بخلاف الدية فانها ضمان المحل ولذا يتعد ويتعد والمخاض لكن بانتم بالسبب كالحفر فحفر
في سوات غير طريق لم يضمن ولو حفر في طريق وكسب ما هو من جزاء الارض ثم فرغ آخر ضمن ولو كسب باليس من اجزائها كطعام
ضمن الحافر ولو ارث للقائل من المقتول فيما ذكره من انواع القتل الا انها اي في القتل بسبب لان السبب ليس لقاتل
ولا يضمن فيه بخلاف الخطأ ومن الظن بمنع الحصة بان يرث القائل العادل الباعث والصبي والمجنون وعدها خطأ فان هذا
الباعث ادعى الحقيقة كما ذكره بخلاف ما نحن فيه والكلام في الكفارة كما اشرنا اليه في الصدر ونقصان الصبي بكسر الصاد
فانه مقصور ولو كان مفتوحاً لكل ممدوداً كما في الصحاح والاضافة بيانية والافوثة والرق والمجنون والصبي و
الزمانة بما واخلان في نقصان الاطراف وكذا الذمي ونقصان طرف من الاطراف كالعين واليد والرجل
والاضافة لاسيته ولذا اعيد لنقصان هدر وباطل في باب القود والنقصان فان العبرة بالتساوي في العصمة
والاحسان بالدار فيقاو البالغ بالصبي والرجل بالمرأة والحجر بالعبدة الماقل بالمجنون والمسلم والذمي باحد هما وفتح
بالمعيب سواء كان عبياً او زمناً او اخرج او غيره وفيه اشعار بأنه لا ايقاد والذمي بالحرفي والمستامن وعمن ابى يوسف فرح
انه يقتل بالمستامن وبانه ليقاد المستامن بالمستامن قبل لا يباد به سجننا لانه على قصد الرجوع الى دارهم كما في الاختيار

ولا يقاتل بمملوكه اى لا يقتل المولى ولكن يعزير بقتل قن ومدير ومكاتب وهم ولد له ولو كان المملوك مشتركا بين القتال وغيره
لجز فيه وذكر في الخلاصة ان لا رواية فيه وعن السند وانى انه يقتل ولا يقاتل بالولد وعبيده اى عبد الولد لجز مشهور مختص في نسخ
للكتاب كما في الكرماني وفيه شعار بانه لا يقتل الام والجدة والحجة بقتل الولد وولده وعبيده وان علوا وسفلوا كما في الهداية
ومكاتب له وفاء اى مال وان لما كان عليه من بدل المكتات له وارث وسيد ايضا لا يشتبه ولي القود ولو لم يكن له فاء
كان القود للسيد سوار كان له وارث آخر الا انه عبيده ولو كان له وفاء ولا وارث لغير السيد فلكل عند الشخير ولا قود عند مخرج
كما في الهداية لكن ذكر شيخ الاسلام انه اذا كان في قيمة المكاتب وفاء بالبدل لا يقاتل ويجب قيمته على القتال لان موجب الحمد
وان كان هو القود الا انه يجوز العود الى الممل بغير رضى القتال مراعاة لحق من له القود بالمحجب فحل حقه كما له لان وجود القيمة
انفع له كما في الكفاية وليسقط قود ورثته اى استحقه احد على ابيه مثلا فلو قتل اب احدا وارثه ولد ذلك الاب سقط القود عن ابيه
لحرمة الابوه وكذا لو قتل واحدا من اخوانه لم يقبض منه بقتل لانه ورث جزا من وم نفسه مع الاخوة ولو قتل احد الاخوين لاب ام
اباها عمدا والاخرهما كان للاول ان يقتل الثاني بالام وسقط القود عن الاول لانه ورث من اهما الثمن من وم نفسه فسقط عنه
ذلك القود وانقلب الباقي مالا فيغرم لورثة الثاني سبعة اثمان الدية ولو ان جليين قتل كل واحد منهما ابن الآخر عمدا وكل ورث الآخر
سقط القود عنهما عند ابى يوسف رح ومن كل سنهما الدية في ماله وقال الحسن بل كل سنهما وكذا يقتله وقاتل فرج القاضى سيد القود اياهما شاء
سقط القود عن الآخر الكل في الضمات ولا يقاتل والاب السبي اى لا يقتل القتال بشئ الا بجديد محذور كالنجم والسكين وان قتل القود
بالنار او الحجارة كما في الكشف وفيه شعار بانه لو اراد ان يقتل بحجر او عصا او سوق دابة عليه او القاء في النيران وغيره من انواع
القتل منع عن ذلك ولو فعل غير المانة صار مستوفيا حقه كما في شرح الطحاوى وليتوفى الكبير قبل كبر الصغير قودا لهما
اى اذا قتل رجل له دلى كبير وصغير كان للكبير ان يقتل قائمه عنده لانه حق الاجتزى واما عندهما فليس له ذلك حتى يبلغ الصغير
لانه حق مشترك وفي الاصل ان كان الكبير اب استوفى القود بالاجماع وان كان جنيبا بان قتل عبد مشترك بين اثنين صغير وكبير
ليس له ذلك وفى الكلام اشارة الى انه لو كان لكل صغار ليس للاخ ولهم ان يستوفيه كما في جامع اصغار فقتل منظر بلوغ احدتهم قيل
يستوفى السلطان كما في الاختيار والقاضى كالسلطان والى انه لو كان لكل كبار ليس للبعض ان يقبض دون البعض ولا ان
يؤكل باستيفائه لان في غنية المولى احتمال العفو فالقصاص يستحقه من يستحق باله على فراض الله تعالى ويدخل فيه الزوج والزوج
كما في الخلاصة والى انه لا يشترط القاضى في استيفائه كما في الغزاة ولا الامام وشروط عند قاضى القضاة وبه قال بعض اهل
الاصول لكن القضاة على الاول كما في المتن والى انه لو كان اقتل خطا لم يكن للكبير الا استيفاء جمعة نفسه كما في الجامع وفى
قتل مسلم مسلما كان في صف المسلمين قلته السلم مشتركا اى كافر عند التقاء الصنفين من المسلمين والمشركون للفرقة
والدية لا القود لسقوط عصمته بتكثير سوادهم قال صلى الله تعالى عليه وسلم من كفر سواد قوم فهو منهم اى من تترى بزيهم ولم
يخلق باطلا فم فليقتل حلال اهل زماننا المسترئين بزيهم والمتلفين باطلا فمهم كما في الزاهد وفيه شعار بانه لو كان المسلم

صفت المشركين فلا كفارة ولا دية لان سن في صغرهم سباح الدم كما في الترماشي وفي موت حصل بفعل نفسه المقتول أو بفعل
 زيد وسبع كالاسد وبفعل حية من اربع جراحت او اكثر ثلث الدية على زيد لانه مات بثلاثة انواع من الجليات نوع هو
 فعل نفسه هدر في الدنيا حتى يغسل بلا خلاص ويحترق في الآخرة حتى يماقب بالاجماع ونوع هو فعل السبعين هدر فيما ونوع هو فعل زيد
 سبعة فيما فيكون ثلث الدية عليه في ماله لانه اُتعت ثلثة بفعل السبع والدم عمد فلا شيء على عاقلة ولا يعتبر عدد الجليات حتى
 لو جرح رجل عشر جراحت واخر جرحه كان الدية بينهما نصفين كما في الكرواني والاشي نقبل سلكه لدفع ضرره شهر بالفتح
 واحصيت سيفهاى مده على مسلم قصدا قتل ليلاد منها راني صرا وغيره وفيه رزالي انه لم يجب قتله لعينه كما ان قتل الحزلي لم يجب
 لعينه بل لاعلماء كلمة الله والى انه لو ترك المشهور عاية قتل الشاهر مع اسكانه كان اثما وهذا كله اذا لم يكن دفوعه بغير القتل كالتمديد
 والصباح والا فالقود عليه لقبله كما في الكرواني وغيره والى انه ان لم يثبت شهر سيفه فعليه القود وقضاء ولم يكن عليه شيء وباقه كما
 في اقوال الخاصة وشهر عصا ولو صغيرا عليه الامنار في صغر فانه لو قتل المشهور عليه بالعصا فيه عمد اقل من عند ابى حنيفة يرم
 لان القود يلحقه فلا ضرورة الى دفوعه بالقتل بخلاف الليل مطلقا والمنار في غير المعرفاته لا لاجقة فاصطد وعنده بالاليتين لا لقتل
 لدفع الضرر وهذا اذا كان عصا بلثنا سبطا في لقطع واما اذا كان غير بلث فيحمل ان يكون كالسلاح عندهما فيقتصم على قالوا
 كما في الهداة والدية تجب في ماله اى القاتل لا العاقلة في قتل غير مكلف كالصبي والمجنون شهر سيفا وعصا وعن ابى
 يوسف راح ان لا شيء عليه به والقيمة تجب في ماله في قتل حمل ونحوه من الدواب صال عليه لانه اُتعت ماله اسعصوما
 فعله غير مسقط للعصمة لعدم الاختيار ولما بين قصاص النفس شرع في قصاص الاطراف لان الجزأين لالحل فقال وجب
 القود فيما دون النفس من الاطراف ان امكن المماثلة بين العظمين في المقدار اذ هي الاصل في الباب فان لم يكن
 لا يجب الا الدية لقطع اليد عمدا من المفصل من الرسغ والفرق والشك وفيه اشعار بانه لو قطع ما بين الرسغ والفرق او بين
 وبين الشك لم يجب القود لانه كسر العظم ولا ضابط له كما في التحفة وغيره وقطع الرجل من المفصل من اللعب والركبة والركبة
 ويشمل المفصلان مفصل اليد والرجل والاطلاق والى على انه لا عبرة لكبير اليد والرجل وصغرهما للتساويهما في النسبة
 كما في الزاهدي وقطع مارن هو مالا ان سن الالف ودون قصبة كما في الهزيب فلا حاجة الى ذكر الالف وفيه اشعار
 بانه لو قطع الغصبة او بعض المارن ليس فيه توديل حكومته عدل كما في الزاهدي وذكر في المصنوع لو قطع الالف من أصل العظم
 وجب القصاص وان وجد الریح وفي رواية ابى سليمان ان وجد ریح طيب فالدية وقطع الاول سن اصلها وكذا قطع الشمة
 واخر دون فلو كان القاطع صغير الاذن او مقطوعه فله نصف الدية كما في التهمة وفي كل شجة لثمة جراحه في الراس فوق او دونه
 آخر منه كالجبهة والخذ والحي والذقن كما في الاختيار ثم استملت في غير ما كما قال ابن الاثير فالمراد كل جراحه في الراس وغيره
 يمكن المماثلة اى مماثلة شجة المشاج المشجوج في المقار فحينئذ يوافق ما ياتي من ان لا قود في الشجاج الا في الموضحة فانه لمراد المعنى
 اللغوي لكنه لا يخلو عن استدراك فيه والادلى ان يقال انه مشير الى اختلاف الرواية فانه ليقاد في ظاهر الرواية في الموضحة فافوقها

من الشجاج است وبأخذ عامة المشايخ وروى الكرخي عن صاحبنا بما في ان لا تعود الا في الموضحة وبأخذ بعض المشايخ فسيونى
على مساحة الشجة طولاً وعرضاً وكانوا فلو كانت في مقدم الراس ومؤخرة اوسطا تقص الشجاج مثله في ذلك الموضع بان القيد
غود بما يسار ثم يمل حديد على قدره فيقطع بمقدار ما قطع وفيه شعار بانه لا يتعادادون الموضحة كما ياتي لعدم امكان المائلة و
ذابا لاجماع كما في الذخيرة وغيره وبما ذكرنا ظهر ان الكل معطوف على الموصل السابق ولو عطف على قطع كما ظن فقد توهم تكرار
المائلة وفي كل عشرين قامة مربعة ذهب حشوا بالفضة او غيره بحيث لا يسع اذا كانت مفتوحة مقابلة للشمس ولم يهرب
من الحية وقال ذاك طيبان وفيه فزلي انه لو يفر بعض النافرة او اصابها قرحة او سبيل ونشئ ما يهيج بالعين ليس فيه قص
بل حكومت عدل والى انه لو ذهب بياضه ثم المصلم يكن عليه ثمن وقالوا هذا اذا صار كما كان واما اذا عاد دون ذلك ففيه الحكومة
والى انه اذا كان عين المجني عليه اكبر من عين المجاني او صغر فهو سواء لكن لا يقتص من العين اليمنى اليسرى ولا بالعكس بل فيلزم
الكل في الذخيرة فمجلس على كل جن من عين يقتص فيها الذخيرة حافظة لسن الانضمام ثم على كل وجه سوى عين يقتص فيها
قطر من طب اي خرقه منه سبلولة ويقابل عينه بقص فيها بمرآت قريبة من تلك العين محماة بحيث تيلب حتى ذهب لغيره
على ما روى عن علي بن ابي طالب لا يجب القود بل الدية على الصحيح كما في الخلاصة ان قلعت العين اى زرعت لغيره فلا يكون المائلة
في ذلك لا يجب في عظم لتعذر المائلة الا لسن استشار متصل فانه ليس يعصب على النحر واللام للصدى سن صليته فانه لا قصاص
في السن الزائدة فتقطع وفي رواية القدوري يبروان قلعت وانما المطلق ولا يتعاد الا العدا بزاوية موضع السن كما ياتي لاحتمال
السرية وقالوا ينظر سنة اذا كان المجني عليه صغيرا لان الغالب ان ثبت وقال بعض المشايخ انه ينظر سنة مطلقا لاحتمال
فينبغي للقاضي ان يأخذ منه كغيره ثم يوجه سنة من وقت اقطع فاذا سعت سنة ولم تثبت فقص منه كما روى عن ابي حنيفة ربح
ومعنى ان يقتص الفرس بالفرس والثنية بالثنية والنا ببال ولا يؤخذ الا على بالاسفل ولا بالعكس لانه فاق المساواة
وتبر من البرو الباهل سائلين على قدر المكسور الى اللحم لا تجاوز ان كسرت فلو دخل فيها عيب من الاسود او او
الا خضر او غيره لم يقتص فيه الدية الكل في الذخيرة ولا يجب القود فيما دون النفس بل الدية بين رجل وامرأة فلا قطع
لغيرها لغيره ولا بالعكس لان الاطراف كالا سوال وقاية للنفس وبينما تفاوتت في دية الطرف فيتعذر القود لتعذر المساواة
كما في اكثر الكتب لكن في الواضحات لو قطعت المرأة يد رجل كان له القود لان الناقص يستوفي بالكمال او ارضى صاحب
ولا بين حرو عبيد ولا بين عبيدين لتفاوت القيمة ولا في الجائفة التي هي جراحة لم يثبت جوف الراس والبلن
على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بالاختلاف وانما سميت بها لانها حصلت الى الجوف وفيها ثلث الدية فلو نفذت
الى جانب الآخر صارت جائفتين وفيها ثلثا الدية فهي تكون في اعلى الصدء والبلن والظهر واليمين كما في الذخيرة فلا يكون
في الضيق والخلق والفخذ والرجلين كما في الاكمل ولا يجب في ظاهر الرواية في اللسان والذكر كلها وبعضها لانها شقيقة
ومبسط فلا يكون المائلة وعن ابي يوسف ربح انه يقتص اللسان ان المكن يقتص برأسه وفي اللسان الاخرى الحكومة كما في

الشيعة وفي الكنفار هزالي انه ليقص لقطع كل لشعة بخلاف ما اذا قطع بعضها فانه لا يقص لانه متعذر كما في الهداية والحمد لله
ان يقص بالاثني عشر لكن لم يذكر في الظاهر كما في الظهيرية الاسن الحشفة اي حشفة ذكر سحر فاما يقص لان لها حد بخلاف
ما اذا بقي شيء منها فان فيه الحكومة وخير المجنى عليه بين القود والدية ان كانت يد القاطع ناقصة من حيث الصفة
بان كانت مثلاً راجحة ومجروحاً حيث يوهن في البطش او من حيث المقدريان فانت اصبح او اصبعان لانه تعذر استيفاء
حقه كما لو قال برهان الاثمة الخيارات فيا اذا كان يفتق بالناقصة واما اذا لم يكن يفتق بها فالدية كما اذا لم يكن للقاطع يد اصلاً
وبقيت وفيه إشارة الى انه ليقص فيما اذا كان ظفره سوداً لانه لا يجب نقصاناً في البطش كما في الذخيرة والى انه لا يخبر
اذا كان النقصان في يد المجنى عليه بل فيه الحكومة ولو سقط العيبة قبل اختيار المجنى عليه وقطعت ظمناً فلا شيء له كما في الهداية او
كانت الشجة تستوعب وتقتل ما بين قرني اى جانبي رأس الشجور بان كانت بين الأذنين لا تستوعب ما بين قرني الشاج
وكذا الحكم في العكس لتعذر الاستيفاء وعلى هذا الشيعة بين المجتبه والقفا وفي ذكر ندين تنبيه على ان التخيير ثابت في غيرهما فالرجل
كاليد فيما ذكرنا واما الالف فان كان اصغراً وصاباً شيء لا يجبر الرجوع به فلا خيار كما لو كان اذنه صغيرة او مشقوقة ولو نفض عينه
وفي بعضها بياض كان لان يقص وان ياخذ الدية كما في الذخيرة وان سقط سنه المتحركة بالوكز ولو بعد ثلثة ايام ففيه
الحكومة ولا يكمل على التحرك السابق لان الوكر آخر السنين على ما قال شيخنا كما في المنيته وهذا لا يخلو عن الاشعار بالخلاف
وليسقط القود ولا يجب للمولى شيء من التركة بموت القاتل لغوات محله وليسقط لعنفه ولى من الاولياء وبسبب
صلحه على مال ولو قليلاً سوجاً لان القود حقه فله الاسقاط والتعويض مطلقاً وعمه ان الصلح على اكثر من الدية باطل وفيه
رمز الى انه لو عفى عن نصف القصاص لم يقلب الا بل سقط الكل كما في المنيته والى انه لو اخذ عن القاتل الف درهم على انه
يعفو عنه ليوالي الليل فهو عفو واصلح جائز لان التوقيت يلغى في ذلك والى ان القاتل وان برأ عن القصاص لانه لم يرع
النظم والعدوان ديانته والى ان العفو يكون افضل من الصلح كما يكون افضل من القتل في الظهيرية وهذا كما في احمد واما في الخطا فالصلح على
اكثر من الدية باطل لان الدية امر قدره فالزيادة ربه او اعلم انه لو كانت اثمته جماعة فعفى الولي عن واحد منهم او صالحة لم يكن له ان
ليقص غيره كما في جواب الفقهاء غيره لكن في قاضي خان وغيره انه ليقصاصه والى اى نية العاني والمصالح من الاولياء حصته من الدية
في ثلث سنن لانقلاب القود والاي حيث تعذر استيفاؤه بالعفو والصلح وملاقاة شعره بانه لو قتله الباقي لكان له حصته من الدية وان وجب عليه
القصاص وبه اذا علم بالعفو والصلح ودمه مقتول ولا يفعل الباقي القاتل نصف الدية في الاثمة والشيعة كما في شرح الطحاوي وقيل
جميع بعزوى يقتلهم الفرد بالسلح لورود الاثر في ذلك وفيه شعار بارشطرط الحرج الصالح لزهد الروح من الكل حتى يكون الكل قاتلاً
على الكمال فلو اعانوه عليه بنحو الاساك ولاخذ ليس عليهم القود كما في الزاهد وفيه رمز الى انه لو اشترك رجلان في قتل
رجل احدهما بعضاً والاخر بجد يدهما وجب الدية عليهما سناصفة كما في قاضي خان والاولى ان يعرف الجميع باسم احمد
فانه لو قتل فرداً جميع واحد منهم ابو ما ومجنون ليس عليهم القود اصلاً كما في جواب الفقهاء وغيره وبالعكس بان يقتل فرداً

جعاً فانه يقتل بهم على الكفاية بلا لزوم مال لان الزهوق لا يجري فيصير الكل اخذاً بحقه قال حضرني هذه الصورة ولي واحد قتل
 اى لابل ذلك لولى بلا حضور الآخرين وسقط حق الباقيين لغوات محل الاستيفاء ولا يقطع يدان بيد اى لا يقطع يدين
 قطعاً يد رجل لعدم الممانعة لان كلا قاطع بعض اليد فليعلم ان نصف الدية لانه دية يد واحدة وفيه شعار بانه يقطع يد يدين لكن لما ان
 ياخذ ان نصف الدية ايضا ولو قطع واحد منهما يده فلما اخذ نصف الدية لغوات محل كفاية الدية وليها وعبد ولو مجوراً اقر
 بقعود اى يقتل عمداً لانه غير متم وفيه شعار بانه لو اقر بخط لم يجر ولو ما ذوالا لانه اقرار بالدية على العاقلة ومن رمى سهما عمداً
 الى رجل فقتله اسهم منه الى رجل اخر فما يقص الا الى الما ول من الطلين لانه عمه وعلى عاقلة الدية لثلاثي لانه خطأ
 والفعل تغير وتبعد والاشارة الى ارسال سهم اسمى ريباً واذا فرق الجلد فخره واذا فرق التركيب فكسر او اذا مات منه فقلداً واذا
 نفذ السهم الى غير المرء اليه صار بمنزلة فعل آخر لم يخطئ فيه كفاية الكرماني ومن قطع يده بالضم او شح رأسه او جرح فعض عن
 قطعه او شجته او جراحته اى قال عفو عن ذلك ولم يضم معه ما يحدث منه ولم يقل عن جنايته فمات العاني منه اى
 من جهة قطعة من قاطعه اى جرحه وميته في كل مال لان العفو عن القطع عفو عن موجب وبذا في العهد المتبادر واما في الخطأ
 قاله دية على العاقلة كفاية في شرح الطحاوى فمن ظن انما على القاطع فقد اخطأ ولو عفى رخص عن الجناية الواقعة عمداً وخطأ سلبه
 وذكره ما حدث عننا ولم يذكره عن القطع كذلك او الجراحته وما يحدث من السرية منه اى القطع ثم مات منه فهو عفو
 الجنية عليه عفو عن موجب قتل النفس فسقط القود لان كلاهما شامل للمقتصر والسارى ثم فصل الاجمال فقال فالخطأ اى
 العفو في الخطأ يعتبر من ثلث مال الى مال العاني لتعلق حق الورثة فان خرج من الثلث والا فعلى العاقلة ثلث الدية كفاية في شرح
 الطحاوى فمن ظن انما على القاطع فقد اخطأ وفيه شعار بانه لو عفا الصحيح لم يعتبر من الثلث والعمر من كله اى العفو في
 العهد يعتبر من كل ما يتعلق بالعاني في الجملة من مال هو الدية لانه لم يتعلق حق الورثة به وانما تعرض له بموجب العهد القود بساقط
 بالعفو الدال عليه اجماله وفعلاتهم وجوب الدية في هذه الصورة الا ترى انه لو لم يقيد القطع بما يحدث منه وجب الدية في مال
 القتال عنده واما عنه بها فهو عفو عن الدية فلا شئ عليه كفاية في شرح الطحاوى فسقط ما ظن ان الموجب قود ليس ببال فلا وجه
 للقول بانه من كل المال والقود مثبت بدأى اى ابدء الطريق الممانعة للورثة اى لكل واحد منهم فاتهم لكل مقام المورث في ابتداء
 وقوع ملك القود ولم لان شرعية القود تشفى صدورهم واليت ليس بايل له لا مثبت القود للورثة ارشاد اى بطريق الورثة بان ثبت للمورث
 ابتداء ثم انتقل اليهم وهذا عند خلافهما لان القود كيب عوضاً عن نفس المقتول فيكون حلالاً كالعوض فلا يصير احد بهم خصماً
 عن البقية اى قاسماً مقامهم في اثبات حقهم بلا وكالة وهذا عند خلافهما على ما ذكر من الاصلين فلو قام احد الابنين حجة
 بقتل ابيه احد عمداً غائباً فهو حال فحضر ذلك الاخ يعيد اى الجثة عنده خلافاً لما دال على اعادة وفيه اشارة الى انه
 يقبل حجة الحاضر الا انه لم يقبل الاحتمال العفو عنه لكنه يحبس لانه متم والى انه لا يقضى بالقود ما لم يحضر الغائب لان المقصود من
 اقتضار الاستيفاء والحاضر لا يمكن منه بالاجمل كفاية الكفاية وغيره وفي الخطأ من قتل ابيه وفي الدين لابي على اخو قاتل الحاضر

حجة على ذلك لا يعيد بها الغائب اذا حضر لان المال نيت للورثة ارثا عندهم وفيه يار الى انه ادعى كل الدين وقام الحجة على كل وقضى القاضى بكلمة الى انه اتحد القاضى للحاضر والغائب فلو ثبت قدر نصيبه منه او كان القاضى مستعدا عادا الحجة وانما خصل الدين لان في اعادة الحجة للمتعار احتملا فاوان كان الاصح ان لا يعيد بها كما في العاوي والعبرة في حق الضمان كمال الرمي لا الوصول لانه ليس باختياره ولم يصير جانبا الا بالارمى فوجب الدية عنده على من رمى وبخطا رسما مسلما الى السلم فارتد لم يسل قتلهم اليه فمات لانه قتل مسلما لا كافرا وانما سقط القود بل شبه اعتبار الوصول ولم يجب على الرامي شئ عندها لان بالارتد سقط تقويمه ويجب القيمة عند اثنين على من رمى الى عبد خطا فاعتق فوصل واما عند محمد ففضل ما بين قيمة مرسيا الى غير رمى كما في الهداية وذكر في الاكامي ان صفقة المحل قد اعين عن الوصول فلو كان صيد في الحبل ورمى اليه فدخل الحرم فوصل لم يحل واما ختم على الوصول اشعار برعاية من المنعم

كتاب الدييات

عقب بالجنبايات لكونها سوجبة للديات في الجملة فهي اجزية لما جمع دية محزونة الفاء كالعادة مصدر ودى القتال المقتول الى اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ثم قيل نفس ذلك المال دية وقد يطلق على بدل ما دون النفس من الاطراف من الارش وقد يطلق الارش على بدل النفس وحكومت العدل وانما جمعت اشارة الى تنوعها ثم عدل عن الاضمار الذي يشير الى المعنى المصدر الذي بحيث في الفن عنه فلو خذ من اكلاني في شبه العمد والخطا والجاري بحراه من المال فقال الدية عنده واحدة من الثلثة من الذهب الف ونيار شقال مضروب ومن الفضة عشرة آلاف درهم بوزن سبعة ومن الابل مائة وعندها وفي رواية عنه واحدة من استة ثلثة مذكورة ومن النعم الفان ومن كل من البقر والحمل مائة من وفائدة الخلف انه لو صالح على اكثر من مائة حلة لم يجز عنه بها وجاز عنه لانه صلح على ما ليس من جنس الدية وقدم والصحيح ما ذهب اليه ابو حنيفة كذا في المضمرات وفيه رمز الى انه تعين واحدة منها بالاضمار والقضار وقال شيخ الاسلام ان التعيين الى القتال وعلى الاول عمل القضاة والى ان كل الانواع اصول كما قال ابو بكر الرازي وهذا ظاهر مذهب اصحابنا وعندنا يلحق الابل هو الاصل فلا يصار الى غير ما مع القدرة الا برضا ولي المقتول وعندنا العرف يقضي بالذناير والدرهم باعتبار قيمة الابل وان زادت على الف او العشرة وعندنا ولين لا يلزم الزيادة ثم الابل لا يجب من سن واحد بل من اثنان مختلفين كما يات في اما النعم فيجب ان يكون قيمة كل خمسة دراهم وعن ابى حنيفة رج يوفى بها كان كل ما ثمانية من الضان والعز وقال محمد بن النخعي سن المعز والجذع من الضان كالا ضحية واما البقر والحمل فقيمة كل تكون خمسين درهما كما في المحيط وغيره والحللة انا رور داء وقيل في زماننا بدل الحلة قميص وسراويل والاول المختار كما في النهاية وبه اى الدية من الابل في شبه العمد كما مر ارباع اى اربعة اصناف خمس وعشرون من نبت مخاض مما تم عليه حول وكذلك من نبت لبون مما تم عليه لان ومن حقه مما تم عليه ثلثة احوال ووجدته مما تم عليه اربعة احوال وهي اى الدية في اشبه من الابل ارباعا الدية اثمانا

ويقول كما العظمة الواجبة من حيث اس ودون العدد فلما زاد على مائة والتخلط في نوع واحد وهو الابل ودون الاولين وهذا كله من غير
والاعنة محمد ربح في ثلاث وثلاثون جذعة وثلاثون حقة واربعون شنية كلها خلفه لفتح الحار اجمعة وكسر اللام حامل من النون و
الدية في الخطاء وما جرى مجراه اجماس منها اى الابل المذكورة عشرون من كل من نبت نخاض ونبت لبون وحقة
وجذعة ومن ابن نخاض فان هذا خف فبالخطا اليق وكفارتها اى كفارة شبه العمدة والخطا وانما عدل عن لام
العمدة الى الاضائة ونوع التوهم اختلاف الكفارتين على ان في كفارة شبه العمدة اختلافا كما مر عتق رقبته اى اعتناق رقبته
كاملته وفيه إشارة الى ان الحق يجب ان يكون سالم الاطراف من العين واللسان واليد والرجل وغيرها والى انه يكفي الرضخ
للاجنين كما ياتي القصرح بيومته لا كافر بملات سائر الكفارات فان عجز عن ذلك وقت الاداء لا الوجوب صام شهرين
بنية من الليل ولا راي متابعين فلو افطروا منها وجب عليه الاستنابات وفي الاكتفار شعاره ان لا يجوز فيه الاطعام بخلاف غيره
من الكفارات وصح عن الكفارة رضخ سالم الاطراف سلم بالتبعية ولذا لم يكتف بالسابق وشار اليه فقال احد اليوية مسلم
لا يصح الجنين الذي في البطن لانه لم يدخل تحت الرقبة المطلقة ثم اشار الى تغاوت دية الرجل والمرأة فقال والمرأة نصف
ما للرجل في دية النفس المحرور صغيرا ضيعا وما دونهما اى وفي ارشادون النفس كما ياتي للآثر ففي قتل المرأة خطا خمسة
آلاف وفي قطع يدها الفان وخمسائة وهذا اذا كان له دية مقدرة واما اذا لم يكن مثل ما فيه الحكومة فتم من قال انها كالقدرة و
قال بعضهم انه ليسوى بينهما عند صاحبنا كما في الظهيرية والاشل لانشي والذكر ولم ير الجنين الذي دية خمسمائة ذكرا كان او انثى
فانه مستثنى لما ياتي والذمى والمستامن رجلا او امرأة كالمسلم في دية النفس وما دونهما فانما على عاقلة ان كانت الا فعلى الجاني
لانه كالمسلم في المعاملات كما في الكرماني ثم فصل دية ما دون النفس فقال ففي ثلاث لالفت كلا وبعضا قيل في الازنية حكومة
عدل على الصحيح كما اذا جنى على الالفت وصار بحيث لا ينفس منه بل من فيه واطلاقه لا يخلو عن شئ فانه لو قطع المارن ثم بعثته لالفت
فان كان قبل البر فدية واحدة وان كان بعده ففي المارن دية وفي الباقي الحكومة كما في الظهيرية والحشفة كلها وبعضها لا
اصل منفعة الايلاج وآلاف العقل بالضرب على الراس لغوت الادراك فان العقل نور يصير بالانسان عواقب الامور
الدماغ كالتقنية والذيت كما في الكرماني واحدى الحواس الطاهرة من السمع والبصر والشم والذوق وعن محمد ربح ان في اثم الحكومة
ويعرف تلغما يصدق الجاني او نكولاه والخطا ببع الغفلة وتقريب الكرية واطعام اشي المر واما لم تعرض للباطلة لان في ثبوتها
كلها ما كما في الكلام واللسان كلها وبعضها لا يمنع الآلاف او اكثر الحروف اى حروف اجمعة فان تكلم بالاكثرة فالحكومة
وقيل لقيس على عدد الحروف فما تكلم منها حط من الدية بحسبه سوار كان نصفها وربعا وغيره وهو الاصح وقيل لقيس
على حروف اللسان الالفت والتار والثار والجيم والذال والراءين والسينين والصادين والطائين واللام والنون فان
الكلم بالنصف فقط سقط نصف الدية وقس عليه وهو الصحيح كما في الكرماني وآلاف الليجة بالخلق والنتف خطا بان الظن
سباح الدم ثم نظيره غير سباح الدم وهذا اذا اتصل شعره فان كان كوسجا بضم الكاف وتما فدية الحكومة الا اذا كان وقتة فثمة

يسره فانه لاشئ فيه وهذا اذا اجل سنته ولم يثبت فان ثبت بعضنا ففيه الحكمة كما في الذخيرة وفي الاكتفاء اشعار بان له مطلق
 شاربه لم يجب الدية بل الحكومة في الصحيح كما في الكافي وشعر الراس لانه ذكره الانثى اذ لم يثبت فلو قطع صغيرة امرته لم يجب
 شئ في الحال وعن محمد بن ابي اسحق عليه السلام انه يوجب كما في الظهيرية والمتار عن الطحاوي ان فيه الحكومة كما في الغنية والنباه
 ان يقتصر بجلت الحية والشعر عند الكفن في الكافي وغيره انه يستوى فيه العمد والمخار اذا فرق في شئ من اشعور الاضانه شغل
 لا يلزم شئ بقطع شعر الصدر والساعدين والساقين كما في الظهيرية كل الدية من واحدة من الانواع الثلاثة لانه من جنس
 المنفعة والجمال الذي في الادمى كالمات النفس تعظيماً كما يجب كل الدية في ثلاثين مائة كما كان في البرك اثنتان
 كالحاجبين والعينين والشفتين واليمين والاذنين واليدين والرجلين والابستين والانيشين والشددين والحلمتين واليتيمتين
 منها ثلثا الرجل وحلتاهما فان في الادلى الحكومة وكذا في الثانية لكن دون الادلى ولم يوجد في الظاهر ان في الامانة
 ندى المرأة عند انقضاء ما في الظهيرية وفي احدهما اي الانثيين نصفها اي الدية وكما في اشعار العينين الاربعه
 جمع شعر بالضم وموحد ما غطي العين من الجفن لانه عليه من الشعر وهو الباب ويجوز ان يراد مجازاً فان في قطع كل دية
 كاملة كما في قطع الجفن مع الابداب كما في الدية وفي احدهما اي الاشعار حقيقة او مجازاً اربعها فانها اربعة وفي كل
 اصبع من اصابع اليد والرجل عشر ما اي الدية فان في جميع الاصابع دية كاملة فيقسم دية كل عليها اشرار وفي كل
 مفصل الاصبع غير الابهام ثلثه اي ثلث العشر وفيه اي في مفصل الابهام نصفه اي نصف العشر لانه يتقسم دية
 كل اصبع على مفصله فان كان ثلثاً كما في غير الابهام ثلث وان كان اثنين كما في الابهام نصف كما وجب نصف الاشر في
 كل سن لم يثبت فان كان الجنب عليه بعد اقص عشر قيمته وان كان حراً فنصف عشر قيمته فان نزع جميع الانسان في الابل
 اثنتان وثلثون خطاً فعليه دية وثلثه خمس دية هي ستة عشر الفاسم الدارهم وان نزع ثلثون فدية ونصف دية هي خمسة
 عشر الفا وان نزع ثمانية وعشرون فدية وخمس دية هي اربعة عشر الفا واطلاقه شعره لوانه لو احمر السن واخضر او اسود وجب
 الارش وكذا ان اصفر على المتار وهذا اذا لم يصبغ والا فان لم يصبغ لاشئ فيه والافنية لارش الكل في الخزانة واعلم ان
 من الناس من لو اجاز اربعة فيكون اسنانه ستاً وثلثين كما في الرضى وغيره وان اسنانه الكوسج ثمانية وعشرون كما
 قال ابو حنيفة رح وهذا يعرف بها كما في النهاية وكل عضو كالعين واليد ذهب لفعه كالروية والبطش لضرب
 ونحوه كادخال نورة في العين فضية دية الكاملة ولا قود في شجرة من الشجاع بالكسر جمع اشعة بالفتح وقدمت الالف
 الموضحة الباقية الاثر كبر الضاد والجمجمة وهي شجرة الجملة التي بين الهم والعظم ويوضع العظم كما في الذخيرة عند المتحقق المسائل
 بانها راسكين الى العظم فانها ليقاد وفيها اي الموضحة مخطاة نصف عشر الدية والنباه وان يكون الشجج غير اصلع والا
 ففيها الحكومة لان جلده انقص رية من غيره كما في الذخيرة وفي الماشمة وهي شجرة كبر العظم من الشم وهو كسر شئ اعظم
 عشر ما اي الدية سواء كان اصلع او غيره وفي المتنفي انه لو كان اصلع ففيه ارش ودون ارش الماشمة واتمام بقيه بالخطا كما

التي بعد لان كل شجرة لا قود فيها فالعبد والخطاة فيه سوار كما في الذخيرة والمنقلة من المنقل بفتح القاف وكسر باء هي شجرة
يخرج منه العظم كما في الظهيرية او يحول العظم من موضع الى موضع كما في الذخيرة او يجعل العظم كالنقل وهو انصبي كما في النهاية
عشر با ونصفه اى عشر الدية ونصف عشر الدية الف وخمسائة درهم مثلاً والآية بالدروهي شجرة تصل الى ام الدماغ اى
الجلد الذى تحت العظم فوق الدماغ كما في الظهيرية وانما لم يذكر الاربعة بالمعجمة وهي شجرة تصل الى الدماغ لان بها ملك النفس
عادة ففى قتل الاشجار كما في الدرية لكن عن ابي يوسف رح فيها ثلث الدية كما في المضمرات والجايفة وهي شجرة تصل الى البطن
والقعر والمراد جائفه الارس فان حكم جائفة غيره قدر ثلثها اى ثلث الدية وفى جائفه نفذت الى الجانب الاخر ثانياً لما
اى ثلث الدية ثم شرع فى اول الشجاج وبين مرتبة كالسابق كما ترى فقال والحارصة بالمسملات والحادثة وهي شجرة تحصى
الجلد اى تشقه بلا اخراج شئ منه كما فى قاضى خان وقال الطحاوى ولا يدرى كفا في الذخيرة والاربعة والاربعة
قال اربعة بالمسملة شجرة يظهر الاربعة بالاربعة مائة مائة كما فى الدرية والكافى واكثر المتداولات وفى الذخيرة الدية
على ما ذكره الطحاوى شجرة تيسل الاربعة على ما ذكره شيخ الاسلام بالسيلة اكثر ما يكون فى الاربعة من السيلان قال اربعة على ما ذكره
ما يرمى الجلدة سوار كان سائلاً وغير سائل وعلى ما ذكره الطحاوى ما يرمى ولا يسيل فى الظهيرية هي ما يرمى من غير ان يسيل
وهو الصحيح والاربعة السيلة ربع العين والباضعة بالصاد المعجمة والعين المسملة هي شجرة يوضع اى يقطع قليل لحم و
قيل يقطع الجلد كما فى الاختيار والتملحاجية هي شجرة يقطع اكثر لحمها اطراف جلد رقيقة بين اللحم والعظم والسمحاق بكسر السين
المسملة وسكون اليم هي شجرة يظهر تلك الجلدة وفى الاصل اسم لتلك الجلدة كما فى الظهيرية حكومة عدل بالاضافة
اى حكم مقوم وما قومه به من قدر التفات او غيره كما ياتى وقد مر فى الجنائيات وجه مخالفة للسابق ثم اشار الى الظهير
الحكومة فقال فيقوم عبداً اى يفرض المقوم كون الجنى عليه عبداً بالاضافة الا اى صحيحاً ثم يقوم معه اى مع هذا انما
اى شجوا وغيره من نقصان فقدر اى مقدار التفات بين التقيمتين هو اى القدر هو اى السع الحكومة فان
قوم بغير الاثر الف وسبع مائة يكون قدر التفات عشر الاربعة مائة درهم فيؤخذ من الجاني عشر الدية وهو الف
درهم وبه اى باذره ممدودى عنهما وقال الطحاوى ومشاخ بلع واختاره الحلو فى يفتى كما فى الكافى وغيره لان
الكرخى ضعفه بانه يودى الى ان سوجب هذه الشجاج اى فوق الموضحة اكثر من سوجب الموضحة ان كان نقصان قيمتها
اكثر من نصف عشر الدية فالصحيح ان ينظر كم سفار هذه الشجرة من موضحة فان كان نصفاً فنصف الموضحة وكذا ان
كان اقل واكثر لانه نابت فى الموضحة فغير الثابت الى الثابت وقال الصدر الشهيد انه ليفتى بل ان كان الشجرة على الراس
وبالاول ان كانت على غيره كما فى الظهيرية والاصح انها يرمى القاضى بمشورة اهل البصيرة لانه اعظم كما فى المضمرات
وقيل انها قد رما يحتاج اليه من النفقة الى ان يبرأ وقيل تنظر الى ارش ذلك العضو كماله الى ما نقصه تلك
الجراحية فبذلك القدر من ارش ذلك العضو وهذا اذا بقى الجراحة اثر والا فغنى بها لاشئ عليه عند محمد بن يلزم

قد رما الفوق الى ان يبرأ عن ابي يوسف رح حكومة العدل في الالم وتماسه في الذخيرة والمشمورة غور في كل جراحة برات كمانى
التمتاشى ويحب عند الطرفين في اصابع يد مع نصف الساعد وهو ما بين المرفق والكف نصف دية للاصابع الالهنا
كبير وحكومتها عدل نصف الساعد وعند ابي يوسف رح الساعد تاليع للاصابع وفيما الدية وفيه اشارة الى ان في
اصابع رجل مع نصف الساق دية وحكومتها وهذا على ذلك الخلف والى ان الاصابع من نصف العضد والفخذ على هذا
الخلاف والصحيح قولهما كمانى الذخيرة والكف تاليع للاصابع ومقاصلها فلو قطع الكف مع كل الاصابع او بعضها او مفصل
وجب الارش ولا شئ في الكف عنده وهو الصحيح واما عندهما فخذ ذلك اذا كان مع الكف ثلثه اصابع فصاعدا وما اذا كان
سعه اصبعان او اصبع او مفصل فنظير الى ارش الكف وهو الحكومة وارش الاصبع فالواجب الاكثر منها كمانى الذخيرة والمعبرة
للاصابع تغيير للسابق مع التنبية على ان الحكم لم يتغير بكل الاصابع او بعضها فان اللام يرد الى الجنس ومن النظم انه تاكيد
للسابق فان الواو يابى عنه كمانى في المعاني وكذا ان الواو احسن لانه لم يعلم حكم الاثنين حينئذ وفي اصبع ليد او رجل
زائدة قطعت عمدا او خطار ولو لا تقاطع شلما وعين صبي ولسانه وذكره حكومتها عدل لو لم يعلم الصحة اى صحة هذه
الثلاثة بما دل من الدليل على نظره اى الصبي وكلامه اى بكلامه فيكون معطوفا على كلمته ما وحركته ذكره للبدول
فلا يكتفى بان الاصل هو الصحة وفيه اشارة الى ان الصبي في غير ما ذكر سن الالف واليه والرجل وغيرهما كالبالغ في القود
بالعمد والدية بالخطار والى انه ان علم الصحة به وجب كمال الارش والى انه لو استملك ففيه الدية وقال محمد رح ان فيه الحكومة
كمانى الذخيرة ولا يقا وجب للجنى عليه في الطرف الا بعد بربر لانه ربما يسرى الى النفس فمالم يستقر على شئ بالبربر والى ان
لم يدركه اى جناتيه فيترتب عليه الحكم والاصل في كل الجنائيات عمدا او خطار ان لى تانى حولا فلعن فضلا ليو افقه فير او يخالف
فيملك كمانى الكرامى وغيره وعمدا للصبي والمجنون والمعتوه لا السكران والعمى عليه خطار في الحكم فوجب المال في
الحالين وفيه اشعار بان بعد العقل قتل وهذا اذا كان المجنون غير مطبق والا فيسقط القود كما ذكره شيخ الاسلام وعنهما
انه لا يقتل مطلقا الا اذا قضى عليه بالقود وفي المنتقى انه لو جن قبل الرفع الى ولي القتل لم يقتل كما لو عتبه بعد القتل وفيه الدية
في ماله كمانى التطهير وعلى العاقلة اى عاقلتهما الدية في الحالين وفيه اشعار بانها لم يجب في مالهما وفي شرح الطحاوى
ان الجناتية ان كانت في النفس فعلى العاقلة وكذا ان كانت في طرف الحر والدية بلغت نصف عشر الدية فصاعدا وما
اذا كانت في العبد او لم تبلغ نصف عشرها وهو خمسائة في الرجل ومائتان وخمسون في المرأة ففي مالهما حالا لا يلا وجوب
كفارة وبلا حرمان ارث الا ان الاول عقوبة والثانى امر دائر بينهما وبين العباداة فلا يليق بهم ويحرم المرتد عن ميراث
ابيه لاختلاف الدينين لاجزاء الردة ومن ضرب ولوز وجالطن المرأة ولوز وجهه يجب غرة بالتسعين خمسمائة ودرهم
حقيقته وحكميته كما اذا كانت فسا او امته او عبدا قيمته ملك فامى ادى اجر على القبول وانما سميت به لانها اول بها
الدييات وغرة الشئ اوله كمانى التطهير وفيه اشعار بان لا يجب بالكفارة كمانى الذخيرة وفي رواية تحجب كمانى العماءى

والأفضل ان يكفر ويستغفر لانه ارتكب محظورا كما في المداية على عاقلة اي على عاقلة الضارب لاعليه في روية عليه كما ياتي
ان القتل المرأة واليتيم ذكر او مؤنثا ولا يستوي في الميت المذكور والمؤنث كما ظن وآية لهم الارض الميتة وفيه اشعار
بانما لو القت ميتين او اكثر وجب غرة في كل كما في الذخيرة والكلام يشير الى انه اريد باليت الحر بان كانت امه حرة او امه
علفت من سيدا او من المغرور وهو حرا لقيمة فان حرية الجنين شرط لوجوب الغرة كما في العماوى ويجب دية كاملة ان
لقت حيا فمات لان الضارب قاتل له شبهة عمد وفيه يمار الى انه يجب الكفارة فيه كما في شرح الطحاوى وغيره والى انه
لو القت حيا مقطوع اليد كان فيه نصف الدية على العاقلة كما في الذخيرة ثم شرع فيما اذا ماتت الام فقال وغرة للجنين دية
هى خمسة آلاف درهم لانه ان القت الام ميتا فماتت الام بالضرب ودية الام فقط لا غرة للجنين ان ماتت
الام فالقت بعد الموت ميتا لاحتمال ان يكون سوتة بالاختناق في الرحم بعد الموت وديتان ان ماتت الام
فالققت حيا فمات الحى لانه قتل نفسين وورث الحى من دية الام لانه مات بعد ما وفيه اشعار بان لو القت حيا فمات
ثم ماتت الام وجب ديتان والام ترث من دية الحى كما في شرح الطحاوى وما يجب في الجنين من الغرة او الدية وهو بان
الولد في البطن من جن اى ستر فهو لوارثه لانه بدل نفسه سوى ضاربه اى غير ضارب الجنين فهو شئ منقطع لانه ليس
بوارث فانه قاتل له وقد يشير في الجنائيات وغيره بان لم يجب الكفارة عليه فلا عليه تبرك التفرج كما ظن وفي جينن الامة اى
في جينن مملوكة القتل الامة ميتا بالضرب فالاضافة للعهد نصف عشر قيمته بهذا المكان على لونه وبهيئة فرض حيا في الذكر
اى وقت كونه ذكرا وعشر قيمته في الانثى لان قيمة الذكر في العادة اكثر من قيمة الانثى وان تساوى اى السن والجمال
وعن ابى يوسف رح لاشئ عليه الا اذا نقص الولادة الامة فانه ليضمن النقصان جنيدا وقيمة شارة الى ان ما في الجينن على
الضارب حالا الى انه اذا لم يكن لوقوف على كونه ذكرا او انثى فلا شئ عليه كما اذا القى بالراس لانه انما يجب لقيمة اذا نفع فيه الروح
ولا ينفخ من غير الراس كما في الذخيرة واعلم ان المعبر في الجينن حال الضرب حتى انه اذا اعتقه مولاة بعد الضرب ثم القى حيا
لم يجب الا القيمة كما في العماوى وما استبان من الجينن بعض خلقه كالنطف والشعر كالنطف خلقه في وجوب الغرة
والقيمة وغيرهما لانه ميتا جنينا عن العلقه والدم وفيه اشعار بان استبانة بعض الخلق شرط للحكام المذكورة فلا يجب
شئ بالقار جارية الغير ما هو وما كما في الميتة لكنه يشكل ما مر وذكر في العماوى ان المعبر في جينن الامة معرفة الذكورة
والانوثة وضمن الغرة بالنصب عاقلة امراة كما في الزيادات او المرأة نفسها كما في المتقى بن عمار على ما قالوا ان لا عاقلة
للعلم والاول المختار الا اذا لم يكن لها عاقلة فانها عليها في سنة كما في العماوى سقطت جنينا ميتا فلا يجب شئ
باسقاط ما لم ينفخ فيه الروح ولم يمتين بعض خلقه فجنينا يكون لطفة او مضغعة وعلقه ودرتها مقدرة بمائة وعشرين يوما
زمان كل منها ربعون يوما على ما قال بعض المشايخ وقال على ابن موسى ان اسقاط مكره لان المار الواقع في الرحم
ما نفع فيه لما في الذخيرة عمد اريد وارفلو شربت للندوى شيئا لوجب السقوط لم يجب شيئا من الغرة الا في روية ولا ان

الكفارة الا في رواية وورثت الا في رواية كما في العماوى او فعل كضرب البطن او الحمل الثقيل او معالجة الفرج او غيره بلا قصد
 الاستسقاط لا يجب شيئا منها بلا اذن زوجهما فان كان مع الاذن لم يضمن الغرة الا انما تأثم عليها التوبة والاستغفار
 حصل من الحدث في طريق العامة اى طريق للعامة نافذة ورافعة في الاصهار والقرى ودون الطريق في القفاوز
 والصحارى لانها لا يمكن العدول عنها كما في الزايدى وسياق الخلفات وطريق العامة لا يحصى قومه وما تركه للمرور قوم
 بنوا دورا في ارض غير مملوكة ففى باقية على تلك العامة وهذا مختار شيخ الاسلام والاول مختار الامام الحلوانى كما في العماوى
 كنفى اى ستر احار وسيزا اى ما يركب في الخالطس مجرى مارس خشب وغيره وان لم ينقل عنه وعن ابن الاعراب انه
 من وزب الماء اى سأل وقيل هو فارسى معناه قل الماء فرب بالهزرة ودون الياور وانكر ابن السكيت ترك الهزرة اصلا
 كما قاله المطرزي والاولى تركه عمدا على ما يتجمل به بعده او جرح صنا بهم لم يحجم وسكون الارض منهم الصاد الهمة وان
 وهو خيل قيل معناه البرج وقيل الميزاب وقيل جرح يخرج من الخالط للبناء عليه كما في الغرب او وكانا عربى او فارسى كنى
 الصلوة وسعه ذلك اى جاز لا الاحداث فان الجائز غير مضيق كما قاله المطرزي ان لم يضرب بالناس فان ضربهم لم
 كما في النهاية وفيما ذكر ابيار الى انه كمل له ذلك وكمل له الانتفاع به ان منع عنه كما في الكراوى وقال الطحاوى انه لا يمنع
 عنه لا يباح له الاحداث وياثم بالانتفاع والترك كما في الذخيرة والعس والمجلوس للبيع على هذا التفصيل كما في التمراشى
 ولكل من احاد الناس كما في الذخيرة او من اذالم ثم منعهم كما في النهاية لكن فيه فتنة او من اوسا لهم ولو كانوا كما في
 الكراوى لنقصه اى البطلان ذلك المحدث بعد الاتمام وكذا قبله كما هو مذموم وهو الصحيح وقال محمد بن له منغ الاحداث
 لا النقص وقال ابو يوسف ربح ليس له المنع والنقص وعن محمد بن ربح ان لغير العبيد والصبيان نقصه وان لم يضربهم
 وقال ابو القاسم الصغار له نقصه اذ لم يكن له شئ ذلك المحدث والافوتعت حيث لم يبدى نفسه فلا يلتفت الى خصوصية
 وهذا اذا علم احداثه واما اذا لم يعلم فقد جعل حديثا حتى كان ملائما لنقصه وعن ابى يوسف ربح انه ينقص ان ضربهم وهذا كلام اذا
 احدث نفسه فان احدث للمسلمين كما اذا بنى سجدا في بعض الطريق ولم يضربهم لا ينقص كما في العماوى ومن احدث في
 طريق الخاصة غير ما قد ذكرك الطريق وهى ما يحصى قومه وما تركه للمرور قوم بنوا دورا في ارض شتركة بينهم كما في الذخيرة
 لا يسهو احداث ذلك بلا اذن الشركارسوا كان من ضربهم لا لانه ملكهم فلو احداثه كان لكل نقصه وهذا اذا علم احداثه ولا
 فقد جعل قديما حتى لا يكون لاحد نقصه كما في العماوى ومن عاقلته اى المحدث وتية من بات بسقوطها الى بسقوط
 واحد من هذه الاشياء عليه لانه متعدد لشغل هو اى الطريق كما في الذخيرة لكن في البداية وغيره ما اصابه الطرف الخارج من
 الميزاب ضمن لانه متعدد واما اذا اصابه الداخل فلا يضمن كما اذا اصابه الطرفان فانه لم يضمن الا النصف سواء علم ان اى
 طرف اصابه او لم يعلم وفيه اشعار بان بوجع بلا موت فان بلغ ارشه ارش الموضحة فهو على عاقلته وان لم يبلغ فغلبه في
 الاكتفار اشعار بان لا يجب الكفارة ولا يحرم من الميراث كما في الذخيرة كما ضمن العاقلته الدية لو وضع حد حجرا

شخصاً في الطريق أو حفر بئر في الطريق أي طريق العامة أو الخاصة فتلف به أي السقوط النفس أي آدمي لأنه متعدد في ذلك وفيه يمار إلى أنه لو وضع حجر في الطريق أو المتاع أو الخشبة أو ربط الدابة أو التقي التراب أو قعد للاستراحة أو المرض أو رث الماء ضمن في كل ما وهذا إذا لم يعلم الماء بالرش بأن كان العمى أو ليلاً فإن علم لم يضمن وقيل هذا إذا رث جميع الطريق فلو رث البعض لم يضمن وإلى أنه لو انتفع بمكة ولو بوجه لم يضمن كالقمار الخلع أو الطين أو الحطب أو ربط الدابة أو القعود في فناء واره ولو في غير النافذة لكن لو بنى فيه أحد من أهلها وحفر بئر الصب الماء ونصب دربا على رأسه ضمن وإن أجمع على ذلك أنه كلهم لأن للعامة فيه نوع حق فإن لم يمان يخلوه عنه الزحام حتى يخف الكل في الذخيرة وإلى أنه لو حفر في مغارة في غير ممر الناس لم يضمن لأنه غير متعدد وأما لو حفر في طريق المغارة فتشريح صدر الإسلام أنه لم يضمن وفيه يسوطة أنه ضمن وإلى أنه لو حفر في فناء القري ضمن كما أشير إليه في النية ولو بنى قنطرة في نهره لم يضمن وإن بنى في نهر العامة وتعمد المشي عليه ضمن والأفلا كما في الكرامات وبهذا يتبين أنه إنما يضمن في حفر البئر ووضع الحجر إذا لم يتعد الواقع المرور كما قال الزاهد لا يضمن العاقلة إن مات الموقع فيما جوعا وعطشا باج طبعه وعماء ولو بسبب ابتداء العفونة عن البئر كما في النهاية وهذا عنده وأما عند أبي يوسف رح فقد ضمن بالنعم لا غير وعن محمد رح ضمن بالكل وعلى هذا إذا أخذ رجلاً أو دخله بيتاً دس عليه الباب حتى مات جوعاً وعطشاً والفتوى على قول أبي حنيفة رح كما في الخاصة وإن تلفت به أي بذلك من إحداث الكيف والجرح والدمكان ووضع الحجر وحفر البئر في الطريق يضمن ذلك الميراث والوضع والحاضر هو تأكيد العاقلة فإن ضماهم خلاف القياس ثم شرع في ذكر الشرط النقض والضمانين وقال إن لم ياذن به أي بذلك من الإحداث وأخويه لإمام أي السلطان وذلك لأنه غير متعدد حينئذ قال الإمام ولاية عامة على الطريق إذا ناب عن العامة فكان كمن فعله في ملكه قال شاكنا إنما جاز له الإذن إذا لم يغير العامة بأن كان الطريق وسعاً ما إذا كان ضيقاً فلا يجوز كما في الذخيرة وفيه إشارة إلى أنه لو بنى في طريق أو سوق ياذن الإمام كان مثل البناء ياذن المالك وهذا في أسواق الكوفة وأما في بلادنا فالسوق لأصحاب الحوانيت فلا يكون لآذنه فائدة قبل الإذن يستقيم إذا كان فيه طريق نافذ لأن الطريق إذا كان نافذاً يكون التدبير في ذلك إلى السلطان كما في خزائنه المفتين ولما أخرج الكلام إلى القتل بيماً ذكر الحائط المائل وإن كان جملاً والالتفات الكتاب فقال مبتدأ بمقتبأ خبره ما يأتي من ضمن ورب حائط أي المالك جدار حقيقي أو حكمي كالواقف والقيم وصورة أنه إذا مال حائط الواقف من نحو البسي أو الازفطاب عن أحدهما فلم ينفقه حتى تلفت نفس به ضمن عاقلة الواقف كما في الخزائنه وغيره مال عما هو أصله من الاستقامة وغيره ينفقه المنصع والواهي إلى طريق العامة وإلا فاحتمل فهو من قبيل الاكتفار كقول وطلب بالفتح نقضه وإصلاحه صورة الطلب إن يقول أنه مائل أو مخوف فالنقض وفي ضمير المائل أي المائل إلى أنه لا يصح الطلب قبل الميل لا لعدم اعتدلي الكفاي وغيره ولعدم الاطلاع عليه طين إن الحسن الفار مقام الواو وفي الاكتفار شعابان شرط الضمان هو الطلب لا الأشهاد وإنما ذكره ليتبين من اشتباهه عن الكاره وصورة أن يقول أشهد وإلى قدست إليه من هذا حائط كما في الكافي وذكر في المنتقى أنه لو عمل

اهم بما لحاظ فانه ان كان اشها وبخلاف ما اذا قال يعني لك ان تعد منه شورة وفي الكرامى عن محمد بن ابي حنيفة لا يشترط على المشتري ان يضمن على التمام وعلى كون الحائط ملكا للتقدم اليه وعلى كون المالك بسقوط الحائط مسلما واحدا ولو عجز غريبا او صبي او ذكرا واحدا كذا لك وامرأة وبشرط الطلب من واحد من العامة في طريق العامة ومن الخاصة في الخاصة لا يشترط في المروك كافي الذخيرة وذكر في شرح الطحاوى انه يشترط في البصبي والبعد اذن وليه ومولاه بالخصوصة فيضمن طرف طلب يملك نقضه فلا يطلب من احد من الورثة لانه غير مالك للنقض لكن في الاستحسان يصح ذلك لانه تمكن من الطلب من الشر كالمجموع على نقضه فيضمن المطلوب بقدر حصته من الحائط كما في قاضي خان كالراهن فانه يملك النقض لئلا يفسد رهنه لانه ملكه فان كان مغسبا مع الرهن وقضى الدين من ثمنه حتى ينقضه الا اذا لم يوجد المشتري فانه يطلب منه حتى يرفع الى القاضي فانه المهرتن بالنقض ان كان حاضرا واذا المهرتن به حتى اذا لم ينقضه يكون تعديا كما في الكرامى وشمل المولى من الاب والجد والوصى الموصى به فلو اسقط حائط الصغير بعد الطلب من وليه كان الضمان في مال البصبي فلو بلغ اموال المولى بطل الطلب فلا يضمن بالتلف بشئ كما في العمادى وشمل المكاتب لانه مالك على نقض حائطه فان لم ينقضه حتى يتلف شيئا فان كان آديا ليس في اقل من قيمته من قيمة الآدمى وان كان غيره ليس في قيمة بالغة ما بلغت اعتبارا بالجناية الحقيقية كما في الكرامى والبعد التاجر فان له ولاية النقض سواء كان مريونا او لا فان تلف آدمى فالدية على عاقلة المولى وان كان غيره ففي ذمته البعد يباع فيه فلم ينقض الحائط على طلب في مدة اى زمان او ليعيبه الطلب واخره قبل السقوط يمكن نقضه اى يدوم قدرته رب على نقضه في تلك المدة كما يشعر بالمضارع فلا تسأل في اطلاق الدية كما نطن فالماصل انه يشترط للضمان اذ اعم القديرة على الطلب الى وقت السقوط حتى لو ذهب به بعد الطلب لطلب من يهدمه وكان في ذلك حتى سقط الحائط لم يصح من ان يملك من جسد المايه استثنى في الشرع كما في الذخيرة وغيره ولو جن بى الاشهاد وبطل الاشهاد لانه لم سبق له الداية الا لسال بعد الجنون فكذا اذا افاق ولا يعود والماشا قبل كما في العمادى ضمن رب الحائط مال بالتفريق تلحق به اى بسبب الحائط المائل وفي العمادى لو سقط على حائط الجار فدمر ضمنه الجار الحائط وترك النقض بماله واخذ النقض ومنه نقصان ومنه ما قلناه لنقص التي تلحق به لا يضره تعدد المشتغل به من العامة او يضمن من طالب بنقص حائطه فباع حائطه وقبضه المشتري فحقا الحائط لانه قد زال يتمكن من ادمه بالبيع كما في الداية فلا يشترط القبض كما في عامة الكتب فهو قيد للتفاقي ولا يضمن المشتري لانه لم يطلب منه واطلاق البيع يراى على انه نور على البائع بقبضه او غيره او بخيار شرط او روية للشمس لم يضمن الا اذا طلب بعد الركون كما اذا كان الخيار للبائع فانه بعد نقض البيع ضامن كمال الظهيرة او طسب اى رقع طلب من لا يملك اى نقضه كالمودع ونحوه من المهرتن والمستاجر والتعير والغاصب وغيره فانهم لا يملكونه ولا يخفى ان ما بين المسكنين من مفهوم ما سبق من الاصليين وان مال الحائط الى دار احد من مالكا وساكن باجارة او غير ما فاضافة الدار لا وني ملائمة فلا يطلب لدفع الضرر فيه ما يراى الى انه انما مال بعضه الى الطريق وبعضه الى الدار فطلب احد من اهل الدار ضمن لانه من العامة لكن لو طلب من غيرهما ضمن ايضا

لانه صبح الطلب فيما مال الى الطريق كما في الظهيرة واعلم انه لو اهل القاضى رب الحائط يواو اكثر لم يصح فلو تلف شئ بالسقوط ضمن
لانه الحق للعامة وتصرف القاضى في حق العامة نافذ فيما ينفعهم لا فيما يضرهم كما في الذخيرة بخلاف تاجيل احد من اهل الدار لانه
فانه صحيح فلم يضمن كما في المضمرات وان نبى الحائط ما ملأ الى الطريق او الدار رتب اضمن تألف بلا طلب من احد لا يتعد
بهذا الفعل لشغل الهواء وان طلب النفس بالضم احد الشركاء في الحائط ائبل او حفر احد بهم بئر في دار مشتركة بلا اذن
الباقي وتلف شئ بالسقوط فالضمان عنده للنفس والمال بالحصة الحائط والدار فان كانوا ثلثة ففي الحائط ضمن ثلث
المال والعاقبة ثلث الدية وفي الحفر ثلثي المال والدية لانه لم يتعد الا في المعصيتين لشريكه ضمن عندهما النصف في السلتين
لان التألف قسمان معتبر وهذان

**فصل ضمن الراكب السائر في الطريق ما تلفه وابته من النفس والمال بان ضربته برأسه او كدسته او عصته باسنانها
او خبطتها اى ضربته بيدها او طميت بهما او برجلها اى وضعت عليها او صدرته اى ضربته بحسبه لان السير في الطريق ساج نظرا
الى حقيقة بشر السلاسة نظرا الى حق غيره ولم يوجد مع اركان الاحترار لاما فحيت برجلها بالحمار المملته اى ضربته بها فموت
باب استعمال القيد في المطلق لاسن قبيل علقتهما بتنا وما سبار واكناطن يقال نفحة الدابة اى ضربته بحمارها كما في المغرب
وغيرها وتلف بها راشت اى بالقار وثناء وبالت الدابة الراكب عليها في الطريق حال كونها سائرة
في زمان الاتلاف باحد من هذه الافعال فما قيدان لم يمسها وانما لم يضمن بالنقع والروث والبول لان الاحترار عنهما غير
ممكن وانما قيد بالسير لانه لو تلفت في العدة ضمن ان قدر على منعه والا فلا كما في احكام السكارى من العماوى واوقعها في
الطريق لغة قضيت كما سرت ذلك اى للروث او البول فلو وقع بغيرها فهو ضامن بانما فمات في كل الوجوه الا اذا وقعها بال
السلطان فانه لم يضمن به كما في شرح الطحاوى فان اوقعها في سوق الدابة لم يضمن لانه باذن السلطان كما اذا وقعها
في المفاوز في غير المحجة فانه لم يضمن ولو بغرزة لانه لا يضر الناس بخلاف المحجة كما في الاختيار وفيه اشعار بان الراكب في
ملك نفسه لم يضمن بفعل الدابة وهذا في غير الوطى فانه بمنزلة فعله فيضمن وبان السائق والقائد لا يضمنان اصله
كانت واقفة او سائرة كما اذا لم يكن لصاحب سها كما في الذخيرة او بما اصابته الدابة بيد او رجلها في سير الطريق حصاة
او حجر اصغير او هو غير الحصاة في العرف او نحوه من النواة والغباء ونحوه فقار اى شق عينها فانه لم يضمن لانه لا يحترز عنه
وقيل بعنف على الدابة في هذه الصور ضمن كما في الذخيرة وضمن الراكب بالكبير اى باصا به الحجر الكبير فقار العين لانه يحترز
عنه والسائق والقائد من القوة واليقض السوق فهو من امام وذلك من خلعت والمردف كالراكب في الضمان بالكل
الا انفعه على ما قال شيخنا وذهب مشايخ العراق الى ان السائق يضمن بالنفخة ايضا وفي الاصل ما يدل على القولين الاول
الصحيح كما في الكفاية وفيه اشعار بان لو اجتمع سائق وقائد كان الضمان عليهما الضيق لان احدهما سائق للكل الاخر قائد له
ان لو اجتمع سائق والراكب خاصة لانه مباشر كما في الاختيار ولو اجتمع السائق والقائد والمردف والراكب ضمنوا ارباعا كما في الجميع**

الا ان الكفارة اى كفارة تلف النفس في الوطى دون غيره بقرينة اللام فلا تسأل في اطلاق الكفارة كما ظن عليه اى الراكب فقط دون السائق والقائد والمترد لانه سائرهم سبيون وفيه اشعار بان الدية في جميع هذه الوجوه على العاقلة والمال في مال الرجائي وبان الكل يرثون سوى الراكب في الوطى كما في الكافي واذا اصطدم اصطدمت اى تضارب بالجسد فالنفس اى النفس عاقلة كل منها لو رثته الاخر دية الاخر لان علة القتل صدرته كل فلو كانا حامدين ضمن كل من المصطدمين نصف دية الاخر وهذا اذا كانا حارين واما اذا كانا مجدين فمدر في الخطار والعمد واذا كان احدهما حارا كان الموجب على عاقلة الطرفى المقتضى قيمة العبد فياخذه ولى القتل وفي الخطار كل قيمة فياخذه ورثته المرد واما خض فارسان لانه لو اصطدم رجلا فان وقع كل في حبة فملا شئ على واحد منهما وان وقع احدهما على قفاه والاخر على وجهه فدر دية الاول على عاقلة الاخر وان وقع كل على قفاه فدية كل على عاقلة الاخر كما في المماصة وغيره وان ارسل في الطريق كلبا فاصاب شيئا فالتلف في فوره اى فور الارسال بلا سكون وسئل الى جانب آخر ضمن المرسل ان ساقه اى كان يشى خلفه فلو ارسل الى صيد لم يعين كما لو سكن ساقه مال ثم سار اليه ولم يسبقه وعن ابى يوسف سرح انه ضمن بكل حال وبأخذ الشايخ كما في الكافي وعليه الفتوى ولو اغرا حتى مضى بجماله لم يعين عنده وضمن عند محمد سرح ان ساق او قاذو كما في المماصة لا يعين في ارسال الطير اى البازى السوق المصيب في فوره لانه يحتمل السوق فوجوده كعدمه وعن ابى يوسف سرح انه يعين ولا في اكل الدابة من الكلب والثور والغنم ونحوها المتطاعى النافرة من المالك فانها لم يسبقا وفيه رمز الى انه لو عضه كلب عقور ضمن ان يقدم اليه قبل المضى كما في النهاية والى انه لو اكل الكلب عنب كرم لم يعين لانه انما يعين اذا شهد عليه فيما ينافى منه التلف للنفس على ما قال نعيم الائمة والى ان الرامى لوبيت الغنم في ارض مزارع بالتماسه فنام فيفسد زرع الغير لم يعين احد منهما على ما قال الرجائي كما في النية والى انه لو ارسل وابة فافسدت زرعاً في فوره ضمن المرسل لا اذا مالست بمينا وشمالا ولا طريق آخر فانه لم يعين لان سيرها مضى عليها كما في الكافي واذا اجتمع الراكب او السائق او القائد والناخض اى طامع وابة يهود ونحوه بلا اذن الراكب واخويه ضمن هو اى الناخض ما تلف الدابة في كل الوجوه حتى لا تنفخ اى الضرب باليد او الرجل لانه شديد وعن ابى يوسف سرح انه يعين هو والراكب في الوطى مناصفة وفيه رمز الى ان الراكب لو تلف بالنفس فدية على عاقلة الناخض والى انه لو ملك لناخض فدر به والى انه ان تخشما الراكب فلا ضمان في النفقة والى انه ان تخشما الناخض باذنه فوطيت في فوره فالدية طيعا ولم يجزى الى الراكب بذلك على الاصح لانه لم يامر به وهذا كله اذا كان الناخض عاقلا حرا فان كان صبيا فعلى عاقلة وان كان عبدا فعلى رقبته يدفع بها او يقدى الكل في الكافي واما خض النخس لانه لو وضع يده على ظهر فرس وابة النفقة لم يعين كما في النية ويجب فقارعين نحو شاة نحو القصاب النقص الفقار من القيمة مقصود صحة العين ومفقورة العين فضمن الفصل وبذل فيه الحامة والدجاجة وغيرهما من الطيور وكذا الكلب والسنور كما في الذخيرة وفي فقارعين نحو البقر والحمار اى ائمة من البعير غير والحمار والبغل والفرس والبرذون ربيع القيمة اى ربيع قيمة البقر واخواته فان العقيقة في البهائم كالدية في الانسان

وفي العيين الواحدة سنة ربيع الدية وبه اذا كانت مما يكمل عليها والا فثمان النقصان كما في الفصيل على ما قال في التفتي وفيه شفا
بانه وجب نصف القيمة في فقار العيين على ما قال في القضاة وذكر ابو بكر ان المالك ان شار ترك الحجة عليه ضمن جميع القيمة وان
شار اسكما ضمن النقصان وانما خص بالعيين لان قطع لسان الشور والمراضمان النقصان على ما نقل عن شرف الائمة وعنه
جميع القيمة كما في المنيته وفي اذن الدراية وفيها ضمان النقصان وفي اليد والرجل منها القيمة وعالية الفتوى كما في الذخيرة وانما
اضاف الشاة الى القصاب ولم يضيف البقرة اقتداء بمخرج في الجاب مع الاشارة الى ان الحكم لم يختلف بالاضافة فيستوى
فنيقير القصاب وشاة غيره كما في النهاية فترك الاضافة لم يكن كما لمن

فصل ان جنبي عبيدا وامت على حرا ومملوك في النفس او الطرف خطا ولو حكما كما اذا جنبي صبي عمدا او عبيدا في الطرف فان
جناية كليهما خطا حكما كما في الكافي وقعه سيده الى ولي الجناية بما ادى بسبب الجناية فيسلكه الولي او قتله بارتهاى الجناية
فما سك بعمده وفيه شعار بان الجناية للسيد فله ان يختار ايا منها وان كان الاصل هو الدفع واختار فخرنا سلام انه القدار
والاول الصحيح لانه لو ملك العبد برى المولى كما في الكافي وبه اعندهما واما عنده فالفداء لانه الثابت بالنص فلو اختاره
ولم يقدر عليه اذ اتى وجده عنده واما عنده بها فعليه الدفع حينئذ لا لان التاجيل في الاعيان باطل والفداء في حكم العيز
لانه بدل فالحق وهبه السيد بعد الجناية وابعده ببيعها فانه بالفاسد لم يصير مختارا للفداء الا اذا سلم كما في المداية او عتقه او بوه
او كاتبه او استول بما ادى الجناية والحال انه لم يعلم السيد بما ادى بالجناية عنده هذه التصرفات ضمن الارش والقيمة الاقل
بزيادة اللام من قيمته اى قيمة الجاني تغليباً فيشمل ام لو ولد من الارش فمن تفضيلية مكررة وليس فيها منع ينقض الاستعوى
كما لمن وقدم غيره وان تصرف السيد واحدة من هذه التصرفات وقدر علم السيد بها غرم ومن الارش لان كلاً منها اول
لاختيار الارش وفي الاكتفاء شعار بانه لو زوجه او طمها او اجرها او رهنها لم يكن مختاراً للارش وعن ابي يوسف ربح في كل
منها سوى الاول اختياراً كما في الذخيرة ثم شرع في الجناية على العبد فقال دية العبد المجنى عليه من الحر او العبد خطا قيمته وكذا دية
الامة قيمتها فوجب لماك القيمة على العاقلة ان لم تبلغ دية الحرين فان بلغت قيمة العبد او جاوزت دية الحر عشرة امان
درهم وبلغت قيمة الامة او جاوزت دية الحر خمسة آلاف نقص من كل من اقية تين اطهار الفضيلة الحر على العبد
عشرة من الدراهم بالنص عند الطرفين وعنه في الامة خمسة آلاف والخمسة دراهم كما في المحيط والتمرتاشي وغيرهما ولم يقرر
من كل خمسة في روايته عنهما كما لمن فانه سموه وحسين وعنه ابي يوسف ربح انما قيمة كل منهما ما بلغت والاصل ان الواجب
في هذه الصورة امانان النفس وهو قولهما وضمان المال وهو قوله فالدية على العاقلة في ثلث سنين عندها وعلى الجاني حالاً
عنده والاول الصحيح كما في الذخيرة وعن ابي يوسف ربح ان القيمة ان زادت على الدية فقدر بها على العاقلة والباقي على الجاني
كما في الطرية وفي الغصب قيمته ما كانت اى ان غصب مملوكا فقتل عمداً وخطا فعليه قيمته بالغة ما بلغت بالاجماع
لان ضمان الغصب مقابل بالمالية اذا الغصب لا ير والا على المال وما قرر في الجناية على طرف الحر من دية الحر بيان ما

والاحسن ان يترك قدر قيمتها على طرف البعد من قيمته فيجب في موصفي البعد نصف عشر قيمته بالغة بالمتى لانه يجب في الموصف عشر دية
 هذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعن محمد بن ابراهيم انه نصف عشر قيمته الا اذا بلغت خمسمائة فحينئذ ينقص منه درهم وفي اليد نصف القيمة بالغة بالمتى
 محمد بن ابراهيم نصفها الا اذا بلغت خمسة آلاف فحينئذ ينقص خمسة دراهم كما في النهاية والكراني وغيره اشعار بان المقيس له شيء من الاشياء
 اخذ النقصان والارش والنقصان كلاهما على الجاني حاله كما في شرح الطحاوي فذكره احسن ثم استثنى عن هذه الضابطة ما قال
 وفي فقار عيني عبد ربه سيدة الى الجاني واخذ قيمته صحى او اسكه اى البديل اذا خربل النقصان عنده و
 اما عندهما فقد دفعه واخذ القيمة او اسكه واخذ النقصان واما خص بالعينين لان في فقار العين الواحدة نصف القيمة الا
 اذا بلغت خمسة آلاف فحينئذ ينقص منه خمسة دراهم كما في شرح الطحاوي وفيه ان يكون هذا قول محمد بن ابراهيم واما في ظاهر الرواية
 فنصف القيمة بالغة بالمتى لما مر من الاصل الا ان في الكافي يجب نصف القيمة اتفاقا لجنى مدير او ام ولد خطار
 ضمن السيد الاقل من قيمته اى قيمة كل منها بوصف التدبير والاستيلاء ليوم الجناية وثماسة في الكفاية ومن الاشياء
 اقلها فان جنى المدير او ام الولد جناية اخرى شارك ولي الجناية الثانية ولي الاولى في قيمة دفعت اليه اى
 الى اولى الاولى ان دفعت لبقضاء لانه يستوفى ولي الاولى زيادة على حقه فلا يتبع ولي الثانية السيد وليس في جناية
 اى المدير او ام الولد الا قيمته واحدة لانه ليس للسيد الارقية واحدة واتبع ولي الثانية عطف على شارك السيد فاخذ منه
 نصف القيمة ثم رجع السيد به على ولي الاولى او اتبع ولي الاولى ان دفعت اليه بلا قضاء واما عندهما فلا يتبع
 السيد كما اذا وقع بقضاء وفي القاموس اشارة الى انه ان جنى ولم يضمن حتى جنى اخرى فلولي الثانية ان يتبع السيد بلا خلاف
 دفع بقضاء او بغيره كما في الذخيرة ومن غضب صبيا حرا غير بالغ اى من اذهب بلا اذن الولي حرا غير بالغ غير معين نفسه
 فان عمر لم يثبت يد الغاصب حكما لان لسانه يعارضه ففى الكلام مجاز كما في النهاية فمات البصير مع اى في يده موتا فجأة
 بلا علة وهى بالضم والمد او بالفتح وسكون الجيم بلا مد وكفى بلا متون اى بمرض من الامراض لم يضمن الغاصب وان مات
 ذلك البصير بصا عتقه اى نال سقط من السماء وكل عذاب مملك كما في القاموس فيمثل الماشي والبر والشديد والحق
 في المار ولتردى من مكان عال كما في قاضي خان وغيره او ينش حية اى عضها في العقب انه بالشين المعجمة وفي الصحاح
 انها والسلمة بمعنى وهو اخذ العلم بمقدم الانسان وقال ابن الاثير السلمة اخذ باطراف الانسان والجمعية بجميعها ضمن عاقلة الدية
 لانه نقل الى مملكته بخلاف ما مر فانه لا دخل للمكان في ذلك كما في صبي او دج عبد اى جعل عنده عبيد ودليق فقتله البصير يومه
 فانه ضمن عاقلة الدية اى القيمة واما اثر الدية عمدا واعلى ما مر ان دية البصير قيمة وشارة الى ما ذكر ان الواجب في البصير ضمان نفسه
 كما قالوا واما خص البصير لانه لو غضب كبيرا وقيد همن وان لم يقيد لم يضمن واما قيد بالمر لان بالبصير ضمن في الوحيين فلان
 البصير ما لا من طعام وغيره سوى البصير لا يداع او اراض او عارة همن حاله بالاتفاق وان تلف بعده اى بعد الايداع
 والاخصر وسعه لا يضمن عند الطرفين واما عند ابى يوسف رح فقد ضمن والمخلف في صبي عاقل مجور واما غير العاقل فلم يضمن عنده

كما في شرح الجامع لصدر الاسلام وقاضي خان والتمرتاشي وضمن بالاتفاق كما في المداية شرح الجامع لمحمد الاسلام وهو الصحيح لان فعلا معتبرا كما في الكافي واما الماذون بالتجارة ولقبول الدولة فقد ضمن بالاجماع كما في المداية

فصل ميت مبتدأ فانه موصوف خبره حلف وهو اعم من الرجل والمرأة والحرد والبعد والكبير والصغير ولا سقطا تام المطلق واما اقصه فلا شيء فيه كما في الكافي وذكر في الظهيرية ان وجد لمين قتيلا في محلة فلا قسامة ولا دية بجرح اي جرحا وكذا اكثر من فعل ادى او اثر ضرب او خنق بغيرتين او كسر السنون به مصر الخلق او به خروج دم من اذنه او عينه فانه من فعل ادى ولذا لم يغسل ان وجد في المعركة بكذا واما اثر الميت على القتل لا رادة التفصيل والا كان صفة معنياعنه وفي الذخيرة ان الميت من ليس به اثر القتل والقتيل من به اثر القتل فهو خص واعم وجد ذلك الميت في محلة بغيرتين اي مكان نزول كما في المفردات فيشمّل البسمة والمحنة العرفية والدار وغيرهما ياتي من كلامه من الظن انه تسامح في الملاق الحلف على اهل المحلة واحترابه عن الشارع والسمن ونحوهما اما القسامة فيه واعلم ان المحلة غير ما يسكن فيه بل مسجد من الاماكن على ما اشار اليه كلامهم في الاصلية الجيران او وجد اكثره اي اكثر الميت ولو بلاراس او نصفه مع راسه في محلة فان وجد نصفه مشقوبا بالطول او اقل من النصف مع الراس او عضونه فلا قسامة فيه حال كونه لا يعلم بالبيتة او الاقرار قاتله اي الميت او اكثره وقد ادعى عليه القتل عمه او خطا على جميع اهلها اي تلك المحلة او على بعضهم باعيانهم او لا باعيانهم وعن ابى يوسف راج اذا دعي على بعض معين فلا قسامة حلف خمسون رجلا حراما مكافا ولو ادعى او محرودا في قذف فلا قسامة على المرأة والبعد البصبي والمجنون منهم اي من اهل تلك المحلة كما في عامة الكتب وفي الظهيرية ان القسامة على عاقلتهم وفي المفردات انه رواية عنه يستأجرهم الولي اي ولي الميت والمجملات خمسة خمسون وفيه إشارة الى انه لا خيار للامام في ذلك والى ان للولي اختيار الفساق والشبان والصالحين والمشايخ الا ان الاظهر ان اختيار من يقيم بالقتل كما في الكافي ثم اشار الى كيفية الحلف فقال بالله اي حلفوا بالله ما قتلناه اي الميت فجز المحلة يشتمل على ضمير البيتة بل انكلفت تقدير لاجلها واشتمال المحلة والولي عليه كما من ولا علمنا له قاتلا من قبيل تقابل الجميع بالجميع فيحلف كل واحد بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا كما في الظهيرية وغيره من المسدولات وفيه إشارة الى انه لا يحلف بصيغة الجمع لانه لا يعني ما اذا باشره احد منهم وحده ولا يرد ما اذا قتل جماعة واحدا فان كلامهم قاتل ولذا قتل في العمدة وكفر في الخطا وجماع الفعلين في اليمين مطروحة عنهم الا اذا ادعى الولي على واحد منهم وشهد عليه اثنان منهم فان كيفية عند ابى يوسف راج ان يحلفوا بالله ما قتلته لانه انما يحلف على العلم لا على الظن القاتل اذا علموا وهما يظهرانه فلا يحتاج اليه كما في الكافي لا يحلف الولي وان كان منهم لانه غير مشروع ثم اي بعد التحليف قضى على جميع اهلها بالدية لذلك الميت حرا وجد التقصير هم في حفظ المحلة فالقسامة والدية على اهلها كما في اكثر استون وذكر في الظهيرية ان كلهما على العاقلة وفي الذخيرة عن شيخ الاسلام ان القسامة عليهم والدية على عاقلتهم عليهم جميعا وفي الكافي ان الدية على عاقلتهم في ظاهر الرواية وما في اكثر النسخ انه يقضي بها على اهلها فيقتل ان يرد على عاقلة اهلها وان ادعى

انولى القتل على واحد من غيرهم اى غير اهل الحلة سقط القسامة والايما ن عنهم كما سقط الدية فان اقام البنية على ذلك
 الغير والاحلف وان نكل يحبس عند حتى يكلف اولى وعندهما يقضى بالدية كما فى شرح الطاوى والقسامة بالفتح اهم من
 الاقسام بالكسر بمعنى الحلف ثم قيل الايمان يقسم على اهل الحلة كما فى الكافية وغيره وقيل للذين يقسمون كما فى الكرامى وغيره
 وقال الرغب وغيره انها فى الاصل الايمان يقسم على اولياء المقتول ثم يقال ذلك لكل يمين فان لم يكن المنسبون فيها
 اى فى تلك الحلة كرا الحلف عليهم اى على من كان فيها نسبهم الى ان يتم المنسبون وان كان واحدا يحلف خمسين مرة و
 قس على هذا وقبه اشعار بان ان كانوا خمسين لم يكبر الحلف على احدهما فى الكافى ومن نكل منهم عن اليمين وابى عنها يحبس
 ان نكل حتى يكلف او يقر فان ايسر عن الحلف تمنى بالدية وعن ابى يوسف رح انه لا يحبس ويقضى بذلك كما فى
 شرح الطاوى وذكر فى المحيط والذخيرة والكرامى وغيره ان الجبس انما هو بالعهد واما فى الخطاء فلا يحبس بل يقضى بالدية
 على المعاقلة لا يكلف ان تخرج الدم من الفم وفيه كذا فى البداهة وغيره وذكر فى الذخيرة ان هذا اذا نزل من الراس
 فان علا من الجوف فقتل او دبره او ذكره او فحبالا يخرج منها بلا فعل احد وفى قاتل وجعل دابة ليو قما تل
 قسامة فاذا حلف قال دية على عاقلة كذا اجل محمد رح ثم من المشايخ من قال ان هذا اعم من ان يكون للدية ملك مرفة
 او لم يكن ومنه الملاقى الكتاب ومنهم من قال ان كان لملك فغايه بقسامة والدية ويعرف ذلك بقول السائق او
 القائد وعن ابى يوسف رح هذا اذا كان ليو قما محققا فان سافنا انما ارجوا فلا شئ عليه انما قال ليو قما رجل اشارة الى انه لو لم يكن
 معها احد كانا على اهل الحلة ويحجبى هنا التفصيل السابق الكل فى الذخيرة والراكب على الدابة عليها قاتل والقائد لم يمس
 كالسائق فى وجوب القسامة والدية ويمكن ان يقال ان فيه اشارة الى ان اجتماعهم كالا نفر وفى وجوبه لانه فى ايديهم
 الكافى وفى قاتل وجعل على دابة بين قريتين او كلمتين او قبيلتين كان القسامة والدية على اقربهما من القاتل وهذا
 اذا كان فى موضع لا يكون مملوكا لاحد والا فكل مالكه وفيه اشعار بان لو وجد بين ارض قرية وبوت قرية كانا على الاقرب والقرية
 شير الى ان صوت البليغ اليه والا فلا شئ على احد والا حسن ترك قوله على دابة فانه لو وجد قاتل بين قريتين فى موضع لا يكون
 ملكا لاحد وبلغ صوتهم اليه كانا على الاقرب الكل فى الذخيرة وان استويا فعليهما كما فى التمر تاشى وفى قاتل وجعل فى ارض رجل
 عليه القسامة اى خمسون حلغا وفيه اشعار بان لاقسامة على المعاقلة وهذا قول ابى يوسف رح واما عندها فان غاب
 المعاقلة فكذلك ولا فعليهما ايضا كما فى الكافى ويذكر اى يعطى الدية عاقلة ان ثبت انها اى الدار الى الدار لى للرجل بالحق
 اى البنية اذا انكره او قالوا انما ودليته وفيه اشارة الى ان اقرار ذى اليد ليس بحجة على المعاقلة والى انه لا شئ عليهم بمجرد ظاهر
 اليد وفى الاوضح انما ذكره قول الطرفين واما عنده ابى يوسف رح فلا يحتاج الى الحجة وكفى مجرد السكنى وتدى عاقلة ورتة
 اى ورتة القاتل ان وجب فى دار نفسه لان الدار للورثة وقت ظهور القاتل فالدية على عاقلة ثم وهذا صحيح كما فى المحيط
 وفيه اشعار بان قيل بوجوب الدية على عاقلة القاتل وهذا اذا اختلف عاقلة الوارث والقاتل فلن اتحدوا ويعقلوا حتى يعفوا

من الدرية ديون القليل ونفذة وصاياهم ثم يحلفه الدارث كما اذا قتل العصى او لمعهه اياه فانه يجب الدرية على عاقلة ويكون ميراثا
 كما في الكفاية وقاير كلامه ان القسامة على النورثة لا العاقلة كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انها عليهم وهذا على قوله والما على
 قولهما وفي رواية عنه فقد يردوه لان الدار في يده حاله القتل فكانه قتل نفسه كما في الاختيار وغيره والقسامة على
 اهل الاراضي الخطية اى على ملاك القدار وهي بالكسرى الاصل باختلاف الامم اى افرزه وميزه من الارضي الغنيمة واعطاه
 الاحكام في الطلبة ودون السكان كالمستجرين والمستعيرين والمشتريين والذين يملكون بالبتة والمهر او الوصية وغيره من
 اسباب المالك وان كانوا يقينون بما قال باع كلهم اى كل اهل الخطية فعلى المشتريين ودون السكان والما حصل انه اذا كان
 في محلة المالك قديمة ومدرسية وكان القسامة على القديمية ودون اخويها لانه انما يكون ولاتية تدبر الحيلة اليهم واذا كان فيها
 المالك حديثة وسكان فعلى الحديثة واذا كان سكان فلا شئ عليهم وهذا كله عندنا في يوسف ح فالفرق اثنتان سوار في
 وجوب القسامة وتماسه في شرح الطحاوي قيل هذا في عرفهم واما في عرفنا فعلى المشتريين لان التدبير اليهم كما اشير اليه في الكراماني وفي
 قتيل وجد في دارا وغيره من المالك مشتركة بين القسامة والدرية على عدد الرؤس فان كان نصفها الزيد وعشرها المهر والباقي
 لمكر فالقسامة عليهم والدرية على عاقلة تملكها منسوبة لان صاحب القليل والكثير سوار في الحفظ والتدبير وكذا لو وجد في نهر
 مشترك وفي الفلك ونحوها بالجملة كانتا على من فيمنه من السكان والملاح والدادلما والمالك غيرهم سوار على ما قال بعض
 المشايخ ونتم من قال اذا كان المالك فالقسامة عليه والا فعلى السكان كما في الذخيرة وفي مسيح مخرجة كانتا على اهلها
 لان تدبيره اليهم وادخا في مسيح شيرة الى انه لا قسامة في مسجد الجامع ومسح الشارع لان القسامة انما يكون لقوم مع وفين
 وفيه الدرية على بيت المال وبذا اذا لم يعرف بانيه والا فالقسامة عليه والدرية على عاقلة كما في التمر تاشي والى انه لو كان
 مسيح الاخر بامر من الحكم كذاك بل القسامة والدرية على بانيه وان لم يعرف فعلى عاقلة صاحب القرب له ورنه كما في الذخيرة
 وفي سوق مماوك الاحسن مملوكة كانتا على المالك عندهما وعلى السكان عندنا في يوسف ح كما في الكافي ويدخل فيها
 سوق قريبة من المجال يحتمل الناس فيها في جميع الايام او بعيدة ليسكن فيها في الليالي او فيها دار مملوكة فانما على اهلها تقدير
 حفظهم كذا في النهاية وفي سوق غير مملوك بان كانت بعيدة يحتملون فيها للتجارة في بعض الايام ودون بعض ليس
 فيها ساكن ولادار مملوكة ويدخل فيها سوق السلطان فانما لعامة المسلمين كما في التتمه والشارع اى الطريق الاعظم من
 قولهم شرع الطريق اى بين اوعلى التجوز وحقيقته طريق لشرع فيه عامة الناس وفي السجون والجامع لا قسامة في شئ
 سنا والدرية على بيت المال لان تدبيره الى الامام وعندنا في يوسف ح كما على اهل السجن وفيه شعار بان رباط العامة
 وحبر العامة كالشارع كما في البداية وغيره وكذا الاراضي الملكة فانما كالموات كما في شرح الذخيرة ولو وجد قتيلا في موضع
 سباح كالغداة الانه في ايدي المسلمين كانت الدرية في بيت المال كما في قاضي خان واما الاراضي التي للمالك اخذ اهل
 قتل فينبغي ان يكون القتيلا منها بدرا لانه ليس على الناصب دية كما في الكراماني وغيره وذكر في الذخيرة لو وجد في طريق عظيم غير مملوك

كانت الدية على اقرب المال التي تشرع الى هذه الطريق وفي برية تبشيد اليا والاراد تخفيفا وهي صحراء لا عمارة بقريها اي
لا يكون احدهم ولا يبلغ اليها صوت من مصر وزي فان بلغ اليها فعلى اقرب ذلك وهذا اذا لم تكن مملوكة والا فعلى عاقلة المالك
وفي الكراماني ان القطع عن تملك البرية حق العامة فهدروا لا فعلى بيت المال او في ما بمريرة اي اذهب القيتل بدرلانه
ليس في ياحد ولا في ملكه فيه اشارة الى ان نهر ذلك الما كبير كالفرات فلو كان النهر صغيرا لقوامه معروفين فالقسامة على
الهله والدية على عاقلتهم والى ان القيتل في وسط النهر فلو كان في شطه فعلى بيت المال والى انه لو احتبس في شطه لم يكن بهدنة
على اقرب القري ان سمع صوت الهما والا فعلى بيت المال وهذا كله اذا كان موضع انبعاث الماء في يد المسلمين والا فهدر لكل
حال كما في الذخيرة وتختلف بفتح اللام وهو الذي يستعمل في القسامة مبتدأ لانه موصوف بخره حلف قال قتله زيد بن
هذه المحلة حلف ولم يسقط اليمين عنه بهذا القول وان كان يريده بالهدنة ما قتله ولا عرف له قاتلا غير زيد بجواز ان يكون
القائل قاتلا مع غير زيد غير نعم ما زيد فخرج بالقرار وبطل شهادته ببعض اهل المحلة كما او بعضا يقتل غيرهم بجلابده ودعوى
الولى يقتل على ذلك الغير فتمتة فلا ثبت القتل لشهادتهم الا انهم يبرون عن القسامة والدية كما لو ادعى على غيرهم بالاقامة
بنية وهذا عنده واما عندهما فلم يطل بنا على الاصلين الجمع عليهما احدهما ان من انتصب خصما في حادثة ثم عزل عنه فشده
لم يقتل شهادته في تملك الحادثة كالكويل اذ اخاصم ثم عزل والثاني ان من كان له عريضة ان يصير خصما ثم بطلت تملك
العريضة فشده لم يقتل او يقتل واحد منهم بعد الدعوى لانه صار اهل المحلة خصما بالدعوى عليه وفي رجلين كانا في بيت
ليس فيه غيرهما وجد احدهما قتيلا ضمن الرجل الاخر ديتة عنه ابي يوسف ربح خلا فالمدعي لانه عسى ان يقتل نفسه وله
انه توهم بعيد وفي قياس قول ابي حنيفة ربح يكون القسامة والدية على صاحب البيت وفي قتل قرية امرأة كرر
الحلف الى ان تخيم خمسون عليهما اي على تملك المرأة عندهما واما عند ابي يوسف ربح فالعاقلة يدخلون سمعا في الحلف
وفي الكراماني ان موضوع المساة فيما اذا كانت عاقلتها غيبا والا فيدخلون سمعا في القسامة وفيما اذا قتل في دار امرأة
في مصر ليس فيها احد من عشيرتها وندى عندهم عاقلتهما اقرب القبايل اليها في النسب وظاهره انه ليس عليها شئ من الدية
وهو اختيار المماوى وقال المتأخرون انها تدخل معهم في الدية

فصل العاقلة صفة غالبية من العقل الدية كما قال ابن الاثير اوجع عاقل وهو الذي يغيرم الدية لانهما تعقل الدمار
اي تمسك من ان يراق كما في الطلبة فان اصل العقل للاسك كما في المفردات وقال المطرزي وغيره ان العاقلة جماعة
تعزيم الدية اهل الديوان بالكسر وفتح اصلا لواء وهو كتاب فيه اهل الجيش واهل العطاء كما في القاسوس وقال البيهقي
في الانا بيرة انه في الاصل موضع ضبط حسابات الناس من دونته اي ضبطته وقيل انه معرب ديوان فالمعنى كتاب كمرودة
الشياطين والاول الصواب لمن اى الجاني بهونهم اى من اهل ديوان من اهل مصرهم لاسن مصر آخر فيقتل عن اهل سواد
وقيل يعقل عن اهل مصر آخر ولا يعقل اهل البادية عن اهل مصر كما في التمر تاشى فعاقلة الرجل اهل ديوانه فان كان من القرية

فالمعزاة وان كان من الكتاب فالكتاب وكذا غيره ليؤخذ العقل من عطيا اتم اى وظالمهم الثلث كما بين لاسن اصول
 امورهم فيمثل العطارا فرض الانسان في بيت المال كل سنة الا الحاجة والرزق ما فرض له بقدر حاجته والكفاية ما فرض له كل شهر
 او يوم مما يكفيه كما في الكرامى وذكر في النظرية ان العطية ما فرض للمقاتلة والرزق ما يغيرهم من الفقراء المسلمين فان اجمع عطية
 والرزق في احد اخذين من العطية كما في الاختيار حين خرجت العطايات من بيت المال وفيه اشارة الى ان الدية تؤخذ
 من ثلث عطيات وظالمهم سواء على في شهر وستة وثلاث سنين والى انه لا تؤخذ مما خرجت في السنين الماضية قبل انقضائها
 لان الوجوب بالانقضائها لان من عليه غير معلوم كما في الكافي والعاقلة حياى قبيلة الجاني وهى بنو اب واحد من ليس منهم اى
 من اهل الديوان ان يؤخذ من كل من عطية لم في ثلث سنين اى من ثلث عطيات في شهر او اكثر او اقل ففى معنى من
 كما في القاموس والسنين بمعنى العطيات كما اشير اليه في الكافي وغيره ثلثة درهم عند بعض او اربعة منها عند بعض فيؤخذ
 من كل وظيفة درهم او درهم ثلث درهم على الاختلاف كما في الخلاصة وقيل لا يزداد في هذه السنين على اثني عشر درهما والاول
 الصحيح كما في المضمرات وان لم تسع الحى لذللك بان يكونوا قائل فيصير حصه كل عاقل اكثر من ثلثة او اربعة منهم لى
 الى الحى اقرب الاحياء اى القبائل نسبيا الاقرب فالاقرب على ترتيب العصابات لاختلافهم ثم الامام ثم بنوهم
 مثالا ان كان الجاني من اولاد الحسين رضى ولم تسع حية لذللك ضم اليه قبيلة الحسن رضى ثم بنوهم فان لم تسع امان القبليات ان له
 ضم عقيل ثم بنوهم كما في الكرامى وآباء القبيل وابناؤه لا يخلون في العاقلة وقيل يخلون والنساء والصبيان والجاني
 والعبيد من عشرته لا يخلون فيهم وليس احد الزوجين عاقلة لآخر وذكر الحى من قبيل الاكتفاء فان اهل الديوان ان لم تسعوا
 لذللك ضم اليهم اقرب الدواوين من هذا المصخر ثم العصابات ثم اقرب القبائل ثم ثم كما في الذخيرة وغيره واعلم ان ما ذكره
 موافق للمدائى لكن في الكرامى ان العاقلة هم الذين يتناصرون فاهل الديوان ثم اهل المجلة ثم اهل القرية ثم العشيرة من قبيل
 ابيه ثم اقرب القبائل لىهم ثم ثم الى ان يكفى والباقي من الدية بعد الضم فهو على الجاني لانه جنى والقاتل كاحدهم
 من العاقلة فيدى مثل احد هم ولو امرأة او صبيا او مجنونا على الصحيح وقيل لاشئ عليهم من الدية وان كانوا قاتلين لان وجوب
 جز من الدية باعتبار ان احد من العاقلة واللام للعهد اى القاتل الذى من اهل اعطاء فالذى لم يكن من اهل اعطاء فلا شئ
 عليهم من الدية عندنا كما في النهاية والعاقلة للمعتق لفتح التاجى سيده لانه منهم بالنفس ولمولى المولات مولاه وحيه
 اى حى مولاه اعتبار العقد والمعتبر لداقاة في العجم اهل النصرة بان كانوا بحيث لو وقع لواحد منهم امر قاسوا معه في كفايته
 فان لم يكونوا كذلك فلا عاقلة له سواء كانت النصرة بالحرقة كالاساكنة بمرود والصقارين بكلاباد والسرجين بسمرقند
 او لا تكون بالحرقة كطلبة العلم فان بعضهم عاقلة لبعضهم من القول بعض المشايخ وبه افتى الحاداني ومحمد بن سلتة وقال الفقيه
 ابو الليث انه لا عاقلة للعلم وبه افتى الفقيه ابو بكر وابو جعفر روح والمرغيا في لانهم لا يتناصرون وضيعوا انسابهم وليس لهم ديوان
 كما في النحيط وغيره لا يخفى ان اكلارته لى الى ان الترتيب المذكور في المصدر لم يعتبر الا في عاقلة العرب ان لناهم لم يكن منظور اليه لاسن

حقوق المشايير شرع بخلافه فان الاصل في الباب هو التناصر فان كان بين اهل الديوان او العشيرة او المحلة فيما وان كان
 بين الكل فاهل الديوان ثم العشيرة ثم اهل المحلة فالعاقلة في زماننا من نياصروا في المحادث ومن لا عاقلة له من العرب
 والعجم كالليقط والحرثي والذمي وغيره بالادلي وسلم لا عاقلة له فان الدية في مال الذي كفا في الذخيرة يعطى الدية من بيت
 المال الكان موجوداً او مضبوطاً والا يكن كذلك فعلى الجاني فيؤدى في كل سنة ثلثة دراهم واربعه على ما تال انما طفي
 وهذا احسن لابد من حفظه في كثير من المواضع انه يؤدى في ثلث سنين كما قال الزاهدى ومن ابى حنفية رح انه على الجاني مطلقاً
 ولا يجب في بيت المال بالاجماع والادل ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيره وقال الزاهدى انه على الجاني في
 زماننا لان العشائر فيها قد فزيت ورحمة التناصر قد ارتفعت وبوت المواليم قد اندست وتيجل العاقلة ويؤدون بالقضار
 ما يجب من الدية على القاتل بنفس القتل اى قتل الخطار وشبه العمدة وحرز به عما ياتي وفيه شعار بان الدية يجب او لا على
 القاتل ثم على العاقلة للتخفيف ولذا الموارق بالقتل لم يكن اقراره اقراراً على العاقلة كما في قاضي خان وغيره لا يحملون ما يجب
 يصلح عن دم عمره فانه على القاتل حالاً الا اذا اجل او اقرار بقتل خطار لم يصدر قية القاتل العاقلة في ذلك الا اقرار
 فانه على المقر في ثلث سنين وفيه رمز الى انهم لو صدقوه تملوا لانه ثبت العقل تبصاً وقم والى ان القاتل والولى اذا اتفقا وقا
 انه قضى قاض كذا بالدية على عاقلة بالبنية وكذا بها العاقلة فلا شئ عليهم ولا على العاقلة كما في المداية فلو اقرار بالقتل عند
 قاض فاقام الولي البنية على ذلك بقربايت لانهما ثبتت بالمثبتت بالاقرار من وجوب الدية على العاقلة كما في النهاية
 وغيره ولا يجب بقتل عمد سقط قوداً شبهة كما اذا قتل رجلاً واحداً صامياً او معتوه والاخر عاقل بالغ او احدهما مجنون
 والاخر بعصا فانه ينصف الدية بينهما ويجب بسبب قتل ابنه عمداً فانه وجب القود بنفس القتل الا انه سقط بجرمة الابوة
 فوجب الدية على الاب في ثلث سنين صيانة للدم عن المدة ولا يحملون جنائيه عبد على حر خطار فانه على سواه او
 جنائيه عمر في النفس او الطرف فان العمد لا يوجب التخفيف تجل العاقلة فوجب القود به ولا يخفى انه ممن عما سبق الا انه اراد
 التفصيل ولا يحملون ما دون ارش الموضحة من بدل طرف هو اقل من خمسمائة هي ارش الموضحة فانه لو كان خمسمائة او اكثر
 تملوا وانما قلنا من بدل طرف لانه من قتل عبد غيره خطار وقية اقل من ارشها تملوا فان القيمة في البعد قائمة مقام الدية
 في الحر كما في الكفائية بل تحمل الواجب بما ذكر من بدل الصلح غيره على الجاني تغليباً فيشمل ما على الولي من جنائيه البعد
 يكون بل يعطى جملته على جملته لا يحملون وفادتها الانتقال الى الهم وفي لفظ الجاني الى الال على القطع رعاية من الممنه

كتاب الاكراه

عقب بالريات مع انها غيبان عن خلاص الرضا لانها بالتقديم اخرى كما لا يخفى هو في اللغة حمل الشان على امر لا يريد
 طبعاً وشرعاً والاسم منه الكره بالفتح وفي الشريعة فعل سوء بقرنية الاتي والفعل تبادول الحكمي كما اذا امر بقتل رجل و
 لم يبدوه شئ الا ان المأمور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتل لقتل لأمرو قطعاً فانه اكره كما في الذخيرة يوقعه بغيره

وكحواه من الاشرية والاطمة المحرمة شربا لم وكل لم الخمرة لان حاله الملقى كالمختصة في خوف تلف النفس بالخصو وفيه شعار
بانه لو اكره بغير الملقى لم يحل شرب المحرم واكله فلو بهد وبضرب سوطا وسوطين لم يعتبر الا ان يقول لا ضرر في عينك وذكر كافي
النمائية وقال بعض ائمة بلج ان الجبس في زماننا التعذيب فيساج التناول عند التمدد يكافي الكشف ونفي ان يساج عند التمدد
ياخذ كل المال حتى ان صير عن التناول على التلف اثم واخذ به لانه ائتم عن سباح والحق نفسه في مملكته وكذا اثم من لم
المختصة ولم يتناول وكلها ما ظاهرا لرواية وعن ابي يوسف ج انه لم يثم في كليبها الانتفاء الا اثم عن الضطر كما في الكافي وذكر شيخ الاسلام
ان المكره انما اثم اذا علم بالابطاح ولم يتناول واما اذا لم يعلم فقد رجوا ان يكون في سعة منه لانه يعذر بالجلس فيما فيه خفا كما في الذخيرة
ورخص ولم يثم به اى بالملقى اطار الكفر واجراؤه على اللسان حال كونه مطمئنا قلعه بالايمان اى غير تغير عقيدته فان التزكيت
اكرهوا عاراهم على سببه صلى الله تعالى وسلم نسبة مع طمانية القلب به فقال صلى الله تعالى عليه وسلم ان عاروا فعدوا اى ان
عاروا الى الاكراه فعدوا الى الطمانية وفيه اشارة الى انه لم يخصص بغير الملقى وكفر باطار الكفر به ولو قال بالطمانية والى انه لو لم
يخطر بباله سوى ما اكره عليه من لفظ الكفر لم يكفر قضاء وديانة فاشتم بنيا صلى الله تعالى عليه وسلم وقال لم يخطر بباله شئ
لم يكفر قضاء وديانة واما اذا شتمه وقال انما خطر به الى رجل من النصارى فقد كفر قضاء وديانة كما في الذخيرة وبالصبر عن الكفر
على التلف اجراى صار ما جوار وشهدا فلا تمناع عن التكلم بالكفر بفضل وان قتل الاترى انه صلى الله تعالى عليه وسلم سبى حبيبا
سعدا شهدا حيث اكرهه المشركون على سببه صلى الله تعالى عليه وسلم نصير على ذلك وخص به اثمات مال مسلم اذ ذمى بالاكل او
غيره وبالصبر اجر وصا شبيه كما في عاتمة الكتب لكن في الذخيرة علقه بالرجاء لانه ليس هذا نظير حاله المختصة من كل وجه من
حيث ان العذر تناسل قبل العباد وفيه يارب ان ترك الاثمات بفضل ولذا قالوا ان تناول مال الغير اشد حرمة من شرب الخمر
كما في الكرواني وذكر في قاضي خان ان الترك والفعل سواء وبانه خص به شتم مسلم كما في المضمرات وبانه لو اكره به على الافراء
على مسلم يوجب ان يسعه كما في الظهيرية وضمن في صورة التماز الحامل لان الفاعل للثمة وفيه رزالي ان الحامل ضامن في صورة
الاكراه على كل مال مسلم كما في التتمة لكن في الملاحظة ان الفاعل ضامن الى ايه ضمن بالاكراه على اكل طعام نفسه هذا اذا لم يكن اكله
والا فلا شئ عليه كما في الكشف والى انه لو اكره بغير الملقى لم يخصص اثمات مال مسلم ولو تلف ضمن الحامل لا يخصص به قتله اى سلمه
بالصبر لان قتله لا يساج بحال وليقاد هو اى الحامل فقط اى لا الفاعل عند الطرفين وليقاد الفاعل عند فرج ولا يقاد
واحد عند ابي يوسف لكن يجب الدية على الحامل في ثلث سنين ويحرم عن الميراث ودون الفاعل لكن ياتم وليقتل ويروى ما رواه
وساج قتله المقصود بالقتل ولو بهد وبغير الملقى فقتل سنا كان القود على الفاعل عنه هم وعز الحامل كما في الظهيرية وصح نكاحه
اى الفاعل ولو بهد وبغير الملقى لان النكاح ماصح مع الزل وفي الاكتفاء اشعار بانه لو اكره بازاو على مهر النسل لم يجب الزيادة
كما في الذخيرة وطلاقه واحدة او اكثر وعقده اى اعتاقه ولو حكما كما اذا اكره حتى يكمل الطلاق والعقود بيد الزوجة واجد وغيره
ان صح طلاق المقوض اليه وعقده ويرجع الماسور على الامر بنصف المهر اذا لم يطا ولقيته العبد ولو اكره بوعيد الفصل على الطلاق والعتاق

فلم يفعل حتى قتل لم ياتهم لانه منع من ابطال ملك النكاح واتفق المال كما في الظهيرية ورجع الفاعل بقبضة العبد على الحامل فمحمرا
 لانه اتلف المال ولا سعاية على العبد ولو لا الفاعل لانه لم يمتنع وذا اسي الوجوع بالقيمة اذا اكره بالمعجب والابغية فلا ضمان
 فيه كما في الظهيرية ونصف اى رجح الفاعل بنصف المهر المسمى على الحامل او بالمتعاذ المسمى ان لم يتبا الفاعل زوجته
 ولو كما اذا لم يخل بها فان الخلوة في ذلك كالوطي فيه سيرة الى ان يطلق له الخلوة لم يضمن الحامل شيئا لا استقرار المهر
 قبل الاكره كما في المضمرات والى ان الحامل اجنبي فلا مكان زوجته لم يضمن لها عليه شي وبها اذا اكرست للمعجب والابغية فعليه المهر
 كما في الظهيرية وصح نذر به بكل طاعة الصوم العدة العتق وغيره لانه مما انعم الله عليه فلا ياتي فيه الاكره ويمدنية في طاعات
 او المعاصي وغير ذلك لما هو ظاهره بان قال لانه انت على الظهيرية فيجوز عليه بانها حتى كذا لا يرجع على الحامل بشيء
 في الصور الثلث ورجعة اى لو اكره ان يرجع او في فاج ياتى لانه لا ياتى الا في الصورة بان ياتى بان لا يقرب امراته
 وفيه نية اى في الالباء لانه كالرجعة واسلامه بنية لانه لا ياتى الا في الصورة بان ياتى بان لا يقرب امراته
 من في السموات والارض طعا وكذا بان ياتى بان لا ياتى الا في الصورة بان ياتى بان لا يقرب امراته
 عن من لانه اقر الفروع الذرية وقرات اقره بغير صحته ولا تسمع بان لا ياتى الا في الصورة بان ياتى بان لا يقرب امراته
 انهما الكفر وهذا اذا اكره بالمعجب والابغية واتفق بان ياتى بان لا ياتى الا في الصورة بان ياتى بان لا يقرب امراته
 عندهم الا اذا اكره السلطان اى دار السلطنة فانه لا ياتى الا في الصورة بان ياتى بان لا يقرب امراته
 لم يحقق الا من سلطان كما اشارنا الى انه يحقق بان ياتى بان لا ياتى الا في الصورة بان ياتى بان لا يقرب امراته
 ان زنى لا يحد ذكر في عامة كتب الاسلام وادع انه اقر في رفا سلماته والامم جمع الما ياتى لا يحد تحسانا وبها اذا
 اكره بالمعجب والابغية فيحد بلا خلاف كما في اياتها من بلا خلاف في قوله بالظهيرية فانه لا ياتى الا في الصورة بان ياتى بان لا يقرب امراته
 وفي لفظ الحد من الى ان الزنا خمس اكره بالمعجب حتى اكره اكره بان ياتى بان لا ياتى الا في الصورة بان ياتى بان لا يقرب امراته
 كما لا يخفى هذا على ذوي البصائر

كتاب المحر

عقب بالاكره مع اشتراك كل منهما في الزنا لا يبرى بالتقديم في الزنا فانه لا يبرى بالتقديم في الزنا فانه لا يبرى بالتقديم في الزنا
 فيكون ابا له موجب كالتجارة في الزنا فانه لا يبرى بالتقديم في الزنا فانه لا يبرى بالتقديم في الزنا
 الاصل فان الاصل حجة ثم تتحمل حجة عايدة في سياقي من كلامه في اشرعية مع بعد القول اى لزوم فانه ينفذ عقد
 المحرمه فوفاء للام عهدية اى قول شخص مخصوص فلا يصدق على منع القاضي انما اقره المالك مثله او اخره عن فعل فانه
 لا جبر فيه لانه لا يفتقر الى اعتبار شرع بخلاف القول الاول لزوم القول فان انما اقره المالك مثله او اخره عن فعل فانه
 انه غير جامع لقول صغير غير عاقل ولا محرم فانه لا يصح معاملة من له العقل والتمييز في الزنا فانه لا يبرى بالتقديم في الزنا

الصغر والجنون والعته فان الصغر في اول الفطرة عديم العقل فالحق به المحبون في الآخر انما نقص الحق به المعتوه فلا يصح
 قول الصغير للمحق باصلا كالبيع ونحوه ولا ينفذ قول العاقل والمحق به الا باذن الولي فالمرار بالمجنون الذي لا يفقه
 اذا لم يفقه كالعاقل والرق لانه منعك حكمي جزاء للكفر ابتداء وحقا للعبد لبقا فيبقى رقيقا بعد الاسلام ولا ينفذ قوله كالا جارة و
 نحوها الا باذن مولاه لتعطل منافع خدمته باستعماله بالتجارة فقصموا الى الصغير المجنون الرقيق بالفعل كالتان الال غير الضمان
 قد يجب بالتصديق كضمان النائم المتلف بالانقلاب اخر الى وقت الحق الا قد روى اثر اقرار العبد بماله لا بد لانه
 مكلف فينفذ اقراره في حق نفسه لاني حق مولاه ولذا يقع طلاقه لانه لا يبطل به ملك مولاه وفيه اشعار بان اقرار الصغير والمجنون
 وطلاقهما لا يلحقان نسبا وتجب اقرار العبد عند وقوعه لانه مركب من ذات شخص بمعنى العقل والنظر والفطنة وغيره وما لم يحل
 لا فاقته معالج العباد بن المولى يتعلق باعتباره وغيره باعتباره الاول فيود وقياد وفيه اشعار بان غير العبد من المجورين لا يحيد
 الا بقاء كما امر ولا يحجر تركه عن التصرف في ماله كالتسليم بسفينة مفتحة في اللغة الخفة وفي الشريعة تبذير المال اثم لا فاقته على
 مقتضى الشريعة ولعل في كتاب غيره من المعاصي كشراب الخمر والزنا لم يكن من السفه المصطلح في شئ واقطاعه مشير الى ان السفيه
 لا يحجر عن تصرفات كمثل النسخ ويغير فيها الزل كالبيع والاجارة وعما لا يتجمل ولا يؤثر فيه الزل كالنذر واليمين ونحوهما لانه حر طيب
 كالرشد برئ منه عند آما عند ما فحج عا تجمل لانه نظر له لاجرا ثم لا يبيع السفينة مجورا عند ابي يوسف ح الا بالقضاء ولا يقدر طلاقا
 الا باطلاق الثاني وعند محمد بن حنبل يردون الحجر ويطلق تبرك السنه كما في الكافي وفيه والفتا قوله ما على ابيه في التوضيح و
 لا يحجب سبب فسق لا تبذير المال فان لم يفسق اهل اللوالة على نفسه اولاده عند جميع اصحابنا وان لم يكن حافظا لما اكله
 في الكفا في ولا سبب دين وان زاد على ماله فطلب الغرام من القاضي المحر عليه لئلا يثبت له لا تصدق ولا يقرب من آخره عند
 وآما عند ما فحج عليه هذه التصرفات ونحوها مما يؤدي الى ابطال حق الغرام فان الحجر بالدين لا يؤثر الا فيه ولذا جاز به بمثل القيمة واما
 بالفسق مثلا فلا يصح دولي سير الفسخ المشتري او ازال الفسخ ثم المشايخ اختلفوا انه اختلاف مبتدأ او مثنى على مسئلة القضاء بالانكاح
 وعلى نية الا يملكه القضاء بالافلاس ثم الحجر بنا عليه عند لان القضاء بالافلاس لا يتحقق في حالة الحيوة خلافا لما في شريعة طه المحبة
 عند ما بالافلاس ثم الحجر بنا عليه الحجر بالسفينة لعم جميع الاموال بالدين يخلص لمال الموجود حتى ينفذ تصرفه في مال حدث بعده
 بالاكسب لاثبت الحجر بالدين عند ما بالافلاس كما في الذخيرة وكحجر عن الافتاء ومفت جاسن هو الذي لا يبالي ان يحرم طلاقا
 او بالعكس فعلم الناس حيلة باطلة لتعليم الرجل والمرأة ان يريد فيسقط عنه الزكاة او يمين من وجبها كما في الذخيرة ويدخل فيه
 انفاق كما في الملقط والذي يعني عن جمل كما في قاضيان في ذلة اشارة الى ان كل حيلة يودي الى الضرر لم تجز في الديانة و
 ان جاز في الفتوى وعليه يحمل ما جاز من الكرامة في كل حيلة لا تؤدي الى الضرر تجوز كما في تجنيس الما من المجنون والاسم
 المجانة باضم فيها وعن المعاصي طيب جليل وهو الذي يستحق المفسد واما كما علم به اولا كما في الذخيرة اوطن به دوا كما في النظر
 وعن الاثر استغنى عن غلب وهو الذي ياخذ كرا الا بل وليس له ابل ولا طهر محل عليه ولما لا يشتريه وعند اوان

الخروج يخفى نفسه كما في الذخيرة او الذي مات به في الطريق ولم يوجد له اية اخرى بالشر او الاستيحاء فيؤدي الى اطلاق الكافي
 كما في الكافي فيخرج من الارض المفسدون للاديان والابدان والاموال اضرارا بالخاص للعامة وندوا رواية النوادر عن ابي حنيفة في ذلك
 الرواية انه لا يخرج المكلف المحرك في الظن والبيع الصنوبر شيئا في غير صالح في العقل فلا يحفظ المال لمسلم المسلم
 حتى يبلغ خمسة وعشرين سنة فحينئذ يسلم اليه ان لم يرشد لان هذا السن لا ينفيك عنه الرشد الا نادرا اذ اكمل في الشريعة
 منه بعد ابي حنيفة على ما قال في المشايخ وقال بعضهم انه ما سئل اليه مخرج ليس بذهب له لانه اشترط الرشد للتسليم
 كما في الذخيرة وفيه اشارة الى انه لا يبلغ رتبة راسخ في بيعه المخرج عنه خلافا لما كان في الكافي وصح تصرفه في تصرف غير رشيد في ماله
 من البيع ونحوه قبل ابي حنيفة في هذا السن وخمس وعشرون سنة وبعد ابي حنيفة يسلم اليه ماله بالرشد كما اشار اليه السابق
 ونداءه عنده واما عندنا ما لا يصح تصرفه قبل ولا يسلم اليه بالرشد ان يهرم للمخرج غائب تصرف في ماله قبل العلم بالمخرج صح عندنا
 كما في الذخيرة ومجلس القاضى اطلب المدين المديون المحرك مدينه اى تقضاه دين عليه كما لمهر الكفالة لا لبيع ماله لاجل كتمان
 لان البيع غير متعين لذلك الامكان التقضاه بالاستيعاب الاستقراض واخذ السدقة وغير ذلك كما في الكافي وفيه
 اشارة الى انه لا يجوز للقاضي ان يبيع ماله الا برضاه ونداءه عنده واما عندنا فما يجوز اذا امتنع عن بيعه ونداءه في المديون الحاضر
 بلا خلاف بين المشايخ في قولهم انما في الغائب فلا يجوز عندنا فبهم كما في الذخيرة وقضى دراهم مدينه من دراهم مدينه لو كان دينه
 دراهم وله دراهم في القاضي ذلك من ذلك لو لم يرضاه بالاجماع لان المدائن حق الاخذ من نفسه بل برضاه فللقاضي ان يبيع
 وقضى ونداءه اى ونداءه مدينه من ونداءه مدينه لمار وبيع القاضي كلاما من دراهم مدينه ونداءه تقضاه الا منعهما
 استحسانا لانهما متحدان في شئيه والقياس ان لا يبيع ولذا لا يكون لان ياختار اى من غير تقضاه بخلاف من قبل الحق
 كما في الكافي لا يبيع عنده القاضي لنداءه عرضه وعقاره لا غرض للناس في الاعيان يبيع عند ما يفتد بالانقضاء لمهر
 ثم بالتقاضي في رداية يبيع بالتلف من العروض ثم بالتلف منها ثم بالتقاضي في النهاية ولا يبيع ونداءه ثياب بدنه ونداءه ثياب
 ليكون بدنه عند الفصل كما في الكافي ولا يبيع مسكنه كما في التلف وغيره ومن افلس ومعه في يده عرض مشدود
 بلا اشارة في العاسوة اى مشارك للغمار في ذلك فيبيع ويقسم ثمنه بينهم بالخصص اذا كان الدين كله حال او امانة او كان الدين
 بغيره حال لا يقسم بين غمار الحال ثم بعد القضاء الاجل شاركهم فيما قبضوه بالخصص وفيه اشارة الى ان البيع ان يبيع في الحال
 فالبيع اول من الغمار كما في المصنفات ولما كان الصغر من باب المحرجين نهايته فقال وبلوغ العلام اى بغير رتبة بل
 لو جامع انزل كما في الكافي بالاحتمال (خواب يدن باب والاحبال) (استن كردن) والانزال ان استن كردن
 وبلوغ الجارية اى انشئ العلام بالاحتمال والحيف والجبل فيجتمعت (استن كردن) وذا لا يكون بلا انزال
 منها ولذا لم يذكر الانزال والاحسن ان يقول بلوغ الصغير بالاحبال والانزال والاحتمال والصغيرة بهما والجبل انشئ فان
 لم يوجد فيها شئ من الاصل وهو الانزال والعلامة هى البواقى فحين اى فيبلغان حينئذ لم يمس خمس عشرة سنة

كما هو المشهور وبشيء القصور اعمار اهل زماننا وهذا عنده وعن ابي يوسف بن حنبل ثبت له العانة وانه لما التقى واما
عنده فحين تيمم لما سبع عشرة سنة وله ثمانى عشرة وفى رواية تسع عشرة سنة وفى رواية ثمانى عشرة مع الطعن فى التاسعة
وفى رواية ست عشرة وفى رواية خمس عشرة فقال صدر الاسلام لا خلاف بين هذه الروايات لان خمس عشرة للاغلبية على
اهل الزمان البوائى لزيادة الاحتياط كما فى المضمرات وغيره وادنى مدته اى البلوغ له اى للعلم اثنتا عشرة سنة
وادنى مدته لها اى للجارية تسع سنين على التحار كما فى احكام الصغار فصدقا اى للعلم والجارية حينئذ اى حين
اذ تيمم لها هذه المدة ان اقرباها اى بالبلوغ بان قالوا احتملت مثلا لان فى كل يعرف من جهة ما وفى اقرار الاحكام انه لا يصح
اقراره قبل اثنى عشرة سنة وكذا بعده الا ان يكون بحال يتعلم مثله عادة وفى الثامن عشر من نكاح الخلاصة ان المهر
اثنتا عشرة سنة او ثلث عشرة وفى العمادى عن محمد بن لا يصدق غلام خضر شارب بنبت عانته وهو اقل فمضى خمس عشرة سنة
كما لا يصدق جارية ثم علمتها وهى اقل منه ولا يخفى ما فى الاشارة الى انتهاء الحجر وابتداء الاذن فى هذا المقام من رعايته
حسن الاختتام ووجه تعقيب ما يأتى من الكلام

فصل - كذا فى كثير من النسخ وفى بعضها بدله كتاب الماذون اى الاذن فهو مصدر كعسور وان كان الظاهر انه مفعلة
الا انه يحتاج الى حذف المضاف والصلة فى الكلام ان يقال هو ماذون له وهى ماذون لها وترك الصلة ليس من كلام العرب
الاذن لغة اعلام باجازه وخصته فى الشئ وشرعية فكالمجاز الى السيد ماضى للعبد من منع نفاذ تصرف انصاره والملك
مبينه وبين النافع فى اتيان على حق له فى رقبته وكسبه كما فى الذخيرة واسقاط الحق الثابت للسيد فى الرقبة وكسب
مستدر كزيادة الايضاح ثم تصرف العبد الاول ان يقال الاذن ان يفك حجر عبده فيتصرف على فكه فيطف
على فعلية ومبينة على انه لا يصير مطلقا بحجر والفك بل يعلم به الا ترى انه لو اذن له ثم تصرف بلا علم به لم يصح تصرفه كما فى الذخيرة
لنفسه لاسيما بطريق الوكالة بالعلمية وهى كون الانسان بحال لو باشر التصرف استفاد موجبه شرعا فنية اشارة الى
ان العبد قبل الاذن وبعده اهل للتصرف الا ان حق السيد مانع لانه قبل الاذن واما بعده فيتصرف كالحر
فيملك ملك اليد ولذا تصرف ما استفاد الى قضاء دينه ونفقه ويكون كاستغنى عنه للمولى والى ان الملك على نوعين
مقتضى مستقر لم يثبت لغير المحرك فى الكافي والاولى ان يعرف الاذن على وجه يتناول ازالة الحجر الصبي والمعتوه وغيرهما
ولعله الكفى ربه اشار الى غيره مقالته ثم فرع على التصرف لنفسه ثم على الحجر فغيرها مشوشا فقال فلم يرجع بالعمدة
اى بحق التصرف بطلب الثمن وغيره فعلة بمعنى مفعول من عبده اى بقبول على سيده لانه يتصرف لنفسه بخلاف الوكيل ولو اذن
يوما ونحوه من اليوم ليعين السيل والشهر السنة او مكانا فهو ماذون الى ان يحجر لان الازالة اسقاط لا يقبل التوقيت كالطلاق
فان قيل ينبغي ان لا يكون له ولاية الحجر لان الساقط لا يعود قلنا بقرارات ولاية الحجر باعثة باربعه والرق فكان فى الحجر ابتداء الاستفاضة
فيما يقبل الا ان الساقط لا يعود فنية استعار بان تعلق الاذن بالشروط جاز كما ضافت الى المستقبل كما فى الذخيرة

كما في النظم فلو افرجنا تارة او هم لم يصح فلم يؤخذ به الا بعد الحق ولو كان الاقرار بهذا الاله وبعده الحج لان المصحح لا قرار به الا بعد دون
الاذن والسيد باقية وبذا عنده واما عند ما فاقره بعد الحج لا يجوز لان الحج اطلق ليد ذلك المصحة تبريد الحج ويهدى طعاما
ما كولا الدر اسم والدناير لا يستجاب القلوب ليسير قليلا لا كثيرا فان كان مال التجارة عشرة آلاف درهم فاقبل من انق
على ما قال بعض المشايخ كما في الذخيرة والضعيف من لطيفة الاستجمالك في الهداية وفيه اشعار بان الضعيف استجماعا من
لم يطعمه ايضا لميل قلوب الناس كما اشير اليه في الذخيرة والمدد الضيافة اليسيرة لا الكثيرة والفصل بينهما ما افتي محمد بن سنان
في الهداية على ما في الذخيرة وفيه من ان لا تصدق اصلا على ما قال بعضهم كما في الخلاصة والى انه لا يسلب صلا لكن في الذخيرة
انه لا تصدق ولا يهب ربحا فصاعدا ويملكه من ذلك الى ان الحج لا يهدى احد او لا يضيفه وعن ابي يوسف رحم الله اباس
بدعائه بعض فقهاء الى توت يومه لا قوت شهره لان مولاه فيفسر باحطائه ثانيا وكنه اجدد الاطوار لانه قد ناع حينئذ كما
في الكافي والضعيف من ليعايله الى الماذون من التجار لا يستأنه قلوبهم قد مر المراد من الضيافة نفس في حق العامل ويحيط
الماذون من الثمن اى من بيع عيب اى بسبب عيب جدي مبيع قدرا احمد بن التجار لانه من ضعيف كما في الكافي وفيه
اشعار بان لا يحيط اكثر مما عهدت لهم في شرح الطحاوى ان الحظ اذا لم يكن فاحشا يجوز اجماعا واما اذا كان فاحشا فهو عند
خدا فالله ما بانه لا يبيع عيب هذا بالاجماع كما لا يبرأ على ما في الخلاصة ولا يزوج ربه من العبد والامة لان التزوج ليس
بتجارة فلا ولاية له في ذلك لا باذن المولى وبذا عند الظهريين انا عند ابي يوسف فيزوج امته كما في الذخيرة ولا يكتب
لما ذون رقيقه وان لم يكن عليه دين لان الكتابة ليست بنحو ربه وفيه اشعار بان لا يقيق اذا عاقبة فوق الكتابة كما في المحط
وكان من مترا برة خيرة بربقة وجب على الماذون تجارة هي مبالغة مال في مثل شئ من حيث الشراء او باستحقاق
المشتري او ملكه قبله وثل نقصان مبيع اذا عيب انتع رده بسبب او وجب بما هو في معناه
اى في حكم التجارة كذا من دليته اى صانعا كما اذا ودع رجل ما ذونا ما لا ثم طلبه منه فانكره ثم ملك ثم اقر به فانه ضمن
لان المودع بما ربحا بما جود ضمان الغصب في كل ضمان التجارة لان المضمون مات تملك دار الضمان انغمض بالمزك
اداره من الدين ونقصان امانته كالعارية ومال الشركة والمضاربة والتجارة جحد ما اى حجب الماذون الا الامانة فان
غير مقيد به الالهية اخضع منها وانما ذكرها بتجارة الهداية والوقاية وحقرا في مثل وجب على الماذون لو طلى ربه مشترا
بعد الاستحقاق فانما جفان هذا الحق وان جيب بسبب لو طلى لانه مستند الى الشراء ولذا سقط عنه العقد يكون في
حكم الشراء واخرز بهما وجب عليه التزوج من المهر فان التزوج ليس في معنى التجارة كذا في الكافي وبما ذكرنا ظهر انه مثال
لما هو في معناه وخرج النهاية والكفاية فمن الظن انه لا تطابق بين الامثلة وفي كلامه تسامح فانه مثال الدين جيب تجارة
على انه يجوز ان يكون ذاك الاشكالية كالتفريع السابق مشوشا شائعا في ذلك الدين بقبته لانه الماذون وفيه اشعار
لو باع سيده لعبد الدين كان باطلا فقتل معناه انه سيبتل لانه موقوف على اجازة الوفاة وقيل انه فاسد لانه لو اعتقه المشتري

بعد لفضل لصح والمزمنة فليكون موقوفاً كما في الذخيرة يباع فيه أي مبيع القاضى لما ذون في ذلك الدين يطلب الغرض
لم يرض بذلك سيده كما دل عليه إطلاق قوله إذا كان السيد حاضراً فإن غاب لا يبيع لأن خصم في رقبته يهبط ويبيع
فإن لم يستعصم المأذون كما في الذخيرة واليضا لا يباع: أي لا يبيع يلوته كما في الهداية وقوله يباع مشعر بأنه لا يباع إلا مرة
وفاً للضرع المشتري فلو لم ينفذ الدين يطالب بالباقي بعد البيع وإنما يباع في النفقة مرة بعد أخرى فإنما جبت شيئاً فشيئاً
كما في النكاح ولتقسم ثمنه بينهم بحصة كل واحد منهم ثم ان فضل من ذمهم شيء منه فلا سيده ان
لم يكن في الثمن ج فأنشأت في بيع كسبه أي المأذون وفيه استعارة بأنه يتصرف كحضور المأذون في بيع كسبه لأنه انقسم فيه
لا يتصرف فيه رضاه ولا حضور سيده كما في الذخيرة قد حصل ذلك الكسب قبل ذلك الدين أو حصل بعده فيباع فيه
ليقسم بحصة ويتعلق بالثمن كسبه كما إذا وسمه وانه يبيع أي قبل تلك المدة والآلة ان يقدم مبيع الكسب على الرقبة فإن
لا يباع المأذون ان كان له كسب لفي يلوته لان الدين انقسم من البس المأذون الكسب ليس الثمن فإذا كان الكسب
مألاً حاضراً أو إذا كان غائباً يرجي قدره أو دنياه يرجي خروجه فلا سيده القاضى لا إذا لم يقدم المال ولم يخرج الدين لم يقدر مدة
تأويله ومن مشائخنا من قال ان مدة مفضضة إلى رأي القاضى عن أبي بكر البجلي ان مدته ثلثة ايام كما في الذخيرة وهذا
كله على قول العلماء الثلثة واما عند زفرج فلا يباع رقبته ولا ما نسب اليه لأنه لاحق للعرار في ذلك لا يتعلق ذلك الدين بما اخذه
سيده من كسبه قبل ذلك الدين لأنه فرغ عن حاجته في ذلك الوقت وفيه إشارة الى انه يتعلق بما اخذه بعد
الدين فيستد منه كما إذا كان على المأذون دين فمسأته وكسبه انت فانه السيد ثم يوفى دين فمسأته أخرى فانه ليس له
من يهدى لان كلامه نصفى لالف صا لاداد الدين فكون انده الالف بغير حق كما في الكرامى وطولب المأذون بما
من يه إذا بيع رقبته بعد عتقه اذ لم ينفذ في التخليص العام بالبيع والكثير الامتنان سعاية لاني الجمع بينهما ولا في الطلب
من يهدى لقطع تعلق به وللسيد الحق غلة أي اجر ثمنه كعشرة دراهم في كل شهر مثلاً مع وجود دين عليه تساماه
فيه اشعار بان للسيد ان ياخذ منه غلة قبل وضع الضريبة قبل لحوق الدين وان ياخذ اكثر من غلة ثلثة قبل الدين
لا ياخذ الاكثر بعده وان وضع الضريبة بعد الدين كما في الكرامى والباقي من غلة مثله للغير فيقسم بينهم بحصة ونحو المأذون
غير المهر بعينه ان الباقى لان الباقي يمنع ابتداء الاذن ثم يبيع بقاره فلا يلزم شيء من تصرفه كالبصع وهل يعود الاذن
ان عاد من الاباق لم يذكره محمد رحمه واسلف المشايخ في الصحيح انه لا يعود كما في الذخيرة وفيما ذكرنا إشارة الى انه لو اذن
الابق لم يصلح الاذن لكن في الهداية إشارة الى انه قد صح ان كان الدين العبد مضموناً فإنه قد صح الاذن لا يطلب منه فصل
في الذخيرة بأنه ان اقر العاصب كان للمالك بنية حاضرة عادلة فقد صح الاذن في الافلاوات سيده لان الالبية
لازمة في ابتداء الاذن فكذلك في بقاءه وقد فقدت بالموت أو حين سيده ويجوز ان يكون الضمير للمأذون فإنه يجوز لم يهدى
اؤنه بالافاقه كما في المضمرات جنونا مطبقاً بالكسر أي وانما فان حين غير دائم فالعبد عليه اؤنه لأنه يكون حينئذ بمنزلة المهرض

كما في الكرماني وعن أبي يوسف ثم ان المطبق اكثر لسنه فصاعدا وعند محمد ثم سنة فصاعدا كما في الذخيرة وعند أبي حنيفة سح
يفوض الى رأي القاضي ولينتهي فان بسست الحاجة الى التوفيق فافتي لسنة كما في تتمه الوقعات او الحق سيده او الماذون
فانه على الخلاف الآتي كما في المفسرات به از الحرب مرتدا حكم القاضي بما جاء فانه حينئذ يموت حكما حتى يقسم ماله وهذا عندهما
واما عنده فمجرد الازدواج صار تصرفا موقوفه كما مر او حجر سيده عليه اي الماذون يجوز ان يكون حجر مبنيا للمفعول عليه
مالم يسلم فاعله بذاته اي يانك من جواز ارجاع القيمة للماذون بشرط ان يحل الماذون بالحجر موقوفه واكثر اهل سقوة
فان حجر مفسر من حل وطلين او ثلثة لم ينجز لانه كان ماذونا بالاذن عما نفلو كان الاذنا صا بان ذن يحضر من معدودات
الحجر بالحجر بشرط ان يحل العبد والمعدودات كما انجز بالحجر وعلمه اذا اذن بحضر منه لاية ثبت الاذن بخير الواحد اجماعا واما
الحجر فذلك عند ما دام عنده في شطر واحد وصفي الشهادة العادلة او المدة وذكرنا الاشتراط في الزيادات بلا ذكر الخلاه
والظاهر انه قول محمد ثم وينبغي ان يكون ذلك منه رجوعا عنه كما في الذخيرة ونحو الامتة الماذونة ان استولى باسيدها استحسانا
ظاهرا فالزوج اعتبار بالبقاء بالابتداء ضمن سيدا حينئذ قيمتها اي قيمة المستولدة المدونة للفرع لانه لا يتابع بفعل سيده
وانما لم يقسم اكثر من القيمة لانه ما حبس قيمتها لاخير ولو شمل قيمته اي دين الماذون ماله وبقية جميعا لم عليك سيده
ما معه اي ماله من المال عنده لانه منصرف في نفسه وانما وقع المال للسيد خلافا لبعده فراغه عن حاجته واما عند ما يملك
بالدانة في الرقبة وهي ملك سيده لما خاف ذلك اصيل اي الماذونة وتعلق حق الغرار بها لا يمنع ملكيتها للسيد انما وضع
في امانة الدين بالذمة كسب معا اذا لم يستوفى بها فانه كما في الخلاف كما في الكافي فم فرع على هذا الصل سليلته
فاشار الى الاول فقال فله حق عيبه ما عاقبه اي عتاق اسيد عنده وعق عندهما في صورة عدم الاطاعة عند كل
ثم يضمن سيد عندهما فبئنه اذا كان حوسر السبع لمعتق اذا كان معسرا ثم يرجع عليه كما في الحقائق ثم شرع في الثانية فقال
ويبيع هذا الماذون باسوة من سيده بالقيمة اي بتثل القيمة او اكثر لانه غير متم في ذلك وقية اياما لانه لو باع من سيده
باقل من القيمة ولو لم يجر ولو باع به من جهنم جاز لونه ثمته وهذا عنده واما عند ما يبيع من سيده مطلقا الا ان
مخير من ازالة العين بين لفض البيع ويبيع من اجنبي الغنيلين سيرا الفاحش وقيل الصحيح ان قوله كقولهما كما في الكافي
ويبيع سيده ملكه منه اي من هذا الماذون بها اي بتثل القيمة او باقل منها عندهم لان فيه لفع الغرار فان
باع سيده ماله من هذا الماذون باكثر من القيمة ولو لسير لفض السيد البيع او حط الفضل عن القيمة صيانة لحق الزنا
كما في المبسوط بلا ذكر الخلاف لكن في المحيط وغيره انه عند ما دام عنده فالباع فاسد وان سقط الحاجة وكان الغنيل
يسير او طيل ثمنه اي سقط عن ذمته هذا الماذون ثمن بيع باعه سيده منه ان سلم السيد مبيع القيمة قبل قبضه
قبض الثمن اذا بالتسليم لطل حق السيد في الحبس هو لا يتوجب على عبده دنيا وفيه اشارة الى انه لو كان الثمن عن مال كان
للسيد مطالبته منه كما اذا اودعه عندا وغصب منه كما في الكرماني وغصبه وقبضه اشعار بان ما اذن العبد من مال سيده ثمنه

اعتق كان للسيد مطالبة عنه وعن وارثه وله اى السيد مجلس ببيعة عنده لثمنه اى لاستيفاء ثمنه عن الماذون وان اعلن
الا انه قد بقي ملك لسيد حتى وصل اليه الثمن فاما قيد الماذون بالمليون اشارة الى انه لو لم يكن مليوناً لم يخرج بيعة من سيد ولا
منه كما في المغنى وصح اعتناقه اى اعتناقه السيد الماذوناً مليوناً لبقاء ملكه وفيه اشارة الى ان اعتناقه غير المدعي
بالطريق الاولى وصح من سيده للفرار الاقل من قيمة ومن دينه لانه اطلق حقه فان كان الدين اكثر طولياً لباقي
بعد العتق وفي التقييد اشعار بأنه لو اعتق المدبر وام الولد باذن من لم يضمن لعدم اطلاق الحق ولو اشترى من باع من
قال نبي عبد فلان ساكتاً غير يخرج عن اذنه وحجره فهو ماذون استحساناً فصح تصرفاته رعاية لما هو الاصل في الحالات
من اعلن لظاهرة فيه اشعار بأنه لو اخبر بالاذن لكان ماذوناً وان لم يكن عدلاً لاحتاجة الناس الى اشيرة اليه في المداية وغيره
ولا يباع هذا العبد لدينه صيانة بحق السيد الا اذا اقر سيده باذنه واقاموا البيعة عليه فانه يباع حينئذ في اشعار بأنه
يباع كسبه بدون اقراره لانه حتى العبد بخلات الرقبة كما في الكافي وتصرف الصبي اى جميع تصرفاته اذا كان عاملاً ان
تفع له من كل لوجهه كالاسلام فانه نافع بلا ضرر في الدنيا والآخرة وحرمانه عن ميراث ابيه الكافر بخلافه عن زهبة الكافرة
الايضاً فان الى اسلامه الى كفره وان سلم فها من احكامه اللازمة ودون الاصلية لانه احد باسعادة الدارين في الاتهاب
اى قبول البتة وكذا اقبضها والصدقة وغير ذلك صح بلا اذن من الولي لانه كالبائع فيه وتصرفه ان ضرره من جميع الوجوه
كالطلاق والعتاق ولو على مال فانها وضعا لازمة للملك هي ضرر محض ولا يفره سقوط النفقة بالاول وحصول التزويج
بالثاني وغير ذلك مما لم يوضع لملك ذال الاعتبار للوضع وشملها البتة والصدقة وغيرهما لا يصح ذلك منه اتفاقاً
وان اذن به الصبي من قبل الولي بذلك تصرف لان الصبي مغتصب الاشفاق لاهل الاضرار وفيه اشارة الى انه لا اجازة
التصرفات بعد البلوغ لم يصح نعم لو كان اجازته بلفظ يصلح لابتداء العقد صح كما اذا قال لوجه او قعت ذلك الطلاق وتناقضا
فان قيل كما في جامع الصغائر الى انه لا يصح هذه التصرفات من غيره كالاب الوصي والقاضي لان فيها ضرراً يستثنى موانعها
عن قواعد شرعية ولذا لو تحقق حاجة الى الطلاق والعتاق من جهة المدفع الفرض صح ذلك حتى انه اذا كان مجبوراً بخاصة
امرته فينفذ فرق بينهما وكان لك طلاقاً عند بعض اصحابنا واذا كان تبليغاً نصيبه من عبدة مشترك بتيه وبين غيره استوفى بذلك
الكتابة فصار الصبي معتقاً نصيبه ولذا ضمن قيمة نصيبه تركية ان كان موسراً كما في اصول الشريفة فان دفعه بغيره
مرة وضر أخرى كالباع والشراء فانه بالنظر الى حصول الثمن فصح والى والى الملك ضرر وكذا الاجازة والنكاح وغيرهما علق نقلاً
باذن وليه فانه صح انعقاد احتي لاجازة ذلك بنفسه بعد البلوغ صح كما في الجامع لشرط ان يحصل اى بغير البيع
زناً للملك الشرع جالباً له ومنه الغبن ليس من الفاحش فان كل صبي ذال الثمن البيع والشراء يتلقاهما ما قال
شيخ الاسلام كما في الذخيرة وغيره ووليته الى الصبي في النفس المال البوه ثم وصيه اى وصى الاب من جهة له
في الخط والتصرف فيما ثم وصيه كما في العادى ثم جده اى جده الصبي ابوالاب ان عللاً ابوالاب ثم وصيه

اى وصى الجدة وصى وصية ثم القاضى وفيه اشعار بان الوالى من قبيل الاولياء بالطريق الاولى او وصية من نصيب
القاضى للولاية في ماله وانما عدل من كلمة الترتيب الى التسوية اشعار بالصحة ولانه كل من الوالى في القاضى وصية بعد موت
وصى وصى الجدة واثارنى هذا الكلام الى انه لا يجوز اذن الام للصغير وكذا اذن اخيه وعمه وخاله لانه ليس لهم ولاية نهى
فى ماله تمام الكلام فى اصول الاحكام ولو اقر الصبي الماذون للولى او غيره بما معه من كسبه من عين او دين
او ارثه بما ورثه عن ابيه او غيره صح ذلك لاقرار فى ظاهر الرواية لانه بالاذن كالبائع وعنه انه لا يصح لان الحاجة
فى صحة الاقرار بما معه للحاجة اليه فى التجارة وهى مفقودة فى الموروث كما فى النهاية ولا يخفى ما فى لفظ الصحة والارشاد
من الاشعار بالاتمام وكيف فيما يلزمه مع المناسبة للشرع من عاية حسن الاختتام

كتاب الوصايا

نقبة بالماذون لانه متعلق بما بعد الموت وانما جمع الوصية اشعار بكثره انواعها وان كان الامير الى تنبيل الوصايا
اى الوصية لغة اسم من الايصاء كالوصاة بالفتح والقصر الوصاية بالفتح والكسر يقال وصيت اى فوضت الى زيد عمر وبكذا
فهو موصى ذلك وصى ويقال له الموصى اليه وموصى له والمال موصى به يقال له الوصية كما فى النهاية والقاموس شريفة
ايجاب اى الزام شئ من مال ومنفعة لى تعالى او غيره وبهذا شاعل للبيع والابارة والبنية والعارية وغيره بعد الموت
خزنت لكل فانه ايجاب فى حال الحياة وانما سمي الوصية لان لميت لما وصى به فكل كان من امر حيوة بما بعده من امر
ماتة يقال وصيت الشئ بالشئ اذا وصلته به كما فى الكفاى ونذبت الوصية عند الجمهور وجه التحريك اذ لم تقصير
فوضت عند بعض فى حق الوالدين والاقرين غير الوارثين وجبت على الغنى عند بعض فى حق الكل الاول اصح كما فى الله
باقبل من الثلث اى ثلث ماله وفيه اشارة الى ان التحليل فى الوصية فضل لما روى عن الشيخين المهديين ان الوصية
بالخمس احب لينا من الوصية بالربع وبالربع احب منها بالثلث والى ان الوصية النافذة فى الشرع الى الثلث الا اذا اجاز
الورثة لما فى الاذيتا عند غنى ورثته بالعلم وعند استغنائهم اى صيرورتهم اغنيا بحصتهم من ميراثه بان يرث كل منهم
اربعة آلاف درهم على ما روى عنه ويرث كل عشرة آلاف درهم على ما روى عن الفضل كما فى الظهيرية وقيل بخبر عند
احد من ثمال كل منها على فضيلة هى صدقة وصلة وهذا كله اذا لم يكن عليه حقوق والا فاللازم صرف كل الثلث
ولك كما فى الزايدى وغيره كتر كما اى نذبت بثلث نذبت ترك الوصية لمتبسا بل احدى ما هو الاستغناء بما لا يجنبه لم يكونوا
اغنيا فغنى هذا يكون الاضافة للهدم كما هو الاصل وفيه رمز الى انه اذا كان قليلا لا ينبغي له ان يوصى على ما قاله بعضه
وهذا اذا كان اولاده كبارا او اما اذا كانوا صغارا فالترك افضل مطلقا على ما روى عن الشيخين كما فى قاضيان وعلى
انها نذبت اذا كان للموصى مال بلا تبعة من حق الله تعالى وحق العبد فلا يندب اذا لم يكن له مال سوا كان عليه ثمة او لا
لكن فى المنية لو كان عليه ثمة لمال نذبت ولم يترك الا ايصاء وفى الزايدى انها مباحة كالوصية للاغنيا من الاجاب

وذكر وصية كالوصية لابل المعصية بالاقرب واستحبة كالوصية بالكفارات وفدية الصيامات والصلوات وصحت الوصية لمثل
 وغيره للمحمل اي لما في البطن انشى من انسان وغيره من الحيوانات فلو وصى لما في البطن ولبه فلان لم ينفق عليه صح كما في شرح
 الطحاوي وغيره وفي الاكتفاء اشعار بان الوصية صحت بدون القبول فانه انما شرط عليك الموصى للموصى به كما في النهاية
 وسياقي اشارة اليه فمن البطن انما لا يصح بدونه وصحت لاحد به اي بالمثل مما في البطن وانه ادجارية اذ المكين لم يكن لمكين من سبيد
 كما في شرح الطحاوي ان ولدت الانثى من الجارية والدابة وبذا قيد للقيدين جميعا لا قفل من مدته اي مدة الحمل نحو
 الادمي ستة اشهر وفي الفيل احد عشر سنة وفي الابل ونخل الحمار سنة وفي البقر تسعة اشهر وفي الشاة خمسة اشهر وفي الهنور
 شهران وفي الكلب رجبون يوما وفي الطير احد وعشرون يوما كما في الاستيفاء من وقتها اي وقت الوصية فانه يشترط لغير الوصية
 وجود الموصى له وكذا وجود الموصى به حقيقة او حكما بان يكون على خطر الوجود كثمرة البستان ما عاش كما في النهاية عن المبسوط و
 سنذكر الاستيفاء منه فكان صاحب المستغنى عفل عن ذلك حين قال في اشكال ذلك الشرط ثمرة البستان كذا صاحب الكفا حيث
 حكم بالاختلاف كما في التمر انشى انصح الوصية بما في البطن اذ ولدت لا قفل من سنة اشهر من وقت موت الموصى لانه لا ينافي في
 لوجوده عند الوصية كما لا يخفى فهذا لم يبيد في المستغنى كما ظن كذا لم يبيد في الكافي انه ثبت مال المالك ثم تسببه حتى ثبت ملكه
 عند الموت لما تفران الموصى به اذ كان مميلا او غير معين وهو شائع في بعض المال الشريعة وجموده عند الوصية وان كان
 شائعا في كل شريعة عند الموت كما اذا اوصى بمغز من غنمه او من ماله فانه يشترط وجود المغز في الاول عند الوصية
 وفي الثاني عند الموت وتماز في النهاية عن الذخيرة وغيره وفي الكلام اشعار بان ان ولدت الجارية لستة اشهر
 فصاعدا من وقتها لم يصح الوصية لحوادث الحمل بعد الوصية الا اذا كانت الجارية معقدة فان الوصية تصح اذا
 ولدت الى سنين قياسا على النسب كما في المفربات وصحت هي اي الوصية والاستثناء في وصية بابت
 الا حكما فالالة للموصى له والحمل الورثة الموصى لانه اصح اقرارا على الوصية فكذا الاستثناء على ما تقر ولا استثناء قطع لا يفرق في المتنازع
 بل في الملازمة وبهنا الحمل جزاءه وما بعها فصار كاستنثار طيبس من الملائكة وبهني انه يرمى في كبراني وبهنا اشكال
 فان النجاة لم يشترطوافية ملك الملازمة والفقهاء جردوا استنثار في غير من برن الف ودرهم كما في الكافي وغيره وصحت
 بشئ من مال المسلم للذمي لانه كالمسلم المعاملات وفيه اشارة الى انها لا تقع بينه وبينه ولو ستاسنا واجازها بالورثة وفي
 الذخيرة انها تقع لمولى من غير ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انها لا تقع كما لا يصح لمولى في دار الحرب حتى لو خرج
 النيا بان لم يكن له من ذلك شئ وان اجازها بالورثة ومنهم من قال انها تقع له وهذا اذا كان الموصى له في دارنا
 اذا كان في دارهم فهم صحت الاختلاف الشيخ بناء على ان الحرنة كالميتة في حفا ف يجوز وليس من اهل البر فلا يجوز
 وصحت بعكسه استثنى من الذمة للمسلم لما رد فيجب ان يكون وصية الذمة للموت كالمسلم على ما فصلنا
 وفي المفربات يجوز وصية المسلم من المسلم والذمة بلا اجازة الورثة الكائنين في دارهم وانما اذا كانوا في دارنا

مستأمنين فتم كالمسلمين في المعاملة وصحت بالثلث والاقبل للاجنبي غير الوارث وان لم يرض بالورثة لا يصح الوصية
 في اكثر من الثلث فان خرج بمخبة الباء كما في القاموس ولا يصح شئ لو ارثته امي الموصي لم يثبت مقبول
 عند الجميع فلو اوصى له لاجبني كان له النصف وطلبت للوارث كما في الخلاصة ولو اوصت بكل لها الزوجا كان لكل النصف
 بالارث والنصف بالوصية كما في قاضي خان والمراد من الوارث من كان وارثا وقت موت الموصي كما في عانة الكتب فلو اوصى
 لمسكين ارثا وقت وصية الموصي ثم صار غير وارث وقت موته صحت كما اذا اوصى لزوجته ثم طلقها ثم اود واحدة ومضى عنها
 ثم مات الموصي وبالعكس لم يصح كما اذا اوصى لاجنبية ثم تزوجها مات وهي زوجته وفيه اشعار بان لا يصح لعبد وارثه و
 مدبره وام ولده لانه وصيته للوارث حقيقة بخلاف الوصية لابن ارثته كما في النظم واعلم ان الوارث اذا كان صغيرا ولو ان
 يوصي له شئ من ماله يقع به في حياته فالوجه ان يملك للملك غيره ثم يوصيه ذلك الغير لذلك الصغير ويصح انتفاعه للملك
 مادام حيا كما في النصاب لا يصح لاجل قاتله اي قاتل الموصي سواء كان ارثا او غير وارث وقتل عمدا او خطأ مباشرة
 ام قتل مباشرة لا قتل بسبب فان صح وصيته لما فربر وقع الموصي فيها بذلك ليتثنى الصبي المجنون القاتلان فان صح الوصية
 لما بلا اجانة الورثة كما في النظم الا باجازه ورثته امي رثة الموصي الوصية باكثر من الثلث للاجنبي وبشئ للوارث والقاتل
 فانها تصح لاستقامتهم في نيل يوسف وزفرج لا تصح للقاتل لو اجازوا اذا الاجازة المعقبة ما يكون بعد الموت حتى لو اجازوا
 قبله كان لهم الرجوع عنها والمتبادر من الورثة من يكون اجازة معقبة بان يكون عاقلا بالغاصحا حتى لو اجاز باصغير منهم
 لم يصح واما المريض فقد صح وصيته اذا برأ والافمنزلة ابتداء الوصية حتى لو كان الموصي له وارثه لم تصح الا باجازه ورثته ولو كان
 اجنبيا صحت من الثلث كما في المضمرات وفيه اشارة الى انه اذا لم يكن وارث للموصي لاكثر للاجنبي صح وصيته كما في الخلاصة
 الى انه لو اوصى لقاتله او وارث له صحت الوصية له وبها عند الطرفين المعتمد الي يوسف ثم فلتا تصح والى له لا تصح لعبد قاتل
 ومدبره وام ولده ومكاتبه الا باجازه الورثة كما في النظم واعلم ان الناطقة ذكر بعض شياخنا ان المريض اذا عين لواء من الورثة
 شيا كالدار على ان لا يكون له في سائر الزكاة حق يجوز قيل بهذا اذا اوصى ذلك الوارث به بعد موته فحينئذ يكون تعيين لم يثبت
 كتعيين باقي الورثة معه كما في الجواهر ولا يصح من صبي ولو عاقلا مراهقا وكذا من شغل من كان في ايمية غفل للمجنون فبيع
 اشارة الى ان تصرفه كما لا يعتبر منه الا يعتبر مضافا الى ما بعد البلوغ كما اذا قال ذابعت فثلث لي فلان كما في الكراهة
 والى ان المحجور الذي بلغ غير رشيد صح وصيته استحسانا كما في النظم ولا من مكاتب ان ترك وفاء لانه ليس من اهل
 البرع قيل بذا عنده واما عند ما فصح وفيه اشعار بان لا تصح من العبد واخوانه كما في قاضي خان وقدم الدين عليها
 امي الوصية لان اوارده لازم بخلاف الوصية وفيه اشعار بان لا تصح من سخر الدين الاباير او الغواص كما في الكافي وقيل
 الوصية بعد موته امي موت الموصي لا غير لان العبد وقت ثبوت حكم الوصية وطلبت امي فقبل قبولها في حياة الموصي
 فلم يوصى له ورثته الوصية بعد موت الموصي بخلاف وطلبت رد ما في حيواته فله قبولها بعد عندهم خلاف لزمنه

وبه اى بالقبول لمذكور لا غير ملك الموصى به فالقبول شرط لما لكتبة الموصى له للموصى به لا لصحة الوصية كما مر هذا اذا كان
 الموصى له بالقبول الا فلا يحتاج الى القبول كما في الذخيرة وفيه اشعار بان لا يشترط في المالكية لقبض المستقبلي
 ما يكسبه ون القبول فقال الا اذا مات موصيه ثم مات موصى له بالقبول منه للموصى به ولا رد فهو من قبيل الاكتفاء
 فهو اى الموصى به يكون لما لو ورثته اى ورثة الموصى له استحسانا لانه صار ملكا للموصى له في آخر جز من اجزاء حيوة بالياس
 في القبول فيكون لو ورثته وفيه شارة الى انهم لو ردوا لم تبطل والقياس ان الورثة بمنزلة في الرد والقبول قيل استحسن
 ان تبطل الوصية والقياس ان تبطل والله اى الموصى ان يرجع عنها اى الوصية لانها ترجع لم يلزم الا بالقبول فيقول صح
 كرجعت عما وصيت بفلان او بطلت او تركت او ما وصيت له فلان لا كاخت اوصى حرام او ربوا كما في قاضيان
 او فعل يقطع ذلك الفعل حق المالك عما غضب لانه صار للموصى بشيا آخر هذا الفعل كما مر في الغضب من قوله فان
 غضب وغير اسمه واعظم منافاة منه وملكه فلو اوصى لصوف ونحوه فغزل او قميص فنقص او برطلج او دق فجز لكان رجوعا
 كما في النظم وفعل يزيد ذلك الفعل في الموصى به ما يمنع من زائد تسليمه الموصى به الا به اى مع ما يمنع من ذلك الزائد
 كالتسويق الموصى به بسمن اى كخلطه وهو المانع عن تسليم السويق الى الموصى له الا مع السمن وكذلك الثوب في صبغ
 وشال البسامة في ساحة او دار موصى بها بخلاف تجصيص الدم فانه ليس رجوعا الى وطنيتها فرجوع كما في المضمرات وشال طرف
 يزيل ملكه كالبيع فانه فعل شتم على تصرف يزيل ملك الموصى به وهو المانع عن التسليم ومثل البتة في ازالة الملكات طلاق
 مشعر بانه لو عاد الى الموصى به بالشر او الرجوع عن البتة او نحوه لا يعود الى الوصية كما في الهدية والحاصل
 ان الرجوع عن الوصية على انواع ما يحتمل الفسخ بقول الموصى له ببيع كل وصية معين بالايجل الا بالقول كالوصية بثلث المال فانه لم يرجع
 عنها الابان قال رجعت وما لا يحتمل الا بالفعل كالبيع بعد قال لان موت من مرضى فانت حر فانه مدبر بقيد وما لا يحتمل لو اصد
 منها مثل ان يدبره مدبر مطلقا كما في الظهيرة لا يرجع عنها بفعل ثوب موصى به لانه قد غيل عند اعطاء الغيرة عادة ولا
 بجو دما اى جود الوصية وانكار ما حتى لو اقام غيبة عليها بعد موت الموصى قبلت كما في الجامع لكن في المبسوط انه
 يرجع بجو دما فيقول اني اقول بي يوسف دم والاول قول محمد دم وهو الاصح كما في الكافي في قول نه ليس من خلاف الروايتين
 فاني الجامع محمول على الجود عند غيبة الموصى او صورة الرجوع وما في المبسوط على الجود عند حضوره او الجود الحقيقي كما في الذخيرة
 وتبطل ببتة المريض مرض الموت ووصيته لمن نكحها من امرأة بعد ما اى البتة او الوصية ثم مات فان كل تبرع الموصى
 وصيته ولا وصية للوارث كما مر وفيه اشعار بانصح اقرار المريض لمن نكحها بعده خلافا لفرج ولم يصح اقراره لدرجة بالا حاشا
 لانها وارثه الا ان يصدق بقتية الورثة ولو في حيوة الموصى كما في العمادى كما قراره اى بطلان مثل بطلان اقرار المريض و
 وصيته وبتة لانه كافرا وعبد او لولد او لوارثها ان سلم الابن او عتق العبد بعد ذلك الاقرار والوصية والبتة
 قبل موت الموصى لان في الاقرار بتمت الاشياء لبعض الورثة وفيه اشعار بان له اقرارا بغير وارث بعد الاقرار بان آخر لا خيم ثم ولد

ابن شتم مات المقرح الاقرار كما في العادي وبهية مقعد لفهم الميم وفتح العين وهو الذي لا حراك به من ارضي جسده قيل هو
متشجع الاعضاء وكما قال المطرزي وقال ابن الاثير مومن لا يقدر على القيام لزنايته ومنفلوج اي رجل ذاهب لهصف و
مصدره الفالج كما في المغرب قال ابن الاثير موداه معروف يرنى بعض البدن وائل الذي في يده فساد وآفة و
مسلول اي الذي اصابه اسن لكسرة موقرة في الرية يلزمها حصى وقية من كل ما لم خربة اى سبة كل منهم معتبر من كل
مال كل منهم ان طال مدته اى مدة كل من هذه الامراض ان يمضي سنة من اول اصابه على ما قال اصحابنا كما ذكره
ابو العباس وبعضهم قالوا ان عدني العرف تطاولا فمتطاول الا فلا ولم تخف موته لواحدهما بان لا يزدادوا به قتا فقتلوا والا
ليكن احدهما بان لم يطول مدته بان مات قبل سنة او خيف موته بان يزدادوا به يوما فممن ثلثة اى معتبر من ثلث مال كل منهم
لانه في حكم المريض قالوا اذا اضناه المرض صار صاحب فراش وبهية مقعد لفهم الميم وفتح العين وهو الذي لا حراك به من ارضي جسده قيل هو
فالمسلول الذي طال مرضه لم يضمنه كما يصح وقال محمد بن سلمة ان كان لا يرجي براه بالتداوى فكان المريض الا فكا لصيحه كما
في طلاق العادي عن شمس الاسلام انه في حق الفقهاء لا يقدر على الخروج الى المسجد في السوقي ان لا يخرج الى الدكان في المرأة
ان لا يقدر على السطح وقال الفضل بن الحسن ان لا يخرج الى حراج نفسه عليه لا اعتماد كما في الخلاصة والخيار انه من كان الغالبية
الموت وان لم يكن صاحب فراش كما في بهية الذخيرة وان اجتمع الوصايا اى اختلفت قوة كما اذا اوصى بفرض ووصى
ونقل ليد تعالى ولجسد كج الفرض الاضحية والصدقة فلو كان بالثلث فاء بالكل بنفذ الكل كما اذا اضاف عنه واجازة لوصي
فاذا اضاف لمبا اجازة قدم الفرض على لا قوى منها وان اخوه الموصى فبدأ بالفرض عن العبد ثم عن المد تعالى ثم الوصاء
ثم النقل كما روى عنهم وذكر الامام الطحاوي انه بدأ بالفرض ثم الكفارات ثم بدأ بكفارة القتل ثم العيمين ثم الظهار ثم الافطار
ثم النذور ثم صدقة الفطر ثم الاضحية وقدام العشرة على الخراج وتامة في الذخيرة وان تساوت الوصايا قوة بان يكون لكل نصيب
حق المد تعالى او حق العبد او واجبات او فاضل فاذا اضاف الثلث قدم ما قدم الموصى اذا الظاهر انه بدأ بالاصح عنه لو كان
الكل فرضا حق المد تعالى كما بدأ بالبحج ثم بالزكاة ثم الكفارة ولو كان فاعلا كما لو وصيته بالبحج والحق والصدقة بدأ بما بدأ به في ظاهر التوا
وعنه بدأ بالافضل الصدقة ثم الحج ثم العتق كما في الذخيرة وان اوصى بحج للفرض الحج اى بعث الواث
او الوصى رجل بالبحج عنه حال كونه راكبا والاولى تقديره على عنه من بلده اى الموصى ان يبلغ نفقة من الثلث ذلك
الحج الموصى به والا يبلغه فمن حيث يبلغ النفقة بحج راكبا عنه استحسانا وادار للموصية وفيه ما روى انه ان فاع المال في عبد
فحج باذن مولاه فقد صح الا انه لا يستحب للخلل فيه والى انه ان كان في المال المدفوع فاع بالركوب شي يستحق النفقة لنفسه
فومخالف ضامن للنفقة لانه لم يحصل ثوابا له والى انه لو حج من القرى التي فرسية من بلده صح لانه في حكمه اى انه
ان لم يبلغ النفقة بالحج من بلده فقال رجل نما حج عنه بهذا المال ماشيا لا بحرية كما في التهمة فان مات حاج اى
ان تصددا وارج الفرض خارجا من بلده وسار ثم مات في طريقه ووصى بالحج عنه حج راكبا عنه من بلده ان يبلغ

لنفقة ذلك عنده واما عند سائر من حيث مات كما في الكفاي وروى أبو سليمان من حيث مات بلا خلاف كما في حج المصنف
والكلام مشير الى انه ان لم يبلغ النفقة ذلك تجز من حيث مات وذا بلا خلاف كما مر في كتابه وعلّم انه ان وصي لم يبلغ عندنا
حسن الطريق فيها والاحرف الى ما يراه الفقهاء من وجه البركة في المينة وفي وصية ثلث مال لزيد الاجنبى وسدس
والحال ان الوثية لم تجز واما زاد على الثلث من احدى الثلث اى يجعل الثلث على ثلثة اسم لما ياتي وفي وصية ثلثة
ثلث مال لزيد وكله لآخر لم تجز واني صنف اى يجعل الثلث على اسمين وقالا يربع اى يجعل على اربعة اسم لا يصل
فقال ولا يضرب الموصى له باكثر من الثلث عند ابي حنيفة مرح ويضرب عند سائر المال يصل نه ان اوصى باكثر
من الثلث ولم يجز وانفى باطلته في الاكثر عنده لكونها وصية بالاستحقاق فلا يكون مشروعة وبائرة عند سائر لانه قصد تفصيل
اسد على آخر في الوصية فوجب اعتباره ما امكن والاول السجج كما في المفردات وفيه اشعار بان يضرب الموصى له بالثلث
عند سائر ففي المسئلة الاولى ثلث بالاتفاق اذ الثلث صنف السدس فقد اوصى لزيد بسهمين لاخر بسهم وان اجازوا تقسيم
نصف مال عليهما اثنا بلا خلاف وفي المسئلة الثانية منعت عنده لبطالان الوصية بالاكثر فيصية الوصية بالثلث لكل
فيكون الثلث بينهما ويربع عند سائر لان اصل المسئلة ثلثة عامة الى اربعة فيكون لصاحب الثلث سهم ولصاحب الثلث
اسم لما مر وان اجازوا فعند سائر تقسيم الكل كذلك لانفس فيه عنه فقال أبو يوسف ثم قياسي لان السيد بطريق المنع
لا سلم الثلثان لصاحب الكل فكل من نزعهما في الثلث فينصف فالثلث الذي هو السدس لصاحب الثلث والباقي لآخر
وقال الحسن هذا يخرج قبيح لا ستوار سهم صاحب الثلث في حالة الاجارة وعند سائر وهو السدس فالصحيح ان يربع بطريق المنع
بان يقسم الثلث اولاً وهو اربعة من اثني عشر بينهما نصفين لان اجازتم غير مؤثرة في قدر الثلث فيصية الثلثان ثمانية اسهم
صاحب الكل سهمين منها صاحب الثلث لقيم له الثلث فيسلم الثلثة لصاحب لكل ويتنازعان السهمين فنصف فيحصل ثلثة سهم
لصاحب الثلث والباقي لآخر كما في الحقائق وغيره وقول لا يضرب معروف مسند مجاز الى الموصى له باكثر من الثلث فالباقي
صلة للموصى له وصلة الفعل مع مفعول محذوف تقدير لا يضرب لك الموصى له عدواني عدوك لا يضرب ربع في ثلث فثلثة اربع
فيه في هذه الصورة فلا يحصل ربع لصاحب الثلث وثلثة اربع لصاحب لكل خلافا لما فانهما يفر بينهما في الثلث فيحصل
ان لذلك لصاحبين فارب بالضرب المصطلح بين الحاثب بتفصيل عدو نسبة له احد المضرابين كنسبة الآخر الى الوا
على ما ذكره المصنف مستخرجه وان لم يكن محتاجا اليه وخالف ما اصطلاح عليه الفقهاء على ما قاله المطرزي نه من ان يفر بين
الاخذ والاعطاء فعلى الاول معروف والثاني مجهول حذف مفعول مع الصلة تقديره لا يضرب ليشيا والمخفى لا ياخذ منه
شيئا بحكم وصية باكثر من الثلث بل يحكم وصية بالثلث من قولهم ضرب بسهم على الجز وادفياى اخذ منه نصيبا فالباقي متعلق
بالفعل واداة وكلمة واللام في الموصى له عندية اى الموصى له باكثر من الثلث ومن الوهم جعله بها فاما محذوف اول
عليه اللام الا في ثلث صور فانه يضرب في الثلث بالاكثر عند ايضا في المحاباة اى في صورة نقصان ثمنه

في الوصية بالبيع والزيادة على قيمته في الشراء كما اذا وصي مريض بان يباع عبدان له قيمته احداهما ثلثون من ثمن يدعيه ثمن الاخر
ستون من عمره وباربعين لال مال له سواهما ولم يجرى الورثة فانه ثلث الثلث ثلثون فزيد موصي له بالثلث عشرة وعمره ثلثين
عشرين ان اوصاه بالثلث من الثلث وفي السعاية اى كسب القن كما اذا عتق هذا المريض يدين العبدان فانه وصيته بالثلث
فيحقق من الا و في ثلثة عشرة ومن الا على ثلثة عشرة وفي ثلثين على قدر نصيبها وفي الدراهم المسئلة اى في ثلثة
دراهم مطلقه غير مفيدة كبشر من الكسور كالنصف والربع وغيره كما اذا وصي مريض له تسعون رهبا لزيد منها ثلثين وعمره
ستين فانه ثلث الثلث الثلثون القياس على المسئلة السابقة ان ينصف في الكل عنده الا انهم متفقون في ثلث لا
اضاف الوصية فيها الى عين من اعيان ماله فلا يتناول حق الورثة لفظا بل معنى فلا يعتبر حق الضرب عملا باللفظ بخلاف ما اذا
اضاف الى الزيادة على الثلث بان وصي بالنصف مثلاً فانه يتناول حقه لفظا ومعنى فاعبره ومثله نصيب ابنه
الوفية صححت الوصية سواء كان له ابن او بنت ولم يكن ففي ماله ابن واحد ثلث بلا اجازة وفي اكثر من واحد
مثل نصيب ابن الا اذا زاد على الثلث فانه يحتاج الى الاجازة ونصيبه نصيب بن او ابنة بلا ذكر مثل الصحيح
وتبطل لانه وصية بالخير بخلاف مثل النصيب وفيما اشارة الى انه فيما اذا كان له ابن او ابنة واما اذا لم يكن فقد
صححت كما في المصنفات والعبرة اى اعتبار كونه من الكل والثلث بحال العقد كالبيع والهبة ونحوها في التصرف
الذي فيه نوع تبيع القبرية المقام المنجز اى المصنف للحكم في الحال لا بعد الموت والنظر متعلق بالعبرة فالاولى نقد
بل لا يفصل بين العاقل والجهول بالاجنبى الذي هو الاجر اعني بحال العقد فان كان التصرف او العقد في حال الصحة
فمن كل له بغيره والا يكن في الصحة بل في المرض فمن ثلثة لثقل حق الورثة في تمام العرض للعقد لانه لو اقرض حبيب
بدين نقد من كل ماله وكذا الواقف لمراته من مهر الثل لا الزيادة والمقام مشعر بان لو كتم المريض مهربا لثقل جاز كما في العاقل
والتصرف المضاف الى موته اى الذي يفيد الحكم بعد موته لا قبله مثل ان يقول هذا العبد حر او فلان بعد
موته يعتبر من ثلث لما رواه ان كان هذا التصرف في الصحة فان العبرة بحال الاضافة لا العقد فلو قال في صحة الورثة
ان حدث لي حادث طفلان كذا كان وصيته ومرض اى كل مرض صح المريض سنة كالصحة فلو وصي بالشئ صارت
باطلة لانه ظهر بالصحة ان لا يتعلق بماله حق احد وهذا اذا قيد بالمرض بان قال ان مت من مرضي هذا واما اذا اطلق ثم
صح بواقية وان عاش بعد ذلك سنين كما في التهمة واعتماده اى المريض فثنا او مكاتبها او مدبر امته اخره وصية
ومحباته في الاجارة والاستيجار والمهر والشراء والبيع بان يباع مريض مثلاً من اجنبى ماليا وى مائة خمسين كما في التنفذ
والاحسن تقديمها فانها مقدمة على جميع الوصايا عنده والاعتاق عندها فان جازي ثم اعتق او عكس فالاجابة اولى
عنده والاعتاق عند ما كان في الهداية ومهبة عينا من ماله مع القبض وكذا صدقة وابراره حتى لو مرض ابن له
ام لها عليه دين فمات ثم ابرأته صح من الثلث لانه صار اجنبيا بالموت كما في الهبة وضمانه بالكفالة وغيره كما اذا قال

لغيره فالعامة على الالف على اني ضامن اوليه كذا على اني ضامن لمائة فان الالف والمائة عليه على الخالع والمشتري
فالضمان اعم من الكفالة كما في الكراني وصيته اس كالموصية في انه من الثلث لانها تصرفات منجزة فلا دلي ان
يمثل بها بعد القاعدة المتقدمة

فصل جاره ابي جابر الموسى اذا وصى له بشي من لصق داره به ابي بداره قيا سا كما قال ابو حنيفة وزفر فرج
يخفى الجار وهو الملاصق ومن شارك غيره في سجد حلة استحسانا كما قالوا في رواية عنه لانه الجار عرفا كما في الاختيار
وماروي ان حق الجار اربعون دارا عينا وشعلا وغلما فضيف كما في الكراني وغيره والصحيح الاول كما في المصنفات وفيه
اشارة الى ان لمسلم الكاشغر والصغير والكبير المذكور والاشي فيه سوار والى انه لا يدخل فيه الثمن والمدر بروام الولد لان
سكني مولد لا ينفك الهمم بنات النيات فان جارك كما في الذخيرة وذكر في البداية انه يدخل فيه العبد الساكن عنده
لا عندهما وصهره بالكسرة على ما في نسخة محمد بن ابو عبيدة كل ذوى رحم محرم من ذرية كل ذكر من اقربا زوجه
الموصى وان اعتدت من نكحي عنده تة نيا دخل ابوا واخو با وغيرهما وقال الحلواني هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يدخل
الا ابوا واما كما في المغرب فيمن ان نكس هذا المفظ الصهر المفظ خير فيمن ان لا يدخل فيه الا ابوا في ديارنا ونقعه
بنكيتين كل زوج ذات رحم محرم منه الزوج الغيب والاخت والعمة ونحوهم قيل هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يتناول
الازواج المحرم قريبا كان او بعيدا حر او عبد كما في الكافي وذكر في القاموس انه الصهر وفي المغرب انه عند العرب كل من
كان من قبل المرأة كالأب والابن وابن العمة زوج الغيب فيمن ان يفتي به في ديارنا لانه المشهور واهله وعرضه في حق
اعتبار المعروف والفتة قال النوري الازهرى اهل الرجل اخص الناس ولا اخص بالانسان من الزوجة كما في الكراني
وهذا عنده واما عندهما فكل من يعول من امرأة وولدوا فيه وعمه وصبي جنبى فيوته في منزله كما في المغرب لا يدخل فيه
رفقة كما في الاختيار والاصل اهل بيت ابي ابي بيت النسب هو كل من يتصل به من قبل ابيه الى اقصى الة في الاسلام
مسلم كان او كافرا قريبا او بعيدا محررا او غيره لان الال والاهل يتعملان احتمالا واحدا فيدخل فيه جد والجد لا الاب
لانه مضاف اليه كما في الكراني والاولاد البنات والاولاد اخوات ولا احد من قرابة ام الموصى والنسب ما يعتبر من الاباء
ولذا الواصت لاهل بيتها لم يدخل فيه ولد بالايكون ابوه من قوما كما في الكافي واقارب جمع قريب وذو ذواته واجا
والنساء محرمات فصار عدان اقل الجميع اثنان في الوصية وقال لفظويه وهذا اذ لم يعرف باللام الا فالأقل واحد
لقد والى الحبس هذا عند الشيخين اما عند محمد بن فاثان كما في البداية وقيا شارة الى انهم اذا كانوا لا يخلصون فالوصية جائزة
وبلغتي الا ان يحب عند بعضهم ان تجرى بالاجح منهم كما في تمة الواقعات من ذوى رحمه لم يمت بعصبة ولا صاحبة
فرض سوا ذلك انوا صغارا او كبارا او احرارا او عبيدا ذكورا وانا مسلمين وكافرين فيدخل فيه الجدة والحجة وولد الولد في ظاهر
الرواية وعن الشيخين انه لا يدخل الجدة وولد الولد وفيه اشارة الى انه لو لم يكن له ذورحم لطل الوصية عنده لانه لا وصية

للحدود كما في الكافي تقدم الاقرب فالاقرب من ذي الرحم غير الوالد بن الوليد خشتا بن محمراه فضاء لان
 الاقرب في العرف من تقرب الي غيره بوسيلة ويقرب بينهم فلو اوصى العباس وخالفين للعين عنده واما عند ما يرجع لانه
 يدخل فيه كل قريب غيب اليه من قبل الاب او الام امي اقصى اب له في الاسلام فلو ترك عماء خالفين كان انصف للمعم
 والباقي للخالفين لا يستحق اقرب منهما وثيلت عند ما ولو ترك عماء وعمته وخالا وخالة كانت للوالدين عنده لاستواءهما
 في القرب وراحت عند ما كما في الهداية وغيره واج صحح قوله كما في المضمرات فاختبر الوصيفة ثم في هذه الوصية ثلثة اشياء
 لم تعتبر المحرمية والاقربية والجمعية لان المقصود صلة القريب فيخص من يستحقها كما في الكافي واليه اشار في الاسرار وغيره
 لكن في المبسوط ان الجمعية شرط متفق عليه وفي الوصية لاجل ولد زيد الذكر والاشي والواحد اكثر سواهم وفيه شعار
 بانه يدخل الحمل تحت الوصية لانه ولد حتى يرث وبانه لا يدخل ولاد الابن الا اذا فقد ولد الصلب فان كان له بنات وهو ابن
 فلبنات عملا بالحقية ولا يدخل ولاد البنات اصلا في ظاهر الرواية وعن محمد بن النعمان يدخلون كما في الاختيار وفي
 الوصية لا يدخل ورثة امي ورثة زيد ذكر واحد منهم كائنين فان كانت ابنا وبنات ثلث بينهما وان فقدت ولاد الصلب
 يدخل فيه ولاد البنين في دخول ولاد البنات روايتان كما في الذخيرة وفي بنى فلان اسم قبيلة كنبى تميم الانثى
 مبتدأ خبره تعتبر منهم تبان فان كانوا ذكورا مختلطين فكل من خلون تحت الوصية اجماعا اذا كانوا يخفون اما الاناث
 فينبغي ان يدخلن على ما قالوا وفيه اشارة الى انه لو كان فلان ابا خاصا لا يدخل المختلطون في الوصية وهذا عند الشيخين
 اما عند محمد بن النعمان فلهذا رواية عنه وكل الكرخي رجوعه ويدخل لذكور بلا خلاف كما لا يدخل الاناث بلا خلاف ولذا فقد
 ولد الصلب دخل اولاد الابن ذكورا ومختلطين لا يدخل لبنات المنفردات منهم كما لا يدخل اولاد البنات ولو ذكورا
 الا في رواية عن محمد بن كافي الذخيرة وما ذكرنا ظهران المصنف لا ينبغي على قوله الاول كما طعن وقيل انه قال آخر ان فلانا
 اذا كان خاصا فالوصية للذكور خاصة كما في الكافي وطلبت الوصية لمواليه بلا بيان قبل الموت
 فيمن له معتقون كبر التماس معتقون لفتها لان المولى مشترك صالح للاعلى شكرا للانعام وللأسفل زيادة
 للاكرام وعنه انها جائزة لكن عنه ان الوصية للاعلى وعنه انها لجميعا وعن ابى يوسف ردا انها للاعلى وعنه انها للأسفل
 عن محمد بن النعمان صطلحو اعليه لان الجمالة قد زالت بذلك كما في الكافي وكلامه شعرا بانه لو كان له معتقون بالفتح لم
 ففى لمن اعتقه في الصحة والمرض ولادهم من الرجال النساء سواء عتقه قبل الوصية او بعد لا يدخل مدبروه وامهات
 اولاده وعن ابى يوسف هم انهم يدخلون كما في الكافي وفيه ان يكون الحكم كذا فيما اذا كان له معتقون وصحت الوصية
 بالمنافع كما اذا اوصى بخدمة عبده مدة معلومة وابدالها تملك بالمنافع كما في حالة الحيوة وفيه ايماء الى انه يجوز للموصي
 ان يخرج العبد من موضع الموصى الى موضع ابله ولا يخرج الى مصر آخر كما في الهداية والى انه يصح بالرقبة بالخدمة لغيره ونفقة
 على صاحب الخدمة فان عجز عن الخدمة بالمرض فان كان بحيث يسره بره فذلك والا على صاحب الرقبة

كما في التهمة وسكنى داره مدة معينة كسنة وشهرا وابدا كما في الابادة وانما خصل الخدمة وسكنى اشعارا بانه لا يجوز للموصى
 ان يوجر العبد والدار كما في الهداية وصحت بطلتها اى غلة العبد والدار واجرتما ونفعهما مدة معينة وابدانها جرت بها ثم تقيت
 في بدل الابادة وفيه اشعار بان لا يستخدم نفسه ليسكن لان الغلة والمنفعة سوار في المقصود والاصح انه لا يجوز لان الغلة
 دراهم او دنانير كما في الهداية فان خرجت الرقبة اى رقبة العبد والدار من الثلث سلمت الرقبة اليه من كونه
 له يستخدم ويسكن ويشغل مدة الوصية والا يخرج من الثلث قسمت الدار ذاتا او غلة اثنا بان ليسكن الموصى له ثلثا منها
 والورثة الباقي يشغل الموصى له منها يوما والورثة يومين حتى لتكمل الزمان وقالوا ان القسمة بالاجزاء اولى لاننا اعد
 القسوة بنينا ذاتا وما بجملات المهابة فان فيها تقديم احدنا كما في الاختيار وهذا اذا كان الدار تحيل القسمة والا
 فالمهابة لا غير كما في الظهيرة والاكتفاء مشعر بانه ليس للورثة ان يبيعوا ما في ايديهم من اثنتين الارواية عن ابي يوسف
 كما في الزايدى ويهايا بالعبد فيخدم للموصى له يوما والورثة يومين ويشغلوا منه كذلك لا يجوز وبها اذا لم يكن له مال آخر
 فيخدم للموصى له على قدر ثلث التركة والباقي للورثة فان كان العبد نصف التركة فيخدم للموصى له من والورثة يوما وعلى
 الاعتبار كما في الاختيار وموته في حياة موصيه اى اذ مات الموصى له في حياة الموصى تبطل الوصية لاننا انما نكتب القبول
 بعد موت الموصى وموته بعد موته اى موت الموصى يعود الموصى به الى ملك الورثة اى ورثة الموصى لان
 الموصى له استوفى امواله وصحت الوصية بثمرة لبسائه وخينته ان مات الموصى وفيه لبسائه ثمرة كان له
 هذه اى الثمرة الحادثة فقط لا ما يحدث لانه لا يقال حقيقة الاثني الحادثة وان ضم ابا بان قال له ثمرة لبسائه ابا
 فله هذه الثمرة الموجودة وما يحدث من الثمرة في المستقبل وفيه اشارة الى انه ان لم يكن فيه ثمرة ولم يضم ابا تبطل
 الوصية وبها في القياس واما في الاستحسان فلا يبطل ويقع على ما يحدث الى ان يموت الموصى له كما في الكفاية وبها
 فختار الكروانى كما في غلة لبسائه اراضه فله هذه وما يحدث اما ش الموصى له سواء ضم ابا او لا اذا غلة يقال على ما يشاء
 ايضا وهى شاملة للشمار والاوراق وقوائم الخلاف والخطب ونحوها وفي معناها النزل وكذا الوادى نزل كرمه في ثلث
 سنين فمات ولم يحل الكرم فيها شيئا يوقف الكرم حتى تصدق بنزله ثلث سنين من هذا قول محمد بن سلمة موافقا
 لما قال اصحابنا وذهب نصير الى اننا بطلت كما في التهمة وصحت بصف غنمه وولدها الموجود ولبسائه
 اى الموصى له ما كان على ظهر يادى لبسائه وضرعها في وقت موته من الصوف والولد واللين ضم ابا او لا يصنع
 لان المعدم منها لا يتحق بعد بجملات الثمرة والغلة فانما يستحقان بالمساقاة والابادة ولورث بيعته وكنيسته
 جعلنا في الصحة اى اذا صنع في الصحة يهودى او نصرانى معبدا ثم مات فميراثه بالخلاف لكن عنده لعدم لزوم الوقف
 وعند ما يكونه امر ابا المعصية والوصية يجعل احدهما تصح اى اذا وصى احدهما ببيع معبد يصح عنده ولا يصح بغيره
 لانه وصى بمعبودية غير انه جوز بناء على زعمهم وقال مشائخنا ان هذا الخلاف فيما اذا وصى بالبناء في القرى

واما في الامصار فلا يصح بنا خلاف كما في الكوفي وقال السيد الكوفي الظاهر ان المراد بالقري ليس فيها شيء من شعائر الاسلام فان كان فيها شيء منها فكالا مصاروفيه اشارة الى انه لو اوصى بما هو قربة عندنا وعندهم جميعا كالصدقة يصح بالاجماع او بما هو معصية كذلك كالوصية للمغنية او بما هو قربة عندنا ومنهم كالنكاح لم يصح كل منهما بالاجماع لانه معصية ليس بقربة في زعمهم فالحكمة اذا اوصى مطلقا لقوم باعيانهم وسماهم تصح بالاجماع لانها تملك طاعة كانت او معصية لكن في كل من اثلث وفي الصحة من اكل كذا في الخلاف

فصل ومن اوصى وفوض الى زيد عند الموت او قبله بان قال (يتار دارين فرزندان خود را بعد موتي) او (نعم فرزندان بخور) (اليسادكي كن) او تهمه سم او قم بامري او نحوها كما في الخزانة وغيره وقبل زيدا ايصاره عنده اى في حرفة الموت وعلمه فان رد الوصى الا ايصار بوجه من الوجوه عنده في علمه واياها حتى انه اذا قبل بعده لا يصح قبوله والا يرد عند زمان لم يرد في حياته املا او رد فيها بلا علم لانه اعتمد عليه فتنسب بالرد وقال الخصامه ولو رده القاضي بوجه بلا علم لم يصح قبوله بعده لانه قس في محبة فيه لانه قدر دبره بلا علمه عند بعضهم واطلاقه مشعر بانه لو جعل رجلا وصيا في نوع صار وصيا في الانواع كلها كما في الذبقة وغيره وانما ادى القبول بطريق الشرطية اشارة الى ان قبول الوصاية ليس بحتم بل لا ينبغي ان يقبل لانها على خطر وعن ابي يوسف لم يدخل فيه اول مرة غلط وانتهت خيانه والثالثة سرقة وعن الحسن لا يقدر الوصى ان يعدل لو كان عمر بن الخطاب ثم وقال ابو طيغ ماريث في مدة قضائي عشرين سنة عما يعدل في مال بن اخيه كما في التهمة فان سكت زيد عن الرد والقبول فمات وصو فيله اى للوصى رده اى رد الا ايصار وضده اى قبوله لانه تبرع بلا ضرر في الرد لانه لو قبله صار وصيا لا يخرج عن الوصاية الا باخراج القاضي كما في العمادى ولما فرغ من القبول بالقول تسرع في القبول بالفعل فقال ولزم الامام ببيع شيء اى بيع الوصى الساكت شيئا من التركة بعد موت الموصى لوجود دلالة القبول وان جعل الوصى وقت البيع به اى بالايصار لانه اثبات خلافه فقد صح بلا علمه كالورثة بخلاف الوكالة فانها اثبات ولاية فلا يصح تصرف الوكيل مع الجهل فان رد هذا الوصى الساكت الا ايصار بعد موته اى موت الموصى ثم قبل الايصار صح قبوله خلافا لفرح لانه تضرر الوصى بالقبول لان ضرره يجبر ثوابه الا اذا فقد فاضل وده فح لا يصح قبوله لانه في محبة فيه ومن وصى الى عبد ولو باذن سيده او كافرا ولو ذميا او فاسقا مخوف عليه المال بدله اى الى ايصار القاضي وجوبا بغیره من الايصار الى حر مسلم صالح لان العبد يحرق والكافر لعنهم ولاية والفاسق تميم بالحيانة وقيل اشارة الى انه لو اعتق العبد واسلم الكافر فابالفاسق كان الوصية باضية لزوال موجب التبديل كما في الاختيار والى ان هو لا اصرار او وصيا ولد ذلك صح تصرفه قبل التبديل وفي الاصل ان الايصار باطل واختلفوا في معناه فقيل سبطل بالبطلان القاضي في جميع هذه الصور قيل سبطل في غير العبد لعدم لايه فيكون باطلا وقيل سبطل في الفاسق لان

الكافر كما بعد كفاي الكرماني ومن اوصى الى عبده القن صح ذلك الايصار ان كان في ثلثة كلم صغارا لانه ايصار
 بل مانع الى متصرف فيه اعنده واما عند هذا فلا يصح كما اذا كان بعض الوثنة او كلم كبار لانه قد يعجز عن حق الايصار بمنعهم او يحرم
 وقيل قول محمد مضطرب كفاي الداية واما حصل بعد شارة الى انصح الايصار الى المكاتب بلا خلاف كفاي الاختيار
 ومن اوصى الى عاجز غير عبد وكافر فاسق عن القيام بها اى بالوصاية ومصالح الصغير والمتصرف في ماله ضم
 القاضي اليه غيره من امين معين له صيانة لحق الصغير وفيه اشارة الى ان وصى الاب لا يبدل القاضي الى غيره لو كانا
 بل يفيم اليه امينا كما قال بعض المشايخ في الذخيرة قال بعضهم خرج الامين العاجز عن الوصاية وانصح انه يفيم اليه غيره واما
 الناجن فقد قال بعضهم يخرج عنها واليه شار محمد وقال بعضهم لا يخرج اصلا بل يفيم اليه امينا ما ناسن الحيانة لانه مخار
 الميتم وفي التتمه لو اتم القاضي وصيا اخر جرح عن الوصاية عند ابي يوسف رحم ويفيم اليه غيره عند ابي حنيفة رحم والفتوس
 على الاول والى انه لا يفيم اليه غيره الا بعد ذلك العجز وكذا لك الحيانة والفسق كفاي الجامع واعتمد على السابق حيث لم يستثن
 العبد والكافر والفاسق مع انه وجب عزله كفاي الاختيار ويبقى وجوب الامين عن الحيانة لقدر على القيام بها وفيه اشارة
 الى انه لو عزل القاضي صيا بعد ذلك لم تعزل كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه يعزل بعزله الا انه لا ينبغي له ان يعزله علم
 انه اذا امتنع عن الوصاية لا يجز عليها الا انه لا يخرج الا باخراج القاضي كفاي قضاء الخلاصة ومن اوصى الى اثنين
 بعد واحد او بعدين لا ينفرد احدهما بالقيام بهما لا اعتماد الموصى على اى الاثنين وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف
 فينفرد كل منهما بذلك لان كلا منهما متصرف بالخلافة عن الموصى وعن ابي القاسم الصغار ان الخلاف فيما اذا
 اوصى اليهما بعقد او بالعقدين فينفرد كل منهما بالخلاف وهو الاصح وبه نأخذ كما قال الفقيه ابو الليث لكن في المبسوط
 الاصح ان الخلاف في الفصلين معا لان ثبوت الوصية بعد الموت وذا انما يكون لما معا كفاي الكرماني وغيره وهذا العود
 الى الصواب فلو مات احد بنين الوصيين جبال ينسب صيا آخر للجنة المحل عن التفرق وهذا على الخلاف
 عند مشايخنا ومنهم من قال انه على الوفاق قال ابو يوسف رحم انه يحصل لما قصد الموصى من اثرات كل منهما على الآخر
 لكن فيه اشعار بان على وصي لم ينفرد احدهما بالخلاف مع انه على الخلاف وعن ابي يوسف رحم ان المتصرف ينفرد دون
 الوصي كفاي الذخيرة الا بشرط كفته اى كفى الموصى ينفرد احدهما بالخلاف وهذا مستدرك بقوله وتجهيره اى تميته
 باحتياج الموصى اليه من التكفين والتبشير والدفن وغير ذلك لانه ربما غاب احدهما بانتظاره فسد الميتم والخصوصية
 في حقوقه مما عليه ماله فلو مات رجل وترك ورثة وديار له او عليه فادعى رجل ان له الميتم اوصى اليه الى فلان الغائب محمد
 الورثة والغريم فاقام الحاضرون على ذلك قضى القاضي بوصايتهم كفاي العمادى وقضاء دينه له دائره اذا كانت الميركة
 من جنس الدين والا فلا ينفرد احدهما كما اشير اليه في فاضلنا في يدخل فيه المزاج كفاي الذخيرة وحفظ الدين في النهاية ليس في
 قضاء الدين الا حفظ المال الى ان يقضى الى الدائن وطلبه اى طلب دين له على مليون وهذا مستدرك بالخصوصية عليه

يدل كلام صاحب الذخيرة وشراء حاجة الطفل من الطعام والشراب المكسوة وغير ذلك والالتحاق بالحق قبول
 الهبة للطفل في التأخير خوف الملاك واعتماد عبد علي اي معين لعدم الاحتياج فيه الى الراي بخلاف اعتقاد
 بعض فانه محتاج اليه ورواية وتنفيذ وصيته حال كونها معيشية لان لصاحب الحق اخذه بلا رفع الوصي وفيه
 اشارة الى انه ينفرد بالمصوب والمشتري بقسمه ما يكال ويوزن كما في قاضيان وجمع اموال ضائعة انتهى
 على الملاك وبيع ما يحتاج من نفقته من نحو المطعوم والمشرى وفي الاكفارا شارب له لا ينفرد وفيما سوى الاشتراك
 البيع والرهن واقضار الدين والهبة والصدقة والتجارة وغيره فانه قال بعضهم ينفرد بتنفيذ الوصية بالواب كبر كما اذا وصي
 بان يصدق بشئ للمساكين قال الحلواني انه على الخلاف كما في الذخيرة وذكر في قاضيان انه ينفرد بالتجارة المستعجلة
 على الخلاف ففي الفتاوى ان احد ما لا ينفرد عند الطرفين في زفرح والحسن فيما سوى التجهيز وشراء الحاجة والخصومة وقضار الدين
 والولاية والوصية ومثله في النظم وصلى الوصي في ماله مال هو وصيه وصى اى اذا وصى الى آخره فوصى في تركته وتركته
 الميت الاول لان الايصاء قاتمة الغير مقامه فيما له ولاية وله ولاية الزكيتين يجوز ان يكون الامام للمهد والمخفى اذا وصى
 احد من بنين الوصيين عند موته الى حي منها لان تصرف وحده وبهذا ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة لم ينفرد ولا ينفرد
 بتصرفه وحده كما في الهدية ولا يبيع وصى مال الصغير ولا يشتري الا بما يتغابن فيه له بالغبين اليسير بالتقويم
 به مقوم لانه لا يحرز عنه بخلاف الغبن الفاحش فانه مخزول وبيع به كان فاسدا حتى يملكه المشتري بالقبض كما اثير اليه
 في المينة ولا يرد التصرف بمثل القيمة فانه جائز بالطريق الاول والاطلاقه مشير الى جواز بيع كل شئ من التركة
 منقولا كان او عقارا وبهذا ظاهر الرواية كما في الخزائن وقال الحلواني ان بيع العقار لا يجوز عند المتأخرين الا اذا
 رغب فيه المشتري بصف القيمة واحتاج الصغير له منه النفقة او كان على ميت دين لا ادائه الا ثمنا وفي التركة وصية
 مرسله يحتاج في النفاذ الى ثمنه او غيره اليه بان كان حائلا او دارا ينفذ عليه النقصان وموته يرد على رثته فانه ينفذ
 يجوز بيع عقاره كما في الظهيرية والفتوى على قولهم كما في اللهم الى جواز بيع مال نفسه منه وشراء ماله بنفسه الغيب ليسير
 الا انه لا يجوز اصلا عند محمد وفي الظاهر الروايتين عن ابي يوسف ثم ما عند ابي حنيفة ثم وفي رواية عنه فيجوز اذا كان
 للصغير منفعة ان يبيع منه ما يداوى القاتلانية ويشترى منه ما يداوى ثمانمائة بالغ على قال بعضهم كما في الذخيرة
 بعضهم يبيع ما يداوى خمسة عشر بعشرة ويشترى ما يداوى عشرة بعشرة عشر كما في الجامع وذكر في المينة انه لو باع
 من نفسه ما يسارع اليه الفساد ولا يجد من يشتريه جاز عند شرف الائمة ولم يخرجه عنده لكونه ان يبيع من غيره مثل القيمة
 ثم يشتريه لنفسه والتبادر من كلامه لا يبيع عقاره ميا جائزا لانه فيه اضرار مائة كما ذهب اليه كثير من ائمة سمرقند
 صاحب الهداية انه جاز لان فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة كما في العادى وانما لم يحرم التصرف في الوصية اشارة الى جواز
 تصرف غيره كما اذا خاف من القاضي على ماله فانه جاز لو احد من اهل السكة ان تصرف فيه ضرورة كما الفتى بما يوفى الدبوس

وهذا استحسن منه وعليه التقوى كما في التقوى او غيره ويدفع الوصي ماله الى مال الصغير مضاربة لانه من التجارة وفيه اشعار بان لا يخذله مضاربة تحت محرم انه جبالا انه اذا اخذه على ان له عشرة دراهم من الربح فانه مضاربة فاسدة ولا اجبر له وعلى هذا القياس ينبغي له ان يوجب نفسه في عمل من اعماله باقل الاجور كما قال السرخسي لو ساءت تجارتها من الصغير لنفسه ينبغي ان يجوز عن الي حليفة ثم اذا كان جرة لا يتعابن فيها كما اذا استاجر شيئا من ماله لنفسه كما في الزخيرة وشتمه بان يشارك بغيره وبضاعته ودولته وحتال اي قبيل موسى حواله دين الصغير على يدون على لاسه من اقدر على ادائه وفيه اشارة الى انه اذا كانا سواءا فاحتال كما ذكره الامام المهيبي وفيه اختلاف المشايخ كما في الكفاية والى اسم تفصيل من كلور بالضم لامة بالمد اي دار مليا وغنيا لا على الاخصر وهذا ثبت الدين بدانية البيت حتى لو كان بدانية الوصي خال ان كان المديون الي كما في الثاني ولا يقرض الوصي مال الصغير لانه تبرع الا انه لو اقترض لم يكن منه خيانة يستحق به الغل وفي الكفاية اشعار بان لا يقرض ماله لنفسه وهذا اذا كان له دواء به كما روى عن محمد بن وعنه نيل على خلافه كما قال البوصيفة ثم وقال الحلواني فيه اختلاف اشايخ كما في الزخيرة ويبيع الوصي كل مال على الكسب الغائب اي بلارضاه وهو على مسيرة ثلثة ايام فصاعدا لا العقار فانه لا يبيعه لان بيع ماسواه للمحفظ والهلاك على العقار نادر ولذا لا يباع وان خيف بلاكه على الاصح وهذا اذا لم يكن من الزكاة دين والافبيع الكل عنده وما اعتبرا فان استغرق ببيع والافيقدر الدين من اكل لاني الزيادة عليه من العقار وفيه اشارة الى انه اذا كان الكبير حاضر لا يبيع شيئا من الزكاة عن شخصين يبيع ماسوى العقار وهذا اذا لم يكن فيما دين والافقد باع على هذا الخلاف وان كانوا اصغارا وكبارا معا فند باع حصته الصغار كما رواه الكبار فعلى ما ذكرنا من التفصيل الكل في الزخيرة ولا يجبر الوصي في ماله الى مال الغائب الكبير لانه لا يفيض اليه سوى المحفظ وفيه اشارة الى انه لا يجبر في مال الصغير كما في التكملة وذكر في الكرامات عن الاوضح انه لا يجبر في ماله او لم ترك الفعل الدال على الاختتام

كتاب النخبة

اور في الآخر لانا مادرة هو اي النخبة لغة صفة تجذب المضاف اي بيان الخشي من الخشت بالفتح والكون هو العين والتكسر والعما للثانيث ولذا لا يلحقها الف والنون وانما لم يثبت لانه غير معلوم عندنا فذكرنا في النظر الى السهل كالجفر والشكل اوله على وزن البشري مصدر لوشريوة ووفج وذكر الى ماله آلة المرأة والرجل والفرج شامل لقبها فجاز وقرين وفيما ذكره اشعار بان من لم يكن له شيء منها فخرج بوله من ستر ليس بنخبة ولذا قال ابو حنيفة ثم واليوسف ثم انا لاندري كما كما في الاختيار وقال محمد بن انه في حكم الانثى كما في البصوة فان بال من ذكره فذكره والآلة الاخرى خرق في البدن وان بال من فرجه فأنثى والاخرى كقول لما فيه من الآثار وقد رفع هذه الحادثة الى عامر العذالي فقال هو رجل

امراة فاستبعد قوله من ذلك فتجوز. خاف مية لا ستره فجعل متقلب على فراشه ولا يأنه النوم تفكره وكانت له جارية صغيرة
تغز عليه فسأله عن تفكره فاجاب بان ذلك فقال له دع الحال واتبع المبال فيخرج وحكم بذلك لمقال فاستحسن ذلك النساء
والرجال كما في الضرور وان بال منها حكم بالاسبق اى سبق منها لانه دليل على انه عضو صلب وان استويا اى ل
منهما فمشكل اى غير محكوم عليه بكونه ذكر او انثى عند اى صفة نرم وبذا من جملة ما يتوقف فيه من كمال في ربه قدس سره
ولا يعبر الكثرة اى كثرة البول في كونه ذكر او انثى عنده ويعبر عندها لانه يدل على الاتصال وروى انه قال لابي يوسف
ما ريت قاضيا يكيل البول بالادوانى وان استويا فمشكل عندهما ايضا وانما توقفوا في الجواب لعدم ما يدل عليه
من النقل والتأمل وهم متورعون عن الحكم في الاحكام لمباديل شرعى وانما قالوا باشكاله اذا مات في صفة الا
فقد نزل كما اشار اليه بقوله فان بلغ الحنفية بالنسب ولم يظهر منه علامة احد هما بان لا يخرج بحية اولم يصل اليه
امراة ولم يتكلم او ظهر منه فيكون انثى او لا تحيض ولا يصل اليه رجل ولا يحبل ولا يظهر منه اى اولانزل منه لبن فيكون
ذكر او مشكل بل خلاف احتياط كما في عامة الكتب لكن في الظن ان لم يتبين امره فكان انثى في الحكم عليه وله من الميراث
وغيره وفي الكلام اشارة الى انه لو ظهر علامته كل منهما كان مشكلا كما اذا نهد ثديه ونبت لحية معا او اسنى لعنرج الرجل فاش
بفرج المرأة او بالفرج او اسنى بفرجه والى انه لو اخرجت بحية وبنى او سيل الى الرجل او المرأة قبل قوله ولم يقبل
رجوعه الا اذا ظهر كذب بغيره كما اذا اخرجته رجل ثم ولد كما في شرح الفرائض الشريف ثم شرع في احكامه فقال فان
قام البائع من المشكل في صفتين في صف النساء اعاد صلوة مما لا احتمال كونه ذكر او انثى في الاعادة احتياط
وفيه اشعار بان لو كان مرايا لم يجب الاعادة لكنها ستمه احتياط كما في الذخيرة وان قام ذلك البالغ وما في حكمه
من المراقب بقية الا في صفهم في صف الرجال يعيد صلوة من كان بجانبه من اليمين واليسار ومن كان
خلفه فجزأه من الصف الثاني اذا كان ثلثة فله يعيد من خلفه ثم اى آخر الصفوف وانما لم يشترط انية الامام اعما وا
على ما ذكر في الصلوة وكلامه ظاهر في ان الاعادة واجبة عليهم لان الصلوة من وجبت اعادتها من وجب ولم تجب من وجب
يجب الاعادة احتياط كما في الذخيرة لكن في المبسوط ان المأذاة موهومة فيستحب الاعادة احتياط وصل
ذلك البالغ بقضاع وهو اوسع مما غطت المرأة برأسها من المقنعة وفيه اشارة الى انه لو صلى بغير قضاع لم يجز
اذا كان حرا والى انه لو كان مرايا جاز الا ان القضاء مستحب كما في الكرامى ولا يلزم من مطلقا حليا وحريرا
لا احتمال كونه ذكر او انثى في الخط فبما تروى من اباحة ولا يكشف نفسه فان كشف العورة لا يحل لغيره فتنه
عند رجل لانه لو كان مرايا لم ينظر الى ما سوس الوجه والكف منه ولو كان مرايا لم ينظر الى ما تحت ستره الى بكتفيه
وعند امرأة لانها لا تنظر الى ما تحت السرة لى الركبة مرايا كان او مرايا كما في الكرامى في غير ذلك فبما في الصلوة نظير
المرأة الى الرجل سرى تحت السرة الى الركبة كما ظن ولا يخفى به اى البالغ وما في حكمه محرم رجل بالرفع على

البذل او امرأة لاحتمال الخلوه بالاجنبی بخلاف ما اذا كان محرماً ولا یسا فرما محرم من الرجال فلا یسا
 برجل اجنبی او امرأة ولو محرماً لان سفر المرائن المحرمین غیر جائز فیکره سفر المشکل معها وکره للمرجل والمرأة
 خنثی بالفتح والسكون تحرزا عن النظر الى الفرج یذا اذا کان مراستقدا ولا یفلر جل ان یختم کما فی الکراخی وشرک
 من ماله امة عالمة بالخنثی تحتته ان ملک ماله لانه نظر الملوکة الی المالك وکذا الملوکة الی سیدته فی حال العذر کما
 فی الذخيرة والایملک الا من بیت المال یرض ثمنها فیشر بها ونها اذا کان البوه معسرا والا من ماله کم
 فی الذخيرة ثم اسی بعد الخنثی تباع الامة وجوباً بایر وثمرتها الی بیت المال للاستفاد عن ذلک الاکتفاء مشعر
 بانه لا یزوج عالمة بخنثی لان نکاح الموقوف لا ینجح نظر الی الفرج علی ما قال شیخ الاسلام وذیب المحلوانی
 الی انه تزوجا لانه ان کان امرأة یطرأ بجنس الی الجنس والنکاح لغو الا فطر المنکوحة الی النکاح کما فی الذخيرة
 وعن ابی حنیفة روى ان الامام یزید ورجل امرأة خنثی کما فی المضمرات فان قلت لم یجوز ان یختم رجل فانه موضع ینظر
 قلت لا نسلم الضرورة فان الخنثی عندنا سنة فان مات قبل ظهور حاله من الذکورة او الاوثة لم یخیل
 لاحتمالین یتیم بالیار المضمومة ثم المفتوحة من الیتیم الی قبل ذایم لانه لا یمس شیئاً فی الاوجه والید بخلاف ما یسأل
 وفيه اشارة الی انه لا یشترى لانه لانه اجنبیة بعد الموت والا کتفا یدل علی انه لا حاجة الی خرقه علی السید
 عند الیتیم ونها اذا کان الیتیم محرماً والا فقد یتیم بالحرمة کما فی الکرمانی ولا یخضر الخنثی حال کونه مراستقداً بن اثنتی
 عشر سنة یخسر میت اسی لا یغسل لاحتمال وانهما خسر المرائن لیکون قویة للسابق علی ما شرنا الیه وذهب
 لتستحیة قبره اسی شره ثوب عند الدفن لاحتمال کونه انثى وستر قبره واجب ویوضع الرجل الی جوارته بقرب
 الامام لانه ذکر یقین فهو افضل ثم یوضع هو اسی الخنثی بقرب الرجل مایل فی القبلة لاحتمال کونه رجلاً ثم یوضع
 المرأة بقرب الخنثی لیسعد عن النظر اذ صلی الامام علیه بركة وفيه ایه الی ان الافضل عند اجتماع الجنائز ان یصلی
 علی کل منفرد لانه بعد عن الخلاف کما فی المنیة واذا کان الخنثی مشکلاً فان ترک الی الخنثی البوه المیت و
 ترک ابنا ایضاً فله الی الخنثی سهم واحد من ترکته وللایمن سهمان لانه لم یثبتین الا نصیب انثى وهو
 فی هذه الصورة سهم فلایزاد علی ذلک شیء بالشک وفيه ایه الی ان له اخس الحالین واسوأهما فیذانی
 صورتین الاولی بالیفرض فی الخنثی الا انثى کما ذکره المصنف والثانیة بالیفرض فی ذکر ونها اشتعل علی صورتین
 احداهما ما یکون فی الخنثی محرماً کما اذا ترک زوجاً واختاً لاب وام وخنثی لاب فانه ان کان اخاه سهم وهو السدل
 حکمة الثلثین وکل من الزوج والاخت نصف فتقول المسئلة من ستة الی سبعة وان کان اخاً فمردم لانه معتبة
 لم یبق له شیء بعد فرضها وهو الصغفان ولا ریب انه اخس الحالین فیفسد کونه ذکر او انثى ما یکون غیر محرم
 کما اذا ترک زوجاً واماً وخنثی لاب وام فانه ان کان الخنثی اخاً لاب وام فله نصف کذا الزوج وللأم ثلث

فتقول المسئلة من ستة الى ثمانية وان كان اخا فله سهم والمزوج نصف وللا ثلث ولا يخفى انه اخس لما ليس لان
السهم الواحد من ستة اقل من ثلثة اسهم من ثمانية فيفرض كونه ذكرا ايضا بهذا عند ابى حنيفة رحم واما عند ما فسيأتى
كما فى الكندرية الا ان محمد اصح ابى حنيفة رحمه عامة الروايات كما فى الكندرية وهذا الظاهر كما فى المضمرات وذكره فى النظم ان
ابى يوسف رحمه معهما فى ظاهر الاصول فى الكسنة انه قول الاول منه الفرائض السراجية ان ما ذكرناه قول
ابى حنيفة رحمه واصحابه وعليه الفتوى ولما كان الشعبي من اساتذة ابى حنيفة رحمه وله فى هذا الباب قول
مهم فسر ابو يوسف رحمه تفسيرين احدهما ما هو اقرب الى الصواب وهو مختاره والثانى ما اخذ به محمد رحمه كما فى المضمرات
وغيره ذاك المصنف فقال وفيما اذا ترك الثلثة ابوه وابنا عند الشعبى لفتح اشين له لى للثلاثة نصف النصيبين
اى نصف مجموع حظ الذكور الاثنى وهذا محتمل لنصف نصيب كل منهما منفردا ومجموعا فاشير الى تفسير بقوله
اى نصف النصيبين بمعنى نصيبه ذكر عند الافراد وكذا النصيب اثنى عند الافراد ثلثة للثلاثة والباقي سبعة
من السهام عند ابى يوسف رحمه تحريجا او ندسيا وذلك لان للابن عند الافراد كل الميراث وللبنت
نصفه فكان نصف الكل اثنين ونصف النصف واحد والمجموع ثلثة ارباع فان المخرج اربعة تعول
الى سبعة فيجعل للثلاثة ثلثة وللابن اربعة وهو نصف النصيبين بمغنى نصيب كل منهما عند الاجتماع خمسة للثلاثة
والباقي للابن من اثني عشر سهما عند محمد رحمه تحريجا فان للابن مع الابن نصفاً وللبنت مع الابن ثلثاً
فكان للثلاثة مجموع نصف النصيبين من الربع والسدس يحتاج الى عدد يكون مخرجا لذلك وهو اثني عشر
للثلاثة منه خمسة هي ربع وهو ثلثة وسدس وهو اثنان وللابن سبعة الباقية وحصة الثلثة على التفسير الاول زيد
فاما اذا ضربنا سبعة في اثني عشر يحصل اربعة وثمانون ثم يقرب الثلثة في اثني عشر فيحصل ستة وثلثون ثم يقرب ثلثة
في سبعة يحصل خمسة وثلثون والاول وهو ستة وثلثون ازيد على الثمانية وهو خمسة وثلثون بواحد من اجزاء اربعة
وثمانين التحقيق في كتب الحساب في تقديم قول ابى يوسف رحمه اشعار بان تفسيره المختار عند المصنف لكن في الثاني
حلا فانه قد قول محمد رحمه في الدعوى واخره في الدليل وذليل على اختياره كما فى النهاية ولما كان من داب المشايخ
ايراد مسائل مختلفة في آخر كتبهم تذكير الباد وانقم المصنف في ذلك فقال

مسائل شتى

اى تنفقات بهو جمع شتيت فعيل بمعنى فاعل حمل على فعيل بمعنى مفعول كمرضى ومرضى ولذا جمع على فاعل
كما تقرر كتابه الاخرس الاصله يعرف به نكاحه وطلاقه وبهية وشرأوه وقوده كالبيان لان الكتابة ممن نأى
كالخطاب ممن دنا وفيه اشار بان لو كتب لك ستينامر سواى مفردا معنونا كما اذا كتب على لقا طيس او غير مرسوم

کما اذا كتب على ورق او شجر او ارض ان كان الخطاب لا ان في غير المرسوم لابد من النية ولا يصدق قضاء في الرضا
 انه اول من يوبى فلو كتب غير متبين کما اذا كتب على ماء او موهو لم يصح شيء من ذلك ان نوى کما في الخلاصة وغيره
 وفيه اشعار بان يقاد بالكتاب من الاشياء الاخرى وقد ذكره لانه لا يقاد فاما ان يكون من اختلاف الرذاتين
 او اختلاف حكم الاخرى الغائب في الكتابة کما في الکاف وغيره واما واه اى اشارته بالرأس او الحاجب
 او العين او اليد بما يعرف به نکاحه مضاف الى الفاعل والمفعول وطلاقه وبيعته وشراؤه وقوده
 كالبيان والنفق بذلك لان هذه الاحکام تناج اليها فانها من حقوق العباد في الجملة واطلاقه مثله ان
 الايام معتبر مع القدرة على الكتابة لان کلامه حجة ضرورية فلا يعتبر ما قال بعض اصحابنا انه لا يعتبر کما في الهداية ولا
 الاخرى المقر بالفذف او السرقة او الزنا او الشرب بطريق الايام او الكتابة ولو مرسومة لانه لا يجب لعقوبة على المقر
 على نفسه بما يوجبها الا بالبيان وقالوا في معتقل اسان بضم الميم ففتح الفاء اى في تحبس عن الكلام غير قادر
 عليه ان امتد ذلك الاختقال الى سنة وعنه الى الموت وعليه الفتوى على ما قالوا كما ذكره المصنف وغيره وعلم
 اشارته اى اشارته الى ما يؤيده من النکاح وغيره فكذا اى للمعتقل مثل الاخرى في اعتبار الكتابة والایام لان ما مضى
 الصمت يرجي زواله ساعة فلا يعتبر كالاعمار فلو اصابه فالج فذهب سانه او مرض فلم يتدبر على الكلام فاشارة
 وقد طال ذلك سنة فهو مثل الاخرى وقال محمد بن مقاتل المريض اذا لم يتدبر على الكلام لضعفه لانه قائل
 فاشارة برأيه الى وصيته فقد صح وصيته وقال اصحابنا انها لم يصح کما في العادی وفي غنم اسم جمع
 للشاة مذبوحه فيها اى يهدى ميتة واحدة او اكثر هي اقل من الذبوحه تحرق اى طلب الاحرصه وهو
 وبذا اذا لم يكن هناك علامه يعلم بها الذبوحه من الميتة والافلا تحرق وعليه ان يابخذ بالعلامه كما في الکرامه
 واكمل ان اطمان قلبه على ان هذه شاة مذبوحه في حال الاختيار بان يبعد مذبوحه يتبين لان التعليل
 ساقط الاعتبار دفعا للمخرج وفيه اشارة الى انه لو كان الميتة اكثر او نصفين لم توكل مع الاطمینان الى انه
 لو اضطر اكل بكل حال سواء كان الميتة مساوية او اكثر او اقل كما في الهداية وانما خص الغنم اشارة الى
 ان في الثیاب لطاهرة والنجسة المختلطين تحرق بكل حال سواء كان الغلبة للطاهرة او النجسة او كانتا متساويتين لان
 حكم الثیاب اخف والى ان في انا مختلط بانا وغيره وهو غائب لا يتجرى بل تنظر حتى جاز صاحب کما في الرغيف المختلط برغيف
 غيره قبل تجرى فيها وقبل تصرف في واحد منها کما في طعام مشترك معاه غائب فانه يرفع قدره فيه عند الاحتیاج كما في
 الذخيرة وغيره ولا شک انه ختم على احسن اوجه الانتهاء فانه ذکر مسائل الاخرى لمقتضى والغنم الذبوحه في آخر
 الکتاب ثم نبه على ما اختاره مما هو المعمول عليه في الباب وبذا وان فرغ بعد المدح على تواتر نعماء كثيرة
 عن بعض ما هو العمدة لقران سمیات غفيرة يوم التوبة سنة احدى واربعين وتسعمائة من الهجرة النبوية x على

صاحبنا افضل السلام والرحمة اللهم حق ربنا ما في عقربان لسيئاته وبلغنا ببركات حبيبك الاساطير الدرجات
فانك اكرم الاكرمين ارحم الراحمين

خاتمة المطب من علمي المطب

الحمد لله رب العالمين حمداً ازلياً بازلية وادباً بادية وسردياً سرمدية وصلوات ملائكة وحمة عرشه وجميع خلقه
من ارضه وسماؤه على سيدنا ونبينا اصل وجود الجود عين الشاهد والمشهد واول لا وائل في عالم النور وليل الدلائل
في الكون والظهور مبدع الانوار الازلية فتش المعارج الكمالية تشيع المذنبين رحمة للعالمين مولانا محمد النجاشي
النبين صلى الله عليه وعلى آله واصحابه واتباعه وازواجه واجابته اجمعين اما بعد فيقول الاثيم احسنه الزمان محمد
بشير حسن صانه النعمان الحوادث والحن ان الفقه اشمل العلوم فائدة واعظمها عائدة اذ به تميز الحلال عن الحرام
ويكشف به المحجب عن وجه الاحكام والمتقدمين في هذا العلم كتب شريفة وللمتأخرين فيه زبر لطيفة ومن بينها كتاب
جليل الشأن فاتح ابواب الفتوح على البرهان حاو لمساك الدين المتين مغني عن تصانيف الفقهاء المتقدمين
متمسك بمسند للعلماء المتأخرين افضل المعاون والنفس لكنوز مسمى بجامع الرموز لفخر علماء العصر صدره فقهاء
الدين مرجع الفوائد بجناروا واوراء النهر مولانا العالم الحقاني شمس الدين محمد الخراساني القمستاني وهو شرح
مختصر الوقاية المعروف بالوقاية للشيخ الامام الواقف بالسرايعة والخفصة صدر الشريعة مولانا عبدة الدين
مسعود الخفصة وهو ان طباع اربع مرات مرة في مطبع الكلكية وثلاث مرات في هذا المطبع لكنه في المرة الثالثة صار نادراً وجوده
في هذه الديار بل يكاد لا يوجد بدريهم ولا دينار لانه قد كان امر طبعه مع مراسم السناء والجود المشكور صاحب لوطار
والكرم الموفور وفواضل الرضية في الدهور المؤيد بتأييد الرب بنفوره المنشئ قول كشور حرسه الله بالاقبال لزا
كل يوم الى يوم النشور واستموا بصيحه العلماء الكرام الفقهاء النظام والاعاظم والاكابر والاجلة والاواخر فصيحاً تبصيحاً
واصله الفاية من البساية والنهاية وتعلق اهتمام طبعه بالخاص الخلق والمحج الشفيق للمودع فانيات الرب العلم
مرزا عاشق علي وفقه الله للخفصة والجليلة ورزقه حب محمد وعلي فاتيها الطالبون الشائقون
استزده سبيل الاسوال وادعوا صاحب المطبع يزيد الاقبال فانه من عليكم لطبع الكتب النادرة في هذه الايام
من علم التفسير والحديث والفقه والمعاني والكلام بعرف المال الكثير من الدراهم والدنانير للنفع العام وليفصل انعام
وقد وقع الفراع من طبعه في شهر الجمادى الثاني سنة ١٣٥٢ تسع بعد ثمانمائة والفت من حجة سيد المرسلين صلوات
الله وسلامه عليهم اجمعين المطابق للجمادى الاولى سنة ١٣٥٢ و آخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة على

سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين الى يوم الدين

